الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعةأم البواقي

مخبر المالية، المحاسبة، الجباية والتأمين

مجلة الدراسات المالية، المحاسبية والإدارية

مجلة علمية دولية محكمة تصدر عن مخبر المالية، المحاسبة، الجباية والتأمين

ISSN : 2352-9962

E-ISSN : 2572-0147

إيداع قانوني: 2014-4533

الرئيس الشرفي :

أ.د. فريدة حوبار --- مديرة جامعة أم البواقي.

رئيس التحرير:

د. زبير عياش

هيئة التحرير:

د. جبار بوكثير

د. عبد الوحيد صرارمة

د.محمد الشريف بن زواي

د. أمال بوسمينة

د. طالب وليد محمد الأمين

د. بلال زويوش

د. حمزة بوكفة

د. عبد الوهاب شنيخر

مجلة الدراسات المالية، المحاسبية والإدارية

مجلة علمية دولية محكمة تصدر عن مخبر المالية، المحاسبة، الجبايةوالتأمين

ISSN : 2352-9962

E-ISSN : 2572-0147

إيداع قانوني:3345-2014

العدد التاسع: جوان 2018

إن ما ينشر في المجلة يعبر عن رأي كاتبه ولا يمثل بالضرورة رأي المجلة، كما أن كاتب المقال يعد المسؤول قانونا عن أصالة بحثه والالتزام بعدم نشره أو تقديمه للنشر في دوريات أو ملتقيات أو أي تظاهرات علمية أخرى داخل الوطن وخارجه.

جميع حقوق النشر محفوظة لمخبر المالية، المحاسبة، الجباية والتأمين

لا يجوز نقل أو الاقتباس من محتوى المجلة إلا بترخيص من أسرة المجلة، تحت طائلة المتابعة القانونية، باستثناء ما يتعلق بإعداد البحوث والدراسات العلمية الأكاديمية شريطة الإشارة إلى ذلك في الهوامش والإحالات بمنهجية علمية متعارف عليها.

للاتصال والاستفسار:

مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية.

مخبر المالية، المحاسبة، الجباية والتأمين.

جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي.

طريق قسنطينة – أم البواقي.

البريدالالكتروني:

Rev.cofifas@yahoo.fr

اللجنة العلمية للمجلة

أ.د. أحمد بوراس – جامعة أم البواقي (الجزائر)

أ.د. سعدان شبايكي – جامعة الجزائر 3 (الجزائر)

أ.د. محفوظ بن عصمان – جامعة عنابة (الجزائر)

أ.د. مصطفى عبد الله الكفري – جامعة دمشق (سورية)

أ.د. الطيب داودي – جامعة بسكرة (الجزائر)

أ.د. محمود جمام – جامعة أم البواقي (الجزائر)

أ.د. رمضان الشراح – جامعة الكويت (الكويت)

أ.د. مصطفى عقاري– جامعة باتنة (الجزائر)

أ.د. عبد الوهاب شمام – جامعة قسنطينة2 (الجزائر)

أ.د. نجم عبد الله العزاوي–جامعة البتراء (الأردن)

أ.د. عبد الحق بوعتروس– جامعة قسنطينة2 (الجزائر)

أ.د. عبد السلام مخلوفي – جامعة بشار (الجزائر)

أ.د. فهيمة بديسي – جامعة قسنطينة2 (الجزائر)

أ.د. عمر شريف – جامعة باتنة (الجزائر)

أ.د. الطيب لحيلح– جامعة أم البواقي (الجزائر)

د. زبير عياش – جامعة أم البواقي (الجزائر)

د. نور الدين زعيبط– جامعة أم البواقي (الجزائر)

د. تيري فانسون– جامعة فالانس (فرنسا)

د. أحمد منير النجار– جامعة الكويت (الكويت)

د. أحمد توفيق بورحلي– جامعة أم البواقي (الجزائر)

د. علي فايع محمد ال حسن– جامعة الملك خالد

د. الحاج محمد عبد الله - جامعة الرباط الوطني (السودان)

د. رياض عبادلي– جامعة أم البواقي (الجزائر)

د. محمد الشريف بن زواي– جامعة أم البواقي (الجزائر)

د. إلياس شاهد– جامعة الوادي (الجزائر)

د.سماح طلحي– جامعة أم البواقي (الجزائر)

أ.د. محفوظ جبار- جامعة سطيف (الجزائر)

أ.د. فريد كورتل– جامعة سكيكدة (الجزائر)

أ.د. برهان الطريقي– جامعة صفاقس (تونس)

أ.د. مبارك بوعشة –جامعة قسنطينة 2 (الجزائر)

أ.د. عبدون بن علاوة – جامعة بوردو 4 (فرنسا)

أ.د. محمد سحنون –جامعة قسنطينة 2 (الجزائر)

أ.د. السعيد محمود روهين– جامعة ليل 2 (فرنسا)

أ.د. الطاهر هارون– جامعة باتنة (الجزائر)

أ.د. عثمان لخلف -جامعة الجزائر 3 (الجزائر)

أ.د.مليكة حفيظة- جامعة الجزائر3(الجزائر)

أ.د. ساسية خضراوي – جامعة البليدة (الجزائر)

أ.د. عبد الباقي روابح– جامعة قسنطينة2 (الجزائر)

أ.د. مسعود صديقي – جامعة ورقلة (الجزائر)

أ.د. محمود سحنون – جامعة قسنطينة2 (الجزائر)

أ.د. يوسف حميدي – جامعة المدية (الجزائر)

د. ظاهر القشي – جامعة أربد الأهلية (الأردن)

د. جبار بوكثير– جامعة أم البواقي (الجزائر)

د. عبد الكريم قندوز– جامعة الملك فيصل (السعودية)

د. عبد الحميد مدفوني– جامعة أم البواقي (الجزائر)

د. عبد الوحيد صرارمة– جامعة أم البواقي (الجزائر)

د. يونس الزين– جامعة الوادي (الجزائر)

د. احسين عثماني– جامعة أم البواقي (الجزائر)

د. أبو بكر بوسالم– المركز اجامعي ميلة (الجزائر)

د. مصطفى عوادي– جامعة الوادي (الجزائر)

د.احسين عثماني– جامعة أم البواقي (الجزائر)

د.أمالبوسمينة– جامعة أم البواقي (الجزائر)

قواعد النشر في المجلة

- ✓ تقدم نسخة إلكترونية من البحث على برنامج Microsoft Word من خلال البريد الإلكتروني المجلة، ويكون مرفقا بالسيرة الذاتية مختصرة، و بتعهد الباحث بأن لا يكون البحث منشورا سابقا أو مقدما للنشر في جهة أخرى.
- ✓ ألا تتجاوز صفحات البحث(20) صفحة. ويكون ملخص البحث بلغتين لغة البحث بالإضافة إلى لغة أخرى لا يتجاوز (100) كلمة.
- ✓ بالنسبة لإعدادات الصفحة تكون هوامش الورقة من جميع الجهات 2 سم- تباعد بين الأسطر 1 سم، وحجم الورق 16× 24 سم
- ✓ العناوين تكتب بخط عريض وبحجم (12) ، و أن يكون البحث مكتوب بنوع الخط (Simplified Arabic) حجم(14) هذا للغة العربية، أما للغة الأجنبية فيكتب بنوع الخط (Times New) حجم (12).
- ✓ يطلب من الباحث أن يتقيد بترتيب محتوى البحث كالآتي: 1 – المقدمة ، 2 – صلب الموضوع قد يكون نظريا أو ميدانيا ، 3 – الخاتمة .
- ✓ أن يتبع الباحث في توثيق المراجع طريقة APA) .
- ✓ تقوم المجلة بإبلاغ الباحثين حال استلام البحث وحال قبوله أوعدم قبول نشره.
- ✓ يتم عرض البحوث المقدمة للنشر على محكمين اثنين من ذوي الاختصاص .
- ✓ تتمتع المجلة بكامل حقوق الملكية الفكرية للبحوث المنشورة.
- ✓ المقالات المنشورة في هذه المجلة لا تعبر إلاعن آراء أصحابها.
- ✓ يحق لهيئة التحرير إجراء بعض التعديلات الشكلية على المادة المقدمة متى لزم الأمر دون المساس بمحتوى الموضوع.
- ✓ المقال الذي لا يحترم شروط النشر بالمجلة لا ينشر مهما كانت قيمته العلمية.
- ✓ كل المقلات المقدمة للنشر تخضع للتحكيم العلمي.

الفهـــرس

المقالات باللغة العربية

الرقم	عنوان المقال / الكاتب	الصفحة
01	أثر التعزيرات المالية في الحد من ظاهرة المماطلة د. صالح بن محمد الخضيري جامعة شقراء، المملكة العربية السعودية	11
02	تكييف الأنظمة المصرفية وفق معايير إتفاقية بازل III: حالة الولايات المتحدة الأمريكية د. بحوصي مجدوب جامعة بشار - الجزائر د. بوزرب خير الدين جامعة عنابة-الجزائر أ. عريس عمار جامعة بشار - الجزائر	32
03	قياس و تحليل أثار صدمات السياسة النقدية على النمو الاقتصادي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي (VAR) للفترة من (2000-2016) أ.بوسيكي حليمة المدرسة العليا للتجارة (ESC) أ.د بوصافي كمال المدرسة العليا للتجارة (ESC)	51
04	أثر التكامل بين تطبيق قواعد الحوكمة وجودة التدقيق في ضبط ممارسة إدارة الأرباح -دراسة تطبيقية- د. عصام محمد الطويل جامعة الاقصى، فلسطين	73
05	مساهمة الحوكمة في ترشيد سياسة توزيع الأرباح - حالة مؤسسة مطاحن الجلفة- أ. علي باكرية جامعة الجزائر3، الجزائر أ.د. مليكة حفيظ شبايكي جامعة الجزائر3، الجزائر	101
06	مساهمة القروض المصرفية في تشجيع الاستثمار في الجزائر - دراسة قياسية للفترة 1970-2016- د.عبد الوحيد صرارمة جامعة أم البواقي، الجزائر. د.قجاتي عبد الحميد جامعة أم البواقي، الجزائر.	134
07	دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي الوطني (قبل وبعد 1990). أ. عواق مريم جامعة الجزائر3، الجزائر أ.د. زبيري رابح جامعة الجزائر3، الجزائر	149
08	علاقة تبنـّي تكنولوجيا الأنترنت بالأداء في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة -دراسة تحليلية- د. حمزة بوكفة جامعة أم البواقي، الجزائر د. عمار زودة جامعة باتنة 1، الجزائر	168

09	مدى تطبيق إجراءات المراجعة الداخلية الخاصة ببيئة نظم تكنولوجيا المعلومات في الشركات النفطية الليبية د.نهج عبدالمجيد علوي جامعة عدن – اليمن/ جامعة جيوماتيكا –ماليزيا خالد علي محمد شركة الخليج العربي للنفط- ليبيا د.خيري أحمد مسعود جامعة جيوماتيكا –ماليزيا	191
10	إستراتيجية الاستثمار الأجنبي المباشر بين عوامل الجذب والطرد _ الفرص والقيود_ د.مدفوني هندة جامعة أم البواقي، الجزائر أ. مريم عمارة جامعة بسكرة، الجزائر د. سعيدي عبد الحليم جامعة بسكرة، الجزائر	216
11	المسؤولية الاجتماعية للبنوك الإسلامية- دراسة حالة البنك الإسلامي الأردني د.لطرش محمد جامعة باتنة 1، الجزائر. د. جعيل جمال جامعة باتنة 1، الجزائر.	235
12	اختبار سببية toda- yamamotoبين عجز الموازنة و الميزان التجاري في الجزائر للفترة (1990-2016) د.تمار أمين جامعة البليدة 02، الجزائر	252
13	دور العدالة التنظيمية في تحقيق سلوكيات المواطنة التنظيمية بمؤسسات التعليم العالي دراسة تحليلية لأراء عينة من أعضاء هيئة التدريس بكلية الاقتصاد – جامعة سبها د . حسن عبدالسلام علي عمران جامعة سبها، ليبيا. د محمد محمد الساكت بلقاسم جامعة سبها، ليبيا. أ. فتحية محمد عيسى الهوني جامعة سبها، ليبيا.	267
14	إستراتيجيات المزيج التسويقي للمنتوج المحلي-دراسة حالة مؤسسة كوندور- أ.حقانة ليلى جامعة بشار - الجزائر د.بن سفيان الزهراء جامعة بشار - الجزائر	281
15	تنفيذ واستخدام ضمان الجودة في التعليم العالي: الاستراتيجية والممارسة أ. زميت الخير جامعة البويرة، الجزائر د. فرحي كريمة جامعة البويرة، الجزائر	302
16	الأدوات التمويلية في المصارف الإسلامية الجزائرية "مصرفي السلام والبركة أنموذجا" د.محمد أمين مازون جامعة الجزائر 3، الجزائر	316
17	بيئة أداء الأعمال في الجزائر وأثرها على الاستثمار في القطاع السياحي د. سعاد شعابنية جامعة قالمة، ، الجزائر. د. حكيمة حليمي جامعة سوق أهراس، الجزائر.	336

18	معدل الفائدة على التسهيلات الائتمانية وأثرها على ربحية البنوك التجارية الأردنية "دراسة تحليلية للفترة من عام 2007 -2016م" أ.صخر مرعي حسن بني جامعة ال البيت / الأردن مجـد مصطفى راشد المومني جامعة ال البيت / الأردن	354
19	دور لغة تقارير الأعمال الموسعة "XBRL " في ترسيخ حوكمة الشركات بعلاش عصام جامعة البويرة، الجزائر د. شيخي بلال جامعة بومرداس، الجزائر	372
20	مدى إلتزام الشركات الإقتصادية بعرض الميزانية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية - دراسة حالة شركة المراعي- قادري عبد القادر جامعة مستغانم، الجزائر	383
21	دور القطاع الفلاحي في ترقية التجارة الخارجية الجزائرية خارج المحروقات (انتاج التمور نموذجا) د. بن عبد العزيز سمير جامعة بشار - الجزائر د. بن عبد العزيز سفيان جامعة بشار - الجزائر	400
22	أثر مؤشرات الإفصاح عن المخاطر الائتمانية على تحسين الأداء المالي للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين د. إسكندر نشوان جامعة الأقصى، فلسطين. د. عصام الطويل جامعة الأقصى، فلسطين. أ. محمد شحادة جامعة الأقصى، فلسطين.	417
23	تأثير النظام الجبائي على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة د. نظيرة قلادي جامعة أم البواقي، الجزائر. د. محمد الأمين وليد طالب جامعة أم البواقي، الجزائر.	448
24	الحكم الراشد وتطوير القدرات الابداعية للإدارة المحلية الجزائرية مع عرض للتجربة الألمانية د. محمد لوشن جامعة باتنة 1، الجزائر. د. أيات الله مولحسان جامعة باتنة 1، الجزائر.	461
25	مسؤولية المراجع الخارجي اتجاه اكتشاف وتقييم الغش والأخطاء الجوهرية للحد من تأثير مخاطرها على مصداقية القوائم المالية ط د. عراب سـارة جامعة الشلف، الجزائر أ.د. زيدان محمد جامعة الشلف، الجزائر	480
26	أثر جودة المؤسسات على تطور القطاع المالي دراسة حالة الدول العربية للفترة 1996-2016 د. نورة بيري جامعة قالمة، الجزائر د. عبد القادر دبوش جامعة قالمة، الجزائر د. محمد بوقموم جامعة قالمة، الجزائر	502

27	أثر إدارة معرفة العملاء على الأداء التسويقي دراسة تحليلية لشركة اتصالات الجزائر – موبيليس - أ.ريمة قرارية جامعة سطيف 1، الجزائر	518
28	معوقات تطوير نظم المعلومات المحاسبية في شركات الصناعات الكهربائية الأردنية (دراسة تحليلية لآراء للعاملين في الأقسام المالية) خلود ضيف الله حمود القلاب جامعة البلقاء التطبيقية، الأردن د. خالد لافي كاسب النيف جامعة البلقاء التطبيقية، الأردن	539
29	المسؤولية البيئية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بين الالتزام الأخلاقي والمساءلة القانونية د. محمد فلاق جامعة الشلف، الجزائر د. إسحاق خرشي جامعة الشلف، الجزائر د. سميرة أحلام حدو جامعة الشلف، الجزائر	554
30	الإعلان الأخضر: اتجاه استراتيجي معاصر لتطوير السياحة البيئية د. سبرينة مانع جامعة خنشلة، الجزائر.	568
31	قياس العلاقة بين التمويل الأجنبي والنمو الاقتصادي في ماليزيا خلال الفترة 1995-2014. د. سامية مقعاش جامعة باتنة 1، الجزائر. د. نادية العقون جامعة باتنة 1، الجزائر.	587
32	دراسة قياسية لنماذج السلوك الإستهلاكي في الجزائر خلال الفترة 1980-2016. د. لبزة هشام جامعة الوادي، الجزائر. د. محمد الهادي ضيف الله جامعة الوادي، الجزائر. د. لعبيدي مهاوات جامعة الوادي، الجزائر.	607
33	أثر المعلومات المالية في اتخاذ القرارات الاستثمارية في سوق عمان المالي د.هباش فارس جامعة سطيف، الجزائر. د.مناع ريمة جامعة قسنطينة، الجزائر.	626
34	حماية المستهلك في محيط التجارة الالكترونية بالإشارة الى مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والتجربة الكندية كنموذجا د.بركات سارة جامعة بسكرة، الجزائر د.رحال ايمان جامعة بسكرة، الجزائر. د.عيساوي سهام المركز الجامعي ميلة، الجزائر	647
35	مستقبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل المعيار الدولي للتقارير المالية الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.IFRS for SMEs أ.سعيداني محمد السعيد جامعة غرداية، الجزائر. أ.رحماني يوسف زكريا جامعة تلمسان،الجزائر.	662

36	دراسة تحليلية لتطور بنود ميزانية عينة من البنوك الإسلامية الخليجية د. عبد الرحمان عبد القادر جامعة أدرار، الجزائر د. بن العارية حسين جامعة أدرار، الجزائر أ. حساني بن عودة جامعة وهران 02، الجزائر	676
37	أثر الإفصاح الإلكتروني للمعلومات المالية على كفاء سوق رأس المال الفلسطيني في ضوءالمعايير الدولية للتقارير المالية د. عبد الرحمن محمد سليمان رشوان الكلية الجامعية للعلوم والتكنولوجيا - غزة- فلسطين	696
38	السياحة البيئية...حلقة وصل بين الاستثمار السياحي والمجال البيئي لتحقيق التنمية المستدامة - نماذج عالمية وعربية متميزة من عالم السياحة البيئية - د. صباح بلقيدوم جامعة خنشلة، الجزائر ط.د حياة مامن جامعة خنشلة، الجزائر	721
39	إدارة المعرفة وأثرها على إتخاذ القرار في المؤسسة -دراسة حالة: جامعة طاهري محمد بشار - شهيد هدى جامعة بشار، الجزائر د. بوسهمين أحمد جامعة بشار، الجزائر	743
40	تحول المؤسسات الصناعية الجزائرية نحو الاقتصاد الأخضر د. عبد الوهاب شنيخر جامعة أم البواقي، الجزائر د. سعيدة سنوسي جامعة الطارف، الجزائر	853

افـتتاحـية العـــدد

بسم الله الرحمان الرحيم.

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خير المرسلين محمد الأمين، صلاة وسلام دائمين متلازمين بدوام العزيز العظيم، أما بعد؛

لقد شهدت العلوم الاجتماعية والاقتصادية تطورا ملحوظا في الآونة الأخيرة، ونلمس ذلك عند ظهور الحاجة إلى الحوكمة في العديد من الاقتصاديات المتقدمة وكذا الناشئة كوسيلة لتحقيق التنمية الاقتصادية، وهذا من خلال التركيزعلى فعالية المؤسسات المتعلقة بإدارة شؤون الدولة والمجتمع، وتنميط الجانب المحاسبي والمالي بما يتماشى والمعايير الدولية المحاسبية، التي أصبح لزاما على كل المؤسسات العمل بها تماشيا والتغيرات الاقتصادية العالمية.

نظرا لأهمية هذه المواضيع، ولما لها من آثار مباشرة لإحداث تطورات إيجابية على الجانب المالي والإداري وكذا المحاسبي. تبرز مجلة الدراسات المالية، المحاسبية والاداريةبمثابة فضاء علمي يهتم بالدراسات المالية والإدارية وكذا المحاسبية والجبائية.

كما تعمل المجلة على مراعاة وتشجيع كل جهود الباحثين الرامية إلى تقديم الجديد في هذه المجالات وتحاول صياغتها بأسلوب علمي بسيط، مما يشكل دعما علميا للأساتذة والباحثين، الذين يشكل شغفهم لنشر بحوثهم العلمية في مجلتنا حافزا ودعما كبيرين لأسرة المجلة ببذل مجهودات إضافية لتنمية وتطوير محتوياتها، لتضاهي مستوى المجلات المتطورة.

هيئةالتحرير

مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية
ISSN 2352-9962/E-ISSN 2572-0147
العدد التاسع- جوان 2018

OEB Univ. Publish.

أثر التعزيزات المالية في الحد من ظاهرة المماطلة

The impact of financial guarantees in reducing the phenomenon of procrastination

د. صالح بن محمد الخضيري، جامعة شقراء، المملكة العربية السعودية
a_becir@su.edu.sa

تاريخ التسليم:2018/02/19، تاريخ التقييم: 2018/03/16 تاريخ القبول: 2018/04/02

الملخص

لا يستطيع الانسان أن يعيش بمفرده بل لا بد أن يتعاون الناس بعضهم مع بعض إجراء العلاقات والمعاملات بينهم والمعاملات المالية عن طريق المداينة من المعاملات الجارية بين الناس منذ القدم. وهي من المعاملات المبنية على المشاحة والتي يتولد منها الاختلاف والنزاع والادعاء والانكار بين الناس؛ وذلك لاختلافهم من حيث التعامل بين حسن الوفاء وسيئه فيوجد من يماطل في السداد والوفاء، فالشريعة الإسلامية المناسبة لكل فرد وصالحة لكل زمان ومكان، وحافظة لحقوق الفرد والمجتمع قامت بتحديد كيفية التعامل مع المدين المماطل؛ حيث حددت الطرق التي يتم بها حمله على الوفاء كما وضعت العقوبات الرادعة لظاهرة المماطلة من أجل إزالة خوف ضياع الحقوق في تعامل الناس بعضهم بعضاً. ولقد ازداد انتشار التعامل بالديون وانتشرت معه ظاهرة المماطلة وخاصةً في العصور الراهنة؛ حيث كثر الاحتيال على أكل أموال الناس بالباطل مما تسبب في ضياع حقوق كثيرة لغياب الأمانة بين المتعاملين.

الكلمات المفتاحية: التعزيزات المالية، المماطلة.

Abstract :

Man cannot live alone. People have to cooperate together to establish relations and dealings including financial ones. Among these financial dealings is having a debt which has existed since a long time ago. It is one of the dealings that are based on covetousness which results in disagreement, disputes, allegation, and denial among people. This is a result from the individual differences among people according to good or bad fulfillment, as there are some procrastinators. The Islamic legislation; which is suitable for everyone and valid for every age and every place, and protects the rights of the individual as well as the society; determined the method of dealing with the procrastinating debtor which obliges him to pay back his debts. It set a deterrent punishment to the phenomenon of procrastination to prevent the nasty feeling of fear of losing rights during the dealing with other people. The dealing with debts increased specially in the current ages. Fraudulence to eat up the other's properties unjustly, which led to losing a lot of rights as a result of the absence of honesty among the dealers, has increased.

Keywords : financial guarantees, the phenomenon of procrastination.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسول الله محمد بن عبد الله وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد. فمن الأمور الواقعية والسنن الكونية أن الإنسان لا يستطيع أن يعيش بمفرده بل لا بد أن يتعاون الناس بعضهم بعضاً ولا بد من إجراء العلاقات والمعاملات بين الناس والمعاملات المالية عن طريق المداينة من المعاملات الجارية بين الناس منذ القدم. وهي من المعاملات المبنية على المشاحة والتي يتولد منها الاختلاف والنزاع والادعاء والانكار بين الناس؛ وذلك لاختلافهم من حيث التعامل بين حسن الوفاء وسيئه فيوجد من يماطل في السداد والوفاء، فالشريعة الإسلامية بوصفها شريعة مناسبة لكل فرد وصالحة لكل زمان ومكان، وحافظة لحقوق الفرد والمجتمع قامت بتحديد كيفية التعامل بالمدين المماطل؛ حيث حددت الطرق التي يتم بها حمله على الوفاء كما وضعت العقوبات الرادعة لظاهرة المماطلة من أجل إزالة خوف ضياع الحقوق في تعامل الناس بعضهم بعضاً. ولقد ازداد انتشار التعامل بالديون وانتشرت معه ظاهرة المماطلة وخاصةً في العصور الراهنة؛ حيث كثر الاحتيال على أكل أموال الناس بالباطل مما تسبب في ضياع حقوق كثيرة لغياب الأمانة بين المتعاملين. ففي مثل هذه الحالة لا بد من القيام بإجراء مزيد من الدراسات التي تعني بمعالجة هذا الموضوع وسعياً في تحقيق ذلك قام الباحث بإعداد هذا البحث الوجيز المعنون بـ " دور التعزيرات المالية في الحد من ظاهرة المماطلة". ويتكون البحث من ثلاثة مباحث؛ حيث يمثل المبحث الأول الإطار المنهجي للبحث، ويشمل المشكلة البحث، أهميته، أهدافه، منهجيته والدراسات السابقة. ويتضمن المبحث الثاني مفهوم المماطلة وأهم الأحكام المتعلقة بها، كما يختص المبحث الثالث ببيان التعزيرات المالية وأهم الأحكام المتعلقة بها.

المبحث الأول: الإطار المنهجي للبحث:

أولاً: مشكلة البحث

تظهر مشكلة هذا البحث في عدم وجود أساليب فعَّالة للتخلص من هذه الظاهرة مع تعدد أسبابها وأنوائها.

ثانياً: أهمية البحث

تتلخص أهمية هذا البحث في كونه يتعلق بظاهرة تعد نوعاً من أنواع أكل أموال الناس بالباطل الذي نهى عنه الله سبحانه وتعالى ونهى عنه النبي صلى الله عليه وسلم، كما يحتوي أيضاً على توضيح

الطرق التخلص من هذه الظاهرة القبيحة. فها الموضوع يعتبر مساهمة من قبل الباحث في الحد من ظاهرة المماطلة في المجتمع.

ثالثاً: أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى الآتي:

1- التعريف بمفهوم المماطلة، مع ذكر أنواعها وأسبابها.

2- بيان دور التعزير المالي في الحد من ظاهرة المماطلة.

رابعاً: منهجية البحث

إن هذا البحث بوصفه نوعاً أنواع البحوث المكتبية فإنه يعتمد على المنهج الاستقرائي، وذلك عن طريق استقرائي أحكام المماطلة من المصادر الأصلية بما في ذلك القرآن الكريم، وكتب الحديث، وكتب الفقه، والمؤلفات المعاصرة المتعلقة بالموضوع.

خامساً: الدراسات السابقة

إن موضوع الديون عموماً والمماطلة خصوصاً يعد من المواضيع التي قام الفقهاء القدامى والمعاصرين بالبحث فيها، وذلك لخطورة ظاهرة المماطلة في المجتمع، وقد قام الباحث بمراجعة بعض البحوث والدراسات التي كُتبت في هذا الموضوع ليتمكن من معرفة الفراغات التي تحتاج إلى مزيد من البحث والدراسة، وفيما يلي يقوم الباحث بذكر بعض من الدراسات التي كتبت في هذا والتي لها علاقة مباشرة بالدراسة، وهذه الدراسات هي:

الدراسة الأولى: وسائل حمل المدين المماطل على الوفاء مع التطبيقات القضائية للباحث عامر بن صالح بن حمود اللحيدان وهي دراسة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الفقه المقارن بالمعهد العالي للقضاء عام 1424هـ-1425هـ. وقد ناقش الباحث موضوع المماطلة بالدين من حيث حكمها، ومسألة الظفر بالحق عند المدين المماطل. كما تطرق أيضاً إلى وسائل حمل المدين المماطل على الوفاء؛ حيث تطرق إلى الوسائل المعنوية، والوسائل المالية، والوسائل البدنية، كما تطرق أيضاً إلى بعض التطبيقات القضائية. إلا أن الدراسة لم تتطرق لذكر المسائل الفقهية الشيء الذي تمتاز به الدراسة الحالية.

الدراسة الثانية: عقوبة المدين المماطل في الفقه الإسلامي للباحث أحمد بن صالح بن محمد الخليفة وهو عبارة عن بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في الفقه المقارن مقدم للمعهد العالي للقضاء التابع لجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. وقد تطرق الباحث إلى ما يتعلق بعقوبة المدين المماطل بما في ذلك العقوبة المالية والبدنية والنفسية والعقوبة السالبة للحرية، كما ناقش

الباحث مسألة الظفر بالحق، غير أنه لم يتطرق لذكر وسائل التخلص من هذه الظاهرة والحد منها، وهذا من الجوانب التي يمتاز بها البحث الحالي.

الدراسة الثالثة: المسؤولية الجنائية للمدين المماطل في الشريعة والقانون للباحث عبد الرحمن بن صالح بن محمد اللحيدان، وهي عبارة عن دراسة تطبيقية مقارنة تم تقديم لنيل درجة الماجستير في قسم العدالة الجنائية جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية. وقد تناولت الدراسة على تعريف المماطل في الشريعة والقانون، كما تطرق لذكر أنواع المماطلة وطرقها وأهم الأحكام المتعلقة بها. كما ذكر طرق تعزير المماطل المعنوية، والبدنية، والمالية، كما تحدث أيضاً عن الأنظمة الواردة في طرق تعزير المماطل والتطبيقات القضائية، وتختلف هذه الدراسة عن البحث الحالي من حيث أنها لم تتطرق بشكل مفصل إلى وسائل التخلص من ظاهرة المماطلة قبل وقوعها وهو من الأهداف الأساسية لهذا البحث.

الدراسة الرابعة: تعثر سداد الديون في المصارف الإسلامية عام 2001م وهي رسالة ماجستير مقدمة لجامعة وادي النيل بجمهورية السودان. وقد قاتم الباحث بتعريف الدين وطرق توثيقه، كما تطرق أيضاً إلى مسألة المماطلة في سداد الديون، ومسألة الإعسار، وقام أيضاً بإجراء الدراسة التطبيقية على مصارف السودان في تعثر الديون عندها.

المبحث الثاني: مفهوم المماطلة وأهم الأحكام المتعلقة بها:

المطلب الأول: المماطلة لغة واصطلاحاً:

المماطلة لغة: مأخوذ من المطل، وهو: التسويف والمدافعة بالعدة والدين وليانه، مطله حقه وبه (ابن منظور، 1414هـ، ص.624) وفي الحديث:

وأما في الإصطلاح فهي فقد جاء تعريفها عن عدد من العلماء من ذلك ما نُقل عن الباجي؛ حيث عرف المطل بقوله: "هو منع قضاء ما استحق عليه قضاؤه فلا يكون منع ما لم يحل أجله من الديون مطلا، وإنما يكون مطلا بعد حلول أجله، وتأخير ما بيع على النقد عن الوقت المعتاد في ذلك على وجه ما جرت عليه عامة الناس من القضاء".

يتضح من هذا التعريف أنه إذا كان الدين مؤجلا في الذمة؛ فلا يعتبر المدين الذي امتنع عن وفائه قبل حلول الأجل مماطلاً؛ لأن حق الدائن الذي رضي بتأجيل دينه في التعجيل قد سقط، وبسقوط هذا الحق أصبح المدين متمسكا بحق شرعي في هذه الحالة.

وقال النووي في تعريفه للمطل أنه: "منع قضاء ما استحق أداؤه" (النووي، 1392هـ، ص.227) ونقل عن القرطبي قيدا فقال: " عدم قضاء ما استحق أداؤه مع التمكن منه".

والفرق بين تعريف النووي وتعريف القرطبي هو أن النووي لم يذكر في تعريفه قيداً؛ حيث أنه أطلق لفظ عدم أداء الحق فيدخل في ذلك المدين المتمكن من الأداء وغيره بينما القرطبي قيد ذلك بالتمكن من الأداء.

المطلب الثاني: حكم المماطلة:

إن المماطلة أمر محرم شرعاً؛ حيث ورد عدد من نصوص الكتاب وسنة النبي صلى الله عليه وسلم وكذلك إجماع الأمة في تحريمها، وفيما يلي ذكر لبعض هذه النصوص: إن المماطلة من الأمور المحرمة شرعاً من عدة نواحي:

الناحية الأولى: أنها من جنس أكل أموال الناس بالباطل وقد نهى الله سبحانه وتعالى عباده عن ذلك فقال تعالى: (وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ)، {البقرة: 188}. يقول ابن عباس في هذه الآية: "قال علي ابن أبي طلحة، وعن ابن عباس: هذا في الرجل يكون عليه مال، وليس عليه فيه بينة، فيجحد المال ويخاصم إلى الحكام، وهو يعرف أن الحق عليه، وهو يعلم أنه آثم آكل حرام"(ابن كثير، 1420هـ، ص.521).

وقد جاءت الأحاديث التي تحذر الناس عن أكل أموال الناس بالباطل، وأن حكم الحاكم لا يحلل من كان حراما من ذلك ما جاء في في الصحيحين من حديث أم سلمة رضي الله عنها: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "ألا إنما أنا بشر، وإنما يأتيني الخصم فلعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض فأقضي له، فمن قضيت له بحق مسلم، فإنما هي قطعة من نار، فليحملها، أو ليذرها"**(** البخاري، 1422هـ،ص.1337**).**

الناحية الثانية: أنها من جنس الظلم المحرم كما قال تعالى: (وَإِنْ تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ* وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ)، {البقرة: 280}.

قال القرطبي: قوله تعالى: "وإن كان ذو عسرة" مع قوله" وإن تبتم فلكم رؤوس أموالكم" يدل على ثبوت المطالبة لصاحب الدين على المدين وجواز أخذ ماله بغير رضاه. ويدل على أن الغريم متى امتنع من أداء الدين مع الإمكان كان ظالما، فإن الله تعالى يقول:" فلكم رؤوس أموالكم" فجعل له المطالبة برأس ماله. فإذا كان له حق المطالبة فعلى من عليه الدين لا محالة وجوب قضائه(القرطبي، 1964، ص.381).

الناحية الثالثة: أن الله سبحانه وتعالى حذر عباده عن أخذ الدين بنية عدم الوفاء؛ حيث وردت عدة أحاديث في ذلك منها:

حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "من أخذ أموال الناس يريد أداءها أدى الله عنه، ومن أخذ أموال الناس يريد إتلافها، أتلفه الله"(البخاري، 1422هـ،ص.115).

حديث صهيب رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "أيما رجل يدين ديناً وهو مجمع على أن لا يوفيه إياه لقي الله سارقاً".(الألباني، ص.410).

حديث ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من مات وعليه دينار أو درهم قُضي من حسناته ليس ثَمَّ دينارٌ ولا درهم".(الألباني، ص.414).

حديث أبي هريرة، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "نفس المؤمن معلقة بدينه حتى يقضى عنه".(ابن حمبل، ص.106).

وأما من الإجماع فإن العلماء قد أجمعوا على تحريم المماطلة قال ابن حزم: "فإن كان الطالب محقا، فحرام على المطلوب بلا خلاف من أحد من أهل الإسلام أن يمنعه حقه، أو أن يمطله - وهو قادر على إنصافه - حتى يضطره إلى إسقاطه بعض حقه، أو أخذ غير حقه، فالمطلوب في هذه الجهة أكل مال الطالب بالباطل وبالظلم، والمطل، والكذب، وهو حرام بنص القرآن. وإن كان الطالب مبطلا فحرام عليه الطلب بالباطل، وأخذ شيء من مال المطلوب بغير حق، بلا خلاف من أحد من أهل الإسلام وبنص القرآن، والسنة، فالطالب في هذه الجهة: أكل مال المطلوب بالباطل، والظلم، والكذب، وهذا حرام بنص القرآن.(بن حزم الأندلسي، ص.467).

المطلب الثالث: صور المماطلة:

تأتي مماطلة في عدة صور وهذه الصور تتمثل جملة في عدم وفاء الدين بالكلية، أو إنكار بعضه وإقرار البعض، أو التأخر عن الوفاء في الوقت المحدد أو القيام بالوفاء عن طريق تقطيعه وتجزئته مع القدرة على الوفاء دفعةً واحدة. وفيما يلي يقوم الباحث بذكر هذه الصور مفصلاً:

الصورة الأولى: أن يمتنع من عليه الحق عن الوفاء بالحق لصاحبه كلياً: ويقصد بذلك هو قيام من عليه الحق بعدم الوفاء بالحق الذي عليه لصاحب الحق، فيقوم بجحود وإنكار هذا الحق وذلك يكون لعدة أسباب منها:

أ- عدم وجود دليل يلزم من عليه الحق الوفاء والسداد مثل الشهود، أو الكتابة، أو الرهن أوغيرها مما يعتبر وسيلة من وسائل توثيق الديون مما وردت نصوص الكتاب والسنة التي تحث على العمل بها من ذلك قوله تعالى﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى فَاكْتُبُوهُ وَلْيَكْتُبْ بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ فَلْيَكْتُبْ وَلْيُمْلِلِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ وَلَا يَبْخَسْ مِنْهُ شَيْئًا فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا أَوْ لَا

يَسْتَطِيعُ أَنْ يُمِلَّ هُوَ فَلْيُمْلِلْ وَلِيُّهُ بِالْعَدْلِ وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى وَلَا يَأْبَ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا)، {البقرة: 282}. وقوله تعالى: (وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَى سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهَانٌ مَقْبُوضَةٌ فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُمْ بَعْضًا فَلْيُؤَدِّ الَّذِي اؤْتُمِنَ أَمَانَتَهُ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ)، {البقرة: 283}. فهتان الآياتان تدلان على اعتبار الكتابة والشهادة والرهن وسائل مهمة في توثيق الديون، فعند غياب هذه الوسائل يتقدم من قل حياؤه ومراقبته وخشيته لله سبحانه لأنه يعلم يقيناً أن لصاحب الحق عليه حقاً ولكن جحده لعدم ودود ما يدل على ثبوته عليه.

ب- أن تكون هناك مصلحة لصاحب الحق عند من عليه الحق أو يكون من أصحاب النفوذ؛ فهذا السبب من الأسباب التي تساعد في الامتناع من عليه الحق من أداء ما عليه من حقوق؛ وذلك لأن قيام صاحب الحق بمطالبة حقه مما يساعده على حصول حقه من غير مماطلة؛ ففي هذه الحالة لا يتمكن من المطالبة بحقه لأنه يخشى أن يطالب بحقه كيلا تزول مصلحته التي عند من عليه الحق. ومثل هذا ما يحصل بين أصحاب الوكالات والموزعين المعتمدين؛ حيث إنه قد تكون على الموزعين المعتمدين ديون كثيرة لأصحاب الوكالات فيسكت أصحاب الوكالات من المطالبة بحقوقهم خشية زوال مصلحتهم التي عند الموزعين المعتمدين.

الصورة الثانية: إقرار من عليه الحق ببعض الحقوق وإنكار البعض:

تتمثل هذه الصورة في قيام من عليه الحق بإقرار بعض ما عليه من الحقوق وسدادها وإنكار بعضها والامتناع عن سدادها، وغالباً ما يحصل هذا بسبب كثرة التعاملات والمبادلات التجارية التي تقع بين المتعاقدين مما يدفع من عليه الحق إنكار بعض الحقوق إما بسبب اختلاف المتعاقدين فيما يتعلق بالسعر الذي تم التعاقد عليه.

الصورة الثالثة: قيام من عليه الحق بتأخير الوفاء بالحق كلياً أو جزئياً لوقت مستقبل:

في هذه الصورة لا يقوم من عليه الحق بعدم وفاء الحق؛ وإنما يتأخر عن الوفاء والسداد لسببين:

- توظيف هذه الأموال في الصفقات التجارية الأخرى بدلاً من القيام بأداء ما عليه من الحقوق؛ وذلك طمعاً منه في الحصول على إيرادات مالية.
- التغير الحاصل في حياته الاقتصادية، فيبقي هذه الأموال عنده بهذا السبب.

المطلب الرابع: حالات المدين المماطل

الحالة الأولى: المدين المماطل المعسر

أولاً: التعريف بالمدين المعسر: بضم الميم وكسر السين، خلاف الموسر. وهو الذي عجز عن قضاء ما عليه من الدين في الحال(معجم لغة الفقهاء، ص.440)، وقيل: الإعسار هو: عدم القدرة على النّفقة، أو عدم القدرة على أداء ما عليه بمالٍ ولا كسب"(الموسوعة الفقهية 246/5)، وهو على نوعين كما ذكره فقهاء المالكية(بن رشد القرطبي، 1988، ص.307):

النوع الأول: المعسر المعدم. وهذا التقسيم قاله علماء المالكية، وهو تقسيم وجيه.

النوع الثاني: المعسر الذي ليس بمعدم، وهو الذي عنده أصول مالية أو عروض تجارات كمن يمتلك العمائر أو يزال نشاطات تجارية، ولكن ليس في يده نقود، ويتضرر لو حكم عليه بتعجيل الوفاء.

ثانياً: الحكم الشرعي للتعامل مع المماطل في هذه الحالة: ذهب جمهور الفقهاء إلى القول بوجوب إنظار المدين المعسر الذي ليس عنده ما يمكن أن يقوم بوفاء ما عليه من الديون، وذكروا أنه لا تجوز مطالبته ولا حبسه لقوله تعالى: {وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ} {البقرة: 280}. فهذه الآية عامة في كل الناس في وجوب إنظار المدين المعسر المعدم. يقول القرطبي في تفسيره لهذه الآية: "وقال جماعة من أهل العلم قوله تعالى: {فنظرة إلى ميسرة} عامةٌ في جميع الناس، فكل من أعسر أُنظر، وهذا قول أبى هريرة، والحسن وعامة الفقهاء". قال النحاس: "وأحسن ما قيل في هذه الآية قول عطاء والضحاك والربيع بن خيثم، قال: هي لكل معسر يُنظر في الربا والدَّين كله، فهذا قول يجمع الأقوال، لأنه يجوز أن تكون ناسخة عامة نزلت في الربا ثم صار حكم غيره كحكمه"(القرطبي،1964م، ص.372).

ويقول ابن كثير رحمه الله: " يأمر الله تعالى بالصبر على المعسر الذي لا يجد وفاء، فقال: {وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ } أي لا كما كان أهل الجاهلية يقول أحدهم لمدينه إذا حلَّ عليه الدين: إما أن تقضي وإما أن تربي، ثم يندب إلى الوضع عنه، ويعد على ذلك الخير والثواب الجزيل، فقال: {وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ} أي: وأن تتركوا رأس المال بالكلية وتضعوه عن المدين".(ابن كثير، 1999، ص.717).

يقول ابن رشد رحمه الله: "لأنّ المطالبة بالدّين إنّما تجب مع القدرة على الأداء، فإذا ثبت الإعسار فلا سبيل إلى المطالبة، ولا إلى الحبس بالدّين، لأنّ الخطاب مرتفع عنه إلى أن يوسر". ويقول الشّافعي رحمه الله:لو جازت مؤاخذته لكان ظالماً ، والفرض أنّه ليس بظالم لعجزه، بل إنّ ابن

العربيّ قال: إذا لم يكن المديان غنياً ، فمطله عدل، وينقلب الحال على الغريم،فتكون مطالبته ظلماً ، لأنّ اللّه تعالى قال: { وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ}.(الموسوعة الفقهية الكويتية، ص.116)

وقد جاء قرار مجمع الفقه الإسلامي المتعلق ببيع التقسيط بيان ضابط الإعسار الذي يوجب الإنظار، وفيما يلي نص القرار: ألا يكون للمدين مالٌ زائدٌ عن حوائجه الأصلية يفي بدينه نقدًا أو عينًا"

وأما المعسر غير المعدم فقد ذهب الفقهاء إلى القول بعدم وجوب إنظاره ولكن يستحب ذلك لعدد من النصوص التي تحث على السماحة وتنفيس الكروب:

1- حذيفة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "تلقت الملائكةُ روحَ رجلٍ ممن كان قبلكم، فقالوا: عملتَ من الخير شيئًا؟ قال :لا، قالوا: تذكّر، قال: كنت أداين الناس فآمر فتياني أن ينظروا المعسر، ويتجوزوا عن الموسر، قال الله: تجاوزوا عنه".(البخاري، ص.1194).

2- عن أبي قتادة رضي الله عنه أنه طلب غريمًا له فتوارى عنه ثم وجده، فقال: إني معسر، قال: آلله، قال: آلله، قال: فإني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "من سرَّه أن ينجيه الله من كرب يوم القيامة فلينفس عن معسر أو يضع عنه"(مسلم، ص.1196).

3- وروى البخاري ومسلم عنه أيضًا قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "إن رجلاً ممن كان قبلكم أتاه الملك ليقبض روحه، فقال هل عملت من خير؟ قال: ما أعلم، قيل له: انظر، قال: ما أعلم شيئًا غير أني كنت أبايع الناس في الدنيا، فأُنظر الموسر، وأتجاوز عن المعسر، فأدخله الله الجنة".(البخاري، ص.169)

4- حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "كان رجلٌ يداين الناس، وكان يقول لفتاه: إذا أتيت معسرًا فتجاوز عنه، لعل الله عز وجل يتجاوز عنا، فلقي الله فتجاوز عنه"".(البخاري، ص.1196).

5- وعن أبي مسعود البدري رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "حُوسب رجل ممن كان قبلكم، فلم يوجد له من الخير شيءٌ ، إلا أنه كان يخالط الناس، وكان موسرًا، وكان يأمر غلمانه أن يتجاوزوا عن المعسر، قال الله تعالى: نحن أحق بذلك، تجاوزوا عنه" (مسلم، ص.1195) .

6- حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: " من أنظر معسرًا أو وضع له، أظله الله يوم القيامة تحت ظل عرشه، يوم لا ظل إلا ظله".(الترميذي، ص591).

7- حديث أبي اليسر رضي الله عنه قال: "أبصرت عيناي هاتان - ووضع أصبعيه على عينيه - وسمعت أذناي هاتان - ووضع أصبعيه في أذنيه - ووعاه قلبي هذا - وأشار إلى نياط قلبه- رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول" :من أنظر معسرًا أو وضع له أظله الله في ظله".(ابن ماجة، ص.875).

8- حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "من نفَّس عن مسلم كُربةً من كُرب الدنيا، نفس الله عنه كُربةً من كُرب يوم القيامة، ومن يسَّر على معسر في الدنيا، يسَّر الله عليه في الدنيا والآخرة، ومن ستر على مسلمٍ في الدنيا ستر الله عليه في الدنيا والآخرة، والله في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه".(ابن ماجة، ص.82)

فهذه الأحاديث وغيرها تفيد استحباب إنظار المدين المعسر غير المعدم وأن ذلك فيه فضل كبير في الدنيا قبل والآخرة؛ حيث إنه تعالى ييسر عليه أموره في الدنيا والآخرة، وينفس عنه كربته في الدنيا والآخرة يتجاوز عن سيئاته ويدخله الجنة.

الحالة الثانية: المدين الموسر المماطل:

أولاً: التعريف بالمدين الموسر: وهو الذي له قدرة القيام بوفاء ما عليه من الحقوق غير أنه قام بماطل صاحب الحق، وهذا النوع من المماطل على نوعين:

النوع الأول: المدين الموسر المماطل بلا عذر؛ وهو الذي له قدرة سداد ما عليه من حقوق الآخرين ولكن، ولكنه يمتنع عن ذلك وبدون عذر.

النوع الثاني: المدين الموسر المماطل بعذر؛ وهذا النوع من المماطل هو الذي يمنعه عذر عن وفاء ما عليه من حقوق الآخرين.

ثانياً: الحكم الشرعي للتعامل مع المماطل في هذه الحالة:

إن قيام المدين الموسر بعدم سداد ما عليه من الديون من غير عذر بعد مطالبة صاحب الحق بدينه أمر محرم شرعاً، وهو من كبائر الذنوب لأنه ظلم بعينه للأحاديث الواردة عن النبي صلى الله عليه وسلم من ذلك قوله صلى الله عليه وسلم:

1- حديث أبي هريرة رضي الله عنه: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "مطل الغني ظلم، فإذا أتبع أحدكم على ملي فليتبع" (البخاري، ص.394)

والظاهر أن هذا الحديث مطلقاً في كل مماطل غني، ولكن ذكر العلماء أن المقصود منه المماطل الغني الذي ليس له عذر يمنعه عن سداد ما عليه، وفي ذلك يقول الحافظ ابن حجرٍ: "المعنى أنّه من الظلم،وأطلق ذلك للمبالغة في التّنفير من المطل"(ابن حجر ،1379هـ، ص.465)

2- قول النّبيّ صلى الله عليه وسلم قال: "لي الواجد يُحِلُّ عرضه وعقوبته"، قال سفيان:"عرضه يقول: مطلتني وعقوبته الحبس".(البخاري، ص.118)

ويجب على الإمام أن يعاقبه ويجبره على وفاء ما عليه من الحقوق حتي يؤديه وهذا ما اتفق عليه العلماء وخاصة إذا كان الامتناع بعد مطالبة صاحب الحق حقه.

المبحث الثالث: التعزيرات المالية وأهم الأحكام المتعلقة بها:

المطلب الأول: مفهوم التعزيرات المالية وأهم أحكامها

يقصد بالتعزير المالي قيام الإمام بأخذ أموال الجناة ووضعها في بيت المال تعزيراً لهم، أوقيامه بإتلافها كأمره صلى الله عليه وسلم بإهراق الخمر وكسر دنانها(الترمذي، ص.101) ، وتحريق عمر رضي الله عنه المكان الذي يباع فيه الخمر، وهم النبي صلى الله عليه وسلم بتحريق بيوت المتخلفين عن صلاة الجماعة.(البخاري، ص.151).

اختلف الفقهاء فيما يتعلق بمسألة التعزير بالمال على قولين:

القول الأول: ذهب جمهور الفقهاء من الحنفية(ابن عابدين، 1992، ص.64) والمالكية (ابن فرحون، 1986، ص.293) والحنابلة(البهوتي، ص.125) إلى القول بجواز التعزير بالمال، سواء بأخذ المال أو بإتلافها غير أن في المذهب الحنفي تفصيل فيما إذا كان التعزير بأخذ المال أو بإتلافها؛ فيرى أبو يوسف جواز التعزير بأخذ المال، أو بإتلافها خلافاً لأبي حنيفة ومحمد بن الحسن؛ حيث أنهما يمنعان التعزير بأخذ المال كما نقل ذلك عن ابن الهمام(ابن الهمام، ص.345)

القول الثاني: أن التعزير بالمال لا يجوز وهو مذهب الشافعية.(الشبراملسي، 1984، ص.22)

أدلة القول الأول

استدل جمهور العلماء على جواز التعزير بالمال أخذاً أو إتلافاً بعدة أدلة منها ما يأتي:

أولاً: من القرآن:

استدلوا من القرآن بما يأتي:

قوله تعالى(فَجَعَلَهُمْ جُذَاذًا إِلَّا كَبِيرًا لَهُمْ لَعَلَّهُمْ إِلَيْهِ يَرْجِعُونَ)، {الأنبياء: 58}.

وجه الدلالة:

أن إبراهيم عليه السلام قام بإتلاف أصنام المشركين، وهي نوع من أنواع أموالهم فهذا يعد نوعاً من

أنواع التعزير بالمال لأنه فعل ذلك زجراً للكفار.

قوله تعالى: ﴿مَا قَطَعْتُمْ مِنْ لِينَةٍ أَوْ تَرَكْتُمُوهَا قَائِمَةً عَلَى أُصُولِهَا فَبِإِذْنِ اللَّهِ وَلِيُخْزِيَ الْفَاسِقِينَ﴾، {الحشر: 5}.

وجه الدلالة:

أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بقطع نخيل ليهود بني النضير أشجارهم ليجبرهم على التسليم له أثناء الحصار، وأن الله سبحانه وتعالى أنزل هذه الآية تأييداً لفعل الرسول صلى الله عليه وسلم، فدل ذلك على جواز التعزير بالمال.

قوله تعالى: ﴿وَانظُرْ إِلَى إِلَهِكَ الَّذِي ظَلْتَ عَلَيْهِ عَاكِفاً لَّنُحَرِّقَنَّهُ ثُمَّ لَنَسِفَنَّهُ فِي الْيَمِّ نَسْفاً)، {طه: 97}.

وجه الدلالة:

أن موسى عليه السلام حرق آلهتهم فدل ذلك على جواز التعزير بالمال.

ثانياً: من السنة:

حديث سلمة بن الأكوع رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى نيراناً تتوقد يوم خيبر فقال: "علام توقد هذه النيران؟ قالوا: على الحمر الأنسية، قال اكسروها، قالوا ألا نهرقها ونغسلها؟ قال اغسلوا".(مسلم، ص.1427)

وجه الدلالة:

فالنبي صلى الله عليه وسلم أمر بكسرها تعذيراً لهم وهذا يدل على جواز التعزير بالمال، لأن الرسول صلى الله عليه وسلم لا يمكن أن يأمر بأمر لا يجوز.

حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "والذي نفسي بيده لقد هممت أن آمر بحطب فيحتطب ثم آمر بالصلاة فيؤذن لها ثم آمر رجلاً فيؤم الناس ثم أخالف إلى رجال فأحرق عليهم بيوتهم، والذي نفسي بيده لو يعلم أحدهم أنه يجد عرقاً سميناً أو مرماتين حسنتين لشهد العشاء".(البخاري، ص.451)

وجه الدلالة:

أن الرسول صلى الله عليه وسلم همَّ بإحراق بيوت المتخلفين عن الصلاة تعزيراً لهم، فهذا يدل على جواز التعزير بالمال؛ لأن الرسول صلى الله عليه وسلم لا يهم بأمر غير جائز.

حديث عبدالله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه قال: رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم علّي ثوبين معصفرين فقال: أمك أمرتك بهذا؟ قلت أغسلهما يا رسول الله؟ قال: بل أحرقهما زاد في

رواية: أن هذه من ثياب الكفار فلا تلبسهما".(مسلم، ص.1648).

وجه الدلالة:

أن الرسول صلى الله عليه وسلم أمره أن يحرقهما عقوبة له لمشابهته الكفار، فدل على جواز التعزير بالمال.

فهذه جملة من الأدلة استدل بها القائلون بجواز التعزير بالمال؛ حيث جاء فيها عدة وقائع أمر النبي صلى الله عليه وسلم بإتلاف المال بعدة طرق. غير أن القائلين بعدم جواز التعزير بالمال ناقشوا هذه الأدلة بقولهم أن الجواز كان في صدر ولكن نسخ بعد ذلك.

ولكن جاء رد قوي على هذه المناقشة عن الإمام الجليل ابن القيم رحمه الله تعالى فقال: (ومن قال أن العقوبات المالية منسوخة وأطلق ذلك فقد غلط على مذاهب الأئمة نقلاً واستدلالاً فأكثر هذه المسائل سائغ في مذهب أحمد وغيره، وكثير منها سائغ عند مالك وفعل الخلفاء الراشدين وأكابر الصحابة لها بعد موته صلى الله عليه وسلم مبطل أيضاً لدعوى نسخها، والمدعون للنسخ ليس معهم كتاب ولا سنة ولا إجماع يصحح دعواهم ثم قال ومن ادعى أنها منسوخة بالإجماع فهذا خطأ أيضاً فإن الأمة لم تجمع على نسخها، ومحال أن ينسخ الإجماع السنة.(ابن القيم الجوزية، ص.226)

أدلة القول الثاني:

استدل أصحاب القول الثاني وهم الشافعية ومن وافقهم على منع التعزير بالمال بأدلة من الكتاب والسنة وتفصيلها على النحو الآتي:

أولاً: من الكتاب:

استدلوا بعموم الآيات والأحاديث التي تفيد النهي عن أخذ مال المسلم إلا بحق، من ذلك:

قوله تعالى: ﴿وَلا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقاً مِنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾، {البقرة: 188}.

قوله تعالى﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلاَّ أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ﴾، {النساء: 29}.

ثانياً من السنة:

حديث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في خطبته في حجة الوداع: "إن دماءكم وأموالكم عليكم حرام".(البخاري،ص.24)

وكذلك قوله صلى الله عليه وسلم: "لا يحل مال امرئ مسلم إلا بطيب نفسه".(الدارقطني، 2000،ص.424)

فهذه الآيات والأحاديث تفيد تحريم أكل أموال الناس بالبطل، حيث نصت الآيتان على ذلك بشكل صريح، كما نصت الحديثان المذكوران على حرمة مال المسلم إلا بحق، وقيام الإمام أو غيره بأخذه عن طريق التعزير يعد أخذ لمال المسلم بغير حق وبغير طيب نفسه فدل هذا على أن التعزير بالمال لا يجوز.

القول الراجح:

والذي يظهر عند الباحث -والله أعلم- هو القول الأول الذي يقول بجواز التعزير بالمال، وذلك لقوة أدلتهم، ولأن التعزير بالمال قد يكون أشد زجراً من بقية العقوبات، وذلك لشدة حب الناس للمال وحرصهم الشديد عليه.

المطلب الثاني: الحد من ظاهرة المماطلة عن طريق التعزير بالمال

يتم تناول هذه المسألة خلال الفروع الآتية**:**

الفرع الأول: التعزير عن طريق بيع مال المماطل:

إن المدين المماطل إما أن يكون لديه مالاً من جنس الدين الذي عليه أم لا، فإذا كان له مال من جنس الدين الذي عليه فإنه يجوز للحاكم أن يستوفي الدين الذي على المدين من ماله، ولا يجوز حبسه كما أنه لا يجوز بيعه. وهذا ما تفق عليه جمهور الفقهاء من الحنفية(ابن عابدين، 1992،ص.379) والمالكية(ابن رشد، 2004،ص.284) والشافعية (الشافعي، 1413، ص.217) والحنابلة (ابن قدامة، ص.233). وأما إذا كان المال ليس من جنس الدين الذي علي المدين ففي هذه الحالة أيضاً اتفق جمهور الفقهاء من المالكية والشافعية والحنابلة وأبو يوسف ومحمد بن الحسن الشيباني من الحنفيية على أنه يجوز للحاكم أن يقوم ببيع المال جبراً ويقضي به الدين الذي على المدين. (كما ورد لابن فرحون و الشيرازي والبهوتي...الخ)

من خلال ما سبق يتضح أن مسألة بيع مال المدين المماطل تأتي فيما إذا ماله ليس من جنس الدين الذي عليه فعندئذ يمكن القول بجواز ذلك.

تأثير هذا الأسلوب على في الحد من ظاهرة المماطلة

يظهر تأثير هذا الأسلوب من ناحية أن المدين إذا عرف أن للحاكم أن يبيع ماله إذا ماطل بالدين، فإنه يحاول يتجنب المماطلة وخاصةً فيما إذا كان لديه أموالاً ذا أهمية، كأن تكون لديه مزرعة يزرعها ويستفيد من متحصلاتها أو لديه عقارات يستفيد من أجرتها فيتجنب المماطلة خوفاً من أن لا

يقوم القاضي ببيع هذه الأموال.

الفرع الثاني: التعزير عن طريق الحجر على المماطل وحبس ماله

قبل الخوض في بيان الحكم الشرعي فيما يتعلق بالحجر على المماطل فإنه يجب إعطاء مقدمة بسيطة فيما يتعلق بمفهوم الحجر ومشروعيته وبعض أهم الأحكام المتعلقة به، وعليه فالمسألة تكون على النحو الآتي:

أولاً: الحجر لغة واصطلاحاً

الحجر بتسكين الجيم مصدر حجر يحجر بمعنى المنع ففي حديث عائشة وابن الزبير رضي الله عنهما أن عبد الله بن الزبير قال: في بيع أو عطاء أعطته عائشة: والله لتنتهين عائشة أو لأحجرن عليها".(البخاري، ص.20) وكلمة الحجر هنا بمعنى المنع.

وقد ورد معاني الحَجر والحِجر والمحجر بمعنى المنع.(ابن منظور، ص.194)

وأما الحجر اصطلاحاً فقد عرفه ابن قدامة بأنه: "منع الإنسان من التصرف من ماله".(ابن قدامة، 1968ن ص.343)

ثانياً: مشروعية الحجر

لقد ثبت مشروعية الحجر بالكتاب والسنة والإجماع

فمن القرآن قوله تعالى:

وقوله تعالى: (فَإِنْ كَانَ الَّذِيعَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُمِلَّ هُوَ فَلْيُمْلِلْ وَلِيُّهُ بِالْعَدْلِ)، {البقرة: 282}.

وجه الدلالة:

يخبر الله تعالى في هذه الآية أن السفهاء والضعفاء من الصبيان والمجانين الذين لا يستطيعون التصرف في أموالهم ولا يحسنونه فإنه ينوب عنهم أولياؤهم في تصرفاتهم المالية، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على مشروعية الحجر.

وقوله تعالى: (وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا)، {النساء: 5}.

وجه الدلالة:

قال ابن كثير "ينهى تعالى عن تمكين السفهاء من التصرف في الأموال التي جعلها الله للناس قياما، أي: تقوم بها معايشهم من التجارات وغيرها. ومن هاهنا يؤخذ الحجر على السفهاء، وهم أقسام:

فتارة يكون الحجر للصغر؛ فإن الصغير مسلوب العبارة. وتارة يكون الحجر للجنون، وتارة لسوء التصرف لنقص العقل أو الدين، وتارة يكون الحجر للفلس، وهو ما إذا أحاطت الديون برجل وضاق ماله عن وفائها، فإذا سأل الغرماء الحاكم الحجر عليه حجر عليه" (ابن كثير،1999، ص.214)

وقوله تعالى: ﴿وَابْتَلُوا الْيَتَامَىٰ حَتَّىٰ إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُم مِّنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ﴾، {النساء: 6}.

وجه الدلالة:

أن الله سبحانه وتعالى يأمر الأولياء باختبار اليتامى في تصرفاتهم المالية في هل يحفظون هذه الأموال أم يصرفونها في غير حقها. وأمر سبحانه وتعالى أن يدفعوا لهم الأموال متى ما ظهر لهم رشدهم وحكمتهم في التصرف وهو هو معنى الحجر لا غير؛ حيث منعوا من التصرف إلا بعد الاختبار.

وأما مشروعية الحجر من السنة فمن ذلك ما يلي:

حديث كعب بن مالك - رضي الله عنه: "أنّ النّبّي -صلى الله عليه وسلم- حجر على معاذ -رضي الله عنه- ماله وباعه في دين كان عليه".(الدارقطني،2004م، ص.369)

وجه الدلالة:

هو أن حديث يدل على أنه يجوز للحاكم أن يحجر على المدين فيمنعه من التصرف في ماله ويبيعه عنه لقضاء غرمائه كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم لمعاذ.(الصنعاني، ص.79)

حديث عن ابن عباس ، قال: مر علي بن أبي طالب بمجنونة بني فلان قد زنت ، فأمر عمر برجمها ، فردها علي ، وقال لعمر: أما تذكر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال: "رفع القلم عن ثلاثة ، عن المجنون المغلوب على عقله، وعن النائم حتى يستيقظ، وعن الصبي حتى يحتلم" ، قال: صدقت ، فخلى عنها". (الصنعاني، ص.163)

وجه الدلالة:

لقد بيَّن النبي صلى الله عليه وسلم أن الإثم لا يقع على المجنون والنائم والصبي مما يدل على عدم أهليتهم بشكل كاف بحيث تجعلهم من أصحاب التصرف في شؤونهم فيحجر عليهم سبب ذلك.

ثالثاً: آراء الفقهاء في حكم التعزير عن طريق الحجر على المماطل

اختلف الفقهاء في هذه المسألة على قولين:

القول الأول: ذهب أصحاب هذا القول إلى القول بعدم جواز الحجر على المدين المماطل وإنما يقوم القاضي بإجباره على الوفاء إما بحبسه أو بغير ذلك، فإن باع ماله ووفي دينه وهذا القول هو ما

ذهب إليه المالكية والحنابلة وهو القول عند الشافعية؛ حيث أنهم لا يرون جواز الحجر على المدين إلا إذا كان مفلساً.(الحطاب، ابن قدامة، النووي)

القول الثاني: ويرى أصحاب هذا القول أن المدين إذا كان موسراً وماطل فإن للقاضي الحجر عليه وخاصةً إذا طلب الغرماء. وهذا هو رأي أبي يوسف ومحمد بن الحسن وهو قول عند الشافعية.(الكاساني، 1986، ص.169)

رابعاً: تأثير هذا الأسلوب في الحد من ظاهرة المماطلة

لقد سبق أن بيَّن الباحث أن الحجر هو عبارة عن منع الإنسان من التصرف في ماله، ولا شك مثله هذا الأمر يعد من جنس الأشياء التي تكرهه النفس، يعني يكره الإنسان أن يُمنع من التصرف في ماله. إذاً يمكن القول أن الحجر يلعب دوراً مهماً في الحد من المماطلة لأن الإنسان إذا عرف أن الحاكم سوف ينعه من التصرف في ماله فإنه يحاول قدر الإمكان أن يجتب المماطلة خوفاً من ذلك.

الفرع الثاني: التعزير عن طريق دفع الضرر الناشئ عن المماطلة

صورة هذه المسألة هو أن يتأخر المدين عن الوفاء بالدين الذي عليه ويماطل فُيلزمه القاضي بدفع تعويض مالي لصاحب الدين جبراً للضرر الناشئ عن المماطلة فهل يجوز ذلك أم لا؟ فهذه المسألة خلاف بين العلماء على قولين:

القول الأول: ذهب عدد من العلماء إلى القول بعدم جواز ذلك فمن السلف القرافي، ومن الخلف الشيخ محمد تقي العثماني، والدكتور نزيه كمال حماد وهو ما ذهب إليه مجمع الفقه الإسلامي.(مجلة مجمع الفقه الإسلامي، ص. 293) **القول الثاني:** يرى أصحاب هذا القول أن ذلك يجوز بشرط أن لا يكون ذلك مشروط في العقد وهذا ما ذهب الشيخ مصطفى الزرقاء والشيخ عبدالله المنيع والدكتور محمد الأمين الضرير.(مجلة مجمع الفقه الإسلامي، ص. 293)

أدلة القول الأول:

استدل أصحاب هذا القول بعدة أدلة منها:

1- قول النّبيّ صلى الله عليه وسلم قال: "لي الواجد يُحِلُّ عرضه وعقوبته"، قال سفيان:"عرضه يقول: مطلتني وعقوبته الحبس".(البخاري، ص.118)

وجه الدلالة:

أن هذا الحديث ينص على أن المماطل الغني الواجد يحل عرضه وعقوبته، ولم ينصل على حل ماله ولو كان ذلك جائزاً لنص على ذلك النبي صلى الله عليه وسلم. كما أنه لم يُنقل عن السلف

تفسير العقوبة المذكورة في الحديث بالعقوبة المالية.(تركين، 1434، ص.335)

2- أن التعويض عن المماطلة لا فرق بينه وبين فوائد التأخير المعروفة في البنوك الربوية وهو من ربا الجاهلية المحرم إجماعاً. (تركين، 1434، ص.335)

أدلة القول الثاني:

استد أصحاب هذا القول على جواز ذلك بما يأتي:

1- قالوا إن مفهوم العقوبة المذكورة في قوله صلى الله عليه وسلم: "لي الواجد يُحِلُّ عرضه وعقوبته"، يشمل العقوبة المالية وغيرها؛ لأن العقوبة عندهم هو كل أثر جزائي يوقع على الظالم جزاءً على ما ارتكبه من الظلم والعدوان. (ابن منيع، ص.30)

2- عموم النصوص الواردة التي تأمر الناس بالوفاء بالعهد والعقود ورد الأمانات إلى أهلها، من ذلك قوله تعالى(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ)، {المائدة: 1}. وقوله تعالى: (إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا)، {النساء: 58}. وقوله تعالى: (وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ إِنَّ الْعَهْدَ كَانَ مَسْئُولًا)، {الإسراء: 34}.

3- حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه: "أن رسول الله صلى الله عليه وسلم، قضى أن لا ضرر ولا ضرار".(ابن ماجه، ص.784)

قالوا الوا إن هذا الحديث يفيد وجوب رفع الضرر وإزالته ولا يمكن رفع الضرر عن الدائن إلا بتعويضه مالياً (الزراقا، ص.92)

القول الراجح:

بعد النظر إلى أدلة كل من الفريقين فإن الباحث يرى ترجيح رأي أصحاب القول الأول؛ وذلك لقوة أدلتهم؛ حيث إنه لم يُؤثر عن السلف تفسير الحديث المذكور بالعقوبة المالية. كما أن الأخذ بهذا القول هو الأقرب إلى السلامة من الربا وشبهاتها.

تأثير هذا الأسلوب في الحد من ظاهرة المماطلة

إن هذا الأسلوب له تأثير في الحد من ظاهرة المماطلة من ناحية أن الإنسان إذا عرف أنه سوف يُلزم بتعويض كل ضور ناشئ عن مماطلته، فإنه يبتعد عن المماطلة، وخاصةً يعرف أنه بعد ما يدفعه من تعويض الضرر فإنه يلزمه القاضي بتسديد ما عليه من ديون إضافةً إلى هذا التعويض فتزداد عليه تكلفة أكثر مما لو قام بتسديد الدين من غير مماطلة.

المصادر والمراجع:

ابن الهمام، كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي. (د.ت). **فتح القدير**، بيروت: دار الفكر. د.ط.

ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي. (1408هـ - 1987م). **الفتاوى الكبرى لابن تيمية**، بيروت: دار الكتب العلمية. ط1.

ابن حجر، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي.(1379هـ). **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، بيروت: دار المعرفة. (د.ط).

ابن حزم، أبو محمد علي بن حزم الظاهري. (د.ت). **المحلى بالآثار**، بيروت: دار الفكر. د.ط.

ابن رشد، أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد القرطبي الشهير. (1425هـ - 2004م). **بداية المجتهد ونهاية المقتصد**، القاهرة: دار التوفيق. ط2.

ابن عابدين، محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين الدمشقي الحنفي. (1412هـ - 1992م). **رد المحتار على الدر المختار**. بيروت: دار الفكر. ط2.

ابن فرحون، إبراهيم بن علي بن محمد، ابن فرحون، برهان الدين اليعمري. (1406هـ - 1986م). **تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام**، القاهرة، مكتبة الكليات الأزهرية. ط1.

ابن قدامة، أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعيلي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي. (1388هـ - 1968م). **المغني**. القاهرة: مكتبة القاهرة. د. ط.

ابن قدامة، عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن قدامة المقدسي الجماعيلي الحنبلي. (د.ت). **الشرح الكبير**، دار الكتاب العربي للنشر والتوزيع. د.ط.

ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي. (1420هـ - 1999م). **تفسير ابن كثير**، تحقيق: سامي بن محمد سلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع. ط2.

ابن مفلح، محمد بن مفلح بن محمد بن مفرج، أبو عبد الله. (1424 هـ - 2003م). **الفروع ومعه تصحيح الفروع لعلاء الدين علي بن سليمان المرداوي**، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة. ط1.

ابن منظور، محمد بن مكرم بن على. **(**1414هـ**). لسان العرب.** بيروت: دار صادر، ط3.

أبو الحسين يحيى بن أبي الخير بن سالم العمراني اليمني الشافعي. (1421 هـ- 2000 م). **البيان في مذهب الإمام الشافعي،** تحقيق: قاسم محمد النوري، جدة: دار المنهاج. ط1.

أبو الحسين، مسلم بن الحجاج. (د.ت). **صحيح مسلم،** بيروت: دار إحياء التراث العربي. (د.ط).

أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي. (1408 هـ - 1988م). **المقدمات الممهدات،** دار الغرب الإسلامي. ط1.

أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف. (1392هـ). **المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج.** بيروت: دار إحياء التراث العربي. ط2.

أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري. (د.ت). **المحلى بالآثار.** بيروت: دار الفكر. (د.ط).

الألباني، محمد ناصر الدين. (د.ت). **صحيح وضعيف سنن ابن ماجة،** برنامج منظومة التحقيقات الحديثية - المجاني - من إنتاج مركز نور الإسلام لأبحاث القرآن والسنة بالإسكندرية. (د.ط).

البخاري محمد بن إسماعيل. (1422هـ). **صحيح البخاري،** دار طوق النجاة. ط1.

البلخي، لجنة علماء برئاسة نظام الدين. (1310هـ). **الفتاوى الهندية.** دار الفكر. ط2.

البهوتى، منصور بن يونس بن صلاح الدين ابن حسن بن إدريس الحنبلى. (د.ت). **كشاف القناع عن متن الإقناع،** بيروت: دار الكتب العلمية. د.ط.

الحطاب، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن الطرابلسي المغربي. (1412هـ - 1992م). **مواهب الجليل في شرح مختصر خليل،** الرياض: دار الفكر. ط3.

حماد، نزيه كمال. (د.ت). **دراسات في أصول المداينات،** مجلة أبحاث الاقتصاد الإسلامي.

الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي. (1424 هـ - 2004م). **سنن الدارقطني،** بيروت: مؤسسة الرسالة. ط1.

الدارقطني، الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي. (1424 هـ - 2004م). **سنن الدارقطني،** بيروت: مؤسسة الرسالة. ط1.

الشبراملسي، نور الدين بن علي الشبراملسي الأقهري. (1404هـ-1984م). **حاشية أبي الضياء على نهاية المحتاج،** بيروت: دار الفكر. د.ط.

الشربيني، شمس الدين، محمد بن أحمد الخطيب الشربيني الشافعي. (1425هـ). **مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج،** بيروت: دار الكتب العلمية. ط1.

الشيرازي، أبو اسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي. (1379هـ). **المهذب في فقه الإمام الشافعي**. بيروت: دار المعرفة. ط2.

الصنعاني، محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني، الكحلاني. (د.ت). **سبل السلام**، الرياض: دار الحديث. د. ط.

العثماني، محمد تقي. (د.ت). **بحوث في قضايا فقهية معاصرة**، الطائف: دار الفاروق.

القرافي، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن المالكي. (د.ت). **أنوار البروق في أنواء الفروق**، عالم الكتب. ط2.

القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي. (1384هـ - 1964م). **تفسير القرطبي**، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، القاهرة: دار الكتب المصرية. ط2.

الكاساني، أبو بكر بن مسعود بن أحمد. (1406هـ- 1986م). **بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع**، بيروت: دار الكتب العلمية. ط2.

مجلة أبحاث الاقتصاد الإسلامي، العدد1، المجل3، 1405هـ.

محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية. (د.ت). **الطرق الحكمية**، مكتبة دار البيان. د.ط.

النووي، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، تحقيق: زهير الشاويش. (1412هـ - 1991م. **روضة الطالبين وعمدة المفتين**. بيروت: المكتب الإسلامي. د. ط.

مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية
ISSN 2352-9962/E-ISSN 2572-0147
العدد التاسع- جوان 2018

OEB Univ. Publish.

تكييف الأنظمة المصرفية وفق معايير إتفاقية بازل III: حالة الولايات المتحدة الأمريكية

Adaptation of Banking Systèmes in Accordance with the Basel III standards: The Case of USA.

د. بحوصي مجدوب — **جامعة بشار - الجزائر** — mahjoub_bahoussi@yahoo.fr

د. بوزرب خير الدين — **جامعة عنابة-الجزائر** — Khayreddine.doct2017@outlook.com

أ. عريس عمار — **جامعة بشار - الجزائر** — ammar.aries18@gmail.com

تاريخ التسليم:2018/04/19 تاريخ التقييم: 2018/05/29 تاريخ القبول: 2018/06/03

الملخص

يقوم الإطار التنظيمي لاتفاقية بازل III على جملة من المتطلبات المعززة للاستقرار المصرفي، والتي يتطلب من البنوك تلبيتها بحلول عام 2019، وفي إطار ذلك نجد أن العديد من الدول المتقدمة عملت على تكييف أجهزتها المصرفية مع هذه المعايير الجديدة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية .

حيث تهدف هذه الدراسة إلى محاولة معرفة أهم الإجراءات المتخذة من قبل السلطات الرقابية المصرفية الأمريكية لأجل تكييف نظامها المصرفي مع معايير اتفاقية بازل III وكذا واقع تطبيقها فيه بالإضافة إلى معرفة التحديات التي تواجهها في ذلك.

الكلمات المفتاحية: اتفاقية بازلIII، كفاية رأس المال، النظام المصرفي، الولايات المتحدة الأمريكية، الإستقرار المصرفي.

Abstract :

The Basel III regulatory framework contains a set of requirements for banking stability that banks are required to meet by 2019. As a result, many developed countries have adapted their banking systems to these new standards, primarily the United States of America.

The aim of this study is to try to identify the most important procedures adopted by the US banking regulatory authorities to adapt their banking system to the Basel III standards as well as the reality of their application in addition to knowing the challenges they face.

Keywords: Basel III, Capital adequacy, Banking System, USA, Banking Stability.

مقدمة

يعد تشكيل لجنة بازل للرقابة المصرفية من أهم الأحداث المسجلة في الساحة المصرفية الدولية، حيث أصبحت مقرراتها المطروحة سنة 1988 اتفاقية بازلI والتي ترتكز على كفاية رأس المال تمثل أهم مؤشر لقياس السلامة المالية للبنوك، إلا أنه ونتيجة للتطورات المصرفية المتوالية جعلت الإتفاقية أقل مرونة معها ماعجل بإجراء اللجنة لتعديلات عليها بدأ منذ سنة 1996 تكرست في اتفاقية جديدة في إطار مايسمى بإتفاقية بازلII، إلا أن هذه الأخيرة سرعان ماتم تعديلها هي الأخرى بعد قصورها أو سوء تطبيقها بوضوح في الأزمة المالية العالمية 2008 ماجعل اللجنة تقوم بإصلاحية على هذه الإتفاقية في إطار إتفاقية بازلIII، والتي كشفت عن العديد من النقائص ضمن متطلبات الرقابة الاحترازية، والتي من أبرزها عدم كفاية رأس المال وضرورة التوجه نحو تكثيف المتطلبات الرأسمالية للمؤسسات المالية الأكبر من أن تفشل.

ومن بين الأنظمة المصرفية البارزة في النظام المالي العالمي نجد النظام المصرفي للولايات المتحدة الأمريكية، حيث يتميز بالضخامة والتنوع بالشكل الذي يملي عليهما ضرورة مسايرة التطورات التنظيمية حول العالم من أجل تحقيق الاستقرار المالي والتي من بينها اتفاقية بازلIII.

على ضوء ما سبق يمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي: **ماهي مظاهر التكييف والإنحراف ضمن تطبيق مقررات بازل III في النظام المصرفي الامريكي ؟**

وللإجابة عن التساؤل الرئيسي، والإحاطة بجوانب الموضوع يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي الجوانب الرئيسية التي تضمنتها مقررات بازلIII ؟
- ماهي إجراءات تكيف النظام المصرفي الأمريكي مع متطلبات اتفاقية بازلIII ؟
- ماهو واقع تطبيق مقررات بازل III في الولايات المتحدة الأمريكية وماهي أهم التحديات التي تواجهها؟

أهمية الدراسة: تبرز أهمية هذه الدراسة في الأهمية الكبيرة لمقررات بازل في تحقيق الاستقرار المالي النسبي، والمكانة الهامة التي يحوزها النظام المصرفي الأمريكي، حيث أصبح الاستقرار المالي العالمي مرهونا باستقرار النظام المالي للولايات المتحدة الأمريكية خاصة في ظل الاعتماد والترابط الشديد بين اقتصاديات العالم.

1. إتفاقية بازلIII

نتيجة عدم قدرة اتفاقية بازلII على حماية النظام المصرفي وحدوث الأزمة المالية العالمية 2008 بالإضافة إلى أزمة الديون السيادية 2010، عملت لجنة بازل على إعادة النظر وإجراء تعديلات جوهرية في الإتفاقية، حيث خرجت في الأخير بإصدار قواعد ومعايير جديدة عرفت باتفاقية بازلIII.

1.1. *تعريف إتفاقية بازلIII*

تعرف اتفاقية بازلIII على أنها تلك التدابير والإجراءات التصحيحية للقطاع المصرفي الصادرة بتاريخ 12 سبتمبر 2010 عقب إجتماع محافظي البنوك المركزية والمسؤولين الممثلين للأعضاء 27[1] للجنة بازل بعد توسعها، وبعد المصادقة عليها من زعماء مجموعة العشرين في اجتماعهم في 12 نوفمبر 2010 وأصبحت جاهزة للتطبيق على أن تدخل حيز الإلتزام مع نهاية عام 2012، وذلك من خلال مدة زمنية تمتد حتى 2019 مع وجود محطتين للمراجعة خلال 2013 و2015.

2.1 *دعائم اتفاقية بازلIII*

أ. **الدعامة الأولى(مكونات رأس المال):** أوصت اللجنة بمايلي (Deloitte Touche, 2012):

- إلزام البنوك بالإحتفاظ بقدر من رأس المال الممتاز" رأس مال أساسي" من المستوى الأول يتألف من رأس المال المدفوع والأرباح المحتفظ بها ويعادل على الأقل 4.5% من أصولها التي تكتنفها المخاطر بزيادة عن النسبة الحالية والمقدرة ب2% وفق اتفاقية بازلII؛
- تكوين إحتياطي جديد " هامش الحفاظ على رأس المال" منفصل يتألف من أسهم عادية ويعادل 2.5% من الأصول، إذ على البنوك زيادة كمية رأس المال الممتاز المحتفظ به لمواجهة الخسائر المحتملة إلى ثلاث أضعاف ليبلغ نسبة 7%، ويمكن للسلطات المالية فرض قيود على توزيع البنوك للأرباح على المساهمين أو منح المكافآت المالية لموظيفهم في حالة عدم الوفاء بهذه النسبة؛
- إحتفاظ البنوك بنوع من الإحتياطي لمواجهة الآثار السلبية المترتبة على حركة الدورة الإقتصادية بنسبة تتراوح بين 0% و2.5% من رأس المال الأساسي مع توفير حد أدنى من مصادر التمويل المستقرة ونسب محددة من السيولة لضمان قدرتها على الوفاء بالتزماتها؛
- رفع معدل المستوى الأول من رأس المال الإجمالي الحالي من 4% إلى 6% وعدم احتساب الشريحة الثالثة في معدل كفاية رأس المال؛
- متطلبات أعلى من رأس المال وجودة رأس المال إذ تقترح لجنة بازل زيادة نسبة كفاية رأس المال من 8%حاليا إلى 10.5%، والتركز على جودة رأس المال حيث تتطلب قدرا أكبر من رأس المال المكون من حقوق المساهمين في إجمالي رأس مال البنك.

الجدول رقم (01): متطلبات رأس المال ورأس مال التحوط حسب إتفاقية بازلIII

	حقوق المساهمين(الأسهم العادية)	الشريحة الأولى	رأس المـــــــال الإجمالي
الحد الأدنى	%4.5	%6	%8
رأس مال التحوط	%2.5	-	-
الحد الأدنى	%7	%8.5	%10.5
المعاكس للدورة الإقتصادية	%2.5-0		

Source: (Ozkan. C., 2015, *p11).*

وبالتالي يصبح معدل كفاية رأس المال حسب إتفاقية بازلIII 10.5% بدلا من 8% وتحسب كما يلي:

$$\text{نسبة كفاية رأس المال حسب بازل III} \geq 10.5\% \quad \frac{\text{المساند}}{\text{مخاطر الائتمان +(مخاطر السوق + مخاطر التشغيل)}\times 12.5}$$

ب. ***اقتراح الإتفاقية الجديدة اعتماد نسبيتين للوفاء بمتطلبات السيولة:*** شملت اتفاقية بازلIII نسبتين لمواجهة متطلبات السيولة للبنوك نسبة تغطية السيولة (LCR) ونسبة صافي التمويل المستقر (NSFR).

- **نسبة تغطية السيولة (Liquidity Coverage Ration):** وتمثل نسبة الأصول ذات السيولة المرتفعة التي يحتفظ بها البنك إلى حجم 30 يوما من التدفقات النقدية لديه يجب أن لاتقل عن 100% وذلك لمواجهة احتياجاته من السيولة ذاتيا ويتم حسابها كمايلي (Pichaphop, et al., 2014, p32):

$$\frac{\text{نسبة تغطية السيولة}}{\text{مجلة الدراسات المالية ه المحاسبة}} == \frac{\text{مخزون الأصول السائلة عالية الجودةرأس المال الأساسي +رأس المال}}{\text{التدفقات النقدية الصافية خلال 30 يوم}} \geq 100\%$$

OEB Univ. Publish. Co

- **نسبة صافي التمويل المستقر (Net Stable Funding Ration):**

تم تصميم هذا المعيار لتوفير بنية النضج المستدام للموجودات والمطلوبات وتشجيع تقييم أفضل لمخاطر السيولة على جميع بنود الميزانية وإضفاء بعض المرونة على حساب نسب السيولة من

طرف البنك وتعزيز الصمود على المدى الطويل بوضع حوافز إضافية، حتى أن البنك تمول عملياته بتوفير مصادر هيكلية أكثر استقرارا لتغطية إلتزماته(Saidane., 2012, p36) ، وتحسب حسب الصيغة التالية(Dermine., 2013, p10) :

$$\text{نسبة صافي التمويل المستقر} = \frac{\text{قيمة التمويل المستقر المتوفر}}{\text{قيمة التمويل المستقر المطلوب}} \geq 100\%$$

ج. **الرافعة المالية(Leverage Ration):** تهدف هذه النسبة إلى وضع حد أقصى لتزايد نسبة الديون في النظام المصرفي، وتمثل نسبة الأصول داخل وخارج الميزانية بدون أخذ مخاطرها بعين الإعتبار إلى الشريحة الأولى من رأس المال ويجب أن لايقل عن 3% وتحسب كمايلي(Alsayyaed, et al., 2015, p93) :

$$\text{نسبة الرافعة المالية (الإستدانة)} = \frac{\text{رأس المال الشريحة الأولى}}{\text{إجمالي الموجودات بدون مخاطر}} \geq 3\ \%$$

4.1 *طريقة الإنتقال للنظام الجديد بازلIII* : منحت لجنة البنوك حتى عام 2019 لتطبيق هذه المعايير الكلية المقترحة في بازلIII على أن يبدأ التطبيق تدريجيا مع بداية عام 2013، كما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم(02): مراحل التحول إلى النظام الجديد (اتفاقية بازلIII)

	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الحد الأدنى لنسبة رأس المال من حقوق المساهمين	%3.5	%4	%4.5	%4.5	%4.5	%4.5	%4.5
رأس مال التحوط				%0.625	%1.25	%1.88	%2.5
حد أدنى لحقوق المساهمين+ رأس مال التحوط	%3.5	%4	%4.5	%5.125	5.75	%6.375	%7
الحد الأدنى لرأس مال الفئة الأولى	%4.5	%5.5	%6	%6	%6	%6	%6
حد أدنى من إجمالي رأس المال	%8	%8	%8	%8	%8	%8	%8

حد أدنى لإجمالي رأس المال+ رأس مال التحوط	%8	%8	%8	%8.625	%9.25	%9.875	%10.5

Source: (Abdullah. H., 23-24/10/2011, p16).

2. *تطويع مقررات بازلIII مع القطاع المصرفي الأمريكي:*

بعد طرح النسخة المبدئية لمقررات بازل III على الكونغرس تم تلقي العديد من التعليقات التي أخذتها السلطات بعين الاعتبار كاستجابة للحكومة لمطالب المؤسسات، وأصدرت الهيئات التنظيمية المصرفية الاتحادية قاعدة مقترحة في 7 يونيو 2012؛ وقد تمت الموافقة على القاعدة النهائية لتنفيذ معظم توصيات بازلIII في الولايات المتحدة قبل 9 يوليو 2013.

1.2 متطلبات رأس المال الدنيا في الولايات المتحدة: لا تختلف النسب الدنيا المطلوبة في الولايات المتحدة الأمريكية بالنسبة للبنوك العادية عن بقية دول العالم، وتكون متطلبات رأس المال المفروضة على النحو التالي:

- بالإضافة إلى اشتراط أن تحتفظ البنوك بحد أدنى قدره 4.5% من رأس المال الشريحة 1 للأسهم العادية، يجب على البنوك أن تحتفظ برأس مال إضافي يقدر بـ 2.5% من الأسهم العادية، ويقتضي الشرطان معا أن تحتفظ البنوك بما مجموعه 7% من رأس المال الشريحة 1 للأسهم العادية عند نهاية 2019 أي أن البنوك عليها أن تحتفظ برأس مال يصل إلى 10.5% عند إدراج رأس المال الإضافي

- التحوط بنسبة 2.5% بنهاية 2019 (Dempsey., and al.,2017, p02).

- ما يصل إلى 13% بالنسبة لبنوك المنهج المتقدم مع إدراج كل من رأس المال التحوط بنهاية 2019 ورأس المال المعاكس للدورية والذي تم تحديده مبدئيا عند 0% ونسبة تصل إلى 2.5% بنهاية سنة 2019 (Getter., 2014, p10).

ويظهر الجدول الموالي الجدول الزمني لتطبيق متطلبات رأس المال في البنوك الأمريكية (بنوك المجتمع).

جدول رقم (03): الإطار الزمني لتطبيق متطلبات رأس المال في الولايات المتحدة الأمريكية

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019
نسبة الشريحة الأولى للأسهم العادية (أ)	4.5 %	4.5 %	4.5 %	4.5 %	4.5 %
رأس المال لغاية التحوط (ب)	لا شيء	%0.625	%1.25	%1.875	%2.5
أ + ب	4.5 %	5.125 %	%5.75	6.375 %	7 %
الاستقطاع من الشريحة 1 للأسهم	%40	%60	%80	%100	%100
الحد الأدنى للشريحة 1 (ج)	%6	%6	%6	%6	%6
ب + ج	لا شيء	%6,625	%7,25	%7,875	%8,5
الحد الأدنى لرأس المال	%8	8%	%8	8 %	8 %
د+ ب	لا شيء	%8,625	%9,25	%9,875	%10,5

Source: (Board of governors of the Federal Reserve System, 2013, p04)

بالنسبة للمؤسسات المصرفية منهج المتقدم (عموما تلك المصارف ذات مجموع أصول لا يقل عن 250 مليار دولار أو مجموع التزامات الأجنبية داخل الميزانية لا تقل عن 10 مليار دولار)، فإن 1 جانفي 2014 تاريخ البدء في الامتثال للحد الأدنى لرأس المال.

وتنص المادة 616[2] على أن البنوك الأمريكية يجب أن تحتفظ على احتياطي مضاد للدورية، وبنوك المنهج المتقدم تحتاج إلى الحفاظ على احتياطي تجميعي (تحوط ومضاد للدورة) يزيد عن 5% لتجنب القيود المفروضة على أرباح الأسهم والمكافآت التقديرية، حيث لا تخضع المؤسسة المصرفية ذات احتياطي أكبر من 2.5% إلى قيود على توزيعات أو مدفوعات المكافاة التقديرية في حين تخضع المؤسسات ذات رأس مال تحوط أقل من 2.5% إلى قيود صارمة على نحو متزايد مع اقتراب مقدار رأس المال التحوطي إلى 0%، وفيما يلي عرض عام للنسب المطبقة على البنوك من أحجام الفروق.

جدول رقم (04): قيود العوائد ورأس المال لغاية التحوط في القطاع المصرفي الأمريكي

رأس المال لغاية التحوط (أصول مرجحة بالمخاطر%)	الحد الأقصى للمدفوعات (نسبة مئوية من الدخل المستحق المؤهل[3])

أكثر من 2.5 %	لا ينطبق حد على العوائد
أقل أو يساوي 2.5 وأكبر من 1.875 %	% 60
أقل أو يساوي 1.875 وأكبر من 1.25 %	% 40
أقل أو يساوي 1.25 وأكبر من 0.625%	% 20
أقل من أو يساوي 0.625 %	% 0

Source: Source: (Board of governors of the Federal Reserve System, 2013, p03).

القاعدة الجديدة تحسن نوعية رأس المال من خلال تنفيذ تغييرات في تعريف رأس المال، ومن أهم التغييرات هو المعايير الأكثر صرامة للأهلية بالنسبة لأدوات رأس المال التنظيمي التي من شأنها أن تسمح بإدراج أدوات مثل أدوات مالية الهجينة في الشريحة الأولى من رأس المال في المستقبل، والقيود الجديدة على إدراج حقوق الملكية، وأصول خدمة الرهن العقاري، أصول الضرائب المؤجلة، وبعض استثمارات في رأس المال المؤسسات المالية غير الموحدة.

2.2 نسبة السيولة: كانت مقترحات نتفيد نسبة السيولة في الجهاز المصرفي الأمريكي كمايلي:

أ. *نسبة تغطية السيولة LCR:* بعد أن تم اقتراح نسبة تغطية السيولة في أكتوبر 2013، استقبلت السلطات النقدية حوالي 119 تعليقا حول هذه النسبة تمحورت في الأغلب حول تأخير التقارير اليومية، الودائع التشغيلية و الودائع البلدية، أصدرت الوكالات المصرفية الأمريكية في سبتمبر 2014 قاعدتها النهائية فيما يتعلق بنسبة تغطية السيولة والتي كانت متشابهة إلى حد كبير مع ما جاءت به مقررات بازلIII مع وجود اختلافات طفيفة، وتطبق نسبة تغطية السيولة المقترحة على المؤسسات المصرفية في الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من المؤسسات المالية غير المصرفية الهامة، ويتم رصد السيولة بشكل مختلف بين الفئات التالية من الشركات(Mahanta.,2014, p04) :

- المؤسسات المصرفية القابضة الكبيرة مع أكثر من 250 مليار من الأصول: تطبق عليها نسبة تغطية سيولة تحسب وفق الصيغة التالية:

نسبة تغطية السيولة= الأصول السائلة عالية الجودة/ التدفقات النقدية الصافية خلال 30 يوم.

- الشركات الإقليمية ذات أصول من 50-250 مليار دولار: تطبق عليها نسبة تغطية سيولة أقل صرامة من سابقتها وتحسب وفق الصيغة الموالية:

نسبة تغطية السيولة = الأصول السائلة عالية الجودة / التدفقات النقدية الصافية خلال 21 يوما.

- الشركات المصرفية القابضة مع أقل من 50 مليار دولار من الأصول: لا تخضع لنسبة تغطية سيولة.

ويبرز الجدول الموالي آلية تطبيق نسبة تغطية السيولة على أساس حجم الأصول، نوع المؤسسة والأنشطة.

الجدول رقم (05): تطبيق نسبة تغطية السيولة حسب حجم المؤسسات في القطاع المصرفي الأمريكي

مؤسسات الإيداع القابضة بمتوسط أصول أكبر من 50 مليار دولار	- تطبق نسبة تغطية سيولة معدلة، وتعد بطريقة بسيطة وأقل صرامة للبنوك الأمريكية الصغيرة؛ - توفر الاسترخاء في الجداول الزمنية للتنفيذ واسترداد التقارير؛ - يعتمد التطبيق على إجمالي الموجودات المجمعة خلال الربع الأخير.
مؤسسات الإيداع القابضة مع أصول أكبر من 250 مليار دولار	- تحتفظ البنوك بموجودات سائلة عالية الجودة تساوي التدفقات النقدية المتوقعة خلال فترة 30 يوما تقريبا؛ - توفر الاسترخاء في استرداد التقارير مع الانتقال من الإبلاغ الشهري إلى اليومي؛ - يعتمد التطبيق على إجمالي الموجودات المجمعة لأي أربعة أشهر.
مؤسسات الإيداع القابضة مع أصول أكبر من 700 مليار دولار	- تطبيق نسبة تغطية سيولة مع جداول زمنية متسارعة؛ - فرض جدول زمني مستعجل للتقارير اليومية؛ - يعتمد التطبيق على إجمالي الموجودات المجمعة إلى كل ربع منفرد.

Source: (Alok Sinha and al., 2014, p:04).

لا تطبق القاعدة النهائية على المؤسسات المالية ذات الأهمية النظامية غير المصرفية المنشأة من قبل مجلس رقابة الاستقرار المالي، والشركات المصرفية الأجنبية، والشركات القابضة التابعة التي لا تغطيها.

وتنقسم الأصول عالية الجودة إلى ثلاثة فئات: (المستوى الأول، المستوى الثاني صنف أ، والمستوى الثاني صنف[4]) ويجب أن تشكل الأصول من المستوى الأول 60% كحد أدنى من إجمالي الأصول السائلة عالية الجودة، وأن يكون وزن المخاطر 0% بموجب اتفاقية بازلIII، ولن يتم تطبيق أي تخفيض عليها، وتمتلك الأصول من المستوى الثاني أ وزن مخاطر 20% ويتم تطبيق 15% من

التخفيض، أما الأصول من الصنف الثاني ب والتي تشمل ديون الشركات وحقوق الملكية فتخضع إلى تخفيض يقدر بـ 50%.

ومن المقرر أن يتم تطبيق 80% من نسبة تغطية السيولة اعتبارا من جانفي 2015 في الولايات المتحدة الأمريكية ومن المقرر أن يكتمل التطبيق بحلول جانفي 2017.

ويبرز الجدول الموالي الجدول الزمني لتنفيذ نسبة تغطية السيولة في الولايات المتحدة الأمريكية وبالتالي فالجدول الزمني لتنفيذ نسبة تغطية السيولة يسبق الجدول الدولي بعامين كاملين.

الجدول (06): الجدول الزمني لتنفيذ نسبة تغطية السيولة في الولايات المتحدة الأمريكية

السنوات	2015	2016	2017
نسبة تغطية السيولة	%80	%90	%100

Source: Capgemini Analysis (2014).

على الرغم من أن نسبة تغطية السيولة المقترحة من قبل الهيئات الأمريكية كان أكثر شمولا من مقترح بازلIII، إلا أنه كان أكثر صرامة من نسخة بازل في العديد من المجالات:

- مجموعة الأصول التي تصنف كأصول سائلة عالية الجودة والمعدل المفترض للتدفقات الخارجية لبعض أنواع التمويل.

- الفترة الانتقالية المقترحة أقصر من الفترة المشمولة في اتفاق بازل، وتعكس الفترة المتسارعة الرغبة في الحفاظ على أوضاع السيولة المحسنة التي وضعتها المؤسسات الأمريكية من الأزمة المالية، وذلك جزئيا نتيجة للإشراف من قبل مجلس الاحتياطي الفيدرالي وغيره من الجهات التنظيمية المصرفية في الولايات المتحدة الأمريكية.

-بعض الأوراق المالية المضمونة برهونات من قبل القطاع الخاص موجودة في الأصول السائلة عالية الجودة لبازل و غير موجودة في القاعدة النهائية للولايات المتحدة الأمريكية، كما أن الأوراق المالية الصادرة عن كيانات القطاع العام دون المستوى الوطني و السندات و الأوراق المالية الصادرة عن المؤسسات المالية غير مؤهلة بموجب القاعدة الأمريكية.

- تطبق نسبة تغطية السيولة بشكل مختلف في الولايات المتحدة الأمريكية بشكل مختلف بناء على حجم المؤسسات المالية، وتنطبق القاعدة كاملة على المؤسسات التي لديها أصول لا تقل عن 250 مليار دولار (House and al, 2016, p03).

ب. نسبة صافي التمويل المستقر: تنفيذ هذه النسبة في الولايات المتحدة الأمريكية لايزال هو نفسه مثل باقي دول العالم، مع بداية التطبيق في جانفي 2018.

3.2 نسبة الرفع المالي: تعتبر نسبة الرفع المالي من بين أبرز الإضافات التي جاءت بها مقررات بازلIII، حيث حددت لجنة بازل نسبة رفع مالي بحدود 3% في عام 2010، وفي 8 أبريل 2014 أصدرت الجهات التنظيمية المصرفية الفدرالية الأمريكية قاعدة نهائية تخص وضع نسبة رفع مالي معزز على المصارف العالمية ذات الأهمية النظامية ومؤسسات الإيداع المؤمن عليها، والتي من شأنها أن تضيف احتياطي رأسمالي إضافي بنسبة 2% على الأقل إلى نسبة الرافعة التكميلية الحالية البالغة 3% للبنوك التي تزيد قيمتها عن 700 مليار دولار في إجمالي الأصول المجمعة أو 10 تريليون دولار في إجمالي الأصول، مما رفع إجمالي متطلبات نسبة الرافعة التكميلية إلى حد أدنى قدره 5% فإن نسبة الرافعة التكميلية ستعمل على غرار احتياطي الحفاظ على رأس المال بحيث يجب أن تحافظ أكبر ثمانية مؤسسات مالية على نسبة 6% (والتي ستتجاوز الحد الأدنى 5%) لتجنب القيود على المكافآت، وسيسري مفعول الاقتراح في 1 يناير 2018 (Darryl, 2014, p11).

هذه القاعدة المعززة تخص القطاع المصرفي الأمريكي وليس مطلوب من قبل لجنة بازل ويتفق مع المادة 165 من قانون دود فرانك، وكجزء من هذا المعيار يجب على البنوك الأمريكية الكبرى أن تفي بنسبة 5% على مستوى الشركات القابضة، و6%على مستوى البنوك، كما يجب على البنوك أن تحتفظ برسم فوق 6% لتقدير التقلب(The Bank of New York Mellon, 2015) .

وتعتبر نسبة الرفع المالي المقدرة بين 5 -6 % أبرز اختلاف في تطبيق مقررات بازل بين الولايات المتحدة وبقية دول العالم التي تتراوح نسبة الرفع المالي فيها ما بين 3-4%.

وتتوزع نسبة الرفع المالي المطلوبة في القطاع المصرفي الأمريكي على النحو الآتي (Darryl, 2014, p11) :

- نسبة الرفع المالي الدنيا تقدر بـ 4% بحلول جانفي 2014؛
- نسبة رفع مالي إضافية بنسبة 3% بالنسبة لبنوك المنهج المتقدم، وتتضمن نسبة الرافعة المالية التكميلية الأصول سواء داخل أو خارج الميزانية للبنوك؛
- الشركات المصرفية القابضة الأمريكية الثمانية التي حددها مجلس الاستقرار المالي على اعتبارها مصارف عالمية ذات أهمية نظامية وشركات الإيداع المؤمنة التابعة لها تخضع لمعيار الرفع المالي المعزز يفوق 5%؛

- إضافة 2% إلى نسبة الرافعة المالية التكميلية 3%، نسبة الرافعة المالية التكميلية تقدر ب 5% للبنوك التي يزيد مجموع أصولها المجمعة عن 700 مليار دولار أو أكثر من 10 تريليون دولار في الأصول كشركة مصرفية قابضة.

وبالتالي تحافظ أكبر 8 مؤسسات مالية على 6% كحد أدنى لتجنب القيود على المكافآت ويسري مفعول المقترح في جانفي 2018، كما تخضع البنوك العالمية ذات الأهمية النظامية الأمريكية التي لا تحافظ على نسبة رفع مالي تكميلي أكثر من 5% (أي حاجز يزيد عن 2% عن الحد الأدنى البالغ 3%) إلى قيود صارمة على قدرته على إجراء عمليات توزيع رأس المال ومكافآت تقديرية إلى المسؤولين التنفيذيين(Polk, 2014, p12) .

3. تطبيق معايير اتفاقية بازلIII في البنوك الأمريكية وتحدياتها.

هناك ثلاثة مجموعات أخرى من الإجراءات لتوجيه السفينة من خلال تيارات بازلIII: إدارة أفضل لرأس المال والسيولة، إعادة هيكلة الرصيد وتعديل نموذج الأعمال، حيث تواجه البنوك تحديات كبيرة لتحقيق الامتثال الفني مع القواعد والنسب الجديدة، كما أن التحدي في التنفيذ لم يتحدد بصورة واضحة وذلك لفترات الانتقال الطويلة المنصوص عليها في اتفاقية بازلIII، مع عدم تنفيذ بعض القواعد حتى عام 2019، وفي الواقع على البنوك أن تبدأ في مراقبة نسب معينة قبل ذلك بوقت كاف تاريخ الامتثال الإلزامي.

***1.3* واقع تطبيق اتفاقية بازلIII في البنوك الأمريكية:**

أ. ***الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال:*** يبرز الجدول رقم (07) أن الشريحة الأولى للأسهم العادية تراجعت في بعض البنوك بين الربع الرابع 2013 والربع الأول من عام 2014 نتيجة لتغير الطريقة التي يتم بها حساب حجم الأصول الموزونة بالمخاطر لهذه البنوك، كما يتضمن الجدول أيضا نسبة الشريحة الأولى للأسهم العادية المستهدفة لكل هذه البنوك، وهذه تختلف من بنك لآخر حسب درجة التعقيد، مكانته العالمية وكذلك الترابط، وأخيرا المخزون المؤقت هو الفرق بين المستهدف ونسبة الشريحة الأولى للأسهم العادية في نهاية الربع الثاني.

الجدول (07): نسبة الشريحة الأولى لبعض البنوك الأمريكية للفترة 2012-2014

البنك	الثلاثي1 2013	الثلاثي2 2013	الثلاثي3 2013	الثلاثي4 2013	الثلاثي1 2014	الثلاثي2 2014	مستهدف	الإضافي المؤقت
مورجان ستانلي	9.70	9.90	10.8	10.5	10.2	10.7	8.50	2.20

سيتي غروب	9.34	10.03	10.5	10.6	10.46	10.58	9.00	1.58
وال فارقو	8.39	8.55	9.54	9.78	10.04	10.09	8.00	2.09
بنك أمريكا	9.52	9.60	9.94	9.96	9.56	9.89	8.50	1.39
غولدمان ساكس	9.00	9.30	9.80	9.79	9.72	9.84	8.50	1.34
جي بي مورغان	8.86	9.33	9.33	9.50	9.58	9.79	9.50	0.29

Source: Trefis team, ***How do the largest us banks fare in terms of Basel III?*** available at: www.forbes.com.

ويبرز الجدول أن أغلب المصارف الكبرى الأمريكية حققت نسبة الشريحة الأولى للأسهم العادية المستهدفة مما يبرز أن هذه المصارف التزمت بمضمون القاعدة النهائية لبازل في اتجاه تحقيق الاستقرار المالي في الولايات المتحدة الأمريكية.

كما أنه بالإشارة إلى عملية الرسملة، أن البنوك الأمريكية في وضع أفضل من البنوك الأوروبية من حيث الملاءة خلال الفترة 2009-2012، ماعدا سنتي 2013 و2014 حيث تفوقت البنوك الأوروبية في ذلك، أما من حيث الربحية فالبنوك الأميركية تفوق بشكل كبير الأوروبي البنوك وهي في مكان أفضل للحفاظ على المضي قدما وتنمو قاعدة رأس المال من خلال الأرباح المحتجزة.

الجدول رقم: (08) الرسملة والربحية: مقارنة بين البنوك الأوروبية والأمريكية (%)

الدولة	البيان	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الإتحاد الأوروبي	شريحة 1	10.2	11	11.1	12.5	13.1	13.3
	الربحية	0.2	0.3	0	0.02	0.15	0.21
الولايات المتحدة الأمريكية	شريحة 1	11.4	12.4	12.6	12.9	12.7	12.4
	الربحية	0.39	0.66	0.65	0.75	0.88	0.78

Source: (Paola Ferretti, 2016, p34).

ب. درجات السيولة في المصارف الأمريكية: عرف حجم الأصول عالية السيولة تزايدا واضحا في القطاع المصرفي الأمريكي كاستجابة للقاعدة النهائية لمقررات بازل، وهو ما يبرزه الشكل الموالي الذي يوضح تطور حجم الأصول عالية السيولة في 25 مصرف تجاري بالولايات المتحدة الأمريكية

الشكل (01): الأصول السائلة في أكبر 25 مصرف تجاري في الولايات المتحدة الأمريكية

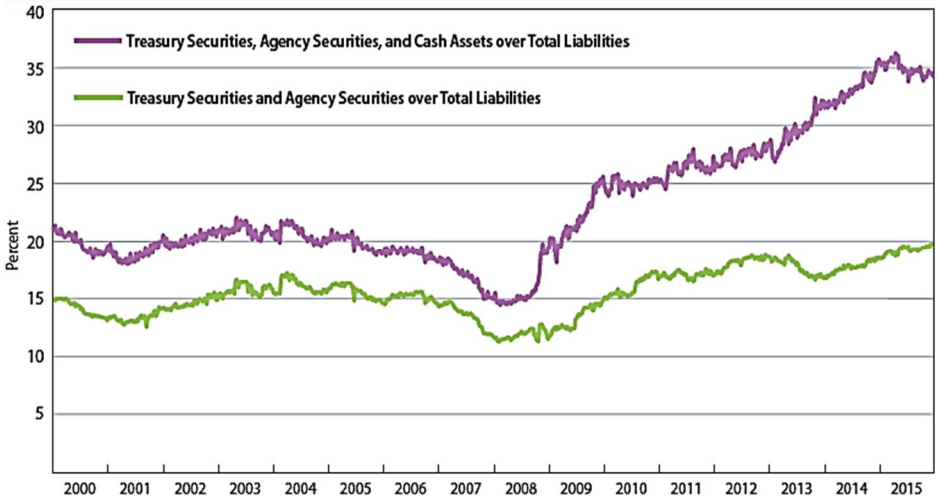

Source: board of governors of the Federal Reserve System, ***assets and liabilities of commercial banks in United States'***, weekly statistical releases, H.8.

يبرز من الشكل رقم (01) التزايد المتسارع في حجم الأصول عالية السيولة في المصارف الأمريكية التي تدخل في تكوين نسبة تغطية السيولة المقترحة من قبل السلطات النقدية، حيث ارتفع حجم الأصول السائلة (سندات الخزانة، أوراق الوكالات والأصول النقدية) من حدود 15% خلال الأزمة المالية العالمية إلى حوالي 35% من إجمالي الأصول خلال 2015، ويبرز هذا الاتجاه سير المصارف الأمريكية نحو بداية تطبيق نسبة تغطية السيولة و الاحتفاظ بأصول سائلة أكبر لمواجهة فترات الضغط، وتدل المستويات المتزايدة للأصول السائلة على قدرة أكبر للمصارف على مواجهة سيناريوهات الضغط المحتملة.

أ. تطبيق نسبة تغطية السيولة في المصارف الأمريكية LCR: كما في سبتمبر 2016، لدى الولايات المتحدة الأمريكية حوالي 4500 مؤسسة مصرفية قابضة، 6000 بنك تجاري، 6000 مصرف ادخار، شركات ادخار وتوفير واتحادات ائتمانية. هناك 15 مؤسسة مصرفية قابضة نشطة دوليا و22 مصرف إيداع نشط دوليا، تطبق السلطات الأمريكية معايير السيولة لبازل على جميع المؤسسات المصرفية النشطة الدولية، هذه البنوك تحوز حوالي 70% من الأصول المصرفية، كما أن البنو ذات الأهمية النظامية العالمية تحوز حوالي 50 بالمائة من النظام المصرفي الأمريكي وحوالي 90 بالمائة من الميزانية داخل وخارجها للمصارف الأمريكية النشطة دوليا.

ويبرز الجدول الموالي تطبيق نسبة تغطية السيولة خلال سبتمبر 2016 في البنوك العالمية ذات الأهمية النظامية.

الجدول (09): سيولة المؤسسات المصرفية ذات الأهمية النظامية العالمية في الولايات المتحدة الأمريكية كما في سبتمبر 2016

إجمالي الأصول السائلة عالية الجودة مرجحة بالمخاطر	**2.311.145 مليون دولار**
الأصول السائلة عالية الجودة من المستوى الأول مرجحة	1.898.373 مليون دولار
الأصول السائلة عالية الجودة من المستوى الثاني أ	401.877 مليون دولار
الأصول السائلة عالية الجودة من المستوى الثاني ب	10.895 مليون دولار
إجمالي التدفقات النقدية الخارجة المرجحة	3.465.811 مليون دولار
إجمالي التدفقات النقدية الداخلة المرجحة	1.373.799 مليون دولار
نسبة تغطية السيولة	% 110.5

Source: Basel committee on banking supervision.

يبرز من خلال الجدول رقم (09) أن البنوك الأمريكية العالمية ذات الأهمية النظامية استطاعت تحقيق نسبة تفوق 100% من السيولة، وهو ما يعكس التطبيق الفعلي لمقررات بازلIII في هذه المصارف التي تشكل نسبة هامة من القطاع المصرفي الأمريكي والنظام المالي العالمي، وهو ما يعكس درجة من الصلابة والمتانة في النظام المالي الأمريكي بعد تطبيق هذه المقررات، كما أن البارز هو النسبة الهامة للأصول من المستوى الأول والتي تعكس تعافي أكبر للمصارف الأمريكية.

2.3 التحديات التي تواجه تطبيق بازلIII في القطاع المصرفي الأمريكي

على الرغم من الآثار الإيجابية المرتقبة من التنظيم المصرفي الجديد على القطاع المصرفي الأمريكي والاقتصاد الأمريكي، إلا أن هناك بعض التحديات تواجه نجاح هذا التنظيم نوردها فيما يلي(Hazarika & Shantanu, 2014, pp 05-06):

أ. اتجاه المخاطر نحو المؤسسات المالية غير المصرفية: لدى الولايات المتحدة الأمريكية أكبر نظام للوساطة المالية غير المصرفية في نهاية 2012، حيث بلغت أصوله حوالي 26 ألف مليار دولار، وارتفعت حصة الولايات المتحدة الأمريكية من 35% إلى 37% بنهاية 2012 متبوعة بالصين والمملكة المتحدة ومنطقة اليورو.

وبالنظر إلى مساهمة المؤسسات غير المصرفية في الولايات المتحدة الأمريكية من المهم وضع معايير أكثر مرونة لإدارة المخاطر لهذا القطاع والتي تم حتى الآن تسجيلها بشكل فضفاض، وهناك قلق من أن تنفيذ اتفاقية بازل 3 التي تنطبق بشكل رئيسي على القطاع المصرفي أن تؤدي إلى

تحويل الكثير من الأنشطة الخطرة من المؤسسات المصرفية إلى المؤسسات غير المصرفية، وبالتالي هزيمة الغرض من تحقيق الاستقرار المالي.

ب. زيادة تكاليف التمويل والتأثير على الاقتصاد: يواجه الاقتصاد الأمريكي التحدي الفريد المتمثل في حماية البنوك الأصغر حجما من الإفراط في التنظيم مع وضع القطاع المالي بأكمله تحت الرقابة التنظيمية، وتواجه بنوك المجتمع تكاليف كبيرة بموجب اتفاقية بازلIII حيث أن متطلبات رأس المال المرتفعة سترفع تكاليف التمويل بما يؤثر على حجم الاستثمار وبالتالي التأثير على الاقتصاد.

ج. قوة المؤسسات المالية في مواجهة السلطة: تمارس البنوك الكبيرة نفوذها على الوكالات الرقابية بما يسمح بتفسير دقيق ومنهج إبداعي لتنفيذ اللوائح وهذا يمكن أن يؤدي إلى البنوك أن تتفق مع السياسة فقط في الرسالة وليس في الروح، ومن ثم فإن اتخاذ القرارات المسؤولة والثقافة من قبل الهيئات التنظيمية الوطنية أمر بالغ الأهمية لتنفيذ إطار السياسات.

ويقدر العجز في رأس المال الأساسي من المستوى1 في الولايات المتحدة بنحو 500 مليار يورو ونقص إجمالي رأس المال من المستوى 1 بمبلغ 600 مليار يورو، وتقدر الفجوة في التمويل الطويل الأجل للولايات المتحدة بمبلغ 2.2 تريليون يورو، وسوف تؤثر أوجه القصور هذه على ربحية بنوكها بما يؤدي إلى انخفاض في العائد على حقوق المساهمين بنحو 3%.

ولن تمثل نسبة الرافعة المالية الواردة في اتفاقية بازلIII عائقا إضافيا كبيرا، حيث أن الولايات المتحدة لديها بالفعل نسبة رافعة مالية، وفيما يتعلق برأس المال فإن خصم حقوق خدمة الرهن العقاري يلعب دورا أكثر أهمية في الولايات المتحدة مما هو عليه في باقي الدول.

وتركز اتفاقية بازلIII على رأس المال والتمويل وهو يحدد الجديد نسبة رأس المال المستهدفة، التي تعرف بأنها متطلبات أساسية من المستوى 1 سبعة في المائة (يحدد أيضا كحد أدنى 4.5 في المائة من رأس المال الأساسي من الفئة الأولى ورأس المال اللازم للحفاظ على رأس المال من 2.5%)، الشرط الأوسع لجميع رأس المال من المستوى الأول بنسبة 8.5%، وهذا يشمل الحد الأدنى من المستوى الأول ا من 7% والحد الأدنى من إضافية (غير الأساسية) الطبقة الأولى رأس مال 1.5%.

كما يضع بازلIII معايير جديدة تخص التمويل قصير الأجل، وتخطيط الاحتياجات من التمويل الطويل الأجل، كما أن تأثير القواعد الجديدة كبير، ويقدر تأثير تطبيق الإتفاقية على القطاعات

المصرفية الأمريكية كعجز رأسمالي بحوالي 0.6 تريليون يورو، وعجز قصير الأجل في السيولة مما يؤثر على التمويل الطويل الأجل في الولايات المتحدة، حيث يقدر العجز بحوالي 2.2 مليار يورو.

الشكل رقم (02): نقص رأس المال والسيولة في الولايات المتحدة الأمريكية 2019

الوحدة مليار يورو

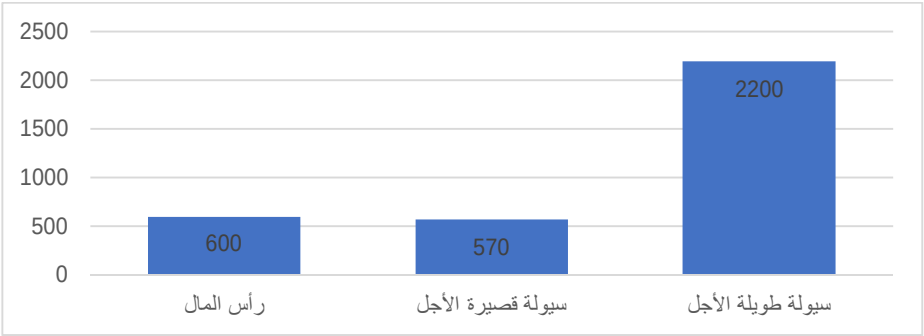

Source: (McKinsey, 26 November 2010 , p03) .

خاتمة:

إلى جانب الدور الكبير الذي لعبته الاقتصاديات الكبرى في الخروج من الأزمة المالية العالمية، فقد دخلت الولايات المتحدة الأمريكية في سلسلة من الإصلاحات الهيكلية التي تهدف إلى تعزيز متانة القطاع المصرفي، وكبح جماع آليات السوق التي أثرت بشكل كبير على السير الطبيعي للاقتصاديات، وقد عملت الولايات المتحدة الأمريكية على تطبيق اتفاقية بازلIII بشكل دقيق كجزء من سلسة الإصلاحات، وعملت على دعم أكبر لهذه القواعد التنظيمية بقانون دود فرانك الذي قيد وعزز صلابة القطاع المصرفي الأمريكي، وقد اختلفت الولايات المتحدة الأمريكية عن غيرها في نطاق تطبيق اتفاقية بازلIII حيث فرضت القواعد الصارمة التي جاءت بها الإتفاقية على المؤسسات المالية ذات الأهمية النظامية انطلاقا من زيادة متطلبات رأس المال الواجب الاحتفاظ بها من قبل هذه المؤسسات مع زيادة نسبة الرفع المالي لهذا النوع من المؤسسات، وفي الأخير يمكن القول بأن الولايات المتحدة الأمريكية قد كيفا نظمها المصرفية مع مقررات بازلIII، مع وجود اختلاف طفيف في نطاق تطبيقها وصرامتها.

المراجع والإحالات:

الهوامش:

[1](بليجيكا، كندا، فرنسا، ألمانيا إيطاليا، اليابان، السويد، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، الأرجنتين، أستراليا، البرازيل، الصين، هونغ كونغ، الهند، إندونيسيا، كوريا الجنوبية، لوكسمبورغ، المكسيك، إيرلندا، روسيا، السعودية، سنغافورة، جنوب إفريقيا، إسبانيا، سويسرا وتركيا).

[2] المادة 616 من قانون دود-فرانك الجزء ج.

[3] يقصد بالدخل المستحق المؤهل للمنظمة المصرفية على أنه دخلها الصافي للأرباع الأربعة التقييمية السابقة للربع التقويمي الحالي.

[4]تضم الأصول من المستوى الأول الأصول الأكثر سيولة و التي يمكن تحويلها الى سيولة جاهزة بسرعة و بأقل خسارة ممكنة و تضم احتياطيات البنوك المركزية، سندات الخزانة الأمريكية، الأوراق المالية الصادرة أو المضمونة من قبل الحكومات الوطنية الأقل خطورة و البنوك المركزية، الأصول من المستوى الثاني صنف "ب" تعتبر أقل سيولة الى حد ما، وتشمل الأوراق المالية الصادرة عن المؤسسات الحكومية مدعومة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، والأوراق المالية الصادرة أو المضمونة من قبل حكومات وطنية وبنوك مركزية، أما الأصول من المستوى الثاني "ب" فتعتبر الأقل سيولة وتضم ديون الشركات وأوراق الأسهم.

قائمة المراجع

1. Anuradha, M., (2014), ***impact of Basel 3 liquidity requirements on the payments industry: liquidity management strategy for banks providing payment services***, Capgemini.
2. Darryl, E. G., (2014), ***Us Implementation of The Basel Capital Regulatory Framework***, congressional research service.
3. Hazarika, D., Shantanu, D., (2014), ***Dissecting Basel III by geography***, cognizant, available at: www.cognizant.com.
4. Polk Davis & ward well LLp, (2014), ***supplementary leverage ratio (SLR) visual memorandum***, New York.
5. Dhafer Saidane, (2012), ***L'impact de la réglementation de Bâle III sur les métiers des salariés des Bank, 1ére partie : Bâle III explication du dispositif***, Les études de l'observatoire, études thématiques, Septembre.
6. Deloitte & Touche, (2012), ***Basel III and its impact on BEE transaction***, UK, produced by Creative Services at Deloitte a available at, Johannesburg, downloaded: https://www.google.dz/search?q=Basel+III+and+its+impact+on+BEE+transactions&oq=Basel+III+and+its+impact+on+BEE+transactions&aqs=chrome..69i57.12675j0j4&sourceid=chrome&ie=UTF-8.
7. **III and its impact on BEE transaction**, (2012), Deloitte & Touche Limited Designed and
8. Dermine, J., (2013)**, *Bank Regulation after the Global Financial Crisis: Good Intentions and Unintended Evil***, European Financial Management, Vol.9999, No.9999.
9. Dempsey, M. c., and al., **Basel III regulation and the move toward uncommitted lines of credit**, lexology, (2017), available at: www.lexology.com/library/detail.aspx...
10. House, M., and al, (2016) understanding the new Liquidity coverage ratio requirements, economic brief, January, Federal Reserve Bank of Richmond.
11. Pichaphop, C., Seksak, J. & Pornsit, J., (2014), Basel III, capital stability, risk-taking, ownership: Evidence from Asia, Journal of Multinational Financial Management, Volume 28.

12. Alsayyaed, S. M., Eh Alzurqan, S. T. & Alruod, S. F., (2015), The Readiness of Jordanian banks to Apply the Requirements of Basel (III) Convention, International Business and Management, Volume 11 No (01).
13. The bank of New York Mellon, (2015), ***Basel III capital and liquidity ratios: measuring supplemental leverage and Liquidity coverage ratios***, , available at: https://www.bnymellon.com/us/en/our-thinking/basel-iii-capital-and-liquidity-ratios.jsp.

مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية
ISSN 2352-9962/E-ISSN 2572-0147
العدد التاسع- جوان 2018

OEB Univ. Publish.

قياس و تحليل أثار صدمات السياسة النقدية على النمو الاقتصادي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي (VAR) للفترة من (2000-2016)

Measurement and analysis the effects of monetary policy shocks on the economic growth by using the Vector Auto regression model (VAR) for the period (2000- 2016)

أ.د بوصافي كمال
المدرسة العليا للتجارة (ESC)
K_boussafi@esc-alger.dz

أ.بوسيكي حليمة
المدرسة العليا للتجارة (ESC)
halimaboussiki@gmail.com

تاريخ التسليم:2018/03/07، تاريخ التقييم: 2018/04/22 تاريخ القبول:2018/04/28

الملخص

سعت هذه الدراسة إلى التعرف على أثار صدمات السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام أسلوب أشعة الانحدار الذاتي (var) و بيانات فصلية تغطي الفترة الممتدة من الثلاثي الأول لعام 2000 إلى الثلاثي الرابع لعام 2016، و التي تخص المتغيرات التالية: الناتج الداخلي الإجمالي، الكتلة النقدية، سعر الفائدة الاسمي، سعر الصرف و حجم القروض الموجهة للاقتصاد.

ولقد أشارت نتائج تحليل دوال الاستجابة لردود الفعل إلى أن حدوث صدمة عشوائية في كل من الكتلة النقدية و القروض الموجهة الاقتصاد بمقدار انحراف معياري واحد سيكون لها أثر موجب دائما على الناتج الداخلي الإجمالي. كما أن حدوث صدمة غير متوقعة في سعر الفائدة الاسمي بمقدار انحراف معياري واحد سيكون لها أثر سالب على الناتج الداخلي الإجمالي في الأجلين القصير و الطويل، في المقابل يؤدي حدوث صدمة عشوائية في سعر الصرف بمقدار انحراف معياري واحد إلى أثر موجب على الناتج الداخلي الإجمالي في الأجل القصير ليتلاشى بعد ذلك أثر الصدمة في الأجل المتوسط، ثم يتحول إلى سالب في الأجل الطويل.

الكلمات المفتاحية: السياسة النقدية، الصدمات النقدية، النمو الاقتصادي، نموذج الانحدار الذاتي(VAR).

Abstract :

This study sought to identify the effects of monetary policy shocks on economic growth in Algeria using the vector auto regression model (VAR) and quarterly data covering the first trimester from 2000 to the fourth trimester of 2016, which relates to the following variables: Gross domestic product (GDP), monetary mass, Nominal interest rate, Exchange rate and volume of loans directed to the economy.

The results of the response Functionsanalysis indicated that a random shock in both the monetary mass and loans directed at the economy by one standard deviation would always have a positive effect on gross domestic product (GDP). An unexpected shock in the nominal interest rate by one standard deviation will have a negative impact on GDP in the short and long term, in contrast, a random shock in the exchange rate by one standard deviation would have a positive effect on GDP in the short term and the impact of the shock would then fade in the medium term and then turn negative in the long term.

Keywords: Monetary policy, Monetary shocks, Economic growth, Vector Auto regression model (VAR).

مقدمة:

تعد السياسة النقدية من بين أهم السياسات الاقتصادية نظرا للدور الهام الذي تلعبه في تحقيق الاستقرار والنمو، إلا أن تطبيقها يختلف من دولة إلى أخرى وذلك حسب متغيرات كل دولة، إذ أن نظرة الدول النامية للسياسة النقدية تختلف عن نظرة الدول المتقدمة من حيث الأهداف، فالدول المتقدمة ترى أن الهدف الأساسي للسياسة النقدية يتمثل في تحقيق الاستقرار النقدي وتحقيق النمو الاقتصادي. عكس الدول النامية التي ترى أن الهدف الأساسي للسياسة النقدية أبعد من ذلك، إذ من خلالها يمكن تحقيق النمو الاقتصادي والاستقرار النقدي وتخفيض مستويات البطالة والحفاظ على استقرار أسعار الصرف العملات المحلية.

و لقد أنصب اهتمام العديد من الدراسات و الأبحاث النظرية و التطبيقية في الآونة الأخيرة على طبيعة تأثير صدمات السياسة النقدية على النمو الاقتصادي، إذ أن حدوث صدمة عشوائية أو غير متوقعة في السياسة النقدية نتيجة الاختلال في التوازن النقدي قد يكون لها أثار غير مرغوبة على النمو الاقتصادي في الأجلين القصير و الطويل، في حين أن تقليص الصدمات النقدية يعد مؤشرا هاما على جودة و فعالية السياسة النقدية و وضوح الرؤى المستقبلية لدى صانعي السياسة النقدية و معرفة حالة الاقتصاد، فضلا عن ذلك فقد أشارت بعض الدراسات إلى أنه يمكن أن تتعمد السلطات النقدية أحيانا إلى إحداث تلك الصدمات عندما ترغب في تحقيق هدف معين كمعالجة التضخم أو البطالة، و تشمل الصدمات النقدية على عدة أنواع منها صدمات عرض النقود، صدمات الطلب على النقود، صدمات سعر الصرف و صدمات أسعار الفائدة، وقد ينعكس أيضا تأثير الصدمات النقدية على الأسواق، فيقوم بعض الأفراد و المؤسسات بتعديل أرصدتهم من خلال سوق الأسهم و السندات. أما البعض الأخر فيقومون بتعديلها عن طريق سوق السلع والخدمات، الأمر الذي يؤدي إلى انتقال أثر تلك الصدمات من سوق إلى أخر مؤثرا بذلك على حجم ومستوى النشاط الاقتصادي.

من خلال ما سبق تبرز معالم إشكالية البحث التي يمكن صياغتها في السؤال الجوهري التالي:

ما أثار صدمات السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر في الأجلين القصير والطويل؟

أهمية البحث: تظهر أهمية الدراسة من خلال الدور الفعال والكبير الذي أصبحت السياسة النقدية تلعبه في تحقيق النمو الاقتصادي، لذلك فإن الغرض الرئيسي من هذا الدراسة يتمثل في معرفة طبيعة العلاقة بين صدمات السياسة النقدية والنمو الاقتصادي، وقياس أثرها على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة الزمنية الممتدة من (2000-2016)، وذلك من خلال الاستعانة بأحد تقنيات الاقتصاد القياسي المتمثلة في نموذج الانحدار الذاتي (var).

أهداف البحث: تتجلى أهداف دراستنا فيما يلي:

- إبراز العلاقة السببية بين متغيرات السياسة النقدية والنمو الاقتصادي المعبر عنه بالناتج الداخلي الإجمالي؛

- اختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين السياسة النقدية و النمو الاقتصادي؛

- قياس و تحليل أثار صدمات السياسة النقدية على النمو الاقتصادي باستخدام نموذج الاقتصاد القياسي (Var).

منهجية البحث: قصد الإحاطة بجوانب موضوع الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي وأسلوب القياس في تكوين النموذج، و برنامج Eviews 08 في التحليل.

وسوف يتم تناول الموضوع من خلال ثلاثة محاور كما يلي:

المحور الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية

المحور الثني: عموميات حول الصدمات النقدية

المحور الثالث: قياس أثار الصدمات السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر

المحور الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية

أولا: مفهوم السياسة النقدية:

رغم تعدد تعاريف السياسة النقدية إلا أنها تتفق جميعها على أن السياسة النقدية هي أداة تستعمل لتحقيق الاستقرار الاقتصادي ويمكن سرد لها مجموعة من التعاريف:

- يعرف كينت(**kent**)السياسة النقدية بأنها "مجموعة الوسائل التي تتبعها الإدارة النقدية لمراقبة العرض النقدي قصد بلوغ أهداف اقتصادية معينة ومن بين هذه الأهداف الاستخدام الكامل(الدوري، والسامرائي، 2006، ص186)".

- ويري براثر (**prather**) بأن السياسة النقدية تشمل تنظيم عرض النقد(العملة والائتمان المصرفي) عن طريق تدابير ملائمة تتبعها السلطة النقدية ممثلة بالبنك المركزي أو الخزينة (Labonte, 2016, P03) .

- كما يعرفها **Marc Montouss** على أنها "مجموعة الإجراءات والتدابير التي تتخذها السلطات النقدية و الحكومية للتأثير على النشاط الاقتصادي و الحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار من خلال التحكم في كمية و تكلفة النقود"(Montoussé, 2000,P217) .

من التعاريف السابقة يتضح لنا أن السياسة النقدية عبارة عن مجموعة الوسائل والتدابي والإجراءات التي تضعها السلطات النقدية لتنظيم وضبط السيولة النقدية بما يتماشى مع الهيكل الاستثماري والإنتاجي والاستهلاكي للاقتصاد لقومي، في أوقات الكساد (déflation)تقوم هذه الأخيرة بإحداث توسع نقدي من خلال تخفيض معدلات الفائدة وتشجيع الاستثمار ومن تم زيادة الطلب الكلي،أمافيحالةالتضخم (inflation)فإن السلطات النقدية تلتزم بتطبيق سياسة نقدية تقشفية، فيقل العرض النقدي وتتجه معدلا الفائد نحو الارتفاع فينخفض بذلك الاستثمار ومن تم الطلب الكلي لكي تتحقق بذلك أهداف السياسة الاقتصادية والمتمثلة في زيادة حجم الإنتاج، وتخفيض معدلات البطالة إلى أدنى حد ممكن، وتحقيق الاستقرار الاقتصاد من خلال الحفاظ على ثبات المستوي العام للأسعار.

ثانيا: أدوات السياسة النقدية:

يمكن تقسيمها إلى أدوات كمية و أدوات نوعية كما يلي:

1-الأدوات الكمية (غير مباشرة):

يطلق على هذه الوسائل أحيانا بالوسائل غير مباشرة، ويتمثل الغرض الأساسي من استخدامها في التأثير على كمية وحجم الائتمان المصرفي(Mishkin,2007, P513)،أي التأثير في حجم عمليات الإقراض والاقتراض التي تقوم بها أطراف الائتمان المصرفي والمتمثلة في الأجهزة والمؤسسات المصرفية والمالية والحكومات والأفراد. و تشمل كل من معدل إعادة الخصم، نسبة الاحتياطي الإجباري و سياسة السوق المفتوحة (ماليتور وأخرون، 1996، ص15).

***1-1-معدل إعادة الخصم*(*Taux de réescompte*):**

يمثل معدل إعادة الخصم ذلك المعدل الذي يطبقه البنك المركزي على السندات قصيرة الأجل التي تأتي بها البنوك التجارية إليه لإعادة خصمها عندما يحتاج إلى السيولة، ولا يأخذ هذا المعدل طابعا

تجاريا و بالتالي فإنه لا يتحدد بواسطة آلية السوق، و بما أن هذا المعدل لا يكتسي صفة التجارية فإنه يستعمل بشكل مطلق كأداة للتأثير على حجم السيولة في الاقتصاد(لطرش، 2015، 152-153).

1-2-نسبة الاحتياطي الإجباري(Taux de réserve obligatoire):

يقصد بها إلزام أو إجبار البنوك التجارية بالاحتفاظ بنسبة معينة من التزاماتها الحاضرة على شكل رصيد دائن لدى البنك المركزي، ويمكن لهذا الأخير تغيير هذه النسبة بقرار منه عند اللزوم(حاجي ، 2016، ص 80).

1-3- سياسة السوق المفتوحة(Open Market):

هي عملية يقوم البنك المركزي من خلالها بعمليات بيع وشراء سندات قصيرة الأجل (تكون في الغالب عمومية) في السوق النقدية. و باستعمال هذه الوسيلة يستطيع أو يؤثر في السيولة في الاتجاه الذي يريده(لطرش، 2015، ص 154-155).

2-الأدوات النوعية (مباشرة):

يستخدم البنك المركزي إلى جانب الأدوات الكمية التي تؤثر في حجم الائتمان المصرفي أدوات نوعية للتأثير في كيفية الائتمان و اتجاهاته و ليس على حجم الائتمان الكلي، وهذه الأدوات كثيرة منها(Delaplace, 2009, P135-136):

2-1-التنظيم الانتقائي للقروض:

تهدف هذه الإجراءات الانتقائية إلى تسهيل الحصول على أنواع خاصة من القروض أو مراقبة توزيعها أحيانا، عادة ما تكون هذه القروض في شكل سقوف مخصصة لأهداف معينة و الهدف من هذه الإجراءات هو التأثير على اتجاه القروض نحو المجالات المراد النهوض بها أو تحفيزها و التي تتماشى و أهداف السياسة الاقتصادية للدولة.

2-2-النسبة الدنيا للسيولة:

يقتضي هذا الأسلوب أن يقوم البنك المركزي بإجبار البنوك التجارية على الاحتفاظ بنسبة دنيا يتم تحديدها عن طريق بعض الأصول منسوبة إلى بعض مكونات الخصوم. حتى لا تفرط البنوك التجارية في الإقراض.

2-3-الودائع المشروطة من أجل الاستيراد:

يلجأ المستورد ينإلى إيداع المبلغ اللازم لتسديد ثمن الإيرادات في شكل ودائع لدي البنك المركزي لمدة محددة، إلا أنه في كثير من الحالات نجد أن المستوردين غير قادرين على تجميع ثمن الواردات، مما يدفعهم ذلك إلى الاقتراض المصرفي لضمان الأموال اللازمة للإيداع، فيؤدي ذلك إلى رفع تكلفة الواردات وتقليل حجم القروض الممنوحة للقطاعات الأخرى (قدي، 2003، ص 81-82).

2-4-قيام البنك المركزي ببعض العمليات المصرفية:

عندما تكون أدوات السياسة النقدية محدودة الأثر فعندئذ يلجأ البنك المركزي لهذه الوسيلة أين يقوم ببعض العمليات التي هي من اختصاص البنوك التجارية و بها يصبح البنك المركزي منافس للبنوك التجارية، حيث يقوم بمهامها بصفة دائمة أو استثنائية (بن نافلة، 2016، ص 36).

المحور الثاني: عموميات حول الصدمات النقدية

يعد بروز الصدمات النقدية مؤشرا هاما عن وجود خلل في السياسة النقدية لكونها انعكاسا لعدم الدقة والوضوح في تنفيذها، وتتميز الصدمات النقدية بتنوع مصادرها وتعدد المتغيرات التي تسببها، فضلا عن انتقال تأثيرها إلى العديد من المتغيرات الاقتصادية منها الناتج الداخلي الإجمالي.

أولا: مفهوم الصدمات النقدية:

تعرف الصدمات النقدية على أنها ذلك التغير المقصود أو الغير مقصود في أحد متغيرات السياسة النقدية (الطلب على النقود، عرض النقود، سعر الصرف، سعر الفائدة، الائتمان المصرفي...إلخ)، وما يترتب عنه من أثار مباشرة أو غير مباشرة على المتغيرات الاقتصادية، فالتغيرات الغير مقصودة يقصد بها التغيرات الغير متوقعة في أحد المتغيرات النقدية كاختلال الطلب على النقود الناجم عن تغير سلوك الأفراد الذين يتعاملون في الأسواق والذين يسعون إلى إحداث تغيرات في الأرصدة النقدية التي بحوزتهم أو بسبب تقلبات أسعار الصرف الناتجة عن حدوث تقلبات في العرض والطلب المحلي والأجنبي على رؤوس الأموال والبضائع، فضلا عن التغيرات التي تحدث في المتغيرات النقدية الأخرى فتختلف تبعا لذلك ردود أفعال الجمهور فالبعض منهم يسعون إلى تعديل أرصدتهم من خلال أسواق الأسهم و السندات، و البعض الأخر يقومون بتعديلها عن طريق أسواق السلع و الخدمات الأمر الذي يؤدي إلى انتقال الخلل من سوق إلى أخر.

أما الصدمات النقدية المقصودة فتحدث نتيجة قيام البنك المركزي بشراء عدد كبير من السندات الحكومية الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع أسعارها وتسارع الحائزين عليها لبيعها والاستفادة من ارتفاع أسعارها، فاستبدال السندات بالأرصدة النقدية ينجم عنه ارتفاع حجم الأرصدة الإضافية التي يمتلكونها وانخفاض أسعار السندات، فضلا عن ذلك ترتفع حجم الاحتياطات الإضافية لدى المصارف الأمر الذي يدفع بهذه الأخيرة إلى استخدام تلك الاحتياطات في شراء السندات من السوق النقدية و تقديم قروض للمقترضين لاستغلالها في شراء السلع و الخدمات والإيفاء بالديون(الغالبي، ومطوق، 2009، ص 208).

ثانيا:أنواع الصدمات النقدية:

قسم كل من ماكدونالد و هالوود بالاستناد إلىWeber الصدمات النقدية إلى صدمات عرض النقد وصدمات الطلب على النقود، إلا أن التعريف الأكثر شمولية يتضمن بالإضافة إلى تقسيم Weberصدمات سعر الصرف و صدمات سعر الفائدة(صابر، خوشناوي، 2017، ص121).

***1-الصدمات النقدية حسب مصادرها*:**

1-1-صدمات عرض النقود:

يتفق مع اقتراحات كينز بخصوص اعتماد النشاط الاقتصادي في فترة الكساد على الطلب، كما أن هذا التحدب يمكن توليده بواسطة التفاوت في مرونة الأسعار والأجور(بن يحي، 2016، ص139).

1-1-1-التفاوت في مرونة السعر:

تتحمل الشركات تكاليف كبيرة عندما تعدل أسعارها ردا على صدمات الإنفاق التي ترافق التضخم، فالصدمات الإيجابية للإنفاق سوف تؤثر على تعديل الأسعار بصورة أكبر مما في الصدمات السلبية، فعندما تكون الصدمات الايجابية للإنفاق مترافقة مع التضخم تجعل رغبة الشركات أو حافزها لدفع قائمة التكاليف كبيرة و تبادر بتعديل السعر الحقيقي، أما عندما تكون الصدمات السلبية للإنفاق مترافقة مع التضخم فقد تلغى إحداهما الأخر مما يدفع الشركات إلى الامتناع عن تسديد قائمة الكلفة المترافقة مع تعديل الأسعار باتجاه تخفيضها، ويعود ذلك إلى تطابق سعرهم النسبي مع سعرهم الفعلي مما يؤدي إلى اختلال الناتج في رد فعل الشركات في هذا الأمر(الغالبي، ومطوق،2009، ص209).

1-1—2-اللاتماثل النقدي و القيود الخاصة بالإقراض:

يرتبط الإقراض المصرفي بشكل كبير بمركز دورة الأعمال فالسياسة النقدية الانكماشية التي ترفع من سعر الفائدة في فترات الانتعاش الاقتصادي و في حالة زيادة الطلب القوي على القروض تؤدي

إلى أضعاف قدرة المقترضين في الحصول على القروض، فضلا عن زيادة أرجحية إفلاس أصناف معينة من المقترضين، أما بالنسبة للسياسة النقدية التوسعية التي تقوم بتخفيض سعر الفائدة في فترات الركود لن يكون لها أي تأثير، إذ أن بعض المقترضين قد لا يرغون في الحصول على التمويل، و بالتالي لن يؤدي ذلك إلى التوسع في حجم النشاط الاقتصادي.

1-1-3-توقعات المستهلكين و الشركات خلال مسار دورة الأعمال:

إن التوقعات المتشائمة للمستهلكين و الشركات خلال فترات الركود الاقتصادي قد تجعل من السياسة النقدية التوسعية غير فعالة، بينما تهدئ و تلطف التوقعات المتفائلة من قبل المستهلكين و الشركات تأثير السياسة النقدية في فترات الرواج الاقتصادي، و يحصل عدم التماثل إذا كان كل من المستهلكين و الشركات متشائمين خلال الركود و بشكل أكبر من تفاؤلهم خلال الانتعاش (التوسع الاقتصادي)(صابر، خوشناوي، 2017، ص 122).

1-2-صدمات الطلب على النقود:

يطلق على هذه الصدمات بالتغيرات العشوائية في الطلب على النقود نتيجة التغيرات الحاصلة في طلب الأفراد و مؤسسات القطاع العام والخاص والقطاع الخارجي على النقود والناجمة عن تغيرات في مستويات الأسعار و أية أسباب أخرى، فارتفاع المستوى العام للأسعار يؤدي إلى زيادة الطلب على النقود من أجل تغطية العجز في القدرة الشرائية، و يحدث العكس في حالة انخفاض مستويات الأسعار فينخفض الطلب على النقود، كما أن للدخل دورا هاما في التأثير على الطلب على النقود فكلما زاد الدخل زادت نسبة الاحتفاظ بالنقود وبالتالي زيادة الطلب على النقود، بالإضافة إلى ذلك فإن زيادة سعر الفائدة له أثر عكسي على الطلب على النقود فزيادة هذا السعر يقلل من الطلب على النقود إذ يستثمر الأفراد و المؤسسات الأرصدة النقدية في شراء سندات قصيرة الأجل للحصول على عائد مرتفع و العكس صحيح في حالة انخفاضه.

1-3-صدمات سعر الصرف:

تؤثر التذبذبات في أسعار الصرف على العديد من المتغيرات الاقتصادية، إلا أن هذا التأثير قد يختلف من اقتصاد إلى أخر حسب طبيعة تلك الاقتصاديات، فيكون كبير على اقتصاديات الدول الصغيرة والمنفتحة بينما يقل على اقتصاديات الدول المتقدمة والمنغلقة.

1-4-صدمات سعر الفائدة:

و هي التذبذبات و التقلبات الحاصلة في أسعار الفائدة الاسمية و التي تنجم عن تدخل البنك المركزي بوضع سعر الفائدة بما لا ينسجم مع الحالة الاقتصادية السائدة(Eric M, Johann.S, 2010, P05).

2-الصدمات النقدية حسب اتجاهها:

تنقسم الصدمات النقدية حسب الاتجاه إلى قسمين:

2-1-الصدمات النقدية الإيجابية:

يطلق هذا المصطلح عند حدوث ارتفاع أو زيادة في أحد متغيرات السياسة النقدية (كطلب على النقود، عرض النقود...إلخ)، رغم أن تأثيرها قد يختلف على المتغيرات النقدية الأخرى أو على المتغيرات الاقتصادية بصفة عامة.

الشكل رقم (1): الصدمة الايجابية في الطلب على النقود الشكل رقم(2): الصدمة الايجابية في عرض النقود

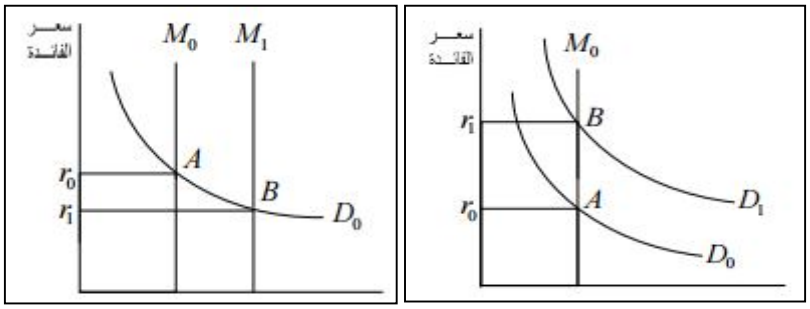

المصدر: (على، والعيسى، 2004، ص 333-378).

نلاحظ من الشكل البياني على اليمين أن حدوث صدمة ايجابية في الطلب على النقود تؤدي إلى انتقال منحنى الطلب على النقود من D_0إلىD_1 مسببتا ارتفاع سعر الفائدة منr_0 إلى r_1و انتقال نقطة التوازن من A إلى B

كذلك نلاحظ من خلال الشكل البياني على اليمين أن حدوث صدمة ايجابية في عرض النقود تؤدي إلى انتقال منحنى عرض النقود نحو اليمين أي منM_0 إلىM_1 و انخفاض سعر الفائدة منr_0 إلىr_1 و تحول نقطة التوازن من A إلى B.

2-2-الصدمات النقدية السلبية:

يحدث هذا النوع من الصدمات عند حدوث انخفاض في أحد المتغيرات النقدية (عرض النقود، الطلب على النقود...إلخ)، يترك أثارا متباينة على المتغيرات النقدية و أثار مختلفة على المتغيرات الاقتصادية، و الأشكال البيانية الموالية توضح الصدمات السلبية في كل من العرض و الطلب على النقود

الشكل رقم(3): الصدمة السلبية لعرض النقود الشكل رقم (4) :الصدمة السلبية لطلب النقود

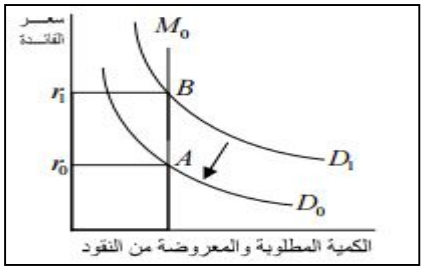

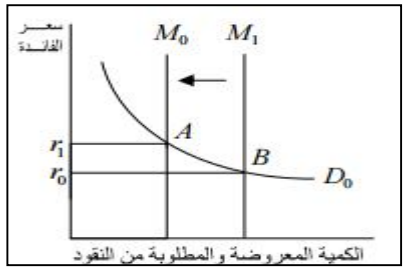

المصدر: (أبدجمان، 1999، ص 251-252).

من خلال الشكل البياني على اليمين نلاحظ أن حدوث صدمة سلبية في عرض النقود تؤدي إلى انتقال منحنى عرض النقود نحو اليسار من M_1 إلى M_0 و ارتفاع سعر الفائدة من r_0 إلى r_1 و انتقال نقطة التوازن من B إلى A؛

كما تؤدي حدوث صدمة سالبة في الطلب على النقود إلى انتقال محنى الطلب على النقود نحو الأسفل من D_1 إلى D_0 و انخفاض أسعار الفائدة من r_1 إلى r_0 و كذا انتقال نقطة التوازن من B إلىA.

المحور الثالث: قياس أثار صدمات السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر

أولا:وصف متغيرات النموذج:

تم الاعتماد في النموذج المقترح لقياس و تحليل أثر صدمات السياسة النقدية على النمو الاقتصادي على المتغيرات التالية:

***LOGPIB*:** لوغاريتم الناتج الداخلي الإجمالي

***LOGM2*:** لوغاريتم الكتلة النقدية

***LOGTIN*:** لوغاريتم معدل الفائدة الاسمي

***LOGTCH*:** لوغاريتم سعر الصرف

***LOGCE*:** لوغاريتم الائتمان المصرفي

و يحدد الشكل الرياضي للنموذج من خلال الدالة التالية:

$$LOG\ PIB = F\ (LOGM2, LOGTIN, LOGTCH, LOGCE)$$

تعبر هذهالمتغيرات عن بيانات فصلية تمتد من الثلاثي الأول لسنة 2000 إلى الثلاثي الرابع لسنة 2016،أي حوالي 68 مشاهدة صادرة عن هيئات حكومية محلية و دولية مثل بنك الجزائر بالنسبة للكتلة النقدية و حجم القروض الموجه للاقتصاد و البنك العالمي بالنسبة للناتج الداخلي الخام و معدل الفائدةالاسمي و سعر الصرف، وقد تم الاعتماد على اللوغاريتم النيبري للمتغيرات بغرض استخلاص المرونات بصفة مباشرة.

ثانيا: اختبار جذر الوحدة لقياس مدى استقرارية السلاسل الزمنية:

هناك العديد من الاختبارات التي تسمح بالكشف عن ما إذا كانت السلاسل الزمنية مستقرة أم لا، إلا أن أفضلها و أكثرها استخداما هو اختبار ديكي فولر **(ADF)** و اختبار فليبس و بيرون **(PP)**، لذلك سيتم الاعتماد في هذه الدراسة على كلا الاختبارين (Bourbonnais, Michel Terraza, 2010, P172)، بالاستعانة ببرنامج EVIEWS 08

الجدول رقم (01): نتائج اختبار ديكي فولر (ADF)

المتغيرات	مستوى الاختبار	المحسوبة T	الجدولية T	فترة التأخير	النموذج	النتيجة
الناتج الداخلي الخام	مستوى	-0,54	-1,94	1	1	غير مستقرة
	الفرق الأول	-2,5	-1,94	0	1	مستقرة
الكتلة النقدية	مستوى	-1,99	-3,48	5	3	غير مستقرة
	الفرق الأول	-1,95	-1,94	4	1	مستقرة
معدل الفائدة الاسمي	مستوى	-4,7	-2,91	3	2	مستقرة

سعر الصرف	مستوى	-3,13	-2,9	1	2	مستقرة
	مستوى	-0,1	-3,48	5	3	غير مستقرة
	الفرق الأول	-0,92	-1,94	4	1	غير مستقرة
الائتمان المصرفي	الفرق الثاني	-3,12	-1,94	3	1	مستقرة

المصدر:من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 08

نلاحظ من خلال نتائج الاختبار (**ADF**) أن السلسلتين الزمنيتين**LPIB**و**LM2** غير مستقرتين في المستوى و لكنها مستقرتين في الفرق الأول، بمعنى أن هاتين السلسلتين متكاملتين من الدرجة الأولى((**I(1)**، في المقابل نجد أن السلسلتين الزمنيتين**LTIN**و **LTCH** مستقرتين في المستوى أي أنهما متكاملتين من الدرجة الصفر((**I(0)**. أما بالنسبة للسلسلة الزمنية **LCE** فهي غير مستقرة لا في المستوى و لا في الفرق الأول و إنما أصبحت مستقرة بعدما قمنا بإجراء الفرق الثاني عليها، و من ثم فهي سلسلة زمنية متكاملة من الدرجة الثانية ((**I(2)**.

الجدول رقم (02): نتائج اختبار فليبس و بيرون (PP)

المتغيرات	مستوى الاختبار	Tالمحسوبة	Tالجدولية	فترة التأخير	النموذج	النتيجة
الناتج الداخلي الخام	مستوى	0,76	-1,94	1	1	غير مستقرة
	الفرق الأول	-2,67	-1,94	2	1	مستقرة
الكتلة النقدية	مستوى	1,41	-1,94	0	1	غير مستقرة
	الفرق الأول	-2,24	-1,94	4	1	مستقرة
معدل الفائدة الاسمي	مستوى	-2,11	-3,48	9	3	غير مستقرة
	الفرق الأول	-2,62	-1,94	6	1	مستقرة
سعر الصرف	مستوى	-2,19	-3,48	5	3	غير مستقرة
	الفرق الأول	-2,89	-1,94	10	1	غير مستقرة
الائتمان المصرفي	مستوى	-2,15	-3,48	4	3	غير مستقرة
	الفرق الأول	-2,89	-1,94	5	1	مستقرة

المصدر:من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 08

يظهر جليا من نتائج اختبار (**PP**) أن جميع السلاسل الزمنية غير مستقرة في المستوى و إنما أصبحت مستقرة بعد أخذ الفروق الأولى، و من ثم فهي سلاسل متكاملة من الدرجة الأولى ((**I(1)**. وتجدر الإشارة إلى أن هناك تعارض بين اختبار ديكي فولرالموسع (**ADF**) و اختبار فليبس و بيرون(PP) بخصوص السلاسل **LTIN**،**LTCH** و**LCE**، لذلك سنعتمد على نتائج اختبار (**PP**) لأفضليتها(Peter C.B, Perron, 1988, P346-355).

و بما أن جميع المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى يمكننا المرور إلى إجراء اختبار جوهانسن للتكامل المشترك على هذه المتغيرات، لكن قبل ذلك سنقوم بإجراء اختبار علاقة السببية لجرانجر (Granger).

ثانيا: تحديد فترات الإبطاء الزمني:

يتم تحديد أو اختيار عدد فترات الإبطاء الملائمة و التي تقوم بتدنية قيمة معايير **(AIC)** Schwarz،Akaike **(SC)** و **Hannan- Quin (HQ)**، باستخدام معايير تحديد درجة التأخير لنموذج الانحدار الذاتي ذو المتجه (var)، و الجدول الموالي يوضح عدد فترات الإبطاء المثلى حسب كل معيار.

الجدول رقم (03): نتائج تحديد فترات الإبطاء الزمني

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-1293.877	NA	2.15e+12	42.58613	42.75915	42.65394
1	-800.9043	888.9672	468162.0	27.24276	28.28090	27.64962
2	-729.9223	116.3640*	105420.0*	25.73516*	27.63840*	26.48106*
3	-720.8860	13.33216	185709.1	26.25856	29.02692	27.34350

المصدر: من مخرجات برنامج Eviews08

تبين نتائج الجدول رقم (03) أن جميع المعاييرLR, FPE, AIC, SC, HQ تتفق على أن فترة الإبطاء (P) تساوي 2، و عليه سيتم الاعتماد على هذه الفترة في النموذج.

رابعا: اختبار السببية لجرانجر(Granger):

يستخدم هذا الاختبار لفحص وجود علاقة سببية بين متغيرين و يعتمد بشكل رئيسي على اختبارF حيث يقال أن المتغيرx يؤثر على المتغيرy إذا كان التباطؤ الزمني للمتغيرx له طاقة تنبؤية أعلى من الطاقة التنبؤية للتباطؤ الزمني للمتغير(Régis Bourbonnais, 2011, P 290)y، فالفرضية الصفرية تعني أن x لا يؤثر فيy في حالة ما إذا كانت قيمة P لإحصائية F أكبر من 0.05 و رفض الفرضية الصفرية تعني أنx يؤثر في y إذا كانت قيمة P لإحصائية F أصغر من

0.05، و نجد هناك ثلاثة حالات للسببية(سعود الطيب، سليم الحجابا، محمد شحاتيت، 2011، 339):[1]

- السببية أحادية الاتجاه عندما يكون المتغير الأول يؤثر في المتغير الثاني، و لكن المتغير الثاني لا يؤثر في المتغير الأول؛
- التأثير المتبادل: عندما يكون كل متغير يؤثر في الأخر بشكل أني؛
- الاستقلالية: عندما يكون المتغيرات لا يؤثر في بعضها، أي أن المتغيرين مستقلان.

و الجدول الأتي يبين نتائج اختبار السببية علما بأن تحديد عدد فترات التباطؤ الزمني هي فترتين من خلال الاختبار الخاص بتحديد عدد فترات التباطؤ الزمني.

الجدول رقم(04): نتائج اختبار السببية

Null Hypothesis:	Obs	Prob	F-Statistic
LM2 does not Granger Cause LPIB	66	2.21665	**0.1183**
LPIB does not Granger Cause LM2	66	3.15475	**0.0402**
LTIN does not Granger Cause LPIB	66	3.45911	**0.0382**
LPIB does not Granger Cause LTIN	66	2.36508	**0.1031**
LTCH does not Granger Cause LPIB	66	9.85048	**0.0002**
LPIB does not Granger Cause LTCH	66	1.09508	**0.3414**
LCE does not Granger Cause LPIB	66	4.96069	**0.0103**
LPIB does not Granger Cause LCE	66	4.45300	**0.0160**

المصدر: من مخرجات برنامج Eviews 08

استقراء للنتائج المبينة في الجدول أعلاه يمكن تسجيل الملاحظات التالية:

- بالنسبة للمتغيرينLM2 وLPIB:

نقبل فرضية العدم أي أن الكتلة النقدية لا تسبب الناتج الداخلي الإجمالي لأن قيمة P لإحصائية Fأكبر من 0.05، و نرفض فرضية العدمأي الناتج الداخلي الإجمالي يسبب الكتلة النقدية و ذلك لأن قيمة P لإحصائية F أصغر من 0.05 (وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه)؛

- بالنسبة للمتغيرينLTIN وLPIB:

نرفض فرضية العدم أي أن معدل الفائدة الاسمي يسبب الناتج الداخلي الإجمالي لأن قيمةP لإحصائية Fأصغر من 0.05، في المقابل نقبل فرضية العدم في أن الناتج الداخلي الإجمالي لا يسبب معدل الفائدة على الودائع ذلك أن قيمةP لإحصائيةF أكبر من 0.05 (وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه)؛

- بالنسبة للمتغيرينLTCHوLPIB:

نرفض فرضية العدم أي أن سعر الصرف يسبب الناتج الداخلي الإجمالي لأن قيمةP لإحصائية Fأصغر من 0.05، في حين نقبل فرضية العدم أي الناتج الداخلي الإجمالي لا يسبب سعر الصرف لأن قيمة Pلإحصائية Fأكبر من 0.05 (وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه بين المتغيرين)؛

- بالنسبة للمتغيرين LCEوLPIB:

نرفض فرضية العدم أي أن حجم الائتمان المصرفي يسبب الناتج الداخلي الإجمالي و الناتج الداخلي الإجمالي يسبب الائتمان المصرفي ذلك أن قيمةP لإحصائية Fأصغر من 0.05 (وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه)؛

خامسا: التكامل المشترك لجوهانسن(Johanson):

يهدف هذا الاختبار إلى التحقق من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، و بما أن جميع السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة متكاملة من الدرجة الأولى، فإن هذا يمكننا من القيامباختبار وجود علاقة بين المتغيرات في الأجل الطويل، و ذلك باستخدام اختبار التكامل المشترك لجوهانسن (Johanson)، و الذي تظهر نتائجه كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (05): اختبار نتائج (JJ)

اختبار الأثر Test de trace			
الفرض العدمى	**الفرض البديل**	**القيمة الجدولية**	**القيمة الحرجة**
r =0	$r \geq 1$	70.13	69.81
$r \leq 1$	$r \geq 2$	43.83	47.85
اختبار القيمة الكامنة العظمى Maximal eigenvalue			
الفرض العدمي	**الفرض البديل**	**القيمة الجدولية**	**القيمة الحرجة**
r=0	r=1	33.87	26.30
$r \leq 1$	r=2	19.85	27.58

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج Eviews 08

تظهر نتائج الجدول رقم (05) أن القيم المحسوبة لاختبار الأثر أكبر من القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5% ، و بالتالي نرفض الفرضية العدمية(H_0) القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، من جهة أخرى يتضح أن عدد متجهات التكامل المتزامن هو r =1 عند مستوى معنوية5 %، و هذا يعني أن الناتج الداخلي الإجمالي متزامن مع بقية المتغيرات المستقلة ، أي أنها توجد توليفة خطية ساكنة بين الناتج الداخلي الإجمالي و متغيرات السياسة النقدية المستخدمة في الدراسة، مما يدل على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات أي أنها لا تبتعد كثيرا عن بعضها البعض في الأجل الطويل، بحيث تظهر سلوكا متشابها.

في المقابل نجد أن القيم المحسوبةلاختبار القيمة العظمى أصغر من القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5%، و بالتالي نقبل الفرضية العدمية القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات.

و عليه يمكن استخلاص أن هناك تعارض بين اختباري الأثر و القيمة العظمي بخصوص وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرين، لدى سنعتمد على نتائج اختبار القيمة العظمى لأفضليتها، و بالتالي يتطلب الأمر منا إتباع المسار VAR.

سادسا: تقدير نموذج الانحدار الذاتي (VAR):

يكتب نموذج الانحدار الذاتي (VAR) للمتغيرات محل الدراسة كما يلي:

$$LPIB = 1091.88 - 1.15LPIB(-1) + 0.11LM2(-1) + 0.001\,LTIN(-1) - 0.0001LTCH(-1) +$$
$$(420.7) \qquad (0.36) \qquad (0.27) \qquad (0.0001) \qquad (0.002)$$

$$0.02\,LCE(-1)$$
$$(0.16)$$

$$R^2 = 0.9 \qquad F\text{- Statistic} = 535.25$$

- معامل التحديد R^2 0.9=مما يدل على أن الناتج الداخلي الإجمالي مفسر من قبل المتغيرات المستقلة (الكتلة النقدية، معدل الفائدة الاسمي، سعر الصرف و الائتمان المصرفي) بنسبة 90%أما الباقي فهو 10% فيعبر عن الأخطاء العشوائية؛

- كما أن قيمة فيشر المحسوبة مساوية ل 535.25 و هي أكبر من القيمة المجدولة2.5 و هذا يدل على أن النموذج مقبول كليا.

سابعا: التحليل الديناميكي القصير و الطويل الأجل:

1-تحليل دوال الاستجابة الفورية:

تم تقدير دوال الاستجابة لرد الفعل من خلال نموذج**VAR** لقياس و تحليل مدى تأثر الناتج الداخلي الإجمالي بالصدمات المختلفة في متغيرات السياسة النقدية، و في المتغير نفسه، و المدى الزمني الذي تستغرقه حتى يتلاشى أثرها، و ذلك من خلال مد زمني يتراوح بين سنة و عشر سنوات، الأمر الذي يعكس التفرقة بين الأجلين القصير و الطويل.

الشكل رقم (05): دوال استجابة الناتج الداخلي الإجمالي لصدمات السياسة النقدية

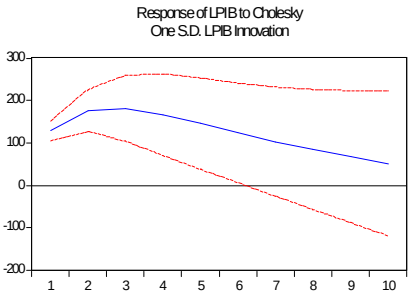

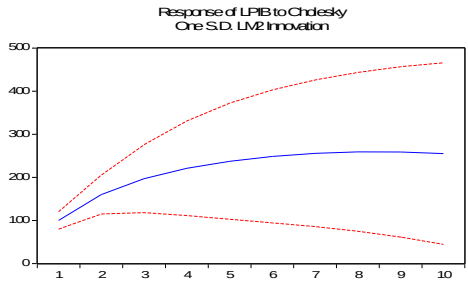

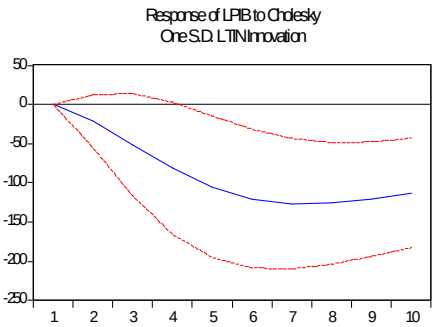

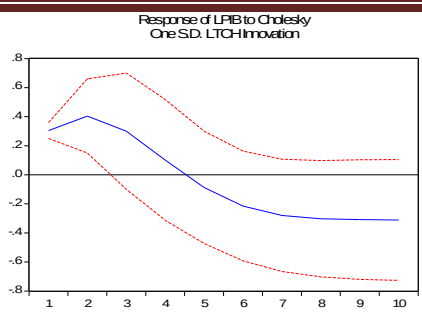

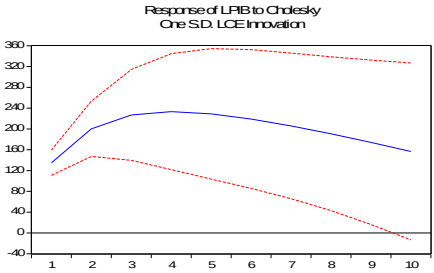

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 08

يتضح من الشكل البياني أعلاه ما يلي:

- إن حدوث صدمة مفاجئة (غير متوقعة) في الناتج الداخلي الإجمالي بمقدار انحراف معياري واحد سيكون لها أثر موجب دائما في الناتج الداخلي الإجمالي، إلا أن تأثيرها يكون كبير في الأجل القصير مقارنة بالأجل الطويل، حيث قدر الناتج الداخلي الإجمالي بحوالي155.23 كأعلى قيمة في السنة الثانية التي تلي الصدمة.

- يؤدي حدوث صدمة غير متوقعة في معدل الفائدة الاسمي بمقدار انحراف معياري واحد إلى أثر سالب في الناتج الداخلي الإجمالي، نظرا لما يمارسه معدل الفائدة من تأثير سلبي على الاستثمار و الإنتاج، و بالتالي انخفاض معدلات النمو الاقتصادي، و عليه فإن اثر معدل الفائدة على الاقتصاد يتطابق مع التوقعات النظرية؛

-إن حدوث صدمة عشوائية في العرض النقدي بمقدار انحراف معياري واحد سيكون لها أثر موجب دائما في الناتج الداخلي الإجمالي و تتزايد إلى غاية نهاية الفترة، ذلك أن زيادة كمية النقود المتداولة في الاقتصاد تؤدي إلى زيادة حجم الإنفاق وخاصة زيادة الإنفاق الاستثماري الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الإنتاج و رفع معدلات النمو، و عليه فإن أثر العرض النقدي على الاقتصاد الوطني يتطابق مع التوقعات النظرية؛

- كذلك إن حدوث صدمة مفاجئة في سعر الصرف بمقدار انحراف معياري واحد سيكون لها أثر ايجابي في السنوات الثلاثة الأولى (الأجل القصير) على الناتج الداخلي الإجمالي، ليتلاشى هذا الأثر في السنة الرابعة التي تلي الصدمة، ثم ليتحول بعد ذلك أثر الصدمة إلى سالب في السنة الخامسة و إلى غاية نهاية الفترة. أي أن أثر سعر الصرف على الناتج ضعيف و لا يستمر طيلة فترة الاستجابة؛

- إن حدوث صدمة غير متوقعة في الائتمان المصرفي(الائتمان الموجه للاقتصاد) بمقدار انحراف معياري واحد سيكون لها أثر موجب دائما في الناتج الداخلي الإجمالي، ذلك أن زيادة حجم القروض الممنوحة للاقتصادي تؤدي إلى زيادة حجم الاستثمار و من ثم زيادة الإنتاج، فالأثر الايجابي للقروض على الناتج يتطابق مع التوقعات النظرية.

2- تحليل مكونات التباين:

للتعرف على مقدار التباين في التنبؤ لكل متغير و الذي يعزى إلى خطأ التنبؤ في المتغير نفسه و المقدار الذي يعزى إلى خطأ التنبؤ في المتغيرات التوضيحية الأخرى في النموذجVAR، يتم عادة تحليل مكونات التباين، و تبرز أهمية هذا التحليل في أنه يعطي الأهمية النسبية لأثر أي تغير مفاجئ في كل متغير من متغيرات النموذج على جميع المتغيرات في النموذج، و الجدول الموالي يوضح نتائج تحليل مكونات التباين للناتج الداخلي الإجمالي.

الجدول رقم(06): نتائج تحليل التباين للناتج الداخلي الإجمالي

Period	S.E.	PIB	M2	TIN	TCH	CE
1	124.4857	100.0000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
2	201.2366	97.77037	0.031707	2.010642	0.131152	0.056126
3	248.1979	89.10384	0.385413	8.922996	1.239278	0.348471
4	285.1166	73.70952	1.358039	19.72477	4.038410	1.169258
5	325.0134	57.38558	2.784650	29.57926	7.534525	2.715983
6	368.0426	44.75374	4.342694	35.73786	10.15429	5.011414
7	410.8351	35.93643	5.940868	38.74266	11.35522	8.024828
8	452.3305	29.65612	7.603619	39.72793	11.36251	11.64982
9	493.2285	24.94540	9.324923	39.44875	10.61841	15.66253
10	534.2378	21.27174	11.03974	38.38004	9.530608	19.77787

المصدر: من مخرجات برنامجEviews 08

تبين نتائج تحليل مكونات تباين الأخطاء أن التقلبات الظرفية للناتج الداخلي الإجمالي في المدى القصير تتعلق بصدمات المتغير نفسه بنسبة كبيرة، حيث قدرت في السنة الثانية المستقبلية ب 97.77% مقابل 2.23% لباقي المتغيرات.

أما على المدى المتوسط و الطويل فإن صدمات الناتج الداخلي الإجمالي تتناقص و لكنها تبقى كبيرة، في حين تتزايد صدمات متغيرات النموذج لتصبح حوالي 21.27 %من تقلبات الناتج الداخلي الإجمالي ناتجة عن صدمات المتغير نفسه (الناتج الداخلي الإجمالي) و حوالي 38.38%ناتجة عن صدمات في معدل الفائدة الاسمي، و من ثم الائتمان المصرفي بحوالي 19.77%، و الكتلة النقدية بحوالي 11.03% و أخيرا سعر الصرف بحوالي 9.53 %و ذلك بعد السنة العاشرة التي تلي الصدمة.

الخاتمة:

قمنا من خلال هذه الورقة البحثية بقياس و تشخيص أثار صدمات السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة من (2000-2016) باستخدام نموذج VAR، و الاعتماد على الكتلة النقدية و سعر الصرف و معدل الفائدة الاسمي و القروض للاقتصاد كمتغيرات مستقلة تعبر عن صدمات النقدية ، و الناتج الداخلي الإجمالي كمتغير تابع، وكانت نتائج هذه الدراسة كما يلي:

- اتضح من خلال الدراسة أن السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة كلها غير مستقرة في المستوى إلا أنها مستقرة عند الفرق الأول، الأمر الذي يبين أنها متكاملة من الدرجة الأولى، مما يسمح لنا باستخدام اختبار التكامل المشترك؛

- من خلال استخدام اختبار جوهانسن للتكامل المشترك تبين عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات السياسة النقدية و الناتج الداخلي الإجمالي؛

- بينت نتائج اختبار السببية لجرانجر أن هناك علاقة سببية أحادية الاتجاه بين الكتلة النقدية و الناتج الداخلي الإجمالي، و هي في اتجاه الكتلة النقدية، و هذه النتيجة تنسجم مع طبيعة الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد بالدرجة الأولى على النفط كمورد وحيد للدولة، حيث أن زيادة الناتج الداخلي الإجمالي عن طريق ارتفاع أسعار المحروقات أدت إلى زيادة كمية النقود المعروضة ، خاصة تلك الموجه لزيادة الأجور، أما بالنسبة للعلاقة السببية بين معدل الفائدة الاسمي و سعر الصرف فكانت في اتجاه واحد نحو الناتج الداخلي الإجمالي، في حين نجد أن هناك علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين

الناتج الداخلي الإجمالي و القروض الموجه للاقتصاد، الأمر الذي يبين أن ارتفاع الناتج أدى إلى زيادة القروض و زيادة القروض ساهمت بدورها في زيادة الناتج.

- تشير نتائج تحليل دوال الاستجابة لردود الفعل أن حدوث صدمة عشوائية بمقدار انحراف معياري واحد في كل من الكتلة النقدية و القروض للاقتصاد سيكون لها أثر موجب دائما على الناتج الداخلي الإجمالي، أما بالنسبة لحدوث صدمة مفاجئة في سعر الفائدة الاسمي بمقدار انحراف معياري واحد سيكون لها اثر سالب على الناتج الداخلي الإجمالي في الأجل القصير و المتوسط و الطويل، في حين يؤدي وقوع صدمة غير متوقعة بمقدار انحراف معيار واحد في سعر الصرف إلى اثر موجب على الناتج الداخلي الخام في الأجل القصير لتلاشى بعدها في الأجل المتوسط، ثم يتحول بعدها أثر الصدمة إلى سالب في الأجل الطويل.

- بينت نتائج تحليل مكونات التباين للناتج الداخلي الإجمالي أن التغيرات الظرفية في الناتج الداخلي ناتجة عن صدمات المتغير نفسه حيث تراوحت نسبتها ب 97.77 % في الأجل القصير لتتناقص تدريجا إلى أن تصل إلى 21.27 % في السنة العاشرة التي تلي الصدمة.

الاقتراحات و التوصيات:

على ضوء النتائج التي خلصنا إليها في هذه الدراسة يمكن الخروج ببعض التوصيات و الاقتراحات نبرزها فيما يلي:

- التكامل بين السياسة النقدية و المالية في مواجهة الصدمات، فالسياسة النقدية لا تستطيع بمفردها أن تتحمل الأضرار و الصدمات كصدمات التضخم و صدمات معدل الفائدة مثلا، إذ يتطلب الأمر أدوات للتأثير على جانب الطلب و يصلح لهذه المهمة السياسة المالية؛

- الاهتمام بالصدمات النقدية و النمو السنوي لها و الاعتماد عليها كمؤشر لمراقبة و تحديد المؤشرات النقدية؛

- العمل على منح بنك الجزائر الاستقلالية في رسم و تنفيذ سياسته النقدية بمعزل عن السلطة التنفيذية بما ينسجم مع الظروف الاقتصادية المحلية و الإقليمية و الدولية، و هذا الإجراء من شأنه استبعاد أثار الصدمات النقدية على الاقتصاد الجزائري؛

- العمل على تنويع مصادر السيولة فلا يجب أن يبقى البترول هو المورد شبه الوحيد و خاصة أن أسعاره متذبذبة؛

- الاهتمام بالدراسات الإحصائية لرسم وتنفيذ السياسات الاقتصادية.

الهوامش و المراجع:

- الدوري، زكاريا، والسامرائي يسرى.(2006). **البنوك والسياسات النقدية.** الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.

-توماس، باليتور وأخرون.(1996).**استخدام أدوات غير مباشرة فيالسياسة النقدية.** مجلة *التمويل والتنمية*.(العدد 01).

- علي، عبد المنعم السيد، والعيسى نزار.(2004). **النقود و البنوك و الأسواق المالية**. الطبعة الأولى. عمان: دار الحامد للنشر.

- أبدجمان، مايكل.(1999).**الاقتصاد الكلي النظرية و السياسة**. الرياض: دار المريخ للنشر.

- لطرش، الطاهر.(2015).**الاقتصاد النقدي والبنكي**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

-حاج، يسمية.(2016/2015). **دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات حالة الجزائر (1990-2014).** جامعة محمد خيضر بسكرة: أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية.

- قدي، عبد المجيد.(2016). **مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**.الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

-بن نافلة، نصيرة.(2016). **دورا لسياسة النقدية في معالجة التضخم دراسة قياسية حالة الجزائر (1970-2014)**، *مجلة البشائر لاقتصادية*.(العدد07).

- الغالبي، عبد الحسين جليل ، ومطوق ليلي بديوي.(2009). **العلاقة التبادلية بين الصدمات النقدية وأسعار الصرف في العراق**.*مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية*.(العدد28).

- صابر، صباح ، وخوشناوي محمد.(2017). **قياس وتحليل الصدمات النقدية في الاقتصاد العراقي للمدة (1988-2015)**.*مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية*.(العدد 17).

- الطيب، سعود و آخرون.(2011). **تأثير سعر الفائدة لأجل على الاستهلاك الخاص: حالة الأردن خلال الفترة (1976-2004)**.*دراسات العلوم الإدارية*.(العدد 02).

- بن يحي، نسيمة.(2016). **طبيعة الصدمات الاقتصادية (صدمات الطلب، صدمات العرض) و سبل علاجها**. *مجلة الاقتصاد و التنمية*.(العدد 05)

- Montoussé, Marc.(2000). ***économie monétaire et financière.*** Paris :édition Bréal.

-Marc, labonte**.(2016). Monetary *Policy and the Federal Reserve***:Current Policy and Condition, Congressionel Resserch Service, accessible at https://www.fas.org/sgp/crs/misc/RL30354.pdf.

- Mayer, Eric, Scharler, Johann.(2010).Noiy information interest rate shochs and the creat moderation.

- Bourbonnais, Régis.(2011) Econométrie, Manuel et exercices corrigés, 8 ème édition, Paris : Dunod.

- Bourbonnais, Régis, Terraza, Michel.(2011), analyse des séries temporelles : application à l'économie et à la gestion, 3 ème édition. Paris : Dunod.

- Peter C.B, Philips Pierre Perron.(1988) Testing for a unit Root in time series regression, *Biométrika*.(n 02).

- Delaplace, Marie.(2009). Monnaie et financement de l'économie, 3 ème édition. Paris : Dunod.

-Fréderic Mishkin, Monnaie.(2007). Banque et marché financier, France : Pearson.

مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية
ISSN 2352-9962/E-ISSN 2572-0147
العدد التاسع- جوان 2018

OEB Univ. Publish.

أثر التكامل بين تطبيق قواعد الحوكمة وجودة التدقيق في ضبط ممارسة إدارة الأرباح -دراسة تطبيقية-

The impact of integration between the rules governance Application and audit quality in controlling the practice of earnings management - An applied study -

د. عصام محمد الطويل، جامعة الأقصى، فلسطين.
imat1976@hotmail.com

تاريخ التسليم: 2017/12/24 تاريخ التقييم: 2018/02/02 تاريخ القبول:2018/02/14

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن أثر التكامل بين تطبيق قواعد الحوكمة وجودة التدقيق في ضبط ممارسة إدارة الأرباح، ولتحقيق أهداف الدراسة تم تطوير استبانة لغرض جمع البيانات، وتم توزيعها على (94) من مجتمع الدراسة، خضع للدراسة (80) مفردة، أي ما نسبته 85%، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها: وجود أثر ايجابي ذي دلالة احصائية للتكامل بين تطبيق قواعد الحوكمة وجودة التدقيق في ضبط ممارسة إدارة الأرباح، يؤدي غياب التكامل بين تطبيق قواعد الحوكمة وجودة التدقيق إلى إظهار مخرجات النظام المحاسبي على غير حقيقتها، يعزز وجود علاقة تكاملية بين قواعد الحوكمة وجودة التدقيق مبدأ المساءلة، ومعالجة أوجه الضعف في الأداء الشمولي للشركة.

وقد اختتمت الدراسة ببعض التوصيات الموجهة للمدراء الماليين والمحاسبون والمدققون الخارجيون، منها: ضرورة استخدام أدلة وقرائن واثباتات كافية لبيان القوائم المالية بصورة عادلة ومعبرة، مما يحد من تدخل إدارة الأرباح في تغيير محتواها، و تقييم كفاءة وفاعلية النظم المالية والإدارية التي تضبط ممارسة إدارة الأرباح.

الكلمات المفتاحية: قواعد الحوكمة، جودة التدقيق، إدارة الأرباح.

Abstract :

This study aimed the detect the impact of the integration between the rules governance application and the audit in controlling practice of earnings management quality, To achieve these objectives, questioner was developed for the purpose of data collections, and it was distributed to (94) of study population, (80) single are underwent a study representing (85%).The study achieves a lot of results such as: There is a positive effect of a statistically significant integration between the application of the rules of corporate governance and audit quality in controlling the practice of earnings management ,The absence of integration between the rules governance application and the quality of audit shows non-reality of the accounting system output, It promotes the existence of a complementary relationship between the rules governance and the quality auditing the principle of acceptability, And finally address weakness points of the totalitarian performance of the company. The study ended with some recommendations to financial managers, accountants and external auditors, such as: The necessity to use sufficient evidence, presumptions, and proofs to demonstrate the financial statements fairly and expressively, this fairly and expressively, this limiting the intervention earnings management changes their content and assess the efficiency and effectiveness of the financial and administrative systems governing the practice of earning managements.

Keywords: governance rules, audit quality, earnings management.

مقدمـــــــة:

ترتب على ظاهرة إدارة الأرباح تضليل وطمس للحقائق ،الأمر الذي نتج عنه العديد من الفضائح والانهيارات لكبرى الشركات العالمية والتي من أشهرها (Enron & World Com) فقد لاقت اهتمام العديد من الكتاب الباحثين والمهنيين، سواءً على المستوى الفردي أو على مستوى المنظمات المهنية، وفي هذا السياق فقد ألقى (Arthur Levitt) رئيس هيئة الأوراق المالية الأمريكية الأسبق (SEC) عام 1988خطاباً مشهوراً في مركز جامعة نيويورك للقانون والأعمال تحت عنوان (لعبة الأرقام) أدان فيه ممارسات إدارة الأرباح المستخدمة من قبل الشركات الأمريكية، حيث بين أن هذه الشركات ما زالت مستمرة في استخدامها، وأن هناك العديد من الأسئلة أثيرت حول قدرة الشركات العامة على رقابة غش الإدارة في عملية إعداد التقارير المالية، ودعا إلى تغيرات ثقافية أساسية في إدارة الشركات، إضافةً إلى تعزيز الالتزام بقواعد الحوكمة المؤسسية من خلال تحسين فعالية لجان التدقيق وتقويتها، وأن تكون أكثر يقظةً وحرصاً في أداء وظائفها الإشرافية، بالإضافة إلى رقابة أكبر وإلى الحذر من عمليات إعداد التقارير المالية المحرفة (Levitt, 1998)

وتعتبر إدارة الأرباح هي التدخل المتعمد من قبل المديرين، وذلك بهدف تغيير التقارير المالية أو زيادة أو تخفيض الأرباح بهدف تضليل أصحاب المصالح عن الأداء المالي للشركة، وهذا يعني إظهار المعلومات المحاسبية التي توفرها التقارير المالية بصورة لا تعبر عن نتيجة الاعمال أو المركز المالي للشركات، ومن السهل نسبياً على المراجع الكشف عن الأخطاء والتلاعب والتحريف في التقارير المالية، ولكن إدارة الأرباح يمكن أن تسعى إلى ممارسة التضليل، لذلك يجب على المراجعين ضرورة تمييز الاحتيال من الخطأ، لذا من الأهمية ضبط ممارسة إدارة الأرباح، وتلعب الحوكمة دوراً هاماً في المساهمة في تحقيق ذلك، إضافة لما تؤديه المراجعة من اضفاء مزيداً من المصداقية على التقارير المالية، ومن ثم زيادة ثقة المستخدمين في التقارير المالية، وبالتالي إظهار التقارير المالية بصورة عادلة، وفي الواقع أنه يوجد القليل من الأبحاث الأكاديمية والممارسات المهنية التي تتناول أثر التكامل بين تطبيق قواعد الحوكمة وجودة التدقيق على ضبط ممارسة إدارة الأرباح، لذا جاءت هذه الدراسة في محاولة لضبط ممارسة إدارة الأرباح من خلال دراسة وتحليل أثر التكامل بين تطبيق قواعد الحوكمة وجودة التدقيق.

وتعد إدارة الأرباح من الموضوعات الهامة بعد انفجار عدد من الأزمات المالية بدءً من الأزمة المالية الآسيوية وكان آخرها الأزمة المالية العالمية مما أدى إلى الاهتمام بمعرفة العوامل المؤثرة عليها، وقد أدى استخدام الأرباح المحاسبية المتعسفة إلى تضليل المستثمرين وتراجع ثقة

مستخدمي القوائم المالية بالشركات، وكان مبعث انعدام الثقة ينطلق من عدم قدرة القوانين والتشريعات وهيئات الرقابة على التنبؤ بفشل منشآت الأعمال وما يدور داخل دوائر أصحاب القرار بالشركات، وتعد القدرة على معرفة العوامل المؤثرة على إدارة الأرباح أحد الموضوعات الهامة للحد من الأرباح التعسفية، إلا أن انخفاض الالتزام بقواعد الحوكمة، إضافةً إلى وجود حالات فشل مراجعة كثيرة كانت أحد الأسباب التي أدت إلى حدوث ممارسات غير مرغوب بها من قبل الإدارة، وتحتاج البنوك العاملة في البيئة الفلسطينية للحد من أي ممارسات غير مرغوب بها.

يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما أثر التكامل بين تطبيق قواعد الحوكمة وجودة التدقيق في ضبط ممارسة إدارة الأرباح؟

وللإجابة على الإشكالية أعلاه يمكن التطرق إلى المحاور الآتية:

- **العلاقة بين تطبيق قواعد الحوكمة وضبط ممارسة إدارة الأرباح.**
- **العلاقة بين جودة التدقيق وضبط ممارسة إدارة الأرباح.**
- **علاقة التكامل بين قواعد الحوكمة وجودة التدقيق في ضبط ممارسة إدارة الأرباح.**

الإطار النظري للدراسة

1-حوكمة الشركات:

عرفتها منظمة التعاون الاقتصادية (OECD) على أنها :"مجموعة من القوانين والقواعد والمعايير التي تحدد العلاقة بين إدارة الشركة ومجلس إدارتها ومساهميها والأطراف ذات العلاقة بها" (عبد العزيز، 2012: 7).

وتهتم الحوكمة بحماية مصالح كل الأطراف المهتمة بالتعامل مع الشركة، وينظم العلاقات القائمة بين إدارة الشركة التنفيذية ومجلس إدارتها ولجنة التدقيق فيها، بما يعمل على خفض مخاطر الشركة، وعلى رفع قيمة أسهمها في السوق، كما أن نظام الحوكمة الجيد يحسن من نوعية وكفاءة القيادة في الشركة ويحسن من جودة إنتاجه، بالإضافة إلى أنها تساعد على تحسين الكفاءة في استخدم أصول المنشأة والعمل على تخفيض تكلفة راس المال (الهنيني، 2004)، كما أنها تساعد أيضاً في تحقيق رغبات المجتمع وتطلعاته. (Cattrysse, 2005).

ويعرف الباحث حوكمة الشركات إجرائياً على أنها مجموعة من القواعد التي تنظم العلاقات في المؤسسة وذلك من أجل تحقيق توازن بين كل من الإدارة والمساهمين وأصحاب المصالح وذلك من خلال وجود الرقابة وتعزيز الإفصاح والشفافية بما يحقق أفضل المنافع لكافة الاطراف ذوي المصلحة.

1-1 أهمية الحوكمة:

تكمن أهمية حوكمة الشركات في كونها عملية ضرورية لضمان استقلالية وموضوعية وحيادية المراجعين الخارجيين، وضمان عدم تأثرهم بأي ضغوط من جانب مجلس إدارة الشركة، أو أي أطراف داخلية أخرى. (سامي، 2009: 18) **ويرى الباحث** بأن الالتزام بقواعد الحوكمة يشكل أحد أهم ركائز منع الغش والتلاعب بالتقارير المالية مما يتعكس على ضبط الممارسات المحاسبية غير المرغوب فيها.

1-2 أهداف الحوكمة :

تسعى الحوكمة لتحقيق الأهداف التالية:

1. العمل على مساءلة ومحاسبة المسئولين، وكذلك محاربة الفساد الإداري والمالي في المؤسسة بكل صوره. (نصبة، 2015: 13)
2. كبح مخالفات الإدارة المحتملة، وضمان التناغم الفعال بين مصالح الإدارة ومصالح المساهمين. (دياب، 2014: 36)

وفي ضوء خبرة الباحث الأكاديمية والمهنية فإنه يضيف الأهداف التالية:

1. إظهار الشفافية وتعزيز القابلية المحاسبة.
2. تحسين الأداء الشمولي للمؤسسة.

وحتى تستطيع الحوكمة تحقيق غاياتها لابد من احتوائها على مجموعة من القواعد أو المبادئ الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الدولية (OECD)، بالإضافة إلى مدونات أخرى لحوكمة الشركات، سواءً على الصعيد الدولي أو الإقليمي، ويتمثل أهم هذه القواعد فيما يلي: (اللجنة الوطنية للحوكمة، 2009: 16):

1. اجتماع الهيئة العامة.
2. حقوق المساهمين.
3. إدارة الشركة.
4. التدقيق.
5. الإفصاح والشفافية.
6. أصحاب المصالح الآخرين في الشركة.

فقواعد حوكمة الشركات تتركز بشكل عام على إيجاد حل للمشكلات التي قد تنشأ من الفصل بين الملكية والإدارة، والتفويض والوكالة في الإدارة، وكذلك المشاكل بين أصحاب الملكية الحاكمة في الشركة وصغار المساهمين الآخرين، وكذلك أصحاب المصالح الأخرى مثل الدائنين والعاملين والحكومات التي تقوم بإنشاء الإطار المؤسسي والقانون الشامل للحوكمة، ويخضع هؤلاء جميعاً في علاقاتهم لقواعد حوكمة الشركات، إما بالالتزام الإجباري من خلال القانون والتنظيم المؤسسي، أو من خلال الالتزام الاختياري، أو أخيراً نتيجة ضغوط وحوافز من قوى السوق لاتباع أفضل الممارسات. (خضر، 2012: 81)

يرى الباحث أن قواعد الحوكمة السابقة تثبت أهميتها بالنسبة للشركة في ضمان العدالة والنزاهة في معاملة المساهمين وأصحاب المصالح الآخرين، وكذلك الشفافية والإفصاح عن الأمور المالية وغير المالية بشكل يمكن المساهمين والجمهور من تقييم وضعية الشركات بشكل عام ، والبنوك بشكل خاص ومستوى أداءها، والمساءلة في العلاقات بين الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة، وبين مجلس الإدارة والمساهمين، وبين مجلس الإدارة والجهات الأخرى ذات العلاقة، كما راعت المسؤولية من حيث الفصل الواضح في المسؤوليات وتفويض الصلاحيات.

3-1 العلاقة بين تطبيق قواعد الحوكمة وضبط ممارسة إدارة الأرباح:

لتوجيه وترشيد ورقابة سلوك الإدارة العليا وضبط القرارات التي تسهم في ضبط ممارسات إدارة الأرباح لابد من تطبيق آليات لحوكمة الشركات، وهناك عدة تصنيفات للآليات المحاسبية للحوكمة (راضي، 2011):

مما ينعكس بطبيعة الحال على تحقيق الشفافية في الإفصاح المحاسبي ومن ثم عرض المعلومات المحاسبية بعدالة ودقة أكبر وبشكل يخدم الأطراف المتعاملة في الشركات أو معها ويؤثر في قراراتهم المختلفة، وبشكل يستند على أساس إيجاد علاقات تبادلية بين الآليات المحاسبية للحوكمة (معايير المحاسبة والتدقيق، التدقيق الداخلي، لجان التدقيق، التدقيق الخارجي) للحد من ممارسات إدارة الأرباح ،وطبيعة الحال فإن النتيجة النهائية لتفعيل تلك الآليات المحاسبية للحوكمة بشكل متكامل تسهم في إنتاج معلومات محاسبية ذات فائدة لمختلف الأطراف ذات العلاقة بالمنشأة، حيث يمكن الاعتماد على هذه المعلومات بشكل يعكس ثقة ذوي المصالح بالشركة وإداريتها.

وتأسيساً على ما سبق يمكن استخلاص بأنه توجد علاقة بين تطبيق قواعد الحوكمة وضبط ممارسة إدارة الأرباح.

2-جودة التدقيق:

اهتمت العديد من الدراسات كدراسة (أبو عجيلة وحمدان، 2010)، ودارسة (أبو عجيلة واشرف، 2009)، ودراسة (عيسى، 2008) بجودة خدمة المراجعة والعوامل المؤثرة فيها وذلك لأن جودة خدمة المراجعة التي تقدمها مكاتب المراجعة لها تأثير كبير على جودة البيانات المالية التي تصدرها الشركات المختلفة، وتلك البيانات يعتمد عليها العديد من الأطراف عند اتخاذ قراراتهم المختلفة.

وتعبر جودة التدقيق عن قدرة المراجع في الحصول على أدلة ذات جودة عالية تدعم الرأي الفني المحايد عن القوائم المالية التي يقوم بمراجعتها. (Schipper & Vincent, 2013)

ويمكن تعريف جودة التدقيق بأنها درجة الثقة التي يقدمها المراجع لمستخدمي القوائم المالية، كما يمكن تعريفها بأنها مقياس لمقدرة المراجع الخارجي على تقليل تحيز البيانات المحاسبية وزيادة دقتها. (عيسى، 2008)

ويعرف الباحث جودة التدقيق بأنها أداء عملية المراجعة بكفاءة وفاعلية وفقاً لمعايير المراجعة الدولية والمحلية، مع الإفصاح عن الأخطاء والمخالفات إن وجدت.

1- 2 أهمية جودة التدقيق:

تكمن أهمية جودة التدقيق من خلال أن المنتج النهائي لعملية المراجعة يتمثل في تقرير مراجع الحسابات، والذي يعتمد عليه الكثير من المستخدمين الخارجيين في اتخاذ قراراتهم ورسم سياساتهم، ومن هنا فإن جودة التدقيق هي مصلحة مشتركة لجميع الأطراف المستفيدة من عملية المراجعة" (Tayler& Glezen :1994 15-145,)

كذلك يوجد العديد من الأسباب للاهتمام بجودة التدقيق منها رغبة إدارة الشركة في إضفاء الثقة على قوائمها المالية، ورغبة المنظمات المهنية في ضمان وفاء مهنة المراجعة بمسئوليتها تجاه جميع الأطراف المعنية (Caneghem, 2004Van).

3- إدارة الأرباح:

تُعرف إدارة الأرباح بطرق مختلفة، فقد عرفها (Schipper, 1989) على أنها "تدخل متعمد في عملية إعداد التقارير المالية الخارجية بنية تحقيق بعض المكاسب الخاصة".

وعرف(Healy and Wahlen, 1999) إدارة الأرباح بأنها: " تتحقق عندما يقوم المديرون باستخدام الحكم الشخصي في إعداد التقارير المالية وإعادة هيكلة العمليات بهدف تعديل

التقارير المالية إما لتضليل المساهمين بشأن الأداء الاقتصادي للشركة، أو لإبرام تعاقدات تعتمد على الأرقام المحاسبية".

وعلى الرغم من أنه يمكن تعريف إدارة الأرباح بطرق مختلفة، إلا أن هناك اتفاق على أن إدارة الأرباح تؤدي إلى تحريف الأداء الحقيقي للشركة، وبأخذ هذه التعريفات في الاعتبار، **يعرف الباحث** لغرض هذه الدراسة إدارة الأرباح بأنها سلوك متعمد تقوم به الإدارة يؤثر على الدخل بهدف تضليل مستخدمي المعلومات المحاسبية لتحقيق مكاسب خاصة.

وتلجأ الإدارة إلى إدارة الأرباح فإنها تستند إلى المبررات الآتية (Scott and Pitman, 2005):

1- أنها لا تخالف القواعد القانونية سواء أكانت عامة أو خاصة بالنشاط التجاري.
2- أنها لا تخالف المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.
3- أنها لا تتجاوز نطاق سلطاتها.

4- العلاقة بين جودة التدقيق وضبط ممارسة إدارة الأرباح:

إن الهدف من المراجعة هو تحسين أداء المنشأة وتفعيل مفهوم المساءلة، وبالتالي الحد من أي تأثير للإدارة على مصالح الأطراف الأخرى ذات الاهتمام بالمنشأة، ويتم ذلك من خلال إعادة هندسة عملية المراجعة بما يضمن زيادة فعاليتها كنشاط مضيف للقيمة، حيث ينظر إلى وظيفة المراجعة من منظور شامل للنواحي المالية والإدارية في المنشآت والتي تبدأ بالتخطيط ثم التنفيذ فالاتصال وإعداد التقارير ونهاية بالمتابعة المستمرة، ويجب على إدارة المراجعة اخضاع كل نشاط للتحليل الوظيفي لدعم الوظائف المضيفة للقيمة بما يضمن الجودة وسرعة الأداء والفاعلية من منظور سلسلة القيمة، ولزيادة فاعلية المراجعة في الحد من ممارسات إدارة الأرباح يجب الأخذ بعين الاعتبار الأمور التالية (الشحادة والبرغوثي، 2009: 10):

- كفاءة المدقق الداخلي.
- المتطلبات المهنية وما تفرضه معايير التدقيق الداخلي وقواعد السلوك المهني.
- الإشراف والتشاور المستمر مع أعضاء مجلس الإدارة ولجان التدقيق والإدارة التنفيذية.
- الحرص على ضمان أكبر قدر كافٍ من الاستقلالية في عمل المدقق الداخلي.

ويتضح مما تقدم وجود علاقة بين جودة التدقيق وترشيد سلوك إدارة الأرباح.

5-علاقة التكامل بين قواعد الحوكمة وجودة التدقيق في ضبط ممارسة إدارة الأرباح:

في ضوء ما تم استعراضه يمكن القول بأن قواعد الحوكمة تساهم بشكل فعال في تعزيز الشفافية والإفصاح وإظهار التقارير المالية بصورة عادلة، وفي ذات السياق فإن المراجعة تهدف إلى

منع الغش والتلاعب والتحريف في التقارير المالية، وبالتالي فإنهما يسعيان بشكل مشترك وتكاملي إلى تحقيق جودة التدقيق، ويتمثل ذلك اكتمال محتوى المعلومات المحاسبية التي توفرها التقارير المالية، مما ينعكس ايجاباً على ممارسة إدارة الأرباح، والزامها بعدم اتباع ممارسات غير مرغوب فيها.

6-الدراسات السابقة

اتيح للباحث الاطلاع على عدد من الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة، وفيما يلي ملخص لأهم هذه الدراسات:

دراسة (Lie & Lu 2007) ركزت على فحص العلاقة بين إدارة الأرباح وحوكمة الشركات في الصين، ومن ضمن النتائج التي توصلت إليها أن هناك اختلافات منتظمة (Systematic Differences) في ممارسة إدارة الأرباح من قبل الشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية في الصين خلال الفترة من (1999 – 2005)، كما وجدت الدراسة أن المنشآت التي بها مستويات أعلى من إجراءات الحوكمة يكون بها مستويات متدنية من إدارة الأرباح.

دراسة (مبارك: 2008) هدفت إلى اختبار العلاقة بين جودة التدقيق الداخلي، وسلوك إدارة الأرباح، حيث كانت عينة الدراسة مكونة من (35) شركة مساهمة في السعودية خلال الفترة (2006-2008)، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين جودة التدقيق الداخلي وإدارة الأرباح، وبين حجم العمل المرتبط بعملية إعداد التقارير المالية وإدارة الأرباح وعرضها.

دراسة (أبو عجيلة والشريف: 2009) تناولت العلاقة بين جودة الأرباح وجوانب حوكمة الشركات، وعرفت الدراسة جودة الأرباح بأنها تتمثل في مدى استمرارية الأرباح الحالية في الفترات المستقبلية، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين جودة الأرباح وبين نسبة ملكية أعضاء مجلس الإدارة لأسهم الشركة، ووجود علاقة طردية بين استقلالية لجنة المراجعة وبين جودة الأرباح، وعدم وجود أي علاقة بين الجوانب الأخرى لحوكمة الشركات وجودة الأرباح.

دراسة (Ghosh: 2009) سعت إلى كشف التلاعب بالتقارير المالية، أو القوائم المالية، التي من خلالها تقوم الإدارة بإظهار صورة مضللة للوضع المالي للشركة، والكشف عن ممارسة الاحتيال، والمحاسبة الإبداعية التي أدت إلى انهيار كبرى الشركات التجارية في الهند، وتوصلت الدراسة إلى وضع طرق لحماية مستخدمي البيانات المالية من التلاعب، وللحد من تأثير الإبداع، والابتكار، والاحتيال في البيانات المالية من خلال تبسيط الأنظمة المحاسبية، وأنظمة التدقيق والحاكمية،

واستخدام الأدلة المحاسبية للكشف عن الغش، والاحتيال، والتلاعب، ومنع حدوثها، والحد من الخيارات المحاسبية، والبدائل المتوفرة ضمن المعايير المحاسبية الدولية.

دراسة (الشحادة، 2010) هدفت هذه الدراسة إلى تحليل مدى مساهمة آليات الحوكمة القائمة على معلومات محاسبية تمثل الوضع المالي العادل للمؤسسة المصرفية ، في تبديد قلق الأطراف أصحاب المصلحة في اقتصاديات تلك المؤسسات المصرفية و توصلت الدراسة إلى أن المؤسسات المصرفية الناجحة هي تلك المؤسسات التي ستأخذ بالآليات التي تقوم عليها عملية الحوكمة لما لها دور في ترسيخ القواعد و الضوابط و السياسات المحاسبية و المالية القادرة على التخفيف من أساليب التلاعب في نتائج الأعمال للمؤسسات المصرفية . و بالتالي التخفيف من المخاطر الناتجة عن عمليات الفساد و الغش و سوء الإدارة و التلاعب في الإدارة و المكاسب.

دراسة (أبو عجيلة وحمدان: 2010) كشفت عن مدى ممارسة الشركات الأردنية المدرجة في بورصة عمان لإدارة الأرباح خلال الفترة (2001 - 2006)، وأثر التدقيق الخارجي في الحد من إدارة الأرباح، وتوصلت الدراسة إلى أن الشركات الأردنية المساهمة المدرجة في بورصة عمان قد مارست إدارة الأرباح خلال فترة الدراسة، كما أظهرت وجود علاقة عكسية بين حجم مكتب التدقيق وممارسة إدارة الأرباح، ووجود علاقة طردية بين فترة الاحتفاظ بالعميل وسلوك إدارة الأرباح، وعلاقة عكسية بين أتعاب التدقيق وممارسة إدارة الأرباح، وبين التخصص الصناعي للمدقق وممارسة إدارة الأرباح لدى شركات العينة.

دراسة (أبو جراد: 2011) اهتمت باستكشاف العلاقة بين جودة التدقيق الخارجي وإدارة الأرباح في المصارف المحلية العاملة في فلسطين، وخلصت الدراسة إلى أن المصارف الفلسطينية تمارس إدارة الأرباح ، وان هناك علاقة موجبة بين إدارة الأرباح وخبرة المدقق العملية واستقلالية وحجم مكتب التدقيق، كما أثبتت وجود علاقة سالبة بين إدارة الأرباح والتأهيل العلمي للمدقق، ودرجة احتفاظ المكتب بالعميل ودرجة منافسته مع المكاتب الأخرى.

دراسة (معروف: 2011) ركزت على مناقشة وتحليل آليات حوكمة الشركات من حيث مفهومها ومسؤولياتها وخصائصها ،وأثر ذلك على الممارسات السلبية لإدارة الأرباح في بيئة الأعمال في الجمهورية السورية ،وقد توصل الباحث إلى نتائج كشفت أنه لا توجد اختلافات جوهرية بين آراء عينة الدراسة (وفقاً لمركزهم الوظيفي، تخصصهم العلمي، مؤهلهم العلمي، سنوات خبرتهم)، حول دوافع وأساليب ممارسة إدارة الأرباح في بيئة الأعمال السورية. كما وجد أن مجلس الإدارة يلعب دوراً هاماً في الحد من الممارسات السلبية لإدارة الأرباح، وأن هذا الدور يتأثر بشكل أساسي بالخصائص

التي يتمتع بها أعضاء مجلس الإدارة، وكذلك تلعب لجنة المراجعة دوراً هاماً في الحد من الممارسات السلبية لإدارة الأرباح.

دراسة (رياض: 2012) تناولت التعرف على دور حوكمة الشركات في الحد من إدارة الأرباح من خلال دراسة تطبيقية على (10) شركات مساهمة صناعية مصرية تعمل في قطاع الرعاية الصحية، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين حوكمة الشركات وإدارة الأرباح ،وعدم وجود تأثير لكل من الجمعية العمومية وإدارة المراجعة الداخلية، واستقلالية لجنة المراجعة والإفصاح عن السياسات الاجتماعية والرافعة المالية على الحد من ممارسات إدارة الأرباح.

دراسة (Schneider: 2013) هدفت إلى بيان فيما إذا كان هناك أثر لوجود تدقيق داخلي قوي على سلوك إدارة الأرباح الحقيقي، وأشارت النتائج إلى أن تأثير التدقيق الداخلي على قرارات الإفراط في الإنتاج كانت في الاتجاهات المفترضة، وذات دلالة إحصائية، في حين وجود تدقيق داخلي كان له أثر كبير في ردع الفائض في الإنتاج، أما نتائج التدقيق الداخلي القوي فكانت مختلطة من حيث حجم العينة حيث إذا تم تخفيض حجم العينة، فإن النتيجة تكون رادعة بشكل أكبر للفائض في الإنتاج، أما بالنسبة للعينة بشكل كامل فكانت النتيجة أنه لا يوجد اختلاف في الدلالة الإحصائية عن مجموعة التدقيق الداخلي القوي، ومجموعة التدقيق الداخلي الضعيف، كما تبين من خلال هذه الدراسة أن بعض الشركات لا ترغب في الحد من غزارة الأرباح، وذلك لتقليل الضرائب، ولتمهيد الأرباح وتوزيعها.

دراسة (Chen & Zhang: 2014) سعت إلى اختبار أثر حوكمة الشركات على الحد من ممارسة إدارة الأرباح في الشركات الصينية المسجلة في البورصة، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية ذات دلالة معنوية بين عدم ازدواجية المدير التنفيذي، وتوافر الخبرات المالية والمحاسبية في أعضاء لجنة المراجعة، والحد من ممارسات إدارة الأرباح.

دراسة(الذنيباتو أبو جبريل:2016) هدفت هذه الدراسة إلى التحقق من تأثير التدقيق الداخلي في الحد من إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي، وبشكل أكثر تفصيلاً التحقق من أثر استقلالية التدقيق الداخلي، وكفاءة العاملين في التدقيق الداخلي، والعناية المهنية للتدقيق الداخلي، ونطاق عمل التدقيق الداخلي في الحد من إدارة الأرباح ممثلة بالمستحقات الاختيارية، وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية لكل من استقلالية التدقيق الداخلي، وكفاءة العاملين في قسم التدقيق الداخلي، ونطاق عمل التدقيق الداخلي، والعناية

المهنية للعاملين في قسم التدقيق الداخلي على إدارة الأرباح في الشركات الصناعية، وذلك بأن هذه المتغيرات المستقلة تؤدي إلى تقليل، أو الحد من ممارسة إدارة الأرباح في الشركات.

1-6 ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

تتميز هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات السابقة من حيث أنها تبحث في تحديد أثر التكامل بين تطبيق الحوكمة وجودة التدقيق في ضبط ممارسات إدارة الأرباح، حيث لم تتناول أي من الدراسات السابقة العلاقة بين المتغيرات مكتملة، كما تناولت الدراسة الآليات المحاسبية للحوكمة للحد من ممارسة إدارة الأرباح وأثر جودة التدقيق في الحد من إدارة الأرباح التي لم يتم تناولها مجتمعة في أيمن الدراسات السابقة، إضافةً إلى أن تطبيقها يتم في البيئة الفلسطينية التي تتسم بظروف اقتصادية وسياسية واستثمارية صعبة، خاصة في ظل القيود والعراقيل التي يضعها الاحتلال الإسرائيلي أمام نمو وتطور الاقتصاد الفلسطيني.

7-منهجية الدراسة

يتناول الفصل منهجية الدراسة ومجتمع الدراسة والعينة التي طبقت عليها الدراسة بالإضافة إلى أدوات الدراسة والمعالجة الإحصائية التي استخدمت في تحليل البيانات للتوصل إلى النتائج، وفيما يلي عرضا لذلك.

1-7 مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من المدراء والمحاسبون الماليون العاملون في البنوك الاسلامية العاملة في قطاع غزة وعددها 15 حيث تم توزيع عدد2 استبانة لكل بنك، ومكاتب التدقيق الفلسطينية العاملة في قطاع غزة وعددها 64 حيث تم توزيع استبانة واحدة لكل مكتب، لانهم على دراية واطلاع بالحوكمة والتقارير المالية، حيث بلغ عدد الاستبانات الموزعة 94 تم استرداد 80 استبانة أي ما نسبته 85% من مجموع الاستبانات الموزعة.

جدول رقم (1)توزيع أفراد العينة حسب متغيرات الدراسة

المتغير	البيان	العدد	النسبة المئوية
المركز الوظيفي	مدقق خارجي	54	67.5
	محاسب	14	17.5
	مدير مالي	12	15.0
		80	%100
التخصص العلمي	محاسبة	76	95.0

	إدارة أعمال	1	1.2
	اقتصاد	/	/
	علوم مالية ومصرفية	3	3.8
	المجموع	80	%100
المؤهل العلمي	دبلوم	1	1.2
	بكالوريوس	65	81.2
	ماجستير	11	13.8
	دكتوراه	3	3.8
	المجموع	80	%100
الخبرة في مجال التدقيق	أكثر من 15 سنة	43	53.8
	من 10-15	27	33.8
	أقل من 10 سنوات	10	12.5
	المجموع	80	%100
الشهادة المهنية	محاسب قانوني معتمد	50	62.5
	محاسب إداري معتمد	12	15.0
	محاسب قانوني محترف	8	10.0
	مدير مالي معتمد	/	/
	مدقق حسابات محترف	10	12.5
	المجموع	80	%100

7-2 أدوات الدراسة:

قام الباحث بالاطلاع على الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة، وقام الباحث بصياغة فقرات الاستبانة موزعة على (3) أبعاد.

أولاً : الصدق

صدق المحكمين

تم عرض مقاييس الدراسة على مجموعة من المحكمين، للتحقق من الصدق الظاهري، وبناء على ذلك قام المحكمين بالتعديل على مقياس الدراسة من خلال حذف فقرات وتعديل بعض الفقرات وإضافة بعض الفقرات.

صدق الاتساق الداخلي

تم حساب معاملات الارتباط بين المجالات و الدرجة الكلية للمجال كما هو موضح في جدول (2)

جدول (2) معاملات الارتباط بين كل مجال والدرجة الكلية

م	المجال	معامل الارتباط	sig
1	تطبيق قواعد الحوكمة في ضبط ممارسة إدارة الأرباح	**0.69	0.00
2	تطبيق جودة التدقيق في ضبط ممارسة إدارة الأرباح	**0.71	0.00
3	تطبيق قواعد الحوكمة وجودة التدقيق في ضبط ممارسة الأرباح	**0.79	0.00

يتضح من الجدول (2) أن جميع المجالات دالة إحصائيا بمعنى وجود علاقة بين كل هذه المجالات مع المجال الكلي حيث sig (مستوى الدلالة) أقل من 0.05 =α

جدول (3) معاملات الارتباط بين فقرات كل مجال والدرجة الكلية

م	معامل الارتباط	مستوى الدلالة	م	معامل الارتباط	مستوى الدلالة	م	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
تطبيق قواعد الحوكمة في ضبط ممارسة إدارة الأرباح			تطبيق جودة التدقيق في ضبط ممارسة إدارة الأرباح			تطبيق قواعد الحوكمة وجودة التدقيق في ضبط ممارسة الأرباح		
1	**0.84	0.00	1	**0.74	0.00	1	**0.85	0.00
2	**0.69	0.00	2	**0.64	0.00	2	**0.79	0.00
3	**0.78	0.00	3	**0.86	0.00	3	**0.62	0.00
4	**0.62	0.00	4	**0.64	0.00	4	**0.71	0.00
5	**0.69	0.00	5	**0.78	0.00	5	**0.68	0.00

** دالة عند مستوى 0.01 * دالة عند مستوى 0.05 /// غير دالة إحصائيا

يتضح من الجدول (3) أن جميع فقرات الاستبانة دالة إحصائيا بمعنى وجود علاقة بين كل هذه الفقرات مع كل مجال حيث sig (مستوى الدلالة) أقل من 0.05=α.

ثانياً: الثبات

تم بإيجاد معامل الثبات من خلال :

أ. معامل الثبات (طريقة ألفا كرونباوخ - Reliability Coefficients)

باستخدام معامل الثبات (ألفا كرونباوخ - Reliability Coefficients) تبين أن معامل الثبات يساوي (0.84)

جدول (4) معامل الثبات باستخدام كرونباخ

م	المجال	معامل الثبات
1	تطبيق قواعد الحوكمة في ضبط ممارسة إدارة الأرباح	0.69
2	تطبيق جودة التدقيق في ضبط ممارسة إدارة الأرباح	0.78
3	تطبيق قواعد الحوكمة وجودة التدقيق في ضبط ممارسة الأرباح	0.77
	الدرجة الكلية	0.84

يتضح من الجدول (4) أن جميع المجالات دالة إحصائيا بمعنى وجود علاقة بين كل هذه المجالات مع المجال الكلي حيث sig (مستوى الدلالة) أقل من 0.05 =α

ب. التجزئة النصفية

تم حساب الثبات الكلي لاستبانة التوافق المهني ومجالاتها المختلفة بين الفقرات الزوجية والفقرات الفردية عن طريق حساب معامل الثبات لكل مجال من مجالات الاستبانة باستخدام طريقة التجزئة النصفية ثم إيجاد معامل الثبات المعدل كما هو موضح بجدول (5)

جدول (5) معاملات الارتباط لكل مجال من مجالات الاستبانة بطريقة التجزئة النصفية

المجال	معامل الثبات قبل التعديل	معامل الثبات مجال التعديل
تطبيق قواعد الحوكمة في ضبط ممارسة إدارة الأرباح	0.77	0.87
تطبيق جودة التدقيق في ضبط ممارسة إدارة الأرباح	0.64	0.73
تطبيق قواعد الحوكمة وجودة التدقيق في ضبط ممارسة الأرباح	0.85	0.89
الدرجة الكلية	0.78	0.81

يتضح من الجدول (5) أن معامل الثبات قبل التعديل (0.78) ومعامل الثبات بعد العديل (0.81) وهو معامل ثبات عال.

تحديد فئة المقياس خلال الخطوات التالية :

1. حساب مدى المقياس

مدى المقياس = الحد الأعلى للمقياس – الحد الأدنى للمقياس

= 5 - 1 = 4

2. حساب مدى الفئة

مدى الفئة = مدى المقياس / عدد درجات المقياس

= 4 / 5 = 0.80

في ضوء هذه النتيجة تم تحديد قيمة فئات المقياس الخماسي المتدرج كما هو مبين في الجدول التالي :

جدول (6) قيمة فئات المقياس الخماسي المتدرج

مدى المتوسط الحسابي	أقل من 36%	36%- 52%	53%- 68%	69%- 84%	85% فما فوق
الوزن النسبي	1-1.80	1.81- 2.60	2.61- 3.40	3.41- 4.20	4.21-5
التصنيف	غير مؤثر بدرجة كبيرة	غير مؤثر	مؤثر نوعا ما	مؤثر	مؤثر بدرجة كبيرة

الأساليب الإحصائية :

1- معامل ألفا كرونباخ .
2- المتوسط والانحراف المعياري والنسب المئوية والرتب.
3- اختبار T.test
4- اختبار التباين الأحادي.

3-7 تحليل النتائج وتفسيرها

وللإجابة على تساؤل الدراسة الرئيسي والذي ينص على :

ما أثر التكامل بين تطبيق قواعد الحوكمة وجودة التدقيق في ضبط ممارسة إدارة الأرباح؟

وللتحقق من ذلك تم استخدام المتوسطات والنسب المئوية والرتب يتضح ذلك في الجدول التالي:

جدول رقم (7) النسب المئوية لأبعاد أثر التكامل بين تطبيق قواعد الحوكمة وجودة التدقيق في ضبط ممارسة إدارة الأرباح

م	البعد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الرتبة
1	تطبيق قواعد الحوكمة في ضبط ممارسة إدارة الأرباح	4.11	0.6	82.2	2
2	تطبيق جودة التدقيق في ضبط ممارسة إدارة الأرباح	4.02	0.63	80.5	3
3	تطبيق قواعد الحوكمة وجودة التدقيق في ضبط ممارسة الأرباح	4.21	0.61	84.3	1
	البعد الكلي	4.11	0.52	82.3	

أشارت نتائج الدراسة أن نسبة أثر التكامل بين تطبيق قواعد الحوكمة وجودة التدقيق في ضبط ممارسة إدارة الأرباح التي بلغت (82.3%) وهو مؤثر.

السؤال الأول : ما أثر تطبيق قواعد الحوكمة في ضبط ممارسة إدارة الأرباح

جدول (8) المتوسط والانحراف والنسبة المئوية والرتب لمجال تطبيق قواعد الحوكمة في ضبط ممارسة إدارة الأرباح

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الرتبة
1	يتوافر لدى مجلس الإدارة واللجان المحيطة به صفات جيدة مثل جودة الخبرة العملية والمهنية بأعمال الشركة.	3.97	0.63	79.1	4
2	ولي لجنة المراجعة اهتماماً بالغاً بتفعيل دور التدقيق الداخلي بما يساهم في ضبط الأداء الاداري والمالي.	3.95	0.71	79	5
3	يقوم التدقيق الداخلي بمتابعة مدى وجود ممارسة لإدارة الأرباح، والإبلاغ عنها.	4.06	0.74	81.3	3
4	تهتم مكاتب التدقيق الخارجي بفحص الرقابة الداخلية بشكل دقيق وإظهار نتائج الفصح للأطراف المعنية.	4.15	0.8	83	2
5	يساعد تطبيق آليات الحوكمة على الالتزام بالأسس والمعايير المحاسبية الملاءمة للاستخدام، مما يساهم في الحد من ممارسة إدارة الأرباح.	4.43	0.69	88.5	1
	الدرجة الكلية	4.11	0.6	82.2	

أشارت نتائج الدراسة أن نسبة أثر تطبيق قواعد الحوكمة في ضبط ممارسة إدارة الأرباح بلغت (82.2%) وهو مستوى مؤثر.

بالنظر إلى الجدول (8) يتضح أن أعلى الفقرات هي الفقرة (5) ، والتي نصت على " يساعد تطبيق آليات الحوكمة على الالتزام بالأسس والمعايير المحاسبية الملاءمة للاستخدام، مما يساهم في الحد من ممارسة إدارة الأرباح " والتي نسبتها (88.5%)،

ويتضح أن الفقرة (2) ، والتي نصت على " تولي لجنة المراجعة اهتماماً بالغاً بتفعيل دور التدقيق الداخلي بما يساهم في ضبط الأداء الاداري والمالي " احتلت المرتبة الدنيا بنسبة مئوية مقدارها (79%).

يرى الباحث: أنه يجب العمل على دعم كافة الجوانب المتعلقة بالحوكمة داخل البنوك العاملة في قطاع غزة عن طريق تفعيل مختلف العناصر المكونة لها والمتمثلة في مجلس الإدارة واللجان المحيطة به ولجنة التدقيق، ومنحهم الاستقلالية التامة التي تساعدهم على القيام بالمهام المنوطة بهم وذلك لتفادي الآثار الجسيمة التي تتعرض لها البنوك من جراء ضعف الجوانب التطبيقية لقواعد الحوكمة بداخلها.

السؤال الثاني : ما أثر تطبيق جودة التدقيق في ضبط ممارسة إدارة الأرباح

جدول (9) يوضح المتوسط والانحراف والنسبة المئوية والرتب لمجال تطبيق جودة التدقيق في ضبط ممارسة إدارة الأرباح

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الرتبة
1	يؤدي توافر جودة التدقيق إلى تحقيق الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، مما يحد من حدوث الغش والتلاعب التي قد تسعى إليه إدارة الأرباح.	4.11	0.75	82.3	2
2	يساعد وجود جودة التدقيق في تحسين مستوى الافصاح والشفافية في القوائم المالية وظهار البنود المحاسبية بصورة معبرة عن واقعها.	3.94	0.79	78.8	4
3	تساهم جودة التدقيق في تقييم كفاءة وفاعلية النظم المالية والإدارية التي تضبط ممارسة إدارة الأرباح.	3.98	0.73	79.5	3

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الرتبة
4	توفر جودة التدقيق أدلة وقرائن واثباتات كافية لبيان القوائم المالية بصورة عادلة ومعبرة، مما يحد من تدخل إدارة الأرباح في تغيير محتواها.	3.91	0.75	78.3	5
5	تساعد جودة التدقيق على توفير تقارير مالية يمكن الاعتماد عليها عند اتخاذ القرارات، بعيداً عن أي تأثير قد تسعى إليه إدارة الأرباح في إحداث تلاعب أو تحريف في محتواها.	4.18	0.67	83.5	1
	الدرجة الكلية	4.02	0.63	80.5	

أشارت نتائج الدراسة أن نسبة أثر تطبيق جودة التدقيق في ضبط ممارسة إدارة الأرباح بلغت (80.5%) وهو مؤثر.

بالنظر إلى الجدول (9) يتضح أن أعلى الفقرات هي الفقرة (5)، والتي نصت على "تساعد جودة التدقيق على توفير تقارير مالية يمكن الاعتماد عليها عند اتخاذ القرارات، بعيداً عن أي تأثير قد تسعى إليه إدارة الأرباح في إحداث تلاعب أو تحريف في محتواها " والتي نسبتها (83.5%)، ويتضح أن الفقرة (4) ، والتي نصت على " توفر جودة التدقيق أدلة وقرائن واثباتات كافية لبيان القوائم المالية بصورة عادلة ومعبرة، مما يحد من تدخل إدارة الأرباح في تغيير محتواها " احتلت المرتبة الدنيا بنسبة مئوية مقدارها (78.3%).

يرى الباحث: أن جودة التدقيق تساعد الإدارة على القيام بأعبائها في الأمور التالية: دقة البيانات المحاسبية التي تحتويها الدفاتر والسجلات والقوائم المالية، المحافظة على أصول المنشأة وحمايتها، تنفيذ السياسات والخطط التي وضعتها الإدارة بكفاءة وفاعلية مما يحد من ممارسة إدارة الأرباح.

السؤال الثالث : ما أثر التكامل بين تطبيق قواعد الحوكمة وجودة التدقيق في ضبط ممارسة إدارة الأرباح؟

جدول (10) يوضح المتوسط والانحراف والنسبة المئوية والرتب لمجال تطبيق قواعد الحوكمة وجودة التدقيق في ضبط ممارسة الأرباح

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الرتبة
1	يؤدي عدم وجود التكامل بين قواعد الحوكمة وجودة التدقيق إلى تباين الأسس والمعايير التي تستخدم لمعالجة الأحداث والعمليات المالية.	4.18	0.61	83.5	3
2	يؤدي عدم التكامل بين تطبيق قواعد الحوكمة وجودة التدقيق إلى تخصيص قيام إدارة الأرباح بممارسة أعمال غير مرغوب فيها.	4.08	0.69	81.5	5
3	يؤدي غياب التكامل بين تطبيق قواعد الحوكمة وجودة التدقيق إلى إظهار مخرجات النظام المحاسبي على غير حقيقتها.	4.13	0.66	82.5	4
4	يؤدي عدم وجود تكامل بين تطبيق قواعد الحوكمة وجودة التدقيق إلى انخفاض (تدني) مستوى الإفصاح والشفافية في التقارير المالية.	4.29	0.73	85.8	2
5	يعزز وجود علاقة تكاملية بين قواعد الحوكمة وجودة التدقيق مبدأ المساءلة، ومعالجة أوجه الضعف في الأداء الشمولي للشركة.	4.4	0.74	88	1
	الدرجة الكلية	4.21	0.61	84.3	

أشارت نتائج الدراسة أن نسبة أثر التكامل بين تطبيق قواعد الحوكمة وجودة التدقيق في ضبط ممارسة إدارة الأرباح بلغت (84.3%) وهو مستوى مؤثر.

بالنظر إلى الجدول (10) يتضح أن أعلى الفقرات هي الفقرة (5) ، والتي نصت على " يعزز وجود علاقة تكاملية بين قواعد الحوكمة وجودة التدقيق مبدأ المساءلة، ومعالجة أوجه الضعف في الأداء الشمولي للشركة " والتي نسبتها (88%)،

ويتضح أن الفقرة (2) ، والتي نصت على " يؤدي التكامل بين تطبيق قواعد الحوكمة وجودة التدقيق إلى تخصيص قيام إدارة الأرباح بممارسة أعمال غير مرغوب فيها " احتلت المرتبة الدنيا بنسبة مئوية مقدارها (81.5%).

يرى الباحث: إن وجود أثر إيجابي للتكامل بين تطبيق قواعد الحوكمة وجودة التدقيق في ضبط ممارسة إدارة الأرباح، يساهم في اتصاف مخرجات النظام المحاسبي بالثقة والمصداقية و في دقة

المعلومات المحاسبية التي ينتجها، وبما يمكن من تعزيز مبدأ المسائلة في كافة المستويات الإدارية، إضافةً إلى معالجة أوجه القصور التي قد تواجه الأداء الشمولي في البنوك، وبذلك قد تم الإجابة على أسئلة الدارسة واثبات صحة الفروض.

للإجابة على السؤال الرابع والذي ينص على : هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في أثر التكامل بين تطبيق قواعد الحوكمة وجودة التدقيق في ضبط ممارسة إدارة الأرباح تعزى إلى متغيرات الدراسة (المركز الوظيفي – التخصص العلمي –المؤهل العلمي – الخبرة في مجال التدقيق – الشهادة المهنية)؟

وينبثق من السؤال السابق الفرضيات التالية :

- **لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في أثر التكامل بين تطبيق قواعد الحوكمة وجودة التدقيق في ضبط ممارسة إدارة الأرباح تعزى لمتغير المركز الوظيفي**وللتحقق من ذلك تم استخدام تحليل التباين الأحادي لقياس لقياس دلالة الفروق بين المجموعات

جدول (11) نتائج تحليل التباين الأحادي One Way) (ANOVA للتعرف على أثر التكامل بين تطبيق قواعد الحوكمة وجودة التدقيق في ضبط ممارسة إدارة الأرباح تعزى إلى متغير المركز الوظيفي

المجالات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
تطبيق قواعد الحوكمة في ضبط ممارسة إدارة الأرباح	بين المجموعات	0.95	2	0.47	1.31	0.28
	داخل المجموعات	27.8	77	0.36		
	المجموع	28.8	79			
تطبيق جودة التدقيق في ضبط ممارسة إدارة الأرباح	بين المجموعات	0.94	2	0.47	1.17	0.32
	داخل المجموعات	30.7	77	0.4		
	المجموع	31.7	79			
تطبيق قواعد الحوكمة وجودة التدقيق في ضبط ممارسة الأرباح	بين المجموعات	2.33	2	1.17	0.37	0.41
	داخل المجموعات	26.7	77	0.35		
	المجموع	29	79			
الدرجة الكلية	بين المجموعات	1.23	2	0.62	0.23	0.1
	داخل المجموعات	19.9	77			
	المجموع	21.1	79	0.26		

يتبين من الجدول (11) :

أن قيمة مستوى الدلالة (0.10)= sig أكبر من α=0.05 حيث يتضح أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية أثر التكامل بين تطبيق قواعد الحوكمة وجودة التدقيق في ضبط ممارسة إدارة الأرباح تبعاً لمتغير المركز الوظيفي.

- **لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في أثر التكامل بين تطبيق قواعد الحوكمة وجودة التدقيق في ضبط ممارسة إدارة الأرباح تعزى لمتغير التخصص العلمي**

وللتحقق من ذلك تم استخدام تحليل التباين الأحادي لقياس دلالة الفروق بين المجموعات

جدول (12) نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) للتعرف على أثر التكامل بين تطبيق قواعد الحوكمة وجودة التدقيق في ضبط ممارسة إدارة الأرباح تعزى إلى متغير التخصص العلمي

المجالات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
تطبيق قواعد الحوكمة في ضبط ممارسة إدارة الأرباح	بين المجموعات	0.28	2	0.14	0.38	0.69
	داخل المجموعات	28.5	77	0.37		
	المجموع	28.8	79			
تطبيق جودة التدقيق في ضبط ممارسة إدارة الأرباح	بين المجموعات	0.48	2	0.24	0.59	0.55
	داخل المجموعات	31.2	77	0.41		
	المجموع	31.7	79			
تطبيق قواعد الحوكمة وجودة التدقيق في ضبط ممارسة الأرباح	بين المجموعات	0.64	2	0.32	0.87	0.42
	داخل المجموعات	28.3	77	0.37		
	المجموع	29	79			
الدرجة الكلية	بين المجموعات	0.45	2	0.22	0.83	0.44
	داخل المجموعات	20.7	77			
	المجموع	21.1	79	0.27		

يتبين من الجدول (12) :

أن قيمة مستوى الدلالة (0.44)= sig أكبر من α=0.05 حيث يتضح أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية أثر التكامل بين تطبيق قواعد الحوكمة وجودة التدقيق في ضبط ممارسة إدارة الأرباح تبعاً لمتغير التخصص العلمي.

- **لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في أثر التكامل بين تطبيق قواعد الحوكمة وجودة التدقيق في ضبط ممارسة إدارة الأرباح تعزى لمتغير المؤهل العلمي**

وللتحقق من ذلك تم استخدام تحليل التباين الأحادي لقياس دلالة الفروق بين المجموعات

جدول (13) نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) للتعرف على أثر التكامل بين تطبيق قواعد الحوكمة وجودة التدقيق في ضبط ممارسة إدارة الأرباح تعزى إلى متغير المؤهل العلمي

المجالات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
تطبيق قواعد الحوكمة في ضبط ممارسة إدارة الأرباح	بين المجموعات	0.08	3	0.03	0.07	0.98
	داخل المجموعات	28.7	76	0.38		
	المجموع	28.8	79			
تطبيق جودة التدقيق في ضبط ممارسة إدارة الأرباح	بين المجموعات	1.76	3	0.59	1.49	0.22
	داخل المجموعات	29.9	76	0.39		
	المجموع	31.7	79			
تطبيق قواعد الحوكمة وجودة التدقيق في ضبط ممارسة الأرباح	بين المجموعات	1.66	3	0.55	1.54	0.21
	داخل المجموعات	27.3	76	0.36		
	المجموع	29	79			
الدرجة الكلية	بين المجموعات	0.78	3	0.26	0.98	0.41
	داخل المجموعات	20.3	76	0.27		
	المجموع	21.1	79			

يتبين من الجدول (13) :

أن قيمة مستوى الدلالة (0.41)= sig أكبر من α=0.05 حيث يتضح أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية أثر التكامل بين تطبيق قواعد الحوكمة وجودة التدقيق في ضبط ممارسة إدارة الأرباح تبعاً لمتغير المؤهل العلمي.

- **لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في أثر التكامل بين تطبيق قواعد الحوكمة وجودة التدقيق في ضبط ممارسة إدارة الأرباح تعزى لمتغير الخبرة في مجال التقديق**

وللتحقق من ذلك تم استخدام تحليل التباين الأحادي لقياس دلالة الفروق بين المجموعات

جدول (14) نتائج تحليل التباين الأحادي One Way) (ANOVA للتعرف على أثر التكامل بين تطبيق قواعد الحوكمة وجودة التدقيق في ضبط ممارسة إدارة الأرباح تعزى إلى متغير الخبرة في مجال التدقيق

المجالات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
تطبيق قواعد الحوكمة في ضبط ممارسة إدارة الأرباح	بين المجموعات	4.95	2	2.47	0.52	0.36
	داخل المجموعات	23.9	77	0.31		
	المجموع	28.8	79			
تطبيق جودة التدقيق في ضبط ممارسة إدارة الأرباح	بين المجموعات	3.66	2	1.83	0.62	0.45
	داخل المجموعات	28	77	0.36		
	المجموع	31.7	79			
تطبيق قواعد الحوكمة وجودة التدقيق في ضبط ممارسة الأرباح	بين المجموعات	3.05	2	1.52	0.45	0.25
	داخل المجموعات	25.9	77	0.34		
	المجموع	29	79			
الدرجة الكلية	بين المجموعات	3.64	2	1.82	0.77	0.62
	داخل المجموعات	17.5	77	0.23		
	المجموع	21.1	79			

يتبين من الجدول (14) : .

أن قيمة مستوى الدلالة (0.62)= sig أكبر من α=0.05 حيث يتضح أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية أثر التكامل بين تطبيق قواعد الحوكمة وجودة التدقيق في ضبط ممارسة إدارة الأرباح تبعاً لمتغير الخبرة في مجال التدقيق.

- **لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في أثر التكامل بين تطبيق قواعد الحوكمة وجودة التدقيق في ضبط ممارسة إدارة الأرباح تعزى لمتغير الشهادة المهنية**

وللتحقق من ذلك تم استخدام تحليل التباين الأحادي لقياس دلالة الفروق بين المجموعات

جدول (15)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) للتعرف على أثر التكامل بين تطبيق قواعد الحوكمة وجودة التدقيق في ضبط ممارسة إدارة الأرباح تعزى إلى متغير الشهادة المهنية

المجالات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
تطبيق قواعد الحوكمة في ضبط ممارسة إدارة الأرباح	بين المجموعات	0.07	3	0.02	0.06	0.98
	داخل المجموعات	28.7	76	0.38		
	المجموع	28.8	79			
تطبيق جودة التدقيق في ضبط ممارسة إدارة الأرباح	بين المجموعات	0.06	3	0.02	0.05	0.99
	داخل المجموعات	31.6	76	0.42		
	المجموع	31.7	79			
تطبيق قواعد الحوكمة وجودة التدقيق في ضبط ممارسة الأرباح	بين المجموعات	0.57	3	0.19	0.51	0.68
	داخل المجموعات	28.4	76	0.37		
	المجموع	29	79			
الدرجة الكلية	بين المجموعات	0.09	3	0.03	0.11	0.95
	داخل المجموعات	21	76	0.28		
	المجموع	21.1	79			

يتبين من الجدول (15) :

أن قيمة مستوى الدلالة (0.95)= sig أكبر من α=0.05 حيث يتضح أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية أثر التكامل بين تطبيق قواعد الحوكمة وجودة التدقيق في ضبط ممارسة إدارة الأرباح تبعاً لمتغير الشهادة المهنية.

8-النتائج

لقد أظهرت الدراسة النتائج التالية:

1. وجود أثر إيجابي ذي دلالة احصائية للتكامل بين تطبيق قواعد الحوكمة وجودة التدقيق في ضبط ممارسة إدارة الأرباح.
2. يؤدي غياب التكامل بين تطبيق قواعد الحوكمة وجودة التدقيق إلى إظهار مخرجات النظام المحاسبي على غير حقيقتها.
3. يعزز وجود علاقة تكاملية بين قواعد الحوكمة وجودة التدقيق مبدأ المساءلة، ومعالجة أوجه الضعف في الأداء الشمولي للشركة.
4. يؤدي عدم وجود تكامل بين تطبيق قواعد الحوكمة وجودة التدقيق إلى انخفاض (تدني) مستوى الإفصاح والشفافية في التقارير المالية..
5. يؤدي عدم وجود التكامل بين قواعد الحوكمة وجودة التدقيق إلى تباين الأسس والمعايير التي تستخدم لمعالجة الأحداث والعمليات المالية.
6. يؤدي عدم التكامل بين تطبيق قواعد الحوكمة وجودة التدقيق إلى تخصيص قيام إدارة الأرباح بممارسة أعمال غير مرغوب فيها.
7. تساعد جودة التدقيق على توفير تقارير مالية يمكن الاعتماد عليها عند اتخاذ القرارات، بعيداً عن أي تأثير قد تسعى إليه إدارة الأرباح في إحداث تلاعب أو تحريف في محتواها.
8. يؤدي توافر جودة التدقيق إلى تحقيق الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، مما يحد من حدوث الغش والتلاعب التي قد تسعى إليه إدارة الأرباح.
9. يساعد تطبيق آليات الحوكمة على الالتزام بالأسس والمعايير المحاسبية الملاءمة للاستخدام، مما يساهم في الحد من ممارسة إدارة الأرباح.

9- التوصيات

بناءً على ما تم التوصل إليه من نتائج فإن الباحث يوصي بما يلي:

1- استخدام أدلة وقرائن واثباتات كافية لبيان القوائم المالية بصورة عادلة ومعبرة، مما يحد من تدخل إدارة الأرباح في تغيير محتواها.

2- ضرورة تولي لجنة المراجعة اهتماماً بالغاً بتفعيل دور التدقيق الداخلي بما يساهم في ضبط الأداء الإداري والمالي.

3- ضرورة أن يتوافر لدى مجلس الإدارة واللجان المحيطة به صفات جيدة مثل جودة الخبرة العملية والمهنية بأعمال الشركة.

4- تقييم كفاءة وفاعلية النظم المالية والإدارية التي تضبط ممارسة إدارة الأرباح.

5- تحسين مستوى الإفصاح والشفافية في القوائم المالية وإظهار البنود المحاسبية بصورة معبرة عن واقعها.

6- حث كافة الجهات الرسمية وغير الرسمية على تعزيز ثقافة الحوكمة، وتحسين جودة التدقيق نظراً لدورها البارز في ضبط ممارسة إدارة الأرباح.

7- اقامة الندوات والمؤتمرات وورش العمل لتوعية مستخدمي التقارير المالية بشكل عام و المستثمرين بشكل خاص بآثار وانعكاسات الممارسات المتعلقة بإدارة الأرباح على قراراتهم الاستثمارية.

10- المراجع

أولاً: المراجع العربية:

- أبو جراد، إبراهيم (2010). علاقة جودة التدقيق الخارجي بإدارة الأرباح في المصارف المحلية العاملة في فلسطين. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

- أبو عجيلة، عماد والشريف، إقبال (2009). العلاقة بين جودة الأرباح والحاكمية المؤسسية. مؤتمر جامعة الزرقاء الأهلية الدولي السابع، تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية.

- أبو عجيلة، عماد وعلام، حمدان. (2010). أثر جودة التدقيق في الحد من إدارة الأرباح. المجلة العربية للعلوم الإدارية، الكويت، 14(2)، 158-184.

- خضر، أحمد. (2012). حوكمة الشركات، دار الفكر الجماعي، ط 1، الاسكندرية، جمهورية مصر العربية.

- دياب، رنا مصطفى (2014). واقع تطبيق معايير الحوكمة المؤسسية في المصارف الإسلامية في فلسطين –دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية العاملة في قطاع غزة. رسالة ماجستير غير منشورة، برنامج الدراسات العليا المشترك بين أكاديمية الإدارة والسياسة وجامعة الأقصى برنامج القيادة والإدارة"، غزة، فلسطين.

- الذنيبات، على و أبو جبريل، أحمد. (2016). أثر التدقيق الداخلي في الحد من إدارة الأرباح لدى الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي. المجلة الاردنية في ادارة الاعمال، الجامعة الاردنية ،12(4)،789-811.

- راضي، محمد سامي. (2011). موسوعة المراجعة المتقدمة، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 446-447.

- رياض، سامح محمد. (2012). دور حوكمة الشركات في الحد من الأرباح من إدارة الأرباح – دراسة تطبيقية على شركات الأدوية المصرية. المجلة العربية في المحاسبة، جامعة البحرين، أكتوبر، 8-51.

- سامي، مجدي محمد. (2009)."دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات وأثرها على جودة القوائم المالية المنشورة في بيئة الأعمال المصرية، مجلة كلية الجارة للبحوث العلمية، جامعة الاسكندرية، 46 (2)، 1-42.

- الشحادة عبد الرزاق. (2010). التحكم المؤسسي والمنهج المحاسبي السليم متطلبات ضرورية لإدارة المخاطر المصرفية.

- الشحادة، عبد الرازق والبرغوثي، سمير. (2009. ركائز الحوكمة ودورها في ضبط إدارة الأرباح في البيئة المصرفية في ظل الأزمة المالية العالمية. المؤتمر العلمي حول الأزمة المالية والاقتصاد الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، الجزائر.

- عبد العزيز، سفيان. (2012). المراجعة الداخلية كرافد لتثبيت ركائز الحوكمة المؤسسية في المؤسسات الاقتصادية. المؤتمر الدولي الأول للمحاسبة والمراجعة في بيئة الأعمال الدولية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، المنعقد بالفترة 4-5 ديسمبر 2012.

- عيسى، سمير كامل محمد. (2008). أثر جودة المراجعة الخارجية على عمليات إدارة الأرباح – مع دراسة تطبيقية. مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 45(2) ، 1-47.

- مبارك، الرفاعي إبراهيم.(2008). جودة أنشطة المراجعة الداخلية و دورها في الحد من ممارسات إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية على البيئة السعودية.

- معروف، هادي مسعود. (2011). دور آليات حوكمة الشركات في الحد من الممارسات السلبية لإدارة الأرباح بالتطبيق على بيئة الأعمال السورية. المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، مصر، 25 (1)، 13-30.

- نصبة، الأمين (2015) .أهمية تطبيق مبادئ الحوكمة في القطاع العام –دراسة حالة بلدية قمار الوادي. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- Cattrysse, J. (2005). Reflections on corporate governance and the role of the internal auditor.

- Chen, J. J., & Zhang, H. (2014). The impact of the corporate governance code on earnings management–Evidence from Chinese listed companies. European Financial Management, 20(3), 596-632.

- Ghosh, S. (2009). Creative accounting: A fraudulent practice leading to corporate collapses. The Management accountant, 44(3), 182.

- Healy, P. M., & Wahlen, J. M. (1999). A review of the earnings management literature and its implications for standard setting. Accounting horizons, 13(4), 365-383.

- Levitt, A. (1998). The Numbers Game. Speech Delivered at the NYU Center for Law and Business. New York, NY, September 28.

- Liu, Q., & Lu, Z. J. (2007). Corporate governance and earnings management in the Chinese listed companies: A tunneling perspective. Journal of Corporate Finance, 13(5), 881-906.

- Principles of Corporate Governance, 2004, www.oecd.org

- Schipper, K. (1989). Commentary on earnings management. Accounting horizons, 3(4), 91-102.

- Schneider, A. (2013). "Internal Auditing and Real Earnings Management. Georgia institute of technology, united states, Journal of contemporary issue in business research, Vol.2, No.4, pp. 97-108.

- Scott, B. Jacobson and M. K. Pitman. (2005). "Auditors and Earnings management, Available Rom: http://www.nysscpa.org. .

- Tayler , D. H. & Glezen , W. G. (1994) . Auditors Legal Liability Towards the Third Party , Auditing Integrated Concepts and Procedures , sixth Edition, 1994.

- Van Caneghem. T. (2004). The impact of audit quality on earnings rounding-up behaviour: some UK evidence. European Accounting Review, 13(4), 771-786.

مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية
ISSN 2352-9962/E-ISSN 2572-0147
العدد التاسع- جوان 2018

OEB Univ. Publish.

مساهمة الحوكمة في ترشيد سياسة توزيع الأرباح
- حالة مؤسسة مطاحن الجلفة-

أ. علي باكرية
جامعة الجزائر3، الجزائر
alibakria20@gmail.com

أ.د. مليكة حفيظ شبايكي
جامعة الجزائر3، الجزائر
malika@chebaiki.com

تاريخ التسليم: 2018/04/12، تاريخ التقييم: 2018/05/29 ، تاريخ القبول: 2018/06/02

الملخص

هذه الدراسة إلى التعريف بسياسة توزيع الأرباح وإبراز أهميتها باعتبارها من القرارات الإستراتيجية في المؤسسة، حيث توجد العديد من العوامل والاعتبارات التي تحكمها وتحددها ينبغي أخذها بعين الاعتبار مثل تكلفة الوكالة، الضرائب، ومدى توفر السيولة على مستوى المؤسسة لتغطية توزيع الأرباح..، فكل هذه العوامل خلقت جدلية كبيرة بين الباحثين والمنظرين.

كما تهدف هذه الدراسة إلى إظهار أثر الحوكمة على سياسة توزيع الأرباح، باعتبارها الحكم الفاصل في التعارض الحاصل بين مصالح المساهمين والإدارة، حيث تعبر الحوكمة عن مجموعة من الآليات الرقابية على المؤسسة التي من شأنها خدمة كل الأطراف الفاعلة في المؤسسة.

الكلمات المفتاحية:
سياسة توزيع الأرباح، الحوكمة، إدارة الأرباح

Résumé :

This study aims to identify the distribution of profits and highlight their importance as one of the strategic decisions in the organization's policy, where there are several factors and considerations that governed and determined to be taken into account, such as the agency cost, taxes, the availability of liquidity at the enterprise level to cover the dividend .., all of these factors created a large dialectic between researchers and theorists.

This study also aims to show the impact of governance on the dividend policy, as a decisive arbiter in winning the discrepancy between the interests of shareholders and management, which reflect a set of corporate governance regulatory mechanisms at the institution that will serve all the actors in the organization.

key words:
Dividend policy, governance, management of the profits.

مقدمة

تواجه المؤسسة العديد من الأحداث التي تؤثر على مختلف القرارات، ومن بين هذه القرارات نجد القرار التمويلي الذي له أثر كبير على نشاط المؤسسة واستمرارها. وفي ظل التحولات والتطورات الكبيرة التي تشهدها الأسواق التمويلية فقد ظهرت مجموعة متنوعة من البدائل التمويلية المتاحة أمام المؤسسة، والتي تسعى من خلالها المؤسسة إلى تلبية احتياجاتها الاستثمارية والتشغيلية.

وتعتبر الأرباح حصيلة الأموال المستثمرة، حيث تسعى الإدارة إلى تخصيص هذه الأرباح من خلال توزيعها على المساهمين أو إعادة استثمارها أو الاحتفاظ بها لهذا الغرض مستقبلا، ويكون هذا حسب السياسة التي تنتهجها المؤسسة في توزيع هذه الأرباح، حيث تعتبر هذه السياسة من بين القرارات المالية الهامة ضمن السياسة المالية للمؤسسة، حيث تخضع لعدة عوامل في تحديدها.

وباعتبار الإدارة كصانعة للقرار ومخول لها تسيير المؤسسة نتيجة انفصال الملكية عن الإدارة، نشأت فجوة بين المديرين والملاك أو المساهمين نتيجة تضارب المصالح في كثير من الأحيان بين الطرفين، ومن أجل ذلك أستوجب على الملاك البحث عن طرق وآليات تخدم مصالحهم ومصالح المؤسسة ككل، من خلال فرض طرق رقابية وتعزيز السيطرة بهدف تحكيم قرارات الإدارة بشأن إستراتيجيات التشغيل والاستثمار وتحقيق المواءمة بين الملكية والسيطرة.

وتعتبر سياسة توزيع الأرباح من القرارات المهمة جدا لكونها تهم المستثمرين والمؤسسة، حيث تكون هذه الأخيرة في مواجهة بين رغبات مستثمريها واحتياجاتهم التمويلية، في حين يتم إدارتها من قبل مسيرين على مستوى من الكفاءة ومعرفة جيدة بحالة المؤسسة ومتطلباتها، ومن جهة أخرى يتوقع المستثمر عائدا مغريا جراء استثمار أمواله في المؤسسة في ظل تضارب مختلف المصالح للفاعلين فيها. وأساس هذه السياسة يرجع إلى الاختلاف والتعارض بين رغبات المساهمين والإدارة.

أولا: إشكالية الدراسة

وفي دراستنا هذه سنحاول الإجابة عن الإشكالية التي جاءت نتيجة الجدلية القائمة حول سياسة توزيع الأرباح، وهذا لتعارض المصالح بين المساهمين والمسيرين في المؤسسة، فمنذ ظهور ما يسمى بالوكالة نشأت المشكلة وتطورت بمرور الزمن وبتطور المؤسسات، حيث كان الواقع أبلغ تعبير عن المشاكل التي حدثت نتيجة هذا التعارض في المصالح، ليبدأ الباحثون بمعالجة هذه

المشكلة من خلال الدراسات والبحوث، لتأتي هذه الدراسة كمحاولة لدراسة هذه المشكلة من خلال الإجابة على السؤال الجوهري التالي:

هل تساهم الحوكمة في حل مشكلة التعارض في المصالح بين المساهمين والمسيرين وتُرشد سياسة توزيع الأرباح؟

يندرج تحت هذا السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي العوامل المؤثرة على سياسة توزيع الأرباح؟
- ما هي الحوكمة والمجالات الخاصة بها؟
- ما هي علاقة الحوكمة بسياسة توزيع الأرباح؟

ثانيا: أهمية الدراسة

تأتي أهمية هذه الدراسة من خلال تناولها موضوعا حساسا ذو أهمية بالغة في المؤسسة، وذلك لإبراز أهمية الحوكمة في ترشيد سياسة توزيع الأرباح، من خلال ما توفره من حلول للمشاكل التي نشأت نتيجة ما يسمى بالوكالة. وأيضا تكمن أهمية الدراسة في التركيز على الجانب المهم بالنسبة للمستثمرين الباحثين عن الأرباح وتعظيمها، وكذلك بالنسبة للمؤسسة ككل.

ثالثا: المنهج المستخدم في الدراسة

من أجل تحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي والذي من خلاله تم وصف متغيرات الدراسة وتحليلهم حسب ما تقتضيه الأهداف المرجو تحقيقها؛ وتم ذلك من خلال الكتب والأدبيات ذات العلاقة بموضوع الدراسة والمعلومات المقدمة من قبل المؤسسة محل الدراسة.

رابعا: أداة الدراسة

في الجانب النظري تم الاعتماد على الكتب والبحوث والدراسات التي لها علاقة بالدراسة، وفي الجانب التطبيقي تم الاعتماد على المقابلة مع موظفي قسم المحاسبة والمالية لمؤسسة مطاحن الجلفة، والتي من خلالها تم الحصول على(ميزانية 2014)، وتقرير الجمعية العامة، وبعض المعلومات المحاسبية والمالية في ما يخص سياسة توزيع الأرباح ومعلومات تخص الحوكمة؛ وهذا بهدف التعرف على مدى مساهمة الحوكمة في ترشيد سياسة توزيع الأرباح.

خامسا: الدراسات السابقة

هناك جدل كبير حول حوكمة سياسة توزيع الأرباح، مما جعلها موضع البحث والدراسة من قبل الكثير من الباحثين، حيث أن هناك عدة دراسات تطرقت لمثل هذا الموضوع، ومن بين هذه الدراسات نجد:

1. Mirjam Dundeberg, **Does Vote Differentiation Affect Dividend Payout Policy? –A Study on Swedish Listed Firms–**, Master Thesis within Economics,-INTERNATIONELLA HANDELSHÖGSKOLAN-HÖGSKOLAN I JÖNKÖPING-, June 2011.

هدفت هذه الدراسة إلى التحقق فيما إذا كانت هناك آثار سلبية على سياسة توزيع أرباح المؤسسات السويدية المدرجة في البورصة، من خلال استخدام آليات تعزيز الرقابة.

ومن بين أهم النتائج التي توصلت لها هذه الدراسة؛ أن الشركات محل الدراسة تميل إلى الإفراط في الاستثمار بدلا من دفع الأرباح عندما يكون هذا قرارا أكثر ملاءمة، بغض النظر عن الكفاءة.

2. دراسة "محمد البشير بن عمر، دور حوكمة المؤسسات في ترشيد القرارات المالية لتحسين الأداء المالي للمؤسسة- دراسة حالة مجمع الصناعي صيدال في الفترة الزمنية (2008-2013)-، مذكرة دكتوراه في علوم التسيير غير منشورة، قسم علوم التسيير، تخصص: مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح بورقلة، الجزائر، 2017".

هدفت هذه الدراسة إلى إيجاد الرابط بين متخذي القرارات وتطبيق مبادئ حوكمة المؤسسات، وكيفية التعامل مع مؤشرات الأداء المالي في المؤسسة، وكذلك إبراز التجربة الجزائرية في ميدان تطبيق مبادئ حوكمة المؤسسات وتفعيلها، وترشيد قراراتها المالية لتحسين أداءها المالي.

ومن بين النتائج المتوصل التي توصلت لها هذه الدراسة؛ أن الحوكمة نظام متكامل للرقابة المالية والغير مالية يتم بموجبه إدارة المؤسسة ومراقبتها، وأن الهيئات والمنظمات تسعى من خلال **مبادئ حوكمة المؤسسات إلى ترشيد القرارات المالية وتفعيلها**، وأن الحوكمة هي الداعم الأساسي للنهوض بأداء المؤسسة بصفة عامة، وذلك من خلال الانعكاسات التي تخلفها على تحسين الأداء المالي بصفة خاصة، وبالتالي فإن المؤسسة تسعى جاهدة إلى تحقيق هذا المستوى من الأداء.

سادسا: هيكلة الدراسة

- ✓ **المحور الأول: مدخل لسياسة توزيع الأرباح؛**
- ✓ **المحور الثاني: علاقة الحوكمة بسياسة توزيع الأرباح؛**
- ✓ **المحور الثالث: حالة مؤسسة مطاحن الجلفة.**

المحور الأول: مدخل لسياسة توزيع الأرباح

تعتبر سياسة توزيع الأرباح نتيجة للفصل بين الملكية والإدارة (Dundeberg, June 2011, Page 04). وهي من القضايا الأكثر إثارة للجدل في مجال التمويل، وقد لقت دراسة سياسة توزيع الأرباح انتباه علماء المالية منذ منتصف القرن الماضي، حيث حاولوا حل العديد من القضايا المتعلقة بالأرباح وصياغة النظريات والنماذج لتفسير ذلك (Al-Malkawi, 2010, Page 171-172).

أولا: مفهوم سياسة توزيع الأرباح

يمكن تعريف سياسة توزيع الأرباح على أنها كيفية التصرف في الأرباح التي حققتها المؤسسة، وذلك إما باحتجازها ومن ثم إعادة استثمارها في المؤسسة، أو توزيعها على المساهمين بإتباع شكل من أشكال التوزيعات المختلفة؛ وذلك إما في شكل نقدي أو عن طريق أسهم...الخ، وتقضي بدفع الزائد من الأموال وتحويله من أنشطة المؤسسة إلى المساهمين. وكشرط ضروري لإتمام هذه العملية هو توفر السيولة اللازمة لدفع هذه التوزيعات(بوحادرة، 2012، ص 108) .

وتعني أيضا التصرف بالأرباح، وذلك بتحديد نسبة الربح الذي يتم توزيعه على المساهمين والذي يحقق رغبة المدير المالي في تعظيم القيمة السوقية للسهم، ولكن في الوقت ذاته الموازنة بين التوزيعات والنمو(بديدة، 2011، ص24).

وتعرف أيضا على أنها: "مضمون لاتخاذ القرار بتوزيع الأرباح أو احتجازها لإعادة استثمارها في المؤسسة، وتشمل السياسة المثلى للتوزيعات في تلك التي تعمل على الموازنة بين التوزيعات الحالية والأرباح المستقبلية والتي ينتج عنها تعظيم سعر السهم"(بلعشي، 2014، ص 46).

ومما سبق يتضح أن سياسة توزيع الأرباح هي كل الإجراءات المتبعة لتوزيع الأرباح بما يخدم مصلحة المؤسسة والمساهمين.

ثانيا: قيود ومحددات سياسة توزيعات الأرباح

تحكم سياسة توزيع الأرباح مجموعة من القيود والمحددات التي تعيق التطبيق المناسب لهذه السياسة، منها ما هو داخلي متعلق بالمحيط الداخلي للمؤسسة، ومنها ما هو متعلق بالمحيط الخارجي للمؤسسة.

1. **قيود سياسة توزيع الأرباح**

تخضع عملية توزيعات الأرباح إلى مجموعة من القيود التي تتحكم في السياسة المنتهجة، ومن خلال تحديد نسبة الأرباح الموزعة والمحتجزة والشكل الذي يفضل انتهاجه، وتتمثل أهم هذه القيود في:(بلعشي، 2014، ص 120إلى122)

1.1 **قيود عامة:** وتتمثل أهم هذه القيود في:

- **عقود الحماية:** حيث عادة ما يفرض الدائنين قيودا على توزيعات الأرباح، وذلك من خلال شرط عدم إجراء توزيعات للأرباح ما لم تتمكن المؤسسة من تغطية التزاماتها، وهذا حتى تحفظ مصالحهم ويضمنون استرداد أموالهم التي استثمروها في المؤسسة؛
- **السيولة:** يعتبر الشرط الأساسي لإجراء التوزيعات النقدية هو توفر السيولة الكافية لتغطيتها؛
- **استقرار الأرباح:** كما تلعب درجة استقرار الأرباح دورا كبيرا في تحديد سياسة التوزيعات المنتهجة من قبل المؤسسة، فالمؤسسات التي تتميز بعدم الاستقرار في أرباحها لا تميل إلى توزيع أرباحها بشكل كبير، على العكس من ذلك المؤسسات ذات الأرباح المستقرة، وهذا لكون عدم الاستقرار في الأرباح قد يعرض المؤسسة إلى عدم القدرة على مواجهة التزاماتها إضافة إلى سلبية الإشارات المالية التي ترسلها إلى السوق المالي، فالاستقرار في الأرباح يؤدي إلى الاستقرار في التوزيعات؛
- **الاستقرار في التوزيعات:** يعكس الاستقرار في التوزيعات حالة التأكد الكبير، مما ينعكس بالإيجاب على صورة المؤسسة، والتي ستجذب المستثمرين إليها.

2.1 **القيود الخارجية:** كما قد تلعب مجموعة من القيود الخارجية تأثيرها على سياسة التوزيعات، وبالتالي قد تعمل على تغيير معالمها، وتتمثل أهم هذه العوامل في:

- **التضخم:** تستدعي حالة التضخم التي يمر بها الاقتصاد احتجاز المزيد من الأرباح وهذا لأجل المحافظة على القدرة الايرادية للمؤسسة، وهذا من أجل عمليات إحلال الاستثمارات؛
- **السياسات التي تتبعها المؤسسات المنافسة:** تقضي ظروف المنافسة ضرورة معرفة المؤسسات المنافسة في الصناعة وأهم توجهاتها؛
- **القيود القانونية:** وذلك من خلال الحفاظ على الرأسمال القانوني للمؤسسة من التآكل؛
- **فرص الاستثمار المتاحة:** تعد الفرص الاستثمارية المتاحة أمام المؤسسة أهم الدوافع التي تحملها على احتجاز الأرباح؛
- **الضرائب:** تعد الميزات الضريبية أهم محدد ومؤثر على سياسة التوزيعات المنتهجة؛

3.1 **العوامل الداخلية:** كما قد يكون واحد أو مجموعة من العوامل الداخلية هي المحدد الرئيسي لسياسة التوزيعات، ومنها:

- تكلفة الإصدار وتكلفة المعاملات؛

- **معدل النمو**: يعتبر مقدار النمو المتوقع أحد أهم العوامل المحددة للاحتياجات المالية للمؤسسة، خاصة في ظل صعوبة وارتفاع تكلفة الحصول على المصادر الخارجية؛

- **محتوى المعلومات**: ينطوي الإعلان عن التوزيعات في طياته على المستقبل المبشر للمؤسسة، فالمستثمرون يعتبرون الإعلان عن التوزيعات كإشارة من المؤسسة على تحقيقها لأرباح في المستقبل، فيكون له أثره الايجابي على قيمة السهم؛

- **الرغبة في السيطرة:** قد يفضل الملاك الحاليين للمؤسسة الراغبين في السيطرة على إدارة المؤسسة عدم الاعتماد على إصدار الأسهم في تمويل المؤسسة لاستثماراتها، الأمر الذي من شأنه أن يفقدهم مكانتهم نتيجة الزيادة في عدد المساهمين، لذا يفضلون احتجاز الأرباح وعدم إجراء توزيعات، وهذا لتوفير التمويل الكافي لاستثماراتها.

2. محددات توزيع الأرباح

هناك العديد من المحددات التي تؤثر على اتخاذ قرار توزيع الأرباح، ويمكن إجمالها في الآتي:

✓ **ربحية المؤسسة:** تعتبر الربحية المؤشر الرئيسي المحدد لقدرة المؤسسة على توزيع الأرباح (Gill.., 2010, Page 09)؛

✓ **رغبات المساهمين:** بالنظر لتضارب المصالح بين المساهمين، قد يكون من الصعب إتباع سياسة توزيع أرباح تخدم الجميع، وتزداد هذه الصعوبة كلما زاد حجم المؤسسة، ويعود التباين في رغبات المساهمين والمستثمرين إلى عدد من العوامل وهي:

- **الموقف الضريبي للمساهم:** تتضارب مصالح المساهمين نتيجة للاختلاف في التعامل مع الأرباح الموزعة والأرباح الرأسمالية فيما يخص الضرائب المفروضة عليها، وذلك لأنه غالبا ما تكون الضريبة على الأرباح الموزعة أعلى من الضريبة على الأرباح الرأسمالية، وعليه فالمساهم الذي ينتمي إلى شريحة ضريبية عالية يفضل احتجاز الأرباح لاعتقاده بان ذلك سوف يؤدي إلى ارتفاع القيمة السوقية للأسهم أي تحقيق أرباح رأسمالية، بينما المساهم الذي ينتمي إلى شريحة ضريبية منخفضة أو المعفي من الضرائب يفضل الربح الموزع؛

- **حاجة المساهمين** لدخل جاري في مقابل حاجتهم لدخل مستقبلي؛

✓ **السيطرة:** نجد أن بعض المؤسسات تتوسع فقط بالاعتماد على مصادر التمويل الداخلي وتدافع تلك المؤسسات عن إتباعها لمثل هذه السياسة على أساس أن الحصول على الأموال عن طريق

إصدار المزيد من الأسهم العادية لتمويل مخططاتها الاستثمارية، سوف يضعف من سيطرة المساهمين الحاليين في المؤسسة؛

✓ **القواعد والقيود القانونية:** إن قدرة المؤسسة على توزيع الأرباح تتأثر إلى حد كبير بالقواعد والقيود القانونية والتي تتحكم في سياسة توزيع الأرباح. بذلك تركز القوانين على ثلاث قواعد رئيسية:

- **قاعدة صافي الأرباح:** حيث تقضي هذه القاعدة انه لا ينبغي إجراء توزيع للأرباح ما لم تكن هذه الأرباح قد تحققت فعلا؛
- **قاعدة الإعسار المالي:** تعني عدم توافر نقد يمكن المؤسسة من دفع التزاماتها في مواعيدها؛
- **قاعدة إضعاف رأس المال:** إن هذه القاعدة تمنع توزيع أرباح من رأس المال حماية للمقرضين؛

✓ الحاجة إلى التوسع والاستثمار وتسديد الديون؛

✓ **عمر المؤسسة:** تتأثر سياسة توزيع الأرباح التي تنتجها المؤسسة بعمر وجودها، إن المؤسسة الحديثة النشأة عادة ما تكون بحاجة إلى أموال كثيرة لتمويل توسعاتها، وهي تواجه صعوبات كبيرة للحصول على هذه الأموال من السوق؛

✓ **وضع السيولة:** تعد السيولة للمؤسسة أمرا أساسيا في الكثير من قرارات توزيع الأرباح، حيث أن الحكم على مقدرة المؤسسة على إجراء توزيعات نقدية للمساهمين لا يتوقف على مجرد تحقيق المؤسسة للأرباح فقد لا تتوفر على سيولة نتيجة البيع بالأجل..؛

✓ **معدل الأرباح:** إن معرفة حجم الأرباح واتجاهها في المستقبل هو جانب هام في التأثر على سياسة توزيع الأرباح(حسين، 2008، ص 216 إلى 220).

إن كل هذه القيود والمحددات تدور بين ما هو متعلق بالأفراد الفاعلين في المؤسسة (الملاك والمسيرين)، ومنها ما هو متعلق بقدرات المؤسسة وطاقاتها المتاحة لها؛ فأما بالنسبة للعامل الأول (الأفراد الفاعلين في المؤسسة) هو ناتج عن التعارض في المصالح مما سبب في كثير من الأحيان نقطة ضعف كبيرة للمؤسسة تؤدي إلى اختلالات ومخاطر تمس مستقبل المؤسسة. أما العامل الثاني(قدرات المؤسسة وطاقاتها المتاحة) فهو عامل خارج عن إرادة كل الأطراف الفاعلة في المؤسسة، وهو من بين القيود والمحددات لسياسة توزيع الأرباح، ويستوجب من المسيرين إدارة مثلى لهذه الطاقات وتنميتها لخدمة المصلحة العامة للمؤسسة.

ثالثا: إجراءات توزيع الأرباح وأشكالها

هناك إجراءات يتم إتباعها لتوزيع الأرباح، ومن ثم توزع هذه الأرباح في شكل نقدي أو عيني أو في شكل أسهم، وقد تكون مختلطة، وإجراءات التوزيع وأشكالها موضحة على النحو التالي:

1. إجراءات توزيع الأرباح

تعتبر سياسات توزيع الأرباح في المؤسسات المساهمة من أهم السياسات التي تؤثر على حركة تداول أسهم المؤسسة في السوق المالي (البورصة)، لذلك اكتسبت إجراءات توزيع الأرباح أهمية قصوى بالنسبة للمؤسسة والمساهمين على السواء، كما وارتبطت عملية توزيع الأرباح في المؤسسات المساهمة بالتواريخ المهمة التالية:

- **تاريخ الإعلان عن التوزيع:** وهو ذلك التاريخ الذي تتخذ فيه الهيئة العامة للمؤسسة المساهمة قرارا بإعلان عن توزيع الأرباح؛

- **تاريخ تسجيل حاملي الأسهم:** وفي هذا التاريخ تقوم المؤسسة بإغلاق دفاتر تحويل الأسهم وتقوم بإعداد قائمة المساهمين حتى هذا التاريخ حيث من يملك أسهم المؤسسة في هذا التاريخ يكون له الحق في الحصول على توزيعات الأرباح عند دفعها؛

- **تاريخ ما بعد الحق في الأرباح الموزعة:** ولتفادي التضارب بين البائع والمشتري حول أحقية كل منها بالتوزيعات فان التقاليد المتبعة في الأسواق المالية المتقدمة بان الحق فيها يظل مرتبطا بحامل الأسهم حتى قبل أيام قليلة من تاريخ حاملي الأسهم(حسين، 2008، ص 215 إلى216)؛

- **تاريخ الدفع:** هو الذي يتم فيه إرسال شيكات الأرباح على المساهمين (Whitehurst, 2002, P .502)

2. أشكال توزيع الأرباح

يتم توزيع الأرباح من رصيد الأرباح المحتجزة أو من الربح المتحقق خلال الفترة وتأخذ هذه التوزيعات أشكالا مختلفة وتقوم إدارات المؤسسات بالمفاضلة بين هذه الأشكال تبعا لظروف المؤسسة والأهداف المرجو تحقيقها، وهذه الأشكال تتمثل في ما يلي:

- **توزيع الأرباح في شكل النقدي:** تقوم المؤسسات المساهمة بتوزيع الأرباح على المساهمين غالبا على شكل نقد، وينشأ حق المساهم في الأرباح المؤسسة بعد صدور قرار الهيئة العامة للمساهمين بتوزيعها وهو (يوم الإعلان عن التوزيع) ويكون الحق في استيفاء الربح تجاه المؤسسة لمالك السهم المسجل في سجلاتها في تاريخ اجتماع الهيئة العامة الذي تقرر فيه توزيع الأرباح؛

- **توزيع الأرباح في شكل العيني:** قد تأخذ هذه التوزيعات العينية شكل البضائع أو العقارات أو الاستثمارات أو شكل أخر يحدده مجلس الإدارة نتيجة عدم وجود السيولة؛

توزيع الأرباح في شكل أسهم: يقصد به إعطاء المستثمر عددا من الأسهم بدلا من إعطاءه توزيعات نقدية يتحدد نصيب كل مستثمر من هذه التوزيعات بنسبة ما يملكه من أسهم المؤسسة(حسين، 2008، ص ص 214-215). والشكل التالي يوضح سيرورة توزيع الأرباح:

الشكل رقم 01: تواريخ وأشكال توزيع الأرباح

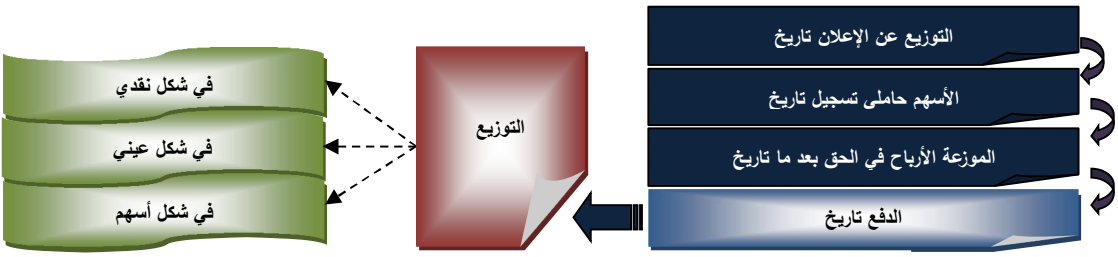

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على المعطيات السابقة.

وقد تكون التوزيعات مختلطة بين النقدي والعيني والأسهم، وهذا يكون حسب قرار مجلس الإدارة.

المطلب الرابع: النظريات المفسرة لسياسة توزيع الأرباح

هناك العديد من النظريات التي جاءت لتفسير سياسة توزيع الأرباح، وحقيقتها أنها مفسرة لسلوك الأطراف الفاعلة في المؤسسة(الملاك والمسيرين).

1. نظرية الفائض للتوزيعات: لقد كانت نظرية الفائض من **أولى النظريات** التي اهتمت بهذا الموضوع، وذلك من خلال المقارنة بين العائد الناتج عن احتجاز الأرباح لإعادة استثمارها من طرف المؤسسة، والعائد الناتج عن عملية استثمار التوزيعات من قبل المستثمر، لكن قد تكون حالة المؤسسة هي المحدد الرئيسي وذلك جراء توفرها على نقدية تفوق الفرص الاستثمارية المتاحة أمامها، فالمؤسسة هنا تعمد إلى توزيع نسب عالية من الأرباح على المستثمرين وهذا لأجل إعادة استثمارها بأنفسهم ولكي لا تفوت عنهم فرصا استثمارية متاحة، وتكون هذه الحالة ميزة الصناعات الناضجة التي تتوفر على فرص ضئيلة للنمو، وتجذب هذه السياسة عموما المستثمر الذي يميل إلى المؤسسات ذات توزيعات الأرباح العالية(بوحادرة، 2012، ص 123)؛

2. نظرية التأثير الضريبي: وفق هذه النظرية، يفضل المساهمون عدم قيام إدارة المؤسسة بتوزيع الأرباح المحققة في حالة ارتفاع معدلات الضريبة المفروضة على الدخل مقارنة بمعدلات الضريبة

على أرباح المؤسسات، في حين أنهم يفضلون اتخاذ الإدارة لقرار التوزيع في الحالة العكسية(سويسي، 2008، ص ص 209-210)؛

3. نظرية الإشارة: تقوم نظرية الإشارة على أن المعلومات المتوفرة لدى عارضي الأموال وطالبيها في سوق رأس المال مختلفة، فطالبي الأموال يملكون مستوى أعلى من المعلومات عن هذه الأخيرة سواء من الناحية الكمية أو النوعية. وتعتبر توزيعات الأرباح إحدى وسائل الاتصال التي تربط المؤسسة والمستثمرين، فارتفاع التوزيعات إنما يحمل في طياته أخبارا مبشرة عن الأرباح المستقبلية للمؤسسة والتي ستسجل ارتفاعا، وستؤدي هذه المعلومات إلى التأثير إيجابا على كمية التداول وقيمة أسهم المؤسسة، أما الحالة العكسية فستؤدي إلى نتائج معاكسة تماما(بوحادرة، 2012، ص ص145-146)؛

4. حيادية سياسة توزيع الأرباح (نظرية موديقلياني وميلر): يعتبر ماقدمه "**مودجلياني وميلر 1961**" بشأن ذلك من الدراسات الرائدة، التي تضاف لإنجازهما المتعلق بالهيكل المالي، إذ تعتبر هذه الدراسة كامتداد طبيعي للدراسة التي تهدف في عمومها لمعرفة تأثير القرارات المالية (قرار التمويل في الهيكل المالي، ثم قرار توزيع الأرباح) على قيمة المؤسسة، كي تضاف لقرار الاستثمار والذي ثبت تأثيره على القيمة منذ النظرية المالية الكلاسيكية (سويسي، 2008، ص ص211-212).

وقد خلصت دراسة **موديقلياني وميلر** إلى أن سياسة توزيع الأرباح ليس لها اثر على قيمة المؤسسة، وأنه لا توجد سياسة توزيع الأرباح مثلى حيث قدموا حجج قوية ضد توزيعات الأرباح لأن القوانين الضريبية في كثير من البلدان تعاقب توزيعات الأرباح عن طريق فرض ضرائب على الأرباح بشكل أكبر من الأرباح الرأسمالية (Basse, Reddemann, Page35) .

وبخصوص ثروة المستثمر، خلصت الدراسة إلى نتيجة مفادها هو أنه يتساوى في حالة ظروف التأكد التام حصوله على دخل في صورة توزيعات نقدية، ومن ثم زيادة ثروته بمقدار تلك التوزيعات، أو تحقيقه لأرباح رأسمالية في صورة ارتفاع في القيمة السوقية للأسهم بمقدار الأرباح المحتجزة(سويسي، 2008، ص ص211-212).

5. نظرية العصفور في اليد: الحجة التقليدية في أرباح السهم هي أنها تخفض المخاطرة، لأنها تورد إلى المساهمين تدفقات نقدية ومعلومات مستقبلية، وكل المساهمين يستطيعون الحصول على سيولة من خلال بيع جزء من أسهمهم ولكن هذا يحملهم تكاليف تبادل التي يمكن تجنبها في حالة ما قامت المؤسسة بتوزيع أرباح السهم. تخفيض المخاطرة أو حجة العصفور في اليد، والتي تطرق

لها كل من قراهام ودود"Grahamand Dodd" وكذلك **قوردن** وآخرون سنة 1951 فحسبها يوزع المسيرون أرباح السهم لتقديم السيولة إلى المساهمين مما يسمح لهم بتخفيض حالة عدم التأكد حول التدفقات المستقبلية، ولكن من جهة أخرى فهذه الأرباح الموزعة تعتبر كتخفيض للقيمة السوقية للمؤسسة (فرصة ضائعة). كما أن معدل العائد المطلوب من طرف المساهمين يرتفع مع انخفاض أرباح السهم الموزعة لأن المساهمين يكونون أقل تأكدا في حصولهم على أرباح رأسمالية يفترض أن تنتج من الأرباح المحتجزة.

6. نظرية الوكالة: تعتبر الوكالة بمثابة عقد يقوم فيه المالك بتفويض شخصي أو آخرين في القيام بتسيير المؤسسة نيابة عنهم. وأهم شرط في عقد الوكالة هو ذلك الخاص بقيام الوكيل بأداء مسئولياته بما يحقق ويعظم مصلحة المالك وذلك مقابل حصول الوكيل على الأجر المناسب مقابل تأدية مسئولياته. فبطبيعة الحال فإن المسيرين يتمتعون بمعلومات أكثر من المساهمين عن وضعية المؤسسة، **فممكن للمسيرين أن يهتموا بتحقيق أهدافهم الشخصية بدل تحقيق أهداف المساهمين**. وفى هذه الحالة فالأمر يتطلب نوعا من التكاليف التي يتحملها المساهمون لضمان أهدافهم، ومن هنا يأتي أحد المصادر الأساسية **لتكلفة الوكالة** التي يتحملها المساهمون **لضمان مراقبة على المسيرين** تسمح بتحقيق أهدافهم (بريش، بدروني، 2013، ص ص 14-15).

وتبعا لنظرية الوكالة فإن الدائنين والمسيرين يسعون لتفضيل التمويل الداخلي كونه يمكنهم من حفظ النقدية في المؤسسة، ونظرا لكون المسيرين في معظم الحالات لا يكونون هم مالكي للمؤسسة فإن أداء مهامهم يكون بأحسن حال في ظل موافقتهم لأهداف الملاك، لكن الحال غير ذلك نظرا لأن المسيرين في كثير من الأحيان يبحثون عن تعظيم مصالحهم الشخصية، إذ من هنا تنشأ تكاليف الوكالة والتي يعمل من خلالها الملاك على مراقبة مسيري المؤسسة(بوحادرة، 2012، ص144).

ولتخفيض تكاليف الوكالة والصفقات يلجأ المسيرون إلى البحث عن النسبة المثلى من توزيعات أرباح السهم التي تسمح لهم بالوصول إلى هذا الهدف (بريش، بدروني، 2013، ص 15).

7. نظرية التزود للتوزيعات: جاء البحث الذي أجراه كل من Baker et Wurgler سنة 2002م من أجل تفسير انخفاض نسبة توزيعات الأرباح في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث استخدما مجموعة من المؤشرات والتي ترتكز أساسا على تكاليف الوكالة، عدم تماثل المعلومات، تأثير العميل والحافز النفسي للمستثمر بالتزود بالتوزيعات، وقد توصلت نتائجهما لاقتراح أن حافز التزود

يعتبر أفضل مفسر للاضطرابات في الميل نحو دفع التوزيعات. ووفقا لهذه النظرية فإن المؤسسات تلبي طلبات المستثمرين الذين يتميزون بالرشادة المحدودة(بوحادرة، 2012، ص ص 146-147).

إن كل هذه النظريات جاءت **لتفسر سلوك** الأطراف الفاعلة بالمؤسسة (المساهمين والمسيرين) في ما يخص سياسة توزيع الأرباح، وهذه الجوانب تمس الجانب النفسي والعلمي وحتى الأخلاقي للأفراد، والمشكلة الأساسية التي تحاول النظريات تفسيرها هي التعارض القائم بين المساهمين والمسيرين، فبين رغبة المساهمين في الحصول على أرباح نتيجة استثمار أموالهم (أحيانا مهما كانت الظروف في المؤسسة يسعى المساهم إلى الحصول على أموال)، والمسيرين يجدون أنفسهم في مواجهة بيئة الأعمال (المنافسين والدائنون...) مما يتطلب استغلال كل الفوائض المالية المحققة من أجل مواجهة كل المخاطر (الحفاظ على الحصة السوقية وتعظيمها، تسديد الديون في تواريخها المحددة، وأحيانا يكون على المؤسسة القيام بأبحاث من أجل تطوير منتجات المؤسسة نتيجة التطور التكنولوجي المتسارع مما يتطلب استغلال كل الفوائض المحققة ...).

وأحيانا ما يحدث أن يكون هناك توافق بين المساهمين والمسيرين في بداية المؤسسة (نشأة المؤسسة)، ولكن مع مرور الزمن قد يحدث ما يغير من سلوك الأفراد فتتعارض المصالح مما يسبب مخاطر قد تؤدي إلى إفلاس المؤسسة، ومنه فإن العامل الرئيسي للمشكلة يتعلق بسلوك الأفراد الناتج من الجانب النفسي والعلمي والأخلاقي. **فهذه مشكلة وإن تعددت الدراسات والحلول فستظل مشكلة تؤرق الباحثين والأطراف المعنية المباشرة.**

المحور الثاني: علاقة الحوكمة بسياسة توزيع الأرباح

إن حوكمة المؤسسات والتي تعرف على أنها النظام الذي تقاد وتراقب به المؤسسة، والمعلوم أن الذي يقود المؤسسة هم المسيرون، والمعلوم أيضا أن الذي يتحكم في المعلومة المحاسبية والمالية هم المسيرون أيضا، ولن يجد المسيرون أحسن من **المعلومات المحاسبية والمالية** للتأثير عليها وتحقيق هذه منفعتهم، وهذا ما يرهق بال المساهمين(حسياني، 2010، ص ص 56-57). وبالتالي فإن الحديث يبدأ عن أهمية تدنيه تكاليف الوكالة **Les** coûts d'agence التي تمثل النقصان في قيمة المؤسسة الناتج عن تناظر المصالح بين مختلف الأطراف المستعملة للمعلومات المحاسبية(مسيرين، مساهمين، مقرضين، عمال،...)(بن بلغيث، 2004، ص ص 91-92).

أولا: المنطلقات الفكرية لحوكمة المؤسسات

إن حوكمة المؤسسات حديثة بحداثة التطور الصناعي الذي تطورت من خلاله المؤسسات بأنواعها، فأصبحت المؤسسات في نمو متسارع من حيث الحجم والقيمة، مما أدى بالملاك الاستعانة بمن لهم كفاءة في تسيير تلك المؤسسات.

1. نشأة مفهوم حوكمة المؤسسات

إن التطور الصناعي الذي كان نتيجة الثورة الصناعية والتي أدت إلى ظهور نظرية الوكالة والتي مفادها انفصال ملكية المؤسسة عن إدارتها، حيث ظهرت لأول مرة سنة 1932 في كتاب المؤلفين الامريكين Adolf Berle و Gardiner Means والذي تناول الشكل المؤسسي لمؤسسات الأعمال.

وفي عام 1976 قام كل من Jnsen et Meckling بالاهتمام بمفهوم حوكمة المؤسسات، وإبراز أهميتها في الحد أو التقليل من المشاكل التي قد تنشأ من الفصل بين الملكية والإدارة والتي مثلتها نظرية الوكالة، ففي الولايات المتحدة الأمريكية أدى تطور سوق المال ووجود هيئات رقابية فعالة تعمل على مراقبته وتشرف على شفافية البيانات التي تصدرها المؤسسات تعمل به مثل Securities exchange commission (SEC).

صدرت العديد من التقارير المتعلقة بالحوكمة، ففي المملكة المتحدة (بريطانيا) صدر تقرير المسمى Cadbury report في سنة 1992 ليؤكد على أهمية حوكمة المؤسسات لزيادة ثقة المستثمرين في عملية إعداد القوائم المالية، وبالرغم من أن هذه التوصيات غير إلزامية على المؤسسات إلا أن بورصة لندن كانت ترغم المؤسسات على أن تحدد في تقريرها السنوي مدى التزامها بهذه التوصيات، وصاحب هذا ظهور تقرير Hamlet rapport في سنة 1995، وصدر أيضا قانون الأمن المالي في فرنسا الذي يحدد شروط ممارسة مهنة التدقيق للحسابات، كما فرضت الهيئات الدولية لتنظيم المحاسبة تطبيق المعايير المحاسبة الدولية على المؤسسة المدمجة في البورصة.

وفي عام 2002 صدر قانون Sarbanes-Oxly Act يهدف في مضمونه إلى زيادة عدد أعضاء مجلس الإدارة المستقلين وتقوية إشراف لجنة التدقيق على عملية إعداد التقارير المالية، والطلب من المدير التنفيذي الشهادة على صحة التقارير المالية وعلى نظام الرقابة الداخلية، ووضع خطوط اتصال فعالة بين المدقق الخارجي ومدير الشؤون المالية ولجنة التدقيق(لعلا، البرود، شارف، 2017، ص 03).

2. مفهوم حوكمة المؤسسات

يعد مصطلح الحوكمة الترجمة الحرفية لمصطلح Gorporate Govrenance أما الترجمة العلمية لهذا المصطلح والتي اتفق عليها فهي **(أسلوب ممارسة السلطات الإدارة الراشدة).** وحسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (حوكمة المؤسسات هي ذلك النظام الذي يتم من خلاله توجيه وإدارة مؤسسات الأعمال)(بن التومي، قوضيلي، 2012، ص12).

كما عرفتها منظمة التمويل الدولية IFC (بأنها النظام الذي يتم من خلاله إدارة المؤسسات والتحكم في أعمالها)(هوام، لعشوري، 2010، ص05).

وفي تعريف أخر حسب Arthur Levitt الرئيس السابق لهيئة الأوراق المالية الأمريكية SEC على أن الحوكمة هي (حلقة الوصل بين إدارة المؤسسة ومجلس إدارتها ونظامها للإبلاغ المالي)(الحمداني، 2012، ص05).

كما تعرف أيضا على أنها مجموعة من الإرشادات التي تبين كيفية العمل في المؤسسة وخارجها من الأطراف ذات المصلحة، وأيضا تبين كيفية الرقابة لأجل تجسيد هذا النظام، والذي يشير إلى (الدفاع عن مصالح حملة الأسهم)(علة، قمان، 2012، ص 03).

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن إعطاء تعريف شامل لحوكمة المؤسسات**(هي كل الإجراءات والتدابير التي يتم إعدادها وتنفيذها لحفظ مصالح كل الأطراف الفاعلة في المؤسسة).**

ثانيا: أطراف حوكمة المؤسسات ومقوماتها

1. أطراف حوكمة المؤسسات

هناك أربعة أطراف تتأثر وتؤثر في التطبيق السليم لقواعد حوكمة المؤسسات وتحدد إلى درجة كبيرة مدى النجاح أو الفشل في تطبيق هذه القواعد والشكل التالي يوضح ذلك:(بن عمر، 2017، ص07)

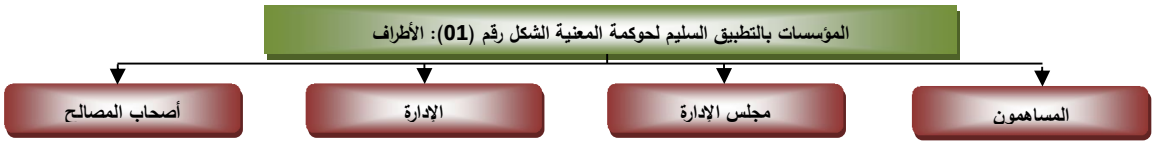

يعتبر المساهمون وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة بحد ذاتها وأصحاب المصالح(العمال، الدائنون و...) هم الأطراف الرئيسية التي تساهم إلى حد كبير في تفعيل وتطبيق الحوكمة، ولكن رغم ما توصل إليه الباحثون في هذا الصدد نجد كبرى المؤسسات على المستوى الدولي أفلست رغم

وجود هذه الأطراف بل ووجود مكاتب مراجعة (تدقيق) تواطأت معهم، وهذا ما يوضح أن الجانب الأخلاقي هو أساس كل المعاملات والعلاقات، فالمؤسسات (القائمة على الاعتبار الشخصي أو الاعتبار المالي) تتكون من أشخاص طبيعيين **تختلف وجهات نظرهم وكفاءاتهم وأخلاقهم.**

2. مقومات حوكمة المؤسسات

تمثل المقومات التالية الدعائم الأساسية التي يجب توفرها حتى يمكن تطبيق حوكمة المؤسسات:(الحمداني، 2012، ص 06)

- توفر القوانين واللوائح الخاصة بضبط الأداء الإداري للمؤسسة؛
- وجود لجان أساسية تابعة **لمجلس الإدارة** لمتابعة أداء المؤسسة؛
- وضوح السلطات والمسؤوليات في الهيكل التنظيمي للمؤسسة؛
- فعالية نظام التقارير وقدرته على تحقيق الشفافية وتوفير المعلومات؛
- تعدد الجهات **الرقابية** على أداء المؤسسة.

إن وجود هذه الدعائم يساهم في الحكم على فعالية الحوكمة، **ولكن رغم وجود هذه الدعائم أحيانا تكون بعض الأطراف متواطئة ضد بعض الأطراف الأخرى.**

ثالثا: آليات الحوكمة، محددات ومبادئ

إن للحوكمة أهمية كبيرة؛ ذلك لأنها جاءت لمحاربة الفساد المالي والإداري وتحقيق الاستفادة القصوى من نظم المحاسبة والرقابة الداخلية، وتحقيق قدر كافي من الإفصاح والشفافية في القوائم المالية، ضمان أعلى قدر من الفعالية لمراقبي الحسابات الخارجين، والتأكد من أنهم يتمتعون بالاستقلالية(السقا، 2012، ص06)، وتنمية المدخرات بما يؤدي لتنمية الاستثمارات الإنتاجية وصولا لتعظيم الأرباح، والالتزام بالأحكام والقوانين والتشريعات النافذة (بن أعمارة، حولي، 2012، ص08) ولكي تتحقق تلك الأهمية يجب أن تُتبع مجموعة من الآليات والمبادئ الموضحة على النحو التالي:

1. آليات حوكمة المؤسسات

لحوكمة المؤسسات مجموعة من الآليات المتحكمة فيها، والمتمثلة في: (بن أعمارة، حولي، 2012، ص 07)

- **الآليات القانونية:** وهي تختص بتطوير النظام القانوني لتحقيق أهداف حوكمة المؤسسات؛
- **الآليات الرقابية:** لتحقيق حوكمة المؤسسات مثل التحديد الدقيق لمسؤوليات الهيئات المختلفة المسؤولية عن الإشراف والرقابة؛

- **الآليات التنظيمية:** والتي تختص بتطوير الهيكل التنظيمي بما يحقق أهداف الحوكمة؛
- **الآليات المحاسبية:** والتي تختص بوجود نظام فعال لإدارة التقارير المالية يتسم بالشفافية ويوفر المعلومات الملائمة والتي يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات المختلفة.

يعتبر الجانب القانوني والرقابي والتنظيمي والمحاسبي من متطلبات الحوكمة، فلا تقوم الحوكمة بلا قوانين، وكذلك لا تقوم بلا رقابة، وبدون تنظيم يصعب تطبيق القوانين والقيام بالرقابة، والجانب المحاسبي له علاقة بتطبيق القوانين ومن خلاله يمكن إجراء الرقابة والتنظيم. ولكن مهما تعددت القوانين والآليات فإنها ناقصة بنقص الإنسان وضعفه، لأن العامل البشري هو المطبق والمجسد لهذه الآليات، فقد يحدث ما يغير من سلوكه مما يؤدي به للبحث عن الثغرات التي تعتري الآليات.

2. مبادئ حوكمة المؤسسات

تنقسم المبادئ الدولية الخاصة بحوكمة المؤسسات حسب ما توصلت إليها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى ستة مجموعات رئيسية هي:(بن التومي، قوضيلي، 2012، ص 15)

- **توفر إطار فعال لحوكمة المؤسسات:** يجب أن يعمل هيكل حوكمة المؤسسات على رفع مستوى الشفافية وكفاءة الأسواق، وأن يتوافق مع القانون، ويحدد بوضوح تقسيم المسؤوليات بين الهيئات المختلفة المسؤولة عن الإشراف والرقابة والإلزام بتطبيق القانون؛
- **حفظ حقوق جميع المساهمين:** وتشمل نقل ملكية الأسهم، اختيار أعضاء مجلس الإدارة المشاركة في أرباح المؤسسة، مراجعة القوائم المالية وحق المساهمين للمشاركة في اجتماعات الجمعية العامة؛
- **المعاملة المتساوية للمساهمين؛**
- **دور أصحاب المصالح في حوكمة المؤسسات:** يجب أن ينطوي إطار أساليب ممارسة سلطات الإدارة بالمؤسسات على الاعتراف بحقوق أصحاب المصالح كما يرسيها القانون؛
- **الإفصاح والشفافية:** ينبغي أن يكفل إطار القواعد المنظمة لحوكمة المؤسسات تحقيق الإفصاح السريع والتدقيق في الوقت المناسب لكافة المسائل المتصلة بتأسيس المؤسسة، ومن بينها الوضعية المالية...الخ؛
- **مسؤوليات مجلس الإدارة:** يجب أن يتيح إطار حوكمة المؤسسات الخطوط الإرشادية الإستراتيجية لتوجيه المؤسسات، كما يجب أن يكفل المتابعة الفعالة للإدارة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة وان يضمن مساءلة مجلس الإدارة من قبل المؤسسة والمساهمين.

لا تقوم الحوكمة دون توفر هذه المبادئ فكلها متكاملة، فتوفرها يحقق أهداف الحوكمة.

3. محددات حوكمة المؤسسات

يتوقف التطبيق الجيد للحوكمة على مجموعتين من المحددات:(عثماني، شعابنية، 2012، ص05)

✓ **المحددات الداخلية:** تشير هذه المحددات إلى القواعد والأسس التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات داخل المؤسسة بين ثلاثة أطراف رئيسية فيها وهي: الجمعية العامة، مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين. وترجع أهمية هذه المحددات إلى أن **وجودها يقلل التعارض بين مصالح هذه الأطراف الثلاثة؛**

✓ **المحددات الخارجية:** تشير هذه المحددات إلى المناخ العام للاستثمار في الدولة، وتشمل ما يلي:

- القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي مثل قوانين سوق المال والمؤسسات وتنظيم المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية والإفلاس؛
- كفاءة القطاع المالي في توفير التمويل اللازمة للمؤسسات؛
- درجة تنافسية أسواق السلع وعناصر الإنتاج؛
- كفاءة الأجهزة والهيئات الرقابية لأحكام الرقابة على المؤسسات.

إن حوكمة المؤسسات تتطلب مجموعتين متكاملتين لتحقيق متطلبات الحوكمة، فالأولى داخلية متمثلة في الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، فهذه الأطراف الثلاثة المتحكمة في المؤسسة والمتخذة للقرارات، ولا تقوم الحوكمة بلا مناخ عام للاستثمار في الدولة.

رابعا: ركائز الحوكمة وتأثيرها على إدارة الربح

تتمثل ركائز الحوكمة المعتمدة على المعرفة المحاسبية على كل من **الرقابة** و**الإفصاح المحاسبي** و**إدارة المخاطر**:

1. دور نظام الرقابة الداخلية في الحد من ممارسات إدارة الربح: إن من أهم أهداف نظام الرقابة الداخلية هو زيادة الثقة في **التقارير المالية** بما يخدم جميع الأطراف المهتمة، وذلك ما يتضمن من إجراءات وعمليات ووسائل وسياسات أصبح يشكل حجر الأساس في نجاح المؤسسات باعتباره نظام متكامل الأجزاء والبنيان وشامل لجميع أوجه النشاط في المؤسسة من أمور مالية وتشغيلية وإدارية أي يحقق الرقابة الاقتصادية على أنشطة وعمليات المؤسسة.

ولقد أكد المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين على ضرورة توفر مكونات مترابطة للرقابة الداخلية لكي تتمكن من تحقيق أهدافها، والتي تشمل: **- بيئة الرقابة؛ - تقييم المخاطر؛ - الاتصالات والمعلومات؛ - أنشطة الرقابة.**

ونتيجة الأهمية المتزايد لدور أنظمة الرقابة الداخلية في منظمات الأعمال في تحقيق أهداف جميع الأطراف المتهمة بالمؤسسة فقد دعت الكثير من المنظمات المهنية والأكاديمية المختصة بالأمور المحاسبية للإفصاح عن فعالية نظام الرقابة في منظماتهم والإفصاح عن النقص الجوهري في نظام الرقابة الداخلية ومناطق الضعف الهامة نسبيا في تصميم النظام أو تطبيقه.

2. دور المراجعة الداخلية في الحد من ممارسات إدارة الربح: تهدف إدارة المراجعة الداخلية إلى تحسين أداء المنظمات وتفعيل مفهوم المساءلة وبالتالي الحد من أي تأثير للإدارة على مصالح الأطراف المهتمة، ويتم ذلك من خلال إعادة هندسة عملية المراجعة الداخلية بما يوفر الضمان الكافي لزيادة فعاليتها كنشاط مضيف للقيمة حيث يتم النظر إلى وظيفة المراجعة الداخلية من منظور شامل للنواحي المالية والإدارية في المؤسسة والتي تبدأ بالتخطيط ثم التنفيذ فالاتصال وإعداد التقارير وتنتهي بالمتابعة، ثم إخضاع كل نشاط للتحليل الوظيفي لدعم الوظائف المهام المضيفة للقيمة بما يكفل ليس فقط جودة وسرعة الأداء بل أيضا فاعليته من منظور سلسلة القيمة ولزيادة فعالية المراجعة الداخلية في الحد من الممارسات السلبية للإدارة الأرباح لا بد من الأخذ بعين الاعتبار الأمور التالية:

- ✓ **كفاءة المراجع؛**
- ✓ **المتطلبات المهنية**: وما تفرضه المعايير وقواعد السلوك المهني، وتشمل تلك (النزاهة، الموضوعية، السرية، الكفاءة المهنية)؛
- ✓ الإشراف والتشاور مع أعضاء مجلس الإدارة و لجان المراجعة والإدارة التنفيذية؛
- ✓ تحقيق أكبر قدر من الاستقلالية للمراجع الداخلي.

3. دور لجنة المراجعة في الحد من ممارسات إدارة الربح: تعتبر **لجنة المراجعة** بشكل متزايد من **ركائز الحوكمة** ونظرا لطبيعة دور لجنة المراجعة المتميزة فان تفعيلها سوف يسهم في الحد من الممارسات السلبية لإدارة الأرباح نظرا لأن نطاق عملها يشمل ما يلي:

- ✓ إشراف لجنة المراجعة على المراجعة الخارجية؛

✓ إشراف لجنة المراجعة على التقارير المالية: وذلك من خلال مناقشة القوائم المالية مع الإدارة العليا وتقديم النصح للإدارة في حالة تعدد وجهات النظر بخصوص القضايا المحاسبية الهامة كما في حالة الاختيار من بين السياسات المحاسبية والنظر في السياسات المحاسبية المستخدمة؛

✓ إشراف لجنة المراجعة على نظام الرقابة الداخلية والمراجعة الداخلية.

4. دور المراجعة الخارجية في الحد من ممارسات إدارة الربح: إن المشكلة الرئيسية في العلاقات التعاقدية هي عدم تماثل المعلومات بين الأطراف المهتمة باقتصاديات المنظمة فليس من شك في أن الوكيل (الإدارة) لديها خبرة ومعلومات أفضل من حيث الكم والكيف عما يمتلكها الأصيل (المساهمين)الأمر الذي يدفع الوكيل إلى العمل على استغلال ما لديه من المعلومات في تنظيم منفعته وبالتالي يحدث التعارض في المصالح وهنا يبرز دور المراجعة الخارجية كأداة للرقابة على تصرفات الوكيل وتخفيض هذا التعارض ولزيادة فعالية المراجعة الخارجية في الحد من الممارسات السلبية لإدارة الربح لابد من الأخذ بعين الاعتبار النقاط التالية:

✓ الالتزام بمعايير المراجعة الدولية والالتزام بقواعد السلوك الأخلاقي؛

✓ وجود نظام للرقابة على جودة أداء المراجعة الخارجية سواء من خلال أن تتم عملية الرقابة من داخل مكتب المراجعة بواسطة أعضاء من مستوى تنظيمي أعلى، أو بواسطة مكاتب أخرى في إطار Peer Review؛

✓ اعتماد المراجع على كل من نظم دعم القرار ونظم الخبرة لما لها من دور كبير في ترشيد أداء المراجع الخارجي وذلك من خلال التغلب على مشكلة التخصص وتقسيم العمل والسرعة في إنجاز مهام المراجعة وترشيد الحكم المهني والتقدير الشخصي؛

✓ الارتقاء بمفهوم الإفصاح في تقرير المراجعة وذلك بزيادة تأكيد الصدق المحاسبي به وتوسيع نطاقه ليتضمن معلومات تفي بالاحتياجات المتعددة لمستخدميه ومواكبة التطورات المستمرة في بيئة الأعمال؛

✓ إن اعتقاد المراجع بأن الإدارة لديها دوافع لإدارة الأرباح يؤدي إلى تقدير احتمال مرتفع أن تتضمن التقارير المالية أخطاء جوهرية سواء كانت إدارة الأرباح بالتخفيض أو بالزيادة؛

✓ تقدير المراجع لمسئوليته القانونية مما يدفعه لتحقيق مستوى جودة عالية لعملية المراجعة وبالتالي تنخفض احتمالات التلاعب في رقم الأرباح ونسب توزيعه بما يحقق مصالح الإدارة (الشحادة، البرغوثي، 2009، ص09 إلى 12).

المحور الثالث: الدراسة الميدانية

يقوم هذا المحور على الدراسة الميدانية بمؤسسة ذات أهمية بالغة في تراب الولاية، حيث تم الاعتماد في الدراسة على جمع البيانات عن طريقة المقابلة بهدف الحصول على معلومات أكثر فائدة لتحقيق هدف الدراسة، ليتم الحصول على المعلومات في شكل وثائق وأجوبة عن الأسئلة المطروحة.

أولا:التعريف بمؤسسة مطاحن الجلفة

مؤسسة مطاحن الجلفة هي مؤسسة **ذات طابع اقتصادي إنتاجي- تجاري**، تعتمد كليا على تحويل القمح بنوعيه اللين والصلب إلى مواد موجهة للاستهلاك من جهة واستخراج مستخلصات الحبوب لتغذية الأنعام من جهة أخرى، يقدر رأس مالها بحوالـــــي (000 000 830 دج)، حيث كانت أحدى فروع مجمع الرياض الكائن مقره بولاية تيارت، أما حاليا هي مؤسسة تابعة لمطاحن الجنوب بالأغواط. وتعتبر مؤسسة مطاحن الجلفة من أقدم المؤسسات الإنتاجية على مستوى ولاية الجلفة.

ثانيا: أسباب اختيار المؤسسة للدراسة

من بين أهم الأسباب التي أدت إلى اختيار المؤسسة للدراسة:

- رغبة منا في دراسة مؤسسة لها مكانة إستراتيجية في مجال الإنتاج؛
- المسؤولين في قسم المحاسبة والمالية للمؤسسة لهم رغبة جدية بالإسهام في إثراء البحوث بإمداد الباحثين بالمعلومات الميدانية؛
- المؤسسة الوحيدة التي مكنتنا من الحصول على بعض المعلومات لإجراء الدراسة.

ثالثا: محضر الجمعية العامة للمؤسسة

من اجتماع مجلس الإدارة لمؤسسة مطاحن الجلفة (**Moulins Djelfa/ Spa**) والمتمثل في محضر الجمعية العامة، وبحضور و**كلاء** عن المساهم الوحيد للمؤسسة، **ومحافظ الحسابات** ومجموعة من **أعضاء مجلس الإدارة (وهم من بين الأطراف المعنية بتطبيق الحوكمة)**. تم عقد هذا الاجتماع عقب إقفال السنة المالية 2014 من أجل المصادقة النهائية على أعمال السنة، واقتراح جدول الأعمال الذي يحمل في طياته **توزيع الأرباح** كما هو مبين في المحضر أدناه.

اجتماع بتاريخ 30 مـارس 2015

في الثلاثين من مارس لسنة ألفين وخمسة عشر، اجتمعت الجمعية العامة العادية للمؤسسة العمومية الاقتصادية **لمطاحن الجلفة بمقر مجمع الرياض تيارت** لما كانت المؤسسة تابعة للمجمع،

وهذا باستدعاء من مجلس إدارة المؤسسة. وقد تم الإمضاء على ورقة الحضور من طرف وكلاء المساهم الوحيد. الجمعية العامة انتخبت مكتبها المؤلف من:

السادة: ..... **رئيس،** ..... **مساعد.**

أمانة الجمعية كلف بها **السيد:** ..... **رئيس مجلس إدارة المؤسسة.**

تأكد المكتب وشهد أن ورقة الحضور دقيقة وصحيحة فهي مرفقة بالمحضر.

لاحظ رئيس الجمعية حسب ورقة الحضور أن الجمعية العامة العادية مكونة بصفة نظامية وتستطيع المداولة قانونيا.

لاحظ رئيس الجمعية حضور **السيد:** ..... **محافظ الحسابات** و ..... **مدير عام المؤسسة.**

وضع الرئيس على المكتب تحت إشراف وفي متناول الجمعية العامة:

- صلاحيات وكلاء المساهم الوحيد (**محضر رقم 15/01 لمجلس إدارة مجمع الرياض تيارت المنعقد بتاريخ 23-03-2015**)؛
- القانون الأساسي للمؤسسة؛
- ورقة الحضور الممضاة من طرف أعضاء المكتب؛
- ميزانية السنة المقفلة في **31-12-2014**؛
- تقرير تسيير مجلس الإدارة الخاص بالسنة المقفلة **2014** ؛
- تقرير **محافظ الحسابات** للسنة المقفلة في 31-12-2014 .
- اقتراح جدول الأعمال الذي يتضمن النقاط التالية:

1.فحص جدول الحسابات الاجتماعية لسنة 2014؛	**6.مصاريف محافظ الحسابات؛**	**11.مخطط التكوين؛**
2.تعيين نتيجة السنة المقفلة 2014؛	**7.دراسة ملف الديون؛**	**12.تعيين الإداريين؛**
3.تحرير الجزء المتحول لأجرة الإطار المسير؛	**8.تمويل مخطط التطوير التكميلي؛**	**13.إشهار.**
4.منحة التشجيع لسنة 2014؛	**9.أعمال المراجعة؛**	
5.أجرة الإداريين؛	**10.الأمن الداخلي؛**	

الرئيس يطرح أسئلة حول معرفة جملة الملاحظات التي يقترحها جدول الأعمال وإمكانية التدخل حول هذه النقطة، حسب جدول الأعمال المتبنى. رئيس الجمعية العامة العادية يعطي الكلمة لرئيس مجلس إدارة المؤسسة لعرض التقرير الإداري لمجلس الإدارة والحسابات الاجتماعية للمؤسسة لسنة **2014**.

بعدها طلب الرئيس من **محافظ الحسابات** عرض تقرير فحص الحسابات الاجتماعية لسنة **2014**؛

ملاحظات مختلفة وأسئلة طرحت، مع شرح وتبادل الأفكار والرؤى.

بعد المداولة، قررت الجمعية العامة العادية تبني **اللوائح الثلاثة عشر (13)** الملحقة وهي جزء كامل لهذا المحضر. **بعد انتهاء جدول الأعمال رفع الرئيس الجلسة.**

كل ما قيل وذكر أعلاه حرر في هذا المحضر الذي قرأ على أعضاء المكتب في آخر الجلسة.

لائحة رقم 01

فحص الحسابات الاجتماعية لسنة 2014

الجمعية العامة للمؤسسة العمومية الاقتصادية لمطاحن الجلفة **ش ذ أ**، اجتمعت في **30 مارس 2015**، بعد تقرير مجلس الإدارة و**تقرير محافظ الحسابات**، وسماع توضيح شفهي من طرف رئيس مجلس الإدارة .

صادقت على الحسابات الاجتماعية للمؤسسة المغلقة في **31-12-2014** مع مجموع ميزانية (أصول تساوي خصوم) **بمليار وثمانمائة وخمسة وخمسون مليون وخمس مائة وواحد وسبعون ألف وواحد وتسعون دينار وأربعة وتسعون سنتيما (94. 091 571 855 1 دج)** ونتيجة أرباح **بستة عشر مليون وأربع مائة وستة وثمانون ألف وسبعمائة وثمانية عشر دينار جزائري وثلاثة وتسعون سنتيم (93. 718 486 16 دج)**.

الجمعية العامة صادقت تصرف التسيير لمجلس الإدارة لسنة **2014** وتعطي براءة الذمة للإداريين فيما يخص السنة المذكورة.

الجمعية العامة تأمر مجلس الإدارة لرفع جميع الملاحظات وأخذ أعباء كل التعليمات **لمحافظ الحسابات** في إطار الحسابات الاجتماعية لسنة 2015 مع رد الخبر بقرارات **(ثلاثية)** إلى **المساهم الوحيد.**

لائحة رقم 02

تعيين النتائج السنوية:

الجمعية العامة للمؤسسة العمومية الاقتصادية لمطاحن الجلفة **ش ذ أ**، اجتمعت في **30 مارس 2015** وقررت الجمعية تعيين نتائج صافية للمستفيد لسنة 2014 قدرت بستة عشر مليون وأربعمائة وستة وثمانون ألف وسبعمائة وثمانية عشر دينار جزائري وثلاثة وتسعون سنتيم **(93. 718 486 16 دج)** في الرصيد الجديد.

- **احتياطيات قانونية: 824.335.95 دج؛**
- **احتياطيات اختيارية: 15.662.382.98 دج.**

لائحة رقــم 03

تحرير الجزء المتحول لأجرة الإطار المسير:

الجمعية العامة للمؤسسة العمومية الاقتصادية لمطاحن الجلفة **ش ذ أ**، المجتمعة في **30 مارس 2015**، بالنظر للنتائج المحققة طبقا لعقد العمل الممضى بين الإطار المسير ومجلس الإدارة والتعديلات التي جاءت بها التعليمة رقم: **74/AGRODIV/2015** بتاريخ **2015/03/26**.

- **رقم الأعمال:** الهدف المنجز بنسبة **96** % بـ **15** نقطة؛
- **القيمة المضافة:** الهدف المنجز بنسبة **80** % بـ **08** نقاط؛
- **الاستغلال:** الهدف المنجز بنسبة **43** % بـ **05** نقاط؛
- **النتيجة العملياتية:** الهدف المنجز بنسبة **54** % بـ **07** نقاط؛
- **مخطط التنمية:** كل الإجراءات منجزة في 2014 بـ **10** نقاط؛
- **نسبة استعمال القدرات:** الهدف المنجز بنسبة **72** % بـ **20** نقطة؛
- **مخطط تنمية شبكة التوزيع:** فتح 4 نقاط بيع في سنة 2014 بـ **07** نقاط؛
- **حصة السوق:** الهدف المنجز بنسبة **09** % بـ **0** نقطة.

المجموع 72 نقطة

من الجزء المتحول **للإطار المسير** للمؤسسة لسنة 2014) **% 72** (قررت تحرير نسبة

وتأمر مجلس الإدارة بما يلي:

- إمضاء ملحق بعقد العمل 2014 مع أخذ بعين الاعتبار التعديلات التي جاءت بها التعليمة رقم **74/AGRODIV/2015** بتاريخ **2015/03/26**؛
- خصم التسبيقات المدفوعة في هذا الإطار أثناء سنة **2014**.

لائحة رقــم 04

منحـة تشجيعيــة:

الجمعية العامة للمؤسسة العمومية الاقتصادية لمطاحن الجلفة **ش ذ أ**، اجتمعت في **30 مارس 2015**، **بالنظر للنتائج المحققة سنة 2014**، قررت الجمعية تقديم منحة تشجيعية للعمال المحددة عن طريق الاتفاقية الجماعية بما يتناسب مع الأهداف المحققة لسنة 2014 حسب نظام التنقيط التالي:

- **رقم الأعمال:** نسبة الإنجاز **96** % بـ **2** نقطة على 2 نقطة؛
- **القيمة المضافة:** نسبة الإنجاز **80** % بـ **1.5** نقطة على 2 نقطة؛
- **الاستغلال:** نسبة الإنجاز **43** % بـ **1** نقطة على 2 نقطة؛
- **نسبة استعمال القدرات:** نسبة الإنجاز **72** % بـ **2** نقطة على 2 نقطة؛
- **النتيجة العملياتية:** نسبة الإنجاز **52**% بـ **1** نقطة على 2 نقطة.

المجموع: 7.50 نقطة.

وتأمر مجلس الإدارة لتحرير هذه المنحة والمقدرة **بسبعة ملايين وألف وست مائة وستة وتسعون دينار وثلاثة وثمانون سنتيما** (**7001696.83 دج**) تبعا للإجماع الحاصل في إطار الاتفاقية الجماعية.

لائحة رقــم 05

أجـرة الإداريين: الجمعية العامة للمؤسسة العمومية الاقتصادية لمطاحن الجلفة **ش ذ أ**، المجتمعة في **30 مارس 2015**، **تمنح للإداريين مبلغ جزافي خام** تحت صيغة تعويض مقطوع بـ عشرة ألاف دج (**10.000 دج**) **لكل اجتماع مجلس الإدارة ولكل إداري.**

- التعويضات المقطوعة لا تسلم للإداريين المتغيبين ولو متمثلون؛
- مؤونة سنوية تساوي تعويض مقطوعات الحضور بستة (6) اجتماعات لمجلس الإدارة تسجل في أعباء الاستغلال لسنة **2014**؛
- عدد الاجتماعات قد يتجاوز العدد المحدود، **على مجلس الإدارة بتقديم الإثباتات اللازمة للجمعية العامة؛**
- مصاريف كل اجتماعات مجلس الإدارة (**النقل، الإيواء، التامين...**) تكون على عاتق المؤسسة.

لائحة رقــم 06

مصاريف محافظ الحسابات: الجمعية العامة للمؤسسة العمومية الاقتصادية لمطاحن الجلفة **ش ذ أ**، المجتمعة في 30 مارس 2015، تأمر مجلس الإدارة بتسديد **مصاريف محافظ الحسابات** لسنة **2014** المتمثلة في مبلغ **ثمانمائة وأربعة وخمسون ألف ومائة دينار جزائري (854100DA TTC)**.

الجمعية العامة تمنح **لمحافظ الحسابات** لسنة 2015 تسبيق، المصاريف النهائية تكون عند فحص الحسابات الاجتماعية لسنة **2015** من طرف الجمعية العامة.

لائحة رقــم 07

متابعة ملف الديون: الجمعية العامة للمؤسسة العمومية الاقتصادية لمطاحن الجلفة **ش ذ أ**، المجتمعة في **30 مارس 2015**، تأمر مجلس الإدارة بمتابعة ملف الديون وذلك بمتابعة عمليات تحصيل الديون ووضع مخطط للتكفل **بملاحظات محافظ الحسابات** فيما يخص الديون.

لائحة رقــم 08

فحص الملفات على مستوى مصلحة المنازعات: الجمعية العامة للمؤسسة العمومية الاقتصادية لمطاحن الجلفة **ش ذ أ**، المجتمعة في 30 مارس 2015، تأمر مجلس الإدارة بفحص الملفات والسهر على تطبيق ومتابعة التعليمات الواردة في هذا الشأن.

لائحة رقــم 09

أعمال المراجعة: الجمعية العامة للمؤسسة العمومية الاقتصادية لمطاحن الجلفة **ش ذ أ**، المجتمعة في 30 مارس 2015، تأمر مجلس الإدارة بتأسيس برنامج للمراجعة الداخلية وخارجية إن لزم الأمر وتقنين نتائج أعمال المراجعة الداخلية أو الخارجية، بالتأكد دوريا من وضع المساهمات الصحيحة والتوصيات المقدمة من أجل مطابقتها للإجراءات وطرق التسيير. **هذه اللائحة صودق عليها بالإجماع من طرف الأعضاء الحاضرين.**

لائحة رقــم 10

الأمن الداخلي: الجمعية العامة للمؤسسة العمومية الاقتصادية لمطاحن الجلفة **ش ذ أ**، المجتمعة في 30 مارس 2015، تأمر مجلس الإدارة باتخاذ الإجراءات الضرورية في إطار مخطط الأمن الداخلي والأمن الصناعي وذلك بواسطة وضع مختلف المخططات: مخطط ضد الكوارث الطبيعية، مخطط الإنقاذ ...الخ.

هذه اللائحة صودق عليها بالإجماع من طرف الأعضاء الحاضرين.

لائحة رقــم 11

مخطط التكـويـن: الجمعية العامة للمؤسسة العمومية الاقتصادية لمطاحن الجلفة **ش ذ أ**، المجتمعة في 30 مارس 2015، تأمر مجلس الإدارة باتخاذ الإجراءات الضرورية من أجل تسجيل كل شرائح العمال في مختلف برامج التكوين وتركيز الجهود على تكوين أكبر عدد من العمال بغية تحسين أداء العامل البشري في المجالين التقني والعملي. **هذه اللائحـة صودق عليها بالإجماع من طرف الأعضاء الحاضرين.**

لائحة رقــم 12

تعيين الإداريين: الجمعية العامة للمؤسسة العمومية الاقتصادية لمطاحن الجلفة **ش ذ أ**، المجتمعة في 30 مارس 2015، قررت ما يلي:

- وضع حد لإنهاء مهام السادة .....، .....، ..... و .....؛
- تجديد العهدة لمدة ثلاث سنوات للسادة .....، ..... ، ..... و .....؛
- تعيين السيد ..... كإداري لمدة ثلاث سنوات.

المعنيين بالأمر صرحوا بأنهم لا مانع لهم مقرر من طرف القانون السائر مفعوله.

هذه اللائحـة صودق عليها بالإجماع من طرف الأعضاء الحاضرين.

لائحة رقــم 13

ترقيـة الإشهـار: الجمعية العامة للمؤسسة العمومية الاقتصادية لمطاحن الجلفة **ش ذ أ**، المجتمعة في 30 مارس 2015، تأمر مجلس الإدارة بالقيام بعملية الإشهار القانوني للوائح هذه الجمعية العامة العادية.

ثانيا: ميزانية مؤسسة مطاحن الجلفة للسنة المالية 2014

Moulins Djelfa/Spa
Zone Indust. BP 264 Djelfa
N° D'IDENTIFICATION:099817019089703

EDITION_DU:09/04/2015 17:44
EXERCICE:01/01/14 AU 31/12/14

BILAN (PASSIF)

	NOTE	2014	2013
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis		830 000 000,00	830 000 000,00
Capital non appelé			
Primes et réserves - Réserves consolidés (1)		215 126 582,94	374 490 844,03
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net du groupe (1)		16 486 718,93	9 126 960,96
Autres capitaux propores - Report à nouveau			-168 493 242,05
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL I		1 061 613 301,87	1 045 126 582,94
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières		459 051 448,25	408 308 000,00
Impôts (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		4 567 496,24	3 867 496,24
TOTAL II		463 618 944,49	412 175 496,24
PASSIFS COURANTS:			
Fournisseurs et comptes rattachés		53 527 197,87	90 067 137,96
Impôts		2 357 665,59	50 050 396,01
Autres dettes		284 453 991,72	237 995 694,71
Trésorerie passif			
TOTAL III		340 338 855,18	378 113 228,67
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		1 865 571 101,54	1 835 415 307,85

Moulins Djelfa/Spa
Zone Indust. BP 264 Djelfa
N° D'IDENTIFICATION:099817019089703

EDITION_DU:09/04/2015 17:44
EXERCICE:01/01/14 AU 31/12/14

BILAN (ACTIF)

ACTIF	NOTE	2014 Montants Bruts	2014 Amortissements Provisions et pertes de valeurs	2014 Net	2013 Net
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles		40 260 371,15		40 260 371,15	40 260 371,15
Immobilisations corporelles					
Terrains		236 428 772,84		236 428 772,84	236 428 772,84
Bâtiments		564 432 978,5049	261 409,99	524 181 574,57	541 766 035,48
Autres immobilisations corporelles		288 804 320,4449	549 148,94	243 045 171,50	227 763 624,17
Immobilisations en concession					
Immobilisations encours		65 091 122,24		65 091 122,24	
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants					
Impôts différés actif					
TOTAL ACTIF NON COURANT		1 195 107 565,23	81 100 883,93	1 114 007 012,30	1 046 269 003,64
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		138 925 528,13		138 925 528,13	112 497 212,65
Créances et emplois assimilés					
Clients		1 083 234 893,91	550 804 240,32	532 429 937,59	551 210 871,47
Autres débiteurs		43 479 331,89	4 199 367,06	39 279 964,90	33 273 913,25
Impôts et assimilés		7 500,00		7 500,00	7 500,00
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
TOTAL ACTIF COURANT		1 265 747 253,93	554 804 240,32	710 942 013,61	697 146 303,61
TOTAL GENERAL ACTIF		2 460 854 819,16	635 905 124,25	1 824 949 025,91	1 743 415 307,25

هذه القائمة هي الميزانية المحاسبية لمؤسسة مطاحن الجلفة للسنة المالية **2014**، والتي تمت المصادقة عليها (الحسابات الاجتماعية) للمؤسسة المغلقة في **31-12-2014** مع مجموع ميزانية (أصول تساوي خصوم) بـ مليار وثمانمائة وخمسة وخمسون مليون وخمس مائة وواحد وسبعون ألف وواحد وتسعون دينار وأربعة وتسعون سنتيما (**1.855.571.091,94دج**) ونتيجة أرباح السنة المالية بستة عشر مليون وأربع مائة وستة وثمانون ألف وسبعمائة وثمانية عشر دينار جزائري وثلاثة وتسعون سنتيم (**16.486.718,93دج**).

نتائج صافية للمستفيد لسنة 2014 قدرت بستة عشر مليون وأربعمائة وستة وثمانون ألف وسبعمائة وثمانية عشر دينار جزائري وثلاثة وتسعون سنتيم (**16.486.718,93دج**) في الرصيد الجديد.

وحسب اللائحة الثانية تم تخصيص احتياطات التالية من النتيجة:

- **احتياطيات قانونية: 824.335,95 دج**
- **احتياطيات اختيارية: 15.662.382,98 دج.**

حسب هذا المحضر المقدم من مؤسسة مطاحن الجلفة، أنه تم عقد اجتماع للجمعية العامة العادية بحضور **وكلاء عن المساهم** الوحيد للمؤسسة، **ومحافظ الحسابات** و**أعضاء مجلس الإدارة وهم الأطراف المعنية بالحوكمة**. وأنه مهما كان فإن التطبيق السليم للحوكمة لا يتطلب من الأطراف المعنية بالحوكمة الحضور فقط في اجتماعات الجمعية العامة والاكتفاء فقط بالمصادقة على أعمال المؤسسة المعروضة من قبل المسيرين، وأنه من الممكن للمسيرين أن يستغلوا الوضع ويعرضوا أعمال تخدمهم إلى حد كبير أكثر من خدمة المساهمين والمؤسسة ككل، لذلك يتطلب القيام بمتابعة أعمال المسيرين من طرف جهات مستقلة مكلفة من طرف الشركاء (ملاك المؤسسة) لمتابعة أعمال المؤسسة ومراقبة أعمال المسيرين للحد من إدارة الأرباح.

وحسب ما أكده مسؤول في قسم المالية والمحاسبة أن الزيارات المهنية لمحافظ الحسابات كانت لها أثر من حيث المتابعة وإحكام الرقابة على أعمال قسم المحاسبة وأعمال الإدارة، والملاحظ حسب هذه الحالة أن جانب الرقابة الخارجية محكم نوعا ما، لأن إحكام الرقابة يستدعي الرقابة المستمرة.

وأما في ما يخص نتائج المؤسسة فإنه تم تخصيص نتيجة النشاط للسنة المقفلة 2014 كإحتياطات قانونية واحتياطات اختيارية، كما هو موضح في محضر الجمعية العامة؛ وأنه تم اتخاذ هذا القرار نتيجة لتطلعات المؤسسة المستقبلية في التوسيع وتنمية نشاطها (فتح خطوط جديدة للإنتاج)، فرغم أن المؤسسة قد تحصلت على قرض بنكي بقيمة 26 مليار سنتيم، لتقوم بفتح خطي إنتاج السميد والفرينة، إلا أنها تخطط لاستهداف أسواق جديدة داخل وخارج الولاية، وهذا ما سيعزز من نشاطها الاستغلالي. وأنه تم تخصيص نتيجة المؤسسة لتنمية وتوسيع نشاطها.

كما أن من بين ما كان سببا في اتخاذ قرار تخصيص النتيجة في الاحتياطات، هو وجود ديون قديمة ناتجة عن نشاط المؤسسة قبل سنة 2012 التي كانت سنة إعادة شرائها من قبل المجمع من الخواص الذين أشهروا إفلاسهم في وقت سابق دون تسديد الديون ولا تحصيل مستحقات المؤسسة منذ ذلك الحين. حيث أمر مجلس إدارة المجمع مسؤولي المؤسسة مراجعة السجلات السابقة والتدقيق فيها من أجل تسديد الديون وتحصيل المستحقات السابقة.

وأن مسيري المؤسسة يسعون إلى توسيع وتنمية نشاط المؤسسة كهدف استراتيجي، فعلى الصعيد الإنتاجي تسعى المؤسسة إلى إعادة بعث إنتاج العجائن ورفع الطاقة الإنتاجية لمادة الدقيق بتدعيم الخطوط الإنتاجية بتجهيزات عصرية خاصة وأن المؤسسة قد قطعت شوطا كبيرا في التعاقد مع متعاملين أجانب لجلب هذه التجهيزات **(تركيا وايطاليا)**. أما على صعيد الترويج والمبيعات فلدى المؤسسة رغبة جادة في اجتياح السوق الوطنية عبر فتح العديد من نقاط البيع عبر كامل التراب الوطني وإطلاق حملة الترويج السمعي والبصري. كما تتطلع المؤسسة إلى دخول المنافسة في السوق الجزائرية في مجالات أخرى كتسويق الحبوب بمختلف أنواعه و المواد ذات الاستهلاك الدائم.

وفي إطار حوكمة المؤسسة، أمر مجلس الإدارة بتأسيس برنامج للمراجعة الداخلية وخارجية إن لزم الأمر وتقنين نتائج أعمال المراجعة الداخلية والخارجية، بالتأكد دوريا من وضع المساهمات الصحيحة والتوصيات المقدمة من أجل مطابقتها للإجراءات وطرق التسيير. واتخاذ الإجراءات الضرورية من أجل تسجيل كل شرائح العمال في مختلف برامج التكوين وتركيز الجهود على تكوين أكبر عدد من العمال بغية تحسين أداء العامل البشري في المجالين التقني والعملي.

والملاحظ أن أدارة المؤسسة تركز على توسيع نشاط المؤسسة وتنميته مما سيؤثر على النتائج، فحسب مثل هكذا قرارات، فإنه يمكن القول عموما أن سياسة توزيع الأرباح ستتأثر بنسبة كبيرة بسبب قرارات وتطلعات المسيرين نتيجة الوضع الذي تشهده المؤسسة؛ أولا حداثة تبعيتها للمجمع والمنافسة الشديدة التي شهدتها بعد بعثها للنشاط من جديد. وأن المسيرين في ظل هذه

الظروف يميلون بدرجة كبيرة إلى استغلال نتائج المؤسسة في توسيع النشاط والنمو، أكثر من تقييد النتيجة للمجمع.

الخاتمـــــــــة

تم التوصل من خلال هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج، والخروج بمجموعة من التوصيات كمحاولة لسد النقص وحل المشكلة التي لا تزال قائمة وإن تعددت الحلول لأنها متعلقة بسلوك الأفراد. وكانت النتائج والتوصيات على النحو التالي:

أولا: النتائج

✓ يساهم الإفصاح في الحد من ممارسات إدارة الإرباح، ويقصد هنا بالإفصاح على أنه الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بنظام الرقابة الداخلية واختلاله، لأنه كلما كان للمؤسسة نظام رقابة جيد كلما تقلصت ممارسات إدارة الإرباح وذلك من خلال الإجراءات والإرشادات التي يفرضها نظام الرقابة الداخلية على المسيرين.

✓ تعمل المراجعة الداخلية على الحد من ممارسات إدارة الإرباح من خلال تحديد المسؤوليات وكذا المساءلة، بشرط توفر في المراجع الداخلي المؤهلات المهنية وكذا الاستقلالية، وتساهم كذلك المراجعة الخارجية في الحد من ممارسة إدارة الإرباح كون أن المراجع الخارجي يتميز على المراجع الداخلي بالاستقلالية المطلقة والتي تمكنه من تأدية مهامه بكل شفافة.

✓ تعتبر لجنة المراجعة من أهم الآليات التي يجب تفعيلها وهذا للدور الذي تلعبه في الإشراف على كل من المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية، وكذلك نظام الرقابة الداخلية والإفصاح، كما تعمل على تحقيق التكامل بينهم، وبالتالي الحد من مختلف ممارسات إدارة الإرباح، وعليه وجب تفعيل كل الآليات الرقابية (المراجعة الخارجية، المراجعة الداخلية، لجنة المراجعة،...) لخدمة مصالح المؤسسة من خلال إنهاء أو تقليل التعارض في المصالح بين مختلف الفاعلين فيها.

✓ إن قيود ومحددات سياسة توزيع الأرباح يدور بين ما هو متعلق بالأفراد الفاعلين في المؤسسة (الملاك والمسيرين)، وقدرات المؤسسة وطاقاتها المتاحة لها؛ فأما بالنسبة للعامل الأول (الأفراد الفاعلين في المؤسسة) هو ناتج عن التعارض في المصالح مما سبب في كثير من الأحيان نقطة ضعف كبيرة للمؤسسة تؤدي إلى اختلالات ومخاطر تمس مستقبل المؤسسة. أما العامل الثاني(قدرات المؤسسة وطاقاتها المتاحة) فهو عامل خارج عن إرادة كل الأطراف الفاعلة في المؤسسة، وهو من بين القيود والمحددات لسياسة توزيع الأرباح، ويستوجب من المسيرين إدارة مثلى لهذه الطاقات وتنميتها لخدمة المصلحة العامة للمؤسسة.

✓ ومن الملاحظ جليا أيضا أن المعلومة المحاسبية والمالية هي من المرتكزات الأساسية الموضحة والمنظمة في الوقت نفسه للعلاقة بين المسيرين والشركاء، إلا أن هذه المعلومات في الحقيقة هي في يد المسيرين والإفصاح عن هذه المعلومات يحد إلى درجة معينة من موثقيتها لأن كثرة المعلومات المحاسبية والمالية في المؤسسة تمكن من حجب بعض المعلومات التي تخدم المسيرين وتتعارض مع مصالح الشركاء، لذلك أصبح من الضروري الاستعانة بأطراف تتمتع باستقلالية تامة عن المسيرين لخدمة مصالح الشركاء وبالتالي خدمة مصلحة المؤسسة.

ثانيا: التوصيات

✓ القيام بمتابعة أعمال قسم المحاسبة والإدارة عامة من أجل إحكام الرقابة والقضاء على كل أشكال الفساد المالي والإداري.

✓ لتحقيق متطلبات الحوكمة يجب أيضا التركيز على الجانب البشري وتنميته أكثر من التركيز على القوانين وكيفية وضعها وتنفيذها، مما يستوجب دراسة سلوكيات الأفراد الفاعلين في المؤسسة وكيفية التأثير عليهم بطرق إيجابية لتمكنهم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من خدمة المؤسسة، وإقناعهم بأن خدمة المؤسسة هي من خدمتهم، وبالتالي الحوكمة تبدأ في الحقيقة من الفرد المكون في المؤسسة وليس القوانين واللوائح والتشريعات؛

الهوامش والمراجع:

I. باللغة العربية:

1. بوحادرة، عبد الكريم.(2012). أثر اختيار الهيكل المالي على قيمة المؤسسة: دور سياسة توزيع الأرباح في تحديد القيمة السوقية للسهم- مع دراسة حالة-. جامعة قسنطينة: مذكرة ماجستير غير منشورة.

2. بديدة، حورية.(2011) تأثير سياسة توزيع الأرباح على قيمة المؤسسة المسعرة في السوق المالي- دراسة إختبارية وحدثية للمؤشر CAC40 خلال الفترة الممتدة ما بين 2007 و2009، جامعة قاصدي مرباح –ورقلة: مذكرة ماجستير غير منشورة.

3. بلعشي، عبد المالك.(2014). أثر فتح رأس المال على سياسة توزيع الأرباح بالمؤسسة العمومية الاقتصادية المسعّرة بالبورصة -دراسة تحليلية لمجّمع صيدال-. جامعة الجزائر:3مذكرة ماجستير غير منشورة.

4. حسين، هاشم حسن.(2008). العوامل المؤثرة على سياسة توزيع الأرباح في الشركات المساهمة. *مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية*.(العدد 17).

5. سويسي، هواري.(2008). تقييم المؤسسة ودوره في اتخاذ القرار في إطار التحولات الاقتصادية بالجزائر. جامعة الجزائر: أطروحة دكتوراه غير منشورة في علوم التسيير.

6. بريش، عبد القادر، وبدروني، عيسى.(جوان 2013). محددات سياسة توزيع الأرباح في المؤسسات الخاصة الجزائرية. *الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية*.(العدد10).

7. حسياني، عبد الحميد.(2010). أهمية الانتقال للمعايير الدولية للمحاسبة والمعلومة المالية (IAS/IFRS) كإطار لتفعيل حوكمة المؤسسات. جامعة الجزائر3: مذكرة ماجستير غير منشورة.

8. بن بلغيث، مداني.(2004). أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسة في ظل أعمال التوحيد الدولية- بالتطبيق على حالة الجزائر. جامعة الجزائر: مذكرة دكتوراه غير منشورة.

9. رمضاني، لعلا، والبرود، أم الخير، وشارف، عبد القادر.(2017). إرساء دعائم الحوكمة المؤسسية لمواجهة الأزمات-دراسة لأهم الأزمات والفضائح المالية لكبريات الشركات العالمية،Global Journal of Economic and Business – Vol 3, No 3 , 2017، ص 03، متاح على الموقع: http://www.refaad.com/Files/GJEB/GJEB-3-3-2.pdf، تاريخ التصفح: 2018/02/22.

10. بن التومي، سارة، وقوضيلي، سمية.(04-05 ديسمبر 2012). دور التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات. جامعة المسيلة: المؤتمر الدولي الأول: المحاسبة والمراجعة في ظل بيئة الأعمال الدولية .

11. هوام، جمعة، ولعشوري، نوال.(2010). دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية. جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي: الملتقى الوطني حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة(واقع، رهانات وأفاق

12. خليل، إبراهيم، والحمداني، رجب.(04-05 ديسمبر 2012). تأثير حوكمة الشركات على جودة المعلومات المحاسبية في بيئة الأعمال الإلكترونية. جامعة المسيلة: المؤتمر الدولي الأول: المحاسبة والمراجعة في ظل بيئة الأعمال الدولية .

13. علة، مراد، وقمان، عمر.(04-05 ديسمبر 2012). دور المراجعة في ترقية الإفصاح المحاسبي ضمن القوائم المالية وفق متطلبات الحوكمة. جامعة المسيلة: المؤتمر الدولي الأول: المحاسبة والمراجعة في ظل بيئة الأعمال الدولية .

14. بن عمر، محمد البشير.(2017). دور حوكمة المؤسسات في ترشيد القرارات المالية لتحسين الأداء المالي للمؤسسة -دراسة حالة المجمع الصناعي صيدال في الفترة الزمنية (2008-2013)-

، مذكرة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، تخصص: مالية المؤسسة، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة-، الجزائر، 2017.

15. زياد هاشم السقا، دور النشر الإلكتروني للقوائم المالية في تفعيل مبادئ حوكمة الشركات، المؤتمر الدولي الأول: المحاسبة والمراجعة في ظل بيئة الأعمال الدولية يومي 04-05 /2012/12، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، مخبر الدراسات في العلوم التجارية، جامعة المسيلة-الجزائر.

16. بن أعمارة، منصور، وحولي، محمد.(04-05 ديسمبر 2012). دور الحوكمة وأهميتها في تفعيل جودة ونزاهة القوائم المالية. جامعة المسيلة: المؤتمر الدولي الأول: المحاسبة والمراجعة في ظل بيئة الأعمال .

17. عثماني، أحسين، شعابنية، سعاد.(06-07 ماي 2012). النظام المحاسبي المالي كأحد أهم متطلبات حوكمة الشركات وأثره على بورصة الجزائر. جامعة محمد خيضر ببسكرة: الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري .

18. الشحادة، عبد الرزاق، والبرغوثي، سمير ابراهيم.(20-21 أكتوبر 2009). ركائز الحوكمة ودورها في ضبط إدارة الأرباح في البيئة المصرفية في ظل الأزمة المالية العالمية. جامعة فرحات عباس -سطيف- الملتقى العلمي الدولي حول: الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية .

II. باللغة الانجليزية:

19. Dundeberg, Mirjam.(June 2011). Does Vote Differentiation Affect Dividend Payout Policy? –A Study on Swedish Listed Firms–, Master Thesis within Economics,-INTERNATIONELLA HANDELSHÖGSKOLAN- HÖGSKOLAN I JÖNKÖPING-,.

20. Husam-Aldin Nizar Al-Malkawi.(2010). Michael Rafferty, Rekha Pillai, Dividend Policy: A Review of Theories and Empirical Evidence, International Bulletin of Business Administration, Euro Journals, Inc..

21. Amarjit Gill, Nahum Biger, and Rajendra Tibrewala, Determinants of Dividend Payout Ratios: Evidence from United States, The Open Business Journal, 2010, 03, 08-14, Open Access, Bentham Open.

22. Tobias Basse, Sebastian Reddemann, Inflation and the dividend policy of US firms, The current issue and full text archive of this journal is available at: www.emeraldinsight.com/0307-4358.htm.

23. Whitehurst, David.(2002). Corporate Fiance, Volume 1, Sixth Edition: Ross−Westerfield−Jaffe, United States of America.

مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية
ISSN 2352-9962/E-ISSN 2572-0147
العدد التاسع- جوان 2018

OEB Univ. Publish.

مساهمة القروض المصرفية في تشجيع الاستثمار في الجزائر
- دراسة قياسية للفترة 1970-2016-

The contribution of bank loans to investment promotion in Algeria
- A standard study for the period 1970-2016 -

د.عبد الوحيد صرارمة
جامعة أم البواقي،الجزائر
serarwaheed@gmail.com

د. عبد الحميد قجاتي
جامعة أم البواقي،الجزائر
abdelhamid_15@yahoo.Fr

تاريخ التسليم: 24 /2018/03 ، تاريخ التقييم:2018/05/13 تاريخ القبول:2018/05/19

الملخص

ان تحقيق التنمية الاقتصادية،يتوقف بشكل اساسي على مدى قدرة الاقتصاد الوطني في توفير الموارد المالية الكافية بشكل دائم ومستمر، ومن شان ندرة المدخرات اللازمة لتنفيذ البرامج الاستثمارية المستهدفة ان تخلق بما يسمى بفجوة الموارد، والتي تتسع كلما زاد حجم الاستثمار المحلي وقد يؤدي شح الموارد التمويلية في الاقتصاد الوطني الى المفاضلة بين معدل متدني للتنمية او اللجوء الى المصادر الخارجية للتمويل والتي تنساب في شكل قروض او استثمار اجنبي مباشر او غير مباشر. وتقاس فاعلية الجهاز المصرفي أولا في امكانيته على تعبئة المدخرات وفي مدى قدرته على تخصيص الاموال القابلة للإقراض وفق أفضل الصيغ الممكنة. تهدف هذه الدراسة الى قياس أثر القروض المقدمة من طرف الجهاز المصرفي على الاستثمارات في ظل الاصلاحات والبرامج التنموية المطبقة من قبل الجزائر.

الكلمات المفتاحية: القروض المصرفية، الاستثمار، نموذج تصحيح الخطأ.

Abstract

This paper sheds light on the impact of bank credits volatility on the investment in Algeria. After testing the stationarity of investment (INV) and bank credits (Credit), we tested the cointegration of these two time series in order to examine the short and long run relationship between these variables. The results indicate that there is cointegration between investment and bank credits, hence we could run the Error Correction Model (ECM). An attempt is made to determine the real effects of the relationship between the variables studied.

Key Words: Investment, Bank credits, ECM.

مقدمة:

تبرز الحاجات التمويلية للمؤسسات الاقتصادية، بسبب عدم كفاية الموارد الذاتية المتاحة لديها و هو ما يؤثر على نشاطها ومن ثم على تحقيق أهدافها، لذلك تلجأ هذه المؤسسات إلى البنوك التجارية باعتبارها من أهم المؤسسات المالية التي يعتمد نشاطها على الوساطة المالية، أي تعبئة المدخرات من الأفراد والمؤسسات التي لديها فوائض مالية، وتوجيهها إلى من يحتاجها من القطاعات الاقتصادية المختلفة.

لقد أثبتت التطورات الاقتصادية في البلدان المختلفة أن للنظام المصرفي دور كبير في إحداث التنمية الاقتصادية من خلال ما يقدمه النظام المصرفي من خدمات أصبحت واحدة من أهم أسس تمويل التنمية الاقتصادية وبدونها لا يستطيع أي اقتصاد معاصر أن يؤدي وظيفته بكفاءة وفعالية.

وتعتبر القروض المصرفية مصدرا هاما لإشباع تلك الحاجات التمويلية والتي تتنوع تبعا لأوجه استخدامها، حيث تبرز طبيعة العلاقة بين درجة ارتباط تطور المصارف ومدى قدرتها على تمويل حجم الاستثمارات بما يتماشى مع مستوى التنمية الاقتصادية، و يتمثل دور النظام المصرفي في توجيه النمو الاقتصادي عن طريق تعزيز فعالية الوساطة المالية ورفع كفاءة توزيع الموارد وتسريع تراكم رأس المال المادي والبشري. لذلك عملت الجزائر على صياغة سياسات مصرفية واصلاحات لتنظيم الجهاز المصرفي بما يدعم دوره المالي.

- **إشكالية الدراسة:**

من خلال هذه الورقة البحثية سنحاول الإجابة على الإشكالية التالية:

ما مدى مساهمة القروض المقدمة من طرف الجهاز المصرفي في تشجيع الاستثمار في الجزائر؟

للإجابة على هذه الإشكالية نضع الفرضية التالية:

هناك تأثير موجب قصير و طويل المدى للقروض البنكية على الاستثمار في الجزائر

- **منهج الدراسة:**

بهدف الإلمام الجيد بموضوع الدراسة تم اعتماد **المنهج الوصفي التحليلي** وذلك بوصف الظاهرتين و تحليل الجداول التي تخص القروض المقدمة و كذا توزيع الاستثمارات في الاقتصاد الجزائري، واعتمدنا كذلك على **طريقة القياس الاقتصادي** في المحور الأخير لدراسة اثر القروض المقدمة من طرف الجهاز المصرفي لتمويل الاستثمارات.

أقسام الدراسة:

للإحاطة والإلمام الجيد بالموضوع ارتأينا أن نقسم بحثنا على النحو التالي:

1- النظام المصرفي الجزائري وتمويل الاستثمار في الجزائر.

2- الاستثمار في الجزائر

3- الدراسة القياسية لأثر القروض الممنوحة من طرف الجهاز المصرفي لتمويل الاستثمار

1- النظام المصرفي الجزائري وتمويل الاستثمار في الجزائر

ان من مهام الاقتصاد في أي بلد هو تخصيص الموارد المالية والبشرية اللازمة من أجل إنتاج السلع والخدمات، التي تشبع حاجات المجتمع وتضمن رفاهيته. من هنا يبرز دور المؤسسات المالية، من خلال تجميع مدخرات المجتمع وتحويلها إلى موارد مالية كافية، تسمح بتوفير الأموال اللازمة لتمويل الاستثمارات والنهوض بالتنمية.

1-1-القروض المقدمة لتمويل الاقتصاد للنظام المصرفي الجزائري

بما أن الطلب على خدمات النظام المصرفي عموم اناتج عن حاجة التنمية الاقتصادية ولهذا يمكن القول أنه كلما اتسعت حدود التنمية كلما زادت الحاجة إلى وجود نظام مصرفي أكثر تطورا وأوسع خدمات، وهذا يفسر حالة الترابط بين النظام المصرفي وعملية التنمية نفسها التي أساسها قدرة هذا النظام في تحويل الأموال من القطاعات التي تعجز عن وضعها في الاستخدام التنموي تلك القادرة على ذلك. و الجدول التالي يبين توزيع القروض بين مختلف القطاعات.

الجدول رقم (1):تقسيم القروض المقدمة من طرف الجهاز المصرفي للاقتصاد حسب القطاعات

الوحدة مليار دينار جزائري

القطاعات / السنوات	القطاع العام		القطاع الخاص		الادارة المحلية	
	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة
2000	701.8	70.6	291.7	29.4	0.2	0.0
2001	740.3	68.6	337.9	31.3	0.2	0.0
2002	715.5	56.5	551.0	43.5	0.3	0.0
2003	791.4	57.3	588.5	42.6	0.3	0.0
2004	859.3	56.0	675.4	44.0	0.3	0.0
2005	882.4	49.6	897.3	50.4	0.1	0.0
2006	847.0	44.5	1057.0	55.5	1.4	0.1
2007	988.9	44.8	1216.0	55.1	0.3	0.0
2008	1201.9	46.0	1413.3	54.0	0.3	0.0
2009	1485.1	48.1	1600.6	51.9	0.8	0.0
2010	1460.6	44.7	1806.7	55.3	0.8	0.0

0.0	0.7	53.2	1984.2	46.7	1741.6	2011
0.0	0.4	52.3	2247.1	47.7	2050.9	2012
0.0	0.4	52.8	2722.0	47.2	2434.3	2013
0.0	0.6	48.0	3121.7	52.0	3382.3	2014
0.0	0.7	49.3	3588.3	50.7	3688.2	2015
0.0	0.6	50.0	3957.1	50.0	3952.2	2016

Source:Bank d'Algérie، rapporte annuelle،2004 p174.

- Rapporte annuelle 2008، p201.
- Rapporte annuelle 2016، p185.

نلاحظ من خلال الجدول رقم 1 أن اكبر نسبة في تقديم القروض تمت للقطاع العام خاصة في الفترة 2000-2004، ويرجع سبب هذه القروض المقدمة كلها من طرف البنوك العمومية حيث بلغ إجمالي القروض بنهاية سنة 2004 إلى 1534.388 مليار دينار تمثل نسبة 92.9% منها مقدمة من طرف البنوك العمومية و 7.1% من طرف البنوك الخاصة وارتفعت هذه النسبة سنة 2002 أين وصلت إلى 14.3 في حين قفزت القروض المقدمة للقطاع الخاص إلى 43.5% حيث كانت 31.3% سنة 2001.

أما في السنوات الأخيرة وجهت نسبة كبيرة من القروض إلى القطاع الخاص سواء من البنوك العمومية أو الخاصة حيث بلغت القروض المباشرة 1675.5 مليار دينار و 560.5 مليار دينار من البنوك العامة والخاصة على التوالي سنة2012، في حين يبقى القطاع العام يمول عن طريق البنوك العمومية حيث بلغت قيمة هذه القروض 2051.4 مليار دينار سنة 2012،[1] ويعود سبب هذا التوجه تزايد الاستثمارات الخاصة وذلك بتحفيز القطاع الخاص على الاستثمار من خلال مشاريع تشغيل الشباب وإنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بمنحها العديد من التسهيلات خصوصا المتعلقة بالحصول على القرض البنكي.وكذا مشاريع البرنامج الخماسي للحكومة 2010-2014 الذي خصص له مبلغ قيمته 286 مليار دولار.[2]

2- الاستثمار في الجزائر

فيما يخص مناخ الاستثمار في الجزائر فقد انتهجت هذه الأخيرة في ظل الإصلاحات الاقتصادية سياسات متعددة الجوانب تهدف في مجملها إلى تحقيق تنمية اقتصادية متكاملة، ففي مجال الاستثمار عملت الدولة على تشجيع الاستثمار المحلي و الأجنبي منذ انتهاج سياسة الانفتاح الاقتصادي، و ضمن التوجه الرامي إلى تشجيع الاستثمار المحلي و استقطاب المزيد من رأس المال الأجنبي، ما فتئت الجزائر في تطبيق الإجراءات و التدابير ذات الأبعاد التصحيحية، مستهدفة الحد من التشوهات الهيكلية و إعادة تأهيل المؤسسات الاقتصادية، بالإضافة إلى تقديم المزيد من الضمانات لفائدة المستثمرين الوطنيين و الأجانب، مع تسهيل و تبسيط الإجراءات.و من أهم ما جاءت به هذه الإصلاحات إنشاء وكالات لترقية الاستثمارات و

أجهزة أخرى نذكر منها بالخصوص : وكالة ترقية و دعم الاستثمارات (APSI) ، لجنة دعم مواقع الاستثمارات المحلية و ترقيتها (CALPI) ، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات (ANDI) ، المجلس الوطني للاستثمار (CNI) ، الشباك الوحيد(GU) ، صندوق دعم الاستثمارات(CSI) ،و الوزارة المنتدبة المكلفة بالمساهمة و ترقية الاستثمار.[3]

2-1- المشاريع الاستثمارية في الجزائر

حسب آخر تقرير لوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات ANDI لسنة 2013، بلغ عدد المشاريع المصرح بها لهذه السنة 8895 مشروع بمبلغ يفوق 1716 مليار دينار ، وبلغ عدد الموظفين فيها أزيد من 184943 موظف، ويحوز القطاع المحلي على النسبة الغالبة لهذه الإحصائيات ،حيث بلغ عدد المشاريع في هذا القطاع إلى 8830 مشروع بمبلغ 1384 مليار دينار و قام بإيجاد 131861 وظيفة عمل، بينما قطاع الشراكة بلغت عدد مشاريعه 65 مشروع بملغ 332 مليار دينار وتوفير 17082 وظيفة.[4]

أما لتحليل طبيعة الاستثمار خلال العقد الأخير في الجزائر نستدل بالجدول الموالي:

الجدول رقم 02: الاستثمار في الجزائر خلال الفترة 2002-2012

السنوات	عدد المشاريع		المبالغ (مليار دينار)		عدد الوظائف	
	العدد	النسبة	المبلغ	النسبة	العدد	النسبة
2002	523	1.1	104804	1.51	30674	4.06
2003	1882	3.95	403758	5.82	37579	4.98
2004	903	1.9	240847	3.47	25007	3.31
2005	873	1.83	206731	2.98	44244	5.86
2006	2226	4.68	509350	7.35	62887	8.33
2007	4556	9.57	655670	9.46	91808	12.16
2008	7133	14.99	1773545	25.58	97698	12.94
2009	8024	16.86	469205	6.77	72440	9.59
2010	6759	14.20	401348	5.79	67594	8.95
2011	6999	14.71	1352811	19.51	133824	17.72
2012	7715	16.21	815545	11.76	91415	12.11
المجموع	47593	%100	6933611	%100	755170	%100

Source: Andi ,évolution des projets déclarés 2002/2012.

نلاحظ من خلال الجدول أن هناك تطور مستمر في عدد المشاريع الاستثمارية منذ سنة 2002 إلى غاية سنة 2012 وخاصة بعد سنة 2005 حيث تراوحت نسبة الزيادة في السنوات الأخيرة ما بين 14%-16 % ،ومن خلال تقسيم إجمالي عدد المشاريع المصرحة حسب القطاعات نجد أنها تتكون من 47170 مشروع للقطاع المحلي و 208 مشروع مشترك بين محلي وأجنبي ،و 215 مشروع أجنبي، أما من الناحية القانونية فتقسم عدد المشاريع إلى 47028 مشروع للقطاع الخاص و509 مشروع للقطاع العام و 56 مشروع مختلط بين خاص وعمومي. ويرجع سبب هذه التطورات إلى اهتمام السلطات بالبيئة الاستثمارية في الجزائر خاصة من خلال:

- التخفيضات والإعفاءات الجبائية والتسهيلات الإدارية.
- القروض الممنوحة من قبل الجهاز المصرفي الموجهة للاستثمار.
- الإصلاحات القانونية للاستثمار وانشاء مؤسسات و وكالات وطنية لتوجيه وإرشاد هذه المشاريع الاستثمارية.
- تحسن الوضعية المالية والنقدية للاقتصاد الجزائري خاصة بعد سنة 2000 وذلك راجع إلى تطورات في أسعار البترول.
- برامج الاستثمار الكبرى التي اعتمدتها الجزائر في السنوات الأخيرة(2001/2004-2005/2009-2010/2014).
- انتشار الوعي الاستثماري لدى المجتمع.

رغم هذا التزايد في عدد المشاريع إلى أنها تبقى ضعيفة وذلك من خلال لا توجد قفزة نوعية في نسبة الزيادة في الصادرات أو على الأقل التقليل من الاستثمارات الخاصة التي يستوردها الاقتصاد الجزائري .كما أن معدل النمو لم يصل إلى المستوى المطلوب الذي جهزت من خلاله البيئة الاستثمارية وجهود السلطات في الجزائر ، وربما يكون توزيع الاستثمارات في القطاعات غير المنتجة سبب في عدم تزايد معدل النمو.

3- الدراسة القياسية لاثر القروض المصرفية على الاستثمار

3-1- متغيرات الدراسة:

تتمثل متغيرات الدراسة في :

المتغير التابع: و هو عبارة الاستثمارات الخاصة الجزائرية و تشمل الانفاق الخام من طرف القطاع الخاص او المؤسسات العمومية لزيادة اصولها الثابتة و هي مقيمة بالمليون دينار جزائري.

المتغير المستقل: و نقصد به القروض و هو عبارة عن القروض المحلية و المقدمة من طرف القطاع البنكي للقطاع الخاص بما فيه المؤسسات الاقتصادية العمومية، و هي تعبر عن كل الموارد المالية مثل القروض و كل الاشكال الاخرى التي تتطلب اعادة التسديد مثل شراء السندات.

2-3- البيانات الاحصائية :

عبارة عن احصائيات للبنك الدولي تم تحميلها من موقعه الرسمي و هي تمثل سلاسل زمنية للفترة الممتدة من 1970 الى غاية 2010 اي ما يوافق 41 مشاهدة و هي مقيمة بالمليون دينار بالنسبة للقروض و كذلك للاستثمارات.

3-3- تقنيات التقدير

1-3-3- ازالة عدم سكون السلاسل الزمنية

هناك عدة اسباب تقف امام سكون السلسة الزمنية و هي :

عدم ثبات التباين ، الاتجاه العام ، التقلبات الموسمية

و يتم معالجة هذه المشاكل بالاعتماد عادة على الفروق من الدرجة الاولى و اذا اخذنا السلسلة الزمنية محل الدراسة و هي الاستثمار الخاص INV نحصل على: $\Delta INV_t=INV_t - INV_{t-1}$

و لاختبار استقرارية السلسلة الزمنية نستعمل اختبار ديكي فولر الموسع. معظم المتغيرات الاقتصادية تصبح مستقرة بعد تطبيق مرشح الفروق من الدرجة الاولى.[5]

2-3-3-التكامل المشترك:Cointegration

نقول عن سلسلتين زمنيتين او اكثر انهما تتصفان بصفة التكامل المشترك، اذا كانت التقلبات في احداها تؤدي الى الغاء التقلبات في السلسلة او السلاسل الاخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمها ثابتة عبر الزمن. و هناك مجموعة من الخصائص لا بد من توفرها حتى نقول عن ان السلسلتين Inv_t و $Cred_t$ متكاملتين تكاملا مشتركا و هي :

- يجب ان تكون السلسلتين الزمنيتين غير مستقرتين و متكاملتين من الدرجة الاولى اي ان :

$Inv_t \sim I(1)$ و $Cred_t \sim I(1)$

- يجب ان تكون هناك علاقة بين المتغيرين اي:

$$(1) \quad INV_t= \beta_1+\beta_2 Cred_t+U_t$$

- يجب ان تكون البواقي مستقرة اي انها متكاملة من الدرجة صفر كما يلي: $U_t \sim I(0)$

حيث ان $U_t= Cred_t- \beta_1-\beta_2 Inv_t$ (2)

اذا كانت البواقي غير مستقرة لا يمكن القول ان هناك تكامل مشترك بين السلسلتين الزمنيتين حتى و لو كانتا متكاملتين من الدرجة الاولى[6].

3-3-3- نموذج تصحيح الخطأ: Error Correction Model

و ينص هذا النموذج على ان العلاقة طويلة الاجل تكون باحتواء النموذج على متغيرات لها فجوات زمنية، اما العلاقة قصيرة الأجل فتكون بإدراج فروق السلاسل الزمنية ، و التي تعبر عن التغير بين القيم من فترة لأخرى و قد تكون ليوم او شهر او سنة ...الخ.

و اذا اعتمدنا على العلاقة البسيطة من المعادلة رقم (1):

$$Inv_t = \beta_1 + \beta_2\ Cred_t + U_t$$

لنكتب هذه المعادلة كما يلي: $U_t = Inv_t - \beta_1 - \beta_2\ Cred_t$

حيث تمثل U_t الخطأ التوازني Equilibrium Error و يستعمل حد الخطأ لربط السلوك القصير المدى للمتغير التابع Inv مع قيمه طويلة المدى و الان لنأخذ المعادلة التالية:

$$\Delta\ Inv_t = \alpha_0 + \alpha_1 \Delta\ Cred_t + \alpha_2 U_{t-1} + \varepsilon_t \quad (3)$$

حيث يمثل Δ الفروق من الدرجة الاولى، ε_t حد الخطأ العشوائي

$$U_{t-1} = Inv_{t-1} - \beta_1 - \beta_2 Cred_{t-1}$$

أي قيمة الفجوة الاولى للخطأ التابع لتكامل الانحدار. ان نموذج تصحيح الخطأ المبين في المعادلة رقم (3) يظهر ان Δ Inv يعتمد على Δ Cred و كذلك على حد الخطأ التوازني. و اذا كان $\alpha_2 < 0$ فان حد تصحيح الخطأ يعمل على دفع Inv باتجاه التوازن و يسمى α_2 كذلك معامل سرعة التعديل[7].

3-4- نتائج التقدير:

حتى نتفادى الحصول على انحدار زائف لا بد من التحقق من استقرار السلاسل الزمنية.

3-4-1- **استقرار السلاسل الزمنية:**

- **القروض** :

يبين الشكل رقم 2 منحنى القروض للفترة الممتدة من 1970 الى غاية 2016 و نلاحظ ان السلسلة تحتوي على اتجاه متصاعد مما يعني ان السلسلة غير مستقرة. كما يوضحه الشكل رقم 2.

الشكل رقم 2 :القروض الموجهة للقطاع الخاص

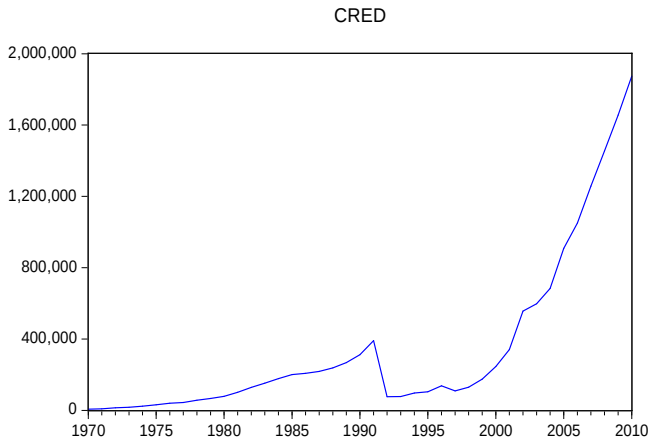

و يمكن تأكيد النتائج السابقة بواسطة اختبار جذر الوحدة كما يلي:

Null Hypothesis: CRED has a unit root

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		2.676203	1.0000
Test critical values:	1% level	-4.205004	
	5% level	-3.526609	
	10% level	-3.194611	

نلاحظ ان القيمة المطلقة لـ t المحسوبة اقل من القيمة الحرجة عند 5 % مما يعني اننا نقبل فرضية العدم و بالتالي فان هذه السلسلة الزمنية لها جذر وحدة، مما يعني انها غير مستقرة. من جهة اخرى فان تطبيق الفروق من الدرجة الأولى سيجعل السلسلة مستقرة كما تبينه النتائج التالية:

Null Hypothesis: D(CRED) has a unit root

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.614132	0.0035
Test critical values:	1% level	-4.211868	
	5% level	-3.529758	
	10% level	-3.196411	

إن قيمة t المحسوبة بالقيمة المطلقة اكبر من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5 % و النتيجة ان هذه السلسلة الزمنية تصبح مستقرة عند تطبيق مرشح الفروق من الدرجة الاولى و ان هذه السلسلة تتبع سيرورة DS و يمكن كتابة معادلة السلسلة كما يلي :

$\Delta Cred_t = -40181.61 + 3699.34T - 0.755\ \Delta Cred_{t-1}$ كما يمكن التأكد من ذلك كما يبينه الشكل التالي:

الشكل رقم 3 : الفروق من الدرجة الاولى للقروض

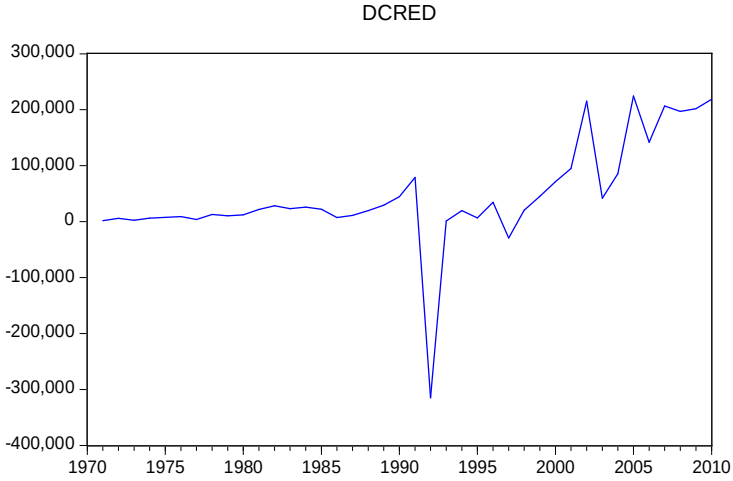

-الاستثمارات الخاصة :

ان الشكل رقم 4 اسفله يبين الاستثمارات الخاصة الجزائرية من سنة 1970 الى غاية 2012 اي ما يقابل 43 مشاهدة. ان الاستثمارات الخاصة مثل القروض غير مستقرة في حالتها الخام كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم 4: الاستثمارات الخاصة الجزائرية

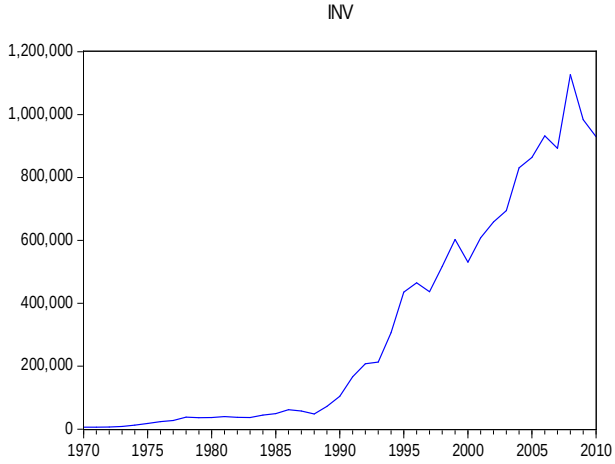

نلاحظ ان المنحنى له اتجاه متصاعد مما يعني ان السلسلة غير مستقرة و يمكن التأكد من ذلك بواسطة اختبار جذر الوحدة كما يلي:

Null Hypothesis: INV has a unit root

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.475365	0.3371
Test critical values:	1% level	-4.284580	
	5% level	-3.562882	
	10% level	-3.215267	

نلاحظ ان القيمة المطلقة لـ t المحسوبة اقل من القيمة الحرجة عند 5% مما يعني اننا نقبل فرضية العدم و بالتالي فان هذه السلسلة الزمنية لها جذر وحدة و بالتالي فهي غير مستقرة. من جهة اخرى قان تطبيق الفروق من الدرجة الاولى سيجعل السلسلة مستقرة كما تبينه النتائج التالية:

Null Hypothesis: D(INV) has a unit root

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.857901	0.0025
Test critical values:	1% level	-4.284580	
	5% level	-3.562882	
	10% level	-3.215267	

نلاحظ ان t المحسوبة اكبر من t الحرجة عند مستويات معنوية 1% او 5% او 10% مما يعني رفض فرضية العدم و بالتالي عدم وجود جذر الوحدة و من ثم استقرار السلسلة الزمنية. و الشكل رقم 5 يوضح ذلك.

الشكل رقم 5 : منحنى الفروق من الدرجة الأولى للواردات

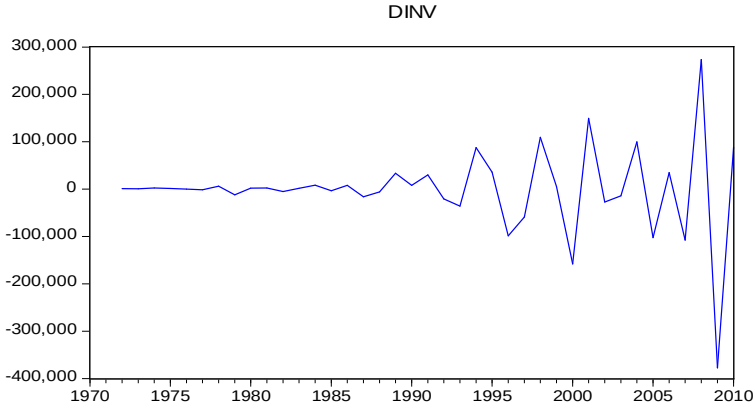

3-4-2- اختبار التكامل المشترك

لاختبار التكامل المشترك نقوم اولا بحساب الانحدار بين السلسلتين الزمنيتين Inv و Cred فنحصل عل المعادلة التالية :

$$Inv_t = 103324.5 + 0.624\ Cred_t + U_t$$

(2.67) (9.41)

$R^2=0.69$ DW=1.81

نلاحظ ان هناك معنوية احصائية لمعلمات النموذج، لكن قيمة DW تبين وجود ارتباط ذاتي من الدرجة الاولى و هو ما يدل على احتمال وجود انحدار زائف تأكده اختبارات استقرارية البواقي، حيث نحصل على ما يلي:

Null Hypothesis: U has a unit root

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.301025	0.0005
Test critical values:	1% level	-4.211868	
	5% level	-3.529758	
	10% level	-3.196411	

تبين نتائج اختبار جذر الوحدة رفض فرضية العدم و بالتالي فان البواقي مستقرة، مما يعني وجود تكامل مشترك بين السلسلتين . و يمكن الحصول على نفس النتيجة بالاعتماد على اختبار التكامل المشترك لجوهنسن و جوسليوس و هذا بشقيه اي اختبار Trace test و Max-eigenvalue test، حيث تشير الاختبارات الى قبول فرضية العدم نظرا لكون قيمة t المحسوبة اقل من القيمة المجدولةعند مستوى دلالة 5% ، بالتالي فإنه يوجد تكامل مشترك بين السلسلتين كما توضحه نتائج الاختبارات التالية:

Sample (adjusted): 1972 2012

Series: CRED INV

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.436697	29.18588	20.26184	0.0023
At most 1	0.160055	6.802323	9.164546	0.1372

Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.436697	22.38356	15.89210	0.0041
At most 1	0.160055	6.802323	9.164546	0.1372

Max-eigenvalue test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 evel
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

ان الاختبارات الإحصائية المعمقة بينت لنا انه يوجد تكامل مشترك بين الاستثمارات الخاصة و القروض مما يعني ان السلستين تتوازنان معا في المدى الطويل، و هذا ما يدل على انه يوجد تأثير للقروض على الاستثمارات الخاصة الجزائرية، كما يلي:

$$\Delta\ Inv_t = 24414.62 + 0.017 \Delta\ Cred_t - 0.128\ U_{t-1} + \varepsilon_t \quad (3)$$

حيث يمثل Δ الفروق من الدرجة الاولى، ε_tحد الخطأ العشوائي

$$U_{t-1} = Inv_{t-1} - 103324.5 - 0.62 Cred_{t-1}$$

أي قيمة الفجوة الاولى للخطأ التابع لتكامل الانحدار. ان نموذج تصحيح الخطأ المبين في المعادلة رقم (3) يبين انه في المدى القصير فان التغيرات في القروض لها اثر ايجابي على الاستثمار بمقدار 0.017 اما في المدى الطويل فان اثر القروض على الاستثمار هو 0.62 . كما يظهر ان Δ Inv يعتمد على Δ Cred و كذلك على حد الخطأ التوازني. و بما ان معلمة حد تصحيح الخطأ سالبة فهو يعمل على دفع Inv باتجاه التوازن و يسمى 0.128معامل سرعة التعديل Speed of Adjustment و هو يشير الى مقدار التغير في المتغير التابع Inv_t نتيجة انحراف قيمة المتغير المستقل $Cred_t$ في الاجل القصير عن قيمته التوازنية في الاجل الطويل بمقدار وحدة واحدة، اي انه يعدل سلسلة القروض بنسبة 12.8 % سنويا للتوازن مع الاستثمارات الخاصة في المدى الطويل.

الخاتمة:

من خلال تتبع تطور النظام المصرفي الجزائري منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، نجد أنه عرف عدة اصلاحات بهدف تدعيم نشاطه كجهاز تمويلي وفعال في الاقتصاد الوطني ودفع عجلة التنمية الاقتصادية، خاصة بعد تبني الجزائر العديد من الإصلاحات على مستوى السياسة الاقتصادية العامة والنظام المصرفي خاصة، مثل قانون النقد والقرض 10/90 والأمر 01/03.

رغم تبني الجزائر سياسة استثمارية طويلة المدى خصصت لها موارد بشرية ومادية ضخمة، وذلك لتشجيع الاستثمارات المحلية والمتمثلة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بغية تنويع صادراتها خارج قطاع المحروقات والحد من التبعية للخارج من خلال الواردات، إلا أن هذه السياسة لم تصل إلى أهدافها المسطرة

وبقاء الأوضاع على حالها حيث لم تتعدى الصادرات خارج المحروقات نسبة 4 % ، ولهذا يجب إعادة النظر في بعض البنود لهذه السياسة الاستثمارية، وبما أن الاستثمارات المحلية تعد من الحلول لتنويع الصادرات يجب تدعيمها إلى غاية تحقيق الاهداف المرجوة، وحمايتها من المنتجات المستوردة بصفتها استمارات ناشئة، العمل على تنظيم المرافقة البنكية إلى غاية اعتماد هذه الاستثمارات على مواردها الذاتية.

إن الدراسة القياسية بينت انه يوجد تأثير للقروض على التغير في الاستثمارات الخاصة الجزائرية و هذا في المدى القصير ولكن بنسبة طفيفة جدا، أما في المدى الطويل فهناك تأثير ايجابي للقروض على الاستثمارات، و السبب في ذلك يرجع لكون الجزائر خلال العقدين الأخيرين تبنت سياسة استثمارية تشجع فيها على الاستثمارات المحلية ومحاولة تنميتها لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية العامة وكذا توجيه المنظومة البنكية سواء العامة أو الخاصة لتمويل هذه الاستثمارات، أما فيما يخص التوصيات فان القروض تعتبر أداة هامة للتدخل في مجال تمويل الاستثمارات لا بد للدولة من استغلالها بهدف تحقيق التنمية و الحد من الارتفاع الكبير للواردات.

المراجع:

المراجع باللغة العربية:

1- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية و التطبيق**(الدار الجامعية للطباعة و النشر، 2001)

2- عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية**(الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2003)

3- تومي إبراهيم، النظام المصرفي الجزائري و اتفاقيات بازل،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود تمويل جامعة بسكرة(الجزائر،2008,2007).

4- محمود حميدات، "**مدخل للتحليل النقدي**"، ديوان المطبوعات، الجزائر، 2000.

5- بوسالم رفيقة ، **الجهاز المصرفي والسياسة النقدية خلال المرحلة الانتقالية 2002/1988**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية،جامعة بشار،25/24-أفريل-2005 .

6- بلمقدم مصطفى و بوشعور راضية، **تقييم أداء المنظومة المصرفية الجزائرية**، الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية (واقع وتحديات)،جامعة الشلف،15/14-ديسمبر - 2004.

7- كمال عياشي، "**أداء النظام المصرفي في ضوء التحولات الاقتصادية**"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، العدد 10 نوفمبر 2006.

8- بحوصي محجوب، استقلالية البنك المركزي من خلال قانون 10/90 و الأمر 11/03، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية، جامعة بشار، 25/24-أفريل-2005.

9- قدي عبد المجيد ، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و المناخ الاستثماري ، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التنمية ، جامعة الاغواط ، الجزائر ، 08 ، 09 افر يل 2002 .

10- بنك الجزائر، التقارير السنوية 2004- 2008 – 2012-2016.

المراجع باللغة الأجنبية:

1- Hayashi, F, **Econometrics,(**USA: Princeton University press,2011)

2- Gujarati, D.N. **Basic econometrics**.(USA: McGraw-Hill companies, 4th Edition,2004)

3-P .A.Samuelson &W.D .Nordhaus ,**Economics**(USA,NY:MacGraw-Hill Edition, 1998)

4- Wooldridge,J.M.**Introductory econometrics a modern approach**(USA: South-western engage learning, 2006)

5-WWW. World Bank, 2013

6- www.andi.dz

مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية
ISSN 2352-9962/E-ISSN 2572-0147
العدد التاسع- جوان 2018

OEBUniv.Publish

دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي الوطني (قبل وبعد 1990).

The role of Financial Policy in achieving national economic balance (Before and after 1990).

ط.د عواق مريم
جامعة الجزائر3، الجزائر
meriemaouag@gmail.com

أ.د زيبري رابح
جامعة الجزائر3، الجزائر
r.zebiri@hotlouk.fr

تاريخ التسليم:2018/01/27، تاريخ التقييم: 2018/03/12 تاريخ القبول: 2018/03/18

الملخص

تعد السياسة المالية من أهم السياسات الاقتصادية والتي تستخدمها الدول كأداة للتأثير على النمو والتوظيف، أي زيادة الناتج وخلق مناصب الشغل، وكذا العمل على تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي.

إن نجاح السياسة المالية في الجزائر مرهون بقدرة الحكومة على توجيه إيرادات الميزانية العامة والمتمثلة في الإيرادات الضريبية وإيرادات المحروقات لتغطية النفقات

الجزائري منذ 1962 إلى وقتنا الحالي تغييرات العامة بشقيها الاستثماري والجاري بهذا الترتيب وهذا بغرض تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

عرف الاقتصاد عديدة في المفاهيم والإيديولوجيات وكذا الاستراتيجيات، كما أن تقلبات إيرادات المحروقات التي تعتبر المورد المالي الأساسي للاقتصاد الجزائري، أثرت بشكل كبير في مركز المالية العامة ومن ثم في أداء ودور السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: سياسة مالية انكماشية، سياسة مالية توسعية، الجباية البترولية.

Abstract

the financial policy is one of the most important economic policies, used by countries as a tool to influence the growth and the employment, namely increasing the output and creating jobs and working to achieve economic and social progress.

the success of the Algerian financial policy depends on the government ability to guide the revenues of the general budget which is represented by the tax and the hydrocarbon revenues to cover public expenditures in both, its investment and its current one. for the purpose of achieving economic and social development.

since the independence, the Algerian economy has passed by diverse changes in the concepts and ideologies as well as strategies, and the fluctuations in fuel prices, which is the primary financial resource of the Algerian economy, public finances significantly affected the center and consequently on financial policy and its role in achieving economic balance.

Key words: Contractionary financial policy ,expansionary financial Policy, petroleum Levy.

مقدمة الدراسة

تهدف المحاسبة إلى تقديم المعلومات الملائمة لمختلف متخذي القرارات من أجل التقليل من درجة

مقدمة الدراسة:

تعتمد كثير من الحكومات والدول على كفاءة وفعالية السياسة المالية في توجيه التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحل الكثير من المعضلات والمشكلات والأزمات المالية والاقتصادية.

وتختلف درجة هذه الكفاءة والفعالية من دولة إلى أخرى حسب مرحلة التنمية الاقتصادية التي بلغتها.

وغير أن الواقع لا يخفي أن السياسة المالية أصبحت تعد من أهم السياسات الاقتصادية التي من خلالها تعمل الكثير من الحكومات والدول في التأثير على النمو والتوظيف أي زيادة الناتج وخلق مناصب الشغل، وكذا علاج بعض المشكلات النقدية التي أهمها التضخم.

والجزائر كغيرها من الدول ما فتأت تستخدم أداة السياسة المالية لتحقيق الأهداف السابقة الذكر.

غير أن متانة السياسة المالية التي يتم صياغتها من قبل الحكومة مرتبطة ارتباطا وثيقا بتقلبات أسعار المحروقات وهو الإطار الفعلي الذي تنفذ فيه السياسة المالية.

إشكالية الدراسة: ماهو الدور الذي لعبته السياسة المالية في الجزائر في تحقيق التوازن الاقتصادي؟

في هذا المنحى، وعلى ضوء ما تقدم تتبلور لنا معالم إشكالية الدراسة والتي تتمحور حول التساؤلات الفرعية التالية:

- ✓ ماهو دور السياسة المالية في ظل المدارس الاقتصادية؟
- ✓ ماهي المراحل التي مرت بها السياسة المالية في الجزائر؟
- ✓ هل حققت السياسة المالية الأهداف المرجوة من تطبيقها؟

محتويات الدراسة:

لدراسة الموضوع قمنا بتقسيمه لجانبين:

جانب نظري تطرقنا فيه لدور السياسة المالية في ظل المدارس الاقتصادية. وجانب تطبيقي حاولنا من خلاله المساهمة في دراسة الدور الذي لعبته السياسة المالية في الجزائر في تحقيق التوازن الاقتصادي في ظل التقلبات المستمرة لأسعار المحروقات وقلة الإيرادات الضريبية.

الجانب النظري: دور السياسة المالية في ظل المدارس الاقتصادية.

لم تتمتع السياسة المالية بأية أهمية قبل فترة الكساد 1929، باعتبار أنها كانت تعتمد على التوازن الحسابي والمالي الآلي للميزانية في ظل آلية السوق، حيث كان يعد العجز والفائض في الميزانية في إطار النظرية النقدية التقليدية من المظاهر السلبية والضارة في الاقتصاد.

وخلال فترة الكساد جاءت النظرية الكينزية لتعطي مفهوما حديثا للسياسة المالية والتي تضمنت أسلوبا جديدا في إدارة الميزانية العامة يهدف إلى استعادة التوازن الاقتصادي وهذا في ظل فشل آلية السوق في تحقيق ذلك.

غير انه وبعد إصابة كثير من اقتصاديات الدول المتقدمة في فترة السبعينات بظاهرة الركود التضخمي قل الاهتمام مجددا بالسياسة المالية، حيث أكد النقديون والكلاسيكيون الجدد أن السبب فالرئيسي في هذه الظاهرة يعود أساسا إلى السياسة المالية التوسعية الكينزية.

أولا: دور السياسة المالية في ظل النظرية التقليدية و أنصارها.

1- حيادية السياسة المالية في إطار النظرية التقليدية.

1-1- الكلاسيكيون

وجه الاقتصاديون التقليديون مجموعة من الأفكار لدراسة موضوع المالية العامة والسياسة المالية، وذلك لتأثرهم بفلسفة الحرية الاقتصادية التي تقلص من دور الدولة في المجال الاقتصادي والاجتماعي الذي تمارسه في حياة المجتمع. وترتب عن سيادة أفكار النظرية الكلاسيكية التي جعلت من الحرية الاقتصادية مبدأ أساسيا لها، عدة نتائج، ولعل من أهمها (عبد المطلب، 1997، 236):

- إن وظيفة الدولة هي القيام بتوفير الأمن، العدالة، الدفاع، ولا مانع من إقامة بعض المرافق العامة، أي تقف حارسة للنشاط الاقتصادي دون التدخل في الآلية التي يعمل بها.
- إن المبدأ السائد في مجال المالية العامة والسياسة المالية هو مبدأ الحياد المالي، أي تحديد الإيرادات التي يمكن الحصول عليها للوفاء بالتزامات الدولة، لأداء وظيفتها دون الحصول على أكثر من ذلك.
- إن هدف السياسة المالية والنظام المالي هو إحداث التوازن المالي، وترك التوازن الاقتصادي والاجتماعي يتحقق من خلال يد خفية، توفق بين مصالح الأفراد ومصالح المجتمع. ويفهم من ذلك أن دور الدولة في النشاط الاقتصادي كان محدودا.

وانطلاقا من فكرة الحياد المالي عرفت الضريبة أو الضرائب في ظل الفكرة التقليدية أيضا بدوها المحايد في الاقتصاد لتأخذ دورا ماليا فقط، ورفض التقليديون لجوء الحكومة إلى القروض العامة لتغطية النفقات العامة إلا في الأحوال الاستثنائية وفي أضيق الحدود (طاقة، 2008، 282). وهذا راجع إلى دور الدولة الذي يبقى استهلاكيا وغير إنتاجي في نظرهم (حسن خلف، 2008، 287).

ومن ثم كان واجب الدولة والحكومة العمل على إحداث التوازن المالي بين الإيرادات العامة والنفقات العامة بحيث لا يتحقق لا فائض لا عجز في ميزانية الدولة.

ولعل من أبرز الدعائم التي قامت عليها النظرية التقليدية هي التأكيد على العلاقة المباشرة التي تتجه من الإنتاج إلى الإنفاق العام ومن ثم إلى الطلب الكلي، فأي إضافة جديدة في الإنتاج سوف يترتب عليها آليا دخولا جديدة والتي تعني طلبا وإنفاقا جديدين، فالسياسات المالية التوسعية لا ينصح بها، فيجب ترك سوق السلع والخدمات يتصرف بحرية فالعودة إلى التوازن ستتم ذاتيا. وبالتالي فان أي تغيرات في الإنفاق الحكومي أو الضرائب ليس بإمكانها التأثير على الطلب الكلي، ومن ثم فهي أدوات غير قادرة على التأثير على المتغيرات الحقيقية مثل الناتج والتوظيف(Caron, 2007, 51)

إن الفصل بين النظرية المالية والنظرية التقليدية يتلخص في أن دور السياسة المالية هو تحقيق التوازن المالي للموازنة ولا يمكن أن يتعداه إلى تحقيق التوازن الاقتصادي.

وإجمالا فان تخفيض الميزانية إلى أقل حجم ممكن، على أساس أن أي اختلال في توازن الميزانية قد يضطر الدولة للاقتراض حيث تأتي القروض العامة لزيادة نفقات السنوات السابقة، وذلك يؤدي إلى تضخيم عجز الميزانية ولما تعجز الحكومة عن الاقتراض فإنها ستلجأ إلى الإصدار النقدي (عباس، 2010، 18).

1-2-النقديون

يعتقد النقديون أن السياسة النقدية أكثر فعالية من السياسة المالية. وينطلق النقديون من أن أثار السياسة المالية التوسعية تكون ضعيفة على الناتج والتوظف، وفي الحقيقة أثرها مؤقت وثانوي وهي لا تنتج إلا عدم الاستقرار في الاقتصاد.

فمن وجهة نظر النقديين أن تطبيق سياسة مالية توسعية بحتة من شأنه أن يؤدي إلى مزاحمة القطاع الخاص مما يؤثر سلبا على الإنفاق الاستثماري الخاص وهذا ما يطلق عليه النقديون كذلك بأثر المزاحمة، وبالتالي فزيادة النفقات العامة يصاحبها غالبا انخفاض في النفقات الخاصة بالقدر نفسه، وفي هذه الحالة فلا يوجد معنى بالمرة للتوسع في النفقات الحكومية (الدعمي، 2010، 56)

فمن وجهة نظر فريدمان أن السياسة المالية ليست فعالة بدرجة كبيرة، وأن الذي يهم هو ما الذي يحدث لكمية عرض النقود (خليل، 1994، 208) ويؤكد منهج التقليديين على أن: (الموسوي، 2005، 49)

- القضاء على التضخم يكون من خلال إتباع سياسة نقدية صارمة يتم بواسطتها ربط معدلات نمو النقود بمعدل نمو الناتج القومي الحقيقي.
- القضاء على عجز الميزانية الذي يعتبر أهم مصادر عرض النقود. ويكون ذلك من خلال الحد من نمو الإنفاق العام.

1-3-الكلاسيك الجدد

تم تطبيق نظرية التوقعات الرشيدة المنتسبة إلى الكلاسيك الجدد بهدف معرفة أسباب فشل السياسات المالية الكينزية لاسيما في السنوات التي تفشت فيها ظاهرة الركود التضخمي أين تزامن تزايد التضخم مع تزايد البطالة.

ومن أبرز سمات سياسة الكلاسيكيين الجدد هو حفز القطاع الخاص عن طريق تخفيض الضرائب، وتخفيض حجم القطاع العام، وإطلاق قوى السوق قي تحديد الأسعار، وإلغاء الدعم ألسعري، وبيع القطاع العام ومساندة الشركات متعددة الجنسيات، ومكافحة زيادة الأجور، وتخفيض الإنفاق الحكومي (الموسوي، 2005، 49).

ويمكن تلخيص سياستهم في أن تخفيض نسبة الضرائب سيؤدي إلى زيادة الإنتاج، وسيؤدي إلى زيادة الوعاء الضريبي، وبالتالي زيادة العائدات الضريبية.

ثانيا: دور السياسة المالية في ظل النظرية الكينزية وأنصارها.

2- السياسة المالية المتدخلة في إطار المدرسة الكينزية.

2-1- الكينزيون الأولون

تعرض النظام الرأسمالي لعدة انتقادات مست أسسه وركائزه، نتيجة تعاقب الأزمات عليه، مما أدى إلى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وكان كينز أول من نادى إلى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بهدف الوصول إلى حالة التشغيل الكامل والمحافظة على نوع من الاستقرار الاقتصادي (Chars, Jrenes, 1980, 13) .

وبالتالي الانتقال بالسياسة المالية من سياسة مالية محايدة إلى سياسة مالية متدخلة (الجمل، 2006، ص56).

جاء كينز ليؤكد الدور المؤثر الذي تلعبه الزيادة في الإنفاق الحكومي في تحديد مستويات الناتج والتوظيف. وذلك لقدرة الإنفاق الحكومي في تفعيل الطلب الكلي وبالتالي التأثير على المتغيرات الحقيقية للعودة إلى التوازن الاقتصادي الطبيعي.

وجاء كينز لتوضيح مفهوم البطالة الإجبارية الناتجة عن قصور الطلب الكلي الفعال، فضلا أن السوق لا يملك الآلية الذاتية التي تضمن تحقيق التوازن عند مستوى التوظيف الكامل.

وبالتالي تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي بهدف علاج القصور في الطلب الكلي لعلاج البطالة الإجبارية وذلك باستخدام السياسة المالية التوسعية (لسريتي واخرون، 2008، 301).

حيث أن التوسع في الإنفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب أو كلاهما معا إلى الحد الذي يعيد الناتج والتوظيف إلى مستوى التوازن، وان كان أقل من توازن التوظيف الكامل، بواسطة مضاعف الميزانية ويقرر مضاعف الميزانية أن أي زيادة في الإنفاق الحكومي سيصاحبها زيادة مساوية في الضرائب ويتمخض عنها زيادة في الناتج (الدجيلي واخرون، 2001، 301).

ومن هنا أصبحت الميزانية العامة والسياسة المالية أداة من أدوات الاستقرار الاقتصادي بعدما كانت أداة للاستقرار المالي فقط. ففي حالة انخفاض الطلب الكلي، فالحكومة مطالبة بتنفيذ ميزانية ولو بعجز مالي تنعش به النشاط الاقتصادي وترفع به في نفس الوقت القدرة الشرائية للأفراد، لكي يتم سد الفراغ الذي خلفه العجز في الطلب الخاص، الناتج خاصة عن نقص الاستثمار الخاص، وهذا من خلال زيادة الإنفاق الحكومي الذي ينتظر أن يكون له أثر مضاعف على الاستثمار الخاص مما يسمح بعودة النمو والتوظيف من جديد.

2-2-الكينزيون الجدد والمحدثون

على عكس النقديين فان الكينزيين الجدد يعتقدون أن السياسة المالية أداة فعالة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي فهم يؤمنون بغياب العلاقة بين نمو عرض النقود والتضخم في الزمن القصير، بحيث يرون بأن التأثير غير المباشر على الإنفاق الحكومي عن طريق التوسع النقدي المباشر سيكون حلا ناجعا لمشكلة البطالة، فبدون السياسات المالية التوسعية فان الاقتصاد بإمكانه أن يواجه فترات أطول من الركود والكساد.

ولقد دافع الكينزيون المحدثون عن استخدام السياسة المالية، بمعنى استخدام سلطة الحكومة في فرض الضرائب والإنفاق الحكومي بغية تحقيق الاستقرار الاقتصادي، فالسياسة المالية تعمل مباشرة في القطاع الحقيقي، فمثلا فان التخفيض في الضرائب الشخصية سوف يؤثر مباشرة على الدخل المتاح والمستهلكين. نظرا لزيادة دخلهم المتاح سوف ينفقون أكثر على السلع الاستهلاكية وبذلك

سيمولون الاقتصاد. أو أن برنامجا ضخما للإنفاق الحكومي لمد الخطوط السريعة سوف وبدون شك ستستميل صناعة التشييد وصناعة السيارات والبترول (خليل، 1994، 346).

ويرى الكينزيين المحدثيين أن القطاع الخاص هو مصدر الهزات وأنه لا يتصف بالاستقرار، ومعنى ذلك أن الكينزيين المحدثيين يرون أنه بدون السياسات الحكومية الهادفة إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي فان الهزات التي تواجه الاقتصاد الوطني سوف يترتب عليها انحراف كبير ولمدة طويلة عن حالات التوظيف الكامل واستقرار الأسعار، ويعتقدون أن هذا سيكون الحال حتى ولو اتبعت ثبات معدل نمو عرض النقود.

الجانب التطبيقي: السياسة المالية في الجزائر.

عرف الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال تغيرات عديدة ساهمت بشكل كبير في تغيير المفاهيم والإيديولوجيات وكذا الاستراتيجيات، وبالتالي تغيير القرارات والأنظمة. وعليه يمكن رد تطور السياسة المالية بالجزائر إلى ثلاث محددات متداخلة ومتكاملة وهي: المحدد الاقتصادي المتمثل في حتمية الانتقال من سياسة الاقتصاد المعتمد على التخطيط المركزي إلى اقتصاد السوق، المحدد الاجتماعي المتمثل في ضغط الطلب على الخدمات العمومية، والمحدد المالي المتمثل في اليسر المالي الناتج عن قطاع المحروقات.

أولا: المرحلة 1: ما قبل 1990:

خلال هذه الفترة، تميزت المالية العامة في الجزائر بتأثرها الشديد بأي تغير حاصل في أسعار الطاقة في السوق العالمي. حيث أن السياسة المالية اعتمدت بشكل كبير على الجباية البترولية التي انتقلت من **27.4%** من مجموع الإيرادات سنة **1970** إلى حوالي **50%** من هذا المجموع سنة **1985**، مع تجاوزها لنسبة **60 %**سنوات **1974**، **1980**، **1981**، نظرا لارتفاع أسعار البترول خلال هذه السنوات.

بالمقابل عرفت الجباية العادية انخفاضا، إذ انتقلت من **75.3%** من مجموع الجباية الكلية سنة **1970** إلى حوالي **50%** من هذا المجموع سنة **1985**، مع تحقيق أدنى مستوى لها سنة **1981** بنسبة **33.6%.** غير أن انخفاض أسعار النفط سنة **1986** (من **27.56$** للبرميل سنة **1985** إلى **14.4$** سنة **1986**) أدى إلى انخفاض إيرادات الجباية البترولية بحوالي **20%** (من **50%** سنة **1985** إلى **30%** سنة **1986**) وهذا ما كان له انعكاس مباشر على الإيرادات العامة للدولة. وهذا ما أدى إلى الاحتفاظ بنفس هيكل الجباية خارج قطاع المحروقات (شيبي، بن بوزيان، سكوري، 2007. ص6)، كما أدت الأسعار الاجتماعية إلى انخفاض أرباح القطاع العام وبالتالي انخفاض

الإيرادات العامة (الموسوي، 2005، ص60)، بحيث انخفضت هي الأخرى من **38 %** من الناتج المحلي خلال الفترة **(1981-1986)** إلى **28%** من هذا الإجمالي خلال **(1986-1990)**، ولأنه لا يمكن تخفيض الإنفاق العام الذي كان في معظمه مكونا من النفقات الرأسمالية، فقد تحول الرصيد ألميزاني من فائض بنسبة **3.5%** من إجمالي الناتج المحلي الخام في الفترة **1981-1985**، إلى عجز يبلغ حوالي **2.7 %** من هذا الإجمالي في الفترة **1986-1990.**

بالنسبة للسياسة الانفاقية، نعلم بأن الجزائر قامت خلال فترة **1970** بتبني الخيار الاشتراكي كمنهج للتنمية الاقتصادية ركزت فيه على القطاع العام بغرض إحداث تنمية شاملة، وهذا ما استدعى تدخلا قويا للدولة في الحياة الاقتصادية عبر عنه ارتفاع الإنفاق الحكومي خلال هذه الفترة، إذ انتقل هذا الأخير **25.98%** من الناتج المحلي الخام سنة **1967** إلى حوالي **43%** من الناتج سنة **1986**. وقد تطلب هذا النموذج للتنمية المبني على نظرية الصناعات الكبرى استثمارات ضخمة حققت معدلات نمو اقتصادي جد ايجابية إذ بلغت نسبة البطالة حوالي **13.28%** سنة **1983** حسب البيانات الحكومية، وهذا ما دفع الدولة خلال هذه الفترة إلى توجيه سياستها المالية نحو هذا المجال بالرفع من إنفاقها الاستثماري، معتمدة في تمويل ذلك على الجباية البترولية والقروض الخارجية فيما بعد والتي مثلت أهم مصدر للتمويل آنذاك. بالمقابل عرفت مستويات التضخم نوعا من الارتفاع إذ بلغت نسبة **17.52%** سنة **1978** و**14.65%** سنة **1981** (شيبي، بن بوزيان، سكوري، 2007، 7). كما أدت النفقات التحويلية إلى زيادة الإنفاق العام. ومن ثم تعرض المدخرات الحكومية إلى التناقص، وهو ما نقص المدخرات المحلية وساعد في ازدياد الفجوة الداخلية والخارجية (الموسوي، 2005، 61).

ثانيا: المرحلة 2: ما بعد 1990

تعد السياسة المالية في الجزائر برنامج الحكومة المؤسس على إجراءات وقرارات تتعلق بمدى قدرة الدولة على توجيه إيرادات الميزانية العامة والمتمثلة في الإيرادات الضريبية وإيرادات المحروقات لتغطية النفقات العامة بشقيها الاستثماري والجاري وهذا بغرض تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال علاج مشكلة البطالة.

إن التقلبات الحادة التي عرفتها أسعار المحروقات على مدى الفترة **(1990-2000)** انعكست سلبا على السياسة المالية التي أدت إلى تقييدها، أي جنوح الحكومة إلى تنفيذ سياسة مالية انكماشية وصارمة كان من أسمى غاياتها تفادي تفاقم عجز الميزانية، بحيث أعقب تقييد السياسة المالية:

- تدني كبير في نشاط الحكومة مما أدى إلى انكماش اقتصادي عكسته معدلات نمو ضعيفة.
- ارتفاع كبير في معدلات البطالة.
- حدوث ضيق مالي امتد فيها بعد إلى النظام المصرفي.
- معدلات تضخم عالية.

ومن المتفق عليه عامة فيما يخص السمات الرئيسية للسياسة المالية في الجزائر:

- تأثرها الشديد بالتقلبات الدورية التي تحدث في أسعار المحروقات
- عدم قدرة الدولة التحكم في تزايد النفقات العامة لاسيما الجارية منها

أولا: تطور الإيرادات العامة ومكوناتها إلى إجمالي الناتج الداخلي:

نلاحظ من معطيات الجدول رقم **01** للفترة **(1990-2014)** المتعلقة بتطور الإيرادات العامة ومكوناتها إلى إجمالي الناتج الداخلي بأن تقلبات إيرادات المحروقات أو الجباية البترولية كانت ولازالت تلعب دورا أساسيا في:

- تكوين النسبة الأكبر من هيكل الإيرادات العامة وهذا عكس ما تمثله الإيرادات الضريبية لاسيما الضرائب المباشرة.
- تمويل النسبة الأكبر من النفقات الجارية والاستثمارية وهذا ما لا تقوم به الإيرادات الضريبية.
- توجيه وتحديد نوع السياسة المالية المتبعة من طرف الحكومة (انكماشية أو توسعية)، حيث تلجأ الحكومة إلى اعتماد سياسة مالية انكماشية في حالة انخفاض إيرادات المحروقات أو اعتماد سياسة مالية توسعية في حالة ارتفاع إيرادات المحروقات.

جدول رقم (1): يوضح تطور الإيرادات العامة

إجمالي الناتج الداخلي (مليار دج)	الإيرادات العامة (مليار دج)	الإيرادات العامة / إجمالي الناتج الداخلي %	إيرادات المحروقات / إجمالي الناتج الداخلي %	الإيرادات الضريبية / إجمالي الناتج الداخلي %	الضرائب المباشرة/ إجمالي الناتج الداخلي %
3,554	9,160	29,03	13,75	12,94	-
1,862	91,272	31,66	18,73	9,59	-
6,1074	89,316	29,49	18,73	10,13	**92,**

43,	10,21	15,55	26,98	96,320	7,1189
43,	11,85	14,94	29,20	29,434	4,1487
63,	12,07	16,76	29,97	89,600	9,2004
92,	11,31	18,12	32,11	19,825	0,2570
2,9	11,3	21,3	33,3	926,6	2780,2
3,1	11,7	15,0	27,4	774,6	2830,5
2,2	9,7	18,1	29,4	956,5	3248,2
2,0	8,5	29,6	38,5	1578,1	4098,8
2,3	9,4	23,6	35,5	1505,5	4235,6
2,5	10,8	22,6	36,0	1603,2	4455,3
2,4	10,0	37,3	37,3	1966,6	5266,8
2,4	9,5	25,6	36,4	2229,7	6127,5
2,2	8,5	31,4	41,1	3082,6	7498,6
2,9	8,6	33,4	43,4	3639,8	8391
2,8	8,2	29,9	39,4	3687,8	9366,6
2,8	8,1	36,9	46,1	5111	11090
3,8	9,5	20,0	30,5	3676	12049,5
4,7	10,8	24,2	36,6	4392,9	11991,6
4,7	10,5	23,2	39,7	5790,1	14588,5
5,5	12,2	25,8	39,6	6411,3	16208,7
4,9	12,2	22,1	35,8	5957,5	16643,8
5,1	12,1	19,7	33,2	5719	17205,1

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على التقارير الفصلية والسنوية لبنك الجزائر منذ 1990-2014.

ثانيا: تطور النفقات العامة ومكوناتها إلى إجمالي الناتج الداخلي:

بعد تحليل أرقام الجدول المقابل رقم **02** خلال الفترة (**1990-2014**) المتعلقة تطور النفقات العامة ومكوناتها إلى إجمالي الناتج الداخلي يتضح لنا جليا:

- التزايد المستمر لحجم النفقات العامة إلى إجمالي الناتج الداخلي.
- استمرار تغطية النسبة الأكبر من النفقات العامة من إيرادات المحروقات.
- استمرار استنزاف النفقات الجارية للجزء الأكبر من الإيرادات العامة والذي يظهر في النفقات الجارية كنسبة من إجمالي الناتج الداخلي، واستمرار استنزاف النفقات الاستثمارية للجزء الأقل من الإيرادات العامة والذي يظهر كذلك في النفقات الاستثمارية كنسبة من

إجمالي الناتج الداخلي، لذلك لا شك أن يكون متوسط النفقات الجارية كنسبة من النفقات العامة أكبر من متوسط النفقات الاستثمارية كنسبة من النفقات العامة.

لقد أدى الارتفاع الكبير الذي شهدته أسعار المحروقات إلى تطورات ايجابية في مستوى الإيرادات العامة للدولة وهو ما جعل الحكومة تتحول من تطبيق سياسة مالية انكماشية أي التضييق في الإنفاق (انتقلت النفقات العامة من**136,50 مليار دج** إلى**178,10 1 مليار دج**) إلى تطبيق سياسة مالية توسعية أي التوسع في الإنفاق. (انتقلت النفقات العامة من**178,10 1 مليار دج** إلى**6980,2 مليار دج**)، وأهم ما تميزت به الفترة **(2000-2014)** هو رفع حجم النفقات العامة بشقيها بمعدل متزايد خصوصا النفقات الجارية، وكذا النفقات الاستثمارية. كما أن النفقات الجارية لازالت تستحوذ على نسبة كبيرة من الإيرادات العامة.

-لقد كان غرض الحكومة من تنفيذ السياسة المالية التوسعية بعد سنة **2001** في ظل تحسن مركز المالية العامة، وتسجيل مجموع الدين العام الداخلي والخارجي الذي تتحمله الخزينة العمومية اتجاها تنازليا مبني على الحاجة الملحة للاقتصاد الوطني إلى سياسة مالية توسعية عند حد يضمن ويعمل على:

- الرفع من معدلات الناتج والتوظيف من خلال تنشيط الطلب الكلي على المدى القصير والمتوسط.

- التقدم بالاقتصاد الوطني نحو مستوى يسمح للاستثمار والقطاع الخاص بأن يلعب دورا مساعدا ومكملا للإنفاق العام فيما يخص زيادة معدلات النمو الاقتصادي والتوظيف.

- محاولة تقليص الفجوة الموجودة بين تكاليف الميزانية العامة (النفقات العامة) وعوائد الميزانية العامة (الإيرادات الضريبية) ومن ثم مواءمة توجهات السياسة المالية على المدى الطويل بما يتحقق من الإيرادات الضريبية إيرادات المحروقات، حيث تكسب هذه المواءمة قدرة إضافية للحكومة على مواجهة أي تقلبات في إيرادات المحروقات.

ولكن هذا الوضع المالي الذي اتسم بالإنفاق العام الكبير للدولة، أي الاستمرار في تجاوز النفقات العامة الإيرادات العامة، خلال الفترة 2000-2014 كان تميزه بعض المظاهر السلبية التالية:

- استمرار ضعف نسبة ما تمثله الإيرادات الضريبية مقابل الإيرادات العامة
- استمرار ارتفاع نسبة النفقات الجارية إلى النفقات العامة
- تواصل تزايد نسبة ما تمثله الأجور والتحويلات الاجتماعية في هيكل النفقات الجارية.

- تدفق حجم كبير من النقود والأوراق في التداول من باب النفقات العامة والذي للأسف لم يجد ما يقابله من إنتاج حقيقي مما رفع من فرص ارتفاع المستوى العام للأسعار.

جدول رقم (2) يوضح تطور النفقات العامة

السنة	النفقات العامة (مليار دج)	النفقات العامة / إجمالي الناتج الداخلي%	النفقات الجارية / إجمالي الناتج الداخلي%	النفقات الاستثمارية / إجمالي الناتج الداخلي%	إيرادات المحروقات / النفقات العامة %	الإيرادات الضريبية / النفقات العامة %
1990	136,50	24,6	16,0	8,6	55,84	52,55
1991	212,10	24,6	17,8	6,8	76,13	38,98
1992	420,13	39,1	25,7	13,4	47,91	25,91
1993	476,63	40,1	24,6	15,6	38,81	25,48
1994	566,33	38,1	22,2	15,9	39,24	31,12
1995	759,62	37,9	23,6	3,14	44,24	31,86
1996	724,61	28,2	21,4	,86	64,27	40,11
1997	845,1	30,4	23,1	7,3	70,07	37,17
1998	876	30,9	23,5	7,4	48,47	37,80
1999	961,7	29,6	23,9	5,7	61,13	32,76
2000	1 178,10	28,7	20,9	7,8	102,98	29,57
2001	1 321,00	31,2	22,8	8,4	75,67	30,14
2002	1 550,60	34,8	24,6	10,2	64,94	31,03
2003	1 690,20	32,1	21,3	10,8	116,23	31,16
2004	1 891,80	30,9	20,4	10,5	82,92	30,77
2005	1 985,90	26,5	17,2	9,3	118,56	32,10
2006	2 453,00	29,2	17,1	12,1	114,25	29,42
2007	3 108,50	33,2	17,9	15,3	90,10	24,71
2008	4 175,70	37,7	20,1	17,6	98,00	21,51
2009	4246,3	35,2	19,1	16,1	56,75	26,96
2010	4466,9	37,3	22,2	15,1	64,97	28,99
2011	5853,6	40,1	33,8	6,3	57,82	26,17
2012	7169,9	44,2	29,5	14,7	58,33	27,58
2013	6024,1	36,2	24,8	11,4	61,06	33,71
2014	6980,2	40,6	26,1	14,5	48,56	29,82

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على التقارير الفصلية والسنوية لبنك الجزائر منذ 1990-2014.

ثالثا: تطور رصيد الميزانية و الدين العام و تاثيرهماعلى كفاءة السياسة المالية

1- اسباب عجز الميزانية خلال الفترة (2000-2014):

يمكن أن نستعرض أهم أسباب حدوث عجز الميزانية خلال الفترة **(1990-2000)** كما بلي:

- انخفاض إيرادات المحروقات مما تسبب في حدوث عجز حاد في الخزينة العمومية.
- ضعف الإيرادات الضريبية العادية.
- استحالة تخفيض بعض النفقات الجارية.
- اعتماد الدولة الكبير على الميزانية العامة كأداة قائدة لإنعاش الاقتصاد.
- بلوغ مستويات عالية للدين العام الخارجي وخدماته كنسبة من إجمالي الناتج الداخلي.

وفي هذا السياق كذلك يمكن حصر طبيعة العجز المالي في الميزانية في ثلاث نقاط أساسية خلال الفترة **(2000-2014)**، والذي تزامن مع موجة من الارتفاعات في أسعار المحروقات والتي تتعلق ب:

- اقتناع الحكومة بأن التوسع المالي أو تنفيذ السياسة المالية التوسعية ستكون له آثار ايجابية على التنمية الاقتصادية وخفض البطالة.
- القطاع الخاص من أفراد ومؤسسات، والذي ينتظر من الحكومة دوما زيادة الإنفاق العام إلى أعلى مستوى ممكن مقابل خفض معدلات الضرائب إلى أدنى مستوى ممكن.
- غياب كلي لسوق مالي مع استمرار ضآلة الإيرادات الضريبية المتدفقة إلى الخزينة العمومية بالرغم من تطورها تبقى بعيدة عن تغطية تزايد النفقات العامة

2- **تأثير الدين العام على كفاءة السياسة المالية**:

في هذا المجال نلاحظ خلال الفترة **(1990-2000)** مدى تأثير الدين العام لاسيما الخارجي منه على كفاءة وفعالية السياسة المالية في اختيار أدواتها وفي تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية فلقد ترتب على هذا الدين العام المرتفع عواقب وخيمة على مؤشرات الاقتصاد الكلي تمثلت في بروز معدلات البطالة والتضخم العالية، و مما تقدم ذكره لجأت الحكومة على مدى هذه الفترة إلى تمويل عجز الميزانية العامة من خلال الاقتراض الخارجي وكذا الداخلي

من النظام المصرفي. وعلى هذا الأساس نشأت علاقة بين الدين العام الداخلي وسيولة النظام المصرفي تمثلت في كون أن حصة كبيرة من أصول البنوك كانت تتألف من سندات الخزينة العمومية، مما أدى إلى تسرب السيولة النقدية خارج النظام المصرفي.

و من جهة أخرى يعد خفض الدين العام الذي قامت به الدولة خلال الفترة **(2000-2014)** مؤشرا لقابلية السياسة المالية للاستمرار في التوسع وكذا مؤشرا لتحسن رصيد الخزينة العمومية وإذا ما أخذنا بالاعتبار تواصل ارتفاع أسعار المحروقات نجد أن ذلك قد أدى إلى توافر قدرة إضافية للدولة على الاستمرار في تخفيض الدين لاسيما عندما قررت الدولة التسديد المسبق للديون الخارجية سنة 2006 ، ولقد كان هدف الدولة من وراء ذلك مايلي:

- تنفيذ سياسات مضادة للاتجاهات الدورية، والتي من شأنها زيادة قدرة السياسة المالية التوسعية على دعم نمو الناتج والتوظيف.
- ضمان استمرار الإنفاق في حالة انخفاض أسعار النفط، ومن ثم تجنب اختلال الطلب الكلي أو تراجع استثمارات قطاع خارج المحروقات.

3- تنفيذ سياسة مالية مسايرة للاتجاهات الدورية خلال الفترة (1990-2000):

كانت الدولة خلال الفترة (1990-2000) تصرف كل دخلها ثم تضطر على المدى القصير والمتوسط إلى الاقتراض العام لسد عجز الميزانية بالإضافة إلى تسديد أقساط وتكاليف الدين العام وهو ما نتج عنه على المدى الطويل المزيد من العجز والاستدانة. حيث فرض هذا الوضع على السياسة المالية ولفترة طويلة بأن تكون **أداة مسايرة للاتجاهات الدورية**.

4 تنفيذ سياسة مالية غير مسايرة للاتجاهات الدورية خلال الفترة (2000-2014):

إذا ما انتقلنا إلى الفترة **(2000-2014)** نجد أن الدولة اغتنمت فرصة الارتفاع المستمر في أسعار النفط وانتهجت إستراتيجية جديدة غاياتها في ذلك توفير مستوى عالي من احتياطي الصرف أو العملة الأجنبية لتحقيق الأهداف الآتية:

- تخفيض الدين العام
- تحسين مركز المالية العامة ومن ثم زيادة قدرة الحكومة على الإنفاق العام
- ضمان الاستدامة المالية لميزانية الدولة في الفترات أو السنوات المقبلة. وهذا بهدف جعل السياسة المالية تسير **ضد الاتجاهات الدورية** أو بتعبير آخر ضمان حقن الاقتصاد بدفعات مالية تنشيطية مستديمة للرفع من مستوى الناتج وزيادة قدرة الاقتصاد على التوظيف.

جدول رقم (3) تطور رصيد الميزانية و الدين العام الخارجي:

السنة	رصيد الميزانية (مليار دج)	رصيد الميزانية العمومية / إجمالي الناتج الداخلي %	ما تم جمعه من إيرادات عامة عن كل 100 دج من إجمالي الناتج الداخلي	ما تم صرفه على شكل نفقات عامة عن كل 100 دج من إجمالي الناتج الداخلي	الفرق بين ما تم جمعهمن إيرادات عامة و ما تم صرفه على شكل نفقات عامة
1990	16,0	فائض	29,03	24,6	4,43
1991	36,8	فائض	31,66	24,6	7,06
1992	-108,3	10,08	29,49	39,1	-9,61
1993	-162,7	13,68	26,98	40,1	-13,12
1994	-89,1	5,99	29,20	38,1	-8,9
1995	-147,9	7,38	29,97	37,9	-7,93
1996	100,5	فائض	32,11	28,2	3,91
1997	81,5	فائض	33,3	30,4	2,9
1998	-101,4	فائض	27,4	30,9	-3,5
1999	-5,2	734,	29,4	29,6	-0,2
2000	400	فائض	38,5	28,7	9,8
2001	184,5	فائض	35,5	31,2	4,3
2002	52,6	فائض	36,0	34,8	1,2
2003	276,4	فائض	37,3	32,1	5,2
2004	337,9	فائض	36,4	30,9	5,5
2005	1096,7	فائض	41,1	26,5	14,6
2006	1186,8	فائض	43,4	29,2	14,2
2007	579,3	فائض	39,4	33,2	6,2
2008	935,3	فائض	29,03	24,6	4,43
2009	-570,3	4,73	31,66	24,6	7,06
2010	-74	0,62	29,49	39,1	-9,61
2011	-63,5	0,44	26,98	40,1	-13,12
2012	-758,6	4,68	29,20	38,1	-8,9
2013	-66,6	0,40	29,97	37,9	-7,93
2014	-1261,2	*7,33*	32,11	28,2	3,91

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على التقارير الفصلية والسنوية لبنك الجزائر منذ 1990-2014.

نستنتج من معطيات الجدول رقم **03** للفترة **(1990-2014)** المتعلقة بتطور رصيد الميزانية والدين العام الخارجي أن الدولة قد انتهجت السياسة المالية الانكماشية خلال الفترة **(1990-1999)** وكان الهدف من تنفيذها أساسا هو تحقيق التوازن المالي للميزانية العامة، أي تحقيق فائض أو عجز مقبول بين النفقات والإيرادات، والذي يعود إلى انخفاض أسعار المحروقات وارتفاع الدين العام الخارجي. بينما انتهجت الدولة السياسة المالية التوسعية خلال الفترة **(2000-2014)** كان الهدف الأساسي من تنفيذها هو تحقيق التوازن الاقتصادي لاسيما في ظل استمرار ارتفاع أسعار المحروقات وانخفاض حجم الدين العام الخارجي، وتكوين صندوق ضبط الإيرادات سنة 2004. و يتمثل غرض الدولة المالي البعيد المدى من تنفيذ سياسة مالية توسعية ما يلي:

- التقليص من أهمية علاقة إيرادات المحروقات والجباية البترولية بالسياسة المالية.
- زيادة أهمية علاقة الإيرادات الضريبية بالسياسة المالية من خلال مساهمة نفقات الاستثمار في خلق قطاع خاص منتج يضمن ذلك على المدى الطويل.

رابعا: دور السياسة المالية في تطور المتغيرات الحقيقية والنقدي

جدول رقم (4) يوضح تطور المتغيرات الحقيقية والنقدية:

السنة	معدل البطالة%	معدل التضخم%	سعر صرف الدينار مقابل الدولار
1990	19,70	17,90	**9,0**
1991	21,10	25,9	**18,5**
1992	22,80	31,70	**21,8**
1993	23,15	20,5	**23,4**
1994	2436	29,8	**35,1**
1995	28,10	18,7	**47,6**
1996	27,7	5,6	**54,7**
1997	26,41	5,7	**57,0**
1998	43,0	5,0	**58,5**
1999	32,0	2,6	**65,8**
2000	29,0	0,3	**75,3**
2001	27,30	4,2	**77,22**
2002	25,70	1,4	**79,68**
2003	23,70	2,6	**77,39**
2004	17,70	3,5	**72,06**
2005	15,30	1,6	**73,88**
2006	12,30	2,53	**72,65**

2007	11,80	3,51	**62,29**
2008	11,30	4,46	**64,58**
2009	10,20	5,74	**72,65**
2010	10,0	3,91	**74,39**
2011	10,0	4,52	**72,58**
2012	10,0	8,89	**77,55**
2013	10.0	3,26	**80,39**
2014	10.0	2,92	**79,38**

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على التقارير الفصلية والسنوية لبنك الجزائر منذ 1990-2014.

بعد تحليل أرقام الجدول رقم **04** خلال الفترة **(1990-2014)** المتعلقة بتطور المتغيرات الحقيقية والنقدية نلاحظ أن السياسية المالية الانكماشية **(1990-2000)** والسياسة المالية التوسعية **(2001-2014)** قد نجحتا إلى حد مقبول في: تحقيق التوازن المالي والاقتصادي ولكن يمكن القول بأن السياسة المالية لم تبلغ بعد أهدافها الأساسية خصوصا علاج مشكلات نقص الإنتاج والبطالة والتضخم، والذي يعني في العموم:

- تحقيق معدلات تضخم معتدلة.
- تحقيقي استقرار في سعر صرف الدينار مقابل العملات الأجنبية.
- تحقيق معدلات نمو اقتصادية عالية تزيد من معدلات التوظيف أو منخفضة للبطالة مما يحقق التوازن الاقتصادي المرغوب

المحور الثالث : نتائج الدراسة

من خلال بحثنا توصلنا إلى النتائج التالية:

*السياسة المالية شديدة الارتباط بالتقلبات التي تشهدها أسعار النفط، فعلى مدى الفترة **(1990-2000)** لاحظنا انخفاضها قد انعكس سلبا على المالية العامة وبالتالي السياسة المالية، وهو ماجعل الحكومة تعمل على تنفيذ سياسات مالية انكماشية كان الغرض منها الحد من عجز الخزينة العمومية والميزانية العامة، والذي أعقبه تدني في نشاط الحكومة الاقتصادي والاجتماعي كان من أهم مظاهره معدلات نمو اقتصادية ضعيفة وارتفاع مستمر في معدلات البطالة.

*أما إذا انتقلنا إلى الفترة **(2001-2014)** نجد أن الحكومة اغتنمت فرصة الارتفاع في أسعار النفط وتحسن مركز المالية العامة، لتنتهج في ضوء ذلك سياسة مالية أكثر تيسرا، انطوت على قدرة الحكومة في الإنفاق العام على المدى الطويل بغرض تحقيق معدلات نمو اقتصادية مرتفعة من شأنها خفض معدلات البطالة.

*كان العجز في الميزانية العامة المظهر السائد الذي ميز السياسة المالية ولعل من أبرز سمات السياسة المالية هي العلاقة المباشرة التي اتجهت من الإنفاق العام إلى الإنتاج، ولقد لعبت السياسة المالية دورا كبيرا في استعادة التوازن الاقتصادي بحيث حققت نتائج مقبولة تبقى غير كافية في مجال تحقيق التنمية الاقتصادية وعلاج فجوة العرض والبطالة والتضخم وهو الأمر الذي أتاح نوعا من الاستقرار في الاقتصاد الوطني، مع التذكير بأن أن تطبيق سياسة مالية توسعية خلال الفترة **2000-2014** لم يؤد إلى مزاحمة القطاع الخاص، حيث استفاد الإنفاق الاستثماري الخاص بشكل كبير من السيولة الفائضة الموجودة على مستوى البنوك ومن ثم لم يساير زيادة النفقات العامة انخفاض في الاستثمار الخاص والذي استفاد بالإضافة إلى ذلك من تخفيض الضرائب والإعانات على شكل نفقات تحويلية اقتصادية و مالية كان من أهم ايجابياتها زيادة الإنتاج و التوظيف وهو ما أدى ذ إلى زيادة الإيرادات الضريبية و لكن بدرجة لا تحمي بعد الاقتصاد من تقلبات أسعار النفط، و لقد أضحت السياسة المالية في الجزائر أداة فعالة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، فبالسياسات المالية مكنت الحكومة من إنعاش الاقتصاد و تجنيبه الركود الحاد الذي عاشه خلال الفترة **1990-2000.**

*استمرار اعتماد الميزانية العامة على الجباية البترولية .

*بالرغم من النتائج المحققة تبقى الإيرادات الضريبية موردا ثانويا للميزانية العامة.

*استمرار تزايد النفقات الجارية مازال يشكل عائقا للسياسة المالية.

*بالرغم من تطور حجم النفقات الاستثمارية كوسيلة أساسية للسياسة المالية، فيبقى دورها ثانوي.

*أولوية الجباية البترولية في تمويل النفقات العامة، وأولوية النفقات الجارية على النفقات الاستثمارية أدى إلى عجز أو قصور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية المرجوة، التوازن الاقتصادي، علاج مشكلات التضخم، البطالة والنمو الاقتصادي.

*عدم كفاءة السياسة المالية، أي اعتماد السياسة المالية على أداة الجباية البترولية، وإنفاق الجزء الأكبر من الإيرادات العامة على الإنفاق الجاري.

*أولوية الإيرادات الضريبية في تمويل الميزانية العامة، وأولوية النفقات الاستثمارية على النفقات الجارية سيؤدي إلى كفاءة وفعالية السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي وعلاج الأزمات.

*لجوء الحكومة إلى ترشيد نفقاتها الجارية.

*ترشيد الدولة لإيراداتها من خلال عمل الحكومة على زيادة الإيرادات الضريبية والذي يكون إلا بتنويع الاقتصاد.

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

1- عبد المطلب عبد المجيد، (1997)، السياسات *الاقتصادية (تحليل جزئي وكلي)*، القاهرة، مكتبة زهاء الشرق، ص236.

2- طاقة محمد وآخرون، (2008)، *اقتصاديات المالية العامة*، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ص 282.

3- خلف حسن فليح، (2008)، *الاقتصاد الكلي*، عمان، عالم الكتب الجديد للنشر والتوزيع، ص287.

4- عباس محمد محرز، (2010)، *اقتصاديات المالية العامة*، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ص18-19.

5- الدعمي كاظم عباس، (2010)، *السياسة النقدية والمالية وأداء سوق الأوراق المالية*، عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع، ص56.

6- خليل سامي، (1994-1995)، *نظرية الاقتصاد الكلي الحديث، الكتاب الثاني*، مصر، مطابع الاهرام لكورنيش النيل، ص208، ص346.

7- الموسوي مجيد ضياء، (2005)، *الخوصصة والتصحيحات الهيكلية (آراء واتجاهات)*، (الطبعة الثالثة) الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ص49، ص50، ص60، ص61.

8- الجمل مصطفى هاشم، (2006)، *دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية (بين النظام المالي والإسلامي والنظام المعاصر، دراسة مقارنة)*، (الطبعة1)، مصر، دار الفكر الجامعي، ص56.

9- السريتي محمد وآخرون، (2008)، *النظرية الاقتصادية الكلية*، مصر، الدار الجامعية، ص301.

10-الدجيلي عبد الرضا قاسم وآخرون، *الاقتصاد الكلي والتحليل، مالطا*، منشوراتElga ، 2001، ص301.

11-شيبي عبد الرحيم، بن بوزيان محمد، سكوري محمد، الآثار الاقتصادية لصدمات السياسة المالية بالجزائر. دراسة تطبيقية، بحث غير منشور،2007، ص6 ، ص7.

المراجع باللغة الأجنبية:

1- Caron Mathieu, (2007), Budget *et politiques budgétaire*s, France, Edition Bréal, p51.
2- Chars Levine Chars and Jrene Rubin, (1980), Fiscal *stress and public policy*, London, Sage Publicications, Beverly Helis, p13.

قائمة الملاحق:

منحنى رقم -1- يمثل ما تستنزفه كلا من النفقات الجارية و النفقات الاستثمارية من الدخل الوطني

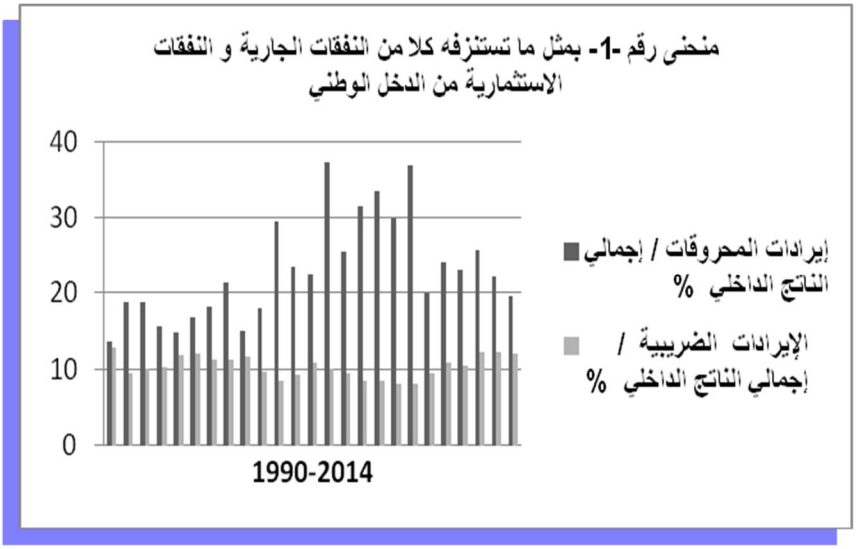

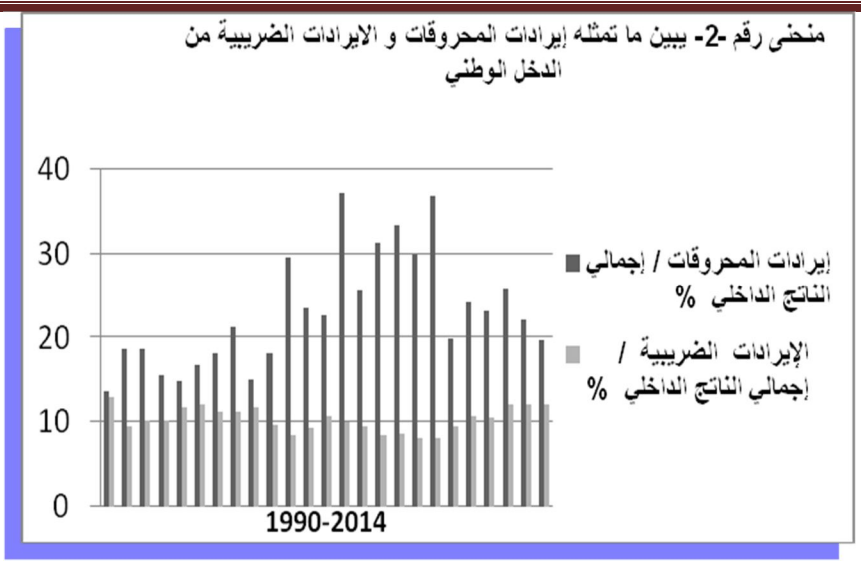
منحنى رقم -2- يبين ما تمثله إيرادات المحروقات و الايرادات الضريبية من الدخل الوطني
40
30
20
10
0
1990-2014
إيرادات المحروقات / إجمالي الناتج الداخلي %
الإيرادات الضريبية / إجمالي الناتج الداخلي %

مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية
ISSN 2352-9962/E-ISSN 2572-0147
العدد التاسع- جوان 2018

OEBUniv.Publish

علاقة تبنّي تكنولوجيا الأنترنت بالأداء في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة -دراسة تحليلية-

The relationship between adopting Internet and Performance in Small &Medium Enterprises- Analytical Study

د. حمزة بوكفة
جامعة أم البواقي، الجزائر
hamzabkf@yahoo.fr

د. عمار زودة،
جامعة باتنة 1، الجزائر
zoudaammar@yahoo.fr

تاريخ التسليم: 2018/02/23، تاريخ التقييم: 2018/04/05 تاريخ القبول:2018/04/12

الملخص

تعتبر الأنترنت بدون شك الابتكار الأهم في نهاية القرن العشرين، حيث أحدث ظهورها وتوسع استخدامها من طرف المؤسسات تحولات عميقة في الميكانزمات الاقتصادية وطرق أداء الأعمال في عدة قطاعات اقتصادية، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أبدت تجاوبا كبيرا من خلال تبني هذه التكنولوجيا، رغبة في تحسين أدائها والتحكم في قوى المنافسة. لكن بالمقابل نجد بعض الدراسات التي تؤكد عدم وجود علاقة ارتباط بين استخدام تكنولوجيا الأنترنت والأداء، وهو ما يصطلح عليه في أدبيات التسيير بمتناقضة **Solow**، التي تنص على أنه " توجد تكنولوجيا المعلومات في كل مكان باستثناء إحصائيات الإنتاجية والأداء"

من هذا المنطلق نحاول من خلال هذه الورقة البحثية إبراز العلاقة بين تبني واستخدام تكنولوجيا الأنترنت والأداء في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالاعتماد على مختلف الدراسات والنماذج.

الكلمات المفتاحية: تكنولوجيا الأنترنت، الأداء، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، متناقضة .

Abstract

Internet is certainly the most important innovation at the end of the 20th century. The emergence and expansion of its use in enterprises has endured deep changes in the economic mechanisms and ways of doing business in several economic sectors. Small & Medium Enterprises have shown a great response by adopting this technology to improve their performance and master competition.

In contrast, there are some studies that confirm that there is no correlation between the use of Internet and performance, which is called Solow Paradox “You can see the computer age everywhere but in the productivity statistics." In this paper we attempt to highlight the relationship between the adoption and use of Internet technology and performance in SME’s relying on various studies and models.

Keywords: Internet, Performance, SME’s, Paradox of Solow .

تمهيد:

تطور دور تكنولوجيا المعلومات بشكل ملحوظ منذ إدخالها إلى المؤسسات، حيث اقتصر في البداية على أدوار ثانوية كأتمتة العمليات الإدارية مثل الفوترة والأجور، وكأداة لدعم اتخاذ القرارات من خلال الأنظمة الخبيرة لتصبح أداة لدعم العمل الجماعي. ثم بعد ذلك، عرف هذا الدور توسعا ليشمل العمليات التشغيلية الرئيسية (من إنتاج، تصميم، إدارة الموارد البشرية، إدارة علاقات العملاء،). وقد أدى ظهور وانتشار الأنترنت بعد ذلك إلى إعادة النظر في كيفية أداء الأعمال من تصميم وتسويق وبيع وإدارة، وأدى أيضا لدخول المؤسسة في شبكات أعمال موسّعة وتنامي حجم ومجال نشاطها ليمتد إلى أسواق بعيدة جغرافيا، إضافة إلى ظهور نماذج جديدة لمؤسسات ترتكز أعمالها على الأنترنت مثل , Amazon , Dell Google. ولمواكبة هذا الزخم التكنولوجي سارعت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لإدخال هذه التكنولوجيا، رغبة في تحسين أدائها والتحكم في قوى المنافسة.

من هنا تبرز إشكالية الموضوع الرئيسية:" **ما طبيعة العلاقة بين استخدام تكنولوجيا الأنترنت وأداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟**

- تستمد هذه الدراسة أهميتها من الدور المهم الذي تلعبه تكنولوجيا الأنترنت في التأثير على أنشطة المؤسسات وتغييرها لأساليب أداء الأعمال. وبالتالي من الضروري معرفة كيفية إدارة نشاط المؤسسات عبر الأنترنت وكيفية الحصول على نتائج جيدة وأداء عالٍ باستخدام هذه التكنولوجيا.

- للإجابة على إشكالية الدراسة وتحديد العلاقة بين استخدام الأنترنت وأداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي، لوصف وتحليل مدى استخدام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتكنولوجيا الأنترنت وتأثيراتها على أنشطة المؤسسات واستراتيجياتها وعلى أدائها.

- لمعالجة الموضوع ارتأينا عرض أهم النظريات المفسرة لتبني التكنولوجيا وتقبل استخدامها في المؤسسات، وتحليل أهم النماذج والدراسات التي عالجت العلاقة بين استخدام الأنترنت وتكنولوجيا المعلومات وأداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أولا: تبني الأنترنت وتقبل استخدامها من طرف المؤسسات

إنّ تبني ابتكار معين هو قرار استراتيجي تنجّر عنه تغييرات عديدة وتحولات على مستوى المؤسسة وحتى على مستوى الأفراد، وقد حاول العديد من الباحثين دراسة عوامل تبني المؤسسات لابتكارات مثل الأنترنت وانتشار استخدامها، من بين هؤلاء الباحثين نجد الباحث Rogers، الذي وضع نظرية انتشار الابتكار، والباحث Davis الذي أوجد نظرية تقّبل استخدام التكنولوجيا Technology Acceptance Model، وقد لقيت كِلتا النظريتين انتشارا واسعا في مجال تكنولوجيا ونظم المعلومات.

1. نظرية انتشار الابتكار Diffusion of Innovation (DOI)

درس Rogers العوامل المؤثرة في عملية تبني التكنولوجيا على مستوى الفرد وعلى مستوى المنظمة، وجد أنّ بعض العوامل مرتبطة بخصائص التكنولوجيا في حدّ ذاتها وعوامل أخرى مرتبطة بخصائص المنظمة والمحيط الخارجي الذي تعمل فيه.

1-1 العوامل المؤثرة على انتشار التكنولوجيا: هي العوامل التي تجعل ابتكارا معينا ينتشر بشكل أسرع من ابتكار آخر، والمتمثلة في(Rogers) :

❖ **المزايا النسبية** Relative advantages: وتتمثل في درجة تميز التكنولوجيا عن سابقتها، ودرجة الامتياز النسبي تقاس عادة بالعائد الاقتصادي، القيمة الاجتماعية، الملاءمة والرضا، فكلما كانت الميزة النسبية المدَركة أكبر، كلما ساهم ذلك في تبني وانتشار التكنولوجيا. وبالنسبة للأنترنت فإنّ المزايا النسبية التي توفّرها تشمل تخفيض التكاليف مقارنة بالقنوات التقليدية، تغطية أكبر للسوق والدخول لأسواق عالمية، إلغاء الحدود الزمانية والمكانية وتحسين العلاقات مع العملاء والمورّدين والشركاء وكذا زيادة مداخيل المؤسسة الصغيرة والمتوسطة وتحسين العائد على الاستثمار.

❖ **التوافق** Compatibility: وتتمثل في درجة توافق التكنولوجيا مع القيم، الممارسات ورغبات المستخدِمين، وكلما اعتبرت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أنّ استخدام الأنترنت يتماشى مع نشاطها الاقتصادي وأعمالها، كلما زادت سرعة تبني هذه التكنولوجيا كقناة تسويقية واتصالية، خاصة إذا قام المورّدون المباشرون للمؤسسة وكذا العملاء بتبني التكنولوجيا.

❖ **التعقيد** Complexity: ويتمثل في درجة اعتبار التكنولوجيا معقدة نسبيا أو سهلة الفهم والاستخدام، فبعض التكنولوجيات تُعتَبر سهلة التعلم والاستخدام، فيما تتميز تكنولوجيات أخرى بالتعقيد ما يُبطئ من سرعة تبنّيها. بالنسبة للأنترنت فتقاس درجة تعقيدها من خلال توفر أو عدم توفر المعارف التقنية والكفاءات في المؤسسة الصغيرة والمتوسطة للقيام بالأعمال عبر الأنترنت، إضافة إلى النظرة اتجاه وسائل الدفع الإلكتروني، والقدرة على تأمين المعاملات الإلكترونية وحماية المعلومات من القرصنة (J.D.Kandall etal., 2001).

❖ **قابلية التجريب** Trialability: وتعني مدى قدرة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة على تجربة التكنولوجيا على نطاق محدود، قبل اتخاذ القرار النهائي بشأنها، وهذا لمعرفة مزاياها النسبية وتحسس المخاطر المرتبطة بها وبالتالي تخفيض حالة عدم التأكد (Straub, 2009,).

بالنسبة للأنترنت فترتبط قابلية التجريب بإمكانية استخدامها دون تحمل المؤسسة لتكاليف أولية عالية عند تبني التكنولوجيا (J.D.Kandall etal., 2001)، ووجود أو عدم وجود إعانات للقيام بالأعمال عبر الأنترنت خاصة من الناحية الفنية، إضافة إلى محاكاة باقي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي جرّبت التكنولوجيا ونجحت.

❖ **ملاحظة النتائج** Observability: كلما كان سهلا ملاحظة نتائج استخدام التكنولوجيا، كلما زادت إمكانيات تبنيها من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث أنّ وضوح النتائج يخفّض عدم التأكد.
بالنسبة للأنترنت، فإن استخدامها من طرف المنافسين وتمكنهم من تحسين النتائج من خلال التكنولوجيا، بالإضافة لاستخدامها من طرف الموّردين والعملاء والشركاء يدفع المؤسسة إلى إدخال تكنولوجيا الأنترنت وتعميمها على مختلف أنشطة المؤسسة.
تبعا ل Rogers، تُمكّن هذه المزايا الخمس من تبني وانتشار التكنولوجيا بنسبة تتراوح بين 49 % إلى 87 % (Rogers) ، بالمقابل توجد محدِّدات أخرى تؤثر على انتشار التكنولوجيا منها: التكلفة المادية والمستوى الثقافي لمستخدمي التكنولوجيا.

2-1 مراحل تبني تكنولوجيا الأنترنت حسب Rogers: تمرّ عملية تبني التكنولوجيا بخمس مراحل أساسية، فهي ليست تصرفا لحظيا، حيث تبدأ بالوعي ومعرفة وجود التكنولوجيا، تكوين قناعات اتجاه التكنولوجيا، ثم اتخاذ قرار التبني أو الرفض، بعدها تأتي مرحلة التنفيذ ثم تأكيد القرار المتخذ.

❖ **مرحلة المعرفة:** في هذه المرحلة تدرِك المؤسسة وجود التكنولوجيا وتقوم بجمع معلومات عنها، وطرح تساؤلات مثل ماذا تمثل هذه التكنولوجيا؟ كيف تعمل؟ ولماذا يتم استخدامها؟ وتسعى المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في هذه المرحلة لتجميع ثلاث أصناف من المعرفة:

- وعي معرفي: أي معرفة وجود التكنولوجيا وتجميع أكبر قدر من المعلومات عنها لاتخاذ القرار بتبنيها؛
- معرفة كيفية الاستخدام: يجب على المؤسسة الصغيرة والمتوسطة معرفة كيفية استخدام التكنولوجيا بشكل صحيح ولذلك لابد أن تمتلك الكفاءات والمهارات لضمان الاستخدام الفعال لتكنولوجيا الأنترنت؛
- معرفة الغاية من الاستخدام: لابّد ان تكّون المؤسسة الصغيرة والمتوسطة رؤية استراتيجية بشأن استخدام الأنترنت وكيفية إدماجها في مختلف أعمالها.

❖ **مرحلة الاقتناع:** وتتضمن بناء قناعة أو سلوك اتجاه التكنولوجيا، من خلال تفاعل المؤسسة مع الغير كالموّردين والشركاء، خاصة الذين استخدموا تكنولوجيا الأنترنت في أعمالهم وباستطاعتهم تقييم نتائج هذا الاستخدام، كما يمكن في هذه المرحلة أن تجّرب المؤسسة الأنترنت بشكل جزئي، كإطلاق موقع إلكتروني ساكن وملاحظة نسب تصفّحه.

❖ **مرحلة اتخاذ القرار** : بعد التجربة الأولية لتكنولوجيا الأنترنت، تقّرر المؤسسة الصغيرة والمتوسطة إما تبني هذه التكنولوجيا وبالتالي تعميم استخدامها على معظم الأعمال في المؤسسة، وإّما عدم تبنيها بعد استخدامهاولي لم يكلّل بالنجاح أو عدم التفكير في تبنّيها منذ البداية(SAHIN, 2006) .

❖ **مرحلة التنفيذ:** وتتمثل في استخدام التكنولوجيا على نطاق واسع داخل المؤسسة الصغيرة والمتوسطة من خلال الشبكات الداخلية وفي إدارة علاقات المؤسسة مع عملائها، موّرديها وشركائها، كما يتم إدماج التكنولوجيا في مختلف أعمال المؤسسة وكتوجه أساسي ضمن استراتيجيتها العامة.

❖ **مرحلة التقييم:** بعد استخدام التكنولوجيا يتم تقييم نتائجها وآثارها على أداء المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، فإمّا أن تستمر المؤسسة في استخدامها أو تقّرر التخلي عنا، لصالح تكنولوجيا أفضل أو بسبب عدم الرضا عن الأداء(Straub, 2009,) .

2. **نظرية تقبل استخدام التكنولوجيا** (TAM)Technology Acceptance Model

قام Davis سنة 1989 بصياغة نظرية للتنبؤ بقابلية تطبيق التكنولوجيا، وتحديد أهّم التغييرات الواجب إحداثها في النظام (التكنولوجيا) لجعله مقبولا لدى المستخدِمين.

حدّد نموذج TAM عاملَين أساسيين لتقبل تكنولوجيا المعلومات داخل المؤسسة هما: إدراك منفعة التكنولوجيا وإدراك سهولة استخدام التكنولوجيا(Surendran, 2012) . وبالتالي فالاعتقادات اتجاه هذين العاملين هي التي تحدد تقّبل أو رفض التكنولوجيا داخل المؤسسة. كذلك يرى Davis وجود ارتباط بين درجة سهولة الاستخدام وإدراك المنفعة. حيث أنه أمام وجود خيارين من التكنولوجيا، يوفّران نفس الوظائف والتطبيقات يجد المستخدِم التكنولوجيا الأسهل استخداما، أكثر منفعة (Duc, 2012). والشكل رقم (10/3) يوضح نموذج تقبل التكنولوجيا.

الشكل رقم (1): نموذجDavis لتقبل استخدام التكنولوجيا

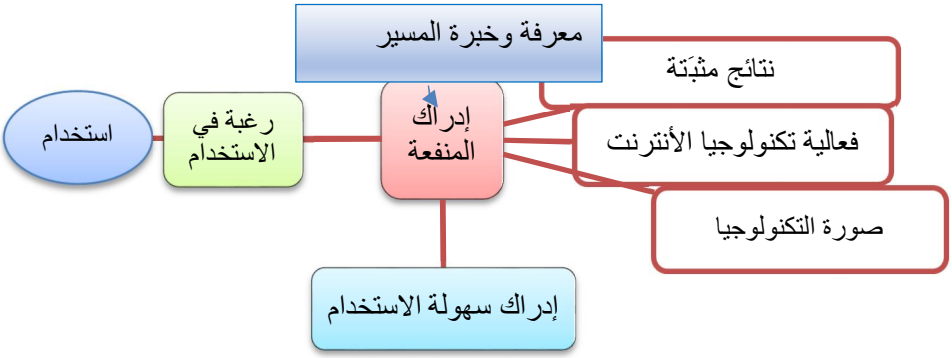

.**Source** :(Luu , 2012 , p. 127)

تبعا ل Davis فإن درجة سهولة الاستخدام تتحدد من خلال خصائص التكنولوجيا كسهولة تعلم استخدامها، سهولة التأقلم معها وحصول المستخدِم على ما يحتاجه من خلالها وكذا سهولة تحديث وتطوير التكنولوجيا.

بينما إدراك المنفعة فيقاس من خلال النتائج المثَبتة للتكنولوجيا (تحسين الإنتاجية، تحسين الأداء مقارنة مع المنافسين)، الفعالية وكذا صورة التكنولوجيا.

إضافة إلى العاملَين السابقين، يبرز دور مسير المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في اتخاذ قرار تبني أو عدم تبني تكنولوجيا المعلومات، وكذلك في تخفيض مستوى مقاومة استخدام التكنولوجيا فيها، هذه المؤسسات يكون فيها دور المسير (والذي عادة ما يكون نفسه المالك) مؤثرا ومحوريا حيث كلما تميز المسير (المالك) بكفاءات تقنية، إدارية، معارف، خبرات، رغبة في التجديد ودرجة عالية من الإدراك بأهمية تكنولوجيا المعلومات، كلما زاد مستوى تبني التكنولوجيا في المؤسسة.

وقد حدّد Monnoyer وBoutary أربع أصناف من المسيرين تبعا لدرجة تفاعلهم وادراكهم لأهمية تكنولوجيا المعلومات(Duc, 2012) :

- المسير الفضولي Curieux: وهو الذي يهتم شخصيا بتكنولوجيا المعلومات ويقوم بإدخال بعض التطبيقات تدريجيا لأداء مهامّ محدّدة؛
- المسير المتتبع Suiveur: والذي تحت تأثير عوامل معينة يقبل إدخال تكنولوجيا المعلومات إلى المؤسسة مع الاعتماد على مبادرات طاقمه؛
- المسير المقاول Entrepreneur : وهو من يعطي أهمية بالغة لتكنولوجيا المعلومات، إذ يملك أفكارا ويطّور مشاريع معتمدة على تكنولوجيا المعلومات؛
- المسير الاستراتيجي Stratège: والذي ينظر إلى تكنولوجيا المعلومات باعتبارها أداة استراتيجية تمكّنه من تحسين تموقع مؤسسته وتطوير منتجاتها وخدماتها واكسابها مزايا تنافسية، وهو من تستخدم مؤسسته تكنولوجيا المعلومات بكثافة وفعالية مع ربط استراتيجية الأعمال بالاستراتيجية التكنولوجية.

إذن كخلاصة لنظرية تقبل التكنولوجيا، فإن المستوى التعليمي والتقني وكذا الإدراكي لدى مسير المؤسسة الصغيرة والمتوسطة (وكالة السياحة والسفر)، إضافة إلى المنافع المدركة وسهولة استخدام تكنولوجيا المعلومات (الأنترنت) هي العوامل الدافعة لتبني التكنولوجيا.

ثانيا: النماذج المفسّرة لأثر الأنترنت على أداء المؤسسات

إنّ ما يهم المسيرين في المؤسسات الاقتصادية هو ضمان مساهمة تكنولوجيا الأنترنت في تحسين الأداء على مستوى مؤسساتهم، أي التأكد من أنّ الاستثمار في هذه التكنولوجيا يسمح للمؤسسة من تطوير نتائجها، خاصة المالية، وقد حاول العديد من الباحثين دراسة الأثر المحتمل لتكنولوجيا الأنترنت على الأداء، حيث توصل العديد منهم إلى عدم إيجاد علاقة ارتباط بين المتغيرين، وهو ما يصطلح عليه في أدبيات التسيير بمتناقضة **Solow** de Paradox، التي تنص على أنه " توجد تكنولوجيا المعلومات في كل مكان باستثناء إحصائيات الإنتاجية والأداء "(Muet, 2006) ، وقد لقيت هذه العبارة انتشارا واسعا في مجال تكنولوجيا المعلومات.

وقد أكّدت بعض الدراسات عدم وجود علاقة بين المتغيرين تتمثل أهمّها في:(Missaoui, 2009)

- دراسة قام بها Lucas سنة 1975على مجموعة من البنوك ودراسة أخرى على قطاع النسيج في أمريكا، حيث وجد علاقة ضعيفة بين استخدام تكنولوجيا المعلومات وأداء المؤسسات.
- دراسة قام بها Strassman سنة 1985في قطاع الخدمات ولم يلاحظ أي علاقة بين المتغيّرين.
- دراسة كلية Macro على الاقتصاد الأمريكي، قام بها Roachسنة 1988، حيث وجد أنّ الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات فشل في تحسين الناتج القومي الأمريكي.
- دراسة Kim وMichelman سنة 1990، لم يتم إيجاد أية علاقة بين الإنفاق على تكنولوجيا المعلومات في البنوك لفترة 8 سنوات والعائد على حقوق المساهمين.
- دراسة Berndt وMorisson سنة 1995، أظهرت بناء على معطيات قطاعية أنّ تجهيز المكاتب بتكنولوجيا المعلومات مرتبط سلبا بإنتاجية العمل.
- دراسة Greenan سنة 1996، أثبتت أن المؤسسات المستخدِمة لتكنولوجيا المعلومات تحقق نموا منخفضا بالمقارنة مع المؤسسات الأقل استخداما للتكنولوجيا.

في تفسيره لمتناقضة Solow، علّل Brynjolfsson ذلك بما يلي(Erik Brynjolfsson, 1993) :

- أخطاء القياس: إمكانية عدم صدق أو مصداقية القياس بالنسبة للمدخلات (استخدام التكنولوجيا) والمخرجات (الأداء).
- الفوارق الزمنية: الحصول على عوائد الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات يتطلب الانتظار لفترة معينة، وبالتالي فالمقارنة بين التكاليف والعوائد الآنية يؤدي إلى تظليل النتائج.
- تسيير غير كفء لتكنولوجيا المعلومات داخل المؤسسات المدروسة.

- ظاهرة تفكك الآثار وتوزّع العوائد، إذ أنّ الاستثمار في بنية تكنولوجيا المعلومات تتحمله المؤسسة ككل، بينما يتم استخدام تطبيقات تكنولوجيا المعلومات على مستوى جزئي، وبالتالي قياس الأداء المؤسسي الإجمالي يكون من خلال مقاييس مالية، في حين أنّ قياس الأداء على مستوى جزئي يتم بمعايير كيفية.

فينفس السياق يُشير Amabile و Gadille، أنّ عدم تأثر أداء بعض المؤسسات بفعل استخدام تكنولوجيا المعلومات، إنما يرجع إلى عدم تحكّم هذه المؤسسات في التكنولوجيا أو عدم توفيرها للمتطلبات الأساسية للاستفادة، وقد يكون السبب عدم صحة القياس. (M.gadille, 2003).

لكن فيما بعد ظهرت عدة دراسات تمخضت عنها نماذج بينت وجود علاقة ارتباط إيجابية بين استخدام تكنولوجيا المعلومات والأنترنت والأداء، نستعرض أهمها فيما يلي:

1. **نموذج Weill:** عمل الباحث على تحديد العلاقة بين الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات وأداء المؤسسة، حيث اعتبر أنه يوجد تنوع في تكنولوجيا وأنظمة المعلومات (استراتيجية، معلوماتية وتشغيلية)، وكل نوع يخدم أهداف محددة ويساهم في تحسين أداء المؤسسة. وأوضح الباحث بأنّ تأثير تكنولوجيا المعلومات على الأداء تحدّده عوامل تنظيمية تتمثل في التزام ودعم الإدارة العليا لعملية تبني التكنولوجيا، المستوى التعليمي للمسيرين، التجارب السابقة للمؤسسة مع تكنولوجيا المعلومات، قدرة المستخدمين داخل المؤسسة على التحكم في تكنولوجيا المعلومات وكذا درجة الاستقرار الداخلي. وبالتالي فالعوامل السابقة هي التي تؤدي إلى اختلاف الأثر المدرَك في الأداء من طرف مؤسستَين مختلفتَين.

والشكل رقم (2) يوضح محتوى نموذج Weill:

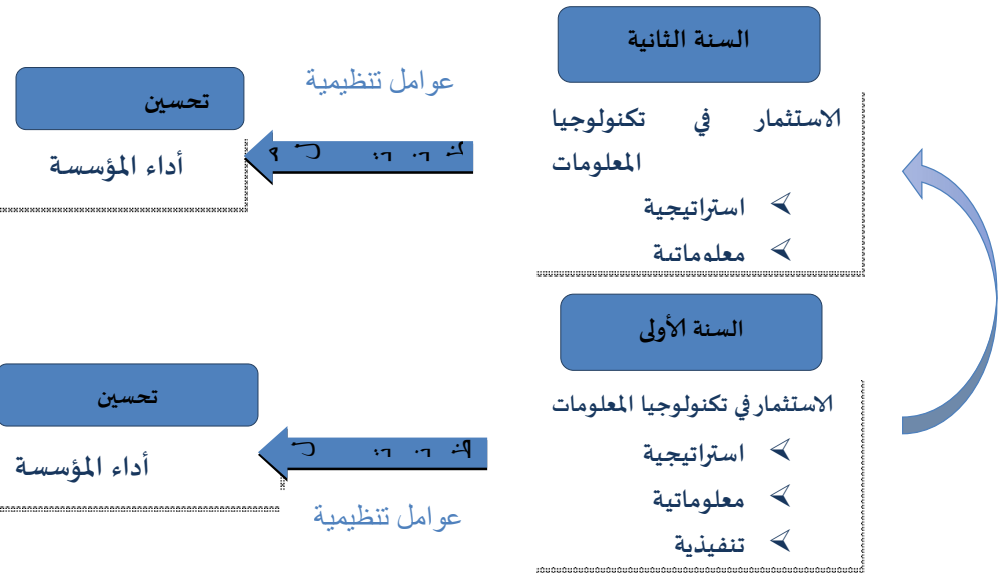

المصدر: Naoufel Remili , **Impact des TI de gestion de la production sur la performance des PME manufacturières**, p 68

يؤدي الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات إلى تحسين أداء المؤسسة، ما يدفعها في السنة اللاحقة إلى زيادة استثماراتها وتنويعها لتحقيق مستويات أداء أعلى.

2. **نموذج Mahmood و Mann**: قام الباحثان بتحليل مساهمة مجموع الموارد المستثمرة في تكنولوجيا المعلومات في التأثير على أداء المؤسسات (Remili, 2002)، كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (3): نموذج Mahmood و Mann

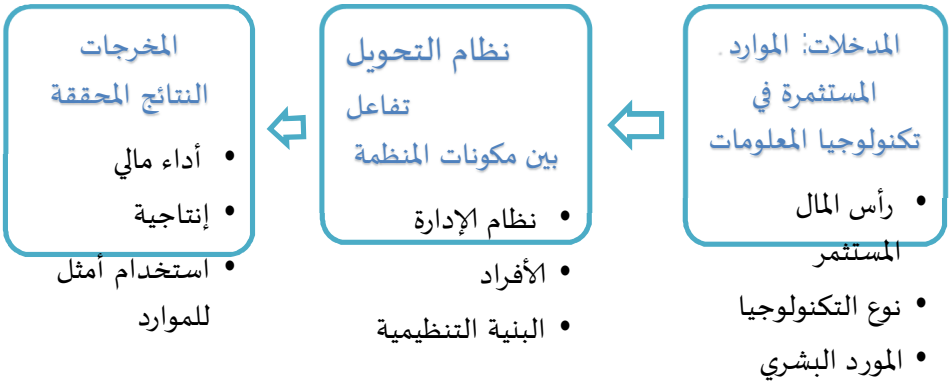

صنّف الباحثان الموارد المرتبطة بالاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والتي اعتبرت كمدخلات للنظام إلى ثلاث مجموعات، رأس المال المستثمر في تكنولوجيا المعلومات، نوع التكنولوجيا (شبكات، حواسيب، برمجيات) وموارد بشرية متخصصة في تكنولوجيا المعلومات. بالمقابل تتمثل المخرجات في الأداء والذي تم قياسه من خلال ثلاث مؤشرات؛ مؤشرات مالية (العائد على المبيعات والعائد على الاستثمار) ومؤشر الإنتاجية (معدل الكميات المباعة إلى إجمالي الأصول) ومؤشر الاستخدام (معدل الموارد المستخدمة إلى إجمالي الموارد المتاحة).

يتم تحويل المدخلات إلى مخرجات من خلال نظام التحويل العملياتي، والذي يتكون من نظام الإدارة (إدارة المؤسسة وإدارة تكنولوجيا المعلومات)، الأفراد والبنية التنظيمية.

يعتبر هذا النموذج أول من أعطى مؤشرات متعددة الأبعاد Multidimensionnels لكل من تكنولوجيا المعلومات والأداء، وحسبه فإنه توجد علاقة إيجابية بين استخدام تكنولوجيا المعلومات وأداء المؤسسة، هذه العلاقة تتأثر بعوامل داخلية وعوامل خارجية أهمها حجم الاستثمار في التكنولوجيا والمورد البشري وتطويره.

3. نموذج Davern و Kauffman

الشكل رقم (4): نموذج Davern و Kauffman

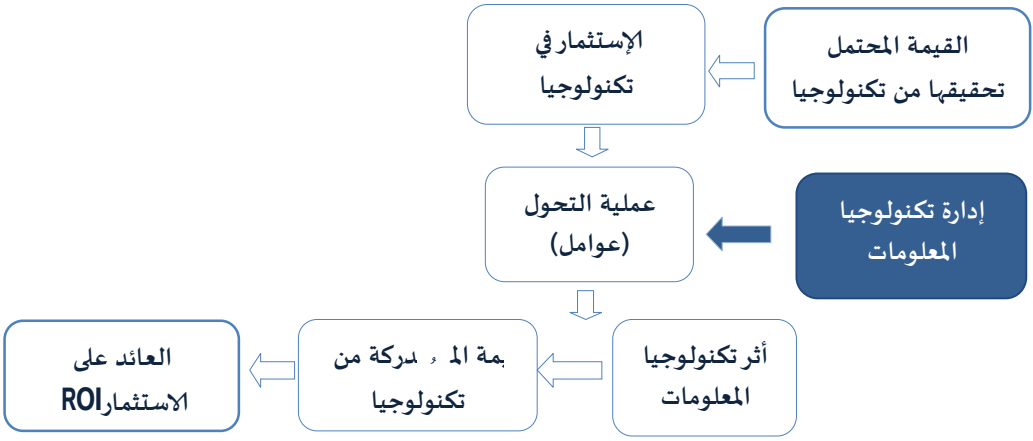

المصدر: Naoufel REMILI, **Op.cit** , p 73

ينطلق هذا النموذج من فكرة أساسية مفادها ضرورة أن تحدِّد المؤسسة مسبقا النتائج أو الغايات من استخدام تكنولوجيا المعلومات في ظل الموارد المتاحة والخصائص التي تميزها (Remili, 2002) ، وهذا ما يسمح بمراقبة استخدام التكنولوجيا وإجراء مقارنة بين ما تم التخطيط له وما تم تحقيقه فعلا من طرف المؤسسة. كما أشار الباحثان إلى وجود عدة عوامل مؤثرة بصورة مباشرة أو غير مباشرة في تحقيق النتائج أهمها المحيط التنظيمي، والذي يعتبر عاملا أساسيا لنجاح أو فشل أي مشروع استخدام تكنولوجيا المعلومات، لذا وجب أخذه بعين الاعتبار عند اتخاذ قرار التبني. حسب الباحثين، فإن إدخال تكنولوجيا المعلومات إلى المؤسسة لا يعني بالضرورة إدراك القيمة المحتمل تحقيقها، وإنما تعتمد القيمة المدَركة على عوامل مرتبطة بالمؤسسة يمكن التحكم فيها مثل تدريب وتكوين المورد البشري للتعامل مع تكنولوجيا المعلومات، توفُّر المؤسسة على بنية تحتية تكنولوجية متطورة (حواسيب، وشبكات)، القيام ببعض التغييرات التنظيمية. أمـا الأداء فيقاس ماليا من خلال العائد على الاستثمار.

4. نموذج Markus و Soh

اقترح الباحثان نموذجا معتمدا على العمليات Processes، يصف العلاقة بين استخدام تكنولوجيا المعلومات و الأداء، في شكل عمليات خالقة للقيمة، كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم: (5) نموذج Markus و Soh

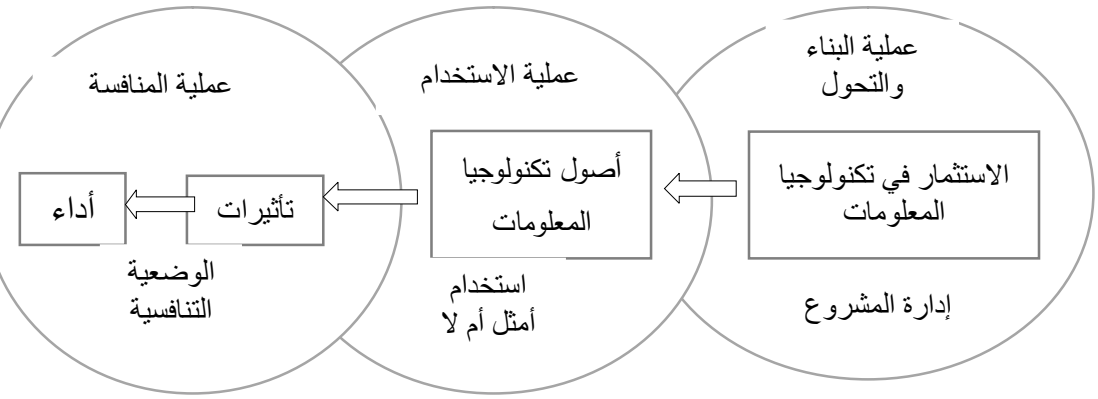

المصدر: Soh Christina , Markus, M. Lynne, "**How IT Creates Business Value:** A Process Theory Synthesis".International Conference on Information Systems, ICIS 1995 Proceedings. 4,p.37.

تبعا للشكل (5)، فإن العلاقة بين الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والأداء تتحقق من خلال ثلاث عمليات:

العملية الأولى: تتمثل في إقامة بنية لتكنولوجيا المعلومات والانتقال من فكرة الاستثمار إلى حيازة مجموعة من الأصول القابلة للاستخدام، وتتكون هذه العملية من أربع مراحل أساسية(Soh Christina, 1995) :

1- صياغة استراتيجية لتكنولوجيا المعلومات: أي تحديد الفرص التي يمكن أن تتحصل عليها المؤسسة جرّاء إدخال تكنولوجيا المعلومات وكذا إمكانية تطبيق هذه التكنولوجيا في المؤسسة ودراسة تكاليف المشروع ودرجة المخاطرة المرتبطة به، إضافة إلى دراسة أهداف المشروع.

2- التصميم التفصيلي لمشروع تبني تكنولوجيا المعلومات من خلال تحديد نوع التكنولوجيا المتوقع استخدامها وكذا الإجراءات التنظيمية التي تتماشى مع تطبيق التكنولوجيا الحديثة.

3- إدخال التكنولوجيا، وهذا يتطلب تركيب للأجهزة والبرمجيات وإقامة قواعد بيانات وتكوين المستخدمين.

4- صيانة التكنولوجيا وتحديثها متى اقتضى الأمر ذلك.

العملية الثانية في النموذج هي عملية **الاستخدام**، أي استخدام التكنولوجيا وتفعيل دورها في المؤسسة للحصول على التأثيرات المطلوبة، وأشار الباحثان إلى مفهوم الاستخدام الأمثل لتكنولوجيا المعلومات وضرورة أن يرافق إدخال التكنولوجيا إحداث تغييرات تنظيمية داخل المؤسسة وتطوير قدرات ومهارات موردها البشري، إضافة إلى إقامة شراكات استراتيجية عبر الأنترنت مع المورّدين (FINEL, 2010)، ومحاذاة استراتيجية تكنولوجيا المعلومات مع استراتيجية المؤسسة.

العملية الثالثة : هي تحّول عملية الاستخدام إلى تحسّن في نتائج وأداء المؤسسة من خلال مساهمة التكنولوجيا في تخفيض التكاليف والتحكم في قوى المنافسة وتدعيم الوضع التنافسي للمؤسسة، إضافة إلى تحسين رضا العملاء .

5. المقاربة الاستراتيجية للموارد Resources Based View

ظهر هذا المدخل للإجابة عن التساؤل المطروح حول إمكانية استخدام تكنولوجيا المعلومات لتحقيق مزايا تنافسية دائمة وتحسين الأداء بصورة مستمرة، باعتبار أن الأنترنت لوحدها لا تكفي لضمان مزايا تنافسية للمؤسسة نظرا لإتاحتها لجميع المؤسسات، بل كيفية الاستخدام وإدماج التكنولوجيا في جميع الأنشطة هو ما يخلق الفارق .

يرى منظّروا المقاربة الاستراتيجية للموارد (Peteraf , Barney , Wernerfelt) أنّ المؤسسة هي مجموعة من الموارد المادية، البشرية والتنظيمية (MISSAOUI, 2009) ، وتطّور المؤسسة يعتمد على إدارة الموارد التي تملكها واستخدامها استخداما أمثلا. ولتسمح هذه الموارد بتحقيق مزايا تنافسية لابد أن تتوفر على أربعة شروط(MISSAOUI, 2009) :

- تكون موارد ذات قيمة؛
- تكون نادرة وغير مكتسبة من طرف المنافسين؛
- غير قابلة للتقليد؛
- غير قابلة للإحلال.

يعتبر باحثون مثل (Shoemaker و Amit) أن المؤسسة لا تتميز عن منافسيها بمواردها وانما بكفاءاتها وقدراتها على توظيف تلك الموارد لتحقيق الأهداف المرجّوة (Rival, 2005).

والكفاءات بدورها تنتج عن المعارف المكتسبة وملهات العمال، وكذا الإجراءات التنظيمية المطبّقة في المؤسسة لاستخدام الموارد بفعالية، وبالتالي يحدث التعلم داخل المؤسسة وتُنمّى الكفاءات القاعدية . والشكل التالي يوضح كيفية دمج موارد المؤسسة لتحقيق أداء مستمر.

الشكل رقم: (6) نموذج الموارد

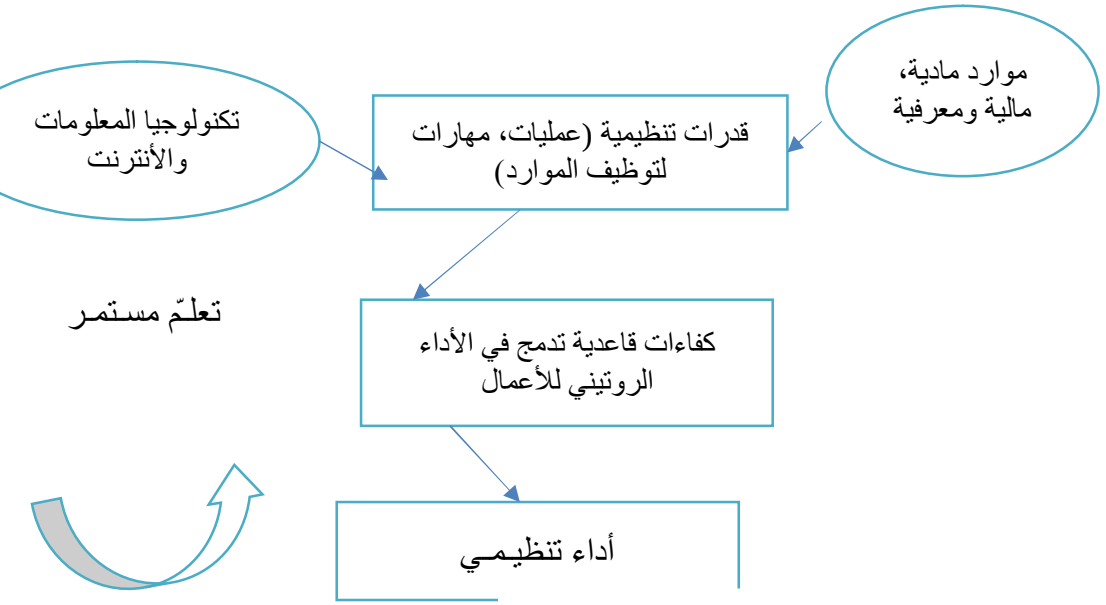

المصدر: R.Reix ,**Op.cit.** p .290

إذن توظّف المؤسسة موارد مادية، بشرية ومالية إضافة إلى تكنولوجيا المعلومات والأنترنت بالاعتماد على عملياتها التنظيمية وباستخدام معارفها المكتسبة، فتكتسب من خلال تعلمها التجريبي المستمر قدرات وكفاءات مفتاحية صعبة التقليد تُدمَج في الأداء الروتيني للأعمال وبرامج العمل وتسمح للمؤسسة بتحسين أدائها وكسب مزايا تنافسية دائمة .

6. نموذج Amabile و Gadille

في سبيل دراسة الأثر المتوقع لتكنولوجيا المعلومات على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعرفة أهم متطلبات تحقق هذا الأثر، اعتمد الباحثان نموذجا متميزا مبنيا على نظرية Porter للميزة التنافسية من ناحية وعلى مفهوم التعلم التنظيمي ل March من ناحية أخرى .

وجد الباحثان أنّ الأداء المحقق من طرف المؤسسة بفعل استخدام تكنولوجيا المعلومات يرتبط بشكل وثيق بظاهرة التعلم التنظيمي؛ أي أنه مع وجود كفاءات داخل المؤسسة ومع الاستخدام اليومي للتكنولوجيا يتكون لدى أفراد المؤسسة ومن ثَم المؤسسة ككل رصيد معرفي يمكنّها من الانتقال من سيرورة الاستغلال العادي النمطي لتكنولوجيا المعلومات إلى سيرورة الإبداع في استخدام هذه التكنولوجيا، من خلال إيجاد طرق وأساليب مبتكرة .

حسب الباحثَين، فإنّ تحسين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأدائها بالاعتماد على تكنولوجيا المعلومات يتحقق من خلال الإنسجام والتفاعل الإيجابي بين أربعة أبعاد أساسية(M.gadille, 2003) :

البعد الأول: يتمثل في ضرورة اعتماد المؤسسة في أعمالها على استراتيجية عامة للتنافس والتي حدّدها Porterفي استراتيجية السيطرة بالتكاليف، استراتيجية التميّز واستراتيجية التركيز.

البعد الثاني: يتمثل في بنية النظام التقني: عند تنفيذ المؤسسة لاستراتيجيتها المعتَمدة فهي ترتكز على بنيتها التحتية التكنولوجية والتي تتكون من مجموع الحواسيب المتوفرة في المؤسسة، الشبكات المستخدمة من أنترنت، أنترانت وإكسترانت، البرمجيات، الوظائف داخل المؤسسة التي تعتمد في نشاطها على الشبكات وكذا الأفراد المؤهلين لاستخدام الشبكات . إضافة إلى برامج صيانة وتطوير النظام وتقويمه من طرف إدارة المؤسسة .

البعد الثالث: يتمثل في استراتيجيات الاستخدام Stratégies d'Usage ؛ والمقصود بها:

- الدوافع التي أدت بالمؤسسة لتبني تكنولوجيا المعلومات هل للتجربة فقط أو في إطار مشروع؛
- كيفية استغلال الإمكانيات التكنولوجية سواء بالاعتماد على الكفاءات الداخلية أو الاستعانة بشركاء من خارج المؤسسة؛
- مدى استخدام المؤسسة لتطبيقات مرتبطة بالأنترنت مثل البريد الإلكتروني، التبادل الإلكتروني للملفات، تأسيس قواعد بيانات، تأسيس وتطوير موقع إلكتروني، ممارسة التجارة الإلكترونية

واليقظة الاستراتيجية، وكذلك وجود مشاريع لتطوير استخدام تكنولوجيا المعلومات داخل المؤسسة وربطها بشركائها باستخدام الشبكات مثل إدارة علاقات العملاء إلكترونيا، وإدارة سلسلة القيمة إلكترونيا .

البعد الرابع: يتمثل في القدرات التنظيمية Capacités Organisationnelles ؛ وتتحدد من خلال العناصر التالية:

- التغييرات التنظيمية التي تم إدخالها لتفعيل استخدام تكنولوجيا المعلومات والاستفادة القصوى من هذا المورد؛
- درجة إتاحة المعلومات الخاصة بالمؤسسة للعاملين داخلها وتبادل المعلومات عن طريق الشبكات بين العاملين والمصالح؛
- درجة استخدام تكنولوجيا المعلومات لتطوير عملية الاتصال واتخاذ القرارات داخل المؤسسة؛
- بناء المؤسسة لكفاءات داخلية لاستغلال التكنولوجيا من خلال توفير الإمكانيات لتكوين وتأهيل الإطارات؛
- استغلال التكنولوجيا لتخفيض المسافات والتدرجات الوظيفية داخل المؤسسة.

لتحقيق مستويات عالية من الأداء، يجب على المؤسسة إيجاد توافق بين الأبعاد الأربعة سالفة الذكر، إذ يتحتم عليها اعتماد استراتيجية مناسبة، تبني الأنترنت والشبكات الداخلية وتوفير الحواسيب والبرمجيات اللازمة، مع ضرورة وضع برامج لصيانة وتطوير بنيتها التكنولوجية.

لابد على المؤسسة أيضا، تأهيل وتكوين المورد البشري لتحقيق استخدام كفء للتكنولوجيا وكذا التعاقد مع مختصين في مجال تكنولوجيا المعلومات، تطوير علاقاتها بشركائها من خلال الشبكات وإحداث تغييرات تنظيمية تمكنها من الاستفادة أكثر . والشكل التالي يوضح لنا أكثر فكرة النموذج.

الشكل رقم (7): نموذج Amabile و Gadille

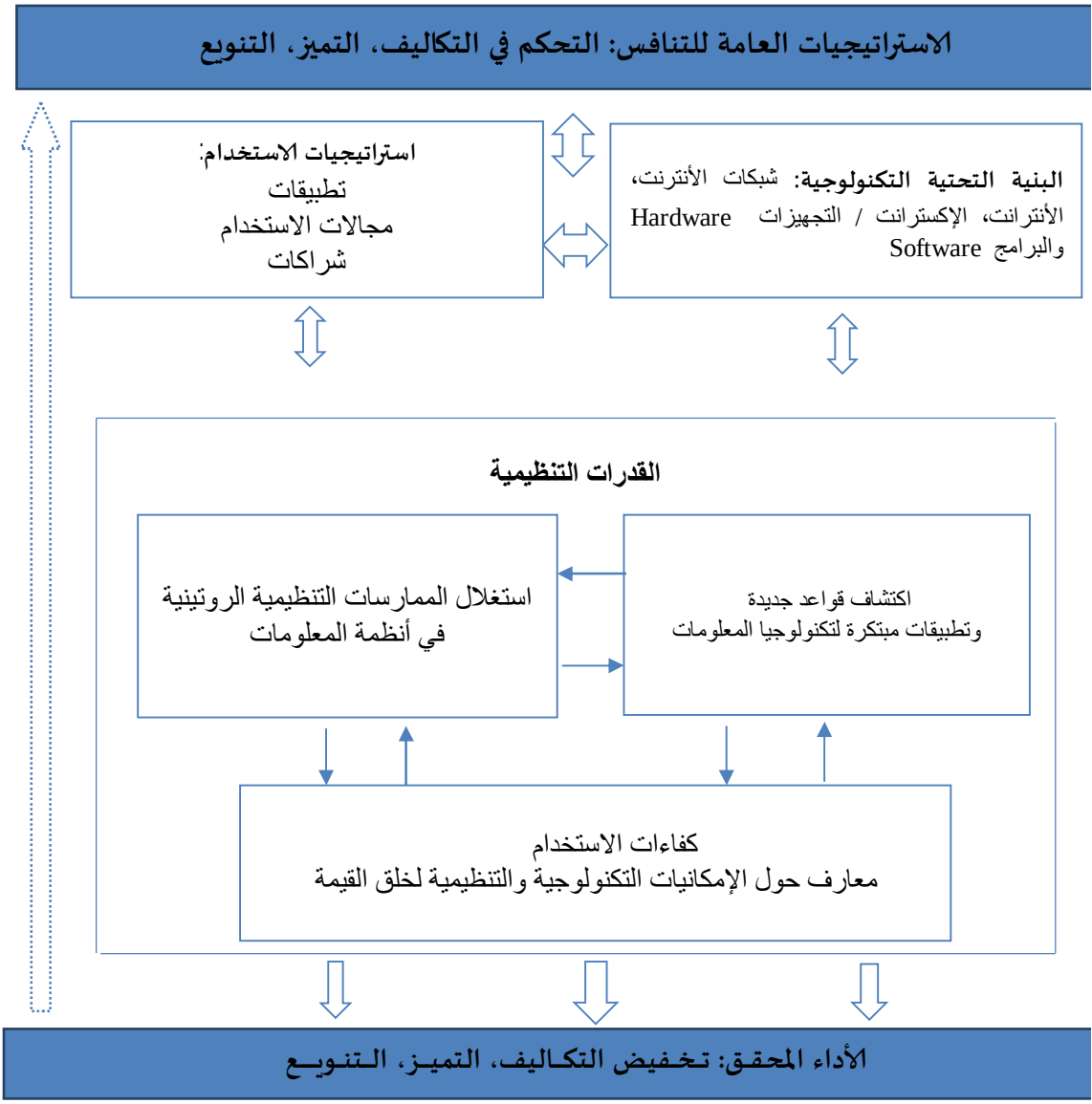

S. Amabile. et M. Gadille., **Les NTIC dans les PME:** stratégies, capacités organisationnelles et avantages concurrentiels, Revue française de gestion 2003/3, n° 144,p.5 .

7. دراسة Brynjolfsson و Hitt: قام الباحثان بتحليل تأثير المعلوماتية وتكنولوجيا المعلومات على إنتاجية ونمو المؤسسات. حيث وجدا تأثيرا إيجابيا لاستخدام تكنولوجيا المعلومات على الإنتاجية والنمو. حيث لاحظ الباحثان من خلال دراسة امتدت سبعة سنوات، أنه من سنة لأخرى تتحسن مؤشرات الإنتاجية والعائد على الاستثمار ROI بشكل محسوس بفضل استخدام التكنولوجيا. وقد خلُص الباحثان إلى ضرورة توفير بعض الشروط التنظيمية لتعظيم الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات مثل وجود مورد بشري مؤهل لديه معرفة حول كيفية استخدام التكنولوجيا (Curley, 2004).

كما لاحظ الباحثان أيضا، وجود تباين كبير بين المؤسسات، حيث أنّ بعضها أنفق مبالغ ضخمة على تكنولوجيا المعلومات ولم يحقق عوائد مناسبة، في حين حقق البعض الآخر نجاحات هامة. أرجع الباحثان هذا التباين في النتائج إلى أنّ تحقيق أداء أفضل يتطلب ضرورة إرفاق الاستثمارات في تكنولوجيا المعلومات باستثمارات تكميلية تتمثل أساسا تبني استراتيجيات جديدة، طرق جديدة لأداء الأعمال، وعمليات إعادة هندسة وإعادة تصميم تنظيمي(Brynjolfsson, 1998) .

8. دراسة D. Chaffey: قسّم الباحث آثار الأنترنت على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى آثار ملموسة قابلة للقياس وآثار غير ملموسة نستعرضها في الجدول الموالي:

الجدول رقم (1): آثار الأنترنت على الأداء حسب **Chaffey**

الآثار الملموسة	الآثار غير الملموسة
1- زيادة حجم المبيعات وتحسين العوائد؛ من خلال: - دخول أسواق جديدة وكسب عملاء جدد؛ - تكرار عملية البيع للعملاء الحاليين؛ - تنويع المبيعات للعملاء الحاليين.	- تحسين صورة المؤسسة ؛ - دعم العلامة التجارية للمؤسسة؛ - استجابة سريعة وفّعالة لاحتياجات السوق؛
2- تخفيض تكاليف التسويق من خلال: - تقليص وقت خدمة العملاء؛ - البيع الإلكتروني المباشر؛ - تخفيض تكاليف طباعة المنشورات والكتيّبات وخفض تكاليف التوزيع والاتصال.	- تسريع دورة تطوير المنتجات ؛ - تحسين خدمة العملاء ؛ - تحقيق التعلم والاستشراف للمستقبل؛ - تحقيق تطلعات العملاء من خلال الموقع الإلكتروني؛

3- تخفيض تكاليف سلسلة العرض من خلال: - تخفيض مستوى المخزون؛ - تسليم المنتج في الوقت المناسب؛ - تقليص وقت إدارة الطلبيات؛ - زيادة المنافسة بين الموردين والحصول على عروض منخفضة التكلفة.	- إدارة ناجعة للمعلومات التسويقية ومعلومات العملاء؛ - تغذية عكسية من العملاء حول المنتجات والخدمات.
4- تخفيض التكاليف الإدارية عن طريق تفعيل الأعمال الروتينية من توظيف إلكتروني، إدارة الأجور والمدفوعات والمسار الوظيفي للعمال .	

من الجدول رقم (1) يتبين التأثير الإيجابي للأنترنت والتجارة الإلكترونية على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، سواء ما تعلق بالآثار الملموسة القابلة للقياس الكمي مثل تخفيض التكاليف وتحسين العوائد، أو ما تعلق بالآثار غير الملموسة كتحسين صورة علامة المؤسسة، وتحسين خدمة العملاء.

9. دراسة Walczuch et al : قام الباحثون بدراسة أثر تبني الأنترنت على أداء المؤسسات الصغيرة في هولندا ووجدو أن أهم الآثار تتمثل في:

الجدول رقم (2): أثار الأنترنت حسب **Walczuch**

ُعد الأداء	المؤشر
تطوير الدعاية للمنتجات	إعلان واشهار مباشر وغير مباشر
قناة جديدة للبيع	سهولة الوصول للعملاء المحتملين بيع إلكتروني ومعاملات على الخط إمكانية دخول أسواق دولية

Dave Chaffey , **E.Business and E.Commerce Management** , Strategy Implementation and : Practice,Pearson Education Limited , 4th edition , 2009 , p .31.

اقتصاد في التكاليف	تخفيض تكاليف الاتصال تخفيض تكاليف الإشهار تحسين الإنتاجية تخفيض التكاليف الحَيّة للمنتجات والخدمات تخفيض تكاليف التموين
الوقت للسوق	التسليم في الوقت المحدد
خدمة العملاء	تعظيم رضا العملاء
صورة العلامة	دعم صورة المؤسسة
تعلّم تكنولوجي وتنظيمي	تحصيل المعارف know-how من خلال المحادثات مع الآخرين عبر الخط
علاقات العملاء	تأسيس وتوسيع شبكات الأعمال
نماذج جديدة للأعمال	خلق فرص استثمارية جديدة الحصول في الوقت المحدد على المعلومات من المواقع الإلكترونية تفعيل عملية الاتصال فعالية جمع المعلومات واليقظة إتاحة الاستشارات والخبرات من كل مكان وفي أي وقت خدمة أفضل من طرف المورّدين

المصدر: Rita Walczuch et al , **Internet adoption Barriers for Small Firms in Netherlands** European Management Journal Vol. 18, No. 5, 2000,p.562 Management Journal Vol. 18, No. 5, 2000,p.562

من خلال الجدول رقم (2)، تتبين الأهمية الاستراتيجية لتكنولوجيا الأنترنت بالنسبة للمؤسسات الصغيرة، حيث تساهم هذه التكنولوجيا في تطوير أداء المؤسسات من خلال تطوير الدعاية للمنتجات، إنشاء قناة جديدة للبيع، اقتصاد في التكاليف، التسليم في الوقت المحدد، خدمة أفضل للعملاء، تحسين صورة العلامة، تعلّم تكنولوجي وتنظيمي وتأسيس نماذج جديدة للأعمال.

10. دراسة Favre-Bont و Sebastien Tran

قام الباحثان بإجراء دراسة ميدانية حول أثر الأنترنت على أداء المؤسسات السياحية الصغيرة وتموقعها الاستراتيجي، حيث وجدا أنه بالرغم من العوائق التي تواجهها المؤسسات الصغيرة السياحية إلا أنها باستخدام الأنترنت، يمكن أن تحقق مزايا تنافسية هامة في ظل محيط متقلب وصعب (شدة المنافسة، عولمة الأنشطة)، وتوصلت الدراسة إلى أنّ استخدام الأنترنت لا يكفي لوحده لتحقيق الأثر الإيجابي وانما يجب توفير وتفعيل موارد أخرى.

كما تشير الدراسة إلى أنّ استخدام الأنترنت في المؤسسات الصغيرة يرتكز على الأنشطة التشغيلية ونادرا ما يكون لأغراض استراتيجية، وتتمثل أهم تأثيرات الأنترنت في تخفيض التكاليف، زيادة مداخيل المؤسسة، تسويق موجه (Marketing Ciblé)، تحسين رضا العملاء، تحسين جودة المنتجات، الاستجابة السريعة لاحتياجات السوق (V.Favre-Bont_et, 2013,).

ويُعتبر تحسين العلاقات مع العملاء من أهم التأثيرات، إذ يؤدي استخدام الأنترنت إلى تأسيس علاقات إقتصادية منتظمة وتفاعلية مع العملاء، وتبادل مستمر للمعلومات بين الطرفين .

ترى الدراسة بأن المؤسسات الصغيرة لا تلجأ للأعمال الإلكترونية التامة وانّما تكتفي بتألية بعض العمليات فقط نتيجة افتقارها للموارد المالية والبشرية، حيث أن الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات (تجهيزات، برمجيات، تكاليف الصيانة، تكوين المستخدمين) يعتبر جدّ مكلف بالنسبة لهذه المؤسسات .

ويعتبر استخدام الأنترنت استراتيجيا، إذا ما كان هناك ترابط بين استخدام الأنترنت واستراتيجية المؤسسة، حيث يساهم الاستخدام المتقدم للتكنولوجيا (تطوير أنظمة حجز إلكتروني خاصة بالمؤسسة، استخدام وسائل الدفع الإلكتروني) بشكل فعال في تحسين التموقع الاستراتيجي للمؤسسة . والمؤسسات التي تحقق أفضل النتائج بفضل الأنترنت، هي التي تتبنى استراتيجيات التميز أو التخصص ولديها ممارسات ابتكارية فيما يخص المنتجات والخدمات والعمليات التنظيمية.(V.Favre-Bont_et, 2013,)

الخاتمة:

لّ انتشار تكنولوجيا المعلومات والأنترنت وانخفاض تكاليفها واثبات فعاليتها ساهم في إقناع ملاّك ومسيّري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بتبني هذه التكنولوجيا وذلك في سبيل تحسين أدائها، حيث تساهم تكنولوجيا الأنترنت بشكل محسوس في تحسين أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتمكينها من اكتساب مزايا تنافسية تسمح لها بمنافسة المؤسسات الكبيرة، وانطلاقا من دراستنا هذه توصلنا إلى مجموعة من النتائج نستعرضها فيما يلي:

- أثبتت معظم الدراسات المعتمد عليها وجود أثر إيجابي بين استخدام تكنولوجيا الأنترنت وأداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- يعتبر دور مالك أو مسيّر المؤسسة الصغيرة والمتوسطة محوريا في عملية تبني التكنولوجيا وكذلك في تخفيض مستوى مقاومة استخدامها في المؤسسة الصغيرة حيث كلما تميز المالك (المسير) بكفاءات تقنية، إدارية، معارف، خبرات، رغبة في التجديد ودرجة عالية من الإدراك بأهمية تكنولوجيا المعلومات، كلما زاد مستوى تبني التكنولوجيا في المؤسسة.
- يجب على المؤسسات وضع استراتيجية واضحة للأنترنت من خلال التحضير الجيد وتحديد أهداف التواجد على الشبكة، ثم صياغة الاستراتيجية المناسبة، إضافة إلى توفير المتطلبات التنظيمية والبشرية والتكنولوجية والمالية لضمان أفضل استفادة من الأنترنت.
- يتعين على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اعتماد التدرج في تبني الأنترنت والأعمال الإلكترونية لتحقيق مستويات أداء أفضل، بحيث يتم الانتقال إلى المستوى الأعلى عند النجاح في المستوى الأدنى، وتحقيق هذا الأخير لأهدافه الاستراتيجية، ويمكن أن تتراوح مستويات تبني الأنترنت ما بين الحضور الشكلي من خلال موقع إلكتروني بسيط إلى التحول الكامل نحو الأعمال الإلكترونية والاعتماد بشكل أساسي على الأنترنت في أداء الأعمال.

المراجع

1. Everett Rogers, **Diffusion of Innovation**, 3rd edition, The Free Press.
2. J.D.Kandall et al. , **Receptivity of Singapore's SME's to E-commerce adoption** , Journal of Strategic Information Systems, 2001 , p.p.223 , 242 .
3. Evan T. Straub, **Understanding Technology Adoption: Theory and Future Directions for Informal Learning,** Review of Educational Research, June 2009, Vol. 79, No. 2, pp. 625–649
4. Ismail SAHIN, **Detailed review of Roger's DOI theory**, Iowa University, Turkish online journal of Educational technology ,2006.
5. Priyanka Surendran, **Technology Acceptance Model: A Survey of Literature,** International Journal of Business and Social Research (IJBSR), Volume -2, No.-4, August 2012.
6. Luu Anh Duc , **Analyse stratégique et impacts de performance de sites web dans l'hôtellerie française indépendante** , thèse de doctorat en Sciences de gestion, Université de Toulouse 1 , 2012**.**
7. P.A. Muet , **Impact économique de la révolution numérique** , Revue économique , 6 ème congrés de l'association Française de Sciences de économiques , Mai 2006.
8. Imene Missaoui , **Cahier de recherche n°5** , 2008 – 2009 .
9. Erik Brynjolfsson, **The Productivity Paradox of Information Technology**, Business computing, communications of the ACM December1993/Vol.36,No.12.
10. S.Amabile et M.gadille , **Les NTIC dans les PME** , 2003.
11. Naoufel Remili , **Impact des TI de gestion de la production sur la performance des PME manufacturières** ,Mémoire de Maitrise de gestion des PME , Université trois rivières , Québec ,2002 .

12. Soh Christina , Markus, M. Lynne, "**How IT Creates Business Value**: A Process Theory Synthesis".International Conference on Information Systems, ICIS 1995 Proceedings. 4,p.37p.38.
13. Johan FINEL , **IT investment Management** , a case study and survey on the effects of IT usage on Organisational strategy performance in Financial institutions.
14. Imène MISSAOUI , **Valeur et Performance des SI**, CIGREF , Cahier de Recherche N°5 ,2009.
15. Yann Rival , **L'évaluation de l'activité Internet de l'entreprise** , une application au secteur du tourisme français, Thèse de doctorat en Sciences de Gestion, Université Paris Dauphine, 2005.
16. Martin Curley , **Managing Information Technology for Business Value** , IT Best Practices series , Intel Press , 2004 .
17. Véronique Favre-Bont_et , Sébastien Tran. **L'apport d'internet aux Petites Entreprises (PE) touristiques** dans la construction de leur positionnement stratégique: le cas des hébergeurs. Revue Internationale PME, 2013.
18. Dave Chaffey , **E.Business and E.Commerce Management** , Strategy Implementation and Practice,Pearson Education Limited , 4th edition , 2009.
19. Rita Walczuch et al , **Internet adoption Barriers for Small Firms in Netherlands** European Management Journal Vol. 18, No. 5, 2000,p.562 Management Journal Vol. 18, No. 5, 2000.

مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية
ISSN 2352-9962/E-ISSN 2572-0147
العدد التاسع- جوان 2018

OEB Univ. Publish.

مدى تطبيق إجراءات المراجعة الداخلية الخاصة ببيئة نظم تكنولوجيا المعلومات في الشركات النفطية

The Extent to Which the Internal Audit Procedures of the Information Technology System Environment Are Applied In Libyan Oil Companies

د.نهج عبدالمجيد علوي — جامعة عدن – اليمن
خالد علي محمد — شركة الخليج العربي للنفط- ليبيا
د.خيري أحمد مسعود — جامعة جيوماتيكا –ماليزيا
dr.nahg@geomatika.edu.my

تاريخ التسليم:2018/03/15 تاريخ التقييم: 2018/04/29 تاريخ القبول:2018/05/02

الملخص

يعد موضوع المراجعة الداخلية في ظل تكنولوجيا ونظم المعلومات من أهم المواضيع التي حظيت باهتمام الباحثين، لكون المراجعة الداخلية تعد الخط الدفاعي الأول في منع حدوث الأخطاء وتحجيم المخاطر، ولجراء إحترازي يهدف للمحافظة على أصول المؤسسات، ومن جهة أخرى ،لكونه موضوعاً متماشياً مع متطلبات العصر الحديث ، حيث أصبح ازدياد الحاجة إلى جمع البيانات والمعلومات ومعالجتها واستخدامها بفعالية مطلباً أساسياً لنجاح المؤسسات بمختلف أشكالها في عصرنا الحالي الذي يتميز بالتغيرات البيئية المستمرة والمعقدة، والذي أصبح لزاما على المؤسسات أن تستخدم نظما لمعلومات للاستفادة منها في كثير من الوظائف والأعمال. لهذا هدفت هذا الدراسة تقييم مدى تطبيق إجراءات المراجعة الداخلية لبيئة انظمة تكنولوجيا المعلومات، العوامل المؤثرة في مدى التطبيق في الشركات النفطية الليبية .

وقد اظهرت النتائج إلى أن هناك تطبيق لإجراءات المراجعة الداخلية في الشركات النفطية الليبية ولكن بمستوى متدني لكثير من الإجراءات.وبناء على النتائج السابقة توصي الدراسة بضرورة عقد دورات تدريبية وندوات للعاملين في إدارة الرقابة الداخلية في الشركات النفطية الليبية، للتعريف بكيفية تطبيق إجراءات المراجعة الداخلية الخاصة ببيئة انظمة تكنولوجيا المعلومات.

الكلمات المفتاحية: المراجعة الداخلية ،تكنولوجيا المعلومات، الشركات النفطية الليبية.

Abstract :

Internal auditing is one of the most important subjects of interest to researchers, because internal auditing is the first line of defense in preventing errors and minimizing risk aimed to preserving the assets of institutions. On the other hand, because operations at modern companies are increasingly computerized, internal auditing of information systems are used to ensure information-related controls and processes are working properly. The objective of this study was to assess the extent to which internal audit procedures applied to information technology systems, factors affecting the extent of implementation in Libyan oil companies.

The results showed that there is an application of the internal audit procedures in the Libyan oil companies, and that it is at an average level. Based on the previous results, the study recommends the need to hold training courses and seminars for the employees of the internal control department in the Libyan oil companies to introduce how to implement the internal audit procedures related to the IT environment.

Keywaords: Internal auditing, information technology, Libyan oil companies.

مقدمة:

مع التطور التكنولوجي الكبير الذي شهده العالم في الآونة الأخيرة لا يمكن أن نخفي تأثير التكنولوجيا الحديثة على أداء المنظمات والشركات، حيث حملت تلك الصناعات التكنولوجية المتطورة طابع الإبتكار والتطور والمرونة في التعامل، هذا التطور ساعد العديد من الشركات والمنظمات على إدارة مختلف الأقسام وعلى المستويات المتعددة في الشركة بشكل أفضل.

وانسجاماً مع تلك التطورات فإن تطوير المراجعة الداخلية في ظل البيئة الآلية الجديدة يعتبر ضرورة ملحة من أجل تحقيق أهداف الشركات كما وكيفا كمتطلب لنجاح الشركات، والتعامل الإيجابي مع متغيرات التكنولوجيا الحديثة، حيث فرضت تكنولوجيا المعلومات واقعاً جديداً على مهنة المراجعة نظرا لدورها الهام في المحافظة على أصول و أموال الشركة ، وكذلك لارتباط المراجعة بالمحاسبة ارتباطا وثيقا ، فأي تغيير في إحداهما سوف يؤثر علي الآخر ، ومن ثم لقد أثر التشغيل الالكتروني للنظام على أغراض ومنهجية ومعايير وأساليب وإجراءات المراجعة بشكل ملحوظ فتغيرت الأساليب التقليدية الى أساليب حديثة تعتمد على تكنولوجيا المعلومات ذات القدرة التحليلية لتنفيذ عمليات التدقيق بكفاءة وفعالية ، ومن الأمثلة على ذلك استخدام برامج التدقيق (Tucher،2011) .

إن الاختلاف بين بيئة نظم المعلومات اليدوية، والبيئة الإلكترونية، كان له تأثير على تنفيذ مهام عملية المراجعة(Hollander et al., 1996) هذا بسبب تأثير التكنولوجيا على معالجة وتخزين واسترجاع ايصال المعلومات مما ادى الى ضرورة اعادة تقييم أساليب التدقيق. وبالإضافة إلى ذلك، فان فقدان الرقابة على ادلة الاثبات المادية مثل دفاتر اليومية والاستاذ وزيادة الاعتماد على مستخدمي الوحدات الطرفية للشبكة بإدخال البيانات. فرضت هذه تكنولوجيا المعلومات مخاطر جديدة (Vasarhelyi and Lin, 1988) .

إن تأثير النظم الألية في وظيفة المراجعة قد أوجد الحاجة لمراجعي لديهم القدرة على التعرف على طبيعة تكنولوجيا المعلومات وكذلك القدرة على التعامل معها و تحليل المخاطر المرتبطة بها Bell et al.,2oo1) .

مشكلة الدراسة:

وفي ليبيا يمكن اعتبار تكنولوجيا المعلومات في مراحلها الاولى مقارنة بالدول المتقدمة مثل امريكا، وابريطانيا، و اليابان، ومع ذلك بدات الشركات الليبية بتطبيق نظم تكنولوجيا المعلومات في مجالات مختلفة بهدف تحسين ادائها (Egdair,2015) وتلبية الاحتياجات وقد كان لنظم المعلومات

المحاسبية النصيب الاوفر من هذه التطبقات نظراً الى الاعتقاد السائد بأن استخدام الأنظمة المحاسبية في الدول سوف يؤدي إلى تلبية الاحتياجاتها المطلوبة (شريعة، 2016).

هذا التبني لتكنولوجيا المعلومات يدفعنا الى التحقق من مدى تطبيق إجرءات المراجعة الداخلية الخاصة ببيئة انظمة تكنولوجيا المعلومات في الشركات النفطية الليبية، وذلك في ضوء المتغيرات التي فرضتها تكنولوجيا المعلومات ، لهذا تسعى هذا الدراسة إلى الإجابة عن السؤال الرئيس الأتي:

ما مدى تطبيق إجراءات المراجعة الداخلية لنظم المعلومات في الشركات النفطية الليبية ؟

أسئلة واهداف الدراسة :

1. ما مدى تطبيق إجراءات المراجعة الداخلية العامة لنظم تكنولوجيا المعلومات في الشركات النفطية الليبية؟
2. ما مدى تطبيق إجراءات المراجعة الداخلية لتطبيقات نظم تكنولوجيا المعلومات في الشركات النفطية الليبية؟
3. ماهي العوامل المؤثر في مدى تطبيق إجراءات المراجعة الداخلية لنظم تكنولوجيا المعلومات في الشركات النفطية الليبية

أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة أهميتها من أهمية المراجعة الداخلية بصفة عامة وبالدور الذي تؤديه في تدعيم الوظيفة الرقابية لإدارة المؤسسات ويتضح هذا الدور بشكل كبير في السنوات الأخيرة حيث تعددت الأطراف المنادية بضرورة تحسين الأداء الرقابي للمؤسسات ، والتي حظيت باهتمام كبير من قِبل الباحثين في الغرب ، والذين أفردوا لها العديد من الكتب والدراسات والأبحاث ، إضافة إلى الأهمية التي تنبع من خلال الإثراء العلمي الذي يمكن أن تضيفه هذه الدراسة للمكتبة العربية ؛ نظراً لقلة الدراسات العربية التي تناولت المراجعة الداخلية لنظم المعلومات، وكذلك لحداثة الموضوع على المستوى الأكاديمي من حيث الطرح ، مما يجعل الحاجة ملحة لإلقاء الضوء عليه وتوضيحه ، ومعرفة متطلباته ومعوقاته ، والتي يأمل الباحث أن يكون هذا العمل بعون الله إضافة علمية لحقل المعرفة وأن يفتح آفاقاً جديدة للباحثين في هذا المجال. كما تأتي أهمية هذه الدراسة من أهمية القطاع النفطي والشركات النفطية والضرورة التي تفرضها المراجعة الداخلية، حيث إن قطاع النفط يمثل ركيزة أساسية من ركائز الاقتصاد الوطني. مما يمكن أن تسفر عنه من نتائج وتوصيات تفيد

الإدارة في الشركات النفطية وبشكل خاصة المسئولين عن المراجعة الداخلية في تحسين مستويات أداء وكفاءة إجراءات المراجعة الداخلية.

الإطار النظري

مفهوم المراجعة وانواعها

اولاً: مفهوم المراجعة

مفهوم المراجعة في اللغة العربية:

المراجعة في اللغة تعني اعادة النظر ، فحص ، تكرير ، اعادة.

المراجعة من خلال تعاريف المهتمين به:

يرى بوتين بأن المراجعة "فحص انتقادي منظم يسمح بتدقيق المعلومات المقدمة من طرف المؤسسة والحكم على العمليات التي جرت والنظم المقامة التي أنتجت تلك المعلومات (بوتين، 2005: ص 11).

ويرى لطفي بان المراجعة عملية منهجية منظمة للحصول على التقييم بموضوعية للأدلة الإثبات المتعلقة بالتأكيدات خاصة بالتصرفات والإجراءات الاقتصادية للتأكد من درجة التطابق بين تلك التأكيدات والمعايير المقررة وتوصيل النتائج للمستخدمين المعنيي .(لطفي، 2007م: ص 7) .

و يعرف Charles شارليز المراجعة على انها "النشاط الذي يطبق بكل استقلالية للإجراءات المتنافسة وفحص المعايير بقصد درجة الثقة والملائمة، وضمان سلامة جميع أجزاء المؤسسة التي تسير وتنظم وفق هذه المعايير (شارليز،2008)

عرفت الجمعية المحاسبية الأمريكية المراجعة على أنها "عملية منتظمة للحصول على القرائن المرتبطة بالعناصر الدالة على الأحداث الاقتصادية وتقييمها بطريقة موضوعية لغرض التأكد من درجة مسايرة هذه العناصر للمعايير الموضوعية ثم توصيل النتائج إلى الأطراف المعنية (عبدالله ،2016: ص9).

و ينظر عبدالله للمراجعة على انها فحص أنظمة الرقابة الداخلية و البيانات و المستندات و الحسابات و الدفاتر الخاصة بالمشروع تحت التدقيق فحصا إنتقاديا منظما، بقصد الخروج برأي فني محايد عن مدى دلالة القوائم المالية عن الوضع المالي لذلك المشروع في نهاية فترة زمنية معلومة، و مدى تصويرها لنتائج أعماله من ربح و خسارة عن تلك الفترة (عبدالله 2004 ص11).

ثانياً: أنواع المراجعة

هناك أنواع متعددة للمراجعة تختلف باختلاف المعيار الذي ينظر من خلاله إلى التدقيق. لكن هذا التنوع في المراجعة لا يوثر في جوهر عملية المراجعة. أي ان مفهوم المراجعة والأصول والاسس التي يقوم عليه لا تتغير بتغير المعيار الذي ينظر منه الى التدقيق. حيث قسم (القاضي واخرون ، 2014) المراجعة الى الأنواع التالية:

أ. من حيث المصدر الذي ينص عليها:

تقسم المراجعة من حيث المصدر الذي ينص عليه إلى :

1. مراجعة قانونية

وهي المراجعة التي ينص عليه القانون، حيث يلزم القانون عدداً من المنشأت بمراجعة حساباتها وأهم هذه المنشأت شركات الأموال.

2. المراجعة الاختيارية :

وهي المراجعة التي تتم دون إلزام قانوني وإنما بناء على اتفاق بين الشركاء على القيام بها بواسطة مراجع خارجي . ويحدث هذا غالباً في شركات الأشخاص، او الشركات الفردية.

ب. من حيث حجم الاختبارات :

تقسم المراجعة من حيث حجم الاختبارات إلى :

1. مراجعة شاملة :

يقصد بها المراجعة التي تشمل جميع الأعمال التي تمت خلال السنة المالية

2. المراجعة الاختيارية :

وهي المراجعة التي تقوم على انتقاء عينة من العمليات وفحصها وتعميم نتائج الفحص لهذه العينة على مجتمع الدراسة.

ت. من حيث موعد القيام بالمراجعة :

تقسم المراجعة من حيث موعد القيام بها إلى مايلي :

1. مراجعة مستمرة :

وهي مراجعة تتم على مدار السنة المالية وغالباً ما يتم وفقاً لبرنامج زمني محدد مسبقاً

2. المراجعة النهائية :

وهي المراجعة التي تتم بعد انتهاء السنة المالية أي بعد ترصيد الحسابات وإقفال الدفاتر وإعداد الحسابات الختامية.

ث. من حيث القائم بعملية المراجعة :

وهومن اكثر المعايير استخداماً حيث تقسم المراجعة الى :

1. مراجعة خارجية :

وهي المراجعة التي تتم من قبل طرف من خارج الوحدة الاقتصادية حيث يكون مستقلاً عن إدارة الوحدة . والهدف الأساسي لهذا النوع يتجلى في إعطاء رأي فني حول عدالة القوائم الحالية.

2. المراجعة الداخلية

وهو نشاط تقومي مستقل يوجد في داخل الوحدة لفحص وتقويم أنشطتها وصفة خدمة للمنشأة ذاتها.

مفهوم المراجعة الداخلية :

تعتبر المراجعة الداخلية من أهم الوسائل والطرق التى تستخدمها الإدارة لغرض التحقق من فاعليةالرقابة الداخلية وتعرف المراجعة الداخلية على أنها " إحدى حلقات الرقابة الداخلية تعمل على مد الإدارة بالمعلومات المستمرة "

ويعرف البعض المراجعة الداخلية " هي التي يقوم بها موظف بالمنشأة بخلاف تلك التي يقوم بها المراجع الخارجي.

وتعرف أيضاً على أنها "تحقيق العمليات والقيود بشكل مستمر فى بعض الأحيان ويقوم بها فئة من الموظفين لحماية الأصول وخدمة الإدارة العليا ومساعدتها فى التوصل إلى الكفاية الإنتاجية القصوى والعمل على قياس مدى صلاحية النظام المحاسبى " . كما يعرفها البعض بأنها " مجموعة من الإجراءات التي تنشأ داخل الشركة لغرض التحقق من تطبيق السياسات الإدارية والمالية".

وتعرف أيضاً بأنها " وظيفة تقييميه مستقلة تنشأ داخل التنظيم المعين بغرض فحص وتقييم الأنشطة التي يقوم بها هذا التنظيم" .وقد قام البعض بتعريف المراجعة الداخلية على أنها " مجموعة من أوجه النشاط المستقلة داخل المشروع تنشئها الإدارة للقيام بخدمتها فى تحقيق العمليات والقيود بشكل مستمر لضمان دقة البيانات المحاسبية والإحصائية وفى التأكد من كفاية الاحتياط المتخذ لحماية أصول وأموال المنشأة وفى التحقق من إتباع موظفى المنشأة للسياسات والخطط والإجراءات الإدارية المرسومة لهم، وأخيراً في قياس صلاحية تلك الخطط والسياسات وجميع وسائل المراقبة الأخرى فى أداء أغراضها واقتراح التحسينات اللازم إدخالها عليها وذلك حتى يصل المشروع إلى درجة الكفاية الإنتاجية القصوى ".وقد عرف مجمع المحاسبين الأمريكيين المراجعة في عام 1947م على أنها " أداة تعمل عن طريق مراجعة العمليات المحاسبية والمالية والعمليات التشغيلية الأخرى ". أما في عام 1957م قام مجمع المحاسبين بتعريف المراجعة على أنها " أداة للحكم والتقييم تعمل من داخلا

لمشروع تخدم الإدارة في مجال الرقابة عن طريق فحص واختبار مدى كفاية الأساليب المحاسبية والمالية والتشغيلية الأخرى فى هذا المجال ومن أكثر التعاريف المقبولة والمتعارف عليها هو آخر تعريف قدمه مجمع المراجعين والمحاسبين الداخليين بالولايات المتحدة الأمريكية وهى "نشاط تقييمى مستقل خلال تنظيم معين يهدف إلى مراجعة العمليات المحاسبية والمالية وغيرها وذلك كأساس لخدمة الإدارة " .

مفهوم نظام المعلومات :

رغم أن نظام المعلومات بدأ الاهتمام به منذ أواخر الخمسينات من القرن العشرين ، إلا أنه لا يوجد اتفاق حول تعريف معين ، وقد يرجع ذلك إلى تعدد جوانب تلك النظم ، واختلاف الباحثين بخصوص هذه الجوانب ، لذا فإن التعرض لبعض التعريفات الخاصة بنظم المعلومات .

يعرف نظام المعلومات على أنه "مجموعة من الأفراد والإجراءات والمواد التي تقوم بجمع ومعالجة وتقديم يع (O'Brien, 1990; p18)

يعرف الدهراوي نظام المعلومات بأنه إطار يتم من خلاله تنسيق الموارد البشرية والآلية لتحويل المدخلات (البيانات) إلى مخرجات (معلومات) لتحقيق أهداف المشروع (الدهراوي، 2007 :25) .

أهداف نظم وتكنولوجيا المعلومات:

ان الهدف الجوهري نظم وتكنولوجيا المعلومات هو تلبية حاجة المستخدمين للمعلومات فضلا عن الاهداف الاتية : حيث اشار (النظاري، 1990) ان هدف نظم وتكنولوجيا المعلومات يتحقق من خلال الآتي :

1. خفض كلفة المعلومات والتقارير مع المحافظة على الدقة العملية للمعلومات
2. تقدم سلسلة من الطرق البديلة للادارة لانجاز العمل بشكل يبين تأثيرات ونتائج القرارات المتعددة قبل ان يطبق عليها .
3. تيسير عملية صنع القرارات بقدر كبير من الكفاءة ، جعلها تعتمد على عدة افراد من اصحاب الخبرة والمعرفة .

في حين يرى (2، 2003) Boffe , دعم نشاطات المنظمة لتجهيز المعلومات لصنع القرارات

1. نظم المعلومات تعزز من ربحية المنظمة الناتج من استخدام نظم المعلومات في تحسين قابلية اتخاذ صنع القرارات.

2. نظم المعلومات التي تعزز من ربحية المنظمة الناتج من استخدام نظم المعلومات في تحسين اتخاذ القرارات.

واوضح (الفضل ،2004 ،25) ان هدف نظم المعلومات الإدارية تحقق غايتي الكفاءة ، بتوفير المعلومات باقل كلفة ممكنة والفاعلية بتوفير المعلومات الصحيحة واللازمة لاتخاذ القرارات.

الدراسات السابقة:

دراسة الجبالى (2002م) :

هدفت الدراسة الى التعرف على الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية (المدققة) في ظل التطورات الحديثة لتكنولوجيا نظم المعلومات، وطبيعة هذه الاتجاهات سلبية أو إيجابية وركزت على جانب تأجيل المدقق لمواكبة التطورات و التغيرات في نظم تكنولوجية المعلومات .

و قد اظهرت نتائج الدراسة:

إن هناك رغبة لدى المدققين في تطوير مهارتهم وقدراتهم كما إن هناك الكثير من المواضيع التى تحتاج الى المزيد من التأهيل العلمي و العملي للمدققين الخارجيين و الداخليين لمسايرة التطور الذي قد حدث .

دراسة الشرايري (2009م):

هدفت الدراسة الى التعرف على المخاطر المؤثرة في التدقيق الداخلي بظل تكنولوجيا المعلومات والتعريف بالمعايير الدولية المتعلقة بالتدقيق الداخلي والسيطرة على المخاطر وفقاً للمعايير الدولية في البنوك في الأردن.

ولتحقيق اهداف الدراسة قام الباحث بإعداد استبانة وزعت على العاملين بوحدات التدقيق الداخلي و قد تكونت عينة الدراسة من (70) مراجع داخلي. و من اهم النتائج التي توصلت اليها هذه الدراسة ما يلي:

1. ن المدققين الداخليين في البنوك يستخدمون السياسات والإجراءات اللازمة لعمليات التدقيق الداخلي في ظل تكنولوجيا المعلومات بدرجة كبيرة .
2. أن المدققين الداخليين يتبعون الإجراءات والأساليب المنصوص عليها في المعايير ذات العلاقة بالتدقيق الداخلي في ظل بيئة تكنولوجيا المعلومات، يتأكدون من سلامة وامن المعلومات المحاسبية.
3. لديهم معرفة ودراية بالمعايير الدولية ذات العلاقة بالتدقيق الداخلي والخارجي في ظل بيئة تكنولوجيا المعلومات.

دراسة الحسبان (2006م):

هدفت الدراسة إلى تحديد درجة استخدام مدققي الحسابات الداخليين والمدققين الخارجيين لأدوات تكنولوجيا المعلومات في تدقيق البنوك التجارية الأردنية، وكذلك التعرف على مفهوم تكنولوجيا معلومات التدقيق من خلال ربط تكنولوجيا المعلومات بعملية تدقيق الحسابات في البنوك التجارية، كما هدفت إلى التعرف على أدوات تكنولوجيا المعلومات ذات العلاقة ببيئة عمل المدقق، والتغيرات التي فرضتها أدوات تكنولوجيا المعلومات عليه، وأخيراً هدفت إلى تحليل بيئة تكنولوجيا المعلومات في البنوك التجارية في ضوء متغيرات الدراسة المتعلقة بشبكات الحاسوب والأنظمة والتعليمات وغيرها.

و قد استخدم الباحث لغرض هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي القائم على جمع المعلومات و البيانات، وقد تكونت عينة الدراسة من 35 مدققا مختصا بأنظمة تكنولوجيا المعلومات وكانت ابرز النتائج التي توصلت اليها الدراسة ما يلي:

1. اكد افراد العينة من للمدققين الداخليين: أن المدقق الداخلي يحصل على أجوبة من المهندسين والمختصين حول الأمور الفنية في شبكات الحاسوب كما أن المدقق الداخلي يمتلك المعرفة التقنية لمكونات شبكات الحاسوب، كما أن تدقيق البرامج المحاسبية التي يقوم بها المدققون الداخليون يوفر الحماية لمعلومات وبيانات البنك، كما أكدت أن مدقق الحسابات الداخلي يشترك في صياغة البرامج المحاسبية الخاصة في البنك.

من وجهة نظر المدققين الخارجيين: فقد أكدت الدراسة أن مدقق الحسابات الخارجي يمتلك المعرفة اللازمة لمكونات شبكات الحاسوب، كما أكدت على أن المدقق الخارجي يقوم بالتأكد من موثوقية شبكات الحاسوب من وقت لآخر، كما أكدت الدراسة على وجود مدققين خارجيين مختصين بتدقيق أنظمة تكنولوجيا المعلومات في البنك، كما أكدت على أنّ المدقق الخارجي يشترك في الندوات والمؤتمرات الخاصة بتكنولوجيا المعلومات.ضرورة الاهتمام ليس فقط بماهية التكنولوجيا المستعملة وإنما بكيفية التعامل معها.

التعليق على الدراسات السابقة

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة من خلال استعراض الدراسات السابقة يمكن القول إن أبرز ما يميز هذه الدراسة عن سابقاتها يتمثل في الاتي :

1. أن الدراسات السابقة تناولت دراسة مدى استخدام تكنولوجيا المعلومات في المراجعة بينما خصصت هذه الدراسة لدراسة مدى تطبيق إجراءات المراجعة الداخلية في ظل نظم وتكنولوجيا المعلومات.

2. أن كثيراً من تلك الدراسات توسعت في دراسة المراجعة الداخلية في القطاع المصرفي، بينما ركزت هذه الدراسة على القطاع النفطي الذي يعتبر واحد من اهم القطاعات في مختلف الدول العالم عامة والعالم العربي خاصة.

منهـج الدراسة

استخدم الباحث المنهج الوصفي لتحقيق هدف الدراسة الحالية، المتمثل في قياس مدى تطبيق اجراءات المراجعة الداخلية للنظم المعلومات بالإضافة دراسة تأثير مجموعة من العوامل على مدى التطبيق.

حيث أن المنهج الوصفي يساعد إلى وصف الظاهرة محل الدراسة وتشخيصها وإلقاء الضوء على مختلف جوانبها وجمع البيانات اللازمة عنها مع فهمها وتحليلها من اجل الوصول إلى المبادئ والقوانين المتصلة بظواهر الحياة والعمليات الاجتماعية الأساسية والتصرفات الإنسانية (شفيق، 1998، ص: 93).

فهذا المنهج أسلوب من أساليب التحليل المرتكز على معلومات كافية ودقيقة عن ظاهرة أو موضع محدد من خلال فترة أو فترات زمنية معلومة ، وذلك من أجل الحصول على نتائج عملية ثم تقديرها بطريقة موضوعية وبما ينسجم مع المعطيات الفعلية للظاهرة (عبيدات، واخرون 1999، ص: 176).

مجتمـع و عينة الدراسة

يعرف مجتمع الدراسة بأنه "كل العناصر المراد دراستها " (الضامن ،2007). وقد شمل مجتمع الدراسة الحالية جميع المراجعين الداخليين في الشركات النفطية العاملة في ليبيا البالغ عددهم 181. ووفقاً لآخر إحصائية، هناك اربعة وعشرون شركة نفطية عاملة في ليبيا ويوضح الجدول التالي تلك الإحصائيةونظراً لقلة عدد أفراد المجتمع الأصلي، فقد تكونت عينة الدراسة من جميع أفراده، وقد تم توزيع أداة الدراسة على جميع أفراد العينة إلا أن ما تمت استعادته وكان صالحاً للتحليل بلغ (93) استبانة، أي ما نسبته (51%)من المجتمع الأصلي.

أداة الدراسة

تعتبر أداة الدراسة من المصادر الأولية لجمع البيانات المتعلقة بالظاهرة، ومن أجل تحقيق هدف الدراسة، وقد اعتمد الباحث في الدراسة الحالية على أداة الاستبانة في جمع البيانات. حيث اعتمدت الدراسة في تصميم أداة الاستبانة على مجموعة من المصادر العلمية والدراسات السابقة، أهمها:

الإطار العام لمجموعة المعارف المشتركة لمهنة المراجعة الداخلية The Common Body OF Knowledge (CBOK) الذي يعد مرجعا شاملا يحتوي على المعارف المجمعة لمهنة المراجعة الداخلية (Burnaby et al., 2007; Abdolmohammadi et al., 2006)وقد احتوت الاستبانة على ثلاثة اجزاء هما: الجزء الأول المتعلق بالخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة، والجزء الثاني ، وقد احتوى هذا الجزء على إجراءات المراجعة الداخلية لنظم تكنولوجيا المعلومات والمنفذة من قبل المراجعين الداخليين العاملين في الشركات النفطية الليبية، وتضمن محورين مجالات شملت (18) عبارة موزعة على النحو التالي:

المجال الأول: إجراءات المراجعة الداخلية العامة لنظم تكنولوجيا المعلومات: وقد ضم هذا المجال (9) عبارة تصف إجراءات المراجعة الداخلية العامة لنظم تكنولوجيا المعلومات.

المجال الثاني: اجراءات المراجعة الداخلية لتطبيقات نظم تكنولوجيا المعلومات: وقد ضم هذا المجال (9) عبارة تصف اجراءات المراجعة الداخلية لتطبيقات نظم تكنولوجيا المعلومات.

متغيرات الدراسة:

شملت الدراسة متغيرين مستقلين ومتغير تابع واحد فقط وهي كالآتي:

أولاً: المتغيرات المستقلة:

وتمثلت هذه المتغيرات بالآتي **النشاط الذي تعمل فيه الشركة** (انتاج /تشغيل، خدمية) و **ملكية الشركة** (وطنية، مشتركة.)

ثانياً: المتغيرات التابعة:

وهي تقديرات عينة الدراسة لمدى تطبيق إجراءات المراجعة الداخلية لنظم تكنولوجيا المعلومات في الشركات النفطية الليبية في محورين رئيسين تتمثل في الاجراءات المراجعة العامة واجراءات مراجعة التطبيقات . ولها خمسة مستويات تقديرية تبدأ من مستوى تلبية متدنية جداً وتنتهي بمستوى تلبية عالية جداً وحسب الجدول التالي.

جدول رقم (1) يبين الدرجة الوزنية لمستويات التقدير الخماسي لليكارت

درجة تطبيق إجراءات المراجعة الداخلية لنظم تكنولوجيا المعلومات				
1	2	3	4	5
متدنية جداً	متدنية	متوسطة	عالية	عالية جداً

النتائج والمناقشة:

أولاً: النتائج المتعلقة بوصف أفراد العينة:

تشمل المتغيرات الديموغرافية الآتية:

(النوع ، المؤهل العلمي ، الوظيفة ، العمر ، و سنوات الخبرة)

وقد حصل الباحث عليها من البند الخاص بالبيانات الشخصية الواردة في الاستبانة، وفيما يلي وصفاً كمياً لخصائص عينة الدراسة .

1: توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير الجنس :

جدول رقم (2) توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً للجنس .

م	النوع	العدد	النسبة المئوية
1	ذكور	78	83.9
2	إناث	15	16.1
	الإجمالي	93	%100

يتبين من الجدول رقم (2أعلاه أن عدد أفراد العينة الذكور تشكل النسبة الأكثر في عينة الدراسة، حيث تشكل نسبة الذكور (84%) من إجمالي عينة الدراسة مقابل (16%) للإناث .

وهذه النسبة تعدُّ مقبولة كون أن المجتمع الليبي مجتمع ذكوري ترتفع فيها نسبة الذكور عن الإناث . بالإضافة الى ان طبيعة العمل في الشركات النفطية ذو طبيعة ذكورية .

2 : توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً للمؤهل العلمي :

جدول رقم (3) توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً للمؤهل العلمي .

م	المؤهل العلمي	العدد	النسبة المئوية
1	اقل من جامعي	1	1.1
3	جامعي	88	94.6
4	ماجستير و دكتوراه	4	4.3
	الإجمالي	93	%100

من الجدول السابق (3) يتبينان الغالبية العظمى من أفراد العينة ذو تأهيل جامعي حيث تشكل نسبتهم (94.6%) من عينة الدراسة . ويشكل أصحاب المؤهلات العليا ماجستير أو دكتوراه ما نسبته (4.3%) من العينة ، في حين يشكل الافراد ذو التأهيل اقل من جامعي ما نسبته (1%) من عينة الدراسة .

إن تفسير أن ارتفاع نسبة أصحاب المؤهل العلمي الجامعي يعود إلى أن المؤهل الجامعي (درجة البكالريوس) أصبح شرطاً من الشروط الواجب توفرها للحصول على الوظيفة في ليبيا.

3 : توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً للوظيفة :

جدول رقم (4) توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً للوظيفة

م	الوظيفة	العدد	النسبة المئوية
1	مدير المراجعة	3	3.2
2	كبير اخصائي المراجعين الداخليين	12	12.9
3	مراجع	78	83.9
	الإجمالي	93	%100

يشير الجدول (4) أعلاه أن الغالبية العظمى من أفراد العينة هم مراجعين؛ حيث تشكل نسبتهم (83.9%) بينما بلغت فئة كبير اخصائي المراجعين الداخليين نسبة (12.9%) في حين بلغت فئة مديري المراجعة ما نسبتة (3.2%)ويمكن ملاحظة أن النسبة كبيرة من فئة المراجعين بسبب ارتفاع نسبتهم في الشركات كافة مقارنة بالوظائف الأخرى .

4: توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لسنوات الخبرة :

جدول رقم (5) توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لسنوات الخبرة .

م	سنوات الخبرة	العدد	النسبة المئوية
1	من 1-5 سنوات	12	12.9
2	من 6-10 سنوات	29	31.2
3	11-15 سنة	30	32.3
4	أكثر من 15 سنة	22	23.7
الإجمالي		93	%100

يتبين من الجدول رقم (5) أعلاه أن عدد أفراد العينة ذوي الخبرة 11-15 سنة تشكل النسبة الأعلى؛ حيث تشكل نسبة العينة ذوي الخبرة 11-15 سنة في عينة الدراسة (32.3%) من إجمالي عينة الدراسة .ويشكل أصحاب سنوات الخبرة من من 6-10 سنوات ما نسبته (31.2%) . أما أصحاب سنوات الخبرة الطويلة أكثر من 15 سنة فيشكلون نسبة (23.7%) من عينة الدراسة . بينما يشكل أصحاب سنوات الخبرة من 1-5 سنوات نسبة من أفراد عينة الدراسة بنسبة قدرها (12.9%) من إجمالي العينة .

5: توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير ملكية الشركة :

جدول رقم (6) توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً ملكية الشركة .

م	ملكية الشركة	العدد	النسبة المئوية
1	وطنية	49	52.7
2	مشتركة	44	47.3
	الإجمالي	93	%100

يتبين من الجدول رقم (6) أعلاه أن عدد أفراد العينة العاملين في شركات وطنية تشكل النسبة الأكثر في عينة الدراسة، حيث تشكل نسبتهم (52.7%) من إجمالي عينة الدراسة مقابل (47.3%) للعاملين في شركات مشتركة .وهذه النسبة تعدُّ مقبولة كون الشركات الوطنية تشكل النسبة الأكبر من الشركات العاملة في قطاع النفط والغاز في ليبيا .

6: توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير نشاط الشركة :

جدول رقم (7) توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لنشاط الشركة.

م	نشاط الشركة	العدد	النسبة المئوية
1	انتاج وتشغيل	71	76.3
2	خدمي	22	23.7
	الإجمالي	93	%100

يتبين من الجدول رقم (7) أعلاه أن عدد أفراد العينة العاملين في شركات انتاجية وتشغيلية تشكل النسبة الأكثر في عينة الدراسة، حيث بلغت نسبتهم (76.3%) من إجمالي عينة الدراسة مقابل (23.7%) للعاملين في شركات خدمية .

ثانياً : النتائج المتعلقة بتساؤلات الدراسة وتفسيرها

يتناول هذا المبحث عرضاً وتفسيراً لنتائج الدراسة ومناقشتها من خلال الإجابة على الأسئلة، واعتماداً على استجابات عينة الدراسة، حيث كانت أسئلة الدراسة على النحو الآتي:

1. ما مدى تطبيق إجراءات المراجعة الداخلية العامة لنظم تكنولوجيا المعلومات في الشركات النفطية الليبية؟
2. ما مدى تطبيق إجراءات المراجعة الداخلية لتطبيقات لنظم تكنولوجيا المعلومات في الشركات النفطية الليبية؟
3. ما هي العوامل المؤثر في تطبيق إجراءات المراجعة الداخلية لنظم تكنولوجيا المعلومات في الشركات النفطية الليبية ؟

وللإجابة على هذه الأسئلة قامت الدراسة بتقدير درجة وزنية لكل مستوى من مستويات الإجابة وفق مقياس ليكرت الخماسي، وتقدير الوزن المئوي لكل مستوى .

السـؤال الأول:

ما مدى تطبيق إجراءات المراجعة الداخلية العامة لنظم تكنولوجيا المعلومات في الشركات النفطية الليبية؟

للإجابة على هذا السؤال والتعرف على مدى تطبيق إجراءات المراجعة الداخلية العامة لنظم تكنولوجيا المعلومات في الشركات النفطية الليبية ، تم احتساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأفراد العينة لكل مجال فقرة، وكانت النتيجة كما في الجدول التالي .

جدول رقم (8) مدى تطبيق إجراءات المراجعة الداخلية العامة لنظم تكنولوجيا المعلومات

م	الفقرات	عالية جداً	عالية	متوسطة	متدنية	متدنية جداً	رتبة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	مراجعة الهيكل التنظيمي لتحديد تجزئة العمل المناسبة . ومناقشة أي تضارب محتمل مع إدارة نظم المعلومات	%1.1	%19.4	%22.6	%50.5	%6.5	5	2.58	0.91

م	الفقرات	عالية جداً	عالية	متوسطة	متدنية	متدنية جداً	رتبة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
2	جرد كامل للنظم، بما في ذلك الخوادم والطابعات، وأجهزة تحكم الشبكة، بالإضافة الى جرد كامل للتطبيقات والبرمجيات .	%52.7	%40.9	%3.2	%2.2	%1.1	1	4.41	0.75
3	تقييم مدى كفاءة الإجراءات الأمنية والرقابية، وتوفير حماية كافية للإنظمة والملفات الرئيسية من خلال التغيير الدوري لكلمات المرور.	%2.2	%23.7	%54.8	%15.1	%4.3	4	3.04	0.80
4	مراجعة الملفات وأجراءات النسخ الاحتياطية للبيانات. وتحديد مواقع أمنه لهذة البيانات والنسخ الاحتياطية بشكل دوري.	%11.8	%47.3	%22.6	%15.1	%3.2	3	3.49	0.99
5	مراجعة الإجراءات والإبلاغ عن المستخدمين الغير مصرح لهم ، وتقييم مدى كفاءة العمليات والتحقيق في الانتهاكات الأمنية.	%1.1	%11.8	%22.6	%55.9	%8.6	8	2.40	0.85
6	تحديد السياسات التي تمنع موظفي عمليات الحاسوب من القيام بمهام برمجية أو وظائف تشغيلية غير مصرح بها.	%2.2	%14.0	%18.3	%54.8	%10.8	6	2.41	0.93
7	وجود اجراءات رقابية تحدد حرية الوصول الى قاعدة البيانات فقط عن طريق الاشخاص المصرح لهم.	%1.1	%12.9	%19.4	%37.6	%29.0	9	2.19	1.03
8	التأكد من ان الملفات المنتجة من جهاز نظام التشغيل الكمبيوتر يتم الاحتفاظ بها لفترة طويلة بما فيه الكفاية للسماح بالتحقيق في الأنشطة الغير عادية	%19.4	%54.8	%22.6	%2.2	%1.1	2	3.89	0.77
9	تقييم مدى كفاءة عمليات المراقبة و أنظمة الأمن و تدريب الموظفين الجدد للتأكيد على تطبيق الأمن.	%0	%3.2	%41.9	%47.3	%7.5	7	2.40	0.67
	الفقرات إجمالاً							**2.98**	**0.86**

يتضح من الجدول (8) أعلاه أن مدى تطبيق إجراءات المراجعة الداخلية العامة لنظم تكنولوجيا المعلومات في الشركات النفطية الليبية ، من وجهة نظر أفراد العينة كانت متوسطة، حيث حصلت على متوسطات حسابية تتراوح بين (4.4 – 2.1) وجاءت انحرافاتها المعيارية صغيرة.

وكنتيجة إجمالية فقد بلغ متوسط مدى تطبيق إجراءات المراجعة الداخلية العامة لنظم تكنولوجيا المعلومات في الشركات النفطية الليبية (2.98)، وبانحراف معياري بلغ (0.86)، ويظهر من الجدول (9) أعلاه أن ترتيب الفقرات المشمولة بالدراسة بحسب مدى تطبيق إجراءات المراجعة الداخلية العامة لنظم تكنولوجيا المعلومات في الشركات النفطية الليبية وفقاً لتقديرات أفراد العينة جاء على النحو الآتي مرتبة بشكل تنازلي:

1. جاء إجراء جرد كامل للنظم، بما في ذلك الخوادم والطابعات، وأجهزة تحكم الشبكة، بالإضافة الى جرد كامل للتطبيقات والبرمجيات بالمرتبة الأولى وبمستوى عالٍ جداً؛ حيث حصل على متوسط حسابي (4.4) وانحراف معياري صغير بلغ (0.75) يدل على نسبة اختلاف صغيرة بين أفراد العينة. مما يعني ان جميع الشركات تقوم بهذا الإجراء بشكل عالي جداً.
2. جاء اجراء التأكد من ان الملفات المنتجة من جهاز نظام التشغيل الكمبيوتر يتم الاحتفاظ بها لفترة طويلة بما فيه الكفاية للسماح بالتحقيق في الأنشطة الغير عادية بالمرتبة الثانية وبمستوى عالٍ؛ حيث حصل على متوسط حسابي (3.89) وانحراف معياري صغير بلغ (0.77) يدل على نسبة اختلاف صغيرة بين أفراد العينة. مما يعني ان جميع الشركات تقوم بهذا الإجراء بشكل عالي.
3. جاءت عبارة "مراجعة الملفات وإجراءات النسخ الاحتياطية للبيانات. وتحديد مواقع أمنه لهذه البيانات والنسخ الاحتياطية بشكل دوري." بالمرتبة الثالثة وبمستوى متوسط؛ حيث حصلت على متوسط حسابي (3.49) وانحراف معياري بلغ (0.99) يدل على نسبة اختلاف صغيرة بين أفراد العينة، هذا يدل بإن هذا الإجراء يطبق بشكل متوسط.
4. جاءت عبارة "تقييم مدى كفاءة الإجراءات الأمنية والرقابية، وتوفير حماية كافية للأنظمة والملفات الرئيسية من خلال التغيير الدوري لكلمات المرور" بالمرتبة الرابعة وبمستوى متوسط؛ حيث حصلت على متوسط حسابي (3.04) وانحراف معياري صغير بلغ (0.80) يدل على نسبة اختلاف صغيرة بين أفراد العينة، مما يعني أن تقييم مدى كفاءة الإجراءات الأمنية والرقابية تطبيق بشكل متوسط.
5. بالمقابل جاء تطبيق إجراء مراجعة الهيكل التنظيمي لتحديد تجزئة العمل المناسبة. ومناقشة أي تضارب محتمل مع إدارة نظم المعلومات بالمرتبة الخامسة؛ وبمستوى متدني؛ حيث حصل على

متوسط حسابي (2.53) وانحراف معياري صغير بلغ (0.91) يدل على نسبة اختلاف صغيرة بين أفراد العينة.

6. كذلك جاء تطبيق إجراء تحديد السياسات التي تمنع موظفي عمليات الحاسوب من القيام بمهام برمجية أو وظائف تشغيلية غير مصرح بها بمستوى متدني؛ حيث حصل على متوسط حسابي ضعيف (2.41) وانحراف معياري صغير بلغ (0.93) يدل على نسبة اختلاف صغيرة بين أفراد العينة.
7. جاء تطبيق إجراء «تقييم مدى كفاءة عمليات المراقبة وأنظمة الأمن وتدريب الموظفين الجدد للتأكيد على تطبيق الأمن " بمستوى متدني؛ حيث حصل على متوسط حسابي ضعيف (2.40) وانحراف معياري صغير بلغ (0.67) يدل على نسبة اختلاف صغير بين أفراد العينة.
8. وفي المرتبة قبل الأخيرة جاء تطبيق إجراء مراجعة الإجراءات والإبلاغ عن المستخدمين الغير مصرح لهم، وتقييم مدى كفاءة العمليات والتحقيق في الانتهاكات الأمنية. بمستوى متدني، حيث حصل على متوسط حسابي ضعيف (2.40) وانحراف معياري صغير بلغ (0.85).
9. واخيراً جاء إجراء وجود اجراءات رقابية تحدد حرية الوصول الى قاعدة البيانات فقط عن طريق الاشخاص المصرح لهم في ذيل القائمة، حيث حصل على متوسط حسابي ضعيف (2.19) وانحراف معياري كبير جداً بلغ (1.03) يدل على نسبة اختلاف كبيرة بين أفراد العينة.

ويستخلص الباحث من هذه النتيجة أن تطبيق إجراءات المراجعة الداخلية العامة لنظم تكنولوجيا المعلومات في الشركات النفطية الليبية ، يتم بشكل متوسط وهذه النتيجة طبيعية نتيجة لحداثة هذه النوع من المراجعة الداخلية في ليبيا.

السـؤال الثاني:

ما مدى تطبيق إجراءات المراجعة الداخلية لتطبيقات نظم تكنولوجيا المعلومات في الشركات النفطية الليبية ؟

للإجابة على هذا السؤال والتعرف على مدى تطبيق إجراءات المراجعة الداخلية لتطبيقات نظم تكنولوجيا المعلومات في الشركات النفطية الليبية، تم احتساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأفراد العينة لكل مجال فقرة، وكانت النتيجة كما في الجدول التالي:

جدول رقم (9) ما مدى تطبيق إجراءات المراجعة الداخلية لتطبيقات نظم تكنولوجيا المعلومات

م	الفقرات	عالية جداً	عالية	متوسطة	متدنية	متدنية جداً	رتبة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	هل يتم مراجعة الغرض من التطبيق و مدخلاته، مخرجاته، و البيئة المحيطة به للوصول الى فهم عام للتطبيق .	%0	%.1.1	%4.3	%54.8	%39.8	8	1.667	0.61
2	هل يتم عمل مخطط بياني عام لعمل التطبيق ونقاط اتخاذ القرار	%0	%9.7	%5.4	%33.3	%51.6	7	1.731	0.94
3	هل يتم مناقشة التطبيق وأدائه مع مستخدمي النظام الرئيسيين وموظفي ادارة النظم لمعالجة والمشاكل والقضايا العالقة بشأن التطبيق	%0	%6.5	%7.5	%30.1	%55.9	9	1.645	0.88
4	هل يتم اخذ عينة من معاملات التطبيق ومراجعتها بشكل تفصيلي في كافة المراحل (المدخلات، التشغيل و المخرجات).	%9.7	%44.1	%11.8	%8.6	%25.8	3	3.032	1.40
5	هل يتم التأكد من وجود إجراءات للتصريح بالعمليات التي يترتب عليها ادخال بيانات للتطبيق.	%0	%37.6	%41.9	%15.1	%5.4	2	3.118	0.85
6	إذا تطلب النظام وجود مستندات هل يتم التأكد من ان هذا المستند معتمداً من الشخص المسئول.	%21.5	%47.3	%4.3	%18.3	%8.6	1	3.548	1.25
7	في حالة الإدخال المباشر للعمليات من خلال الوحدات الطرفية بدون وجود مستندات أساسية هل يتم التأكد من أن التطبيق يشتمل على نظام للتصريح	%1.1	%32.3	%26.9	%24.7	%15.1	4	2.796	1.08
8	هل يتم اجراء اختبارات التأكد من ان التطبيق الذي يُعالج هذه البيانات لا يحتوي على جزء غير صحيح أو غير مسموح به، أو يُوجد خطأ في تصميمه	%0	%17.2	%31.2	%26.9	%24.7	6	2.409	1.04
9	هل يتم وضع خطة عمل تصحيحية مناسبة، عند الحاجه، لتصحيح أي مشاكل واجهتها في	%3.2	%30.1	%22.6	%9.7	%34.4	5	2.581	1.32

م	الفقرات	عالية جداً	عالية	متوسطة	متدنية	متدنية جداً	رتبة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	الاختبار أو مراجعة التطبيق .								
	الفقرات إجمالاً							**2.50**	**0.85**

يتضح من الجدول (9) أعلاه أن مدى تطبيق إجراءات المراجعة الداخلية لتطبيقات نظم تكنولوجيا المعلومات في الشركات النفطية الليبية ، من وجهة نظر أفراد العينة كانت متدنية، حيث حصلت على متوسطات حسابية تتراوح بين (3.5 – 1.6) وجاءت انحرافاتها المعيارية صغيرة.

وكنتيجة إجمالية فقد بلغ متوسط مدى تطبيق إجراءات المراجعة الداخلية لتطبيقات نظم تكنولوجيا المعلومات في الشركات النفطية الليبية (2.50)، وبانحراف معياري بلغ (0.84)، ويظهر من الجدول (10) أعلاه أن ترتيب الفقرات المشمولة بالدراسة بحسب مدى تطبيق إجراءات المراجعة الداخلية لتطبيقات نظم تكنولوجيا المعلومات في الشركات النفطية الليبية وفقاً لتقديرات أفراد العينة جاء على النحو الآتي مرتبة بشكل تنازلي:

1. جاءت عبارة إجراء "إذا تطلب النظام وجود مستندات هل يتم التأكد من ان هذا المستند معتمداً من الشخص المسئول" بالمرتبة الأولى وبمستوى عالٍ؛ حيث حصل على متوسط حسابي (3.54) وانحراف معياري كبير بلغ (1.25) يدل على نسبة اختلاف كبير بين أفراد العينة.
2. جاء إجراء التأكد من وجود إجراءات للتصريح بالعمليات التي يترتب عليها إدخال بيانات للتطبيق بالمرتبة الثانية وبمستوى متوسط؛ حيث حصل هذا الإجراء على متوسط حسابي (3.11) وانحراف معياري بلغ (0.85) يدل على نسبة اختلاف صغيرة بين أفراد العينة، هذا يدل بإن هذا الإجراء يطبق بشكل متوسط في جميع الشركات.
3. جاء إجراء اخذ عينة من معاملات التطبيق ومراجعتها بشكل تفصيلي في كافة المراحل (المدخلات، التشغيل و المخرجات). بالمرتبة الثالثة وبمستوى متوسط كذلك؛ حيث حصل على متوسط حسابي (3.04) وانحراف معياري كبير بلغ (1.40) يدل على نسبة اختلاف كبيرة بين أفراد العينة.
4. كذلك جاءت عبارة " في حالة الإدخال المباشر للعمليات من خلال الوحدات الطرفية بدون وجود مستندات أساسية هل يتم التأكد من أن التطبيق يشتمل على نظام للتصريح " بالمرتبة الرابعة وبمستوى متوسط؛ حيث حصلت على متوسط حسابي (2.79) وانحراف معياري كبير كذلك بلغ (1.08).

5. جاءت عبارة " هل يتم وضع خطة عمل تصحيحية مناسبة، عند الحاجه، لتصحيح أي مشاكل واجهتها في الاختبار أو مراجعة التطبيق " بالمرتبة الخامسة وبمستوى متدني؛ حيث حصلت على متوسط حسابي (2.58) وانحراف معياري كبير بلغ (1.32) يدل على نسبة اختلاف كبيرة بين أفراد العينة، مما يعني أن خطة عمل تصحيحية مناسبة تطبيق بشكل متدني في جميع الشركات.
6. كذلك جاء تطبيق اجراء اختبارات للتأكد من ان التطبيق الذي يُعالج هذه البيانات لا يحتوي على جزء غير صحيح أو غير مسموح به، أو يُوجد خطأ في تصميمه بمستوى متدني؛ حيث حصل على متوسط حسابي ضعيف (2.40) وانحراف معياري كبير بلغ (1.04) يدل على نسبة اختلاف كبيرة بين أفراد العينة.
7. جاء إجراء عمل مخطط بياني عام لعمل التطبيق ونقاط اتخاذ القرار بالمرتبة السابعة؛ وبمستوى متدني جداً ؛ حيث حصل على متوسط حسابي (1.73) وانحراف معياري صغير بلغ (0.94).
8. جاء تطبيق إجراء مراجعة الغرض من التطبيق و مدخلاته، مخرجاته، و البيئة المحيطة به للوصول الى فهم عام للتطبيق بمستوى متدني جداً ، حيث حصل على متوسط حسابي ضعيف (1.66) وانحراف معياري صغير بلغ (0.61) يدل على نسبة اختلاف صغيرة بين أفراد العينة حول هذا الإجراء.
9. وفي المرتبة الأخيرة جاء تطبيق إجراء «مناقشة التطبيق وأدائه مع مستخدمي النظام الرئيسيين وموظفي دارة النظم لمعالجة والمشاكل والقضايا لعالقة بشأن التطبيق " بمستوى متدني جداً ؛ حيث حصل على متوسط حسابي ضعيف (1.64) وانحراف معياري صغير بلغ (0.88) يدل على نسبة اختلاف صغيرة بين أفراد العينة.

ويستخلص الباحث من هذه النتيجة أن تطبيق إجراءات المراجعة الداخلية لتطبيقات نظم تكنولوجيا المعلومات في الشركات النفطية الليبية ، يتم بشكل متوسط كذلك.

السؤال الثالث :

ماهي العوامل المؤثر في تطبيق إجراءات المراجعة الداخلية لنظم تكنولوجيا المعلومات في الشركات النفطية الليبية ؟

لغرض الإجابة على هذا السؤال تم إستخدام تحليل الإنحدار المتعدد وتحليل التباين للتحقق من أثر طبيعة نشاط الشركة و ملكيتها على مدى تطبيق إجراءات المراجعة الداخلية لنظم تكنولوجيا المعلومات بأبعادها مجتمعة ، وكانت النتائج كما هي مبينة في الآتي.

جدول رقم (10)معامل التحديد

معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	Adjusted R^2	F المحسوبة	مستوى الدلالة Sig
.49[a]	.22	.24	.49[a]	.000

اظهر جدول معامل التحديد رقم (10) قيمة (Adjusted R- Squar) والبالغة (0.22) والتي تشير إلى أن المتغيرات المستقلة في هذا النموذج تستطيع أن تفسر ما نسبته 22% من التباين في المتغير التابع وأن الباقي والبالغ (78%) تعود إلى عوامل خارجية، وهذا يدل على وجود علاقة خطية للنموذج المقترح.

جدول رقم (11)

نتائج اختبار تحليل الانحدار المتعدد لتأثير المتغيرات المستقلة في تطبيق إجراءات المراجعة الداخلية لنظم تكنولوجيا المعلومات

المتغير	β معامل الإنحدار	T المحسوبة	الدلالة Sig.
ملكية الشركة	.490	5.291	.000***
نشاط الشركة	-.148	-1.603	.112

***ذات دلالة إحصائية عند مستوى اقل من (0.05)

يتضح من الجدول (11)، وبمتابعة قيم إختبار (t) أن المتغير المستقل والمتعلقة بـ (ملكية الشركة) له تأثير على مدى تطبيق إجراءات المراجعة الداخلية لنظم المعلومات، حيث بلغت قيمة (t)المحسوبة (5.291) ، وهي قيمة معنوية عند مستوى دلالة اقل (0.05).وهذه النتيجة قد يكون مردة إلى إن بعض الشركات النفطية المشتركة تضمن شركات أجنبية من دول متقدمة ذات باع طويل في مجال تكنولوجيا المعلومات .

وأشارت النتائج إلى أن المتغير المستقل والمتعلق بـ طبيعة نشاط الشركة ليس له تأثير على مدى تطبيق إجراءات المراجعة الداخلية لنظم تكنولوجيا المعلومات، حيث بلغت قيمة (t) المحسوبة (-1.603) ، وهي قيمة غير معنوية عند مستوى دلالة اقل (0.05).

النتائج والتوصيات:

النتائج

بعد تحليل وعرض النتائج وتفسيرها، يمكن حصر وتلخيص أهم النتائج في الآتي:

1. إن تطبيق إجراءات المراجعة الداخلية العامة لنظم تكنولوجيا المعلومات في الشركات النفطية الليبية من وجهة نظر افراد العينة يتم بمستوى متوسط. إلا أن كثير من الإجراءات يتم تطبيق بشكل منخفضاً ، وهي ملاحظة تستوجب الانتباه إليها من قبل إدارة الشركات النفطية من اجل إيجاد الحلول المناسبة لها.
2. يوجد تدني في تطبيق إجراءات المراجعة الداخلية لتطبيقات نظم تكنولوجيا المعلومات في الشركات النفطية الليبية، وخصوصاً الإجراء الخاصة مراجعة الغرض من التطبيق ومدخلاته، مخرجاته، والبيئة المحيطة به للوصول الى فهم عام للتطبيق.
3. اظهرت نتائج تحليل الإنحدار البسيط وجود تأثير لملكية الشركة بشكل منفرد في مدى تطبيق إجراءات المراجعة الداخلية لنظم تكنولوجيا المعلومات في الشركات النفطية الليبية.

التوصيات:

بناءً على ما توصلت إليه الدراسة من نتائج في هذه الدراسة، فإن الباحثون يوصي بالآتي:

1. على الشركات النفطية أن تقوم بإعداد برامج إعادة تأهيل للمراجعين الداخليين باستمرار لمواكبة آخر المستجدات والتطورات في تكنولوجيا ونظم المعلومات.
2. بضرورة عقد دورات تدريبية وندوات للعاملين في إدارة الرقابة الداخلية في الشركات النفطية الليبية، للتعريف بكيفية تطبيق إجراءات المراجعة الداخلية الخاصة ببيئة انظمة تكنولوجيا المعلومات.
3. على الشركات النفطية تشجيع دوائر المراجعة الداخلية لديها على طلب المشورة من الجهات المتخصصة والفنية وخصوص فيما يتعلق بنظم تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها.
4. أن تتضمن دوائر المراجعة الداخلية على موظفين من ذوي الاختصاصات في علوم الحاسوب وأن لا تكون حكر على تخصص المحاسبة.
5. على الجهات المنظمة لمهنة المراجعة الداخلية في ليبيا أن تصدر معايير او تعليمات تجبر الشركات تطبيق إجراءات المراجعة الداخلية لنظم تكنولوجيا المعلومات وكذلك مواكبة اخر المستجدات في معايير المراجعة الداخلية الدولية.
6. اجراء نفس دراسة على شركات اخرى في قطاعات أخرى
7. دراسة متغيرات اخرى لم تشملها الدراسة الحالية

المراجع :

1. امين السيد احمد لطفى .(2007). التطورات الحديثة فى المراجعة، الدار الجامعية للطباعة والنشر.
2. بوتين محمد (2005). المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق، الطبعة الثانية . ديوان المطبوعات الجامعية.
3. الجبالي، محمد مصطفى أحمد.(2002). الاتجاهات الحديثة في المراجعة في ظل المتغيرات التكنولوجية في نظم المعلومات المحاسبية، *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة*.(العدد الأول)
4. الحسبان عطا الله احمد2009) . (. مدى تعامل مدققي انظمة تكنولوجيا المعلومات بمعايير التدقيق الدولية الخاصة ببيئة انظمة المعلومات للمحافظة على امن وسرية المعلومات في البنوك التجارية الأردنية، *مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية*.(العدد 20).
5. الدهراوي، كمال الدين مصطفى.(2007). نظم المعلومات المحاسبية في ظل تكنولوجيا المعلومات. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.
6. الشرايري،جمال عادل .(2009). سياسات وإجراءات التدقيق الداخلي في ظل بيئة تكنولوجيا المعلومات في البنوك الأردنية، *مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية:سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية*.(العدد 01).
7. شريعة ، بوبكر (2016). الدور الحالي لنظم المعلومات المحاسبية في خدمة التنمية في ليبيا. مجلة البحوث المالية والاقتصادية، المقالة رقم (4)62-83 - الاصدار الاول، منشوات قسم المحاسبة جامعة بنغازي، ليبيا.
8. شفيق، محمد.(1998). البحث العلمي– الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية، الإسكندرية، مصر.
9. الضامن، منذر.(2007). اساسيات البحث العلمي. الأردن: دار المسيرة.
10. عبد الله خالد أمين. (2004). علم تدقيق الحسابات/ الناحية النظرية، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع.
11. عبد الله خالد أمين. (2016). علم تدقيق الحسابات/ الناحية النظرية و العملية، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع.
12. عبيدات، محمد وآخرون.(1999). منهجية البحث العلمي القواعد والمراحل والتطبيقات، ط2 عمان: دار وائل للطباعة والنشر.

13. الفضل ،مؤيد عبد الحسين.(2004). نظريات اتخاذ القرار، الطبعة الأولى.عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع.

14. القاضي حسين، دحدوح حسين، و قريط عصام (2014). أصول المراجعة، دمشق: منشورات جامعة.

15. النظاري، محمد عبد الرحمن.(1990).نظم المعلومات أثرها على فاعلية القرارات في المصاريف التجارية الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية.

Abdolmohammadi, M. J., Burnaby, P., & Hass, S. 2006. "A review of prior common body of knowledge (CBOK) studies in internal auditing and an overview of the global CBOK 2006". *Managerial Auditing Journal*, 21(8), 811-821.

Bell, T. B., Landsman, W. R., & Shackelford, D. A. 2001."Auditors' perceived business risk and audit fees: Analysis and evidence". *Journal of Accounting research*, 39(1), 35-43.

Boffo, C., &Barki, H. 2003.Conceptualizing information system use: A behavioral and perceptual framework. *Cahier du GReSI* no, 3(05).

Burnaby, P. A., Abdolmohammadi, M. J., Hass, S., &Paape, L. 2007.A global summary of the common body of knowledge 2006.Institute of Internal Auditors Research Foundation.

CBOK (2006), Common Body of Knowledge in Internal Auditing. Project in Progress, The Institute of Internal Auditors, Altamonte Springs, FL.

Egdair, I. M., Rajemi, M. F., &Nadarajan, S. 2015. "Technology Factors, ERP System and Organization Performance in Developing Countries". *International Journal of Supply Chain Management,* 4(4).

Hollander A. - Denna E. - Cherrington J.O. 1996. Accounting, information technology and business solutions, USA

O'Brien, J. A. 1998. Management information systems: Managing information technology in the networked enterprise. McGraw-Hill Professional.

Tucker, G. H. 2001. "IT and the audit". *Journal of Accountancy*, 192(3), 41.

Vasarhelyi, M. A., & Lin, W. T. 1988. Advanced auditing: fundamentals of EDP and statistical audit technology.Addison-Wesley.

مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية
ISSN 2352-9962/E-ISSN 2572-0147
العدد التاسع- جوان 2018

OEB Univ. Publish.

إستراتيجية الاستثمار الأجنبي المباشر بين عوامل الجذب والطرد _ الفرص والقيود_

Foreign direct investment strategy between attractions and expulsion. _ The opportunities and contraints

د.مدفوني هندة
جامعة أم البواقي، الجزائر
hindmanagement@hotmail.fr

أ. مريم عمارة
جامعة بسكرة، الجزائر
amarameriem71@gmail.com

د. سعيدي عبد الحليم
جامعة بسكرة، الجزائر
halimsaidi55@yahoo.com

تاريخ التسليم: 2018/03/15، تاريخ التقييم: 2018/05/18، تاريخ القبول: 2018/05/21

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى إيضاح أهم العوامل التي تتبلور تحتها إستراتيجية الاستثمار الأجنبي المباشر في التدفق إلى البلد المضيف والتي من خلالها – العوامل- يمكن لهذه الإستراتيجية أن تتسم بالنجاح أو الفشل، ويتحقق ذلك الحكم بحسب اعتبار الظروف المحيطة داخل البلد المضيف، فمن خلال سلاسة هذه الظروف يمكن أن تعتبر هذه الأخيرة بمثابة عوامل جذب إذا كانت تجسد الأرضية المناسبة والفعالة لإرساء الاستثمار الأجنبي المباشر عليها، أو لها أن تكون- الظروف- بمثابة معوقات وتهديدات تقيد تنفيذ إستراتيجية الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق مبتغاها، ومنه فان هذه الأخيرة تتأثر بجملة هذه العوامل مما يسمح بالحكم على مدى قدرتها على مقاومة إمكانيتي التنفيذ ومن ثم البقاء، وذلك بفعل التدحرج بين عوامل الجذب والطرد.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، عوامل الجذب، عوامل الطرد.

Abstract :

This study aims to clarify the most important factors that shape beneath FDI strategy in flow into the host through which factors this strategy can be success or failure, This is achieved by surrounding circumstances provision within the host country, through smoothly under these circumstances can be considered the latter as if attractions reflect the appropriate and effective ground to establish foreign direct investment, or be-circumstances-as impediments and threats restricted Implementation of FDI strategy in achieving what she wanted, and that the latter are influenced by these factors allowing judge how their ability to resist my potential implementation and then stay, by rolling over between attractions and expulsion.

Keywords: foreign direct investment, attractions- expulsion factors.

مقدمة:

إن جميع دول العالم سواء كانت المتقدمة أو النامية منها تتعامل مع الاستثمارات الأجنبية أو المستثمرين الأجانب، وهذا نظرا لما تحققه هذه الاستثمارات من عوائد على الدول المضيفة وهذا في ظل التحولات المعروفة باسم العولمة، حيث أصبحت العديد من الدول النامية في حاجة ماسة إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة وهذا نظرا لانخفاض المصادر الداخلية بسبب عدم كفاية المدخرات المحلية، كما أن البديل الآخر الخاص بالقروض الأجنبية اثبت عدم فعاليته نظرا للنتائج المترتبة عن هذه القروض، فأصبحت غالبية الدول النامية عاجزة عن تسديد أقساط هذه القروض، كما أن البديل الآخر الخاص بالتوظيف في شكل حافظة الأوراق المالية قد ثبت فشله ايضا نظرا لما يحدثه من أزمات اقتصادية في الدول المضيفة عند خروج هذه الأموال بطريقة فجائية وهذا كما حدث في دول شرق آسيا، إلا انه ورغم سعي معظم الدول النامية منها خاصة إلى تحسين مناخ الاستثمار فيها من خلال تقديم العديد من الحوافز والضمانات للمستثمرين الأجانب، إلا أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إليها مازالت تعاني العديد من المعوقات القانونية والتشريعية والإدارية، كما أن قدرة الدولة على جذب الاستثمارات الأجنبية تعتمد إلى حد كبير على مدى توافر مقومات محددة في الدول المضيفة، وتعتبر هذه المقومات من محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، التي تختلف من دولة إلى أخرى، وذلك وفقا لاختلاف ظروفها الطبيعية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وبالرغم من اهتمام الدول بجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، فان نتائج ذلك الاهتمام تختلف من دولة لأخرى باختلاف سياستها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر باستخدام السبل الأكثر فعالية، ومنحه المزايا والتيسيرات والإعفاءات التي تشجعه على التدفق، ولتحقيق هذا الهدف اهتمت العديد من الدول بتهيئة المناخ الاستثماري وتطوير بيئة أداء الإعمال عبر محاور متعددة محاولة منها التكيف مع متطلبات النظام العالمي الجديد والانفتاح عليه، خاصة في ظل ما يشهده العالم من حركية وديناميكية في انتقال رؤوس الأموال بِحُرية ودون قيود في ظل تعاظم دور الشركات المتعددة الجنسيات وتزايد التكتلات الاقتصادية العالمية والتدويل المتزايد للعلاقات الاقتصادية الدولية، ناهيك عن زيادة التطبيقات الحديثة لتكنولوجيا الإعلام والاتصال وتطور البيئة التحتية الرقمية عالميا.

انطلاقا مما تقدم صياغته فان **التساؤل الرئيسي** لهذه الورقة البحثية يتمحور حول الآتي:

فيما تتمثل عوامل الجذب والطرد التي تؤثر على تفعيل إستراتيجية الاستثمار الأجنبي المباشر؟

ومنه فان هذا البحث سيتناول بعد القراءة التعريفية للاستثمار الأجنبي المباشر، إلى عرض إستراتيجية الاستثمار الأجنبي المباشر بين جانبين متضادين الأول منهما ويتمحور حول رصد أهم سبل تفعيل وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، أما الثاني فخصص بالتطرق إلى عرض عوامل طرده أو بالأحرى القيود التي تهدد تدفقه إلى البلد المضيف.

أهمية البحث:

تنبع أهمية هذه الدراسة من كونها تمثل محاولة فريدة لدراسة أحد الظواهر المهمة بالنسبة للاقتصاد، حيث لا تتوفر دراسات في هذا المجال ولا توجد بحوث تتطرق لهذه التجربة. كما أن نتائج هذا البحث يمكن أن تسهم بصورة فاعلة في إلقاء الضوء على التجربة وتوضيح جوانب القوة والضعف فيها مما يمكن القائمين على أمر الإستثمار الاجنبي المباشر من إدخال الإصلاحات المطلوبة على السياسات المتبعة وذلك بغرض دفع وتطوير المناخ الإستثماري.

أهداف البحث:

1- التعرف على ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر ومفاهيمه وبالتالي معرفة مضمون المناخ الاستثماري الجاذب للاستثمارات الخارجية.

2- الوقوف على الصورة الواقعية للبنية التحتية التي تعمل إما على تهيئة المناخ المناسب لجذب الاستثمار والمستثمرين أو تعمل بصورة معاكسة لذلك.

3- بيان انعكاسات ذلك الدور على الاستثمارات لاستشراف الرؤية المستقبلية لأثر جهود جذب الاستثمار والإعفاءات المقدمة في ظل العولمة وما تفرضه من منافسة.

منهج البحث:

تعتمد هذه الدراسة على منهج استقرائي وصفي يقوم على استعراض البيانات المتوفرة عن الإستثمار الأجنبي المباشر بغرض معرفة وتقييم واقع الإستثمار الأجنبي المباشر واتجاهات تغيره وتوزيعه القطاعي والجغرافي، وكذا أساليب الترويج المتبعة ودورها في تحقيق الأهداف المرسومة لها، المحددات والمعوقات.

محتويات البحث: لأجل معالجة النقاط التي تحويها هذه الدراسة تم تقسيمها إلى 3 محاور كالتالي:

المحور الأول: قراءة تعريفية للاستثمار الأجنبي المباشر.

المحور الثاني: إقرارات ترقية الاستثمار الأجنبي المباشر.

المحور الثالث: القيود على الاستثمار الأجنبي المباشر.

المحور الأول: قراءة تعريفية للاستثمار الأجنبي المباشر

إن أهم مظاهر واتجاهات التحرر المالي هو فتح الباب أمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة والمالية "المحفظية" الطويلة والقصيرة الأجل ويقوم بهذا الدور الشركات المتعددة الجنسيات، وقد أعطى الاستثمار الأجنبي المباشر دفعة هامة لمسيرة التكامل العالمي من خلال المساهمة في ربط أسواق رأس المال وأسواق العمل وزيادة الأجور وانتاجية رأس المال في الدول المضيفة له، ومع نشوء شبكة عالمية من الروابط المتعددة، زادت حركة التجارة الخارجية بشدة كما تبنت الشركات المتعددة الجنسيات استراتيجيات ذات طابع عالمي متزايد للاستفادة من الوفرات الناجمة عن التخصص وتوزيع الأنشطة.

* **مفهوم إستراتيجية الاستثمار الأجنبي المباشر:** يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه قيام شركة أو منشاة ما بالاستثمار في مشروعات تقع خارج حدود الوطن الأم وذلك بهدف ممارسة قدر من التأثير على عمليات تلك المشروعات، ويمكن أن يتخذ الاستثمار الأجنبي المباشر أشكالا عديدة، كإنشاء مشروع جديد بالكامل أو تملك أصول منشاة قائمة، أو من خلال عمليات الدمج والتملك، ويعرف صندوق النقد الدولي الاستثمار الأجنبي بأنه "مباشر حين يمتلك المستثمر 10 في المائة أو أكثر من أسهم رأس مال إحدى مؤسسات الأعمال، على أن ترتبط هذه الملكية بالقدرة على التأثير في إدارة المؤسسة، وبذلك يختلف عن الاستثمار في المحافظ والصناديق الاستثمارية التي تقوم بشراء أصول الشركات بهدف تحقيق عائد مالي دون التحكم في إدارتها، مع ضرورة التنبه إلى صعوبة التفريق بشكل دقيق بين النوعين.(الغزالي، 2004،ص.03).

يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بتملك 10% أو أكثر من رأس مال الشركة على أن ترتبط هذه الملكية بالتأثير في إدارتها.

ومما تقدم يمكن تمييز الاستثمار الأجنبي المباشر عن غير المباشر كالتالي:

1- الاستثمار الأجنبي غير المباشر "المالي، المحفظي": ويسمى كذلك الاستثمار في محفظة الأوراق المالية "ويقصد به شراء الأسهم والسندات من الأوراق المالية".(برتن ترجمة مقلد، 1982، ص.10)

2- الاستثمار الأجنبي المباشر: على عكس الاستثمار المحفظي فان هذا النوع من الاستثمار الأجنبي ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء أو لكل المشروع هذا فضلا عن قيامه بإدارة أو المشاركة في إدارته ورقابته مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك أو سيطرته على إدارته وتنظيمه في حالة ملكيته المطلقة للمشروع(ولاس، 1997، ص.74).

وهذان النوعان من الاستثمارات الأجنبية هما إحدى انتاجات العولمة التي تستند على نظرية التدويل ونظرية الشركات المتعددة الجنسيات، ويعد النوع الاول - الاستثمار الأجنبي المالي "المحفظي" - ذو تأثير سيء على الدولة المضيفة لأنه يقوم على المضاربة ويمكن أن يسبب اضطرابات في حالة هروبها إلى الخارج كما حدث في دول شرق آسيا، اما موضوع بحثنا يخص النوع الثاني من الاستثمارات الأجنبية.

3- الإستراتيجية الاستثمارية: على المستثمر أن يرسم إستراتيجية محددة مراعيا في ذلك التنويع والآجال الاستثمارية وحدود الانكشاف وبالتالي درجة التصنيف الائتماني(عبد القادر، 2002، ص.20)، ذلك ان اي إستراتيجية يجب أن تتوافق مع مبادئ الاستثمار الأساسية كالأمان(Safety)، السيولة (Liquidity)، والربحية (Profitability)، ومن الأمور التي تؤسس عليها إستراتيجية الاستثمار هي:

أ- **التنويع (Diversification):** يشمل ذلك التنويع في العملات والأدوات المستثمر بها حفاظا على سلامة المحفظة المالية، وذلك بهدف تحقيق درجة عالية من السيولة والربحية.

ب- الأدوات الاستثمارية (Types of Investisment): يجب أن تتحدد الأدوات التي يتم الاستثمار بها حيث أن هذه الأدوات ستعسر درجة المخاطرة ومدى قبولها في ضوء العوائد المتوقعة.

ج-آجال الاستثمار (Muturities): يجب أن يتم الاستثمار في الآجال التي تتناسب مع التدفقات النقدية لتحقيق السيولة اللازمة في الأوقات المطلوبة.

د- التصنيف الائتماني (Credit Rating): يجب على إستراتيجية الاستثمار المتبعة أن تحدد التصنيف الائتماني المقبول لتتم العمليات الاستثمارية للبنك أو المؤسسة المالية على أساسه.

هـ- معدل الانكشاف (Exposure): يجب عدم تعريض الاستثمار للمخاطرة، بحيث تتم عمليات الاستثمار وفق أسس الحدود القصوى التي لا يجوز للاستثمار أن يتجازوها مع المؤسسة الواحدة أو السوق الواحد أو المركز المالي الواحد(توفيق، 1999، ص.17).

المحور الثاني: إقرارات ترقية الاستثمار الأجنبي المباشر:

إن الزيادات القياسية التي شهدها العالم فيما يخص تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة جعلت العديد من الدول تنتهج مجموعة من السياسات بهدف جذب الاستثمارات، حيث تمثلت مجمل التشريعات الهادفة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر والتي سنتها المنظمات ذات العلاقة فيما سنحاول التعرض له من خلال هذا المحور.

1- الجهود الرامية لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر: واصلت الدول العمل على تحسين البيئة التشريعية وخاصة القوانين المرتبطة بتحسين البيئة الاستثمارية الأجنبية بسن قوانين وسياسات شملت العديد من الإجراءات لتشجيع وجذب الاستثمار مثل تخفيض نسبة الضريبة على أرباح الشركات وتوسيع الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة والإعفاءات من الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات وذلك بشروط معينة، كما شهدت تعزيز اقتصاد المعرفة ومجتمع المعلوماتية، والذي يتمثل في برامج الحكومة الالكترونية واعتماد نظام التوقيع الالكتروني، وإجراءات مالية في التعاملات الالكترونية، وبالإضافة إلى التدريب على تسوية المنازعات بين المستثمرين والدولة، يجري الاونكتاد* استعراضات معمقة للإطار التشريعي والتنظيمي للبلد المعني فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر، حيث يساعد الاونكتاد البلدان على وضع وتنفيذ قوانين جديدة في مجال المنافسة وأحكام تتصل بالاستثمار الأجنبي المباشر، كما يقدم توصيات بشان إدخال تحسينات عليها، إضافة إلى خدمات استشارية بشان تشجيع الاستثمار، وبناء القدرات في مجال التفاوض حول اتفاقية الاستثمار الدولي، أما فيما يتعلق بالشروط الاستباقية وأهميتها في جذب الاستثمارات

* وهي مختصر للمصطلح بالانجليزية UNCTAD اي United Nations Conference onTrade and Development وتعني مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أو ما يعرف بالاونكتاد تم إنشاؤها كهيئة حكومية دائمة في عام 1964 وهو الهيئة الرئيسية التابعة لجهاز الأمانة العامة لهيئة الأمم المتحدة في مجال التجارة والتنمية.

الأجنبية المباشرة، فان توفير هذه الشروط الاستباقية أو ما تعرف بـ" الجيل الجديد من سياسات تشجيع الاستثمار الأجنبي " يحسن من المحددات الاقتصادية للدول المضيفة وتزيد من ديناميكيتها، والتي يمكن تلخيصها في ما يلي(سعداوي، 2008، ص ص.180-181):

أ- إمكانية الوصول إلى الأسواق الدولية على أساس تفضيلي، حيث أن هذه الإمكانية تعتبر شرطا ضروريا لتعزيز مزايا موقع الدول المضيفة بالنسبة لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه نحو التصدير.

ب- يستوجب على الدول المضيفة أن تنظم إلى الاتفاقيات الإقليمية الخاصة بالتجارة الاقليمية والمصادقة على بنود تحرير التجارة، ومن ثم اندفاعها إلى إتاحة الفرصة للشركات الأجنبية على اختراق الأسواق الاقليمية على أساس تلك الاتفاقيات، وخير مثال على ذلك الزيادة الكبيرة في الاستثمار الأجنبي المباشر في المكسيك بعد دخول اتفاق أمريكا الشمالية للتجارة الحرة (النافتا) إلى حيز النفاذ.

ج- إنشاء مناطق تجهيز الصادرات وذلك بغرض تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر وتوجيهه نحو التصدير مع ضرورة تعزيز هذه الخطوة بسياسات أخرى تتمثل أساسا في إنشاء هياكل أساسية اللازمة لذلك وتنمية الموارد البشرية.

د- استهداف الاستثمارات الأجنبية المباشرة والذي يعتبر كامل لنقل التكنولوجيا يسمح بالحصول على معارف عالية في القطاع المستهدف ففي فترة السبعينات مثلا استهدفت ماليزيا الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه نحو التصدير في قطاع الالكترونيات لتصبح دون وجود قاعدة صادرات صناعية مسبقة اكبر مصدر لأشباه المواصلات الالكترونية في العالم خلال عقد من الزمن:

- مدى توافر الموارد البشرية المؤهلة: إن الكثير من الدول تتسارع لتجسيد عملية الخصخصة كإجراء حتمي للانفتاح على التحولات العالمية وكأداة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

- يجب توفير نظام اتصال فعال من خلال توفير شبكة من الاتصالات متعددة الوسائل مثل: الهاتف، الفاكس، الانترنت...الخ، إلى جانب تحسين البنية الأساسية.

- توفير قاعدة تكنولوجيا ترتكز أساسا على وجود مراكز للبحث والتطوير والمعاهد والمختبرات...الخ

2 - عوامل جذب الإستثمار الأجنبي المباشر:

تتمثل هذه العوامل في الظروف التي توفرها الدول النامية من أجل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها والتي لا يمكن في حال عدم توفرها إنتظار قدوم المستثمرين، وفي هذا الصدد نذكر ما يلي:

أ- توفر الإستقرار السياسي والإقتصادي: فتوفر إستقرار النظام السياسي يعتبر شرطا أساسيا لا يمكن الإستغناء عنه ويتوقف عليه الإستثمار، فحتى إذا كانت المردودية المتوقعة للإستثمار كبيرة فلا يمكن الإستثمار في ظل غياب الإستقرار السياسي، ويأتي الاستقرار الاقتصادي في المقام الثاني بعد التأكد من مدى تحقق الإستقرار السياسي، حتى ولن كان من الصعب الفصل بينهما، ويتمثل الاستقرار الإقتصادي في تحقيق توازنات الاقتصاد الكلي وتوفير الفرص الملائمة لنجاح الإستثمار.

ب- حجم السوق ومدى نموه: إن ما يدفع الشركات للإستثمار في بلد ما يرتبط بحجم السوق لكن لا يهم حجم السوق في حد ذاته بقدر ما يهم أكثر تطور ونمو السوق في المستقبل فالمستثمرون الأجانب يكونون أكثر انجذابا للمناطق التي تشهد ديناميكية كبيرة وتوسعا في أسواقها والتي توفر فرصا جديدة للإستثمار، أي أنه لا يكفي أن يكون حجم السوق كبير شرط أساسي لكن يجب أن يكون حجم السوق ديناميكيا وهو ما ينطبق على دول جنوب شرق أسيا.

ج- توفر الموارد البشرية المؤهلة: تستعمل الشركات العالمية تقنيات إنتاج عالية ومتطورة ذات قيمة مضافة عالية وبالتالي فتوفر عرض عمل منخفض التكلفة وبتأهيل ضعيف لا يعتبر عنصرا جذابا للإستثمار كما كان عليه الحال في بداية الستينات من القرن الماضي في المناطق الحرة كهونغ كونغ، حاليا أن البحث عن تدنيه التكاليف عن طريق عنصر العمل لا يحتل إلا مكانة ثانوية في تحديد توجهات الإستثمار.

د- توفر نسيج من المؤسسات المحلية الناجحة: إن توفر شبكة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتبر أحد الشروط المهمة لجذب المستثمرين، حيث أن توفر هذه الشبكة المحلية يفتح الفرصة أمام الشركات العالمية للقيام بعمليات الاندماج والتملك التي تبلغ حوالي نصف حجم الاستثمار الأجنبي المباشر سنويا كما أن خوصصة هذه المؤسسات تجذب المزيد من المستثمرين الأجانب.

هـ- توفر قاعدة متطورة لوسائل الاتصال: (الهاتف، الإنترنيت...) والمواصلات (برية، بحرية..) فطبيعة الشركات الدولية تفرض عليها أن تضمن الاتصال الدائم والجيد بين كل فروعها كما أن تقديم الحوافز لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر أصبح شرطا أساسيا أو بديهيا، أكثر منها عاملا مشجعا للاستثمار الأجنبي المباشر إليها ومنها ما يلي(فرحي، 2013، ص ص.134-135):

- حوافز ضريبية: موجهة من أجل تخفيض العبئ الضريبي العام للمستثمر الأجنبي وتدخل ضمنها الإعفاءات الدائمة من الضريبة أو تقديم معدلات تمييزية في الضرائب، والإعفاءات في مجال حقوق الاستيراد على المواد الأولية والمدخلات الوسيطية وسلع التجهيز، أو تخفيض معدلات الرسوم الجمركية، ومن بين الدول التي استخدمت هذا الأسلوب البرازيل على المعدات والآلات التي تحتاجها في إنتاج السيارات وهذا من أجل إقامة صناعة سيارات محلية، كما تمنح معاملة جمركية مفضلة لواردات أجزاء السيارات التي لم تكن تنتج في البرازيل، كما يمكن أن تكون في شكل قرض ضريبي أي عند استحقاق موعد دفع الضريبة من طرف المستثمر الأجنبي ونظرا لعجزه عن الدفع، فإن مصلحة الضرائب تقوم بمنحه آجال في انتظار توفر السيولة، وأيضا هناك من يحدد سقف للرأس المال المستثمر حتى يكون هناك إعفاء ضريبي مثل ما هو في سلوفاكيا التي حددته بـ أكثر من 75% حتى تستفيد الشركة الأجنبية من إعفاء كلي لمدة 5 سنوات بمعنى أن الشركة الأجنبية لا تتحصل على هذا الامتياز إلا إذا كانت لها حصة في رأسمال الشركة المنشأة تتجاوز 75%.

- حوافز مالية: بمعني التوفير المباشر لرأس المال بالنسبة للمستثمر الأجنبي من طرف حكومة الدولة المضيفة مثلا في شكل منح الاستثمار أو قروض بمعدلات مفضلة، مساعدات أو إعانات مالية، ضمانات

القرض، كما تترك للمستثمر حرية تحويل نصيبه من الأرباح الصافية المحققة إن أراد أو متى أراد إعادة استثمارها بزيادة رأس المال المشروع أو بإنشاء مشروع جديد، ومن بين الدول التي جاء في تشريعاتها مفهوم منح الاستثمار القانون اليوناني وتكون في شكل مساعدات رأسمالية مجانية بشروط من بينها عدم تلقي مساعدات أو منح من جهات أخرى.

- حوافز غير مباشرة: موجهة لزيادة مرودية الاستثمارات الأجنبية المباشرة عن طريق العديد من الوسائل غير المباشرة مثلا يمكن للحكومة أن توفر الأرض وبعض الهياكل القاعدية وبأسعار معقولة اقل من تلك في السوق، كما يمكن تقديم مباني صناعية بأسعار منخفضة وغيرها من الحوافز التي تقدمها هذه الدول.

3- سبل تفعيل إستراتيجية الاستثمار الأجنبي المباشر: إن ما يجعل الدول النامية تسعى إلى تحقيق أقوى أداء لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر هو صياغة السياسات التي تساعد على جذب المزيد من هذا النوع من الاستثمار المتمثلة في سياسات تحسين المناخ الاستثماري بها وهي كدروس مستفادة من بعض التجارب الدولية (نامية كانت أو متقدمة) الناجعة في استقطاب هذه الاستثمارات المباشرة، ومن هذه السياسات المقترحة نجد(مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، 2004، ص ص.09-14):

أ- السياسات المتعلقة بالحوافز الضريبية والمالية: أشارت تجارب بعض الدول إلى أهمية تطوير النظام الضريبي وكذلك ترشيد استخدام الإعفاءات والحوافز الضريبية، وكذلك ضرورة ربط الحوافز المالية بقضايا التشغيل والتحديث التكنولوجي وتنمية الإطارات البشرية والصادرات وفيما يلي عرض لأبرز الحوافز الضريبية والمالية.

- وضوح النظام الضريبي: يعد وضوح النظام الضريبي وكذلك ترشيد استخدام الإعفاءات الضريبية وربطها بالأولويات الاقتصادية في خطط لتنمية الاقتصادية للدولة من العوامل الحيوية لجذب مزيد من الاستثمارات.

- منح البحث والتطوير: إنشاء صندوق لرعاية وتمويل مشروعات البحث والتطوير بحيث تكون مهمته تقديم منح لتطوير المنتجات القائمة والجديدة، وتقوم الشركات برد المنح من خلال الرسوم التي تقرض على مبيعات المنتجات الجديدة.

- منح التوظيف: تعني تقديم منح نقدية للشركات التي تقوم بخلق وظائف جديدة وهو ما يشجع المستثمرين على إنشاء استثمارات جديدة والتوسع في الاستثمارات القائمة.

- علاوات الاستثمار: تقدم هذه المنح بصفة خاصة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ولكي تحصل المشروعات على هذه المنح يجب أن تكون هذه المشروعات في مرحلة توسع في الطاقات الإنتاجية وأن تمتلك كذلك القدرة على تحقيق ربحية ملائمة.

- منح التأسيس: تقدم هذه المنح لمساعدة الأفراد على تأسيس المشروعات الصغيرة بحيث لا تتجاوز نسبة معينة من إجمالي أجور العمال المقترح عملهم بالمشروع.

- منح التنمية: تقدم هذه المنح لمساعدة المشروعات على تحسين قدرتها على المنافسة في الأجل الطويل من خلال تشجيعها على استخدام التقنيات الحديثة، ويشترط أيضا أن تكون الشركة الحاصلة على الدعم قادرة

على تحقيق الأرباح في المستقبل، ويتوقف حجم المنحة المقدمة على طبيعة المشروع ونوع المنطقة التي يمارس فيها نشاطه.

- منح النقل: تحصل المشروعات الصغيرة على منح النقل لمساعدتها على تسويق منتجاتها إلى المناطق المختلفة.

- توفير الأراضي مجانا أو بأسعار منخفضة: دعم المستثمرين وتشجيعهم في بداية النشاط عن طريق منحهم الأراضي مجانا في بعض المناطق المستهدف الاستثمار فيها من اجل ترقيتها تبعا لخريطة التنمية الاقتصادية.

ب- سياسات تحسين النظم الإدارية والأطر المؤسسية: ومن بين الإجراءات التي تعتمدها الدول لتحسين الأطر الإدارية والمؤسسية ما يلي:

- تقديم خدمة الشباك الواحد للمستثمرين من اجل تسهيل عملية استخراج تراخيص مزاولة الأنشطة الاستثمارية، وهو ما يساهم في توفير الوقت وانخفاض تكلفة الاستثمار.

- التقييم الدوري لجودة وكفاءة الإطار المؤسسي والإداري الخاص بالاستثمار ومن ثم الآليات المناسبة لتطوير هذا الإطار.

- إنشاء مراكز حماية حقوق المستثمرين لتقديم خدمات ما بعد الاستثمار، وتهدف هذه المراكز إلى تذليل الصعوبات التي تواجه المستثمرين الأجانب مع المؤسسات الحكومية مثلما قامت به وكالة ترويج الاستثمار والتجارة في كوريا عام 1999 بإنشاء "مكتب مفوضي الاستثمار".

- وعندما يتم إبلاغ المكتب عن احد الشكاوي فانه يقوم بالاتصال فورا بالهيئة ذات الصلة، ولقد تم منح المكتب كامل السلطات لكي يطلب المعاونة من الجهات الحكومية المختصة والتي بدورها يجب أن تعالج المشكلة دون أي تأخير وتقدم خطة عاجلة لحلها في مدى زمني لا يتجاوز سبعة أيام من تاريخ تقديم مكتب مفوضي الاستثمار بهذه الشكوى للجهة المعنية.

- إنشاء مؤسسات لضمان الاستثمارات, تقوم بمتابعة الأنشطة الاستثمارية ما يخلق نوعا من الأمان لدى المستثمرين.

- إنشاء نظام موحد للموافقة على مقترحات الاستثمار، مما يساهم في سهولة الإجراءات الإدارية المتعلقة بتأسيس المشروعات.

- تقديم المشورة والمساعدة للمستثمرين من خلال إنشاء مؤسسات بحثية داعمة للاستثمار تقوم بإصدار نشرات دورية للاستثمارات المقترحة و دراسات جدوى مبدئية للمشروعات المستهدف قيامها في إطار خطط التنمية الاقتصادية، إلى جانب مجالات الاستثمار ذات المعدلات الربحية المرتفعة.

- الربط بين الشركات ومراكز البحث والتطوير بهدف تطوير القدرات التكنولوجية لهذه الشركات.

ج- السياسات المتعلقة بالاقتصاد الخارجي: ومن بين السياسات الخارجية المتبعة لتحسين مناخ الاستثمار ما يلي :

- تبني سياسات التوجه نحو التصدير، مما يساهم في خلق أسواق جديدة للاستثمارات الناشئة وخلق فرص تسويقية للاستثمارات حتى يمكنها تصريف منتجاتها، وبالتالي ارتفاع معدلات الربحية.

- الانضمام إلى التكتلات الاقتصادية التي تشترك فيها الدول المتقدمة، وتوقيع اتفاقيات ثنائية تكفل حرية تدفق الاستثمارات الإقليمية، حيث يزيد من أهمية ذلك متطلبات تحرير التجارة العالمية وعولمة الإنتاج، والأسواق وحرية حركة رؤوس الأموال العالمية.

- تنظيم زيارات متبادلة للمستثمرين الأجانب، تعريفهم بالتسهيلات التي تقدمها الدولة للمستثمرين ومزايا الاستثمار في الاقتصاد الوطني.

- التعاون مع المؤسسات الدولية التي لها دور في عمليات ترويج الاستثمار وتقديم الخدمات الاستثمارية.

د- سياسات تحسين الأطر التشريعية: ويتضمن تحسين الأطر التشريعية التالي:

- تفعيل قوانين منع الاحتكار ودعم المنافسة.

- سن قوانين حماية الاستثمار وتقديم الضمانات للمستثمرين المحتملين.

- إلغاء تعدد القوانين المنظمة للاستثمار من خلال توحيد هذه القوانين، وذلك بهدف وضوح الإطار التشريعي أمام المستثمرين، الأمر الذي يؤدي إلى تيسير الإجراءات القانونية المتعلقة بالاستثمار وبالتالي دعم الاتجاهات الاستثمارية.

- وجود تشريعات قوية لمواجهة الفساد الإداري، الأمر الذي يخفض من قيم التكاليف التي يتحملها المستثمرين عند إقامة الاستثمار.

هـ- سياسات أخرى: بالإضافة إلى مجموعة السياسات السابقة هناك سياسات أخرى تساهم في تحسين مناخ الاستثمار ،منها:

- عقد برامج تدريبية للعمالة: وذلك بهدف الارتقاء بمستوى كفاءة العمالة، خاصة في المجالات التي تشهد تطورا تكنولوجيا سريعا، الأمر الذي يساهم في تشجيع المستثمرين على زيادة الاستثمارات، خاصة في ظل تزامن ارتفاع مهارات العمالة وانخفاض تكلفة التشغيل.

- **ترويج الاستثمار:** يرتكز ترويج الاستثمار على أهم النقاط التالية (هيئة تشجيع الاستثمار الأجنبي، 1997، ص.25):

- تكثيف جهود التعاون مع المنظمات الدولية التي لها دور في عمليات الترويج للمشروعات محل الاستثمار وتقديم الخدمات الاستشارية مثل الوكالة الدولية لضمان الاستثمار التابعة للبنك الدولي والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وكذلك جهاز الخدمات الاستشارية للاستثمار الاجنبى التابعة لمؤسسة التمويل الدولية والبنك الدولي بالإضافة إلى إنشاء مكاتب ترويج الاستثمارات، وذلك من خلال مكاتب التمثيل التجاري في مختلف دول العالم.

- إنشاء موقع الكتروني يتيح جميع المعلومات المتعلقة بالإجراءات الإدارية اللازمة لتأسيس المشروعات وكذلك الجهات التي يجب التعامل معها ,على أن يتم تحديثه دوريا، وإنشاء سجل الكتروني يحوي بيانات

جميع الشركات العاملة في الدولة، وتلتزم الشركات الراغبة في إقامة أعمال لها أو تعديل نشاطها بالتسجيل فيه ليسهل عمليات الاتصال بين المستثمرين داخل الدولة (مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، 2004، ص. 12).

- تقديم المزيد من الضمانات: يكون من خلال:

- الاستمرار في توقيع اتفاقيات ثنائية ومتعددة مع الدول الأخرى بخصوص حماية وضمان الاستثمارات
- زيادة سقف التامين مع المؤسسة العربية لضمان وحماية الاستثمار(هيئة تشجيع الاستثمار الأجنبي، 1997، ص.27).
- عقد اتفاقيات لمنع الازدواج الضريبي بين الدول المستهدف تدفق الاستثمارات منها وإتاحة الحرية أمام المستثمرين الأجانب اللجوء إلى التحكيم الدولي في حالة فشل تسوية المنازعات كما يمكن العمل على الانضمام لعضوية المركز الدولي لتسوية المنازعات (ICSID)، وذلك بهدف منح المستثمرين مزيد من الثقة(عبد الله، 2005، ص.66).

المحور الثالث: القيود على الاستثمار الأجنبي المباشر

لقد شكلت الاستثمارات الأجنبية المباشرة هدفا رئيسيا للحكومات من اجل المنافع والمزايا التي توافق جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إلا انه مازالت هناك العديد من المخاطر والقيود يتعرض لها الاستثمار الأجنبي المباشر، والتي من شانها الحد من حجم رؤوس الأموال التي تتدفق إلى الدولة.

1- تحديات الاستثمار الأجنبي المباشر: توجد العديد من القضايا التي يواجهها الاستثمار الأجنبي المباشر والتي تؤثر على القرار الاستثماري وكذا حجم الاستثمار، حيث ارتأينا إلى تحديد أهم هذه المتغيرات لما لها من موقع أساسي ضمن مناخ الاستثمار مما يوحي بأهمية هذا الأخير كذلك فان جملة هذه المتغيرات تؤثر على عائد الاستثمار، وعليه يراعي المستثمر عند اتخاذه لقرار الاستثمار، حجم الاستثمار وكذا اختيار الدولة المضيفة بفعل الثقة التي تبنى لديه على بيئة هذه الأخيرة، ويمكن تلخيص أهم هذه المؤشرات فيما يلي:

أ- الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدل النمو الاقتصادي: يتمثل معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي وهو أهم المؤشرات التي يستخدمها المستثمر في اتخاذ القرار الاستثماري لان المستثمر دائما يبحث عن النمو والنفاد إلى الأسواق الجديدة أو زيادة نصيبه من أسواق الدول المضيفة وتلاؤم الدول ذات الناتج المحلي الكبير، كثير من الشركات المحلية والأجنبية خاصة التي تعمل في الخدمات غير القابلة للاتجار لان الطريقة الوحيدة لتقديمها لأسواق الدول المضيفة تتم من خلال إقامة فروع لها في تلك الدول، وقد كان السبب في ظهور مجموعة الاقتصاديات الناشئة هو زيادة مقدرتها على جذب معدلات مرتفعة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة صوب البلدان النامية باعتبار أن معدل النمو الخاص بالناتج المحلي يمثل مظهر من مظاهر الاستقرار الاقتصادي وزيادته تعني زيادة الطلب الكلي.

من جهة أخرى فان زيادة نمو الناتج المحلي الإجمالي يؤدي إلى زيادة الدخل الفردي مما يؤدي إلى زيادة الأنماط الاستهلاكية الجديدة أو بالتالي يصبح بحاجة إلى استثمارات أولية لتغطية الطلبات المتزايدة في البلد المضيف، كما توصلت مجموعة من الدراسات إلى وجود علاقة ارتباط موجبة بين الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار الأجنبي المباشر، وفي دراسة للانكتاد سنة 1997 عن محددات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (42 دولة نامية) تبين أهمية الناتج المحلي الإجمالي كمحدد لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث بلغت أهمية هذا المحدد أقصاه في عام 1985، ثم تناقصت أهميته بعد ذلك ويرجع هذا الانخفاض إلى بروز محددات أخرى بتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر (صقر، 2003، ص.51).

ب- الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدل التضخم: يساهم التضخم بدور فعال في عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية من قبل المستثمرين وهذا لما له من تأثير مباشر على سياسات التسعير وحجم الأرباح والأجور وتكاليف العملية الإنتاجية، وبالتالي يرفع من أسعار السلع النهائية وربما يكون الارتفاع في الأسعار أعلى من الارتفاع في تكاليف الإنتاج ويصبح البلد اقل منافسة في الأسواق الدولية، بالإضافة إلى ذلك فان ارتفاع معدل التضخم سيؤدي مزيد من التقلب في أسعار العملة الوطنية، وتعتبر معدلات التضخم المرتفعة مؤشرات على عدم استقرار الاقتصاد الكلي وعجز الحكومة عن التحكم في السياسة الاقتصادية الكلية وكلاهما يساهم في فساد المناخ الاستثماري(عبد الله، 2005، ص.71)، فالتضخم يعمل على توجيه رؤوس الأموال إلى النشاطات الاقتصادية الأقل إنتاجية(السامرائي، 2006، ص.139)، أي تتجه إلى إنتاج السلع والخدمات التي ترفع أسعارها وذلك من اجل تحقيق معدلات عالية من الأرباح أي الاستثمار في المشاريع التي تدر اكبر ربح ممكن مما يؤدي بالمستثمر الأجنبي للاستثمار في الأنشطة قصيرة الأجل ويبتعد عن الاستثمارات طويلة الأجل، وهذا ما يؤثر على عملية التنمية الاقتصادية، وعموما تؤدي معدلات التضخم المرتفعة إلى تناقص رؤوس الأموال المستثمرة سواء كانت محلية أو أجنبية وفي حالة استمرارها في الارتفاع لا تؤدي إلى هجرة رؤوس الأموال الأجنبية فقط بل تتعدى إلى رؤوس الأموال المحلية، وقد أوضح Schneider and Frey في سنة 1985 عن 54 دولة نامية وجود ارتباط سلبي بين معدلات التضخم العالمية والاستثمار الأجنبي المباشر، نظرا لان ذلك يمثل مؤشر عن ضعف الاقتصاد في الدول المضيفة ومن ثمة يمثل ذلك مخاطر للمستثمرين في شكل توقعات سياسات غير مرغوبة كما بين Nunnen namp سنة 1997، في دراسة عن الاستثمار الأجنبي في أمريكا اللاتينية للدول (كولومبيا، شيكو، كوستاريكا) قد تمكن من تخفيض معدلات التضخم دون 20% منذ 1984، قد حقق نجاحا ملحوظا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ومنه التضخم يؤثر سلبا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على الدول المضيفة(صقر، 2003، ص.53).

ج- الاستثمار الأجنبي المباشر وسعر الصرف: يتأثر الاستثمار الأجنبي المباشر بأسعار الصرف وذلك باعتبار إن تقلبات أسعار الصرف تؤثر على عمليات اتخاذ القرارات الاستثمارية السليمة، فهي تؤدي إلى حدوث تغييرات في الربحية النسبية للعوائد الاستثمارية في الدول المضيفة مقارنة بتحويلها إلى الخارج أو

إعادة توزيعها، كما أن التقلبات المفاجئة لأسعار الصرف لها تأثير سلبي على المناخ الاستثماري باعتبارها تعرض المستثمر لخسارة باهضة غير متوقعة نتيجة صعوبة القيام بدراسات الجدوى، وبالتالي عدم تشجيع تدفقات رؤوس الأموال طويلة الأجل إلى داخل الدولة بل تشجع على خروج رؤوس الأموال إذ أن احتمال انخفاض قيمة العملة التي سبق تقويم الاستثمار بها يؤدي إلى عائدات اقل عند قياسها بالعملة الأساسية للمستثمر وبالتالي يخشى المستثمر الأجنبي من توجيه استثماراته إلى تلك الأسواق التي تعرضه لمخاطر عدم استقرار سعر الصرف، أي أن انخفاض قيمة العملة الوطنية يؤثر على أسعار السلع والخدمات المصدرة والمستوردة نتيجة لارتفاع سعر الصرف في مواجهة العملات الأخرى ومن ثم زيادة ما يدفع من العملة الوطنية في مقابل أسعار تلك السلع، مما يؤثر على قدرة المستثمر الأجنبي على الاستيراد ومن جهة أخرى تؤدي إلى انخفاض أسعار السلع المصدرة من الدولة في السوق الدولي، وهذا الأمر يحمل المستثمر نفقات إضافية وخاصة إذا كان المشروع طويل الأجل وكان يستورد المواد الأولية للقيام بالعملية الإنتاجية أو تقديم خدمة(السامرائي، 2006، ص.135)، كما أن انخفاض سعر الصرف ينجم عنه الارتفاع في سعر الفائدة المحلية مما يرفع من أسعار السلع الرأسمالية المستوردة، وبالتالي يرفع من تكلفة الاستثمار والذي ينعكس تأثيرها على انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر(عبد الله، 2005، ص.68)، كما أوضحت بعض الدراسات التطبيقية أن المستثمر الأجنبي يتفاعل بردود عكسية مع تقلبات أسعار الصرف حيث أوضح Cuschman سنة 1985، أن المستثمر الأجنبي ينجذب للدول بعد حدوث تخفيض العملة.

وان هذا المستثمر يأخذ في الحسبان التوقعات المستقبلية لأسعار الصرف لتحديد النفقات الاستثمارية لان هذه التقلبات تؤدي الاستثمارية في الدول المضيفة مقارنة بالبدائل الأخرى الممثلة في تحويلها للخارج أو إعادة توزيعها كما توصل CANES في دراسة سنة 1996 إلى وجود ارتباط سلبي بين معدل الصرف الاسمي والحقيقي وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في أمريكا، كما أن التقلبات المفاجئة لأسعار الصرف لها تأثير سلبي على المناخ الاستثماري(صقر، 2003، ص.68).

د- الاستثمار الأجنبي المباشر والسياسة الضريبية: مما لا شك فيه أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتجه من بلد إلى آخر سعيا لتحقيق اكبر عائد ممكن، هذا ولان الضريبة تعتبر عنصرا مؤثرا على حجم الأرباح، وبالتالي يعتبر المستوى الضريبي من المركبات الأساسية لمناخ أي استثمار حيث تعد الضريبة كأداة مهمة للتأثير على الميل الاستثماري وذلك لان زيادة الضرائب المباشرة (النسبية أو التصاعدية) تؤدي إلى التخفيض من قيمة الاستثمار وبالأخص الاستثمارات الحديثة لما لها من تأثير على القدرات المالية للمستثمر، كما نجد أن للهيكل المالي للاستثمار حساسية اتجاه هيكل الضريبة على دخل الشركات إذا كانت معدلاتها مرتفعة اعتبر ذلك عامل طرد للاستثمار الأجنبي وان للحوافز الضريبية دورا مهما في تحسين المناخ الاستثماري للدولة المضيفة وذلك نظرا لما يقدمه من مزايا للقطاعات الاقتصادية المهمة وذات الأولية في خطة التنمية الوطنية ويتجسد ذلك عموما من خلال منح قدر اكبر من الإعفاءات والحوافز الضريبية للمشاريع الاستثمارية التي تتجه إلى تلك القطاعات الاقتصادية.

كما يمكن للمعاملة الضريبية التفضيلية أن تؤدي دورا مؤثرا لمداخيلها ومخرجاتها، حيث تتمثل هذه المزايا في استعمال الدولة أدوات السياسة الضريبية التي تتلاءم مع جذب المشروعات الاستثمارية وذلك من خلال تقديم معاملة متميزة لنوع معين من النشاط أو مجموعة معينة من المكلفين أي التمييز عند تحديد سعر الضريبة وفقا للسعر العادي أو استخدام الإعفاء الضريبي بطريقة تسمح لها بان تمارس دورا مهما في التأثير على حجم الاستثمارات ونمط توزيعها بين القطاعات المختلفة، وهذا من خلال الدور المهم الذي تلعبه في تقليل المخاطر التي يتحملها المستثمر بالنسبة للاستثمارات الجديدة وتزيد من العائد الصافي وتحقق سيولة ذاتية للمشروعات التي تتمتع بها وخاصة المشروعات التي تحقق أرباحا في الدولة التي تعطي هذا الحافز، ونظرا لأهميته لجأت إليه مختلف الدول النامية منها.

إضافة إلى ذلك يمكن استخدام الاهتلاك المتناقص الذي يؤثر على قرار الاستثمار ويوجه نحو الأنشطة الاقتصادية التي من شانها أن تحقق مزيد من الفعالية في عملية التنمية أو الإعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية التي تفرض على الآلات والمعدات والموارد الخام التي يستوردها المشروع الاستثماري والتي يكون لازمة لإنشائه وتشغيله أو للتوسع فيه، ومنه يجب على الدول المضيفة أن تشرع العديد من التشريعات من اجل التخفيض من العبء الضريبي وإزالة المعوقات الضريبية والمتمثلة في الازدواج الضريبي وعدم التميز في المعاملة الضريبية(مبروك، 2007، ص.114).

2- عوامل طرد الاستثمار الأجنبي المباشر: عوامل الطرد من الناحية الإقتصادية تتمثل في السياسات الإقتصادية الكلية ومدى تحقيقها للإستقرار الإقتصادي، الإطار القانوني والتنظيمي الحاكم للإستثمار، البنية الأساسية المادية والمعلوماتية، مستوى الإستثمار البشري وأنشطة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، ولا تقف عوامل الطرد عند حدود العوامل الإقتصادية ولكنه يتجاوز ذلك إلى الظروف السياسية والاجتماعية السائدة وما توفره من إستقرار أمام المستثمرين وعلى العموم فإن أهم هذه المحددات نجد ما يلي(مركز المعلومات واتخاذ القرار، 2004، ص ص.5-6):

أ- عدم الاستقرار الاقتصادي الكلي: يؤدي عدم إستقرار الإقتصاد الكلي إلى تراجع الحافز لدى المستثمرين لتنفيذ مشروعات جديدة أو التوسع في المشروعات القائمة حيث يعتمد جذب المزيد من الاستثمارات على مدى إستقرار متغيرات الإقتصاد الكلي ومن بينها سعر الفائدة، سعر الصرف، وضوح وإستقرار السياسات النقدية والمالية وتراجع مستوى البطالة والتضخم.

ب- تقييد حرية انتقالات رؤوس الأموال: حيث يؤدي لجوء بعض الدول إلى تقييد إنتقال رؤوس الأموال وأرباح الشركات للخارج إلى إحجام المستثمرين وخاصة الأجانب عن الإستثمار في تلك الدول.

ت- إنخفاض كفاءة البنية الأساسية: حيث يؤثر مستوى كفاءة البنية الأساسية على تكاليف الإستثمار (مثل أسعار الخدمات والتوزيع) ومن ثم على العائد المتوقع من الإستثمار.

ج- عدم وضوح الهيكل الضريبي: مما يؤدي إلى إضعاف قدرة المستثمر على تحديد الوعاء الضريبي الذي يخضع له، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار ضريبة الشركات.

د- إنخفاض كفاءة العمالة: حيث يمثل إنخفاض كفاءة القوى العاملة حتى لو كانت متواضعة من حيث التكلفة أحد أهم معوقات الإستثمار وهو ما يفسر أسباب عدم قدرة الدول الأكثر فقرا - وهي تلك الدول التي تفتقر إلى مستويات التعليم والتدريب الملائمة - على جذب الإستثمار الأجنبي المباشر، وذلك على الرغم من إنخفاض مستويات الأجور بتلك الدول.

ر- عدم الإنفتاح الإقتصادي: بما يؤدي إلى تضاؤل فرص الوصول إلى مصادر متعددة لمدخلات الإنتاج والسلع الإستثمارية المستخدمة في الإستثمار وكذلك إنخفاض القدرة التصديرية للمشروعات الإستثمارية الجديدة، والتي لا تنشأ نتيجة إنخفاض الطاقة الإنتاجية وإنما تنتج بسبب عدم انفتاح الأسواق الخارجية أمام منتجات تلك الدول.

ك- تعددية التشريعات المنظمة للإستثمار: بما يؤدي إلى عدم تحقيق الشفافية و الوضوح أما المستثمرين بالإضافة إلى غياب القوانين المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية وتلك التي تنظم المنافسة وتمنع الاحتكار.

م- تعدد الجهات التي يتعامل معها المستثمر: بالإضافة إلى وجود الفساد الذي يزيد من تكاليف الإستثمار.

و- عدم توافر المعلومات: المتعلقة بالفرص وحوافز الإستثمار في العديد من الدول.

هـ- عدم توافر الكفاءات الإدارية في وكالات ترويج الإستثمار مما يؤدي إلى عدم قدرة هذه الوكالات على تحقيق أهدافها.

ي- وضع قيود على الإستثمار الأجنبي: وذلك بقصر بعض الإستثمارات على المواطنين فقط أي فتح بعض المجالات للمستثمرين المحليين وبالتالي تحديد قوائم القطاعات المحظورة على الأجانب للإستثمار فيها، مثلما هو الحال بالنسبة لأندونيسيا واللوس التي تسمح بالإستثمار في كل المجالات بإستثناء الإستثمارات الضارة بالأمن الوطني أو بالبيئة أو بالصحة العامة أو الثقافة الوطنية أو المخالفة للقانون الوطني(المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 2002، ص.08).

كما أن هناك أنواع أخرى من القيود على المستثمر الأجنبي مثل: تحديد الحصة الأدنى المسموح للمستثمر الأجنبي إمتلاكها في المشروع، تحديد نسبة معينة من الإنتاج لغرض التصدير، ضرورة تشغيل عدد من اليد العاملة الوطنية (مثلما هو في قانون الشركات المصري تحت رقم 159 لسنة 1981 على أن لا تقل اليد العاملة المصرية عن 90% من مجموع العاملين في الشركة الأجنبية) (عجمي، 1999، ص.41)، إستخدام الموارد المادية الوطنية، تحديد نسب الإستيراد المسموح بها، تحديد حجم القروض المحلية التي يسمح للمستثمر الأجنبي الحصول عليها من السوق الوطنية (حالة البيرو، تركيا، كينيا، الأرجنتين)، أيضا فانه لا تمنح تراخيص الإستثمار إلا للمستثمرين الذين يطبقون تدابير مناسبة لمنع أو للرقابة على الآثار السلبية السيئة لمشاريعهم على البيئة أي المحافظة على البيئة ويشترط ملائمة المشروع الإستثماري ومراعاته وتماشيه مع ظروف حماية البيئة وعدم الإضرار بها(هيئة تشجيع الاستثمار، 2006، ص.21).

- تعقد الإجراءات الإدارية التي تتبعها الشركات الأجنبية من أجل الحصول على ترخيص الإستثمار أو في أجال الرد على طلباتها، إن حرصت بعض الدول على ضرورة الإعتماد المسبق للإستثمار والحصول على

شهادة به من الأجهزة المختصة في بعض الأحيان قبل تنفيذه ومن بينها البيرو، نيكاراغوا، النيبال، كينيا، ناميبيا، مقدونيا، وكما هو معلوم فإن كفاءة الإطار المؤسسي للإستثمار الأجنبي المباشر تتزايد كلما قل عدد الإجراءات اللازمة لتأسيس المشروعات ولتسوية المنازعات فمثلا عدد الإجراءات اللازمة لتأسيس الشركات في مصر 13 إجراء عام 2004 والفترة الزمنية المطلوبة 43 يوم وهي مرتفعة مقارنة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (متوسط الإجراءات 9 ومتوسط الفترة 41 يوم) وبنفس الشيء بالنسبة للأردن العدد 11 والفترة 36 يوم.

- مشكلة التمويل والتسهيلات الإئتمانية أيضا تعتبر من بين أهم المحددات فبالنسبة للجزائر مثلا تحتل نسبة 23% من قائمة المحددات حسب تقرير المنافسة الدولية لعام 2003(المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، ص ص.11-17).

3- معوقات تفعيل إستراتيجية الاستثمار الأجنبي المباشر: انه ورغم كل التدابير والإجراءات السياسية الرامية إلى استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر ظل هذا الأخير متأرجحا بين عوامل الجذب والطرد، ولعل من أهم ما يواجهه من تحديات بالإضافة إلى ما تم رصده آنفا، يمكن تلخيصه في ما يلي (مصباح، 2006، ص ص.70-71) و(عماري، بوسعدة، 2005، ص ص.235-236):

أ- معوقات سياسية وقانونية: حيث يعتبر الاستقرار السياسي من العوامل التي تساعد على جلب الاستثمار الأجنبي المباشر لذلك فان انعدامه يعتبر عقبة أمام عزوف هذا النوع من الاستثمار، وبالنظر كذلك إلى القوانين والتشريعات نجدها هي أيضا تتميز بعدم الاستقرار وذلك نظرا للتأثيرات المستمرة التي تطرأ عليها إضافة إلى تعدد القوانين والأنظمة، التعديلات والتأثيرات في القوانين، المشكلات القانونية مع العمال، المشكلات القانونية مع المتنافسين، المشكلات القانونية مع الشركاء والفساد في تطبيق القانون، الأمر الذي أدى إلى تفوق المستثمرين، مما يجعله عائقا من المعوقات التي تحول دون إقبال المستثمرين سواء المحليين أو الأجانب منهم خاصة.

ب- المعوقات المالية والإدارية: ويتمثل ذلك خاصة في وجود منظومة بنكية يعتريها القصور بالنظر إلى حجم الاقتصاد الذي تطمح إليه البلاد ويعزى هذا القصور إلى ما يلي:

- البيروقراطية والمحاباة في انجاز المعاملات.
- انعدام أنظمة المعلومات الدقيقة وسوء التنسيق بين البنوك.
- ارتفاع نسبة المخاطرة لدى البنوك.
- اعتماد البنوك على ضمانات كبيرة لمواجهة المخاطر المحتملة (قد تعادل مرتين قيمة الاستثمار).
- رداءة الخدمات المصرفية وتباطئها.

ج- المعوقات الأخرى: وتتمثل هذه المعوقات فيما يلي:

- انتشار ظاهرة الرشوة والمحسوبية والبيروقراطية والمحاباة الجهوية واستفحالها، مما يعطي صورة سيئة على البلد المضيف، وهذا ما يؤدي بطبيعة الحال إلى استنفار المستثمر الأجنبي.

- مشكل العقار وتعقده نظرا لوجود مشاكل عديدة متعلقة به.
- تدهور واقع حقوق الإنسان.

الخاتمة:

انطلاقا مما تم عرضه فانه يمكن استخلاص أهم النتائج و يمكن إجمالها في ما يلي:

- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة اقتصادية قديمة، تجلت بوضوح مع مطلع القرن العشرين، وازداد أهمية أكثر وأضحى يشكل إحدى ملامح الخريطة الاقتصادية العالمية، نتيجة تطور العلاقات الاقتصادية الدولية، مما جعلها تكون محل اهتمام للعديد من الاقتصاديين والمفكرين والمدارس الاقتصادية وكذلك دول العالم المتقدمة منها والنامية.

- ظهرت الحاجة إلى الاستثمار الأجنبي المباشر من طرف الدول النامية على غرار الدول المتقدمة نظرا لما له من فوائد اقتصادية واجتماعية تعود على البلد المضيف ومن اجل الظفر بهذه الفوائد، تحاول العديد من الدول استقطابه إليها وذلك باستعمال إجراءات وأدوات تخفف من وطأة التكاليف التي قد يتحملها المستثمر الأجنبي من جهة، ومن جهة أخرى توفر له المجال والبيئة المناسبة لتحقيق نشاطه الاستثماري مما يجعله يُقبل على الاستثمار.

- يعود السر في زيادة الاهتمام بالاستثمار الأجنبي المباشر إلى كونه وسيلة تمويل بديلة عن القروض الخارجية وتكاليفها، حيث تسعى معظم دول العالم لاجتذابه بهدف الاستفادة قدر الإمكان من ايجابياته، ويجب الأخذ بعين الاعتبار أن المناخ الاستثماري لا يسمح بذلك دون تبني إجراءات تتسم بالكفاءة وسهولة التطبيق حتى تكون متاحة لكل مستخدم لها، فعدم توفر مناخ استثماري مشجع وجذاب لاستقطاب هذا النوع من الاستثمارات ورغم كل الجهود المبذولة يدل على وجود معوقات تحركها.

- إن موضوع الاستثمارات يعد معقدا لأنه مرتبط بالمدى الطويل لذا فان الكثير من الإصلاحات التي هي قيد التطبيق والدراسة خاصة في مجالات مشكل العقار والقضاء على البيروقراطية والإصلاح البنكي والتخفيف من القطاع غير الرسمي وتأهيل المؤسسات الاقتصادية يجب أخذها بحزم، كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يمكن ان يبلغ المستوى المطلوب إلا إذا كان هناك قطاع خاص منتج يأخذ زمام المبادرة، أيضا فان الجانب الآخر هو العمل على تطبيق القوانين الفعالة لجذب الاستثمار ومحاولة تبسيطها – القوانين- لكي تكون حافزا أمام المستثمر الأجنبي على اختيار البلاد للقيام بعميلة الاستثمار.

- كذلك فان الاستقرار السياسي يعد مطلبا مهما وحيويا لترسيخ مناخ امن للمستثمر، فالمؤشرات السياسية تلعب دوراً مهماً في رسم المناخ الاقتصادي بشكل عام والاستثماري بشكل خاص.

وبعد عرض مجمل النتائج التي توصلت إليها الدراسة يمكن تقديم أهم التوصيات التي تشتمل على تفعيل إستراتيجية الاستثمار الأجنبي المباشر وتتمثل في:

- مكافحة الفساد الإداري بكافة أشكاله وبشتى الأساليب ووضع العقوبات الرادعة للمخالفين لان تكلفته باهضة جدا على الاقتصاديات المحلية ككل حتى بغض النظر عما يعانيه المستثمرين الأجانب، وهذا ما سيرفع لديهم التكلفة الإجمالية للاستثمار وسيكون من ابرز أسباب إحجام غيرهم من المستثمرين المحتملين.

- دعم جهود الدعاية والترويج للاستثمار في الداخل والخارج ورفع الكفاءة الإعلامية للجهات المسؤولة عن الاستثمار، وتوفير خرائط استثمارية قابلة للتحديث بصفة دورية وخلق قواعد بيانات لتوفير معلومات استثمارية، التي يجب أن توفر المعلومات الكاملة والحديثة عن جميع الفرص الاستثمارية والموارد التي قد يهتم بها المستثمر، ويجب أن تتركز وتدعم هذه الجهود هيئة تشجيع الاستثمار.

- تحتاج الإدارة إلى وقفة جادة من ناحية الإصلاح والتدريب والتطوير للكوادر والأساليب والأدوات، خاصة في الجهات التي تتعامل مع الجهات الخارجية التي تكون أول ما يتعامل معه المستثمر الأجنبي، حتى يتم التخلص من مظاهر سوء الإدارة كتعقيد الإجراءات وطولها وتعدد الجهات التي تصادق عليها.

-يجب الاستفادة من تجارب الدول الأخرى في مجالي التشريعات والقوانين المنظمة لشؤون الاستثمار الأجنبي المباشر، بحيث يكون قانون الاستثمار المحلي واضح ومفهوم ومستبعد للأوضاع الشبه ضبابية للمستثمر المرغوب فيه وبالذات في حالات النزاع واللجوء إلى القضاء، وألا تكون ضرورات التطوير للتشريعات على حساب القدر الكافي من الاستقرار النسبي الذي يحتاج إليه المستثمرين في أعمالهم.

- يجب على الجهات العمومية أن توجه وتدعم المصارف والمؤسسات المالية حتى تقدم خدماتها بالمستوى الذي يضاهي ما تعارف عليه عالميا في مثل هذه المؤسسات، من حيث طرق التمويل والسحب والتحويل والإبداع ورفع القيود على حرية حركة الأموال من وإلى المؤسسات المالية المحلية.

-يتوجب على الجهات المختصة بالشأن الاستثماري عندما يتم إلزام المستثمر الأجنبي بضرورة وجود الشريك المحلي، أن تراعي معايير اختيار هذا الشريك وان تكون مناسبة والشروط التي يجب أن تتوافر فيه حتى يكون ملائم للشريك الأجنبي وألا يكون معوق لنجاح المشروع الاستثماري.

- يجب مراعاة نظافة البيئة الخاصة بأنشطة الاستثمار الأجنبي المباشر في البلد المضيف.

- يجب ألا يمس هذا الاستثمار سيادة الدولة، وألا يؤثر على القرار السياسي في شروط التعاقد بين البلد المضيف وصاحب هذا الاستثمار.

- ينبغي أن يتجه هذا الاستثمار نحو الصناعات التي تخدم المواد الأولية المحلية بدلا من تصدير هذه المواد.

- ضرورة إعطاء الأهمية الكافية للدراسات القياسية والتنبؤية بما يخص مختلف الظواهر الاقتصادية بإنشاء مخابر خاصة، واخذ نتائجها بمحمل الجد كي لا تبقى هذه الدراسات فقط حبر على ورق.

- العمل على توجيه الاستثمار الأجنبي المباشر إلى القطاعات غير النفطية مثل قطاعي الزراعة والصناعة.

الهوامش والمراجع:

- برتن، جيل، ترجمة مقلد، علي.(1982). الاستثمار الدولي. بيروت: منشورات عويدات.
- توفيق، علي.(1999). القدرة التنافسية للاقتصاديات العربية. أبو ظبي: صندوق النقد العربي.
- السامرائي، دريدي محمود.(2006). الاستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية. لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.
- سعداوي، يوسف.(2008). تسيير مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر مع الإشارة لحالات بعض الدول العربية، *مجلة أبحاث اقتصادية وادراية كلية العلوم الاقتصادية*.(العدد 03).
- صقر، عمر.(2003). العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الإسكندرية: الدار الجامعية.
- عبد القادر، علي.(2002). سياسات تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر. الكويت: دار النهضة العربية.
- عبد الله، محمد عبد العزيز.(2005). الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي. الأردن: دار النفاش.
- عماري، عمار، وبوسعدة، سعيدة.(2005). معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر وسبل تفعيله في الجزائر. الجزائر: الملتقى العلمي الدولي الثاني. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.
- الغزالي، عيسى محمد.(2004). الاستثمار الأجنبي المباشر تعاريف وقضايا. الكويت: ورقة عمل في إطار سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في إطار الأقطار العربية.
- فرحي، كريمة.(2013). أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية مع دراسة مقارنة بين تونس والجزائر. جامعة الجزائر: رسالة ماجستير.
- مبروك، نزيه عبد المقصود.(2007).الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية. الإسكندرية: دار الفكر الجامعي.
- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار(2004)،مصر: مجلس الوزراء تجارب دولية لتحسين مناخ الاستثمار.
- مصباح، بلقاسم.(2006). أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في التنمية المستدامة(حالة الجزائر). جامعة الجزائر: مذكرة ماجستير في علوم التسيير"نقود ومالية".
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار.(2002). تقرير مقارن عن تشريعات تشجيع الاستثمار في الدول العربية وما يقابلها في بعض دول العالم.
- هيل، عجمي جميل.(1999). الاستثمار الأجنبي المباشر الخاص في الدول النامية: الحجم الاتجاه والمستقبل دراسات إستراتيجية. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.
- هيئة تشجيع الاستثمار الأجنبي.(1997). ليبيا: مؤتمر وطني حول الاستثمار الأجنبي.
- هيئة تشجيع الاستثمار الليبي حول الاستثمار الأجنبي.(2006). ليبيا.
- ولاس، ديفيد.(1997). التنمية الصناعية المستديمة. ابو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.

مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية
ISSN 2352-9962/E-ISSN 2572-0147
العدد التاسع - جوان 2018

OEBUniv.Publish

المسؤولية الاجتماعية للبنوك الإسلامية- دراسة حالة البنك الإسلامي الأردني -

Social Responsibility of Islamic Banks - A case study of the of the Jordanian Islamic Bank

د.لطرش محمد
جامعة باتنة 1، الجزائر
latreche2012@yahoo.com

د. جعيل جمال
جامعة باتنة 1، الجزائر
djamel.djail@yahoo.fr

تاريخ التسليم: 2018/04/04، تاريخ التقييم: 2018/05/30، تاريخ القبول: 2018/06/04

الملخص

باعتبار البنوك الإسلامية من مظاهر الاقتصاد الإسلامي الرامي إلى تحسين أوضاع المجتمع ككل إضافة إلى تحقيق أهداف الملاك ، فهي بطبيعتها مسؤولة اجتماعيا اتجاه مختلف أصحاب المصالح، ومن ثم تحاول هذه الورقة البحثية معرفة أداء المصارف الإسلامية لمسؤوليتها الاجتماعية.

من هنا تم طرح الإشكالية التالية ما هي ممارسات المسؤولية الاجتماعية في البنوك الإسلامية – في بنكي الإسلامي الأردني، ؟ يهدف البحث لمعرفة حقيقة الممارسات الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية في البنوك الإسلامية والاختلاف السائد بين الفكر الإسلامي والغربي في هذا المجال . باستعمال دراسة حالة بنك الاسلامي الأردني.

الكلمات المفتاحة: المسؤولية الاجتماعية، البنوك الإسلامية.

Abstract

Islamic banks as a manifestation of the Islamic economy aimed at improving the conditions of society as a whole in addition to achieving the objectives of the owners, they are socially responsible to the different stakeholders, and this paper attempts to know the performance of Islamic banks to their social responsibility. From here, the following problem was raised: What are the practices of social responsibility in Islamic banks - in Jordan Islamic Bank ? The research aims at finding out the truth about the practices of social responsibility in Islamic banks and the difference between Islamic and Western thought in this field. Using the case study of of Jordan Islamic Bank

key words : Corporate social responsibility, Islamic banks.

المقدمة

منذ نشأت الأعمال المصرفية الإسلامية في ستينات القرن الماضي، تطورت المصارف الإسلامية بسرعة ولم تعد مفهوما غريبا. وقد حظيت المنتجات والخدمات التي تقدمها بقبول جيد، ليس بين الدول الإسلامية فقط بل وأيضاً الدول غير الإسلامية.

تتجلى أهمية الصيرفة الإسلامية المتزايدة للمستثمرين المسلمين وغيرهم في جميع أنحاء العالم في التطور القوي الذي حققته في السنوات الأخيرة. حيث بلغت إجمالي الأصول المصرفية الإسلامية العالمية 1.5 تريليون دولار في نهاية عام 2015، بزيادة 7.5 ٪ على أساس سنوي(ifsl, 2017) ورغم ذلك تشكّل الأصول المتوافقة مع الشريعة الإسلامية نسبة 1٪ فقط من الأصول المالية العالمية حتى الآن على مستوى العالم، وبالرغم من الإمكانية الكبيرة للتوسع في هذا السوق نظرا لتنامي عدد المسلمين، حيث يقدر معهد بيو Pew للأبحاث عدد المسلمين في العالم سنة 2017 بحوالي 1.8 مليار مسلم في العالم، وهو ما يشكل ربع سكان العالم. (www.pewresearch.org)

تقوم البنوك الإسلامية على قاعدة عدم تقديم تمويل يخالف الشريعة الإسلامية أو المساهمة في سلع محرمة أو تلحق ضررا بالمجتمع . وهذا مستمد من القيم الأخلاقية الإسلامية والتي تنعكس إيجابا على المجتمع أخلاقيا واجتماعيا واقتصاديا، والبنوك الإسلامية باعتبارها من مظاهر الاقتصاد الإسلامي الرامي إلى تحسين أوضاع المجتمع ككل إضافة إلى تحقيق أهداف الملاك ، فهي بطبيعتها مسؤولة اجتماعيا اتجاه مختلف أصحاب المصالح، ومع ذلك ، هناك قلة النقاش حول كيفية أداء المصارف الإسلامية لمسؤوليتها الاجتماعية. من هنا تنبثق إشكالية الدراسة التي تتمثل في :

- **ما هي ممارسات المسؤولية الاجتماعية في البنوك الإسلامية – في بنكي الإسلامي الأردني ؟**

وتنبثق من الإشكالية بعض الأسئلة الفرعية:

- ما هي المسؤولية الاجتماعية وأهميتها؟
- ما هي ملامح المسؤولية الاجتماعية في الإسلام وأوجه الاختلاف بينها في الفكر الغربي؟ ما هي المجالات التي تركز عليها المصارف الإسلامية في تبني ممارسات مسؤولة اجتماعيا؟

أهمية الدراسة:

- تتبع أهمية الدراسة من الأهمية البالغة التي تحظى بها قضية المسؤولية الاجتماعية و التي تعد من التحديات الهامة لإدارة المنظمات، فهي تولد العديد من المزايا، حيث إن إدراك المنظمات لأهمية تحقيق التوازن بين أهدافها الاقتصادية و الاجتماعية يمثل عاملا أساسيا في نموها و بقاءها على المدى الطويل؛
- إنفاق المنضمات بصفة عامة والمصارف بصفة خاصة على القضايا الاجتماعية، يشكل استثمارا طويل المدى، يسمح لها بزيادة حصتها السوقية وزيادة ولاء العملاء؛

أهداف الدراسة:

- معرفة ماهية المسؤولية الاجتماعية بصفة عامة وما هي أهميتها للمؤسسات الاقتصادية والمجتمع
- تحديد الفرق بين مفهوم المسؤولية الاجتماعية في الفكر الإسلامي عن الفكر الغربي
- معرفة المجالات التي تركز عليها البنوك الإسلامية في مجال علاقاتها مع أصحاب المصالح المختلفين.

ولمعالجة إشكالية الدراسة والسعي لتحقيق هذه الأهداف قسمت الدراسة للمحاور التالية:

- المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات
- المسؤولية الاجتماعية في البنوك الإسلامية
- دراسة المسؤولية الاجتماعية في بنك الإسلامي الأردني

1. المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

1.1 المفهوم :

حظيت المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات Corporate Social Responsibility (CSR) باهتمام كبير من قبل الباحثين ورجال الأعمال في السنوات الأخيرة لأهميتها البالغة لكل من المؤسسة والمجتمع واعتبارها من بين مؤشرات الأداء وخصائص المؤسسات الحديثة، ورغم غزارة البحوث إلا أنها لم تصل إلى إيجاد تعريف يلقى القبول العام لهذا المفهوم.

إن ظهور مصطلح (CSR) مرتبط عموما بـ Bowen الذي ألف كتاب المسؤولية الاجتماعية لرجل الأعمال "Social responsibilities of the businessman " سنة 1953، أين حاول تحسيس رجال الأعمال إلى أهمية الأخذ بعين الاعتبار قيم المجتمع، اهتماماته، وتوقعاته من المؤسسة(Finet &Giuliano 2012, P: 24) ، حيث أشار Bowen إلى أن " مسؤولية رجل الأعمال تتمثل في اتخاذ القرارات وتجسيد السياسات، والقيام بنشاطات مرغوبة من ناحية أهداف وقيم المجتمع"،(Carroll. A. P: 270) ثم تلته العديد من التعاريف لـ (CSR) من قبل باحثين ومنظمات وهيئات دولية نذكر منها:

يعرفها الكتاب الأخضر للاتحاد الأوروبي الصادر في 2001 على أنها " الدمج الطوعي للاهتمامات والانشغالات البيئية والاجتماعية من قبل المؤسسات في نشاطاتها التجارية وفي علاقاتها مع أصحاب المصالح ("Alain C &Jean J , 2003 p :45). يركز التعريف على كون CSR مبادرات لتبني الانشغالات البيئية والاجتماعية من قبل المؤسسات بصفة طوعية (إرادية) اختيارية، رغم أنه في التعريف الصادر سنة 2011 ألغى عبارة الطوعي فكان على الشكل التالي " دمج الانشغالات الاجتماعية، البيئية والأخلاقية المتعلقة بحقوق الإنسان في نشاطاتها التجارية واستراتيجيتها". (Toppinen, A & al 2015, p: 154)

فيما ربطها البنك الدولي بالتنمية المستدامة فعرفها" التزام المؤسسات بالإسهام في التنمية المستدامة، من خلال العمل مع الموظفين، وأسرهم، والمجتمع المحلي من أجل تحسين مستوى معيشتهم، بأساليب تفيد قطاع الأعمال والتنمية على السواء (2004,28 UNCTAD,)

كما عرفها معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية بكونها " السلوك الأخلاقي لمؤسسة ما تجاه المجتمع، وتشمل سلوك الإدارة المسؤول في تعاملها مع الأطراف المعنية التي لها مصلحة شرعية في مؤسسة الأعمال - وليس مجرد حاملي الأسهم (2004.29 UNCTAD,)

وأشارت معايير ISO 26000 " إلى أنه تظهر(CSR) في أثر قرارات ونشاطات المؤسسة على المجتمع والبيئة من خلال سلوك يتسم بالشفافية والأخلاقية حيث يساهم في التنمية المستدامة، يأخذ بعين الاعتبار توقعات أصحاب المصالح، الامتثال للتشريعات والقوانين المحلية والدولية. (Sanz-Mendiola I & al: 2013 p: 849)

يمكن اعطاء تعريف المسؤولية الاجتماعية مختلف الأنشطة ذات طابع أخلاقي ، تأخذ بعين الاعتبار مختلف أصحاب المصالح ، حيث تعمل على المساهمة في رفاهية المجتمع بمراعاة انشغالاته وحماية البيئة.

2.1 *أهمية تبني المسؤولية الاجتماعية:*

يؤيد الكثير من الباحثين والمختصين تبني المؤسسات CSR لكونها :

- تساهم CSR في التوظيف والاحتفاظ بالكفاءات، إضافة الى توليدها روح الفخر والانتماء للمؤسسة. كما أن ممارسات CSR تساهم في زيادة الرضا الوظيفي لدى العمال، (Bauman Ch. W & Skitka L, 2012). الثقة التنظيمية، الالتزام التنظيمي وتخفيض معدل الدوران. (lee . k y & al : 2012)

- إن المشاركة في البرامج الخاصة بـ CSR والجهود المبذولة لتحسين الأوضاع البيئية، والاجتماعية من شأنها تخفيض العديد من المخاطر (الغرامات وتخفيض الأحكام الصادرة ضد المؤسسات التي تخالف القانون؛ تجنب النزاعات، خطر مقاطعة المستهلكين)

- يعتبر إسهام CSR في تخفيض التكاليف من أهم دوافع تبنيها من قبل المؤسسات، فقد أوضح تقرير (Grant Thorton) الدولي لسنة 2014 عن أكثر من 2500 مؤسسة في 34 بلد، أن 67% من المؤسسات ترى أن تخفيض التكاليف من أهم دوافع تبنيها لممارسات CSR (Grant Thornton,2014;p:03)

- تساعد نشاطات المؤسسة المسؤولة اجتماعيا على كسب ثقة وتأييد قوي من المجتمع للمؤسسة، يكسبها موافقة وترحيب المجتمع "رخصة اجتماعية للنشاط" وهذا التأييد الاجتماعي يساعدها على توطيد علاقاتها مع زبائنها الحاليين وكسب زبائن جدد في المستقبل.

- نشاطات CSR لها تأثير قوي على صورة وسمعة المؤسسة وولاء الزبون. كما تساعد على بناء سمعة جيدة..(Komodromos M & Melanthiou Y 2014 ,p: 47)

وممارسات CSR تقدم إنطباعا للجمهور بكون المؤسسة لا تبحث فقط عن الربح بل هي مهتمة كذلك برفاهية المجتمع وحماية البيئة. وبينت دراسة في الدنمارك لأكبر30 مؤسسة أن

الدافع الأساسي لتبني CSR هو تحسين صورتها. (Morsing M & al:, 2008, p: 99)

- تعتبر CSR أداة تسويقية استراتيجية مهمة ولها تأثير كبير على سلوك المستهلكين. (He Y & Lai K K: 2014 p: 249) ففي الفترة الممتدة بين 2002 و2007 تزايدت الإعلانات التي تظهر CSR في المجلات الأسبوعية الألمانية Der Spiegel, Wirtschafts, Woche بـ 390%.(Bastian M & Tropp J , 2010 p: 173)

- الوصول لأفضل مصادر التمويل والاقتراض، بما أن المستثمرين يتفادون المؤسسات ذات السمعة السيئة والتي تناقض قيمهم ومبادئهم (Smith, T 2005 p: 57)

- اكتساب ميزة تنافسية تسمح لها بالتفوق والتميز على منافسيها من خلال تقليل المخاطر والتكاليف، كفاءات عالية، التزام، علاقة جيدة مع أصحاب المصالح....الخ. (Carroll & Shabana 2010 p:90) كما أن بعض المؤسسات تستعمل CSR كطريقة للتميز، من خلال طرح منتجات/خدمات جديدة تدرج الاعتبارات البيئية والاجتماعية في نشاطاتها، مثلا السيارة الكهربائية أو المنتجات الغذائية العضوية ....الخ.

- إمكانية الاستفادة بمعاملة تفضيلية من الحكومة، ما يعزز مكانة المؤسسة لدى الجهات القانونية، البنوك وشركات التأمين.

- تكمن الأهمية الكبيرة لـ CSR في كونها تساهم في تحسين العائد المالي والأرباح ولها أثر إيجابي على أداء الأسهم .(Arx U & Andreas Z 2014)حيث أثبتت دراسات عديدة العلاقة الإيجابية بين نشاطات CSR والأداء المالي.) , (Mallin C & al , 2014 (Wang W-K,& al, 2014) قام مثلا روف وكمر (Rauf and Qamar 2012) بمراجعة دراسات سابقة بتحليل (76 دراسة) في سياق العلاقة بين CSR والأداء المالي للفترة الممتدة من 1972 إلى 2012، وتوصلا إلى أن أغلبية الدراسات (48 دراسة) بينت العلاقة الإيجابية، 4 دراسات أظهرت علاقة مختلطة، 8 دراسات توصلت إلى علاقة سلبية، و16 دراسة خلصت إلى عدم وجود علاقة بين CSR والأداء المالي. (Wan Ahamed & al: 2014, p: 127)

- كما ترجع CSR على الدول بالعديد من الايجابيات منها: تخفيف الأعباء التي تتحملها الدولة، وتخفيض النفقات من ناحية أخرى(النعيمات، فارس، 2011، ص:316) وتخفيض النفقات لوعي المؤسسات بأهمية المساهمة العادلة والصحيحة في تحمل التكاليف الاجتماعية. (الزريقات، 2012، ص: 296)

2. *المسؤولية الاجتماعية في البنوك الإسلامية*

يمثل نظام التكافل الاجتماعي قاعدة بنائية كبرى للتنظيم الاجتماعي في المجتمع المسلم، لأنه يدخل في مجالات عدة، كميدان التنظيم الأسري، التنظيم الاقتصادي والاجتماعي...الخ.

وبشكل عام فإن للتكافل جوانب عبادية محضة وأخرى اجتماعية وإنسانية، فمن حيث كونه تشريعا للعبادة يتجلى في أنظمة الزكاة، الصدقات، الكفارات. أما من الجانب الإنساني والاجتماعي فهو خلق كريم يتجلى به الفرد المسلم، فضلا عن كونه من التعليمات الاجتماعية الداعمة للتضامن والتواصل الاجتماعي وتعزيز الألفة والتعاطف بين أفراد المجتمع على اختلاف مستوياتهم، مما يحول دون تفاقم الأزمات والمشاكل الاجتماعية والسلوكية. ولعل أهم آلياته: الزكاة، الصدقات، الكفارات، الميراث، الوقف ....الخ. (الخالدي خليل ، 2010، ص: 75) فيرى البيومي أن نظام الوقف الإسلامي الذي عرفه المجتمع العربي والإسلامي يعتبر قاعدة مادية ومعنوية لبناء ودعم مؤسسات المجتمع المدني في مختلف المجالات العلمية، الصحية، الخدمية وحتى الترفيهية، وهو أحد الابتكارات المؤسسية التي جسدت الشعور الفردي بالمسؤولية الاجتماعية، ونقله من المستوى الخاص والفردي الى المستوى المؤسسي. (البيومي ابراهيم 2001 ص: 76)وفي ما يلي أهم سمات المسؤولية الاجتماعية في الرؤية الإسلامية (الحنيطي هناء 2012، ص ص 36-38) :

1.2 أصالة المسؤولية الاجتماعية في النظام الإسلامي:

تستند هذه الأصالة إلى أن ملكية المال في المنظور الإسلامي تعود لله عز وجل، مع استخلاف الإنسان فيه، وبالتالي فإن لله سبحانه حقاً في المال، وحق الله في التصور الإسلامي هو حق المجتمع، وفي ذلك يقول الله تعالى:{ وآتوهم من مال الله الذي آتاكم }

[النور :33]، ودليل أن الأداء الاجتماعي هو أداء لحق الله تعالى قوله عز وجل: { ألم يعلموا أن الله هو يقبل التوبة عن عباده ويأخذ الصدقات وأن الله هو التواب الرحيم } [التوبة:104]، هذا في الوجوب، أما في الاستحباب والتطوع، فإن الأداء الاجتماعي يستند إلى قيم الأخوة الإنسانية والرحمة والتعاون، قال الله تعالى{ :وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان واتقوا الله إن الله شديد العقاب } [المائدة: 2

]2.2 *مبررات القيام بالمسؤولية الاجتماعية:*

باعث القيام بالمسؤولية الاجتماعية في ظل الفلسفة المادية ضمان استمرارية المؤسسات في مجال عملها، كما أنها تساعد في تعزيز مصداقية المؤسسة والثقة في أعمالها، ورد فعل على بعض الممارسات الخاطئة أو لمعالجة بعض السلبيات، أي أنه باعث مادي بحت، أما في المنظور الشرعي، فباعث هذا الدور هو روحي يتمثل في التكليف الشرعي الرباني الذي يقوم به الإنسان طلبا لثواب الله،

3.2 *شمولية المسؤولية الاجتماعية في الإسلام للجوانب الروحية إضافة إلى الجوانب المادية:*

إن المسؤولية الاجتماعية التي حث عليها الإسلام كتنظيم اجتماعي يؤسس لبناء مجتمع مستقر ومتماسك تتكامل فيه جميع العناصر الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية وغيرها، وهي لا تتوقف عند حد المساهمات المادية أو العينية كما هو حاصل في المنظور الوضعي، إنما تتعداه إلى غرس روح المحبة والألفة والرحمة كلبنة لبناء المجتمع المسلم المستقر والمستمر، من خلال الحقوق والواجبات والأوامر والنواهي في شتى مجالات الحياة الاجتماعية.

4.2 *تنظيم التشريع الإسلامي لقواعد تطبيق الالتزامات الاجتماعية:*

لم يتوقف التشريع الإسلامي عند حد الأمر والحث على أداء المسؤولية الاجتماعية وإنما نظم كيفية هذا الأداء في آليات محددة بدقة، ويتضح ذلك في فقه الزكاة وفقه الوقف والحقوق الواجبة للعمال والإحسان والسماحة مع الزبائن والموردين ونحو ذلك من الأحكام الرشيدة للمعاملات المالية، بالإضافة إلى مراعاة العدل في الحقوق المالية والمحافظة على الموارد الجماعية

5.2 *المسؤولية الاجتماعية في الإسلام تستمد إلزاميتها من قوة الاعتقاد الديني:*

إن قوة اعتقاد المسلم من وجوب أدائه لالتزاماته تجاه المجتمع الذي يعيش فيه نابعة من قوة إيمانه واعتقاده بوجوب تسخير وتوجيه نشاطه الاقتصادي في مرضاة الله، ولا شك أن الدافع الديني أقوى من أي دافع مادي آخر ويكون له بالغ الأثر على الفرد وعلى ممارساته وأخلاقه، والجدول الموالي تشير إلى أهم جوانب الاختلاف بين الفكر الإسلامي و الفكر الغربي فيما يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية.

جدول رقم 01: مواطن اختلاف المسؤولية الاجتماعية ما بين الفكر الغربي والإسلامي

البيان	الفكر الغربي	الفكر الإسلامي
الهدف	تحقيق المنافع المادية في الأجل الطويل	تحقيق كافة المنافع في الدنيا والآخرة
مصدر التشريع	التشريع الحكومي وفكرة المصالح المتبادلة	الشريعة الإسلامية ومبادئ الاقتصاد الإسلامي
موجبات التكليف	ظروف بيئية واجتماعية	الشريعة الإسلامية ومبادئ الاقتصاد الإسلامي
دوافع الالتزام	مبادئ وضعية (الإنسانية، الوصاية ، أراء المصلحين)	قواعد ومبادئ الاقتصاد الإسلامي القائمة على الشريعة الإسلامية
العائد	الربح أو الخسارة	المنفعة الدنيوية والثواب في الآخرة
مجال التطبيق	المساهمون، العاملون، المتعاملون، المجتمع المتواجد فيه	المساهمون، العاملون، المتعاملون، المجتمع المتواجد فيه

المصدر: العاني،2017، ص: 277،

3. دراسة حالة: البنك الإسلامي الأردني

يعمل البنك على تحمل مسؤولياته الاجتماعية والعمل على ترسيخ القيم الإسلامية في المعاملات المصرفية المعتادة، والتفاعل الإيجابي مع الأنشطة ذات الطابع الإجتماعي . وفيما يلي نماذج مما قام به البنك في هذا المجال خلال عام 2016 :

1.3 البحث العلمي والتدريب المهني:

اهتم البنك بأنشطة البحث العلمي والتدريب، وقد بلغ ما تم صرفه على هذه الأنشطة في عام 2016حوالي 339 ألف دينار، وتوزعت بنود هذه المصاريف على النحو التالي:

جدول رقم 02 : نفقات البحث والتدريب المهني لبنك الإسلامي الأردني

البيان	دينار أردني
نفقات مباشرة لأكاديمية تدريب البنك	4,200
مساهمة في نفقات دراسة وتدريب الموظفين	196,374
مشاركة في نفقات معهد الدراسات المصرفية التابع للبنك المركزي الأردني	7,920
المجموع	**339315**

المصدر: البنك الإسلامي الأردني: التقرير السنوي الثامن والثلاثون ، 2016، ص: 25

2.3 التبرعات

يدعم البنك كثير من الفعاليات الإجتماعية والثقافية، ويعمل على تقديم التبرعات لأنشطتها المختلفة .ومن بين هذه الفعاليات،المساهمة في تمويل الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية، صندوق الأمان لمستقبل الأيتام، مشروع نشر الثقافة المالية المجتمعية، المسابقات التي أقامتها وزارة الأوقاف وشؤون والمقدسات الإسلامية لحفظ القرآن الكريم، جمعيات المحافظة على القرآن الكريم، حفلات الزفاف الجماعي التي تنظمها جمعية العفاف الخيرية وغيرها من النشاطات الإجتماعية التي تقام في الأردن.

وقد بلغ إجمالي التبرعات التي قدمها البنك داخل الأردن خال عام 2016 لمثل هذه الفعاليات حوالي 844 ألف دينار، موزعة على النحو التالي (الجدول 03):

جدول رقم 03 : مجالات تبرعات البنك لسنة 2016

البيان	العدد	مجموع المبالغ (دينار أردني)
الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية	2	198,498
صندوق الأمان لمستقبل الأيتام	1	42,500
جمعيات ومسابقات حفظ القرآن الكريم	7	72,200
جمعيات وهيئات خيرية ولجان زكاة	56	274,798
مؤتمرات علمية وبرامج تعليمية وثقافية	8	102,734
لجان مساجد	27	76,435
مركز الحسين للسرطان	1	25,000
مشروع نشر الثقافة المالية المجتمعية	1	51,700

المصدر: البنك الإسلامي الأردني: التقرير السنوي الثامن والثلاثون ، 2016، ص: 27

3.3 القرض الحسن:

يستقبل البنك الودائع في "حساب القرض الحسن " من الراغبين في إقراضها عن طريق البنك كقروض حسنة، حيث بلغ رصيد هذا الحساب في نهاية عام 2016 حوالي 1.8 مليون دينار أردني. واستمر البنك بتقديم القروض الحسنة لغايات إجتماعية مبررة كالتعليم والعلاج والزواج، وقد بلغت القروض التي منحها البنك خال عام 2016 ، من الصندوق ومن الأموال التي خصصها لهذه الغاية حوالي 18.6 مليون دينار، استفاد منها 21.9 ألف مواطن، وذلك مقابل حوالي 19.3 مليون دينار في عام 2015 ، استفاد منها 22.1 ألف مواطن.

يقوم البنك منذ تأسيسه بتقديم هذه القروض، حيث بلغ مجموع المبالغ التي قدمها منذ تأسيسه حتى نهاية عام 2016 حوالي 254 مليون دينار ، استفاد منها حوالي 426 ألف مواطن أردني. كما أن عددًا من هذه القروض يتم منحها لشباب مقبلين على الزواج بالتعاون مع جمعية العفاف الخيرية، وقد بلغ إجمالي هذه القروض في عام 2016 حوالي 196 ألف دينار استفاد منها 221 شابًا، مقابل حوالي 144 ألف دينار في عام 2015 استفاد منها 206شابًا. كما ان عددًا من هذه القروض تم منحها لمعلمين، من خال الاتفاقية الموقعة مع

نقابة المعلمين الأردنيين، ففي عام 2016 بلغ إجمالي تلك القروض حوالي 1.7 مليون دينار موزعة على 2,356 مستفيدًا، مقابل حوالي 1.5 مليون دينار في عام.2015

4.3 تمويل المهنيين والحرفيين:

إهتم البنك منذ نشأته بتمويل متطلبات مشاريع ذوي المهن والحرف بصيغة المرابحة، وقد إستحدث عام 1994 برنامجًا خاصًا لتمويل مشاريع هذه الفئة بأسلوب المشاركة المتناقصة المنتهية بالتمليك والتي تقضي بتسديد التمويل من الإيرادات الذاتية للمشروع المموَّل . ولإعطاء مزيدٍ من الاهتمام بهذه المشاريع قام البنك في عام 2013 برفع رأس مال شركة السماحة للتمويل والإستثمار التابعة له إلى8 ملايين دينار وعدّل عقد التأسيس ونظامها الأساسي ليشمل تمويل المشاريع وذوي الحرف الصغيرة، ومن ثم قام برفع رأس مال الشركة الى 12 مليون دينار في عام 2016 .

5.3 صندوق التأمين التبادلي:

استمر البنك في رعاية صندوق التأمين التبادلي لمديني البنك الذي تم استحداثه في عام 1994، ويتضامن من خلاله المشتركون فيه على جبر الضرر الذي يلحق بأحدهم بتسديد رصيد مديونيته تجاه البنك في حالات الوفاة أو العجز الدائم أو الإعسار المستمر، بالإضافة إلى ان هذا الصندوق يعتبرمخففاً للتعرض للمخاطر اعتبارًا من العام 2014 بعد ان وافق البنك المركزي الأردني على ذلك .وفي عام 2016 ، بلغ عدد الحالات التي تم التعويض عنها 226 حالة، وبلغت التعويضات المدفوعة عنها حوالي 1.4 مليون دينار، أما إجمالي عدد حالات التعويض منذ تأسيس الصندوق حتى نهاية عام 2016 فقد بلغ 2,250 حالة، وبلغت التعويضات المدفوعة عنها حوالي 8.3 ملايين دينار .وفي نهاية عام 2016 بلغ رصيد الصندوق حوالي 74 مليون دينار، وبلغ عدد المشتركين في الصندوق حوالي 150 ألفا، ومجموع أرصدة مديونيتهم حوالي 1.2 مليار دينار، مقابل رصيد مقداره حوالي 64 مليون دينار، ومجموع أرصدة مديونيتهم حوالي 982 مليون دينار في عام 2015 .

6.3 التفاعل مع المجتمع المحلي:

- شارك البنك مديرية الأمن العام وإدارة السير المركزية حملتها الرمضانية وخلال عيد الفطر بتقديمه الدعم لطباعة مطويات إرشادية وتوعوية لسائقي السيارات تم توزيعها في كافة مناطق الأردن .

- توزيع الماء والتمر على السائقين فترة أذان المغرب طيلة شهر رمضان المبارك عند الإشارات الضوئية.
- كما أن هناك شراكة تربط البنك مع بنك العيون وجمعية أصدقاء بنك العيون الأردني والوقاية من فقدان البصر، تتوج سنويًا برعاية البنك لحفل غذاء تكريمي لذوي المتبرعين بالقرنيات والداعمين والمتطوعين وتوزيع شهادات تقديرية لهم وذلك للعام السابع على التوالي.

3 .7 الطاقة والبيئة:

يعمل البنك على توليد الطاقة الكهربائية باستخدام الخلايا الشمسية مستغلًا المساحات على أسطح الفروع لتركيب تلك الخلايا، بدأ المشروع عام 2013 بثلاثة فروع كمرحلة أولى، وبعد تشغيل المرحلة الثالثة فإن نظام توليد الطاقة المتجددة يعمل في 17 فرع من فروع البنك، بالإضافة إلى نظامي توليد الطاقة في مركز البوندد التابع للبنك واللذان يغذيان مكتب للبنك ومركز البوندد ومركز المعافاة من الكوارث. كما تم أخذ الموافقات والتراخيص اللازمة والانتهاء من إجراءات دراسة أثر الربط لإنشاء محطة توليد للطاقة في عّمان تتبع شركة الكهرباء الأردنية لتغطية % 85 من استهلاك فروع ومكاتب وإدارات البنك في محافظات الوسط(عمان، الزرقاء، مأدبا) من الكهرباء والعمل جاري لإنشاء المحطة في العام 2017 وكذلك تم اخذ الموافقات والتراخيص اللازمة لإنشاء محطة توليد للطاقة في إربد تتبع شركة كهرباء إربد لتغطية استهلاك فروع ومكاتب البنك في محافظات الشمال(إربد، الرمثا، جرش، عجلون والمفرق)من الكهرباء والعمل جاري لتشغيل المحطة .

4. الخاتمة

يمثل الإنسان وفقا للشريعة الإسلامية خليفة الله في الأرض، وأن المال مال الله وعلى المسلم أن يتصرف فيه وينفقه في نشاطات لا تتعارض مع الشريعة.ومن خلال الدراسة تم التوصل لعدة نتائج منها:

- المسؤولية الاجتماعية في النظام الإسلامي باعثها ديني، فالمسلم حين يساهم في خدمة المجتمع ببذل قدرا من أمواله إنما يبتغي مرضاة الله تعالى في الدنيا وحسن ثوابه في الاخرة؛
- هنالك مسؤولية طوعية تتمثل في الصدقات التي يقدمها الفرد المسلم للفقراء، تقربا لله تعالى وهنالك مسؤولية واجبة كالزكاة والكفارات

- ممارسة البنوك الإسلامية للمسؤولية الاجتماعية من منطلق ديني، فهي لا تتعامل بالربا ولاتستثمر أموال المودعين في إنتاج سلع محرمة شرعا كالخمور أو التبغ.
- تتضمن ممارسات المسؤولية الاجتماعية في البنوك الإسلامية الاهتمام بقضايا مختلفة في المجتمع، كالمشاركة في تزويج الشباب، تقديم أعانات لدور الايتام.

وقد بينت دراسة حالة البنك الإسلامي الأردني ، ممارسة البنكين للمسؤولية الاجتماعية من خلال بعض النشاطات الاجتماعية والأعمال الخيرية، نذكر منها:

- إتسمت ممارسة البنكين لمسؤوليتهما الاجتماعية بالتنوع في المجالات المختلفة لقضايا المجتمع؛
- إستثمار أموال اليتامي حتى لا تتآكل بالزكاة إلى غاية بلوغهم السن التي تمكنهم من التصرف فيها بانفسهم؛
- المشاركة في تزويج الشباب، تقديم أعانات لدور الايتام.
- تقديم القرض الحسن لتمويل بعض المشروعات الحرفية؛
- المشاركة في تقديم الاعانات عند حلول الكوارث، وخاصة الفيضانات؛
- تقديم وجبات الافطار خلال شهر رمضان؛
- المشاركة في تمويل بعض المشاريع السكنية للأسر المحتاجة؛
- المشاركة في تمويل شراء المعدات الطبية لبعض المستشفيات والمساهمة في علاج بعض الامراض للمرضى المحتاجين للعلاج؛
- المساهمة في الحفاظ على البيئة تبقى منخفضة رغم بداية اعتماد الطاقة المتجددة في فروع البنك .

الاقتراحات:

- ضرورة تعاون البنوك الإسلامية فيما بينها في بعض المشاريع التي لايمكن لبنك واحد القيام بها بأمواله الخاصة؛
- التنسيق بين البنوك الإسلامية داخل البلد الواحد لتوجيه نشاطاتها الاجتماعية نحو قضايا إجتماعية مختلفة حتى لا تتنافس فيما بينها حول قضايا محددة، بل تتوزع نشاطاتها بشكل متكامل لخدمة قضايا المجتمع؛

- إعتماد إستراتيجية متوسطة المدى للتعريف بالمنتجات والخدمات التي تقدمها البنوك الإسلامية، لجذب مزيدا من العملاء وزيادة قدرتها على منافسة البنوك التقليدية؛
- تبادل الخبرات بين البنوك الإسلامية للاستفادة من بعض التجارب الناجحة في بعض الدول كماليزيا وباكستان وغيرها من الدول التي لها خبرة طويلة في هذا المجال.

قائمة المراجع:

1. أسامة عبد المجيد العاني(2017): طبيعة المسؤولية الاجتماعية في المصرف الإسلامي (دراسة حالة البنك الإسلامي الأردني)، المجلة الأردنية للدراسات الإسلامية، مجلد 3 العدد 13.
2. البيومي ابراهيم غانم(2001): التكوين التاريخي لوظيفة الوقف في المجتمع العربي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد: 274 سنة.
3. البنك الإسلامي الأردني: (2016) التقرير السنوي الثامن والثلاثون . متاح على الموقع https://www.jordanislamicbank.com/ar/content
4. الخالدي خليل محمد(2010): التكافل الاجتماعي في الإسلام دراسة تحليلية في أسسه البنائية والتنظيمية، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، المجلد 17، العدد 08.
5. الزريقات خالد(2012) : أثر التوجه الاستراتيجي في تحقيق المسؤولية الاجتماعية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد 31.
6. الحنيطي هناء: المسؤولية الاجتماعية للبنوك الإسلامية2012 ، مجلة الدراسات المالية و المصرفية - العدد الرابع، ،
7. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD (2004): كشف البيانات المتعلقة بتأثير الشركات على المجتمع الاتجاهات والقضايا الراهنة- منشورات الامم المتحدة.
8. النعيمات سعيد، حسين فارس(2011): دور محاسبة المسؤولية الاجتماعية ومدى تطبيقها على قطاع البنوك التجارية في الأردن، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، ، عدد 28.

9. Carroll & Shabana(2010). :The Business Case for Corporate Social Responsibility: A Review of Concepts, Research and Practice, International Journal of Management Reviews,

10. Alain C & Jean J(2003) : l'Enterprise responsable, édition : Organisation,.

11. Arx U & Andreas Z(2014): The effect of corporate social responsibility on stock performance: new evidence for the USA and Europe, Quantitative Finance, 14:6.

12. Bastian M & Tropp J(2010):The emergence of CSR as an advertising topic: A longitudinal study of German CSR advertisements, Journal of Marketing Communications,16:3.

13. Bauman Ch. W & Skitka L(2012): Corporate social responsibility as a source of employee satisfaction, Research in Organizational Behavior .11. 02 .

14. Carroll. A. B(September 1999): Corporate Social Responsibility Evolution of a Definitional Construct, BUSINESS & SOCIETY, Vol. 38 No. 3,.

15. Finet A &Giuliano R(2012) : Une nouvelle façon d'appréhender la notion de responsabilité sociale des entreprises: le cas d' Eternit , la revue des sciences de gestion ,5 n°257.

16. Grant Thornton (2014): Corporate social responsibility: beyond financials Grant Thornton International Business Report , p: 03. Available at: www.grant-thornton.fr/spub-122-etude_ibr2014_ibr

17. He Y & Lai K K(2014). : The effect of corporate social responsibility on brand loyalty: the mediating role of brand image, Total Quality Management & Business Excellence, 25:3-4,

18. http://www.alrajhibank.com.sa/ar/investor-relations/about-us/pages/corporate-social-responsibility.aspx

19. http://www.pewresearch.org/fact-tank/2018/01/03/new-estimates-show-u-s-muslim-population-continues-to-grow/

20. International Financial Services London(September 2017)," Global trends in Islamic finance and the UK market ", www.ifsl.org.uk/research

21. Komodromos M & Melanthiou Y(2014): Corporate Reputation Through Strategic Corporate Social Responsibility: Insights From Service Industry Companies, Journal of Promotion Management, 20:4, .

22. lee . k y & al (2012).: the impact of CSR on relationship quality and relationship outcomes: a perspective of service employees, international journal of hospitality management 31

23. Mallin C & al(2014). : Corporate social responsibility and financial performance in Islamic banks, Journal of Economic Behavior & Organization 103 .

24. Morsing M & al(2008): The 'Catch 22' of communicating CSR: Findings from a Danish study, Journal of Marketing Communications, 14:2,

25. Sanz-Mendiola I & al, (2013): Evaluation and implementation of social responsibility, The Service Industries Journal, 33:9-10

26. Smith, T(2005): Institutional and social investors find common ground. Journal of Investing, 14,.

27. Toppinen, A & al(2015): Standardizing Social Responsibility via ISO 26000: Empirical Insights from the Forest Industry, Sust. Dev. 23, 153–166

28. Wan Ahamed & al(2014): Does Corporate Social Responsibility Lead to Improve in Firm Financial Performance? Evidence from Malaysia, International Journal of Economics and Finance; Vol. 6, No. 3;, p: 127.

29. Wang W-K,& al(2014) : Does corporate social responsibility influence the corporate performance of the U.S. telecommunications industry? Telecommunications Policy38

مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية
ISSN 2352-9962/E-ISSN 2572-0147
العدد التاسع- جوان 2018

OEB Univ. Publish.

اختبار سببية toda- yamamoto بين عجز الموازنة و الميزان التجاري في الجزائر للفترة (1990-2016)

Causal test toda- yamamoto between the budget deficit and trade balance in Algeria For the period (1990-2016)

د.تمار أمين جامعة البليدة 02 ،الجزائر.
amilino7@hotmail.com

تاريخ التسليم: 2018/02/23، تاريخ التقييم: 2018/04/16، تاريخ القبول: 2018/04/21

الملخص

تهدف الدراسة الى معرفة اتجاه العلاقة بين عجز الموازنة والميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (1990-2016) بالاستعانة بسببية الطويلة المدى المطورة حسب دراسة toda-yamamoto وتوصل البحث إلى وجود علاقة سببية في اتجاه واحد من عجز الموازنة الى الميزان التجاري مما يتوافق مع وجهة النظر الكينزية، كما توصل البحث الى نتيجة مفادها غياب علاقة سببية من الميزان التجاري الى عجز الموازنة.

الكلمات المفتاحية: عجز الموازنة، الميزان التجاري، التكامل المشترك، سببية تودا وياماموتو.

Abstract :

The study aims at finding out the direction of the relationship between the budget deficit and trade balance in Algeria during the period 1990-2016. Using the long-term causality developed by Toda-Yamamoto. The research found a causal relationship in one direction from the budget deficit to the trade balance, which corresponds to the Keynesian view. The research also concluded that there is no causal effect from the trade balance to the budget deficit.

Keywords: budget deficit, trade balance, co-integration, causality Toda-Yamamoto.

المقدمة

يعتبر التوازن الاقتصادي الداخلي او الخارجي وكيفية التوصل اليه ضمن الموضوعات التي شغلت حيزا" مهما من اهتمامات الاقتصاديين، حيث يشكل العجز في كل من الموازنة العامة و الميزان التجاري ابرزها لذا تم استخدام مصطلح " العجز التوأم " لوصف حالة التزامن بين العجزين الذي يعتبر اشكالا كبيرا امام صانعي القرار و تباينت مختلف الاراء حوله حيث تلجأ الدول في العصر الحديث الى وضع برنامج مالي مرتبط بفترة من الزمن للإنفاق من اجل تحقيق اهداف معينة وبتالي فان الموازنة العامة تشكل وسيلة هامة من اجل انجاز السياسة الاقتصادية، و لقد عانت الجزائر منذ عقود شأنها شأن العديد من الدول النامية ، من عجزا في الموازنة العامة وذلك نتيجة زيادة نفقاتها العامة على إيراداتها كما شهد ميزانها التجاري عجزا كبيرا خصوصا في فترة التسعينات بعد انهيار اسعار النفط سنة 2015 دون 50 دولار و ما كان له من انعكاسات على أداء الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد على تمويل الميزانية العامة للدولة بشكل كبير على الجباية البترولية لذا بناءا على ما سبق سنحاول في هذه الورقة البحثية دراسة الإشكالية التالية:

هل توجد علاقة سببية طويلة الاجل بين عجز الموازنة و الميزان التجاري في الجزائر ؟

أهمية البحث

تكمن أهمية الدراسة من اهمية الميزان التجاري باعتباره أحد اهم مؤشرات التوازن الخارجي من جهة وأهمية الموازنة العامة التي تعبر عن الوضعية المالية الداخلية التي قد تضمن الرفاهية للأفراد من جهة اخرى كما تبرز اهمية الدراسة من اهمية اختبار toda- Yamamoto الذي يغطي النقائص السابقة لاختبار سببية Granger causality .

الهدف من الدراسة :

يهدف هذا البحث الى تحليل الاثر المتبادل بين عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري في الجزائر من خلال الاعتماد على بيانات سنوية للفترة (1990-2016) وذلك بالاستعانة بسببية toda-yamamoto مما يسمح لنا باختبار اشكالية الدراسة والوصول الى النتائج المرجوة .

منهج الدراسة :

بالنظر إلى طبيعة الموضوع ومن أجل تحقيق أهداف هذا البحث والإحاطة بمختلف جوانبه سنعتمد على المنهج الوصفي لدراسة الموضوع في الجانب النظري والدراسات السابقة كما سنستعين بالمنهج

القياسي من خلال إتباع الطرق القياسية والإحصائية الحديثة لدراسة العلاقة السببية بين عجز الموازنة والميزان التجاري .

هيكل الدراسة :

لمعالجة هذه الاشكالية سنحاول تقسيم هذه الورقة البحثية الى ثلاث محاور ففي المحور الأول سنتطرق الى الخلفية النظرية للدراسة ثم نتطرق واقع الموازنة العامة والميزان التجاري في الجزائر اما في المحور الثالث فسنقوم بالاختبار العلاقة السببية بين متغيرتي الدراسة.

I. *الخلفية النظرية للدراسة*

الميزانية العامة تمثل أداة لمعالجة المشاكل الاقتصادية وتحقيق التوازن الاقتصادي الداخلي مع الخارجي الذي يتمثل اساسا في الميزان التجاري الذي يعتبر من أهم المعايير التي تقاس بها الكثير من المؤشرات الاقتصادية كما يشكل أهم الحسابات في ميزان المدفوعات .

1-*مفهوم ميزان التجاري و الموازنة العامة*

قبل الشروع في دراسة ارتئيا الى تقديم تعريف مختصر لمتغيرتي الدراسة حيث يمكن تعريف الميزان التجاري على انه_" البيان الذي يشمل على كافة البنود الدائنة والمدينة لكل الصادرات والواردات من السلع والخدمات فهو يبين في معناه الضيق قيمة الصادرات والواردات المنظورة خلال مدة معينة عادة ما تكون سنة.(طارق الحاج ،1998،ص 182) كما ان الميزان التجاري وحده يمثل نوعا من المعاملات الجارية و هي المبادلات السلع ، فاذا زادت الصادرات السلعية عن الواردات السلعية فإننا نقول هناك فائض في الميزان التجاري ، أما اذا زادت الواردات عن الصادرات من السلع فإننا نقول هناك عجزا في الميزان التجاري (عبد الرحمن يسري أحمد ،2007، ص ص 224-225) اما موازنة العامة تنشئ عندما تزيد النفقات العامة للدولة على إيراداتها فيحدث عجز في الموازنة العامة ، و هو ما يعرف بالعجز النقدي وفي هذه الحالة تسعى الدولة الى تغطية العجز اما بالاقتراض الداخلي او الخارجي وهذا العجز هو انعكاس لعدم قدرة الايرادات على تغطية النفقات .(نيفين فرج ، 2015 ، ص04)

2-*العلاقة بين العجز الموازنة و الميزان التجاري*

تعددت وجهات النظر التي تحاول تفسير وجود علاقة بين عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري و خلاصة القول ان هناك وجهتي نظر رئيسيتين لشرح العلاقة بين عجز الموازنة وعجز الميزان التجاري هما وجهة النظر الكينزية و فرضية التكافؤ لريكاردو.

أ/ فرضية النظرية الكينزية

يعتقد المنهج الكينزي ان هناك ارتباط إيجابي بين عجز الموازنة وعجز الميزان التجاري ، وعلاقة سببية من الأول إلى الثاني وهذا العجز في الموازنة يسبب العجز التجاري نتيجة آليتين رئيسيتين هما:

الاولى: يزيد عجز الموازنة العامة أو خفض الضرائب من الطلب الكلي والإنتاج ، ويرفع الدخل المحلي وتؤدي هذه الزيادة في الدخل إلى ارتفاع الطلب على المستوردات الذي يؤدي إلى تفاقم الميزان التجاري ويتسبب بالعجز فيه.(د السواعي ،2015، ص 103)

الثانية:أن هناك علاقة مباشرة تربط بين عجز الموازنة العامة و عجز الميزان التجاري و يحدد اتجاه هذه العلاقة من عجز الموازنة باتجاه الميزان التجاري وهو ما يسمى بالعجز التوأم التي تستند إلى نموذج (Fleming-Mundell) و اتساع عجز الموازنة يأتي نتيجة لزيادة النفقات العامة ، و بارتفاع مستوى النفقات العامة سينخفض مستوى الادخار العام و المحلي ، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة و الذي ينجر عنه زيادة الطلب الأجنبي على العملة المحلية مما يؤدي إلى ارتفاع سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية ، و بارتفاع سعر صرف العملة المحلية تزداد الواردات و تنخفض الصادرات ، و بالتالي يتشكل عجز في الميزان التجاري (موساوي، 2016، ص 222).

أ -فرضية التكافؤ الريكاردي

يرى اقتصاديون آخرون من مؤيدين لفرضية متعادلة ريكاردو عدم وجود علاقة بين عجز الميزان التجاري وعجز الموازنة نتيجة لتقليص حجم الضرائب(قاسم محمد جدياتي ،محمد سلمان طروانة ، 2015، ص3) بمعنى أخر أكثر تفصيلا يتضح من التكافؤ الريكاردي ، عدم وجود علاقة بين عجز الموازنة الناجم من الانخفاض الاولي في الضرائب و العجز التجاري ذلك لان تخفيض الضرائب وعجز الموازنة ليس اجراء مؤقتا حيث سيقوم الافراد بدفع الضرائب التي خفضت عليهم في المستقبل ، ومن ثم فالعملية لا تعدو كونها تأجيلا لدفع الضرائب وعجزا مؤقتا في موازنة الدولة وانخفاض في الادخار الحكومي تعوضه زيادة الادخار الخاص وعليه لن يكون له تأثير على الادخار الكلي ولا على الميزان التجاري . (الجنابي ، ،2012،ص5)

3/الدراسات السابقة :

عثرنا على الأبحاث عديدة تناولت موضوع العلاقة بين العجز الموازني والميزان التجاري وعموما يمكن القول ان الدراسات المتوفرة كانت نتائجها متباينة من حيث الدلالة الإحصائية والاقتصادية

حسب مختلف المناطق والدول المختارة و كذا المنهجية القياسية المتبعة كما اختلفت من حيث تفسير نتائجها اما بعضها كانت نتائجها متطابقة مع نموذج توأمة العجزين لريكاردو و البعض مع المقاربة الكينزية في تفسير العلاقة بين عجز الموازنة والميزان التجاري و نذكر منها:

دراسة **(**Latif-Zaman and DaCosta **; 1990)** حيث اختبر العلاقة بين عجز الموازنة و عجز الحساب الجاري في اتجاه واحد و ثنائية الاتجاه و بعض المتغيرات مستقلة باستخدام منهجية سببية غرانجر لبيانات ربع سنوية عن الفترة(1971-1989) و اظهرت النتائج التجريبية إلى وجود علاقة بين عجز الموازنة والعجز التجاري وأيدت الأدلة الاقتراح التقليدي القائل بأن ارتفاع عجز الموازنة يسبب ارتفاع العجز التجاري." وسعت دراسة (Pattichis ; 2004) **الى** تحليل العلاقة بين عجز الموازنة والعجز التجاري اللبناني ، وأظهرت اختبارات سببية غرانجر ضمن نموذج تصحيح الخطأ أن اتجاه السببية يمتد من عجز الموازنة إلى عجز التجارة ، و قدمت هذه النتيجة الدعم لوجهة النظر التقليدية الكينزية وبالتالي قد تؤدي سياسة الحد من عجز الموازنة إلى تخفيض العجز في الميزان التجاري اللبناني و على مستوى الدول النامية دائما فقد اجرى(Vamvoukas ;1997) دراسة لعجز التوأم للاقتصاد اليوناني واستعان الباحث بيانات سنوية للفترة(1948-1993) لحالة عجز الموازنة و الميزان التجاري، واستخدم تحليل التكامل المشترك وسببية غرانجر ، وخلص الكاتب إلى أن هناك علاقة سببية من عجز الموازنة إلى العجز التجاري و حاولت دراسة **(**Change an hsu ;2009) لاثبات العلاقة السببية بين العجزين لعينة مكونة من خمسة بلدان من شمال اوربا و أمريكا و النمور الاسيوية الاربعة باستخدام سببية جرانجر و توصلت دراسته الى مساندة فرضية التكافؤ الريكاردي.

II. *الموزانة العامة و الميزان التجاري في الجزائر رؤية تحليلية*

في ظل الوضعية الصعبة التي مرت بها الجزائر ابتداءا من منتصف الثمانينات الى غاية التسعينات دفعتها الى إصلاحات الاقتصادية التي مست كافة القطاعات ومنها قطاع التجارة الخارجية الذي مر بعدة مراحل كانت تهدف في كل مرة إلى تحريرها من القيود التي كانت مفروضة في ظل الاقتصاد المخطط ، و عموما تتصف التجارة الخارجية الجزائرية كغيرها من الدول العربية و النامية بارتباط أسواق الدول الصناعية المتقدمة وأسواق الدول الأوروبية على وجه التحديد سواء تعلق الأمر بالواردات أو الصادرات بالرغم من الانخفاض الطفيف المسجل في أسعار البترول في سنة2001بسبب أحداث 11 سبتمبر ، إلا أن السوق النفطية تحسنت فيما بعد، لينعكس ذلك إيجابا على مداخيل الجزائر من المحروقات والتي تعتبر مصدر أساسي لتمويل النفقات العامة وعلى

السياسة التنموية آنذاك إذ عمدت الجزائر إلى زيادة حجم الإنفاق العام بوضع مخطط الإنعاش الاقتصادي و البرنامج التكميلي لدعم النمو و العديد من الخطط التنموية خلال الفترة 2005-2009 و الجدول التالي يوضح تطور الموازنة العامة والميزان التجاري واسعار النفط في الجزائر.

الجدول رقم (01): جدول يوضح تطور اسعار النفط و الميزان التجاري و الموازنة العامة.

السنوات	أسعار برميل بترول بالدولار	رصيد ميزان التجاري الوحدة مليون دولار	عجز الموازنة العامة مليون دينار
2000	28.724	968089	400039
2001	24.718	-627913	184498
2002	24.83	542906	-1550646
2003	28.826	857052	335201
2004	38.328	992638	340969
2005	54.587	1880921	1030791
2006	66.025	2408465	1186911
2007	74.664	2255901	579231
2008	98.06	2570637	-1288605
2009	62.16	428015	-970972
2010	80.25	1232939	-1392296
2011	112.89	1932008	-2328299
2012	111.523	1665714	-3254143
2013	109.441	788685	-2128816
2014	46.56	197889	-3068021
2015	49.5	-1656273	-3266009
2016	40.30	-1877060	-3236750

المصدر:*من اعداد الباحث اعتمادا على:* -التقارير السنوية لبنك الجزائر - الديوان الوطني للإحصاء –المديرية العامة للجمارك - منظمة الدول العربية المصدرة للنفط .

و مع منتصف سنة 2014 ، عرفت أسعار النفط انخفاض حاد مما ادى الى عجز كبير في رصيد الميزان التجاري في سنة 2015 ، ووصل متوسط سعر خام برنت إلى 96,29دولار للبرميل، بعد أن كان 109.441 سنة 2013 ووصل سعر البترول الجزائري في شهر ديسمبر2014 الى 46.56دولار للبرميل ويرجع ذلك إلى عدة عوامل اقتصادية أثرت على العرض والطلب كتباطؤ الطلب في الدول الأوروبية والدول الناشئة وعوامل جيوسياسية أخرى.

الشكل(01) : يوضح تطور اسعار النفط و رصيد الميزان التجاري و عجز الموازنة.

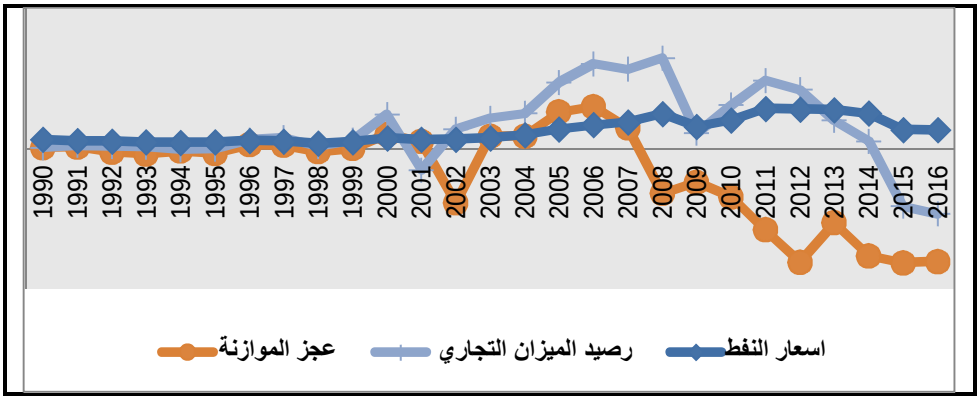

المصدر : تم اعداد الشكل بناء على بيانات -التقارير السنوية لبنك الجزائر - الديوان الوطني للإحصاء –المديرية العامة للجمارك - منظمة الدول العربية المصدرة للنفط

كما يظهر من الشكل اعلاه فإن السبب الرئيسي في اتجاه رصيد الميزان التجاري خلال الفترة (1990-2016) مرتبط بأداء الصادرات وهذه الأخيرة تتأثر بصورة مباشرة بأسعار النفط في الأسواق العالمية ، وذلك بفعل الثقل الكبير للصادرات النفطية ضمن إجمالي الصادرات الجزائرية كما تمتاز عجز الموازنة في الجزائر بأنها شديدة الحساسية لتغيرات أسعار البترول في الأسواق العالمية بسبب ارتباط ايراداتها بالجباية البترولية .

III. *عرض متغيرات الدراسة واختبار سببية toda yamamoto*

1-متغيرات الدراسة :

سوف نعتمد في هذه الدراسة على متغيرات تشمل كل رصيد الميزان التجاري كمتغير تابع و عجز الموازنة العامة و سعر الصرف الحقيقي كمتغيرات مفسرة ، اما بيانات فقد تم الحصول عليها من التقارير السنوية لبنك الجزائر و الديوان الوطني للإحصاء و البنك الدولي ونظرا لطبيعة المتغيرات الدراسة التي عبارة عن قيم سالبة و كبيرة فإدخال اللوغاريتم للمتغيرات ليس دائما ذو فعالية و لحل هذا الاشكال بنسبة للباحثين لذا قمنا بتحويل البيانات الي بيانات معيارية (normalisation des données) و ذلك وفق الكيفية التالية (المتغيرة الاصلية_ وسطها الحسابي)/انحرافها المعياري و سنعبر عن رموز متغيرات الدراسة كتالي :

متغيرة رصيد الميزان التجاري (bc): يشكل الفرق بين الصادرات و الواردات المعبر عنها بالمليون دولار أمريكي مصدرها بنك الجزائر .

متغيرة عجز الموازنة *(bu)*، *تعبر عن الفرق بين النفقات والايرادات العامة بمليون دينار تم حصول عليها من المركز الوطني للاحصاء .*

متغيرة سعر الصرف الحقيقي *(rex)*: سنقوم بحساب سعر صرف دينار حقيقي مقابل دولار الامريكي على النحو التالي:

$$REX=TX.\frac{P*}{P}$$

REX:سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري.

TX: سعر الصرف الاسمي للدينار الجزائري مقابل الدولار الامريكي وفق التسعير الغير المباشر .

*P: مستوى الاسعار الاجنبية و هو مؤخوذ على اساس المكمش الناتج المحلي الاجمالي للولايات المتحدة الامريكية وفق سنة الاساس 2009 .

P: مستوى الاسعار المحلية وهو مأخوذ على اساس مكمش الناتج المحلي الاجمالي للجزائر وفق سنة الاساس 2001 و تم الحصول على هذه البيانات من قاعدة بيانات البنك الدولي .

2-اختبار استقرارية السلاسل الزمنية :

كما جرت العادة في الدراسات التي تعتمد على السلاسل الزمنية لابد من التأكد من استقراريتها لذلك يهدف اختبار جذر الوحدة ADF إلى فحص خواص السلاسل الزمنية لكل متغيرة من متغيرات الدراسة وكانت النتائج موضحة في الجدول التالي:

الجدول (02): جدول يوضح نتائج اختبار ADF لمتغيرات الدراسة .

السلسلة		اختبار ديكي فولر الموسع (ADF)			
		عند المستوى		عند الفرق الاول	
		t-Statistic	القيمة الحرجة5%	t-Statistic	القيمة الحرجة5%
bc	None	-1.3714	-1.9544	-5.4862	-1.9550
	Trend, C	-0.8961	-3.5950	-5.8009	-3.6032
	C	-1.3080	-2.9810	-5.4261	-2.9862
bu	None	-0.3482	-1.9544	-5.0803	-1.9550
	Trend, C	-1.4204	-3.5950	-5.4652	-3.6062
	C	-0.2649	-2.9810	-5.2389	-2.9862
rex	None	-1.2981	-1.9544	-5.3923	-1.9590

-3.6062	-5.2983	-3.5950	-2.9017	**Trend, C**	
-2.9862	-5.2632	-2.9810	-1.2706	**C**	
المصدر : من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج Eviwes10					

يبين اختباري ديكي فولر الموسع (ADF) وجود جذر وحدة عند مستوى المعنوية 5 % وبالتالي فإن السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة (rex, bc, bu) غير مستقرة عند المستوى $(level)$ وبعد أن قمنا بإجراء الفرق الأول لكل سلسلة زمنية على حدة ، تبين أن جميع القيم الحرجة (بالقيمة المطلقة) عند الفرق الأول لديكي فولر الموسع (ADF) أكبر من القيم الإحصائية المحسوبة بالنسبة للسلاسل الزمنية لمتغيرات (rex, bc, bu)، أي أن هذه السلاسل الزمنية مستقرة عند الفرق الأول $I(1)$.

3-اختبار التكامل المشترك لجوهانسون Johansen Co-integration Test :

من خلال نتائج جذر الوحدة تبين أن جميع متغيرات الدراسة ساكنة عند الرتبة الأولى I(1) و يشير Engle and Granger أن عدم سكون السلاسل الزمنية عند المستوى لا ينفي وجود علاقة خطية طويلة الأجل بين المتغيرات وبالتالي نستطيع إجراء اختبار التكامل المشترك، وبتالي سيتم استخدم اختبار Johansen و يلخص الجدول التالي نتائج اختبار التكامل المشترك.

الجدول رقم (03): اختبار التكامل المشترك وفق طريقة جوهانسون

Johansen cointegration test				
عدد متجهات التكامل	**معلمات القيم المميزة**	**إحصائية الأثر λ_{trace}**	**القيمة الحرجة5%**	**الاحتمال**
لا يوجد	0.2944	17.3320	29.79707	0.6155
1على الاكثر	0.2639	8.6130	15.4947	0.4024
2على الاكثر	0.037412	0.9532	3.8414	0.3289
المصدر : من إعداد الباحث بناءا على مخرجات برنامج Eviwes10				

من خلال نتائج اختبار التكامل المشترك لجوهانسون يتضح لنا أن الإحصائية λ_{trace} اقل من القيم الحرجة وبالتالي نقبل الفرضية العدمية H_0 أي عدم وجود علاقة تكامل متزامن حيث تظهر قيمة الاحتمال الحرج اكبر من 5 % ، و يتم اختبار wald المعدل لاختبار سببية جرانجر بطريقة نماذج الانحدار الذاتي التي تبدو غير مرتبطة ظاهريا (SUR) Seemingly Unrelated Regressionو تتميز هذه الطريقة كما ذكر في دراسة أجراها Zapata and Rambaldi (1997) بأنها لا تتطلب معرفة خصائص التكامل المشترك ، أي يمكن اجراء الاختبار حتى في

غياب التكامل المشترك(دحماني محمد ادريوش وناصور عبد القادر، ص 20) كما يمكن استعمال السلاسل ذات درجات مختلفة I(0),I(1),I(2) في اختبار toda Yamamoto (*Toda, H. Y. , & Yamamoto, T. (1995) ;pp225-250*) وكذلك السلاسل التي لها نفس رتبة التكامل اذا كان الهدف هو معرفة العلاقة السببية طويلة المدى وهذا ما سنحاول تطبيقه في دراستنا .

4-اختبار العلاقة السببية toda- yamamoto :

يعتبر اختبار السببية منهجا تجريبيا لدراسة العلاقة بين المتغيرات وتحديد اتجاه العلاقة السببية بينها، وبالتالي معرفة المتغير المستقل والمتغير التابع، ولقد استخدمت دراسة Toda and Yamamoto (1995) طريقة مطورة ($MWALD$) لاختبار $wald$ test على قيود نموذج $VAR(K)$ حيث تمثل (K) طول المتباطئات ، لهذا الغرض يستخدم معيار $(wald)$ أساس (F) و(χ^2) من أجل الحكم على فرضية العدم (*Toda, H. Y. , & Yamamoto, T. (1995) ;pp225-250*) ولقد أثبتت دراسة Rambadli and Daron (1996) أن طريقة ($MWALD$) لاختبار سببية جرانجر Granger Causality من الممكن تقديرها باستخدام نموذج VAR أي يتم تقدير $Var(K + d_{max})$ وتمثل (d_{max}) أعلى مستوى من درجة تجانس يتوقع إيجادها، (دحماني محمد ادريوش وناصور عبد القادر، 2012، ص ص 19-20)

ويكون النموذج من ثلاث متغيرات على النحو التالي:

$$bc_t = a_0 + \sum_{i=1}^{k+d_{max}} \beta_i \, lnbc_{t-i} + \sum_{i=1}^{k+d_{max}} \varphi_i \, bu_{t-i} + \sum_{i=1}^{k+d_{max}} \gamma_i \, rex_{t-i} + \mu_t \quad (5)$$

$$bu_t = \delta_0 + \sum_{i=1}^{k+d_{max}} \omega_i \, bc_{t-i} + \sum_{i=1}^{k+d_{max}} \theta_i \, bu_{t-i} + \sum_{i=1}^{k+d_{max}} \tau_i \, rex_{t-i} + \mu_t \quad (6)$$

$$rex_t = \delta_0 + \sum_{i=1}^{k+d_{max}} \psi_i \, bc_{t-i} + \sum_{i=1}^{k+d_{max}} \lambda_i \, bu_{t-i} + \sum_{i=1}^{k+d_{max}} \eta_i \, rex_{t-i} + \mu_t \quad (7)$$

حيث إذا كان β و α يساوي الصفر، فإنه لا يمكن رفض فرضية العدم (لا توجد سببية).

أ/تحديد اختبار فترات الابطاء المثلى

ولقياس اتجاه العلاقة السببية كمرحلة ثانية بعد اختبار استقرارية متغيرات الدراسة هي اختيار فترات التباطؤ المناسبة و سيتم حسابها انطلاقا من معيار (SIC) و(AIC).

الجدول رقم (04): نتائج تحديد عدد التأخرات التباطؤ الزمني .

lag	logL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-88.9834	NA	0.315	7.3586	7.5049	7.3992
1	-43.5280	76.3651	0.01719	4.4422	5.0273	4.6045
2	-41.4569	2.9823	0.031108	4.9965	6.0204	5.2805
المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج Eviews10						

بعد فحص عدد فترت الابطاء تشير النتائج الى ان عدد فترات الابطاء المثلى لمتغيرات النموذج في فترة زمنية واحدة lag=1 .

ب/تقدير نموذج(1)VAR:

يجب قبل مرور الى السببية وجب اولا التأكد من استقرارية النموذج وذلك من خلال الدائرة الاحادية الموضحة في الشكل الاتي.

الشكل(01): الدائرة الاحادية

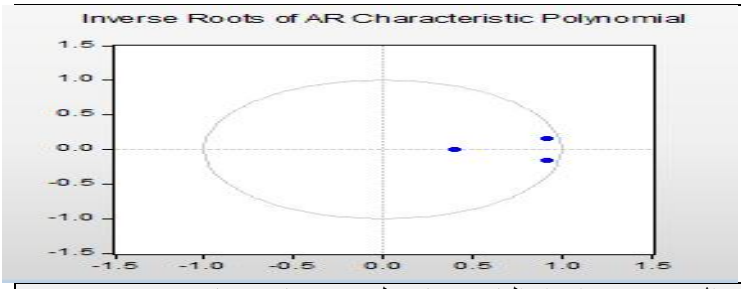

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج Eviews10

يتضح لنا ان كل جذور تقع داخل دائرة الاحادية وبتالي يمكن اعتبار النموذج مستقرا مما يعني ان النموذج لا يعاني من مشكلة في ارتباط الاخطاء او عدم ثبات التباين.

ج/اختبار سببية toda yamamoto :

اختبار toda Yamamoto اخد هدا الامر بعين الاعتبار فاعتمد سلاسل غير مستقرة و اختبار wald المعدل (modified wald) تقدير نموذجaugmented VAR وهذا هو المهم حيث يعتمد على على مفهومي D-MAX رتبة التكامل العظمى ودرجة التأخير المثلىp أما أقصى درجة تجانس للمتغيرات مأخوذة بعين الاعتبار هي درجة واحدة اي (d_{max} = 1) اما اما عدد فترات التباطؤ المدرجة هي درجة واحدة اي k=1 وبالتالي عدد فترات التباطؤ المدرجة في اختبار تودا ياماموتو هي ($k + d_{max}$ = 2) وجدول التالي يظهر نتائج اختبار السببية.

جدول رقم (05): اختبار العلاقة السببية

المتغيرة التابعة	المتغيرات المفسرة	df	$P-valu.$	مستوى معنوية 10%
bc	bu	1	**0.0730**	وجود سببية
	rex	1	0.8559	غياب سببية
	All	2	0.1864	
bu	bc	1	0.7095	غياب سببية
	rex	1	0.4282	غياب سببية
	All	2	0.6952	
rex	bc	1	0.5735	غياب سببية
	bu	1	0.2952	غياب سببية
	All	2	0.4496	
المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج Eviews10				

من خلال نتائج اختبار السببية المبينة في الجدول اعلاه يتضح ما يلي:

(1) وجود علاقة سببية من عجز الموازنة باتجاه الى الميزان التجاري رغم انها ضعيفة عند مستوى معنوية 10% .

(2) غياب علاقة سببية من سعر الصرف الحقيقي الى الميزان التجاري عند مستوى معنوية 5%.

(3) غياب علاقة سببية من الميزان التجاري الى عجز الموازنة عند مستوى معنوية 5**%**

(4) غياب علاقة سببية من سعر الصرف الحقيقي الى عجز الموازنة عند مستوى معنوية 5%

(5) غياب علاقة سببية لكل من الميزان التجاري وعجز الموازنة بالاتجاه سعر الصرف الحقيقي عند مستوى معنوية 5%.

الخاتمة و مناقشة نتائج الدراسة :

بناءا على ما سبق ذكره في جانب النظري و مخرجات الدراسة القياسية يمكن القول ان الدراسة مهدت الى مجموعة من النتائج هي كتالي :

-حسب اختبار سببية toda yamamoto طويلة الاجل اظهرت النتائج وجود علاقة سببية ضعيفة عند مستوى معنوية 10 % من عجز الموازنة باتجاه الميزان التجاري وهو ما يتوافق مع وجهة النظر الكينزية .

-بما ان الجزائر بلد اقتصاده ريعي يرتبط بأسعار النفط لذا يمكن القول ان هذه الاخيرة هيمنت على متغيرتي الدراسة بالاعتبار انا الصادرات الجزائرية تعتمد بنسبة كبيرة على النفط اما ايرادات الموازنة العامة فتخضع للجباية البترولية اساسا .

- يمكن تفسير اتساع عجز الموازنة في الجزائر نتيجة لزيادة النفقات العامة بسبب توسع الانفاقي الذي شهدته الجزائر من خلال مختلف البرامج التنموية في العقدين الاخيرين، و بارتفاع مستوى النفقات العامة سينخفض مستوى الادخار العام وهذا ما شهدته الاعوام الاخيرة من تآكل مدخرات صندوق ضبط الإيرادات الجزائري الذي كان صمام أمان لسد عجز الموازنة مما يؤدي إلى ارتفاع سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية و بارتفاع سعر صرف العملة المحلية تزداد الواردات و تنخفض الصادرات فبالتالي يتشكل عجز في الميزان التجاري وهو تفسير يقترب الى حد بعيد الى وجهة النظر الكينزية حول العجز التوأم .

- توصلنا من خلال الدراسة إلى نتيجة مفادها غياب علاقة سببية من الميزان التجاري الى عجز الموازنة مرده الى ان المتغيرين تتحكم فيهما عوامل خارج عن سيطرة الحكومة التي تتمثل اساسا في اسعار النفط لذا تبقى اثار السياسة التجارية ذات تأثير ضعيف على الاقتصاد الجزائري بصفة عامة و عجز الموازنة بصفة خاصة .

المراجـــع:

ابراهيم، نيفين فرج ابراهيم.(2015).أثر عجز الموازنة العامة في مصر في الدين الخارجي بالاستخدام التكامل المشترك والسببية ودين عام في مصر. *مجلة بحوث اقتصادية عربية*.(العدد 71).

أحمد، عبد الرحمن يسري، زكي،ايمان محب.(2007).الاقتصاد الدولي. الدار الجامعية.

دريوش، دحماني محمد، وناصور، عبد القادر.(2012). النمو الاقتصادي و اتجاه الإنفاق الحكومي في الجزائر باستعمال مقاربة منهج الحدود ARDL، *مجلة الاقتصاد و المناجمنت*.(العدد 11).

جدياتي، قاسم محمد، طروانة، محمد سلمان.(2015).العجز التوأم 1980-2010، *المجلة الاردنية للعلوم الاقتصادية*.(العدد 01).

الجنابي، نبيل مهدي.(2012). اثر عجز الموازنة العامة على الميزان التجاري العراقي دراسة فياسية. مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية و الادارية.(العدد الثامن).

الحاج، طارق.(1998). علم الإقتصاد و نظرياته. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.

السواعي، خالد محمد ، العزام، أنور احمد.(2015). العجز التوأم في ظل المتغيرات النقدية والمالية و النمو الاقتصادي والانفتاح التجاري ،*المجلة الاردنية للعلوم الاقتصادية*.(العدد 02).

موساوي، وردة.(جوان 2016). تحليل العلاقة بين العجز الموازي و التوازن الخارجي في الاقتصاد الجزائري للفترة(1990-2014). *مجلة الاقتصاد و التنمية*.(العدد 06).

Toda, H. Y. , & Yamamoto, T. (1995) . **Statistical inference in vector autoregressions with possibly integrated processes**. *Journal of econometrics,66 (1).*

قائمة الملاحق :

1-تحديد فترات الابطاء المثلى

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: BC BU REX
Exogenous variables: C
Date: 02/03/18 Time: 16:32
Sample: 1990 2016
Included observations: 25

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-88.98349	NA	0.315113	7.358679	7.504944	7.399247
1	-43.52807	76.36511*	0.017196*	4.442245*	5.027306*	4.604516*
2	-41.45698	2.982365	0.031087	4.996558	6.020414	5.280532

2-اختبار التكامل المشترك لجوهانسون

Date: 02/03/18 Time: 16:53
Sample (adjusted): 1992 2016
Included observations: 25 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: BC BU REX
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.294437	17.33205	29.79707	0.6155
At most 1	0.263903	8.613086	15.49471	0.4024
At most 2	0.037412	0.953247	3.841466	0.3289

Trace test indicates no cointegration at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

3-اختبار سببية toda yamamoto

VAR Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests
Date: 02/03/18 Time: 16:42
Sample: 1990 2016
Included observations: 25

Dependent variable: BC

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
BU	3.214248	1	0.0730
REX	0.032978	1	0.8559
All	3.359337	2	0.1864

Dependent variable: BU

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
BC	0.138782	1	0.7095
REX	0.627597	1	0.4282
All	0.727134	2	0.6952

Dependent variable: REX

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
BC	0.316854	1	0.5735
BU	1.095915	1	0.2952
All	1.598900	2	0.4496

مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية
ISSN 2352-9962/E-ISSN 2572-0147
العدد التاسع- جوان 2018
OEB Univ. Publish.

دور العدالة التنظيمية في تحقيق سلوكيات المواطنة التنظيمية بمؤسسات التعليم العالي دراسة تحليلية لأراء عينة من أعضاء هيئة التدريس بكلية الاقتصاد – جامعة سبها

The Role of Organizational Justice in Achieving Organizational Citizenship Behaviors in Higher Education Institutions-Analytical study of the views of a sample of faculty members at the Faculty of Economics - University of Sabha

د . حسن عبدالسلام علي عمران، د محمد محمد الساكت بلقاسم، أ . فتحية محمد عيسى الهوني.
جامعة سبها، ليبياhisan.omran@gmail.com

تاريخ التسليم:11 /2018/04 تاريخ التقييم:2018/05/17 تاريخ القبول:2018/05/22

الملخص

الملخص : تمثلت مشكلة الدراسة في الإجابة عن السؤال التالي: هل للعدالة التنظيمية دور في تحقيق سلوكيات المواطنة التنظيمية؟ وبالتالي هدفت الدراسة إلى محاولة تقديم معالم فكرية حول موضوع البحث ومتغيراته (العدالة التنظيمية و المواطنة التنظيمية) من اجل بلورة الحلول عن سؤال الدراسة ، و لتحقيق أهداف الدراسة اتبع الباحثون المنهج الوصفي التحليلي و مثلت الاستبانة الأداة الرئيسية للوصول إلى النتائج وتكونت عينة الدراسة التي ثم اختيارها بطريقة عشـــــوائية من (52) مفردة من أعضاء هيئة التدريس ، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة نتائج كان أهمها توجد علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين العدالة التنظيمية وتحقيق سلوكيات المواطنة التنظيمية

الكلمات المفتاحية : العدالة التنظيمية ،المواطنة التنظيمية ،العدالة التوزيعية ، العدالة الإجرائية ، العدالة التفاعلية .

Abstract

The problem of research was to find an answer to the following question: Is organizational justice a role in achieving organizational citizenship behaviors? In order to achieve the objectives of the study, the researcher followed the analytical descriptive method. The questionnaire represented the main tool for reaching the results. The sample of the study was then chosen in a way (52) single members of the teaching staff, and the research reached a set of results, the most important of which was a significant correlation between statistical and regulatory behavior.

Keywords: organizational justice, organizational citizenship, distributive justice, procedural justice, interactive justice.

المقدمة :

شهدت بيئة الأعمال العديد من التغيرات والتحديات مما يستلزم على المنظمات أن تتجه بقوة نحو الاهتمام والتركيز على مواردها البشرية وذلك لأجل المحافظة عليهم وبالتالي تعد العدالة التنظيمية أساس النجاح وتكمن أهميتها في التأثير على المخرجات التنظيمية من حيث أداء الأفراد ، وتحقيق المواطنة التنظيمية، وفي هذا السياق تستدعي الحاجة إلى توفير بيئة تنظيمية مشجعة ومحفزة تضمن للعاملين الحصول على التمكين والمشاركة في اتخاذ القرارات وتحقيق الاستقرار الوظيفي .

الدراســـات السابقـــة :

- دراسة (حمدي، 2015) : هدفت الدراسة إلى معرفة اثر العدالة التنظيمية المدركة على الرضا الوظيفي لدى أعضاء هيئة التدريس بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير وتوصلت إلى جملة من النتائج أهمها انخفاض معدل العدالة الإجرائية مقارنة بالتوزيعية والتفاعلية ، وثم تسجيل اثر ذو دلالة للعدالة الإجرائية على الرضا الوظيفي وعدم وجود اثر للعدالة التوزيعية والتفاعلية على الرضا الوظيفي.

- دراسة (ابوسمعان، 2015) حيث هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة بين محددات العدالة التنظيمية وسلوك المواطنة التنظيمية من وجهة نظر ضباط الشرطة بقطاع غزة وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة إرتباطية موجبة بين محددات العدالة التنظيمية وسلوك المواطنة التنظيمية .

- دراسة (الطائي، جواد، 2014) : سعى البحث للكشف عن مستوى الثقافة السائد في هيئة النزاهة وكذلك سلوكيات المواطنة التنظيمية لدى موظفي الهيئة ومدى تأثير الثقافة التنظيمية في هذه السلوكيات ، وقد كشفت نتائج البحث أن مستوى الثقافة التنظيمية السائد في هيئة النزاهة دون المستوى المطلوب وهو بحاجة إلى إعادة نظر من قبل المديرين أما مستوى سلوكيات المواطنة التنظيمية فقد كان مرتفعا الأمر الذي يتوجب على الإدارة استثماره في تحقيق أهداف الهيئة .

- دراسة (إسماعيل وآخرون، 2012) : هدفت الدراسة إلى دراسة العلاقة والأثر بين أبعاد المناخ التنظيمي وسلوك المواطنة التنظيمية واتخذت الدراسة من أعضاء هيئة التدريس بمعهد الإدارة بالرصافة عينة لها ، وتوصلت إلى نتيجة مفادها وجود علاقة واثر للمناخ التنظيمي وسلوك المواطنة التنظيمية .

– دراسة (العميان ، السعودي ، 2009) : هدفت الدراسة إلى التعرف على تحليل أثر العدالة التنظيمية في تحسين الأداء الوظيفي لدى العاملين في الوزارات الأردنية وتوصلت إلى جملة من النتائج أهمها إن تصورات العاملين لأبعاد العدالة التنظيمية جاءت بدرجة متوسطة ، وأن تصوراتهم لمستوى

الأداء الوظيفي جاءت بدرجة مرتفعة كما توصلت إلى أن هناك أثر ذو دلالة إحصائية لأبعاد العدالة التنظيمية في الأداء الوظيفي لدى العاملين في الوزارات الأردنية .

- دراسة (السعود، سلطان، 2009) هدفت الدراسة إلى معرفة مستوى العدالة التنظيمية لدى رؤساء الأقسام الأكاديمية وبيان علاقته بالولاء التنظيمي لدى أعضاء هيئة التدريس ، وتوصلت الدراسة إلى أن مستوى العدالة التنظيمية لدى رؤساء الأقسام الأكاديمية كانت مرتفعة ،وان مستوى الولاء التنظيمي لدى أعضاء هيئة التدريس كان مرتفع أيضا وتبين وجود علاقة ايجابية طرية ذات دلالة إحصائية بينهما .

- دراسة (العطوي، 2007) : هدفت الدراسة إلى اختبار تأثير مستوى إدراك العدالة التنظيمية من قبل الكادر التدريسي على مستوى أدائهم السياقي وجاءت أهم النتائج وجود ارتباط معنوي ايجابي بين اغلب أبعاد العدالة التنظيمية وأبعاد الاداء السياقي وهذا يعني أن الاداء السياقي للفرد يزداد بازدياد مستوى شعوره بالعدالة التنظيمية وخاصة العدالة الإجرائية والعلاقاتية .

مشكلة الدراسة:

يعتبر الاداء هو القاسم المشترك لجميع الجهود المبذولة من قبل الإدارة والعاملين وعلى الرغم من استحوذ موضوع العدالة التنظيمية والمواطنة التنظيمية على اهتمام العديد من الكتاب و المفكرين وذلك لإيجاد أسس قوية ومتماسكة يمكن تطبيقها في المنظمات المختلفة ، ونظرا للحاجة إلى التركيز على النواحي التنظيمية في أداء الأعمال وخصوصا بعد انخفاض مستويات الأداء في العديد من المنظمات الإنتاجية والخدمية على حد سواء وتحديدا انخفاض مستويات الرضا والأداء لدى العاملين بمؤسسات التعليم العالي ، كان التوجه نحو دراسة دور العدالة التنظيمية في تحقيق سلوكيات المواطنة التنظيمية ، ومن خلال ذلك يمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال التالي : هل للعدالة التنظيمية دور في تحقيق سلوكيات المواطنة التنظيمية بمؤسسات التعليم العالي ؟

فرضية الدراسة:

الفرضية الرئيسية : لا توجد هناك علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين العدالة التنظيمية وتحقيق سلوكيات المواطنة التنظيمية.

تتفرع منها ثلاثة فرضيات فرعية وهي:

الفرضية الفرعية الأولى : لا توجد علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين العدالة التوزيعية وتحقيق سلوكيات المواطنة التنظيمية .

الفرضية الفرعية الثانية : لا توجد علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين العدالة الإجرائية وتحقيق سلوكيات المواطنة التنظيمية.

الفرضية الفرعية الثالثة: لا توجد علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين عدالة التعاملات وتحقيق سلوكيات المواطنة التنظيمية.

أهداف الدراسة:

في ضوء المشكلة يمكن صياغة الأهداف على النحو التالي :

1 – تقديم معالم فكرية حول موضوع البحث ومتغيراته (العدالة التنظيمية وتحقيق سلوكيات المواطنة التنظيمية) من اجل بلورة الحلول عن سؤال البحث .

2 – تشخيص مستوى توفر متغيري الدراسة المستقل (العدالة التنظيمية) والتابع (سلوكيات المواطنة التنظيمية) في المنظمة المدروسة وذلك من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس .

3 – إثارة الاهتمام حول ضرورة الاستفادة من نتائج الدراسة ، وذلك من خلال التعرف على العدالة التنظيمية ودورها في تحقيق سلوكيات المواطنة التنظيمية.

أهمية الدراسة :

تتجلى أهمية الدراسة في الجوانب الآتية :

1 – ربما تضيف هذه الدراسة تشخيصا فكريا متواضعا لإدارة منظمات الأعمال حول موضوع العدالة التنظيمية وماله من دور كبير في الارتقاء بتحقيق سلوكيات المواطنة التنظيمية للمنظمات .

2 – ثم تطبيق الدراسة على احد أهم المؤسسات ونأمل أن يكون لنتائجها ومقترحاتها دورا في تعريف صانعي القرار والعاملين بأهمية العدالة التنظيمية ودورها في تحقيق سلوكيات المواطنة التنظيمية.

مجتمع وعينة الدراسة :

تمثل مجتمع الدراسة في العاملين بكلية الاقتصاد والبالغ عددهم (93) ، وثم اخذ عينة الدراسة بصورة عشوائية ، وبلغ عددها (52) مفردة من أعضاء هيئة التدريس بكلية الاقتصاد والمحاسبة مرزق إذ يمثلون عينة مناسبة لاختبار أهداف الدراسة المتعلقة بمعرفة دور العدالة التنظيمية في تحقيق سلوكيات المواطنة التنظيمية.

الإطار النظري :

مفهوم العدالة التنظيمية : -

تحتل قضية العدالة التنظيمية حيز مهم في الحياة التنظيمية ، ويقصد بالعدالة التنظيمية ميل الأفراد العاملين إلى مقارنة حالتهم مع حالة زملائهم الآخرين في العمل (Byrne , 2003) ، ويعرفها (

(Karrikar &Williams, 2009) الطريقة التي يحكم من خلالها الفرد على عدالة الأسلوب الذي يستخدمه المدير في التعامل معه على المستويين الوظيفي والإنساني ، كما يعرفها (Tatum & Eberlin , 2008) القيمة المحصلة من جراء إدراك الموظف للنزاهة والموضوعية للإجراءات والمخرجات الحاصلة في المنظمة .

أبعاد العدالة التنظيمية :-

أ – عدالة التوزيـــــع : تعرف عدالة التوزيع بأنها عدالة المخرجات التي يحصل عليها الموظف وحدد (Organ) ثلاث قواعد لعدالة التوزيع في المنظمات هـــي (Yilmaz & Tasdan , 2009) :

- قاعدة المساواة : تقوم هذه القاعدة على فكرة إعطاء المكافآت على أساس المساهمة ، فالشخص الذي يعمل بدوام كامل يستحق تعويض أكبر من الشخص الذي يعمل بدوام جزئي على افتراض ثبات العوامل الأخرى لديهم .
- قاعدة النوعية : تعني هذه القاعدة أن كل الناس بغض النظر عن خصائصهم الفردية يجب أن يتساوى بفرص الحصول على المكافآت .
- قاعدة الحاجة : تقوم هذه القاعدة على فكرة تقديم ذوي الحاجة الملحة على الآخرين ، بافتراض تساوي الأشياء الأخرى .

ب : عدالة الإجراءات : تعرف بأنها درجة الشعور المتولدة لدى العاملين إزاء عدالة الإجراءات التنظيمية التي تستخدم في تحديد المخرجات التنظيمية ، كما عرفها(Lee , 2000) بأنها تعني العدالة المدركة عن الإجراءات والسياسات المستخدمة في اتخاذ القرارات في مكان العمل ، وأوضح (حواس ، 2003) ست قواعد للعـدالة الإجرائية يمكن أن تستخدمها المنظمات وهي :

- قاعدة الاستئناف : بمعنى وجود فرص لتبديل وتعديل القرارات ، إذا ما ظهر ما يبرر ذلك ويدعمه .
- قاعدة الأخلاقية : أي أن توزيع المصادر يجب أن يتم وفقا للمعايير الأخلاقية السائدة .
- قاعدة التمثيل : يجب أن تستوعب عملية اتخاذ القرارات وجهات نظر أصحاب العلاقة .
- قاعدة عدم الانحياز : يجب عدم تمكين المصلحة الشخصية من التأثير على مجريات عملية اتخاذ القرار .
- قاعدة الدقة : يجب أن تتخذ القرارات بناء على معلومات دقيقة وسليمة وصحيحـة .
- قاعدة الانسجام : يجب أن تنسجم إجراءات توزيع الجزاءات والمكافآت على جميع الأفراد في كل الأوقات .

جـ : عدالة التعاملات : وهي درجة إحساس العاملين بعدالة المعاملة (الإنسانية والتنظيمية) التي يحصلون عليها عند تطبيقهم للإجراءات **(Robert , 2001)** ، وعدالة التعاملات تشير إلى مدى إحساس الأفراد بعدالة المعاملة التي يحصلون عليها عندما تطبق عليهم الإجراءات ، وتتضمن عدالة المعاملات جانبين هما (حواس ، 2003) :

- معاملة الأفراد بواسطة الرؤساء .
- تقديم شرح مناسب للقرارات إلى الأفراد الذين يتأثرون بها .

مفهوم المواطنة التنظيمية :

خلال العقد الماضي زاد الاهتمام بمفهوم سلوك المواطنة التنظيمية. وهو سلوك غير محدد ولا يرتبط رسمياً بنظم الحوافز وتقييم الأداء بالمنظمات ، وهو سلوك هام لكل المنظمات حيث قال (Katz) إن المنظمات التي تعتمد فقد على السلوك الرسمي تعتبر نظم هشة سهلة الكسر ، كما أن المنظمات يجب أن تترك جزءاً من السلوك غير محدد للأفراد حتى يكون لديهم مقدرة على التعامل مع المواقف غير المتوقعة والتي تتطلب التصرف الابتكارى من قبل الأفراد. وقد حدد (Katz) في دراسته لأهم العوامل المؤثرة في تحقيق الفعالية التنظيمية ثلاثة أنماط سلوكية اعتبرها أساسية للوصول إلى الفعالية التنظيمية المطلوبة وهى:

- استمالة الأفراد وتحفيزهم للالتحاق بالمنظمة والبقاء بها.
- يجب على الأفراد أداء متطلبات أدوارهم المحددة والمطلوبة منهم بطريقة صحيحة.
- يجب على الأفراد ممارسة نشاط ابتكاري يتعدى نشاطهم الرئيسي بالمنظمة.

والنمط الأخير من السلوك سُمى بالمواطنة التنظيمية وبذلك عرفت المواطنة التنظيمية :

أ – ذلك العمل التطوعي الذي ينتج عن كل سلوك ظاهر خارج نطاق الواجبات الرسمية في العمل ، والتي لاتنسب فقط للمنظمة الناجحة ، بل ضرورة من ضرورات النجاح .

ب – هي الحالة التي يتسم فيها الموظفين بالسلوك المتفاني في العمل المساعد على تقدم المنظمة ، عبر محاولات جديدة وجدية من دون أن يطلب منهم ذلك (Nezakati , et , al 2010) .

ج . النظرة الواسعة للمساهمات التي يقدمها الموظفين والتي تزيد من فاعلية المنظمة ، علاوة على تلك الإيماءات الايجابية التي يبديها الموظفين الغير مفروضة بقوة القانون و لايوجد هناك أي مردودات محددة للتعويض عنها . (Cheng , Shan , 2011) .

محددات سلوك المواطنة التنظيمية :

ذكرت إحدى الدراسات وجود ثلاثة عوامل تؤثر في استعداد الأفراد في بذل جهد أكثر من المطلوب منهم وفق الموصفات الوظيفية التي يؤذونها والتي اعتبرت من محددات المواطنة المنظمية وهي (, Lindstedt Naurin , 2005) :

1 – الميول الفردية :

ويتعلق هذا المحدد بخصائص شخصية الفرد المرتبطة بالقبول من قبل الآخرين ومدى سهولة أو صعوبة انسجامه معهم أو مدى طلاقة أو انفتاح الفرد فيما يتعلق بالعلاقات بين الأفراد إن هذه الميول تبين مدى استعداد الأفراد للانخراط في سلوك المواطنة التنظيمية .

2 – المقدمات الموقفية :

هذه المقدمات تترافق مع مفهوم العدالة المنظمية وبخاصة فيما يخص العدالة الإجرائية فسلوك المواطنة يرتبط بالادراكات المتعلقة بالعدالة الإجرائية فالمنظمة التي تقدم المعاملة العادلة والمنصفة سيكون لديها عاملون من المحتمل أن يبادلونها من خلال الانخراط في سلوك المواطنة التنظيمية ، كما أن الاتجاهات الوظيفية مثل الرضا الوظيفي والالتزام المنظمي وخصائص المهمة والثقة مابين الأفراد جميعها تعتبر أسباب تقع وراء اتخاذ العاملين قرار تأدية سلوك المواطنة كذلك هناك عوامل تتعلق بالسياق المنظمي مثل حجم العمل ومدى استقرارية العضوية في المنظمة جميعها تؤثر على قرارات الأفراد المتعلقة بالتوجه نحو سلوكيات المواطنة التنظيمية

3 – الثقافة المنظمية :

إن الثقافة المنظمية التي تبنى على الاهتمام بالفرد تميل إلى اعتبار العاملين لديها كيانات إنسانية مستقلة تسعى إلى تحقيق أهدافها والتي يكون لها أسبقية على أهداف الجماعة كما أن حقوقهم الشخصية فوق حقوق الجماعة ، إما الثقافات المنظمية التي تهتم بالجماعة فإنها تعتبر الفرد جزءا من الجماعة وان حقوق الجماعة ومصالحها تسبق الحقوق والمصالح الفردية وان هذه الاختلافات الثقافية هي التي تقود الأفراد إلى ممارسة أنواع مختلفة من سلوك المواطنة في جوانبه السلبية بينما يعد السلوك الذي ليتوافق مع مصالح الجماعة من الجوانب السلبية لسلوك المواطنة المنظمية الجماعية .

أبعاد سلوك المواطنة التنظيمية :

ليس هناك اتفاق بين الباحثين حول أبعاد سلوك المواطنة التنظيمية وطبقا لذلك هناك مجموعة من الأبعاد أجمعت عليها معظم البحوث وهي(Modassir , Tripiti , 2008) :

1– الإيثار : وهي النشاطات الطوعية مثل مساعدة الأشخاص الآخرين فيما يخصهم من مشاكل تصب في النهاية بمصلحة المنظمة ككل (مساعدة الزملاء المتأخرين في العمل) .

2– صحوة الضمير : هو ذلك النمط الذي يدفع معه الشخص إلى ابعد من مستويات متطلبات العمل كالعمل بعد أوقات الدوام والمحافظة على الموارد والربط بين المواضيع الداخلية للمنظمة

3 – روح التسامح : الأنماط السلوكية للتوافق مع اقل مما هو مثالي أو حتى مقبول في بيئة الأداء من دون اى تذمر .

4 – الكياسة : تشمل عملية التعامل مع الزملاء باحترام ، ومنع حدوث المشاكل من خلال حفظ المعلومات التي تدخل في قراراتهم ونشاطاتهم والتي يمكن أن تؤثر فيهم سلبا إذا ماتسربت لآخرين قد يجدوها مفيدة في أوقات معينة .

الجانب العملي :

جدول (1) الصدق والثبات : قيمة معاملات الثبات كرونباخ ألفا لمتغيرات البحث

ت	متغيرات البحث	عدد الفقرات	قيم معامل الثبات
1	العدالة التنظيمية	12	0.842
2	المواطنة التنظيمية	16	0.847
3	جميع فقرات الاستبانة	28	0.844

من خلال التحليل تبين في ما يخص محور عدالة التوزيعات مايلي :

- جاء الـوسط الحسابي للعدالة التوزيعية (3.11) بانحراف معياري قدرة (0.987).
- جاءت أكثر العبارات أهمية بصفة عامة الحوافز التي احصل عليها مناسبة جدا بمتوسط إجابات بلغت (3.20) وبانحراف معياري قدرة (0.841)، في حين احتلت المرتبة الثانية اشعر أن أعبائي وواجباتي الوظيفية مناسبة جدا بوسط (3.14) وانحراف (0.849) واحتلت المرتبة الثالثة تتناسب ساعات العمل بالكلية مع ظروفي الخاصة وذلك بوسط بلغ (3.09)

وانحراف معياري (1.111) في حين احتلت المرتبة الأخيرة اعتقد أن راتبي الشهري مناسب مقارنة بزملائي في العمل بمتوسط (3.01) وبانحراف معياري (1.147).

- **فيما يخص متغير عدالة الإجراءات تبين من خلال التحليل مايلي :**
- جاء الوسط الحسابي للعدالة الإجرائية (3.47) بانحراف معياري قدرة (1.117).
- جاءت أكثر العبارات أهمية تحرص إدارة الكلية على أن يبدي كل عضو هيئة تدريس راية قبل اتخاذ القرارات الخاصة بالعمل بمتوسط إجابات بلغت (3.57) وبانحراف معياري قدرة (1.112)، في حين احتلت المرتبة الثانية يسمح عميد الكلية بمعارضة القرارات التي يصدرها بوسط حسابي بلغ (3.49) وانحراف (1.114) وجاء بالمرتبة الثالثة تستخدم إدارة الكلية الإجراءات الرسمية المستخدمة في اتخاذ القرارات الوظيفية بأسلوب غير مميز بوسط (3.42) وانحراف (1.121) وجاء في المرتبة الأخيرة يشرح عميد الكلية القرارات ويزود الكادر التدريسي بتفاصيل إضافية عند استفسارهم عن تلك القرارات .بمتوسط (3.41) وبانحراف معياري (1.123).
- **أما فيما يخص متغير عدالة المعاملات تبين من التحليل مايلي :**
- جاء الوسط الحسابي للعدالة التفاعلية (3.07) بانحراف معياري قدرة (1.293).
- جاءت أكثر العبارات أهمية عندما تتخذ عمادة الكلية قرارا متعلقا بوظيفتي فانه يشرح الأسباب المنطقية التي دعته لاتخاذ القرار بمتوسط إجابات بلغت (3.33) وبانحراف معياري قدرة (1.189)، في حين احتلت المرتبة الثانية رئيسي المباشر صادق ويعاملني بكل احترام وتقدير بلغت (3.12) وبانحراف معياري قدرة (1.312)، في حين احتلت المرتبة الثالثة يناقش رئيسي المباشر معي كل القرارات المتعلقة بوظيفتي بمنتهى الصراحة بلغت (3.11) وبانحراف معياري قدرة (1.315)، وفي المرتبة الأخيرة عندما تتخذ عمادة الكلية قرارا متعلقا بوظيفتي فانه يتعامل معي باحترام.بمتوسط (2.72) وبانحراف معياري (1.356).

ثانيا : سلوكيات المواطنة التنظيمية :

- من خلال التحليل اتضح فيما يخص متغير الإيثار مايلي :
- جاء المتوسط الحسابي العام بوسط حسابي (3.96) وانحراف معياري (081) .
- جاءت أكثر العبارات أهمية أقدم لزملائي المساعدة مهما كان نوعها بمتوسط إجابات بلغت (4.15) وبانحراف معياري قدرة (0.623)، في حين احتلت المرتبة الثانية استجيب لأوامر

رؤسائي دون تردد بلغت (4.03) وبانحراف معياري قدرة (0.781)، في حين احتلت المرتبة الثالثة أساعد زملائي في المهام الموكلة إليهم بلغت (3.94) وبانحراف معياري قدرة (0.981)، وفي المرتبة الأخيرة أتعامل مع مراجعي المنظمة بإيجاب بمتوسط (3.69) وبانحراف معياري (0.808).

- يرى الباحثون بأن متغير الإيثار والبالغ (3.96) جاء فوق المتوسط الفرضي مما يعني أهمية هذا المتغير لدى عينة الدراسة .
- من خلال التحليل اتضح فيما يخص متغير **اللطف والكياسة** مايلي :
- جاء المتوسط الحسابي العام بوسط حسابي (3.78) وانحراف معياري (0.801) .
- جاءت أكثر العبارات احرص على تفادي المشكلات قبل وقوعها بمتوسط إجابات بلغت (3.88) وبانحراف معياري قدرة (0.714)، في حين احتلت المرتبة الثانية احرص على التنسيق مع الآخرين لانجاز العمل بوسط (3.84) وبانحراف معياري قدرة (0.705)، في حين احتلت المرتبة الثالثة أمرر المعلومات الضرورية لزملائي بلغت (3.75) وبانحراف معياري قدرة (0.876)، وفي المرتبة الأخيرة احترم حقوق الآخرين في العمل بمتوسط (3.65) وبانحراف معياري (0.912).

- يرى الباحثون بأن متغير اللطف والكياسة والبالغ (3.78) جاء فوق المتوسط الفرضي مما يعني أهمية هذا المتغير لدى عينة الدراسة .
- **من خلال التحليل اتضح فيما يخص متغير السلوك الحضاري مايلي :**
- **جاء المتوسط العام بوسط حسابي (3.85) وانحراف معياري (0.749) .**
- جاءت أكثر العبارات أهمية احرص على حضور اجتماعات العمل بمتوسط إجابات بلغت (4.01) وبانحراف معياري قدرة (0.701)، في حين احتلت المرتبة الثانية أتجاوب مع كل التغيرات في العمل حيث بلغت (3.91) وبانحراف معياري قدرة (0.800)، في حين احتلت المرتبة الثالثة أحترم أنظمة وتعليمات منظمتي حيث بلغت (3.80) وبانحراف معياري قدرة (0.766)، وفي المرتبة الأخيرة أتابع بانتظام التعميمات والتعليمات الداخلية بمتوسط (3.69) وبانحراف معياري (0.731).
- يرى الباحثين بأن متغير السلوك الحضاري والبالغ (3.85) جاء فوق المتوسط الفرضي مما يعني أهمية هذا المتغير لدى مفردات عينة الدراسة.

- **كما اتضح من خلال التحليل فيما يخص مجال الروح الرياضية مايلي :**

- **جاء المتوسط الحسابي العام بوسط حسابي (3.465) وانحراف معياري (0.784)**
- جاءت أكثر العبارات أهمية أتغاضى عن المضايقات البسيطة في بيئة العمل بمتوسط إجابات بلغت (3.58) وبانحراف معياري قدرة (0.817)، في حين احتلت المرتبة الثانية أقوم بالأعمال الإضافية دون تذمر حيث بلغت (3.47) وبانحراف معياري قدرة (0.741)، في حين احتلت المرتبة الثالثة إذا أخطأت في احد أقدم له اعتذاري حيث بلغ الوسط الحسابي (3.46) وبانحراف معياري قدرة (0.746)، وفي المرتبة الأخيرة أستوعب ملاحظات الآخرين بمتوسط (3.35) وبانحراف معياري (0.833).
- يرى الباحثون بأن متغير الروح الرياضية والبالغ (3.465) جاء فوق المتوسط الفرضي مما يعني أهمية هذا المتغير لدى عينة الدراسة .

اختبار الفروض :

الفرضية : لا توجد هناك علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين العدالة التنظيمية (التوزيعية ، الإجرائية ، التفاعلية) و تحقيق سلوكيات المواطنة التنظيمية .

جدول 2 معامل ارتباط سبيرمان ، اختبار z

المتغيرات المستقلة	المتغير التابع	قيمة معامل الارتباط البسيط سبيرمان	قيمة (z) المحسوبة	قيمة (z) الجدولية	التفسير
العدالة التوزيعية	المواطنة التنظيمية	0.71**	4.44	1.96	يوجد ارتباط معنوي
العدالة الإجرائية	المواطنة التنظيمية	0.66**	4.42	1.96	يوجد ارتباط معنوي
عدالة التعاملات	المواطنة التنظيمية	0.69**	4.54	1.96	يوجد ارتباط معنوي

1 - بلغت قيمة معامل الارتباط بين العدالة التوزيعية والمواطنة التنظيمية (0.71) وهي قيمة موجبة ودالة حيث بلغت قيمة (z) المحسوبة (4.44) وهي اكبر من الجدولية البالغة عند مستوى دلالة (0.05) والبالغة (1.96) ، وهذا يعني وجود علاقة ارتباط قوية ومعنوية ذات دلالة معنوية بين العدالة التوزيعية والمواطنة التنظيمية .

2 - بلغت قيمة معامل الارتباط بين العدالة الإجرائية والمواطنة التنظيمية (0.66) وهي قيمة موجبة ودالة حيث بلغت قيمة (z) المحسوبة (4.42) وهي اكبر من الجدولية البالغة عند مستوى دلالة (0.05) والبالغة

(1.96) ، وهذا يعني وجود علاقة ارتباط قوية ومعنوية ذات دلالة معنوية بين العدالة الإجرائية والمواطنة التنظيمية .

3 - بلغت قيمة معامل الارتباط بين عدالة التعاملات وتحقيق سلوكيات المواطنة التنظيمية (0.69) وهي قيمة موجبة ودالة حيث بلغت قيمة (z) المحسوبة (4.54) وهي اكبر من الجدولية البالغة عند مستوى دلالة (0.05) والبالغة (1.96) ، وهذا يعني وجود علاقة ارتباط قوية ومعنوية ذات دلالة معنوية بين عدالة التعاملات والمواطنة التنظيمية .

- **النتائج والمقترحات:**
- **النتائج :**

1 – توصلت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين العدالة التنظيمية وتحقيق المواطنة التنظيمية وذلك كما هو موضح بالجدول رقم (2) .

2 – تسهم العدالة التنظيمية في تحقيق سلوكيات المواطنة التنظيمية وذلك كما هو موضح بنتائج البحث حيث أوضحت الأهمية النسبية لمتغيرات العدالة التنظيمية أن عدالة التوزيعات جاءت بالمرتبة الأولي من حيث الأهمية بالنسبة لإجابات عينة البحث ، و يليها عدالة التعاملات بينما جاءت في المرتبة الأخيرة عدالة الإجرائية .

3 – جاءت اغلب الإجابات لعينة الدراسة فيما يخص متغير تحقيق سلوكيات المواطنة التنظيمية فوق المتوسط الفرضي البالغ (3) مما يدل على أهمية القيم الخاصة بالمواطنة التنظيمية ودورها في تحسين الأداء في المنظمات ويتفق ذلك مع نتائج الدراسات السابقة المشار في الدراسة.

4 - جاءت الأهمية النسبية لمتغير سلوكيات المواطنة التنظيمية متفاوتة حيث جاء في الترتيب الأول في الأهمية الإيثار يليه في الترتيب الثاني السلوك الحضاري ثم يليه في الأهمية اللطف والكياسة وأخيرا الروح الرياضية .

5 – من خلال التحليل تبين أن مستوى عدالة التوزيعات جاء بشكل محايد حيث بلغ الوسط الحسابي (3.11) وكذلك عدالة المعاملات كان محايدة أيضا، حيث أنة جاء فوق الوسط الفرضي في المجمل والبالغ(3.07) ولكنة غير مرضي وخصوصا الفقرة عندما تتخذ عمادة الكلية قرارا متعلقا بوظيفتي فانه يتعامل معي باحترام حيث جاءت بمتوسط (2.72) وبانحراف معياري (1.356) .

المقترحات :

1 – التأكيد على ضرورة الاهتمام بالعدالة التنظيمية بأبعادها الثلاثة وخصوصا العدالة التوزيعية وعدالة المعاملات نظرا لدورها الكبير في تحقيق سلوكيات المواطنة التنظيمية بمؤسسات التعليم العالي .

2 – ضرورة تبني إستراتيجية من شأنها دعم العلاقات والثقة التنظيمية مابين كل من الإدارة والعاملين ، ومابين العاملين وبعضهم البعض بما يضمن تعزيز سلوكيات المواطنة وتحسين مستوى الأداء .

3 – ضرورة تقديم الدعم والتأييد من قبل القيادات الإدارية لكافة العاملين ، وذلك من خلال الاعتماد على نظام جيد للمكافآت والجزاءات والمشاركة في عملية صناعة واتخاذ القرارات والتمكين بما يساهم في تحقيق بيئة مشجعة تسهم في انجاز أهداف المنظمات والعاملين بكفاءة وفاعلية .

4 – ضرورة العمل على إعادة هيكلة مرتبات وحوافز أعضاء هيئة التدريس بما من شانه أن يسهم في تنمية وتعزيز الولاء والالتزام التنظيمي لديهم ورفع روحهم المعنوية والمساهمة الفعالة في إنجاح البحث العلمي .

5 – العمل على نشر الوعي وتطبيق موضوع العدالة التنظيمية في أنشطة ومهام وواجبات الوظيفية ، مما يسهم في تعميق مفهوم المواطنة التنظيمية ومفاهيمها وأهميتها وأبعادها لدى كافة الأفراد باعتبارها منهجا للعمل تساهم في زيادة تحقيق أهداف المنظمة وعلى كافة المستويات.

6 – التركيز على أهمية تحقيق سلوكيات المواطنة التنظيمية وذلك كونها عنصر أساسي وهام في دعم العاملين نحو انجاز مهامهم وتحقيق فوائد كبيرة ومهمة لكل من المنظمات والعاملين على حد سواء كزيادة الثقة التنظيمية والالتزام التنظيمي وانخفاض معدلات التسرب الوظيفي .

قائمة المراجع

المراجع العربية :

- ابوالقاسم الأخضر حمدي ، (2015) ، اثر العدالة التنظيمية المدركة على مستوى الرضا الوظيفي ، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال ،المجلد 11 ، العدد 3 .

- أميرة محمد حواس ،(2003) ، أثر الالتزام التنظيمي والثقة التنظيمية على العلاقة بين العدالة التنظيمية وسلوكيات المواطنة التنظيمية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة القاهرة .

– راتب السعود ، سوزان سلطان ، (2009) ، درجة العدالة التنظيمية لدى رؤساء الأقسام الأكاديمية في الجامعات الأردنية الرسمية وعلاقتها بالولاء التنظيمي لأعضاء الهيئات التدريسية فيها ، مجلة جامعة دمشق ، مجلد 25 ، العدد 1.

- رعد عبد الله الطائي ، عادل ياسين جواد ،(2014) ، دور الثقافة المنظمية في سلوكيات المواطنة التنظيمية ، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، المجلد (20) ، العدد (79) .

– عامر علي حسين العطوي ، (2007) ، اثر العدالة التنظيمية في الاداء السياقي ، مجلة جامعة القادسية ، المجلد العاشر ، العدد الأول .

- محمد ناصر ابوسمعان ، (2015) ، محددات العدالة التنظيمية وعلاقتها بسلوك المواطنة التنظيمية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الإسلامية غزة .

- محمد ناصر إسماعيل ، نبيل دنون جاسم ، رنا ناصر صبر ، (2012) ، اثر المناخ التنظيمي في سلوك المواطنة التنظيمية ، بغداد ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد (30) .

- مضفي العميان ، موسى السعودي ، (2009) ، أثر العدالة التنظيمية في الأداء الوظيفي ، المجلة المصرية للدراسات التجارية ، المجلد الثالث والثلاثون ، العدد الأول .

المراجع الأجنبية :

- Byrne , Z. S. (2003) . Perceptions of Organizational Justice, Identification, and Support Within Work Teams , Poster at the 18th Annual Conference of the Society for Industrial and Organizational Psychology April 11-13 . - Cheng. Chang, Chen. Tsai & Shan. Tsai, (2011), the organizational citizenship behaviors and organizational commitments of organizational members influences the effects of organizational learning , international journal of trade, economics and finance, vol.2, no.1. - Robert, Kreinter, & Angelo, Kinick. (2001) ,"**Organizational Behavior**" fifth Edition , Irwin, McGraw.

- Tatum, B. C., & Eberlin, R. J.,(2008), "The relationship between organizational justice and conflict style", Business Strategy Series, Vol. 9, No. 6, pp: 297-305.

-Nezakati. Hossien, Asgari. Omid, Karimi. Faraz & Kohzadi ,(2010) .Vajihe, Fostering organizational citizenship behaviors (OCB) through human resources empowerment (HRE), World journal of management, vol.2,number. 3.

- Karriker, J. H., & Williams, M. L.,(2009) , "Organizational Justice and Organizational Citizenship Behavior: A mediated Multifoci Model", Journal of management, Vol. 35, No. 1, pp: 112-135.

- Lee, H. R.,(2000), "An Empirical Study of Organizational Justice as a mediator of the Relationship among Leader-Member Exchange and Job Satisfaction, Organizational Commitment, and Turnover Intentions in the Lodging Industry", Unpublished dissertation, Faculty of the Virginia Polytechnic Institute and State University.

- Lindstedt. Catharina & Naurin. Daniel, (2005) ,Transparency and corruption, the Quality of government conference, Goteborg University .

- Modassir. Atika & Singh. Tripiti, (2008) , relationship of emotional intelligence with transformational leadership and organizational citizenship behavior , international journal of leadership studies, vol.4, iss.1, pp:3 – 21.

. .

- Yilmaz, K., & Tasdan, M., (2009) ,"Organizational Citizenship and Organizational Justice in Turkish Primary Schools", Journal of Educational Administration, Vol. 47, No. 1, pp: 108-126 .

.

مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية
ISSN 2352-9962
العدد التاسع - جوان 2018

OEBUniv.Publish

إستراتيجيات المزيج التسويقي للمنتوج المحلي- دراسة حالة مؤسسة كوندور -

Marketing mix strategies for the local product - Case study of the Condor-

أ.حقانة ليلى
جامعة بشار، الجزائر
leilahogana@gmail.com

د.بن سفيان الزهراء
جامعة بشار، الجزائر
zbensefiane@gmail.com

تاريخ التسليم:(2018/04/06)، تاريخ التقييم:(2018/05/12)، تاريخ القبول:(03/ 06/ 2018)

الملخص

يهدف هذا البحث إلى دراسة إستراتيجيات المزيج التسويقي للمنتوج المحلي، من خلال دراسة الإستراتيجيات التي تتبناها مؤسسة كوندور لتسويق المنتوج المحلي؛ وذلك بتطرق إلى الإستراتيجيات المطبقة كل من المنتوج، التسعير، التوزيع والترويج والتي صممت خصيصا التأثير على المستهلك. ولتحقيق هذا الهدف خصصا تم إعتماد على المقابلة كأداة لجمع البيانات مع مسؤول التسويق لمؤسسة كوندور. خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج تمثلت أهمها في أن مؤسسة كوندور تبدل جهود جبارة في تصميم إستراتيجيات المزيج التسويقي بما يتلاءم مع السوق المستهدف؛ كما أنها تنوع في تشكيلة منتوجاتها وخصائصها بما يتوافق مع حاجات ورغبات المستهلكين وبالجودة المطلوبة؛ والأسعار المناسبة؛ وفي الوقت والمكان المناسب.

الكلمات المفتاحية: المنتوج المحلي، إستراتيجيات المنتوج، إستراتيجيات التسعير، إستراتيجيات التوزيع، إستراتيجيات الترويج.

Abstract

The aim of this study is to study the strategies of the marketing mix of the local product , by studying the strategies adopted by the Condor for marketing the local product, by addressing the applied strategies of the product, pricing, distribution and promotion, which are specifically designed to influence the consumer. To achieve this goal, the interview was used as a data collection tool with the marketing officer of the Condor Foundation. The study concluded with a number of results, the most important of which is that the Condor Corporation has made great efforts in designing marketing mix strategies in line with the target market; it also diversifies its products and characteristics in line with the needs and desires of consumers and at the appropriate quality.

Keywords: local product, product strategies, pricing strategies, distribution strategies, promotion strategies.

مقدمة:

في ظل الضغوط التي تواجهها المؤسسات اليوم، ونتيجة المنافسة الشديدة والشرسة التي تهدد وجودها، وتغير أذواق المستهلكين، وسرعة التطور التكنولوجي. إذ يجب أن تعول المؤسسات على جهود جبارة في تقديم منتوجات جديدة تلبي حاجات ورغبات المستهلكين. يمكن نجاح أو فشل المؤسسات إلى ما يمكن خلقه من طلب وقبول لمنتوجاتها؛ لذلك تلعب الإستراتيجيات التسويقية دورا مهما في نجاح النشاط التسويقي، نتيجة لتمتعها بسلسلة من النشاطات المتكاملة والممثلة بعناصر المزيج التسويقي الذي يؤدي إلى نجاح العملية التسويقية.

تبعا لتلك التغيرات أصبح من الضروري على المؤسسات المحلية تبني وتطبيق إستراتيجيات فعالة للتأثير على المستهلكين وتغيير سلوكهم لتبني المنتوج المحلي واقتنائه. وعليه تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة على **الإشكال التالي**:

فيما تتمثل إستراتيجيات المزيج التسويقي المتبناة من قبل مؤسسة كوندور لتسويق المنتوج المحلي؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة على الإشكالية سالفة الذكر تم تبني الفرضية التالية:

تتبنى مؤسسة كوندور إسترتيجيات مزيج تسويقي فعالة تمكنها من تسويق منتوجاتها للمستهلكين.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على موضوع مثير للاهتمام ألا وهو إستراتيجيات المزيج التسويقي من خلال التطرق إلى إستراتيجيات المنتوج والتسعير، والتوزيع، والترويج، ضف إلى ذلك المساهمة في توفير دراسة محلية عن إستراتيجيات تسويق المنتوج المحلي.

منهج الدراسة:

من أجل الإحاطة بجوانب الإشكال المطروح تم إستخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال إجراء مقابلة مع مسؤول التسويق لمؤسسة كوندور.

خطة الدراسة: للتأكد من صحة الفرضية تم تقسين الدراسة إلى ثلاثة محاور أساسية:

المحور الأول: التعريفات الإجرائية والدراسات السابقة.

المحور الثالث: دراسة الحالة.

المحور الأول: التعريفات الإجرائية والدراسات السابقة

سيتم من خلال هذا المحور التطرق إلى التعريفات الإجرائية لأهم المصطلحات المتداولة في الدراسة. وبعد ذلك سيتم عرض بعض الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع الدراسة.

1. التعريفات الإجرائية

أ. المزيج التسويقي: هو مجموعة من الأدوات التسويقية التي تحتاجها المؤسسة لتحقيق الأهداف التسويقية في السوق المستهدف (Prasad, 2002)، ويتكون المزيج التسويقي من أربعة عناصر: المنتج، التسعير، التوزيع والترويج*.

- **المنتوج:** هو عبارةٌ أي شيء يمكن عرضه في السوق لإشباع حاجة أو رغبة للمستهلك سواءاً عن طريق الإستحواذ أو الإستعمال أو الإستهلاك، ويشتمل ذلك السلع المادية الملموسة والخدمات والأشخاص والأماكن والأفكار والمؤسسات " (Kotler, 1983, p. 246).

"أنه مصدرا لإشباع الحاجات والرغبات الإستهلاكية، كما أنه مصدر للربح الذي يسعى إليه كل من المنتج والموزع؛ بل يتعداه إلى كل الأبعاد التي يمكن أن تحقق للمستهلك المنافع التي يسعى إلى تحقيقها" (الصيرفي، 2008، صفحة 88).

- **التسعير:** إرتبط مفهومه بالقيمة والمنفعة؛ إذ يمثل القيم التي يقوم المستهلك بدفعها مقابل الحصول على منفعة معينة (الصميدعي و الساعد، 2006، صفحة 243)، حيث أن القيمة هي المقياس الكمي لمساواة المنتوج بمنتوجات أخرى؛ والمنفعة تمثل خاصية المنتوج التي تجعل المستهلك قادرا على إشباع حاجاته وتحقيق رغبات.

- **التوزيع:** تعتمد كثير من المؤسسات في بيع منتوجاتها إلى المستهلك النهائي على الوسطاء سواء في الأسواق المحلية أو الأسواق الأجنبية، أي أنها قد لا تبيع أو تتعامل مباشرة مع المستهلكين النهائيين. حيث يعرف التوزيع في كونه "مجموعات الأفراد أو المؤسسات التي يتم عن طريقها نقل السلع والخدمات من مصادر إنتاجها إلى المستهلك الأخير، وهي التي يتم عن طريقها خلق المنافع الزمنية والمكانية ومنفعة الحيازة " (الراوي و السند، 2000، صفحة 242).

- **الترويج:** ويعتبر الترويج العنصر المهم من ضمن عناصر المزيج للتسويقي؛ ونظرا لأهميته البالغة لقي إهتماماً كبيراً من طرف الكتاب والباحثين فعرف على أنه: "عملية الإتصال التي تهدف إلى بناء العلاقة مع المستهلكين ولإدامتها من خلال إعلامهم واقناعهم بما تقوم المؤسسة ببيعه أو تسويقه" (البكري و النواري، التسويق الأخضر، 2007، صفحة 174).

ب. إستراتيجيات المزيج التسويقي: تتكون إستراتيجيات المزيج التسويقي من عنصرين هما السوق المستهدف والمزيج التسويقي، وبالتالي تتضمن إستراتيجية المزيج التسويقي "التخطيط والتطوير للمنتوج والتسعير والترويج والتوزيع لمقابلة إحتياجات السوق"(معلا ، 2008).

* قد أضاف علماء التسويق ثلاثة عناصر أخرى للمزيج التقليدي، لتتلاءم مع المنتوجات الخدمية.

ج. المنتوج المحلي: نجد للمنتوج المحلي مسميات عدة منها المنتوج الوطني، المنتوج الإقليمي، منتوجات المنطقة... ولعل الأمر يعود بالدرجة الأولى للتطور التاريخي الذي شهده لفظ أو مصطلح "محلي" أو بالأصح اللفظ اللاتيني الدال عليه "Localisme"؛ هذا المصطلح الذي إنتشر في مطلع القرن العشرين بفضل كتابات كل منLeopold Kohr وWendell Berry Ernst Friedrich Schumacher وKirkpatrick Sale...وببداية بريطانية تتصدرها أعمال Alan Miblum حول "مسؤولية الخدمات المحلية...". لتبدأ في سنوات الثمانينيات التوجهات نحو فلسفة المنتوج المحلي في أمريكا، بفضل ما شهدته حركة الزراعة العضوية؛ وحالة عدم الرضا التي سادت إثر التزايد المكثف لاستخدام المواد الكيميائية، والضرر الذي لحق بعض صغار المزارعين*.

ناهيك على تداعيات التلوث والتوجه نحو مبدأ "الاستهلاك المحلي يحد من التلوث (Martin, Octobre2010).

وظل المصطلح يشهد تطورات عدة مسايرا للمستجدات المحلية الإقليمية والدولية ومن أبرزها فلسفة أو مفاهيم "Néo-Localisme"، أو إن صحت الترجمة الحرفية المحلية الجديدة بمعنى محلية المنتوج في سياق وأطر عالمية متنوعة. والتي برزت من جراء الدعوات المتصاعدة لإعادة توجيه وتنظيم حياة المجتمعات عبر إدارة اقتصادية واجتماعية تتسم بالقرب السياسي (Crawford, 2001). أي حياة تخضع لمعيشة محلية (Reterritorialiseé) توطد في إطارها العلاقات الاجتماعية والشخصية ويكثف التفاعل الاجتماعي؛ ويستدعي مشاركة في الجهد الاجتماعي للإنتاج ويتطلب التركيز على قيمة العمل. وفي هذا السياق يرى الفيلسوف الفرنسي Pascal Engel أن "فلسفة اليوم يجب أن تنطلق من الجهود المحلية قبل أن تصل إلى العالمية" (Schwimmer, 1994, pp. 157-175). تلك الفلسفة التي تحتاج إلى إرادة فعلية على كافة المستويات؛ وبتظافر كافة الجهود لتضحي كبديل عن العولمة وما خلفته من تغيير لأنماط الاستهلاك، فضلا على الدرجات القصوى للتلوث في ميدان الاستهلاك العالمي.

لكن في إطار تلك الخاصية المحلية التي ليس لها حدود جغرافية*، لأن الحد الأقصى أو الأعظم هو سيادة مبدأ التقارب (Relocalisation).

* في حين ترى بعض المراجع والمصادر أن اللفظ ظهر لأول مرة منذ 10سنوات (أي في حدود2005) تزامنا مع اليوم العالمي للبيئة؛ ويعود لمبادرة معزولة لأمريكية (Jessica Pentrice) من سان فرنسيسكو حيث كان أهل بلدتها لا يستهلكون سوى الأغذية الوحيدة والمنتوجة على بعد100 ميل (160كلم) من منازلهم. لتحقق بعد ذلك نجاح وانتشار واسع إذ من المرجح أن تصير طريقة الاستهلاك في حد ذاته. للمزيد من التفاصيل إطلاع على (Birlouez, 2015)

* خاصية المحلية التي تتم عبر معايير المسافة المقدرة بالكيلومترات بين المنتوج والمستهلك أو سوق المنتوجات قد تنتفي إن ساد هذا المبدأ. وبهذا الصدد نشير إلى دراسة متخصصة (سنة2014) للمجتمع الفرنسي شملت العينة 1008مستهلك يتعدى أعمارهم18

• **المفهوم اللغوي:** لغة اللفظ مشتق من المحل، بمعنى المكان أو الموضع؛ بحيث أن اللفظ باللاتينية مشتق من مصدر Localisme الراجع إلى لفظ Locusفي اليونانية والدال على Lieu (Schwimmer, 1994)، بمعنى الموضع أو المكان أي يتمتع بخاصية المحلية توافقا مع المذهب الذي يركز على ما هو محلي ولم يغير حدود الحدود.

• **المفهوم إصطلاحا:** على نحو لا يبتعد عن الدلالة اللغوية تعرف القواميس المتخصصة المنتوج المحلي على أنه المنتوج الذي صنع في المحل ذاته دون تعدي أو عدم تغيير الحدود (linternaute, s.d.). بحيث تعمل منتوجات الإقليم أو المنطقة (reverso dictionnaire, 2017) على تعزيز التماسك الاجتماعي والديمقراطية التشاركية (Crawford, 2001)، ويدعم الاقتصاد المحلي ويحافظ على بصمته البيئية عندما يتم نقله.

خاصية المحلية للمنتوجات انصبغت على المستهلك لينعث هو الأخر بـ"المستهلك المحلي"؛ وهذا الأخير هو الأخر تعدد المفاهيم المرتبطة به، منها ما تقارب ومنها من تباعدت الآراء حوله. حيث نجد أن القواميس المتخصصة عرفته على أنه "الشخص الذي يبحث عن السلع والخدمات المنتوجة محليا" حسب قاموس New Oxford American Dictionary (Stevenson & Lindberg, 2015). أما بالنسبة للقاموس الفرنسيPetit Larousse فهو "الشخص الذي يقرر أن يستهلك المنتوجات المحلية للمساهمة في التنمية المستدامة".

2. الدراسات السابقة: توجد العديد من الدراسات التي لها صلة مباشرة مع إشكالية الدراسة الحالية وندكر منها:

أ.دراسة (قطاف ، 2017**)؛ بعنوان** "**واقع تطبيق المزيج التسويقي في المنظمات غير الهادفة للربح دراسة جمعيتي حماية المستهلك:"اليقظة"و "الأمان" بولاية بسكرة"**

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة واقع تطبيق عناصر المزيج التسويقي الرباعي وكذلك العناصر الإضافية المعتمدة في التسويق الاجتماعي في المنظمات غير الهادفة للربح، وبالتحديد جمعيات حماية

سنة، وأفضت أحد نتائجها إلى أن46% يفضلون القرب الجغرافي للمنتوج؛ و4 أشخاص من أصل10 ليديهم عادة شراء نفس المنتوجات المحلية التي تحافظ على خصائصها أو بصمتها البيئية. للمزيد من التفاصيل طالع:

(rapport IPSOS Public Affairs- The social resaerch and corporate reputation specialists (etudes de marche, etude sociales et d'opinion ISO20252), Févier2014)

ودراسة أخرى أقيمت في إطار دعم أبحاث التنمية المستدامة بنسب إجمالية للمزيد من التفاصيل طالع:

(Merle, Herault-Fournier, Prigent-Simonin, Graciantte, & Montet, 2011)

المستهلك. ولتحقيق أهداف البحث تم الاعتماد على الملاحظة والمقابلة التي أجريت على جمعيتي حماية المستهلك في ولاية بسكرة وهما جمعيتان "اليقظة" و"الأمان" لحماية المستهلك.

توصلت الدراسة إلى أن جمعيات حماية المستهلك تقوم بالاعتماد على عناصر المزيج التسويقي الرباعي والإضافية بغية الوصول إلى الجمهور المستهدف وبلوغ مختلف أهدافها وغاياتها، حيث لا تسعى هذه الأخيرة إلى تحقيق مكاسب مادية أو أرباح نظير نشاطها، بل تهدف إلى خدمة الصالح العام وتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وتغيير السلوكيات، حيث أن جمعيات حماية المستهلك تسعى إلى نشر الوعي لدى المستهلك وذلك من خلال دورها التحسيسي، الإعلامي والتوعوي من أجل حماية المستهلك من كل صور الاحتيال والغش في عملية التبادل.

ب. دراسة (خنفر، 2016)؛ **بعنوان " أثر عناصر المزيج التسويقي الدوائي على قرار شراء الأدوية محلية الصنع-دراسة تطبيقية في مدينة عمان -"**

هدف هذا البحث إلى التعرف على مدى تأثير عناصر المزيج التسويقي الدوائي على القرار الشرائي لدى المرضى المراجعين للصيدليات لشراء الأدوية محلية الصنع خارج الوصفة الطبية، من حيث (المنتج الدوائي، السعر الدوائي، التوزيع الدوائي، الترويج الدوائي). تم إستخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال توزيع 800 استبانة على المرضى المراجعين للصيدليات في مدينة عمان، وكان عدد الاستبانات الصالحة للتحليل الاحصائي 740استبانة والتي تشكل 92.5% من مجموع الاستبانات التي تم توزيعها.

توصلت الدراسة الى وجود أثر لعناصر المزيج التسويقي الدوائي على القرار الشرائي للمرضى المراجعين للصيدليات.

ج. دراسة (عمر، محمد، و علي، 2015)؛ **بعنوان "إستراتيجيات المزيج التسويقي ودورها في زيادة الحصة السوقية-دراسة إستطلاعية لأراء عينة من الأفراد العاملين في شركة ستي سنتر التجارية في مدينة زاخو -"**

هدف هذا المقال الى تحديد العلاقة بين استراتيجيات المزيج التسويقي والحصة السوقية في شركة ستي سنتر التجارية في مدينة زاخو، ولي تحقيق هذا الهدف تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لاختبار عينة عشوائية مكونة من 40 فردا من العاملين بوظائف اشرافية وتنفيذية في الشركة المبحوثة ، واستخدمت الاستبانة كوسيلة في جمع البيانات . ولمعرفة علاقتي الارتباط والتأثير بين ابعاد البحث للإجابة عن تساؤلات مشكلة البحث والوصول إلى الاهداف الموضوعة. وتم استخدام الاساليب الاحصائية من اجل معالجة البيانات والوصول للنتائج باستخدام البرنامج الاحصائي spss.

توصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات كان من اهمها ان الشركة تعمل في بيئة تتسم بقدر من التغير المفاجئ والحركة الامر الذي يجعلها مصدرا لمجموعة من القيود تحيط بعملها لاختيار استراتيجيات فاعلة للمزيج التسويقي.

د. دراسة (هباش ، 2015)؛ **بعنوان" سياسات المزيج التسويقي في المؤسسة الاقتصادية بين الخلفية النظرية و الممارسة الفعلية - دراسة على بعض المؤسسات بولاية سطيف -"**

هدف هذا المقال إلى تسليط الضوء على أحد أهم الركائز الرئيسية التي تقوم عليها مختلف أنشطة المؤسسة ألا وهي فلسفة التسويق. وذلك من خلال تطرق إلى أهم المرتكزات التي يستند إليها التوجه والفكر التسويقي والممثلة في سياسات المزيج التسويقي التي تعتبر الشريان الحيوي. تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال توزيع 36 إستبانة على عينة عمدية مكونة من مديري المؤسسات بولاية سطيف أو مسيرين ومدراء المصالح التجارية والتسويقية. وتم معالجة البيانات بإستخدام برنامج spss.

أثبتت الدراسة إلى أنه هناك اتجاه عام يؤكد تبني واعتماد هذه المؤسسات على سياسات عناصر المزيج التسويقي في ممارسة مختلف أنشطتها، إلا أن واقع الحال يؤكد على أن الممارسة الفعلية لهذه السياسات تبقى محل العديد من التحفظات.

المحور الثاني: دراسة الحالة

بعد الإحاطة النظرية لجوانب الموضوع وبحثا عن إجابة للإشكالية التي بنيت على فرضية عامة كان لزاما إسقاط الموضوع على أرض الواقع وتدعيمه بجانب تطبيقي، والذي تمثل في دراسة الإستراتيجيات التسويقية لمؤسسة كوندور وذلك من خلال إجراء مقابلة وفقا لمنهج الوصفي تحليلي.

1. منهجية الدراسة: تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الذي يتضمن أسلوب المسح المكتبي، من خلال الرجوع إلى الأبحاث السابقة والإطلاع على أدبيات الموضوع. إلى جانب إستخدام أسلوب المسح الميداني لغرض جمع البيانات اللازمة بواسطة إجراء مقابلة مع مسؤول التسويق لمؤسسة كوندور.

2. مجتمع وعينة الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة من مؤسسة "كوندور"، حيث تم إجراء مقابلة مع مسؤول التسويق للمؤسسة.

3. تقديم مؤسسةCondor Electronics: تعتبر مؤسسة Condor Electronics من المؤسسات الرائدة في قطاع صناعة الأجهزة الإلكترونية والكهرومنزلية. بدأت نشاطها بالإسم التجاري Antar trade، وهو إسم معتمد باللغة الإنجليزية معناه "عنتر للتجارة"؛ أنشئت المؤسسة في 02 فبراير 2002، وتحصلت على سجلها التجاري في أبريل من نفس السنة؛ لينطلق نشاطها الفعلي في نوفمبر 2002. برأس مال قدر بـ2450.000.000دينار جزائري. أعدت البطاقة التعريفية للتعرف أكثر بالمؤسسة على النحو التالي:

الجدول رقم (01): البطاقة التعريفية لمؤسسة Condors *Electronics*

الإسم الاجتماعي	المؤسسة Condor electronics
إسم العلامة التجارية	Condor
الطبيعة القانونية	SPA Condor Electronics
المقر الاجتماعي	المنطقة الصناعية برج بوعريريج
المساحة	80104 م^2
طبيعة وميدان النشاط	الإنتاج المتكامل للأجهزة الإلكترونية والكهرومنزلية ومكوناتها
رأس المال الاجتماعي	2 450 000 000 د ج
عدد المستخدمين	3500 مستخدم
شعار	Prenez Votre Envol أو إنطلق

المصدر: من إعداد الباحثتين بالإعتماد على موقع المؤسسةhttps://www.condor.dz/fr/condor-electronics

4. إستراتيجيات المزيج التسويقي لمؤسسة Condor Electronics**:** سيتم التطرق في هذا الجزء إلى أهم إستراتيجيات المزيج التسويقي المطبقة من طرف المؤسسة، حسب المعلومات المتحصل عليها من وثائق المؤسسة ومن طرف مسؤول التسويق.

1.2. إستراتيجية المنتوجات: تنتج مؤسسة Condor Electronics تشكيلة واسعة من المنتوجات تحت إسم علامتها التجارية.

1.1.2. تشكيلة المنتوجات*: تقدم المؤسسة تشكيلة متنوعة من المنتوجات الإلكترونية الموجهة للجمهور الواسع. والجدول التالي يلخص تشكيلة المنتوجات الخاصة بأجهزة التلفزيونات والهواتف النقالة وجل الأنواع المطروحة في السوق الجزائري.

* سوف يتم إدراج تشكيلات الخاصة بالتلفزيون والهواتف النقالة فقط حيث يتعذر إدراج كل التشكيلات نظرا وجود عدد كبير من حافظة المنتوجات لدى المؤسسة وتشكيلاتها.

الجدول رقم (02): تشكيلة المنتوجات مؤسسة Condor Electronics

ميدان النشاط	تشكيل المنتوجات	
أجهزة التلفزيون	LED TV	23 "، 24"، 40"، 43"، 45"، 49"
	SMART TV	22"، 23"، 54"
	UHD TV	43"، 45"، 49"، 64"
	Curverd TV	55"
	OLED TV	55"، 65"
الهواتف النقالة	Série Allure	M_1^+،M_1 ،A_{55}^+،A_8 ،A_8^+
	Série Plume	P_8lite ،P_7^+ ، P_6^+،P_4^+،P_6pro
	Série Griffe	T_2، T_1 ، G_5 ،G_5^+
	Série Feature phone	F_1 MI NI ،F-Trois ،F_4

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على الموقع الإلكتروني للمؤسسةhttps://www.condor.dz

يتضح من الجدول أن تمتلك مؤسسة Condorتشكيلة واسعة من المنتوجات الإلكترونية المقدمة للجمهور الواسع، مما يدل على إستهداف المؤسسة لشريحة كبيرة من السوق ويعكس إستراتيجيتها الإستهدافية التي يغلب عليها التسويق الشامل. ما يمكن ملاحظته أن هناك تشكيلة متنوعة وواسعة من أجهزة التلفاز وبجميع الاحجام. وكذلك تشكيلة واسعة في الهواتف النقالة رغم حداثتها نسبيا علما أنها أول مؤسسة محلية تقتحم سوق الهواتف النقالة بإنتاجها محليا.

2.1.2. خصائص المنتوجات: تهتم مؤسسة Condor Electronics بمسايرة التطور التكنولوجي لصناعة الإلكترونيات؛ مما سنح لها بتقديم منتوجات ذات خصائص تقنية متنوعة. سيقتصر العرض على أهم الخصائص التقنية لأجهزة التلفزيون والهواتف النقالة* في الجدول التالي:

* تم تركيز في خصائص المنتوجات على المنتوجات المطروحة حديثا من قبل المؤسسة.

الجدول رقم (03): أهم الخصائص التقنية لبعض منتوجات مؤسسة Condor Electronics

المنتوج	الخصائص		السلسلة
LED TV	("49)		
	وضوح عرض الشاشة		1080×1920
	زاوية الرؤية		170°/170°
	التباين		عال
	HDMI	المداخل	3
	USB2.0		1
	VGA		1
	Ecouteurs		1
LED SMART TV	("22)		
	وضوح عرض الشاشة		1080×1920
	زاوية الرؤية		170°/170°
	التباين		عال
	Connexion		Wifi
	Application		Facebook ; YouTube ; Twitter ; APP Store
	HDMI	المداخل	2
	USB2.0		2
	VGA		1
	Ecouteurs		1
	Rj-45		1
	Système d'exploitation		Android 7.0
	RAM		4GB

64GB	ROM	**Série Allure M_1^+**
Dual Sim	Carte Sim	
Brun, Gris, Noir	Couleurs disponible	
20 M Pixel	Capteur photo selfie	
Fast charge	Batterie	
Android 7.0	Système d'exploitation	**Série Griffe T_2**
1GO	RAM	
8GO	ROM	
Dual Sim	Carte Sim	
Blanc, Gold, Gris, Noir	Couleurs disponible	
2 M Pixel	Capteur photo selfie	

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على الوثائق التقنية للمنتوجات.

تشهد وحدات الأعمال الإستراتيجية لمنتوجات التلفزيون (DAS1) والهاتف النقال(DAS13) تشكيلات واسعة وهي في تطور ملحوظ. فرغم حداثة عهدها استطاعت المؤسسة أن تتميز تنافسياً بإنتزاعها ريادة القطاع بحصة سوقية تفوق على العموم 35%، بفضل تصميمات منتوجاتها المسايرة لرغبات وتطلعات المستهلكين عن طريق دراسة السوق وتخصيص ميزانيات معتبرة لبحوث التسويق بإعتبارها نقطة حساسة ومرجعية في العملية الإنتاجية لمعرفة خصائص المستهلكين وخصائص المنتوجات المطلوبة، وخصائص الموزعين والمنافسين...فضلا على خضوعها لمعايير الموصفات القياسية الدولية

ISO(ISO 9001, ISO14001, ISO26000). لكن برغم من تلك المساعي لازالت منتوجات المؤسسة تفتقد لبعض التقنيات والخصائص مقارنة بما هو متداول عالميا.

بناء على تشكيلة وخصائص منتوجات المؤسسة تظهر جليا إستراتيجيات دورة حياة المنتوج؛ والملخصة في الجدول التالي:

الجدول رقم (04): إستراتيجيات دورة حياة المنتوج المطبقة من طرف مؤسسة *Condor Electronics*

المراحل	الإستراتيجيات
مرحلة التقديم	تقديم منتوجات بتشكيلات محدودة مبدئيا لتجربة قابلية السوق لها، وبأسعار تشابه أسعار المنافسين، مع تطبيق إستراتيجية إختراق الأسواق بما أن المنتوج جديد يحتاج التعريف به والترويج له، مثل منتوجات أجهزة العناية بالشعر التي قامت بطرحها مؤخرا في الأسواق الجزائرية، فقد تم طرح الجهاز بتشكيلة واحدة فقد كبداية.
مرحلة النمو	تقوم المؤسسة في هذه المرحلة بتوسيع تشكيلة منتوجاتها من حيث الحجم والخصائص؛ مع الدفع بالمنتوجات نحو المستهلكين عبر قنوات التوزيع كما هو الحال بالنسبة لأجهزة الهواتف النقال.
مرحلة النضج	تضطر المؤسسة لخفض الإنتاج في هذه التشكيلة وزيادة الترويج للتذكير بالمنتوج من أجل زيادة الطلب عليه كالطلب الأولي.
مرحلة التدهور	تستدعي هاته المرحلة خفض الإنتاج وأحيانا إيقاف بعض الخطوط، أو إضافة خصائص جديدة للتشكيلات المنتجة مع تخفيض الأسعار للتشكيلات القديمة، وطرح تشكيلات جديدة. ويظهر ذلك خصوصا في ميدان النشاط الاستراتيجيDAS13 بالنسبة لأجهزة الهاتف النقال.

المصدر: من إعداد الباحثتين

3.1.2. الخدمات: تهتم مؤسسة Condor Electronicsبتقديم خدمات متنوعة للمستهلكين واستخدامها كإستراتيجيات جذب من أجل التأثير على المستهلك لإقتناء منتوجاتها؛ وذلك من خلال تقديم خدمات قبلية وخدمات مصاحبة لعملية الشراء وخدمات بعد عملية البيع. حيث تهتم المؤسسة بإطلاع المستهلكين بالمستجدات والمعلومات المتعلقة المؤسسة والمنتوجات، والاستجابة لطلباتهم وتساؤلاتهم من خلال الموقع الإلكتروني للمؤسسة* أو عن طريق صفحتها الرسمية عبر الفيسبوك** في إطار خدمات قبل البيع. أما الخدمات المصاحبة لعملية البيع فتقتصر على الإستجابة لطلبات المستهلكين أثناء رغبتهم في الشراء المنتوجات، حتى يتم مساعدتهم في إختيار المنتوج الأنسب. أما فيما يتعلق بالخدمات ما بعد البيع

* https://www.condor.dz
** https://www.facebook.com/CondorMobileDZ& https://www.facebook.com/Condor.Electromenager

فتهتم المؤسسة بصيانة وتصليح المنتوجات الإلكترونية للمنتوجات المعطلة للمستهلكين؛ ولهذا الغرض تخصص شبكة من الوكلاء المعتمدين لصيانة الأجهزة قبل نهاية مدة ضمانها، وتقديم تحديثات للبرمجيات وإتاحتها في الموقع الرسمي للمؤسسة.

4.1.2. الضمان: تعول المؤسسة على الضمان الذي تلحقه بكافة منتوجاتها بصفته إستراتيجية تُعتمد لجذب أكبر عدد ممكن من المستهلكين لإقتناء المنتوج المحلي، ففي حالة تبوث تعرض المنتوج لعطب أو عطل في أثناء الفترة التي تلي عملية الشراء والمقدرة بـ24 شهر كحد أدنى يتم تصليح المنتوج مجانا أو استبداله بمنتوج أخر.

2.2. الاستراتيجية التسعيرية: تعمل المؤسسة جاهدة على أن يتم مراعاة القدرة الشرائية للمستهلك الجزائري عند صياغة الإستراتيجيات التسعيرية التي تحدد أساسا وفقا لتكلفة المنتوج؛ والتي يمكن تصنيفها إجمالا إلى ثلاث إستراتيجيات وهي:

1.2.2. استراتيجية اختراق السوق: بغية إختراق السوق لطرح منتوجات جديدة تستخدم المؤسسة هذه الإستراتيجية عن طريق تطبيق أسعار منخفضة مع مراعاة الأسعار المتداولة من طرف المنافسين؛ مما يمكنها من تحقيق حصة سوقية كبير.

2.2.2. إستراتيجية التسعير النفسي: تعتمدها المؤسسة لضبط الأسعار على النحو الذي يؤثر على الجوانب النفسية للمستهلك في إتخاذ القرار الشرائي بواسطة الأسعار الإنكسارية. بحيث يرى المستهلك العدد الأول فقط من السعر فيربط السعر به؛ مثلا 900 19دج فهي بالتقريب 000 20دج لكن المستهلك لا يرى ذلك بل يتأثر ويرها قريبة من 000 10دج. والمؤسسة تطبق ذلك في بعض المنتوجات كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (05) : التسعير النفسي لبعض منتوجات مؤسسة Condor Electornics

المنتوجات	السعر
Smart TV("43)	44.999دج
Smart TV("43)	50 999 دج
P_6 pro	19 900دج

المصدر: من إعداد الباحثتين بالإعتماد على وثيقة التسعير للمنتوجات

2.2. استراتيجية التسعير الترويجي: تستخدم Condor Electronics هذه الإستراتيجية من أجل ضبط أسعار المنتوجات فتقوم بطرح أسعارا لخدمتها أو منتوجاتها بأقل من الأسعار السائدة في السوق؛ وفي بعض الحالات أقل من التكلفة ولكن لمدة زمنية مؤقتة، والهدف من ذلك هو التأثير على الزبائن الجدد وجذبهم باتجاه المنتوج.

3.2. إستراتيجية التوزيع: لتكون المؤسسة أقرب بكثير من المستهلك تتبنى إسترتيجيات متعددة لقنوات التوزيع؛ وتتمثل في:

1.3.2. إستراتيجية هيكل قناة التوزيع: تقوم من خلالها المؤسسة باختيار مجموعة من منافذ التوزيع لتضمن تدفق منتوجاتها إلى المستهلك وإما أن يتم بشكل مباشر أو غير مباشر لوجود مجموعة وسطاء؛ ووفقا لقناتين رئيسيتين تتمثلان في:

أ.قناة مباشرة: تهتم هذه القناة بإيصال المنتوجات عبر نقاط العرض الخاصة بالمؤسسة (showroom)، بالإضافة إلى المشاركة في المعارض الوطنية والدولية؛ كما هو موضح في الشكل.

الشكل رقم (01): قناة التوزيع المباشرة لمؤسسة Condor Electronics

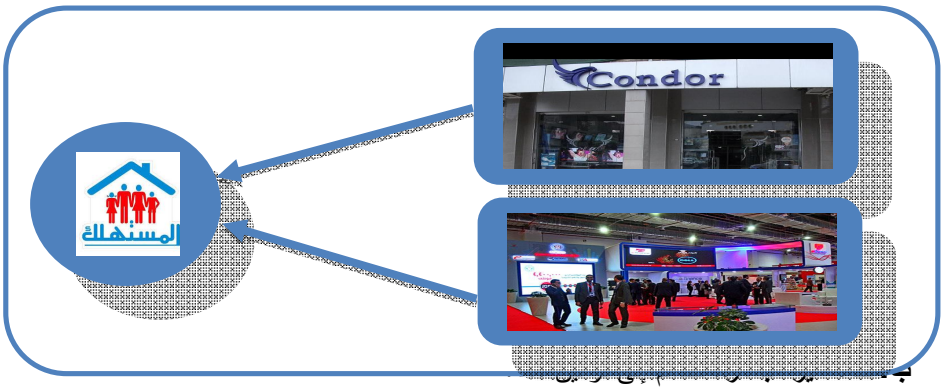

المصدر: من إعداد الباحثتين

-قناة قصيرة:كما هو مبين في الشكل أدناه تعمل القناة على إيصال المنتوجات من المنتج إلى بائعي التجزئة الخواص، والمحلات الكبرى، والمراكز التجارية... ومن تم إلى المستهلك النهائي.

الشكل رقم (02): قناة التوزيع القصيرة لمؤسسة Condor Electronics

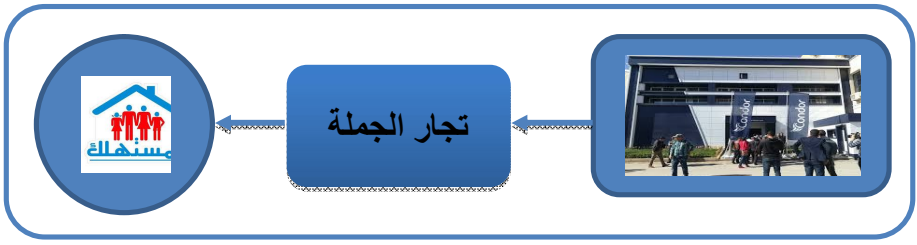

المصدر: من إعداد الباحثتين

- **قناة طويلة**:تهتم هاته القناة بإيصال المنتوجات من المنُتج إلى تجار الجملة الخواص ثم إلى تجار التجزئة الخواص ومنه إلى المستهلك النهائي حسب الشكل الموالي.

الشكل رقم (03): قناة التوزيع الطويلة لمؤسسة Condor Electronics

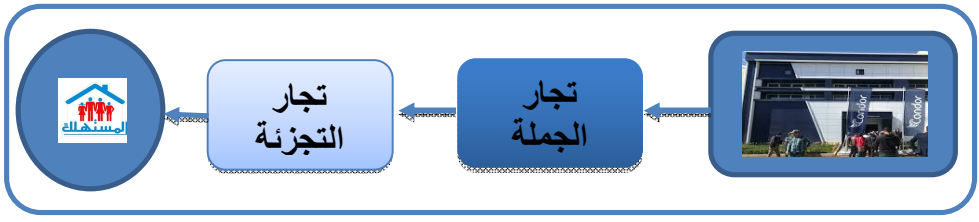

المصدر: من إعداد الباحثتين

من الأشكال السابقة يلاحظ أن المؤسسة تنوع في هيكلة قنوات التوزيع من أجل توفير المنتوجات للمستهلك حسب رغباته وطلباته؛ فتوفر له تكلفة الجهد والوقت الذي يتحمله لإقتنائها. فضلا لإعتمادها على القنوات الحديثة من بينها المراكز التجارية والمعارض الوطنية والدولية، وحتى القنوات الإفتراضية عبر التوزيع الإلكتروني لمؤسسة Jumia Algérie*.

* مؤسسة تقوم بتسويق وبيع المنتوجات عن طريق التجارة الإلكترونية.

2.3.2. إستراتيجية الموقع المتعدد: تستدعي تكرار معادلة نجاح أحد منافذ التوزيع لأكثر من موقع. فبفضل تبنيها إستطاعت المؤسسة أن تبلغ التغطية الشاملة للقطر الوطني وبأكثر من 127 نقطة بيع؛ إذ تتبع هاته الأخيرة طبيعة الموقع وكثافته السكانية ودرجة الإقبال فيه وموارد المؤسسة وخصائص المنتوج. والجدول أدناه يوضح بعض التفاصيل حول ذلك.

الجدول رقم (06): مواقع تواجد نقاط بيع مؤسسة

الولاية	عدد نقاط البيع	الولاية	عدد نقاط البيع	الولاية	عدد نقاط البيع	الولاية	عدد نقاط البيع
أدرار	02	تلمسان	03	قسنطينة	02	ولاية تندوف	01
الشلف	01	تيارت	03	المدية	01	تيسمسيلت	01
الأغواط	03	تيزي وزو	04	مستغانم	01	الوادي	03
أم البواقي	02	الجزائر	21	المسيلة	03	خنشلة	03
باتنة	03	الجلفة	03	معسكر	02	سوق أهراس	02
بجاية	03	جيجل	03	ورقلة	03	تيبازة	02
بسكرة	03	سطيف	10	وهران	05	ميلة	01
بشار	01	سعيدة	01	البيض	01	عين الدفلى	02
البليدة	05	سكيكدة	01	إليزي	01	النعامة	01
البويرة	01	سيدي بلعباس	01	برج بوعريريج	04	عين تموشنت	01
تمنراست	01	عنابة	03	بومرداس	02	غرداية	01
تبسة	02	قالمة	01	الطارف	02	غليزان	01

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على الموقع الإلكتروني للمؤسسةhttps://www.condor.dz

تحضر المؤسسة بعلامتها ومنتوجاتها في كل ولاية من ولايات الوطن الشاسع؛ لكن تختلف عدد نقاط البيع المتواجدة من منطقة إلى أخرى حسب العوامل المذكورة سابقا. فبعض المناطق تستوعب أكثر من 4 نقاط للبيع مثل الجزائر العاصمة بـ21 نقطة بيع؛ وهو عدد كبير نظرا للكثافة السكانية وحجم السوق العالي، ضف إلى تواجد أفخم المراكز التجارية والمعارض الدولية والوطنية فيها. كما خصص لولاية سطيف

10 نقاط لتواجدها بالقرب من مقر مصانع ووحدات Condor، ولإحتوائها على أكبر سوق للأجهزة الإلكترونية وتوافد المستهلكين من كافة الولايات. وأيضا خصص لولاية البليدة ووهران 5 نقاط بيع لكل منهما نظرا للكثافة السكانية وإقبال المستهلكين.

3.3.2. إستراتيجية الرقابة على القناة: بهدف الرفع من كفاءة وفعالية الأداء، وضبط التكاليف، وإحكام السيطرة على قناة التوزيع تركز المؤسسة على إستراتيجية الرقابة على أداة القناة للكشف عن مواطن الضعف لدى الموزعين ومن تم العمل على تدريبهم وتحسين أدائهم.

4.2. استراتيجية الترويج: تقوم المؤسسة بالترويج والتأثير على المستهلك لإقتناء منتوجاتها مراعية للتنوع الثقافي للمجتمع الجزائري عند القيام بتصميم الحملات الإعلانية؛ من خلال إستراتيجيتين أساسيتين هما إستراتيجية الدفع والجذب.

1.4.2. استراتيجية الدفع: تعتبر إستراتيجية ترويجية لكن تعتمد على القوى البيعية، فمن أجل الدفع بالمستهلك نحو إقتناء المنتوج تقوم المؤسسة بتدريب رجال البيع التابعين لها لإتمام وانحاح العمليات البيعية والذهاب إلى أكثر من ذلك ببناء علاقة مستدامة مع الزبون.

2.4.2. استراتيجية الجذب: لربط المستهلك أكثر فأكثر بعلامة المؤسسة ومنتوجاتها يتم التركيز عليه والتأثير فيه لجذبه نحوها ولترسيخ صورة ذهنية إيجابية لديه؛ ويتم ذلك بإستغلال عدة تقنيات ووسائل إتصالية -مبينة في الشكل أدناه- والمتمثلة في:

أ.الإشهار والإعلان: تركز عليه المؤسسة بالدرجة الأولى من أجل التعريف بمنتوجاتها الجديدة، وتذكير وإقناع المستهلكين بالشراء، مستعملة عدة وسائل من بينها:

- التلفاز والراديو: بهدف تذكير وإقناع المستهلك بالمنتوج وخصائصه لزيادة الإقبال عليه تستغل المؤسسة التلفاز والراديو في عملية الإشهار والإعلان لإيصال رسالتها إلى أكبر شريحة ممكنة لكثرة إستعمالهما من طرف المستهلك. ومن أحدث الإشهارات التي شملت كافة منتوجاتها في التلفزيون إشهار تم من طرف الممثلة الجزائرية سهيلة المعلم منذ ماي 2017؛

- الملصقات واللوحات الإعلانية: تعتمد عليها المؤسسة من أجل التعريف أو التذكير بمنتوجاتها، وتقوم بوضع الملصقات في نقاط البيع وقاعات العرض؛ أما اللوحات الإعلانية فالمؤسسة تركز استخدامها بوسط المدن الكبرى للوطن وكثيرا ما تظهر علامتها في اللوحات الإشهارية للملاعب؛

- الجرائد: بإعتبارها الأكثر قراءة وإنتشارا والأقل تكلفة تعد أهم وسيلة إشهارية تعتمدها المؤسسة؛ إذ تحوز على المرتبة الأولى من حيث الإنفاق على الإعلان؛

- الأنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي: تسعى المؤسسة للتواصل مع المستهلك وبناء علاقات طيبة معه عبر موقعها الإلكتروني وصفحتها الرسمية؛ وكذا عبر قناتها على اليوتيوب (المعروفة باسم Condor Electroncs)، فضلا عن صفحات الموزيعين الخاصين بها عبر مواقع الفيسبوك.

ب. تنشيط المبيعات: تقوم مؤسسة Condor Electroncs بتنشيط مبيعاتها من خلال إعتمادها على الخصومات السعرية في العديد من المناسبات السنوية والموسمية؛ ومن أحدثها ما أطلقت عليه "الجمعة السوداء"* حيث تمنح خصومات بأسعار تنافسية للوحات الإلكترونية والهواتف والتليفزيونات أواخر شهر نوفمبر.

ج. الرعاية: أعلنت Condor Electronics على أنها الراعي الرسمي للجمعة السوداء التي أطلقتها Jumia Algérie، وذلك من خلال تقديم خصومات وهدايا يوميا لزبائن Jumia على شكل تذاكر طيران وأجهزة تلفاز وهواتف ذكية...بالإضافة إلى رعاية جائزة "الحذاء الذهبي" لهداف البطولة الوطنية للمحترفين مساهمة منها في دعم ورعاية كل فكرة من شأنها أن تساهم في ترقية فكر الشباب الجزائري والرفع من مستواه الرياضي.

الشكل رقم (04): إستراتيجية الجذب لدى مؤسسة Condor Electronic

المصدر: من إعداد الباحثتين

* مفهوم ظهر أول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الستينات أثناء الأزمة المالية الأمريكية، وذلك أدى إلى توقف عمليات البيع والشراء حيث استعملت كحيلة للحد من الركود الاقتصادي والتضخم، من خلال تقليل أسعار المنتوجات ليصل في بعض الأحيان إلى 90% من ثمنها الأصلي. وبالفعل قد أنعش ذلك الاقتصاد الأمريكي. في أغلب الأحيان تكون الجمعة السوداء نهاية شهر نوفمبر من كل سنة.

مما سبق يمكن القول أن مؤسسة كوندور تقوم بمجهودات من أجل جذب المستهلك لاقتناء المنتوجات والإقبال عليها من خلال مجموعة من إستراتيجيات المزيج التسويقي، بداية من تخصيص ميزانية معتبرة للقيام ببحوث السوق وبحوث حول المستهلك باعتبارها مرحلة حساسة في الخطة الإنتاجية لمعرفة خصائص المنتوج، خصائص المستهلكين، خصائص الموزعين، خصائص المنافسين... وكذا الاهتمام بالمستهلك وحل مشاكله والاستماع إلى اقتراحاته. وأيضا تحليل الدوافع التي تؤدي به لاتخاذ قرار الشراء، من أجل تصميم منتوجات تتوافق ورغباته وتتسم بالجودة العالية وتتبع المقاييس العالمية. وتهتم بتوفير خدمات ما بعد البيع في جميع نقاط البيع، والقيام بالرقابة على قنوات التوزيع المعتمدة من قبلها. وتقوم المؤسسة بوضع إستراتيجيات تسعيرية فعالة بما يتلاءم والقدرة الشرائية للمستهلك. وصياغة إستراتيجيات ترويجية وحملات إعلانية تتوافق مع عادات وتقاليد المجتمع الجزائري.

الخاتمة:

من خلال هاته الورقة البحثية إتضح أن للإستراتيجية التسويقية وخصوصا إستراتيجيات المزيج تأثير كبير على المستهلك، خصوصا إذا كانت هذه الأخيرة مطبقة بشكل فعال مما يضمن التأثير الجيد على سلوك المستهلك واستمالته لإقتناء المنتوج المحلي. أما فيما يخص الدراسة الميدانية فقد تبين أن مؤسسة كوندور تطبيق مجموعة من الخيارات الإستراتيجية للمزيج التسويقي وذلك بما يتوافق مع السوق المستهدف، كما أنها تبدل الجهود جبارة لتسويق المنتوج المحلي وتحفيز المستهلك لإقتنائه.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من بينها:

1.مؤسسة كوندور تبدل جهود جبارة في تصميم إستراتيجيات المزيج التسويقي بما يتلاءم مع السوق المستهدف؛

2. تهتم مؤسسة كوندور بالتنوع في تشكيلة منتوجاتها وخصائصها بما يتوافق مع حاجات ورغبات المستهلكين وبالجودة المطلوبة؛

3. تقوم المؤسسة بتطبيق إستراتيجيات تسعيرية مناسبة وبما يتوافق مع القدرة الشرائية للمستهلك المحلي؛

4. تعتمد مؤسسة كوندور على قنوات توزيع بما يتوافق مع طبيعة المنتوجاتها وطبيعة وكثافة السوق من أجل تقريب المنتوج إلى المستهلك؛

5. تهتم مؤسسة كوندور بالترويج لمنتوجاتها بكافة وسائل المتاحة من أجل إستمالة المستهلك والتأثير عليه لإقتناء المنتوجاتها.

بناء على نتائج الدراسة يمكن تقديم المقترحات التالية:

1.ضرورة إهتمام وتركيز المؤسسات المحلية على إنتاج منتوجات محلية ذات جودة عالية منافسة للمنتوجات الأجنبية بجميع المقاييس الدولية؛

2. لابد من حسن إختيار مسؤولين التسويق من قبل المؤسسات؛ من أجل القيام بالتصميم والتخطيط الجيد لاستراتيجيات المزيج التسويقي؛

3. ضرورة التعمق والإهتمام بدراسة سلوك المستهليكين من أجل معرفة حاجاتهم ورغباتهم لتصميم منتوجات تتوافق مع تلك التطلعات؛

4.التركيز على توعية المستهلكين بأهمية إقتناء المنتوج المحلي والعواقب التي تنحدر من العزوف عن إقتنائه، وذلك الأمر يتطلب إستعداد المستهلك لتقديم تضحيات لدعم الإقتصاد المحلي بإقتنائه للمنتوجات المحلية.

قائمة المراجع:

I.مراجع باللغة العربية

❖ **كتب**

1. ثامر البكري، و نزار أحمد النواري .(2007) .*التسويق الأخضر*(الإصدار الطبعة العربية).عمان، الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.

2. خالد الراوي، و حمود السند .(2000) .*مبادئ التسويق الحديث* .عمان، الأردن: دار الميسرة للنشر والتوزيع.

3. محمد الصيرفي .(2008) .*التسويق منهج تحليل مبسط* .الإسكندرية، مصر: المكتب العربي الحديث.

4. محمود جاسم الصميدعي، و يوسف محمد رشاد الساعد .(2006) .*إدارة التسويق: التحليل، التخطيط والرقابة* (الإصدار الطبعة الأولى) .عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع.

5. ناجي معلا .(2008) . *إدارة التسويق: مدخل تحليلي إستراتيجي متكامل*. (الإصدار طبعة1) .عمان: إثراء للنشر والتوزيع.

❖ مقالات

6. عبد الإله إياد خنفر .(2016) .أثر عناصر المزيج التسويقي الدوائي على قرار شراء الأدوية محلية الصنع- دراسة تطبيقية في مدينة عمان- .*مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات*، 5(1)، الصفحات174-154 .

7. فارس هباش .(2015) . سياسات المزيج التسويقي في المؤسسة الاقتصادية بين الخلفية النظرية و الممارسة الفعلية - دراسة على بعض المؤسسات بولاية سطيف- .*مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات*، *4*(1)، الصفحات 233-256.

8. فيروز قطاف .(2017) . واقع تطبيق المزيج التسويقي في المنظمات غير الهادفة للربح دراسة جمعيتي حماية المستهلك:"اليقظة"و "الأمان" بولاية بسكرة .*أبحاث إقتصادية وإدارية العدد الثاني والعشرون*، *11*(1)، الصفحات-315 338.

9. محمد عبد الرحمن عمر، روش إبراهيم محمد، و نزار محمد علي .(2015). .إستراتجيات المزيج التسويقي ودورها في زيادة الحصة السوقية-دراسة إستطلاعية لأراء عينة من الأفراد العاملين في شركة ستي سنتر التجارية في مدينة زاخو -.*مجلة جامع زاخو*، *3*(2)، الصفحات573-556 .

REFERENCES

10. Stevenson , A., & Lindberg, C. (2015). *New Oxford American Dictionary* (éd. 3ed). Oxford University Press.

11. Kotler, P. (1983). *principales of marketing* (éd. 2ed). N.J.Ppretice hall.

12. MERLE, A., hERAULT-Fournier, C., Prigent-simonin, A., Graciantte, C., & Montet, c. (2011, Juin). La consommation de produits alimentaires locaux: quelques signes encourageants pour son développement. *Les Carnets Pro de LIPROCO*(6).

13. MARTIN, P. M. (Octobre2010). *L'économie de proximité: une réponse aux défis majeurs de la société francaisse* . France: social et environnemental.

14. CRAWFORD, A. (2001). Vers une reconfiguration des pouvoirs. *revue Déviance et Société, 25*(1). Récupéré sur HYPERLINK "http://www.cairn.info/article.php?ID_REVUE=DS&ID_NUMPUBLIE=DS_251&ID_ARTICLE=DS_251_0003" http://www.cairn.info/article.php?ID_REVUE=DS&ID_NUMPUBLIE=DS_251&ID_ARTICLE=DS_251_0003

15. BIRLOUEZ, E. (2015). *Consommer local un phénomène global* . France: E.Leclerc. Consulté le 5 2, 2016, sur http://www.ecosocioconso.com/2015/04/21/quest-ce-que-le-consommer-local/

16. *linternaute*. (s.d.). Consulté le 5 8, 2017, sur Dictionnaire français: http://www.linternaute.com/dictionnaire/fr/definition/produit-local/

17. rapport IPSOS Public Affairs- The social resaerch and corporate reputation specialists (etudes de marche, etude sociales et d'opinion ISO20252). (Févier2014). *Les français et le consommation local*. France. Récupéré sur http://www.ipsos.fr/sites/default/files/attachments/les_francais_et_le_consommer_local_12_fevrier_2014.pdf#page=1&zoom=auto,-228,549

18. *reverso dictionnaire*. (2017, 5 6). Récupéré sur dictionnaire français synonymes: http://www.dictionnaire.reverso.net/francais-synonymes/produit%20local

19. SCHWIMMER, E. (1994). Localisme au Québec. *revue Anthropologie et société*(181), 157-175. Récupéré sur http://www.erudit.org/revue/as/1994/v18/n1/015299ar.pdf

مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية
ISSN 2352-9962/E-ISSN 2572-0147
العدد التاسع- جوان 2018

OEB Univ. Publish. Co

تنفيذ واستخدام ضمان الجودة في التعليم العالي: الاستراتيجية والممارسة

Implementing and using quality assurance in higher education : Strategy And Practice

أ.زميت الخير
جامعة البويرة، الجزائر
khier.zemmit@gmail.com

د. فرحي كريمة
جامعة البويرة، الجزائر
ferrahrachid@ymail.com

تاريخ التسليم: 2018/03/22، تاريخ التقييم: 2018/05/18، تاريخ القبول:04 / 06/ 2018

الملخص

لقد أصبح تحسين جودة التعليم العالي هدفا مهما لكل مؤسسات التعليم العالي التي تتطلع إلى تحقيق الريادة والتميز، وذلك لأن التحدي الكبير الذي يواجهها في الوقت الحاضر وفي المستقبل لم يعد يتمثل في مدى قدرتها على تقديم التعليم لكل الراغبين في الالتحاق ببرامجها المختلفة، ولكن يتمثل في مدى قدرتها على تقديم خدمة تعليمية بجودة عالية .

وتناولنا في هذه الدراسة مفاهيم الجودة، الخدمة وجودة الخدمة كتوطئة للدخول إلى الجودة وضمان الجودة في التعليم العالي ومفاهيمهما إضافة إلى التطرق إلى أهداف، أهمية و متطلبات ضمان الجودة ، هذه الأخيرة ترتكز على مبادئ، وتمر بعدة مراحل لتطبيقها في مؤسسات التعليم العالي كما تواجهها العديد من المعوقات .

الكلمات المفتاحية: الجودة، التعليم العالي، جودة العليم العالي، ضمان الجودة.

Abstract :

Improving the quality of higher education has become an important goal for all higher education institutions that aspire to leadership and excellence, because the great challenge they face now and in the future is no longer their ability to provide education to all those wishing to enroll in their various programs, Its ability to provide a quality educational service In this study, we discussed the concepts of quality, service and quality of service as an entry point to quality and quality assurance in higher education and their concepts, in addition to addressing the objectives, the importance and the requirements of quality assurance, the latter is based on principles and goes through several stages to be applied in educational institutions Higher as it faces and constraints as well as it is based on a set of axes and dimensions.

Keywords: quality, higher education, quality of higher education, quality assurance.

تمهيد:

حظيت عمليات إصلاح التعليم باهتمام كبير في معظم دول العالم وحظيت الجودة بجانب كبير من هذا الاهتمام إلى الحد الذي جعل المفكرين يطلقون على هذا العصر عصر الجودة وتعد قضية ضمان جودة مؤسسات التعليم العالي من القضايا المهمة التي شغلت ومازالت تشغل اهتمام صناع القرار وإدارة هذه المؤسسات جاء بعد الانتشار الكمي لمؤسسات التعليم العالي وازدياد أعداد الطلاب المنتسبين لهذه المؤسسات، و يتضح ذلك جليا من خلال الاهتمام بالأنظمة التعليمية والسعي المتواصل لتحسينها وتطويرها.

وتعد الجودة أحد أهم الوسائل والأساليب لتحسين بنية النظام التعليمي بمكوناته المادية والبشرية والارتقاء بمستوى أدائه، حيث لم يعد الحديث عن جودة العمل التعليمي أمرا نظريا أو بديلا يمكن أن تأخذ به المؤسسة التعليمية أو تتركه. بل صار واقعا وخيارا لا مفر منه وهو ضرورة ملحة كاستجابة منطقية وطبيعية للعديد من التغيرات التي تواجهها هذه المؤسسات التعليمية.

من هذا المنطلق، سنسلط الضوء في هذا البحث على ضمان جودةالتّعليم العالي، حيث سنناقش من خلاله مختلف المفاهيم المتعلقة بجودةالتّعليم العالي، أهدافها، منافعها، أبعادها، ومحاورها.

أولا: الجودة، الخدمة و جودة الخدمة

كون النشاط الرئيسي لمؤسسات التعليم العالي ذو طبيعة خدمية في المقام الأول، فقبل التعرض لأسباب الداعية إلى اهتمام هذه المؤسسات بتطبيق ضمان الجودة، يستوجب علينا التعرض بعض الشيء إلى العديد من الجوانب ذات الصلة المباشرة بهذا الموضوع.

1. مفهوم الجودة:يفتقد مفهوم الجودة إلى اتفاق عام حول تعريفه، لأنإدراك ما يعنيه من سياق يختلف إلى سياق ، ومن فرد إلى آخر، حيث يستخدم المصطلح استخدامات عديدة و متنوعة لذلك حرص الباحثون على تعريف الجودة وفق تصنيفات عدة و مداخل يعبر كل مدخل عن توجه مفاهيمي و بالعودة إلى جذور الكلمة نجد أنها الجودة QUALITYمشتقة من الكلمة اللاتينية Qualities التي يقصد بها طبيعة الشيء و الشخص و درجة صلاحة فهي تعني إمداد المستهلك بما يحتاج إليه من سلع و خدمات ذات خصائص تفي بمتطلباته و توقعاته و في الوقت المناسب. (يوسف و آخرون،2009، ص 25)

أما المعنى الإصطلاحي فقد تعددت أشكاله و لا يزال يكتنفه غموض و تباين في وجهات النظر ونكر بعض التعاريف فيما يلي:

- إيفانسEVANS: الجودة بأنها تلبية و إشباع توقعات المستفيد/ الزبون أو تقديم ما يفوق هذه التوقعات . (سوسن و محمد، 2015، ص 20)

- أما تعريف الجمعية الأمريكية و الذي أشار إليه كل من هيزر و رندرHeizer&Render: الجودة هي الهيئة و الخصائص الكلية للمنتوج (سلعة أو خدمة) التي تظهر و تعكس قدرة هذا المنتوج على اشباع حاجات صريحة explicitو أخرى ضمنية implicit(راضية،2015، ص 28).

- فيليب كروسبي PhilipCrosby: الجودة تعني المطابقة مع المتطلبات والمواصفات و معيارها خلو المنتج من العيوب(رفيقة،2016، ص 36).

فالمعيار الأساسي للحكم على جودة المنتج هو هل المنتج ملائم للاستعمال أم المنتج غير ملائم بغض النظر عند وضع وحالة المنتج، والجودة هي مدى المطابقة مع المتطلبات فكلما كانت مواصفات المنتج مطابقة لمتطلبات العميل كلما كان هذا المنتج ذا نوعية جيدة.

2. مفهوم الخدمة:

يعد مصطلح الخدمة مصطلحا يصعب تعريفه فقد عرفها:

- لانغاردوايغليEigllieretLangeard: نشاط أو عدة أنشطة تتولد عند تعامل شخص أو آلة من المؤسسة مع المستهلك حيث أن هذه الأنشطة تهدف إلى إرضاء هذا الأخير أي المستهلك(**EigllieretLangeard, 1991, P16**)

- في حين عرفها **EtzelMichaeletal**أنها: تلك الأنشطة القابلة للتحديد وغير الملموسة التي تكون الغرض الأساسي من المعاملة والتي يتم تصميمها لغرض إشباع رغبات المستفيدين(ليث، 2009، ص 188).

- Kotlerandall على إنها: كل فعل أو إجراء يمكن لطرف أن يقدمه لطرف أخر ويكون أساسا غير ملموس ولا ينتج منه تملك لأي شيء وقد يرتبط أو لا يرتبط تقديمه بمنتوج ماديPhilip) Kotler, 1999, PP 11-646.)

3. مفهوم جودة الخدمة:

مع تنامي قطاع الخدمات وتزايد الاهتمام بالخدمة وأخذ خصوصياتها بالاعتبار، ظهرت العديد من التعاريف حيث عرفها(رعد و آخرون، 2013، ص 67).:

- لويس و بومزBooms and Lewis : بأنها مقياس لحسن مطابقة مستوى الخدمة الجاري تسليمها مع توقعات المستهلكين.

-بروكادو و ماركيز Marques and Brochado: تقييم المستهلكين للتفوق العام للخدمة.

-زيثمالZeithmal: الانطباع العام للمستهلكين المتعلق بالانحطاط أو التفوق النسبي للمنظمة وخدماتها.

ما يتعلق بجودة الخدمة فإنه يمكن أنها تتمثل في تحقيق رغبات العميل، أي أن متلقي الخدمة يحكم على مستوى جودتها عن طريق مقارنة ما حصل عليه مع ما توقعه من تلك الخدمة، أي أن درجة جودة الخدمة هي مقياس نسبي يختلف من شخص إلى آخر، ويعتمد على مقارنة الجودة المتوقعة مع الجودة المدركة (أحمد،2006، ص 09).

4. مفهوم التعليم العالي:

تعد مؤسسات التعليم العالي من منظمات التعليم والتنشئة في المجتمع ،وأعلى درجات الهرم في نظام التربية و التعليم،كما أنها مكان لإنتاج المعرفة لذاتها ونقلها لمن في إمكانهم استيعابها والاستفادة منها.

في الوثيقة الصادرة عن مؤتمر اليونيسكو الذي أقيم في باريس في أكتوبر 1998 تحت عنوان "الإعلان العالمي للتعليم العالي للقرن الحادي والعشرين: الرؤية والإجراءات" تم تعريف التعليم العالي بأنه : أي نوع من الدراسة و التكوين أو التكوين البحثي المقدم في مرحلة ما بعد المرحلة الثانوية من قبل جامعة أو مؤسسة تعليمية أخرى معتمدة من قبل السلطات المختصة في الدولة كمؤسسة للتعليم العالي".(UNISCO, 9 October 1998, P 21)

وتؤكد الوثيقة نفسها بعبارة : "يوافق المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة على هذا التعريف في دورته السابعة والعشرين في نوفمبر1993 في التوصية المتعلقة بالاعتراف بدراسات ومؤهلات التعليم العالي" .

ثانيا: مفهوم الجودة و ضمان جودة التعليم العالي

1. تعريف جودة التعليم:

بعد النجاح الذي عرفه استعمال مفهوم الجودة في قطاع الأعمال، انتقل تطبيقه إلى قطاعات الخدمات العامة، من بينها التعليم ونتيجة لحداثة هذا المفهوم مفهوم فقد اختلف الكتاب في تعريفه و يرجع الاختلاف إلى (علي،2014، ص 27):

الجودة تعني أشياء مختلفة لأناس مختلفين كما تعتبر قيمة لمختلف أصحاب المصلحة الذين لهم أولويات مختلفة وقد يكون تركيزهم مختلفا أيضا على سبيل المثال قد يركز الطلاب والمعلمين على عملية التعلم والتدريس، قد يكون تركيز المدراء على مخرجات التعليم وبناء على ذلك، فإنه من

الصعب الحديث عن "الجودة" ولكن التحدث عن "الصفات كما ذكر Harvey&Gree(LEE, 1993, P 10)

- من التعاريف أيضا نجد تعريف Coobs: أن البعد النوعي للجودة يعني أكثر بكثير من جودة التعليم التي تعرف عادة من خلال أداء الطالب، فهي تعتمد أيضا من حيث البرامج و المعايير على مدى ملائمة ما يتم تعليمه وتعلمه و كيف يستجيب ذلك للاحتياجات الحالية والمستقبلية للمتعلمين مع مراعاة ظروفهم وآفاقهم الخاصة. ويشير أيضا إلى التغييرات الهامة في نظام التعليم نفسه، وطبيعة مدخلاته (الطلاب والمعلمين والبنية التحتية والمعدات والمواد) وأهدافه، تكنولوجياته التعليمية و البيئة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية"(Coombs, 1985,P105) .

-ويرى آخرأنها جملة المعايير و الخصائص التي ينبغي أن تتوافر في جميع عناصر العملية التعليمية سواء ما يتعلق منها بالمدخلات أو العمليات أو المخرجات التي تلبي احتياجات المجتمع و متطلباته (نبيل، 2011، ص 36).

- و يعرفCheng جودة التعليم هي مجموع الخصائص والمميزات في مدخلات وعمليات ومخرجات نظام التعليم التي تلبي الاحتياجات الآنية والمستقبلية والتوقعات الصريحة والضمنية للزبون الداخلي والخارجي(Yin, 1997, P23) .

في مؤتمر اليونيسكو للتعليم الذي أقيم في باريس في أكتوبر1998و طبقا للمادة(11)للإعلان العالمي حول التعليم العالي في القرن الواحد والعشرين و المتعلقة بالتقييم النوعي الذي نشرته منظمة اليونسكو التي نصت على أن التعليم ، "هي مفهوم متعدد الأبعاد، والذي ينبغي أن تشمل جميع الوظائف، والأنشطة: التعليم والبرامج الأكاديمية والبحوث والمنح الدراسية والموظفين والطلاب والمباني والمرافق والمعدات والخدمات، المجتمع والبيئة الأكاديمية(UNISCO, October 1998).

2. مفهوم ضمان الجودة:

حتى تتحقق الجودة في الخدمات التي تقدمها مؤسسات التعليم العالي يجب أن تقوم هذه الأخيرة باتخاذ إجراءات متعددة تسمى بضمان الجودة . وقد ظهر مفهوم الجودة والاهتمام بضمانها كأحد المنهجيات للاقتصاد الناجح في الدول الغربية خلال الخمسينات والستينات من القرن الماضي ،فالمؤسسة الناجحة من وجهة نظرهم هي التي تلّبي معايير الجودة.

و لقد لقي مصطلح ضمان الجودة اهتمام العديد من الباحثين و وضعت له العديد من التعاريف :

- يُعرّف Harman Grant ضمان الجودة بأنه إجراءات منهجية للإدارة والتقييم تعتمدها مؤسسة أو نظام للتعليم العالي لمراقبة الأداء وضمان تحقيق مخرجات نوعية أو جودة محسنة و تهدف نظم

ضمان الجودة أساسا إلى تقديم أدلة مناسبة لإثبات المزاعم المتعلقة بالجودة ولتمكين أصحاب المصلحة الرئيسيين من الثقة في إدارة الجودة ومستوى النتائج المحققة (Grant, 2000, P01) .

تعريف منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (UNESCO): ضمان الجودة هو المراجعة المنهجية للبرامج التعليمية لضمان الحفاظ على مستويات مقبولة من التعليم والمنح الدراسية والبنية التحتية(UNESCO,2016,P 19) .

- يعرفها LazărVlăsceanuو آخرون بأنها مصطلح شامل يشير إلى عملية مستمرة (تقييم، مراقبة، ضمان، صيانة، وتحسين) جودة نظام التعليم العالي أو المؤسسات أو البرامج كآلية تنظيمية، يركز ضمان الجودة على المساءلة والتحسين، وتوفير المعلومات والأحكام (وليس الترتيب) من خلال عملية متفق عليها ومتسقة ومعايير راسخة**(**Lazăr,2007,P74**) .**

ويتضح لنا من خلال هذا التعريف السابقة: أن ضمان الجودة مفهوم متعدد الأبعاد، يشمل مختلف الأنشطة الموجهة نحو تفحص المؤسسة الجامعية أو البرامج الأكاديمية من تعليم وتكوين و بحث و مختلف جوانب التسيير المالي، البيداغوجي، و البشري، لقياس مدى الالتزام بالمعايير المسطرة و هو يعبر عن الاجراءات و النشاطات التي تعتمد آلية التقويم المستمر للمؤسسات و البرامج الجامعية التي تتضمن إجراءات: التقييم، المراقبة، التحسين، ضمان الجودة و المحافظة عليها.

3. العميل في التعليم

لعل أصعب ما يواجه إدارة الجودة الشاملة في التعليم هو محاولة الإجابة عن السؤال الخاص بتحديد المستفيد في التعليم، ذلك لأن هذا المستفيد قد يكون الطالب المتعلم، وقد يكون جهة العمل التي سيلتحق بها هذا الطالب عقب تخرجه، وقد يكون الآباء وأولياء الأمور أصحاب المصلحة المباشرة في تعلم أبنائهم، وقد يكون المجتمع المحلى المستفيد من جهد هذا الطالب، وقد يكون المجتمع بأسره مستقبلا، وقد يكون المعلم الذى تتولاه كافة الأجهزة التعليمية المسؤولة بالرعاية والتنمية، وقد تكون الإدارة المتطورة استجابة لحاجات ومتطلبات العملية التعليمية. والأهم هو أن المستفيد قد يكون أحد هذه الاحتمالات أو بعض منها أو هي جميعا:(جعفر، 2012 ص 87).

ثالثا: ، أهمية، أهداف و متطلبات ضمان الجودة في المجال التعليمي

إن تطبيق أسلوب ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي يرجى منه تحقيق أهداف نذكر منها:

1. أهمية و مزايا تطبيق الجودة الشاملة في المجال التعليمي :

نظرا لأهمية الجودة الشاملة في أي مؤسسة بحيث تعد أساسا لأي عمل متقن وخاصة في مجال التعليم، رأى كثير من الدول المتقدمة تطبيق الجودة الشاملة ونظمها لتضمن خدمة تعليمية غير

متذبذبة وانضباطا إداريا داخليا يوفر مناخا للتوسع والتميز في الوقت نفسه ويمكننا تلخيص تطبيق الجودة الشاملة ونظمها على النحو الآتي (يوسف و آخرون2009، ص248):

- ترسيخ صورة المؤسسة التعليمية لدى الجميع بالتزامها بنظام الجودة في خدماتها وتحسين مستوى الوعي بجودة العمل والنظام لدى العاملين من خلال التزامهم بتحقيق الجودة والتعايش معها.
- الوفاء بمتطلبات المستفيدين من العملية التربوية (العملاء) الطلاب وأولياء الأمور و المجتمع وإرضائهم.
- ربط أقسام مؤسسات التعليم العالي و جعل عملها منسجما و متكاملا يسوده التعاون عوضا عن نظام إداري خاص بكل قسم أو إدارة و الذي من شأنه أن يؤدي الى انضباط أكثر.
- المساعدة على إيجاد نظام موثق لضمان الأداء في حالة تغيب أحد الأفراد أو ترك تلك الخدمة.
- مشاركة جميع العاملين في إدارة المؤسسة التعليمية لكون كل فرد على علم ودراية واضحة بدوره ومسؤولياته و مشاركته في التطوير و التحسين.

2. أهداف إدارة الجودة الشاملة في المجال التعليمي:

هناك العديد من الأهداف المرجوة من جراء تطبيق إدارة التعليم العالي ونذكر منها على سبيل المثال لا على الحصر تتمثل فيما يلي(سوسن ومحمد، 2015، ص 94)

- توفير جو من التفاهم والتعاون والعلاقات الإنسانية بين جميع العاملين في مؤسسات التعليم العال مهما كان حجمها و نوعها..
- الارتقاء بمستوي الطلاب الأكاديمي والاجتماعي والنفسي والتربوي باعتبارهم أحد مخرجات النظام الجامعي.
- الترابط و التكامل بين جميع الاداريين و العاملين بالمؤسسة التعليمية للعمل بروح الفريق.
- تحسين كفايات المشرفين الأكاديميين ورفع مستوى الأداء لجميع الإداريين من خلال التدريب المستمر.
- زيادة الثقة و التعاون بين مؤسسات التعليم العالي و المجتمع.

رابعا: مبادئ ضمان الجودة، مراحل و معوقات تطبيقها

يمر تطبيق أسلوب ضمان الجودة ووضعها موضع التنفيذ بمراحل متتابعة ومتسلسلة إلا ان تطبيق أسلوب ضمان الجودة يواجهه العديد من المعوقات التي يجب تلافيها من أجل النجاح في تطبيق هذا الأسلوب.

1. معوقات تطبيق الجودة في مجال التعليم الجامعي:

هناك بعض المعوقات التي قد تؤثر على تطبيق مفهوم إدارة الجودة الشاملة في الجامعات نذكر من اهمها:

1.1. عدم ملائمة الثقافة التنظيمية السائدة في المؤسسات التعليمية و الثقافة التنظيمية التي تتفق و متطلبات تطبيق مدخل الجودة..

2.1. عدم ملائمة الأوضاع الأكاديمية و الإدارية و المالية السائدة في الجامعات لمتطلبات تطبيق مدخل الجودة.. (كمال، 20011، ص 27-28).

2.1.الثقافة التنظيمية السائدة في الجامعات التي تركز على الإنجازات التي يقوم بها الأفراد أكثر من تركيزها على تشجيع الأعمال ورعايتها والإنجازات الجماعية وهذا يعد من المعوقات التنظيمية التي تؤثر في الجامعات

3.1.الاتجاه السلبى لبعض الموظفين العاملين في الجامعات نحو تطبيق مفهوم إدارة الجودة الشاملة وعدم معرفتهم الكافية بهذا المفهوم

4.1. إحساس بعض الأكاديميين بأنه في حال تطبيق مفهوم الجودة سوف يؤثر عليهم وذلك بسلبهم الاستقلالية التي يتمتعون بها، وكذلك صعوبة التوفيق بين ما يتمتعون به من صلاحيات ومسؤوليات وبين ما تقتضيه إدارة الجودة الشاملة من رقابة ومتابعة من أجل تحقيق أهداف الجامعة (عطا الله، 2013، ص 09).

2. مبادئ ومتطلبات إدارة الجودة في مؤسسات التعليم العالي:

يرتكز مؤسسات التعليم العالي ضمان الجودة على مجموعة من المبادئ والأسس في تتمثل في: (نعيمة وعامر ،2016، ص 11-12).

1.2.التمهيد قبل التطبيق بزرع التوعية والقناعة لدى جميع العاملين في مؤسسات التعليم العالي لتعزيز الثقة بإدارة الجودة، وتطوير الثقافة المؤسسية التعليمية إلى ثقافة تؤمن بالجودة والتميز مع ضرورة تبني الإدارة العليا لمفاهيم الجودة وإعطائها الأولوية المناسبة، وإيجاد بيئة تساعد على التغير ويسهل عملية تطبيقها والالتزام من قبل العاملين بمؤسسات التعليم العالي.

2.2.على مستوى الجامعة تقوم المؤسسة بمراجعة أنظمتها وقوانينها، والعمل على تطويرها إداريا ومهنيا بما يحقق تطويرا نوعيا في الأجهزة والمختبرات، المرافق والخدمات، الرضا الوظيفي، وسائل الاتصال، الحقوق والواجبات.

3.2.على مستوى الطالب الجامعي، ينبغي أن يتنقل الطالب في المنهاج الجامعي من مجرد وسيلة استقبال إلى عنصر فعال في تشكيل المنهاج ومحاور المادة العلمية،وإبداء وجهة النظر،وتشكيل شخصية علمية مستقلة،قادرة على إبداء الرأي ومحاورة الآخرين.

4.2.على مستوى عضو هيئة التدريس، ينبغي أن يواكب المتغيرات العلمية المتسارعة ويطور من أدائه على المستويين الأكاديمي والتقني، وفي هذا المجال يأتي دور الجامعة في تقييم أداء أعضاء هيئة التدريس وتصنيفهم) حسب أدائهم الأكاديمي، استخدامهم للوسائل الحديثة في عملية التدريس، نشر أبحاث علمية محكمة، مشاركتهم في ندوات ومؤتمرات علمية وفي حال عدم توافق عضو هيئة التدريس مع هذه المواصفات، تقوم الجامعة بعقد دورات تدريبية لأعضاء هيئة التدريس المعنيين، بهدف توجيههم و تطوير أدائهم العلمي و المعرفي.

5.2.على مستوى المناهج، تتم مراجعتها من قبل لجان متخصصة بهدف تطويرها أو تغيير محتواها العلمي بما يتناسب مع التطورات العلمية المتسارعة

خامسا: محاور وأبعاد ضمان جودة التعليم العالي:

لضمان نجاح ضمان الجودة العالي لابد من التركيز على مجموعة من المحاور هي:

1. محاور الجودة التعليم العالي:

تقتضي معرفة العملية التعليمية، تحليل مكوناتها والعلاقة التفاعلية بين هذه المكونات و التي تعد نقطة البداية في تشخيص و تحديد متطلبات التحسين و يمكن تحديد أهم محاور الجودة في التعليم العالي بالآتي:

1.1. معايير جودة التعليم الجامعي المرتبطة بالمدرس (الأستاذ) :يعد المدرس الجيد أساس التعليم الجيد في مختلف المراحل التعليمية، ويعتبر المدرس الكفؤ أحد الركائز الأساسية للجامعة، فهو نواة العملية التعليمية، بل إنه عامل من عوامل التغيير في المجتمع حيث يتحمل العبئ الأكبر في عملية صناعة.

2.1.معايير جودة التعليم الجامعي المرتبطة بالطلاب: يعد الطلاب أحد مدخلا التعليم الجامعي ومخرجاته أيضا، وبالتالي فإن جودة الجامعة ترتبط بجودة طلابها، فكفايات قدرات الطلاب عند دخولهم الجامعة تؤثر على مستوى تخرجهم لذا تعتبر الخصائص الشخصية للطالب هي المحددة لجودة هذا الطالب. (ياسر ميمون،2011، ص 17-19)

3.1.معايير جودة التعليم الجامعي المرتبطة بالإدارة: ويقصد بذلك جودة العملية الإدارية التي يمارسها كل مدير أو قائد في النظام الجامعي، وتتألف هذه العملية من عناصر أساسية هي:

التخطيط، التنظيم، القيادة، الرقابة وتقويم الأداء، وكلما ا زدت جودة العملية الإدارية كلما كان إدارة هناك استغلال أحسن للموارد البشرية والمادية المتاحة، مثل: المباني، المكتبات، المعامل، التجهيزات...الخ.

وعليه فمن الضروري اختيار رئيس الجامعة أو مدير الإدارة بدقة وذلك من خلال لجنة فنية مختصة، إذ يعتبر ذلك أساسيا في حسن إدارة الجامعة وتطويرها.

4.1.جودة هيكل البرامج التعليمية على مستوى الكلية :وذلك من حيث الشمول والعمق والتكامل، وعدم الازدواج أو التكرار أو الحشو، كما يقصد بجودة هذا الهيكل حسن مخاطبته للتحديات القومية في مجالات التكنولوجيا المختلفة، إداريا، صناعيا، زراعي وخدماتيا.

5.1.جودة التمويل الجامعي: لا شك أن التعليم الجامعي ذو تكاليف عالية، وخاصة مع الأخذ بالجديد في تكنولوجيا التعليم والتوسعات المستمرة في المباني، التجهيزات وصيانتها، تمويل وتحديث المكتبات الجامعية، وتعتبر جودة التعليم متغيرا تابعا

لقدرة التمويل الجامعي، ومدى توازن أبواب الإنفاق مع قدر التكاليف في كل مجال من مجالات النشاط -جهود ترشيد الإنفاق المالي الجامعي.

6.1.جودة التشريعات واللوائح الجامعية: بحيث تكون التشريعات متواكبة مع المتغيرات التي تتوالى اقتصاديا واجتماعيا، وتكنولوجيا وسياسيا، وثقافيا في البيئة المحيطة، كما أن التشريعات الجامعية تعد بدورها إحدى مصادر وضوابط اللوائح.الجامعية، ويصدق على هذه اللوائح ما يصدق على التشريعات، حيث ينبغي أن تكون هذه اللوائح واضحة ومحدودة ومرنة.

7.1.**جودة تقييم الأداء الجامعي:** مهما حسن تخطيط وتنظيم جهود الأداء الجامعي، وحسنت قيادة العاملين على اختلاف مراتبهم وتخصصاتهم فلا غنى عن تقييم هذا الأداء ويتطلب ذلك بالطبع معايير لتقييم كل من العناصر الرئيسية التالية:

الطالب، البرنامج التعليمي شاملا طرق التعليم والكتاب الجامعي، القاعات التعليمية، عضو هيئة التدريس، التمويل الجامعي والإدارة الجامعية(نور الدين ومحمد،2012، ص 219-220)

2. أبعاد الجودة في التعليم العالي:

تسعى مؤسسات التعليم العالي إلى تطوير جودة الخدمات التي تقدمها وهو ما يفرض عليها التعرف على الأبعاد التي يلجأ إليها المستفيدون للحكم على جودة الخدمة المقدمة إليهم نذكر منها:

1.2.الفاعلية: يقصد بفاعلية الخدمة قدرة الخدمة على تحقيق المنفعة المطلوبة منها للأفراد والمجتمع، وما تحققه الخدمة من نتائج كلية.

2.2.المقبولية يقصد بمقبولية الخدمة (قبو الخدمة) قدرة الخدمة على إشباع حاجات ورغبات الزبائن والوفاء بتوقعاتهم الطلبة وأرباب العمل.

3.2.الكفاءة أن تودي الخدمة بصورة لا تؤدي إلى ضياع الموارد وهدرها، ويستدل على مستوى الكفاءة بمقارنة تكلفة الوحدة بتكلفة الوحدات المشابهة من الخدمة.

4.2.إمكانية الوصول إلى الخدمة:

يقصد بذلك توفير الخدمة بحيث يتمكن الزبون من الوصول إلى هذه الخدمة، أينما ومتى يشاء من حيث المكان والزمان.

5.2.المساواة:

يقصد بذلك توفير الخدمة للزبون بشروط متساوية، وأن يجري التعامل مع الأفراد والجماعات ممن يطلبون ويشترون هذه الخدمة بصورة متساوية دون تمييز.

6.2.الملائمة: أي أن تكون الخدمة ملائمة لحاجات الزبون، وقادرة على تلبية هذه الحاجات، وقادرة على ملائمة الاستخدام (زكرياء،2013، ص 192).

7.2.فهم الزبائن: لتحقيق هذا البعد ضمن أبعاد جودة التعليم العالي فإنه ينبغي التركيز على فهم الطالب وإدراك حاجاته التعليمية، وينبغي عدم النظر إلى هذه الحاجات ودراستها من منظور هذا الطالب فقط، بل من منظور حاجات سوق العمل أيضا.

8.2.الأمان: يقصد بهذا البعد توفير الخدمة التعليمية للطالب في جو آمن يخلو من المخاطر قدر الإمكان، إذ أن الطالب يميل قدر الإمكان إلى تفضيل المؤسسة التعليمية التي توفر له درجة أفضل من الأمان.

9.2.المصداقية: إن مصداقية مؤسسات التعليم العالي هي بعد مهم جدا في تحقيق جودته، ويقصد بها مدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها وتعهداتها للطالب قبل وأثناء التحاقه بها.

10.2.الاستجابة: إن هذا البعد يركّز على الاهتمام و السرعة لا التسرع في التعامل مع متطلبات الطلبة و الشكاوي و معالجة المشاكل الأكاديمية و غير الأكاديمية، إضافة إلى الاستجابة العالية للتغيرات في بيئة مؤسسات التعليم العالي (يوسف و آخرون،2009، ص 53-57).

خلاصة:

تعرفنا من خلال هذا البحث على أن عملية ضمان الجودة في التعليم العالي، تهدف للتحسين والتطوير المستمر للجودة، وتحقيق أعلى المستويات الممكنة في الممارسات و العمليات وبالتالي المخرجات، و قد جاء تطبيق ضمان الجودة في التعليم العالي نتيجة تحديات أبرزها المنافسة الدولية، تطور تقنيات التعليم وزيادة الإقبال عليه والانفجار المعرفي الهائل، و ظاهرة العولمة وظهور تقنيات جديدة في نظم المعلومات.

و قد لاحظنا من خلال هذا لدراسة أن أسس إدارة الجودة ومتطلبات تطبيقها، هي عبارة عن ثقافة تنظيمية تتمثل في الوعي بفلسفة ومفهوم الجودة، واقتناع والتزام الإدارة العليا بتطبيقها، وذلك من خلال تعزيز مشاركة العاملين، إضافة إلى التركيز على العملاء (المستفيدين) الداخليين والخارجيين، و تتضمن عمليات ضمان الجودة تطبيق مجموعة من المعايير وتشمل عدة محاور، تستخدم كمعايير لقياس الجودة و التي تتم وفق عدة مداخل، و التي يجب تحديدها بدقة من أجل التطبيق الجيد، كما يجب العمل على قياس جودة عناصر الخدمة التعليمية من مُدخلات، عمليات ومخرجات، وطريقة التفاعل بينها ومنع الأخطاء قبل وقوعها.

قائمة المراجع:

باللغة العربية

1- أحمد بن عيشاوي، « **إدارة الجودة الشاملة (TQM) في المؤسسات الخدمية**»، مجلة الباحث، العدد 04 (جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، 2006).

2- حامد نور الدين و العابد محمد، " **أهمية تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي**"، (بحث مقدم للمؤتمر السنوي الرابع حول: آليات التوافق و المعايير المشتركة لضمان الجودة و الاعتماد الأكاديمي في التعليم، المنظمة العربية لضمان الجودة في التعليم، القرية الذكية، القاهرة، يومي02-03 سبتمبر 2012).

3- جعفر عبد الله موسى إدريس، **« امكانية تطبيق أدارة الجودة الشاملة على خدمات التعليم العالي من اجل التحسين المستمر وضمان جودة المخرجات والحصول على الاعتمادية: دراسة حالة فرع جامعة الطائف بالخرمة»**، المجلد الثالث، العدد السابع (مجلة أماراباك، الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم و التكنولوجيا، 2012).

4- راضية بوزيان، **ادارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي – دراسة ميدانية في بعض جامعات الشرق الجزائري**(ط1 ؛ الأردن: مركز الكتاب الاكاديمي، 2015).

5- رفيقة حروش، **ادارة الجودة الشاملة في المؤسسات التعليمية – محاولة تطبيق مبادئ ادارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم الثانوي باستخدام التحليل النظامي** (ط1 ؛ القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2016).

6- رعد الطائي و آخرون، **« تقويم جودة الدراسات العليا في إحدى كليات جامعة بغداد في ضوء بعض العوامل المؤثرة فيها»**، (المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، العدد 11، 213).

7- زكرياء أحمد محمد عزام، " **دور مؤسسات التعليم العالي في تطوير جودة مخرجات الخدمات التعليمية في الجامعات الأردنية** "، (بحث مقدم للمؤتمر الدولي الثالث لضمان جودة التعليم، جامعة الزيتونة الأردنية، الأردن، أيام02-04 أفريل 2013).

8- سوسن شاكر مجيد و محمد عواد الزيادات، **الجودة و الاعتماد الأكاديمي لمؤسسات التعليم العام و الجامعي**(ط2؛ الأردن: دار صفاء للنشر و التوزيع، 2015).

9- علي ناصر شتوي آل زاهر السلاطين، **تحقيق الجودة و التميز في مؤسسات التعليم العالي- بحوث و دراسات علمية محكمة-** (ط1 ؛ الاردن: دار الحامد للنشر و التوزيع، 2014).

10- عطا الله بن فهد السرحان، **« أثر تطبيق معايير الجودة والاعتماد الأكاديمي على تسويق مخرجات التعليم في الجامعات السعودية »**، (المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، العدد 13، 2013).

11- كمال إمام و لمياء محمد أحمد، **معايير إعتماد مؤسسات التعليم العالي نماذج عربية و عالمية، (**ط1 ؛ مصر: المكتبة العصرية للنشر و التوزيع، 2012)، ص ص06-13.

12-نبيل سعد خليل، **إدارة الجودة الشاملة و الإعتماد الأكاديمي في المؤسسات التربوية** (ط1 ؛ القاهرة: دار الفجر للنشر و التوزيع، 2011).

13- نعيمة يحياوي و عامر عيساني، **«متطلبات إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي»**، مجلة جديد الإقتصاد، العدد 09 (الجمعية الوطنية للإقتصاديين الجزائريين، 2014).

14- -ليث علي الحكيم و آخرون، **«تحسين جودة خدمة التعليم الجامعي باستخدام نموذج QFDدراسة تطبيقية في كلية الإدارة والاقتصاد- جامعة الكوفة»**، المجلد01، العدد12 (مجلة مركز دراسات الكوفة، العراق، 2009).

15- ياسر ميمون عباس، **" الجودة في التعليم الجامعي مفهومها وأهميتها، أساليب تقويمها ومعاييرها"**، (بحث للمؤتمر العربي الدولي لضمان جودة التعليم العالي : جامعة الزرقاء - الأردن، 10-12 ماي 2011).

16- يوسف حجيم الطائي و آخرون، **ادارة الجودة الشاملة في التعليم العالي**(ط1؛ الأردن: مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، 2009).

باللغة الأجنبية

17- Grant Harman, "**Quality Assurance In Higher Education"**, (Proceedings of the International Conference on Quality Assurance in Higher Education: Standards, Mechanisms and Mutual Recognition , Bangkok, Thailand, 8-10 November 2000)

18- LazărVlăsceanu and All, «**Quality assurance and accreditation: A glossary of basic terms and definitions**» (Bucharest: UNESCO –CEPES-, 2007)

19- LEE Harvey & DIANA Green, **« Defining Quality»** , Assessment & Evaluation in Higher Education, Vol. 18, No. 1, ,(London, 1993), P 10. available online at: [http://tandfonline.com/doi/abs/10.1080/0260293930180102] (24/12/2017)

20- Philip H. Coombs, th**e world crisis in education the view from the eighties** (New York: Oxford Unnersity Press, 1985)

21- Philip Kotler and all, **Principles of Marketing**, Second European Edition (Royaume-United: Prentice Hall Europe, 1999)

22- Pierre Eigllier, Eric Langeard «**Servuction: Le Marketing des Services**» (USA, Mcgraw Hill Education, 1991).

23- UNISCO, **Déclaration mondiale sur l'enseignement supérieur pour le XXIe siècle: vision et actions,** (Conférence mondiale sur l'enseignement supérieur L'enseignement supérieur au XXIe siècle Vision et actions, Paris, 9 October 1998)

24- UNISCO, **Evaluation of UNESCO's Regional Conventions on the Recognition of Qualifications in Higher Education** (Belgique :Edition de Boeckuniversité , juin 2016)

25- UNISCO, **world declaration on higher education for the twenty-first century: vision and action and framework for priority action for change and development in higher education**,(adopted by the world conference on higher education higher education in the twenty-first century: vision and action, Paris, 9 October 1998), Available on the site :[http://www.unesco.org/education/educprog/wche/declaration_eng.htm] (03 Décembre 2017).

Yin Cheong Cheng &Wai Ming Tam, **« Multi-models of quality in education»** , Quality Assurance in Education, Vol. 5, Issue: 1 ,(United Kingdom: Emerald publication, 1997

مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية
ISSN 2352-9962/E-ISSN 2572-0147
العدد التاسع- جوان 2018

OEB Univ. Publish.

الأدوات التمويلية في المصارف الإسلامية الجزائرية

"مصرفي السلام والبركة أنموذجا"

Financing tools in Algerian Islamic banks
"Albaraka and Alsalam banks as a model"

د. محمد أمين مازون

جامعة الجزائر -3-

benmustapha.med.amine@gmail.com

تاريخ التسليم : 2018/05/06، تاريخ التقييم : 2018/06/13، تاريخ القبول : 2018/06/23

الملخص

رغم الانتشار الواسع للمصارف التقليدية في العالم إلا أنها لم تلق ذلك التجاوب من أفراد المجتمعات العربية وكذا الإسلامية، الأمر الذي دفع بالجزائر على غرار مثيلاتها من الدول الإسلامية إلى فتح المجال أمام إنشاء بعض المؤسسات المصرفية التي تتوافق في معاملاتها مع ثقافة المجتمع، فعملت هاته المؤسسات على تمويل المشاريع الاستثمارية واحتياجات الاستغلال والاستهلاك عبر مجموعة صيغ لبت احتياجات الكثير من العملاء. وتأتي هذه الدراسة لتعرف بهذه الصيغ، آخذة في الحسبان المنتجات المطروحة على مستوى مصرفي البركة والسلام بالجزائر.

الكلمات المفتاحية: صيغ التمويل المصرفي، مصارف إسلامية، تمويل إسلامي.

Abstract :

Despite the widespread of traditional banks worldwide, it has not yet gained considerable acceptances from Arab and Islamic societies, this reality stimulated Algeria like other Islamic countries to allow some banking institutions that are compatible in their transactions with the culture of their societies, these institutions have been working to finance investment projects and to meet the needs of exploitation and consumption through a range of tools that met the needs of many clients. This study comes to shed the light on these tools, by taking into account products offered at Albaraka and Alsalam banks in Algeria.

Key words: banking financing tools, Islamic banks, Islamic financing.

مقدمة:

طفى إلى سطح النقاش الاقتصادي في الآونة الأخيرة بالجزائر موضوع الصيرفة والخدمات المالية الإسلامية كأحد الحلول الفعالة التي تراهن عليها الحكومة لاستقطاب الأموال المتداولة في السوق غير الرسمية في ظل الأزمة المالية التي تعيشها البلاد، وتجلى هذا الطرح من خلال عزم السلطات الرسمية طرح منتجات إسلامية في بعض المصارف العمومية (التقليدية) كخطوة أولى قد يليها التعميم على باقي المصارف وربما إجراءات أخرى أكثر جدية.

وتأتي هذه الخطوة لتقدم بدورها حلولا وبدائل أكبر للعملاء، ولتسلط الضوء أكثر على مصارف أخرى اعتمدت الصيرفة الإسلامية منذ بداية نشاطها بالجزائر على غرار مصرفي البركة والسلام، ومصارف أخرى جمعت بين الصيرفة الإسلامية والتقليدية كبنك الخليج.

مما سبق تبدو أهمية طرح الإشكالية التي يتوجب بحثها في هذه الدراسة والمتمثلة في الآتي:

إلى أي مدى تمكنت المصارف الإسلامية الجزائرية من توفير البديل للمنتجات المقدمة من المصارف التقليدية؟

بغية الإجابة على الإشكالية الرئيسية تم تقسيمها إلى الإشكاليات الفرعية التالية:

– ما الذي يميز الصيرفة الإسلامية عن نظيرتها التقليدية ويجعلها تدخل ضمن المنظومة المصرفية الجزائرية ؟

– ما مدى تطابق صيغ التمويل المعتمدة من قبل المصارف الاسلامية الجزائرية مع ما أقرته الشريعة الإسلامية ؟

– هل تعكس مؤشرات التمويل تجاوبا من العملاء مع الصيغ المعروضة من قبل مصرف البركة الجزائري؟

في سبيل الإجابة على الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية السابقة الذكر، بالإمكان الانطلاق من الفرضيات الآتية:

– لا تختلف المصارف الاسلامية عن نظيرتها التقليدية من حيث الهدف وهو التمويل لكنهما يختلفان في أساليب هذا الأخير وصيغه التي تلبي في شكلها المستمد من الشريعة الإسلامية احتياجات العملاء في الجزائر لتوافقها مع خصوصيات المجتمع؛

– المصارف الإسلامية الجزائرية تطبق صيغا تمويلية تتوافق مع ما جاءت به الشريعة الإسلامية؛

– توفر البدائل على مستوى منتجات مصرف البركة تخول له استقطاب أكبر ومتزايد للعملاء.

المنهج المتبع: تم اتباع المنهج الوصفي في سرد مختلف المفاهيم المتعلقة بالأدوات التمويلية في المصارف الإسلامية الجزائرية.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة البحثية إلى تسليط الضوء على صيغ التمويل الإسلامية في المصارف الإسلامية الجزائرية من خلال المنتجات التي يقدمها مصرفي السلام والبركة، كما تهدف أيضا إلى دراسة تحليلية لبيان تطور نسب تمويل العملاء من قبل المؤسسات السابقة الذكر.

أهمية الدراسة: نظرا للأزمات المتعاقبة التي عصفت بجملة من المؤسسات المصرفية التقليدية جاءت هذه الدراسة لتطرح المنتجات المالية الإسلامية كبديل لصيغ التمويل التقليدية.

هيكل الدراسة : ارتأينا تقسيم موضوعنا هذا إلى ثلاث محاور كالآتي:

- ✓ المصارف الإسلامية في الجزائر؛
- ✓ الصيغ التمويلية في مصرفي السلام والبركة؛
- ✓ مؤشرات التمويل في مصرف البركة.

أولا: المصارف الإسلامية في الجزائر.

1. ماهية المصارف الإسلامية.

قبل التطرق إلى مفهوم وخصائص المصارف الإسلامية، من الأنسب بيان التعريف اللغوي والاصطلاحي للمصرف، حيث يعرف المصرف (بكسر الراء) **لغة** : بأنه المكان الذي تتداول فيه الأموال إما بالأخذ أو السحب أو الإيداع أو غيرها من طرق التعامل في المصارف، وكلمة المصرف باللغة العربية تقابل كلمة (بنك) في عدة لغات اوربية وهي كلمة مشتقة من الكلمة الايطالية (Bance) ومعناها المائدة. أما التعريف **الاصطلاحي** للمصرف فهي تطلق على كل محل تجاري يقوم بتجارة المعادن النفيسة والنقود والأوراق التي تحمل حقوقا نقدية، والوساطة بين أصحاب رؤوس الأموال ومن تعوزهم تلك الأموال من هيئات وشركات تتسلم ودائع الناس وتستثمرها(مصطفى ناطق صالح مطلوب، 2012، ص ص 290،291).

1.1 تعريف المصارف الإسلامية.

عرفها الإتحاد الدولي للمصارف الإسلامية ضمن اتفاقية التأسيس بـــ " : يقصد بالمصارف الإسلامية تلك المصارف أو المؤسسات التي ينص قانون إنشائها ونظامها الأساسي صراحة على

الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية، وعلى عدم التعامل بالفائدة أخذا وعطاء"(نصر سلمان، 2013، ص02).

في حين عرفتها الموسوعة العلمية للمصارف الإسلامية بأنها "مؤسسات مالية واستثمارية وتنموية واجتماعية تستمد منطقها العقائدي من الشريعة الإسلامية"(الرفيعي وآخرون، 2012، ص21).

2.1 الفرق بين الصيرفة الإسلامية والتقليدية.

يتميز العمل المصرفي الإسلامي بفلسفة مختلفةتماماً عن فلسفة المصارف التقليدية، ذلك أن الأخيرة تتاجر بالنقود عن طريق بيع وشراء الائتمان والتكسب من الفرق، فهي قائمة على الربا وليس على التعامل في السلع والخدمات، باستثناء الخدمات المصرفية الخالية من المخاطرة. وبالمقابل، فإن المصارف الإسلامية تتقيد بوظيفة النقود التي هي تسهيل انتقال السلع والخدمات وتجنب الربا وتحل محله المشاركة سواء بين مال ومال (شركات الأموال) أو بين جهد ومال (المضاربة الشرعية)...وغيرهما. ويمكن تبيان الاختلافات الأساسية بين النموذجين في الآتي (القريشي، عبد الكريم، 2012، ص47):

- التزام المصارف الإسلامية بأحكام الشريعة الإسلامية في أعمالها على عكس الحال في المصارف التقليدية، فالأولى مؤسسة استثمارية ذات رسالة تنموية وإنسانية واجتماعية تستهدف تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد في حين أن الثانية مؤسسة مالية تتعامل بالدين والائتمان (أي الاستدانة)؛
- اختلاف وظائف المصارف الإسلامية من حيث تحريم الربا واعتبار النقود وسيلة للتبادل وللقيمة وللوفاء بالالتزامات، وأنها ليست سلعة وليس لها قيمة زمنية إلا من خلال ارتباطها بالتعامل بالسلع بشروطها الشرعية؛
- هناك اختلافات فيما يخص الوساطة المالية، حيث تستند الوساطة التقليدية على الدين وتسمح بتحويل المخاطر في حين أن الوساطة الإسلامية تستند على الأصول (assets) وترتكز على تقاسم المخاطر وتتحملها بالرغم من السعي لتقليلها؛
- النموذج الإسلامي لا يسمح بالاستثمار أو تمويل ذلك النوع من الأدوات المالية التي أثرت سلباً على المصارف التقليدية وكانتسبباً في ظهور الأزمة المالية العالمية في عام 2008، وهذه الأدوات يسميها البعض الأصول الفاسدة (toxic assets) والمشتقات المالية والأدوات المالية التقليدية؛

- العلاقة بين المصارف الإسلامية وأصحاب الودائع ليست قائمة على أساس دائن ومدين (كما هو الحال في المصارف التقليدية) بل علاقة مشاركة ومتاجرة ضمن عمليات البيع والشراء.

2. تقديم مصرفي السلام والبركة كنموذج عن المصارف الإسلامية في الجزائر.

تعددت المؤسسات المصرفية في الجزائر واختلفت بين مؤسسات تكتفي بتقديم خدمات مصرفية تقليدية* وأخرى توفر خدمات تتوافق والشريعة الإسلامية وفئة ثالثة تجمع بين الإثنين*، غير أننا سنكتفي في هذا البحث بتسليط الضوء على مصرفي السلام والبركة -الجزائر-.

1.2 تقديم مصرف البركة.

مصرف البركة الجزائري هو أول مصرف برأس مال مختلط (عام وخاص)، تم إنشاؤه في 20 ماي 1991 برأس مال 500.000.000 دج، وبدأ بمزاولة نشاطاته بصفة فعلية خلال شهر سبتمبر 1991. أما في ما يخص المساهمين، فهما بنك الفلاحة والتنمية الريفية (الجزائر) ومجموعة البركة المصرفية (البحرين)، في إطار قانون رقم 03-11 المؤرخ في 26 سبتمبر 2003، فللمصرف الحق في مزاولة جميع العمليات المصرفية من تمويلات واستثمارات، وذلك موافقتا مع مبادئ أحكام الشريعة الإسلامية.

1991: إنشاء مصرف البركة الجزائري؛

1994: الاستقرار والتوازن المالي للمصرف؛

1999: مساهمة المصرف في إنشاء شركة التأمين (البركة والأمان)؛

2000: تصنيف المصرف في المراتب الأولى من بين المصارف الخاصة؛

2002: إعادة توجيه سياسة المصرف نحو قطاعات جديدة من السوق، هي قطاع المهنيين والأفراد؛

2003: إنشاء شركة عقارية "دار البركة" برأس مال قدره: 1.550.000.000 دج؛

2006: رفع رأس مال المصرف الى 2.500.000.000 دج؛

2009: رفع رأس مال المصرف مرة ثانية إلى 10.000.000.000 دج؛

---

* خصوصا تلك الأجنبية منها على غرار (Citibank الأمريكي)، (HSBC Algeria البريطاني)، (Societe Generale Algerie الفرنسي)...وغيرهم.

* على غرار عديد البنوك العمومية التي طرحت في الفترة الأخيرة منتجات إسلامية، وبنك الخليج الجزائر (AGB) الذي يقدم تمويلات تقليدية وإسلامية.

2015: إنشاء معهد البحوث والتدريب في المالية الإسلامية (مبتما)؛

2015: إنشاء شركة الخبرات العقارية "ساتك إيمو" برأس مال قدره 15.000.000 دج (www.albaraka-bank.com).

- **شبكة استغلال مصرف البركة – الجزائر- :** يحوز مصرف البركة –الجزائر- فروعا في جهات الجزائر الأربع بما مجموعه 30 وحدة في سنة 2015، إذ يتوفر على فروع في الوسط (العاصمة (7)، البليدة، وتيزي وزو)، وأخرى في الشرق (قسنطينة (2)، سطيف (2)، باتنة، عنابة، برج بوعريريج، ببجاية، سكيكدة، عين مليلة)، وستة فرع في الغرب (وهران (2)، تلمسان، سيدي بلعباس، الشلف، مستغانم)، فضلا عن الجنوب (غرداية (2)، الوادي، بسكرة، الأغواط). بينما كان عدد فروعه 20 وحدة سنة 2008.

2.2 تقديم مصرف السلام.

–مصرف السلام - الجزائر، مصرف شمولي يعمل طبقا للقوانين الجزائرية، و وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية في كافة تعاملاته. وكثمرة للتعاون الجزائري الخليجي، تم اعتماد المصرف من قبل بنك الجزائر في سبتمبر 2008، ليبدأ مزاولة نشاطه مستهدفا تقديم خدمات مصرفية مبتكرة. يعمل المصرف وفق إستراتيجية واضحة تتماشى ومتطلبات التنمية الاقتصادية في جميع المرافق الحيوية بالجزائر، من خلال تقديم خدمات مصرفية عصرية تنبع من المبادئ والقيم الأصيلة الراسخة لدى الشعب الجزائري، بغية تلبية حاجيات السوق، والمتعاملين، والمستثمرين، وتضبط معاملاته هيئة شرعية تتكون من كبار العلماء في الشريعة والاقتصاد (www.alsalamalgeria.com).

- **شبكة استغلال مصرف السلام – الجزائر- :** حداثة مصرف السلام في الجزائر جعلت تواجده بها يقتصر على تسعة فروع موزعة كالآتي : (العاصمة (4)، البليدة، وهران، سطيف، قسنطينة، ورقلة).

ثانيا: الصيغ التمويلية في مصرفي السلام والبركة.

- **تمويلات مصرف السلام:** مصرف السلام –الجزائر- يمول المشاريع الاستثمارية، وكافة الاحتياجات في مجال الاستغلال والاستهلاك عن طريق عدة صيغ تمويلية كالآتي: المشاركة، المضاربة، الاجارة، المرابحة، الاستصناع، السلم، البيع بالتقسيط.
- **تمويلات مصرف البركة:** يمول مصرف البركة –الجزائر- المشاريع الاستثمارية، والاستغلالية والاستهلاكية وفق الصيغ الآتية: المشاركة، الاجارة، المرابحة، الاستصناع، السلم، البيع بالتقسيط.

1. المرابحة:

– **المرابحة في اللغة:** مصدر من الربح وهو الزيادة (الجزري، 2005، ص562).

– **المرابحة اصطلاحا:** بيع السلعة بثمنها المعلوم بين المتعاقدين، بربح معلوم بينهما. مثالها: يقول صاحب السلعة: رأس مالي فيها 100 دينار أبيعك إياها بالمائة وربح 10 دنانير.

– **حكمه:** البيع على هذه الصورة صحيح، إذا علم البائع والمشتري مقدار الثمن، ومقدار الربح. قال تعالى:﴿ وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ﴾ (البقرة:275) وقال جل شأنه: ﴿إِلَّا أَن تَكُونَ تِجَارَةً عَن تَرَاضٍ مِّنكُمْ ﴾ (النساء 29)، والمرابحة بيع تحقق فيه رضا المتعاقدين، والحاجة ماسة إلى جوازه؛ لأن بعض الناس لا يحسن الشراء ابتداءً فيعتمد على غيره في الشراء، ويزيده ربحا محددا معلوما بينهما(صالح آل الشيخ، 2013، ص205).

– **بيع المرابحة للآمر بالشراء:** يعرف اصطلاحا على أنه: طلب شراء للحصول على مبيع موصوف، مقدم من عميل إلى مصرف، يقابله قبول من المصرف، ووعد من الطرفين ملزماً كان أو غير ملزم، الأول بالشراء والثاني بالبيع بثمن، وربح يتفق عليه مسبقاً . وتكّيف مسألة بيع المرابحة للآمر بالشراء على أنها عملية مركبة من وعد بالشراء، وبيع بالمرابحة. فهي تمر بمرحلتين: الأولى وعد من العميل بالشراء، والثانية عقد بيع المرابحة الذي يبرمه المصرف مع العميل (القحطاني، 1438هـ، ص ص 3-5).

– **صور بيع المرابحة المعاصرة:** أهم صور بيع المرابحة المعاصرة التي انتشرت هي كما يأتي (حمادي، 2015، ص123):

- بيع مرابحة: وهو شراء المشتري الثاني السلعة من المشتري الأول (البائع) بربح على الثمن الأول بعد العلم بمقدار الثمن الأول، وهو بيع صحيح لتوفر شروط انعقاده.
- بيع المرابحة للآمر بالشراء من غير إلزام الآمر بالشراء بعد التملك وعلمه بالثمن الأول: وهذا البيع لا خلاف عليه بين أهل العلم المتقدمين والمعاصرين، والأصل في صحة الأصل في الأشياء الإباحة، وعدم مخالفته النصوص الشرعية؛ لأن القاعدة الفقهية (ما لا يعلم فيه تحريم يجري على حكم الحل).
- بيع المرابحة للآمر بالشراء بإلزام الآمر بالشراء بعد التملك وعلمه بالثمن الأول.
- بيع المرابحة للآمر بالشراء بإلزام الآمر بالشراء قبل التملك مع علمه بالثمن الأول: وهو الشائع والذي يتم التعاقد على أساسه في المصارف بكل أصنافها الربوية وغيرها.

2. المضاربة:

– **المضاربة لغة:** هي عبارة عن أن يدفع شخص مالا لآخر ليتجر فيه على أن يكون الربح بينهما على ما شرطا والخسارة على صاحب المال. وهي مشتقة من الضرب بمعنى السفر، لأن الاتجار يستلزم السفر غالبا قال تعالى: ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ﴾ (النساء: 101) أي سافرتم.

– **المضاربة اصطلاحا:** فهي عقد بين اثنين يتضمن أن يدفع أحدهما للآخر مالا يملكه ليتجر فيه بجزء شائع معلوم من الربح كالنصف أو الثلث أو نحوهما بشرائط مخصوصة. وظاهر أن هذا المعنى يطابق المعنى اللغوي إلا أنه مقيد بالشروط التي تجعل العقد صحيحا أو فاسدا في نظر الشرع (الجزري، 2005، ص638).

قال **ابن القيم** رحمه الله: "المضارب أمين وأجير ووكيل وشريك، فأمين إذا قبض المال، ووكيل إذا تصرف فيه، وأجير فيما يباشره بنفسه من العمل، وشريك إذا ظهر فيه الربح، ويشترط لصحة المضاربة تقدير نصيب العامل لأنه يستحقه بالشرط". وقال **ابن المنذر:** " أجمع أهل العلم على أن للعامل أن يشترط على رب المال ثلث الربح أو نصفه أو ما يجمعان عليه بعد أن يكون ذلك معلوما جزءًمن الأجزاء، فلو سمى له كل الربح أو دراهم معلومة أو جزءًمجهولا؛ فسدت (صالح آل فوزان، 2010، ص328).

– **شروط المضاربة بالأموال وحكمها:** تحدد كما يلي (أحمد الشافعي، 2010، ص ص125، 126):

- أن يكون رأس المال معلوما، وأن يكون من النقدين المضروبين، يعني: من الدراهم والدنانير، أو أوراق العملة، وذلك لأنه لو كان سلعة فإن السلعة تختلف أقيامها، قد تكون حين العقد بألف، وحين التصفية بألفين أو بخمسمائة، فلذلك منع الفقهاء رحمهم الله أن يكون رأس المال من غير النقدين، وبناء على كلامهم: لو أعطيت شخصا سيارات، قلت: هذه مضاربة، فإنه لا يصلح؛ لأن السيارات ربما يكون ثمنها حين العقد مائة ألف، وحين التصفية ثمانين ألف، أو مائتي ألف.
- وقال بعض أهل العلم: إنه يجوز أن يكون رأس مال المضاربة من غير النقدين لكن بشرط أن تقدر قيمته وقت العقد، حتى يعرف الربح من الخسارة عند تمام المضاربة، وهذا القول هو الراجح، وهو الذي عليه العمل الآن، فإن الناس يعطون أراضي مضاربة ويعطون سيارات مضاربة، لكن لا بد من تقدير القيمة وقت العقد.
- أن يكون نصيب العامل جزءًمشاعا من الربح، بمعنى: أن تجعل للعامل إذا أعطيته مائة ألف يتجر بها أن تجعل له من الربح الثلث، الربع، النصف، الذي ستتفقان عليه، فإن جعلت له شيئا

معلوما بأن قلت: خذ هذا المال اتجر به ولك مائة دينار، فإن هذا لا يصلح؛ وذلك لأنه قد لا يربح شيئا؛ وقد يربح أكثر من مائة دينار بكثير، فلا بد أن يكون سهمه جزءً مشاعا.

- لا بد أيضا أن يكون معلوما، فلا يصح أن تقول: خذ هذا المال اتجر به ولك بعض ربحه، بل لا بد أن تقول: ولك نصف الربح، ربعه، ثمنه، عشره، وما أشبه ذلك.
- وبناء عليه لو قلت: خذ هذا المال اتجر به في السيارات وفي الأواني وفي الأقمشة ولك ربح الأقمشة، ولي ربح السيارات والأواني فهذا لا يجوز؛ لأنه قد يكون الربح في هذا دون هذا.

3. الإجارة:

– **الإجارة لغة:** الإجارة مشتقة من الأجر، وهو العوض، قال تعالى: ﴿ قالَ لَو شِئتَ لَاتَّخَذتَ عَلَيهِ أَجرًا ﴾ (الكهف: 77).

– **الإجارة اصطلاحا:** هي شرعا عقد على منفعة مباحة من عين معينة أو موصوفة* في الذمة مدة معلومة*، أو على عمل معلوم* بعوض معلوم*.

– **شروط صحة الإجارة:** يتضح أن مجمل شروط صحة الإجارة بنوعيها: أن يكون عقد الإجارة على المنفعة لا على العين، وأن تكون المنفعة مباحة، وأن تكون معلومة، وإذا كانت الإجارة على عين غير معينة؛ فلابد أن تكون مما ينضبط بالوصف، وأن تكون مدة الإجارة معلومة، وأن يكون العوض في الإجارة معلوما أيضا(محمود، 2009، ص ص113-114).

– **أركان الإجارة:** إذا حصل العقد بين طرفين على منفعة قابلة للبذل والإباحة بعوض معلوم فتلك هي الإجارة. ولها أركان ستة: المؤجر، والمستأجر، والمنفعة، والعوض، والإيجاب، والقبول في الصيغة. ويشترط في الطرفين ما يشترط في البائع والمشتري (البيحاني، 2010، ص275).

– **حكمها:** دليل مشروعيتها قوله تعالى: ﴿ فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ ﴾ (الطلاق: 06) وقوله جل شأنه: ﴿ قَالَتْ إِحْدَاهُمَا يَا أَبَتِ اسْتَأْجِرْهُ إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ ﴾ (القصص 26)، وقد ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم وأبا بكر استأجرا رجلا من بني الدِّيل هاديا خرِّيتا (صالح آل الشيخ، 2013، ص224).

–

* مثال المعينة: أجرتك هذه الدار . ومثال الموصوفة: أجرتك بصيرا صنعته كذا للحمل أو للركوب.

* أي يشترط أن تكون الإجارة على المنفعة لمدة محدودة كيوم أو شهر.

* أن تكون الإجارة على أداء معلوم، كأن يحمله إلى موضع كذا، أو يبني له جدارا.

* معناه أنه لا بد أن يكون مقدار الإجارة معلوما.

4. الاستصناع:

– **الاستصناع لغة:** مصدر من "استصنع" أي: طلب الصنعة، واستصنع الشيء: دعا إلى صنعه، واستصنع فلانا كذا، طلب منه أن يصنعه له. وأصل الكلمة من صنع يصنعه صَنعا وصُنعا بالفتح والضم أي: عمله، ومنه قوله تعالى: ﴿ صُنْعَ اللَّهِ الَّذِي أَتْقَنَ كُلَّ شَيْءٍ ﴾ (النمل: 88). فالاستصناع في اللغة: طلب الصنع، والصنع: العمل، والصناعة: حرفة الصانع (بلخير،2008، ص03).

– **الاستصناع اصطلاحا:** هو عقد يشترى به في الحال شيء مما يصنع صنعا يلزم البائع بتقديمه مصنوعا بمواد من عنده، بأوصاف مخصوصة، وبثمن محدد. ويسمى المشتري: مستصنعا، والبائع صانعا، والشيء محل العقد: مستصنعا فيه، والعوض يسمى ثمنا كما في البيع المطلق (الزرقا، 1420 هـ، ص20). وهو عقد وارد على العمل والعين في الذمة ملزم للطرفين إذا توفرت فيه الأركان والشروط.

– **شروط عقد الاستصناع:** يشترط في عقد الاستصناع ما يلي:

- بيان جنس المستصنع ونوعه وقدره وأوصافه المطلوبة؛
- أن يحدد فيه الأجل؛
- يجوز في عقد الاستصناع تأجيل الثمن كله، أو تقسيطه إلى أقساط معلومة لآجال محددة؛
- يجوز أن يتضمن عقد الاستصناع شرطا جزائيا بمقتضى ما اتفق عليه العاقدان ما لم تكن هناك ظروف قاهرة (عبد الغفار علي، 2010، ص170).

5. السلم:

– **السلم لغة:** السلم -بفتح السين واللام- اسم مصدر لأسلم، ومصدره الحقيقي الاسلام ومعناه في اللغة: استعجال رأس المال وتقديمه، ويقال للسلم سلف لغة، إلا أن السلف أعم من السلم، لأنه يطلق على القرض. فالسلف يستعمل على وجهين: أحدهما القرض الذي لا منفعة فيه للمقرض سوى الثواب من الله تعالى، وعلى المقترض رده كما أخذه. والثاني هو أن يعطي ذهبا أو فضة في سلعة معلومة إلى أمد معلوم بزيادة في السعر الموجود عند السلف، وفي هذا منفعة للمسلف. والوجه الثاني هو الذي يقال له سلم (الجزري، 2005، ص ص 575، 576).

– **السلم اصطلاحا:** السلم أو السلف هو عجيل الثمن، وتأجيل المثمن، ويعرفه الفقهاء رحمهم الله بأنه عقد على موصوف في الذمة مؤجل بثمن مقبوض في مجلس العقد.

- **حكمه:** هذا النوع من التعامل جائز بالكتاب والسنة والإجماع. قال تعالى:﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيْنٍ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ ﴾ (البقرة:282) (محمود، 2009، ص57).

– **شروط صحة السلم:** يشترط لصحة السلم شروط خاصة زائدة على شروط البيع:

- الشرط الأول: انضباط صفات السلعة المسلم فيها؛ لأن ما لا يمكن ضبط صفاته يختلف كثيرا، فيفضي إلى المنازعة بين الطرفين؛ فلا يصح السلم فيما يختلف صفاته، كالبقول والجلود، والأواني المختلفة، والجواهر.
- الشرط الثاني: ذكر جنس المسلم فيه بكيل أو وزن أو زرع.
- الشرط الثالث: ذكر قدر المسلم فيه بكيل أو وزن أو ذرع.
- الشرط الرابع: ذكر أجل معلوم.
- الشرط الخامس: أن يوجد المسلم فيه غالبا في وقت حلول أجله؛ ليمكن تسليمه في وقته، فإن كان المسلم فيه لا يوجد في وقت الحلول، لم يصح المسلم؛ كما لو أسلم في رطب وعنب إلى الشتاء.
- الشرط السادس: أن يقبض الثمن تاما معلوما المقدار في مجلس العقد.
- الشرط السابع: أن يكون المسلم فيه غير معين، بل يكون دينا في الذمة؛ فلا يصح السلم في دار وشجرة؛ لأن المعين قد يتلف قبل تسليمه، فيفوت المقصود، ويكون الوفاء وتسليم السلعة المسلم فيها في مكان العقد إن كان يصلح لذلك، فإن كان لا يصلح؛ كما لو عقدا في بر أو بحر؛ فلا بد من ذكر مكان للوفاء، وحيث تراضيا على مكان التسليم، جاز ذلك، وإن اختلفا؛ رجعنا إلى محل العقد حيث كان يصلح لذلك كما سبق (صالح آل فوزان، 2010، ص ص 290،291).

6. البيع بالتقسيط.

– **التقسيط لغة:** التقسيط في اللغة مأخوذة من: القسط بالكسر(العدل)، وهو يعني النصيب. والجمع: أقساط. مثل: حمل وأحمال، وقسط الخراج تقسيطا: جعله أجزاء. فالتقسيط يعني تجزئة الشيء وتفريقه، وجعله أجزاء، سواء كانت متساوية أو متفاوتة (خطاب، 2006، ص6).

– **التقسيط اصطلاحا:** البيع بالتقسيط معناه أن الإنسان يبيع الشيء بثمن مؤجل يحل على فترات (بن عوده، 2011، ص1224).

وهو بيع السلعة إلى أجل محدد، يُقَسَّطُ فيه الثمن أقساطا متعددة، كل قسط له أجل معلوم يدفعه المشتري، كأن تكون عند البائع سيارة قيمتها نقدا أربعون ألف دينار، ومؤجلة ستون ألف دينار،

فيتفق مع المشتري على أن يسدد المبلغ على اثني عشر قسطا، يدفع في نهاية كل شهر خمسة آلاف دينار (صالح آل الشيخ، 2013، ص ص 205، 206).

– **حكمه:** الأصل في هذا الجواز (بن عوده، 2011، ص1224). لقول عائشة رضي الله عنها: (اشترى رسول الله صلى الله عليه وسلم من يهودي طعاما بنسيئة-أي بالأجل- ورهنه درعا له من حديد) (صالح آل الشيخ، 2013، ص206).

– **أهمية بيع التقسيط:** لا شك أن الحكمة في بيع التقسيط تنبع من أهميته والحاجة إليه، فقد انتشر هذا البيع انتشارا كبيرا بين الناس، وخاصة في العصر الحاضر، الأمر الذي أبرز بعض الحكم في جوازه ومشروعيته ومنها:

- أن البائع يستطيع التنويع في طرق البيع والتسويق، حيث يبيع نقدا، ويبيع لأجل سواء على قسط واحد أو أقساط متعددة، وبذلك يزيد من أرباحه، ويضاعف رأس ماله، ويزيد من حجم تأثيره الاقتصادي في المجتمع بشكل عام.
- أن المشتري يستطيع الحصول على السلع التي يحتاجها حتى لو لم يملك ثمنها، وذلك من خلال شرائها بالتقسيط الأمر الذي يسهل عليه دفع ثمنها خلال مدة طويلة بدلا من الادخار مدة من الزمان ليتمكن من شراء ما يريد.
- أن يتمكن كثير من التجار من العمل والتجارة وهم لا يملكون رأس مال وهذا يزيد الإنتاج والدخل ويقلل البطالة ويعمل على معالجة الكثير من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية (أبو وهدان، نوفل، 2013، ص426).

7. المشاركة.

– **المشاركة لغة:** تعرف المشاركة في اللغة بأنها الاختلاط والامتزاج، والشركة تعني مخالطة الشريكين، أي أشترك الشريكين في رأس المال.

– **المشاركة اصطلاحا:** تعني استقرار ملك شيء له قيمة مالية بين مالكين فأكثر لكل واحد أن يتصرف فيه تصرف المالك، ويعرفها آخرون بأنها عقد بين طرفين أو أكثر على الاشتراك في رأس المال للقيام بأعمال وأنشطة محددة ومعرفة بهدف تحقيق الربح الذي يجب أن يكون مشتركا بينهم، ولا يشترط المساواة في حصص الأموال بين الشركاء أو المساواة في العمل أو المسؤوليات تجاه الشركة، كما لا يشترط تساوي نسب الأرباح بين الشركاء، وأما الخسارة إن حدثت، فيشترط أن تكون حسب حصة كل شريك من رأس المال (عياش، صالح، 2016، ص127).

يشارك فيها المصرف العميل في الناتج المتوقع الحصول عليه للمشروع ربحا كان أم خسارة، وفي ضوء قواعد وأسس توزيع متفق عليها في بداية التعاقد. وهذه الأسس مستمدة من ضوابط بعض العقود الشرعية (أبو الهيجاء، 2007، ص17).

– **مخاطر التمويل بالمشاركة:** تعتبر صيغة المشاركة من أفضل ما طرحته المصارف الإسلامية من صيغ التمويل والتي تعني دخول البنك شريكًا ممولا – كلًيا أو جزئًيا- في مشروع ذا جدوى اقتصادية، ويقوم التمويل بالمشاركة على مبدأ الغنم بالغرم حيث تتم المشاركة في الأرباح والخسائر التي تتحقق طبقًا للحصة المتفق عليها ابتداًء فهي عملية محاطة بالمخاطر، مما يستوجب التعرف على مختلف مصادر الخطر في هذه العملية لاتخاذ الترتيبات اللازمة لمنع المخاطر الممكن التغلب عليها من كلا الجانبين – المصرف والمستثمر (عياش، صالح، 2016 ، ص128).

ثالثا: مؤشرات التمويل في مصرف البركة.

سنتطرق في هذا العنصر وبالأرقام لحجم التمويلات الممنوحة من قبل مصرف البركة للعملاء بصنفيهما أفرادا كانوا أو مؤسسات، مركزين في ذلك على مدى تطورها من سنة إلى أخرى خلال الفترة المحصورة بن سنتي 2008 و 2015.

جدول (01) : تطور حجم التمويلات الممنوحة **للأفراد** في مصرف البركة في الفترة (2008-2015)

السنوات	2008	2009	2010	2011
التمويل	48662404195.94	54873699934.92	55688886139.74	58583867345.76
% التطور	-	↑ 12.76	↑ 1.49	↑ 5.20
السنوات	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**
التمويل	57891423240.10	62640201678.62	78506379064.53	94097100463.83
% التطور	↓ 1.18	↑ 8.20	↑ 25.33	↑ 19.86

المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى تقارير مصرف البركة – الجزائر - السنوية (2008 – 2015)

من خلال الجدول رقم 01 نلاحظ أن النسب التي تعكس تطور حجم تمويلات الأفراد من قبل مصرف البركة في تزايد مستمر من سنة إلى أخرى في السنوات الثمانية المختارة، عدى الانخفاض الطفيف إن لم نقل الاستقرار بين سنتي 2001 و 2012 (انخفض الرصيد بمبلغ 693 مليون دينار ليستقر في حدود 891 57 مليون دينار نهاية 2012). وعلى العموم، فإن قيمة التمويلات الموجهة

للأفراد من قبل مصـرف البركة ارتفعت من ما يفوق 48 مليار دينار جزائري إلى ما يقارب 94 مليار دينار جزائري، أي بنسبة زيادة تعادل 93.37 %. والتمثيل البياني أدناه يوضح هذا التطور.

شكل (01): تطور حجم التمويلات الممنوحة **للأفراد** في مصرف البركة في الفترة (2008-2015)

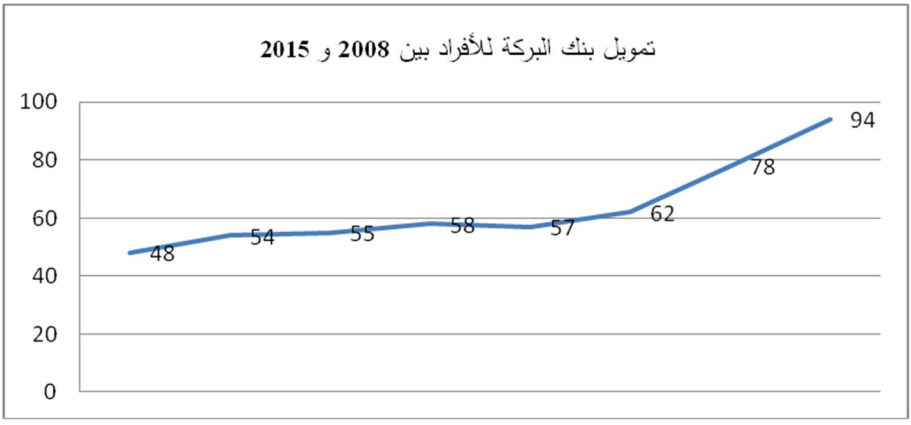

المصدر : من إعداد الباحث استنادا إلى الجدول رقم 01

جدول (02) : تطور حجم التمويلات الممنوحة **للمؤسسات المالية** في مصرف البركة (2008-2015)

السنوات	2008	2009	2010	2011
التمويل	1286143732.08	123389810,11	81590721.94	153598594.15
السنوات	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**
التمويل	577158936.97	879397409.01	2381608968.86	2356604053.71

المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى تقارير مصرف البركة – الجزائر - السنوية (2008 – 2015)

الملاحظ من خلال الجدول أعلاه عدم ثبات واستقرار مؤشرات التمويلات الممنوحة للمؤسسات المالية صعودا ونزولا، إذ تنحصر أقل قيمها بين سنتي 2009 و 2011 (123 و81 و153 مليون دينار) بينما شهدت قيما لا باس بها في أواخر المدة المختارة 2014-2015 (2.38 و 2.35 مليار دينار). وهو ما يوضحه التمثيل البياني الآتي :

شكل (02): تطور حجم التمويلات الممنوحة **للمؤسسات المالية** في مصرف البركة (2008-2015)

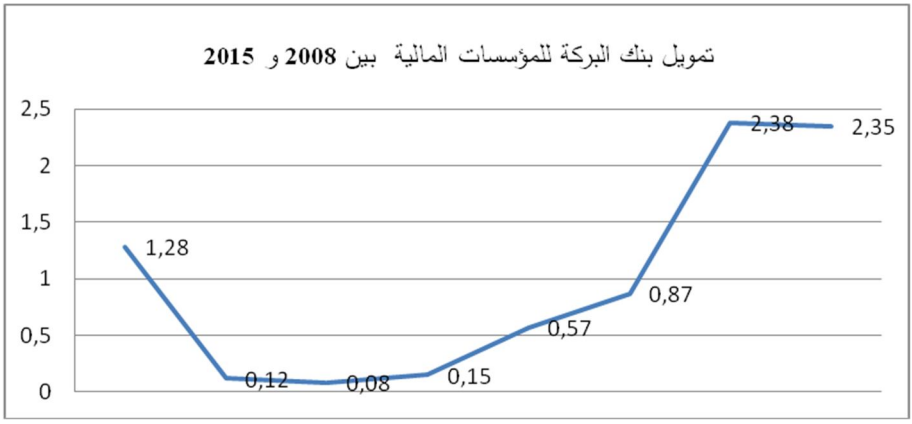

المصدر : من إعداد الباحث استنادا إلى الجدول رقم 02

جدول (03): تطور حجم التمويلات الممنوحة من مصرف البركة (2008-2015)

السنوات	التمويل	فارق التمويل	نسبة التطور %
2008	49948547928.02	-	-
2009	54997089745.03	5048541817.01	10.11
2010	55770476861.68	773387116.65	1.41
2011	58737465939.91	2966989078.23	5.32
2012	58468582177.07	- 268883762.84	- 00.46
2013	63519599087.63	5051016910.56	8.64
2014	80887988033.39	17368388945.76	27.34
2015	96453704517.54	15565716484.15	19.24

المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى تقارير مصرف البركة – الجزائر - السنوية (2008 – 2015)

من أرقام الجدول رقم 03 يمكن استخلاص الآتي:

2008 : بلغ رصيد التمويلات الممنوحة ما يقارب 50 مليار دينار؛

2009 : نمو واضح بنسبة 10.11 % في التمويلات الممنوحة لتستقر نهاية السنة عند 55 مليار دينار؛

2010 : ارتفاع طفيف لم يتخطى 1.5 % سببه انخفاض محسوس في قيمة التمويلات الممنوحة للمؤسسات المالية؛

2011 : مواصلة التمويلات الممنوحة من قبل مصرف في النمو لتصل عتبة 58.7 مليار دينار؛

2012 : تسجيل تراجع في إجمالي التمويلات الممنوحة بما يقارب 269 مليون دينار بسبب التراجع في قيمة التمويلات الممنوحة للأفراد بنسبة 1.18 % ؛

2013 : عودة قيمة التمويلات الممنوحة للنمو لتتخطى نسبة ارتفاعها 8 % ؛

2014 : على غرار جميع المؤشرات المالية للمصرف نهاية سنة 2014، سجلت التمويلات الممنوحة نموا ملحوظا، إذ ارتفع رصيدها بمبلغ 17,273 مليار دينار أي بنسبة 27.3 % مقارنة مع السنة المالية الفارطة لتستقر في حدود 80,627 مليار دينار؛

2015 : ارتفع رصيد التمويلات الممنوحة سنة 2015 بمبلغ 15,561 مليار دينار أي بنسبة 19.24 % مقارنة مع السنة المالية الفارطة لتستقر في حدود 96,453 مليار دينار نهاية سنة 2015.

والتمثيل البياني الموالي يوضح تطور نسب التمويلات الممنوحة من سنة إلى أخرى :

شكل (03) : تطور حجم التمويلات الممنوحة من مصرف البركة في الفترة (2008-2015)

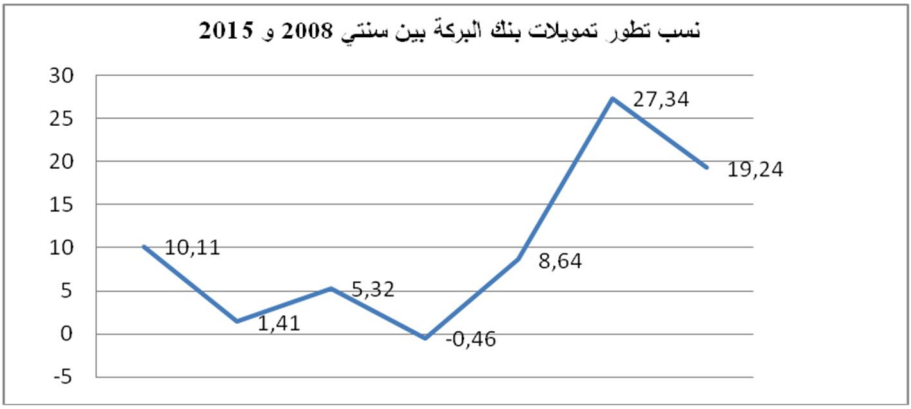

المصدر : من إعداد الباحث استنادا إلى الجدول رقم 03.

الخاتمة:

اشتملت دراستنا لموضوع الأدوات التمويلية في المصارف الإسلامية الجزائرية "مصرفي السلام والبركة أنموذجا" على عدة محاور أساسية تتمثل أساسا في تقديم عام لهما، إضافة إلى ذلك عرض الصيغ التمويلية فيهما، والقيام بدراسة تطور مؤشرات التمويل في مصرف البركة، والهدف الرئيسي لهذه الدراسة هو بيان الجانب الشرعي والتمويلي من اعتماد هذه الصيغ التمويلية.

وللإجابة على هذا الموضوع كنا قد طرحنا الإشكالية الآتية: **":** إلى أي مدى تمكنت المصارف الاسلامية الجزائرية من توفير البديل للمنتجات المقدمة من المصارف التقليدية؟

وقد خلصت الدراسة إلى ما يلي:

1. **نتائج اختبار الفرضيات:** بعد عرض وتحليل مختلف جوانب الموضوع، توصلنا إلى النتائج المرتبطة بالفروض الموضوعة مسبقا كما يأتي:

– **بالنسبة للفرضية الأولى:** "لا تختلف المصارف الاسلامية عن نظيرتها التقليدية من حيث الهدف وهو التمويل لكنهما يختلفان في أساليب هذا الأخير وصيغه التي تلبي في شكلها المستمد من الشريعة الإسلامية احتياجات العملاء في الجزائر لتوافقها مع خصوصيات المجتمع". فقد خلصت دراستنا في المحور الأول منها إلى أن المصارف الإسلامية مؤسسات استثمارية بأهداف تنموية وإنسانية واجتماعية تقوم عمليات البيع والشراء بها على المشاركة والمتاجرة على عكس المصارف التقليدية القائمة على الدين والمقابل الربوي المحرم والمتنافي مع قيم المجتمع الجزائري، الأمر الذي فتح مجال الاستثمار بها أمام بعض المصارف الخاصة والمختلطة على غرار مصرفي السلام والبركة. وبالتالي، فالفرضية الأولى صحيحة؛

– **بالنسبة للفرضية الثانية:** "المصارف الإسلامية الجزائرية تطبق صيغا تمويلية تتوافق مع ما جاءت به الشريعة الإسلامية". من خلال عرضينا للصيغ التمويلية لمصرفي البركة والسلام ممثلة في المرابحة، المشاركة، المضاربة، الإجارة، السلم، الاستصناع، البيع بالتقسيط، والأحكام الشرعية المتعلقة بها، وقفنا على صحة الفرضية الثانية؛

– **بالنسبة للفرضية الثالثة:** " توفر البدائل على مستوى منتجات مصرف البركة تخول له استقطاب أكبر ومتزايد للعملاء"، فمن خلال النتائج المعلنة من قبل المصرف المعني والخاصة بتمويل الأفراد، وقفنا على ارتفاع مستمر في نسبها من سنة لأخرى، وهذا ما يعني صحة الفرضية.

2. **نتائج الدراسة:** هناك مجموعة من النتائج تم التوصل إليها من خلال دراستنا لهذا الموضوع ندرجها في الآتي:

– على الرغم من أن انشاء مصرف البركة – الجزائر- كان سنة 1991 كأول مصرف إسلامي في الجزائر، إلا أن عدد هذا النوع من المصارف لم يتعد الإثنين، رغم نسبة نمو القطاع المرتفعة، أمر يمكن إيعازه إلى عدم تضمين قانون النقد والقرض المعاملات المالية الإسلامية ما حد من فرص تواجد هذا النوع من المصارف في الجزائر؛

– يشهد نشاط المصارف الاسلامية المتواجدة في الجزائر توسعا ملموسا. وكدليل على ذلك، انتقل تمثيل مصرف البركة في الجزائر من 20 إلى 30 فرع في ظرف لا يتعدى السبع سنوات؛

– يوفر مصرفي البركة والسلام العديد من الصيغ التمويلية التي لم تكن معروفة في المصارف التقليدية الجزائرية؛

– تتيح الصيغ التمويلية الإسلامية ومن بينها بيع التقسيط إمكانية التنويع في طرق البيع والتسويق، حيث تمكن المشتري من الحصول على السلع حتى لو لم يملك ثمنها؛

– تضع الصيغ التمويلية الإسلامية كصيغة المشاركة وغيرها المصارف أمام مخاطر يتعين عليها اتخاذ التدابير اللازمة لتجنبها، كون هته الصيغ تجعل من المصرف شريكًا في الأرباح ومتحملا للخسائر؛

– تركيبة المجتمع الجزائري المسلم جعلت من تعاملاته مع المصارف الإسلامية في ارتفاع محسوس، أمر اثبته بحثنا بارتفاع في مقدار التمويلات الممنوحة من قبل مصرف البركة للأفراد بنسبة فاقت 93**%** في الفترة الممتدة بين (2008-2015).

3. **التوصيات:** من خلال هذه الدراسة بالإمكان صياغة التوصيات الآتية:

– تفعيل أكثر لهذه الصيغ دون تحييد الهيئة الشرعية للمصرف؛

– العمل بهامش ربح معقول سيجلب المزيد من الأفراد الطالبة للتمويل وفق هذه الصيغ؛

– اعتماد صيغ تمويلية إسلامية أخرى كالجعالة والمساقاة والمزارعة وغيرها؛

– القيام بندوات علمية للتعريف بمنتجات الصيرفة الإسلامية؛

4. آفاق الدراسة: من الآفاق المستقبلية لهذه الدراسة ما يلي:

– دراسة مقارنة بين صيغ التمويل الإسلامية والتقليدية؛

– دور التمويل الإسلامي في الحد من الأزمات المالية؛

– أثر صيغ التمويل الإسلامي على التنمية الاقتصادية.

قائمة المراجع:

أولا: القرآن الكريم

ثانيا: الحديث

ثالثا:الكتب:

1. بلخير، أحمد.(2008). عقد الاستصناع وتطبيقاته المعاصرة-دراسة حالة البنك الإسلامي للتنمية-. جامعة الحاج لخضر باتنة: مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد الإسلامي، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية.
2. الشافعي، أحمد بن عبد الله.(2010). 500جواب في البيوع والمعاملات. جمهورية مصر العربية: دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع.
3. حمادي، أحمد حميد.(2015). بيع المرابحة للآمر بالشراء-دراسة تحليلية تأصيلية-. *مجلة آداب الفراهدي*. (العدد 22).
4. الرفيعي، افتخار محمد مناحي وآخرون.(2012). المصارف الاسلامية ودورها في عملية التنمية الاقتصادية. *مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة*.(العدد 31)
5. أبو الهيجاء، إلياس عبد الله.(2007). تطوير آليات التمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية –دراسة حالة الأردن. جامعة اليرموك: مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه في الاقتصاد والمصارف الإسلامية.
6. خطاب، حسن السيد حامد.(2006). بيع التقسيط وتطبيقاته المعاصرة –دراسة فقهية مقارنة-. *مجلة مركز الخدمة والاستشارات البحثية بكلية الآداب*.جامعة المنوفية.
7. بن عوده، حسين.(2011).الموسوعة الفقهية والأحكام الشرعية لأصحاب الفضيلة. الجزائر: دار الرشيد للكتاب والقرآن الكريم.
8. القحطاني، سامية بنت علي.(1437-1438هـ). بيع المرابحة للآمر بالشراء، ورقة عمل لمقرر (قضايا مالية معاصرة) في الفصل التمهيدي لمرحلة الدكتوراه. جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية: قسم أصول الفقه. كلية الشريعة بالرياض.
9. علي، سعد عبد الغفار.(2010). الفتاوى النيرات في البيوع والمعاملات. القاهرة: الدار الأثرية للنشر والتوزيع.
10. بن محمد آل الشيخ، صالح بن عبد العزيز.(2013). الفقه الميسر في ضوء الكتاب والسنة. القاهرة: دار الغد الجديد للطباعة والنشر والتوزيع.

11. آل فوزان، صالح بن فوزان.(2010). الملخص الفقهي. مصر: دار التقوى للطبع والنشر والتوزيع.
12. محمود، صلاح الدين.(2009). فقه وفتاوى البيوع. المنصورة: دار الغد الجديد.
13. الجزري، عبد الرحمن.(2005). الفقه على المذاهب الأربعة. المنصورة: دار الغد الجديد.
14. أبو وهدان، عبد الله، ونوفل، أحمد .(2013). أحكام بيع التقسيط في الفقه الإسلامي. *مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)*. (المجلد 27).
15. عياش، عبد الوهاب أحمد عبدالله مسعود، وصالح، هلال يوسف.(2016).مخاطر صيغ التمويل الإسلامي وأثرها على قرار التمويل (دراسة على عينة من المصارف الاسلامية اليمنية). *مجلة العلوم الاقتصادية*، (لعدد 17 (1)).
16. البيحاني، محمد بن سالم الكدادي، البيحاني، نجيب بن علي الكدادي.(2016). عبادة ودين ومعاملة ودين. مصر: دار عمر بن الخطاب للنشر والتوزيع.
17. القريشي، مدحت كاظم، عبدالكريم، ميسون عبدالغني.(2012). المصارف الإسلامية في مواجهة تحديات الأزمة المالية العالمية. *المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية*. (العدد 32).
18. الزرقا، مصطفى أحمد.(ه1420) .عقد الاستصناع ومدى أهميته في الاستثمارات الإسلامية المعاصرة. سلسلة محاضرات العلماء البارزين رقم 12. جدة المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية.
19. مطلوب، مصطفى ناطق صالح.(2012). معوقات عمل المصارف الإسلامية وسبل المعالجة لتطويرها. *مجلة البحوث والدراسات الإسلامية*.
20. الموقع الالكتروني لمصرف البركة – الجزائر، www.albaraka-bank.com .
21. الموقع الالكتروني لمصرف السلام – الجزائر، www.alsalamalgeria.com.
22. سلمان، نصر.(05 و 06 نوفمبر 2013). البنوك الاسلامية (تعريفها، نشأتها، مواصفاتها، وصيغها التمويلية...)، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية: مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية.

مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية
ISSN 2352-9962/E-ISSN 2572-0147
العدد التاسع- جوان 2018

OEB Univ. Publish.

بيئة أداء الأعمال في الجزائر وأثرها على الاستثمار في القطاع السياحي

The environment of business performance in Algeria and its impact on investment in the tourism sector

د. سعاد شعابنية — **جامعة قالمة** — souad.chaabnia@gmail.com

د. حكيمة حليمي — **جامعة سوق أهراس** — h.hlimi@yahoo.fr

تاريخ التسليم: 2018/04/16، تاريخ التقييم: 2018/05/27، تاريخ القبول:03 /2018/06

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر بيئة أداء الأعمال على الاستثمار في القطاع السياحي، من خلال تقييم المناخ العام للاستثمار في الجزائر بناء على أبرز المؤشرات الدولية المستخدمة في هذا المجال كالحرية الاقتصادية، التنافسية، سهولة أداء الأعمال، ومؤشر التنمية البشرية، ما يسمح بالكشف عن معوّقات الاستثمار في الجزائر بصفة عامة، والسياحي بصفة خاصة.

وقد خلصت الدراسة إلى أنّ جمود الإطار المؤسسي والتشريعي، الإجراءات البيروقراطية، صعوبة تملّك العقار السياحي وتسجيله ونقص منابع التمويل، من أبرز المشاكل المعيقة للاستثمار السياحي.

الكلمات المفتاحية: أداء الأعمال، القطاع السياحي، الاستثمار، الجزائر.

Abstract:

This study aims to analyze the impact of investment climate on investment in the tourism sector, For this purpose We evaluate the performance of the business environment in Algeria using international indicators (Economic Freedom, Business Performance Index The Global Competitiveness, The Human Development Index) To detect Obstacles of investment.

The study concluded that there is a lot of obstacles Law and Legal, Bureaucratic procedures, Tourism Property and Funding problem.

Keywords: business performance, tourism sector, investment, Algeria.

المقدمة:

لقد أدركت الجزائر منذ بداية الألفية الثالثة ومع تحسّن الوضع الأمني فيها ضرورة بعث القطاع السياحي بالنظر لتزايد أهميته على الصعيد العالمي، واعتباره محرّكا هامّا للتنمية المستدامة. ويستند هذا الإدراك إلى ما تملكه الجزائر من مقوّمات سياحية هائلة تسمح بأن تكون وجهة سياحية بامتياز. كما تأتي تنمية السياحة وبعث قطاعها في إطار البرنامج الشامل للتنويع الاقتصادي والرفع من التكامل بين القطاعات المنتجة في الاقتصاد الجزائري بالنظر لإطلاق إستراتيجية وطنية للتنمية السياحية لآفاق 2025 بداية 2008 . إلا أنّ الإجراءات المتّخذة لم تسمح بإرساء قواعد تجعل من الجزائر وجهة سياحية تنافسية وترفع من مساهمة السياحة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، بل اصطدمت بجملة من المعيقات، انعكست على الاستثمار في هذا القطاع.

الإشكالية: على ضوء ما سبق تتمحور إشكالية هذه الورقة البحثية في التساؤل التالي:

هل تؤثّر بيئة أداء الأعمال في الجزائر على تنشيط الاستثمار السياحي وتحقيق التنمية السياحية؟ وكيف يمكن تحسين المناخ الاستثماري للجذب السياحي؟

الفرضية: ينطلق البحث من فرضية مفادها أنّ المناخ غير الملائم للاستثمار في الجزائر انعكس على ضعف الاستثمار السياحي وصعوبة أداء الأعمال في القطاع نتيجة الكثير من العراقيل، خاصة تلك المرتبطة بالإجراءات البيروقراطية، وضعف منابع التمويل.

هدف البحث: يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء حول المناخ الاستثماري في الجزائري، والكشف عن وضع الجزائر من خلال أهم المؤشرات الدولية الخاصة بهذا المجال، ثّم البحث في أثر هذا المناخ على الاستثمار السياحي، هذا الأخير الذي نسعى لكشف واقعه، لتقديم جملة من التوصيات والاقتراحات من شأنها المساهمة في تحسين المناخ الاستثماري في القطاع.

منهج البحث وهيكله: سعيا لتحقيق أهداف البحث، وللإجابة عن التساؤل المطروح، والتأكّد من صحة الفرضية، تستخدم الباحثتان المنهج الوصفي التحليلي من خلال التقديم العام للمتغّيرين (المناخ الاستثماري والاستثمار السياحي)، ثّم تحليل نتائج تقييم المناخ وواقع الاستثمار وكذا تحليل كيفية تأثير بيئة أداء الأعمال في الجزائر على الاستثمار السياحي.

وعلى هذا الأساس قسّم البحث إلى ثلاث محاور هي:

1- الاستثمار السياحي في الجزائر

2- تقييم بيئة أداء الأعمال في الجزائر وأثرها على الاستثمار السياحي.

3- آليات تحسين بيئة أداء الأعمال لتنشيط الاستثمار في القطاع السياح.

المحور الأول- الاستثمار السياحي في الجزائر:

1. مفهوم السياحة والاستثمار السياحي: تعرف السياحة على أنها الانتقال المؤقت للأفراد خلال أوقات الفراغ بهدف تنظيم المنافع الناجمة عن القيام بمجموعة من الأنشطة الترفيهية ولهذا يرتبط التخصيص الأمثل للوقت بالسياحة **(السيسي،2000، ص.15)**. ويعود أصل كلمة السياحة في اللغات الأوربية إلى الكلمة اليونانية "Tornos " وهو أسم لإله يشبه شكل الفرجار، وأُدخلت إلى اللغة اللاتينية ليقصد بها المسار الدائري ويعكس هذا المسار مفهوم حركة السياحة التي تنطلق من نقطة تعود إليها مرة أخرى، مما يعني الإبتعاد عن مكان الإقامة مؤقتاً (بعكس الإقامة الدائمة التي تنجم عن الهجرات البشرية) وهو الأساس في مفهوم السياحة **(بظاظو، 2010، ص.23)**.

أما الاستثمار فيعرف عموما على أنّه ذلك النشاط الذي يترتب عليه القيام بخلق طاقة جديدة للمؤسسة، من خلال إضافة وحدات إنتاجية جديدة أو استبدال الأصول الحالية بأصول أكثر كفاءة وطاقة **(سلوس،2001، ص.115)**.

وعادة ما نميّز بين الاستثمار المحلي الذي يكون من طرف المستثمرين المحليين التابعين للقطاع العام أو القطاع الخاص، والاستثمار الأجنبي وتحديدا المباشر منه الذي عرّفه صندوق النقد الدولي على أنّه يمثّل أحد أنواع الاستثمارات الدولية التي يمكن فيها أن يكتسب كيان مقيم في اقتصاد معيّن مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر**(IMF, 2001, p23)**.

ويعتبر الاستثمار السياحي جزء من الاستثمارات الإجمالية للدول، وهو ما يخصص من رؤوس الأموال لتمويل مشاريع القطاع السياحي، الذي يمثّل بدوره من الأنشطة الواعدة التي تتيح فرصا استثمارية قادرة على المنافسة في سوق السياحة العالمية، ذلك أن رواج صناعة السياحة يؤثر بشكل مباشر على اقتصاديات الدول، ونمو الصناعات والأنشطة المرتبطة بصناعتها السياحية شأنها شأن أي نشاط استثماري في قطاعات أخرى تبحث عن ركيزتين أساسيتين لمباشرة نشاطها في أي مكان، وتتمثلان في الضمانات والحوافز، كتوفير الاستقرار السياسي والاقتصادي الذي يشكّل مناخا ملائما للاستثمار إلى جانب محفزات عديدة أهمها القوانين والتشريعات المتعلقة بالاستثمار المحلي و/أو الأجنبي وأيضا توافر بنية تحتية ملائمة، وانتشار وعي سياحي بين مختلف شرائح المجتمع **(عشي، 2005، ص ص. 25، 26).**

2. واقع الاستثمار السياحي في الجزائر: يمكن الحديث عن واقع الاستثمار السياحي في الجزائر من خلال العناصر التالية:

1.2.جاذبية القطاع للاستثمار: رغم ما تزخر به الجزائر من مقّومات هائلة في المجال السياحي، إلا أنّ هذا القطاع مازال يعرف بهامشيته في حركة الاستثمار المحلي والأجنبي. فبحسب الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، أنه طيلة الفترة الممتدة من 2002 إلى غاية 2015، لم يتعدّ الاستثمار في السياحة 8.49 % من إجمالي المشاريع الاستثمارية المصرّح بها لدى الوكالة والمقدّرة بـ 11572.213 مليار دج، إذ قدّر عدد المشاريع الاستثمارية في القطاع خلال ذات الفترة بـ 789 مشروع فقط ، والتي لا تمثّل سوى 1.31 % من العدد الإجمالي للمشاريع الاستثمارية (أنظر الجدول أدناه)، وهو ما يدلّ على أنّ القطاع السياحي لا يمثّل أولوية أو خيارا هاما في نظر المستثمرين –على الأقل في الوقت الحالي- لتوجّههم نحو قطاعات أخرى كالصناعة الاستخراجية، الخدمات والنقل وغيرها.

ولعلّ في ذلك تعميق للطبيعة الريعية للاقتصاد الجزائري من خلال سيطرة الاستثمارات في قطاعات التبادل غير التجاري، والصناعات الاستخراجية على حساب القطاعات المنتجة والمعوّل عليها في المرحلة المقبلة من تنويع الاقتصاد الوطني، كالزراعة والسياحة والصناعات التحويلية. والجدول الآتي يوضح المشاريع الاستثمارية في القطاع السياحي مقارنة ببقية القطاعات للفترة (2002-2015):

جدول رقم (1): المشاريع الاستثمارية في القطاع السياحي مقارنة ببقية القطاعات للفترة (2002-2015)

الفرع الصناعي	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دينار جزائري	%	مناصب الشغل	%
الزراعة	1 218	2,02%	176 019	1,52%	52 366	5,06%
البناء	11 290	18,74%	1 323 698	11,44%	245 911	23,78%
الصناعة	9 231	15,32%	6 503 533	56,20%	388 219	37,54%
الصحة	809	1,34%	127 684	1,10%	19 105	1,85%
النقل	30 669	50,91%	1 027 480	8,88%	158 016	15,28%
السياحة	789	1,31%	982 934	8,49%	54 862	5,31%
الخدمات	6 226	10,34%	964 388	8,33%	107 089	10,36%
التجارة	2	0,00%	37 514	0,32%	4 100	0,40%
الاتصالات	5	0,01%	428 963	3,71%	4 348	0,42%
المجموع	60 239	100%	11 572 213	100%	1 034 016	100%

Source : Agence Nationale de Développement de L'Investissements (ANDI), Bilan des déclarations, http://www.andi.dz , consulté le 20/09/2016

بالمقابل بلغ حجم الاستثمار الأجنبي في القطاع السياحي ما قيمته 420657 مليون دينار، أي ما يمثّل نسبة 17.1 % من إجمالي الاستثمارات المصرّح بها لدى الوكالة خلال ذات الفترة، رغم وجود 11 مشروعا فقط. وهو ما يؤكّد جاذبية السياحة للمستثمرين الأجانب مقارنة بقطاعات أخرى كالزراعة، النقل، الخدمات والاتصالات وغيرها، فهي ثاني قطاع مفضّل للمستثمر الأجنبي من حيث مبلغ الاستثمار، مثلما يوضّحه الشكل التالي:

شكل رقم (1): نسبة الاستثمار الأجنبي في القطاع السياحي مقارنة بالقطاعات الأخرى للفترة (2015-2002)

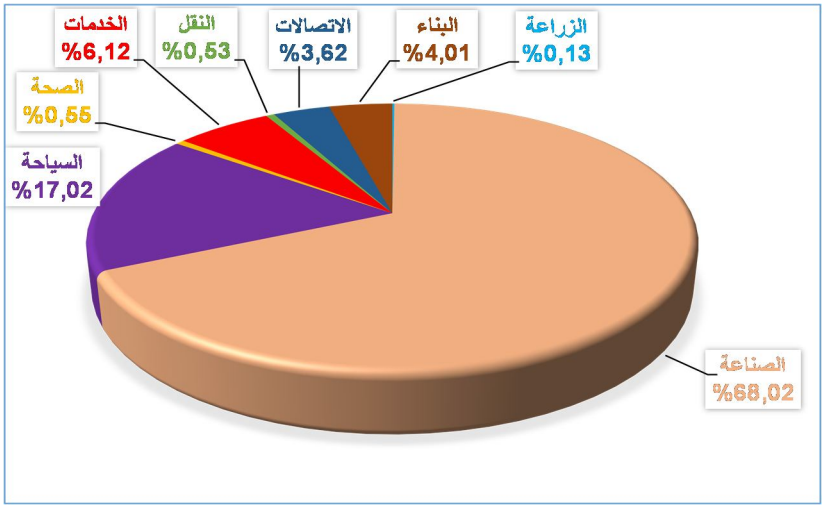

المصدر: من إعداد الباحثتين بناء على:

Agence Nationale de Développement de L'Investissements (ANDI),Bilan des déclarations, sur le cite web :
http://www.andi.dz, consulté le 20/09/2016

2.2. وضعية الاستثمارات السياحية: رغم ضعف حجم الاستثمارات في القطاع السياحي بحسب الإحصائيات سالفة الذكر، إلا أنّ تجسيد الاستثمارات على أرض الواقع يقدّم صورة أسوأ عن هذه الاستثمارات مثلما يوضّحه الجدول التالي:

جدول رقم (2): يوضّح وضعية المشاريع السياحة نهاية سنة 2014

المشاريع / البيانات	مجموع المشاريع	عدد الأسّرة	عدد مناصب الشغل	الكلفة الإجمالية 109 دج
في طور الإنجاز	385	54884	25526	190.344
المتوقفة	104	9123	3797	27.7
غير المنطلقة	296	33860	13006	93.84
تّم انجازها	76	6377	2971	30.38
المجموع	861	104244	45300	342.26

المصدر: وزارة التهيئة العمرانية والسياحة والصناعة التقليدية، من الموقع:
http://www.matta.gov.dz/index.php/ar. (25-08-2016)

يلاحظ من خلال الجدول السابق أنّه ورغم السعي الحثيث للرفع من القدرات السياحية، خاصة من حيث عدد الأسّرة، حيث ينتظر أن توفّر المشاريع التي هي في طور الإنجاز 54884 سرير، وهناك آفاق في المشاريع غير المنطلقة، إلا أنّ وجود أكثر من 296 مشروعا متوقّفا، كان من المفروض أن يوفّر 33860 سرير يطرح الكثير من التساؤلات حول الأسباب الكامنة وراء ذلك، والتي قد تعود أغلبها إلى المشاكل التمويلية.

3.2. الجزائر في مؤشرات السياحة الدولية: كشف تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي وفقا لمؤشر القدرة التنافسية للسفر والسياحة لسنة 2015(**http://www.arab-tourismorg.org/**) أنّ الجزائر في المرتبة 123 من بين 141 دولة، والمرتبة 12 عربيا من بين 14 دولة، حيث يرصد المؤشر ممّيزات تنافسية تتعلّق بالبنية التحتية والموارد الثقافية ومتوسط تكاليف السفر والإقامة الفندقية، والتي لها علاقة بالاستثمار السياحي. في الوقت الذي احتلت فيه تونس المرتبة 8 عربيا و79 عالميا، بينما المغرب في المرتبة 4 عربيا و62 عالميا، في حين وبالنظر لحجم الاستثمارات السياحية الهائلة نجحت الإمارات في احتلال المرتبة الأولى عربيا و24 عالميا في ذات التقرير. كما أشار تقرير المجلس العالمي للسفر والسياحة لسنة 2016 **(http://www.wttc.org)** إلى حالة الركود التي تميّز القطاع، إذ لم تتجاوز مساهمة صناعة السفر والسياحة في الناتج المحلي الإجمالي 3.5% سنة 2015مع توقّع ارتفاعها إلى 4.1 % في سنة 2014، وهو نتاج ضعف الاستثمارات السياحية في هذا المجال، حيث أشار التقرير أيضا إلى ضعف نسبة الاستثمارات السياحية من

إجمالي الاستثمارات وبلوغها 2.8 % فقط في سنة 2015 مع توقّع نمو في حجم الاستثمارات السياحية بنسبة 6.3 % في سنة 2016.

ثانيا: تقييم بيئة أداء الأعمال في الجزائر وأثرها على الاستثمار السياحي.

هناك العديد من المؤشرات الدولية التي تعبّر عن نظرة المحلّلين الاقتصاديين ورجال الأعمال الدوليين إلى الأوضاع في دولة ما كموقع للاستثمار، حيث تعتبر هذه المؤشرات من الوسائل التي يمكن من خلالها تقييم وتقدير مناخ الاستثمار في الجزائر رغم أنّ هذه الأخيرة لم يتم تصنيفها بعد في بعض المؤشرات النوعية الأخرى لحداثة استخدامها أو لعدم توفر البيانات الكافية **(بن حسين، 2005، ص.1).** وتهدف هذه المؤشرات عموما لتقييم المناخ العام للاستثمار والوضع الاستثماري في أي دولة ممّا تمكّن المستثمرين من اتخاذ القرار الأمثل نحو التوجه لهذه الدولة من عدمه. ومن أبرز تلك المؤشرات: الحرية الاقتصادية، التنافسية الاقتصادية، بيئة أداء الأعمال، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، المؤشر المركّب للمخاطر القطرية، التنمية البشرية وغيرها.

1.مؤشر الحرية الاقتصادية (IEF): يصدر مؤشر الحرية الاقتصادية منذ سنة 1995 عن معهد هيرتاج، وبالتعاون مع صحيفة (وول ستريت جورنال) لقياس درجة تدخل الدولة في الاقتصاد بناء على عشرة متغيرات هي: حرية الأعمال-حرية التجارة-حقوق الملكية-التحرر من الفساد-الحرية الجبائية-حجم الإنفاق الحكومي-الحرية النقدية-حرية الاستثمار-حرية العمل-الحرية المالية. يقسّم المؤشر درجات الحرية إلى 5 أقسام، أقصاها حرية مرتفعة جدّا [80-100] وأدناها حرية منعدمة [0-49.9].

ووفقا للتقرير السنوي للحرية الاقتصادية لسنة 2015 فقد احتلت الجزائر المرتبة 157 من بين 178 دولة بدليل مؤشر 48.9 نقطة، بعد أن كانت في المرتبة 146 من بين 186 دولة بدليل مؤشر عام 50.8 في تقرير سنة 2014، ما يعني العودة مجددا إلى مجال الحرية الاقتصادية المنعدمة [0-49.9] حيث بلغ المؤشر 49.6 نقطة في سنة 2013، ويعود ذلك إلى تراجع المؤشرات الفرعية المكّونة للمؤشر العام للحرية الاقتصادية مثلما يوضّحه الجدول التالي:

جدول رقم (3): المؤشرات الفرعية للحرية الاقتصادية في الجزائر لسنتي 2014 و2015

المؤشرات/ السنة	حقوق الملكية	التحرر من الفساد	الحرية الجبائية	الانفاق الحكومي	حرية الأعمال	حرية العمل	حرية نقدية	حرية تجارية	حرية الاستثمار	حرية مالية
2014	30	28,7	80,5	51	66,3	48,3	67,8	60,8	45	30
2015	30	36	80	38,7	66,6	50,5	71,2	60,8	25	30

المصدر: من إعداد الباحثتين بناء على:

Index of Economic Freedom, (2014), Heritage Foundation, p 100, sur le cite: http://www.heritage.org/index/pdf/2015/countries/algeria.pdf, consulté le 27/12/2015

يقّم الجدول أعلاه جملة من المعطيات الهامة التي يمكن من خلالها تقديم الملاحظات التالية:

✓ إن وجود أكثر من نصف المؤشرات أقل من 50 نقطة معناه أنّ مجالات هذه المؤشرات تتميّز بحرية اقتصادية معدومة تماما كحقوق الملكية، التحرر من الفساد، الإنفاق الحكومي، حرية الاستثمار والحرية المالية، بالإضافة إلى حرية العمل الذي لا يتعدّ الخمسين نقطة؛

✓ يؤثر جمود القوانين والتشريعات والتنظيمات الخاصة بالاستثمار بشكل كبير على حقوق الملكية خاصة من حيث التسجيل ونقل الملكية وهو ما يقلّل من ضمان توطينه بالنسبة للمستثمر خاصة الأجنبي منه؛

✓ يمثّل الفساد بمختلف أشكاله عقبة رئيسية أمام تحوّل الاقتصاد الجزائري من الطبيعة الريعية إلى الإنتاجية بالنظر لعلاقة التوأمة بين الفساد والريع، فهو يعيق كلّ ما له علاقة ببناء الاقتصاد الإنتاجي وتحديدا الاستثمارات المنتجة، فتضعف معه أسس الحرية الاقتصادية، ورغم الجهود المبذولة في الجزائر إلا أنّها مازالت غير قادرة على التحرّر منه، ما يرفع من حجم المعوّقات الإدارية والبيروقراطية (الفساد الإداري) وكذا المالي أمام الاستثمار والتجارة الخارجية...إلخ؛

✓ أثّرت المادة **51/ 49** الخاصة بالاستثمار الأجنبي في تقييد حرية الاستثمار، أين لا يمكن للمستثمر الأجنبي امتلاك أي مشروع في الجزائر بأكثر من 49 %من رأس ماله وفي كافة القطاعات سواء في الفندقة أو الصناعة أو غيرها، كما يساهم الفساد أيضا في الدفع بالمشاريع العمومية على حساب الاستثمارات الخاصة واعطائها الأولوية في التمويل وغيرها؛

✓ تشكّل السيطرة شبه الكلية للمؤسسات المالية المصرفية التابعة للقطاع العمومي في النظام المصرفي الجزائري أساس ضعف الحرية المالية التي أشار إليها التقرير، في ظلّ غياب المنافسة مع

المصارف الخاصة والأجنبية الأخرى نتيجة تدخّل السلطات النقدية في عمل تلك المصارف، وفي ذلك تقاطع مع ما سبق الإشارة إليه بالتدخل الحكومي.

2. مؤشر تنافسية بيئة الأعمال (Doing Business Report) للبنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية: تستهدف سلسلة تقارير ممارسة أنشطة الأعمال الصادرة عن مجموعة البنك الدولي منذ عام 2004، توفير أساس موضوعي لفهم طبيعة البيئة الإجرائية لأنشطة الأعمال التجارية والعمل على تحسينها والارتقاء بها في مختلف أنحاء العالم، وذلك عبر قياس أثر عملية وضع اللوائح والإجراءات الحكومية على أنشطة الأعمال التجارية، من خلال جمع وتحليل البيانات الكمية والنوعية الشاملة للمقارنة بين بيئات اللوائح الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال فيما بين البلدان وعبر الزمن **(http://www.iaigc.net)**.

ووفقا لتقرير سنة 2016 احتلت الجزائر المرتبة 163 من بين 189 دولة، بعد أن كانت في المرتبة 161 في سنة 2015 ، ولفهم أسباب تراجع الترتيب يتّم تسليط الضوء حول المؤشرات الفرعية وفقا للجدول التالي:

جدول رقم (4): ترتيب الجزائر في المؤشر العام لسهولة أداء الأعمال ومؤشراته الفرعية للفترة (2014-2016)

المؤشرات/السنة	المؤشر العام	بدء المشروع	استخراج التراخيص	توصيل الكهرباء	تسجيل الملكية	حصول الائتمان	حماية المستثمر	دفع الضرائب	التجارة على الحدود	إنفاذ العقود	إغلاق المشروع
2014	147	139	122	150	156	169	123	174	131	120	94
2015	161	143	124	125	160	173	173	168	176	106	71
2016	163	145	122	130	163	174	174	169	176	106	73

المصدر: من إعداد الباحثتين بناء على تقارير المؤشر العام لسهولة أداء الأعمال للسنوات 2014-2015 -2016، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و إئتمان الصادرات، من الموقع:

http://www.iaigc.net , Consulté le 27/12/2015

في قراءة للجدول أعلاه، تتكشف أسباب تراجع ترتيب الجزائر وفقا لهذا المؤشر وصعودها بسبع درجتين سنتي 2015 و2016 ، حيث يلاحظ ارتفاع في الترتيب في أغلب المؤشرات التي تعّو في مجملها عن كثرة المعّوقات الإدارية وتعّدد الإجراءات المعرقلة لعملية الاستثمار في مختلف

المجالات والتي تتقاطع مع ما تّم الإشارة إليه في تحليل مؤشر الحرية الاقتصادية كبدء المشروع، تسجيل الملكية، الحصول على الائتمان، تسجيل الملكية وكذا حماية المستثمر.

إذ تعتمد المؤشرات الفرعية للمؤشر العام لسهولة أداء الأعمال على مؤشرات جزئية، حيث تشترك في بعض منها خاصة عدد الإجراءات والزمن المستغرق. حيث يقصد بالإجراء أي تعامل بين مؤسسي الشركة او المشروع وأطراف خارجية كالأجهزة الحكومية المعنية بتقديم خدمات عمومية ضرورية لإقامة المشروع، وسنوضّح من الجدول الموالي عدد الإجراءات والزمن المستغرق لبعض المؤشرات الفرعية التي تكشف عن العراقيل الإدارية وانعكاسها على بقية المجالات:

جدول رقم (5): عدد الإجراءات والزمن المستغرق لبعض المؤشرات الفرعية للجزائر في تقرير المؤشر العام لسهولة أداء الأعمال في سنة 2016

المؤشرات	عدد الإجراءات	المتوسط العربي لعدد الإجراءات	الزمن المستغرق	المتوسط العربي للزمن المستغرق
بدء المشروع	12	8.1	20 يوم	18.9
استخراج التراخيص	17	14.67	204 يوم	145.81
توصيل الكهرباء	5	4.9	180	79.5
تسجيل الملكية	10	5.5	55 يوم	31.2
دفع الضرائب	المدفوعات= 27 مرة	20.9	385ساعة	237.6 ساعة

المصدر: من إعداد الباحثتين بناء على المؤشر العام لسهولة أداء الأعمال(2016)، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، من الموقع الالكتروني:

http://www.iaigc.net/, Consulté le 27/12/2015

إنّ المعطيات الواردة في الجدول أعلاه تعطي صورة واضحة عن الأسباب الرئيسية لصعوبة مناخ الاستثمار في الجزائر، والعجز في استقطابه، حيث تضاعف البيروقراطية والإجراءات غير المحدودة والفساد الإداري والمالي من مشاكل الاستثمار، فعلى سبيل المثال بالنسبة لتسجيل الملكية: يعتبر ضمان توطين الاستثمارات وتسجيل الملكية لأصحاب المشاريع والاستثمارات أساس توجّه المستثمرين، وأمام جمود القوانين الخاصة بالملكية وعدم مرونتها، يؤزّم تعقيد الإجراءات من حيث الوقت والعدد من المشكلة وبالتالي المساهمة في نفور الاستثمارات وليس العكس.

فقد احتلت الجزائر المراتب الأخيرة عربيا باعتبارها أكثر الدول تعقيدا لإجراءات تسجيل الملكية من حيث عدد الإجراءات التي وصلت إلى 10، وكذا من حيث الوقت المستغرق بـ 55 يوم، وإذا ما قورنت بالإمارات مثلا، فإنّ تسجيل الملكية للمستثمرين لا يتطلّب سوى تسوية إجراءين ويومين.

3. مؤشر التنافسية العالمية للمنتدى الاقتصادي الدولي: وفقا لتقرير سنة 2015 فقد احتلت الجزائر المرتبة 87 من بين 144 دولة بـ 3.97 نقطة متراجعة عن سنة 2014 حين حسّنت من ترتيبها إلى 79 بعد بلوغها المرتبة 100 من بين 148 دولة في سنة 2013 ، وقد ظهرت المؤشرات الفرعية لتنافسية الاقتصاد الجزائري في سنة 2015 كما يلي:

شكل رقم (2): المؤشرات الفرعية لمؤشر التنافسية العالمي لسنة 2015 في الجزائر

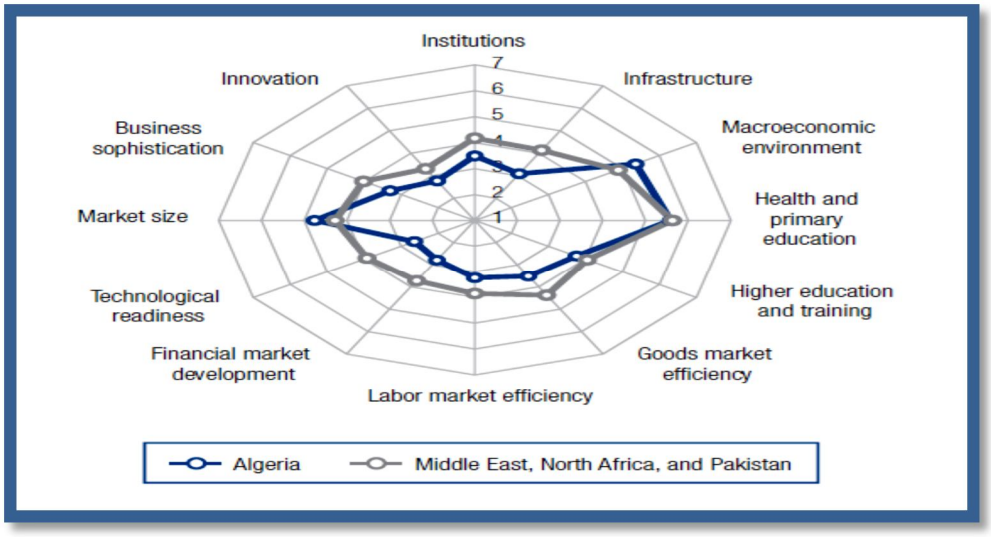

Source : The Global Competitiveness Report (2015/2016), World Economic Forum, P 102. Sur le cite web : .http://www.weforum.org/reports/global-competitiveness-report-2015-2016

من خلال قراءة الشكل أعلاه وبناء على المعطيات التفصيلية الواردة في تقرير سنة 2015 يمكن تقديم الملاحظات التالية:

- أنّ تنافسية الاقتصاد الجزائري لا تستمدّ إلا من بعض المؤشرات الفرعية التابعة لمجموعة المتطلبات الأساسية بـ 4.37 نقطة وفي المرتبة 82، حيث ارتفع فيها تنقيط كلّ من الصحة والتعليم الإبتدائي (5.58 نقطة)، بيئة الاقتصاد الكلي (6.35)، أين حقّقت الجزائر أفضل المراتب وفقا لهذه الأخيرة في المرتبة 38 من بين 144 دولة، بالإضافة إلى حجم السوق (4.75 نقطة) التابع لمجموعة معززات الكفاءة باحتلالها المرتبة 37 في حجم السوق بالنظر لتعدّد الأسواق الداخلية وكبر عدد المستهلكين واعتبارها أسواقا استراتيجية لتصريف الكثير من المنتوجات وباختلاف نوعها وطبيعتها؛
- مازالت التنافسية ضعيفة فيما يتعلق ببعض المؤشرات كمعزّزات الكفاءة (سواء في أسواق العمل أو السلع) وأسوؤها في تطّور السوق المالي وكذا في التطّور التكنولوجي، ما جعل ذلك عائقا لتبوأ مراتب أفضل، فهي متأخرة عن دول أقلّها إمكانيات وثروات مالية وفي حجم أسواقها، كما لا بدّ من الإشارة إلى ضعف البنى التحتية اللازمة لاستقطاب الاستثمار رغم المشاريع الكبرى التي التهمت جزء كبير من المخصصات المالية في برامج التنمية على غرار الطريق السيار (شرق-غرب)؛
- يؤكّد بذلك تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي أنّ هناك الكثير من العوائق التي تحول دون الرفع من تنافسية الاقتصاد الجزائري وجعله رحابا لاستقبال الاستثمارات الأجنبية من أبرزها: ضعف كفاءة أسواق العمل والنقد والمال وتطويرها، ضعف البنى التحتية، ضعف عوامل الابتكار والتطور التكنولوجي، وأخطرها ارتباط هذا الضعف بقوة البيروقراطية والفساد.

4. مؤشر التنمية البشرية: تؤثّر التنمية البشرية على مناخ الاستثمار في أي دولة وخاصة فيما يتعلق بمؤشراته الفرعية وتحديدا على المستوى المعيشي الذي يقاس بنصيب الفرد من الدخل القومي. ووفقا لتقرير سنة 2015 للتنمية البشرية **(Human Development Report, 2015)**، فقد احتلت الجزائر المرتبة 83 من بين 188 دولة بمؤشر عام 0.736 نقطة في سنة 2014 ما يجعلها في مستوى مجموعة الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة، محقّقة تحسّن مقارنة بالسنوات السابقة. والذي يرجع لتحسّن نصيب الفرد من الناتج، إلا أنّ الوضع الحالي ينبئ بتدهور في هذا المجال. وعليه يصبح تحقيقها تحدّيا كبيرا أمام الجزائر في التوجّهات المستقبلية، فالأهداف الاقتصادية للاستثمارات لا يمكن فصلها عن أهداف التنمية البشرية، ومن جهة أخرى فرأس المال البشري اليوم يمثّل أهم عوامل الإنتاج في أي استثمار كان، ومن ثّم لابدّ من مراعاته في صياغة استراتيجيات التنمية.

بناء على ما سبق يتضّح لنا انّ عدم ملاءمة المناخ الاستثماري كان له انعكاس مباشر على الاستثمار المنتج بصفة عامة، والاستثمار السياحي بصفة خاصة، وهو ما جعل الاستثمار السياحي أمام معوّقات عديدة من أبرزها: العقار السياحي وإشكالية توطين الاستثمارات، كثرة الإجراءات الإدارية وانتشار البيروقراطية، الفساد الإداري وغياب الشفافية، ضعف المنابع التمويلية، عدم تأهيل الموؤد البشري و غياب إطار مؤسسي وقانوني مرن وفّعال لمواجهة مختلف التحدّيات التي يشهدها القطاع في ظلّ المنافسة القوية بين دولتين مجاورتين تمثّلان وجهة سياحية بامتياز هما تونس والمغرب.

ثالثا- آليات تحسين بيئة أداء الأعمال لتنشيط الاستثمار في القطاع السياحي:

في قراءة الواقع الاستثماري يتّضح أنّ التنمية السياحية لا يمكن أن تتحقق في ظلّ جمود الاستثمار السياحي وضعفه. فتصبح إذن عملية تنشيطه وتسهيل إقامة المشاريع السياحية للرفع من العرض السياحي أو في الترويج للطلب أو الوكالات السياحية ...وغيرها أولوية لإنعاش القطاع، ولذلك لا بدّ من تحسين المناخ الاستثماري في القطاع السياحي في الجوانب التالية:

1. **الجانب التمويلي**: وذلك من خلال:

- اعتماد الشراكة في العملية التمويلية لتقليل ضغوط وأعباء التمويل على القطاع العام بإشراك القطاع الخاص في الاستثمار السياحي كشريك استراتيجي للقطاع العام في تحقيق التنمية الاقتصادية، وفتح المجال أمام المستثمر الأجنبي للرفع من قدرات العرض السياحي خاصة ممّا يتيح الفرصة للرفع من التنافسية بين مختلف المؤسسات، ويفتح بذلك المجال نحو تحسين المعروض والمنتج المقدّم.

- تكييف التمويل البنكي بما يتلاءم وطبيعة الاستثمار في السياحة عن طريق تقديم القروض طويلة الأجل واعتماد التمويل التأجيري...وغيرها؛

- إنشاء صندوق لضمان القروض خاص بالسياحة؛

- إعطاء أولوية للاستثمار السياحي في تقديم التحفيزات والإعفاءات الجبائية، ممّا يسمح بتقليل التكاليف وهو ما ينعكس على أسعار المنتج السياحي التي تعتبر مرتفعة مقارنة مع مثيلتها في الدول المجاورة كالفنادق، الإطعام...إلخ.

2. الإطار التشريعي والمؤسسي: وفقا لما تّم دراسته حول تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر تعتبر التشريعات والقوانين المتعلّقة بالاستثمار أكثر الأسباب المعيقة لإقامة المشاريع أو توسعتها وترقيتها،

ولذلك لا بدّ من إعادة النظر في هذه القوانين وجعلها أكثر مرونة وتأقلما مع المتغيّرات الخارجية ومختلف التحدّيات التي تواجه القطاع السياحي، بالإضافة إلى تدعيم الإطار المؤسسي من خلال:

- تدعيم الإطار القانوني بتشريعات تنظّم أنشطة الاستثمار مع ضرورة وجود قانون موحّد له بنصوص واضحة تضمن حماية المستثمر من مختلف المخاطر وتكفل حقوق الملكية الفكرية وحماية المستثمر وغيرها؛

- مراعاة توافق التشريعات مع القوانين المصدرة سابقا وتماشيها مع القواعد التي يفرضها انفتاح الجزائر على العالم الخارجي وهيئاته وتنظيماته الدولية؛

- رفع جمود القوانين وجعلها أكثر مرونة في مواكبتها للتحوّلات والتطوّرات الداخلية والخارجية وفق ما تقتضيه المصلحة العامة للدولة. وفي هذا السياق لا بدّ من إعادة النظر في القاعدة **(51/49)** في حالة الاستثمار في الفروع غير الاستراتيجية والسيادية للدولة، وإدخال معايير أكثر موضوعية كتوازن العملة وربح التكنولوجيا وغيرها**(http://www.algerienews.info)**، دون الإخلال بمبدأ الشراكة رابح التي تعتمدها الجزائر في الشراكة مع المستثمر الأجنبي؛

- تدعيم الإطار المؤسسي بهيئات وتنظيمات تساعد الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI في مختلف المهام وباقي الهيئات، مع ضمان التنسيق التام الأفقي فيما بينها والعمودي مع الوزارة المعنية بتحديد الصلاحيات والمهام تفاديا للتداخل دون أن يتعارض ذلك مع إعطائها صلاحيات أوسع واستقلالية أكثر في قراراتها عن السلطات العمومية؛

- تطهير المحيط الإداري من كلّ أشكال البيروقراطية والفساد واتخاذ تدابير جادة في تحسين الخدمة العمومية وتبسيط الإجراءات الإدارية المرتبطة بمختلف مراحل إنشاء ثّم نمو الاستثمار الصناعي لتوفير بيئة أسهل لأداء الأعمال؛

- توفير بنك معلومات خاص بالاستثمار مع التحديث المستمر لقاعدة البيانات، وتوفير المعلومة بشكل مجاني للجميع؛

3. العقار السياحي: لابد من تقديم حلول جادة لإشكالية العقار السياحي تشريعيا ومؤسسيا بما يمنح مزيدا من الثقة لدى المستثمرين بضمان توطين استثماراتهم، من خلال إنشاء سوق عقاري يخضع لآليات العرض والطلب ما يجعلها الأداة الوحيدة لكسر المضاربات العقارية وتقليص الفجوة بين الأسعار الحكومية والخاصة للعقار **(عماري،2011)** وكذا تفعيل مخطط مناطق التوسّع السياحي عن طريق الأقطاب وقراها السياحية وتسهيل الحصول على العقار من طرف المستثمرين الخواص بهذه المناطق، مع تحفيز أصحاب الأراضي الواقعة داخلها لإقامة مشاريع سياحية.

4. تعزيز دور القطاع الخاص والأجنبي: بالنظر لعدم قدرة القطاع العام على توسيع استثماراته في القطاع السياحي، لا بدّ من فتح المجال أمام القطاع الخاص المحلي كما الأجنبي لمرافقة الاستثمارات المحلية في المسار التنموي. وعلى هذا الأساس فإنّ أيّ إجراء للنهوض بالاستثمار المحلي لابدّ وأن تدعمه إجراءات موازية لدعم الاستثمارات الأجنبية المباشرة للاستفادة من مزاياه الإيجابية المتعدّدة.

5. التنويع الاستثماري: تسمح الإمكانيات والمقّومات السياحية التي تملكها الجزائر ومناخها المتعدّد من إرضاء التوجّهات المتباينة للطلب السياحي إذا ما أحسن الاستثمار في مختلف المناطق وخاصة الصحراوية منها، إذ لا بدّ من مراجعة توجّهات المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية في هذا الإطار. فوفقا لرؤيته لا يزال نصيب السياحة الصحراوية من مشاريع الأقطاب السياحية للامتياز بعيدا عن مستوى نظيراتها في الشمال والشرق والوسط من حيث الكّم رغم أنّ شساعة الصحراء الجزائرية تجعل كلّ قطب من أقطابها ينفرد بمقّومات جذب سياحية خاصة بها، فالتنّوع في منتجات السياحة الصحراوية عامل تنافسي تمتاز به الجزائر.

واتّساع الصحراء يستلزم تبني استراتيجيات تختلف عمّا يمكن تبّنيه في المناطق الشمالية، وإذا كانت هناك عوامل قد يقع عليها إجماع مثل الهياكل والأمن والخدمات، فإنّ هناك قضايا أكثر إلحاحا بالنسبة للسياحة الصحراوية كالنقل البري، الجوي، الطاقة الفندقية...إلخ. ولتجاوز هذا الإشكال لا بدّ من تخصيص استثمارات كافية لترقية البنى التحتية الضرورية ووسائل النقل **(بن يخلف، (2012))** من طرف القطاع العام لتهيئة المناخ الملائم للاستثمار الخاص في تحسين خدمات السياحة الصحراوية.

فنجاح استراتيجية تنمية السياحة على مستوى تنشيط الاستثمار يتطلّب تحقيق تنويع في المعروض، وأخذ ذلك بعين الاعتبار في توزيع الاستثمارات وتقديم التسهيلات وفقا لذلك (صحراوية- شاطئية – حموية...). وبقدر ما يقّدم التنويع حلا لإشكالية الاختلال الجهوي في السياحة بقدر ما يعتبر أداة لضمان استمرارية النشاط السياحي وابتعاده عن الموسمية من خلال ضمان التدفق المستمر للسياح في مختلف فصول السنة.

6. تأهيل المورد البشري: تعتبر الاستثمار في القطاع السياحي من أكثر القطاعات حاجة لليد العاملة المؤّهلة والمدّربة، وعلى هذا الأساس يصبح تأهيل المورد البشري وتطويره وتنميته ضرورة حتمية تفرضها الخصائص المتعّددة للسياحة سواء في عملية تقديم المنتج أو في الترويج له وللوجهة

السياحية وهو ما يتطلّب تكثيف البرامج التكوينية والتدريبية والتنسيق بين الشركات العاملة في السياحة ومختلف الجامعات والمعاهد لتعريف دارسي التخصصات المرتبطة بالسياحة كالفندقة بالعمل على أرض الواقع ولتفعيل مساهمة القطاع السياحي في المواءمة بين برامج التدريب وسوق العمل، لتعزيز المهارات التي يتطلّبها العمل السياحي من لغات، مواكبة تطّورات تكنولوجيا الإعلام والإتصال...إلخ.

7. السياسة الاقتصادية: لابد من إعادة النظر في السياسة الاقتصادية المنتهجة من طرف الدولة من خلال تطويع أدواتها في خدمة تشجيع الاستثمار السياحي في مجال السياسة المالية كالتحفيزات الجبائية والانفاق وغيرها، أو السياسة النقدية في الجانب التمويلي وتخفيض أسعار الفائدة على القروض وغيرها.

الخاتمة:

على ضوء ما تقّدم في هذا البحث يمكن القول أّنه وبالرغم من المقّومات السياحية الطبيعية والحضارية والتاريخية التي تملكها الجزائر من جهة، والإمكانيات المالية التي تخصّص للقطاع من جهة أخرى، إلا أّن القطاع السياحي ظلّ يتمّيز بحالة من الركود والضعف نتيجة تراكم مشاكل مختلفة وليدة ظروف اقتصادية سياسية واجتماعية مّرت بها الجزائر أعاقت تطّور القطاع وأضعفت من مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وجعلت من ميزان مدفوعات القطاع في حالة العجز منذ سنوات طويلة للغلّو في نفقاته دون علّو في الإيرادات وهو ما ولّد مناخا غير ملائم للاستثمار في كافة المجالات وتحديدا في القطاع السياحي.

فبناًءا على تحليل المؤشرات الخاصة بتقييم المناخ الاستثماري في الجزائر من جهة (الحرية الاقتصادية التنافسية الاقتصادية المؤشر العام لسهولة أداء الأعمال مؤشر التنمية البشرية)، ومؤشرات السياحة الدولية (تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي وفقا لمؤشر القدرة التنافسية للسفر والسياحة وتقرير المجلس العالمي للسفر والسياحة) للسنوات الأخيرة من جهة أخرى يمكن القول أّن بيئة أداء الأعمال التي تكشف عن مناخ غير ملائم للاستثمار وصعوبة في أداء الأعمال انعكست بصورة مباشرة على الاستثمار السياحي نظرا للكثير من المعّوقات التي أشارت إليها التقارير السابقة حيث طالت هذه المثّبطات الاستثمار السياحي الخاص المحلي كما الأجنبي كإشكالية التمويل، الفساد وغياب الشفافية كثرة الإجراءات الإدارية، الأعباء الضريبية العقّار السياحي وغياب إطار مؤسسي وقانوني مرن وفّعال لمواجهة مختلف التحّديات التي يشهدها القطاع في ظلّ المنافسة القوية

بين دولتين مجاورتين تمثّلان وجهة سياحية بامتياز هما تونس والمغرب. وهو ما يجعل من الاقتراحات المقدّمة من البحث في محوره الثالث في علاج هذه المشاكل وتحسين المناخ العام للاستثمار كفيلة بتنشيط الاستثمار السياحي والنهوض به، وجعل السياحة من القطاعات المعوّل عليها في قيادة الاقتصاد الوطني في مرحلة الإقلاع الاقتصادي وأساس برنامج التنويع الاقتصادي.

المراجع:

أولا: باللغة العربية:

1. السيسي، ماهر عبد الخالق،(2000). ***مبادئ السياحة***(الطبعة الأولى) القاهرة. مجموعة النيل العربية.

2. بظاظو، إبراهيم خليل.(2010). ***الجغرافيا السياحية***(الطبعة الأولى) *عمان*. الوراق للنشر والتوزيع.

3. بن يخلف زهرة، وبونوة شعيب.(2012). ***جاهزية النسيج المؤسسي لتفعيل أداء السياحة الصحراوية الجزائرية في التنمية***، جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان، 2012.

4. صليحة عشي، **الآثار التنموية للسياحة – دراسة مقارنة الجزائر، تونس والمغرب**- رسالة ماجيستير غير منشورة، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2005.

5. عماري، جمعي.(2011). ***استراتيجية التصدير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية***. أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم. جامعة الحاج لخضر. باتنة.

6. سلوس، مبارك.(2001). ***التسيير المالي***. ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر.

7. بن حسين، ناجي. (2005). ***تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر***. مجلة العلوم الإنسانية الإلكترونية، العدد 24. السنة 03.

ثانيا: باللغة الأجنبية:

1. Mebtoul ,Abderrahmane. (2013). ***Peut-on parler de stratégie industrielle*** ? http://www.algerienews.info/peut-on-parler-de-strategie-industrielle//, Consulté le 13/07/2013.
2. IMF, "Foreign Direct Investment Statistics: How Countries Measure FDI", Washington D.C, 2001.

ثالثا: التقارير من مواقع الأنترنت:

1. The Global Competitiveness Report (2015/2016), World Economic Forum, P 102
http://www.weforum.org/reports/global-competitiveness-report-2015-2016.
3. تقرير التنافسية العالمية ، المنتدى الاقتصادي العالمي من الموقع: www3.weforum.org 20/09/2016:
4. تقرير تنافسية الاقتصاديات العربية، صندوق النقد العربي، من الموقع: http://www.amf.org.ae :20/09/2016
5. مؤشر القدرة التنافسية للسفر والسياحة لسنة 2015، المنظمة العربية للسياحة: http://www.arab-tourismorg.org/
6. المؤشر العام لسهولة أداء الأعمال، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وإئتمان الصادرات: http://www.iaigc.net
7. Algeria Economic Impact Report (2016), World Travel and Tourism Council, http://www.wttc.org/research/economic-impact-research/country-reports/a/algeria/ ,
8. Human Development Report (2015), The United Notions Development Programme (UNDP.
9. Agence Nationale de Développement de L'Investissements (ANDI),Bilan des déclarations, http://www.andi.dz ,

مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية
ISSN 2352-9962/E-ISSN 2572-0147
العدد التاسع- جوان 2018

OEB Univ. Publish.

معدل الفائدة على التسهيلات الائتمانية وأثرها على ربحية البنوك التجارية الأردنية "دراسة تحليلية للفترة من عام 2007 -2016م"

The Interest Rate on Credit Facilities and Their Impact on The Profitability of Jordanian Commercial Banks "Analytical Study For the Period From 2007 to 2016"

أ.صخر مرعي حسن بني خالد — **جامعة ال البيت / الأردن**

مجد مصطفى راشد المومني — **جامعة ال البيت / الأردن**

sakhr87@gmail.com

تاريخ التسليم: 2018/02/07، تاريخ التقييم: 2018/04/25، تاريخ القبول:09 /2018/05

الملخص

تهدف هذه الدراسة الى التعرف على معدل الفائدة الممنوحة على التسهيلات الائتمانية وأثرها على ربحية البنوك التجارية الأردنية، وذلك ضمن الفترة من عام 2007 ولغاية عام 2016. حيث اعتمدت الدراسة على كل من (العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية) من أجل تمثيل المتغير التابع والمتمثل بالربحية، أما فيما يتعلق بالمتغير المستقل فقد تم تمثيله من خلال معدل الفائدة الممنوح على التسهيلات الائتمانية.ومن أجل إزالة أية تشوهات يمكن أن تحدث اثناء عملية التحليل اعتمدت الدراسة متغير ضابط والمتمثل باللوغاريتم لحجم البنك.توصلت الدراسة الى وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لمعدل الفائدة الممنوحة على التسهيلات الائتمانية على ربحية البنوك التجارية في الأردن. توصي الدراسة بالمحافظة على معدل الفائدة الممنوحة على التسهيلات الائتمانية، كونها كان لها الأثر الإيجابي على ربحية البنوك التجارية مع تنشيط حركة الودائع لدى البنوك التجارية كونها حلقة الأساسية في تمويل أنشطة البنك.

الكلمات المفتاحية: الفائدة على التسهيلات الائتمانية، الربحية، البنوك التجارية الأردنية.

Abstract :

This study aims at identifying the interest rate granted on credit facilities and its impact on the profitability of Jordanian commercial banks within the period from 2007 to 2016.The study relied on both return on assets and return on equity for the goal of the variable representation of profitability .As for the independent variable, it was represented by the interest rate granted on credit facilities. In order to remove any abnormalities that may occur during the analysis process, the study adopted a control variable represented by a logarithmic function of bank size. The study found that there is a positive effect that is statistically significant for the interest rate granted on credit facilities on the profitability of commercial banks in Jordan. The study recommends maintaining the interest rate granted on credit facilities, since it had a positive effect on the profitability of commercial banks while activating the movement of deposits with commercial banks as the main link in financing the activities of the bank.

Keywords: interest on credit facilities, profitability, Jordanian commercial banks

المقدمة:

يعتبر القطاع المصرفي من أهم القطاعات التي تسهم في ازدهار الدول ونموها، كونها تلعب دورا مهما في عمليات تمويل الشركات والافراد من اجل تلبية احتياجاتهم من الأموال، ويعد القطاع المصرفي الأردني العمود الفقري للاقتصاد الأردني، كونه يمتاز بالمتانة والملائة المالية، بالإضافة الى الدور الذي يلقى على عاتقها في توفير بيئة استثمارية مناسبة ومحفزة للمستثمرين.

تقوم البنوك الأردنية بدور حيوي يتمثل في اقراض الأموال للأفراد والشركات،حيث جاء في تقرير صادر عن جمعية البنوك الأردنية لعام 2016 عن حجم التسهيلات الائتمانية للبنوك للمرخصة في الأردن ما يقارب 23 مليار دينار أردني، وبالتالي يمكن القول ان البنوك تعد ركناً أساسيا وأحد مقومات الدولة، بالإضافة الى الدور الذي اخذ يتنامى من قبل البنوك الأردنية والذي يتعلق في المسؤولية الاجتماعية والذي يعتبر اسهاما في المجتمع.

اما فيما يتعلق بمعدل الفوائد على التسهيلات الائتمانية فإنها تعتبر من أهم الأدوات التي تستخدم في توليد الايراد في البنوك التجارية، لكن في ظل منافسة شديدة والانفتاح على الاقتصادات الحرة، اخذت البنوك التجارية الأردنية تعمل على تعزيز عملية منح التسهيلات الائتمانية وإيجاد سبل مختلفة في عملية منح الائتمان، لكن عملية منح الائتمان ترتبط ارتباط وثيق بحجم الودائع لدى البنك، فبالتالي تقوم البنوك على الموازنة بين معدل الفائدة وكفاية راس المال تجنبا لأية مشاكل مستقبلية.

وعليه جاءت هذه الدراسة للتعرف على معدل الفائدة على التسهيلات الائتمانية وأثرها على ربحية البنوك التجارية الأردنية.

مشكلة الدراسة:

يعتبر معدل الفائدة على التسهيلات من أهم العوامل التي تستند اليها البنوك التجارية الأردنية في عملية تنشيط حجم التسهيلات الائتمانية،كونها تعد من اهم مصادر توليد الايراد في البنوك التجارية، وبالتالي تعمل البنوك على توفير الأموال للمقترضين ضمن تكلفة مناسبة ومشجعة، وبالتالي يمكن صياغة مشكلة الدراسة من خلال التساؤل التالي:

- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمعدل الفائدة الممنوح على التسهيلات الائتمانية على ربحية البنوك التجارية الأردنية ضمن الفترة من (2007 - 2016)؟

وينبثق عن هذا التساؤل التساؤلات الاتية:

1- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمعدل الفائدة الممنوح على التسهيلات الائتمانية على العائد على الأصول(ROA) في البنوك التجارية الأردنية ضمن الفترة من (2007 - 2016)؟

2- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمعدل الفائدة الممنوح على التسهيلات الائتمانية على العائد على حقوق الملكية(ROE)في البنوك التجارية الأردنية ضمن الفترة من (2007 - 2016)؟

أهداف الدراسة:

انطلاقا من مشكلة الدراسة والتي تم تطرق اليها سابقا فإن الدراسة تهدف الى ما يلي:

1. التعرف على معدل الفائدة الممنوحة على التسهيلات الائتمانية وانعكاسها على الربحية في البنوك التجارية الأردنية.
2. التعرف على معدل الفائدة الممنوحة على التسهيلات الائتمانية وأثرها على العائد على الأصول(ROA) في البنوك التجارية الأردنية.
3. التعرف على معدل الفائدة الممنوحة على التسهيلات الائتمانية وأثرها على العائد على حقوق الملكية (ROE)في البنوك التجارية الأردنية.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من خلال التعرف على معدل الفائدة الممنوحة على التسهيلات الائتمانية وأثرها على ربحية البنوك التجارية الأردنية، وذلك كون معدلات الفائدة تشكل المحرك الأساسي للبنوك التجارية، والتي من خلالها يمكن ان تستمر البنوك في أنشطتها التي وجدت من اجلها. وكما ترتبط الربحية ارتباطً وثيقاً مع المساهمين الذين قاموا بالاستثمار في تلك البنوك ومن اجل تعظيم ثروتهم، وبالتالي تسهم هذه الدراسة في التعرف على أثر معدل الفائدة الممنوحة على التسهيلات الائتمانية في ربحية البنوك التجارية وبيان العلاقة فيما بينهما بالإضافة الى بيان وضع المالي للبنوك التجارية الأردنية كونها تعتبر من اساسيات الاقتصاد.

فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية:

H01:لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمعدل الفائدة الممنوحة على التسهيلات الائتمانية على ربحية البنوك التجارية الأردنية.

وللإجابة على الفرضية الرئيسية، تمت صياغة فرضيات فرعية والتي تمثلت على النحو الاتي:

H01-1: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمعدل الفائدة الممنوحة على التسهيلات الائتمانية على العائد على الأصول (ROA)في البنوك التجارية الأردنية.

H01-2:لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمعدل الفائدة الممنوحة على التسهيلات الائتمانية على العائد على حقوق الملكية (ROE)في البنوك التجارية الأردنية.

تعريفات الدراسة:

- **الربحية:** هي العلاقة بين الأرباح التي تحققها المنشاة والاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح، والربحية تعتبر هدفاً للمنشاة ومقياسا للحكم على كفاءتها على مستوى الوحدة الكلية او الجزئية (اللوزي واخرون، **1997**، ص:122).
- **الفائدة على التسهيلات الائتمانية:** هي الفائدة التي تمنح للمقترضين على التسهيلات الائتمانية من قبل البنوك، والتي تم احتسابها من خلال الإيرادات المتأتية من التسهيلات الائتمانية مقسومة على حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك التجارية الأردنية والمفصح عنها في القوائم المالية.
- **العائد على حقوق الملكية(ROE):**هو نسبة من نسب الربحية التي تبين معدل العائد على حقوق المساهمين من خلال قسمة صافي الربح على اجمالي حقوق الملكية. حيث تعد هذه النسبة مؤشرًا جيدًا لقياس ربحية البنك، لأنها تُظهر المبلغ المكتسب الذي يتم استثماره من قبل المالكين في الأصول(Fraker،**2006**).
- **العائد على الأصول (ROA):**هو مقياس أساسي يخصص لقياس لكفاءة الشركة في إدارة مواردها، وذلك لمعرفة العوائد المتحققة نتيجة الاستثمار في الشركة هو يختلف عن العائد على حقوق الملكية بانه يقيس اجمالي الموجودات (Higgins, **2016**).

الدراسات السابقة:

سعت الدراسة الى الاطلاع على الدراسات السابقة من اجل فهم الادبيات السابقة والمتعلقة بمعدل الفائدة بالإضافة الى الربحية، حيث تم تقسيمها الى دراسات عربية بالإضافة الى دراسات اجنبية مع اخذ بعين الاعتبار ترتيبها زمانيا من الاقدم الى الاحدث وذلك لبيان التطور الحاصل في الادبيات السابقة.

الدراسات باللغة العربية:

دراسة (محمد، **2014**) هدفت هذه الدراسة الى التعرف على مفهوم سعر الفائدة والمخاطر المتعلقة بها بالإضافة الى بيان أثرها على ربحية البنك، وذلك لكون المصارف السورية تتعرض لتأثير تغييرات سعر الفائدة وتقلباتها، حيث قامت الدراسة بدراسة العلاقة الإحصائية التي تربط كل من الفوائد المدينة ومصاريف المصرف، بالإضافة الى الفائدة الدائنة وارتباطها بإيرادات المصرف، ثم سعت الدراسة الى التركيز على العلاقة الإحصائية بين صافي الدخل من الفوائد وكل من اجمالي الدخل التشغيلي وصافي الربح قبل الضريبة.ومن اجل تحقيق أهداف الدراسة قام الباحث باتباع المنهج الوصفي التحليلي في اظهار الجوانب العلمية، ومن خلاله، توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج كان من أهمها وجود علاقة إيجابية قوية ذات دلالة إحصائية بين متغير الفوائد الدائنة وبين متغير الإيرادات في المصرف التجاري. بالإضافة الى وجود علاقة إيجابية قوية ذات دلالة إحصائية بين متغير الفوائد المدينة وبين متغير المصاريف. كما توصلت الدراسة الى وجود علاقة إيجابية قوية ذات دلالة إحصائية بين متغير دخل الفائدة الصافي وبين متغير اجمالي الدخل التشغيلي ووجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين متغير الفائدة الصافي وبين متغير صافي الربح قبل الضريبة.

دراسة (عبدالله، **2015**) هدفت هذه الدراسة الى التعرف الى أي مدى يمكن أن يؤثر سعر الفائدة في عرض أو نمو الودائع المصرفية. ومن أجل تحقيق هدف الدراسة فقد تم تطبيق الدراسة على ثلاثة بنوك تجارية جزائرية وذلك ضمن الفترة من عام 2005 ولغاية عام 2012. وقد اعتمدت الدراسة على استخدام نموذج الانحدار البسيط لدراسة تأثير المتغير المستقل والمتمثل في متوسط سعر الفائدة على المتغير التابع والمتمثل في الودائع لأجل. وقد توصلت الدراسة الى أن أسعار الفائدة لا تؤثر على زيادة حجم الودائع المصرفية (لأجل). وبالتالي توصي الدراسة الى وضع قوانين للحد من توظيف الأموال في السوق السوداء، مما يساهم في تشجيع الادخار، بالإضافة الى متابعة كفاءة البنوك التجارية الجزائرية.

دراسة (الرقيبات والفواز، **2016**) هدفت هذه الدراسة لمعرفة أثر معدل الفائدة على حجم التسهيلات الائتمانية وحجم الودائع لدى البنوك التجارية الأردنية للفترة (1985 - 2014). ولتحقيق هدف الدراسة فقد تم استخدام طريقة المربعات الصغرى لبيان العلاقة بين متغيرات الدراسة.وقد توصلت الدراسة الى أن معدل الفائدة على حجم التسهيلات الائتمانية وحجم الودائع لدى البنوك التجارية الأردنية كان غير دال إحصائياً. وعليه فقد تم رفض الفرضية البديلة وقبول الفرضية العدمية.وكما بينت الدراسة الى وجود علاقة موجبة بين معدل الفائدة وحجم التسهيلات الائتمانية، وجود عالقة سالبة بين معدل الفائدة وحجم الودائع.

الدراسات باللغة الأجنبية:

دراسة (KHAN, **2014**)هدفت هذه الدراسة الى تحليل أثر التغير في معدل الفائدة على ربحية البنوك التجارية في الباكستان وذلك من خلال تطبيق الدراسة على أربعة بنوك رئيسية في الباكستان بالرجوع الى القوائم المالية، وذلك ضمن الفترة من عام 2008 ولغاية عام 2012. حيث برزت أهمية الدراسة من خلال التركيز على كفاءة القطاع المصرفي كونه يشكل حجر أساس في اقتصاد الدولة، بالإضافة الى الاهتمام المتزايد بهذا القطاع.ومن اجل التوصل الى النتائج فقد استخدمت الدراسة مجموعة من الاختبارات كان من أهمها معامل ارتباط بيرسون. ومن خلال ذلك توصلت الدراسة الى انه يوجد علاقة إيجابية قوية بين معدل الفائدة والربحية في البنوك التجارية الباكستانية. وتوصي الدراسة الى الموازنة بين معدل الفائدة وكفاية راس المال من خلال اتخاذ خطوات واعية.

دراسة (MALIK et al., **2014**) تم اجراء هذه الدراسة من أجل توضيح العلاقة بين معدل فائدة السوق وربحية البنوك في الباكستان. ومن أجل توضيح العلاقة بشكل أفضل فقد تم تقسيم عينة الدراسة الى مجموعتين، فتمثلت المجموعة الأولى بالبنوك الحكومية وعددها أربعة بنوك، اما المجموعة الثانية فتمثلت بالبنوك الخاصة وعددها ستة بنوك. أما البنوك الإسلامية فقد تم تجاهلها من عينة الدراسة.ومن اجل الحصول على نتائج الدراسة فقد استخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية كان من أهمها نموذج الانحدار وذلك من أجل إيجاد العلاقة بين المتغيرات. وتوصلت الدراسة الى أن معدل الفائدة كان له تأثير ايجابي على كل من العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية لكل من البنوك الحكومية والبنوك الخاصة في دولة الباكستان.

دراسة(Ndoka&Bozdo,**2015**) هدفت هذه الدراسة الى تحليل تغير الفائدة وأثره على مستوى الربحية في النظام البنكي في دولة البانيا، حيث شملت الدراسة جميع البنوك في دولة البانيا وضمن الإطار الزمني من عام 2005 ولغاية عام 2014.تعتبر هذه الدراسة دراسة تجريبية اشتملت

البيانات الكمية والنوعية وذلك من أجل فهم أوضح لمشكلة الدراسة، بالإضافة الى الاطلاع على الدراسات السابقة. وتوصلت الدراسة الى وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين معدل الفائدة والربحية في البنوك الألبانية.

دراسة(OBILLO,**2015**) هدفت هذه الدراسة الى تسليط الضوء حول تأثير فائدة الإقراض على الأداء المالي للبنوك التجارية في كينيا. تم تطبيق الدراسة على 43 بنكً موجودة في كينيا وللفترة من عام 2010 ولغاية عام 2014، ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة اعتمدت الدراسة الى استخدام المنهج الوصفي التحليلي. توصلت الدراسة الى انه يوجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين فائدة الإقراض والأداء المالي للبنوك التجارية عينة الدراسة، كما توصلت الدراسة الى وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين سعر الفائدة الإقراض وحجم البنك.

دراسة (MINNY & GÖRMÜŞ,**2017**) هدفت هذه الدراسة الى تحليل العلاقة بين التغيير في معدل الفائدة والربحية للبنوك العاملة في تركيا، ومن اجل تحقيق هدف الدراسة اعتمدت الدراسة على فحص القوائم المالية وضمن فترات ربعية لثلاثة بنوك عاملة. حيث شملت الدراسة الفترة من الربع الأول لعام 2008 ولغاية الربع الثالث لعام 2016.ومن اجل التوصل الى هدف الدراسة فقد تم استخدام اختبار

Kao co-integrationمن اجل اختبار الفرضيات. وتوصلت الدراسة الى ان التغير في سعر الفائدة كان له تأثير إيجابي على ربحية البنوك ضمن عينة الدراسة.

دراسة(AHMED et al., **2018**) هدفت هذه الدراسة الى تقييم أثر تذبذب سعر الفائدة على ربحية البنوك في الباكستان. حيث استعانت الدراسة بالبيانات سنوية الصادرة عن البنوك عينة الدراسة والتي اشتملت على 20 بنكاً، وذلك ضمن الفترة الممتدة من عام 2007 ولغاية عام 2014.استخدمت الدراسة الارتباط والانحدار من أجل تقييم أثر كل من التغير في سعر الفائدة والايداعات لدى البنوك الأخرى بالإضافة الى السلف والقروض على الربحية والتي تم قياسها بمجموعة من المؤشرات والتي تمثلت بـ(العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية والعائد على السهم).وتوصلت الدراسة الى أن الايداعات لدى بنوك أخرى وسعر الفائدة كان لهما أثر سلبي ربحية البنوك. كما توصلت الدراسة الى أن السلف والقروض والاستثمارات كان لهم أثر إيجابي على ربحية البنوك عينة الدراسة.

دراسة(KAVWELEet al., **2018**) هدفت هذه الدراسة الى التعرف على أثر سعر الفائدة على الأداء المالي للبنوك التجارية في كينيا، من خلال دراسة عينة مكونة من 30 بنكا تجاريا وذلك

ضمن الفترة من الربع الرابع لعام 2015 ولغاية الربع الثالث لعام 2017. استخدمت الدراسة مجموعة من المتغيرات من اجل تمثيل سعر الفائدة والتي تمثلت بـ(الفائدة على الدخل، والدخل ليس عن طريق الفائدة "non-interest income"والفائدة على المصاريف) على الأداء المالي والتي تم قياسه من خلال اجمالي الربح قبل الفوائد والبنود الغير الاعتيادية.ومن اجل التوصل الى نتائج الدراسة فقد استخدمت الدراسة مجموعة من الأساليب الإحصائية متضمنة اختبار الانحدار الخطي المتعدد بالإضافة الى اختبار"T" للمجموعات المترابطة وذلك من اجل تحليل العلاقة بين المتغيرات.توصلت الدراسة الى وجود علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين سعر الفائدة والأداء المالي.

الإطار النظري:

الفائدة:

تمثل اسعار الفائدة أو العائد المطلوب تكلفة الأموال، فهي عبارة عن التعويض الذي يتم دفعه من قبل طالبي الأموال إلى مزوديها. وعندما يتم اقتراض الأموال، فإن تكلفة الإقراض هي معدل الفائدة.

وعندما يتم الحصول على الأموال عن طرق إصدار الأسهم أو السندات فإن تكلفة مصدر السهم أو السند تسمى بالعائد المطلوب والتي تعكس مستوى العائد المتوقع لمزودي الأموال (المستثمرين). (حداد،**2009**، ص: 161).

كما عرفها كل من (النعيمي والخرشة، **2007**)بأنها مقدار الفائدة أو الربح الناجم عن مائة وحدة نقدية عن وحدة الزمن وقد عرفها بعض الاقتصاديين الفائدة على أنها أجرة المال المقترض، ثمن استخدام الأموال والعائد على رأس المال (ص:294).

الربحية في المصارف التجارية

تعد الربحية أحد المصادر الأساسية والرئيسية لتوليد رأس المال، ويقوم النظام المصرفي السليم على أكتاف المصارف الرابحة وذات رأس المال الكافي وتعرف الربحية بأنها العلاقة بين الأرباح التي تحققها المنشأة والاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح، والربحية تعتبر هدفاً للمنشأة ومقياساً للحكم على كفاءتها على مستوى الوحدة الكلية أو الوحدات الجزئية (مرهج واخرون، **2014**، ص: 332).

كما تعرف بأنها المؤشر الكاشف لمركز المصرف التنافسي في الأسواق المصرفية وبجودة إدارتها وهي تسمح للمصرف بالاحتفاظ بشكل مخاطرة معينة وتوفر وقاء ضد المشكلات القصيرة

كما تقيس الربحية مدى كفاءة إدارة المؤسسة في تحقيق الربح على المبيعات وعلى الأصول بالإضافة الى حقوق المالكين، وبالتالي تعد نسب الربحية من اهم المقاييس التي يتم اعتمادها من قبل المستثمرين والمقرضين، وجاء هذا الاهتمام نتيجة توجه المستثمرين والمقرضين الى اغتنام الفرص وتوجيه أموالهم اليها (عقل، **2010**).

ومن أهم المقاييس التي تطرقت اليها الدراسة والتي اتفقت عليه اغلب الادبيات السابقة حول قياس الربحية ما يلي:

- **العائد على الأصول (ROA):** هو مقياس شامل يهدف الى التحقق من فاعلية وكفاءة الإدارة في تحقيق الأهداف التنظيمية والمتمثلة في تحقيق الربح نتيجة استخدام الموارد المتاحة للبنك، وبالتالي فهو يقيس إنتاجية الدينار المستثمر في الموجودات ويمكن تمثيلها من خلال المعادلة التالية (النعيمي والتميمي، **2008**).

$$\text{العائد على الاصول} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{اجمالي الموجودات}}$$

- **العائد على حقوق الملكية (ROE):** هي نسبة تبين مدى نجاح الذي تحقق من قبل المنشاة في قدرتها على استخدام مصادر الأموال الداخلية والتي تم تمويلها من قبل حاملي الأسهم في جني وتحقيق الأرباح، حيث يكون هذا النجاح كبيرا عند الحصول على مؤشر عال،ويكون سلبا عندما يكون المؤشر منخفضا وبالتالي يدل على ضعف أو فشل المنشاة في تحقيق الأرباح مما ينعكس سلبا على حاملي الأسهم، ويتم تمثيلها من خلال المعادلة التالية (خنفر والمطارنة، **2009**):

$$\text{العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{اجمالي حقوق الملكية}}$$

منهجية الدراسة:

أساليب تحليل البيانات:

تم تحليل البيانات المتعلقة بالدراسة باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية (E-Views V9)،وهو برنامج متقدم في التحليل الاحصائي والاقتصادي يستخدم في إيجاد العلاقة بين المتغيرات بالإضافة الى استخدامه في السلاسل الزمنية وامكانيته توفير اختبارات متعددة (Griffiths, et al., **2008**).

مجتمع وعينة الدراسة :

تمثل مجتمع الدراسة بجميع البنوك التجارية الأردنية والبالغ عددها 13 بنكاً مدرجات في بورصة عمان، اما في فيما يتعلق بعينة الدراسة فقد تم تطبيق الدراسة على جميع البنوك التجارية والبالغ عددها 13 بنكاً بالاعتماد على المسح الشامل لجميع البنوك التجارية، مع الاخذ بعين الاعتبار الفترة الزمنية التي تطرقت اليها الدراسة والتي تمثلت من عام 2007 ولغاية عام 2016.

مصادر جمع البيانات:

اعتمدت الدراسة على المصادر الأولية بالإضافة الى المصادر الثانوية في عملية جمع البيانات، وذلك بهدف تحقيق أهداف الدراسة. كانت على النحو الاتي:

- **المصادر الأولية:**تمثلت بالتقارير المالية السنوية الصادرة عن البنوك التجارية عينة الدراسة والمفصح عنها في بورصة عمان، بالإضافة الى التقارير السنوية الصادرة عن جمعية البنوك الأردنية.
- **المصادر الثانوية:** تمثلت بالأدبيات السابقة بالإضافة الى المراجع العربية والأجنبية مع الاستعانة بالمواقع الالكترونية.

نماذج الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة فقد تم بناء نموذجين للانحدار الخطي المتعدد من اجل إيضاح العلاقة بين المتغيرات والذي كانا على النحو التالي:

$$ROA_{ct} = \alpha + \beta 1\ I_FACILITY + \beta 2\ LOG_SIZE_{ct} + e \quad (1)$$

$$ROE_{ct} = \alpha + \beta 1\ I_FACILITY + \beta 2\ LOG_SIZE_{ct} + e \quad (2)$$

حيث:

ROA	العائد على الأصول	***I_FACILITY***	الفائدة على التسهيلات الائتمانية
ROE	العائد على حقوق الملكية	***LOG_SIZE***	متغير ضابط (اللوغاريتم لحجم أصول البنك)
a	قيمة الثابت	***β2β1***	حساسية التغير في العائد على الأصول وحقوق الملكية

الإحصاء الوصفي:

يبين الجدول أدناه ملخص نتائج الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

الجدول رقم (1)
ملخص الإحصاءات الوصفية

المتغير	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أعلى قيمة	أقل قيمة
ROA	1.30%	0.49%	2.49%	-0.17%
ROE	9.43%	3.81%	20.46%	-1.45%
I_FACILITY	11.67%	1.84%	16.10%	8.02%

المصدر: من اعداد الباحثان بالاستناد على نتائج التحليل الاحصائي

- **العائد على الأصول (ROA):** بلغ متوسط معدل النمو في العائد على الأصول للبنوك التجارية الأردنية عينة الدراسة حوالي (1.3%) وبانحراف معياري يقارب (0.49%)، وقد تراوح المعدل بين (2.49%) كحد أعلى و (0.17%-) كحد أدنى، وهذا يشير الى أن العائد على الأصول كانت اغلب نتائجه إيجابية لدى البنوك التجارية الأردنية، بالإضافة الى قدرة البنوك على استخدام اصولها في توليد الايراد.
- **العائد على حقوق الملكية (ROE):** بلغ متوسط معدل النمو في العائد على حقوق الملكية للبنوك التجارية الأردنية حوالي (9.43%) وبانحراف معياري ما يقارب (3.81%)، وقد تراوح المعدل بين (20.46%) كحد أعلى و (1.45%-) كحد أدنى، وهذا يشير الى أن العائد على حقوق الملكية كان ايجابياً ومرتفع وقد تعزي الدراسة هذه النتيجة الى امرين، أولهما أن الأداء المالي كان مرتفع، ثانيهما، الى أن مساهمة المالكين في البنوك التجارية الأردنية كانت منخفضة والاعتماد على جانب المطلوبات والمتمثل بودائع العملاء والاقتراض.

- **الفائـدة علـى التسـهيلات الائتمانيـة (I_FACILITY):** بلـغ متوسـط معـدل الفائـدة علـى التسهيلات الائتمانية (11.67%) وبانحراف معياري يقارب (1.84%)، وقد تراوح معدل الفائدة على التسهيلات الائتمانية (16.1%) كحد اعلى و (8.01%) كحد أدنى، وهذا يشير الى أن نسبة المنافسة بين البنوك التجارية على منح التسهيلات الائتمانية شديدة ومتقاربة فيما بينها.

اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test):

تعتبر مشكلة عدم استقرار البيانات من القضايا المهمة ونقطة يجب الاهتمام بها، ونظرا لان بيانات الدراسة (Panel Data)فقد تم الاعتماد على استخدام اختبار (Levin, lin & Chu) للتعرف على مدى استقرارا بيانات الدراسة وذلك خلال الفترة من عام 2007 ولغاية عام 2016 والجدول رقم (2) يبين النتائج:

الجدول رقم (2) نتائج اختبار جذر الوحدة لاستقرار البيانات

المتغير	الرمز	t-statistic	Probability
العائد على الأصول	ROA	-4.52696	0.000
العائد على حقوق الملكية	ROE	-2.59446	0.0047
الفائدة على التسهيلات الائتمانية	I_FACILITY	-5.24481	0.000
حجم البنك	LOG_SIZE	-3.71806	0.0001

المصدر: من اعداد الباحثان بالاستناد على نتائج التحليل الاحصائي

يتبين من خلال الجدول رقم (2) أن نتائج جميع نتائج قيم الدلالة الإحصائية (Probability) كانت أقل من (0.05) وهي دالة احصائيا، وبالتالي نجد جميع متغيرات الدراسة مستقرة في مستواها.

اختبار Hausman:

الجدول رقم (3) نتائج اختبار Hausman

الفرضية	Chi-Sq. Statistic	Prob.
الفرضية الأولى	1.527316	0.4660
الفرضية الثانية	0.412961	0.8134

المصدر: من اعداد الباحثان بالاستناد على نتائج التحليل الاحصائي

من خلال الجدول رقم (3) يتبين لنا قيمة الاحتمالية لاختبار Hausman قد كانت أكبر من مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$)، وعليه تكون نتائج نموذج الأثر العشوائي (Random effect model)هي المناسبة لاختبار الفرضيات.

اختبار الفرضيات:

من أجل اختبار الفرضية الرئيسية والتي تنص على "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمعدل الفائدة الممنوحة على التسهيلات الائتمانية على ربحية البنوك التجارية الأردنية" يجب اختبار الفرضيات الفرعية المنبثقة عنها والتي كانت على النحو الاتي:

- **اختبار الفرضية الفرعية الأولى:**

H01-1: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)لمعدل الفائدة الممنوحة على التسهيلات الائتمانية على العائد على الأصول في البنوك التجارية الأردنية.

الجدول رقم (4) نتائج اختبار الفرضية الأولى

Dependent Variable: ROA				
Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)				
Date: 04/19/18 Time: 12:58				
Sample: 2007 2016				
Periods included: 10				
Cross-sections included: 13				
Total panel (balanced) observations: 130				
Swamy and Arora estimator of component variances				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOG_SIZE	-0.000761	0.001928	-0.394866	0.6936
I_FACILITY	0.070705	0.021357	3.310657	0.0012
C	0.011786	0.018813	0.626488	0.5321
Effects Specification				
			S.D.	Rho
Cross-section random			0.003726	0.5239

Idiosyncratic random		0.003552	0.4761
Weighted Statistics			
R-squared	0.094585	Mean dependent var	0.003750
Adjusted R-squared	0.080327	S.D. dependent var	0.003697
S.E. of regression	0.003545	Sum squared resid	0.001596
F-statistic	6.633602	Durbin-Watson stat	1.098996
Prob(F-statistic)	0.001819		

يتضح من الجدول رقم (4) الى أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنموذج الدراسة الأول عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، حيث بلغت قيمة الدلالة للنموذج (0.001819) وهي أقل من ($\alpha \leq 0.05$) وبالتالي ترفض الفرضية الصفرية وتتقبل الفرضية البديلة والتي تنص على انه "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمعدل الفائدة الممنوحة على التسهيلات الائتمانية على العائد على الأصول".

كان أثر المتغير المستقل معدل الفائدة الممنوحة على التسهيلات الائتمانية (I_FACILITY) على العائد على الأصول إيجابيا ومعنويا، حيث بلغت قيمة (t-Statistic) المحسوبة عنده بلغت (3.310657) وبمستوى معنوية (Prob. =0.0012)وهو أقل من مستوى الدلالة الإحصائية (0.05)، وهذا يعني أن معدل الفائدة على التسهيلات الائتمانية يؤثر على بشكل إيجابي على العائد على الأصول. في حين لم يكن يوجد أثر للمتغير الضابط (حجم البنك) على العائد على الأصول.

- **اختبار الفرضية الفرعية الثانية:**

H01-2: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)لمعدل الفائدة الممنوحة على التسهيلات الائتمانية على العائد على حقوق الملكية في البنوك التجارية الأردنية.

الجدول رقم (5)
نتائج اختبار الفرضية الثانية

Dependent Variable: ROE
Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)
Date: 04/19/18 Time: 12:56
Sample: 2007 2016
Periods included: 10

Cross-sections included: 13				
Total panel (balanced) observations: 130				
Swamy and Arora estimator of component variances				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOG_SIZE	0.020790	0.014534	1.430429	0.1550
I_FACILITY	0.656693	0.157699	4.164218	0.0001
C	-0.174877	0.141678	-1.234328	0.2194
Effects Specification				
			S.D.	Rho
Cross-section random			0.028794	0.5476
Idiosyncratic random			0.026171	0.4524
Weighted Statistics				
R-squared	0.121584	Mean dependent var		0.026056
Adjusted R-squared	0.107751	S.D. dependent var		0.027533
S.E. of regression	0.026007	Sum squared resid		0.085900
F-statistic	8.789240	Durbin-Watson stat		0.964209
Prob(F-statistic)	0.000266			

يتضح من الجدول رقم (5) الى أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنموذج الدراسة الثاني عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، حيث بلغت قيمة الدلالة للنموذج (0.000266) وهي أقل من ($\alpha \leq 0.05$) وبالتالي ترفض الفرضية الصفرية وتتقبل الفرضية البديلة والتي تنص على انه "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمعدل الفائدة الممنوحة على التسهيلات الائتمانية على العائد على حقوق الملكية".

كان أثر المتغير المستقل معدل الفائدة الممنوحة على التسهيلات الائتمانية (I_FACILITY) على العائد على حقوق الملكية إيجابيا ومعنويا، حيث بلغت قيمة (t-Statistic) المحسوبة عنده بلغت (4.164218)وبمستوى معنوية (Prob. = 0.0001) وهو أقل من مستوى الدلالة الإحصائية (0.05)، وهذا يعني أن معدل الفائدة على التسهيلات الائتمانية يؤثر بشكل إيجابي على العائد على حقوق الملكية. في حين لم يكن يوجد أثر للمتغير الضابط (حجم البنك) على العائد على حقوق الملكية.

نتائج الدراسة:

بناءا على نتائج التحليل الاحصائي واختبار الفرضيات، توصلت الدراسة الى ما يلي:

1- يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لمعدل الفائدة على التسهيلات الائتمانية على الربحية في البنوك التجارية الأردنية، أي بمعنى في حال زيادة الفائدة الممنوحة على التسهيلات الائتمانية يترتب عليها زيادة في الربحية، حيث جاءت نتيجة هذه الدراسة متفقة مع اغلب الادبيات السابقة التي تطرقت اليها الدراسة، فيما اختلفت نتيجة هذه الدراسة مع دراسة (الرقيبات والفواز، **2016**).

2- يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لمعدل الفائدة على التسهيلات الائتمانية على العائد على الأصول في البنوك التجارية الأردنية، حيث جاءت نتيجة هذه الدراسة متفقة مع دراسة
(MALIK et al., **2014**)بالإضافة مع اغلب الادبيات السابقة.

3- يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لمعدل الفائدة على التسهيلات الائتمانية على العائد على حقوق الملكية في البنوك التجارية الأردنية، حيث جاءت هذه النتيجة متفقة مع اغلب الادبيات السابقة التي تطرقت اليها الدراسة والتي نصت على ان الزيادة في معدل الفائدة على التسهيلات الائتمانية يترتب عليها زيادة في العائد على حقوق الملكية والعكس صحيح.

توصيات الدراسة:

استنادا الى نتائج الدراسة، توصي الدراسة بمجموعة من التوصيات يُهدف من خلالها الى تحسين الربحية في البنوك التجارية، وفيما يأتي عرض لاهم التوصيات:

1- المحافظة على معدل الفائدة الممنوحة على التسهيلات الائتمانية في البنوك التجارية الأردنية، كونها كان لها تأثير إيجابي على الربحية في البنوك التجارية الأردنية.

2- الموازنة بين الربحية وتكلفة راس المال، كونها مهمة في المحافظة على الملائة المالية لدى البنوك التجارية.

3- العمل على تنويع أنشطة البنك التشغيلية وعدم الاكتفاء بالتسهيلات الائتمانية، وذلك لتقليل المخاطر المستقبلية.

4- العمل على رفع مستوى رضا العملاء، كونهم المحرك الأساسي لأنشطة البنك.

المراجع:

المراجع العربية:

حداد، فايز سليم .(2009). الادارة المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.

خنفر، مؤيد راضي والمطارنة، غسان فلاح .(2009). تحليل القوائم المالية، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

الرقيبات، غازي عبد المجيد والفواز، تركي مجحم .(2016). أثر معدل الفائدة على حجم التسهيلات الائتمانية والودائع لدى البنوك التجارية الأردنية (1985 - 2014)،*مجلة الدراسات للعلوم الإدارية*، المجلد (43) العدد (2)، صفحة 801 – 811.

عبد الله، أسماء .(2015). أثر تغير سعر الفائدة على عرض الودائع الاجل، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، الجزائر.

عقل، مفلح محمد .(2010). مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، الطبعة العربية الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

اللوزي، سليمان احمد وزويلف ، مهدي حسن و الطراونة ، مدحت ابراهيم.(1997). إدارة البنوك، الطبعة الأولى، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن

محمد، علي محمود .(2014). سعر الفائدة وتأثيره في ربحية المصارف التجارية – دراسة حالة مصرف سورية والمهجر ش.م.م)، *مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية* – المجلد – 30 العدد الأول- 2014.

مرهج، منذر وحمودة، عبد الواحد ومزيق، رامي .(2014). تحديد العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية باستخدام التحليل المتعدد المتغيرات- دراسة ميدانية في المصرف التجاري السوري بمحافظة اللاذقية، *مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية*، المجلد 36 – العدد 2 – 2014.

النعيمي، عدنان تايه والتميمي، أرشد فؤاد .(2008). التحليل والتخطيط المالي – اتجاهات معاصرة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

النعيمي، عدنان والخرشة، ياسين.(2007).أساسيات في الإدارة المالية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

المراجع الأجنبية:

Ahmed, A., Rehan, R., Chhapra, I. U., &Supro, S. (2018). Interest Rate and Financial Performance of Banks in Pakistan. *International Journal of Applied Economics, Finance and Accounting*, *2*(1), 1-7.

Fraker, G. T. (2006). Using Economic Value Added (EVA) to Measure and Improve Bank Performance. RMA-Arizona Chapter. Online available at: http://www. maaz. org/pictures/measuringbankperformance. pdf.

Griffiths, W. E., Hill, R. C., & Lim, G. C. (2008). Using EViews for principles of econometrics.3rd edition, (Wiley).

Higgins, R. C. (2016). *Analysis for financial management*. McGraw-Hill/Irwin.

Kavwele, D. T., Ariemba, J. M., &Evusa, Z. Effect of Interest Rate Capping on the Financial Performance of Commercial Banks in Kenya. *International Journal of Business Management and Economic Research*), Vol 9(1),2018, 1182-1190

Khan, W. A., &Sattar, A. (2014). Impact of interest rate changes on the profitability of four major commercial banks in Pakistan. *International Journal of Accounting and Financial Reporting*, *4*(1), 142.

Malik, M. F., Khan, S., Khan, M. I., & Khan, F. (2014). Interest rate and its effect on Bank's profitability. *J. Appl. Environ. Biol. Sci*, *4*(8S), 225-229.

Minny, M., &Görmüş, Ş. (2017). The Impact Of Interest Rate Fluctuations On The Participation Banks Profitability: Turkey Case. *International Journal of Islamic Economics and Finance Studies*, *3*(2).

Ndoka, S., &Bozdo, A. (2015). Analysis of Interest Rate Impact on the Profitability Level of the Banking System in Albania during the Period 2005-2014. *European Journal of Economics and Business Studies*, *3*(1), 203-213.

OBILLO, A. M. (2015). The relationship between lending interest rate and profitability of commercial banks in KENYA.Master's thesis, UNIVERSITY OF NAIROBI.

المواقع الالكترونية:

- https://www.ase.com.jo/en
- http://abj.org.jo/ar-jo/Home-ar-JO

مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية
ISSN 2352-9962/E-ISSN 2572-0147
العدد التاسع- جوان 2018

OEB Univ. Publish.

دور لغة تقارير الأعمال الموسعة "XBRL " في ترسيخ حوكمة الشركات

The role of the XBRL in consolidating corporate governance

بعلاش عصام
جامعة البويرة، الجزائر
samreal23@hotmail.fr

د.شيخي بلال
جامعة بومرداس، الجزائر
chikibillal@yahoo.fr

تاريخ التسليم: 2018/03/25، تاريخ التقييم: 2018/05/25، تاريخ القبول:29 /2018/05

الملخص

هدفت الدراسة إلى الوقوف على كيفية مساهمة لغة تقارير الأعمال الموسعة XBRL في ترسيخ حوكمة الشركات، وقد تطرقت الدراسة إلى مفاهيم حول حوكمة الشركات، إضافة مفهوم لغة تقارير الأعمال الموسعة وأهم المزايا التي تتيحها هذه اللغة، لنخلص في الأخير إلى أن مساهمة لغة تقارير الأعمال الموسعة في ترسيخ الحوكمة تكون من خلال التأثير في الإفصاح وتفعيل مهنة التدقيق وتقليل تكاليف نشر التقارير المالية.

الكلمات المفتاحية: حوكمة الشركات، التقارير المالية، الإفصاح الالكتروني، لغة تقارير الأعمال الموسعة.

Abstract :

The perpose of this study is to understund how extensible business reporting language "XBRL" contributes to support corporate governance. The study addressed general concepts of corporate gouvernance, as well as the concept of the XBRL language and the Most important advantages offered by this language. Finally, The study concluded, that extensible business reporting language consolidating governance through influencing disclosure, activating the audit profession and reducing the costs of publishing financial reports.

Keywords: Corporate Governance, Financial Reporting, Electronic Disclosure, Extended Business Reporting Language

مقدمـــــــة

لقد أدى تطور علم الاقتصاد إلى حاجة ماسة إلى الارتكاز على علوم أخرى كعلوم الاتصالات،فهذه الأخيرة وفرت للاقتصاد السرعة والدقة اللازمتين لنقل ومعالجة المعلومة، حيث بات من غير الممكن إجراء المعاملات الاقتصادية دون استخدام تقنيات ووسائل الاتصال الحديثة،فالاقتصاد الحديث يرى في المؤسسة الاقتصادية نموذج معلوماتي متكامل، مما يسمح باتخاذ القرار بكفاءة عالية وبأساليب آلية دقيقة يقل فيها هامش الخطأ، مما يعزز إنتاجية وتنافسية المؤسسة في السوق، ويمنح الثقة للمستثمرين المحتملين وكذا الملاك حول الأفاق المستقبلية لمشاريعهم، فالوصول إلى المعلومة في الوقت المناسب وللأطراف التي تحتاجها هو السبب في ظهور وفرض نظام الحوكمة في العديد من الشركات والمؤسسات، ولتطوير وترسيخ هذا النظام كان من الضروري ربطه بالمستجدات في مجال نقل ومعالجة المعلومة من خلال تقليل التكاليف عن التقارير المالية، وتعزيز الإفصاح، ومن بين أهم الابتكارات التي ارتبط استخدامها بترسيخ الحوكمة لغة تقارير الأعمال الموسعةXBRL .

1- **إشكالية الدراسة:** للوقف على مدى اعتماد حوكمة الشركات على علوم الاتصال ومدى مساهمتها في ترسيخها وبناءا على ما سبق ارتأينا أن تتمحور الدراسة حول:

ما المقصود بلغة تقارير الأعمال الموسعة وكيف يمكن أن تساهم في ترسيخ حوكمة الشركات ؟

2- أهمية الدراسة: تنبع أهمية الموضوع من كونه حديثا نسبيا إضافة إلى قلة المراجع والكتابات التي تناولنه خاصة العربية منها مما يجعله ميدان خصبا للدراسات النظرية والتطبيقية على حد سواء، كما أن توجه معظم الأسواق المالية العالمية إلى رقمنه تقاريرها المالية، أدى إلى ضرورة تطوير لغة تقارير يمكن استخدامها للإفصاح الالكتروني، بحيث يمكن أن تعزز آليات الحوكمة المتعارف عليها من خلال استخدام أساليب وأدوات جديدة قد تساهم في حل مشكل تكاليف التقارير المالية وموثوقيتها.

3-**أهداف الدراسة**:إن الهدف من هذه الدراسة يرجع أساسا إلى:

- التعرف على لغة تقارير الأعمال الموسعةXBRL.
- تحديد أهم مزايا لغة تقارير الأعمال الموسعة .
- تحديد دور لغة تقارير الأعمال في ترسيخ حوكمة الشركات.

4- **محاور الدراسة** :بغية الإلمام بالموضع تم تقسيمه إلى محورين على النحو الأتي:- - المحور الأول تناول المفاهيم العامة حول حوكمة الشركات وأهميتها

- المحور الثاني تناول مفهوم ومزايا لغة تقارير الأعمال الموسعة ودورها في تعزيز الإفصاح وكفاءة أسواق المال وتأثيرها في مهنة التدقيق.

- المحور الثالث تناول كيفية تأثير لغة تقارير الأعمال الموسع XBRL في حوكمة الشركات **المحور الأول:** مفاهيم عامة حول حوكمة الشركات :تعددت التعاريف المتعلقة بحوكمة الشركات باختلاف الهيئات التي عرفتها وحددت أهميتها وكانت منظمة التعاون من بين أهم الهيئات التي سارعت إلى أعطاء مفهوم يوضح بدقة أبعاد هذا المصطلح وأهميته في الحياة الاقتصادية.

1- تعريف الحوكمة: يمكنها تعريفها من خلال التطرق للمفهوم اللغوي للكلمة لتسهيل التمكن من التعريف الاصطلاحي الذي جاءت به منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وغيرها وفق ما يلي**:**

1-1- الحوكمة لغة: هي ترجمة للكلمة الانجليزية " gouvernance" وتتضمن العديد من المعاني: (فرحان، المشهداني، 2011، ص: 24).

- الحكمة: ونعني بها التوجيه والإرشاد.
- الحكم: وهو ما يقتضيه الأمر للسيطرة على الأمور بوضع ضوابط وقيود تتحكم في السلوك الإنساني .
- الاحتكام: وهو كل ما يقتضيه الأمر من الرجوع إلى مرجعيات أخلاقية وثقافية
- التحاكم: وهو كل سعي طلبا للعدالة خاصة عند انحراف السلطة .

1-2- اصطلاحا: فكان أول من اهتم بموضوع الحوكمة هي منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE)حيث قدمت أول تعريف لها سنة 1999بانها"ذلك النظام الذي يوضح كيفية إدارة المؤسسات المالية والرقابة عليها"، في حين ذهبwolfensonhn في تعريفه لحوكمة الشركات بأنها "نظام يدور حول تحقيق العدالة والشفافية ومحاسبة المسؤولية "كما يرى البعض بان حوكمة الشركات هي إستراتيجية تتبناها الشركة في سعيها لتحقيق أهدافها الرئيسية وذلك ضمن منظور أخلاقي ينبع من داخلها باعتبارها شخصية معنوية مستقلة وقائمة بذاتها ولها من الأنظمة واللوائح الداخلية والهيكل الإداري ما يكفل لها تحقيق تلك الأهداف بقدراتها الذاتية بعيدا عن تسلط أي فرد فيها وذلك بالقدر الذي لا يتضارب مع مصالح الأشخاص الآخرين من ذوي المصلحة. (فرحان طالب وشيحان المشهداني، 2011، ص: 25).

في حين ذهب السعدني في تعريفه للحوكمة على أنها نظام يتكون من مجموعة أجزاء يعمل على تفعيل الإمكانات وتوظيف الموارد بطريقة كفؤة ويحدد في تعريفه أن الحوكمة تتكون من ثلاث أجزاء هي (السيد ،2005، ص: 695):

- **المدخلات:** هو ما تحتاج إليه الحوكمة من مستلزمات وما يتعين توفيره لها من مطالب سواء كانت مطالب تشريعية، إدارية أو اقتصادية.
- **تشغيل الحوكمة** : ويشير إلى الجهات المسئولة عن تطبيق الحوكمة والمشرفة على هذا التطبيق وجهات الرقابة وكل كيان إداري داخل الشركة أو خارجها يسهم في تنفيذ الحوكمة وفي تشجيع الالتزام بها فضلا عن تطوير أحكامها.
- **المخرجات:** آن الحوكمة ليست هدفا في حد ذاتها بل هي أداة ووسيلة لتحقيق أهداف يسعى إليها الجميع اذ أن المخرجات هنا هي مجموعة المعايير والقواعد والقوانين المنظمة للأداء والسلوك والممارسات العملية والتنفيذية سواء كانت في الشركات أو البنوك للحفاظ على حقوق أصحاب المصالح وتحقيق الشفافية .

2- أهمية حوكمة الشركات: تظهر أهمية الحوكمة في محاربة الفساد الداخلي في الشركات وعدم السماح بوجوده والقضاء عليه نهائيا، وضمان تحقيق النزاهة والحياد والاستقامة لكافة العاملين في الشركة، من مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين حتى أدنى العاملين فيها وتفادى وجود أية أخطاء عمدية أو انحرف متعمد أو غير متعمد ومحاربة الانحرافات وعدم السماح باستمرارها، والعمل على تقليل الأخطاء إلى أدنى قدر ممكن باستخدام النظم الرقابية الفعالة التي تمنع حدوث مثل هذه الأخطاء، وتحقيق أعلى قدر من الفعالية لمراقبي الحسابات وأعلى درجة من الاستقلالية والفهم وعدم خضوعهم لأي ضغوط من مجلس الإدارة أو من المديرين التنفيذيين(الصبان، وسليمان، 2005، ص: 312).

يساهم تطبيق قواعد الحوكمة في تحسين سبل إدارة الشركات من خلال (صلاح الدين، 2000، ص: 227):

- وضع إستراتيجية للشركة
- تحديد أهداف الشركة.
- التأكد من أن الاندماج او الاستحواذ يتم لزيادة كفاءة الشركة.
- تحفيز المديرين والعاملين على أداء عملهم بكفاءة وفاعلية.

- إن التزام الشركات بتطبيق قواعد الحوكمة يساعدها على رفع كفاءة الإدارة وزيادة فعالية استغلال الموارد البشرية والمادية على أكمل وجه. مما سبق يتضح أن لحوكمة الشركات أهمية كبيرة لكل من الشركات والمساهمين(علي عبد الوهاب، وشحاته السيد، 2006، ص: 28):

2-1- أهمية الحوكمة بالنسبة للشركات: يمكن تلخيص أهمية الحوكمة بالنسبة للشركات في النقاط التالية:

- تمكن من رفع الكفاءة الاقتصادية للشركة من خلال وضع أسس للعلاقة بين مديري الشركة ومجلس الإدارة والمساهمين.
- تعمل على وضع الإطار التنظيمي الذي يمكن من خلاله تحديد أهداف الشركة وسبل تحقيقها.
- تؤدي إلى الانفتاح على أسواق المال العالمية وجذب قاعدة عريضة من المستثمرين لتمويل المشاريع التوسعية تحضي الشركات التي تطبق قواعد الحوكمة بزيادة ثقة المستثمرين لان تلك القواعد تضمن حماية حقوقهم .

2-2- أهمية الحوكمة بالنسبة للمساهمين:يمكن تلخيصها في النقاط الآتية:

- تساعد في ضمان الحقوق لكافة المساهمين مثل حق التصويت، حق المشاركة في القرارات الخاصة بأي تغيرات جوهرية قد تؤثر على أداء الشركة.
- الإفصاح الكامل عن أداء الشركة والوضع المالي والقرارات الجوهرية المتخذة من قبل الإدارة العليا يساعد المساهمين على تحديد المخاطر المترتبة على الاستثمار في هذه الشركات.
- تخفيض درجة المخاطر المتعلقة بالفضائح المالية والإدارية التي تواجهها الشركة.
- زيادة درجة كفاءة أداء الشركة مما ينعكس على معدلات الربحية ودفع عجلة التنمية في المجتمع.
- جذب الاستثمارات سواء كانت أجنبية ومحلية زيادة قدرة الشركة على المنافسة العالمية وفتح أسواق جديدة .
- الشفافية والدقة في القوائم المالية مما يترتب عليه زيادة ثقة المستثمرين.

المحور الثاني:أهمية استخدام لغة تقارير الأعمال الموسعة في ترسيخ حوكمة الشركات.

سنحاول في هذه المحور تحديد مفهوم لغة التقارير العمال الموسعة وكذا أهميتها، وأهم مميزاتها وتأثيراتها فالمختلفة في الحياة الاقتصادية، خاصة على التقارير المالية للمؤسسات الاقتصادية ومدى تأثير ذلك على حوكمة الشركات

1- **مفهوم لغة تقارير الأعمال الموسعةXBRL**:بالنظر لحداثة مفهوم لغة تقارير الأعمال الموسعة ومحدودية استخدامها، فانه لا يوجد الكثير من التعريفات التي تحدد مفهومها، والتي نذكر من أهمها:

- **التعريف الأول للغة تقارير الأعمال الموسعة** :لغة (XBRL)هي لغة إلكترونية معيارية مجانية قابلة للتوسع أساسها لغة (XML) ،تعتمد التقرير عبر الإنترنت لتحسين وتسريع التقرير عن الأعمال بأقل تكلفة ممكنة .(قنطقجي، 2012، ص: 144).
- **التعريف الثاني للغة تقارير الأعمال الموسعة:**هي معيار دولي ومنصة مفتوحة من اجل التخزين الالكتروني والتدقيق وإعادة التهيئة والاتصال في الوقت المناسب، وتفعيل والتحكم في تكاليف البيانات المالية والتجارية (bergeron, 2003, p: 15).

2- الجهود العالمية للاستفادة من لغةXBRL: شهد موضوع استخدام لغة تقارير الأعمال الموسعة، تضافر العديد من الجهود في مختلف أنحاء العالم، كونها الركيزة الأساسية للمعالجة الالكترونية لمحتويات التقارير المالية الكترونيا، وسنتناول فيما يلي الجهود المبذولة في هذا الإطار والمراحل التي ميزت تطوير هذه اللغة.(البوجي، 2015، ص: 28).

2-1- الجهود الأوروبية:كان الاهتمام الأوروبي بلغة (XBRL) على ثلاث مراحل:

- المرحلة الأولى :حيث بدأت هذه المرحلة في العام (2003) فتم تطبيق هذه اللغة على نطاق حكومي واسع، وكانت أبرز الجهات التي طبقت هذه اللغة في تلك المرحلة هي مصلحة الضرائب في إيرلندا، وقطاع البلديات في ألمانيا، والقطاع المصرفي في إسبانيا، ومجلس المياه في هولندا، وهيئة إدارة الشركات في الدنمارك.
- **المرحلة الثانية :**وبدأت هذه المرحلة في العام2004 ، حيث تم استخدام لغةXBRL من قبل البنك المركزي الإسباني والبنك الأوروبي.
- **المرحلة الثالثة :**مع نهاية العام (2004) اهتمت المفوضية الأوروبية بشكل رسمي بشكل قياسي للدول السبع والعشرين الأعضاء، بتوحيد التصنيف الخاص بلغة XBRL.

2-2- الجهود الآسيوية للاستفادة من لغةXBRL: في أواخر العام سنة2003 كانت الصين أول دولة آسيوية تطبق هذه اللغة في سوق شنغهاي، ثم امتدت هذه اللغة إلى وكالة الخدمات المالية اليابانية، بالإضافة إلى أسواق المال في سنغافورة وكوريا الجنوبية .ويلاحظ أن التصنيف الأسيوي يقع تطويره على عاتق أسواق المال وليس الجهات الحكومية كما هو الحال في أوروبا.

2-3- الجهود الأمريكية للاستفادة من لغة XBRL :في 30 يناير 2009 أصدرت لجنة الجهود الأمريكية للاستفادة من لغة XBRL تداول الأوراق المالية الأمريكية قواعد جديدة تلزم فيها الشركات المسجلة بتطبيق لغة تقارير الأعمال الموسعة على ثلاث مراحل:

- **المرحلة الأولى:2009-2010:** وفيها تلتزم الشركات العامة والأجنبية والتي تطبق مبادئ المحاسبة الأمريكية والتي يزيد حقوق الملكية فيها عن 5 مليار دولار بتطبيق لغة XBRLعلى تقاريرها المالية .
- **المرحلة الثانية: 2010-2011:** تم إلزام الشركات العامة المطبقة لمبادئ المحاسبة الأمريكية والتي يزيد حقوق ملكيتها عن 700 مليون دولار بتطبيق XBRL على تقاريرها المالية.
- **المرحلة الثالثة 2011-2012:** وفيها تم إلزام باقي الشركات والتي لم يشتمل عليها المراحل السابقة، وكذلك الشركات التي تطبق المعايير الدولية للتقارير الماليةIFRS،مما يؤكد على اهتمام لجنة الأوراق المالية الأمريكية بلغة XBRL

3- أهمية لغة XBRL بالنسبة للشركات: تكتسي لغة تقارير الأعمال الموسعة أهمية بالغة في تعزيز الإفصاح خاصة من خلال التأثير المباشر على التقارير المالية ومساهمتها في التخلص من نقائص واختلالات الإفصاح التقليدي، وتكمن أهميتها في(ناظم حسين، 2011، ص: 128):

- تعمل لغة تقارير الأعمال الموسعة وفقا لطريقة التقرير المالي الموسع وهي لغة تعمل كبرنامج مستقل وطريقة منتظمة قابلة للامتداد لتبادل البيانات،ويمكن استخدامها بشكل مستقل أو بإدخالها إلى تطبيقات الحاسوب.
- تمكن من الربط بين عناصر البيانات الملائمة للتقرير المالي،بشكل يؤدي إلى إيجاد نظام يمكن من تجميع البيانات لأغراض إعداد التقارير المالية بكفاءة وفعالية،مما يؤدي إلى إيجاد تنوع واسع في التقارير المالية المؤتمتة.
- إمكانية توصيل المعلومات في وقت ملائم يتناسب مع تطورات التجارة الإلكترونية والاستثمار المباشر والتعامل المباشر على الأوراق المالية.
- إمكانية الوصول إلى اكبر قاعدة من المستثمرين والعملاء في العالم.
- تعمل على تخفيض تكاليف إعداد ونشر التقارير والقوائم المالية.
- تتضمن هذه التقنية إمكانيات تصنيف للبيانات المالية بشكل يسمح بإمكانية إجراء المقارنات عموديا وأفقيا.

المحور الثالث :تأثير لغة تقارير الأعمال الموسع XBRL في حوكمة الشركات

1- لغة تقارير الأعمال الموسعة والحوكمة:تتيح هذه اللغة أساسا لفعالية المعلومة المالية وتقاسمها،مع زيادة الكفاءة والسرعة في نقل هذه المعلومة والتحليل السريع للبيانات،كما بإمكان لغة التقارير الأعمال الموسعة دعم الإبداع الذي يمكن أن يضاعف العائد الناجم عن تحين الاتصالات، حيث تساعد مهنة المحاسبة مثلا في تقليل الأخطاء، وتقليل تكاليف إعداد التقارير المالية إضافة إلى إنشاء قاعدة محوسبة تسمح بتحسين التحليل وتزويد العملاء بخدمات ذات نوعية تتجاوز التقارير الأساسية. وبالنسبة للمسير الذي يهدف إلى الحوكمة فان العائد من الانتقال إلى نظام تقرير الأعمال الموسعة هو الوصول في الوقت المناسب لما يسمى الذكاء التجاري،والقدرة على استخدام مجموعة متنوعة من أدوات الانترنت التي تساعد على اتخاذ القرارات التشغيلية، هذه الأدوات يمكن استخدامها على سبيل المثال في قياس أداء الشركات العامة في نفس السوق (Bergeron, 2003, p: 39).

2- **تأثير لغة تقارير الأعمال الموسعة على كفاءة الأسواق المالية**: من خلال الدراسات الميدانية التي أجريت على البورصات، تبين أن لغة التقارير الموسعة لها تأثير كبير على المعلومات المنشورة والمتعلقة بالتقارير المالية خاصة على تفاعلات أسعار الأسهم، وكذا نشر المعلومات المالية في وول ستريت جورنال، حيث تبين أن معظم الحالات كان نشر البيانات في الوقت المحدد ألا أن التأخر قد مس نشر البيانات في ووول ستريت جورنال بأربعة أيام في بعض الأحيان،الأمر الذي انعكس على أسعار الأسهم في بورصة وول ستريت، وعليه فان التبادل الالكتروني للمعلومات يمكن ان يخفض من تكاليف المعاملات وكذا القضاء على التأخير في نشر المعلومات المالية ذات الأهمية والتي لها تأثير مباشر على أسعار الأسهم وقيمة الأرباح، على العكس النقل اليدوي للمعلومات الذي يتميز بالغموض في بعض الأحيان ويتعرض إلى التأويل والتأخر (debreceny, 2007, p: 67.68).

3- اثر لغة تقارير الأعمال الموسعة XBRL على مهنة التدقيق: طبقا لاتحاد لغة التقارير الأعمال الموسعة فان XBRL تؤمن مزايا عديدة للمدقق من خلال (قنطقجي، 2012، ص: 167):

- تسمح لقرائها الدخول إلى المعلومات التي يحتاجونها بسرعة مما يخفض الأعمال الكتابية ويوفر الوقت والمال.
- تسمح بالتبادل الآلي والموثوق للمعلومات المالية عبر صيغ وتقنيات البرامج بما فيها الانترنت.

- لا تتطلب تغيير معايير المحاسبة الحالية سياسات الإفصاح وغيرها.
- تحسن الوصول إلى المعلومات المالية بتوفيرها رقميا مما يمكن من إعادة استعمالها أكثر من مرة.
- يقلل إخطار إعادة إدخال البيانات المالية حيث لا حاجة لمستخدميها إعادة إدخالها ثانية مما يخفض تكاليف تحضير وتوزيع البيانات المالية.
- يحسن أداء محلل البيانات ويرشد قرارات المستثمر.

من خلال هذه النقاط يمكن أن نلاحظ أن لغة تقارير الأعمال الموسعةXBRL تساهم في زيادة كفاءة وسرعة مدققي الحسابات وتحسين أداءهم، مما يساعد على التحكم في أتعابهم ويحد من وتيرة ازديادها، أن كفاءة وسرعة مدققي الحسابات هو احد أهداف حوكمة الشركات، والتي تلبي حاجات مستخدمي المعلومات، وعليه فان مساهمة لغة تقارير الأعمال الموسعة في تحسين كفاءة وسرعة مدققي الحسابات يعتبر جزءا من نظام الحوكمة

4- اثر لغة تقارير الأعمال الموسعة XBRL على الإفصاح المحاسبي:يعتبر سوق ابوظبي للأوراق المالية من الأسواق السباقة لاعتماد لغة تقارير الأعمال الموسعة XBRL، من خلال تبني ممارسات ومعايير وتكنولوجيات في كافة أنشطة السوق وعملياته ،لضمان فائدة ومصلحة كافة الأطراف، حيث اعتبر استخدام XBRL تقدما مهما في مجال استخدام المستندات المطبوعة، من خلال توزيع وعرض المعلومات المالية في الانترنت،فهي تساعد الشركات على الاستفادة من المعلومات المالية داخليا بشكل أفضل، وتؤمن إفصاحا سريعا عن البيانات المالية وتوصيلها للمستثمرين،مما يعزز مبدأ الإفصاح والشفافية ويساهم في نشر البيانات المالية على نحو أكثر كفاءة واقل تكلفة بهدف تمكين المستثمرين من اتخاذ قرار الاستثمار على أسس علمية ودقيقة، كما أنها تساهم في تطبيق واحترام المعايير المحاسبية الدولية، وعرض التقارير المالية والتقيد بمتطلباتها (قنطقجي، 2012، ص: 168).

مما سبق يتضح أن لغة تقارير الأعمال الموسعة، أصبحت منهجا يمكن للحوكمة أن تعتمد عليه في ما يتعلق بالإفصاح عن البيانات المالية وتمكين المستثمرين من الوصول للمعلومة في الوقت المناسب بأقل تكلفة، مما يجعل التقارير المالية أكثر صدقا وتعبيرا في سوق الأوراق المالية ويحسن صورة الشركة في هذا السوق.

خاتمـــــــــة

لقد تبين من خلال هذه الدراسة أن، لغة تقارير الأعمال الموسعة يمكن أن تسهم في دعم آليات الحوكمة، سواء من خلال تأثيرها في مهنة التدقيق من خلال مساعدة المدققين على أداء مهامه بكفاءة عالية، آو من خلال دعم الإفصاح ،حيث أن نقل ومعالجة المعلومة من خلال هذه اللغة يساهم في تقليل تكلفة معالجة وتحليل التقارير المالية من جهة ويزيد ثقة مستخدميها في محتواها من جهة أخرى، إضافة إلى أن الإفصاح الالكتروني يسمح بالوصول إلى المعلومة في وقتها، مما يجنب الأسهم الخسائر التي قد تنجم عن التأخر في نشر التقارير المالية ،و يعزز كفاءة سوق الأوراق المالية، وعليه فان المسيرين في مسعاهم لترسيخ نظام الحوكمة والوصول إلى التحكم في الذكاء التجاري، ملزمين ببني لغة تقارير الأعمال الموسعة كنموذج للإفصاح.

ومما يمكن استنتاجه من هذه الدراسة:

1- أن التحكم في وسائل لاتصال الحديثة أمر ضروري لتطبيق لغة التقارير الأعمال الموسعة.

2- أن اعتماد لغة تقارير الأعمال الموسعة لا يعني بالضرورة التخلي عن الإفصاح التقليدي.

3- بالرغم من المزايا التي تقدمها هذه الطريقة إلا أنها قد تتضمن مخاطر عديدة مترتبة قدرة أي طرف للوصول للمعلومات الالكترونية.

4- أن الحوكمة نظام متكامل قد لا يكفي لترسيخها التأثير في متغير واحد (الإفصاح) مما قد يجعل تأثير لغة تقارير لأعمال الموسعة فيها محدودا.

إن هذه الدراسة تناولت الجانب النظري فقط لتأثير استخدام لغة تقارير الأعمال الموسعة في ترسيخ حوكمة الشركات، وعليه يمكن اقتراح تناول الموضوع من خلال الدراسات التطبيقية، كما يمكن دراسة تأثير استخدام لغة XBRL على جودة التقارير المالية وانعكاسها على حوكمة الشركات.

قائمة المراجع

- البوجي، سليم.(2015). مدى التزام الشركات المدرجة في بورصة فلسطين بنظام الإفصاح المعدل"دراسة تطبيقية"، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل،الجامعة الإسلامية،غزة فلسطين.

- السيد، لطفي أمين . (2005). المراجعة الدولية وعولمة رأس المال. الإسكندرية ،مصر: الدار الجامعية

- الصبان، محمد سمير، ومحمد مصطفى، سليمان. (2005) .الأسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات. مصر :الدار الجامعية.

- صلاح الدين، محمد عبد الباقي. (2000).السلوك الفعال في المنظمات.مصر :الدار الجامعية الجديدة.

- علي عبد الوهاب، نصر علي، وشحاته السيد، شحاته. (2007-2006). "مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات في بيئة الأعمال المصرية ". مصر. الدار الجامعية.

- فرحان طالب،علاء، وشيحان المشهداني، إيمان . (2011).الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف. ط.الاولى .الأردن: دار الصفاء.

- قنطقجي، سامر مظهر.(2012). لغة الإفصاح المالي والمحاسبي.سوريا:دار آبي الفداء للنشر والتوزيع.

- ناظم، حسين رشيد. (2011). دور مراقب الحسابات في إضفاء الثقة بالبيانات المحاسبية المنشورة على الانترنت في بيئة التجارة الالكترونية، *مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية*، المجلد 7، العدد (23). ص173الى 197 .

- Bergeron, Brayn . (2003).*Essentials of XBRL ,Finanacial reporting in the 21 th century* .USA :john wiley & sons.INC .

- debreceny, Roger,&Carsten ,felden, &Maciej ,peichocki. (2007). *New demensions of business reporting and XBRL* .Germany: Deutscher Universitäts-Verlag.

مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية
ISSN 2352-9962/E-ISSN 2572-0147
العدد التاسع- جوان 2018

OEB Univ. Publish.

مدى إلتزام الشركات الإقتصادية بعرض الميزانية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية

- دراسة حالة شركة المراعي-

The extent to which economic companies are committed to presenting financial position statement under IAS's

-Case study of almarai Corporate -

قادري عبد القادر

جامعة مستغانم، الجزائر.

p.kaek2010@hotmail.fr

تاريخ التسليم: 2018/02/18، تاريخ التقييم: 2018/05/11، تاريخ القبول:18 /2018/05

الملخص

حاولنا من خلال هذا البحث الإجابة على الإشكالية التالية: ما مدى إلتزام الشركات الإقتصادية المتبنية لمعايير المحاسبة الدولية بمتطلبات عرض عناصر الميزانية؟، حيث تناول البحث من خلال الجانب النظري أهم المفاهيم المتعلقة بالقوائم المالية إضافة إلى عرض متطلبات إعداد الميزانية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية، كما تضمن البحث في جانبه التطبيقي الوقوف على جوانب إعداد ميزانية شركة المراعي كونها تعتمد على معايير المحاسبة الدولية في إعداد ميزانيتها السنوية.

الكلمات المفتاحية: معايير المحاسبة الدولية، القوائم المالية، الميزانية، الأصول، الخصوم.

Abstract :

Research included through the theoretical side the most important concepts related to the financial statements in addition to the presentation of preparation requirements for financial position statement in accordance with international accounting standards, and the practical side of the research included a stand on aspects of the preparation of the financial position statement for Almarai company being dependent on international accounting standards in the preparation of its annual financial position statement.

Key Words : international accounting standards, financial statements, financial position statement, assets, liabilities.

المقدمة

من أهم معالم العصر الحالي هو الإتجاه المتسارع نحو العولمة، وهذا ناتج عن الثورة التي يشهدها العالم في مجال التكنولوجيا المتقدمة خاصة في مجال الإتصالات والمواصلات والمعلوماتية، ومن أهم مظاهر العولمة بروز الشركات الدولية التي تسعى إلى توسيع نشاطاتها في كافة أنحاء العالم، وكذا بروز الأسواق المالية العالمية التي تستقطب رؤوس الأموال من كافة أنحاء العالم ....إلخ.

إن البيئة الإقتصادية العالمية في ظل مظاهر العولمة وضعت الأعوان الإقتصاديين وعلى رأسهم الشركات والمستثمرين الدوليين أمام تحديات أثناء سعيهم لتحقيق أهدافهم الإقتصادية على المستوى الدولي، ويتجلى ذلك من خلال المشاكل التي تواجههم في الحصول على معلومات مالية التي تفيدهم في اتخاذ القرار، وذلك نتيجة اختلاف الممارسة المحاسبية من دولة إلى أخرى مما يعيق عملية المقارنة وتقييم الأداء بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف التحويل المحاسبي وتأخر إعداد القوائم المالية إلى غيرها من المشاكل.

حيث جاءت المعايير المحاسبية الدولية لمواجهة تلك التحديات، كما أعدت تلك المعايير بدعم من الشركات الدولية والأسواق المالية العالمية لتكون بديلة للممارسات المحاسبية المحلية وبالتالي تقليص حجم الإختلافات بين الدول المتبنية لها مما ساهم في تدويل المعلومة المالية.

وتعد القوائم المالية من أهم الجوانب المحاسبية التي تتناولها معايير المحاسبة الدولية كونها تعد إلزامية بموجب التشريعات واللوائح المختلفة، بالإضافة إلى أنها تتضمن معلومات هامة لصنع معظم القرارات المتعلقة بالوحدة الإقتصادية، ونجد في مقدمة تلك القوائم قائمة الميزانية، التي تعرض معلومات تغطي احتياجات فئة كبيرة من مستخدمي المعلومات المالية، حيث تتضمن بيانات عن أصول المؤسسة وخصومها، إضافة إلى حقوق المساهمين فيها، مما يعطي فكرة عن نشاطها، وقيمتها الدفترية وغيرها من المعلومات الهامة، كما تتضمن الميزانية بيانات هامة تساعد في تحليل الوضع المالي للمؤسسة كتقييم سيولتها ودرجة اليسر المالي لها وغيرها من نقاط القوة والضعف المالية التي تنطوي عليها عدة قرارات مثل تقديم أو تسوية القروض وأشكال الأخرى من القرارات.

ومن خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما مدى إلتزام الشركات الإقتصادية المتبنية لمعايير المحاسبة الدولية بمتطلبات عرض عناصر الميزانية؟

وللإجابة على الإشكالية السابقة تم تناول البحث في المحاور التالية :

المحور الأول: مدخل عام حول القوائم المالية

المحور الثاني: قائمة الميزانية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية

المحور الثالث: التعليق على ميزانية شركة المراعي كنموذج للدراسة التطبيقية

أهمية البحث:

يستمد البحث أهميته من مما يلي:

- الإنتشار الواسع لمعايير المحاسبة الدولية في مختلف الدول ومختلف المؤسسات الإقتصادية؛
- تعتبر معايير المحاسبة الدولية من أهم المعايير التي تتصف بالجودة في إعداد القوائم المالية كونها تعد من قبل خبراء أكفاء من مختلف دول العالم؛
- الأهمية الكبيرة للمعلومات المالية التي القوائم المالية في اتخاذ القرارات الإقتصادية؛
- الحاجة إلى التطبيق السليم لمعايير المحاسبة الدولية في إعداد القوائم المالية كونها تؤثر على قرارات فئة واسعة من مستخدمي المعلومات المالية؛
- ضرورة الوقوف على مخاطر تطبيق المعايير المحاسبة الدولية كونها تعتبر حديثة التطبيق في أغلب الشركات الإقتصادية خاصة في الدول النامية.

أهداف البحث:

- إبراز أهم الأطراف المستخدمة للقوائم المالية واحتياجاتهم من المعلومات المالية؛
- التذكير بأنواع القوائم المالية و فوائدها بالنسبة للأطراف المستخدمة لها؛
- عرض أهم متطلبات معايير المحاسبة الدولية المتعلقة بعرض قائمة الميزانية كنموذج للدراسة؛
- الوقوف على مدى إلتزام الشركات الإقتصادية بمتطلبات عرض الميزانية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية من خلال دراسة حالة تطبيقية.

1. مدخل عام حول القوائم المالية

1.1. تعريف القوائم المالية:

القوائم المالية عبارة عن سجلات رسمية للأنشطة المالية لشركة معينة، تعطي هذه القوائم ملخص عن الوضع المالية وربحية هذه الشركة، فهي الناتج النهائي والأساسي للعمل المحاسبي في أي وحدة اقتصادية، تنشأ نتيجة مجموعة من المعالجات المحاسبية على البيانات التي ترتبط بالأحداث والأنشطة التي تقوم بها الوحدة الإقتصادية لغرض تقديمها بصورة إجمالية وملخصة إلى كافة الجهات التي يمكن أن تستفيد منها في اتخاذ القرارات المختلفة، ويتحدد الهدف العام للقوائم المالية

من خلال الهدف العام للمحاسبة وذلك بتوفير البيانات والمعلومات اللازمة والمفيدة للعديد من الجهات التي لها علاقة(مباشرة أو غير مباشرة) بالوحدة الإقتصادية بهدف اتخاذ القرارات المختلفة في ضوئها، وذلك من خلال:

- توضيح وتحديد نتيجة العمليات والأنشطة التي قامت بها الوحدة الإقتصادية خلال فترة مالية معينة(من ربح أو خسارة).
- توضيح قوة المركز المالي للوحدة الإقتصادية في لحظة زمنية تتمثل في نهاية الفترة المالية.

ويتم إعداد القوائم المالية في نهاية الفترة المالية التي جرى العرف على أنها تمثل سنة مالية تبدأ في 1/1 وتنتهي في 12/31، وهي تقدم إلى مجموعة من الجهات التي لها علاقة(مباشرة أو غير مباشرة) بالوحدة الإقتصادية، سواء كانت من داخل الوحدة الإقتصادية مثل: الملاك، الإدارة بمختلف مستوياتها، العاملين في الوحدة الإقتصادية، أو من خارج الوحدة الإقتصادية مثل: المساهمين، المستثمرين، المصارف والمؤسسات المالية الأخرى، الدائنين والمقرضين، أجهزة الدولة المختلفة، حيث يتم اتخاذ العديد من القرارات في ضوء البيانات التي تحتويها القوائم المالية.(معهد الدراسات المصرفية، 2013،ص.02)

كما عرف مجلس معايير المحاسبة الدولية القوائم المالية أنها بمثابة تعبير منظم عن المركز المالي والأداء المالي للمنشأ، فهدف القوائم المالية هو توفير معلومات عن المركز المالي، والأداء المالي والتدفقات النقدية للمنشأة ، والتي تعد مفيدة لشريحة عريضة من المستخدمين عند اتخاذ القرارات الاقتصادية، وتظهر القوائم المالية أيضا نتائج قيام الإدارة بمسؤولياتها في إدارة الموارد الموضوعة تحت تصرفها، ولتحقيق هذا الهدف، توفر القوائم المالية معلومات عما يخص المنشأة من:

- الأصول؛
- الخصوم؛
- حقوق الملكية؛
- الدخل والمصروفات، بما في ذلك المكاسب والخسائر ؛
- مساهمات الملاك والتوزيعات على الملاك بصفتهم ملاك؛
- التدفقات النقدية.

كما تساعد هذه المعلومات، مع المعلومات الأخرى في الإيضاحات ، مستخدمي القوائم المالية في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية للمنشأة، وبالتحديد، التنبؤ بتوقيتها ودرجة تأكدها(مجلس معايير المحاسبة الدولية(IASB)، 2003).

2.1. *أنواع القوائم المالية:*

تتضمن المجموعة الكاملة من القوائم المالية ما يلي.(معهد الدراسات المصرفية، 2013،ص.03-04):

1.2.1. الميزانية:

تعرض الميزانية صورة للمركز المالي للشركة من خلال بيان ما لها من ممتلكات(الأصول) وحقوق الملكية وما عليها من إلتزامات مالية(الخصوم) في تاريخ معين هو تاريخ الميزانية، ووفقا للمعادلة الأساسية للميزانية، وهي:

الأصول = الخصوم + حقوق الملكية

ويطلق على القائمة المحاسبية، التي تبين أصول المنشأة في جانب، وخصوم المنشأة وحقوق الملكية في جانب آخر، اسم قائمة المركز المالي، وانطلاقا من المعادلة المحاسبية، فإن جانبي القائمة يكونان دوما متساويين، وبسبب تساوي أو توازن جانبي قائمة المركز المالي، يطلق عليها كذلك اسم الميزانية.

2.2.1. قائمة الدخل:

تعطي قائمة الدخل صورة أكثر وضوحا عن الشركة، حيث تقيس أداء الشركة خلال الفترة المالية المنتهية وتبين ما إذا كانت نتيجة هذا الأداء ربحا أو خسارة، وذلك عن طريق مقارنة الإيرادات بالتكاليف، وتعد قائمة الدخل أهم تقرير مالي بالنسبة لكثير من المحللين الماليين والمستثمرين الحاليين والمرتقبين، وهي توضح ما حققته الشركة من أرباح أو خسائر، وقائمة الدخل ذات أهمية كبيرة للمساهمين لأنها:

- تظهر نتائج أعمال الشركة للسنة المالية المنتهية؛
- تعتبر مؤشرا هاما لتوقع ما سيكون عليه مستقبل الشركة.

تبين قائمة الدخل مقابلة الإيرادات المحققة من بيع المنتجات أو تقديم الخدمات مع التكاليف المتكبدة لتشغيل الشركة لتحقيق تلك الإيرادات، والفرق بين الإيرادات المحققة والتكاليف المتكبدة يعتبر صافي الربح أو الخسارة للسنة، وتتكون التكاليف المتكبدة عادة من تكلفة المبيعات، تكاليف البيع والتوزيع، والمصروفات العمومية والإدارية، وأعباء التمويل.

3.2.1. قائمة التدفقات النقدية:

وهي قائمة تبين التدفقات النقدية الداخلة والخارجة خلال فترة معينة، وتبين مصادر هذه التدفقات والتي تشمل التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، والتدفقات النقدية من الأنشطة الإستثمارية وكذلك التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية، وتعتبر هذه القائمة مكملة للقوائم الأخرى كونها تقدم معلومات مبنية على الأساس النقدي(حميدات، خداش ،2013، ص29).

4.2.1. قائمة التغيرات في حقوق الملكية:

هي قائمة تظهر التغيرات في حقوق الملكية أو أي تغيرات قد تطرأ على بنود رأس المال وحقوق المساهمين، ويظهر من خلال قائمة التغيرات في حقوق الملكية أي تغيرات تطرأ على بنود رأس المال وحقوق المساهمين، والتي تعطي معلومات عن التغيرات التي تحدث أثناء السنة على رأس المال والأرباح المحتجزة والتوزيعات والإحتياطيات، وهي توضح أيضا: هل أجرت الشركة زيادة على رأس المال؟ وكيف كانت الزيادة؟ وهل أصدرت الشركة أسهما جديدة، هل قامت الشركة بتوزيع أسهم مجانية، وهل الأرباح المحتجزة ارتفعت أم انخفضت وبأي مقدار؟ وكذلك الأمر بالنسبة للإحتياطيات.

5.2.1. الإيضاحات المتممة للقوائم المالية:

وتبين ملخصا للسياسات المحاسبية وملاحظات تفسيرية تتعلق ببنود القوائم المالية، وإفصاحات تتطلبها المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وقد تشمل هذه التقارير معلومات حول أثار التغيرات في بيئة عمل المنشأة وسياسة توزيع الأرباح والمنافسة السوقية، وكذلك تعد تقارير حول مصادر الأموال والنسب المستهدفة للخصوم إلى حقوق الملكية، ويمكن عرض تقارير تتضمن موارد المنشأة غير الواردة ضمن قائمة الميزانية مثل الموارد البشرية، والشهرة المولدة داخلياً وأية إفصاحات إختيارية أخرى(حميدات، خداش ،2013، ص29).

3.1 مستخدموا القوائم المالية وإحتياجاتهم من المعلومات

يشمل مستخدمي القوائم المالية المستثمرين الحاليين والمحتملين، والموظفين والمقرضين والموردين والدائنين التجاريين الآخرين، والعملاء والحكومات ووكالاتها والجمهور، يستخدم هؤلاء القوائم المالية لتلبية بعض احتياجاتهم المختلفة من المعلومات، وتشمل الإحتياجات ما يلي(لطفي،2004، ص ص459-461):

- المستثمرون:

إن مقدمي رأس المال ومستشاريهم مهتمون بالمخاطرة الملازمة لإستثماراتهم والعائد المتحقق منها، إنهم يحتاجون لمعلومات تساعدهم في تحديد ما إذا كان عليهم اتخاذ قرار الشراء، أو الإحتفاظ بالإستثمار أو البيع، كما أن المساهمين مهتمون بالمعلومات التي تساعدهم في تقييم قدرة المؤسسة على توزيع الأرباح.

- الموظفون والمجموعات الممثلة لهم:

الموظفون والمجموعات الممثلة لهم مهتمون بالمعلومات المتعلقة باستقرار ربحية أرباب عملهم، كما أنهم مهتمون بالمعلومات التي تمكنهم من تقييم قدرة المؤسسة على دفع مكافآتهم،ومنافع التقاعد وتوفر فرص العمل.

- المقرضون:

المقرضون مهتمون بالمعلومات التي تساعدهم على تحديد فيما إذا كانت قروضهم والفوائد المترتبة عليها سوف تدفع لهم عند الإستحقاق .

- العملاء:

العملاء مهتمون بالمعلومات المتعلقة باستمرارية المؤسسة، خصوصا عندما يكون لهم ارتباط طويل الأجل معها أو الإعتماد عليها.

- الحكومات ووكالاتها:

تهتم الحكومات ووكالاتها بعملية توزيع الموارد، وبالتالي نشاطات المؤسسات، كما يطلبون معلومات من أجل تنظيم نشاطات المؤسسة وتحديد السياسات الضريبية، وكأساس لإحصاءات الدخل الوطني ولحصاءات مشابهة.

- الجمهور:

تؤثر المؤسسات على أفراد الجمهور بطرق متنوعة وعلى سبيل المثال، قد تقدم المؤسسات مساعدات كبيرة للإقتصاد المحلي بطرق مختلفة منها عدد الأفراد الذين تستخدمهم ورعايتها للموردين المحليين، ويمكن للقوائم المالية أن تساعد الجمهور بتزويدهم بمعلومات حول الإتجاهات والتطورات الحديثة في نماء المؤسسة وتنوع نشاطاتها.

2. قائمة الميزانية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية

1.2. *فوائد قائمة الميزانية:*

تهدف القوائم المالية إلى توفير المعلومات حول الوضع المالي، والأداء والتغيرات في الوضع المالي لمؤسسة، هذه المعلومات يجب أن تكون مفيدة لمجموعة واسعة من المستخدمين لغرض اتخاذ القرارات الإقتصادية.(GREUNING,2006,p.04)

حيث تقدم قائمة الميزانية معلومات مفيدة لمستخدمي المعلومات المحاسبية، حيث تبين هذه القائمة معلومات تتعلق بما يلي(حميدات، خداش ،2013، ص29):

1.1.2. السيولة:وتتمثل بالنقدية وشبة النقدية وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع حدوثها ضمن الدورة التشغيلية للمنشأة، وكلما كانت السيولة مرتفعة كلما كانت الشركة أقدر على تسديد إلتزاماتها.

2.1.2. القدرة على سداد الديون طويلة الأجل: تعتبر عملية تحليل عناصر الميزانية أداة للوقوف على قدرة المنشأة على سداد ديونها طويلة الأجل عند الإستحقاق، فك ل ما كان على المنشأة إلتزامات طويلة الأجل أكثر كل ما كانت قدرة المنشاة على الوفاء بالديون منخفضة بسبب إرتفاع المخاطرة لدى هذه المنشاة كون المزيد من أصولها ستخضع لمواجهة الأعباء الثابتة لتلك الديون مثل الفوائد وأقساط تلك الديون.

3.1.2. المرونة المالية: يعتبر مفهوم المرونة المالية أوسع من مفهوم السيولة حيث تقيس المرونة المالية قدرة المنشأة على تعديل حجم وتوقيت التدفقات النقدية والذي يمكنها من الإستجابة للإحتياجات والفرص غير المتوقعة، وهناك علاقة عكسية بين المرونة المالية ومخاطر تعرض المنشأة للفشل المالي.

كما تقدم الميزانية تصورا عن حجم نشاط المنشأة من خلال مجموع الأصول وتعطي كذلك تصور عن حجم ونوعية مواردها الإقتصادية(الأصول)وهيكل الإلتزامات المترتبة عليها وحقوق أصحاب المنشأة في تلك المصادر الإقتصادية.

2.2. *عناصر قائمة الميزانية:*

تتمثل عناصر قائمة الميزانية فيما يلي:

1.2.2. الأصول:

هي موارد تحت سيطرة المؤسسة نتيجة أحداث ماضية والذي يتوقع منها تدفق منافع اقتصادية مستقبلية إلى المؤسسة.(Deloitte,2009)

المنافع الاقتصادية التي تتضمنها الأصول هي قدرتها بشكل مباشر أم غير مباشر على المساهمة في تدفق النقدية أو النقدية المعادلة للمؤسسة، ويمكن أن تكون قدرة الأصول على المساهمة متمثلة في المساهمة في النشاط الإنتاجي كجزء من الأنشطة التشغيلية للمؤسسة، كما يمكن أن يأخذ شكل التحويل إلى نقدية أو نقدية معادلة، أو في القدرة على تخفيض تدفق النقدية إلى خارج المؤسسة كما هو الحال عند اللجوء إلى عمليات تصنيع بديلة تخفض من تكاليف الإنتاج(International Accounting Standards Board(IASB),2008,p.83).

1. ويتضح من التعريف السابق للأصول ما يلي(نور،2000، ص ص47-48):

أن الأصول هي موارد تسيطر عليها المؤسسة عن طريق الملكية أو أي حقوق قانونية مشابهة.

- أن الأصول تنتج من أحداث ماضية، فعلى سبيل المثال، فالنية لشراء البضاعة لا تجعل تلك البضاعة أصل.
- أن الأصول من المتوقع أن تتدفق منها منافع اقتصادية مستقبلية للمؤسسة.

يمكن أن تتدفق إلى المؤسسة المنافع الاقتصادية المستقبلية التي ينطوي عليها أي أصل من الأصول بالعديد من الطرق، مثلا يمكن للأصل أن (International Accounting Standards Board(IASB),2008,p.83):

- يستخدم بشكل منفرد أو مع موجودات أخرى في إنتاج سلع أو خدمات تقوم المؤسسة ببيعها.
- يبادل بأصول أخرى.
- يستخدم في الوفاء بخصم، أو
- يتم توزيعه على أصحاب المؤسسة.

2.2.2. <u>الخصوم:</u>

هي إلتزامات حالية للمؤسسة نتيجة أحداث ماضية، والذي يتوقع أن تؤدي تسويتها إلى خروج منافع اقتصادية من المؤسسة(Obert,2003,p.53).

ويتضح من التعريف السابق للخصوم ما يلي(نور،2000، ص 48):

- الخصوم هي تعهدات حالية، بمعنى، المسئولية التي يترتب عليها التصرف أو الأداء بطريقة معينة، والتعهدات قد يلزم بتنفيذها القانون أو قد تنشأ من ممارسة النشاط العادي، والرغبة في المحافظة على علاقات تجارية جيدة.
- الخصوم تنتج من أحداث ماضية.

- الخصوم تؤدي تسويتها إلى تدفق خارج من المؤسسة لموارد، فتسوية التعهد الحالي في العادة ينطوي على تخلي المؤسسة عن أصول لكي تفي بحقوق الطرف الآخر.

ويمكن تسديد الإلتزام الحالي بعدة طرق، على سبيل المثال بواسطة(لطفي، 2004، ص ص459-461):

- الدفع نقدا.
- تحويل أصول أخرى.
- تقديم خدمات.
- استبدال ذلك الخصم بخصم آخر.
- تحويل الخصم إلى حق ملكية.
- ويمكن أن يطفأ الخصم بطرق أخرى مثل تنازل الدائن أو فقدان حقوقه.

3.2.2. حقوق الملكية:

هي الحصة المتبقية من أصول المؤسسة بعد طرح كل الخصوم(Obert,2003,p.58).

3. التعليق على ميزانية شركة المراعي كنموذج للدراسة التطبيقية:

شركة المراعي هي شركة مساهمة سعودية، تأسست في عام 1977 م، كما تحولت من شركة ذات مسئولية محدودة إلى شركة مساهمة في سنة 2005، وقد بدأت الشركة عملياتها التجارية في سنة 1991، وقبل توحيد أنشطتها عام 1991 كان النشاط الرئيسي من عام 1977 إلى عام 1991 تحت اسم العلامة التجارية المراعي(تقرير شركة المراعي، 2015،ص.100) ، وتعد شركة المراعي حالياً أكبر شركة ألبان متكاملة رأسياً على مستوى العالم، والأكبر في إنتاج وتوزيع الأغذية والمشروبات في المنطقة، يقع المقر الرئيسي لشركة المراعي في مدينة الرياض، وتحتل المرتبة الأولى ضمن تصنيف العلامات التجارية للمواد الاستهلاكية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فضلاً عن ريادة معظم منتجاتها في جميع أسواق دول مجلس التعاون الخليجي(تقرير شركة المراعي، 2015،ص.08) ، ويبلغ رأس مال الشركة في 2015 ما قيمته 6000 مليون ريال سعودي، ويتكون من 600 مليون سهم كل سهم بقيمة 10 ريال. (تقرير شركة المراعي، 2015،ص.117)

وتعتمد الشركة في إعداد قوائمها المالية على معايير المحاسبة الدولية، التي تم اعتمادها من قبل الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين سنة 2014، على أن تلزم الشركات السعودية بتطبيقها ابتداءا

من سنة 2017، إلا أن شركة المراعي إعتمدت تطبيق معايير المحاسبة الدولية في إعداد قوائمها المالية بشكل مسبق في سنة 2015، حيث تتيح هذه الخطة للمراعي إمكانية تطبيق معايير المحاسبة الدولية على قوائمها المالية في الوقت المحدد وبدون أي معوقات. (تقرير شركة المراعي، 2015،ص.68)

ويوضح كل من الشكلين رقم1 ورقم 2 على التوالي قائمة الميزانية لشركة المراعي والتي تم إعدادها بتاريخ 31 ديسمبر 2015، كما أن المبالغ المتضمنة مقيمة بالريال السعودي.

الشكل رقم1: قائمة الميزانية لشركة المراعي في 31 ديسمبر 2015(الأصول)

الأصول	إيضاح	2015 بالآلاف	2014 بالآلاف
الأصول المتداولة			
النقد وما في حكمه	4	2,038,776	796,787
مدينون تجاريون ومصاريف مدفوعة مقدما	5	1,277,110	1,344,460
مخزون	6	2,835,663	2,769,050
أدوات مالية مشتقة	25	3,438	1,275
إجمالي الأصول المتداولة		**6,154,987**	**4,911,572**
الأصول غير المتداولة			
استثمارات	7	198,414	324,980
ممتلكات وآلات ومعدات	8	18,696,071	16,176,3541
أصول بيولوجية	9	1,227,815	,069,912
أصول غير ملموسة-شهرة	10	1,009,077	1,350,165
أدوات مالية مشتقة	25	11,089	1,712
مصاريف مدفوعة مقدما	5	72,426	114,156
أصول ضريبية مؤجلة		156,1	64
إجمالي الأصول غير المتداولة		**21,216,048**	**19,037,343**
إجمالي الأصول		**27,371,035**	**23,948,915**

المصدر: التقرير السنوي لشركة المراعي، ص96.

الشكل رقم2: قائمة الميزانية لشركة المراعي في 31 ديسمبر 2015(الخصوم وحقوق الملكية)

الخصوم وحقوق الملكية	إيضاح	2015(بالآلاف)	2014(بالآلاف)
الخصوم			
الخصوم المتداولة			
سحب على المكشوف		217,647	143,631
قروض قصيرة الأجل	11	153,380	115,530
الجزء المتداول من القروض طويلة الأجل	11	1,668,030	1,562,181
دائنون ومبالغ مستحقة الدفع	12	2,730,153	2,107,315
أدوات مالية مشتقة	25	37,426	114,277
إجمالي الخصوم المتداولة		4,806,636	4,042,934
الخصوم غير المتداولة			
قروض طويلة الأجل	11	9,343,435	7,737,026
مخصص مكافأة نهاية الخدمة		186,4	3,408
خصوم ضريبية مؤجلة		67,123	84,394
أدوات مالية مشتقة	25	63,427	45,556
إجمالي الخصوم غير المتداولة		**9,946,171**	**8,275,049**
إجمالي الخصوم		**14,752,807**	**12,317,983**
حقوق الملكية			
رأس المال		6,000,000	6,000,000
احتياطي نظامي	13	1,422,141	1,230,572
احتياطات أخرى		(392,636)	(466,898)
أسهم الخزينة		(330,699)	(146,386)
أرباح مبقاة		3,659,639	2,569,564
حقوق الملكية العائدة لحاملي الأسهم		**10,358,445**	**9,186,852**
صكوك دائمة		1,700,000	1,700,000
حقوق الملكية العائدة للشركة	14	**12,058,445**	**10,886,852**
حقوق الملكية غير المسيطرة		559,783	744,080
إجمالي حقوق الملكية		**12,618,228**	**11,630,932**
إجمالي الخصوم وحقوق الملكية		**27,371,035**	**23,948,915**

المصدر: التقرير السنوي لشركة المراعي، ص96.

نلاحظ من خلال شكل رقم 1 ورقم2 أن ميزانية شركة المراعي مكونة من ثلاثة (3) عناصر أساسية وهي الأصول ويقابلها حقوق الملكية والخصوم، وهذا مطابق لما جاء في معايير المحاسبة الدولية ضمنا إطارها التصوري ، كما نلاحظ من خلال الشكل رقم1 أن ميزانية الشركة تتضمن خانتين للمبالغ ، أي خانة السنة الحالية والمتمثلة في سنة 2015 وخانة السنة السابقة والمتمثلة في سنة 2014، حيث يعتبر المتطلب السابق بمثابة إلتزام الشركة المطابق للمتطلبات الإلزامية المتعلقة بعرض قائمة الميزانية وفقا لمعيار المحاسبة الدولي رقم1: عرض القوائم المالية، كما نلاحظ غياب خانة ثالثة متعلقة بفترة مقارنة سابقة عندما تطبق المؤسسة سياسة محاسبية بأثر رجعي أو تجري إعادة بيان ذات أثر رجعي لعناصر في قوائمها المالية، أو عندما تعيد تصنيف العناصر في قوائمها المالية، وهذا يدل على أن الشركة لم تصادف حالات تستدعي تطبيق الإجراءات السابقة بأثر رجعي.

كما نلاحظ أيضا من خلال شكل ميزانية شركة المراعي أن هناك خانة متعلقة بالإيضاح وهذا يتطابق مع ما نص عليه معيار المحاسبة الدولي رقم1، وتستخدم خانة الإيضاح بغرض إحالة كل بند في القوائم المالية إلى أي معلومات ذات صلة في ملحق الإيضاحات الذي يعد جزءا من القوائم المالية، وغالبا يتضمن الملحق إيضاحات متممة للقوائم المالية تتمثل فيما يلي(مجلس معايير المحاسبة الدولية(IASB)،2010، ص310):

- معلومات عن أساس إعداد القوائم المالية والسياسات المحاسبية المحددة المستخدمة.
- الإفصاح عن المعلومات التي تتطلبها معايير المحاسبة الدولية(أو معايير التقارير المالية الدولية) والتي غير معروضة في مكان آخر في القوائم المالية.
- توفير معلومات إضافية غير مذكورة في مكان آخر في القوائم المالية ولكنها ذو علاقة بفهم أي منها(حماد، 2006،ص.246).

كما نلاحظ من خلال الشكلين 1و2 أن الأصول المتداولة وغير المتداولة والخصوم المتداولة وغير المتداولة تم عرضها كتصنيفات منفصلة في صلب قائمة الميزانية لشركة المراعي بحيث تمت التفرقة بين العناصر المتداولة وغير المتداولة، حيث يعتبر المتطلب السابق أساسي وفقا لمعيار المحاسبة الدولي رقم1، و نلاحظ من خلال محتوى قائمة الميزانية لشركة المراعي أن الشركة ملتزمة بعرض الحد الأدنى المطلوب من عناصر الميزانية وفقا لمعيار المحاسبة الدولي رقم 1 وهي كالتالي:

- النقد وما في حكمه
- مدينون تجاريون ومصاريف مدفوعة مقدما
- مخزون
- ممتلكات وآلات ومعدات
- أصول غير ملموسة
- أصول بيولوجية
- أصول ضريبية مؤجلة
- دائنون ومبالغ مستحقة الدفع
- مخصص مكافأة نهاية الخدمة
- خصوم ضريبية مؤجلة
- رأس المال
- حقوق الملكية غير المسيطرة

أما العناصر الأخرى مثل الأصول والخصوم المالية المشتقة، الشهرة، السحب على المكشوف،....إلخ، تعتبر عناصر فرعية، لذا فإن الشركة وإن كانت غير ملزمة بعرضها إلا أنها اختارت أن تظهر ضمن عناصر الميزانية لإعتبارات أخرى ما دام أن المعيار المحاسبي الدولي رقم1 لا يمنع ذلك، كما نلاحظ غياب بعض العناصر الإلزامية العرض ضمن قائمة الميزانية مثل الأصول غير ملموسة فيما عدا الشهرة حيث أن هذا العنصر يستحق الوقوف عنه لأن شركة كبيرة مثل شركة المراعي لابد أن يكون لها أصول غير ملموسة التي أصبحت من الأصول الهامة في أي شركة اقتصادية خاصة في ظل العولمة وتطور تكنولوجيا الإتصال، وأيضا نلاحظ غياب عناصر الأصول والخصوم المالية، الإحتياطات، كعناوين رئيسية في الميزانية في حين أن العناصر التي تتفرع عنها موجودة وهذا مخالف لما ينص عنه المعيار المحاسبي الدولي رقم1 الذي يشترط وجود عناوين سطرية للأصول والخصوم المالية والإحتياطات في الميزانية أما الفروع المتعلقة بها فإن عرضها في الميزانية يعتبر اختياري(الخيار الثاني هو ملحق الإيضاحات)، بالإضافة إلى ما سبق فإن المعيار المحاسبي الدولي رقم1 يلزم الشركة بأن تتضمن العناصر السابقة المعروضة في صلب قائمة الميزانية على عناصر فرعية تفصح عنها الشركة إما في قائمة الميزانية أو في ملحق الإيضاحات، حيث اختارت شركة المراعي الخيار الثاني لبعض العناصر الرئيسية، وكمثال على ذلك تم تقسيم الممتلكات والآلات والمعدات إلى:

-الأراضي والمباني، -الآلات والمكائن والمعدات، -السيارات، -استثمارات قيد التنفيد

كما تم تقسيم المخزون إلى:

- مواد خام، - بضاعة تامة الصنع، - قطع غيار، - بضاعة قيد التصنيع

الخاتمة:

إن المحاسبة وفقا لمعايير المحاسبة الدولية عبارة عن مجموعة من الخطوات والإجراءات التي يكمل بعضها البعض، فالإعتراف والقياس والعرض والإفصاح خطوات تكمل بعضها البعض فبدون الإعتراف لا يمكن إدراج أي عنصر ضمن القوائم المالية، وبدون القياس لا يمكن تحديد القيمة النقدية لأي من عناصر القوائم المالية، كما أنه بدون العرض والإفصاح لا يمكن توصيل المعلومات المالية الناتجة عن الإعتراف والقياس إلى مستخدميها، كذلك بدون العرض المحاسبي لا يمكن قراءة المعلومات المالية والتعامل معها كونه وسيلة لتبسيط، ترتيب، تصميم وتقديم تلك المعلومات لتلبي أكبر قدر من احتياجات الأطراف الداخلية والخارجية للمؤسسة، كما أن العرض والإفصاح يؤثران بشكل هام على الخطوات المحاسبية التي تسبقهما، فكلما كان العرض سليم وفقا لما جاءت به المعايير المحاسبية الدولية كلما كانت الإستفادة القصوى من إجراءات الإعتراف والقياس المحاسبي التي تمت في المؤسسة، كما أن العرض السليم للبيانات في القوائم المالية قد يساعد على اكتشاف القصور إذا كان موجود في الإعتراف والقياس المحاسبي وبالتالي يستدعي القيام بالإجراءات اللازمة، كما أن الإعتراف والقياس المحاسبي مهما كان سليما قد لا يؤثر على القصور في العرض المحاسبي بنفس الأهمية مهما كان سليما، ومن خلال ما سبق جاءت دراستنا حول عرض الميزانية كأحد أهم قائمة ضمن مجموعة القوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية، لتتناول إشكالية إلتزام الشركات الإقتصادية بمتطلبات معايير المحاسبة الدولية، كما مكنتنا هذه الدراسة من الخروج بمجموعة من النتائج التالية:

النتائج المتعلقة بالجانب النظري:

- القوائم المالية هي عبارة عن ملخص لتلك البيانات والمعلومات المالية التي يتم الوصول إليها عن طريق قياس الأحداث الإقتصادية للمؤسسات المتنوعة، وتمثل القوائم المالية الوسائل الأساسية لتوصيل المعلومات المحاسبية للأطراف الخارجية؛
- تهدف القوائم المالية إلى توفير معلومات مالية عن المؤسسة المعدة لها، يمكن أن تكون مفيدة للمستثمرين الحاليين والمحتملين، والمقرضين والدائنين الآخرين وغيرهم في اتخاذ القرارات؛

- تمثل الميزانية صورة فوتوغرافية عن المؤسسة والتي من خلالها تبرز ملامح المركز المالي للمؤسسة من حقوق الملكية والخصوم التي تمثل موارد المؤسسة، ومن أصول التي تمثل استخداماتها؛
- رغم التبسيط والتفصيل الذي اعتمدته معايير المحاسبة الدولية في عرض بيانات قائمة الميزانية إلا أن هذا غير كافي للتعامل معها مما يستدعي وجود أساس من الفقه المالي لدى مستخدمي المعلومات المالية؛
- تركز معايير المحاسبة الدولية من خلال متطلبات عرض الميزانية على تلبية احتياجات المستثمرين والدائنين الماليين للمؤسسة؛
- إن النقطة السابقة تستدعي على الأقل في المدى القصير تكييف معايير المحاسبة الدولية مع خصائص النظم الإقتصادية في الإقتصاديات التي يغلب عليها التدخل الحكومي.

النتائج المتعلقة بالجانب الميداني:

- تعتبر شركة المراعي من أكبر الشركات الإقتصادية في الشرق الأوسط حيث توفر قوائمها المالية معلومات مالية لقطاع كبير من المستثمرين الحاليين والمرتقبين كونها أحد أهم شركات المساهمة المدرجة في البورصة؛
- إن تطبيق معايير المحاسبة الدولية من قبل شركة المراعي إضافة إلى تأثيرها الإيجابي على جودة البيانات المالية للشركة، فإنها تسهل عملية تجميع القوائم المالية للشركات الفرعية التابعة لها كون أن جزء منها ينشط في دول تتبنى معايير المحاسبة الدولية؛
- إن نجاح تطبيق معايير المحاسبة الدولية يستدعي تكوين وتدريب مسبق للوفاء بمتطلباتها، وهذا ما اعتمدته شركة المراعي من خلال اعتمادها المسبق على تطبيق معايير المحاسبة الدولية في إعداد قوائمها المالية قصد حشد التهيئة المادية والبشرية اللازمة للتطبيق السليم لتلك المعايير في ميعادها الرسمي؛
- أخذا بمبدأ الحيطة والحذر، يستحسن عرض القوائم المالية لشركة المراعي وفقا لمعايير المحاسبة المحلية إلى جانب المعايير المحاسبية الدولية، لتفادي مخاطر القصور في إعداد البيانات المالية التي لا غنى عنها نتيجة تبني سياسات محاسبية جديدة؛ حيث يمكن أن يكون ذلك القصور أكبر من النقائص الموجودة في معايير المحاسبة المحلية؛

في أول تجربة لها، هناك إلتزام مقبول نوعا ما من قبل شركة المراعي في عرض ميزانيتها من حيث الشكل والمحتوى وفقا لمعايير المحاسبة الدولية، وهذا ما يعطي مؤشرا إيجابيا حول إمكانية إلتزامها الكامل بتطبيق معايير المحاسبة الدولية في أوانها

الإحالات والمراجع :

- حماد، طارق عبد العال.(2006).موسوعة شرح معايير التقارير المالية الدولية ومقارنتها مع المعايير الأمريكية والبريطانية والعربية والخليجية والمصرية. الإسكندرية: الدار الجامعية.

- حميدات جمعة، وخداش، حسام.(2013).المحاسبة، عمان: المجمع العربي للمحاسبين القانونيين.

- شركة المراعي،التقرير السنوي(عل الخط)، المملكة العربية السعودية:2015، متاح على(https://www.almarai.com/wp-content/uploads/2015/06/Annual-Report-2015-AR 1.pdf?dd7425)(2016/05/18)، ص100.

- لطفي، أمين السيد.(2004).المحاسبة الدولية:الشركات متعددة الجنسيات. الإسكندرية: الدار الجامعية.

- مجلس معايير المحاسبة الدولية(IASB).(2003). معيار المحاسبة الدولي رقم1: عرض القوائم المالية، ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين،2003.

- مجلس معايير المحاسبة الدولية(IASB).(2010). المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الدولية،ترجمة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين. مؤسسة لجنة معايير المحاسبة الدولية(IASCF.

- معهد الدراسات المصرفية.(2013). القوائم المالية(على الخط)، إضاءات، السلسلة الخامسة، العدد9، الكويت، 2013، متاح على (http://www.kibs.edu.kw/upload/EDAAT_Apr_2013_Financial_Statements_407.pdf).

- نور أحمد محمد.(2000). المحاسبة المالية، القياس والتقييم والإفصاح المحاسبي وفقا لمعايير المحاسبة الدولية والمصرية. الإسكندرية: الدار الجامعية.

- Deloitte.(2009). Summary of International Financial Reporting Standards, THE FRAMEWORK FOR THE PREPARATION AND PRESENTATION OF FINANCIAL STATEMENTS(on line), Deloitte Touche Tohmatsu. Available on:< http://www. iasplus.com/en/standards/other/framework >(02/06/2016).

- GREUNING, HENNIE VAN.(2006). International financial reporting standards, A practical guide. fourth edition. Washington: THE WORLD BANK.

- International Accounting Standards Board(IASB).(2008). International Financial Reporting Standards(IFRSs), United Kingdom: IASB.

- Robert Obert. Pratique des normes IAS/IFRS.(2003) Comparaison avec les règles Françaises et les US GAAP. Paris: Dunod.

مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية
ISSN 2352-9962/E-ISSN 2572-0147
العدد التاسع- جوان 2018

OEB Univ. Publish.

دور القطاع الفلاحي في ترقية التجارة الخارجية الجزائرية خارج المحروقات (انتاج التمور نموذجا)

The role of the agricultural sector in promoting Algerian foreign trade outside the hydrocarbons (Date production model)

د. بن عبد العزيز سمير
جامعة طاهري محمد–بشار -
benabdelazizsoufyane@gmail.com

د. بن عبد العزيز سفيان
جامعة طاهري محمد – بشار -
benabdelazizsoufyane@gmail.com

تاريخ التسليم: 2018/03/25، تاريخ التقييم: 2018/05/01، تاريخ القبول: 2018/05/13

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى الإشارة إلى أحد أهم المداخل التي يجب أن تعتمد عليها الجزائر لغرض ترقية التجارة الخارجية خارج المحروقات متمثلا في القطاع الفلاحي، إذ يعتبر هذا الأخير من أهم القطاعات التي تمتلك فيه الجزائر إمكانيات كبيرة تحتاج إلى استغلالها و تطوير طرق ووسائل الانتاج فيها مما يساهم في تنمية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات، وقد توصلت هذه الدراسة إلى نتيجة مفادها أن منتوج التمور يعتبر من أهم المنتجات التي يمكن أن تساهم في تنمية الصادرات خارج المحروقات ،باعتبار أن الجزائر من أهم الدول المنتجة له من حيث الكمية و النوعية.

الكلمات المفتاحية: تجارة خارجية، قطاع فلاحي، صادرات، واردات، اقتصاد جزائري، تمور.

Abstract

The aim of thisstudyis to refer to one of the most important approachesthat Algeria shouldrely on in order to promoteforeigntradeoutside the hydrocarbonsrepresented in the agricultural sector. The latter is one of the most important sectors in which Algeria possessesgreatpotentialsthatneed to beexploited and development of ways and means of production. In the development of Algerian exports out of hydrocarbons. The studyconcludedthat the date productis one of the most important productsthat can contribute to the development of exports outsidehydrocarbons, consideringthat Algeria is one of the most productive countries in terms of quantity and quality.

Keywords:foreigntrade, agricultural sector, exports, imports, Algerian economy, dates.

مقدمة:

إن استمرار تدهور إيرادات الدولة منذ التراجع الحاد لأسعار النفط في منتصف 2014 بات شبحا يطارد اقتصاد الدولة الجزائرية حيث انخفض معدل النمو الناتج الداخلي الخام من 4% سنة 2014 إلى 2.9% سنة 2015 كما بلغ العجز في ميزانية الدولة 15 % من الناتج الداخلي الخام، ما يحتم الدولة على البحث عن حلول بديلة كفيلة بتحقيق التنمية الاقتصادية، بحيث يمكن أن يشكل النشاط الفلاحي أحد أهم البدائل الناجعة لتحقيق التنمية الاقتصادية. ويعد القطاع الفلاحي من أهم الركائز الأساسية التي تعتمد عليها الدول المتقدمة والنامية على حد سواء للنهوض باقتصادياتها، لما لهذا القطاع من تأثير على القطاعات الأخرى وعلى حياة المواطن بتحقيق الإكتفاء الذاتي أولا وزيادة مردودية الدولة ومن ثم تسويق منتجات هذا القطاع للأسواق الدولية الأمر الذي يؤدي إلى ترقية وتنمية التجارة الخارجية عموما.

إن الفلاحة الجزائرية رغم كونها مصدر للثروة الدائمة والأداة المثلى لتحقيق الأمن الغذائي،إلا أنها لم تحظ بالأولوية التي تستحقها وهذا عبر مختلف استراتجيات التخطيط التي انتهجتها الدولة.وعليه تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة على الإنشغال والإشكال التالي:

ما مدى مساهمة القطاع الفلاحي بشكل عام ومنتوج التمور بشكل خاص في ترقية التجارة الخارجية الجزائرية خارج المحروقات؟

أهداف الدراسة:

بالإضافة إلى محاولة فك لغز الإشكال أعلاه، تسعى هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على القطاع الفلاحي كخيار استراتيجي وبديل للثروة النفطية في الجزائر ومعرفة مدى مساهمته في ترقية الصادرات خارج المحروقات.

منهج الدراسة:

من أجل الإحاطة بجوانب الإشكال المطروح سنستخدم في هذه الدراسة المنهج الوصفي والمنهج الاستقرائي في قالب نسعى من خلاله إلى الإجابة على أهم متطلبات الإشكالية، وهذا بالاستعانة ببعض الإحصائيات والجداول.

خطة الدراسة: سيتم تغطية هذه الدراسة من خلال المحاور التالية:

المحور الأول: الإطار النظري للتجارة الخارجية والقطاع الفلاحي.

المحور الثاني: واقع القطاع الزراعي في الجزائر.

المحور الثالث: إنتاج التمور في الجزائر ومساهمتها في ترقية التجارة الخارجية.

المحور الأول: الإطار النظري للتجـارة الخارجية والقطاع الفلاحي

1- المفاهيم الأساسية للتجارة الخارجية

1-1- تعريف التجارة الخارجية:

تعددت الصيغ المختلفة لتعريف التجارة الخارجية بنـاء على الهدف من دراستها، فقد عرفت تاريخيا "أهم صور العلاقات الاقتصادية التي يجري بمقتضاها تبادل السلع والخدمات بين الدول في شكل صادرات وواردات". ويلاحظ أن هذا التعريف اقتصر على توضيح العلاقات التاريخية المتمثلة بالجانب الاقتصادي، متجاهلا مكونات التجارة الخارجية، حيث ركز فقط على الإطار العام لمفهوم التجارة المتمثل بتبادل الصادرات والواردات(داوود وآخرون، 2002، ص 13)، كما يمكن تعريفها على نحو أعمق بأنها عبارة عن منظومة (مجمل) العلاقات السلعية-النقدية التي تتكون من مجموع التجـارة الخارجية لبلدان العالم كافة. ويمكن أن يمارس التجـارة الدولية الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون، وكذلك الحكومات ومختلف الشركـات العالمية (دياب، 2010، ص9).

1-2- أسباب قيـام التجارة الخارجية: من بين أهم الأسباب التي أدت إلى قيام التجارة الخارجية ما يلي:

- الندرة النسبية للموارد الاقتصادية، فمن الحقائق المسلم بها في عالم اليوم أنه مهما اختلفت النظم السياسيـة في مختلف دول العالم فإنهـا لا تستطيع إتبـاع سيـاسة الاكتفـاء الذاتـي بصورة كاملة ولفتـرة طويلة من الزمن (جويدان ، 2006، ص 14).

- عدم التوزيع المتكافئ لعناصر الإنتاج بين دول العالم المختلفة مما ينتج عنه عدم قدرة الدولة على تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع المنتجة محليا (حسام داوود وآخرون، 2002، ص ص 16-17)**.**

- تفاوت عناصر الإنتاج من دولة إلى أخرى والاختلاف في طبيعة الأسواق (سليم الحجار، 2003، ص91).

- الأسباب الاستراتيجية والسياسية المتمثلة في تحقيق النفوذ السياسي من خلال الندرة النسبية للسلعة المنتجة عالميا (عوض، 1995، ص 17-20).

1-3- العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية: تتأثر التجارة الخارجية بعدة عوامل أهمها:

أ- مستوى التنمية الاقتصادية: حيث أن هذا العامل يلعب دور مهم في مجال التجارة الخارجية إذ أن الجمود والتأخر الاقتصادي لدولة ما يجعلها أكثر حرصا على وضع سياسة تقييدية للتجـارة الخارجية، عكس الدول المتقدمة تمويا فهي تنتهج سياســة تتسم بمرونة في سياسة التجـارة الخارجية (شلالي، 2010-2011، ص ص 22-23).

ب- أوضاع الاقتصاد المحلي والعالمي: فالاقتصاد المحلي لكي ترتقي صناعته الداخلية فهو بحاجة إلى سلاح خام ووسيط لذا تلجأ الدولة إلى التجارة الخارجية لاستيراد ما تحتاجه هذه الصناعة. أما عن الاقتصاد العالمي والدولي فإن تغيير الطلب بالزيادة مثلا من شأنه تشجيع الدولة على زيادة حجم الصادرات من ناحية وكذا ضغط استهلاكها من جهة أخرى.

ج- في مجال انتقال الأيدي العاملة: تفاوت الأجور من دولة إلى أخرى واختلاف درجة المهارة على المستوى العالمي بالنسبة للأيدي العاملة فضلا عن العوامل السياسية حيث الحروب لها تأثير على العمالة وانتقالها.

د- تفاوت توزيع الموارد الطبيعية بين الدول: إن العديد من الدول التي تحوي المـواد الأولية كالنفط والفحـم والحديد تزداد أهمية باعتبارها منتجة لهذه المواد أو امتلاكها لتربة خصبة وبالتالي تتخصص هذه الدول في إنتاج المنتجات الزراعية(حمشة ، 2012-2013، ص 13)**.**

هـ- الشركات المتعددة الجنسيات: تسيطر على حجم كبير من التجارة الدولية لسيطرتها على العديد من الكارتلات الدولية، وأسواق التصدير والاستيراد والفروع الإنتاجية التابعة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة (حمشة ، 2012-2013، ص 14).

2- الإطـــار النظري للقطـــاع الزراعي

يعتبر القطاع الزراعي العصب الحساس في اقتصاديات بلدان العالم فمن المفروض أن يحظى القطاع الزراعي بأهمية معتبرة ولا بد من النهوض به لكونه القطاع الذي يؤثر في القطاعات الأخرى بدرجة كبيرة إضافة إلى تأثره بكل التغيرات الحاصلة في تلك القطاعات.

2-1- مفهوم الزراعة:

كلمة الزراعة مشتقة من كلمة **AGER** (أي الحقل أو التربة) وكلمة **CULTURE** (أي العناية) وبدالك تكون كلمة الزراعة **AGERICULTURE** تعني العناية بالحقل أو بزراعة الأرض و الزراعة تتضمن جميع الفعاليات التي يقوم بها المزارع كالزراعة الأرض و زراعتها لإنتاج المحاصيل البنائية و اقتناء الحيوانات الزراعية لإنتاج الحليب و الصوف و اللحوم و الجلود و تربية الدواجن و النحل و غيرها .و يعرف البعض الزراعة بأنها علم و فن فلاحة التربة و تعرف كذلك بأنها علم و فن و صناعة أو مهنة استغلال الموارد الأرضية و البشرية في وحدات إنتاجية لإنتاج الزراعة النباتية والحيوانية وتوصف أحيانا بأنها طريقة في الحياة بالإضافة إلى كونها مهنة أو فن (العارف، 2010، ص 81).

2-1-1- مفهوم المنتجات الزراعية: تعتبر المنتجات الزراعية أحد المنتجات المهمة في الاقتصاد الوطني والعالمي لسبب رئيسي متعلق بالأمن الغذائي من جهة ودعم الميزان التجاري من خلال تصدير تلك المنتجات من جهة أخرى. وتتضمن المنتجات الزراعية محاصيل مختلفة ومتعددة،إذ لا ينحصر المفهوم بالفواكه والخضروات فقط،بل يتعدى ذلك ليشمل المنتجات الجافة كالحنطة والشعير وكذلك منتجات زراعية صناعية كقصب السكر والمواد الأولية للإنتاج الزيوت بمختلف أشكالها كالزيتون وهناك منتجات أخرى عديدة ومختلفة كالتمور (الديوهجي، 2001، ص 34).

2-1-2- خصائص المنتجات الزراعية: تتصف المنتجات الزراعية بوفرتها وعلى الرغم من تباين منتجاتها وأهم مايميز المنتجات الزراعية مايلي:

- التباين في فترات الإنتاج (الموسمية): الذي يلاحظ من المنتجات الزراعية التباين الواضح في فترات الإنتاج، وهذا التباين يظهر أيضا في الصنف الواحد من المحاصيل وذلك أن طول الفترة وقصرها قد ينعكس بالسلب أو بالإيجاب على الفلاح نفسه أو على الجهة المسوقة للمحصول(الديوهجي، 2001، ص 39).

- التمركز الجغرافي لإنتاج بعض المنتوجات الزراعية: وخاصة المحاصيل الحقلية كالقمح، القطن، الأرز (الولايات المتحدة)، وكندا بالنسبة للقمح والقطن بالنسبة لمصر، والبن بالنسبة للبرازيل، والشاي في الصين لكن هناك بعض التغيرات في مجال التركيز الجغرافي لبعض المنتجات الزراعية من وقت لآخر (عبيدات، 2000، ص ص 54-56).

- تباين المخرجات الزراعية بين دول العالم: تمتاز المخرجات الزراعية للدول المتقدمة بالزيادة المنتظمة من سنة إلى أخرى بنسبة تفوق الزيادة في عدد السكان، على الجانب الآخر الملاحظ أن إنتاج المنتجات الزراعية في البلدان النامية والفقيرة لا يتزايد بنسبة تعادل نسبة تزايد السكان فيها، والسببوراء هذا الاختلاف هو أن الدول المتقدمة تستخدم تكنولوجيا زراعية متقدمة ومتطورة باستمرار(الديوهجي، 2001، ص 39).

- سريعة التلف: من خصائص المنتجات الزراعية أنها تمتاز بسرعة تلفها وسرعة تأثرها حتى بدرجات الحرارة الاعتيادية، مما يتطلب سرعة في نقلها وتخزينها وفق إجراءات وترتيبات تصون وتحفظ قيمتها الغذائية من التلف، (الديوهجي، 2001، ص 43).

2-2- السياسات الزراعية المتبعة من طرف الهيئات الحكومية:

تعرف السياسة الزراعية على أنها مجموعة من الإجراءات والتشريعات والقوانين التي تتخذها الدولة اتجاه القطاع الزراعي في سبيل تحقيق أهداف محددة تتضمنها الخطط الزراعية(رحمة، 2000، ص 11)، وتشتمل السياسات الزراعية الموجهة نحو التنمية القابلة للاستمرار على مجموعة من السياسات منها مايلي(باشا ، 2013-2014، ص 31):

- سياسة الاستثمار الزراعي: تهدف إلى تشجيع الاستثمار في مجالات التنمية الزراعية وتشجيع معدلات التكثيف الزراعي في حدود معدلات التجدد الطبيعي للموارد الأرضية والمائية.

- سياسة التمويل الزراعي تعتبر من أهم دعائم النمو الاقتصادي في القطاع الزراعي وعادة ما ترتبط هذه السياسة بالسياسة الاقتصادية العاملة للدولة وأولويتها.

- سياسة الأسعار: ويقصد بها كيفية استخدام النظريات الاقتصادية وأدوات التحليل الإحصائي في دراسة الأسعار الزراعية والتعرف على كيفية تفاعل قوى العرض والطلب في تحديد مستواها.

- **سياسة التسويق الزراعي** تهتم بدراسة كافة الخدمات والعمليات المتعلقة بتدفق المنتجات الزراعية من المنتج الأصلي إلى المستهلك النهائي في الزمان المناسب والمكان المطلوب بالشكل المرغوب وبالسعر المناسب.

- **سياسة الضرائب الزراعية:** ولها دور بارز في تحضير توجهات الاستثمار الزراعي المحقق لأهداف السياسة الزراعية، مثل إمكانية تخفيف الأعباء الضريبية على منتجي الغذاء في مقابل زيادتها على منتجي السلع النقدية أو الصناعية.

- **سياسة الدعم الزراعي** من المفيد أن تتبنى السياسات الزراعية ضرورة تقديم أي دعم للأنشطة الزراعية في إطار ما تقرره الدولة لدعم القطاع الزراعي ككل، بصورة صريحة وليست ضمنية ويمكن أن يقدم الدعم الصريح كمكافأة مباشرة للمنتج الزراعي نتيجة التزامه بتوجهات السياسات الزراعية فيما يتعلق بالانتاج.

2-3- العوامل الواجب توافرها لتنمية القطاع الزراعي إن تنمية هذا القطاع تتطلب توفر مجموعة من العوامل التي نلخصها عي العناصر التالية(باحشي ، 2003، ص 109):

- تكوين الزراعيين والإطارات والاختصاصيين وتشجيع الشباب على العمل في القطاع الزراعي واستخدام وسائل حديثة، مع ضرورة الاهتمام بالقوانين التي تنظم العقارات.

- ضرورة خلق وتوسيع البنوك الريفية وتعاونيات القرض من أجل توفير المعلومات الضرورية للبنوك وتعاونيات القرض عن ظروف وامكانيات الزراعيين إضافة إلى توفير للقطاع الزراعي مصادر للحصول على القروض بشكل مبسط وعقلاني وبعيد عن كل الإجراءات البيروقراطية والإدارية.

- ضرورة خلق وتوسيع الأسواق الريفية لتمكين الزراعيين من تسويق فائض إنتاجهم مع ضرورة الاهتمام بتحسين وتخفيض تكاليف النقل والتسويق والتخزين وإلغاء الاحتكار.

- العمل على تحرير أسعار المنتجات الزراعية وذلك لأن مرحلة التخطيط المركزي وما عرفته من تحديد دون المستوى بأسعار المنتجات الزراعية قد أثر سلبا على هذه الأخيرة باعتبار أن أسعار المنتجات الزراعية لها تأثيرات من عدة نواحي.

- العمل على ترقية الصادرات خارج المحروقات ويتأتى هذا من خلال تطوير القطاع الزراعي وتنويعه ليتمكن من تأمين الحاجات الداخلية وتصدير الفائض.

المحور الثـــاني: واقع القطاع الزراعي في الجزائـر

شهد واقع الانتاج الزراعي في الجزائر عدة تطورات في ظل الاصلاحات الزراعية والمجهودات الكبيرة المبذولة من طرف الدولة خاصة في كل من واقع الإنتاج الحيواني والنباتي.

1- واقع الإنتاج النباتي في الجزائر:

يتميز الانتاج الزراعي في الجزائر بأنه غير كافي ولا يغطي الاحتياجات المحلية للسكان مما يضطر الدولة إلى إستيراد كميات كبيرة منه لسد العجز في الفجوة الغذائية المسجلة كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (1) يوضح أهم المنتجات الزراعية المنتجة في الجزائر خلال الفترة(2006-2010).

الوحدة مليون قنطار

المنتجات السنة	2007-2006	2008-2007	2009-2008	2010-2009
الحبوب الشتوية	35979	15336	52522	40016
الحبوب الصيفية	40	21	10	5
مجموع الحبوب	36019	15357	52532	40021
الباقوليات	501	402	643	723
محاصيل الخضر	55243	60681	72913	86404
المحاصيل الصناعية	2689	5288	4000	7777
أشجار الحمضات	6895	6974	8445	7881
الأ شجار ومنها	14205	18082	21752	23129
التمور	5269	5528	6007	6447
الكورم	2450	4020	4925	5606
النبيذ	48	94	141	157

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات 2011

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الانتاج الزراعي النباتي في الجزائر يتحسن بشكل تدريجي فمثلا نلاحظ بأن انتاج الباقوليات إرتفع من 501 مليون قنطار خلال الموسم 2006-2007 إلى 723 مليون قنطار خلال الموسم الزراعي (2009-2010) أي انه حقق زيادة قدرت ب 222 مليون قنطار ونلاحظ بأن إنتاج الجزائر من الخضروات يسير بخطى ثابتة ودائمة نحو الارتفاع ليرتفع من 55243 مليون قنطار خلال الموسم 2006-2007) إلى 86404 مليون قنطار خلال الموسم 2009-2010.أما بالنسبة لإنتاج الحبوب فهو يتميز بالتذبذب الشديد وهو راجع بشكل مطلق على اعتماد الجزائر على تساقط الأمطار.

2- واقع الانتاج الزراعي الحيواني في الجزائر:

الجدول التالي يوضح تطور الثروة الحيوانية بمختلف أنواعها خلال الفترة 2007-2011.

الجدول رقم (2): يوضح تطور الثرة الحيوانية بمختلف أنواعها خلال الفترة 2007-2011

الوحدة: رأس

	2007	2008	2009	2010	2011
مجموع الأبقار	1633810	1640730	1682433	1747700	1790140
مجموع الأغنام	20154890	19946150	21404684	22868770	23989330
مجموع الماعز	3837860	3751360	3962120	4287300	4411020
مجموع الجمال	291360	295085	301118	313990	318755
مجموع الخيول	47040	/	44803	43650	44200

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على جداول احصائية من وزارة الزراعة والتنمية الريفية 2012.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن مجموع الأبقار وكذلك الثيران والعجول في تطور مستمر خلال فترة خمس سنوات، ارتفع مجموع عدد رؤوس الأبقار بـ 156330 رأس أي بمتوسط زيادة سنوية تقدر بـ 31266 رأس وهذا بنسبة زيادة سنوية قاربت 10% وهي نسبة مقبولة على العموم ويرجع هذا التطور إلى سياسة الدعم المطبقة من طرف الدولة من خلال تقديم تسهيلات للمربين، أما بالنسبة للأغنام والماعز فهي في تطور مستمر باستثناء سنة 2008 حيث سجل تراجع في أعدادها، وهذا راجع إلى موجة الجفاف التي ضربت البلاد خلال الموسم الزراعي 2007-2008، وإذا نظرنا إلى تربية الجمال في الجزائر فإننا نلاحظ أنها خلال فترة الخماسية 2007-2011 سجلت زيادة قدرت ب 9.4 % أي بزيادة وصلت إلى 27395 رأس.

أما بالنسبة لإنتاج الغذائية والسلع ذات المصدر الحيواني التي سنوضحها في الجدول التالي والذي يمثل التطور لمختلف المنتجات خلال سنتي 2010-2011.

الجدول رقم (3): يوضح تطور الإنتاج لمختلف المنتجات الحيوانية خلال سنتي 2010-2011.

	الحليب 100 لتر	اللحوم الحمراء قنطار	اللحوم البيضاء قنطار	البيض 100 وحدة	العسل قنطار	الصوف قنطار
الفصل الأول 2010	636122	825844	662805	1019833	30	4725
الفصل الثاني 2010	785431	873141	752932	1200299	-	237232
الفصل الثالث 2010	646333	1058370	799452	1171080	-	18299
الفصل الرابع 2010	658022	1195866	803926	1081697	-	-
مجموع 2010	2725918	3953212	3019115	4472909	30	260256
متوسط الفصلي 2010	681477	988305.25	754768.75	1118227.25	7.5	65064

الفصل الاول	707986	885902	848780	117838	-	-
الفصل الثاني	856957	942225	839072	1318389	4828	255239
الفصل الثالث	703994	1171539	869501	1244653	24697	26134
مجموع 2011	2268937	2999663	2557353	3740780	47525	281373
المتوسط الفصلي 2011	756312.33	999887.67	852451	1246926.67	15841.67	93791
الفرق المتوسط الفصلي لسنة 2011و2010	74835.33	11582.41	97672.25	128699.42	15834.17	28727

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على جداول احصائية من وزارة الزراعة والتنمية الريفية 2012.

من خلال الجدول رقم (3) نلاحظ بأن الإنتاج الزراعي الحيواني من المواد الغذائية في تحسن مستمر، فقد زاد المتوسط الفصلي لإنتاج الحليب سنة 2011 بحوالي 11 % عن المتوسط الفصلي لإنتاج الحليب في سنة 2010 وزادت كذلك نسبة إنتاج كل من اللحوم البيضاء والبيض بنسب قاربت 13%،12%على الترتيب أما بالنسبة لإنتاج اللحوم الحمراء فالزيـادة كانت طفيفة وقدرت ب 11582.41 قنطار أي بنسبة تجاوزت 1% بالقليل. كما حددت زيادة جد معتبرة في كل من إنتاج الصوف بنسبة قاربت 45% أي 28727 قنطار وإنتاج العسل حيث أرتفع متوسط انتاجه الفصلي بـ 15834.17 قنطار.

2-1- مساهمة القطاع الزراعي في الناتج الوطني الإجمالي: يحتل القطاع الزراعي أهمية كبيرة في الجزائر من حيث مساهمته في تكوين الدخل الوطني باعتباره من أهم مؤشرات النمو الاقتصادي لأي بلد والجدول التالي يبين تطور مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الخام للجزائر.

الجدول رقم(4) مساهمة القطاع الزراعي في الناتج الوطني الخام بالجزائر في الفترة (2007-2013)

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الناتج الوطني الخام	9352.8	11043.7	9968	11991.5	14526.6	16115.4	16569.2
الناتج الزراعي	885	982.2	1157.1	1269.8	1478.4	1775.1	2031.6
نصيب الزراعة من الناتج الوطني الخام	9.14	8.89	10.58	10.58	10.17	11.01	12.26

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على

Les Tableaux Economiques d'Ensemble 2002 à ،Office national des statistiques Algérie Février 2015. ،N°688 ،2013

فمن خلال الجدول رقم (4) نلاحظ أن الناتج الزراعي عرف تطور كبيرا خلال الفترة 2007-2013 حيث أنتقل من 885 مليـار دينار جزائري 2007، إلى 2031.6 مليار دينار في 2013، ولكن نسبة ارتفاع الناتج الوطني الخـام أكبر من ارتفـاع القطاع الزراعي بسبب مساهمـة القطاعات الأخرى خاصـة قطاع المحروقـات.

2-2- مساهمة القطاع الزراعي في توفير مناصب الشغل: القطاع الزراعي بدوره يعمل على توفير مناصب المشغلولة دور كبير في تخفيض البطالة، والجدول الموالي يبين ذلك كمايلي:

الجدول رقم (5) مساهمة القطاع الزراعي في توفير مناصب الشغل

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
إجمالي المناصب	9146	9742	9735	9599	10170	10788	10566
مناصب القطاع الزراعي	1252	1242	1136	1034	912	1141	1007
النسبة %	13.7	13.1	11.7	10.8	9	10.6	9.5

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على:

Office national des statistiques Algérie ،ACTIVITE ،EMPLOI & CHOMAGE (2008-2014).

من خلال الجدول رقم (5) نلاحظ مساهمة القطاع الزراعي في توفير مناصب شغل، حيث أن للقطاع الزراعي دورا كبيرا في توفير مناصب العمل والتقليص من البطالة خاصة في المناطق الريفية وأن نسبة تزايد السكان العاملين في القطاع الزراعي متذبذبة من فترة لأخرى، لكن بإمكان القطاع استيعاب عدد كبير من القوة العاملة الريفية.

المحور الثالث: إنتاج التمور في الجزائر ومساهمتها في ترقية التجارة الخارجية

تمثل زراعة النخيل إحدى الدعائم الأساسية للنشاط الزراعي،وذلك لما لها من تأثيرات غذائية واجتماعية واقتصادية وبيئية في مناطق تواجدها، وتقدر ثروة النخيل في الجزائر بحوالي 11 مليون نخلة وتنتج أكثر من 260 ألف طن من التمور سنويا في المتوسط، وتمثل هذه الثروة نشاطا اقتصاديا هاما للدولة.

1- الانتاج الوطني من التمور: إن المناطق المشهورة بزراعة النخيل تقع غالبا في جنوب الأطلس الصحراوي وتغطي 16 ولاية وتحتل ولاية بسكرة المرتبة الأولى بنسبة 27.4% من حيث المساحة الإجمالية و23.1% من مجموع أشجار النخيل و41.2%من الإنتاج الوطني للتمور متبوعة بولاية الوادي بنسبة 22%، و22.4%، و25 %.والتوزيع بحسب الولاية هو على النحو التالي:

جدول رقم(6):الإنتاج الوطني من التمور بحسب الولاية

الولاية	الإنتاج(بالقنطار)	عدد أشجار النخيل	المساحة (بالهكتار)
بسكرة	4.077.900	4.315.100	42.910
الوادي	2.474.000	3.788.500	36.680
ورقلة	1.296.300	2.576.600	21.980
أدرار	910.300	3.799.000	28.330
غرداية	565.000	1.246.500	10.850
بشار	300.500	1.639.800	14.120

تمنراست	109.400	688.900	7.000
خنشلة	86.200	124.400	770
تبسة	20.500	61.800	820
الأغواط	16.200	37.300	320
إليزي	15.600	129.100	1.250
باتنة	14.000	28.700	190
البيض	10.300	63.900	640
النعامة	10.200	50.600	510
تندوف	8.400	45.200	430
الجلفة	6.800	10.100	100
المجموع	9.903.600	18.605.100	166.900

المصدر: اعتمادا على إحصائيات وزارة الزراعة والتنمية الريفية لسنة 2015.

1-1- الامكانات والإنتاج بحسب الاصناف على النحو التالي:

الجدول رقم (7) إمكانات الإنتاج لبعض أنواع التمور الأساسية

الصنف	عدد أشجار النخيل	الإنتاج بالقنطار
دقلة نور	7.194.100	5.249.500
الغرس وشبيهاته	4.192.000	1.928.500
دقلة بيضاء وشبيهاته	7.218.400	2.725.700

المصدر: احصائيات وزارة الزراعة والتنمية الريفية 2015.

- أهم أنواع وأصناف التمور الجزائرية إن أصناف التمور الجزائرية متعددة ومتنوعة (أكثر من 300 صنف) ولكن بعضها فقط لها أهمية تجارية. سنعرض في الجدول أنواع التمور الرئيسية ومناطقها:

جدول رقم (8): أهم أنواع التمور في الجزائر ومناطق تواجدها

المنطقة	الصنف	اسم المنتوج
طولقة وضواحيها	دقلة نور، أغصان دقلة نور،عرجون	دقلة نور صنف أول، دقلة نور صنف ثاني دقلة نور عرجون
تقرت	دقلة بيضاء	دقلة بيضاء

قرى غرداية	تافزوين	تافزوين طبيعية،تافزوين مكيفة تافزوين طبيعية مغسولة ومجففة
قرى غرداية	تامجهورت	طبيعية مكيفة
قرى غرداية	تينيسين	طبيعية، مكيفة
الصحراء (تقرت ، جامعة وادي سوف)	دقلة نور حبات	دقلة نور مكيفة، دقلة نور قبل الفرز دقلة نور نصف طازجة كبيرة الحجم دقلة نور نصف طازجة صغيرة الحجم دقلة نور نصف جافة كبيرة الحجم دقلة نور نصف جافة صغيرة الحجم دقلة نور منزوعة النوى

المصدر: مصلحة الانتاج لمؤسسة سليم حدود لتوضيب وتصدير التمور 2015.

2-1- مواصفات التمور المعدة للتصدير حسب القرار الوزاري المشترك بين وزارة التجارة ووزارة الزراعة الذي وضع بتاريخ 17 نوفمبر 1992 والمتعلق بتقديم التمور للتصدير فإن التمور المعدة للتصدير يجب أن تكون مواصفاتها كالآتي:

- ناضجة وقد بلغت كل نموها الفيزيولوجي؛
- سليمة وخالية من الرائحة الخمولية والتخمر من الضرر ومن الآفة الهامة؛
- يجب أن تكون نسبة السكر/ الرطوبة على الأقل مساوية لـ2% كما يجب أن لا تتعدى 30% من وزن الفاكهة.

3-1- كيفية تقديم التمور المعدة للتصدير: يجب أن تكون التمور المعدة للتصدير كالآتي:

- يجب أن يكون طول الغصينات المنفصلة أو غير المنفصلة 10 سم ويحمل كحد أدنى 4 فواكه لـ10 سم من الطول.
- تمور دقلة نور هي التمور الوحيدة التي يسمح بتقديمها بالترتيب على شكل طبقات منسقة.
- يجب قطع الغصينات بصفة دقيقة.
- في حالة تقديم التمور على شكل غصينات يجب أن يكون الوزن المسموح به 50 % من التمور المنفصلة.

- بجب أن يكون التغليف المستعمل للتمور صلبا مانعا لتسرب الماء وجافا.
- يجب أن تكون التمور محمية بواسطة غلاف صلب من الأفضل أن يكون شفافا.
- يجب أن تعزل التمور من جوانب الغلاف بواسطة الورق أو بكل وسائل العتاد التي باستطاعتها ضمان حمايتها من الأضرار.
- ان استعمال الطوابع والأوراق من شأنه أن يحدث احتكاكا مباشر بالفاكهة التي تحتوي استعمالات ماعدا تلك الطوابع المطبوعة بواسطة حبر أو غراء غير سام.

2- عوائق تصدير التمور في الجزائر

تتمثل أهم عوائق ومشاكل التصدير فيما يلي:

- يشتكي المصدرون غالبا من التأخيرات البيروقراطية التي لا تسمح لهم بالاستجابة بسرعة لزبائنهم.
- انخفاض كفاءة أجهزة التسويق الخارجية خاصة من حيث الإشهار مما يساهم في خفض الطلب الخارجي على التمور.
- مشكلة التغليف حيث لا تتوفر أغلفة مناسبة لتصدير التمور، وهذا ما جعل الجزائر تقوم باستيراد الأغلفة وما يعنيه ذلك من ارتفاع التكلفة وبالتالي ارتفاع السعر على مستوى الأسواق الدولية.
- مزاحمة التمور الأجنبية للتمور الوطنية واتجاه المواطنين المقيمين إلى شرائها بسبب عرضها الجيد للمستهلك الأجنبي كما هو حال التمور الإسرائيلية والتونسية.
- عدم وجود تنسيق بين منتج التمر في المزرعة والمصدر فيما يخص عملية توريد التمور الجيدة والمطابقة للمواصفات.
- ارتفاع تكاليف النقل والشحن
- النقص الحاد في المعلومات المتعلقة بالأسواق الخارجية من حيث حجم الطلب والأصناف المرغوبة فيها وطرق التغليف والاشتراطات الصحية والمواصفات القياسية في البلد المراد التصدير له.

3- واقع مساهمة إنتاج التمور في ترقية التجارة الخارجية الجزائرية

3-1- تطور الصادرات الجزائرية من التمور ودورها في تنمية الصادرات: تسعى الجزائر جاهدة إلى تنويع صادراتها خارج قطاع المحروقات وذلك من خلال تنمية ودعم القطاعات الاقتصادية التي تتوفر على ميزة نسبية ومن هذه القطاعات قطاع تصدير التمور الذي يساهم في زيادة الصادرات الوطنية، ويشير الجدول إلى نسبة صادرات التمور إلى الصادرات غير النفطية:

الجدول رقم (9): نسبة صادرات التمور إلى الصادرات غير نفطية 2000-2011

السنوات	الصادرات من التمور - مليون دولار -	الصادرات خارج المحروقات -مليون دولار -	النسبة %
2000	14.748	612	2.40
2001	10.439	648	1.60
2002	16.359	734	2.22
2003	16.453	673	2.44
2004	14.562	781	1.86
2005	19.139	907	2.1
2006	20.043	1184	1.69
2007	23.082	1332	1.73
2008	19.677	1937	1.01
2009	14.307	1066	1.24
2010	22.617	1268	1.78
2011	25.374	2040	1.24

المصدر:من إعداد الباحثين اعتمادا على إحصائيات محصل عليها من المركز الوطني للمعلومات وإحصائيات الجمارك (CNIS).

نلاحظ من الجدول رقم (9) أن نسبة صادرات التمور مقارنة بالصادرات غير النفطية قد سجلت انخفاضا متذبذبا منذ سنة 2006حيث سجلت أعلى نسبة سنة 2003لتبدأ هذه النسبة في التراجع إلى 2.1سنة 2005 إلى 1.73 سنة 2007 تصل أدناه سنة 2008 إلى 2.40 ويرجع ذلك أساسا إلى التذبذب في الكميات المصدرة من التمور في حين أننا نلاحظ ارتفاع في الصادرات الأخرى غير النفطية حيث بلغت إجمالي الصادرات الغير نفطية سنة 2010 إلى 1.268 مليار دولار لتصل سنة 2011 إلى 2.040 مليار دولار.

الجدول رقم (10):تطور الصادرات الجزائرية حسب الكمية والقيمة من منتوج التمور خلال الفترة 2000-2011.

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الكمية بالطن	10078.6	5849.58	11034.6	10200.41	8133.2	11258.27
القيمة بالمليون دولار	14.748	10.439	16.359	16.453	14.562	19.139
السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الكمية بالطن	12328.37	13356.44	9861.46	8953.56	16037.3	28143.15
القيمة بالمليون	20.043	23.082	19.677	14.307	22.617	25.374

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على إحصائيات المركز الوطني للمعلومات وإحصائيات الجمارك

نلاحظ من الجدول رقم(10) أن هناك نوعا من التذبذب في الكمية المصدرة من التمور في الفترة ما بين 2000و2009 حيث بلغت 10078.6 طن سنة 2000 لتصل إلى 11258 طن سنة 2005 ثم ينخفض إلى8953.56 طن ثم ترتفع لتصل إلى أقصاها سنة 2011 إلى 28143.15 ويرجع هذا التذبذب في التصدير إلى غياب إستراتيجية تسويقية فعالة وواضحة المعالم سواء من الدولة أو من الخواص.

- نسبة صادرات التمور من الصادرات الزراعية: تعتبر التمور من أهم المنتجات الزراعية التي تمتلك فيها الجزائر ميزة تنافسية حيث تتراوح نسبة تصدير التمور ما بين 10%و13%وهذا ما نلاحظه من خلال الجدول أدناه:

جدول رقم (11): نسبة صادرات التمور من الصادرات الزراعية

السنوات	الصادرات الزراعية مليون دولار	الصادرات من التمور مليون دولار	النسبة%
2000	111.214	14.748	13
2001	151.849	10.439	6.62
2002	126.849	16.359	12.69
2003	134.731	16.453	11.94
2004	150.327	14.562	9.68
2005	167.473	19.139	11.42
2006	162.922	20.043	12.30
2007	180.855	23.082	12.76
2008	302.451	19.677	6.50
2009	234.592	14.307	6.09
2010	451.619	22.617	5.9

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على إحصائيات محصل عليها من المركز الوطني للمعلومات وإحصائيات الجمارك CNCI

- أهم الدول المستوردة للتمور: بالنسبة لأهم الدول المستوردة لمنتوج التمور فيأتي في مقدمة الدول فرنسا من حيث القيمة والكمية ثم تليها النيجر وروسيا كما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (12): أهم الدول المستوردة للتمور الجزائرية سنة 2013

الدولة	الكمية- الطن -	القيمة الدولار
فرنسا	8112	14237
النيجر	4792	1682
روسيا	1446	1740
الامارات العربية	1326	1069
المانيا	980	1773
المغرب	449	956
كندا	396	762
بريطانيا	303	237
الولايات المتحدة	266	533
السينيغال	166	213
الأردن	121	144

المصدر:من اعداد الباحثين اعتمادا على احصائيات محصل عليها من المركز الوطني للمعلومات واحصائيات الجمارك CNIS

تبقى فرنسا الزبون الأول للجزائر في 2015 بما يقارب 13.4 ألف طن متبوعة بكل من روسيا 3.3 ألف طن، الإمارات العربية المتحدة 1.6 ألف طن، كندا 1.2 ألف طن، الهند 1.1 ألف طن، والولايات المتحدة الأمريكية 1000 طن.

2-3- المكانة العالمية للجزائر من حيث تصدير التمور:

على الصعيد العالمي، وحسب إحصائيات المنظمة العالمية للتغذية FAO لسنة 2013 فإن الجزائر تصنف في المرتبة الرابعة من حيث إنتاج التمور وراء كل من مصر، إيران، المملكة العربية السعودية، حيث تنتج الجزائر حوالي نسبة 14% من الإنتاج العالمي للتمور وتصدر أقل 3% من إنتاجها بينما المعدل العالمي يتراوح في حدود 12%.

خاتمة:

لقد خلصت هذه الدراسة الى حقيقة مفادها أن القطاع الزراعي يعتبر من القطاعات التي بإمكانها المساهمة في دعم الأمن الغذائي والمساهمة في تنمية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات، لما تملكه من إمكانيات بشرية وطبيعية، ولكن الواقع يشير إلى عدة صعوبات ومشاكل مازالت تحول دون تطوير هذا القطاع من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي، رغم وجود عدة منتجات زراعية تمتلك فيها الجزائر إمكانيات تنافسية على غرار منتوج التمور، الذي يتم إنتاجه بعدة ولايات في الجنوب بكميات معتبرة و بعدة أصناف أهمها صنف "دقلة نور" الذي يشتهر في الأسواق الدولية.

وعلى ضوء ما سبق يمكن تقديم الاقتراحات والتوصيات التالية:

- تأسيس معاهد مكلفة بتكوين إطارات متخصصة في التسويق الدولي، توكل لها مهمة اختيار الطريقة المثلى لبيع المنتوج الجزائري وإيصاله الى الأسواق الخارجية مصممة حسب أذواق المستهلكين الأجنبيين.
- سن قوانين وتشريعات تقضي على البيروقراطية الادارية التي تمنع المصدرين بالإستجابة بسرعة لزبائنهم.
- توجيه المؤسسات الناشئة إلى صناعة التغليف محلياً من أجل القضاء على مشكل استيراد الأغلفة والتعبئة من الخارج.
- الاهتمام بضرورة التسويق الجيد للتمور الجزائرية فرغم جودتها نجدها تحتل مراكز بعد انواع اخرى من التمور تعتبر اقل منها جودة بفضل التسويق الجيد لمنتجيها في الاسواق العالمية.
- تحديد معايير من الوزارة الوصية للمنتج والمصدر معا والحرص على وصولها للطرفين من أجل تقليص الفجوة بين بين منتج التمر في المزرعة والمصدر فيما يخص عملية توريد التمور الجيدة والمطابقة للمواصفات.

المراجع والهوامش:

1. حسام داود وآخرون، **اقتصاديات التجارة الخارجية**، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2002.
2. محمد دياب، **التجارة الدولية في عصر العولمة**، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، بيروت،2010.
3. جويدان الجمل جمال، **التجارة الدولية**، الطبعة الأولى، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2006.
4. سليم الحجار، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، الطبعة الأولى، مجد للطباعة والنشر، لبنان،2003.
5. طالب محمد عوض، **التجارة الدولية نظريات وسياسات**، معهد الدراسات المصرفية، الأردن، 1995.
6. شلالي رشيد، **تسيير المخاطر المالية في التجارة الخارجية الجزائرية**، مذكرة ماجستير، تخصص إدارة العمليات التجارية، جامعة الجزائر3، 2011،2010.
7. حمشة عبد الحميد، **دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة**، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012-2013.
8. جواد سعد العارف، **الاقتصاد الزراعي**، دار الراية للنشر والتوزيع،عمان الأردن، 2010.
9. أبي سعيد الديوه جي، **مبادئ التسويق الزراعي**، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن ،2001.
10. محمد عبيدات، **التسويق الزراعي**، دار وائل للنشر، الأردن، 2000.
11. منى رحمة، **السياسات الزراعية في البلدان العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2000.
12. حمدي باشا وليد، **دور السياسة الإئتمانية في تمويل القطاع الزراعي الجزائري 2010/2000**، دراسة حالة بنك الزراعة والتنمية الريفية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2013-2014.
13. باحضي أحمد، **القطاع الزراعي بين الواقع ومتطلبات الإصلاح**، مجلة الباحث، ورقلة، العدد 02، 2003.

مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية
ISSN 2352-9962/E-ISSN 2572-0147
العدد التاسع- جوان 2018
OEB Univ. Publish.

أثر مؤشرات الإفصاح عن المخاطر الائتمانية على تحسين الأداء المالي للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين

The Impact of Credit Risk Disclosure Indicators on Improving the Financial Performance of the Listed Banks on the Palestine Stock Exchange

د. إسكندر نشوان جامعة الأقصى، فلسطين
د. عصام الطويل جامعة الأقصى، فلسطين
أ. محمد شحادة جامعة الأقصى، فلسطين
dr.eskandar.n@gmail.com

تاريخ التسليم: 2018/03/15، تاريخ التقييم: 2018/05/01، تاريخ القبول: 2018/05/13

الملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر مؤشرات الإفصاح عن المخاطر الائتمانية على تحسين الأداء المالي للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين، ولتحقيق ذلك تم تجميع البيانات المالية للبنوك المدرجة من السنة المالية 2011 – 2017 من خلال القوائم المالية المدرجة للبنوك على موقع بورصة فلسطينوالبالغ عددها (7) بنوك، وقد تم استخدام نموذج الانحدار البسيط والمتعدد لاختبار فرضيات الدراسة، وقد بينت النتائج: وجود أثر إيجابي دال إحصائياً لكل من (نسبة كفاية رأس المال، نسبة السيولة، ربحية البنك) على معدل العائد على الأصول، ووجود أثر عكسي لنسبة القروض المتعثرة على معدل العائد على الأصول، وعدم وجود أثر لكل من (نسبة مخصصات خسائر القروض، ونسبة الرافعة المالية، وحجم البنك، وعمر البنك) على معدل العائد على الأصول.

كما أظهرت أيضاً وجود أثر إيجابي دال إحصائياً لربحية البنك على معدل العائد على حقوق المساهمين، ووجود أثر عكسي لعمر البنك على معدل العائد على حقوق المساهمين، وعدم وجود أثر لكل من (نسبة القروض المتعثرة، ونسبة مخصصات خسائر القروض، ونسبة كفاية رأس المال، ونسبة السيولة، ونسبة الرافعة المالية، وحجم البنك) على معدل العائد على حقوق المساهمين.

Abstract:

The study aimed at identifying The Impact of Credit Risk Disclosure Indicatorson Improving the Financial Performance of the Listed Banks on the Palestine Stock Exchange. In order to achieve that aim the financial statements of the listed banks were compiled from the financial year 2011-2017 through the listed financial statements of the banks on the Palestine Exchange website which are (7) banks. The simple Multiple Linear Regression model was used to test the hypothesis of the study. The results revealed a statistically significant positive effect on bank liquidity the ratio of (capital adequacy profitability) on the return on assets ratio (ROA). Moreover there is an adverse effect on the ratio of non-performing loans to the there is no impact on the rate of ROA.Also Liquidity and ROA (loan loss provision bank size bank age). The results leverage also showed a statistically significant positive impact on the Bank's profitability on the Return on equity (ROE). there is an adverse effect of the Furthermore and the absence of Bank's age on the ROE an impact on the ratio of (Non-performing capital loan loss provisions loans Bank Liquidity and leverage adequacy Size) on ROE

مقدمة:

يعتبر الإفصاح عن كافة المعلومات أساسياً لتوضيح حقيقة المركز المالي للمنشآت ولمستخدمي القوائم المالية، ونظراً لخصوصية طبيعة البنوك فإن معايير المحاسبة الدولية أفردت معياراً خاصاً عن الإفصاح بالقوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية، حيث تكمن أهمية الإفصاح في إطار انضباط السوق والرقابة المالية المشابهة والتي تتيح للمستخدمين بإجراء تقييم دقيق لوضع البنك المالي وأداءه (Linsley &Shrives،210 .2005p).

إن للبنوك طبيعة خاصة من حيث نشاطها وكذلك المخاطر التي تتعرض لها، وهذا بدوره أدى إلى وضع معايير للإفصاح المحاسبي في التقارير المالية الخاصة بها، وكل هذه المعايير هدفها تحسين نوعية المعلومات المقدمة، كما أن المخاطر الائتمانية تصاحب الائتمان البنكي دائماً ، حيث أن درجة المخاطرة الائتمانية لا يمكن أن تصل إلى الصفر، وبالتالي يجب التعامل مع هذه المخاطر لتخفيضها إلى أدنى حد ممكن (قاسم، 2017،ص.3).

وتعد مخاطر الائتمان هي من أهم المخاطر المتعلقة بالأصول، حيث يسيطر الائتمان البنكي على معظم أصول البنك، وبالتالي فقد أكدت المعايير المحاسبة على ضرورة الإفصاح عن السياسات المحاسبية التي تتناول أسس تحديد أعباء المخاطر البنكية العامة، والتي يعتبر أهمها مخاطر الائتمان البنكي، فالإفصاح عنها يساهم في رسم صورة واضحة وصادقة عن حقيقة النشاط الائتماني ومدى كفاءته وجودته وسبل مواجهة مخاطرة مالياً (أبو خزانة، 2007،ص.5-6).

وعلى الجانب الآخر فإن القوائم المالية تعد الأساس للمعلومات المالية إذ يعتمد عليها كثير من المستخدمين، كما أشار مجلس معايير المحاسبة إلى أن القوائم المالية تعتبر عصب التقارير المالية التي تبين نتائج الأداء المالي، حيث أنها تحتوي على تقرير مجلس الإدارة وتقرير مراقب الحسابات، لذلك تعد التقارير المالية أداة أو وسيلة تستخدم لإبلاغ الأطراف الحكومية بالمعلومات التي يتم إعدادها وتجميعها في الحسابات المالية بصورة منظمة (الشرع، 2017، ص.173).

إن الأزمة المالية العالمية كشفت عن ضعف وهشاشة الأنظمة المالية المطبقة في البنوك، وفرضت تداعياتها السلبية ضرورة الحفاظ على الاشتمال المالي والاستقرار والنزاهة، وحماية موارد البنك، وكذلك العمل على تخفيض المخاطر التي يواجهها البنك إلى أقل درجة ممكنة، ولكي يتم مواكبة التغيرات المتسارعة في مجال الخدمات البنكية على المستوى الدولي والاقليمي فقد شرعت البيئة المالية والبنكية في فلسطين إلى تطوير أدواتها وأساليبها ومجال خدماتهاوخططهاالاستراتيجية لتحقيق الأهداف المرجوة من البنك ، كما قامت الجهات الرسميةبتهيئة المناخ العام الملائم للوصول إلى

الشمول المالي الذي يضمن إتاحة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع على أن يتم تقديم تلك الخدمات المالية بجودة مناسبة وأسعار معقولة، وبدون أ ي مخاطر تُذكر، وحتى يتم تحقيق ذلك فإنه لابد من العمل على تخفيض مخاطر الائتمان البنكي إلى أدنى درجة ممكنة.

ويرى الباحثون أن الإفصاح عن مخاطر الائتمان ضروري لارتباطه الوثيق بنشاط البنوك والمؤسسات المالية، كما أشارت العديد من الدراسات لأهمية هذا الإفصاح لكثير من المستفيدين وانعكاسه على المستثمرين، لذلك تأتي هذه الدراسة لاكتشاف الأثر المتوقع لمؤشرات الإفصاح عن المخاطر الائتمانية على تحسين الأداء المالي.

مشكلة الدراسة:

لا يزال الإفصاح الحالي عن مخاطر الائتمان ومخصصه بالقوائم المالية للبنوك يواجه قصوراً شديداً ولا يقوم بتقديم صورة واضحة عن مخاطر الائتمان ومخصصه، حيث أن الإفصاح الكافي عن المخاطر الائتمانية يحسن من قياس وتقييم الأداء المالي وبالتالي توفير خاصتي الملائمة والاعتمادية والموثوقية للمعلومات الواردة فيها وبالتالي ينعكس ذلك على اتخاذ قرارات سليمة من جميع الأطراف (قاسم، 2017، ص.208).

لقد اتضح بأن أهم أسباب حدوث الأزمات المالية هو تزايد المخاطر البنكية بشكل عام، ومخاطر الائتمان بشكل خاص حيث أنها تعتبر من أهم المخاطر التي تواجه العمل البنكي خاصة في ظل التطور التكنولوجي المستمر، وإلغاء القيود في ممارسة الأنشطة البنكية، وانخفاض مستوى الإفصاح عن حجم هذه المخاطر.

إن عملية الإفصاح عن مخاطر الائتمان تواجه قصور كبير يحول دون فائدة مستخدمي القوائم المالية، ولعل أن هناك عدة عوامل تؤثر على عملية الإفصاح عن هذه المخاطر، كما أن الإفصاح عن مخاطر الائتمان أمر ضروري لارتباطه بعمل البنك المباشر، الأمر الذي يساعد على تحسين الأداء المالي للبنك، ووضع الخطط المالية الناجحة.

ويرى الباحثون أن نتائج الأداء المالي في البنوك أحد أهم عوامل نجاحه وزيادة قدرته على مواجهة المخاطر المتوقعة وأن أي معلومات غير كافية تخلق فجوة وقصور، حيث إن القرارات الرشيدة والصحيحة تحتاج إلى معلومات كافية في الوقت المناسب وأحد أهم هذه المعلومات هي المخاطر الائتمانية.

مما سبق، يمكن حصر مشكلة الدراسة بالسؤال الرئيس التالي:

ما أثر مؤشرات الإفصاح عن المخاطر الائتمانية المتمثلة بنسبة (القروض المتعثرة - مخصصات خسائر القروض - كفاية رأس المال – السيولة – الرافعة المالية)على تحسين الأداء المالي للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين؟

وللإجابة عن السؤال الرئيس لابد من الإجابة عن الأسئلة الفرعية التالية:

1- ما أثر مؤشر الإفصاح عن المخاطر الائتمانية المتمثل بنسبة القروض المتعثرة على معدل العائد على الأصول على تحسين الأداء المالي للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين؟
2- ما أثر مؤشر الإفصاح عن المخاطر الائتمانية المتمثل بنسبة القروض المتعثرة على معدل العائد على حقوق المساهمين على تحسين الأداء المالي للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين؟
3- ما أثر مؤشر الإفصاح عن المخاطر الائتمانية المتمثل بنسبة مخصصات خسائر القروض على معدل العائد على الأصول على تحسين الأداء المالي للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين؟
4- ما أثر مؤشر الإفصاح عن المخاطر الائتمانية المتمثل بنسبة مخصصات خسائر القروض على معدل العائد على حقوق المساهمين على تحسين الأداء المالي للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين؟
5- ما أثر مؤشر الإفصاح عن المخاطر الائتمانية المتمثل بنسبة كفاية رأس المال على معدل العائد على الأصول على تحسين الأداء المالي للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين؟
6- ما أثر مؤشر الإفصاح عن المخاطر الائتمانية المتمثل بنسبة كفاية رأس المال على معدل العائد على حقوق المساهمين على تحسين الأداء المالي للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين؟
7- ما أثر مؤشر الإفصاح عن المخاطر الائتمانية المتمثل بنسبة السيولة على معدل العائد على الأصول على تحسين الأداء المالي للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين؟
8- ما أثر مؤشر الإفصاح عن المخاطر الائتمانية المتمثل بنسبة السيولة على معدل العائد على حقوق المساهمين على تحسين الأداء المالي للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين؟
9- ما أثر مؤشر الإفصاح عن المخاطر الائتمانية المتمثل بنسبة الرافعة المالية على معدل العائد على الأصول على تحسين الأداء المالي للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين؟

10- ما أثر مؤشر الإفصاح عن المخاطر الائتمانية المتمثل بنسبة الرافعة المالية على معدل العائد على حقوق المساهمين على تحسين الأداء المالي للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين؟

فرضيات الدراسة: يحاول البحث التحقق من صحة الفرضية الرئيسية التالية:

الفرضية الرئيسة: يوجد أثر دال إحصائياً لمؤشر الإفصاح عن المخاطر الائتمانية المتمثلة بنسبة (القروض المتعثرة - مخصصات خسائر القروض - كفاية رأس المال – السيولة – الرافعة المالية) على تحسين الأداء المالي للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين.

ويتفرع منها الفرضيات الفرعية التالية:

1- يوجد أثر دال إحصائياً لمؤشر الإفصاح عن المخاطر الائتمانية المتمثل بنسبة القروض المتعثرة على معدل العائد على الأصول على تحسين الأداء المالي للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين.

2- يوجد أثر دال إحصائياً لمؤشر الإفصاح عن المخاطر الائتمانية المتمثل بنسبة القروض المتعثرة على معدل العائد على حقوق المساهمين على تحسين الأداء المالي للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين.

3- يوجد أثر دال إحصائياً لمؤشر الإفصاح عن المخاطر الائتمانية المتمثل بنسبة مخصصات خسائر القروض على معدل العائد على الأصول على تحسين الأداء المالي للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين.

4- يوجد أثر دال إحصائياً لمؤشر الإفصاح عن المخاطر الائتمانية المتمثل بنسبة مخصصات خسائر القروض على معدل العائد على حقوق المساهمين على تحسين الأداء المالي للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين.

5- يوجد أثر دال إحصائياً لمؤشر الإفصاح عن المخاطر الائتمانية المتمثل بنسبة كفاية رأس المال على معدل العائد على الأصول على تحسين الأداء المالي للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين.

6- يوجد أثر دال إحصائياً لمؤشر الإفصاح عن المخاطر الائتمانية المتمثل بنسبة كفاية رأس المال على معدل العائد على حقوق المساهمين على تحسين الأداء المالي للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين.

7- يوجد أثر دال إحصائياً لمؤشر الإفصاح عن المخاطر الائتمانية المتمثل بنسبة السيولة على معدل العائد على الأصول على تحسين الأداء المالي للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين.

8- يوجد أثر دال إحصائياً لمؤشر الإفصاح عن المخاطر الائتمانية المتمثل بنسبة السيولة على معدل العائد على حقوق المساهمين على تحسين الأداء المالي للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين.

9- يوجد أثر دال إحصائياً لمؤشر الإفصاح عن المخاطر الائتمانية المتمثل بنسبة الرافعة المالية على معدل العائد على الأصول على تحسين الأداء المالي للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين.

10- يوجد أثر دال إحصائياً لمؤشر الإفصاح عن المخاطر الائتمانية المتمثل بنسبة الرافعة المالية على معدل العائد على حقوق المساهمين على تحسين الأداء المالي للبنوك المدرجة في
بورصة فلسطين.

أهداف الدراسة: تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1- التعرف على أثر الإفصاح عن المخاطر الائتمانية المتمثلة بنسبة (القروض المتعثرة، مخصصات خسائر القروض، كفاية رأس المال، السيولة، الرافعة المالية) على معدل العائد على الأصول، وانعكاس ذلك الأثر على مدى تحسين الأداء المالي للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين.

2- التعرف على أثر الإفصاح عن المخاطر الائتمانية والمتمثلة بنسبة (القروض المتعثرة، مخصصات خسائر القروض، كفاية رأس المال، السيولة، الرافعة المالية) على معدل العائد على حقوق المساهمين وانعكاس ذلك الأثر على مدى تحسين الأداء المالي للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين.

أهمية الدراسة: تستمد الدراسة الحالية أهميتها من الجوانب التالية:

1- أهمية المشكلة التي تعالجها، حيث يعتبر القطاع البنكي من القطاعات الاقتصادية الهامة في فلسطين، نظراً لدوره في النهوض بالنشاط الاقتصادي، إضافة إلى أن هذه الدراسة سوف تساهم في تطوير الأداء المالي للبنوك.

2- تركيز على الدور المحوري للإفصاح عن المخاطر الائتمانية لبيان مدى تأثيرها على الأداء المالي للبنوك، مما يزيد من قدرة الإدارة على اتخاذ القرارات المناسبة، ومن ثم حماية أصول البنوك وتنفيذ برامجها التنموية بنجاح كبير للمساهمة في تحقيق أهدافها المرجوة.

3- حاجة المكتبة العلمية العربية والفلسطينية لمثل هذه الدراسة نظراً لندرة الدراسات والأبحاث في مجال الإفصاح على المخاطر الائتمانية ارتباطاً بالأداء المالي للبنوك.

نموذج الدراسة: يبين هذا النموذج متغيرات الدراسة من خلال الشكل (1.1)

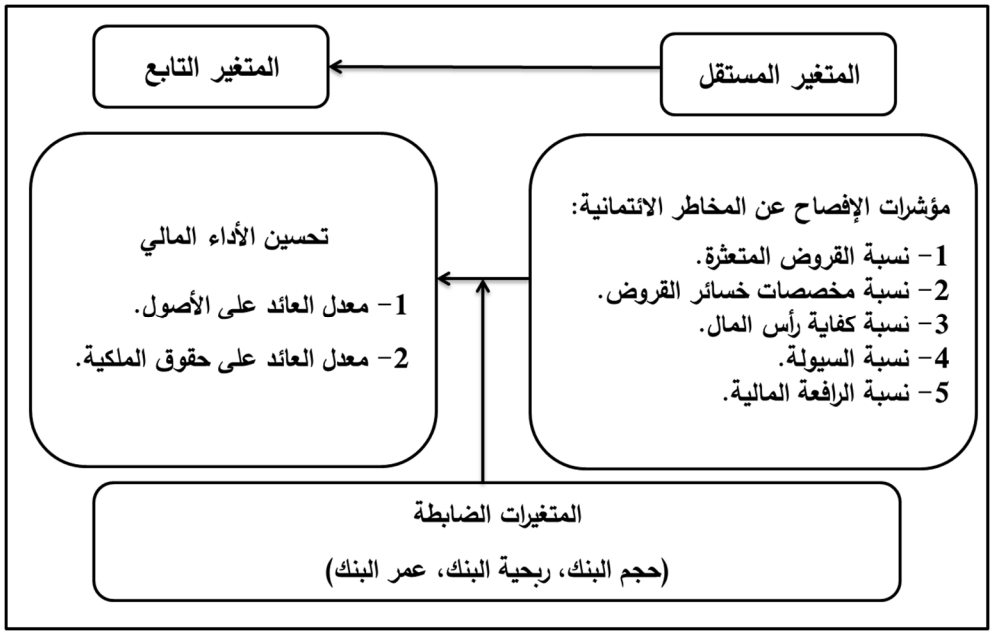

شكل (1.1): يوضح متغيرات الدراسة

المصدر: (من إعداد الباحثون بالاعتماد على الدراسات السابقة)

حدود الدراسة: تتمثل حدود الدراسة فيما يلي:

1- الحدود المكانية: البنوك المدرجة في بورصة فلسطين، وعددها (8).

2- الحدود الزمانية: العام 2018: وتناولت البيانات المالية للبنوك المنشورة الكترونياً والمدرجة في بورصة فلسطين للفترة المالية من (2011-2017).

الإطار النظري والدراسات السابقة

أولاً: الإطار النظري:

أنواع الائتمان البنكي:

تتعدد تصنيفات وأنواع الائتمان حسب الزاوية التي ينظر إليها من خلالها (رمضان وجودة، 2006، ص.88) وهي:أولاً: من حيث أجل الائتمان

1. الائتمان قصير الأجل: وهو الذي تقل مدته عن سنة واحدة، والقروض قصيرة الأمد تمثل معظم القروض البنكية لدى البنوك.
2. الائتمان متوسط الأجل: هو الذي تمتد مدته من سنة وحتى خمس سنوات، ويكون بهدف تمويل بعض العمليات الرأسمالية.
3. الائتمان طويل الأجل: وهو الذي تزيد مدته عن 5 سنوات وحتى 15 سنة، ويكون بهدف تمويل مشاريع جديدة وتكون فوائدها أكبر من فوائد القروض قصيرة الأجل.

ثانياً: من حيث الغرض منه (الزبيدي، 2002،ص.103)

1. الائتمان الاستثماري: هو الذي يمنح للمشروعات الإنتاجية القائمة بهدف تمويل عمليات استثمارية طويلة الأجل في الأصول الثابتة، مثل الأراضي والآلات والمعدات.
2. الائتمان التجاري: وهو ائتمان قصير الأجل يستخدم في تمويل عمليات تجارية (عمليات رأس المال العامل).
3. الائتمان الاستهلاكي: وهو النوع الذي يمنح للأفراد لتمويل شراء أثاث أو سيارة أو ما شابه ذلك.

ثالثاً: من حيث الضمانات (الراوي، 2003، ص.177)

1. الائتمان المضمون: عادة تطلب المصارف ضمانات إضافية بشكل عيني سواء أصول ثابتة أو متداولة ويمثل تعزيزاً لثقة موجودة أصلاً، لذلك تسمى ضمانات تكميلية.
2. الائتمان غير المضمون: وفقاً لهذا النوع تمنح البنوك الائتمان بدون ضمانات اعتماداً على السمعة والملاءة المالية المستقبلية والحالية للعميل، ويسمى ائتمان شخصي.

رابعاً: من حيث الشخص المقترض (الدوري وآخرون، 2006، ص.77)

1. الائتمان الخاص: هو ذلك النوع الذي يمنح للأفراد الطبيعيين أو المعنويين.
2. الائتمان العام: هو ذلك النوع الذي يمنح لأشخاص القانون العام مثل المؤسسات والمصالح والهيئات الحكومية.

خامساً: من حيث طبيعته (رمضان وجودة، 2006، ص.20)

1. ائتمان بنكي مباشر: وهو الأكثر شيوعاً والأكثر ربحية والأكثر ضماناً ومنه (القروض والسلف، الكمبيالات المضمونة، الجاري المدين).
2. ائتمان بنكي غير مباشر: مثل (الكفالات البنكية، والاعتمادات المستندية، والقبولات البنكية، وبطاقات الائتمان).

مفهوم مخاطر الائتمان:

ويقصد بها المخاطر الناشئة عن احتمال عدم قدرة أو عدم رغبة المقترض أو الطرف الثالث في القيام بالوفاء بالتزاماته في الأوقات المحددة من قبل البنك مما يؤدي إلى إلحاق خسائر بالبنك (قاسم، 2017، ص.39).

تعرف على أنها خسارة البنك التي قد تواجهه بسبب بعض الأحداث في الأدوات المالية (مخاطر السوق)، والقروض (مخاطر الائتمان)، والخدمات البنكية (المخاطر التشغيلية) (Bonollo et all، 2015).

ويعرفها الباحثون بأنها: نوع من أنواع المخاطر البنكية، تنتج عن احتمال عدم سداد الالتزامات وفق الشروط المتفق عليها، قد تكون متعلقة بالعميل أو القطاع الذي ينتمي له، أو بنوع النشاط الذي يتم تمويله.

التحليل المالي وأثره على المخاطر الائتمانية:

تسعى البنوك من خلال توظيف أصولها إلى تحقيق أعلى عائد ممكن مع تخفيض المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها، وعليه فإن التحليل المالي يعتبر مصدراً للمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات الائتمانية، ومن الأدوات المهمة التي يمكن استخدامها، التحليل المالي بالنسب استناداً إلى معايير محددة مسبقاً لتحديد جودة المعلومات التي يقدمها المقترضون وسلامة أوضاعهم المالية بما يمكنهم من الحصول على التمويل المطلوب.

ويوجد العديد من الأسس التي يجب اتباعها بالتحليل المالي بالنسب، ومنها:

1. وضع أهداف واضحة للتحليل المالي.

2.اختيار النسب وتركيبها بطريقة منطقية، كما تستخدم نسب السيولة والنشاط والمديونية، للتحليل الائتماني.

مفهوم الأداء المالي، ومؤشراته:

1- مفهوم الأداء المالي

يُعرف (دادن، حفصي، 2014، ص.24) الأداء المالي على أنه مدى مساهمة الأنشطة في خلق القيمة أو الفعالية في استخدام الموارد المالية المتاحة، من خلال بلوغ الأهداف المالية بأقل التكاليف الممكنة.

كما يُعرفه (عصام، 2012،ص.61) على أنه "مدى نجاح المؤسسة في استغلال كل الموارد المتاحة لديها من موارد مادية ومعنوية أفضل استغلال وتحقيق الأهداف المسطرة من طرف الإدارة".

وتأسيساً على ما تقدم، فإنه يمكن القول بأن الأداء المالي لا يتحقق إلاً من خلال قيام البنك بتوظيف موارده المتاحة بالصورة النموذجية، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة قدرته على تحقيق الأهداف المخطط لها من الإدارة.

مما لا شك فيه بأن الأداء المالي للبنك يتمثل في قدرة البنك عل تخفيض التكاليف إلى أقل حد ممكن، وزيادة الإيرادات لأقصى حد ممكن وذلك من أجل الوفاء بالتزاماته تجاه الآخرين.

وفي ضوء ما تقدم، يستخلص الباحثون بأن الأداء المالي هو عملية يمكن من خلالها استخدام الموارد المتاحة لدى البنك بأفضل صورة ممكنة، ويتمثل ذلك في خفض التكاليف ورفع العوائد.

2-مؤشرات الأداء المالي

تعتبر مؤشرات الأداء المالي من أهم الأدوات التي تعتمد عليها الإدارة عند تحليل قوائمها للوقوف على مدى سلامة مركزها المالي، ونتيجة أعمالها، وقياس ربحيتها، ومن بين أهم المؤشرات المستخدمة في هذا المجال:

- معدل العائد على الأصول: ويمثل علاقة ربح الشركة بإجمالي أصولها، واستخدام الأصول لتوليد الأرباح.
- معدل العائد على حقوق المساهمين: ويمثل علاقة ربح الشركة بإجمالي حقوق المساهمين، ويوضح مدى كفاءة الشركة في توليد الأرباح من كل وحدة من حقوق المساهمين.

ويُلاحظ مما سبق بأن كلاً من معدل العائد على الأصول، ومعدل العائد على حقوق المساهمين يعتبران من أهم المؤشرات التي يمكن الارتكاز عليهما في اتخاذ القرارات الاستثمارية، ويمثلان مدخلاً مناسباً لتحسين الأداء المالي في البنك من خلال تحقيق أقصى عائد ممكن بأقل تكلفة.

ثانياً: الدراسات السابقة

قام الباحثون باستعراض ما توافر لهم من الدراسات السابقة التي تناولت المخاطر الائتمانية وهي:

توصلت دراسة (قاسم، 2017) إلى وجود علاقة عكسية بين (مؤشر القروض المتعثرة، وكفاية رأس المال، والسيولة، ومخصص خسائر القروض) ومعدل العائد على الأصول، ووجود علاقة عكسية بين (مؤشر القروض المتعثرة، والسيولة، ومخصص خسائر القروض) ومعدل العائد على حقوق المساهمين، وكذلك وجود علاقة طردية بين (حجم البنك والرافعة المالية) ومعدل العائد على الأصول، ووجود علاقة طردية بين (مؤشر كفاية رأس المال، حجم البنك، الرافعة المالية) ومعدل العائد على حقوق المساهمين، كما هدفت دراسة (جبار، 2017) إلى قياس مستوى ممارسة التحفظ المحاسبي في الشركات المساهمة العراقية وآثارها على جودة الإبلاغ المالي في التقارير المالية، حيث توصلت إلى أن السياسات المحاسبية المتحفظة بالقوائم المالية ينتج عنها العديد من المنافع الاقتصادية مثل تحسين كفاية عقود المديونية وخفض تكلفة رأس المال، كما يستخدم كرادع لتخفيض حلة عدم التأكد من التكهنات المتعلقة بالاحتيال والتضليل في القوائم المالية مما ينعكس إيجاباً على قيمة المنشأة، كما بينت دراسة (حسين وارحيم، 2017) أنه يترتب على عاتق البنك بهدف إدارة مخاطر قروضه الاستعلام عن زبونه وملاءته المالية والضمانات المقدمة من قبله وملاءة شروط القرض مع الاستراتيجية المتبعة في البنك وذلك لتجنب مخاطر القروض البنكية وكذلك إدارتها والتخفيف منها باستخدام وسائل متعددة، كما توصلت دراسة (أبو بكر وخضر وعزت، 2017) إلى وجود أثر إيجابي للإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية المرحلية على جودة المعلومات المحاسبية المتمثلة بمجموعة من الخصائص الأساسية والثانوية، ووضح (خلف، 2016) الأساليب المستخدمة في تقييم الائتمان البنكي، حيث توصلت الدراسة إلى أن بنك الخليج يستخدم معايير محكمة من قبل منح الائتمان يسهم في تقليل حجم القروض المتعثرة، وأن بنك الخليج التجاري يعتمد على أسلوب التقييم التقديري لطلبات الائتمان المقدمة للبنك لغرض اختيار الأفضل منها والأقل خطورة، ومن هنا يتم استخلاص أن المعايير المحكمة وأساليب التقييم تؤثر على تخفيض مخاطر الائتمان. وهدفت دراسة (السيدية، والهاشمي، 2016) إلى قياس مخاطر التعثر البنكي باستخدام نموذج Sherrod في البنوك، وبينت أن استراتيجية البنك في التعامل مع منح الائتمان يؤثر على مخاطر التعثر، فخطر التركز له تأثير مباشر على حدوث الخسائر في محفظة البنك، وهو ما يؤثر على رأس المال وقدرة البنك على الإيفاء بالتزاماته، حيث أن الاستراتيجيات المتبعة تحد من أثر تعثر البنوك. وتوصلت دراسة (Nazir. A، Aziz. B،Salman. H، 2016)

إلى أن كفاية رأس المال لها تأثير سلبي على العائد على حقوق المساهمين، مما يؤدي إلى تهديد خطر التآكل المالي. كما توصلت دراسة (محمد ومنصور، 2015) إلى أن معيار العرض والإفصاح العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية يؤدي إلى شفافية الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية للبنوك ودقة وشمولية الإفصاح المحاسبي يؤدي إلى سلامة القوائم المالية للبنوك، وبينت دراسة (خميس، 2016) إلى أن هناك علاقة طردية بين نسبة مخصصات القروض ونسبة صافي الربح بعد تطبيق قواعد البنك المركزي وفق معايير الإفصاح الدولية، كما توصلت دراسة (القمودي، 2015) إلى ضرورة إنشاء قواعد بيانات متخصصة لقطاع البنوك التجارية الليبية من أجل مساعدة مستخدمي القوائم المالية على استخراج البيانات اللازمة لنماذج القياس المتقدمة لمخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل، وأظهرت دراسة (ناجي، 2015) وجود علاقة سلبية بين العائد على حقوق المساهمين والعائد على الموجودات وبين نسبة الديون المتعثرة أما دراسة (مسمح، 2015) فقام بقياس درجة المخاطر الائتمانية لدى البنوك المحلية المدرجة في بورصة فلسطين من خلال تحليل المتغيرات المؤثرة في تلك المخاطر، وتوصل إلى أن هناك علاقة طردية بين المخاطر الائتمانية وكل من العائد على الموجودات ومخاطر رأس المال ومخاطر سعر الفائدة، بينما أظهرت أن هناك علاقة عكسية بين مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة، كما توصلت دراسة (Gizaw، Kebede، and Sujata، 2015) إلى أن تدابير مخاطر الائتمان: القروض المتعثرة، ومخصصات خسائر القروض، وكفاية رأس المال لها تأثير كبير على ربحية البنوك التجارية في إثيوبيا، وأن هناك حاجة لتعزيز إدارة المخاطر الائتمانية للحفاظ على الربحية السائدة في البنوك التجارية في إثيوبيا. كما أشارت دراسة(Moumen&Hussainey،2015) معرفة ما إذا كان الإفصاح الطوعي عن المخاطر في التقرير السنوي يحتوي على معلومات ذات قيمة بالنسبة للمستثمرين في التنبؤ بالأرباح بالمستقبل، ووجدت أن قدرة السوق على توقع تغييرات الأرباح في المستقبل تتأثر بشكل إيجابي مع مستوى معلومات المخاطر، وقد هدفت دراسة (الدسوقي، 2014) إلى دراسة وتحليل أثر العلاقة بين الإفصاح المحاسبي عن المخاطر المالية في التقارير السنوية وعوائد الأسهم، وتوصلت إلى وجود إفصاح عن المخاطر المالية في التقارير السنوية للشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية المصرية، كما أن أكثر المتغيرات المؤثرة على عوائد الأسهم هي نسبة السيولة السريعة، ونسبة النقدية، ونسبة صافي رأس المال العامل إلى إجمالي الأصول، ونسبة الرافعة المالية، ونسبة الديون طويلة الأجل إلى حقوق الملكية، وتوصلت دراسة (Al shammari،2014) إلى أن إجمالي المتغيرات المؤثرة على مخاطر الشركات محدود للغاية، كما

أظهرت أنها ترتبط بشكل إيجابي مع الحجم والسيولة والسياسات ونمط مدقق الحسابات، وأظهرت أيضاً عدم وجود علاقة بين إفصاح الشركات عن المخاطر وبين السمات الأخرى المحددة للشركات (الرافعة المالية والربحية)، لقد أشارت دراسة (الشريف وطاهر ومحمدين، 2013) إلى أن المعلومات التي يوفرها نظام الترميز الائتماني عن عملاء الجهاز البنكي، وعن العمليات الممولة بالجهاز البنكي كلاهما تقلل من مخاطر الائتمان البنكي وتساعد أيضاً في اتخاذ قرارات التمويل السليمة مما يسهم في الحد من مخاطر الائتمان البنكي، كما توصلت دراسة (Adamu،2013) إلى أن الإفصاح عن مخاطر الشركات لا يتعلق إلى حد كبير بالرافعة المالية للشركة، وخلص أيضاً إلى أن حجم الشركة لا يؤثر في الإفصاح عن مخاطر الشركات في نيجيريا، كما أن دراسة (Oliveiraet.al،2011) قد توصلت إلى مدى صلاحية ممارسة الإفصاح المتعلق بالمخاطر في عام 2007 في معايير التقارير المالية الدولية واتفاقية بازل لمعالجة كل أوجه القصور التي تم تحديدها، وسلطت الضوء على المجالات التي تحتاج إلى مزيد من الإصلاح، وأوصت السلطات المشرفة البرتغالية تبني آليات تطبيق أكثر فعالية في التوسط للامتثال مع الحد الأدنى من متطلبات الإفصاح عن المخاطر الالزامية، وفي دراسة أخرى قام بها (الزرقان، 2010) حيث اختبر العلاقة بين التحليل المالي وتقليل مخاطر الائتمان لعينة من البنوك الأردنية، حيث تبين وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحليل المالي وتقليل مخاطر الائتمان، وهدفت دراسة (أبو كمال، 2007) إلى تقييم واقع استراتيجيات وأنظمة إدارة مخاطر الائتمان التي تتبناها البنوك العاملة في فلسطين، وأشارت أهم نتائج هذه الدارسة إلى كفاءة إدارة العملية الائتمانية في البنوك العاملة في فلسطين، وكفاية المخصصات المالية للخسائر المحتملة في المحفظة الائتمانية في البنوك، ونجاح معظم البنوك في معالجة نسبة عالية من محفظة الديون المتعثرة، ووجود التزام بالتعليمات التي تضعها سلطة النقد للبنوك من أجل التخفيف من حدة مخاطر الائتمان.

وما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في أنها: طبقت في بيئة شديدة التعقيد من الناحية السياسية والاقتصادية وهي البيئة الفلسطينية، وربطت بين متغيرات لم تتطرق إليها الدراسات السابقة، كما تميزت في طريقة قياس المتغير التابع، وأداة الدراسة.

الطريقة والإجراءات

منهج الدراسة:

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على وصف خصائص الظاهرة وجمع معلومات عنها وهذا يتطلب عدم التحيز، ودراسة الحالة بما يتعلق بهذه المشكلة أو الظاهرة.

مجتمع الدراسة:

إن مجتمع الدراسة هو جميع الأفراد أو الأشياء الذين يكونون موضوع مشكلة الدراسة. وبناءً على مشكلة الدراسة وأهدافها فإن المجتمع المستهدف يتكون من جميع البنوك المدرجة في بورصة فلسطين وعددها (8) وفقاً لموقع بورصة فلسطين (www.pex.ps) بتاريخ 2018/3/26.

طرق قياس المتغيرات:

أولاً: قياس المتغير المستقل: (مؤشراتالإفصاح عن المخاطر الائتمانية)

الرقم	المؤشر	طريقة القياس	الرمز
1	نسبة القروض المتعثرة	إجمالي القروض/القروض المتعثرة	X1
2	نسبة مخصصات خسائر القروض	إجمالي القروض/مخصصات خسائر القروض	X2
3	نسبة كفاية رأس المال	إجمالي الأصول/رأس المال واحتياطاته	X3
4	نسبة السيولة	إجمالي القروض / إجمالي الودائع	X4
5	نسبة الرافعة المالية	إجمالي القروض / إجمالي الأصول	X5

أولاً: قياس المتغير التابع: (تحسين الأداء المالي)

الرقم	المؤشر	طريقة القياس	الرمز
1	معدل العائد على الأصول	إجمالي الأصول/صافي الربح	Y1
2	معدل العائد على حقوق المساهمين	إجمالي حقوق المساهمين/صافي الربح	Y2

وتم الاعتماد على هذا القياس من خلال دراسة (قاسم، 2017).

ثالثاً: المتغيرات الضابطة

تساعد المتغيرات الضابطة في النموذج على ضبط العلاقة بين المتغيرين المستقل والتابع، وبيانها بصورتها الأقرب للواقع، وذلك من خلال تقليل نسبة الخطأ العشوائي في النموذج مما يسهم في تمثيل المتغير التابع بشكل أفضل وبيان علاقة المتغيرات الأخرى مع المتغير التابع، وقد تضمنت الدراسة المتغيرات الضابطة الآتية:

1. حجم البنك ويرمز له بالرمز (CSize): تم قياسه من خلال اللوغاريتم الطبيعي لحجم أصول الشركة.
2. ربحية البنك ويرمز له بالرمز (EPS): ويعبر عنه بربحية السهم.

3. عمر البنك ويرمز له بالرمز (AGE):ويعبر عنه بعمر البنك منذ تاريخ التأسيس.

اختبار صلاحية البيانات للتحليل الإحصائي:

ينتمي نموذج الدراسة إلى النموذج الخطي العام (General Linear Model GLM) الذي يتطلب قبل تطبيقه توفر العديد من الشروط، ولذا ينبغي فحص بيانات الدراسة للتحقق من توفيرها للشروط.

اختبار التداخل الخطي:

تعتمد قوة النموذج الخطي على فرضية استقلال كل متغير من المتغيرات المستقلة، وإذا لم يتحقق هذا الشرط فإن النموذج الخطي العام عندئذ لا يصلح للتطبيق، ولا يمكن اعتباره جيداً لعملية التقدير، وقد تم استخدام مقياس (Collinearity Diagnostics) وذلك بحساب معامل (Tolerance) لكل متغير من المتغيرات المستقلة، ومن ثم إيجاد معامل (Variance Inflation Factor VIF)، إذ يعد هذا الاختبار مقياساً لتأثير الارتباط بين المتغيرات المستقلة، وفي حالة حصول قيمة (VIF) أكبر من 5 فهذا يدل على وجود مشكلة التعدد الخطي (Multicollinearity) للمتغير المستقل المعني، والجدول رقم (2) يبين نتائج الاختبار.

جدول (2)اختبار التداخل الخطي (VIF)

الرقم	المتغير	Tolerance	VIF
1	نسبة القروض المتعثرة.	.6460	1.548
2	نسبة مخصصات خسائر القروض.	.8550	1.169
3	نسبة كفاية رأس المال.	.2430	4.112
4	نسبة السيولة.	.3410	2.931
5	نسبة الرافعة المالية.	.1560	4.417
6	حجم البنك.	.2240	4.464
7	ربحية البنك.	.1590	4.278
8	عمر البنك.	.2400	4.158

يتضح من الجدول (2) أن قيمة (VIF) لجميع المتغيرات المستقلة والضابطة هي دون (5)، مما يعني أن نموذج الدراسة يخلو من مشكلة التداخل الخطي.

جدول رقم (3) معاملات الارتباط بين المتغيرات المستقلة والضابطة للدراسة

مصفوفة الارتباط

AGE	EPS	CSize	X5	X4	X3	X2	X1	
-.100	-.323-*	.096	-.061	-.106	-.164	.147	1	**X1**
-.025	-.070	.215	.031	-.075	-.112	1	.147	**X2**
-.150	-.266	-.186	-.293-*	.453**	1	-.112	-.164	**X3**
-.053	-.129	-.114	.165	1	.453**	-.075	-.106	**X4**
.052	.400**	.630**	1	.165	-.293-*	.031	-.061	**X5**
.177	.449**	1	.630**	-.114	-.186	.215	.096	**CSize**
.787**	1	.449**	.400**	-.129	-.266	-.070	-.323-*	**EPS**
1	.787**	.177	.052	-.053	-.150	-.025	-.100	**AGE**

*الارتباط دال إحصائياً عند مستوي دلالة α=0.05.، **الارتباط دال إحصائياً عند مستوي دلالة α=0.01.

اختبار فرضيات الدراسة:

1- تنص الفرضية على "يوجد أثر دال إحصائياً لمؤشرالإفصاح عن المخاطر الائتمانية المتمثلبنسبة القروض المتعثرة على معدل العائد على الأصول علىتحسين الأداء المالي للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين".

ولاختبار الأثر تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط ويوضح الجدول رقم (4) نتائج الاختبار:

جدول رقم (4): تحليل الانحدار الخطي البسيط المتغير التابع:(معدل العائد على الأصول)

المتغيرات المستقلة	معاملات الانحدار (B)	Std. Error	بيتا المعيارية	قيمة اختبار T	القيمة الاحتمالية Sig.
المقدار الثابت	.0130	.0020		8.876	.0000
نسبة القروض المتعثرة	-0.057	.0200	-0.370	-2.847	.0060
معامل الارتباط = 0.370			معامل التحديد المُعدَّل= 0.120		
قيمة الاختبار F= 8.107			القيمة الاحتمالية = 0.006		

يتضح من الجدول رقم (4) أن معامل الانحدار دال إحصائياً ، كما أن إشارات معامل الانحدار سالبة وهذا يعني على وجود علاقة عكسية مع معدل العائد على الأصول، كما بلغت قيمة R0.370، مما يشير إلى وجود علاقة معنوية بين متغير العائد على الأصول وبين نسبة القروض المتعثرة، وكذلك بلغت

قيمة R^2Adjusted 0.120، مما يعني أن نسبة 12% تفسر التغير الحاصل في المتغير التابع معدل العائد على الأصول، والباقي يعود لعوامل أخرى، وقد تبين أن قيمة F تساوي 8.107، وقيمة Sigتساوي 0.006، مما يعني معنوية علاقة الانحدار ككل بين المتغير التابع والمستقل.

ويعزو الباحثون هذه النتيجة إلى أن القروض المتعثرة تؤثر سلباً على بند الربح الذي يحققه البنك عن كل وحدة نقد من أصوله، مما يؤثر على انخفاض فعالية إدارة أصول البنك لتحقيق أرباح.

2- تنص الفرضية على "يوجد أثر دال إحصائياً لمؤشر الإفصاح عن المخاطر الائتمانية المتمثل بنسبة القروض المتعثرة على معدل العائد على حقوق المساهمين على تحسين الأداء المالي للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين".

لاختبار الأثر تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط ويوضح الجدول رقم (5) نتائج الاختبار:

جدول (5): تحليل الانحدار الخطي البسيط المتغير التابع:(معدل العائد على حقوق المساهمين)

المتغيرات المستقلة	معاملات الانحدار(B)	Std. Error	بيتا المعيارية	قيمة اختبار T	القيمة الاحتمالية Sig.
المقدار الثابت	.0790	.0070		11.090	.0000
نسبة القروض المتعثرة	-0.251	.0940	-0.351	-2.679	.0100
معامل الارتباط = 0.351			معامل التحديد المُعدَّل= 0.106		
قيمة الاختبار F= 7.176			القيمة الاحتمالية = 0.010		

يتضح من الجدول رقم (5) أن معامل الانحدار دال إحصائياً ، كما أن إشارات معامل الانحدار سالبة وهذا يعني على وجود علاقة عكسية مع معدل العائد على حقوق المساهمين، وبلغت قيمة R 0.351، أي وجود علاقة معنوية بين العائد على حقوق المساهمين ونسبة القروض المتعثرة، كما بلغت قيمة R^2 Adjusted 0.106، مما يعني أن نسبة 10.6% تفسر التغير الحاصل في المتغير التابع معدل العائد على حقوق المساهمين، والباقي يعود لعوامل أخرى، كذلك تبين أن قيمة F تساوي 7.176، وقيمة Sig تساوي 0.010، مما يعني معنوية علاقة الانحدار ككل بين المتغير التابع والمستقل.

ويعزو الباحثون هذه النتيجة إلى أن القروض المتعثرة لها أثراً سلبياً على صافي الربح المحقق على أموال المساهمين، مما يؤثر على انخفاض فعالية البنك في استخدام أموال المستثمرين.

ويلاحظ الباحثون أن درجة تأثير نسبة القروض المتعثرة على معدل العائد على حقوق المساهمين أكبر من تأثيرها على معدل العائد على الأصول.

3- تنص الفرضية على "يوجد أثر دال إحصائياً لمؤشر الإفصاح عن المخاطر الائتمانية المتمثل بنسبة مخصصات خسائر القروض على معدل العائد على الأصول على تحسين الأداء المالي للبنوك المدرجة

في بورصة فلسطين".لاختبار الأثر تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط ويوضح الجدول رقم (6) نتائج الاختبار:

جدول (6): تحليل الانحدار الخطي البسيط المتغير التابع:(معدل العائد على الأصول)

المتغيرات المستقلة	معاملات الانحدار(B)	Std. Error	بيتا المعيارية	قيمة اختبار T	القيمة الاحتمالية Sig.
المقدار الثابت	.0120	.0020		6.301	.0000
نسبة مخصصات خسائر القروض	-0.106	.1470	-0.101	-0.723	.4730
معامل الارتباط = 0.101			معامل التحديد المُعدَّل= -0.009		
قيمة الاختبار F= 0.522			القيمة الاحتمالية = 0.473		

يتضح من الجدول رقم (6) أن معامل الانحدار غير دال إحصائياً ، كما بلغت قيمة R 0.101، مما يشير إلى عدم وجود علاقة معنوية بين متغير العائد على الأصول وبين نسبة مخصصات خسائر القروض، وتبين أن قيمة F تساوي 0.522، وقيمة Sigتساوي 0.473، مما يعني عدم معنوية علاقة الانحدار ككل بين المتغير التابع والمستقل.

ويعزو الباحثون هذه النتيجة إلى معدل العائد على الأصول يتأثر فقط بشكل مباشر بقيمة صافي الربح ومتوسط الأصول لبيان مدى ربحية تلك الأصول في البنك.

4- تنص الفرضية "يوجد أثر دال إحصائياً لمؤشر الإفصاح عن المخاطر الائتمانية المتمثل بنسبة مخصصات خسائر القروض على معدل العائد على حقوق المساهمين على تحسين الأداء المالي للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين".

لاختبار الأثر تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط ويوضح الجدول رقم (7) نتائج الاختبار:

جدول (7): تحليل الانحدار الخطي البسيط المتغير التابع:(معدل العائد على حقوق المساهمين)

المتغيرات المستقلة	معاملات الانحدار(B)	Std. Error	بيتا المعيارية	قيمة اختبار T	القيمة الاحتمالية Sig.
المقدار الثابت	.0720	.0090		8.066	.0000
نسبة مخصصات خسائر القروض	-0.399	.6840	-0.081	-0.583	.5620
معامل الارتباط = 0.081			معامل التحديد المُعدَّل= -0.013		

قيمة الاختبار F = 0.340	القيمة الاحتمالية = 0.562

يتضح من الجدول رقم (7) أن معامل الانحدار غير دال إحصائياً ، كما بلغت قيمة R 0.081، مما يشير إلى عدم وجود علاقة معنوية بين متغير العائد على حقوق المساهمين وبين نسبة مخصصات خسائر القروض، كذلك تبين أن قيمة F تساوي 0.340، وقيمة Sigتساوي 0.562، مما يعني عدم معنوية علاقة الانحدار ككل بين المتغير التابع والمستقل.

ويعزو الباحثون هذه النتيجة إلى معدل العائد على حقوق المساهمين يتأثر فقط بصافي الدخل في السنة المالية (بعد توزيع أرباح الأسهم الممتازة، قبل توزيع الأرباح العادية) ومجموع حقوق المساهمين معبراً عنه بنسبة مئوية وكذلك إلى أن الإفصاح عن نسبة مخصصات خسائر القروض تمثل لإيضاح متمم للمعلومات المحاسبية الرقمية، وكذلك معدل العائد على حقوق المساهمين.

5- تنص الفرضية على "يوجد أثر دال إحصائياً لمؤشر الإفصاح عن المخاطر الائتمانية المتمثل بنسبة كفاية رأس المال على معدل العائد على الأصول على تحسين الأداء المالي للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين".

لاختبار الأثر تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط ويوضح الجدول رقم (8) نتائج الاختبار:

جدول (8): تحليل الانحدار الخطي البسيط المتغير التابع:(معدل العائد على الأصول)

المتغيرات المستقلة	معاملات الانحدار(B)	Std.Error	بيتا المعيارية	قيمة اختبار T	القيمة الاحتمالية Sig.
المقدار الثابت	.0130	.0020		8.876	.0000
نسبة كفاية رأس المال	-0.057	.0200	-0.370	-2.847	.0060
معامل الارتباط = 0.370			معامل التحديد المُعدَّل= 0.137		
قيمة الاختبار F = 8.107			القيمة الاحتمالية = 0.006		

يتضح من الجدول رقم (8) أن معامل الانحدار دال إحصائياً ، كما أن إشارات معامل الانحدار سالبة وهذا يعني على وجود علاقة عكسية مع معدل العائد على الأصول، كذلك بلغت قيمة R 0.370، أي وجود علاقة معنوية بين متغير العائد على الأصول ونسبة كفاية رأس المال، كما بلغت قيمة R^2 Adjusted 0.137، مما يعني أن نسبة 13.7% تفسر التغير الحاصل في المتغير التابع معدل العائد على الأصول، والباقي يعود لعوامل أخرى، كذلك تبين أن قيمة F تساوي

8.107، وقيمة Sigتساوي 0.006، مما يعني معنوية علاقة الانحدار ككل بين المتغير التابع والمستقل.

ويعزو الباحثون هذه النتيجة إلى أن نسبة كفاية رأس المال ترتبط بعلاقة مباشرة بين رأس مال البنك والمخاطر المحيطة بموجوداته، ويعبر عنها بنسبة مئوية، وتستخدم لحماية أموال المودعين، لهذا فإنها لا تؤثر على معدل العائد الأصول الذي يتأثر بعوامل أخرى غيرها.

6- تنص الفرضية على "يوجد أثر دال إحصائياً لمؤشر الإفصاح عن المخاطر الائتمانية المتمثل بنسبة كفاية رأس المال على معدل العائد على حقوق المساهمين على تحسين الأداء المالي للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين".

لاختبار الأثر تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط ويوضح الجدول رقم (9) نتائج الاختبار:

جدول (9): تحليل الانحدار الخطي البسيط المتغير التابع:(معدل العائد على حقوق المساهمين)

المتغيرات المستقلة	معاملات الانحدار(Bالانحدار	Std. Error	بيتا المعيارية	قيمة اختبار T	القيمة الاحتمالية Sig.
المقدار الثابت	.0780	.0080		9.501	.0000
نسبة كفاية رأس المال	-0.054	.0300	-.245	-1.804	.0770
معامل الارتباط = 0.245			معامل التحديد المُعدَّل= 0.042		
قيمة الاختبار F3.253 =			القيمة الاحتمالية = 0.077		

يتضح من الجدول رقم (9) أن معامل الانحدار غير دال إحصائياً، كما بلغت R 0.245، أي عدم وجود علاقة معنوية بين العائد على حقوق المساهمين ونسبة كفاية رأس المال، وتبين أن Fتساوي 3.253، وSig تساوي 0.077، مما يعني عدم معنوية علاقة الانحدار ككل بين المتغير التابع والمستقل.

ويعزو الباحثون هذه النتيجة إلى أن معدل العائد على حقوق المساهمين يعود إلى أن معدل العائد على حقوق المساهمين يتأثر بعوامل أخرى(بعد توزيع أرباح الأسهم الممتازة، قبل توزيع الأرباح العادية) وليس من ضمنها نسبة كفاية رأس المال التي تتأثر بحجم رأس مال البنك، والمخاطر المحيطة به.

7- تنص الفرضية على "يوجد أثر دال إحصائياً لمؤشر الإفصاح عن المخاطر الائتمانية المتمثل بنسبة السيولة على معدل العائد على الأصول على تحسين الأداء المالي للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين".

لاختبار الأثر تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط ويوضح الجدول رقم (10) نتائج الاختبار:

جدول (10): تحليل الانحدار الخطي البسيط المتغير التابع:(معدل العائد على الأصول)

المتغيرات المستقلة	معاملات الانحدار (B)	Std. Error	بيتا المعيارية	قيمة اختبار T	القيمة الاحتمالية Sig.
المقدار الثابت	.0110	.0010		7.889	.0000
نسبة السيولة	.0000	.0000	.1210	.8730	.3870
معامل الارتباط = 0.121			معامل التحديد المُعدَّل= 0.005		
قيمة الاختبار F= 0.762			القيمة الاحتمالية = 0.387		

يتضح من الجدول رقم (10) أن معامل الانحدار غير دال إحصائياً ، كما بلغت R 0.121، مما يشير إلى عدم وجود علاقة معنوية بين العائد على الأصول ونسبة السيولة، كذلك تبين أن Fتساوي 0.762، و Sigتساوي 0.387، مما يعني عدم معنوية علاقة الانحدار ككل بين المتغير التابع والمستقل.

ويعزو الباحثون ذلك بأن نسبة السيولة تتأثر بقيمة كل من الأصول المتداولة والخصوم المتداولة، وهي لا تؤثر على أي من مكونات العائد على الأصول.

8- تنص الفرضية على "يوجد أثر دال إحصائياً لمؤشر الإفصاح عن المخاطر الائتمانية المتمثل بنسبة السيولة على معدل العائد على حقوق المساهمين على تحسين الأداء المالي للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين".

لاختبار الأثر تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط ويوضح الجدول رقم (11) نتائج الاختبار:

جدول (11): تحليل الانحدار الخطي البسيط المتغير التابع:(معدل العائد على حقوق المساهمين)

المتغيرات المستقلة	معاملات الانحدار (B)	Std. Error	بيتا المعيارية	قيمة اختبار T	القيمة الاحتمالية Sig.
المقدار الثابت	.0700	.0060		10.832	.0000
نسبة السيولة	.0000	.0000	-0.144	-1.039	.3040

معامل الارتباط = 0.144	معامل التحديد المُعدَّل= 0.002
قيمة الاختبار F1.080 =	القيمة الاحتمالية = 0.304

يتضح من الجدول رقم (11) أن معامل الانحدار غير دال إحصائياً ، كما بلغت R 0.144، أي عدم وجود علاقة معنوية بين العائد على حقوق المساهمين ونسبة السيولة، وكذلك تبين أن F تساوي 1.080، و Sig تساوي 0.304، مما يعني عدم معنوية علاقة الانحدار ككل بين المتغير التابع والمستقل.

ويعزو الباحثون هذه النتيجة إلى تأثر معدل العائد على حقوق المساهمين بقيمة كل من (بعد توزيع أرباح الأسهم الممتازة، قبل توزيع الأرباح العادية) ولذلك لا يعتبر نسبة السيولة ذات تأثير على أي من مكوناته.

9- تنص الفرضية على "يوجد أثر دال إحصائياً لمؤشر الإفصاح عن المخاطر الائتمانية المتمثل بنسبة الرافعة المالية على معدل العائد على الأصول على تحسين الأداء المالي للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين".

لاختبار الأثر تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط ويوضح الجدول رقم (12) نتائج الاختبار:

جدول (12): تحليل الانحدار الخطي البسيط المتغير التابع:(معدل العائد على الأصول)

المتغيرات المستقلة	معاملات الانحدار (B)	Std. Error	بيتا المعيارية	قيمة اختبار T	القيمة الاحتمالية Sig.
المقدار الثابت	.0200	.0040		5.520	.0000
نسبة الرافعة المالية	-0.020	.0080	-.346	-2.633	.0110
معامل الارتباط = 0.346			معامل التحديد المُعدَّل= 0.102		
قيمة الاختبار F6.933 =			القيمة الاحتمالية = 0.011		

يتضح من الجدول رقم (12) أن معامل الانحدار دال إحصائياً ، كما أن إشارات معامل الانحدار سالبة تعني وجود علاقة عكسية بين نسبة الرافعة المالية ومعدل العائد على الأصول، كما بلغت قيمة R 0.346، أي وجود علاقة معنوية بين العائد على الأصول و نسبة الرافعة المالية، وكذلك بلغت قيمة Adjusted R^2 0.102، مما يعني أن نسبة 10.2% تفسر التغير الحاصل في المتغير

التابع معدل العائد على الأصول، والباقي يعود لعوامل أخرى، وتبين أن قيمة F تساوي 6.933، وقيمة Sig تساوي 0.011، مما يعني معنوية علاقة الانحدار ككل بين المتغير التابع والمستقل.

ويعزو الباحثون هذه النتيجة تعود إلى تأثير نسبة الرافعة المالية بكل من إجمالي حقوق المساهمين التي تتأثر بإجمالي الأصول عند احتساب معدل العائد على الأصول، لذلك كانت العلاقة معنوية.

10- تنص الفرضية على "يوجد أثر دال إحصائياً لمؤشر الإفصاح عن المخاطر الائتمانية المتمثل بنسبة الرافعة المالية على معدل العائد على حقوق المساهمين على تحسين الأداء المالي للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين".

لاختبار الأثر تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط ويوضح الجدول رقم (13) نتائج الاختبار:

جدول (13): تحليل الانحدار الخطي البسيط المتغير التابع:(معدل العائد على حقوق المساهمين)

المتغيرات المستقلة	معاملات الانحدار(B)	Std. Error	بيتا المعيارية	قيمة اختبار T	القيمة الاحتمالية Sig.
المقدار الثابت	.0180	.0160		1.103	.2750
نسبة الرافعة المالية	.1120	.0340	.4190	3.294	.0020
معامل الارتباط = 0.419			معامل التحديد المُعدَّل= 0.159		
قيمة الاختبار F= 10.853			القيمة الاحتمالية = 0.002		

يتضح من الجدول رقم (13) أن معامل الانحدار دال إحصائياً ، كما أن إشارات معامل الانحدار موجبةأي وجود علاقة طردية بين الرافعة المالية ومعدل العائد على حقوق المساهمين، كما بلغت قيمة R 0.419، أي وجود علاقة معنوية بين العائد على حقوق المساهمين ونسبة الرافعة المالية، كذلك بلغت قيمة R^2 Adjusted 0.159، مما يعني أن نسبة 15.9% تفسر التغير الحاصل في المتغير التابع معدل العائد على حقوق المساهمين، والباقي يعود لعوامل أخرى، وتبين أن قيمة F تساوي 10.853، وقيمة Sig تساوي 0.002، مما يعني معنوية علاقة الانحدار ككل بين المتغير التابع والمستقل.

ويعزو الباحثون هذه النتيجة إلى أن نسبة الرافعة المالية تحتسب من خلال إجمالي قيمة الديون مقسوماً على إجمالي حقوق المساهمين ولهذا فإن العلاقة تكون معنوية.

نتائج اختبار تحليل الانحدار الخطي المتعدد:

لاختبار الأثر بين مؤشرات الإفصاح عن المخاطر الائتمانية (المتغيرات المستقلة) جودة الأداء المالي (المتغير التابع)، تم استخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد،ويوضح الجدول رقم (14) نتائج الاختبار:

جدول (14): تحليل الانحدار الخطي المتعدد - المتغير التابع (معدل العائد على الأصول)

المتغيرات المستقلة	معاملات الانحدار(B)	Std. Error	بيتا المعيارية	قيمة اختبار T	القيمة الاحتمالية Sig.
المقدار الثابت	-0.002	.0010		-1.452	.1530
نسبة كفاية رأس المال	.0470	.0030	.985	16.591	.0000
ربحية البنك	.0600	.0070	.471	8.430	.0000
نسبة السيولة	.0000	.0000	-.300	-5.251	.0000
نسبة القروض المتعثرة	-0.023	.0080	-.150	-2.767	.0080
معامل الارتباط = 0.938			معامل التحديد المُعدَّل= 0.869		
قيمة الاختبار F = 87.382			القيمة الاحتمالية = 0.000		

يتضح من الجدول رقم (14) ما يلي:

- المتغيرات المؤثرة في معدل العائد على الأصول هي مرتبة من حيث قوة تأثيرها كالتالي (نسبة كفاية رأس المال، ربحية البنك، نسبة السيولة، نسبة القروض المتعثرة)، وباقي المتغيرات غير مؤثرة.
- إشارات معاملات الانحدار الموجبة هي نسبة كفاية رأس المال، ونسبة السيولة، وربحية البنك وهذا يعني وجود علاقة طردية موجبة مع معدل العائد على الأصول، والاشارات السالبة كانت لنسبة القروض المتعثرة، وهذا يعني وجود علاقة عكسية مع معدل العائد على الأصول.
- بلغت قيمة R0.938، مما يعني وجود علاقة معنوية بين العائد على الأصول والمتغيرات المستقلة.

- بلغت قيمة 0.869R2، مما يعني أن نسبة 86.9% تفسر التغيرات الحاصلة في المتغير التابع معدل العائد على الأصول، والباقي يعود لعوامل أخرى لا يتضمنها النموذج.
- تبين أن قيمة F تساوي 87.382، وقيمة Sig تساوي 0.000، مما يعني معنوية علاقة الانحدار ككل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.
- يمكن كتابة معادلة خط الانحدار الناتجة كالتالي:

المتغير التابع = constant + b1.X1 + b2.X2 + b3.X3 + b4.X4 + b5.CSIZE + b6.EPS + b7.AGE + E.

معدل العائد على الأصول- = 0.047.0.002 + نسبة كفاية رأس المال + 0.060.ربحية البنك.0.000 + نسبة السيولة-E.0.023 + X1.

ويعزو الباحثون ذلك إلى وجود عوامل مشتركة عند إيجاد نسب المتغيرات المؤثرة ارتباطاً بمعدل العائد على الأصول.

جدول (15): تحليل الانحدار الخطي المتعدد- المتغير التابع (معدل العائد على حقوق المساهمين)

المتغيرات المستقلة	معاملات الانحدار (B)	Std. Error	بيتا المعيارية	قيمة اختبار T	القيمة الاحتمالية Sig.
المقدار الثابت	.0210	.0020		9.799	.0000
ربحية البنك	.7000	.0220	1.174	31.673	.0000
عمر البنك	-0.001	.0000	-.253	-6.827	.0000
معامل الارتباط = 0.987			معامل التحديد المُعدَّل= 0.973		
قيمة الاختبار F933.537 =			القيمة الاحتمالية = 0.000		

يتضح من الجدول رقم (15) ما يلي:

- تبين عدم وجود أي متغير مؤثر على معدل العائد على حقوق المساهمين باستثناء متغيرين ضابطين تمثلا في (ربحية البنك، وعمرالبنك).
- إشارات معاملات الانحدار الموجبة هي ربحية البنوك، مما يعني وجود علاقة طردية موجبة مع معدل العائد على حقوق المساهمين، والإشارات السالبة كانت لعمر البنك، وهذا يعني وجود علاقة عكسية مع معدل العائد على حقوق المساهمين.

- بلغت قيمة 0.987R، أي وجود علاقة معنوية بين العائد على حقوق المساهمين والمتغيرات المستقلة.
- بلغت قيمة 0.973R2، مما يعني أن نسبة 97.3% تفسر التغيرات الحاصلة في المتغير التابع معدل العائد على حقوق المساهمين، والباقي يعود لعوامل أخرى لا يتضمنها النموذج.
- تبين أن قيمة F تساوي 933.537، وقيمة Sig تساوي 0.000، مما يعني معنوية علاقة الانحدار ككل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.
- يمكن كتابة معادلة خط الانحدار الناتجة كالتالي:

المتغير التابع = constant + b6.EPS + b7.AGE + E.

معدل العائد على حقوق المساهمين = 0.021 + 0.700.ربحية البنك-0.001.عمر البنك + E.

ويعزو الباحثون هذه النتيجة إلى إيجاد معدل العائد على حقوق المساهمين يستند إلى صافي الربح المحقق، كما يتأثر صافي ربح البنك بطول فترة نشاط البنك(عمر البنك)، نظراً لزيادة خبرة البنك، وتحسن مستوى الأداء التشغيلي له.

نتائج الدراسة: توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1- يوجد أثر عكسي دال إحصائياً بين نسبة القروض المتعثرة على كل من معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق المساهمين على تحسين جودة الأداء المالي للبنوك.

2- لا يوجد أثر دال إحصائياً بين نسبة مخصصات خسائر القروض على كل من معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق المساهمين على تحسين جودة الأداء المالي للبنوك.

3- لا يوجد أثر دال إحصائياً بين نسبة كفاية رأس المال على كل من معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق المساهمين على تحسين جودة الأداء المالي للبنوك.

4- لا يوجد أثر دال إحصائياً بين نسبة السيولة على معدل العائد على الأصول، في حين يوجد أثر دال إحصائياً بين نسبة السيولة على معدل العائد على حقوق المساهمين على

تحسين جودة الأداء المالي للبنوك.

5- يوجد علاقة عكسية دالة إحصائياً بين نسبة الرافعة المالية على معدل العائد على الأصول، بينما يوجد علاقة طردية بين نسبة الرافعة المالية ومعدل العائد على حقوق المساهمين.

6- يوجد أثر إيجابي دال إحصائياً لربحية البنك على معدل العائد على حقوق المساهمين، بينما يوجد أثر عكسي دال إحصائياً لعمر البنك على معدل العائد على حقوق المساهمين، في حين لا يوجد أثر لحجم البنك على معدل العائد على حقوق المساهمين.

7- يوجد علاقة طردية دالة إحصائياً بين ربحية على معدل العائد على الأصول، في حين لا يوجد أثر لكل من عمر البنك وحجم البنك على معدل العائد على الأصول.

توصيات الدراسة: في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة فإنها توصي بما يلي:

1- ضرورة قيام البنوك بوضع السياسات والخطط والبرامج الفاعلة في إدارة وتنظيم عملية الاقتراض حتى لا تتعرض لمخاطر عدم قدرة العملاء على سداد القروض.

2- ضرورة قيام البنوك والمؤسسات المالية باستخدام التحليل المالي بالنسب التي تساعد في تقييم الأداء المالي لها، ومن ثم معالجة أوجه الضعف والقصور في جوانب الأداء.

3- ضرورة تركيز الاهتمام بتطبيق بعض المؤشرات المالية مثل نسبة السيولة والرافعة المالية والربحية نظراً لأهميتها البالغة في معرفة القدرات المالية للبنك.

4- حث الجهات الرسمية وغير الرسمية لتعزيز تطبيق الإفصاح عن المخاطر الائتمانية ، وإلزام البنوك بالإفصاح الكافي والملائم عن هذه المخاطر بما يساهم في تحسين الأداء المالي في البنوك.

الدراسات المقترحة مستقبلياً :

1- إعداد مزيد من الأبحاث والدراسات المتعلقة بوسائل أو أساليب تحسين جودة الأداء في للبنوك.

2- اعتماد نماذج قياس مخاطر الائتمان وربطها بمتغيرات أخرى للوصول إلى نموذج يحقق الهدف المرجو منه.

3- إجراء دراسات حول الإفصاح العادل والحقيقي ارتباطاً بتحسين القدرة على التنبؤ بمخاطر الائتمان.

المراجع

المراجع العربية:

1- أبو بكر، زيتو عولا، وخضر، جرجيس مصطفى، وعزت، ريزان صلاح الدين. (2017). أثر الإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية المرحلية على جودة المعلومات المحاسبية. *مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادي*، 1(37).

2- أبو خزانة، إيهاب محمد أحمد. (2007). *نموذج مقترح لقياس مخاطر الائتمان البنكي بهدف تطوير الإفصاح المحاسبي وتكوين مخصص الائتمان بالبنوك التجارية*. إدارة الائتمان، بنك الاسكندرية، مصر.

3- أبو كمال، ميرفت علي. (2007). *الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقاً للمعايير الدولية بازل*. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين.

4- جبار، ناظم شعلان. (2017). قياس مستوى ممارسة التحفظ المحاسبي في الشركات المساهمة العراقية وآثارها على جودة الابلاغ المالي في التقارير المالية. *مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية*، 7(2)، 107-133.

5- حسين، وإرحيم. (2017). وسائل إدارة مخاطر القروض البنكية. *مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية*، (2).

6- خلف، عمار حمد. (2016). تحليل العلاقة بين معايير منح الائتمان البنكي والقروض المتعثرة في بنك الخليج التجاري. *مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية*، 236(98)، 330-346.

7- خميس، حسن كامل فرج. (2016). مدى استخدام مخصصات القروض في إدارة الأرباح بالبنوك التجارية الخاصة قبل وبعد تطبيق أسس القياس والاعتراف المحاسبي الصادرة من البنك المركزي. *مجلة الفكر المحاسبي*، جامعة عين شمس،(3).

8- دادن وحفصي، عبد والوهاب ورشيد. (2014). تحليل الأداء الماي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية باستخدام طريقة التحليل العاملي التمييزي (AED) خلال الفترة 2011/2006. *مجلة الواحات للبحوث والدراسات*، جامعة غرداية، المجلد السابع (2).

9- الدسوقي، رزق لهيب. (2014). *الإفصاح المحاسبي عن المخاطر المالية في التقارير السنوية للشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية واثره على عوائد الأسهم*. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، مصر.

10- الدوري والسامرائي، زكريا ويسري. (2006). *البنوك المركزية والسياسات النقدية*. عمان: اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.

11- الراوي، خالد وهيب. (2003). *إدارة العمليات البنكية*(ط.3). عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع.

12- رمضان، زياد، وجودة، محفوظ. (2006). *إدارة البنوك* (ط.3). عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.

13- الزبيدي، حمزة محمود. (2002). *إدارة الائتمان البنكي والتحليل الائتماني*(ط.1)**.**عمان**:** مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.

14- الزرقان، صالح طاهر. (2010). التحليل المالي وأثره في المخاطر الائتمانية: دراسة تطبيقية على عينة من البنوك الجارية الأردنية. *مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية*، (23)، 265-285.

15- السيدية، موفق أحمد، والهاشمي، ليلى عبد الكريم. (2016). قياس مخاطر التعثر البنكي باستخدام نموذج sherrod. *مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية*، 12(36).

16- الشرع، علاء حسن كريم. (2017)، دور لجان التدقيق في الحد من ممارسات إدارة الأرباح وأثرها على جودة التقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة العامة العراقية. *مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية*، 7(1)، 159-187.

17- الشريف، الفاتح، والطاهر، يوسف، ومحمدين، نور الهدى. (2013). الترميز الائتماني ودوره في الحد من مخاطر الائتمان البنكي في السودان. *مجلة العلوم الاقتصادية*،(1).

18- عصام، عباسي. (2011، 2012).*تأثير جودة المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية واتخاذ القرارات*. مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في علوم التيسير، تخصص مالية مؤسسة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.

19- قاسم، زينب عبد الحفيظ أحمد، (2017). *إطار مقترح للإفصاح عن المخاطر الائتمانية وانعكاسات ذلك على جودة التقارير المالية للبنوك*، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عين شمس، مصر.

20- القمودي، رندة المختار رحومة. (2015). *القياس والإفصاح عن المخاطر البنكية في البنوك التجارية الليبية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية ومتطلبات لجنة بازل*. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة المنصورة، مصر.

21- محمد، الامام أحمد يوسف، ومنصور، فتح الرحمن الحسن. (2015). تطبيق معيار العرض والإفصاح العام للمصارف الاسلامية ودوره في رفع كفاءة الإفصاح المحاسبي للتقارير المالية. *مجلة العلوم الاقتصادية*، 16(2).

22- مسمح، ضياء الدين حيدر. (2015). *قياس درجة المخاطر الائتمانية في المصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين*. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

23- ناجي، أحمد فريد. (2015). تأثير مخاطر الائتمان على ربحية المصارف التجارية في العراق. *مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية*. 11(33).

المراجع الأجنبية:

1- Adamu، Musa Uba. (2013). The Need for Corporate Risk Disclosure in the Nigerian Listed Companies Annual Reports. *IOSR Journal of Economics and Finance (IOSR-JEF)*، p-ISSN:2321-5925،، Vol.1(6)، PP 15-21.

2- Al shammari، Bader. (2014). Kuwait Coroporate characteristics and Level of Risk Disclosure. A Content Analysis Approach. *Journal of Contemporary Issues in Business Research*، Volume 3(3)، pp128-153.

3- Fiorese E.، Bonollo F.، Timelli G.، Arnberg L.، Gariboldi E.، (2015). New classification of defects and imperfections for aluminum alloy castings.
International Journal of Metalcasting، 9، 55-66.

4- Million Gizaw، Matewos Kebede، and Sujata. (2015). The impact of credit risk on profitability performance of commercial banks in Ethiopia. *African Journal of Business Management*، Vol. 9(2)، pp. 59-66.

5- Moumen، N.، Ben Othman، H and Hussainey، K. (2015). *TheValue Relevance of Risk Disclosure in Annual Reports: Evidencefrom MENA Emerging Markets*. Research in International Business and Finance، pp.2-3.

6- Oliveira، Jonas. Rodrigues، Lu´ cia Lima. Crai، Russell.. (2011). Risk-related disclosure practices in the annual reports of Portuguese credit institutions: An exploratory study. *Journal of Banking Regulation*، Vol.12، pp100–118.
7- Philip M. Linsley Philip J. Shrives، (2005)، "Transparency and the disclosure of risk information in the banking sector"، *Journal of Financial Regulation and Compliance*، Vol. 13، Iss 3، pp. 205 – 214.
8- Salman، Hamid. Aziz، Bilal. Nazir، Ahsan. (2016). Financial Credit Risks and Earning Efficiency; Empirical evidence from banking sector Pakistan. *International Journal of Research in Finance and Marketing*، Vol. (6)، PP209-219.

مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية
ISSN 2352-9962/E-ISSN 2572-0147
العدد التاسع- جوان 2018

OEB Univ. Publish.

تأثير النظام الجبائي على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

The impact of the tax system on the competitiveness of small and medium enterprises

د.نظيرة قلادي
جامعة أم البواقي، الجزائر
knnadira@hotmail.fr

د. محمد الأمين وليد طالب
جامعة أم البواقي، الجزائر
taleb.oualid@gmail.com

تاريخ التسليم: **2018/03/07**، تاريخ التقييم: **2018/04/22**، تاريخ القبول: **2018/05/05**

الملخص

نهدف من خلال هذا البحث لمعرفة تأثير النظام الجبائي على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتوصلنا إلى أن للنظام الجبائي تأثير على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال مجموعة من المؤشرات الجبائية من بينها: الضغط الجبائي، الازدواج الجبائي والخطر الجبائي. ويساهم النظام الجبائي أيضا في دعم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال التحفيزات الجبائية، حيث تساهم هذه الأخيرة في تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تحسين مؤشراتها والمتمثلة في: تكلفة الصنع، الإنتاجية الكلية للعوامل، الحصة من السوق ومؤشر الربحية.

الكلمات المفتاحية: النظام الجبائي، التنافسية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المؤشرات الجبائية، التحفيزات الجبائية.

Abstract :

Through this research we aim to understand the impact of the tax system on the competitiveness of small and medium enterprises,

We concluded that the tax system has an impact on the competitiveness of small and medium enterprises through a set of tax indicators, including: fiscal pressure, fiscal double taxation and tax risk.

The tax system also contributes to the competitiveness of small and medium enterprises through tax incentives that contribute to improving the competitiveness of SMEs by improving their indicators of cost of manufacturing, total factor productivity, market share and profitability index.

Keywords: tax system, competitiveness, small and medium enterprises, tax indicators, tax incentives.

المقدمة:

في ظل حدّة التنافس، تواجه المؤسسات ومنها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحديات كبيرة تتلخص في كيفية وصولها لبناء وتعزيز ميزة تنافسية تسمح لها باحتلال مركز تنافسي قوي، المحافظة عليه وتعظيمه. فاستمرار مؤسسة في السوق مرهون بمدى قدرتها على مواجهة غيرها من المؤسسات الأخرى الناشطة في نفس القطاع السوقي، بامتلاكها لميزة تنافسية ووضعها لاستراتيجيات تنافسية. كما أنه بالإضافة للميزة التنافسية والاستراتيجيات التنافسية، يمكن للدولة أن تلعب دورا هاما من خلاله تساعد المؤسسات ومنها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحسين تنافسيتها. فلا يجب أن يقتصر دور الدولة وهي بصدد تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التدخل المباشر بمختلف جوانبه المالية، التسويقية والاقتصادية فقط، بل يجب أن يشمل هذا التشجيع حتى الجانب الجبائي كشكل من أشكال التدخل غير المباشر، على اعتبار أن المتغير الجبائي عنصرا استراتيجيا يجب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مراعاته عند اتخاذ القرارات المرتبطة بنشاطها ونتائجها وفقا للتشريعات والقوانين الجبائية المعمول بها. كما أن للنظام الجبائي تأثير على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تأثيره على مؤشراتها والمتمثلة في: مؤشر تكلفة الصنع، مؤشر الإنتاجية الكلية للعوامل، مؤشر الحصة من السوق ومؤشر الربحية، وذلك من خلال الضرائب التي يفرضها عليها، إضافة للتحفيزات الجبائية التي يقدمها.

اشكالية البحث:

يمكن للنظام الجبائي دعم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال التحفيزات الجبائية التي يمنحها لها، والتي تؤثر على المؤشرات التنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. فبقدر ما يكون النظام الجبائي رشيدا بقدر ما تعززت تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أخذا بمبدأ الاستفادة المثلى من التحفيزات الجبائية من جهة، والتحكم في التكلفة الجبائية من جهة أخرى.

مما سبق يمكننا طرح التساؤل الرئيسي التالي:

- ما مدى مساهمة النظام الجبائي في دعم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

و من أجل الاجابة على التساؤل الرئيسي سنحاول الاجابة على الأسئلة التالية:

- كيف يؤثر كل من الضغط الجبائي، الازدواج الجبائي والخطر الجبائي على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

- ما مدى مساهمة التحفيز الجبائي في تحسين المؤشرات التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟
- كيف يؤثر التحفيز الجبائي على التكاليف، العمال، التوسع والمبادلات الخارجية؟

أهداف البحث:

نهدف من خلال هذا البحث إلى معرفة تأثير الضغط الجبائي، الازدواج الجبائي والخطر الجبائي على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة للتعرف على تأثير التحفيز الجبائي على المؤشرات التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتمثلة في: تكلفة الصنع، الانتاجية الكلية للعوامل، الحصة من السوق والربحية. كما يهدف هذا البحث لمعرفة تأثير التحفيز الجبائي على مؤشرات أخرى وهي: التكاليف، العمال، التوسع والمبادلات الخارجية.

منهجية البحث:

تحقيقا منا لأهداف الدراسة وإجابة منا على التساؤلات السابقة تم الاعتماد في انجاز هذا البحث على كل من المنهج الوصفي والمنهج التحليلي.

تقسيم البحث:

من أجل الاجابة على أسئلة البحث ارتأينا تقسيمه إلى ثلاثة محاور جاءت كالآتي:

- تأثير بعض المؤشرات الجبائية على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تأثير التحفيز الجبائي على المؤشرات التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تأثير التحفيز الجبائي على مؤشرات أخرى.

1- تأثير بعض المؤشرات الجبائية على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

هناك عدّة مؤشرات جبائية تؤثر على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومن بينها نجد: مؤشر الضغط الجبائي، مؤشر الازدواج الجبائي ومؤشر الخطر الجبائي. وسوف نحاول في هذا العنصر التطرق لتأثير هذه المؤشرات الجبائية على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1-1- تأثير مؤشر الضغط الجبائي على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يعد الضغط الجبائي من أهم المؤشرات الكمية المستخدمة في تقييم النظم الضريبية، فهو مؤشر للتقدير الكلي للضرائب على مستوى الاقتصاد الوطني، وقد اختلفت تسميات هذا المؤشر، فالبعض يطلق عليه الضغط الجبائي كما هو عند منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي

(O.C.D.E)، بينما المجلس الاقتصادي والاجتماعي بفرنسا يطلق عليه مستوى الجباية، وعند آخرين: معدل الاقتطاع الإجباري، وعبء الضريبة على الاقتصاد (بوزيدة، 2010، ص. 66).

ويشكل ارتفاع معدلات الضرائب ضغطا جبائيا كبيرا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة في ظل التنافس القائم (رزيق، ومسدور، 2003، ص. 63). فالجباية باعتبارها اقتطاع نقدي من حصيلة التدفقات المحققة من طرف المؤسسة تؤثر بطريقة مباشرة على استثماراتها، فكلما كان الضغط الجبائي متوازنا كلما مكنها من تحويل رأسمالها النقدي المسخر في العملية إلى رأسمال تقني يسمح لها بالتمويل الذاتي، وتطوير نشاطاتها الاستثمارية. فارتفاع الضغط الجبائي يعرقل النشاط الاقتصادي الوطني ويحد من فعالية النظام الجبائي (ناصر، 2011، ص. 133)، لكون الضريبة تؤثر على الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج وبالتالي انخفاض الإنتاج، وهذا ما يؤثر على الحصة السوقية للمؤسسة.

ويؤثر الضغط الجبائي أيضا على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصورة مباشرة من خلال تأثيره على النتيجة الصافية عن طريق:

- الضريبة على أرباح الشركات، والتي تحسب من النتيجة الإجمالية، فكلما كان معدل الضريبة مرتفعا كلما كان لها تأثير سلبي على الربح؛
- الضرائب والرسوم الأخرى والتي تدخل في تكلفة صنع المنتج، فكلما ارتفعت هذه الضرائب والرسوم كلما زادت تكلفة الصنع، هذه الزيادة التي ينجم عنها ارتفاع الأسعار أو انخفاض الأرباح.

وعليه فالضغط الجبائي يشكل خطرا محتملا على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إذا لم يكن متوازنا. فالضغط الجبائي المتوازن يسمح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من التوسع في أنشطتها، ثم زيادة المادة الخاضعة للضريبة في الأمد القصير والمتوسط.

1-2-تأثير مؤشر الازدواج الجبائي على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن ظاهرة الازدواج الجبائي تعد من الظواهر الهامة ولها اهتمام واسع على المستوى المحلي والدولي، وتعتبر إحدى المشكلات المطروحة عند تقرير أي نظام جبائي. ويؤثر الازدواج الجبائي على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث أنه يمثل عبئا إضافيا على عاتق المكلف بالضريبة ليزيد إلى جانب العبء الأصلي الجزء الأكبر من الأرباح المحققة، وبالتالي عدم إنشاء القيمة للمساهمين، لكون الجزء الأكبر من الأرباح المحققة تمتص من طرف الضرائب، هذا ما ينجم عنه فقدان هؤلاء المساهمين، وبالتالي تضرر الأنشطة الرئيسة للمؤسسة نتيجة نقص الأموال

اللازمة لمزاولة مختلف هذه الأنشطة. فالازدواج الجبائي يترتب عليه زيادة العبء الجبائي، مما يؤدي إلى عرقلة النشاط الاقتصادي (ناصر، 2011، ص. 132). كما أن الازدواج الجبائي يؤثر سلبا على تطور صادرات المؤسسة، وذلك خوفا من العبء الجبائي الإضافي الناتج عن هذا الازدواج، مما يؤدي بدوره لفقدان المؤسسة لحصة سوقية على المستوى الخارجي.أما على المستوى الداخلي، فالازدواج الجبائي يعمل على زيادة تكلفة إنتاج المنتجات نتيجة ارتفاع التكاليف الجبائية من جهة وارتفاع تكاليف الحصول على عوامل الإنتاج من جهة أخرى. ففي الحالة الأولى ينجم عنه ارتفاع أسعار المؤسسة مقارنة بمنافيسها في حالة نقل العبء الجبائي إلى الأمام، أما في الحالة الثانية فيحدث سوء استغلال عوامل الإنتاج في حالة نقل العبء الجبائي إلى الوراء.

1-3-تأثير مؤشر الخطر الجبائي على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن فكرة الخطر الجبائي لم تحظ بالقدر الكافي من الإهتمام والدراسة، بسبب قلة الإهتمام بمفهوم التسيير الجبائي كأحد عناصر التسيير المالي، وتعود قلة الإهتمام هذه إلى ربط المسيرين للضريبة بفكرة الإلزامية، ومن أجل تفادي الخطر الجبائي لابد من عملية المراجعة الداخلية للمؤسسة لاستعمال الجباية لفائدتها. وينعكس الخطر الجبائي بصورة مباشرة على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك نتيجة الأعباء الإضافية الناتجة عن عدم تقيدها بالتشريعات الجبائية (مامشو دادي عدون، 2008، ص. 37). وهذا ما يقلل هامش الربح لديها، وينعكس على قدرتها التمويلية، ويحد من إمكانية توسعها، ويقلل استثماراتها.

كما أن تعرض المؤسسة للخطر الجبائي يجعلها في حالة إرتباك، وهذا ما يعرقل مجهوداتها ويحرمها من القدرة التنافسية الموجودة لدى بعض المؤسسات التي تمكنت من تحقيق الفعالية والقدرة على التحكم في تسييرها الجبائي. فالتسيير الجبائي بما في ذلك المراجعة الجبائية الداخلية يهدف لإدراج العامل الجبائي في عملية اتخاذ القرار، وهذا ناجم عن مختلف التأثيرات التي يحدثها هذا العامل على تسيير المؤسسة وعلى تنافسيتها.

2- تأثير التحفيز الجبائي على المؤشرات التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يمكن للنظام الجبائي التأثير على المؤشرات التنافسية للمؤسسات، ومنها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال التحفيزات الجبائية التي يقدمها والتي تؤثر على مؤشرات التنافسية، وسنوضح ذلك في هذا المطلب.

2-1- مؤشر تكلفة الصنع

تتحدد تكاليف الصنع انطلاقا من أسعار عوامل الإنتاج، وتعتبر من أهم محددات تنافسية المؤسسات، ومنها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لكونها ترتبط بتحديد أسعار المنتجات، وعليه فإخضاع عوامل الإنتاج إلى الضرائب من شأنه أن يؤدي لارتفاع تكلفة صنع المنتوج (ناصر، 2011، ص. 68). وهنا تكون المؤسسة أمام خيارين إحداهما أن تعكس الضريبة إلى الأمام، وبالتالي ينتقل عبئها إلى المستهلك، وتدمج في سعر المنتج أو أن تعكس الضريبة على الربح، وفي هذه الحالة فالمؤسسة هي التي تتحمل الضريبة، وبالتالي يبقى السعر على حاله في ظل المنافسة التامة. كما أن فرض الضرائب على السلع ذات الجودة العالية يكون سببا في نقص تدفقها نحو الدول المستوردة، وبالتالي فالضرائب تعمل على انخفاض نمو التكنولوجيا، وبالتالي تعمل على انخفاض الجودة والاحتكاك بها.

وعليه فسياسة التحفيز الجبائي تساهم في تدعيم مؤشر تكلفة الصنع عن طريق تخفيض العبء الجبائي على مدخلات الإنتاج، لتشجيع الاستثمار والإنتاج وتخفيض تكاليف الرسوم الجمركية على المواد الأولية اللازمة للصناعة. فمن خلال هذا التحفيز ستنخفض تكاليف الصنع وبالمقابل تزيد تنافسية المؤسسة في الأسواق الداخلية والخارجية.

2-2- مؤشر الإنتاجية الكلية للعوامل

يؤدي دمج الضريبة في سعر المنتج بالضرورة لارتفاع سعره، وقد يزيد هذا السعر عن السعر التوازني في السوق، وهذا من شأنه أن يجعل مؤسسات القطاع الخاص تتوجه لإنتاج السلع التي لا تخضع لضرائب مرتفعة، وبالتالي تحد من نموه وتجعله يركز نشاطاته في مجالات تكون فيها مردودية عالية وغير مثقلة بالضرائب. وبالتالي فالضرائب تؤدي لتشوه هيكل الأسعار، مما يجعل القرارات الإنتاجية للقطاع الخاص تنحرف عن الطريق السليم، لكونها لا تتماشى مع التكلفة النسبية لإنتاج السلع المختلفة، هذا ما يؤدي لسوء تخصيص الموارد الاقتصادية، وبالتالي عدم الوصول للتخصيص الكفء للموارد الاقتصادية.

كما تتدخل الضريبة في تصحيح إخفاق السوق، أي في حالة عجز السوق التنافسي عن تخصيص الموارد بكفاءة، وعدم قدرته على تحقيق العدالة في توزيع الدخول، ويعود هذا الإخفاق إلى عدة عوامل ترتبط أساس بطبيعة عمل السوق في حد ذاته. وتتجسد مظاهر إخفاق السوق في عدة صور مثل إخفاق السوق في تحقيق العمالة الكاملة، وإخفاقه في تحقيق أقصى معدلات النمو الممكنة.

وتعمل سياسة التحفيز الجبائي على دعم مؤشر الإنتاجية الكلية للعوامل من خلال تخفيف العبء الجبائي على عوامل الإنتاج، وبالتالي المساهمة في تحسين تنافسية المؤسسة.

2-3- مؤشر الحصة من السوق

كلما استطاعت المؤسسة التحكم في المؤشرين السابقين: مؤشر تكلفة الصنع ومؤشر الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج كلما تمكنت من زيادة حصتها السوقية، وذلك في ظل ثبات العوامل الأخرى، سواء على مستوى السوق المحلي أو الدولي.

ونجد أن ثقل النظام الجبائي يعرقل انسياب المنتجات نحو الأسواق الدولية، من خلال ارتفاع معدلات الضرائب والرسوم الجمركية، ولكي تشجع الدول مؤسساتها، وبالتالي زيادة تنافسيتها تعمل على إعفائها من جميع الضرائب والرسوم بالنسبة للمنتجات الموجهة للتصدير، كما تقدم تحفيزات جبائية مختلفة، فتساهم التحفيزات الجبائية في زيادة الحصة السوقية للمؤسسة من خلال تخفيض تكلفة الصنع للمنتج.

2-4- مؤشر الربحية

إن الهدف من ممارسة أي نشاط هو أن يذر على المستثمر أو المؤسسة أقصى ربح ممكن خاصة بالنسبة للقطاع الخاص، ولخضاع هذا الربح لمختلف الضرائب المفروضة من طرف النظام الجبائي، تؤثر على ربحية المؤسسة، لذا فالمعدل المخفض الذي يفرض على الأرباح المعاد استثمارها يعتبر امتيازا يمكن للمؤسسة الاستفادة منه(BARKI, 2003, p. 83).

ويساهم التحفيز الجبائي أيضا في تحسين مؤشر ربحية المؤسسة من خلال جملة الإعفاءات والتخفيضات الممنوحة من طرف الدولة لتشجيع المؤسسات خاصة التابعة للقطاع الخاص وبالتالي زيادة معدلات نموها، لكون هذه التحفيزات تعمل على تقليص أو انعدام الضريبة الواجبة الدفع من جهة، وبالتالي ارتفاع الأرباح الصافية.

3- تأثير التحفيز الجبائي على مؤشرات أخرى

من خلال هذا العنصر، سنتعرض لتأثير التحفيز الجبائي على مؤشرات أخرى إلى جانب المؤشرات التنافسية، و من بين هذه المؤشرات نذكر: تدنية التكاليف، تحسين قدرة أداء المواد البشرية، توسيع المؤسسة والمبادلات الخارجية.

3-1- تدنية التكاليف

تتعلق التكلفة بكل ما تضحي به المؤسسة من أجل بلوغ أهدافها المسطرة(براهمية، 2011، ص. 103)، ولكي تتمكن المؤسسة من بلوغ هذه الأهداف، لابد عليها أن تحسن استخدام مواردها المتاحة أفضل استغلال، والعمل على التحكم في مختلف تكاليفها وإيجاد السبل الكفيلة لتدنيتها. فالتكاليف تعد محددا هاما للأرباح لكونها تعبر عن الفرق بين الإيرادات الكلية والتكاليف الكلية.

وتعد الضريبة عنصرا هاما يدخل في تكلفة المنتوج، ويعمل النظام الجبائي من خلال ما يوفره من تحفيزات جبائية على تدنية التكاليف، وبالتالي يعطي للمؤسسة البيع بسعر أقل من سعر المؤسسات الأخرى. ولكن تأثير النظام الجبائي على تكلفة المنتوج يتوقف أيضا على طبيعة السوق التي تنشط فيه المؤسسة، كما أنه يضع شروط لتخفيض هذه التكاليف.

3-1-1-طبيعة السوق الذي تنشط فيه المؤسسات: هناك ثلاثة أنواع من الأسواق التي يمكن للمؤسسة أن تنشط فيها وهي: سوق المنافسة الاحتكارية، سوق المنافسة الكاملة وسوق الاحتكار.

أ- سوق المنافسة الاحتكارية:نجد بأن السوق التنافسية الاحتكارية تقع ما بين المنافسة الكاملة والاحتكار الكامل، بحيث تختلف بالنسبة للمنافسة الكاملة، وذلك لعدم توافق السلع بالإضافة لاختلافها للاحتكار الكامل، وذلك بتعدد المكلفين الذين يقومون ببيع السلع والخدمات والجانب المتمثل في المشترين. أما عن السعر في المنافسة الاحتكارية، فهو أقل منه في الاحتكار وأكبر منه في حالة المنافسة الكاملة، كما أن إمكانية نقل العبء الجبائي في ظل المنافسة الاحتكارية، يكون قريبا في ظل المنافسة الكاملة. فنلاحظ خلال الفترة القصيرة انتقال العبء الجبائي بصورة ضعيفة، كما أن عدم تطابق صفات السلع يجعل تنقل العبء الجبائي بكل بساطة، ولكن في حدود ضيقة و مع استمرار المنافسة الاحتكارية، مما يؤدي إلى انسحاب وخروج المؤسسات الصغيرة، سيكون هناك توسع كبير لنقل العبء الجبائي (جمام، 2010، ص. 61).

ويعمل النظام الجبائي من خلال التحفيزات الجبائية التي يقدمها للمؤسسات ومنها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على ضغط التكاليف مما يجنبها اللجوء إلى رفع أسعار منتجاتها.

ب- سوق المنافسة الكاملة:حسب هذا السوق فالسعر يتحدد على أساس قوى العرض والطلب، ففي هذا السوق لا تستطيع المؤسسة أن ترفع أسعار بيع منتجاتها، وبالتالي عدم المقدرة على نقل عبء الضريبة للمستهلك، وفي هذه الحالة يمكن أن تتجاوز التكاليف الربح المحقق. وهذا ما يترتب عليه تحقيق خسارة، مما يؤدي إما لتخفيض الإنتاج وإما لانسحاب المؤسسة من السوق (ناصر، 2011، ص. 71).

ومن أجل تفادي خسارة المؤسسة أو انسحابها من السوق، فالنظام الجبائي من خلال التحفيز الجبائي الذي يقدمه، يعمل على تخفيض التكاليف، وبالتالي تمكين المؤسسة من تحقيق سعر تنافسي يمكنها من البقاء في السوق وتحقيق الأرباح.

جـ- سوق الاحتكار: في سوق الاحتكار لكي تسيطر المؤسسة على السوق تقوم برفع سعر السلع بمقدار الضريبة دون انخفاض كمية الإنتاج، ولكن هذا السلوك يتوقف على مرونة الطلب، وعلى مستوى السعر قبل فرض الضريبة. فإذا كان الطلب على السلعة يتميز بقلة المرونة، فهذا يؤدي لنقص كمية الإنتاج، أما في حالة ما إذا كان الطلب مرن فلا يحدث نقص في كمية الإنتاج على الرغم من زيادة السعر بمقدار الضريبة.

نلاحظ أنه مهما كانت نوعية السوق الذي تتواجد فيه المؤسسة، فالنظام الجبائي يعمل على تخفيض التكاليف، وبالتالي زيادة هامش الربح في المنافسة التامة، وتخفيف من العبء الجبائي في المؤسسات الاحتكارية، وتجنب مخاطر انخفاض الطلب على منتجاتها.

3-1-2- شروط تخفيض التكاليف: تعد التكاليف عنصرا مهما في تخفيف العبء الجبائي على المؤسسة، وذلك لكون التكاليف تطرح من إيرادات المؤسسة، وبعدها نحصل على المبلغ الخاضع للضريبة. ولذلك تعمل المؤسسة على تضخيم تلك التكاليف، وتنويعها لكي تخفف من العبء الجبائي. لكن التشريعات الجبائية وضعت مجموعة من القيود لتلك التكاليف، ومن بين الشروط ما يلي:(DGI, 1992, p. 42)

- تبرير التكاليف بمستندات قانونية؛
- السماح بتخفيض التكاليف التي لها علاقة بنشاط المؤسسة؛
- ترجمة الأعباء إلى نقص في الأصول؛
- أن تقوم المؤسسة بإدراج الأعباء في السنة المعنية بتحديد الربح.

3-2- أثر التحفيز الجبائي على العمال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يلقى العنصر البشري اهتماما كبيرا في معظم المؤسسات، فهو يعد أحد أهم عناصر الإنتاج والمتمثلة في رأس المال، الأرض، العمل والتنظيم. فالعنصر البشري متعلق بالعمل والتنظيم، فمتعلق بالعمل من حيث أنه هو الذي يقوم بالعملية الإنتاجية. ومتعلق بالتنظيم لكونه هو الذي يقوم بتفعيل عناصر الإنتاج لتحقيق أهداف المؤسسة عموما.

ويتطلب سعي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحسين أداء العاملين عن طريق رفع كفاءتهم، استعمال نظام جيد للحوافز المادية من زيادة الأجور، المنح والعلاوات. وهذه الحوافز هي

محل الاقتطاعات الجبائية، مما يجعلها تحد من سياسة التحفيز المنتهجة. لذلك فالتحفيزات الجبائية المتعلقة بالضرائب على الأجور والمرتبات والعلاوات تخفف العبء الجبائي مما يساهم في:

3-2-1-تحسين قدرة أداء العاملين: تعرف الضريبة على الأجر بأنها ضريبة شخصية مباشرة، تنعكس آثارها على المكلف الفعلي الذي استقرت على دخله. وبالتالي فيمكن للضريبة أن تدفع المكلف بها لزيادة الإنتاج من أجل تعويض ما اقتطع من دخله، وقد تحدث العكس وتلغي التحفيزات الجبائية على ضريبة الأجور هذه الآثار، لأنه نتيجة للانخفاض في معدلات الضريبة يرتفع العائد الصافي للعمل، وهذا ما يدفع بالعامل لزيادة ساعات العمل، وبالتالي زيادة الإنتاج.

3-2-2- زيادة الرغبة في العمل: من خلال الموازنة التي يقوم بها الفرد العامل بين المنفعة التي تعود عليه بحصوله على وحدة من الدخل، وبين ثمن هذه الوحدة مقدرا بمشقة الجهد التي يتحملها في ذلك، فإذا كان طلب الأفراد للدخل مرن، هذا ما يسبب زيادة العمل والرغبة فيه، وذلك لزيادة مستويات دخلهم والعكس صحيح.

التحفيزات الجبائية لا يتوقف دورها فيما تحدثه من أثر على العاملين نتيجة المكاسب المادية التي يحققونها من ورائها، وإنما يمتد إلى أحداث أثر نفسي لدى العاملين يتمثل في زيادة رغبتهم وميلهم للعمل. مما يدفعهم لمضاعفة جهودهم، وحتى وإن كانت ساعات العمل هي نفسها، وهذا ما يعمل على تخفيض تكلفة الوحدة المنتجة، وهو ما ينعكس على سعر السلعة، ويمكن المؤسسة من دعم تنافسيتها.

ومن بين الإجراءات الجبائية التي يمكنها ترغيب العاملين في العمل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما يلي:

- إعفاء جزء من الدخل الخاضع للضريبة؛
- عدم المبالغة في الضريبة على الأجور والمرتبات؛
- تجنب فرض الضرائب المرتفعة على السلع الاستهلاكية الضرورية؛
- أخذ الجوانب الشخصية الاجتماعية بعين الاعتبار.

3-3-توسع المؤسسة

يعد توسع المؤسسة سواءا من حيث الحجم، أو في تقنيات الإنتاج من العوامل الداعمة لتنافسية المؤسسة في السوق، فيعتبر توسع المؤسسة من بين الأهداف الأساسية التي تسعى المؤسسات لتحقيقه، ويساهم النظام الجبائي في تحقيق هذا الهدف من خلال:

3-3-1- المعاملة الجبائية لفائض القيمة: وذلك من خلال النظام الجبائي الذي يخضع له فائض القيمة الناتج عن الاستثمارات المتنازل عنها بغية استبدالها أو تجديدها، أو ذلك الفائض الناتج عن عمليات الجمع أو الفصل بين المؤسسات. ويمكن أن يؤدي خضوع هذا الفائض للضريبة لعدم تحفيز المؤسسة لتبني الاستراتيجيات التوسعية، وهذا ما يسبب القضاء على التجديد والنمو، وخاصة في حالة العبء الجبائي الكبير.

3-3-2-الضريبة العامة المتتابعة على رقم الأعمال: تعرف الضريبة العامة المتتابعة على رقم الأعمال بالضريبة التراكمية، حيث تفرض على مختلف العمليات التي تمر بها السلعة من المنتج إلى المستهلك. ففي هذه الحالة المنتج يخضع للضريبة في أكثر من مرحلة، وهذا ما يؤدي إلى (دراز. عتمان، د.ت.ن، ص ص. 172-273):

- عجز المنتجات الوطنية البديلة للواردات عن منافسة الواردات في الأسواق المحلية، وهذا بسبب ثقل العبء الجبائي الذي أدى إلى:
  - انخفاض الطلب على المنتجات الوطنية البديلة للواردات؛
  - نتيجة انخفاض المبيعات، انخفضت أرباح المؤسسات الوطنية؛
  - زيادة الطلب على المنتجات الأجنبية، وزيادة حجم وقيمة الواردات، ما أدى بطبيعة الحال لزيادة العجز في ميزان المدفوعات.
- اختلال هيكل إنتاج وتوزيع الخدمات، حيث أن الوحدات الإنتاجية المتكاملة التي تنجح في تقصير خطوط إنتاجها وتوزيعها، تتحمل عبء جبائي أقل بالمقارنة بالمؤسسات التي تعجز عن تحقيق ذلك، هذا ما ينتج عنه:
  - إمكانية خروج المؤسسات غير المتكاملة من السوق نتيجة انخفاض أرباحها مقارنة بأرباح المؤسسات المتكاملة؛
  - ظهور قوى احتكارية في مجال الإنتاج والتوزيع، ما يؤدي لارتفاع الأسعار؛
  - انخفاض العبء الجبائي للمؤسسات المتكاملة وارتفاعه بالنسبة للمؤسسة غير المتكاملة.
- عدم قدرة الصادرات الوطنية على المنافسة في الأسواق الخارجية نتيجة نقل عبئها الجبائي.

3-4- التأثير الجبائي على المبادلات الخارجية

تقوم الدولة بمنح تحفيزات جبائية لصالح المؤسسات المحلية من أجل تخفيف عبئها الجبائي، وتمكينها من منافسة المؤسسات الأجنبية في الأسواق المحلية والخارجية. خاصة فيما يتعلق بالضرائب والرسوم الجمركية، فهي تلعب دورا هاما في التأثير على المبادلات الخارجية

للمؤسسة. فالرسوم الجمركية تفرض على السلع المستوردة والمصدرة، فعندما تكون المؤسسات المحلية بحاجة لمنتجات وسيطة أو موارد أولية تستخدمها في العملية الإنتاجية وغير متوفرة محليا، فستقوم باستيرادها من الخارج. ففي حالة فرض ضرائب مرتفعة على هذه الواردات، فهذا سيسبب:

- ارتفاع أسعار المنتجات النهائية؛
- انخفاض من حجم الاستثمارات؛
- عجز المنتجات البديلة على المنافسة محليا، وخارجيا بسبب ارتفاع تكاليف إنتاجها.

ففي هذه الحالة منح الدولة لتحفيزات جبائية من خلال تخفيض الضرائب المفروضة على الواردات من هذه المواد الأولية أو المنتجات الوسيطة، سيؤدي لتخفيف الأخطار السابقة، وهذا ما يشجع المؤسسات المحلية على الإنتاج، وزيادة تنافسيتها.

أما في حالة أنه يمكن للمنتج توفير هذه المواد الأولية محليا، ففي هذه الحالة ففرض الضرائب المرتفعة سيكون في صالحه لتشجيعه على استعمال المواد الأولية والمنتجات الوسيطة الأولية المحلية، وبالتالي العمل على زيادة تنافسية مؤسسته في السوق المحلي وأيضا السوق الأجنبي. فالدولة تعمل على تشجيع التصدير من خلال إعفاء أو تخفيض في المعدلات الضريبية.

الخاتمة:

للنظام الجبائي تأثير على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال مجموعة من المؤشرات الجبائية من بينها: الضغط الجبائي، الازدواج الجبائي والخطر الجبائي. ويساهم النظام الجبائي أيضا في دعم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال التحفيزات الجبائية، حيث تساهم هذه الأخيرة في تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تحسين مؤشراتها والمتمثلة في: تكلفة الصنع، الإنتاجية الكلية للعوامل، الحصة من السوق ومؤشر الربحية. حيث تساهم التحفيزات الجبائية في دعم مؤشر تكلفة الصنع عن طريق تخفيض العبء الجبائي على مدخلات الإنتاج، لتشجيع الاستثمار والإنتاج وتخفيض تكاليف الرسوم الجمركية على المواد الأولية اللازمة للصناعة. وتعمل التحفيزات الجبائية على دعم مؤشر الإنتاجية الكلية للعوامل من خلال تخفيف العبء الجبائي على عوامل الإنتاج، وبالتالي المساهمة في تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. كما تساهم التحفيزات الجبائية في زيادة الحصة السوقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تخفيض تكلفة الصنع للمنتج. كما تعمل التحفيزات على تقليص أو انعدام الضريبة الواجبة الدفع من جهة، وبالتالي ارتفاع الأرباح الصافية. إضافة لهذه المؤشرات فللتحفيزات الجبائية تأثير

على مؤشرات أخرى منها: تدنية التكاليف، تحسين قدرة أداء الموارد البشرية، توسيع المؤسسة والمبادلات الخارجية.

قائمة المراجع:

- باللغة العربية:

1- براهمية،ابراهيم. (2011). ***تدنية التكاليف كأسلوب هام لتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية – دراسة حالة مؤسسة الاسمنت ومشتقاته بالشلف –ECDE-.*** *الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية*، (العدد 5).

2-بوزيدة، حميد. (2010).***جباية المؤسسات*** (ط. 3)**.** الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية.

3- جمام، محمود. (2010).***النظام الضريبي وآثاره على التنمية الاقتصادية –دراسة حالة الجزائر -***. أطروحة دكتوراه، جامعة محمود منتوري: قسنطينة.

4- دراز، حامد عبد المجيد، و عثمان، سعيد. (د.ت)***.مبادئ المالية العامة***. الاسكندرية: الدار الجامعية.

5- رزيق، كمال، ومسدور، فارس. (11/10 ماي 2003). ***تقييم إصلاح النظام الجبائي.*** قدم إلىالملتقى الوطني حول "السياسة الجبائية الجزائرية في الألفية الثالثة"، جامعة سعد دحلب البليدة.

6- مامش، يوسف، ودادي عدون، ناصر. (2008).***أثر التشريع الجبائي على مردودية المؤسسة وهيكلها المالي***(ط. 1). الجزائر: دار المحمدية العامة.

7- ناصر، مراد. (2011).***فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق***(ط. 6)**.** الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

- باللغة الأجنبية:

8- Algérie, ME, DGI, (1992). ***Instruction impôt sur le revenu global***. Alger **:** O.P.U.

9- BARKI, Mohamed (2003).***Comptabilité fiscal de l'entreprise.*** Alger : édition maison des livres.

مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية
ISSN 2352-9962/E-ISSN 2572-0147
العدد التاسع- جوان 2018

OEB Univ. Publish.

الحكم الراشد وتطوير القدرات الابداعية للإدارة المحلية الجزائرية مع عرض للتجربة الألمانية

Good governance and developing the creative capacities of the Algerian local administration" with a presentation of the German experience

د. لوشن محمد
جامعة باتنة 1– الجزائر
mohamed_louchen165@yahoo.fr

د. مولحسان أيات الله
جامعة باتنة 1– الجزائر
mayatellah@gmail.com

تاريخ التسليم: **2018/05/04**، تاريخ التقييم: **2018/05/31**، تاريخ القبول: **2018/06/05**

الملخص

يعد تطوير القدرات الابداعية للمؤسسات العمومية من بين أولويات التنمية في أي مجتمع يسعى إلى تحقيق التميز، خاصة في ظل التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تشهدها الساحة الدولية، ولعل من بين مساعي تحقيق التنمية المنشودة هو تكريس أسس وقواعد متينة لتحسين خدمة المرفق العام، من خلال تطوير الادارة المحلية وتعزيز قدراتها الابداعية وتوطين أساليب الادارة الحديثة، التي تعتمد بشكل رئيس على مبادئ وأسس الحكم الراشد الرامي إلى توفير البيئة الملائمة لممارسة النشاط الاداري على أكمل وجه، وهو ما جسدته فعلا التجربة الألمانية التي استقت نموذجها من تجارب رائدة في مجال تطوير الادارة المحلية من خلال مبادئ وأسس الحكم الراشد المحلي.

الكلمات المفتاحية: الحكم الراشد المحلي ، تطوير الادارة المحلية، القدرات الابداعية

Abstract :

The development of the creative capacities of public institutions is one of the priorities of development in any society that seeks to achieve excellence, especially in the light of the economic, social and political changes taking place in the international arena. among the endeavors to achieve the desired development is the establishment of solid foundations and rules to improve the service of the public institutions. the local administration and the enhancement of its creative capabilities and the settlement of modern management methods, which rely mainly on the principles and foundations of good governance aimed at providing an environment conducive to the exercise of managerial activity to the fullest, which was exemplified by the german experience derived from the model of garb is a leader in the development of local management through the principles and foundations of local governance.

Keywords: Local Governance, Local Administration Development, Creative Capabilities.

مقدمة:

احتل موضوع الإدارة المحلية مركزا هاما في نظام الحكم الداخلي لكثير من دول العالم نظرا لما تقوم به هذه الأخيرة من دور فعال في تحقيق التنمية على المستوى المحلي لتصبح بعد ذلك على مستوى قومي، ولعل أهم ما يميزها كونها إدارة قريبة من المواطن ونابعة من صميمه.

إن قرب الإدارة المحلية من المواطنين يجعلها الأقدر على إدراك احتياجاته المحلية ويهيئ لها فرص النجاح لتنفيذ السياسات لتصبح واقعا ملموسا يلبي تطلعات الجمهور المحلي وهذا لقدرتها العالية على حل المشكلات والوفاء بالاحتياجات.

❖ **الاشكالية** :

تعمل الجماعات المحلية في ظل الامكانيات المتوفرة لها لمباشرة اختصاصاتها محليا وفي اطار الدور الذي تلعبه الجماعات المحلية بالجزائر يمكننا التساؤل

حول :**ما مدى مساهمة الحكم الراشد المحلي في تطوير قدرات الادارة المحلية ؟**

❖ **التساؤلات الفرعية**:

1. ما مفهوم الادارة المحلية؟
2. ماهي محددات إدارة الجماعات المحلية؟
3. ماهي أهم العوائق التي تواجه تطوير قدرات الادارة المحلية؟

❖ **فرضيات البحث**:

- يتحدد واقع تسيير الجماعات المحلية وفقا لما تقتضيه طرق التسيير المالي والاداري.
- يرتبط التسيير الجيد للجماعات المحلية بكفاءة المجالس المحلية في حسن استخدام الموارد المالية.
- التسيير المالي والإداري للجماعات المحلية يفرض وجود رقابة إدارية ومالية من طرف السلطة المركزية.
- سوء استخدام الموارد المالية والمادية يؤثر سلبا على مستوى التنمية المحلية.

❖ **أهمية الدراسة :**

يعد موضوع إدارة الجماعات المحلية في الجزائر ذا أهمية كبيرة سواًء من الناحية العلمية أو من الناحية العملية

تظهر الأهمية العلمية للموضوع محل الدراسة في إبراز واقع التسيير في الجماعات المحلية وفقا للنصوص القانونية السارية، وهذا في ظل التعديلات الت يفرضها الإصلاح الإداري للدولة من أجل مواكبة التطورات التي تشهدها معظم الدول.

أما من الناحية العملية فتتمثل في أهمية التطرق لدراسة الأساليب لتسيير وادارة الجماعات المحلية وهذا بإبراز مدى أهميتها من خلال الأدوار المنوطة بها لتحقيق التقدم والرقي للمجتمع المحلي من خلال عرض تجارب بعض الدول في هذا المجال، والتي يمكن الاستفادة منها لتحسين جودة الخدمة العمومية المقدمة في الجزائر.

❖ **أهداف الدراسة**:

تهدف هذه الدراسة الى مايلي:

- ✓ دراسة محددات الادارة المحلية وهذا بالتعرف على اهم خصائصها وابراز الركائز التي تقوم عليها.
- ✓ البحث في مقومات الادارة المحلية.
- ✓ البحث في واقع تسيير الجماعات المحلية وفي ابعادها المختلفة من خلال الدراسة.
- ✓ التجربة الألمانية كنموذج بالتركيز على التسيير المالي والاداري للبلديات.
- ✓ البحث في الأسباب التي تعرقل سير الجماعات المحلية التي تحول دون الوصول الى طرق التسيير الامثل.

1-إدارة الجماعات المحلية

إن ظهور الجماعات المحلية ليس وليد اليوم بل هو قديم وكان محل اهتمام المسيرين القدامى ، حيث ان الإدارة المحلية ليست ابتكارا حديثا اكتشفه الانسان، بال الزمت البشرية منذ العصور القديمة ، وذلك لأن ظهور القرى الصغيرة كان قبل ان تنشأ الدولة، حيث كانت تجتمع القرى والمدن فيما بينها ، لإدارة شؤونهم المحلية وحل مشاكلهم ، ولذألك فإن الجماعات المحلية يعد الأساس الذي استحدثت منه الدول بمفهومها الحديث، وعليه فإنه سيتم تعريف الإدارة المحلية و أهم أسباب نشأتها ومهامها ومميزات الإدارة المحلية في البلدان العربية.

1-1 تعريف الإدارة المحلية وخصائصها

أولا: تعريف الإدارة المحلية:

لقد كان أول من قام بتعريف الإدارة المحلية هم البريطانيون كصورة من صور التنظيم الإداري اللامركزي في أوائل القرن التاسع عشر، مع ان بذورها الأولى قد تطورت بتطور(RMALL,1998,p20) المجتمعات البشرية التي كانت محتاجة إلى المتضمن وتظافر الجهود لتلبية كل احتياجاتها، ولقد تعددت تعاريف الإدارة المحلية وذلك نظرا لاختلاف الرؤى ووجهات النظر، فالاتجاه الأول الذي وضع تعريفا للإدارة المحلية (عبد الحميد، 1999، ص.01) من خلال تصنيفها في ثلاثة اتجاهات استنادا إلى وظائفها، ولكن هذا التعريف لم يكن جامعا لأن

وظائف الإدارة المحلية تتعدد وتختلف من دولة إلى أخرى حسب النظام المطبق والسياسة التي تنتهجها الحكومة المركزية من آن إلى أخر، والى درجة الاستقلالية التي تتمتع بها هذه الإدارة في اتخاذ القرارات المناسبة، ومدى ارتباطها بالحكومة المركزية، وحسب التوجه السياسي والفكري لكل دولة. وانطلق الاتجاه الثاني من أهداف نظام الإدارة المحلية، والملاحظ أن وضع تعريف للإدارة المحلية عن طريق أهدافها لن يؤدي إلى الوصول إلى تعريف مؤسس على الأصول الفنية، بالإضافة إلى أن الأهداف المراد تحقيقها بواسطة الإدارة المحلية تختلف من زمن إلى أخر، فأهداف الإدارة المحلية في القرن الواحد والعشرين قد اتسعت وتنوعت عما كانت عليه في القرن الثامن عشر والتاسع عشر.

والاتجاه الثالث أخذ بعين الاعتبار جوهر الحكم المحلي أساسه وفحواه، والمقصود بذلك هيكل الجهاز الإداري لهذا النظام الذي يتكون من المجالس المحلية، بالإضافة إلى الجهاز التنفيذي للخدمات المحلية، اللذين يكونان جوهر نظام الحكم المحلي .ويعتقد بعض المؤلفين بوجود اختلاف بين مصطلح (الإدارة المحلية) (و (الحكامة المحلية) ، ويعود هذا الاختلاف الى الاختلاف بين المصطلحين الإدارة والحكامة (، حيث ان مصطلح الإدارة المحلية يتعلق باللامركزية في صنع واتخاذ القرار ، في حين أن الثاني) والحكامة المحلية (يتعلق باللامركزية في تهيئة ظروف الإدارة المحلية) (وهو ما يعني ان كلمة ادارة تتعلق بتنفيذ العمليات الإدارية اما كلمة الحكامة فتتعلق بتحيين البيئة الادارية المساعدة على تنفيذ نشاط معين ، وبطبيعة الحال إذا يكون هنا اختلاف بين المصطلحين اذا تم استخدام العامل الاقتصادي للتفريق بين المصطلحين (الزعبي، 1993،ص.35) وهناك رأي أخر ذهب إليه بعض المؤلفين وهو أن نظام الإدارة المحلية هو خطوة او مرحلة مهمة جدا ، إذ تبتدأ بعض الدول عند محاولتها تطبيق اللامركزية الإدارية) الجغرافية (بتفويض الحكم المحلي الصالحية أو تخويلها أولا من الحكومة لممثليها في المحافظات، ثم تبدأ بتطبيق الإدارة المحلية بعد ذألك بإصدار قوانين خاصة ، ثم في حالة النجاح تقوم بتطبيق نظام الحكامة المحلية ، ويعني هذا التطبيق مبدأ التدرج للوصول إلى إدارة أفضل للمناطق الجغرافية(الاصم، 1986،ص.09) كما يعتقد أصحاب هذا الرأي بأنه إذا ثم اختيار أعضاء المجالس المحلية عن طريق الانتخاب فإنه يؤمن لنا حكامة محلية ، عكس التعيين الذي يخرج عن دائرة الإدارة المحلية (العواجين، ص45)، اما الرأي الثالث فهو الذي يميل له أكثر الباحثين ، وهو عدم التفرقة بين المصطلحين يدعو إلى عدم التفرقة بين المصطلحين (الإدارة المحلية ، الحكامة المحلية) ، إلا أنهما يؤديان إلى معنى واحد بعيد عن الكلمات المجردة وهو اللامركزية الإدارية . واخيرا يمكن القول

ان الإدارة المحلية او الحكامة المحلية ماهيا إلا : منطقة جغرافية محددة تمارس نشاطها بواسطة سكانها أو ممثليهم تحت إشراف ورقابة الحكومة المركزية (العواجين، ص45).

ثانياً: خصائص الإدارة المحلية:

يمكن حصر الخصائص الواجب ترسيخها في مؤسسات الإدارة المحلية في ما يلي(الكواري، 1986، ص ص63-65):

1. الانطلاق من اجتذاب الكوادر ذات الكفاءة العالية، و التأكيد على ضرورة إعداد أسلوب موضوعي يتم بموجبه القيام بتعبئة الكفاءات الإدارية و الفنية و تهيئتها من أجل القيام بدورها الاستراتيجي في قيادة عملية التنمية، و ذلك عن طريق التركيز على الإعداد، التحفيز و السمو بحس المسؤولية المهنية في ظل الانتماء و الولاء المجتمعي.
2. القدرة على وضع استراتيجية طويلة المدى للنشاط أو القطاع أو المجتمع الذي تقوم بإدارة نشاطه،ومن ثم توفير متطلبات العمل بموجب تلك الاستراتيجية.
3. توفير القدرة الفنية للقيام بالتخطيط الاستراتيجي الاضطلاع بمهمات التوجيه والتنفيذ والمتابعة والتقويم.
4. المساهمة في بناء قاعدة وطنية للعلم والتقنية تسمح بتنمية القدرة الذاتية على استيعاب المعرفة والقيام باستنباط النظم والأساليب والتقنيات الملائمة، أو امتلاك المهارة اللازمة من أجل اختيار الملائم من جهات الاختصاص .
5. العمل الجاد من أجل تطويع الحالة الذهنية التي تسمح باستيعاب فلسفة التنمية من قبل أفراد المجتمع الذين تقع مهمات إدارته على عاتقهم أو يتأثر عملهم به أو يؤثر عليه
6. التأكيد تأسيس نظام للحوافز المادية والمعنوية، يعتمد على توظيف الدوافع والكافية من أجل توجيه الجهود وفقا لمقتضيات أداء الدور التنموي المطلوب من الإدارة المحلية انجازه بالقدر الذي يؤكد التزام الوحدة والقطاع والمجتمع بأداء الوظيفة الاجتماعية .

2-1 أسباب نشوء الإدارة المحلية ومهامها

أولا : اسباب نشوء الإدارة المحلية:

تعد الإدارة أداة مهمة لوجيه جهود الفرد والجماعة داخل المجتمع ، حيث أنها تقوم بدور العنصر المؤثر الذي يتغلغل في جميع الأنشطة الذي يقوم بها الإنسان ، وترجع أهمية الإدارة المحلية في التمييز بين المجتمعات المتقدمة والمتخلفة وهو ما حفز الدول المختلفة إلى الأخذ بهذا النظام، ثم

التوسع فيه ومن هذه الأسباب التي عجلت بضرورة انشاء الادارة المحلية نذكر(عقيلي، 1996، ص.01)

- **ازدياد وظائف الدولة:** كانت وظيفة الدولة مقصورة على المحافظة على الأمن الداخلي والقضاء على الاعتداءات الخارجية وإقامة العدل بين الناس، إضافة إلى إحجام الدولة القديمة عن التدخل في الميادين الاقتصادية والاجتماعي، أما في الوقت الماضي فقد اتسعت وظائف الدولة وأصبحت تتدخل تحت تأثير توجهات معينة في ميادين كثيرة تحقيقا للأهداف الاجتماعية والاقتصادية ولرخاء ورفاهية المواطنين، ولذلك أصبح عليها من العسير أن تنهض وحدها بالأعباء الجديدة الملقاة على عاتقها، ومن هنا ظهرت فكرة هيئات محلية تتولى بعض هذه الوظائف في نطاق الوحدات الجغرافية مما يخفف من المهام التي كذا اتجهت الدول نحو التوسع في تقسيم السلطات والاختصاصات بين الحكومة تقوم بها الدولة (الشيلي، ص.21).
- **الهيئات المحلية ومركزية اتخاذ القرار**: وتوسعت الدولة في هذا الاتجاه إلى الحد الذي أصبحت معه مشكلة اليوم، هي مشكلة اختيار أفضل أساليب التنظيم الإداري التي تؤدي بها الدولة اختصاصاتها المختلفة، وهذا بافتراض أن السلطة كلما كانت مفوضة للقائمين بالعمل والمباشرين له في أسفل الهرم الإداري كانت هناك سرعة في اتخاذ القرار ومواجهة الطوارئ، والاستجابة للحاجات المحلية التي تشغل كثيراً بالقيادات المركزية، وأن العمل غالبا ما يكون أكثر كفاية وانضباطا(الحجري، ص.06) بالإضافة إلى ذلك ظهرت فكرة تقسيم العمل إذ أصبحت هناك خدمات تقوم بها الحكومة المركزية كخدمات عامة وهناك خدمات محلية تتولاها الإدارة المحلية ومن هنا قيل نظام الإدارة المحلية قد أصبح ضرورة تقتضيها اتساع أعمال الإدارة المركزية الحكومية.
- **تنوع أساليب الإدارة تبعاً للنظرية الظرفية:** من المسلم به أن الإدارة المركزية تقوم بأداء خدمات، ولكي تكون بهذه الخدمات فإنها تضع أنماطاً وأساليب متشابهة تطبق على كافة المواطنين وفي جميع ربوع الوطن على قدم المساواة ، إن إتباع هذه الأساليب يشكل عقبة بالنسبة للخدمات العامة التي يشترك فيها كل أفراد المجتمع من حيث الانتفاع، ويستفيد منها جميع المواطنين، لكن الأمور تختلف كليا بالنسبة للخدمات المحلية، حيث هناك تفاوت بين المناطق الجغرافية في المنطقة الجغرافية الواحدة يتطلب تباينا واختلافا في الأساليب المتبعة لأداء الخدمات، فمثالً مدينة كبيرة للسكان تختلف مشكلاتها عن مدينة محدودة السكان ولجراءات الوقاية الصحية تختلف من مدينة واقعة على الحدود إلى مدينة داخلية (الشيلي، ص.22)،إضافة إلى ذلك فإن مشاريع التنمية الاقتصادية تختلف أساليبها في بيئة زراعية عنها في بيئة صناعية أو تجارية، أساليب التعليم تختلف

من مدينة فيها أقلية عنصرية أو تتكون من عنصرية تختلف عن أكثر السكان ، ونظام الإدارة المحلية يحقق أداء الخدمات بطريقة تتلاءم مع البيئة المحلية لكل وحدة إدارية وجغرافية ومع طبيعة ورغبات السكان المحليين وظروفهم المحلية التي تختلف من منطقة إلى أخرى.

- **الإدارة المحلية أكثر إدراكاً للحاجات المحلية:** يحاول نظام الإدارة المحلية إشراك أكبر عدد ممكن من السكان المحليين في إدارة شؤونهم وتنظيمها عن طريق المنتخبين وممثلين عنهم في المجالس المحلية، ومن هنا يكونون أكثر تفهماً للحاجات والرغبات والمشاكل المحلية من موظفي الإدارة المركزية التي لا تتوفر في كثير من الأحيان باحتياجات المواطنين ورغباتهم.
- **التدريب على أساليب الحكامة الجيدة:** يساعد نظام الإدارة المحلية من خلال تجارب الدول المتقدمة في تربية المواطنين تربية صالحة سياسياً واجتماعيا وذلك عن طريق تشكيل مجالس محلية منتخبة من طرف السكان المحليين وبطريقة نزيهة، يشعرهم بالدور الذي يؤدونه في أداء أو تسيير مرافقهم المحلية، ويجعل منهم أعضاء مؤهلين للمراكز القيادية في الدولة كما يزيد من شعورهم بحقوقهم الوطنية وتكاليفهم النبيلة ، كما ان التفعيل الحقيقي للامركزية يرمي الى إشراك المواطن في إدارة وتسيير شؤونه المحلية من خلال المجالس المحلية المنتخبة ، وهو ما يساعد المواطنين في تعلم السياسات الصالحة والمفيدة ، كما ان النجاعة في التسيير المحلي لا يمكن تحقيقها في إطار تسيير محلي لتسيير حياتهم اليومية منغلق على نفسه(زغدود،ص.15)، بل يتطلب دالك الإصغاء إلى انشغالات المواطنين وامتداد شرعية القرارات من رضا الشعب بها .(seriak,1998 ,p43)
- **العدالة في توزيع الأعباء المالية:** عند قيام الإدارة المركزية بإدارة المرافق العامة للدولة والمرافق المحلية، وهو ما يؤدي إلى عدم تحقيق العدالة في توزيع الأعباء المالية بالنسبة لدافعي الضرائب إذ أن الحكومة المركزية التي تقوم بمفردها بتوزيع ما جمع لديها من مال على المرافق العامة، وقد تتضرر بعض المرافق والأفراد من هذا التوزيع، أما في حالة تبني نظام الإدارة المحلية فإن توزيع المال سيتم حسب رغبة أهالي المنطقة أو الوحدة الإدارية المحلية وتكون الموارد أو الأموال التي تصرف على هذه المرافق من خلال ما يدفعه أهل المنطقة من ضرائب محلية، وهو ما يعني تحقيقاً لمبدأ العدالة الاجتماعية والتي بموجبها يتساوى المواطنين في تحمل دفع الضرائب والاستفادة منها فيما بعد.
- **تبسيط الإجراءات والقضاء على الروتين:** إن وجود الهيئات المحلية والتي تمارس الكثير من الشؤون الخاصة بالسكان المحليين يساعد على تبسيط الإجراءات والقضاء على الروتين الإداري وبذلك يتم

حل المشاكل المحلية من غير الرجوع إلى الحكومة المركزية ونتيجة ذلك اقتصاد للوقت وتقليل التكاليف المالية والمادية، والجهد البشري.

2- ماهية الحكم الراشد

إن مصطلح الحكم الراشد (Governance) ليست كلمة جديدة في قاموس المصطلحات الاقتصادية والإدارية، لكن ظهورها في الأدبيات العالمية المعاصرة، يعتبر نسبيا تطورا جديدا على صعيد العلاقات الدولية، كعمليات وممارسات تستهدف إعادة بناء منطق الدولة المعاصرة المنتجة للكفاية- من حيث الفعل الحكومي- المحققة للرضا المجتمعي، في هذا المبحث سنتطرق لماهية ومضامين الحكم الراشد كمفهوم وأبعاد، كعمليات وممارسات، كأسس ومتطلبات تسعى لهدف تطوير إدارة شؤون الدولة والمجتمع.

2-1 مفاهيم عامة حول الحكم الراشد:

أولا: أصل ونشأة الحكم الراشد

استخدم هذا المصطلح أي الحكم الراشد (Governance) في لغات مختلفة، منذ بضعة قرون، حيث استعمل في فرنسا منذ القرن الثاني عشر، في إطار تقني جدا:"إدارة شؤون مقاطعة تحت سلطة إقطاعي يدير شؤونها المالية والعسكرية والقضائية نيابة عن الملك، في حين يشير المؤرخون الانجليز في العصور الوسطى إلى الحكم لتمييز مؤسسة السلطة الإقطاعية (defarges,2003,p.05)، في سنة 1840 استعار الملك تشارلز (ألبرت (Albert Charles))ملك مملكة بيدمونت وسردينيا مصطلح(governo buon) كإطار أساسي لحل مشكلة الكساد الاقتصادي وسوء التسيير في مملكته (Hermet, Kazancigil et Prudhomme,2005,p05) ظهر التعبير مرة أخرى في اللغة (الانجليزية، في الربع الأخير من القرن العشرين كأحد المفاهيم الأساسية لعمل الشركات والمنظمات، من جهة أخرى التطورات العالمية المتسارعة في نفس الفترة ساهمت في بلورة هذا المفهوم الذي استخدم في نهاية عقد الثمانينات من قبل المؤسسات الدولية (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي (للتعريف بمعايير السياسة العامة الجيدة في البلدان المطبقة لبرامج التعديل الهيكلي، هذه السياسات المشروطية (برامج التعديل الهيكلي، إعادة الجدولة، الخصخصة، الإصلاحات المالية والنقدية...) لم تحقق أهدافها، كما قوبلت بالنقد من قبل الدول المطبقة لها باعتبارها تمس بسيادتها من جهة، كما أنها لم تهتم بالبعد الاجتماعي من خلال سياسات التقشف المفروضة التي ساهمت في تدني المستوى المعيشي لمواطنيها مع ما ينجر عنها من انعكاسات اقتصادية وأمنية خطيرة ؛ المؤسسات الدولية أدركت أن الإصلاحات الاقتصادية

لوحدها غير كافية بدون معالجة القضايا السياسية والاجتماعية، وجادلت بان سبب الفشل يكمن في طبيعة النظم السياسية لدول العالم الثالث التي تتميز بقصور وعجز في الأداء بسبب تفشي الفساد وغياب الإطار المؤسساتي الضامن لحكم القانون، بعبارة أخرى لا يمكن أن ينجح مشروع اقتصادي طموح بدون شرعية سياسية ومؤسساتية فاعلة، فكان البديل –حسب رؤية المؤسسات الدولية – يكمن في ترشيد الحكم من خلال وصفة الحكم الراشد تجاوزا منها لمشكلة السيادة ;اتهامات التدخل في السياسات المحلية من قبل الدول المقترضة(defarges,2003,p.09)، في (بداية تسعينيات القرن الماضي، أصبح مفهوم الحكم متداولا في أدبيات السياسة العالمية وفي النقاشات الفكريةأي أن الحكم العالمي: حكم بدون حكومة كما عبر عنها Ernest & Rosenau Jamesبتعبير الحكم الديمقراطي ،أما Jan Kooiman Czempiel (1993)أما Olsen Johan et)1995) (1993) March Jamesفقد عبرا عنها بتعبير الحكم الحديث كما انشأ في لندن مركز دراسة الحكم العالمي 1992،من جهة أخرى أسست منظمة الأمم المتحدة لجنة الحكم العالمي سنة (1995) .

ثانيا مفهوم الحكم الراشد:

يتميز الحكم الراشد بتعدد أشكاله، فهو غير مرتبط بمعنى معياري محدد وثابت، فبعض نماذج الحكم أفضل من غيرها، كما أن المعنى المعطى للمفهوم ودلالاته تختلف من مجتمع لآخر تبعا لمنظومته القيمية والعقائدية، فالحكم الذي يفشل في الفصل الواضح بين المصالح الخاصة والمصلحة العامة، وبين المال العام والخاص ويتميز الحكم الراشد بالعديد من الخصائص التالية(كريم، 2004،ص.101):

يصمد أمام الازمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المهددة للدول والمجتمعات، ويسعى بشكل دائم إلى استغلال الموارد العامة أفضل استغلال .

- يستند لإطار قانوني تنظيمي، و يطبق مفهوم حكم القانون، بحيث تطبق بشكل عادل، مع محاسبة المسؤولين على عدم تطبيق القوانين.
- يتميز بوجود أولويات لا تتعارض مع هدف التنمية، وتدفع باتجاه حسن استخدام الموارد المادية والبشرية وترشيد استخدامها .
- الحكم الذي يحوز على عدد كبير من المحفزات القانونية والإجرائية أمام الاستثمار الإنتاجي، والتي تحارب أنشطة الربح الريعي، والمضاربات.
- يتميز بوجود قاعدة واسعة وشفافة للمعلومات ولعمليات صنع القرار بشكل عام وعمليات وضع السياسات بشكل خاص.

- يتميز بمحاربته للفساد، والقضاء عليه عمليا وقيميا (القيم التي لا تتسامح مع الفساد).
- يتميز بالاستقرار وكسب ثقة المواطنين ومحاربته لجميع أشكال القمع والفساد.

أستعمل مفهوم الحكم الراشد في مجال المؤسسة كتعبير عن الإجراءات التي تضعها المؤسسة من أجل تحقيق هدف الرضا العام من خلال فعالية الأداء الوظيفي، وجودة الخدمات في إطار رؤية استراتيجية واضحة وهادفة، وبفعل التحولات الكبيرة في محيط المؤسسة كنتيجة منطقية لعولمة المال والاقتصاد، استخدم مفهوم حكم المؤسسة الشركة (Governance Corporate)كإطار جديد لتنظيم العلاقة بين المسيرين والمساهمين لإدارة الأعمال على قاعدة الشفافية والمساءلة من خلال حوكمة المؤسسات(رحال،2007، ص ص82-83)، ليعمم المفهوم من قبل المؤسسات المالية الدولية كأسلوب جديد للإدارة العامة ، يعرف (الفعالية بين القطاعات الحكومية تتضمن الإدارة العامة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني. الحكم الراشد بأنه الأشكال الجديدة تساهم في تشكيل السياسة العامة ؛ من جهته يعرف "كوفمان "Kofman D الحكم الراشد بأنه: "التقاليد والمؤسسات التي تمارس من خلالها السلطة في بلد ما من اجل الخير العام، ويشمل هذا عملية اختيار من هم في السلطة ومراقبتهم واستبدالهم (البعد السياسي)، وقدرة العملية التي يتم من خلالها اختيار الحكومات وكذا مساءلتها، ومراقبتها وتغييرها، ، يتضمن هذا التعريف(kofmann,2003,p03): وقدرة الحكومة على إدارة مواردها وتنفيذ سياسات سليمة بفاعلية (البعد الاقتصادي).

- ❖ قدرة الحكومة على إدارة الموارد وتموين الخدمات بفعالية وصياغة ووضع تشريعات جديدة.
- ❖ احترام المؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية.

تعريف لجنة الحكم العالمي:"هو مجموع الطرق والأساليب المشتركة بين الدولة والمواطنين والخواص من اجل تسيير شؤونهم المشتركة بطريقة مستمرة على أساس من التعاون والتوفيق بين المصالح المتفق أو المختلف عليها،من أجل الخير العام(عزي، جلطي،2005).

تعريف البنك الدولي:"هو أسلوب ممارسة القوة في إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية" (The World Bank,1992,p01).

تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي:"هو ممارسة السلطات الاقتصادية والسياسية والإدارية، لإدارة شؤون المجتمع على كافة المستويات، يرتكز على آليات وميكانيزمات وعمليات ومؤسسات تسمح للمواطنين والجماعات بالتعبير عن المصالح وتسوية النزاعات، وكذا الحصول على حقوق و القيام

بالتزامات "؛إن هذا المفهوم المعطى من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يقوم على ثلاثة ركائز أساسية (United Nation Development Programme,1997,p.03)

- ✓ الركيزة السياسية: تتضمن عمليات صنع القرارات المتعلقة بصياغة وتنفيذ السياسات.
- ✓ الركيزة الاقتصادية: تتضمن عمليات صنع القرارات التي تعنى بالشؤون الاقتصادية والمؤثرة على الأنشطة الاقتصادية للدولة وعلاقاتها بالاقتصاديات الدولية الأخرى.
- ✓ الركيزة الإدارية: المتعلقة بالنظام الإداري الخاص والمعني مباشرة بتنفيذ السياسات المنتهجة.

وعلى هذا الأساس فمفهوم الحكم الراشد يتضمن عملية صنع القرارات (في السياسة العامة)التي تتضمن جملة القرارات العملية المتخذة سواء نفذت أو لم تنفذ، كما يشمل الجهات الرسمية وغير الرسمية المشاركة في عملية صنع وتنفيذ القرار .(UN-ESCAP,2009,p.09)

وفي تعريف آخر **للبنك الدولي المستند على فكرة تطوير المؤسسات:**" هو مجموعة القواعد الرسمية (الدستور، القوانين والتنظيمات، النظام السياسي) وغير الرسمية (الثقة في المعاملات، نظام القيم والمعتقدات، المعايير الاجتماعية)، وسلوكات الأفراد(Ould Aoudia,2003,pp2-3) والمنظمات (الشركات والنقابات، المؤسسات غير الحكومية)، وعلى هذا الأساس يكون الحكم للكفاءة وضامنة لتسيير رشيد للموارد.

ثالثا: سماتالحكامة المحلية الرشيدة

وتتسم الحكامة المحلية الرشيدة بما يلي(khan,2009):

1. المشاركة **Participation:**مشاركة الرجل والمرأة جوهر الحكم الراشد، التي تكون بشكل مباشر أو منخلال مؤسسات شرعية وسيطة أو عبر ممثليهم، مع ضرورة الإشارة إلى أن الديمقراطية التمثيلية لا تشكل ضامنا لاهتمامات الفئات الضعيفة في المجتمع في عملية صنع القرار، المشاركة تحتاج إلى آليتي التمكين والتنظيم من خلال حرية تكوين الجمعيات والتعبير عن الآراء.

2.حكم القانون **Rule of law:**يتطلب إطار قانوني عادل ونزيه، حماية كاملة لحقوق الإنسان خاصة حقوقالأقليات، يتطلب وجود قضاء مستقل ونزيه، المرونة (الاعتدال) في استعمال القوة العمومية.

3. الشفافية **Transparency:**تعني أن القرارات المتخذة وتنفيذها تتم بطريقة شفافة ومعلومة، مع ضمانسهولة الوصول إلى المعلومات بطريقة مباشرة ومجانية وفي متناول المعنيين بالقرار

وتنفيذه، مع ضمان نشر المعلومات الكافية في وسائل الإعلام بطريقة واضحة وسهلة الفهم (في متناول جميع الفئات في المجتمع).

4. الاستجابة **Responsiveness :**المؤسسات والعمليات موجهة لخدمة جميع المعنيين بها (الصالح العام)،في مدة زمنية معقولة (يقصد هنا جودة الخدمات).

5. الرؤية الإستراتيجية **Consensus oriented :**تعدد الفعاليات المجتمعية تعني تعدد وجهات النظر فيالمجتمع الحكم الرشيد يتطلب الوساطة والتوفيق بين المصالح المختلفة في المجتمع لبناء قاعدة التوافق في الآراء بما يحقق الخير العام للمجتمع ككل، كما يتطلب رؤية إستراتيجية واضحة وطويلة الأمد تتميز ببعد النظر وسعة الأفق في تحقيق مستلزمات التنمية الإنسانية المستدامة، مع مراعاة وفهم المعطيات التاريخيةوالثقافية والاجتماعية المميزة لمجتمع أو جماعة معينة.

6. التمكين (الشمولية والإنصاف)**Equity and inclusiveness :**مجتمع الرفاه–الذي نسعى إليه- يتوقف علىالتأكدمن أن جميع أعضائه يشعرون بأن لهم مصلحة مشتركة، وهذا يتطلب تمكين الفئات الأكثر ضعفا من المساهمة في تحسين ظروفهم المعيشية على قاعدة العدالة والمساواة.

7. الفعالية والكفاءة **Effectiveness and efficiency :**الحكم الراشد يعنى فعالية وكفاءة العملياتوالمؤسسات التي تسعى إلى تلبية احتياجات المجتمع، وضمان الاستفادة القصوى من الموارد المتاحة، من خلال الاستغلال الأمثل والمستدام للموارد الطبيعية، دون الإضرار بالبيئة.

8. المسؤولية (المساءلة) **Accountability**:المساءلة مطلب أساسي في الحكم الراشد، تشمل مسؤوليةالمؤسسات الحكومية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني أمام المواطنين، باعتبارهم محور وهدف القرارات الإجراءات المتخذة، المحاسبة لا يمكن تجسيدها إلا من خلال قاعدة الشفافية و حكم القانون.

3- عرض نموذج لتجربة أجنبية لتطوير قدرات الادارة المحلية وتحقيق الحكم الراشد المحلي

3-1عرض نموذج لتجربة أجنبية لتطوير قدرات الادارة المحلية

تشير الأدبيات في الإدارة المحلية إلى أهمية تطوير وتعظيم القدرات الإبداعية والتطويرية للسلطات المحلية، والتركيز على إرضاء المواطن. ويتطلب حكم المجتمع من السلطات المحلية أن تنظر إلى خارجها، فالعبرة لم تعد بالخبرة ذاتها، ولكن في قيمتها كما يراها المواطن، سواء كانت هذه الخدمات تقدم مباشرة أو من خلال هيئات أخرى.

وحتى نبين ما لأهمية تطوير وتعظيم القدرات الإبداعية والتطويرية للسلطات المحلية، وأهميتها في تكريس التنمية المحلية المستدامة، بل حتى في إحداث ثورة في تغيير المفاهيم والأساليب السابقة في تسيير دواليب التنمية، نلجئ إلى بعض التجارب الأجنبية في ميدان تطوير القدرات الإبداعية والتطويرية خاصة في ميدان الحكم الراشد المحلي والمجتمعي فلربما لمحاكاة والأخذ بتجربة الغير في تكريس المؤسسات البحثية والعلمية في خدمة التنمية قد ينير لنا الطريق ويسمح لنا الاسترشاد بها مستقبلا، ليس فقط في ميدان التنمية الإدارية المحلية فقط وإنما في كل ما يتعلق بالتنمية الشاملة.

في سنة 1993 بادرت مؤسسة علمية بحثية ألمانية تدعى**»**FONDATIONBERTELSMANN**«** بتأسيس"جائزة الديمقراطية والفعالية في الإدارة المحلية"، بحيث تمنح هذه الجائزة للسلطة المحلية التي تكون لديها القدرة على الابتكار والتطوير والمنافسة والجودة في تقديم الخدمات، وكلفت بهذا الشأن باحثين متخصصين في الإدارة المحلية والتنمية الإدارية باجراء تحقيق من أجل اقتراح 10 مدن من 09 دول للتنافس على هذه الجائزة الأولى.

وقد تم وضع سبعة معايير يتم على أساسها اختيار أفضل تجربة من بين تجارب هذه الدول هي: أولا: الأداء وسير العمل في ظل رقابة ديمقراطية. وثانيا: التوجه إلى المواطن. وثالثا: التعاون بين السياسيين والإدارة. ورابعا: الإدارة اللامركزية أي نقل تحمل المسؤولية والموارد المالية إلى المستوى الأدنى الذي يتعامل معه المواطن. وخامسا: الرقابة ورفع التقارير. وسادسا: أن يتوفر لدى السلطة المحليةنمط إداري تعاوني ونظام مسار وظيفي يرتكز على الأداء. وسابعا: القدرة على الابتكار والتطوير في ظل المنافسة .

وعليه، فقد اختيرت هذه المدن باعتبارها مدنا نموذجية توجد على قمة الحداثة في بلدانها فيما يخص الإدارة المحلية. فازت بهذه الجائزة مدينتان: "فينيكس" Phoenix بولاية أريزونا بالولايات المتحدة الأمريكية، ومدينة "كريست تشارش" Christ Church السويسرية.

وبعد سنتين من تاريخ تسليم هذه الجائزة تأسس ببرلين (ألمانيا) مشروع بحث تناول بالدراسة تجربة المدن المرشحة للجائزة، ويهدف هذا البحث إلى تبيان الإصلاحات الجديدة التي أتت بها المدن والآثار المترتبة عنها بغرض الاستفادة منها في عصرنة الإدارة المحلية الألمانية. وانتهى هذا البحث بنشر تقريرين الأول في سنة 1997 والثاني في 1998، و خلص البحث

العلمي إلى أن رغم الخلافات الموجودة بين هذه المدن إلا أنها اتحدت في منهج معالجة القضايا المحلية.

وبالتالي أدركت المدن محل البحث قيمة ثروة اشراك المواطنين والمجموعة في تحديد السياسات والخدمات التي تدخل ضمن اختصاصها، لذلك ظهرت الحاجة لتصحيح المفهوم التقليدي للديمقراطية "الديمقراطية التمثيلية " "Démocratie Représentative" والتخلي عن الفكر الاحتكاري الذي كانت تتبناه الإدارات المحلية، ويكون اشتراك المواطن بطرق متنوعة: الحركة الجمعوية النقابات، النخب العلمية ...وبالتالي الانتقال في تسيير الإدارة المحلية إلى مفهوم جديد و هو مفهوم " الديمقراطيةالتساهمية" "Démocratie Participative"أو الديمقراطية الجوارية أو التشاركية التي يكون الغرضمنها إسهام المعنيين بعملية التنمية في وضعها و تنفيذها.

وبالتالي أصبحت هذه العملية أكثر تقنية تعتني على الخصوص بميكانيزمات إجراء هذه المشاركة و تحقيق فعاليتها.

إن عرض التجربة الألمانية لم يكن بهدف إملاء الحلول التي توصلت إليها الدراسة، و لم يكن الهدف منها استيراد الحلول الجاهزة و تطبيقها على الإدارة المحلية الجزائرية دون الأخذ بعين الاعتبار خصوصياتها الثقافية الحضارية والتاريخية والقيمية، بقدر ما هو تبيان ما تلعبه المؤسسات العلمية والبحثية الأجنبية من دور في تطوير الإدارة المحلية و المجتمع بشكل عام.

وكذلك إن الغرض من عرض التجربة لنبين أن ألمانيا على الرغم من أنها من الدول الصناعية الكبرى، إلا أنها تحاول جادة تطوير أدائها للحفاظ على مكانتها وتقدمها، ولم تتردد في مراجعة أساليبها في التسيير، و بدون عقدة راحت تبحث عن حلول لمشاكلها في تجارب مدن أجنبية أخرى، مسترشدة بتفعيل البحث العلمي في ذلك.

إن الدراسة التي دامت ثلاثة سنوات أسندت لأهل الفكر من باحثين ومنظرين، بهذا الشكل تعطينا هذه التجربة موعظة في نوعية التعاون الذي يجب أن يقوم بين البحث العلمي والمؤسسات المرتبطة به في كل المجالات السياسية و الإدارية والاجتماعية و الاقتصادية لتحقيق وتكريس التنمية الشاملة.

إستنادا على خبرات وتجارب الغير في تعظيم القدرات الإبداعية والتطويرية للسلطات المحلية نتساءل: كيف هو حال الإدارة المحلية الجزائرية؟ وما هي حدود وقيود تفعيل قدرات

الإدارة المحلية الجزائرية؟ وما هي الفرص المتاحة لترشيد أداء الجهاز الإداري ما دام أنه يعد المحك الأول لعلاقة المواطن بالدولة.

2-3 إستراتيجية بناء قدرات الإدارة المحلية وتقليص الفساد بالجزائر:

وحتى يتم التصدي لهذه المشكلات لا بد من إستراتيجية بديلة لإصلاح الإدارة المحلية لدعم التنمية و تقليص مظاهر الفساد، هذه الإستراتيجية التي ينبغي أن لا تتعاطى مع موضوع فساد الأجهزة الإدارية في الجزائر بصورة ردة فعل **(Reactive)**، وبالتالي كأمر يجب محاربته و معاقبة المفسدين **(Approach Corrective)** ، وإنما أن تتعاطى مع الموضوع بصورة إستباقية **(Proactive)** عبر معالجة أسباب، و عوامل تأخير، وتعطيل، وفساد أجهزة الإدارة في الجزائر(**)Preventive Approach**و ذلك من أجل الوصول إلى ترشيد سلوك قيادتها،وبناء عامل ثقة المواطنين فيها، هذه الإستراتيجية المستهدفة للوصول لدعم التنمية ومحاربة الفساد الإداري تقوم على أساس توفر قيادات إدارية محلية كفؤة تتناسب و الوظائف القيادية العليا ، و التي تتميز بالخصائص التالية (طاشمة،2008):

* القدرة على إستيعاب التنمية وتحدياتها، وحل التناقضات التي تنشأ بين الأطراف المختلفة خلال عملية التغيير لبعض الأطراف، وفك التحالفات المقاومة للإصلاح، و كسر حدة المقاومة من قبل العناصر التي تبدي مقاومة للتغيير أو إستمالة هذه العناصر. فهذه مهام تعتبر القيادة مؤهلة للقيام بها مما لا يتاح لغيرها من الأطراف.
* القدرة على تحديد الأهداف وتحديد السياسات والإجراءات بوضوح، ودراستها دراسة جيدة تعتمد على التحليل و المقارنة، حتى تكون أهدافا قابلة للتحقيق دون أن يترتب عليها إستنزاف القدرات والطاقات المحلية في مجالات عديمة الفائدة. فوضوح الأهداف يساعد على توجيه الجمهور والطاقات والإمكانيات المتوفرة.
* القدرة على الحركة و المبادأة و الإبتكار ومواجهة المواقف والتغيرات التنظيمية أو التكنولوجية أو البشرية، و كذلك القدرة على مواجهة الأزمات.
* القدرة على إتخاذ القرارات الموضوعية، و ذلك من خلال إنتهاج المعرفة العلمية في إتخاذ القرارات، و الإبتعاد عن العشوائية، و العمل على حدود قدرات التنظيم البشرية و التنظيمية و المادية .
* القدرة على التنفيذ بكفاءة وفعالية، والمهارة على بلورة السياسات وتحديد الأهداف ضمن القدرات المتوفرة، والقدرة على ترجمة السياسات إلى الواقع العملي، والقدرة على حشد الطاقات للوصول إلى الأهداف المنشودة.

ومن هذا فإن الجزائر بحاجة إلى إستراتيجية بديلة لتنمية الإدارة المحلية وبناء قدراتها حتى تكون مكملة ومتفاعلة مع نسقها الكلي المتمثل في التنمية الشاملة والمتوازنة والمستدامة، وهذا لا يكون إلا بإصلاحات إدارية مستمرة و متجددة مواكبة للتغيرات والتحولات الإجتماعية الكبرى. لذا فأن إصلاح الجهاز الإداري المحلي يجب أن يمثل أحد الأهداف الإستراتيجية ضمن إستراتيجية التنمية الشاملة.ونظرا لأهمية تنمية الإدارة المحلية، فإنه من الضروري أن تعمل القيادة بإستمرار على تجسيد الإصلاح الإداري الذي يعتبره الأستاذ الدكتور " عمار بوحوش " عملية شاملة تتناول جميع جوانب العملية الإدارية و إجراءاتها و الجوانب السلوكية المرتبطة بها، كالجوانب التنظيمية والإجرائية، والقانونية، وتحسين إجراءات التوظيف، وتطبيق قواعد الجدارة والإستحقاق، وتكافؤ الفرص من أجل الإبتعاد عن المحسوبية بكافة أشكالها، وتطوير خطة ووصف الوظائف وتحليلها (بوحوش،1984،ص.299).

وحتى تحقق هذه التنمية الإدارية فعاليتها ومسايرتها للأوضاع الإجتماعية والسياسية والإقتصادية والثقافية في المجتمع، فإن على المهتمين بها أن يسلكوا سياسات جديدة في عملية الإصلاح الإداري آخذين بعين الإعتبارات جانب تحسين وتطوير برامج التدريب، ووضع قواعد عملية وثابتة لنقل الموظفين، وتطوير سياسة الترقية واجراءاتها، كما يجب حماية الموظف من بعض الممارسات التي قد يتعرض لها، كالضغوط السياسية من قبل رجال السياسة، أو كبار موظفي الدولة، مما يسبب في ظاهرة إنتهاك الأخلاق الوظيفية.

كما يجب على المهتمين بالإصلاح الإداري وبناء قدرات الإدارة المحلية إعادة النظر في الهياكل التنظيمية الإدارية والنصوص القانونية و التنظيمية التي تضبط هياكل الإدارة المحلية وتحدد أساليب العمل فيها، والإهتمام بالعنصر الإنساني بإعتباره العنصر الأساسي في التنمية الشاملة، و ذلك عن طريق تشجيع الأسلوب الشوري والديمقراطي في الأجهزة الإدارية المحلية، وتطوير النظام الوظيفي على ضوء التغيرات الإجتماعية والإقتصادية، وإتاحة الفرصة للعاملين للمساهمة في إدارة شؤون الإدارة المحلية، وتقديم مقترحاتهم بكل حرية وجرأة مما يشجع على تحسين أساليب العمل الإداري. وهذا حتى يستطيع التنظيم أن يواكب جميع التطورات والتغيرات المستمرة من ناحية، والتخلص من العيوب التنظيمية وتقريب القمة من القاعدة من ناحية أخرى. كل هذا في إطار مشروع شامل يضم كافة المجالات السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية في المجتمع.

الخاتمة :

لإحداث تنمية إدارية محلية تتجاوب مع أهداف التنمية الشاملة والمستدامة، ضرورة إيجاد هيئة عليا للإصلاح الإداري، تقوم برسم وتنفيذ إستراتيجيات الإصلاح الإداري، وتمتلك القدرةاللازمة من أجل إتخاذ القرار الملائم لتحقيق الأهداف المسطرة ضمن إستراتيجية للإصلاح. كما يجب أن تتمتع هذه الهيئة بالتمثيل الكافي والمعبر عن مشاركة جميع قطاعات الإدارة والإطارات العلمية والوطنية، وتتطلب هذه الهيئة تنمية قدراتها الفنية وتوفير الوسائل الضرورية لجمع وتحليل المعلومات لإتخاذ سياسات الإصلاح الإداري وتنفيذها. ولهذا تعتبر عملية إنشاء هيئة عليا للإصلاح الإداري ضرورة ملحة، نظرا للأمراض المكتبية والمشكلات الإدارية التي تتخبط فيها إدارتنا، إذ تعمل هذه الهيئة على التخفيف من حدتها، وتوفير الظروف الملائمة والوسائل الضرورية لبناء إدارة فعالة وقادرة على تحقيق أهداف وطموحات الدولة والمجتمع.

وبناءً على ذلك، حين تتحقق هذه الخطوات الإصلاحية، وتستوعب هذه المنطلقات، فإن تأثيرها يمكن أن يتابع من خلال التطور الذي يتوقع حدوثه في سلوك المنظمات والهيئات الإدارية المحلية، وتصرفات العاملين فيها.

التوصيات:

ان الوصول الى حوكمة حقيقية على مستوى الادارة المحلية يتطلب جملة من الاجراءات على المستوى التشريعي وعلى المستوى الاداري وحتى على مستوى البشري(الموظفين)،من خلال التوصيات التي توصلت اليها والمتمثلة في:

1-سن نصوص قانونية وتنظيمية أخرى تكرس الاستقلال المالي والإداري للإدارات المحلية.

2-تدعيم الادارة المحلية بوسائل مادية كفيلة بتحقيق تنمية محلية.

3-البحث في سبل التوازن الجهوي بين كافة المناطق.

4-تحسين مستوى تأهيل الموظفين مع الالتفات لوضعهم المهني والاجتماعي.

5-اعطاء فرص للإطارات المحلية في تولي مناصب المسؤولية على مستوى الولاية والبلدية وحتى الدائرة.

6-إعطاء صلاحيات أوسع للمجالس المحلية بما يحقق لامركزية حقيقية.

7-تفعيل دور المنتخبين (لا سيما على مستوى الولاية) في مراقبة المسئولين المحليين (نظام الاسئلة الشفاهية والمكتوبة)

8-اتاحة حق المبادرة للإدارات المحلية في المجال الاقتصادي والاجتماعي بما يحقق نهضة اقتصادية كفيلة بالقضاء على المشاكل الاجتماعية (لاسيما مشكلتي البطالة والفقر)

9-انشاء جهاز حكومي مركزي له فروع محلية توكل له مهمة متابعة وتقييم الالتزام بقواعد ومؤشرات الحوكمة.

10-الالتفات للجانب الاخلاقي في مسار الموظفين المحليين المهني وربط الترقية وتولي المناصب بهذا الجانب.

يبقى مجال البحث في هذا الموضوع الحساس مفتوح لأهل الاختصاص للوصول الى النتائج العلمية والعملية المنتظرة.

المراجع والإحالات:

- الاصم، مختار.(1986). تجارب متميزة في الصالح الإداري في الحكم المحلي في الوطن العربي مصر و السودان (–دراسة تحليله مقارنة). عمان: المنظمة العربية للعلوم الإدارية .

- بوحوش، عمار.(1984). الإتجاهات الحديثة في علم الإدارة، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب.

- رحال، سليمان .(2007). موقع الحكومة الالكترونية من الحكم الراشد. الحكم الرشيد و استراتيجيات التغيير في العالم النامي. ج1. بحوث وأوراق عمل الملتقى الدولي المنعقد بجامعة فرحات عباس سطيف.

- الزعبي، خالد سمارة.(1993). تشكيل المجالس المحلية وأثره على كفايتها في نظم الإدارة المحلية. عمان.

- طاشمة، بومدين.(2008). الحكم الراش دومشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر.الملتقى الوطني حول : التحولات السياسية إشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات .

- عبد الحميد، أبوزيد محمد.(1999). القاهرة: الدارة المحلية.

- عزي، لخضر، وجلطي، غانم.(2006)."قياس قوة الدولة من خلال الحكم الراشد (إسقاط على التجربة الجزائرية . المجلة الالكترونية: علوم إنسانية ، العدد ،تاريخ التصفح21 مارس 2005، الرابط: http//www.uluminsania.com.

- عقيلي، عمر وصفي.(1996). الادارة (اصول واسس ومفاهيم). الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع.

- العواجين، إبراهيم محمد. الابداع في مجال الادارة المحلية العربية (المفاهيم والتطبيق). عمان: المنظمة العربية للعلوم الإدارية.

- كريم، حسن.(2004). 'مفهوم الحكم الصالح ومعاييره.*مجلة المستقبل العربي*. مركز دراسات الوحدة العربية. (العدد 309).

- الكواري، علي خليفة.(1986). نحو استراتيجية بديلة للتنمية الشاملة " الملامح العامة الاستراتيجية التنمية في إطار اتحاد أقطار مجلس التعاون و تكاملها مع بقية الأقطار العربية". مركز دراسات الوحدة العربية.

- The World Bank.(1992)w. Governance & Development. The World Bank Publication, Washington D.C.

-Defarges, Philippe Moreau.(2003) .La Gouvernance. 2éme édition, Que sais-je ,Presses Universitaires de France. Paris.

-Hermet, Guy, Kazancigil, Prudhomme, Ali et Jean-François.(2005). la gouvernance un concept et ses applications. édition Karthala.

http://www.gdrs.org/u-gov/escap-governance.html

-Khan, Sarmad, Good Governance causes of failure strategy for future. Visited by 15/01/2009.

http://www.4shared.com/get/49094426/1e06531/good/governance/causes/of/failure.htm

-Kofmann, Daniel.(2003). « Repenser la bonne gouvernance », dialogue sur la gouvernance et développement au Moyen-Orient et en Afrique du nord".Paris : Beyrouth, Rabat et Washingto.

-Ould Aoudia, Jaques.(2003). gouvernance et pauvreté dans les payes MENA :analyse à partir d'une approche multidimensionnelle, (Paris : Banque mondiale ,21Novembre 2003),pp.2-3 http://www.worldbank.org/wbi/governance/pdf/mena-1103fr-ouldaoudia.pdf

-RMALL, RAON, KENN, YOUNG.(1998). Local Government since 1945, Blachwell poublishers UK .

-SERIAK, LAHCENE.(1998). Décentralisation et animation des collectivités locales ,ED ENAG Alger .

-UN-ESCAP, What is Good Governance, UN-ESCAP , p01, visited by: 23/04/2009.

-United Nation Development Programme (UNDP),Governance for Sustainable Human Development.(1997). UNDP Policy Document, New York, 1997, p03.

مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية
ISSN 2352-9962/E-ISSN 2572-0147
العدد التاسع- جوان 2018

OEB Univ. Publish.

مسؤولية المراجع الخارجي اتجاه اكتشاف وتقييم الغش والأخطاء الجوهرية للحد من تأثير مخاطرها على مصداقية القوائم المالية

ط د. عراب سارة **أ.د. زيدان محمد**

مخبر الأنظمة المالية والمصرفية والسياسات الاقتصادية الكلية في ظل التحولات العالمية، جامعة الشلف

sa.arab@univhb-chlef.dz

تاريخ التسليم: **2018/03/23**، تاريخ التقييم: **2018/04/30**، تاريخ القبول: **2018/05/11**

الملخص

بينت هذه الدراسة مسؤولية المراجع الخارجي اتجاه اكتشاف وتقييم الغش والأخطاء الجوهرية للحد من تأثير مخاطرها على مصداقية القوائم المالية ما خلال التعرف على مؤشرات وجود الغش والخطأ على مستوى القوائم المالية ومجالات ارتكابها ومخاطر وجود غش وارتباطات غير قانونية على مستوى تلك القوائم. بالإضافة إلى كيفية مواجهة المراجع الخارجي مخاطر وجود الغش والأخطاء الجوهرية.

وخلصت الدراسة إلى أن ممارسة المراجع الشك المهني بدرجة ملائمة والأخذ في الاعتبار عند تقييمه للمخاطر خصائص الإدارة ومدى ميلها للتلاعب والتحايل وظروف الصناعة التي ينتمي إليها المشروع والخصائص التشغيلية والاستقرار المالي.

الكلمات المفتاحية: الغش والأخطاء الجوهرية، المراجع الخارجي، مصداقية القوائم المالية.

Abstract :

This study shows the responsibility of the external auditor to detect and evaluate fraud and material errors to limit the impact of their risks on the credibility of the financial statements through identifying indicators of fraud and error at the level of the financial statements and their fields of activity and the risks of fraud and illegal connections at the level of these statements.

The study concluded that the exercise of professional qualifications by the auditor adequately helps to detect fraud and illegal behavior. In assessing risk, the auditor should take into account the characteristics of the management and its tendency to manipulate, operational characteristics and financial stability.

Key words: fraud and material errors, external auditor, credibility of financial statements.

المقدمة

إن احتمال وجود أخطاء بالمستندات والسجلات المحاسبية أمر بديهي يرجع السبب فيه إلى المراحل المتعددة التي تمر بها البيانات وتنقلها بين أيد كثيرة تقوم بالتسجيل، والترحيل، والترصيد، واكتشافها أمر بسيط بالنسبة للمراجع، غير أن اكتشاف الغش ليس بالأمر الهين، فمراجعة أوجه التلاعب تهدف إلى الكشف عن التضليل المقصود للسجلات، من حيث النطاق والوسائل المتبعة، لذلك تعتبر هذه النوعية من المراجعات شاذة في طبيعتها طالما أن أوجه التلاعب في حد ذاتها تعتبر أحداث غير عادية، كما تتبع هذه المراجعة المدخل التفصيلي في تنفيذها وذلك للكشف عما يتم إخفاءه بواسطة الأشخاص بصورة متعمدة، وصعوبة اكتشاف الغش هي أهم أنواع المخاطر التي تواجه المراجع أثناء قيامه بعمله.

هذا ورغم أهمية إلمام المدققين بمدخل خطر التدقيق لما يحقق من تخصيص أكثر كفاءة وفاعلية لموارد التدقيق، إلا أن الجهات المهنية المختلفة الناظمة لمهنة التدقيق لم تصدر إرشادات كافية للمدققين بخصوص تقييم خطر التدقيق وعناصره، هذا علاوة على التضارب بين الأدب المهني .والأكاديمي حول طبيعة وطريقة تقييم عناصر خطر التدقيق بصورة عامة، وتحديد مسؤولية المراجع عن اكتشاف الخطأ والغش بصورة خاصة من أكثر المواضيع إثارة للنقاش والجدل في أدبيات المراجعة لارتباطه بشكل كبير بمعيار العناية المهنية الواجب أداؤها، فالتقصير في بذل العناية الملائمة يعتبر أساسا لمساءلة المراجع.

- **إشكالية الدراسة:** من خلال ما سبق تبرز معالم الإشكالية الرئيسية كالتالي:

فيما تتمثل مسؤولية المراجع الخارجي اتجاه اكتشاف وتقييم الغش والأخطاء الجوهرية وذلك للحد من تأثير مخاطرها على مصداقية القوائم المالية ؟

- **الأسئلة الفرعية:** وعلى ضوء هذه الإشكالية يمكن طرح الأسئلة الفرعية الموالية:
  - ما هي مؤشرات وجود الغش والخطأ على مستوى القوائم المالية ؟ وما مجالات ارتكابها ؟
  - فيما تتمثل مخاطر وجود الغش والارتباطات غير القانونية على مستوى القوائم المالية ؟
  - كيف يواجه المراجع الخارجي مخاطر وجود الغش والأخطاء الجوهرية على مستوى القوائم المالية ؟
- **فرضيات الدراسة:** للإجابة على الأسئلة المطروحة تم صياغة الفرضيات التالية:

- يحدث نتيجة محاولات إخفاء حالات الخطأ أو الغش بعض المؤشرات التي توحي بوجود مثل هذه الحالات التي يجب أن يأخذها المدقق بعين الاعتبار عند تخطيطه وتنفيذه لعمله، كما تمر البيانات والمعلومات المحاسبية بثلاث مراحل رئيسة في الدورة المحاسبية، تعتبر مواطن لارتكاب الخطأ والغش، وفيها تقع مجالات متعددة لارتكابها.

- تظهر مخاطر وجود الغش والارتباطات غير القانونية على مستوى القوائم المالية من خلال عنصرين اثنين هما: إخفاء الغش والأخطاء، وصعوبات اكتشاف الغش بالخصوص غش الإدارة.

- يواجه المراجع الخارجي مخاطر وجود الغش والأخطاء الجوهرية على مستوى القوائم المالية من خلال تقييمه الجيد والدقيق لمخاطر وجود الغش وإتباعه خطوات وإجراءات معينة لاكتشافه وذلك للحد من تأثير مخاطره على مدى مصداقية القوائم المالية.

المحور الأول: مؤشرات وجود الغش والخطأ على مستوى القوائم المالية ومجالات ارتكابها

أولا: : مفاهيم الغش والخطأ والارتباطات غير القانونية وأنواعها

1- مفهوم الخطأ: يقصد بالخطأ تحريفات غير مقصودة في تقارير المالية، مثل خطأ في جمع بيانات أو في معالجتها أو في تقدير محاسبي غير صحيح ناتج عن السهو أو تفسير مغلوط للحقائق، أو خطأ في تطبيق المبادئ المحاسبية المتعلقة بالقياس أو الاعتراف أو التصنيف أو العرض أو الإفصاح (الاتحاد الدولي للمحاسبين ، 2003).

كما عرف الخطأ بأنه تلك الأخطاء غير المعتمدة التي لا ترتكب بناء على تصميم سابق، وإنما تقع بسبب جهل أو عدم دراية موظفي قسم المحاسبة بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، أو بسبب التقصير والإهمال في أداء أعمالهم (عبد الله خالد أمين، 2007، ص57).

إذن الخطأ هو عبارة عن تحريف أو استبعاد غير متعمد، لمبالغ أو معلومات معينة في القوائم المالية. ويعزى وقوع الأخطاء بالسجلات المحاسبية إلى سببين رئيسيين هما:(شفاعمري ، 2014، ص12)

- الجهل بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والواجبة الإتباع، في تسجيل أو ترحيل أو تبويب أو تلخيص أو عرض البيانات المحاسبية المختلفة.

- السهو أو عدم العناية، أي الإهمال والتقصير من موظفي قسم المحاسبة في أداء أعمالهم والقيام بواجباتهم.

2- مفهوم الغش: لقد عرفت رابطة محققي الغش المجازين الأمريكية غش القوائم المالية بأنه "التحريف المتعمد للوضع المالي للمنشأة والذي يمكن انجازه من خلال التحريف المتعمد للقوائم

المالية، من خلال إغفال الإفصاح عن بعض المبالغ، بهدف خداع مستخدمي القوائم المالية (الوشلي، 2008،ص15). كما عرف الغش بأنه المخطط المصمم للخداع، والذي يمكن أن يتم إنجازه بالوثائق والمزاعم الزائفة التي تدعم القوائم المالية المضللة.

الغش هو فعل متعمد من قبل واحد أو أكثر من أفراد الإدارة أو المكلفين بالحوكمة أو الموظفين أو الأطراف الخارجية، ينطوي على اللجوء إلى الخداع للحصول على منفعة ليست من حقه أو غير قانونية. (الاتحاد الدولي للمحاسبين ، 2003)

إذن الغش فعل مقصود من قبل واحد أو أكثر من أعضاء المؤسسة، وينطوي على ما يلي: (دانيال، 2002)

- التلاعب بالسجلات أو المستندات أو تزويرها أو تغييرها؛
- سوء توزيع الأصول؛
- حذف أو إلغاء أثار العمليات من السجلات أو المستندات؛
- تسجيل عمليات وهمية وسوء تطبيق السياسات المحاسبية.

هذا وإن عملية التنبؤ بالغش في أن الأفراد الذين يستوفون الشروط الثلاثة الآتية الذكر:

- **الفرصة:** إن ضعف ثقافة المؤسسة، وعدم وجود ما يكفي من إجراءات الرقابة الداخلية يمكن أن يؤدي في كثير من الأحيان إلى الاعتقاد بأن الغش لا يمكن كشفه.
- **المنطقية:** هو الاعتقاد بأن العمل الذي يرتكب لا يعتبر غش أو غير مهم.
- **الدافعية:** غالبا ما تنشأ نتيجة احتياجات فورية مثلا وجود ديون على الموظف أو رغبة الإدارة في تحقيق أرباح.

وعليه من خلال ما سبق يمكن استقراء أن الغش يتضمن عددا من السمات أهمها: (الوشلي، 2008، ص 16)

- وجود النية لارتكاب الغش: بدون وجود النية لارتكاب الغش فإن التحريف في القوائم المالية هو مجرد خطأ غير متعمد. ويمكن القول أنه على الرغم من أهمية وجود النية كشرط لاعتبار التحريفات في القوائم المالية غشًا، فإنه ليس من مسئولية المراجعين تحديد النية، وذلك بسبب صعوبة تحديد نية الغش، خصوصًا في الأمور التي تتضمن تقديرات محاسبية، وتطبيق مبادئ المحاسبة. وإنما يجب على المراجعين استخدام الشك المهني للتنبؤ بالمخططات المتعمدة عندما تسود بعض الظروف.

- **إن الغش المرتكب تم من قبل الإدارة أو الموظفين:** أي يتمثل الغش المرتكب من قبل الموظفين والذي قد يتمثل في اختلاس بعض الأصول مثل النقدية. أما بالنسبة لغش الإدارة، فإن الإدارة ومن خلال الموقع الذي تحتله في المنشأة يمكنها تجاوز الرقابة الداخلية والتلاعب في الحسابات لتحريف المزاعم التي تتضمنها القوائم المالية ولخفاء هذه التحريفات من خلال الوثائق والمستندات الزائفة.

- **انعكاس أثر الغش على القوائم المالية:** تعتبر القوائم المالية مصدر المعلومات الأساسي للمستخدمين للحكم على أداء المنشأة، لاستناد معظم قراراتهم الاقتصادية على المعلومات التي تتضمنها هذه القوائم. لذلك تسعى الإدارة التي تمارس الغش إلى تحريف القوائم المالية، من أجل إعطاء انطباع إيجابي عن المنشأة لدى المستخدمين يتناقض مع الواقع، من خلال تحريف الحسابات التي تتضمنها هذه القوائم أو بعضها لتقديم مزاعم مضللة، وذلك من خلال التزييف والتلاعب بالوثائق والأدلة التي تعد القوائم المالية في ضوئها لإخفاء عملية الغش. وهو ما يترتب عليه في الأخير إعداد قوائم مالية لا تعبر بعدالة عن حقيقة المركز المالي ونتائج العمليات والتدفقات النقدية للمنشأة.

وعموما يمكن القول أن استخدام مصطلح الغش في حقل المحاسبة والمراجعة يدل أيضًا على عدة معانٍ منها (الاختلاس والتلاعب والاحتيال) ومما يركز عليه تعريف تلك المصطلحات عن معنى الغش أنه يشمل عدة عناصر من أجل ارتكابه وهي النية والقصد أو التدبير المسبق، أي أن الغش يرتكب بسابق إصرار وسوء نية وتعمد وليس عن طريق المصادفة، وذلك سعيًا للتضليل والإخفاء عن أنظار المستخدمين للتقارير المالية.

3- الفرق بين الغش والخطأ

بالنظر إلى مفاهيم الغش والخطأ الواردة سابقا نستنتج أن كل منهما يؤدي إلى تحريف على مستوى القوائم المالية، لكن يتمثل الفرق بينهما في السبب أو الهدف أو مدى توفر حسن أو سوء نية القائمين بارتكاب الخطأ أو الغش، وعموما فطنة المدقق ويقظته أثناء عملية التدقيق كفيلة باكتشاف أوجه الخطأ والغش في الحسابات، لكن رغم ذلك عليه أن يتحرى الدقة الكاملة أثناء عملية التدقيق لأنه قد تكون هناك أخطاء لا يمكن اكتشافها بسهولة. إلى جانب كون الغش يؤدي إلى سلسلة من التحريفات المتعمدة والتي يصعب اكتشافها بصورة تلقائية، فإنه يجب بذل مجهود زائد يجعل عملية التدقيق تصمم لكشف الاثنين.

4- مفهوم التحريف والتلاعب والارتباطات غير القانونية:

يشير مصطلح" **التحريف والتلاعب**" إلى فعل متعمد من قبل فرد واحد أو أكثر من قبل الإدارة أو المكلفين بالرقابة أو الموظفين أو أطراف أخرى، وهذا الفعل يتضمن استخدام الخداع للحصول على ميزة غير عادلة أو غير قانونية، وبالرغم من أن التحريف والتلاعب مفهوم قانوني واسع. فإن المدقق معني بالتحريف والتلاعب الذي يتسبب في خطأ جوهري في البيانات المالية، ويشار إلى التحريف والتلاعب الذي يتورط به عضو واحد أو أكثر من الإدارة أو المكلفين بالرقابة على **أنه "تحريف وتلاعب الإدارة"**، ويشار إلى التحريف والتلاعب الذي يتورط به موظفو المنشأة فقط على أنه"**تحريف وتلاعب الموظفين**"، وفي أي من هاتين الحالتين قد يكون هناك تواطؤ داخل المنشأة أو مع أطراف أخرى خارج المنشأة (النزلي، 2009، ص28)

أما الارتباطات والتصرفات غير القانونية فتكون ناتجة عن دفع رشاوى أو مدفوعات غير قانونية بواسطة المنشأة(جربوع، 2004، ص12)

ويشمل التلاعب مفهومين أساسيين، الأول يقصد به التلاعب بالحسابات بهدف تحقيق ربح صوري وإظهار أداء المشروع بشكل جيد، وذلك لتضليل وخداع مستخدمي التقارير المالية من مساهمين ومقرضين ومستثمرين وغيرهم، ويتمثل الثاني بمجموعة الأفعال التي يقوم بها المختلس لتغطية واقعة الاختلاس بحيث تظهر بصورة صحيحة، ومن أمثلته تسجيل عمليات وهمية وتزوير السجلات والوثائق والإضافة والحذف وتزوير التواقيع(دحدوح، 2006، ص 179).

5- أنواع الأخطاء والغش

- أنواع الأخطاء: تنقسم الأخطاء المحاسبية التي تواجه مدقق الحسابات عند فحصه للدفتر والسجلات إلى أنواع متعددة إذا نظرنا إليها من زوايا مختلفة نذكر منها:

- **أخطاء الحذف والسهو:** وهي ناتجة عن عدم إثبات عملية بكاملها أو جزء منها بالدفاتر المحاسبية.
- **الأخطاء الارتكابية:** وتنتج عن الخطأ في العمليات الحسابية أو في الترحيل والترصيد، وتنقسم إلى نوعين:(مسلم، 2011، ص 17)

- خطا ارتكابي كلي: وهو خطأ متساو في طرف العملية، حيث لا يؤثر على ميزان المراجعة.

- خطأ ارتكابي جزئي: وهو خطأ في أحد طرفي العملية ويؤثر على توازن ميزان المراجعة.

- **الأخطاء الفنية:** وتتمثل في قياس العمليات المالية وتسجيلها في الدفتر والسجلات بشكل لا يتفق مع الأصول والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها أو عدم الأخذ بهذه الأصول والمبادئ وتؤثر على قوائم نتيجة الأعمال المتعلقة بأرباح وخسائر المشروع ومركزه المالي ومن أمثلة ذلك الخلط بيم المصاريف الإدارية والمصاريف الرأسمالية وكذلك عدم إجراء قيود اهتلاك الأصول الثابتة، فضلا عن تجاهل أسس القياس المحاسبي لعناصر الإيرادات والمصروفات، وكذلك عدم إتباع سياسة الحيطة والحذر بعدم تكوين احتياطات لمقابلة الخسائر المحتمل حدوثها (الرماحي، 2009، ص12-13)
- **الأخطاء المتكافئة:** ويقصد بها التي تتكافأ مع بعضها بحيث يمحو خطأ أثر خطأ آخر بالدفاتر، وتكافؤ الأخطاء يمنع من تأثيرها على توازن ميزان المراجعة فيزيد بذلك من صعوبة اكتشافها، ولن يتسنى للمدقق اكتشاف مثل هذه الأخطاء إلا إذا دقق في مراجعته المستندية والحسابية وقد يكون التكافؤ بين خطأين في حساب واحد، ولن يكون لذلك الخطأ أثر خطير على نتائج أعمال المشروع أو مركزه المالي. وقد يكون التكافؤ بين الأخطاء في حسابين مختلفين فينتج عن ذلك اختلاف أو خطأ في صحة أرصدة هذين الحسابين وقد يترتب على ذلك تأثير على نتيجة أعمال المشروع.
- **الأخطاء الكتابية:** وهي ناتجة عن الترحيل: (مسلم، 2011، ص 18)

- نفس المبلغ وفي نفس الجانب ولكن لحساب آخر وهذا النوع لا يؤثر على ميزان المراجعة.
- نفس المبلغ إلى نفس الحساب ولكن الجانب بالخطأ وهذا النوع يؤثر على ميزان المراجعة.

- أنواع الغش: حددت نشرة معايير المراجعة رقم (16) مثل هذه الأخطاء المتعمدة كنوع من المخالفات وعادة يتم تقسيمها إلى: (سواد،2009، ص-ص179-180)

- **غش واحتيال العاملين:** تتضمن بصفة عامة سرقة موارد المؤسسة التي يصاحبها أخطاء متعمدة بالسجلات المحاسبية لإخفاء مثل هذه الاختلاسات، وغالبا ما تعتمد المؤسسة على نظم الضبط لتخفيض حدوث مثل هذه الأخطاء؛
- **غش واحتيال الإدارة:** هي الأخطاء المعتمدة بالسجلات المحاسبية بواسطة الإدارة وذلك بغرض تحريف وتغيير المركز المالي للمؤسسة ونتائج أعمالها وخطورته أنه يحث حتى في ظل وجود نظام ضبط داخلية جيدة، حيث يمكن أن تتغلب الإدارة على إجراءات الرقابة ومن الصعب اكتشاف هذا النوع على الرغم من تأشيره الكبير على صدق وعدالة القوائم المالية.

هذا ويمكن أن يرتكب الغش عن طريق:

- التلاعب في الدفاتر والسجلات بقصد إخفاء عجز أو اختلاس أو قصد إساءة استعمال أحد الموجودات.

- التلاعب في الحسابات بالدفتر والسجلات بقصد التأثير على مدى دلالة القوائم المالية على نتيجة أعمال المشروع ومركزه المالي.

ثانيا: مؤشرات وجود الغش والخطأ ومجالات ارتكابها

1- مؤشرات وجود الغش والخطأ على مستوى القوائم المالية: يلجأ المحاسب أو ماسك الدفاتر أحياناً إلى إخفاء الخطأ أو الغش، وذلك ليخفي جهله وعدم كفاءته بارتكاب خطأ عمدي، ولكن بحسن نية، كما في حالة المحاسب الذي يتلاعب في ميزان المراجعة بتغيير قيم بعض الحسابات حتى لا يظهر عجزه أمام إدارة الشركة،كما قد يحاول البعض إخفاء اختلاس معين حتى لا ينكشف أمره فيقوم بالتلاعب في الحسابات، ليضيف إلى جريمة الاختلاس جريمة أخرى وقد يحدث نتيجة محاولات المحاسبين أو الإدارة في الشركة لإخفاء حالات الخطأ أو الغش بعض المؤشرات التي توحي بوجود مثل هذه الحالات التي يجب أن يأخذها المدقق بعين الاعتبار عند تخطيطه لعمله، وتنفيذه لعملية التدقيق نذكر بعض هذه المؤشرات: (عمري،2014، ص 14-16)

- **الاختلافات في السجلات المحاسبية**: بما في ذلك ما يلي:

- معاملات غير مسجلة بأسلوب كامل أو في الوقت المناسب، أو مسجلة في وقت غير مناسب فيما يتعلق بالمبلغ أو الفترة المحاسبية أو سياسة الشركة.
- أرصدة أو معاملات غير مدعمة أو غير مصرح بها.
- تعديلات في آخر لحظة تؤثر بشكل جوهري على النتائج المالية.
- أدلة على إمكانية وصول الموظفين للأنظمة والسجلات بما لا يتفق مع ما هو ضروري لأداء واجباتهم المخولة لهم.

- **الأدلة المتعارضة أو الناقصة:** وتشمل:

- مستندات ناقصة.
- مستندات تبدو أنها تم إجراء تغيير فيها.
- بنود أو مطابقات هامة غير مفسرة.
- تغيرات غير عادية في الميزانية العمومية، أو تغيرات في الاتجاهات أو نسب البيانات المالية والعلاقات بينها.

- شيكات ملغاة ناقصة أو غير موجودة، في الحالات التي يتم فيها إعادة الشيكات الملغاة إلى المنشأة مع بيان مصرفي.
- مخزون أو أصول مالية ناقصة ذات أهمية كبيرة.

- علاقات إشكالية أو غير عادية بين المدقق والإدارة: بما في ذلك ما يلي:

- منع الوصول إلى السجلات أو موظفين معينين أو العملاء الذين يمكن طلب الأدلة منهم.
- ضغوط على الوقت غير مناسبة تفرضها الإدارة لحل مسائل معقدة أو موضع خلاف.
- تأخيرات غير عادية من قبل الشركة في تقديم المعلومات المطلوبة.
- عدم الرغبة في تعديل الإفصاح في البيانات المالية لجعلها أكثر اكتمالا وقابلية للفهم.
- عدم الرغبة في تناول نواحي الضعف المحددة في الرقابة الداخلية في الوقت المناسب.

- **البنود الأخرى:** تشمل ما يلي:

- عدم رغبة الإدارة في السماح للمدقق بالاجتماع بصورة شخصية مع المكلفين بالرقابة.
- تغييرات متكررة في التقديرات المحاسبية لا تبدو أنها ناجمة عن تغيرات في الظروف.
- تسامح لانتهاكات قواعد أخلاقيات المهنة للمنشأة

وبناء على هذه المؤشرات ، فإن المدقق يقوم خلال تنفيذه لعملية التدقيق بفحص المستندات والحسابات، وطلب الكشوف من البنوك، وغير ذلك من الإجراءات التي من شأنها كشف حالات الخطأ والاختلاس والتلاعب وما يصاحبها من محاولات من قبل المحاسبين، أو إدارة المشروع للتغطية عليها أو إخفائها.

2- مواطن الأخطاء والغش ومجالات ارتكابها: إن دراية والمام مدقق الحسابات بأسباب وأنواع الأخطاء والغش غير كافية له ما لم يصاحب ذلك دراية والمام بمواطن ومجالات الأخطاء والغش لكي تساعده إلى حد كبير للقيام بعمله، حيث تمر البيانات والمعلومات المحاسبية بثلاث مراحل رئيسة في الدورة المحاسبية، تعتبر مواطن لارتكاب الخطأ والغش، وفيها تقع مجالات متعددة لارتكابها (سامي وأخرون، 2010، ص98-99)، والمراحل هي:

- مرحلة إثبات العمليات أي مرحلة القيد الأولى : يرتكب الخطأ أو الغش في هذه المرحلة أثناء تحليل العمليات المحاسبية إلى طرفيها المدين والدائن، ويتم الخطأ أو الغش إما في التوجيه المحاسبي أي قيد عمليات رأسمالية على أنها إيراديه أو العكس، أو حذف عمليات كان يجب قيدها وتخص الفترة المحاسبية، أو قيد عمليات لا تخص هذه الفترة، وقد يكون الخطأ سهواً عن غير عمد بحسن نية، أو قد يكون عن عمد غش وتلاعب بسوء نية

- **مرحلة الترحيل والتجميع**: ترتكب الأخطاء في هذه المرحلة، في تجميع دفاتر اليومية، ونقل الأرقام من صفحة لأخرى، أو في عملية الترحيل من اليومية للأستاذ المساعد أو العام أو في استخراج الأرصدة من مراكز الحسابات أو عند إعداد قوائم الجرد، وفي ميزان تدقيق الحسابات النهائية، وتكون الأخطاء في هذه المرحلة إما ارتكبت بحسن نية أو بقصد الغش والتلاعب أي بسوء نية، وهذا يتوقف على طبيعة ونوع الخطأ المرتكب.

- **مرحلة إعداد القوائم المالية**: تتنوع الأخطاء في هذه المرحلة، فقد يتم إظهار قيم بعض الأصول بأكبر من قيمتها الحقيقة أو إظهار بعض بنود إيرادات غير محققة أو إخفاء الرقم الحقيقي لبند الدائنين وإظهاره بأقل من قيمته، وعند التفرقة بين الإيرادات العادية وغير العادية في حسابات النتيجة، أو عند التمييز بين أنواع الأصول الثابتة والمتداولة كإدراج أصول ثابتة ضمن الأصول المتداولة، بهدف التضليل لإظهار نسبة سيولة غير عادية، وعدم التفصيل اللازم للالتزامات العرضية والتي تظهر في الميزانية العمومية كبند مستقل في شكل حسابات نظامية.

المحور الثاني: مخاطر وجود غش وارتباطات غير قانونية على مستوى القوائم المالية

تظهر هذه الخطورة من خلال عنصرين اثنين هامين هما:

أولا: إخفاء الغش والأخطاء: أي محاولة المحاسب أو ماسك الدفاتر تغطية الخطأ والغش عن عمد وعن سوء نية أو التلاعب في الحسابات لإخفاء الاختلاس، وإجراء التغطية عنصر أساسي في عملية الإخفاء، فقد يحاول المحاسب عدم إظهار عجزه أمام الإدارة بمحاولته موازنة ميزان المراجعة صوريا بتغيير قيم بعض الحسابات عن عمد وبحسن نية، وقد يحاول التلاعب بالحسابات وتزويرها لإخفاء الاختلاس (الحلو ،2012، 24) .

ويتم ذلك بنوعين من التغطية (الساعي، 1991،ص 46-47):

1- تغطية مؤقتة : وتتطلب منه إعادة عملية التلاعب وتكراره كلما تطلب الأمر ذلك .

2- تغطية ثابتة : وبمقتضاها لا حاجة إلى إعادة أو تكرار التلاعب في أي وقت ما لم يتطلب تغطية عملية جديدة.

وقد لا يهتم الموظف المعني بتغطية عملية التلاعب أي بإخفاء الغش استنادا إلى:

- العملية لن تقع ضمن نطاق العينة الاختيارية لعملية التدقيق .
- اقتناعه بعدم ضرورة تدبير التغطية .
- عجزه عن تدبير وسيلة تغطية .

أما إذا قام الموظف بتحصيل مبلغ من أحد العملاء سدادا لحسابه ولم يودعه بالبنك وقام باختلاسه فقد يحاول تغطية العملية بإحدى الطرق التالية (الجزار ،1987، ص77) :

1- تغطية مؤقتة: وذلك في مذكرة تسوية البنك التي يقوم بإعدادها والمشرف عليها من خلال:

- تخفيض مبلغ الشيكات التي لم تصرف من البنك بعد.
- تخفيض رصيد البنك بالدفاتر.
- زيادة رصيد البنك في الكشف.
- زيادة مبلغ الإيداعات التي لم تظهر بكشف البنك بعد.

2- تغطية دائمة: حسب الدفتر الذي يمسكه ويسجل فيه:

- **دفتر الأستاذ العام المشرف عليه:** تخفيض رصيد النقدية بتعمد في الجمع أو الترصيد مع إجراء تغيير مكافئ في رصيد حساب آخر بالأستاذ العام للحفاظ على التوازن.
- **دفتر النقدية المشرف عليه :** تخفيض خانة المقبوضات النقدية مع إجراء تغيير مكافئ في مجموع خانة أخرى بالدفتر للحفاظ على توازنه.

والتغطية مهما كانت مؤقتة أو ثابتة فإنه يمكن اكتشافها، إذ أن التدقيق المستندي أو الحسابي وطلب الكشف مباشرة من البنك من شأنها كشف التغطية الثابتة.

ثانيا: صعوبات اكتشاف الغش – بالخصوص غش الإدارة -: لقد جاء في المعيار الدولي 240 : " أنه وبينما يمكن أن يكون مدقق الحسابات قادرا على تحديد فرصة ممكنة لارتكاب الغش، فإنه من الصعب إن لم يكن من المستحيل أن يستطيع مدقق الحسابات تحديد النية أو القصد، خاصة في الأمور التي تتعلق بالحكم أو الاجتهاد الشخصي للإدارة كما في حالة التقديرات المحاسبية والتطبيق المناسب للمبادئ المحاسبية"(شفاعمري،2014، ص 16)

وعملية اكتشاف غش الإدارة عملية معقدة لمعظم المراجعين، فبينما أصبح الغش أكثر انتشارًا في السنوات الأخيرة، وأكثر تكلفة للأطراف المختلفة المرتبطة بالمنشأة التي حدث فيها الغش، إلا أن وسائل المراجعين لاكتشاف هذا الغش لا تتطور بنفس وتيرة تطور طرق وأساليب الغش للمحاسبة ويستدل على ذلك من نتائج الدراسة الميدانية التي قامت بها شركة kpg – 2006 للمحاسبة والمراجعة، والتي أشارت إلى أن أكثر من ثلث حالات غش الإدارة التي تمت دراستها، تم اكتشافها بالصدفة، وأن 1 % فقط من تلك الحالات تم اكتشافها من قبل المراجعين المستقلين، ونتيجة لذلك وجب تطوير الأساليب والإجراءات المناسبة لتعزيز قدرات المراجعين في ذلك، وبالتالي تجنب

المسئولية القانونية الكبيرة التي سوف تترتب على عدم اكتشاف الغش(الوشلي ، 2008، ص32) ، ومن أهم أسباب إخفاق المراجعين في اكتشاف غش الإدارة التي وردت في كثير من الدراسات ما يلي (الوشلي ، 2008، ص32) :

- إن حالات غش الإدارة قد تحدث خارج مجال عملية المراجعة.
- إن الغش متعمد، ويتم بذل الجهود من قبل الإدارة لإخفائه، كون هذه الإدارة في موقع يمكنها من تجاوز الرقابة الداخلية.
- غياب المرشد المهني الفعال الذي قد يساعد المراجع في اكتشاف غش الإدارة، فإجراءات المراجعة لم تصمم لضمان أن القوائم المالية خالية تماًما من غش الإدارة، ولكن لضمان الاكتشاف المعقول له، كما أن إجراءات المراجعة التي تكون جيدة لاكتشاف الأخطاء قد لا تكون فعالة لاكتشاف غش الإدارة.
- نقص خبرة المراجعين بغش الإدارة لأنهم لا يصادفونه إلا نادرًا .هذا فضلا عن أن معظم هذه الخبرة إن وجدت، تأتي من التدريب وسياسة المراجعة المتبعة. فبدون الخبرة بغش الإدارة من غير المحتمل أن يكون لدى المراجعين نماذج فكرية كافية لتقدير المخاطر المترتبة عليه.
- قلة النماذج الدقيقة التي يمكن استخدامها في التنبؤ بغش الإدارة .مما يشير إلى صعوبة بناء معيار يؤثر بفعالية على قرارات المراجع المتعلقة بتخطيط عملية المراجعة.

بينما أرجعت دراسة *Thompson - 1991* سبب إخفاق المراجعين في اكتشاف غش الإدارة إلى عوامل تتعلق بإدراك المراجعين والبيئة التي يعملون فيها، على النحو التالي:

- الاعتقاد بأن اكتشاف غش الإدارة ليس جزء من مسئوليتهم.
- الثقة الكبيرة بالعملاء محل المراجعة.
- الاعتقاد بأن الرؤساء يعرفون ويقبلون النشاط غير القانوني لدى العميل محل المراجعة.
- عدم معرفة معنى اكتشاف غش الإدارة في مصطلحات محددة.
- عدم معرفة مؤشرات حدوث غش الإدارة.
- الإخفاق في متابعة مؤشرات وعوامل غش الإدارة.
- القلق بشأن النتائج المهنية المترتبة على اكتشاف الغش.

من ناحية أخرى، وعلى الرغم من الصعوبات التي تواجه المراجعين في اكتشاف غش الإدارة، فإن الغش غالبًا ما يتضمن في طياته نقطتي ضعف يمكن أن تساعد المراجعين على اكتشافه، هما

تركيب الغش، وإمكانية التنبؤ به .ويشير تركيب الغش إلى طبيعته الدورية، وتماسك عناصره واتجاهه، الذي يشير ضمنًا إلى إمكانية اكتشافه، من خلال الشك المهني الواعي والتقدير الحاسم لأدلة المراجعة .أما إمكانية التنبؤ بالغش فتشير إلى أن حدوث الغش يكون نتيجة لأسباب ظرفية تقود إلى تطوره، حيث أن الحالة الاقتصادية العامة والبيئة الصناعية للمنشأة محل المراجعة، تقدم أداة لإظهار سلوك الشخص الذي يقوم بعملية الغش،كما أن السمات المنتظمة لحالات الغش أي التشابه بين حالات الغش تجعل الغش قابلا للتنبؤ، وهو ما أكده تقرير **لجنة تريدواي** 1987 والذي خلص بعد دراسة بعض حالات الغش المكتشفة، إلى أن هذه الحالات تميل إلى أن تكون متماثلة من حيث كيفية ارتكابها(الوشلي ، 2008، ص34)

- هذا إلى جانب وجود بعض الحالات التي تزيد من خطورة الغش أو الخطأ، منها(مسلم، 2011، ص 21):

- الإدارة مسيطر عليها من قبل شخص واحد أو مجموعة صغيرة وليس هناك مجلس لجنة فعالة للإشراف عليهم.
- وجود هيكل تنظيمي معقد للمنشأة، ولا يوجد مسوغ لهذا التعقيد.
- وجود فشل مستمر في تصحيح نقاط الضعف الرئيسية في الرقابة الداخلية، عندما يكون مثل هذا التصحيح عمليا.
- وجود نسبة عالية من التغييرات بين موظفي المحاسبة والمالية الرئيسيين.
- وجود نقص هام ولفترة طويلة في موظفي قسم الحسابات.
- وجود تغييرات متكررة في المستشارين القانونين أو المدققين.

المحور الثالث: مواجهة المراجع الخارجي مخاطر وجود الغش والأخطاء الجوهرية على مستوى القوائم المالية

أولا: تقييم المراجع الخارجي لمخاطر الغش

1- مفهوم تقييم مخاطر غش الإدارة: تعتبر عملية تقييم مخاطر غش الإدارة عملية معقدة، وبشكل خاص عندما يواجه المراجع مسئولية قانونية جسيمة عن فشل عملية المراجعة، ويكون لدى الشركة محل المراجعة رقابة داخلية قوية .كما يلعب التقييم الدقيق لمخاطر غش الإدارة دورًا مهمًا في تحقيق كفاءة وفعالية عملية المراجعة، وأدائها بتكلفة تنافسية، مما يعمل على تجنب فشل عملية المراجعة، وبالتالي تجنب التعرض للمسئولية القانونية المترتبة على ذلك الفشل.

وقد أشار (2003) Ramos *في معرض توضيحه لكيفية تطبيق المعيار SAS No 99*، مفتاح تصميم اختبارات مراجعة فعالة هو أداء توليفه فعاله للمخاطر التي تم التعرف عليها، ويجب أن يقوم المراجع بذلك بعد التعرف على المخاطر .كما أشار إلى أن المعيار *SAS No. 99* يوجب *على* المراجعين تقييم مخاطر الغش، إلا أن إحدى المشكلات التي يواجهها المراجعون الاعتقاد بأن معني التقييم هو صياغة المخاطر بأنها مرتفعة أو متوسطة أو منخفضة، وهو ليس المعني المقصود بتفسير كلمة" تقييم "الواردة في المعيار .حيث أضاف الباحث بأن التوليف هو العنصر الذي يربط بين طرفي عملية المراجعة، ابتداء من التعرف على المخاطر، إلى تصميم اختبارات المراجعة

وفي ضوء ذلك يمكن القول أن هدف المراجع هو" تقييم "أو توليف المخاطر التي تم التعرف عليها.

ويترتب على التقييم الخاطئ لهذه المخاطر من أداء عملية مراجعة قد تفتقر إما إلى الكفاءة أو إلى الفعالية، فعندما يقيم المراجع المخاطر الناتجة عن احتمال وجود غش بأنها عالية، فإن من المحتمل أن يدفعه ذلك إلى أداء اختبارات مراجعة أكثر من اللازم، مما يؤدي إلى تخفيض كفاءة عملية المراجعة، لما يترتب على أداء هذه الاختبارات من خسائر غير مبررة، برغم أنها قد تكون مراجعة فعالة في اكتشاف الغش.

من ناحية أخرى، عندما يقيم المراجع مخاطر الغش في مستوى منخفض، فإن ذلك قد يجعل المراجع يخفض كمية اختبارات المراجعة على نحو غير ملائم، مما يؤدي إلى عدم اكتشاف الغش. ويعتبر ذلك هو مصدر القلق بالنسبة للمراجعين، كونه يؤدي إلى تخفيض فعالية عملية المراجعة في اكتشاف الغش، وهو ما قد يعرض المراجع لمسئولية قانونية كبيرة ، ولا يقتصر تأثير تقديرات مخاطر الغش على مرحلة تخطيط عملية المراجعة، بل يمتد هذا الأثر ليشمل كل مراحل المراجعة، نتيجة لما تتطلبه هذه التقديرات من مهام من المراجع تتضمن :

- ممارسة الشك المهني والعناية المهنية.
- تقييم معرفة ومهارة وقدرة موظفي المراجعة المسئولين عن أداء مهام المراجعة المهمة، لكي تكون متناسبة مع مخاطر العميل محل المراجعة.
- التركيز بشكل كبير على اختيارات الإدارة للسياسات المحاسبية المهمة وكيفية تطبيقها، مثل سياسات الاعتراف بالإيراد وتقييم الأصول.
- تحديد عوامل مخاطر الغش المتعلقة بالرقابة الداخلية، وإعادة النظر في مستوى مخاطر الرقابة، وعكس ذلك على طبيعة وتوقيت ومدى اختبارات المراجعة المخططة.

ويتضح مما سبق أنه يجب على المراجع إجراء تقييم مبدئي لمخاطر الغش بغرض تخطيط وتصميم إجراءات المراجعة .وأنه يجب إعادة النظر في هذا التقييم في ضوء الأدلة والملاحظات التي تم جمعها أثناء القيام بإجراءات المراجعة للوصول إلى التقييم النهائي لمخاطر غش الإدارة(الوشلي ، 2008، ص83-84).

2- مراحل تقييم المراجع الخارجي لمخاطر الغش

- التقييم المبدئي لمخاطر غش الإدارة : تستلزم المعايير المهنية الحديثة – المعيار الدولي المعدل *240 والمعيار الأمريكي 99* من المراجعين إجراء تقييم مبدئي لمخاطر غش الإدارة عند تخطيط عملية المراجعة والهدف الأساسي من ذلك هو استخدام التقييم المبدئي لمخاطر الغش في تخطيط طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات المراجعة .ويتطلب القيام بهذا التقييم المبدئي القيام بالأنشطة التالية:

- **مناقشة فريق المراجعة لمخاطر غش الإدارة) جلسة العصف الذهني*.**
- **جمع المعلومات اللازمة لتحديد مخاطر غش الإدارة:** من خلال:
  - الاستعلام من الأطراف ذات العلاقة بالمنشأة مثل الإدارة، ولجنة المراجعة، وموظفي المراجعة الداخلية، وأية أطراف أخرى عن أية معلومات تساعده في اكتشاف الغش.
  - القيام بالإجراءات التحليلية التي يتم أدائها في مرحلة تخطيط عملية المراجعة
  - دراسة عوامل مخاطر الغش التي أوصت بها المعايير المهنية، والتي قد تشير إلى أية حوافز وفرص لارتكاب الغش، أو مواقف للإدارة تميل إلى تبرير فعل الغش.
  - الأخذ في الاعتبار المعلومات الأخرى التي قد تكون مفيدة في التعرف على مخاطر الغش، والتي يمكن جمعها أثناء القيام ببعض مهام المراجعة.
- **تمييز وتوثيق عوامل مخاطر الغش.**
- **تقييم مستوى مخاطر غش الإدارة :** تتطلب هذه العملية من المراجع بالإضافة إلى ممارسة الحكم والتقدير المهني وممارسة الشك المهني، القيام بتحديد تحديد وتقييم الآتي:
  - نوع المخاطر الممكن وجودها، والتي قد تكون تقارير مالية مضللة أو اختلاس للأصول.
  - أهمية هذه المخاطر وحجمها، وما إذا كانت ذات حجم يمكن أن يؤدي إلى تحريفات جوهرية محتملة للقوائم المالية.
  - إمكانية المخاطر، بمعنى درجة تواتر أو حدوث تحريفات جوهرية في القوائم المالية.

- مدى انتشار المخاطر .ويشير ذلك إلى مدى انتشار هذه المخاطر في القوائم المالية ككل، أو أنها تتعلق بتأكيد أو حساب معين أو فئة معينة من العمليات.

➢ **الاستجابة لمخاطر غش الإدارة.**

- التقييم النهائي لمخاطر غش الإدارة: للوصول إلى تقييم نهائي لمخاطر غش الإدارة، فإنه يجب على المراجع القيام بمجموعة من الإجراءات خلال عملية المراجعة وعند الانتهاء منها، وهذه الإجراءات هي:

- ➢ ممارسة قدر مناسب من الشك المهني.
- ➢ تقييم نتائج اختبارات المراجعة.
- ➢ الاتصال مع الإدارة حول مخاطر الغش.
- ➢ توثيق إجراءات التقييم والاستجابة لمخاطر غش الإدارة(الوشلي ، 2008، ص84-95).

ثانيا: مسؤولية مدقق الحسابات عن اكتشاف الأخطاء والغش بعد صدور تقريره

لا يوجد إلزام قانوني على المدقق للقيام بإجراءات جديدة على القوائم المالية التي شملها تقريره إلا إذا وصلت معلومات أكيده إليه بأن تلك القوائم قد تأثرت بأخطاء وغش جوهرية، ولو أنه علم بها قبل إصدار تقريره لأثرت على نوع الرأي الذي سوف يبديه على تلك القوائم .وفي هذه الحالة يجب على المدقق القيام بما يلي:

- يطلب من إدارة المنشأة القيام بإبلاغ كل من يتأثر في التحريف المادي للخطأ والغش على القوائم المالية.
- ضرورة القيام بتعديل القوائم المالية بأسرع وقت مع تعديل تقريره بما يتلاءم مع الأخطاء والغش الموجودة.
- على مدقق الحسابات اتخاذ الإجراءات التي يراها ضرورية للتأكد من قيام المنشأة بالإفصاح المطلوب (Grinaker .1980, p63-68.).

ولكن في حالة رفض إدارة المنشأة القيام بالإفصاح المطلوب كما ورد في الخطوات السابقة فيجب على المدقق أن يخطر كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة بهذا الرفض، بأنه نتيجة لعدم قيام المنشأة بالإفصاح المطلوب، فإن المدقق سيتخذ الخطوات التالية لمنع الاعتماد على تقديره مستقبلاً وهي:

- إخطار إدارة المنشأة بأنه لا يجب من الآن فصاعداً الربط بين تقرير الم دقق والقوائم المالية.
- إخطار الجهات الرقابية التي تخضع إدارة المنشأة لسلطاتها بأنه لا يجب الاعتماد على تقرير المدقق مستقبلاً .
- إخطار كل شخص يعلم المدقق بأنه يعتمد على القوائم المالية بوجوب عدم الاعتماد على تقرره مستقبلاً .

ثالثا: إجراءات عملية المراجعة عند وجود دلائل تشير إلى وجود غش أو خطأ

عندما يواجه المراجع ظروفاً من الممكن أن تشير إلى وجود تحريف مادي في القوائم المالية ناتج عن غش أو خطأ أو تصرفات غير قانونية ، فيجب عليه تنفيذ إجراءات لتحديد ما إذا كانت القوائم المالية محرفة مادياً ويعتمد التغيير في طبيعة وتوقيت ومدى الإجراءات الواجب تنفيذها على(جربوع، 2004، ص14) :

- حكم المراجع فيما يتعلق بنوع الغش أو الخطأ أو التصرفات غير القانونية التي تشير إليها الظروف.
- احتمال حدوث هذا الغش أو الخطأ أو التصرفات غير القانونية بشكل مادي على القوائم المالية.
- احتمال تأثير هذا الغش أو الخطأ أو التصرفات غير القانونية بشكل مادي على القوائم المالية.

لا يستطيع المدقق أن يفترض أن حالة وقوع الخطأ أو الغش هي حالة منفردة ومنعزلة إلا إذا دلت الظروف بوضوح على خلاف ذلك .على المدقق إذا لزم الأمر أن يعدل من طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات عمله الأساسية.

إن القيام بإجراءات معدلة أو إضافية يساعد المدققعادةً في تأكيد أو استبعاد الشك بوجود غش أو خطأ نتيجة للإجراءات المعدلة أو الإضافية فعلى المدقق مناقشة هذا الأمر مع الإدارة، أن ينظر فيما إذا تم إظهاره بصورة مناسبة أو تصحيحه في البيانات المالية، كما أن المدقق يجب أن يأخذ في الاعتبار التأثير المحتمل لذلك على تقريره (الاتحاد الدولي للمحاسبين، 1989).

على المدقق أن يأخذ في الاعتبار دلالات الغش والخطأ الجوهري على الأمور الأخرى المتعلقة بالتدقيق وأن يعيد النظر في تقدير المخاطر وصحة إقرارات الإدارة في حالة وجود غش أو خطأ لم يتم اكتشافه من خلال إجراءات الرقابة الداخلية ولم يتم الإفصاح عنه في إقرارات الإدارة .إن دلالات اكتشاف حالات معينة من الغش أو الخطأ من قبل المدقق تعتمد على علاقة ارتكاب أو إخفاء

الغش أو الخطأ بإجراءات الرقابة المحددة ومستوى الإدارة والموظفين ذوي العلاقة(الحلو ، 2012،ص39).

فإذا وجد المدقق مؤشرات تشير إلى احتمال وجود خطأ أو احتيال فعلى الم دقق أن يقوم بمايلي:

- التوسع في إجراءات التدقيق لإثبات أو نفي الخطأ أو الاحتيال.
- التأكد من تصحيح الخطأ إن وجد.
- التأكد من أنه قد جرى معالجة الاحتيال والإفصاح عنه.
- عندما يرتبط الخطأ أو الاحتيال بأحد أفراد الإدارة، على المدقق أن يعيد النظر في الاعتماد على كافة القرائن والأدلة التي أعطاها هذا الشخص للمدقق.
- على المدقق أن يَبلغ الإدارة بنتائج التدقيق في الحالات التالية:
  - إذا اعتقد بوجود احتيال، بغض النظر عن تأثير هذا الاحتيال على البيانات الحسابية.
  - إذا ثبت وجود خطأ مادي أو احتيال.
  - تبليغ الجهات الرسمية إذا تطلبته القوانين لذلك.

هذا إلى جانب :

1- حصول المراجع على إقرارات من الإدارة: على المراجع الحصول على إقرارات مكتوبة من إدارة المؤسسة بخصوص أنها:

- تعترف بمسئولياتها في انجاز وتشغيل نظم محاسبية وضبط داخلي مصُممة لمنع واكتشاف الخطأ أو الغش أو التصرفات غير القانونية ؛
- تعتقد أن آثار التحريفات في القوائم المالية غير المصححة التي تم تجميعها من قبل المراجع خلال عملية المراجعة هي غير مادية على القوائم المالي؛
- قامت بالإفصاح للمراجع عن كامل الحقائق الهامة ذات العلاقة بأي حالات الغش أو الخطأ أو التصرفات غير القانونية أو حالات مشبوهة معروفة لدى الإدارة والتي من الممكن أنها قد أثرت على المؤسسة؛

- أفصحت للمراجع عن نتائج تقييمها لخطر أن تكون القوائم المالية قد تحتوي على تحريف مادي كنتيجة للغش.

2- التبليغ عن نقاط الضعف المادي في الضبط الداخلي: يجب على محافظ الحسابات أن يبلغ إدارة المؤسسة عن أي نقاط ضعف مادية في الضبط الداخلي ذات علاقة بمنع واكتشاف الخطأ أو التصرفات غير القانونية والتي ظهرت للمراجع كنتيجة لإجراءات محافظ الحسابات التي قام بها،

وكما يجب أن يكون محافظ الحسابات على قناعة أنه قد تم إبلاغ الأفراد المخولين بحكم المؤسسة عن أية ملاحظات مادية في الضبط الداخلي ذات علاقة بمنع واكتشاف الغش والتي ظهرت للمراجع سواء عن طريق الإدارة أو اكتشافها من قبل محافظ الحسابات خلال تنفيذ عملية المراجعة.

إذا كانت أمانة ونزاهة الإدارة والأفراد المخولين بحكم المؤسسة مشكوك فيها فان محافظ الحسابات عادة يدرس أخذ استشارة قانونية لمساعدته في تحديد الإجراء الملائم لاتخاذه.

3- عدم قدرة محافظ الحسابات على استكمال عملية المراجعة: قد يرى محافظ الحسابات أنه من الضروري الانسحاب من عملية محافظ الحسابات عندما لا تتخذ المؤسسة إجراءات تجاه الخطأ والغش والتصرفات غير القانونية والتي يرى محافظ الحسابات أنها ضرورية في ظل الظروف حتى لو لم يكن للخطأ والغش والتصرفات غير القانونية تأثير مادي على القوائم المالية.

ومن ضمن العوامل التي تؤثر على أرى محافظ الحسابات وجود أدلة تورط أعلى سلطة في المؤسسة والذي من شأنه أن يؤثر على مصداقية القرارات الإدارة ويؤثر على استمرارية علاقة محافظ الحسابات الذي يسعى عادة للحصول على استشارة قانونية عند الوصول إلى مثل هذه القرار.

4- مواجهة مدققي الحسابات التزوير على صعيد الإدارة: يقول فريق من مدققي الحسابات أنه من المستحيل عملياً اكتشاف عمليات الاحتيال التي تقوم بها إن شاءت إدارة المشروع العليا، أي أنه إذا رغبت الإدارة عن عمد وإصرار مسبق تضليل المدقق فإنه يستحيل عليه، إلا بجهود معينة وبكلفة مرتفعة ووقت طويل، أن يكتشف ذلك. ولكن الاتجاه السائد في الأوساط القضائية وهيئات الرقابة المالية بل ولدى رجال المال والأعمال، أن شركات التدقيق ينبغي أن تتمكن من اكتشاف مثل هذا التلاعب إذ أنه من مبررات وجودها واستطاعت إحدى شركات التدقيق في العالم أن تتوصل إلى أساليب جديدة ترشد المدقق إلى الحالات المتعددة التي قد تستغل بالاحتيال وهي :

- اعتماد المصادر الخارجية في جمع المعلومات عن الصفقات الضخمة التي بها شركة معينة، وألا يعتمد المدقق على المعلومات التي تقدمها لها الإدارة فقط.
- التدقيق في العمليات الصغيرة العديدة المتعلقة بشركة واحدة متعامل معها، هذه العمليات التي إذا أضيفت واحدة إلى الأخرى، تشكل مؤشراً هاماً بالنسبة لنتائج الشركة المالية.
- التدقيق الحذر في تواريخ" حفلات رأس السنة "- كما يسمونها - أي الصفقات المسجلة قرب نهاية العام المالي أو في نهاية الفصل المالي.

- في حال وجود صفقات لم يعلن عنها مخبأة تحت صفقات أعلن عنها، يطلب المدققون من الإدارة العامة للشركة المعينة المصادقة على جميع الصفقات المهمة .أما إذا كان أعضاء مجلس إدارة الشركة هو المديرون أنفسهم فيستحسن أن يطلب المدققون تدخل القانون.
- مقارنة الصفقات المتعلقة بالإدارة بصفقات تشبهها قام بها فريق منافس آخر.
- أما بالنسبة للشركات التي تستبدل محاسبيها بين حين وآخر أو الشركات التي تعتمد على شركتي تدقيق معاً، فيجب أن يتم تعاون وثيق بين أعضاء الشركتين لكشف نسبة تدخل الإدارة في أعمال التدقيق.

وهناك % 99 من حالات الاحتيال هذه تنتج عن خطأ لم تقصده الإدارة وأن الحالة المفردة الأخيرة 1% تشكل وحدها العقبة التي تواجهها الأسواق المالية، والتي يتورط فيها مديرو الشركات، وشركات تدقيق مجازة كثيرة، والتي تحظى بهذا الاهتمام من قبل مدققي الحسابات والهيئات القضائية (أمين عبد الله، 2007).

النتائج والتوصيات

نتائج الدراسة: من خلال ما سبق يمكن استنتاج ما يلي:

- تعتبر صعوبة اكتشاف الغش أهم أنواع المخاطر التي تواجه المراجع أثناء قيامه بعمله.
- يحدث نتيجة محاولات إخفاء حالات الخطأ أو الغش بعض المؤشرات التي توحي بوجود مثل هذه الحالات التي يجب أن يأخذها المدقق بعين الاعتبار عند تخطيطه وتنفيذه لعمله.
- تمر البيانات والمعلومات المحاسبية بثلاث مراحل رئيسة في الدورة المحاسبية هي: مرحلة إثبات العمليات، مرحلة الترحيل والتجميع، ومرحلة إعداد القوائم المالية، تعتبر مواطن لارتكاب الخطأ والغش، وفيها تقع مجالات متعددة لارتكابها.
- تظهر مخاطر وجود الغش والارتباطات غير القانونية على مستوى القوائم المالية من خلال عنصرين اثنين هما: إخفاء الغش والأخطاء، سواء بالتغطية المؤقتة أو الثابتة، وكذا صعوبات اكتشاف الغش بالخصوص غش الإدارة.
- يواجه المراجع الخارجي مخاطر وجود الغش والأخطاء الجوهرية على مستوى القوائم المالية من خلال تقييمه الجيد والدقيق لمخاطر وجود الغش عن طريق مرحلتين، التقييم الأولي بمراحله الخمسة، والتقييم النهائي بمراحله الأربعة.

- لا يوجد إلزام قانوني على المدقق للقيام بإجراءات جديدة على القوائم المالية التي غطاها تقريره إلا إذا وصلت معلومات أكيده إليه بأن تلك القوائم قد تأثرت بأخطاء وغش جوهرية، ولو أنه علم بها قبل إصدار تقريره لأثرت على نوع الرأي الذي سوف يبديه.
- يتحمل المراجع مسؤولية محدودة عن اكتشاف الغش والتصرفات غير القانونية
- إن ممارسة المراجع الشك المهني بدرجة ملائمة يساعد على اكتشاف الغش والتصرفات غير القانونية.

توصيات الدراسة: يمكن الخروج من هذه الدراسة بذكر التوصيات التالية:

- على المراجع مراعاة كون المجتمع المالي يتوقع منه اكتشاف معظم حالات الغش والتصرفات غير القانونية التي قد تكون في القوائم المالية ما يحمله مسؤولية أكثر من اللازم.
- على المراجع الأخذ في الاعتبار عند تقييمه لمخاطر الغش والتصرفات غير القانونية خصائص الإدارة ومدى ميلها للتلاعب والتحايل وظروف الصناعة التي ينتمي إليها المشروع والخصائص التشغيلية والاستقرار المالي.
- على المراجع إتباع خطوات وإجراءات معينة لاكتشافه للغش وذلك للحد من تأثير مخاطره على مدى مصداقية القوائم المالية.

المراجع

1. الاتحاد الدولي للمحاسبين.(1989). " الغش والمخالفات الأخرى- أصول التدقيق". المجمع العربي للمحاسبين القانونيين.
2. الاتحاد الدولي للمحاسبين.(2003). إصدارات المعايير الدولية للممارسة أعمال التدقيق والتأكد وقواعد أخلاقيات المهنة، "معيار التدقيق الدولي رقم 240. مسؤولية المدقق في اعتبار الاحتيال والخطأ عند التدقيق".
3. الوشلي، أكرم محمد علي احمد.(2008).تقييم مخاطر غش الإدارة كمدخل لأداء أعمال المراجعة الخارجية في الجمهورية اليمنية". اليمن: أطروحة دكتوراه في فلسفة المحاسبة، جامعة اب.
4. الحلو، شيرين مصطفى.(2012)." المسؤولية المهنية لمدققي الحسابات في اكتشاف الغش والخطأ في القوائم المالية". فلسطين: رسالة الماجستير في المحاسبة والمالية، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية.

5. دحدوح، حسين احمد.(2006). "مسؤولية مراجع الحسابات عن اكتشاف التضليل في التقارير المالية للشركات الصناعية والعوامل المؤثرة في اكتشافه". *مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية*. المجلد22.(*العدد الأول*).
6. مسلم، خالد تيسير.(2011). "مدى فعالية التدقيق الخارجي للمؤسسات الأهلية الفلسطينية العاملة في قطاع غزة: دراسة استطلاعية". فلسطين: رسالة الماجستير في المحاسبة والمالية، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية.
7. محمد، سامي، وديان، الوقاد لؤي ومحمد.(2010). " تدقيق الحسابات 1" .الأردن: مكتبة المجتمع العربي.
8. الساعي، صهيب.(1991)." مؤشرات وجود الاحتيال والخطأ، علم تدقيق الحسابات. الأردن: دار الفكر للنشر والتوزيع.
9. سواد، عاطف زاهرة توفيق.(2009)." مراجعة الحسابات والتدقيق"، الأردن، دار الراية للنشر.
10. أمين، عبد الله خالد.(2007). " علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية والتطبيقية". الأردن: دار وائل للنشر.
11. غالي، جرج دانيال.(2002). "تطوير مهنة المراجعة لمواجهة المشكلات المعاصرة وتحديات الألفية الثالثة". مصر: الدار الجامعية للطباعة والنشر.
12شفا عمري، فضيل مصطفى يوسف.(2014)." مدى مسؤولية المدقق الخارجي في اكتشاف حالات الفساد المالي في الشركات العامة الاردنية". فلسطين: رسالة ماجستير في المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط.
13الجزار، محمد.(1987)." المراقبة الداخلية، أسلوب تحقيق الرقابة الوقائية والتنمية الكافية ". القاهرة: مكتبة عين شمس للنشر.
14. النزلي، محمد جمال عبد القادر.(2009). "ركائز منع التحريف والتلاعب في القوائم المالية المنشورة عن الشركات المساهمة العامة الأردنية". رسالة ماجستير. جامعة الشرق الأوسط.
15. الرماحي، نواف محمد عباس.(2009). "مراجعة العمليات المالية". الأردن: دار الصفاء للنشر والتوزيع.
16. جربوع، يوسف محمود.(2004)."مدى مسئولية المراجع الخارجي عن اكتشاف الخطأ والغش والتصرفات غير القانونية بالقوائم المالية في قطاع غزة بدولة فلسطين".
17. Grinaker, R.l.(1980).“The Auditor’s Responsibility in Expressing An Opinion ،” the Journal of Accountancy, 1980،

مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية
ISSN 2352-9962/E-ISSN 2572-0147
العدد التاسع- جوان 2018

OEB Univ. Publish.

أثر جودة المؤسسات على تطور القطاع المالي
دراسة حالة الدول العربية للفترة 1996-2016

Impact of institutional quality on financial development
The case of Arab countries during 1996-2016

د. نورة بيري
جامعة قالمة
amel.prof@gmail.com

د. عبد القادر دبوش
جامعة قالمة
kader.prof@gmail.com

د. محمد بوقموم
جامعة قالمة
boukemoummohamed@gmail.com

تاريخ التسليم: **2018/05/05**، تاريخ التقييم: **2018/05/29**، تاريخ القبول: **2018/06/07**

الملخص

يعتبر زيادة أهمية تطور القطاع المالي في تعزيز معدلات النمو الاقتصادي واحدة من أكثر ميزات أدبيات الاقتصاد المالي، ولقد اهتمت بعض أدبيات هذا المجال نحو تقديم إجابات على سؤال لماذا بعض البلدان أكثر تطورا من الناحية المالية من غيرها. في هذا السياق، أصبح فهم أعمق لمصادر تطور القطاع المالي أكثر أهمية بالنسبة لتصميم سياسات ناجحة لتعزيز هذا التطور. في هذه الدراسة، نبحث في أثر جودة المؤسسات على تطور القطاع المالي في الدول العربية خلال الفترة 1996-2016. بتطبيق طريقة OLS على مجموعة بيانات Panel تضم 20 من اقتصاديات المنطقة، نجد أن جودة المؤسسات لا تعزز تطور القطاع المالي في الدول العربية، في حين أن النمو الاقتصادي والانفتاح التجاري هما المحددان الرئيسيان لتطور القطاع المالي فيها.

الكلمات المفتاحية: جودة المؤسسات، تطور القطاع المالي، نمو اقتصادي.

Abstract

One of the most features of the financial economics literature has been the increase importance of financial development in promoting growth. The frontier of the literature in this field is shifting towards providing answers to the question of why some countries are more financially developed than others. In this context, a deeper understanding of the sources of financial development is becoming more and more relevant for the design of successful policies to promote financial development. In this study, we examine the impact of institutional quality on financial development in Arab countries from 1996 to 2016. We apply the OLS with to a panel data set of 20 economies in the region. We find that institutional quality not foster financial development in Arab countries while economic growth and trade openness are key determinants of financial development in them.

Keywords: Institutional quality, financial development, economic growth.

مقدمة

يعد القطاع المالي من أهم قطاعات النشاط الاقتصادي في مختلف دول العالم، فوجود قطاع مالي متطور يعزز النمو الاقتصادي، بما يحققه من خفض للتكاليف المرتبطة بالمعلومات والمعاملات. وتقدم الأطروحات النظرية وراء ربط تطور القطاع بالنمو الاقتصادي، في أن القطاع المالي المتطور يقدم عدة وظائف حاسمة تلعب دورا فاعلا في تنشيط الحركة الاقتصادية، وتؤدي هذه الوظائف إلى تعزيز القطاع الحقيقي، من خلال التعريف بالمشاريع المنتجة وتمويل تأسيسها وتوسعها، ومن خلال تجميع وتخصيص الموارد المالية إلى أكثر الاستثمارات إنتاجية، كذلك تمويل فرص الابتكار والتطور التقني، جنبا إلى جنب مع التمويل التقليدي للإنتاج، وتسريع تراكم رأس المال المادي والبشري، وتعجيل خطوات التقدم التقني، مما يؤدي بدوره إلى تعزيز معدلات النمو الاقتصادي.

1.1 مشكلة الدراسة

يعتبر تطور القطاع المالي ظاهرة معقدة، نالت الكثير من الاهتمام من قبل عدة اقتصاديين، حيث كان هناك العديد من الأطروحات حول أهم العوامل التي جعلت قطاع مالي في دولة ما يكون متطور أكثر من قطاع مالي في دولة أخرى. لهذا تتضح مشكلة هذه الدراسة التي يمكن بلورتها في التساؤل التالي:

هل يوجد أثر لجودة المؤسسات على تطور القطاع المالي في الدول العربية للفترة 1996-2016؟

2.1 فرضية الدراسة

للإجابة على التساؤل المطروح ندرج الفرضية التالية:

لا يوجد أثر لجودة المؤسسات على تطور القطاع المالي في الدول العربية للفترة 1996-2016.

3.1 أهمية الدراسة

تبرز أهمية الدراسة، في كون القطاع المالي يلعب دورا فاعلا في تعزيز معدلات النمو الاقتصادي، لذلك تشكل عملية فهم محدداته، دورا محوريا في محاولة زيادة تطور القطاع المالي في الدول العربية بغية تحقيق الأهداف المرجوة من هذا التطور.

4.1 هدف الدراسة

تسعى هذه الدراسة في مجملها إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تحديد الأطروحات النظرية التي تفسر تطور القطاع المالي؛

- بناء نموذج قياسي يسمح لنا بمعرفة أثر جودة المؤسسات على تطور القطاع المالي في الدول العربية للفترة 1996-2016.

5.1 منهجية الدراسة

تم الاعتماد على المنهج الوصفي لتحديد مفهوم تطور القطاع المالي وتحديد محدداته النظرية، كما تم الاعتماد على المنهج الاستقرائي لتحديد أثر جودة المؤسسات على تطور القطاع المالي في الدول العربية باستخدام أساليب القياس الاقتصادي.

6.1 الدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات التي اهتمت بموضوع الجودة المؤسسية وأثرها على تطور القطاع المالي منها:

دراسة (Levine، 1999): اهتمت هذه الدراسة بتوضيح كيفية تأثير البيئة القانونية على تطور القطاع المالي، وكيف لهذا الأخير أن يؤثر على معدل النمو الاقتصادي طويل المدى، وذلك باستخدام عينة من 77 بلد خلال الفترة 1960-1989. أثبتت نتائج الدراسة مستوى تطور القطاع المالي يكون مرتفع في الدول التي تتصف نضمها القانونية والتنظيمية بأنها تعطي أولويات كبيرة لكي يتلق الدائنون مطلبهم لدى الشركات، وكذا تنفيذ العقود يكون بشكل فعال، والتي تعزز كذلك إعداد التقارير المالية بشكل فاعل ودقيق.

دراسة (Law and Azman-Saini, 2008): تهدف هذه الدراسة إلى البحث عن أثر جودة المؤسسات على تطور القطاع المالي باستخدام بيانات Panel لعينتين: الأولى تضم 63 دولة لمؤشر تطور القطاع المصرفي، والثانية تضم 51 دولة لمؤشر تطور قطاع الأسواق المالية للفترة 1996-2004. تشير النتائج إلى أن جودة المؤسسات تعزز بشكل كبير تطور القطاع المالي، خاصة تطور القطاع المصرفي. مع ذلك، فإن بعض مؤشرات قياس جودة المؤسسات تفسر تطور القطاع المالي أكثر من غيرها. من ناحية أخرى، لا يظهر مؤشر تطور الأسواق المالية أي تأثر هام من قبل جودة المؤسسات.

دراسة (Le, Kim and Lee, 2015): تبحث هذه الدراسة في محددات تطور القطاع المالي في دول آسيا والمحيط الهادي خلال الفترة 1995-2011، باستخدام بيانات Panel لـ 26 دولة في المنطقة. وقد أكدت النتائج على أن تحسين الحكم والجودة المؤسسية يعززان تطور القطاع المالي في الاقتصاديات النامية بينما يعد النمو الاقتصادي والانفتاح التجاري من العوامل الرئيسية المحددة للعمق المالي في الاقتصاديات المتقدمة.

2. الإطار النظري

1.2 تمهيد

لقد عالجت العديد من الأدبيات الاقتصادية، الإدعاء الذي مفاده أن تطور وكفاءة القطاع المالي، هما محددان رئيسيان للنمو الاقتصادي، وكشفت عديد البحوث عن أن الدول التي تتمتع بمستويات أعلى لتطور القطاع المالي تشهد معدلات عليا في الإنتاجية وارتفاع نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي. حيث أن القطاع المالي الذي يتضمن مؤسسات قابلة للاستمرار، لا سيما البنوك منها، تعتبر حجر الزاوية في وجود قطاع خاص يلعب دورا حيويا في عملية التنمية الاقتصادية بصفة عامة. ودورها الوسيط أساسي لأنها تستطيع أداء المعاملات وتيسر تعبئة المدخرات. ونتيجة تقديم هذه الخدمات للاقتصاد، فإنها تعزز من تخصيص الموارد وتسرع معدلات النمو الاقتصادي. طبقا لهذا الرأي، ينتج النمو الاقتصادي عن تراكم رأس المال، وبالتالي يستطيع القطاع المالي زيادة معدلات هذا النمو، من خلال زيادة معدلات الادخار المحلي أساسا، واجتذاب تدفقات رأس المال الأجنبي.

2.2 مفهوم تطور القطاع المالي

يعد تطور القطاع المالي مفهوم متعدد الأوجه، حيث أنه لا يشمل المجالات التقليدية التي تدور حول النقود، لكن يشمل أيضا المؤسسات، التنظيمات، الرقابة، التحرير المالي، حقوق المساهمين، الحوكمة وغيرها من العوامل التي تحدد من جهة مستوى تطور القطاع المالي الذي وصل إليه بلد ما، ومدى قدرته على التأثير في معدلات النمو الاقتصادي من جهة أخرى.

ولقد أعطى معهد التمويل الدولي سنة 2004 مفهوم موسع لتطور القطاع المالي مفاده أنه يمكن القول أن نظام مالي هو في حالة تطور عندما يكون هناك:(DFID, 2004)

- تحسن في الكفاءة والقدرة التنافسية للقطاع،
- زيادة مجموعة الخدمات المالية المتوفرة،
- زيادة وتنوع في المؤسسات التي تعمل في القطاع المالي،
- زيادة الكتلة النقدية التي تقوم بدور الوساطة المالية،
- تخصيص الخدمات المالية للقطاعات يكون عن طريق مؤشرات السوق،
- تحسن في تنظيم واستقرار القطاع المالي،
- زيادة تعامل الأفراد بالخدمات المالية.

كما قدم كل من (Levine, Demirgüç-Kunt, 2008, p. 5)، تعريفا لتطور القطاع المالي مبني على مقاربة وظيفية للنظام المالي. حيث ركزا الوظائف التي يوفرها النظام المالي ضمن خمسة فئات هي:

- توفير معلومات قبلية حول الاستثمارات وتخصيص رأس المال،
- تمويل الاستثمارات وممارسة الرقابة عليها،
- تسهيل التجارة، التنويع وإدارة المخاطر،
- تعبئة المدخرات،
- تسهيل تبادل السلع والخدمات.

على ضوء ذلك "يوجد تطور مالي عندما تقوم الأدوات المالية، الأسواق والوساطة المالية بتخفيض والحد من تكاليف المعلومات، العقود وتكاليف المعاملات". مما يسمح للنظام المالي بأداء وظائفه الخمسة على أحسن وجه.(Levine, Demirgüç-Kunt, 2008, p. 5)

3.2 المحددات المؤسساتية لتطور القطاع المالي

1.3.2 نظرية القانون والمالية

تنص هذه النظرية المقترحة من (La porta, Lopez, Shleifer, and Vishny, 1996, p. 4)، على أن الأصل التاريخي والمفاهيمي للنظم القانونية هي من محددات اختلاف النظم المالية بين الدول. كما قدمت الطرح النظري المتعلق بتكاليف وفوائد القواعد القانونية، ومحاولة معرفة ما إذا كان فعلا اختلاف البلدان في الأخذ بالقواعد القانونية المختلفة، قد فسر الاختلاف في أنماط تمويلها.

تستند هذه النظرية إلى أنه في أي بلد، عندما يعمل النظام القانوني على تسهيل إجراء العقود بين المتعاملين الخواص، ويحمي حقوق الملكية الخاصة وحقوق المستثمرين، فإن المدخرين يتوجهون أكثر نحو الاستثمار مما يساهم في توسع الأسواق المالية. من ناحية أخرى، فإن مصادر القانون يمكنها شرح الاختلافات بين الدول، فيما يتعلق بحماية حقوق المستثمرين، والعقود، ومستوى تطور القطاع المالي.

ولقد أكد (La Porta, et al., 1996, p. 40) بأن القانون المدني يعرف مستوى متدني لحماية حقوق المستثمرين مقارنة بالقانون العام. كذلك بمقارنة أنواع القانون المدني المختلفة (فرنسي، ألماني، اسكندينافي)، فإن القانون الفرنسي هو الأقل في حماية حقوق المستثمرين. وقد أكد (Levine, Loayza, and Beck, 2000, p. 63)، فرضية أن اختلاف الأنظمة القانونية تفسر

الاختلاف في مستوى تطور القطاع المالي؛ الدول التي توفر أفضل حماية للمقرضين، تملك أكثر الأنظمة المالية فعالية. كذلك فالدول التي مؤسساتها توفر ميزانيات شفافة يكون نظامها المالي أكثر تطورا. نتيجة مهمة أخرى توصلت إليها الدراسة، وهي أن الدول التي تتبنى القانون الألماني تأتي في ريادة الدول من حيث مستوى تطور القطاع المالي مقارنة بالأصول القانونية الأخرى، وهذا ما يخالف النتيجة التي توصل إليها La Porta et al أين وضعوا الدول الأنجلوساكسونية في المرتبة الأولى، بينما الدول التي تتبنى النظام القانوني ذي الأصل الفرنسي فتعرف مستوى متدني من تطور القطاع المالي.

2.3.2 نظرية التخصيص (Endowments Théory)

يعود أصل هذه النظرية إلى (Acemoglu, Johnson, and Robinson, 2001, p. 1)، الذين اعتمدوا على فرضية أن معدلات الوفيات التي واجهت الأوروبيين في مختلف أنحاء العالم بعد بداية القرن السادس عشر، تؤثر في مستوطناتهم واختيار إستراتيجية الاستعمار. فلقد كانت الأماكن التي اعتبرت جيدة نسبيا (بالنسبة للأوروبيين، عندما سقطت تحت السيطرة الأوروبية) تتلقى أفضل المؤسسات الاقتصادية والسياسية. في المقابل، كانت الأماكن الغير محبذة من طرف المستوطنون الأوروبيين للذهاب إليها أكثر عرضة لتلقي المؤسسات الإستخراجية. تفترض الورقة أيضا أن هذا النمط المبكر للمؤسسات استمر على مر الزمن ويؤثر على مدى وطبيعة المؤسسات في جميع أنحاء العالم اليوم.

ولقد سلطت النظرية الضوء على دور الجغرافيا والبيئة الصحية في تكوين المؤسسات. حيث بني الكتاب نظريتهم على ثلاث نقاط هي: (Beck, Demirgüç-Kunt, and Levine, 2003, pp. 139-140)

(أ) اعتمد الأوروبيين على أنواع مختلفة من استراتيجيات الاستعمار. ففي بعض المستعمرات، أنشا المستعمرون الأوروبيون المؤسسات لدعم الملكية الخاصة وللزيادة من قوة الدولة. هذه المستعمرات الاستيطانية تشمل الولايات المتحدة، استراليا ونيوزيلندا. في الطرف الآخر من المستعمرات، لم يهدف الأوروبيون إلا لاستخراج أكبر قدر ممكن من المواد الأولية، فلم تقم بإنشاء مؤسسات لدعم حقوق الملكية الخاصة. بدلا من ذلك، فإنها أنشأت المؤسسات التي خولت النخبة المعمرة من استخراج الذهب والفضة وباقي المواد الأولية. على سبيل المثال الكونغو، ساحل العاج، العديد من بلدان أميركا اللاتينية.

(ب) إستراتيجية المستعمرين، ومختلف المؤسسات المنشأة من قبل المعمرين، تتأثر بالخصائص الجغرافية للدول. ففي البيئة الجغرافية الغير مضيافة، أين يكون معدل الوفيات مرتفع للمعمرين، يميل المعمرون لإنشاء مؤسسات ذات طابع استخراجي لموارد المستعمرة. في المقابل، في المناطق التي تكون فيها البيئة الجغرافية مواتية، يميل المعمرون لتكوين مستعمرات مستوطنة (Settler Colonies).

(ج) المؤسسات المنشأة من قبل المعمرين الأوربيين، ظلت قائمة حتى بعد الاستقلال السياسي للبلدان المستعمرة، كما تشير هذه النظرية المؤسساتية إلى أن المستعمرات التي أنشأت بها مؤسسات دائمة قد تولدت عنها حكومات أكثر ديمقراطية ومكرسة أكثر لحماية حقوق الملكية الخاصة من المستعمرات التشغيلية (Extractive Colonies).

تركز نظرية التخصيص على المؤسسات بشكل عام، ويمكن تطبيقها على القطاع المالي، حيث تتوقع النظرية أنه في المستعمرات الاستخراجية، يحتمل أن لا ينشئ المعمرون مؤسسات مواتية لتطور أسواق مالية حرة وتنافسية، لأن هذا قد يهدد وضعية النخبة. أما في المستعمرات المستوطنة، سوف يكون المستعمرون أكثر ميلا لبناء المؤسسات التي تحمي حقوق الملكية الخاصة، ومن ثم تعزيز تطور القطاع المالي. بالتالي، وفقا لنظرية التخصيص، كان الاختلاف في الشكل الأولي للمؤسسات المخصصة وهذه المؤسسات الأولية تداعيات طويلة الأمد على حماية حقوق الملكية الخاصة والتنمية المالية (Beck, et al., 2003, pp. 140-141).

لقد طبق (Beck, et al., 2003, pp. 140-141) نظرية التخصيص مقابل نظرية القانون والمالية، حيث لاحظ الكتاب من ناحية أولى، بأن نظرية القانون والمالية ترى أن الأصل القانوني يفسر الاختلافات في حماية حقوق الملكية مقارنة بحقوق الدولة، وهكذا فهي من محددات تطور القطاع المالي. من ناحية أخرى، ترى نظرية التخصيص بأن تكوين المؤسسات التي تعزز تطور القطاع المالي تتبع إلى عداء البيئة التي قام الأوربيون باستعمارها في تلك الفترات. نتائج الدراسة قبلت كلتا النظريتين. فالدول التي تتبنى القانون المدني عرفت مستوى متدني من تطور القطاع المالي، ومستوى متدني من حماية الحقوق والملكية مقارنة بالدول التي تتبنى القانون العام. كذلك فإن الدراسة توصلت إلى أن الدول التي تعرف معدل وفيات مرتفع للمعمرين تعرف مستوى متدني لحماية حقوق الملكية، وشهدت مستوى متدني من التطور المصرفي ومن تطور الأسواق المالية. من جهة أخرى، فإن التخصيص الأولي للمؤسسات يشرح أكثر التغيرات بين البلدان في مستوى تطور أسواقها المالية مقارنة بالأصل القانوني.

3.3.2 التنظيم والرقابة المصرفية

يعتبر التنظيم والرقابة المصرفية منذ فترة طويلة في الأدبيات الاقتصادية كأحد العوامل المهمة للوقاية من الأزمات البنكية. ومع نشر قاعدة البيانات لـ (Barth, Caprio, and Levine, 2001) حول التنظيم والرقابة المصرفية للبنوك في العالم، فإن الاهتمام قد زاد بالعلاقة بين الرقابة المصرفية وتطور القطاع المالي. وسوف نتناول فيما يلي أربعة جوانب أساسية للتنظيم البنكي، قابلة للتأثير على تطور القطاع المالي.

1.3.3.2 طبيعة واستقلالية سلطة التنظيم

باعتبار المقاربة الحرة للتنظيم، فإن الرقابة المصرفية من طرف السلطات الحكومية لا تكون ذات أهمية كبيرة. بينما تؤكد المقاربة التدخلية على وجوب وجود سلطة تنظيمية لتأطير وظائف النظام المالي. هذه السلطة التنظيمية يمكن أن تكون الدولة، أو هيئة مستقلة عن الدولة، كل من الهيئتين تحملان مزايا وعيوب.

المقاربة التدخلية تعتبر أن المتعاملين الخواص يفتقدون إلى المعلومات، القدرة، الموارد والإمكانيات لمراقبة نظام مالي معقد. بالمقابل فإن وكالات المراقبة لديها قدرات واسعة لتحسين حوكمة البنوك. وبالتالي تحسين فعالية البنوك في الوساطة المالية، تفترض هذه النظرية بأن الدولة لديها الموارد والإمكانيات الأساسية لضمان أداء هذه الوظيفة التنظيمية. فوجود الاحتكارات، المؤثرات الخارجية وعدم تماثل المعلومات تخلق شروط التدخل العمومي للتغلب على فشل الأسواق والرفع من الرفاه الاجتماعي. (Kpodar, 2008, p. 36)

عدم كمال الأسواق المالية يجعل من الضروري وجود سلطة تنظيمية لها، لكن التنظيم الحكومي لا يحمل دائما حلول ناجعة لفشل الأسواق. المقاربة المستقلة للتنظيم البنكي تعتبر بأن خلق مؤسسة رقابية مستقلة للأسواق بالإضافة إلى السلطات الحكومية يكون مفيدا لأجل إيجاد حل وسط بين عدم القدرة الآلية لتوازن الأسواق وما تعمل السلطات العمومية لضمان أحسن تنظيم للأسواق المالية. بالنسبة لهته المقاربة، استقلالية وكالات الرقابة بالنسبة للسلطات العمومية يخفض من احتمال قيام السياسيين بدفع البنوك لمنح قروض لأغراض سياسية.

في دراسة على التنظيم المصرفي والرقابة لتقييم العلاقة بين الممارسات المحددة للرقابة والإشراف وتطور القطاع المصرفي، الكفاءة، والهشاشة أعدها (Barth, Caprio, and Levine , 2004, p. 205). دلت النتائج، ورفعت راية تحذيرية بشأن السياسات الحكومية التي تعتمد بشكل مفرط على إشراف الحكومة المباشر وتنظيم الأنشطة المصرفية. وتشير النتائج إلى وجوب اعتماد

السياسات التي تعتمد على المبادئ التوجيهية التالية: (أ) فرض إفصاح دقيق عن المعلومات، (ب) تمكين القطاع الخاص من السيطرة على الشركات والبنوك، (ج) تعزيز الحوافز للعملاء لممارسة أعمال رقابة بنكية خاصة لتعزيز التطور المصرفي، الأداء والاستقرار.

2.3.3.2 توسع قوى وكالات الرقابة

النظم المصرفية المستقرة هي عنصر هام لأداء النظم المالية، كما تبين بوضوح من خلال التطورات الأخيرة في جميع أنحاء العالم. فعندما يحدث خلل في النظم المالية أو تعرف تشغيل غير فعال، يتم الحد من قدرة الشركات على الحصول على الأموال اللازمة لمواصلة نشاطها. كما تؤدي الاضطرابات الشديدة في عملية الوساطة إلى الأزمات المالية. ففي الفترة بين 1980-2001، شهد 130 بلدا مشاكل مصرفية التي كانت مكلفة الحل ومخربة للتنمية الاقتصادية. وقد أدى هذا الوضع لدعوات الإصلاح المصرفي من جانب الحكومات الوطنية والمنظمات الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي (Bath, et al., 2001, p. 32).

تبحث الورقة المعدة من طرف (Demirgüç-Kunt, Laeven, and Levine, 2003, p.1) في تأثير الأنظمة المصرفية، هيكل السوق، والمؤسسات الوطنية على الهوامش الصافية البنكية للفوائد. تشير البيانات إلى أن تشديد اللوائح المصرفية على الدخول إلى النظام البنكي وأنشطة البنوك، تؤدي إلى زيادة تكلفة الوساطة المالية. وهذا ما يمثل فقدان لفعالية النظام المالي.

3.3.3.2 تقييد النشاط المصرفي

تقدم النظرية عدة حجج متوافقة ومتعارضة مع تقييد النشاط المصرفي. في بعض الدول، يمنع على البنوك أن تكون شركات تأمينية أو مؤسسات غير مالية. وهذا يؤدي إلى مشكلة عدم تماثل المعلومات، فمن الصعب على السلطات التنظيمية أن تراقب نشاط بنوك متعدد. على خلاف الرأي السابق، ينادي اقتصاديون آخرون بتخفيض مشكلة عدم تماثل المعلومات، هم ضد تقييد النشاط المصرفي. بالنسبة لهم، فإن نسبة منخفضة من تقييد نشاط البنوك يمكن أن تسمح للبنوك من استغلال وفورات الحجم وتوفر بالتالي خدمة مالية بدرجة أكثر كفاءة.

4.3.3.2 الإطار المحاسبي

تعتبر جودة قراءة الوثائق المحاسبية أساسية لتوضيح الحالة الصحية للمؤسسات. فشفافية حسابات المؤسسات جزء من المعايير المحاسبية القاعدية. تلعب هذه المعايير دور مهم في حوكمة المؤسسات، لأنها تحدد مقروئية حسابات المؤسسات ووسيلة رئيسية لنشر الصحة المالية للمؤسسات. إن جودة المعايير المحاسبية تقلل من مشكلة عدم تماثل المعلومات بين المؤسسات

ودائنيهم. في دراسة (Levine, Loayza, and Beck, 2000, p. 63)، وجد أن هناك علاقة ارتباطيه موجبة ومعنوية بين نوعية المعايير المحاسبية ومستوى تطور القطاع المالي.

3. الدراسة التطبيقية

1.3 تمهيد

لقد ثبت في الأدبيات الاقتصادية أن تطور القطاع المالي يعتبر مصدر مهم للنمو الاقتصادي والتنمية، وبالتالي فإن تنفيذ سياسات لتعزيز القطاع المالي يتطلب فهم العوامل المحددة لتطوره. ومع ذلك، هناك العديد من الدراسات حول هذا الموضوع، إلا أن الدراسات التي اهتمت بالمنطقة العربية كدراسة حالة تعتبر نادرة.

2.3 إعداد نموذج أثر جودة المؤسسات على تطر القطاع المالي

1.2.3 تعيين النموذج

توفر الأدبيات التطبيقات عدة نماذج قياسية للكشف عن محددات تطور القطاع المالي، من خلال اختبار دور جودة المؤسسات. هكذا، نعتمد في هذه الدراسة على نموذج ديناميكي يمكن كتباته على النحو التالي:

$$\mathbf{FD_{i,t} = \beta_o + \beta_1 FD_{i,t-1} + \beta_2 IQ_{i,t} + \tau_3 X_{i,t-1} + \nu_i + \lambda_t + \varepsilon_{i,t}}$$

بحيث:

FD: تمثل تطور القطاع المالي، IQ: تمثل جودة المؤسسات، X: تمثل مجموعة المتغيرات المراقبة، $\boldsymbol{\nu}$: الأثر الخاص بالبلد، $\boldsymbol{\lambda}$: الأثر الخاص بالفترة، $\boldsymbol{\varepsilon}$: الحد العشوائي للخطأ، i: البلد، t: الفترة.

2.2.3 تحديد متغيرات النموذج

نعرض فيما يلي شرح لمختلف متغيرات النموذج المقترح لقياس أثر جودة المؤسسات على تطور القطاع المالي وهي:

- متغير تطور القطاع المالي (FD): استخدمت الأدبيات ذات الصلة بموضوع تطور القطاع المالي العديد من المؤشرات لقياس مدى تطور هذا القطاع. ونعتمد في النموذج على مؤشر الائتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص نسبة إلى إجمالي الناتج المحلي لقياس مستوى تطور القطاع المالي. يشير الائتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص إلى الموارد المالية المقدمة للقطاع الخاص، مثل القروض، شراء الأوراق المالية غير المستحقة، الائتمان التجاري والحسابات الأخرى المستحقة للقبض.

- متغير جودة المؤسسات (IQ): لقياس جودة المؤسسات نستخدم متغير الحوكمة المعتمد من قبل البنك الدولي، ويتكون هذا المتغير من 6 مؤشرات تتراوح قيمها بين -2.5 و+2.5 وهي:

* الصوت والمساءلة (VA): تعكس مدى قدرة مواطني بلد ما على المشاركة في اختيار حكومتهم، وكذلك حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات ووسائط الإعلام الحرة؛

* الاستقرار السياسي وغياب العنف (PS&AV): يعكس تصورات احتمال زعزعة استقرار الحكومة أو الإطاحة بها بوسائل غير دستورية أو عنيفة، والإرهاب؛

* فاعلية الحكومة (GE): يعكس تصورات نوعية الخدمات العامة، ونوعية جهاز الخدمة المدنية ودرجة استقلاليته عن الضغوط السياسية، ونوعية وضع السياسات وتنفيذها، ومدى مصداقية التزام الحكومة بتلك السياسات؛

* الجودة التنظيمية (RQ): تعكس تصورات قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ سياسات وأنظمة سليمة تسمح بتعزيز تنمية القطاع الخاص؛

* سيادة القانون (RL): يعكس تصورات مدى ثقة العملاء بقواعد المجتمع والالتزام بها، وعلى وجه الخصوص نوعية إنفاذ العقود وحقوق الملكية والشرطة والمحاكم، فضلا عن احتمال ارتكاب الجريمة والعنف؛

* مراقبة الفساد (CC): يعكس تصورات مدى ممارسة السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة، بما في ذلك الأنواع الصغيرة والكبيرة من الفساد، وكذلك الاستحواذ على هياكل الدولة من قبل النخب والمصالح الخاصة.

نعتمد على المتوسط الحسابي البسيط لتشكيل متغير جودة المؤسسات حسب المعادلة التالية:

$$\mathbf{IQ} = \frac{\mathbf{1}}{\mathbf{6}}(\mathbf{VA} + \mathbf{PS}\&AV + GE + RQ + RL + CC)$$

- متغيرات المراقبة (X): نعتمد على مجموعة من متغيرات المراقبة في النموذج وهي:

* إجمالي الناتج المحلي للفرد (GDPper): يتمثل هذا المتغير في إجمالي الناتج المحلي بالدولار للفرد مقيم بالأسعار الثابتة لسنة 2011 باللوغاريتم؛

* معدل التضخم (INF): يمثل المعدل السنوي لتغير أسعار المستهلك، وتم حساب معدل التضخم باستخدام المعادلة التالية: ...

* الانفتاح التجاري (TO): يمثل مجموع الصادرات والواردات نسبة إلى إجمالي الناتج المحلي.

2.2.3 العينة وفترة الدراسة

تتكون عينة الدراسة من جميع الدول العربية ما عدا (فلسطين والصومال)، وذلك باستخدام بيانات Panel خلال الفترة 1996-2016. وتم تقسيم العينة إلى قسمين: دول نفطية وغير نفطية، نظرا لوجود اختلاف هيكلي بينهما، لمحاولة الكشف عن مدى تأثير هذا التقسيم على تطور القطاع المالي فيها.

3.3 دراسة وصفية لبيانات الدراسة

يظهر لنا الجدول رقم (1) بعض الإحصاءات الوصفية لمتغيري تطور القطاع المالي والنمو الاقتصادي.

جدول رقم (1): إحصاءات وصفية لمتغيرات الدراسة خلال الفترة 1996-2016

Variable	Mean	Std. Dev.	Minimum	Maximum
DCPS	39.312	26.057	1.266	107.246
IQ	-0.542	0.624	-1.990	0.690
GDPper	3.644	0.615	2.472	4.947
INF	5.549	9.734	-16.117	132.823
TRA	85.943	33.611	0.026	205.61

المرجع: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برمجية Eviews

نلاحظ من خلال البيانات المعروضة في الجدول رقم (1)، أن متوسط تطور القطاع المالي في الدول العربية قد بلغ 39.312 خلال الفترة 1996-2016. غير أن الانحراف المعياري لهذا المتغير يعتبر كبير جدا ويساوي 26.057، وهذا ما يدل على اختلاف واضح بين الدول العربية في مجال القطاع المالي. وعند مقارنة متوسط تطور القطاع المالي مع باقي المناطق خلال نفس الفترة، نلاحظ انخفاض قيمة هذا المؤشر في الدول العربية، حيث بلغ متوسط هذا المتغير في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD 142.994، وفي منطقة شرق آسيا والمحيط الهادي 108.811 مثلا.

كذلك، فيما يخص متغير جودة المؤسسات، فإن المؤشر المعتمد لقياس هذا المتغير يوضح انخفاض قيمة هذا المؤشر، حيث بلغ متوسطه خلال فترة الدراسة -0.542 بانحراف معياري قدره 0.624 ضمن مجال تغير المؤشر البالغة -2.5 إلى غاية +2.5. وهذا ما يدل على ضعف مستوى جودة المؤسسات مقارنة بقيمة هذا المؤشر بدول OECD الذي بلغ 1.56 خلال نفس الفترة.

أما فيما يتعلق بالمتغيرات المراقبة المعتمدة في هذا النموذج، فلقد بلغ متوسط إجمالي الناتج المحلي للفرد في الدول العربية باللوغاريتم 3.644، بانحراف معياري قدره 0.615، وهذا ما يجعل هذه الدول تقع ضمن الدول ذات الدخل المتوسط الأعلى حسب تصنيف البنك الدولي. وبلغ متوسط متغير معدل التضخم 5.549 بانحراف معياري قدره 9.734. وهو ما يعكس تحكم مقبول لهذه الدول في الوضع النقدي بها. كذلك فإن الانفتاح التجاري في الدول العربية يعتبر جيد، حيث أن متوسط قيمة هذا المتغير خلال فترة الدراسة بلغت 85.943، وهو ما يعكس انفتاح هذه الدول على التعاملات التجارية الخارجية.

ويظهر لنا الجدول رقم (2) مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة.

جدول رقم (2): مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة

Variable	DCPS	IQ	GDPper	INF	TRA
DCPS	1.000				
IQ	0.654	1.000			
GDPper	0.443	0.684	1.000		
INF	-0.269	-0.359	-0.235	1.000	
TRA	0.473	0.603	0.508	-0.219	1.000

المرجع: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برمجية Eviews

تظهر لنا البيانات الواردة في الجدول رقم (2)، أن قيمة معامل الارتباط بين متغيري جودة المؤسسات وتطور القطاع المالي تساوي 0.654، وهذا ما يدل على وجود ارتباط موجب وقوي بين المتغيرين. كذلك نلاحظ وجود ارتباط موجب بين متغيري إجمالي الناتج المحلي للفرد والانفتاح التجاري وبين تطور القطاع المالي. بينما نلاحظ وجود ارتباط سلبي بين معدل التضخم وتطور القطاع المالي في دول الدراسة.

4.3 نتائج التقدير

نتائج تقدير نموذج أثر جودة المؤسسات على تطور القطاع المالي في الدول العربية للفترة 1996-2016 نعرضها في الجدول رقم (3)، حيث تم الاعتماد على طريقة المربعات الصغرى العادية في التقدير مع أثر ثابت للبد.

جدول رقم (3): نتائج تقدير نموذج أثر جودة المؤسسات على تطور القطاع المالي في الدول العربية للفترة 1996-2016

Dependent Variable : FD Method : Panel EGLS (Cross-section Random effects)			Cross-section Random	
	Coefficient	Prob	Hausman Test	6.86
C	-22.923	0.055	Prob(Hausman Test)	0.143
IQ	-2.912	0.446	R-squared	0.871
GDPper	11.827	0.000	Adjusted R-squared	0.860
INF	-0.113	0.103	F-statistic	12.23
TRA	0.185	0.000	Prob(F-statistic)	0.000
		Cross-section Random	Number of obs	303

المرجع: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برمجية Eviews

تظهر لنا نتائج تقدير النموذج في الجدول رقم (3)، أن متغير جودة المؤسسات لا يملك أي تأثير معنوي على تطور القطاع المالي في الدول العربية للفترة 1996-2016. حيث أن مستوى معنوية الاختبار لهذا المتغير جاءت بقيمة 0.446 وهي أكبر من القيمة الحرجة 0.05. كذلك تشير النتائج إلى وجود أثر موجب لكل من متغيري إجمالي الناتج المحلي للفرد والانفتاح التجاري على تطور القطاع المالي. أما بالنسبة لمتغير معدل التضخم، فقد أكدت النتائج عدم معنوية هذا الأخير.

وفيما يتعلق بمعنوية النموذج، فتؤكد نتائج اختبار Hausman صحة اختيار نموذج ذو أثر عشوائي، وذلك لأن مستوى معنوية الاختبار الذي يساوي 0.143 جاء أكبر من القيمة الحرجة 0.05. كذلك فإن قيمة اختبار فيشر المساوية لـ 12.23 تؤكد على المعنوية الكلية للنموذج. أما قيمة معامل التحديد فتؤكد لنا أن المتغيرات المستقلة المختارة قد فسرت لنا ما قيمته 87.15% من التغير الإجمالي في تطور القطاع المالي في دول الدراسة.

4. الخاتمة

يعتبر القطاع المالي من القنوات الرئيسية لعملية التنمية الاقتصادية، نظرا لدوره في تمويل المشروعات الإنتاجية، ولكونه يمثل حلقة الوصل بين المدخرين والمستثمرين. غير أن مسألة ما يحدد تطور القطاع المالي تعد شاقة، وهي موضوع بحث كبير أعمال كثيرة، ولقد حاولنا خلال هذه الدراسة تسليط الضوء على المحددات المؤسساتية لتطور القطاع المالي ومعرفة إمكانية وجود أثر لجودة المؤسسات على القطاع المالي في الدول العربية خلال الفترة 1996-2016. حيث توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- تعتبر المحددات المؤسساتية من بين أهم العوامل التي طرحتها الأدبيات الاقتصادية كمحددات لتطور القطاع المالي؛

- انخفاض مستوى تطور القطاع المالي في الدول العربية عن مستوى تطور هذا القطاع في الدول المتقدمة والناشئة؛

- لا يوجد تأثير معنوي لجودة المؤسسات ومعدل التضخم على تطور القطاع المالي في الدول العربية؛

- يوجد تأثير موجب ومعنوي لإجمالي الناتج المحلي ومعدل الانفتاح التجاري على تطور القطاع المالي في الدول العربية.

من خلال هذه النتائج نقترح ما يلي:

- تدعيم الإطار المؤسسي في الدول العربية المتعلق بالقطاع المالي، وذلك لضمان جميع حقوق الأطراف المتدخلة في هذا القطاع؛

- التحرير التدريجي للقطاع المالي في الدول العربية، لتعزيز كفاءة هذا القطاع وجعله قادر على المنافسة واستخدام موارده بأكثر كفاءة؛

- إفساح مزيد من المجال أمام الائتمان المقدم للقطاع الخاص والسماح للقطاع المصرفي من تحديد الخدمات المالية التي يطلبها العملاء، وإنتاج تلك الخدمات بكفاءة، وبيعها بأسعار تنافسية.

5. المصادر

- Acemoglu, D., Johnson, S., and Robinson, J.A. (2001). The colonial origins of comparative development: An empirical investigation. *NBER Working Paper*, No. 16966.

- Barth, J.R., Caprio, G., and Levine, R. (2004). Bank Regulation and Supervision: What Works Best?. *Journal of Financial Intermediation*, 13, 205-248.
- Demirgüç-Kunt, A., Laeven, L., and Levine, R. (2003). regulations, market structure, institutions, and the cost of financial intermediation. *NBER Working Paper*, No. 9890.
- Demirgüç-Kunt A., Levine, R. (2008). Finance, financial sector policies, and long-run growth, *Working Paper*, No.4469.
- DFID. (2004). The importance of financial sector development for growth and poverty reduction, *Policy Division Working Paper*.
- Kpodar, K. (2008). *Financial development, financial instability and economic growth*, France: Edilivre.
- La Porta, R., Lopez-de-Silanes, F., Shleifer, A., and Vishny, R. W. (1996). law and finance. *NBER Working Paper*, No. 5661.
- Law, H.K., Azman-Saini, W.N.W. (2008). The Quality of Institutions and Financial Development. *MPRA Paper*, No. 12107.
- Levine, R. (1999). Law, finance, and economic growth. *Journal of Financial Intermediation*, 8, 8-35
- Levine, R., Loayza, N., and Beck, T. (2000). Financial intermediation and growth: Causality and causes. *Journal of Monetary Economics*, 46(1), 31-77.
- Le, T., Kim, J., and Lee M. (2015). Institutional quality, trade ppenness, and financial development in Asia: An empirical investigation. *ADB Economics Working Paper Series*, No. 452.

مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية
ISSN 2352-9962/E-ISSN 2572-0147
العدد التاسع- جوان 2018

OEB Univ. Publish.

أثر إدارة معرفة العملاء على الأداء التسويقي

دراسة تحليلية لشركة اتصالات الجزائر – موبيليس -

The Impact of Customer Knowledge Management on the Marketing Performance- Analytical Study of the Algerian Telecom Company (Mobilis)

أ.ريمة قرارية

جامعة سطيف 1، الجزائر

krariarima@gmail.com

تاريخ التسليم: **2018/02/08**، تاريخ التقييم: **2018/04/09**، تاريخ القبول: **2018/04/11**

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى اختبار أثر إدارة معرفة العملاء على الأداء التسويقي للشركات، حيث تم توزيع (100) استمارة على المديرين ورؤساء الاقسام العاملين في شركة موبيليس من خلال عينة مقصودة.وتم اختبار فرضيات البحث بالاعتماد على نموذج الانحدار الخطي البسيط. أظهرت نتائج الدراسة ارتفاع مستوى الأداء التسويقي في شركة اتصالات الجزائر، كما أظهرت النتائج وجود أثر ذي دلالة احصائية لإدارة معرفة العملاء على كل من: الربحية، الحصة السوقية والاحتفاظ بالزبائن.

الكلمات المفتاحية: إدارة معرفة العملاء، الأداء التسويقي، شركة اتصالات الجزائر (موبيليس).

Abstract:

This study aims to test the impact of customer knowledge management on the marketing performance in companies. Through distributing100 questionnaires on directors, and departments heads at the Algerian Telecom company (Mobilis). The results showed a high level of marketing performance at the Algerian Telecom Company. Explained by a statistical significant impact of customer knowledge management on the profitability, market share and customer retention.

Keyword: Customer Knowledge Management, Marketing Performance, Algerian Telecom Company (Mobilis).

المقدمة:

تسعى الشركة الحديثة بصورة مستمرة إلى بلوغ الكفاءة والفعالية وتحقيق الأداء المتميز والمحافظة عليه، وهذا يدفعها إلى العمل باستمرار على تطوير وتحديث أهدافها وإستراتيجيتها وتطوير منتجاتها واستخدام الأدوات والأساليب الفعالة، وتحقيقا لذلك فإنها تسعى إلى كسب المعرفة المتجددة عن المنتجات، العمليات، الخدمات، الأسواق، العملاء، المنافسين والموردين، حيث تسعي من خلالها لتحقيق معايير جوده عالية في منتجاتها تلاءم حاجات العملاء ورغباتهم وتفضيلاتهم، لكسب رضاهم وولائهم وتعد المعرفة اليوم الركيزة الأساسية للأداء المتميز، وأساسا فاعلا لعمليات الإبداع والابتكار. وقد أنتقل التركيز في الرقابة على الجودة من "لا خطأ في المنتجات" إلى "لا خطأ يواجه العميل"، وبالتالي يساهم العملاء في تحديد خصائص المنتج، مع الأخذ في الاعتبار أن تلك الخصائص تتغير باستمرار وتحتاج إلى تبني معايير جودة عالية في ضوء توقعات العملاء. وهذا يعني أن الشركات يجب أن تعمل في اتجاهين:

الأول: اتجاه الحصول علي المعرفة من العميل والمتعلقة بحاجاته ورغباته وتفضيلاته علي سبيل المثال من حيث الحجم، اللون، الشكل، وقت التسليم، مكان تقديم الخدمة، سرعة تقديم الخدمة.

الثاني: اتجاه إمداد العميل بالمعرفة التي يحتاجها لمساعدته في اتخاذ قرار الشراء الذي يرضي تلك الحاجات والرغبات والتفضيلات، والمتعلقة علي سبيل المثال بخصائص السلعة ومميزاتها والسلع البديلة والمنافسة وكذلك عن الشركة المنتجة وأنشطتها وخدمات الصيانة وسجلات الجودة وهذه بؤرة تركيز مفهوم إدارة معرفة العميل.

وعليه تمثل إدارة معرفة العملاء محورا هاما في تعزيز قدرات الشركة التنافسية اتجاه تحقيق مستويات أداء عالية، لهذا سعت هذه الدراسة لاختبار أثر إدارة معرفة العملاء على الأداء التسويقي في قطاع الاتصالات الجزائرية.

مشكلة الدراسة:

يعد تطبيق مدخل إدارة المعرفة في الشركة الحديثة من أهم المداخل، حيث يوفر لها المعرفة وقدرات تنافسية متميزة تنعكس على الأفراد والأداء، ويتيح لها نظاما دقيقا للإدارة وممارسة العمليات الوظيفية المختلفة، وإدارة معرفة العملاء هي نظام فرعي من النظام الكلي لإدارة المعرفة، بحيث تعمل الشركة بشكل مستمر إلى تقييم وتنمية قدراتها لمحاولة تطوير أداء أعمالها وانطلاقًا من هذا التوجه، وبشكل محدد تحاول هذه الدراسة الإجابة على السؤال الرئيسي التالي:

ما هو أثر إدارة معرفة العملاء على الأداء التسويقي في *لشركة اتصالات الجزائر (موبيليس)*؟

أهداف الدراسة:

استهدفت هذه الدراسة بشكل رئيسي التعرف على أثر إدارة معرفة العملاء على الأداء التسويقي من حيث نمو في الحصة السوقية، الربحية، الاحتفاظ بالعملاء لدى شركة اتصالات الجزائر، وتهدف الدراسة وبشكل تفصيلي إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تحديد مدى تبني شركة الجزائر للاتصالات لمدخل إدارة معرفة العملاء.
- التعرف على أثر إدارة معرفة العملاء على نمو الحصة السوقية.
- التعرف على أثر إدارة معرفة العملاء على ربحية الشركة.
- التعرف على أثر إدارة معرفة العملاء على الاحتفاظ بالعملاء (الزبائن).
- تقديم توصيات تفيد متخذي القرار بالنسبة لدور إدارة معرفة العملاء في الشركة محل الدراسة.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في كونها تتناول بالدارسة والتحليل أحد المواضيع الهامة والحديثة المطروحة في مجال البحث خصوصا ما تحاول اختباره، إذ يتوفر لإدارة الشركات بشكل عام وإدارة التسويق بشكل خاص العديد من مصادر المعرفة حول أنواع العملاء في السوق، وحاجاتهم، وتفضيلاتهم، وهي بذلك تواجه تحد كبير في الاستغلال الفعال لهذه المعرفة. فهذه الدراسة تتجسد أهميتها في اختبار ومحاولة البرهنة على أن لتوفير الكمية الوافية من المعرفة عن العملاء، وضمان جودتها، واستخدامها في عمليات اتخاذ القرار سيمكن الشركة من تحقيق عوائد مرضية على شكل أرباح أو حصة السوقية.

فرضيات الدراسة:

تنطلق الدراسة من الفرضية الصفرية الرئيسية التالية:

لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية لإدارة معرفة العملاء على الأداء التسويقي لشركة اتصالات الجزائر.

تتفرع من هذه الفرضية الرئيسية ثلاث فرضيات فرعية وهي:

- لايوجد أثر ذو دلالة إحصائية لإدارة معرفة بالعملاء على نمو الحصة السوقية لدى شركة اتصالات الجزائر عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

- لايوجد أثر ذو دلالة إحصائية لإدارة معرفة بالعملاء على زيادة الربحية لدى شركة اتصالات الجزائر عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لإدارة معرفة بالعملاء على الاحتفاظ بالعملاء لدى شركة اتصالات الجزائر عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

نموذج الدراسة:

الشكل رقم (01):نموذج الدراسة

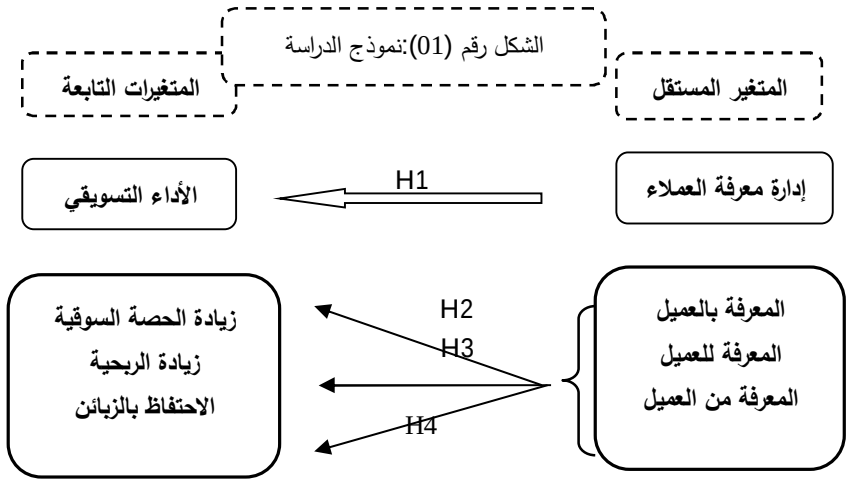

المصدر: من إعداد الباحثة

حدود الدراسة:

- الحدود الزمنية: تتمثل في سنوات المقارنة بالنسبة للأداء الشركة محل الدراسة من سنة 2011-2015.
- الحدود المكانية: تتمثل في شركة اتصالات الجزائر بالهاتف النقال (موبيليس).
- الحدود البشرية: تشمل العينة في الموظفين بالهيئة الادارية العليا والوسطي.
- الحدود العلمية: لقياس متغيرات الدراسة فقد تم تطوير مقاييس استنادا لمقاييس المعتمدة في الدراسات السابقة ذات العلاقة.

التعريفات الإجرائية لمصطلحات الدراسة:

إدارة معرفة العملاء: عبارة عن أسلوب استراتيجي تتمكن بواسطتها الشركة من عمل إطار فاصل يجنب العملاء استلام المنتجات غير الملائمة وبذلك تساهم في تحويلهم إلى شركاء في بناء المعرفة. وتعني إدارة واستغلال معرفة العميل والتي تركز علي إدارة المعرفة بالعملاء (تصنيف العملاء)،

ومن العملاء (الحصول على رغبات وحاجات العملاء)، ولدعم العملاء (نشر مميزات ومنافع المنتج)وتشمل كل من:

- **المعرفة بالعميل**: تشير إلى مدى معرفة الشركة بعملائها (زبائنها) الحاليين والمستقبليين. حيث يقاس هذا المفهوم من خلال الإجابة على البنود (1-5) في الاستمارة.
- **المعرفة من العميل**: تشير إلى المعرفة المستندة إلى العلاقة تفاعلية بين الشركة والعميل (التغذية العكسية). حيث يقاس هذا المفهوم من خلال الإجابة على البنود (6-10) في الاستمارة.
- **المعرفة للعميل**:تشير إلى مستوى المعرفة التي تقدمها شركة لعملائها (زبائنها). حيث يقاس هذا المفهوم من خلال الإجابة على البنود (11-15) في الاستمارة.

الأداء التسويقي: في هذه الدراسة سوف يتم قياسه الأداء من خلال: الربحية، معدل نمو في الحصة السوقية، والاحتفاظ بالعملاء(الزبائن)حيث يقاس هذا المفهوم من خلال الإجابة على البنود (16-19) في الاستمارة.

- **الربحية**: مدى كفاءة وفاعلية الادارة الشركة في توليد الأرباح عن طريق استخدام موجوداتها بكفاءة.
- **الحصة السوقية:** مجموع مبيعات الشركة من مجمل المبيعات في تلك السوق.
- **الاحتفاظ بالعملاء**: مجمل الانشطة التي تقوم بها الشركة بما يلي حاجات ورغبات العملاء وتحقيق رضاهم على المدى البعيد.

الإطار النظري للدراسة:

إدارة المعرفة من المفاهيم الإدارية الحديثة، والتي تلقي اهتماما متزايدا من قبل المهتمين بإدارة الأعمال اذ تسعي العديدة من الشركات إلى تحويل أعمالها إلى أعمال ونشاطات قائمة على المعرفة، يعدDon Marcheأول من استخدم مصطلح إدارة المعرفة في بداية ثمانيات في القرن الماضي على انها المرحلة النهائية من الفرضيات المتعلقة بتطور نظم المعلومات. وفي عام 1980 في المؤتمر الأمريكي الأول للذكاء الصناعي أستخدمEdward Frengnebaun عبارته الشهيرة المعرفة هي القوة (knowledge ispower)ومنذ الوقت ولد حقل معرفي جديد أطلق عليه هندسة المعرفة (knowledge engineering)(نجم عبود نجم،2008). ويعتبر kal wige هو من ابتكر مفهوم إدارة المعرفة وذلك في ندوة لمنظمة قوى العمل الدولية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة عام

1986. على الرغم من أن إدارة المعرفة تم الحديث عنها على نطاق واسع منذ التسعينيات وبالتحديد بعد ان نشر I.Nonaka دراسة الشهيرة عن الشركات الخلاقة للمعرفة أواخر 1991.

إدارة معرفة العملاء

عرف (Gibbert et al,2002) إدارة معرفة العميل بأنها: أسلوب استراتيجي تتمكن بواسطتها الشركات أن تعمل إطاراً فاصلاً لتجنب عملائها استلام المنتجات غير الملائمة وبذلك تساهم في تحويلهم كشركاء في بناء المعرفة، كما أن إدارة معرفة العميل تساهم في تحسين النجاح المتبادل للشركات والعملاء، إنها تدمج مفاهيم إدارة معرفة العميل وإدارة علاقة العميل لكنها تتحرك بصورة قوية لتعظيم أداء القيمة المتبادلة بين العميل والشركة.

يرى(Saloman and et al., 2011) أن إدارة علاقة العميل وإدارة المعرفة مبادرات موجهة نحو نفس الهدف وهو: التحسين المستمر في تقديم الخدمات والمنتجات للعملاء، بالاستعانة بالمعرفة للعملاء (مثل معلومات عن المنتج)، ومن العملاء (مثل أفكارهم حول تحسينات المنتج) وحول العملاء (مثل متطلباتهم وتوقعاتهم) .

كما عرفها (Rollins,2005) إلى أنها القدرة على دمج معلومات الزبون ومعرفته في عمليات إدارة معرفة العملاء الخاصة بالشركة وعملياتها.

ويعتبر الجزء الهام في إدارة المعرفة هو تحويل معرفة الزبون الضمنية إلى معرفة واضحة حيث تتمكن الشركة من حصول على المعلومات حول الاحتياجات والقيم والمعتقدات للعملاء الحاليين والمحتملين لتصبح جزءا من ثقافة الشركة، وكنقطة انطلاق لتحقيق النمو والنجاح والبقاء من خلال مد الجسور وبناء علاقات ثقة متبادلة مع العملاء. أذ تمثل إدارة معرفة العميل المرحلة الجديدة من إدارة العلاقة مع العملاء.

بينما يميز (Saloman and et al.,2005) بين ثلاثة أنواع من المعرفة التي لها دور حيوي في التفاعل بين الشركة وعملائها: المعرفة للعملاء ومن العملاء وحول العملاء فالمعرفة للعملاء تتم من خلال دعم الشركة للعملاء في دورة شرائهم، حيث يتم تدفق المعرفة المستمر من الشركة لعملائها وهذه المعرفة للعملاء تشمل معلومات حول المنتجات والأسواق والمجهزين، في حين المعرفة من العملاء يجب أن تدمج من قبل الشركة لتحقيق الفكرة والإبداع للمنتج والخدمة بالإضافة للتحسين المستمر لمنتجاتها وخدماتها. فامتلاك معرفة العميل ودخول العملاء في عملية الإبداع يمكن أن تنجز بطرق مختلفة فمثلا معرفة العملاء حول المنتجات، المجهزين واتجاهات السوق (التغذية العكسية) أن تستخدم لتحسين قدرة المنظمة وإبداع المنتجات في

حين جمع وتحليل المعرفة حول العملاء تعد واحدة من أقدم أشكال نشاطات إدارة المعرفة في حقل إدارة علاقة العميل، فالمعرفة حول العميل تشمل بالإضافة إلى بيانات العميل الرئيسية، والصفقات الماضية، حاجات العميل الحالية والمتطلبات والرغبات المستقبلية، والوضع الاجتماعي أو المهني، ونشاط الشراء والقدرة المالية.

في حين يوضح الباحثان (Murillo and Annabi,2002)في دراستهما أوجه الاختلاف بين مدخل إدارة علاقة العميل ومدخل إدارة معرفة العميل كما هو موضح في الجدول أدناه:

جدول رقم (01) الاختلاف بين مدخل إدارة علاقة العميل ومدخل إدارة معرفة العميل

عوامل الاختلاف	إدارة علاقة العميل	إدارة معرفة العميل
الاتجاه	- (اتجاه) واحد من الشركة إلى العميل	- (اتجاهين) من الشركة إلى العميل ومن العميل إلى الشركة
الأداة المستخدمة	- استخدام قاعدة بيانات العملاء	- تفاعل الشركة مع العملاء
الهدف	-التركيز على العملاء المربحين - التسويق حسب طلب العميل	- جمع أفكار العملاء وإدماجها مع أفكار الشركة واستخدامها لتحسين الخدمة وتطوير منتجات جديدة.
دور العاملين	- جمع بيانات عن العملاء من دليل مواقع الويب.	- جمع المعرفة وتبادلها من خلال الاتصال المباشر والمحادثات مع العملاء.

Source: Murillo M. Garcia & Annabi H., Customer Knowledge Management, Journal of the Operational Research Society, 2002,Vol.53, P878.

أهداف إدارة معرفة العميل

حسب(Roscoe,2001) تهدف إدارة معرفة العميل إلى تحقق ما يلي:

-معرفة حاجات العميل المتجددة؛

- انتاج قيمة مضافة للمنتجات والخدمات؛

- الحفاظ على العملاء الحاليين لمدة أطول وتعزيز رضا لديهم؛

- زيادة حجم المبيعات؛

- زيادة الربحية وتحسن الأداء؛

-تبادل المعرفة وخلق قرارات جيدة من منظور استراتيجي، لتوفير أفضل الخدمات للزبائن.

بينما يميز (Gibbert.,al 2003) بين أربعة أهداف وهي شفافية المعرفة ونشر المعرفة وتطوير المعرفة وكفاءة المعرفة، أذ تعتمد كفاءة المعرفة على المنفعة الحدية المتناقصة لمعرفة العميل. هذا يتطلب من الشركات القيام بمجموعة كبيرة من أنشطة خلق المعرفة بما فيها اكتساب المعرفة وامتلاكها وتخزينها وتطويرها، وبعد ذلك فإن نشرها عبر الوحدات التنظيمة واستعمالها في أنشطة العمل اليومي من أجل تحقيق مستويات عالية من الأداء.

الأداء التسويقي

يعرف(المير، 1995) الأداء على أنه نشاط يمكن الفرد من انجاز المهمة أو الهدف المخصص له بنجاح، ويتوقف ذلك على القيود العادية للاستخدام المعقول للموارد المتاحة. ويعرف الأداء على أنه النتائج الفعلية التي يحققها الموظف في الشركة التي يعمل بها.

وينظر (whelen & hunger,2008) للأداء على أنه " النتيجة النهائية لنشاطات الشركة".

وعليه يمكن تعريف الأداء على أنه عبارة عن الأنشطة والمهام التي يزاولها الموظف في الشركة و النتائج الفعلية التي يحقها في مجال عمله بنجاح لتحقيق أهداف الشركة بكفاءة وفعالية وفقا للموارد المتاحة و الأنظمة الإدارية و القواعد والإجراءات والطرق المحددة للعمل.

يعتبر القياس عاملاً مهماً لأي شركة لتبقى أو تستمر. لذلك فإن تطوير نظام قياس أداء شامل ينفذ عمليات إدارية إستراتيجية من توضيح، ونقل رؤية، وإستراتيجية الشركة إلى جميع الأقسام وإيصال الأهداف الإستراتيجية من خلال مصفوفة مقاييس ومؤشرات مالية وغير مالية، وتحديث البرامج والتصرفات اللازمة لتنفيذ الإستراتيجية، وتحقيق الأهداف، وتعزيز التغذية الراجعة والتعلم والتطوير، واتخاذ الخطط التصحيحية اللازمة، متطلب ضروري لزيادة فعالية وكفاءة أداء الشركة.

كان ظهور مفهوم أنظمة قياس وتقويم الأداء المعاصرة ومنها بطاقة القياس ورقابة الأداء تحولاً جوهرياً في الفكر الإداري في مجال تقويم الأداء، ففي عام 1992 قام العالمان الأمريكيان Robert N.Kaplan and David Norton،بتطوير أداة أطلق عليها بطاقة القياس المتوازن Balanced Scorecard، واستمر بتطويرها خلال السنوات العشر الماضية لتشمل مجموعة من النسب المالية وغير المالية لتقويم الأداء الشامل للمنظمة.

وقد ساهمت بطاقة القياس المتوازن في خلق أربع جوانب لتطبيق الإستراتيجية هي: المحور المالي: يركز هذا المحور على الجانب المالي في أداء المنظمة مثل العوائد والأرباح

والمصاريف وقيمة الموجودات وحقوق المساهمين، وتبرز أهمية هذا المحور لان الهدف الأساسي من وجود المنظمات هو تحقيق الأرباح وتوفير الموارد اللازمة للاستمرار والتطور.

محور الزبائن: يركز هذا المحور على العلاقة مع الزبون حيث تسعى المنظمة لتحقيق رضا الزبون والسعي إلى تلبية احتياجاته بل وتخطي توقعاته، و تبدو هنا أهمية سرعة الاستجابة لطلبات الزبائن ودقة التسليم وجودة المنتجات ومطابقتها لاحتياجاتهم، وانعكاس ذلك على العلاقة الطيبة للزبائن وزيادة ولاءهم و انتماءهم للمنظمة.

محور العمليات الداخلية: يركز هذا المحور على ضبط ومراقبة أداء العمليات والنشاطات الداخلية التصنيعية والسيطرة على الحلقات المهمة في السلسلة التصنيعية والإدارية وغيرها سعيا إلى معالجة الانحرافات وتطوير الأداء و مواءمة العمليات مع التوجهات العامة للمنظمة.

محور التعلم والنمو: يركز هذا المحور على قياس ومراقبة مشاريع التطوير والتحسين التي قد لا يكون تأثيرها مباشرا على العوائد بحيث يتم تتبع تحقيق الأهداف ومدى فعاليتها، يهدف هذا المحور أيضا إلى دفع وتوجيه الأفراد نحو التطوير والتحسين الضروري من أجل البقاء في عالم اليوم المليء بالتطورات والقفزات التكنولوجية السريعة.

وبشكل محدد أكثر فإن الشركة(Kaplan & Atkinson, 1998)تبحث في : كيف يرانا زبائننا؟ ما هي العمليات التي يجب إن نتفوق فيها؟ كيف يمكن إن نحافظ على قدرتنا لتغيير والتحسن؟ كيف يرانا مزودين التمويل؟

وفي الدارسة الحالية تم الاعتماد على مؤشرات التالية: (الربحية؛ معدل نمو الحصة السوقية والاحتفاظ بالزبائن). حيث تمثل الربحية تمثل صافي نتائج عدد كبير من السياسات والقرارات وتقيس مدى كفاءة وفاعلية إدارة الشركة في جني الارباح عن طريق استخدام موجوداتها بكفاءة.

منهجية الدارسة

تعد هذه الدراسة استطلاعية، لاعتمادها على أسلوب المنهج الوصفي التحليلي، الذي يتضمن مسح للأدب النظري بالرجوع إلى المراجع والمصادر والدوريات العلمية لبناء الاطار النظري للدراسة، والبحث الميداني من خلال القيام بجمع البيانات والمعلومات الملائمة لتحقيق أهداف الدراسة.

مجتمع الدارسة: تكّون مجتمع الدراسة من المديرين ورؤساء الأقسام العاملين في شركة اتصالات الجزائر للهاتف النقال (موبيليس) والبالغ عددهم593 إطار على مستوى التراب الوطني و312 منهم يعملون بالمديرية العامة بمقرها بالجزائر العاصمة. شركة موبيليس هي فرع من مجمع اتصالات الجزائر وتسمى كذلك المتعامل التاريخي وهي أول متعامل للهاتف النقال في الجزائر تقدم لزبائنها سلسلة من المنتجات والخدمات العالية، ظهرت شركة موبيليس في

أوت 2003، هي شركة ذات أسهم برأس مال قدره 100000000 دج موزعة على 1000 سهم بقيمة 100000 دج لكل سهم. موبيليس شركة منظمة حسب القوانين العالمية المقدمة دوليا في مجال الإدارة وطموحاتها كبيرة وغير محدودة ومستمرة مثل تعويض حصتها في السوق وتطوير الخبرات والمساهمة في معدل النمو الاقتصادي الوطني و طبعا تحقيق ميزة تنافسية.

في إطار فتح سوق الاتصالات للمنافسة تم في شهر جوان 2001 بيع رخصة لإقامة واستغلال شبكة للهاتف النقال وأستمر تنفيذ برنامج فتح السوق للمنافسة ليشمل فروع أخرى وهي شركة أوراسكوم لاتصالات الجزائر(جيزي) وشركة الوطنية لاتصالات الجزائر(أوريدو)، حيث تم بيع رخص تتعلق بشبكات VSAT و شبكة الربط المحلي في المناطق الريفية.كما شمل فتح السوق كذلك الدارات الدولية في 2003 و الربط المحلي في المناطق الحضرية في 2004. و بالتالي أصبحت سوق الاتصالات مفتوحة تماما في 2005 وذلك فيظل احترام دقيق لمبدأ الشفافية ولقواعد المنافسة. والجدول رقم(02) يبين أهم مؤشرات قطاع الاتصالات بالجزائر.

الجدول رقم (02): مؤشرات أداء قطاع الاتصالات الجزائري

البيان	2011	2012	2013	2014	2015
حجم الاستثمارات(مليار دينار)	473.860	515.822	591.771	713.724	835.052
عدد الاجمالي للمشتركين الهاتف النقال (بالملايين)	35.61	37.52	39.63	43.29	43.22
رقم الاعمال (مليار دينار)	246.1	274.3	299.78	324.27	340
الكثافة الهاتفية للنقال (نسبة انتشار%)	%96.52	%99.28	%102.40	%109.62	%107.00
قيمة المضافة (مليار دينار)	154.811	174.793	193.051	186.613	217.62

المصدر: سلطة الضبط للبريد والمواصلات السلكية واللاسكية، التقارير السنوية للنشاط، على الرابط https://www.arpt.dz

عرفت الكثافة الهاتفية للنقال انخفاضا يقدر بـ 2.62 % بالمقارنة مع 2014، إذ انتقلت من109.62%إلى 107 %في سنة 2015ويرجع أساسا هذا الانخفاض إلى ايقاف تشغيل شرائح المشتركين غير النشطين و غير المعرفين من طرف معاملي الهاتف النقال.وحقق المتعاملين الثلاث في مجال الهاتف النقال سنة 2014 رقم أعمال في حدود 324,276 مليار دج(منها رقم الأعمال لخدمات G3)،حيث عرف نمو وزيادة قدرها 8% مقارنة مع مبلغ الإيرادات المسجل عام 2013 بـ299.788 مليار دج.

المبلغ الموحد للقيمة المنجزة من قبل المتعاملين الثلاث للهاتف النقال خلال ختام السنة المالية لـ2014 إذ انخفض 193.51 مليار إلى 186.613 مليار دينار جزائري أي بنسبة انخفاض تقدر بـ3%.هذا الانخفاض ناجم عن تكاليف الاستغلال المتصلة بإطلاق خدمات G3 والمتعلقة بالخدمات الخارجية وأخرى بالاستهلاك والهبات الممنوحة. وشهدت ارتفاع في 2015 بنسبة 3.17%ويرجع أساسا لإطلاق خدمات G3.

فيما يتعلق بمؤشرات الأداء التي حققتها شركة اتصالات الجزائر (موبيليس) خلال 5 سنوات يبين الجدول رقم (03) أهم مؤشرات الأداء لهذه الفترة الزمنية (2015/2011). فقد ارتفع عدد المشتركين بنسبة 9.95% لسنة 2015 بالمقارنة مع نفس الفترة من سنة 2014، برقم أعمال بلغ 86 مليار دج لسنة 2014 حقق متعامل موبيليس نموا فاق نسبة 22% مقارنة مع نفس الفترة من سنة 2013. أما الحصة السوقية فقد احتلت المرتبة الثانية في سوق الهاتف النقال بالجزائر بنسبة تقدر بـ33.12% بعد شركة أوراسكوم لاتصالات الجزائر بـ38.43% وشركة الوطنية لاتصالات الجزائر بـ28.45% لسنة 2015 حسب سلطة الضبط للبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية.

الجدول رقم (03): مؤشرات أداء شركة اتصالات الجزائر (2011-2015)

البيان	2011	2012	2013	2014	2015
عدد الاجمالي للمشتركين الهاتف النقال (بالملايين)	10.51	10.62	12.45	13.20	14.318
رقم الاعمال (مليار دينار)	55	59	73	86	74.3
الحصة السوقية (نسبة %)	%29.53	%28.31	%31.66	%30.08	%33.12

المصدر: سلطة الضبط للبريد والمواصلات السلكية واللاسكية، التقارير السنوية للنشاط، على الرابط https://www.arpt.dz

عينة الدراسة: لتحقيق أهداف الدراسة تم توزيع 100 استمارة على عينة مقصودة من المديرين ورؤساء الاقسام العاملين في المديرية العامة لشركة موبيليس. وتم استعادة (91) استمارة بنسبة استجابة بلغت 91%، وتم استبعاد 10 استمارات ليصل عدد الاستمارات الصالحة للتحليل (81) استمارة تمثل 81%من العدد الكلي للاستمارات الموزعة.

أداة الدراسة: تم الاعتماد على الاستمارة كأداة رئيسية في جمع البيانات الأولية(انظر الملحق 1) وتم تطوير هذه استمارة بالاعتماد على مجموعة من الدراسات، قد تضمنت الاستمارة 3 أجزاء كما يلي:

الجزء الأول: معلومات العامة والخصائص الديمغرافية من خلال 6 عبارات.

الجزء الثاني: إدارة معرفة العملاء تم قياسها من خلال 15 عبارة.

الجزء الثالث: الأداء التسويقي جر قياسه من 3 فقرات.

تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي المتدرج (likert scale) وقد تم مراعاة التدرج في مقياس المستخدم كما يلي:

مطبق بشكل ممتاز	مطبق بشكل جيد	محايد	مطبق نوعا ما	غير مطبق اطلاقا
5	4	3	2	1

واعتماد على ما تقدم فإن يم الاوساط الحسابية التي توصلت إليها دراسة سيتم التعامل معها على النحو الآتي:

(3.68- فما فوق= مرتفع)، (3.67-2.34 = متوسط)، (2.33- فما دون= منخفض) وفق للمعادلة التالية:

القيمة العليا – القيمة الدنيا لبدائل الاجابة مقسومة على عدد المستويات أي:

$\left(\frac{1-5}{3}\right) = \frac{4}{3} = 1.33$ وهذه القيمة تساوي طول الفئة

وبذلك يكون المستوى المتوسط المنخفض من 1+1.33= 2.33

ويكون المستوى المتوسط من 2.33+1.33=3.67

ويكون المستوى المرتفع من(3.68-5)

صدق أداة الدراسة وثباته: اعتمدت هذه الدراسة على مصادر متعددة (الكتب، الدوريات الأبحاث المنشورة، أطروحات الدكتوراه،...) من أجل إعداد الاستمارة، من أجل تطويرها تم اجراء مقابلات شخصية مع ذوي الاختصاص في العلوم الادارية والتسويق، ومنهجية البحث العلمي وتحليل البيانات. تحقق الصدق الظاهري للمقياس بالاستعانة بالمحكمين من أعضاء هيئة في التدريس حيث تم اجراء التعديلات اللازمة حسب المقترحات المقدمة من قبل المحكمين.

من أجل التأكد من ثبات واتساق أداة الدراسة تم استخدام اختبار كرونباخ ألفا Cronbach's Alphaبينت نتائج القياس ارتفاع معامل ألفا للاستمارة ككل (0.910) وكذلك (0.887) لمقياس إدارة معرفة العملاء، (0.839) لمقياس الأداء التسويقي، وبالتالي تتمتع أداة

الدراسة بصورة عامة بمعامل ثبات عال يتيح لها تحقيق أهداف الدراسة وإمكانية ثبات النتائج التي تسفر عنها.

معالجة وتحليل البيانات:

لمعالجة البيانات لغرض اختبار نموذج الدراسة وفرضيتها فقد جرى استخدام أساليب أدوات احصائية مختلفة من خلال الاستعانة ببرنامج SPSS17 وبرنامج SATATISTIC، كما تم استخدام الأدوات والأساليب الاحصائية الوصفية: التوزيع التكراري والنسب المئوية المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وتحليل الانحدار البسيط والانحدار المتعدد.

تحليل خصائص أفراد عينة الدارسة

يتبين من الجدول رقم (04) أدناه أن نسبة الذكور تقدر بحوالي بـ53.09% من مجموع العاملين بشركة موبيليس وهي متقاربة لحد ما مع نسبة الاناث التي تقدر بـ 46.91%، وهذا يدل على أن المرأة الجزائرية أصبحت تعطى لها الفرصة للوصول إلى أعلى المناصب العليا في الإدارة واتخاذ القرار من خلال اعطاء فرص متساوية لكلا الجنسين، وهذا راجع لتغير نظرة المجتمع للمرأة العاملة ومعها تغيرت البيئة الثقافية للشركات الجزائرية.

ويلاحظ من الجدول نفسه أن الفئة الشباب تمثل أكبر نسبة تقدر بحوالي بـ62.96%التي تندرج في الفئة العمرية من 20 إلى أقل من 40 سنة وهذا يعكس استراتيجية الشركة في استقطاب فئة الشباب وتدريبهم والاحتفاظ بهم. في حين لم تتعدى الفئة العمرية من 40 إلى اكثر من 50 سنة (37.04%)، وبذلك تكون غالبية عينة الدراسة هم من فئة الشباب.

الجدول رقم (04): توزيع مفردات العينة حسب الخصائص الشخصية والتنظيمية

المتغير	الفئات	العدد	النسبة	المتغير	الفئات	العدد	النسبة
الجنس	ذكر	43	53.09	العمر	29-20	29	35.80
	أنثي	38	46.91		39-30	22	27.16
	المجموع	81	%100		49-40	24	29.63
القسم بالشركة (المستوى الاداري)	التسويق والمبيعات	21	25.93		أكثر من 50	6	7.41
	الموارد البشرية والعلاقات العامة	13	16.05		المجموع	81	%100
	المالية	7	8.64	الخبرة بالسنوات	أقل من 5	25	30.86
	IT والهندسة	40	49.38		10-6	33	40.74
	المجموع	81	%100		15-11	14	17.29
	دبلوم أوما دون	9	11.11		أكثر من	9	11.11

					15		
المؤهل العلمي	ذلك			المجموع	81		%100
	ليسانس	20	24.69				
	مهندس	43	53.09				
	ماجستير	7	8.64				
	دكتوراه	2	2.47				
	المجموع	81	%100				

ويبين الجدول رقم(04) أيضا أن حوالي(88.42%) من أفراد العينة هم من حملة الشهادات الجامعية، و أن غالبيتهم من حاملي شهادة المهندس بـ(53.09%) وهذا يشير إلى تركيز شركة اتصالات الجزائر على استقطاب حملة الشهادات الجامعية لضمان الحد الأدنى من المعرفة اللازمة للقيام بالمهام، وتبلغ نسبة من لديهم خبرة في الشركة أقل من 10 سنوات حوالي (71.6%) وهي تعبر عن رصيد معرفي ومهني للشركة، يجب استغلاله من خلال التقاسم والتشارك المعرفي بين مختلف الطاقات الشابة للشركة والتي تمثل(62.96%).

نتائج التحليل واختبار فرضيات

وصف متغيرات الدراسة:

أولا: إدارة معرفة العملاء(الزبائن)

بينت نتائج التحليل الموضحة في الجدول رقم(05) بأن الأهمية النسبية لإدارة معرفة العملاء في شركة الجزائر للاتصالات محل الدارسة كانت متوسطة بمتوسط حسابي(3.507)أو انحراف معياري (0.987) قياسا بأعلى قيمة للمقياس والبالغة (5)، وجاءت الفقرة (4):" تملك الشركة مواقع الكترونية لعرض المعلومات والخدمات الجديدة والعمل على تحديثها باستمرار" بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي(4.009) وانحراف معياري(0.911) وبأهمية نسبية عالية، في حين جاءت الفقرة (10): " تسعى الشركة إلى تطوير علاقاتها مع كافة زبائنها وتسعى لمعرفة رغباتهم واحتياجاتهم والعمل على توفيرها" بالمرتبة الاخيرة بمتوسط حسابي (3.068) وانحراف معياري(1.044)، وهذا يفسر أن إدارة معرفة العملاء ذات مستوى متوسط من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة. ويبين الجدول أيضا التشتت المنخفض في استجابات افراد عينة الدراسة هذا يعكس مدى تقارب في وجهات نظر أفراد عينة الدراسة حول إدارة معرفة الزبون.

الجدول رقم (05): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومستوى الاهمية لإدارة معرفة العملاء

ت	إدارة معرفة العملاء	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب أهمية الفقرة	مستوى الأهمية
	المعرفة حول العميل (الزبون)				
1	تملك الشركة قنوات اتصال متنوعة مع ذوى المصالح(جميع الجهات المستفيدة من الاتصالات)	3.568	1.033	8	متوسطة
2	لدى الشركة البيانات والمعلومات الكافية أو الكاملة نسبيا حول الزبائن الحاليين وتعمل على تحديثها باستمرار	3.619	1.004	3	متوسطة
3	تستخدم الشركة باستمرار انظمة معلومات والتكنولوجيا الحديثة لخدمة الزبائن	3.593	0.989	4	متوسطة
4	تعمل الشركة بدقة في البحث عن حاجات زبائنها وتتحرى عنها باستمرار	3.585	0.909	6	متوسطة
5	معظم الزبائن راضون عن الخدمات التي تقدمها الشركة اليهم	3.331	0.858	13	متوسطة
	المعرفة للعميل (لزبون)				
6	تحافظ الشركة على سرية المعلومات الشخصية لزبائنها	3.644	0.929	2	متوسطة
7	تملك الشركة مواقع الكترونية لعرض المعلومات والخدمات الجديدة والعمل على تحديثها باستمرار	4.009	0.911	1	عالية
8	تهتم ا الشركة بمشاركة زبائنها بالمعرفة والمعلومات في مجال الاتصالات وأخذها بنظر الاعتبار في خططها المستقبلية	3.458	1.043	10	متوسطة
9	يمتاز موظفو الشركة بالمهارات والخبرات والقدرات على كسب زبائن جدد وتحرص الشركة على جذب العاملين الموهوبين في مجال تقديم خدمات الاتصالات	3.551	0.939	9	متوسطة
	المعرفة من العميل (من الزبون)				
10	تسعى الشركة إلى تطوير علاقاتها مع كافة زبائنها وتسعى لمعرفة رغباتهم واحتياجاتهم والعمل على توفيرها	3.068	1.044	15	متوسطة
11	تجتمع الشركة مع الزبائن بشكل مستمر لتحديد رغباتهم واحتياجهم	3.178	1.010	14	متوسطة
12	توجد علاقة طويلة المدى بين العاملين في الشركة والزبائن	3.458	1.091	11	متوسطة
13	تخصص الشركة وقتا كافيا لمعرفة مشاكل الزبائن والعمل على وضع الحلول المناسبة لها	3.373	1.003	12	متوسطة
14	تمتلك الشركة العاملين الذين يتمتعون بمهارات عالية من اللباقة تساعدهاعلى الاحتفاظ بالزبائن الحاليين وجذب الزبائن الجدد	3.593	0.998	5	متوسطة
15	يختار الزبائن الخدمات الحديثة والمتطورة للشركة بشكل متزايد مقارنة بزبائن الشركات المنافسة الأخرى	3.585	1.040	7	متوسطة
	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام لإدارة معرفة العملاء	3.507	0.987		

ثانيا: الأداء التسويقي لشركة الجزائر للاتصالات مقارنة بشركات الاتصالات الأخرى

بينت نتائج التحليل الموضحة في الجدول رقم (06) أدناه ارتفاع مستوى أهمية الأداء التسويقي في شركة اتصالات الجزائر محل الدراسة بمتوسط حسابي (3.828) وانحراف معياري(0.943)، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد عينة الدراسة عن الفقرات المتعلقة بالأداء التسويقي مقارنة بشركات الاتصالات الاخرى بين(3.797-3.856).ويتضح من الجدول أيضا التشتت المنخفض في استجابات أفراد عينة الدراسة حول الأداء التسويقي بأبعاده الثلاثة زيادة الحصة السوقية، زيادة ربحية الشركة والاحتفاظ بالزبائن وهو ما يعكس تقارب في وجهات نظر لأفراد عينة الدراسة حول مستوى الأداء التسويقي.

الجدول رقم (06): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومستوى أهمية لأداء التسويقي لشركة الجزائر للاتصالات مقارنة بشركات الاتصالات الأخرى

ت	الاداء التسويقي مقارنة بالمنافسين	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب الاهمية	مستوى الاهمية
16	تعمل الشركة على زيادة الحصة السوقية بشكل متواصل مقارنة بشركات الاتصالات الأخرى	3.831	1.032	2	مرتفعة
15	تحقق الشركة زيادة في الارباح سنويا مقارنة بشركات الاتصالات الأخرى	3.856	0.963	1	مرتفعة
17	تسعى الشركة للاحتفاظ بالزبائن الحاليين وجذب الزبائن الجدد مقارنة بشركات الاتصالات الأخرى	3.797	0.833	3	مرتفعة
	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام للأداء التسويقي	3.828	0.943	-	-

اختبار الفرضيات:

لاختبار الفرضيات تم اعتماد على تحليل الانحدار كما هو موضح في الجدول رقم(07).

الجدول رقم(07): نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لتأثير إدارة معرفة العملاء على الأداء التسويقي

المتغير التابع	(R) الارتباط	(R^2) معامل الارتباط	F المحسوبة	ß معامل الانحدار	T المحسوبة	Sig* مستوى الدلالة
الأداء التسويقي	0.405	0.163	15.735	0.670	3.962	0.000
زيادة الحصة السوقية	0.323	0.104	9.357	0.594	3.057	0.003
زيادة الربحية	0.433	0.187	18.483	0.776	4.300	0.000
الاحتفاظ بالزبائن	0.210	0.043	4.227	0.401	1.735	0.041

*يكون التأثير ذو دلالة احصائية عند مستوى($\alpha \leq 0.05$)

تبين نتائج الجدول رقم (07) أن قيمة معامل الارتباط والتي تقيس درجة الارتباط بين المتغير المستقل(إدارة المعرفة العملاء) والمتغير التابع (زيادة الحصة السوقية)تشير إلى أن قوة العلاقة (R) بين المتغيرين تساوي0.323أي تقارب 32%وهي درجة ارتباط متوسطة، كما أن قيمة مربع الارتباط (R^2)تشير إلى أن المتغير المستقل (إدارة معرفة العملاء) يفسر 10 %من التباين الحاصل في المتغير التابع (زيادة الحصة السوقية)عند مستوى دلالة 0.003. وبالتالي يوجد أثر ذو دلالة إحصائية إدارة معرفة العملاء على زيادة الحصة السوقية مما يعني رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة أي إثبات الفرضية الأولى التي تنص على وجود أثر ذو دلالة احصائية لإدارة معرفة العملاء على زيادة الحصة السوقية لدى شركة الجزائر للاتصالات عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

كما تبين نتائج الجدول رقم (07) أن فإن قيمة معامل الارتباط والتي تقيس درجة الارتباط بين المتغير المستقل(إدارة المعرفة العملاء) والمتغير التابع (زيادة الربحية)، تشير إلى أن قوة العلاقة (R) بين المتغيرين تساوي 0.433أي تقارب 43%وهي درجة ارتباط متوسطة، كما أن قيمة مربع الارتباط (R^2)تشير إلى أن المتغير المستقل (إدارة معرفة العملاء) يفسر 18 %من التباين الحاصل في المتغير التابع (زيادة الربحية) عند مستوى دلالة 0.000 وبالتالي يوجد أثر ذو دلالة إحصائية إدارة معرفة العملاء على زيادة الربحية مما يعني رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة أي إثبات الفرضية الثانية التي تنص على وجود أثر ذو دلالة احصائية لإدارة معرفة العملاء على زيادة الربحية لدى شركة الجزائر للاتصالات عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

من خلال نتائج الجدول رقم (07) أن فإن قيمة معامل الارتباط والتي تقيس درجة الارتباط بين المتغير المستقل(إدارة المعرفة العملاء) والمتغير التابع (الاحتفاظ بالعملاء)، تشير إلى أن قوة العلاقة (R) بين المتغيرين تساوي 0.210أي تقارب 21%وهي درجة ارتباط ضعيفة، كما أن قيمة مربع الارتباط (R^2)تشير إلى أن المتغير المستقل (إدارة معرفة العملاء) يفسر 4%من التباين الحاصل في المتغير التابع (الاحتفاظ بالزبائن) عند مستوى دلالة 0.043وبالتالي يوجد أثر ذو دلالة إحصائية إدارة معرفة العملاء على الاحتفاظ بالعملاء مما يعني رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة أي إثبات الفرضية الثالثة التي تنص على وجود أثر ذو دلالة

احصائية لإدارة معرفة العملاء على الاحتفاظ بالزبائن لدى شركة الجزائر للاتصالات عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

من خلال بيانات الجدول رقم (07) فإن قيمة معامل الارتباط والتي تقيس درجة الارتباط بين المتغير المستقل(إدارة المعرفة العملاء) والمتغير التابع (الأداء التسويقي)، تشير إلى أن قوة العلاقة (R) بين المتغيرين تساوي 0.405أي تقارب 40%وهي درجة ارتباط متوسطة، كما أن قيمة مربع الارتباط (R^2)تشير إلى أن المتغير المستقل (إدارة معرفة العملاء) يفسر 16 %من التباين الحاصل في المتغير التابع (الأداء التسويقي) من خلال زيادة الربحية وهذا بمستوى دلالة 0.000 وهي أقل من 0.05 حيث تبين النتائج بأن زيادة الربحية يعد أكثر المتغيرات دلالة Beta) (0.776=كما تشير نتائج الانحدار البسيط إلى أن كل من زيادة الحصة السوقية Beta) (0.594= والاحتفاظ بالعملاء(0.401= Beta) يحملان أثرا دالا من إدارة معرفة العملاء. وبالتالي يوجد أثر ذو دلالة إحصائية إدارة معرفة العملاء على الأداء التسويقي مما يعني رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة أي إثبات الفرضية الرئيسية التي تنص على وجود أثر ذو دلالة احصائية لإدارة معرفة العملاء على الأداء التسويقي لدى شركة الجزائر للاتصالات بأبعاده الثلاثة (نمو الحصة السوقية، زيادة الربحية، الاحتفاظ بالزبائن) عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

نتائج الدراسة

لقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1. كانت نسبة متغير الجنس متقاربة وهذا مؤشر على دخول المرأة لسوق العمل بالجزائر بقوة، كما يدل على أن المرأة الجزائرية أصبحت تعطى لها الفرصة للوصول إلى أعلى المناصب العليا في الإدارة واتخاذ القرار من خلال اعطاء فرص متساوية لكلا الجنسين، وهذا راجع لتغير نظرة المجتمع للمرأة العاملة ومعها تغيرت البيئة الثقافية للشركات الجزائرية.
2. كانت أكبر نسبة لمتغير العمر هي الفئة العمرية (20-40) وبالتالي تشكل الفئة الشباب غالبية اليد العاملة في شركة الجزائر للاتصالات، وهذا يعكس استراتيجية الشركة في استقطاب فئة الشباب وتدريبهم والاحتفاظ بهم.
3. كانت أكبر نسبة لمتغير المؤهل العلمي هي نسبة جملة الشهادات الجامعية وهذا يشير إلى تركيز الشركة على استقطاب وتوظيف حملة الشهادات الجامعية لضمان الحد الأدنى من المعرفة اللازمة للقيام بالمهام والأنشطة. وتبلغ نسبة من لديهم خبرة في الشركة أقل من 10

سنوات حوالي (71.6%) وهي تعبر عن رصيد معرفي ومهني للشركة، يجب استغلاله من خلال التقاسم والتشارك المعرفي بين مختلف الطاقات الشابة للشركة والتي تمثل (62.96%).

4. دلت نتائج أن شركة اتصالات الجزائر(موبيليس) تتمتع بمستوى متوسط لإدارة معرفة العملاء وهي درجة مقبولة، إذ بلغ المتوسط الحسابي الكلي لإدارة معرفة العملاء (3.507) وهي قيمة متوسطة ومقبولة.
5. خلصت الدارسة أن شركة اتصالات الجزائر تتمتع بمستوى عالي للأداء التسويقي لكل من أبعاده الثلاثة زيادة الربحية، زيادة الحصة السوقية، الاحتفاظ بالزبائن وهذا بمتوسط حسابي قدر بـ (3.828) وهذا يُؤكد أن شركات قطاع الهاتف النقال لها قدرة كبيرة على التمويل الذاتي نظرا لما تحققه من أرباح من خلال نشاطها الذي يتم في منافسة احتكارية وبالتالي يمكن أن نقول بأن البيئة المالية في صالح شركات قطاع خدمة الهاتف النقال في الجزائر.
6. أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود أثر ذو دلالة احصائية لإدارة معرفة العملاء على الأداء التسويقي لشركة اتصالات الجزائر ولكافة لك أبعاده لثلاثة زيادة الربحية، زيادة الحصة السوقية، الاحتفاظ بالزبائن.

التوصيات المقترحة

استنادا إلى نتائج ومحددات الدارسة فقد تم تحديد مجموعة من التوصيات المقترحة وهي كالتالي:

1. وجوب اهتمام شركة اتصالات الجزائر بإدارة المعرفة وهذا من خلال العمل على جمع وتصنيف وتنظيم المعرفة وحفظها وتوزيعها إلى مختلف مستويات الادارية لاتخاذ القرارات المختلفة.
2. لابد من إدراك مديري شركة اتصالات الجزائر لقوة إدارة معرفة العملاء التحليلية والأهمية الاستراتيجية لكسب معرفة العميل والتي شأنها دعم تطوير الخدمات الجديدة مقارنة مع المنافسين، ويتم ذلك من خلال التفاعل مع العملاء وسعي الدائم لمعرفة رغباتهم واحتياجاتهم والعمل على اشباعها. وهكذا يعتمد على ما تملكه الشركة من موظفو يتمتعون بالمهارات والخبرات والقدرات على كسب عملاء جدد والمحافظ على العملاء الحاليين. وهذا يجسد من خلال حرص الشركة على استقطاب الموظفين الموهوبين في مجال تقديم خدمات الاتصالات.

3. من الضروري سعي شركة اتصالات الجزائر لإنشاء إدارة معرفة العملاء(الزبائن) تهتم بتحديد المعرفة التي تحتاجها الشركة عن العملاء ومن العملاء اضافة إلى تحديد فجوة المعرفة حول العملاء (ماذا تعرف الشركة) مقابل (ماذا يجب أن تعرف الشركة). وتحديد فجوة المعرفة لدى العملاء (ماذا يعرف العميل) مقابل (ماذا يجب ان يعرف العميل). اضافة إلى تحقيق التكامل والتنسيق بين مصادر المعرفة المختلفة في قاعدة معرفة الشركة لسد فجوات المعرفة بمكونات الثلاثة المعرفة بالعميل، المعرفة للعميل، المعرفة من العميل.
4. وفي مجال البحوث المستقبلية تقترح الباحثة العمل على اختبار أنموذج مقترح لإدارة معرفة العميل مع متغيرات وسطية أخري في شركات الهاتف النقال.

قائمة المراجع

1- البكري، ثامر ياسر، وسليمان، أحمد هاشم.(2006). إدارة المعرفة التسويقية وانعكاسها على علاقة مع الزبون لتحقيق الميزة التنافسية. بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الثاني جامعة العلوم التطبيقية الأردنية كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، الأردن.

2- بن واضح، الهاشمي.(2014). تأثير متغيرات البئية الخارجية على أداء المؤسسات الاقتصادية الجزائرية: حالة قطاع خدمة الهاتف النقال في الجزائر (2008-2011). جامعة فرحات عباس: أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم.

3- حسن، هلال محمد عبد الغني.(1996). مهارات إدارة الأداء، مركز تطوير الأداء.

- سلطة الضبط للبريد والمواصلات السلكية واللاسكية، التقارير السنوية للنشاط، على الرابط https://www.arpt.dz

4- الفقهاء، عبد القادر.(2004). إدارة معلومات العملاء وأثرها على الأداء المؤسسي والميزة التنافسية " دراسة ميدانية على الشركات المساهمة العامة الفلسطينية، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

5- مسودة، سناء .(2006). نموذج مقترح لقياس الأداء الشامل في منظمات الأعمال في ضوء مقارنة تحليلية لنموذج الأمريكي (بطاقة العلامات المتوازنة) والنموذج الياباني (الإدارة التكاملية الشاملة) لقياس الأداء الشامل، ورقة عمل ضمن فعاليات المؤتمر العلمي الثاني في جامعة العلوم التطبيقية الخاصة لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية بعنوان " الجودة الشاملة في ظل إدارة المعرفة وتكنولوجيا المعلومات" والمنعقد خلال الفترة الواقعة ما بين 26- 27 نيسان.

6- المير، عبد الرحيم علي.(1995).العلاقة بين ضغوط العمل وبين الولاء التنظيمي و الأداء و الوصف الوظيفي والصفات الشخصية. *مجلة معهد الإدارة العامة*.(العدد2).

7- نجم، نجم عبود.(2008). إدارة المعرفة المفاهيم والاستراتيجيات والعمليات. عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.

8. Bouzidi Abdelkader, Gharbi, Jamel-Eddine. (2008).déterminants et conséquences de la gestion desconnaissances clients, disponible sur

site:http://www.escpeap.net/conferences/marketing/2008_cp/Materiali/Paper/Fr/Bouzidi_Gharbi.pdf
9. Dr Te Fu Chen, Hsuan-Fang Huang.(2011). An integrated CKVC model to building customer knowledgemanagement synergy and impact on business performace, International Conference onEconomics, trade and development, IPEDR vol.7, IACSIT press, singapor.
10. Kaplan S. Robert and Norton P. David.(1996).(Using the Balanced Scorecard as Strategic ManagementSystem) Harvard Business Review, January/ February
11. Lee Matthew K.O., Cheung Christy M.K.,Lim Kai H.and Sia Choon Ling.(2006).Understanding Customer Knowledge Sharing in Web-based discussion boards, Internet Research, Vol. 16, No.3..
12. Gibbert M., Leibold M., G.Probst.(2002) . five styles of customer knowledge management, and how smartcompanies use them to create value, European Management Journal, vol.20,No.5,p.p459-469, disponible sur site: http://www.sciencedirect.com
13. Henning Gebert, Malte Geib, Lutz Kolbe, Walter Brenner, (2003) "Knowledge enabled customer relationship management: integrating customer relationship management and knowledge management concepts[1]", Journal of Knowledge Management, Vol. 7 Iss: 5.
14. Mithas, S., Ramasubbu, N., and Sambamurthy, V..(2008).InformationManagement Capability and Firm Performance: An Empirical Analysis".Robert H. Smith School Research Paper No.RHS 06-071. Retrieved
15. Murillo M. Garcia & Annabi H.(2002). Customer Knowledge Management, Journal of the Operational Research Society, Vol.53.
16. Qinjun Luo, Relationship between market orientation and business performance. Doctoral Thesis. Hangzhou: Zhejiang University (inChines).
17. Roscoe, David.(2001) ."The Customer Knowledge Journey", Journal of Financial Services Marketin, Vol. 5, No. 4.
18. Rowley, Jennifer E.(2002). Eight Questions for Customer Knowledge Management in e-Business, Journal of Knowledge Management, Vol.6, No.5.
19. Zanjani S., Rouzbehani R.(2008). proposing a conceptual model customer knowledge management: A study of CKM toolebratish dotcoms, international journal of human and social sciences, vol.2., disponible sur site: http://www.ijhssnet.com.
20. Salomann, Harald, Dous, Malte, Kolbe Lutz and Brenner .(2005) Rejuvenating Customer Management: How to Make Knowledge For, From and About Customers Work", EuropeanManagement Journal, Vol. 23, No. 4.
21. Ton Su- Chao, Chen Yung-Hsin and Sha D.Y.(2005). "Linking Innovative Product DevelopmentWith Customer Knowledge: A Data-Mining Approach", Technovation..
22. Kaplan, S. Robert and Atkinson A. Anthony.(1998). (Advanced Management Accounting), 3rd edition, New jersey: Prentice Hall Inc.
23. Rollin, Minna & Aino, Hallinen.(2005).Customer Knowledge Management Competence: Towards a Theoretical Framework, proccedings of the Hawaii international conference on system sciences, disponible sur site: http://www.betsaonline.com/KM/CustomerKMCompetence.pdf
24. Roscoe, David.(2001)The Customer Knowledge Journey, Journal of Financial Services Marketing. Vol. 5, No.4.

مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية
ISSN 2352-9962/E-ISSN 2572-0147
العدد التاسع- جوان 2018

OEB Univ. Publish.

معوقات تطوير نظم المعلومات المحاسبية في شركات الصناعات الكهربائية الأردنية (دراسة تحليلية لآراء للعاملين في الأقسام المالية)

Obstacles To The Development Of Accounting Information Systems In The Jordanian Electrical Companies. -An analytical study of the views of the employees in the financial departments-

خلود ضيف الله حمود القلاب
جامعة البلقاء التطبيقية، الأردن

د. خالد لافي كاسب النيف
جامعة البلقاء التطبيقية، الأردن

Kholod.alqalab@bau.edu.jo

تاريخ التسليم: **2018/04/12**، تاريخ التقييم: **2018/05/30**، تاريخ القبول: **2018/05/05**

الملخص

هدفت هذه الدراسة بشكل مباشر إلى دراسة المعوقات التي تحد من تطوير نظم المعلومات المحاسبية في شركات الصناعات الكهربائية المدرجة في سوق عمان المالي وعددها (3) شركات، وقد استخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي، تم جمع البيانات من خلال تصميم وتطوير استبانة تناولت جميع محاور الدراسة، حيث وزعت على (40)، موظفاً في أقسام المالية فيها، وتم استرجاع (38)، استبانة صالحة للتحليل الإحصائي الذي تم من خلال برنامج الحزم الإحصائي للعلوم الاجتماعية SPSS، وأظهرت الدراسة أن هناك معوقات تحول دون تطوير نظم المعلومات المحاسبية في الشركات عينة الدراسة حيث كان ترتيبها على التوالي؛ الموارد المالية وموارد الشبكات والاتصالات وموارد البرمجيات والموارد المالية، فيما كان أهم توصيات الدراسة العمل على ضرورة تخصيص جزء من إيرادات الشركة لتطوير نظم المعلومات المحاسبية.

الكلمات المفتاحية: نظم المعلومات المحاسبية، معوقات التطوير، شركات الصناعات الكهربائية الأردنية.

Abstract :

This study aimed directly at studying the obstacles that limit the development of accounting information systems in the companies of the electrical industries listed in the Amman Stock Exchange (3), The researchers used the analytical descriptive method. The data were collected through the design and development of a questionnaire that dealt with all the topics of the study. The questionnaire was distributed to (40) employees in the finance departments, and (38) valid statistical analysis was carried out through the SPSS program, Financial resources, network resources, telecommunications, software resources and financial resources, The main recommendations of the study were to allocate part of the company's revenues to the development of accounting information systems.

Keywords: Accounting Information Systems, Development Obstacles, Jordanian Electrical Industries Companies.

مقدمة الدراسة:

إن نهضة الشركات وتمكينها في سوق الصناعة الذي تعمل فيه يحتاج إلى منظومة من الإجراءات والتجهيزات والخطط والمقومات التي تعمل سويا من اجل تحقيق الشركة لأهدافها المرسومة والمخطط لها، ومن ضمن هذه المقومات تحتاج الشركة إلى نظم معلومات محاسبية شاملة تعمل على تنظيم حجم المعلومات المالية التي تصدرها الشركة على شكل مدخلات ومخرجات مالية تفيد متخذو القرار في ترشيد قراراتهم بناء على المعلومات التي يستقونها من مخرجات نظم المعلومات المحاسبية.

وفي الشركات الصناعية فان الدراسات التي بحثت في دور نظم المعلومات المحاسبية وصفا وأثراً كانت قليلة ولذلك يرغب الباحثان في دراسة طبيعة نظم المعلومات المحاسبية في شركات الصناعات الكهربائية المدرجة في سوق عمان المالي من حيث مدى وجود معوقات تحد من تطور نظم المعلومات المحاسبية فيها، وبالتالي تسليط الضوء على هذه المعوقات قد يفتح مجالا جديدا لمحاولة إيجاد حلول لتقليص هذه المعوقات والحد منها، الأمر الذي سيعزز من نتائج نظم المعلومات المحاسبية من حيث مدخلاتها ومعالجة هذه المدخلات بالشكل الذي يضمن مخرجات تلبي مطالب الإدارة في هذه الشركات.

مشكلة الدراسة:

إن التطور الكبير الذي حدث في عالم الشبكات والاتصالات أدى إلي أن تقوم الشركات بمواكبة هذا التطور والعمل في ظل نظم معلومات تتسم بالدقة والشمول والاكتمال، وذلك لمساعدة أصحاب القرار في الإدارات العليا في الشركات لاتخاذ أفضل القرارات وأرشدها وأكثرها خدمةً لواقع الحال الذي تعيش فيه هذه الشركات.

ويرغب الباحثان في دراسة مدى وجود معوقات تحول دون تطوير نظم المعلومات المحاسبية في شركات الصناعات الكهربائية الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي، كما يرغب الباحثان في تحديد مستويات هذه المعوقات وإمكانية التغلب عليها حتى لا تشكل عائقا أمام تحقيق أهداف الشركة. ويمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي الآتي:

السؤال الرئيسي: هل هناك معوقات تتعلق بالموارد المادية، البشرية، البرمجيات، الشبكات والاتصالات، تقف أمام تطور نظم المعلومات المحاسبية في شركات الصناعات الكهربائية الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي؟

أهداف الدراسة: في ضوء تتبع مشكلة الدراسة وتحديد محاورها الأساسية من حيث إمكانية أن يكون هناك معوقات تحول دون تطور نظم المعلومات المحاسبية في شركات الصناعات الكهربائية الأردنية، لذلك فان أهداف الدراسة تتحدد فيما يأتي:

1- التعرف على مكونات نظم المعلومات المحاسبية في شركات الصناعات الكهربائية الأردنية.
2- التعرف على المعوقات التي تحد من تطور نظم المعلومات المحاسبية.
3- الكشف عن مستويات تطبيق موارد نظم المعلومات المحاسبية في شركات الصناعات الكهربائية الأردنية.
4- إمكانية تحديد مسببات عدم تطور نظم المعلومات المحاسبية في هذه الشركات والعمل على تلافيها.

أهمية الدراسة: تنبع أهمية الدراسة من أهمية تطوير نظم المعلومات المحاسبية باستمرار بحيث أن مخرجات هذه النظم تشكل مدخلات لصنع واتخاذ القرارات الرشيدة وكلما كانت هذه النظم تواكب التطورات في عالم الأعمال الحديث كلما ساهمت بشكل اكبر في تحقيق أهداف الشركة، إن دراسة نظم المعلومات المحاسبية في شركات الصناعات الكهربائية الأردنية ومعوقات تطورها يساعد إدارات هذه الشركات في التعرف على أهم المعوقات التي تحد من تطور نظم المعلومات المحاسبية فيها. وبالتالي العمل على إيجاد الحلول المناسبة للحد من هذه المعوقات وتلافي حدوثها في المستقبل.

الدراسات السابقة العربية والأجنبية:

- Bataineh, Khaled (2017), **The Impact Of Electronic Management On The Employees' Performance Field Study On The Public Organizations And Governance In Jerash Governorate.**

The study aimed at knowing the impact of Electronic management on the employees' performance afield study that was applied on the public organization in Jerash Governorate, the researcher followed the descriptive analytical approach, then analyze the relationship between the independent variable (electronic management) and the dependent variable (employees performance) aiming at knowing the impact of independent on dependent variable In order to achieve the study goal, a 24 paragraphs questioner was developing to gather the initial information from the study population, and then analyze these information using SPSS V 22. The

study found that the requisition of electronic management are available in the public governance in jerash and the results showed a significant positive relationship between all dimensions of the electronic management and employees performance.

The study provided a group of recommendations to speed up adopting the electronic management in the public governance in Jordan specialty in jerash one of the most important recommendations was continuous follow up on applying the concepts of Electronic management in different public, private, and service governance in order to keep up with the challenge and development and focus on accessibility and globalization and providing the possible services within a comprehensive functional model to satisfy the widest slice of the community as soon as possible and in the least cost possible.

- **المنسي، إبراهيم، بني سعيد أماني (2015)، أثر مصادر الشبكات والاتصالات في تحسين جودة الخدمات المقدمة للعملاء في شركات التأمين الأردنية.**

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مستوى توفر موارد الشبكات والاتصالات في شركات الصناعات الكهربائية الأردنية وأثرها على تحسين جودة الخدمة المقدمة للعملاء، استخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي واختبار simple regression analysis لاختبار الفرضيات، وقد تم تصميم استبانة تم توزيعها على عينة الدراسة وهم موظفي أقسام الحاسوب في شركات الصناعات الكهربائية الأردنية البالغ عددها (26) شركة ، وتم استرداد (34) استبانة قابلة للتحليل، وقد كانت أهم نتائج الدراسة هي أن هناك مستوى مرتفع لتطبيق عنصر الإدارة الالكترونية (موارد الشبكات والاتصالات) في شركات الصناعات الكهربائية الأردنية، كما توصلت الدراسة إلى أن هناك تأثير لموارد الشبكات والاتصالات على تحسين جودة الخدمة المقدمة للعملاء.

- **دراسة (المسعودي،2012) بعنوان " معوقات تطبيق الإدارة الإلكترونية في إدارة الموارد البشرية بالقطاع الصحي الخاص بمدينة مكة المكرمة من وجهة نظر مديري وموظفي الموارد البشرية ".**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على معوقات تطبيق الإدارة الإلكترونية في إدارة الموارد البشرية بالقطاع الصحي الخاص بمدينة مكة المكرمة، وتم تحديد هذه المعوقات بالمعوقات الإدارية والتقنية

والبشرية والمالية، وقد تم استخدام المنهج الوصفي المسحي، كما تم تصميم وتطوير استبانة لجمع البيانات، وتكونت عينة الدراسة من (100) فرداً، تتمثل في موظفي ومديري إدارات الموارد البشرية وقد تم اختيارهم بطريقة العينة العشوائية الطبقية، كما تم استخدام عدة أساليب إحصائية مثل المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومعامل ارتباط بيرسون، وقد كانت أهم نتائج الدراسة إن هناك معوقات إدارية تتمثل في الإجراءات الروتينية تأخر عملية التحول نحو الإدارة الإلكترونية، وكذلك وجود معوقات تقنية ومالية وبشرية تؤثر في تطور ونجاح الحكومة الإلكترونية، وكانت أهم توصيات الدراسة تبسيط الإجراءات الروتينية التي تؤخر عملية التحول نحو الإدارة الإلكترونية.

- **دراسة (الصالح & الجرادات، 2011) بعنوان " المتطلبات اللازمة لتطبيق الإدارة الإلكترونية ومدى فاعلية هذه المتطلبات في منظمات القطاع العام الأردني.**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مفهوم الإدارة الإلكترونية وتحديد متطلبات تطبيقها وتقييم فاعليتها في المؤسسات الحكومية، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي في جمع البيانات وتحليلها باستخدام بعض الأساليب الإحصائية مثل إختبار T-TEST وإختبار One Way Anova وكان مجتمع الدراسة يتكون الموظفين في القطاع الحكومي الأردني، وتكونت عينة الدراسة من 150 موظفا حكومياً، وقد توصلت الدراسة إلى أن المؤسسات الحكومية المبحوثة تطبق الإدارة الإلكترونية، وانه تتوافر في المؤسسات الحكومية كل المتطلبات اللازمة لتطبيق الإدارة الإلكترونية، وكانت أهم توصيات الدراسة ضرورة تحديد أولويات متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية في القطاع العام الأردني.

- **الشلبي، جمانة (2011)، واقع الإدارة الالكترونية في الجامعة الإسلامية وأثرها على التطوير التنظيمي.**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع الإدارة الالكترونية في الجامعة الإسلامية ، وأثرها على التطوير التنظيمي وذلك من خلال دراسة ثلاثة محاور في التطوير التنظيمي : تطوير الهيكل التنظيمي، تنمية الموارد البشرية، توظيف تكنولوجيا المعلومات في الجامعة . وقد تم تصميم استبانة ومن ثم توزيعها على الطبقتين الإداريتين العليا والوسطى في الجامعة، وقد استخدمت الباحثة أسلوب الحصر الشامل لمجتمع الدراسة ، و تم استرجاع 122 استبانة بنسبة استرداد (72.46%). وقد توصلت الدراسة إلى وجود إدراك لدى مجتمع الدراسة في الجامعة لمزايا الإدارة الإلكترونية مثل السرعة في إنجاز العمل، وتوفير الجهد والتكلفة، والتوافق مع مستجدات التكنولوجيا .كما أنهم على معرفة بالتطبيقات الإلكترونية المتوفرة في الجامعة مثل البريد الإلكتروني، إلا أن بعض العاملين لم

تكن لديهم معرفة بتواجد بعض التطبيقات مثل نظام الاجتماع عن بعد ، برنامج التعليم الإلكتروني، نظام الشراء الإلكتروني .

كما أن هناك عقبات حالت دون تطبيق الإدارة الإلكترونية منها نقص الحوافز التشجيعية لتطبيق برامج الإدارة الإلكترونية، نقص الإمكانات المادية والفنية والبشرية . وتطبيق الإدارة الإلكترونية أدى إلى تطوير الهيكل التنظيمي من خلال التوجه نحو اللامركزية من خلال تقليل عدد المستويات الإدارية، إلا أنه لم تكن هناك مشاركة من قبل العاملين في عملية اتخاذ القرارات، وأدت إلى تنمية الموارد البشرية من خلال الارتقاء بالمهارات الإدارية، وتنمية الثقة المتبادلة بين العاملين في الجامعة، وتنمية الإبداع والابتكار لدى العاملين. أوصت الدراسة إلى: ضرورة رفع مستوى التوعية الثقافية بأهمية التحول إلى الإدارة الإلكترونية واستعمال أدواتها في العمل اليومي للموظف.

- **منهجية الدراسة:**

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي حيث يتناول هذا الجانب عرضاً لمنهجية الدراسة من خلال استعراض المراحل والخطوات المتبعة لتحقيق أهداف الدراسة المتمثلة تحديد مجالات الدراسة بشكل دقيق (معوقات تطوير نظم المعلومات المحاسبية)، وتحديد مستوى وجود هذه المعوقات في بيئة شركات الصناعات الكهربائية الأردنية.

مجتمع الدراسة والعينة:

يتكون مجتمع الدراسة من شركات الصناعات الكهربائية الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي وعددها (3) شركات، أما عينة الدراسة فهم العاملين في الأقسام المالية في هذه الشركات لكونهم الأقدر على الإجابة عن تساؤلات الدراسة، وقام الباحثان بتحديد حجم هذه العينة من خلال زيارات ميدانية للشركات وتبين أن هناك ما يقارب (40) موظفاً في هذه الأقسام، وتم توزيع (40) استبانه على عينة الدراسة تشكل 100% من عينة الدراسة، وقد تم استرجاع (38) استبانه بواقع (95%) من العدد الجمالي للاستبانات الموزعة، واستبعدت (2) استبانتين لعدم صلاحيتها للتحليل الإحصائي.

طرق جمع البيانات:

المصادر الثانوية: وقد اعتمدت هذه الدراسة على مصادر المعلومات المكتوبة مثل الكتب والدوريات والمجلات والمقالات العربية والأجنبية والدراسات السابقة العربية والأجنبية ذات العلاقة بالموضوع. والموضوعات المتعلقة بالموضوع والمنشورة على الانترنت.

المصادر الأولية: لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع الدراسة تم اللجوء إلى جمع البيانات الأولية من خلال الاستبانة كأداة رئيسة للدراسة، واعداد فقراتها بالاعتماد على الإطار النظري ذو العلاقة، والدراسات السابقة، وتشمل على عدد من الفقرات تعكس أهداف الدراسة وأسئلتها، للإجابة عليها من قبل المبحوثين.

التعريف بأداة الدِّراسة:

تتمثل أداة الدِّراسة باستبانة تغطي كافة فرضيات الدراسة، وقد تم قياس المتغيرات من خلال فقرات لتقييم مستوى إجابات المستجيبين، وتمثلت الاستبانة فيما يأتي:

المجال الأوَّل: خُصص هذا المجال لقياس مستوى وجود معوقات مادية والتي قد تحول دون تطور نظم المعلومات المحاسبية ويتضمن (5) أسئلة.

المجال الثاني: خُصص هذا المجال لقياس مستوى وجود موارد بشرية مادية والتي قد تحول دون تطور نظم المعلومات المحاسبية ويتضمن (5) أسئلة.

المجال الثالث: خُصص هذا المجال لقياس مستوى وجود معوقات البرمجيات والتي قد تحول دون تطور نظم المعلومات المحاسبية ويتضمن (5) أسئلة.

المجال الرابع: خُصص هذا المجال لقياس مستوى وجود معوقات الشبكات والاتصالات والتي قد تحول دون تطور نظم المعلومات المحاسبية ويتضمن (5) أسئلة.

واستخدم الباحثان في أداة الدراسة مقياساً مكوُّناً من خمس درجات (1-5) من الإجابات، وذلك وفقاً لمقياس ليكرت الخماسي (Likert Scale)، وهو مقياس فئوي مكون من خمس درجات لتحديد درجة موافقة أفراد عينة الدراسة على كل فقرة من فقرات أداة الدراسة، وتحويلها إلى بيانات كمية يمكن قياسها إحصائياً، وتم إعطائها الأوزان النسبية الظاهرة في جدول رقم (1).

جدول رقم (1) درجات مقياس ليكرت الخماسي (Likert Scale) المستخدم في أداة الدراسة

درجة المقياس	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
درجة الموافقة	5	4	3	2	1
الوزن النسبي	%100-81	%80-61	%60-41	%40-21	%20-0

وفيما يتعلق بالحدود التي اعتمدتها هذه الدراسة لتحديد درجة أهمية كل فقرة من فقرات الدراسة عند التعليق على المتوسطات الحسابية للمتغيرات، فقد استخدام معيار إحصائي يقوم على تقسيم الأوساط الحسابية إلى ثلاثة مستويات، وهي (مرتفعة، متوسطة، متدنية) وبناءً على المعادلة الآتية:

طول الفئة= (الحد الأعلى للبديل – الحد الأدنى للبديل) / عدد المستويات

طول الفئة= (5-1) /3 =3/4= 1.33 وبذلك تكون المستويات كالأتي:

مستوى أهمية متدني: من (1– أقل من 2.33).

مستوى أهمية متوسط: من (2.33– أقل من 3.66).

مستوى أهمية مرتفع: من (3.66– 5).

الاختبارات الخاصة بأداة الدراسة:

- **صدق الأداة:** استخدمت هذه الدراسة اختبارات صدق الأداة المستخدمة في العديد من الدراسات السابقة ومنها ما يأتي:

1- الصدق الظاهري (Face Validity): ويهدف هذا الصدق إلى التأكُد من أنَّ العبارات التي تحتويها أداة الدراسة يمكن أن تؤدي إلى جمع البيانات بدقة، ولتحقيق ذلك تم عرض الاستبانة على عدد من أساتذة الجامعات الأردنية من المختصين في مجال المحاسبة، وذلك بهدف التعرف على درجة وضوح العبارات المستخدمة في أداة الدراسة، وسهولتها، وانسجامها مع أهداف الدِّراسة، وتم إجراء التعديلات المقترحة منهم على فقراتها.

2- صدق المحتوى (Content Validity): يُقصد بهذا الصدق مدى تعبير فقرات كل مجال من مجالات الدِّراسة عن المجال الذي تنتمي إليه، وقد أنصب الاهتمام على التأكُد من أنَّ كل مجال من مجالات الدِّراسة ممثل بشكل دقيق بمجموعة من الفقرات التي تخصه، وتمَّ قياس صدق محتوى الاستبانة من خلال قياس العلاقة بين كل فقرة، والمجال الذي تنتمي إليه باستخدام معامل بيرسون للارتباط (Pearson Coefficient of Correlation)، وقد أشار (Nunnally, 1978) إلى أن الفقرات التي يزيد ارتباطها عن (30%)، وكانت ذات دلاله إحصائيَّة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) تُعدّ مقبولة لقياس المجال الذي تنتمي إليه، ويبين الجدول رقم (2) هذه العلاقات.

جدول رقم (2) معاملات ارتباط بيرسون الخاص بقياس صدق المحتوى لفقرات مجالات الدراسة

المتغير / الفقرات	معوقات مادية	معوقات بشرية	معوقات البرمجيات	معوقات شبكات واتصالات
1	.6570(**)	.5800(**)	.7410(**)	.3540(*)
2	.7830(**)	.7820(**)	.6540(**)	.7120(**)
3	.5560(**)	.5860(**)	.6300(**)	.6050(**)
4	.7780(**)	.6580(**)	.7030(**)	.6890(**)
5	.6660(**)	.5780(**)	.7830(**)	.5730(**)

*** معامل الارتباط دال إحصائياً عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)**

يبين الجدول السابق نتائج معامل ارتباط بيرسون بين الفقرات ومجالات الدراسة، وباستعراض قيم معاملات الارتباط ومستويات الدلالة، ويتضح من البيانات الواردة فيه وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) بين الفقرات والمجال، مما يشير إلى وجود صدق بنائي لهذه الفقرات.

3- ثبات أداة الدراسة

يُقصد بثبات الأداة إمكانيَّة الحصول على البيانات نفسها عند إعادة الدِّراسة باستخدام أداة الدِّراسة نفسها على الأفراد أنفسهم في ظل ظروف واحدة متشابهة (Sekaran, 2003)، وتم استخدام مقياس الاتساق الداخلي كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha) لإجابات عينة الدِّراسة التي تم الحصول عليها لمعرفة مدى الاعتمادية على أداة الدراسة، وتُعد القيمة المقبولة إحصائياً لهذا المقياس (60%) فأكثر، والجدول رقم (3) يبين ذلك.

جدول رقم (3)

معامل الاتساق الداخلي كرونباخ ألفا لمجالات الدراسة وللأداة ككل

رقم المجال	عنوان المجال	عدد الفقرات	معامل الثبات (الاتساق الداخلي)
	المعوقات المادية.	5	0.744
	المعوقات البشرية.	5	0.732
	معوقات البرمجيات.	5	0.719
	معوقات الشبكات والاتصالات.	5	0.714
المعدل العام للأداء ككل		**20**	**0.88**

يبين الجدول (5) نتائج ألفا كرونباخ لكل مجال من مجالات الدراسة، وباستعراض قيم ألفا كرونباخ المحسوبة، وُجد أنها كانت مرتفعة، وبلغت للأداة ككل (0.88)، وتُعدّ جميع قيم كرونباخ ألفا المحسوبة لمجالات الدراسة مناسبة لأغراض هذه الدراسة، ويدّل ذلك على ثبات عالٍ للاستبانة.

اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات:

تم إجراء اختبار كولمجروف – سمرنوف (اختبار كولمجروف – سمرنوف (1-Sample K-S)) لمعرفة هل البيانات تتبع توزيع طبيعي أم لا، وهو اختبار ضروري في حالة اختبار

الفرضيات، لأن معظم الاختبارات المعلمية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعياً، ويبين الجدول رقم (4) نتائج الاختبار.

الجدول رقم (4)

اختبار التوزيع الطبيعي (1-Sample Kolmogorov- Smirnov)

المجال	عدد الفقرات	قيمة Z	مستوى المعنوية
المعوقات المادية	5	1.250	0.088
المعوقات البشرية	5	0.825	0.505
معوقات البرمجيات	5	0.963	0.311
معوقات الشبكات والاتصالات	5	0.653	0.788
جميع الفقرات	**20**	**0.533**	**0.938**

يتضح من نتائج التحليل المبينة في جدول رقم (4) أن قيمة مستوى الدلالة أكبر من مستوى المعنوية ($\alpha \leq 0.05$) لجميع مجالات الدراسة، وهذا يدّل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي(النجار،2013).

مناقشة سؤال الدراسة.

السؤال الرئيسي: هل هناك معوقات تتعلق بالموارد المادية، البشرية، البرمجيات، الشبكات والاتصالات، تقف أمام تطور نظم المعلومات المحاسبية في شركات الصناعات الكهربائية الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي؟

لقد ظهر من نتائج تطبيق الدراسة أن شركات الصناعات الكهربائية الأردنية المدرجة في بورصة عمان (سوق الأوراق المالية)، تواجه بعض المعوقات في تطور نظم المعلومات المحاسبية لديها، والتي تؤثر بطريقة أو بأخرى في تنافسية تلك الشركات.

ويبين الجدول (5) أهم المعوقات التي تقف أمام تطور نظم المعلومات المحاسبية في شركات الصناعات الكهربائية الأردنية.

الجدول (5) معوقات تطور نظم المعلومات المحاسبية في شركات الصناعات الكهربائية (ن=38)

السؤال	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة الأهمية
أ. المعوقات المادية.		**4.39**	**0.55**	**مرتفعة**
1	ان ارتفاع كلف إنشاء نظم المعلومات المحاسبية من أجهزة ومعدات	4.54	0.68	مرتفعة
2	درجة صعوبة تحديث الآلات بشكل دوري ومنتظم.	4.48	0.63	مرتفعة
3	ارتفاع تكلفة اعداد برامج لدعم وتحديث وتطوير او تعزيز نظم المعلومات المحاسبية.	4.45	0.74	مرتفعة
4	عدم وجود سيولة كافية لتمويل كلف النظام .	4.47	0.71	مرتفعة
5	ارتفاع كلف البرمجيات وتزايدها نتيجة التطور التكنولوجي.	4.39	0.71	مرتفعة
ب. الموارد البشرية.		**3.93**	**0.57**	**مرتفعة**
6	الندرة في ايجاد متخصصين محترفين او يتمتعون بكفاءات عالية في نظم المعلومات المحاسبية.	3.87	0.98	مرتفعة
7	عدم مناسبة المحتوى العلمي لتخصص نظم المعلومات المحاسبية في الجامعات.	3.21	0.80	متوسطة
8	لا يوجد خبراء في مجال نظم المعلومات المحاسبية في شركتكم بحيث يقومون بتدريب موظفي قسم المالية على تطوراتها.	3.80	0.99	مرتفعة
9	عدم توفر مصممي النظم الذين يضعون البرامج والحلول.	4.12	0.73	مرتفعة
10	الافتقار إلى متخصصين في تحليل وتصميم النظم المحاسبية.	4.09	0.83	مرتفعة
ج. موارد البرمجيات.		**3.98**	**0.88**	**مرتفعة**
11	مدى توفر النصوص والتوجيهات الواضحة للتشغيل والوصول إلى البيانات.	4.43	0.63	مرتفعة
12	عدم تكامل البرامج التشغيلية التي تخدم الوظائف المختلفة.	4.34	0.86	مرتفعة
13	عدم وجود برامج تطبيقية مكتوبة لتطبيقات خاصة تشغل وتعالج بيانات المنظمة في الوظائف المختلفة.	3.45	0.99	متوسطة
14	لا يوجد دعم فني يقوم بتحديث وتطوير البرمجيات المعمول بها.	3.92	0.98	مرتفعة
15	عدم وجود إجراءات ونصوص محددة لإتباعها.	3.54	0.95	متوسطة
د. موارد الشبكات والاتصالات.		**4.11**	**0.63**	**مرتفعة**
16	لا يوجد شبكة LAN للقيام بربط عدد معين من الحواسيب مع بعضها البعض.	3.58	0.95	متوسطة
17	مدى ارتباط الإدارة والفروع فيما بينها بشبكة من الاتصالات.	3.98	0.73	مرتفعة
18	مدى ارتباط المنظمة مع العالم الخارجي بشبكة الانترنت.	4.05	0.84	مرتفعة
19	مدى توفر دعم للشبكات والاتصالات.	4.34	0.58	مرتفعة
20	قدرة نظم المعلومات المختلفة على العمل معاً بشكل متكامل من خلال الشبكات.	4.21	0.53	مرتفعة

تبين نتائج الجدول (5) أن عينة الدراسة قد وافقت وبدرجة موافقة مرتفعة جدا بلغت (4.39)، وانحراف معياري (0.55) على أن الموارد المادية من أهم معوقات تطور نظم المعلومات المحاسبية في شركات الصناعات الكهربائية الأردنية، إذ تبين أن ارتفاع كلف إنشاء النظام من الحواسب والأدوات المساعدة بلغت بدرجة موافقة مرتفعة جدا بلغت (4.54) وانحراف معياري (0.68)، كما أن عدم كفاية التدريب للعاملين في نظم المعلومات المحاسبية يشكل عائقا بدرجة موافقة متوسطة بلغت (4.48) وانحراف معياري (0.63) خاصة التدريب الخارجي، وعدم وجود الدعم الكافي من الإدارة العليا لبناء نظم المعلومات المحاسبية بدرجة موافقة مرتفعة جدا بلغت (4.47) وانحراف معياري قدره (0.71). ثم وجد أن ارتفاع تكلفة اعداد برامج لدعم وتحديث وتطوير او تعزيز نظم المعلومات المحاسبية. شكلت عائقا بدرجة موافقة مرتفعة جدا بلغت (4.45) وانحراف معياري (0.74) وأخيراً فإن ارتفاع كلف البرمجيات وتزايدها نتيجة التطور التكنولوجي فقد جاءت بدرجة موافقة مرتفعة بلغت (4.39) وانحراف معياري قدرة (0.71).

وقد جاءت من حيث الأهمية كمعوقة لتطوير نظم المعلومات المحاسبية في شركات الصناعات الكهربائية الأردنية وبالمرتبة الثانية موارد الشبكات والاتصالات وبدرجة موافقة عامة مرتفعة بلغت (4.11) وانحراف معياري قدره (0.63) إذ تبين أن مدى توفر دعم للشبكات والاتصالات، تشكل عائقاً بدرجة موافقة مرتفعة جدا بلغت (4.34) وبانحراف معياري (0.58)، قدرة نظم المعلومات المختلفة على العمل معاً بشكل متكامل من خلال الشبكات. فقد جاءت بدرجة موافقة مرتفعة جدا بلغت (4.21) ، وانحراف معياري (0.53). ومدى ارتباط المنظمة مع العالم الخارجي بشبكة الانترنت بدرجة موافقة مرتفعة جدا بلغت (4.05) وانحراف معياري (0.73) ، وأخيراً جاءت فقرة لا يوجد شبكة LAN للقيام بربط عدد معين من الحواسيب مع بعضها البعض بدرجة موافقة متوسطة بلغت (3.58) وانحراف معياري (0.95).

وقد جاءت بالمرتبة الثالثة من حيث الأهمية كمعوقة من معوقات تطوير نظم المعلومات المحاسبية في شركات الصناعات الكهربائية الأردنية موارد البرمجيات بدرجة موافقة مرتفعة بلغت (3.98) وانحراف معياري (0.88) وقد جاءت مدى توفر النصوص والتوجيهات الواضحة للتشغيل والوصول إلى البيانات بدرجة موافقة مرتفعة جدا بلغت (4.43) وانحراف معياري (0.63)، فيما جاءت عدم تكامل البرامج التشغيلية التي تخدم الوظائف المختلفة كمعوقة بدرجة قبول مرتفعة جدا بلغت (4.34) وانحراف معياري (0.86) ، فيما جاءت كمعوقة عدم وجود دعم فني يقوم بتحديث وتطوير البرمجيات المعمول بها، بدرجة موافقة مرتفعة بلغت (3.92) وانحراف معياري (0.98)،

كما أن عدم وجود إجراءات ونصوص محددة لإتباعها شكلت معوقة بدرجة موافقة متوسطة بلغت (3.54) وانحراف معياري بلغ (0.95) وأخيراً جاءت كمعوقة من ضمن المعوقات الخاصة بالبرمجيات عدم وجود برامج تطبيقية مكتوبة لتطبيقات خاصة تشغل وتعالج بيانات المنظمة في الوظائف المختلفة بدرجة موافقة متوسطة بلغت (3.45) وانحراف معياري (0.99).

وجاءت من حيث الترتيب وبالمرتبة الرابعة الموارد البشرية كعائق من عوائق تطوير نظم المعلومات المحاسبية بدرجة موافقة مرتفعة بلغت (3.93) وانحراف معياري (0.57). إذ تبين أن عدم توفر مصممي النظم الذين يضعون البرامج والحلول قد شكل عائقاً بدرجة موافقة مرتفعة جدا بلغت (4.12) وبانحراف معياري (0.73). كما أن الافتقار إلى متخصصين في تحليل وتصميم النظم المحاسبية بلغت (4.09) وانحراف معياري بلغ (0.83)، وكذلك الندرة في إيجاد متخصصين محترفين أو يتمتعون بكفاءات عالية في نظم المعلومات المحاسبية وبدرجة موافقة مرتفعة جدا بلغت (3.87) وانحراف معياري (0.98). ثم عدم وجود خبراء في مجال نظم المعلومات المحاسبية في شركتكم بحيث يقومون بتدريب موظفي قسم المالية جاءت بدرجة موافقة مرتفعة بلغت (3.80) وانحراف معياري (0.99) وأخيرا عدم مناسبة المحتوى العلمي لتخصص نظم المعلومات المحاسبية في الجامعات، جاءت بدرجة موافقة متوسطة بلغت (3.21) وانحراف معياري (0.80) .

نتائج الدراسة وتوصياتها:

نتائج الدراسة: توصلت الدراسة إلى أهم النتائج الآتية.

- أن هناك قبولا كبيرا لوجود معوقات تحد من تطوير نظم المعلومات المحاسبية في شركات الصناعات الكهربائية الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي. وجاء ترتيبها على النحو الآتي: معوقات مادية، معوقات شبكات واتصالات، معوقات برمجيات، معوقات بشرية.
- تبين من خلال تحليل البيانات أن أكثر المعوقات التي تحد من تطوير نظم المعلومات المحاسبية هي الموارد المادية وكان أكثر محورها أهمية أن ارتفاع كلف إنشاء نظم المعلومات المحاسبية من أجهزة ومعدات.
- وأظهرت الدراسة أن أقل المعوقات التي تحول دون تطوير نظم المعلومات المحاسبية في شركات الصناعات الكهربائية الأردنية هي المعوقات المتعلقة بالموارد البشرية؛ حيث أن هناك صعوبات تتعلق بمدى وجود مختصين في مجال نظم المعلومات المحاسبية وعدم وجود مدربين أكفاء لتدريب الموظفين وتطوير مهاراتهم في سبيل تطوير هذه النظم.

- تبين أن أكثر الفقرات تشكل معوقات أمام تطوير نظم المعلومات المحاسبية هي ارتفاع كلف إنشاء نظم المعلومات المحاسبية من أجهزة ومعدات.

توصيات الدراسة: في ضوء نتائج الدراسة فان الباحثان يوصيان بما يلي:

- العمل على ضرورة تخصيص جزء من إيرادات الشركة لتطوير نظم المعلومات المحاسبية.
- استقطاب أو (إعداد وتدريب) مختصين في مجال نظم المعلومات المحاسبية لندرتهم وقلة المختصين في هذا المجال.
- العمل على الاستفادة من المختصين في علم الحاسوب وخاصة المبرمجين أو محللي ومصممي النظم في معالجة وتطوير ما يمكن تطويره في ظل الظروف الراهنه.
- ان تقوم دراسات تبحث في سبل وطرق تطوير نظم المعلومات المحاسبية بشكل مختص ومفصل بحيث تستفيد منها الشركات التي تواجه صعوبات في تطوير نظمها المحاسبية.

المراجع

- Al-Mansi, Ibraheem, Bani Saeed Amani (2015**), The Impact Of Networking And Communications Resources To Improve The Quality Of Services Provided To Customers In The Jordanian Insurance Companies**, Journal of Information Engineering and Applications, Vol.5, No.1, 2015, Hong Kong.
- Bataineh, Khaled (2017), **The Impact Of Electronic Management On The Employees' Performance Field Study On The Public Organizations And Governance In Jerash Governorate, Journal of Management and Strategy**, Vol. 8, No. 5;on line; http://jms.sciedupress.com.
- Nunnally, J. C. , (1978), "**Psychometric Theory**", Second Edition, McGraw- Hill Book.
- Sekaran, Uma (2003) **," Research Methods for Business: A skill Building Approach'**, 4th Edition , John Wiley and sons Inc. , New York.

- الصالح، أسماء وجرادات، ناصر (2011)، **المتطلبات اللازمة لتطبيق الإدارة الإلكترونية ومدى فاعلية هذه المتطلبات في القطاع الحكومي الأردني**، مؤتمر الزرقاء، المؤتمر العلمي الدولي الثامن، جامعة الزرقاء.
- المسعودي، سميرة (2012)، **معوقات تطبيق الإدارة الإلكترونية في إدارة الموارد البشرية بالقطاع الصحي الخاص بمدينة مكة المكرمة من وجهة نظر مديري وموظفي الموارد البشرية**، رسالة ماجستير غير منشوره، الجامعة الافتراضية الدولية، المملكة المتحدة.
- الشلبي، جمانة (2011)، **واقع الإدارة الالكترونية في الجامعة الإسلامية وأثرها على التطوير التنظيمي**، الجامعة الاسلامية في غزة، كلية التجارة، رسالة ماجستير غير منشورة.
- النجار، فايز وأخرون (2013)، **أساليب البحث العلمي منظور تطبيقي**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية
ISSN 2352-9962/E-ISSN 2572-0147
العدد التاسع- جوان 2018

OEB Univ. Publish.

المسؤولية البيئية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بين الالتزام الأخلاقي والمساءلة القانونية

The environment responsibility in Algerian companies between ethical responsibility and legal accountability

د. محمد فلاق
جامعة الشلف، الجزائر

د. إسحاق خرشي
جامعة الشلف، الجزائر

د. سميرة أحلام حدو
جامعة الشلف، الجزائر

mohamed.fellag@gmail.com

تاريخ التسليم: **2018/02/10**، تاريخ التقييم: **2018/05/17**، تاريخ القبول: **2018/05/20**

الملخص

بالرغم من وجود ترسانة من القواعد والآليات الوقائية والتدخلية المتعلقة بحماية البيئة في الجزائر، إلا أن التدهور البيئي لا يزال مستمر ا كما تشير إليه التقارير الوطنية حول حالة البيئة، الأمر الذي يثير تساؤلا جوهريا يتعلق بمدى فعالية وكفاية الآليات الوقائية لحماية البيئة لاتقاء هذا التدهور؟ أم أن هناك كوارث إيكولوجية لا يمكن اتقائها وتوقعها بفعل العوامل الطبيعية بسبب قصور في تنفيذ الآليات الوقائية؟ الأمر الذي يجرنا إلى التساؤل من جديد عن ما إذا كنا بحاجة إلى تطبيق القواعد التدخلية والإصلاحية للبيئة، من خلال تنمية المسؤولية الأخلاقية وتطبيق قواعد المساءلة القانونية والجنائية؟ من خلال منهج وصفي تحليلي تستعرض هذه الورقة حالة البيئة في الجزائر. وتخلص الورقة إلى تقديم بعض التوصيات للتحسين المستمر في المجال البيئي على مختلف مستوياته.

الكلمات المفتاحية: المسؤولية البيئية، المساءلة القانونية، المسؤولية الاخلاقية.

Abstract

The environment in Algeria between ethical responsibility and legal accountability. Although there is a set of rules, mechanisms and preventive interventions for the protection of the environment in Algeria, However, environmental degradation continues, as indicated by national reports on the state of the environment Which raises a main question regards the effectiveness and Efficiency of preventive mechanisms for the protection of the environment to prevent this deterioration? Or is there ecological disaster prevention and cannot be predicted by natural factors due to shortcomings in the implementation of preventive mechanisms? Which leads us to wonder again about whether we need to apply the rules and correctional interventions for the environment, through the development of ethical responsibility and the application of the rules of the legal and criminal accountability? Through a descriptive analytical approach, this paper reviews the situation of The environment in Algeria between ethical responsibility and legal accountability. The paper concludes with some recommendations for continuous improvement in the environmental field at various levels.

Keywords: environmental responsibility, legal accountability, moral responsibility.

مقدمة:

في ظل غياب المسؤولية الأخلاقية في ممارسات المؤسسات الاقتصادية و مدى ملائمتها مع شروط ومتطلبات الحفاظ على البيئة، وفي ظل تغييب الرقيب القانوني الفعال على هذه الممارسات أدى هذا إلى تدهور الوضع البيئي في الجزائر مع بروز مشاكل بيئية كالتصحر ،التلوث الجوي، تلوث المياه والبحار و المناطق الشاطئية ،النفايات الصلبة و غيرها .و نظرا لخطورة و عدم قابلية استرداد حالات التلوث و التدهور البيئي، يستدعي الأمر ضرورة إعادة النظر في مدى انتشار و التزام المؤسسات بالمسؤولية الأخلاقية من جهة ، و من جهة أخرى تفعيل المساءلة القانونية على المؤسسات عند أي تجاوزات قد تضر بالوضع البيئي في الجزائر .

بعد هذا التمهيد لإشكالية الدراسة يمكن طرحها في الأسئلة الجوهرية التالية: **ما مدى فعالية وكفاية الآليات الوقائية لحماية البيئة ؟ و هل يرتبط الوضع البيئي بتطبيق القواعد التدخلية والإصلاحية للبيئة وقواعد المساءلة القانونية والجنائية أم من خلال تنمية المسؤولية الأخلاقية ؟**

وتتمثل **أهمية هذه الدراسة** في تسليط الضوء على موضوع في غاية الأهمية، ألا وهو حماية البيئة، فالتحديات التي يواجهها الوضع البيئي بفعل غياب الرقيب القانوني و البعد الأخلاقي نتج عنه أثار سلبية على البيئة، الأمر الذي يقودنا إلى عرض مختلف المشكلات البيئية في الجزائر و آليات الوقاية و الحماية المتبعة و مدى فعاليتها في ترسيخ مفهوم المسؤولية الأخلاقية و تطبيق المساءلة القانونية.

بينما **تهدف الدراسة** إلى تحليل مفهوم المسؤولية الأخلاقية من خلال التعريف بهذا المفهوم، وعرض وتبيان أبعاده، و بعده نتطرق إلى مفهوم المسائلة القانونية، علاقة المساءلة القانونية بالمسؤولية الأخلاقية، ثم تسليط الضوء على أهم المشكلات البيئية في الجزائر، و أخيرا يتم التطرق إلى آليات حماية البيئة في الجزائر.

1 – المسؤولية الأخلاقية و المساءلة القانونية :

1 –1 – المسؤولية الأخلاقية :

1 –1 – 1 – مفهوم المسؤولية الأخلاقية : يعرف (أسامة المليجي، 2009 :21) المسئولية الأخلاقية للشركات على أنها السلوك المتماشي مع مبادئ السلوك الصحيح أو الجيد و المتفق عليها ضمن سياق موقف محدد والمتماشي أيضا مع المعايير الدولية للسلوك .

1 –1 – 2 – أبعاد المسؤولية الأخلاقية : تشمل المسؤولية الأخلاقية الأبعاد التالية : (فلاق ،2016: 119).

أ – **المسئولية الأخلاقية تجاه الجمهور العام** : و تشمل هذه المسئولية التعامل مع قضايا تتعلق بصحة الجمهور وحماية البيئة وتطوير جودة القوى العاملة. أي آخر أن ترد الجميل للمجتمع الذي يمنحها هذه الأرباح التي تكتسبها. وهذاما يسمى بـ"الإحساس المتعاون"

- **قضايا صحة الجمهور** :وهي من القضايا المعقدة فيما يتعلق بأخلاقيات العمل، فعلى سبيل المثال حتى الآن لم تستطيع المؤسسات المنتجة للسجائر والخمور أن تواجه هذه المشكلة بالرغم من توجيه كثير من النقد لصناعة السجائر والخمور و التي تسبب أمراض خطيرة للجمهور .

- **حماية البيئة:** مع ضغط الحكومات والأفراد أصبحت كثير من المؤسسات حريصة على خفض التلوث أو القضاء عليه والأمانة في عمل ذلك وعدم إخفاء الحقائق.

- **تطوير جودة القوى العاملة:** تطوير جودة القوى العاملة و وأيضا الاهتمام بالمرأة العاملة وتحسين ظروف العمل، تحسين ظروف العمال المعيشية والعلمية والتدريب هي من بين أهم القضايا الأخلاقية للمؤسسات.

ب- المسئولية تجاه المستهلك : على الشركات مسئولية أخلاقية واجتماعية لمعاملة المستهلكين بأمانة وأن يتصرفوا بسلوك لا يضر المستهلكين، حتى تحظى الشركات بقبول واحترام الجمهور، وللمستهلكين حقوق يمكن ذكرها على النحو التالي: (فلاق، 2018: 88)

– **حق الأمان:** أي حق المستهلك في الحماية من السلع والخدمات، وعمليات الإنتاج التي يمكن أن تحدث له أضرارا فيما يتعلق بصحته وسلامته؛ وبتعبير أخر فإن هذا الحق يعني أن المنتج لم يعد يمارس نشاطه الإنتاجي والتسويقي فقط في إطار المساءلة القانونية، بل يضاف إلى ذلك أن أداءه يتم تحت قيد المسؤولية الاجتماعية تجاه المستهلك.

- **حق المعرفة:** ونعني بذلك حق المستهلك في الحصول على المعلومات، مما يستلزم من المنتجين توفير الظروف الملائمة التي تمكن المستهلكين من حيازة المعلومات الكافية عن المنتجات، ويكونوا قادرين في الوقت نفسه على القيام بعملية المقارنة بين ما يعرض عليهم من سلع وخدمات وتقويمها؛ كل هذا يمكن المستهلك في النهاية من امتلاك الحق الذي يقيه من الوقوع في فخ عمليات التضليل والاحتيال والغش والخداع التسويقي التي يمكن أن تمارس عليه بواسطة الإعلانات الكاذبة أو عن طريق العلامات التجارية، أو من خلال وسائل تضليل أخرى؛ وترتبط فعالية حصول المستهلك على هذا الحق والاستفادة منه، بمسألتين هماتين هما: كفاية المعلومات، ومصداقية المعلومات.

- **حق الاختيار:** ويقصد تمتع المستهلك بحق الاختيار أثناء عملية التبادل، وعدم إجباره على ما لا يرغب فيه، أي يجب أن تتاح له فرصة الاختيار ما بين المنتجات التي يحتاجها ويرغب في شرائها في إطار ظروف تنافسية عادلة، ووفقا لأسعار تنافسية ملائمة لدخله، وألا يقع المستهلك رهينة لسيادة حالة الاحتكار في السوق من طرف البائعين، لأنه عندئذ يكون قد فقد حق الاختيار.

- حق المستهلك في إسماع رأيه: يترجم هذا الحق في تمكين المستهلك من إبداء رأيه فيما يخص المنتجات المعروضة، خاصة إذا كانت معرضة لاحتمالات التقادم والتلف، أو تسبب له أضرارا صحية؛ كما يتضمن هذا الحق بأن يكون للمستهلك ممثلين لدى الجهات الحكومية وغير الحكومية يكفلون له تلبية طلباته عند الشروع في سياسة تطوير المنتجات، ويضمنون له اتخاذ الإجراءات التصحيحية الملائمة في حالة وجود خروق لحقوقه.

بالإضافة إلى حقوق أضافتها منظمة الأمم المتحدة إلى الحقوق الأربعة السابقة، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

- حق المستهلك في إشباع حاجاته الأساسية.

- حق المستهلك في الحصول على تعويض ملائم.

- حق المستهلك في التثقيف.

ج – المسؤولية تجاه الموظفين: على الشركات أن تتحمل مسؤوليتها الأخلاقية اتجاه موظفيها على النحو التالي :

– أمان مكان العمل : يعتبر أمان وصحة العاملين أثناء العمل مسئولية هامة جدا، ذلك فإن كل القوانين التي وضعت حرصت على ضمان ذلك حيث يجب مراعاة الإضاءة والتهوية واتساع المكان وتزويده بوسائل الإطفاء ووجود طبيب دائم وتحديد ساعات العمل ومنع الأطفال من العمل. كل هذه الأشياء وغيرها تعتبر مسئولية صاحب العمل.

– مراعاة الظروف الحياتية: يجب أن يعرف كل عامل ما يتقاضاه تماما، وأن يعرف أيضا الساعات الإضافية والمقابل المادي لها.

– ضمان فرص عمل متكافئة: يجب مراعاة المساواة بين المرأة والرجل في العمل بحيث لا يحرم أي منهم من أي منصب بسبب النوع. أو بسبب المحسوبية وتفضيل شخص على آخر.

د – المسئولية تجاه المستثمر والمجتمع المالي : بالرغم من أن الهدف الأساسي لأي عمل هو أن يحقق مكسب لحملة الأسهم والمستثمرين والمجتمع المالي إلا انه المطلب الأساسي هنا أيضا هو التصرف بشكل أخلاقي وقانوني في تداول الصفقات المالية. وإذا فشلت المؤسسة في إدارة هذه الأموال بأمانة وصدق فإن آلاف المستثمرين والمستهلكين قد يتعرضون إلى خسائر . وقد تتعرض المؤسسة للمسائلة القانونية عندما تستعمل حسابات مغلوطة أو تصور مصادرها المالية على غير الحقيقة للمستثمرين. وتعتبر المؤسسة غير أخلاقية إذا أخفت على المستثمر الفرص المالية المتوقعة.

1 –2 – المساءلة القانونية :

1 –2 – 1 – مفهوم المساءلة : يثير تحديد مفهوم المساءلة العديد من الصعوبات، حيث يتداخل هذا المفهوم مع مفاهيم أخرى كالمسؤولية والرقابة، ويقصد بالمسؤولية هنا هيكل وآلية المساءلة أو المحاسبة عن

الأعمال والتصرفات التي يمكن أن يتأثر بها أطراف التعامل (أبو بطة، 1997: 08). كما أنه على الرغم من تعدد المعاني التي قدمها الباحثون والمهتمون في هذا المجال فإنه يوجد نقص في التحديد الدقيق للمفهوم، لاختلاف الأطر المرجعية للباحثين في هذا الموضوع وتنوع زوايا النظر إليه.

ترجع تسمية المساءلة (Accountability) إلى لفظ الحساب (account)، ويعني مضمون هذا اللفظ أن الفرد لا يعمل لنفسه فقط بل أنه مسؤول أمام الآخرين، أما اصطلاحا فيمكن تعريف المساءلة بأنها "محاسبة طرف من أطراف العقد أو الاتفاق للطرف الآخر، وذلك بشأن نتائج أو مخرجات ذلك العقد، التي تم الاتفاق على شروطها من حيث النوع والتوقيت ومعايير الجودة (مخيمر وآخرون، 2000: 16).

وتعرف المساءلة كذلك بأنها" وسيلة يمكن للأفراد والمنظمات من خلالها أن يتحملوا مسؤولية أدائهم، بحيث يؤدي ذلك إلى اطمئنان من يتعامل معهم بأن الأمور تجري للصالح العام ووفق الأهداف المرسومة"، وهي تستند إلى تعظيم الممارسات الجيدة وتحجيم الممارسات السيئة وأن المشكلات يتم التعامل معها بعدالة ومساواة (Hammound,1999:22)، كما أن المساءلة هي "تعبير عن التزام منظمات الإدارة العامة بتقديم حساب عن طبيعة ممارستها للواجبات المنوطة بها بهدف رفع الكفاءة والفعالية لهذه المنظمات، وهي منظومة تضم آليات وعناصر لضمان النزاهة والشفافية والقضاء على الفساد الإداري وتحقيق الصالح العام (أفندي،2002). ويقصد بالمساءلة أيضا" مسؤولية الفرد عن تحقيق نتاجات محددة وفق معايير وأنظمة محددة، وفي حال وجود أي خلل في أي من هذه العناصر فعلى الفرد الاستعداد للإجابة عن السؤال المتوقع لماذا حدث ذلك؟ (أخو رشيدة، 2006: 11).

1 –2 – 2 – مفهوم المساءلة القانونية: يعرف (أسامة المليجي،2009: 19) المساءلة القانونية على أنها" وضع المؤسسة في وضع المسائلة أمام الهيئات الرقابية عليها أو الهيئات الحكومية والأطراف المعنية الأخرى ". ويعرف الباحثان المساءلة القانونية على أنها محاسبة الشخص سواء كان طبيعي أو معنوي عن الأفعال "التي تصدر منه والمخالفة للقانون تحت طائلة هذا الأخير

2 – علاقة المسؤولية الأخلاقية بالمساءلة القانونية :

المسؤولية الأخلاقية تتعلق بالسلوك الإنساني السليم (مع الإنسان، الحيوان، الجماد) المبنية على القيم المطلقة (الحق، الصدق، الأمانة، الخير، الفضيلة ... الخ) والتي هي موجودة في الفطرة. و يكون مصدرها الفطرة حيث يتعرض المتخلي عنها للجزاء الأخلاقي كاستنكار واشمئزاز المجتمع وفي بعض الحالات إلى الجزاء القانوني في حين يكون مصدر المساءلة القانونية السلطة التشريعية و يتعرض الشخص إلى المحاسبة عن الأفعال المخالفة للقانون تحت طائلة هذا الأخير .

نرى أن المسؤولية الأخلاقية ترتبط ارتباطا وثيقا بالمساءلة القانونية ، فالمساءلة القانونية تعمل على نشر و تعزيز مفهوم المسؤولية الأخلاقية ، فعند غياب المساءلة القانونية للشركات عند حدوث آثار سلبية على البيئة

أو على المجتمع و الناتجة عن بعض أنشطة الشركة، حتما سوف يخرج مفهوم المسؤولية الأخلاقية للشركات من مضمونها. أي أننا نرى أن تحقيق المساءلة القانونية للشركات ضرورة ملحة لتعزيز الحس بالمسؤولية الأخلاقية للشركات. فمثلا حادثة شركة بتروليوم البريطانية وما سببته من تلوث بيئي خطير لحق ببعض سواحل ومياه الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أنه كان هناك تدخل للسلطات القانونية، وذلك من خلال إجبار الشركة بقوة القانون على تحمل تبعات الخلل الذي أحدثته، وعلى ضرورة إزالة تبعات ذلك الخلل، وعلى ضوء التدخل السريع للسلطات القانونية، سارعت الشركة البريطانية بإعلانها للحكومة الأمريكية أنها سوف تتحمل مجمل تكاليف تنظيف البقعة النفطية.

3 – المشكلات البيئية في الجزائر:

تعاني منطقة البحر الأبيض المتوسط تدهورا بيئيا كبيرا، والجزائر كغيرها من دول هذه المنطقة تمتاز بنظام بيئي مهدد بعدة أخطار ومشكلات على جميع الأصعدة، وذلك يرجع لعدة عوامل يمكن حصرها في مشكلتي التصحر وظاهرة التلوث البيئي.

أ – التصحر: تعني ظاهرة التصحر انخفاض أو تدهور قدرة الإنتاج البيولوجي للأرض مما قد يفضي في النهاية إلى خلق ظروف بيئية شبه صحراوية وتدهور خصوبة الأراضي، وذلك يرجع إلى عدة أسباب بشرية منها، كالضغط السكاني وتحويل الأراضي إلى مناطق سكانية وصناعية، إضافة إلى الرعي الجائر، وأخرى طبيعية كانجراف التربة وتناقص كميات الأمطار.

وتعرف الجزائر زحفا مستمرا للرمال الصحراوية في المنطقة الجنوبية، حيث بدأ الغطاء النباتي في الانحلال بسبب قلة الأمطار والجفاف، ضف إلى ذلك ضعف المعدل السنوي لتساقط الأمطار الذي بلغ 150ميلمتر في السنة والمؤشرات تؤكد فقدان الجزائرل8هكتارات بسبب التصحر و العمران الفوضوي.

ب – التلوث البيئي رغم المساحة الزراعية الكبيرة التي تتمتع بها الجزائر، إلا أن مواردها الطبيعية لا تتناسب مع ما يمكن انتظاره من مثل هذه المساحة بسبب العوامل المناخية؛ مما يعرضها لمشكلات بيئية متعددة. بالإضافة إلى ظاهرة التصحر، فرضت عدة عوامل ومتغيرات على البيئة في الجزائر مشكلة التلوث بمختلف أبعادها وتجلياتها.

3 –1 – أنواع وآثار التلوث البيئي في الجزائر

يمكن رصد بعض مظاهر التلوث البيئي في الجزائر خاصة في مجال التلوث الجوي والمائي والبحري وكذلك النفايات والآثار الناجمة عنها فيما يلي:

3 –1 – 1 – التلوث الجوي: عرفت الجزائر خلال السنوات الماضية تلوثا هوائيا يمكن مشاهدته في بعض الأحيان بالعين المجردة وذلك يرجع لمجموعة من الأسباب سالفة الذكر. ومصدرها التدفقات الهوائية في التجمعات الحضرية بسبب حركة المرور وكذلك المصادر المنزلية، إضافة إلى التدفقات الصناعية الصادرة عن الوحدات الإنتاجية أو إحراق النفايات الصلبة في الهواء. (CMI ,2011)

هذا التلوث الهوائي نجم عنه عدة آثار صحية؛ حيث أدت الغازات إلى انتشار عدة أمراض خاصة الأطفال الذين هم أكثر عرضة للحساسية وكذا كبار السن والمرضى بالأمراض المزمنة. كما بين تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر لسنة 2000 أن تلوث الهواء يسبب بأمراض تنفسية بالنسبة للسكان عموما فقد سجلت353600 حالة إصابة بها. أما سرطان الرئة بالنسبة لأكثر من 30 سنة سجلت 1522 حالة، ومرض الربو بالنسبة للسكان عموما سجلت 544000حالة (وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، 2000).

3 –1 – 2 – التلوث المائي والبحري: إضافة إلى ماتخلفه المنشآت الصناعية من تلوث جوي فإن المصانع المتمركزة عبر السواحل الجزائرية خاصة، تسبب تلوثا بحريا غاية في الخطورة؛ حيث تتلوث مياه البحار والأنهار والمياه الجوفية بالمخلفات البترولية والمواد المشعة والمعادن الثقيلة خاصة الرصاص. وقد سجل التلوث البحري المتولد عن الأقطاب الصناعية البترولية نسبا عالية وما يجره هذا التلوث على صحة الإنسان؛ بسب الطبقة التي تشكلها المواد البترولية على سطح الماء مما يؤدي إلى اختناق الأحياء المائية ويعطل معظم العمليات الحيوية. هذا ما يهدد الثروة السمكية التي يتمتع بها الساحل الجزائري.

كما أصبح الحصول على المياه الصالحة للشرب بمثابة رهانات محلية وعالمية، خاصة في دول العالم الثالث. فهناك عدة أمراض ترتبط بتلوث المياه والتي تسببها الجراثيم والطفيليات أو الفيروسات. ولقد شهدت الجزائر عبر مختلف مناطق البلاد تفاقما لهذه الأمراض. فإحصائيات الديوان الوطني الجزائري للإحصاء لسنة 2000 تشير أن هناك 2805 حالة تيفويد وفي سنة 2002هناك 3218 حالة لكل 100000 ساكن

وتعتبر المنطقة التلية وخاصة الهضاب العليا الأكثر إصابة بهذا الداء، كما تقتل الأمراض الاسهالية المتولدة عن استهلاك الماء 2000 طفل سنويا (بلقرمي،2008: 25)

3 –1 – 3 – النفايات الصلبة تشكل النفايات الصلبة مصدرا آخرا لتلوث الأرض والجو والهواء. وتعتبر النفايات المنزلية عاملا مساهما لتلوث البيئة في الجزائر بسبب طبيعتها السمية، بالإضافة إلى تشويهها لجمال المناظر الطبيعة.(شحاتة، 2000: 17). .فالإحصائيات تشير إلى أن الجزائري ينتج يوميا ما يعادل بالقيمة المتوسطة0.5 كلغ من النفايات الحضرية وتزيد هذه النسبة في كبريات المدن ،إضافة إلى النفايات التي تخلفها المصانع.

4 – آليات حماية البيئة في الجزائر :

4 – 1– الآليات الوقائية لحماية البيئة : تهدف الإجراءات الوقائية في مجال حماية البيئة إلى اتخاذ كل السبل والإجراءات التي تؤدي إلى تنمية البيئة وتطويرها ومراعاة قوانينها الإيكولوجية، ومنع وقوع أي أخطار تهددها، أو التقليل من حدوثها، أو إنذار من تسول له نفسه الاعتداء عليها. ومن ثم، فإن الوقاية يقصد بها الحيلولة دون وقوع المشكلة، وتشمل الإجراءات الوقائية المبادئ العامة التالية: (السعود، 2006: 150)

- **مبدأ المحافظة على التنوع البيولوجي**: يفرض هذا المبدأ على كل نشاط تجنب إلحاق ضرر معتبر بالتنوع البيولوجي

- **مبدأ عدم تدهور الموارد الطبيعية:** الذي ينبغي بمقتضاه تجنب إلحاق الضرر بالموارد الطبيعية كالماء والهواء والأرض وباطن الأرض، ويعتبرها المشرع جزءا لا يتجزأ من مسار التنمية، حيث يجب ألا تؤخذ بصفة منعزلة في تحقيق تنمية مستدامة

- **مبدأ الإدماج:** الذي يتم من خلاله دمج الترتيبات المتعلقة بحماية البيئة والتنمية المستدامة عند إعداد المخططات والبرامج القطاعية وتطبيقها. وتعتبر منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية أن الإدماج هو الوسيلة المتاحة للوصول إلى توافق بين الاقتصاد والبيئة، فأصبح معظم القطاعات يتوسع ليشمل اعتبارات بيئية واجتماعية. ونجد بالتالي مهندسين معماريين ومهندسين، من بين كثير من أصحاب المهن، أصبحوا يأخذون في الحسبان معايير البيئة والاستدامة في نشاطاتهم. (OCDE, 2000:16)

- **مبدأ النشاط الوقائي:** وتصحيح الأضرار البيئية بالأولوية عند المصدر، ويلزم كل شخص يمكن أن يلحق نشاطه ضررا كبيرا بالبيئة، مراعاة مصالح الغير باستعمال أحسن التقنيات المتوفرة وبتكلفة اقتصادية مقبولة تجنبا لإلحاق الضرر بالبيئة.

- **مبدأ الحيطة:** ويجب بمقتضاه، ألا يكون عدم توفر التقنيات سببا في تأخير اتخاذ التدابير الفعلية للوقاية من خطر الأضرار الجسيمة المضرة بالبيئة بتكلفة اقتصادية مقبولة، بمعنى ضرورة توخي الحذر من التهديدات البيئية المتوقعة أو المحتملة مثل الكوارث، وتطبيق هذا المبدأ لا تقتضي المعرفة الكاملة بالخطر لكن يستلزم على السلطات أخذ الحيطة قبل وقوع الضرر.

- **مبدأ الإعلام والمشاركة:** ينص هذا المبدأ، وفق قانون حماية البيئة الجزائري، أن يكون لكل شخص الحق في أن يكون على علم بحالة البيئة والمشاركة في الإجراءات المسبقة عند اتخاذ القرارات التي قد تضر بالبيئة.

4 – 2 الآليات التدخلية لحماية البيئة:

ضمن الآليات التدخلية نجد مبدآن اثنان هما مبدأ الاستبدال ومبدأ الملوث الدافع. ويقصد بالإجراءات التدخلية أو العلاجية أو الردعية، اتخاذ سلسلة سريعة من التدابير التي توقف حالا المصادر الرئيسية لهذه المشكلات البيئية، والتي يشكل استمرارها موتا محققا للإنسان والبيئة معا. (السعود، 2006: 18)

- **مبدأ الاستبدال:** ويمكن بمقتضاه استبدال نشاط مضر بالبيئة بآخر يكون أقل خطرا ولو كانت تكلفة هذا النشاط الجديد مرتفعة ما دامت مناسبة للقيم البيئية موضوع الحماية، كما يمكن أن ندرج هذا المبدأ ضمن المبادئ الوقائية، ما دام النشاط المُستبَدل لم يلحق ضررا بالبيئة.

كإجراء تطبيقي لهذا المبدأ، نسجل قرار وزير التهيئة العمرانية والبيئة في شهر جويلية سنة 2008 بغلق مصنع مادة الإسمنت أميانت ومشتقاته بمفتاح بولاية البليدة نتيجة الأخطار الصحية التي وقعت لعمال المصنع والسكان المقيمين بالقرب من المصنع بعد تسجيل إصابات بمرض السرطان في أوساطهم، وقد نجم عن تشغيل المصنع تدهور بيئي خطير..

واثر هذا التردي البيئي البليغ، تم تنصيب لجنة مختصة عملت على إزالة الشوائب والتلوث وتنظيفه نهائيا من هذه المادة، لاستبدال نشاط هذا المصنع بنشاط آخر يحترم حقوق حماية البيئة. وقدرت المبالغ التي رصدت لتعويض المتضررين بنحو 17 مليار سنتيم، وهو ما يمثل عبئا ثقيلا على خزينة الدولة. (عريبي، 2008: 16)

- **مبدأ الملوث الدافع**: ومفاده أن كل شخص يتسبب نشاطه في إلحاق ضرر بالبيئة يُلزَم بتحمل نفقات كل تدابير الوقاية من التلوث والتقليص منه وإصلاح البيئة. هذا المبدأ هو مقتبس في الأصل من المواثيق الدولية التي تجبر من يتسبب في إلحاق الضرر بالبيئة، تولي دفع نفقات كل تدابير الوقاية من التلوث والتقليص منه وإعادة الأماكن وبيئتها إلى حالتها الأصلية.

ويستند هذا المبدأ على التعويض الذي يترتب على المتسبب بالضرر حسب القاعدة القانونية التي تقول بأن المتسبب بالضرر يدفع حتى ولن كان الضرر نتيجة خطأ، غير أن الضرر الواقع على البيئة نتيجة لهدم أنظمتها الإيكولوجية لا يصلح إلا من خلال إعادة الوضع إلى ما كان عليه، والوصول إلى هذا الحل غير ممكن، كما أن التعويض المالي لا يرقى إلى مستوى القيمة البيئية المراد التعويض عنها. (الملكاوي، 2008: 74)

4 – 3– الآليات القانونية لحماية البيئة :

أمام التدهور المستمر الذي تشهده البيئة في الجزائر خلال سنوات متلاحقة، وبحكم تأثير القضايا البيئية الدولية وإشكالاتها المطروحة والمقاربات الحديثة لمعالجتها على المشرع الجزائري، تم إصدار القانون رقم 03 - 10 المتضمن حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.(**قانون رقم 03-10**)، وتبع ذلك صدور جملة من القوانين المتعلقة بحماية البيئة، بما يتناسب ومتطلبات التنمية المستدامة ومبادئها

وقد استند واضعو القانون الجديد 03 - 10 على 17 اتفاقية من أصل 50 تأشيرة بزيادة خمس اتفاقيات عما ورد في القانون السابق 83 - 03 المتعلق بحماية البيئة. فرؤية المشرع لتجسيد الأبعاد الدولية المصادق عليها كانت من خلال العمل على تجسيد وسائل قانونية إدارية بالعمل في هذا المجال. أما القوانين الداخلية،

فهي قوانين متنوعة أراد المشرع الإشارة إلى امتداد وتوسع فكرة البيئة لتشمل التقييس والتوجيه العقاري والتراث الثقافي. (عبد المنعم بن أحمد، 2009: 156)

وجاء القانون 03 - 10 لتجسيد الوسائل القانونية الإدارية لحماية البيئة، وصبغ المشرع البيئة بالصبغة الإدارية، وتظهر بالرجوع إلى قوانين ذات صلة بالقانون الإداري على غرار:

- قانون البلدية رقم 90- 08 المؤرخ في 7 أفريل 1990.
- قانون الولاية رقم 90-08 المؤرخ في 7 أفريل 1990.
- قانون الجمعيات رقم 90-31 المؤرخ في 4 ديسمبر 1990.
- قانون حماية الصحة وترقيتها رقم 85-05 المؤرخ في 16 فيفري 1985 المعدل والمتمم.
- قانون التقييس رقم 89-23 المؤرخ في 19 ديسمبر 1989 المعدل والمتمم.

وتتجسد الصبغة الإدارية لهذا القانون كذلك باعتماده على أنظمة تحديد المقاييس البيئية، والمرافق المصنفة لحماية البيئة، ثم مساهمة الجمعيات المعتمدة في حماية البيئة، وانجاز دراسة التأثير أو موجز التأثير على البيئة، والتأكيد الواضح على عمل الضبط الإداري باعتماد نظام الترخيص والموافقة وضرورة استصدار الرخصة، مع تكريس إمكانية إصدار قرار المنع المؤقت أو الجزئي دون إهمال ما للإدارة (مصالح البيئة والوالي) من حق الرقابة اللاحقة عن طريق الفحص أو إعادة الفحص(السعود، 2006 : 188)

4 – 4– تطور الوضع المؤسسي البيئي في الجزائر:

ترافق الاهتمام بالقضايا البيئية في الجزائر مع تزايد الاهتمام الدولي بهذه القضايا، فقد شاركت الجزائر في أشغال المؤتمر العالمي الأول حول البيئة المنعقد بستوكهولم سنة 1972. ورغم ذلك لم تأخذ المسائل البيئية الاهتمام الكافي نظرا لغياب إطار تشريعي ومؤسسيي يتولى الإشراف على هذه المشاكل. و لم يعرف الإطار المؤسسي لقطاع البيئة استقرارا إلى غاية 2001 بإنشاء وزارة تهيئة الإقليم و البيئة مما كان له أثر على أداء هذا القطاع.

والجدول التالي يلخص أهم التطورات المؤسسة التي عرفها قطاع البيئة في الجزائر.

جدول (1)التطورات المؤسسية لقطاع البيئة في الجزائر.

السنوات	الإطار المشرف
1974	إنشاء المجلس الوطني للبيئة CNE
1977	حل المجلس و تحويل مهامه إلى مديرية البيئة على مستوى وزارة الري
1981	تحويل مهام مديرية البيئة إلى كتابة الدولة للغابات و استصلاح الأراضي

1983	إنشاء الوكالة الوطنية لحماية البيئة ANPE
1984	إنشاء المهام المتعلقة بالبيئة إلى وزارة الري
1988	إدماج مصالح البيئة في وزارة الداخلية و البيئة
1990	إلحاق مهام البيئة بالوزارة المنتدبة للبحث العلمي
1992	تحويل تلك المهام البيئة بالوزارة التربية الوطنية
1993	تحويلها إلى الوزارة المكلفة بالجامعات
1994	دمج قطاع البيئة في وزارة الداخلية و الجامعات المحلية و البيئة
2001	إنشاء وزارة تهيئة الإقليم و البيئة

المصدر: من إعداد الباحثين انطلاقا من عدة وثائق

4 – 5– التنظيمات الإدارية لحماية البيئة :

هناك العديد من الهيئات الإدارية المكلفة بحماية البيئة في الجزائر جلها مركزية تختص بالقضايا البيئية ذات البعد الوطني. وتتكون الإدارة المركزية من بنيان متماسك على شكل هرمي تحتل الفئات الصغرى من العاملين في الدولة قاعدته السفلى، ثم تتصاعد هذه الفئات إلى أن تبلغ قمة الهرم. **(صالح فؤاد، 1983: 78)** وتحتل في الجزائر وزارة التهيئة العمرانية والبيئة قمة هذا الهرم.

الهياكل التابعة لوزارة البيئة : – استحدثت الجزائر في إطار اللامركزية المرفقية هياكل وهيئات عمومية تابعة لوزارة التهيئة العمرانية والبيئة وفق مسميات مختلفة (مرصد، مركز، وكالة، محافظة، حظيرة، معهد، السلطة الوطنية)، تسهر على تسيير وتنظيم مجالات بيئية معينة. وتعد هذه الهيئات الأداة التنفيذية التي تكلف بالنهوض والإنجاز حسب ما تقتضيه القرارات الصادرة عن سلطات الدولة، فهي تقوم بوضع أفعال وإجراءات فاعلة ومؤثرة من خلال المشاهد التطبيقية والممارسات العلمية ضمن برامج ومشروعات تدعو إليها السياسة البيئية التي تصنعها الوزارة الوصية. تشكل هذه الهيئات الوسيطة امتدادا علميا وتقنيا للإدارة المركزية، مهمتها تنفيذ السياسات العامة للبيئة. وتوجد عدة هيئات أصبحت عملية وتمارس نشاطها في الواقع، ونخص بالذكر(MITI :2003):

- المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة.
- المعهد الوطني للتكوينات البيئية.
- الوكالة الوطنية للنفايات.
- مركز تنمية الموارد البيولوجية.
- المركز الوطني لتكنولوجيات إنتاج أكثر نقاء.

- المرصد الوطني لترقية الطاقات المتجددة.
- الوكالة الوطنية للتغيرات المناخية.
- الوكالة الوطنية لحفظ الطبيعة.
- الوكالة الوطنية لعلوم الأرض.
- الحظائر الوطنية.
- السلطة الوطنية المعينة في إطار آليات التنمية النظيفة .

- **المفتشية الجهوية للبيئة:**

ينص المرسوم التنفيذي رقم 03 - 493 المؤرخ في 17 ديسمبر 2003 ، على أن المفتشية العامة للبيئة تشتمل على خمس (5) مفتشيات جهوية(**المرسوم التنفيذي 03 – 493).** وتكلف المفتشية الجهوية للبيئة في الولايات التابعة لاختصاصها الإقليمي بتنفيذ أعمال التفتيش والمراقبة المخولة للمفتشية العامة للبيئة.

الجدول (02): المقر والاختصاص الإقليمي للمفتشيات الجهوية للبيئة

المقر	الولايات
وهران	وهران، تلمسان، تيارت، سعيدة، سيدي بلعباس، مستغانم، معسكر، غليزان، عين تموشنت.
بشار	بشار ، أدرار، البيض ، تندوف، النعامة.
الجزائر	الجزائر، الشلف، بجاية، البليدة، البويرة، تيزي وزو، الجلفة، المدية، المسيلة، بومرداس، تيسمسيلت، تيبازة، عين الدفلى.
ورقلة	ورقلة، الأغواط، بسكرة، تمنراست، إليزي، الوادي، غرداية.
عنابة	عنابة، أم البواقي، باتنة، تبسة، جيجل، سطيف، سكيكدة، قالمة، قسنطينة، برج بوعريرج، الطارف، خنشلة، سوق أهراس، ميلة.

source: MATE, Rapport sur l'état et l'avenir de l'environnement, 2003, p 307

- **مديرية البيئة للولاية :** تعتبر مديرية البيئة للولاية مصلحة خارجية تابعة للوزارة المكلفة بحماية البيئة، وهي جهاز رئيسي تابع للدولة في مجال مراقبة تطبيق القوانين والتنظيمات المتعلقة بحماية البيئة أو التي تتصل بها، وبهذه الصفة تكلف بعدة مهام.

تتصور مديرية البيئة للولاية وتنفذ برنامجا لحماية البيئة في كامل تراب الولاية، بالاتصال مع الأجهزة الأخرى في الدولة والولاية والبلدية، وتسلم الرخص والتأشيرات المنصوص عليها في التشريع والتنظيم المعمول بهما في ميدان البيئة.

- **الجماعات المحلية :** باشرت أغلب الدول الحريصة على حماية بيئتها، منها الجزائر، بإسناد هذه المهمة إلى هيئة مركزية (وزارة أو هيئة وطنية)، وبإقامة مؤسسات فنية متخصصة غير ممركزة تقوم بدراسة كافة السبل الكفيلة بالحفاظ على سلامة البيئة ودفع التلوث عنها **(مرسوم تنفيذي رقم 96 - 60)**

5 – حماية البيئة بين المسؤولية الأخلاقية و المساءلة القانونية:

بالرغم من وجود ترسانة من القواعد والآليات الوقائية الوقائية ،التدخلية ، القانونية، و التنظيمية المتعلقة بحماية البيئة في الجزائر و رغم بعض الإجراءات المتخذة (تخصيص مبالغ معتبرة للحد من رقعة التصحر حيث تم تخصيص 800مليون دولار سنويا لتنفيذ هذا المشروع، شراء معدات لمكافحة التلوث البترولي، إعداد خطة للتهيئة الشاطئية، تأهيل شبكات التمويل بالماء الصالح للشرب وشبكات التطهير، جمع وإخلاء النفايات الحضرية الصلبة) ، إلا أن التدهور البيئي لا يزال مستمرا ولا تزال هناك مشاكل بيئية (التلوث الجوي ،التلوث المائي و البحري ، النفايات الصلبة، و غير ذلك) ، ليس في البيئة المحيطة والقريبة من مقر أعمال الشركة، بل ألحقت أضراراً كبيرة بالحيوان والنبات والتربة، وكذلك بالصحة العامة للسكان، و أن السبب الحقيقي يتمثل بغياب المسؤولية الأخلاقية من قبل تلك الشركات في تحمل مسؤوليتها القانونية والأخلاقية والإنسانية من جهة، وكذاك غياب المساءلة القانونية الفاعلة من قبل الجهات الرقابية والإشرافية. وعليه و بالإضافة إلى ضرورة تفعيل المساءلة القانونية و الجنائية هناك حاجة ماسة إلى تنمية المسؤولية الأخلاقية للحد من حالة التدهور البيئي المسجل، و عليه فعلى المؤسسات من جهة **أن** تعمل بشكل فعال على تعزيز السلوك الأخلاقي عن طريق (المليجي، 2009 : 19):

- وضع هيكل حوكمي يساعد علي تعزيز السلوك الأخلاقي داخل المنشاة وفي تفاعلها مع الآخرين تحديد وتبني وتطبيق معايير السلوك الأخلاقية التي تتلاءم مع غرضها وأنشطتها ولكن على نح يتلاءم أيضا مع المبادئ الموضحة في هذه المواصفة الدولية.
- تشجيع وتعزيز مراعاة معايير السلوك الأخلاقي الخاص بها.
- تحديد معايير السلوك الأخلاقي المتوقعة من موظفيها خاصة هؤلاء الذي يكون لهم.
- تأثير على قيم وثقافات وتكامل واستراتيجية وتشغيل المنشأة.

- منع حدوث أي تضارب في المصالح عبر المنشأة من شانه إحداث سلوكا غير أخلاقي والعمل على مواجهة ذلك وحله في حالة حدوثه.
- إنشاء آليات رقابية لمراقبة وتطبيق السلوك الأخلاقي.
- إنشاء آليات لتسهيل عملية تقديم التقارير حول المخالفات الخاصة بالسلوك الأخلاقي لتفادي الخوف أو الانتقام.
- إدراك وتناول المواقف التي تغيب فيها القوانين واللوائح المحلية أو التي تتعارض مع السلوك الأخلاقي.

ومن جهة أخرى يجب على الجهات الرقابية والإشرافية أن تعمل على مايلي :

- تفعيل و تطبيق القوانين الموجودة.

- اتخاذ إجراءات استعجاليه اتجاه المشاكل البيئية الحالية والتي تهدد الوضع البيئي في الجزائر.
- أن تحفز الشركات أكثر على إتباع الآليات الوقائية لتجنب المساءلة القانونية.
- الردع ومحاسبة الشركات عن الأفعال التي تصدر منها و المخالفة للقانون .
- تثمين الآليات التدخلية الموجودة لحماية البيئة .
- التنسيق الجيد بين التنظيمات الإدارية لحماية البيئة .

الخاتمة:

تتضمن خاتمة هذه الدراسة مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات نلخصها فيما يلي:

- تطبيق المساءلة القانونية وحدها على الشركات التي تلحق أضرارا بالبيئة، غير كاف لحماية البيئة.
- لا تضمن المسؤولية الأخلاقية وحدها عدم وجود تجاوزات في الوضع البيئي .
- تضمن المسؤولية الأخلاقية والمساءلة القانونية حماية البيئة من أي تجاوزات من طرف الشركات.
- تكامل وتناسق الآليات وقائية، التدخلية، القانونية، والهياكل التنظيمية هو أمر ضروري لحماية البيئة.
- تنظيم ملتقيات وورشات لنشر مفهوم المسؤولية الأخلاقية للشركات .
- إدماج الاستمرارية البيئية في برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية.
- خفض إنتاج النفايات واعتماد تسييرها المتكامل سواء في المستوى المؤسساتي أم المالي.
- الاستفادة من تجارب الدول الناجحة في برامجها وخططها المنتهجة للتخفيف من مشكلاتها البيئية.
- خفض المخاطر ذات الصلة بالتلوث الصناعي والكيماوي الزراعي المصدر.
- حماية الصحة العمومية للسكان.
- تحسين الأطر القانونية والمؤسساتية لتسيير البيئة.
- تعزيز الجهاز التشريعي والتنظيمي.
- تحسين نوعية الهواء في المدن الكبرى وفي جوار المناطق الصناعية.
- تحوير أو إغلاق المؤسسات العمومية الشديدة التلوث.

- حماية المنظومات البيئية الهشة مع العناية عناية خاصة بالتنوع البيولوجي و المناطق الساحلية.
- رفع قدرات رسكلة النفايات و استرجاع المواد الأولية.

المراجع:

- أبو طه، سهيل، (1997)، الشفافية في أسياسات وأنظمة البنك العربي في الأردن، **الأسبوع العلمي الأردني الخامس: تطوير القدرة التنافسية في الأردن"الجودة/ الإنتاجية ،الشفافية والمساءلة**، المجلد الثاني، الجمعية العلمية الملكية، عمان، الأردن.
- أخو رشيدة، عالية خلف، **(2006)، المساءلة والفاعلية في الإدارة التربوية**، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- أسامة المليجي،(2009)، **ندوة المسئولية المجتمعية والمواصفة الدولية** ، المركز المصرى لمسئولية الشركات .
- أفندي، عطية حسين، **(**2002**)، الإدارة العامة إطار نظري**– مداخل للتطوير وقضايا مهمة في الممارسة، جامعة القاهرة، القاهرة، مصر
- راتب السعود، (2006) **الإنسان والبيئة**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان- الأردن.
- سهام بلقرمي، (2008)**"تجربة الجزائر في حماية البيئة"**، مجلة العلوم الإنسانية، السنة الرابعة، الجزائر
- شحاتة حسن أحمد(2000)، **تلوث البيئة :السلوكيات الخاطئة وكيفية مواجهتها**،ط1،مكتبة الدار العربية،مصر.
- صالح فؤاد، (1983)، مبادئ **القانون الإداري الجزائري**، دار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان.
- عبد المنعم بن أحمد،(2009)، **الوسائل القانونية الإدارية لحماية البيئة في الجزائر**، رسالة دكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق بن عكنون، جامعة الجزائر.
- **عريبي ،س، (2008) غلق مصنع "اسمنت . أميانت " بمفتاح : 17 مليار لتعويض المتضررين، جريدة المساء، الجزائر.**
- فلاق، محمد، (2016)، **المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الاعمال**، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان: الاردن.
- فلاق، محمد، (2018)، **مواطنة منظمات الاعمال**، دار الايام للنشر والتوزيع، عمان: الاردن.

- مخيمر، عبد العزيز جميل وعبد المحسن جودة وناجي محمد فوزي خشية، وعبد القادر محمد عبد القادر، وسعد عبد الحميد مطاوع، (2000) ، قياس الأداء المؤسسي للأجهزة الحكومية، **المنظمة العربية للتنمية الإدارية**، القاهرة، مصر.

- الملكاوي ابتسام سعيد ،(2008)، **جريمة تلويث البيئة: دراسة مقارنة**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن.

- وزارة تهيئة الإقليم والبيئة (2000)، **تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر**. www.matet.dz

المراسيم و القوانين :

- المادة 2 من المرسوم التنفيذي 03 - 493 مؤرخ في 17 ديسمبر 2003، يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي 96 - 59 في 27 جانفي 1996 والمتضمن مهام المفتشية العامة للبيئة وتنظيم عملها، ج ر، عدد 80، في 21 ديسمبر 2003

- مرسوم تنفيذي رقم 96 - 60 المؤرخ في 27 جانفي 1996، يتضمن إحداث مفتشية للبيئة في الولاية، ج ر، عدد 7 ، مؤرخة في 28 جانفي 1996.

- قانون رقم 03-10 مؤرخ في 19 جمادى الأول عام 1424 الموافق 19 يوليو سنة 2003، يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية، العدد 43، الصادرة في 20 جويلية 2003.

المراجع بالفرنسية :

- Hammond, Tinda. (1999): ***Developing Professional Model of Accountability for Our School Stanford University***, New York

- CMI : Premiers I indicateurs Démographiques . **(**Pour 1.000 Habitants**),** **www.ons.dz**10/07/2011

- **Ministère de l'Aménagement du Territoire et de l'Environnement(2003) : Rapport sur l'état et l'avenir de l'environnement**

- **OCDE, (2000) : Marchés publics et environnement: Problèmes et solutions pratiques, Editions de l'OCDE, Paris, France,**

مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية
ISSN 2352-9962
العدد التاسع - جوان 2018

OEBUniv.Publish

الإعلان الأخضر: اتجاه استراتيجي معاصر لتطوير السياحة البيئية

Green Advertising: Contemporary strategic direction for the development of eco-tourism

د. سبرينـــة مانـــع، جامعة عباس لغرور، خنشلة، الجزائر.assilsabrina048@gmail.com

تاريخ التسليم: **2018/04/03**، تاريخ التقييم: **2018/05/31**، تاريخ القبول: **2018/06/04**

الملخص

نظرا لاعتبار السياحة آلية هامة وخيارا استراتيجيا لتوسيع قاعدة اقتصاديات الدول وتنويع مصادر تمويلها، وتماشيا وتوجهات العصر الحديث في تحقيق التنمية المستدامة والتركيز في الحفاظ على البعد البيئي فيها، كان لزاما على الدول توجيه مؤسساتها إلى تبني التسويق السياحي البيئي، الهادف إلى خلق منتجات صديقة للبيئة وبناء التفكير الخلاق والأنماط السلوكية الايكولوجية لدى السياح أثناء استفادتهم من الخدمات السياحية، بغية الحفاظ على المقومات البيئية وتنميتها، ولتحقيق ذلك كان لا بد من البحث عن الآليات والطرق التي من شأنها تعزيز السلوك المسؤول الأخضر لديهم. وعليه، تهدف هذه الدراسة إلى التأكيد على دور الإعلان التسويقي الأخضر في ترقية السياحة البيئية.

الكلمات المفتاحية: التسويق الأخضر، الإعلان الأخضر، السياحة البيئية.

Abstract

In view of The importence of Tourism as an Important mechanism and a strategic option to expand The base of The economies of countries and diversifyTheir sources of financing and in line with The trends of the modern era in archivingsustainabledevelopment and focus on preseving The environment al dimension in itwasnecessary for the state to direct its institutions to adoptenvironment al Tourism marketing aimed at creating environmentally friendly products and building Thinking and behavioral patterns Ecotourism to tourists in ordre to preserve The environmental components and divlopment and to achieve That was about The mechanisms and ways to promoteresponsible green behavior of marketikg in The promotion of green Tourism .

keywords: green marketing; Green Advertising; green Tourism.

مقدمة:

تشكل البيئة والتوجه الأخضر أهم أبعاد التنمية المستدامة وأسمى متطلباتها، ما أسهم في جعل المهتمين من باحثين وأرباب العمل يبحثون عن صيغ علمية وميدانية تساعدهم في الرقي بالبيئة وعناصرها، وتعد السياحة الأداة الأهم لتحقيق ذلك، وهو ما أدى إلى ظهور ما يعرف بالسياحة البيئية، والتي تعتبر الوجه الحديث للسياحة.

وفي ظل هذا التوجه وسعيا إلى تحقيق أهدافه، كان لا بد على المؤسسات أن تتبنى ما يعرف بالتسويق السياحي الأخضر، والذي يشكل استراتيجية هامة قائمة على بناء مزيج تسويقي هادف إلى إشباع الحاجات والرغبات السياحية للزبون السياحي، مع التأثير في سلوكياته لتصب في تحقيق الحفاظ على البيئة وتنميتها.

ويمكن القول أن الإعلانات الخضراء، هي ذلك الجزء من الاتصالات التسويقية التي تمارسها المؤسسة وتشكل جزءا هاما من عناصر المزيج الترويجي لديها، وله كل الأهمية في بناء الفكر المسئول الخلاق لدى السياح لتبني سلوكيات إيجابية تجاه البيئة، وما يكون له تأثيراته الإيجابية في ترقية السياحة عموما والسياحة البيئية على وجه الخصوص.

وعليه، يمكن طرح إشكالية البحث على النحو التالي:

ما الدور الإستراتيجي للإعلان الأخضر في ترقية السياحة البيئية ؟

ويهدف هذا البحث إلى التأكيد على الجوانب التالية:

حتمية تبني المؤسسات مسؤولية النهوض بالبيئة والحفاظ عليها تحقيقا لأهم متطلبات التنمية المستدامة؛

حتمية النهوض بالسياحة البيئية على وجه الخصوص، من خلال تبني استراتيجية التسويق الأخضر؛

أهمية الإعلان الأخضر في خلق أنماط سلوكية خضراء ومسئولة لدى السياح؛

أهمية الإعلان الأخضر في توليد التفكير الخلاق لدى الزبون الأخضر، ما يسهم في ترقية السياحة البيئية.

ولتحقيق أهداف البحث والإلمام بجوانب موضوع السياحة البيئية وكذا الإعلان الأخضر، وتحديد الدور محل هذا البحث فقد تم اعتماد المنهج الوصفي. كما تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة محاور رئيسية على النحو التالي:

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للسياحة البيئية؛

المحور الثاني: الإطار المفاهيمي للإعلان الأخضر؛

المحور الثالث: الإعلان الأخضر كمدخل استراتيجي لترقية السياحة البيئية.

وعليه، فأهمية البحث ترتبط بأهمية وحتمية التوجه البيئي على المستوى الكلي والجزئي، تماشيا ومتطلبات التنمية المستدامة، سيما في جانبها المرتبط بالبعد البيئي، حيث تشكل السياحة البيئية اتجاها معاصرا للسياحة التي تهدف إلى النهوض بعناصر البيئة في حركة تنموية مستمرة من جهة، وتنويع مصادر تمويل اقتصاديات الدول من جهة أخرى، كما يشكل التسويق الأخضر آلية هامة لترقية السياحة البيئية، خاصة من خلال ما يعرف بالاتصالات التسويقية الخضراء، والتي من أهم مداخلها الإعلان.

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للسياحة البيئية

تشكل السياحة البيئية توجها حديثا يرمي إلى الحفاظ على البيئة في إطار تحقيق مطلبا ملحا من مطالب التنمية المستدامة، ويرجع الابتكار الأول لمصطلح" السياحة البيئية" للمعماري المكسيكي هكتو رسيبالوس لاسكورين في سنة 1983. (هويدي، 2014، 215)

1- مفهوم السياحة البيئية

تعتبر السياحة البيئية من المصطلحات الحديثة، والتي عمل الباحثون على محاولة ضبطها واعطائها تعريفا موحدا، لكن اختلفت وجهات وزوايا النظر إليها، ما أسفر عنه عديد التعاريف، حيث:

عرفها الصندوق العالمي للبيئة السياحية الخضراء على أنها" السفر إلى مناطق طبيعية لم يلحق بها التلوث ولم يتعرض توازنها الطبيعي إلى الاختلال، وذلك للاستمتاع بمناظرها ونباتاتها وحيواناتها البرية وحضاراتها في الماضي والحاضر". (بظاظو، 2010، ص-ص: 139-140)

والسياحة البيئية "هي تلك النوع الترفيهي والترويحي عن النفس والذي يوضح العلاقة التي تربط السياحة بالبيئة" (خنفر، 2006، ص57)

وهي "مصطلح حديث نسبيا، ظهر مطلع ثمانينيات القرن العشرين، وجاء ليعبر عن نوع جديد من النشاط السياحي الصديق للبيئة الذي يمارسه الإنسان محافظا على الميراث الفطري الطبيعي والحضاري للبيئة التي يعيش فيها" (كافي، 2014، ص200).

من التعاريف أعلاه، يمكن الوقوف على مفهوم شامل للسياحة البيئية وتحديد أهم عناصرها في النقاط التالية: (كافي، 2014، ص202).

السياحة البيئية هي نشاط إنساني يمارسه البشر وفق قواعد وضوابط تحمي وتصون الحياة الفطرية الطبيعية وترتقي بجودتها، وتحول دون تلوثها وتعمل على المحافظة عليها للأجيال الحالية والأجيال القادمة؛

السياحة البيئية تحافظ على النوع وتحمي الكائنات من الانقراض وتعيد للإنسان إنسانيته في حماية الحياة البرية وصيانتها وزيادة عناصر الجمال الطبيعي فيها؛

السياحة البيئية نشاط له عائد ومردود اقتصادي متعدد الجوانب؛ تجمع بين الجانب المادي الملموس والجانب المعنوي الأخلاقي المؤثر والمبادئ والقيم الحميدة؛ حيث تتحول المحافظة على سلامة البيئة بفعل هذه القيم إلى مبادئ سامية؛

السياحة البيئية هي نشاط يجمع بين الأصالة في الموروث الحضاري الطبيعي والحداثة في تحضرها الأخلاقي والقيمي؛ حيث تجمع بين القديم والحديث مما يخلق نمطا رائعا من التجانس والتوافق والاتساق؛

السياحة البيئية هي التزام أخلاقي وأدبي أكثر منها التزام قانوني تعاقدي أو تعهدي، ومن ثم فإن القيم والمبادئ تؤثر وتحكم هذا النوع من السياحة.

ويرتبط نشاط التسويق البيئي بضرورة توافر ما يعرف بالسائح البيئي، والذي يتميز عن غيره من السياح ببعض الخصائص، نذكر أهمها فيما يلي: (كافي، 2014، ص200)

وجود رغبة كبيرة للتعرف على الأماكن الطبيعية والحضارية؛

الحصول على خبرة حقيقية؛

الحصول على الخبرة الشخصية والاجتماعية؛

تحمل المشاق والصعوبات وقبول التحدي للوصول إلى هدفه؛

التفاعل مع السكان المحليين والانخراط بثقافتهم وحياتهم الاجتماعية؛

سهل التكيف حتى بوجود خدمات سياحية بسيطة؛

تحمل الإزعاج والسير ومواجهة الصعوبات بروح طيبة؛

تحبيذ إنفاق النقود للحصول على الخبرة وليس من أجل الراحة.

وعليه، فالسياحة البيئية ترتكز على البيئة بكامل عناصرها، لكنها تختلف عن السياحة الطبيعية التي تقوم على عناصر الطبيعة لكنها لا تحافظ عليها من الآثار السلبية للحركة السياحة، كما هو الشأن بالنسبة للسياحة البيئية التي تشكل تشابك وتداخل بين السياحة وكافة الأنشطة التي يمارسها الإنسان.

2- المراحل التاريخية لمفهوم السياحة البيئية:

مر مفهوم السياحة البيئية تاريخيا بثلاث مراحل هي كالآتي: (كافي، 2014، ص-ص: 201-202)

2-1- مرحلة حماية السائح من التلوث:

من خلال توجيهه للمناطق التي لا تحتوي على تهديد له أو تعرضه لأخطار التلوث خاصة في المناطق البعيدة عن العمران، إلا أن هذه المرحلة صاحبها أخطار هددت البيئة نفسها نتيجة لبعض السلبيات التي

مارسها السائح والشركات السياحية مما أدى لفقدان المناطق الطبيعية صلاحيتها وتهديد الأحياء الطبيعية فيها.

2-2- مرحلة وقف الهدر البيئي:

من خلال استخدام سياحة وأنشطة سياحية لا تسبب أي هدر أو تلوث وبالتالي تحافظ على ما هو قائم وموجود في الموقع البيئي.

2-3- مرحلة التعامل مع أوضاع البيئة القائمة:

من خلال إصلاح الهدر البيئي ومعالجة التلوث البيئي وإرجاع الأوضاع لما كانت عليه أو معالجة الاختلالات الخضراء لتصبح أفضل وأحسن.

3- مقومات السياحة البيئية:

إن النهوض باستخدامات ونواتج السياحة البيئية ودعم نجاحها يتوقف على توافر مجموعة من المقومات تتمحور حول الآتي: (خان وزاوي، 2010، ص227)

عوامل وعناصر جذب الزوار، وتتضمن العناصر الطبيعية مثل المناخ والتضاريس والشواطئ والبحار والأنهار والغابات والمحميات، والدوافع البشرية مثل المواقع التاريخية والحضارية والأثرية والدينية ومدن الألعاب؛

مرافق وخدمات الإيواء والضيافة، مثل الفنادق والنزل وبيوت الضيافة والمطاعم والاستراحات؛

خدمات مختلفة، مثل مراكز المعلومات السياحية ووكالات السياحة والسفر، مراكز صناعة وبيع الحرف اليدوية والبنوك والمراكز الطبية والبريد ومراكز الأمن؛

خدمات النقل، وتشمل وسائل النقل على اختلاف أنواعها، وتوفير شبكة من الطرق والاتصالات؛

خدمات البنية التحتية، وتشمل توفير المياه الصالحة للشرب والطاقة الكهربائية والتخلص من المياه الملوثة والفضلات الصلبة؛

عناصر مؤسسية، وتتضمن خطط التسويق وبرامج الترويج للسياحة، مثل التشريعات والقوانين والهياكل التنظيمية العامة، ودوافع جذب الاستثمار في القطاع السياحي.

وعليه، فهذه العناصر مجتمعة تشكل إطارا متكاملا، يرسم مسار الحركة السياحية التي لا يمكن أن تنجح في غياب أحدها أو توافره بالشكل المطلوب.

4- أنواع وأشكال السياحة البيئية:

توجد عدة أنواع من السياحة يمكن استغلالها والاستفادة منها، وترتبط بالبيئة بصورة مباشرة سواء كانت ملتصقة بالطبيعة أو بالتراث الحضاري، أهمها: (كافي، 2014، ص-ص: 206-207)

سياحة المحميات الطبيعية والتي يطلق عليها السياحة الفطرية؛

السياحة البيئية في السهول والغابات والمنتزهات وحدائق الحيوان؛

سياحة الصيد وسياحة الألعاب المائية؛

سياحة الصحاري والتزلج على الرمال وسباقات الصحراء؛

السياحة العلاجية في المناطق الخالية من التلوث في الجبال والصحاري، بالقرب من الينابيع الحارة؛

سياحة الاستكشاف بالجبال والمغارات، والقيام برحلات استكشافية لاستكشاف الصخور؛

سياحة المنتجعات السياحية والمخيمات الصيفية والكشفية؛

سياحة الآثار والنقوش والمغارات الأثرية ، وتحليل الصخور الجيولوجية والبركانية؛

سياحة المتاحف والمناطق التاريخية والاطلاع على العادات والتقاليد؛

مخطوطات التراث، المعارف، العلوم والثقافة والحرف التقليدية والصناعات اليدوية؛

العمارة الهندسية والزخارف والتصاميم والنقوش والجماليات.

وتشكل كل هذه الأنواع للسياحة البيئية ثراء محفزا وعامل جذب للسياح، تدفع بهم إلى الانتقال لاكتشاف التراث وتنمية الثقافة، والاستمتاع بالمناظر الطبيعية في جو من الجمالية الطبيعية والنظافة الخضراء والصحية.

المحور الثاني: الإطار المفاهيمي للإعلان الأخضر

1- أساسيات الإعلان:

1-1- تعريف الإعلان:

نظرا لأهمية الإعلان في حياة المؤسسات المعاصرة، فقد أحيط باهتمام الباحثين والمتخصصين وأرباب العمل، لذا فقد تعددت تعاريفه، ومن أهمها الآتي:

"نشاط اتصالي يهدف إلى الإعلام عن السلعة أو الفكرة أو الخدمة، والترويج لها عبر وسائل الاتصال الجماهيرية يكون مقابل أجر معلوم، وهدفه التأثير على المستهلك ودفعه للقيام بعمل أو سلوك مقصود". (الموسى، 2009، ص239)

"نشاط اتصالي غير شخصي، يتم بواسطة وسائل اتصال عامة، من قبل جهات معلنة تقوم بدفع مقابل مادي، لإيصال المعلومات إلى من يعنيهم الأمر سواء كانوا مستهلكين أو جمهور من الناس". (الشعراوي، 2006، ص15)

تعرف جمعية التسويق الأمريكية الإعلان على أنه "وسيلة غير شخصية لتقديم الأفكار أو السلع أو الخدمات بواسطة جهة معلومة ومقابل أجر مدفوع". (الطائي والعلاق، 2013، ص314)

ومن التعاريف السابقة، يمكن القول أن الإعلان يعد عملية اتصالية ونشاط مخطط، له أسس وضوابط علمية وله من الجوانب الفنية ما تجعله علما أكثر منه فن، وله بعد تسويقي تجاري، تهدف المؤسسات من خلاله إلى خلق الطلب على منتجاتها أو حتى أفكارها، يكون مدفوع الأجر، يتم من خلال وسائل اتصال جماهيرية مناسبة لإحداث الأثر الإيجابي اتجاه المؤسسة، حيث يعمل على إخبار، إقناع وتذكير المتلقي بصورة دائمة بمنتجاتها وبهويتها بغية خلق صورة إيجابية للمؤسسة ومنتجاتها في ذهنية جماهيرها.

وعليه يمكن تحديد أهم خصائص الإعلان في النقاط التالية: (الغالبي والعسكري، 2006، ص18)

جهود غير شخصية، حيث يتم الاتصال بين المشهر والجمهور بطرق غير مباشرة، باستخدام وسائل مختلفة كالصحف، المجلات، الراديو، التلفاز... الخ؛

الإعلان يدفع عنه أجر محدد؛

لا يقتصر دور الإعلان على ترويج السلع، وانما يشمل ترويج الأفكار، الخدمات، الأشخاص، التنظيمات... الخ؛

في الإعلان يفصح عن شخصية المعلن الذي يقوم بدفع ثمن الإعلان ويعتبر هو مصدره؛

هدف الإعلان لا يقتصر على إخبار واعلام العملاء بوجود المنتجات في الأسواق؛ بل يمتد لإقناعهم بها وتذكيرهم من فترة لأخرى.

1-2- أهمية الإعلان:

يمكن توضيح أهمية الإعلان كما يلي: (عليان، 2009، ص243)

1-2-1- الأهمية الاقتصادية:

للإعلان أهمية اقتصادية تنعكس على المؤسسة والمجتمع، وتعمل على إحداث تغييرات اقتصادية، وذلك من خلال تأثيره فيما يلي:

التأثير على قيمة المنتجات، حيث يعمل على إضافة قيمة معنوية للمنتج في ذهن المستهلك، حيث أن الصورة الذهنية للمنتج لدى المستهلك تجعله مرغوبا لديه؛

التأثير على الأسعار، حيث يعمل على زيادة الأسعار؛ أي إذا أضاف الإعلان قيمة للمنتج فإنه يتبع ذلك أن الإعلان يعمل على التأثير على الأسعار، حيث يعمل على زيادة الأسعار؛ ذلك أن الإعلان يتطلب زيادة تكلفة المنتجات، نتيجة لزيادة إنفاق المؤسسات على إشهار منتجاتها؛

التأثير على اختيارات المستهلك، من حيث قيام المنتجين بتمييز منتجاتهم.

1-2-2- الأهمية الاجتماعية:

الإعلان وثيق الصلة بالمجتمع، حيث أنه نوع من أنواع الاتصال بين أفراد المجتمع الواحد والمجتمعات المختلفة، ويتأثر بالمجتمع الذي يستهدفه ويؤثر فيه، فهو يتلاءم مع ظروف حياة الناس وقيمهم وعاداتهم، لذلك فالإعلان الجيد يؤثر في الناس ويكسبهم قيما جيدة.

1-2-3- الأهمية المؤسساتية:

إضافة إلى الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للإعلان، فإن له أهمية بالغة تعود على المؤسسة، وتشكل في ذات الوقت الهدف الاتصالي الذي تسعى المؤسسة إلى تحقيقه من خلال اعتمادها على هذا التخصص الاتصالي، ويمكن ترجمتها هذه الأهداف في النقاط التالية:

ربط المؤسسة بمحيطها، أي بجماهيرها على اختلافهم سواء كانوا حقيقيين أو محتملين؛

تقليل الاغتراب البيئي للمؤسسات؛

تكوين شرعية مجتمعية للمؤسسات تترجم في القبول والولاء الجماهيري لها ولمنتجاتها؛

تكوين صورة ذهنية جيدة للمؤسسة في ذهنية جماهيرها؛

تكوين سمعة جيدة للمؤسسة والحفاظ عليها.

2- مكونات الإعلان:

حتى تنجح المؤسسة في بناء برامجها الإعلانية الهادفة، لا بد من جودة اتخاذ القرارات الخاصة بالعناصر الخمسة للإعلان(5Ms)، حسب ما حدده "كوتلر"، ويمكن توضيحها فيما يلي: (البكري، 2006، ص-ص: 156-159).

2-1- المهمة (Mission):

تتمثل في الأهداف التي تسعى المؤسسة إلى تحقيقها، من خلال برنامجها الإعلاني وتنحصر في الآتي:

أهداف إخبارية (To inform): هي أهداف مشتقة، تتعلق بأخبار السوق عن المنتجات الجديدة واستخداماتها، والتغيرات الحاصلة في الأسعار، توضيح كيفية عمل المنتج والحصول عليه بغية خلق طلب أولي على المنتج.

أهداف إقناعية (To persuade): تسعى لخلق تفضيل لدى المستهلك لعلامة المنتج وتشجيعه للتحول لعلامة المؤسسة، ومحاولة تغيير إدراكه عن المنتجات التي كان يتعامل معها وإقناعه بالمنتج ومحاولة خلق سلوك شرائي لديه.

أهداف تذكيرية (To Remind): الهدف هو تذكير المستهلك باحتمال حاجته للمنتج مستقبلا، وجعل الفكرة راسخة في ذهنه، حتى لا يتجه لمنتج المنافس.

2-2- النقود (Money):

هي مجموع المبالغ المخصصة للنشاط الإعلاني (ميزانية الإعلان) ويتأثر إعداد الموازنة المالية للإعلان بالعوامل التالية:

الإعلان وعلاقته بدورة حياة المنتج، حيث إذا كان المنتج في مرحلة الأولى فإن المؤسسة تحدد ميزانية أكبر من المراحل الموالية من دورة الحياة؛

الحصة السوقية، فكلما كانت حصة المنتج في السوق كبيرة، فإن ميزانية الإعلان تكون كبيرة بغية زيادة تأكيد موقع المنتج في السوق والحفاظ عليه؛

حجم المنافسة وقوتها التأثيرية على المنتج، فكلما زادت قوة المنافسة زادت الميزانية الإعلان؛

تكرير الإعلان، فكلما سعت المؤسسة إلى تكرار رسالتها الإعلانية، بغية ترسيخها في ذهن المستهلك، كلما تطلب ذلك زيادة في ميزانية الإعلان.

2-3- الرسالة (Message):

هي المضمون الذي تسعى المؤسسة إلى إيصاله لجمهورها بغية التأثير فيهم، حيث لا بد أن تحتوي على العناصر التالية:

إثارة الرغبة لدى المستهلك من خلال إبراز الفوائد التي يحتويها المنتج؛

إظهار الجوانب التي يتميز بها المنتج عن غيره من المنتجات المنافسة؛

أن تكون الرسالة صادقة وخالية من أي مظاهر المبالغة، والابتعاد عن الحقيقة التي يمثلها ذلك المنتج (الوعد بما هو ممكن).

2-4- الوسيلة (Media):

أي اختيار الوسيلة الإعلانية المناسبة، ليتم من خلالها إيصال الرسالة الإعلانية إلى الجمهور المستهدف، ذلك على ضوء المزايا والعيوب التي تتميز بها كل وسيلة مقارنة بأخرى.

2-5- القياس (Measurment):

هناك عدة مؤشرات يستدل بها لقياس فاعلية الإعلان، منها حجم التأثير الذي يمكن أن تخلقه في عملية البيع والتطور أو التدهور الحاصل في نسبة نمو المبيعات، أيضا مقدار المبالغ التي أنفقت على الحملة الإعلانية، وما تم تحقيقه من نتائج قياسا بما تم فقدانه من مبالغ أيضا دون أن تحقق عوائد تأثيرية من جراء القيام بالإعلان، كذلك إمكانية قياس ردود أفعال الجمهور.

3- أساسيات الإعلان الأخضر:

يعد التسويق الأخضر من المفاهيم الحديثة التي انبثقت عن مفهوم المسؤولية الاجتماعية للتسويق، وعن تنامي حركة حماية المستهلك في العالم، ويعتبر من المفاهيم وثيقة العلاقة بحماية البيئة، المسؤولية الاجتماعية، وحماية المستهلك، فهو يمثل عملية تسويق وترويج المنتجات التي تأخذ في الحسبان الأداء البيئي وعدم الإضرار بها (الصغير، 2014، ص145). ويعد الإعلان الأخضر من المكونات الأساسية للمزيج الترويجي الأخضر ضمن مزيج التسويق الأخضر.

3-1- تعريف وخصائص الإعلان الأخضر:

لقد ظهر مصطلح الإعلان الأخضر لأول مرة في سنة 1970 مرتبطا بارتفاع أسعار النفط إلى حد كبير، وزيادة الاهتمام والتركيز على القضايا البيئية. (L. Haytko & Matulich, 2008)

3-1-1- تعريف الإعلان الأخضر:

يعرف الإعلان الأخضر بأنه "الإعلان الذي تتبناه المنظمة الخضراء لنقل فلسفتها البيئية من خلال الرسائل الإعلانية التي تبثها إلى جمهورها المستهدف، ويتصف بالرتكيز على ترويج القيم والثقافة الاستهلاكية الصديقة للبيئية". (النسور والصغير، 2014، ص158)

ويعرف الإعلان الأخضر بأنه "الإعلانات التي تروج لمنتجات وخدمات وأفكار المنظمة الصديقة للبيئة أو تخفيض الضرر البيئي". (abdrahim and all, 2012, p47)

ويكون الإعلان الأخضر موجها بهدفين؛ يرتبط الأول بتعليم مجموعة متنوعة من أصحاب المصالح بالكثير من المسائل والقضايا البيئية في المجتمع، ويرتبط الثاني بتأسيس وبناء المصداقية البيئية للمنظمة ومنتجاتها والمحافظة عليها حتى تخلق الثقة بينها وبين عملائها. (أبو مريم، 2016، ص68)

3-1-2- خصائص الإعلان الأخضر:

يتصف الإعلان الأخضر بمجموعة من الخصائص، أهمها ما يلي: (الصمادي، د.ت) و(الحسن عثمان، 2016، ص25)

التركيز على ترويج قيم وثقافة استهلاك صديقة للبيئة والابتعاد عن الابتذال الاستهلاكي السريع؛

ترويج استهلاكي صديق للبيئة؛

إبراز أهمية البيئة الصحية للمستهلك؛

إقناع المستهلكين بشراء واستخدام المنتجات الخضراء والتنسيق مع الجهات الرسمية وغير الرسمية والمحافظة على البيئة؛

الالتزام بالخصائص التقليدية للإعلان من وضوح الفكرة والنزاهة والمصداقية.

3-2- أبعاد الإعلان الأخضر:

تتمحور أبعاد الإعلان الأخضر حول العناصر التالية: (الصمادي، د.ت) و(الحسن عثمان، 2016، ص25)

بعد يركز على التعليم فهو يهدف إلى تعزيز فهم المستهلكين للطبيعة والقضايا البيئية؛

بعد يركز على تعزيز الصورة الخضراء للمنظمة بهدف توليد ولاء المستهلكين على المدى الطويل؛

التركيز على البعد الأخلاقي للإعلان الأخضر؛ من خلال تجنب الإعلانات المضللة فيما يعرف بالغسل الأخضر.

المحور الثالث: الإعلان الأخضر كمدخل إستراتيجي لترقية السياحة البيئية

يهتم الإعلان الأخضر بتوجيه سلوك المستهلك نحو تفضيل منتجات المنظمة التي لا تلحق أضرارا بالبيئة، ومن ثم توجيهه هو الآخر للاهتمام بالمحافظة على هذه البيئة ضمن تصرفاته وسلوكياته، وذلك لتحقيق مفهوم المستهلك الأخضر.

4- تعريف وأبعاد سلوك المستهلك الأخضر:

4-1- تعريف المستهلك الأخضر:

يعرف المستهلك الأخضر على أنه: "الزبون أو المستهلك ذو الوعي البيئي العميق، والذي يتعامل بشكل أساسي بالاعتماد على القيم التي يؤمن بها والتي تدفعه إلى تجنب شراء منتجات أي شركة مشكوك بتوجهها البيئي وليس فقط عدم استهلاك السلع المضرة بالبيئة". (البكري، 2006، ص252) و(الصمادي، د.ت)

كما يعرف بأنه "الشخص الذي يحمل قلقا اتجاه البيئة ويقوم بشراء المنتجات التي تكون صديقة للبيئة، وفي الغالب هي منتجات طبيعية، ولا تحدث تلوث في البيئة". (البكري واسماعيل، 2016، ص67)

4-2- أبعاد سلوك المستهلك الأخضر:

يعرف سلوك المستهلك الأخضر بأنه "مجموعة من التصرفات التي تدفع الفرد نحو تفضيل المنتج ذي الخصائص البيئية عن غيره، والنابع من مجموعة من المتغيرات وفي مقدمتها الأفكار والآراء التي يحملها أولئك الأفراد وتدفعهم نحو ذلك السلوك" (براهيمي، 2015/2016، ص175)

ويمكن توضيح أبعاد سلوك المستهلك الأخضر كما يلي: (البكري واسماعيل، 2016، ص-ص: 68-69)

الوعي البيئي؛

إدراك المستهلك للمنتوج؛

مستوى تعلم المستهلك؛

الحالة الاقتصادية للمستهلك؛

المنافع المدركة من المنتوج الأخضر.

5- أهمية الإعلان الأخضر في ترقية السياحة البيئية:

ترتبط ترقية السياحة البيئية بحجم الوعي الإنساني بأهمية الاهتمام بالبعد البيئي وضرورة الحفاظ عليه، من خلال تبني سلوكيات مسؤولة، والتي يجب على المؤسسات العمل على تنميتها من خلال إعلاناتها الخضراء للخدمات السياحية التي تقدمها.

5-1- دور الإعلان الأخضر في توليد الوعي البيئي للسياح:

تساهم الإعلانات الخضراء في تطوير السياحة البيئية وترقيتها من خلال نشر الوعي البيئي والتفكير النظيف لدى السياح، وذلك من خلال الآتي: (مزاري، 2012/2013، ص61)

توعية السياح بمختلف القضايا البيئية وبمشكلاتها، والتغيرات السلبية التي طرأت عليها من أجل تصحيح المفاهيم الخاطئة حول البيئة وبالتالي تشجيعهم على المشاركة بالحفاظ على البيئة؛

تحسيس السائح بالأخلاق والسلوكيات التي ينبغي أن يتحلى بها أثناء سياحته، في تعامله مع البيئة ومواردها.

إكساب السياح الثقافة البيئية وتأهيلهم ليصبحوا أعضاء فاعلين في مجال حماية البيئة، هذا يكون بتنمية معلوماتهم حول البيئة وتنمية اتجاهاتهم الإيجابية نحوها؛

تعريف السياح بمختلف الهيئات والمؤسسات وكذا القوانين والتشريعات التي لها صلة بحماية البيئة لتحديد علاقتهم بها وتفاعلهم فيها قبل وأثناء وبعد رحلاتهم السياحية؛

تأصيل السلوك الحضاري و السليم لدى السياح.

وعليه، لا بد على المؤسسات أثناء تصميم إعلاناتها من التركيز على توجيه سلوك السائح إلى الاهتمام بحماية البيئة والمحيط السياحي الذي يتواجد فيه أثناء بحثه عن الراحة والاستجمام في كنف الرحلات السياحية، وزيادة وعيه بأن الأضرار التي تمس المناطق السياحية الناتجة عن سلوكياته السلبية تعود عليه بالضرر قبل غيره.

5-2- دور الإعلان الأخضر في التوجيه الإيجابي لسلوك السياح:

تعتبر الإعلانات الخضراء من أهم الآليات في عناصر المزيج الترويجي للمؤسسات الناشطة في المجال السياحي، والتي من شأنها تحفيز السياح نحو السياحة البيئية، وتوجيه سلوكهم أثناء الاستفادة من خدمة السياحة نحو تبني سلوكيات حضارية، واعية ومسئولة تجاه المناطق السياحية والمرافق المتواجدة فيها، مما ينشط في الحركة السياحية البيئية ويساعد في تنميتها وترقيتها، وبالتالي تعمل الإعلانات الخضراء على تعديل سلوكيات السياح وتوجيهها على النحو التالي:

حثهم على جعل السياحة نظيفة خضراء، تعتمد على سلوكهم الحضاري المحافظ على الطبيعة بما تحويه من مناظر خلابة ممتعة للنفس والنظر، تحمل من الجوانب الثقافية والاجتماعية والدينية والإيكولوجية ما يجعل السياح يستمتعون برحلات ترفيهية وصحية؛

جعلهم يتبنون سلوك يحمل معنى الالتزام والمسؤولية الرشيدة؛ أي التزام ذاتي من السياح والقائمين على البرامج السياحية بالحفاظ على البيئة؛

تساعد على التجديد النفسي والثقافي للسياح؛

المساعدة في نشر الثقافة الخضراء التي تشكل مصدرا للوعي السياحي البيئي ومن ثم الالتزام أثناء وبعد السياحة؛

ينتج عن المسؤولية السياحية البيئيةتوجه نحو تحقيق سياحة مستدامة، أي الاستمتاع بالموارد الطبيعية والأثرية، دون المساس بها للحفاظ على حق الأجيال القادمة فيها؛

توجيه السياح إلى مصادقة البيئة والتصالح معها، من خلال تخصيص أماكن لرمي الفضلات بواقي الطعام، والأكل فقط في الأماكن المخصصة لذلك؛

توجيه سلوك السائح إلى ما يخدم البيئة ويحافظ عليها، من خلال توعيته بأضرار الاستخدامات اللامسئولة أثناء الرحلات السياحية وما ينجر عنها من أمراض وأوساخ تعودا سلبا على صحته وراحته.

3-5- ترقية السياحة البيئية ودورها في التنمية المستدامة من منظور نواتج الإعلان على السياح:

تشكل كل من الجوانب الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية والثقافية وحتى الإنسانية أبعادا للتنمية المستدامة، حيث تؤثر السياحة البيئية على تنمية كل منها ويلعب الإعلان السياحي دورا في ذلك، ونلخص ذلك في النقاط التالية:

تتمحور السياحة حول الطبيعة أي تجمع بين جميع أشكال السياحة المعتمدة على الطبيعة، حيث يكون الغرض منها مراقبة وتقييم الطبيعة والثقافات التقليدية التي تسود مختلف المناطق الطبيعية؛

مكونة تربوية أي أنها تساهم في تقويم سلوك السائح الخضراء، وتجعله أكثر حرصا على الاهتمام بالبيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية؛

من متطلبات الاستدامة، فهي مصدرا للتشغيل والحصول على المداخيل بالنسبة للمجتمعات المستقبلة، مقابل تثمين الفضاء الطبيعي ومساهمته في الحفاظ عليه.

فالسياحة البيئية لها أهمية خاصة اكتسبتها من كونها تعمل على تحقيق مجموعة متكاملة من الأهداف في إطار تنموي وفي نفس الوقت تستمد أهميتها من ذاتها والتي تنبع من طبيعة الممارسة ويمكن التعرف على أهم الجوانب التي تساهم في تطويرها وفي إطار تحقيق التنمية المستدامة في النقاط التالية: (كافي، 2014، ص-ص: 205-206)

المحافظة على التوازن البيئي ومن ثم حماية الحياة الطبيعية البرية والبحرية والجوية من التلوث، بالتالي فإنها تستخدم كمنهج للوقاية بدلا من أساليب المعالجة، مما يحافظ على آليات تحقيق التوازن، الصحة، البيئة والتنمية الشاملة؛

وضع ضوابط الترشيد السلوكي في استهلاك المواد أو في استعمالها، أو استخراجها بما يحافظ على الصحة والسلامة العامة، وتجديد الموارد وعدم هدرها أو فقدها أو ضياعها، وفي نفس الوقت تحقيق أعلى قدر من المحافظة على الطاقة وسلامة المجتمع وحيويته وفاعليته، مما يساهم في تحقيق التنمية المستدامة في مختلف أبعادها؛

توفر السياحة البيئيةالحياة السهلة البسيطة البعيدة عن الإزعاج والقلق والتوتر، بمنع الضوضاء والانبعاثات الغازية التي تؤثر على كفاءة الإنسان، حيث تقترب به إلى الفطرة الطبيعية والحياة البسيطة غير المعقدة؛

الأهمية الاقتصادية للسياحة البيئيةالمتمثلة في المجال الاقتصادي الآمن، حيث تعد أماكن ممارسة السياحة البيئية من أكثر الموارد ندرة في العالم، بالتالي يمكن الاستفادة من عنصر الندرة في تحقيق التنمية المستدامة بما يمكن تحقيقه من العوائد والأرباح؛

توفير فرص العمل والتوظيف للعاطلين، تنويع العائد الاقتصادي ومصادر الدخل القومي، تحسين البنية التحتية وزيادة العوائد الحكومية؛

الأهمية السياسية للسياحة البيئيةالمتمثلة في الأمن البيئي، بعدم تعرض الدول للاضطرابات بسبب عدم رضا الأفراد عن التلوث أو الإضرار بالبيئة ويتم تصحيح ذلك بالسياحة البيئية بالتالي تحقيق التنمية المستدامة؛

الأهمية الاجتماعية للسياحة البيئية، حيث تعد صديقة للمجتمع وتقوم على الاستفادة مما هو متاح في المجتمع من موارد وأفراد، حيث تعمل على تنمية العلاقات الاجتماعية وتحقيق وتحسين عملية تحديث المجتمع، ونقل المجتمعات المنعزلة إلى مجتمعات منفتحة وتعمل على إبقاء المجتمع في حالة عمل دائم والتقليل من المخاطر الموسمية وما ينشأ عنها من قلق واضطراب اجتماعي؛

الأهمية الثقافية للسياحة البيئيةالقائم على نشر المعرفة وزيادة تأثير المعرفة على تطوير وتقديم البرامج السياحية البيئية، ونشر الثقافة المحافظة على البيئة والمحافظة على الموروث والتراث الثقافي الإنساني، وثقافة الحضارة والمواقع التاريخية، وصناعة الأحداث والمناسبات الثقافية والعمل على الاستفادة من الثقافة المحلية مثل الفنون الجميلة والآداب وسياحة الندوات واللقاءات الثقافية؛

الأهمية الإنسانية للسياحة البيئية، حيث تعد نشاطا إنسانيا تعمل على توفير الحياة الجميلة للإنسان وتقدم له العلاج من القلق والتوتر وتوفر له الراحة والانسجام واستعادة الحيوية والنشاط والتوازن العقلي والعاطفي وصفاء النفس وعلاج لأمراض العصر.

4-5- دور الإعلان الأخضر في التعريف بأنواع السياحة وتوليد السلوك السياحي الإيجابي:

توجد عدة أنواع من السياحة يمكن استغلالها والاستفادة منها، وترتبط بالبيئة بصورة مباشرة سواء كانت ملتصقة بالطبيعة أو بالتراث الحضاري، حيث يعمل الإعلان الأخضر على ترقية السياحة البيئية من خلال الآتي: (كافي، 2014، ص-ص: 206-207)

تعريف السائح بأهم المحميات الطبيعية والتي يطلق عليها السياحة الفطرية، أماكن تواجدها وكيفيات الوصول إليها؛

توجيه وخلق الرغبة لدى السائح نحو السياحة المرتبطة بالسهول، الغابات، المنتزهات وحدائق الحيوان، وإقناعه من خلال الإعلانات الخضراء وحث سلوكه نحو تجريبها والحفاظ عليها؛

تعريف السائح بوجود سياحة الصيد للحيوانات البرية والبحرية، وخلق الرغبة لديه على تجربتها وتحقيق الترفيه والراحة للجسد في هذا المجال، بالتالي ترقية السياحة في هذا المجال؛

التعريف بسياحة الغوص تحت الماء والألعاب المائية ومشاهدة النباتات البحرية، وإقناع السياح بالاهتمام بكشف خبايا هذا المجال السياحي الضخم، سيما وأن الجزائر من بين أهم الدول التي تزخر بثروات بحرية هائلة؛

سياحة الصحاري حيث الهدوء والسكينة ومراقبة الطيور والحشرات والزواحف والتزلج على الرمال وسباقات الصحراء؛

التعريف بوجود ما يسمى بالسياحة العلاجية وإقناع السياح بهذه الوجهة الهامة؛

سياحة الاستكشاف بالجبال والمغارات، والقيام برحلات استكشافية لاستكشاف الصخور؛

سياحة الآثار والنقوش والمغارات الأثرية، وتحليل الصخور الجيولوجية والبركانية، حيث يعمل الإعلان الأخضر على خلق اهتمام لدى السياح بالسياحة التاريخية الأثرية التي تخلق لديهم ميول لمعرفة تاريخ وحضارات الدول.

خاتمـــــة:

يمكن القول أن للإعلان الأخضر دورا هاما وبارزا في تعريف السائح، إقناعه وتذكيره المتواصل والدائم بأهم أنواع السياحة التي تزخر بها الدول، وتذليل سبل الوصول إليها من خلال معرفة خصائصها، أماكن تواجدها، تكاليف السفر إليها وكيفيات مقترحة للحفاظ عليها، وبما يسهم في ترقية السياحة البيئية.

كما يشكل الإعلان الأخضر آلية هامة واستراتيجية من شأنها تطوير السياحة البيئية وترقيتها لما له من قدرة على توجيه سلوك السياح، وعاداتهم أثناء السياحة، حيث يعمل على توليد الوعي البيئي لديهم بأهمية الحفاظ على البيئة والطبيعة وخطر التلويث البيئي عليهم قبل غيرهم.

وفي هذا السياق يمكن تقديم التوصيات التالية:

التركيز في تصميم الإعلانات الخضراء على خلق الوعي البيئي لدى السياح، ومخاطر التلوث التي قد يكون هو أحد عوامل تواجدها؛

التركيز على خلق أنماط سلوكية خضراء لدى السياح،

تحفيز ودفع السياح إلى تغيير بعض العادات والسلوكيات اللامسئولة، وتعريفهم من خلال الإعلانات بأماكن رمي النفايات وغيرها؛

جعل السائح عاملا مهما من عوامل ترقية السياحة البيئية من خلال تحريك الجانب المسئول فيه وخلق الرقابة الذاتية لديه؛

التركيز في الإعلانات على إقامة مسابقات لأحسن السياح سلوكا وتعاونا أثناء السياحة.

قائمة المراجع:

إياد عبد الفتاح النسور، عبد الرحمن بن عبد الله الصغير، **قضايا وتطبيقات تسويقية معاصرة**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2014.

براهيمي فاروق، **التسويق الأخضر كمدخل لتحقيق الميزة التنافسية بالمؤسسة الاقتصادية الجزائرية: دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، رسالة دكتوراه علوم في علوم التسيير، جامعة بسكرة، 2015-2016، http://thesis.univ-biskra.dz/2823/1/Th%C3%A8se_19_2017.pdf

بظاظو ابراهيم، **السياحة الخضراء وأسس استدامتها**، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.

ثامر البكري، هديل اسماعيل، **أثر المزيج التسويقي الأخضر على سلوك المستهلك لاستخدام المنتج ذو الطاقة المتجددة: دراسة تحليلية على عينة من مستخدمي السخانات الشمسية في مدينة عمان**، مجلة كلية

بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 47، 2016، https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=115553

ثامر ياسر البكري، **التسويق المعاصر: أسس ومفاهيم معاصرة**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.

حميد الطائي، بشير العلاق، **تسويق الخدمات مدخل استراتيجي**، وظيفي وتطبيقي، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.

خان أحلام، زاوي صورية، **السياحة الخضراء وأثرها على التنمية في المناطق الريفية**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة بسكرة، العدد 07، 2010.

ربحي مصطفى عليان، **أسس التسويق المعاصر**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

سامي الصمادي، **التسويق الأخضر: المعيقات في المنطقة العربية**، http://unpan1.un.org/intradoc/groups/public/documents/arado/unpan026425.pdf

سامي الصمادي، **التسويق الأخضر: توجه العالم في القرن الحادي والعشرون**، http://unpan1.un.org/intradoc/groups/public/documents/arado/unpan026426.pdf

سعدي محمد عارف أبو مريم، **دور التسويق الأخضر في زيادة تنافسية منظمات الأعمال: دراسة ميدانية على الشركات الصناعية الغذائية العاملة في محافظات غزة**، مذكرة ماجستير في إدارة الأعمال، جامعة غزة، غزة، 2016، https://www.mobt3ath.com/uplode/book/book-13400.pdf،

طاهر محسن الغالبي، **أحمد شاكر العسكري، الإعلان: مدخل تطبيقي**، دار وائل للنشر، الأردن، 2006.

عايد راضي خنفر، عياد عبد الإله خنفر، **تسويق السياحة البيئية والنوع الحيوي**، 2006، http://www.aun.edu.eg/env_enc/octber2006/55-64(.%20…..).pdf

عايد فضل الشعراوي، **الإعلان والعلاقات العامة:** دراسة مقارنة، الدار الجامعية للطباعة والنشر، مصر، 2006.

عصام سليمان الموسى، **المدخل في الاتصال الجماهيري**، دار إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.

مزاري زوليخة، **الإعلام البيئي والتوعية البيئية**، دراسة استطلاعية لعينة من أراء الصحفيين الجزائريين، مذكرة ماجستير في علوم الإعلام والاتصال (غير منشورة)، جامعة الجزائر 3، 2012-2013.

مصطفى يوسف كافي، **أخلاقيات صناعة السياحة والضيافة**، دار الرواد للنشر والتوزيع، الأردن، 2014.

هبة محمد الحسن عثمان، **الإعلان الأخضر وأثره على النية الشرائية: الدور الوسيط لاتجاهات العملاء والأثر المعدل للوعي البيئي**، ماجستير العلوم في إدارة الأعمال، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2016، http://repository.sustech.edu/handle/123456789/14918

هويدي عبد الجليل، **العلاقة التفاعلية بين السياحة البيئية والتنمية المستدامة**، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الوادي، العدد 09، 2014.

- Diana l. Haytko, Erika Matulich, green advertising and environmentally responsible consumer behaviors : linkages examined, journal of management and markrting research, http://www.aabri.com/manuscripts/greenadvertising.pdf, (01/03/2018).

- Mohd helmi abdrahim and all, green advertising and environmentally responsible consumer behavior : the level of awareness and perception of malaysianyouth, asian social scince, V 8 , N 5, 2012, P 47, https://pdfs.semanticscholar.org/89a3/a1d324b7a0bccde29e5ef097b2a2268fc74c.pdf, (01/03/2018).

مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية
ISSN 2352-9962/E-ISSN 2572-0147
العدد التاسع- جوان 2018

OEB Univ. Publish.

قياس العلاقة بين التمويل الأجنبي والنمو الاقتصادي في ماليزيا خلال الفترة 1995-2014.

the Measuring of the relationship between the foreign financing and economic growth in Malaysia during the period 1995-2014

د. سامية مقعاش — **جامعة باتنة 1، الجزائر**

د. نادية العقون — **جامعة باتنة 1، الجزائر**

magasamia@yahoo.fr

تاريخ التسليم: **2018/04/25**، تاريخ التقييم: **2018/05/28**، تاريخ القبول: **2018/06/05**

الملخص

تهدف هذه الورقة البحثية إلى معرفة أثر التمويل برؤوس الأموال الأجنبية على النمو الاقتصادي في ماليزيا، اعتماداً على دراسة قياسية للفترة الممتدة ما بين 1995 و2014، وذلك باستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن هذه التمويل الأجنبي يؤثر على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وخاصة منها تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتدفقات المديونية الخارجية.

الكلمات المفتاحية: التمويل الأجنبي، ماليزيا، التحرير المالي، الاستثمار الأجنبي المباشر، النمو الاقتصادي في ماليزيا.

Abstract

This paper aims to find the impact of the Financing of foreign capital on the economic growth in Malaysia, and depending on the econometric study for the period between 1995 - 2014, and using the Least Squares Method.

This study found that The Foreign funding have an impact on the GDP growth rate, and Specifically the foreign direct investment flows and the External Debt Flows.

Key words: foreign financing, Malaysia, Financial Liberalization, FDI, Economic Growth in Malaysia.

مقدمة:

مع ما يشهد الاقتصاد العالمي من موجة واسعة من التحرير المالي، وما يفرضه ذلك من اندماج الأسواق المالية المحلية بالعالم الخارجي من خلال عملية تفكيك القيود على حركة رؤوس الأموال المحلية والأجنبية؛ أدركت الدول أنه أصبح لزاما عليها مواكبة التطورات العالمية والسعي إلى استغلال الفرص للحصول على التمويل اللازم لعملياتها التنموية، ومواجهة التحديات التي تفرضها عملية التحرير المالي. ومن أجل ذلك، قامت العديد من الدول بإعادة هيكلة قطاعاتها المالية والمصرفية، وتحرير معاملاتها المالية، للتكيف مع هذه المستجدات.

وتعد ماليزيا من الدول التي آمنت بأن الاندماج في الاقتصاد العالمي ضرورة لا مناص منها، لذا اعتمدت على إستراتيجية النمو القائمة على تشجيع تدفق رأسمال الأجنبي، فقامت بفتح المجال أمام الاستثمار الأجنبي في مختلف قطاعاتها الزراعية والصناعية. وقد استفادت من انفتاحها المالي واندماجها في الاقتصاد العالمي، حيث حققت قفزات هامة في التنمية الاقتصادية خلال العقود الأربعة الأخيرة من القرن العشرين. وهكذا تحولت من دولة تعتمد على تصدير المواد الأولية إلى دولة مصدرة للسلع الاستهلاكية والصناعية، وهو ما أهّلها لتصبح ضمن فريق النمور الآسيوية.

ومما لا شك فيه أن التطور الذي حققته ماليزيا في مجال استقطاب رؤوس الأموال والرفع من معدل النمو ما هو إلا ثمرة من ثمار سياستها الناجحة. لذا تعد دراسة تجربتها في الاستفادة من التمويل الأجنبي ذات أهمية بالنسبة لكل الدول، وخاصة تلك التي تتطلع إلى السير على خطاها للنهوض باقتصادياتها والتحرر من التبعية.

إشكالية الدراسة:

سعت ماليزيا إلى بناء اقتصاد متكامل من خلال تبني عدة استراتيجيات من بينها إستراتيجية استقطاب رأس المال الأجنبي، وعلى إثر ذلك قامت بتحرير حركية رؤوس الأموال وتشجيع الاستثمارات الأجنبية الوافدة إليها. ولذا كانت هذه التدفقات تتيح بدائل عديدة وخيارات متنوعة من أجل تلبية حاجياتها الدول من رؤوس الأموال، فإنها في الوقت ذاته قد تفرز مشاكل أخطر، وتحدث اضطرابات شديدة تصيب المتغيرات الاقتصادية للدول المستقطبة. ومن هذا المنطلق، يمكن طرح الإشكالية التالية: "ما هو أثر تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في ماليزيا.

فرضية الدراسة:

لقد تم الاعتماد على الفرضية الصفرية (H0) والتي ستخضع للاختبار الإحصائي للتحقق من صحتها أو نفيها وهي "لا توجد علاقة ذات دلالة بين تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في ماليزيا".

وبناءً عليه، فإن هذه الورقة تهدف إلى الوقوف على مجموعة من النقاط أهمها:

- تقديم رؤية واضحة حول مفهوم التمويل الأجنبي وأهم أشكاله؛
- إظهار مدى مساهمة رأس المال الأجنبي في تحقيق التنمية والرفع من معدل النمو الاقتصادي في ماليزيا؛
- إبراز أهم الإيجابيات التي تميز تجربة ماليزيا باعتبارها مثالا مشجعا جديرا بأن يحتذى به.

ومنه، ولتحقيق هدف البحث، وفي ضوء الفرضية الموضوعة له، فقد تم تسليط الضوء على ثلاث محاور هي: الإطار النظري للتمويل الدولي وأشكاله، تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إلى ماليزيا، وأخيرا قياس أثر هذه التدفقات على معدل نمو "GDP" الحقيقي في ماليزيا.

المحور الأول: الإطار النظري للتمويل الأجنبي.

شهدت التدفقات الرأسمالية عبر الحدود نموا سريعا، نتيجة تعاظم ظاهرة تحرير حركة رؤوس الأموال، وخاصة منذ تسعينيات القرن العشرين، وذلك استجابة لظروف كثيرة أملتها متغيرات جمة، منها تصاعد البعد الدولي للرأسمالية، والرضوخ لقرارات المنظمات الدولية أو التكتلات الاقتصادية الكبرى، وغيرها.

أولا: مفهوم التمويل الأجنبي.

يعتبر التمويل أحد الركائز التي تعتمد عليها المؤسسات باختلاف أنواعها في إنشائها ومتابعة نشاطها وتطويرها. ويعرف التمويل بأنه توفير الأموال (السيولة النقدية) من أجل إنفاقها على الاستثمارات، وتكوين رأس المال الثابت، بهدف زيادة الإنتاج والاستهلاك. وبتوفير مصادر التمويل يمكن لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية السير بخطى أسرع، ما دام رفع المستوى المعيشي والثقافي والصحي للمواطنين يعتمد أساسا على زيادة حجم الإنتاج والاستهلاك من السلع والخدمات.(هيثم عجام، 2008، ص.23)، وطالب التمويل بهذا المفهوم ليس فقط الشركات بأنواعها بل وأيضا الأفراد، الأسر والدول.

وفي هذا الإطار تجدر الإشارة إلى أن العائلات، في مجملها، تحقق قدرة على التمويل. ومن جهتها، الإدارات والمؤسسات، في الكثير من الأحيان، تحقق حاجة إلى التمويل. أما على المستوى الدولي، فإن عدم كفاية الادخار المحلي، تدفع إلى اللجوء إلى مدخرات باقي العالم (الخارج)، وفي الحالة المعاكسة، فإن القدرة التمويلية الفائضة التي لا يتم استخدامها محليا يتم تقديمها للخارج (paul-jacques lehmann, 1998, p. 7).

إن التدفقات الدولية لرأس المال تدخل في إطار ما يعرف بالتمويل الدولي الذي يمثل جانبا مهما من العلاقات الاقتصادية الدولية المرتبطة بتوفير رؤوس الأموال دوليا، وتأتي أهميتها كوسيلة لسد الفجوة في المدخرات المحلية للبلد الممول. وتعادل رأس المال الأجنبي اللازم لتحقيق معدل النمو المطلوب. وهنا يبرز الدور الحيوي لرأس المال الأجنبي في عملية التنمية الاقتصادية خاصة بالنسبة للدول النامية التي تسعى إلى معالجة النقص في ادخاراتها المحلية والإيفاء بالتزاماتها المالية في خضم تفاعلاتها الاقتصادية الدولية(عرفان تقي الحسني، 1999، ص. 29).

ويعتبر القصور في التمويل المحلي الذي تعاني منه الدول من الأسباب الرئيسية لحركة تدفقات رؤوس الأموال، فالاعتماد على القروض الأجنبية والاستثمارات الأجنبية لتعويض النقص في الموارد المحلية يعتبر من بين الحلول التي تلجأ إليها هذه الدول.

وتّعوف التدفقات الرأسمالية الأجنبية على أنها صافي التدفقات من القروض مطروحا منها التسديدات، بالإضافة إلى المساعدات الرسمية وصافي الاستثمار الأجنبي وصافي الاستثمار في محافظ الأسهم(أحمد طفاح، المعهد العربي للتخطيط). أي أن التدفقات الرأسمالية تتمثل في الاستثمار الأجنبي المباشر، الاستثمارات المحفظية، القروض والمساعدات.

ثانيا: أنواع التمويل الأجنبي: تنقسم التدفقات الرأسمالية الأجنبية من حيث الآجال الزمنية إلى تدفقات قصيرة الأجل وتدفقات طويلة الأجل، كما تنقسم حسب الجهات الدائنة إلى رسمية وخاصة، وعموما يمكن إجمالها في: الاستثمار الأجنبي المباشر، والاستثمار المحفظي، والتدفقات المالية الأخرى (أهمها القروض العامة).

1. الاستثمار الأجنبي المباشر.

يعرفه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) على أنه ذلك الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى، تعكس مصالح دائمة ومقدرة على التحكم الإداري بين شركة في البلد الأم (البلد الذي تنتمي إليه الشركة المستثمرة)، وشركة أو وحدة إنتاجية في بلد آخر أي البلد المستقبل للاستثمار (World Investment Report 2007, p.245).

ويعرف أيضا بأنه "تملك المستثمر الأجنبي لجزء أو كل الاستثمارات في مشروع معين، بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة الملكية المطلقة للمشروع، فضلا عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة الفنية للدولة المضيفة (عبد السلام أبو قحف، 1998، ص.10).

وتعتبر العوامل السياسية والاجتماعية مهمة في قرارات المستثمر لأنه لن يخاطر بنقل رأسماله إلى دولة ما في غياب الاستقرار السياسي، حتى ولو كانت مردودية الاستثمار كبيرة. أما العوامل الاجتماعية فتبرز في سلوك المستهلكين وتفضيلاتهم، إضافة إلى التقارب الثقافي والمعتقدات الدينية للدولة المستقطبة (دريد محمود السامري، 2006، ص. 83)، حيث تساهم هذه العناصر في سهولة التواصل والاتصال بالمستهلكين.

2. الاستثمار الأجنبي غير المباشر أو الاستثمار المحفظي.

وهو الاستثمار الذي "يشمل كل التوظيفات المالية في السندات والأسهم المملوكة من قبل الأجانب بهدف تحقيق الأرباح وتوظيف رأس المال. أي امتلاك الأوراق المالية من أسهم وسندات، والتي يحتفظ بها المستثمر بهدف توزيع المخاطر وتحقيق مزيج من الاستثمار يحقق له أرباح قصيرة أو طويلة الأجل إذا توقع ارتفاع في القيمة على المدى الطويل" (نوزاد عبد الرحمن الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، 2007، ص.ص. 180-181).

ويمكن القول أن الاستثمار الأجنبي غير المباشر ذو طابع مالي، لا يصاحبه نقل لأصول مادية أو خبرات فنية أو تكنولوجية؛ ويكون دافع المستثمر في المحافظ المالية هو الحصول على الأرباح وتقليل المخاطر عن طريق تنويع الأوراق المالية، ويتم هذا النوع من الاستثمارات الأجنبية من خلال الأسواق المالية والمشاركين فيها (شركات، أفراد، مؤسسات التمويل كالبنوك وصناديق الاستثمار، وصناديق التقاعد وشركات التامين).

وعموما يتجه هذا المصدر للتمويل إلى البلدان التي تملك أسواقا مالية متطورة نسبيا، وأجهزة وأدوات للوساطة المالية وأنظمة متحررة للاستثمار.

3. القروض الأجنبية:

القروض الخارجية تمثل التزامات خارجية على القطر المستفيد منها وتتجسد هذه الالتزامات بحتمية سدادها أو ما يسمى بحتمية الدين، والتي تتضمن مدفوعات أصل الدين ومدفوعات سعر الفائدة المستحقة ضمن آجال يحددها الطرفان المتعاقدان على القرض(عرفان تقي الحسني، 1999، ص.68)

4. المنح والإعانات:

تتكون الإعانات الأجنبية من منح لا ترد، لا تدخل في نطاق المديونية الخارجية العامة للدولة، والى قروض ميسرة واجبة السداد تدخل في نطاق المديونية الخارجية،وتتم وفقا لقواعد وشروط أيسر من مثيلاتها في الأسواق المالية الدولية؛ حيث تقل أسعار الفائدة لهذه القروض الميسرة عن المعدلات العادية أو من حيث احتوائها على فترات سماح تكون عادة أطول، أومن حيث طول مدة السداد (سمير محمد عبد العزيز،1998، ص.309).

ثالثا: تصنيف أنظمة تمويل الاقتصاد.

يشكل النظام المالي جزءاً هاما في النظام الاقتصادي، وتظهر أهميته بظهور مشكل التمويل الذي كان محل دراسة العديد من الاقتصاديين انطلاقا من آدم سميت في كتابه الشهير ثروة الأمم (1776). وهو يضم العمليات التي يتم من خلالها اتخاذ وتنفيذ القرارات المالية، ويتضمن ثلاثة عناصر أساسية هي المؤسسات المالية الأسواق المالية والأدوات المالية (Jean-francois goux, ,2011,P.93) لكل عنصر منها دور في تسهيل عملية انتقال الموارد بين الوحدات الاقتصادية، من خلال تجميع المدخرات الفائضة عن احتياجات أصحابها وتوجيهها لتمويل مختلف الأنشطة والمشروعات. وهنا يمكن أن نميز بين شكلين أو نظامين تمويليين وهما اقتصاد الاستدانة و اقتصاديات الأسواق المالية (عبد الرزاق كبوط، عبد الرزاق بن الزاوي، 2006، ص. 2).

1. اقتصاد الإستدانة "Economie d'endettement": يتميز اقتصاد الاستدانة بسيطرة التمويل غير المباشر، الذي يسند للنظام البنكي فيه المسؤولية الأولى في تمويل الاقتصاد، حيث يعتمد فيه المتعاملين غير

الماليين على القروض التي يحصلون عليها من البنوك لتشغيل استثماراتهم وأنشطتهم المختلفة (عبد الرزاق كبوط، عبد الرزاق بن الزاوي، 2006، ص. 2).

كما يتميز اقتصاد الاستدانة بشكلين من المديونية: مديونية المؤسسات اتجاه البنوك ومديونية البنوك اتجاه اتجاه البنك المركزي (Sylvie Lecarpentier-Moyal, 2011, P. 277). ولعل أهم ما يميز النظام في ظل اقتصاد الاستدانة هي ظاهرة الكبح المالي التي تعبر عن المستوى المرتفع نسبيا للقيود الرسمية على القطاع المالي والبنكي.

2. اقتصاديات السوق المالي "Economie du marché financière": وهو النظام الذي يعتمد فيه المتعاملين غير الماليين في تمويلهم لتلبية احتياجاتهم المختلفة الاستثمارية أو الاستغلالية، على إصدار الأصول المالية في أسواق المال (عبد الرزاق كبوط، عبد الرزاق بن الزاوي، 2006، ص. 3)، التي شهدت انطلاقا من ثمانينيات القرن العشرين، تطورا كبيرا وتوسعا فيما يتعلق بأسواق الأسهم وأسواق السندات، وخاصة المشتقات المالية التي ظهرت مع حاجة الأعوان الاقتصادية إلى التغطية ضد تصاعد الأخطار المرتبطة بعدم استقرار أسعار الصرف وأسعار الفائدة. إلى جانب ظهور فاعلين جدد كالأسواق الناشئة والمستثمرين المؤسسيين وصناديق المعاشات (Jean-luc, & Autre, 2000, P.51). ولعل ما يميز اقتصاد الأسواق المالية ظاهرة التحرير المالي وتقلص دور الوساطة في التمويل، بالإضافة إلى تراجع دور السياسة النقدية، حيث تظهر النظرية الاقتصادية أن هدف التحرير الكامل لحركية رؤوس الأموال لا يمكن أن يتحقق في نفس الوقت مع ثبات سعر الصرف واستقلالية السياسة النقدية (جاك أدا، 1998، ص. 124). وهناك العديد من المعايير للتمييز بين اقتصاد سوق رأس المال واقتصاد الاستدانة: (Jean-francois goux, 2011, P.P. 142-148)

- **المعيار الأول:** يتعلق بنمط تمويل الاقتصاد، ففي اقتصاد السوق يتم التوفيق بين قدرات التمويل وحاجيات التمويل من خلال سوق المال (تمويل مباشر). أما في اقتصاد المديونية فيسيطر التمويل غير المباشر الذي يوفره الوسطاء الماليون (مصرفيون أوغير المصرفيون)؛

- **المعيار الثاني:** يتعلق بطريقة تحديد سعر الفائدة، ففي اقتصاد سوق رأس المال، يكون معدل الفائدة مرن ويتحدد بحرية في إطار سوق تنافسي، أو من طرف اللمؤسسات المالية المهيمنة في السوق. أما في اقتصاد الاستدانة فإن معدل الفائدة ثابت تقريبا، ويتم تحديده بطريقة إدارية من طرف السلطة النقدية؛

- **المعيار الثالث:** في اقتصاد المديونية يكون الوسطاء الماليون المصرفيون مدينون بشكل هيكلي للبنك المركزي، الذي يعتبر بمثابة مقرض ملاذ أخير مقيد (المقرض النهائي). فالحصول على الأموال يتم من خلال القروض التي تمنحها البنوك، وإعادة التمويل تتم من طرف البنك المركزي من خلال عملية إعادة الخصم أو من خلال التدخل في سوق ما بين البنوك. أما في سوق رأس المال، فإن البنك المركزي يعتبر مقرض ملاذ أخير غير مقيد، أي أنه لا يتدخل إلا إذا كانت استدامة النظام المصرفي مهددة.

- **المعيار الرابع:** يتعلق بالدور الذي تلعبه الحكومة ضمن النظام المالي، بإعطاء الأولوية سواء للرقابة والتحكم في المجاميع النقدية، الرقابة على عملية خلق النقود، التنظيم الوقائي (التحوطي) للنظام المالي، تعزيز اللوائح الخاصة ببعض أنواع المؤسسات...، أو أنها تتدخل كأي متعامل اقتصادي في الأسواق، أو بشكل إداري.

في الأخير، تجدر الإشارة إلى أن البعض يرى أن الفصل بين النظام المالي القائم على الائتمان والنظام القائم على سوق رأس المال غير مفيد. فالابتكارات المالية أدت إلى مزج الاثنين في نظام مالي هجين (un système hybride). حيث وضعت الطفرة المالية الحالية عدة روابط تكاملية بين نشاط البنوك والأسواق المالية لتصبح بذلك أقل انفصالا.

المحور الثاني: تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إلى ماليزيا

استطاعت ماليزيا الحصول على مركزٍ مرموقٍ على مستوى العالم، وتعتبر من الدول النامية التي حققت تطوراً اقتصادياً في فترة زمنية وجيزة. فقد تحولت إلى قوة صناعية وتجارية إقليمية ودولية بعد أن كانت دولة زراعية محدودة الموارد. ويعود سبب هذا التحول السريع إلى جملة من العوامل من أبرزها استفادتها من التمويل الأجنبي.

لقد مثّلت تدفقات رأس المال مصدرا هاما للاستثمار بالنسبة لماليزيا، لكن، وكما هو معروف، أن هذه التدفقات متذبذبة ومتقلبة بل وخطرة أيضا، خاصة الاستثمارات المحفظية على عكس الاستثمار الأجنبي المباشر الذي كان أكثر استقرارا وأقل عرضة للتقلب.

أولا، تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر:

قامت ماليزيا بتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره وسيلة هامة لتعزيز النمو الاقتصادي، واستطاعت جذب قدر منه. ومن بين العوامل التي ساعدتها في ذلك، توفر الاستقرار السياسي فيها، والبيئة الاقتصادية المواتية، التي خلقت مناخا جاذبا لرأس المال الأجنبي، فقد عمل صناع السياسة في ماليزيا على الحفاظ على نمو الاستثمار وتخفيف تقلباته والحفاظ على المناخ الملائم لاستقطابه. وتعتبر إجراءات التحرير الاقتصادي التي باشرتها ماليزيا عاملا مهما في تفسير النمو الملحوظ في حجم الاستثمار الأجنبي المستقطب (Thamir M Salih, p. 16,).

الشكل رقم 1:

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في ماليزيا للفترة 1995 - 2014 (مليار دولار أمريكي)

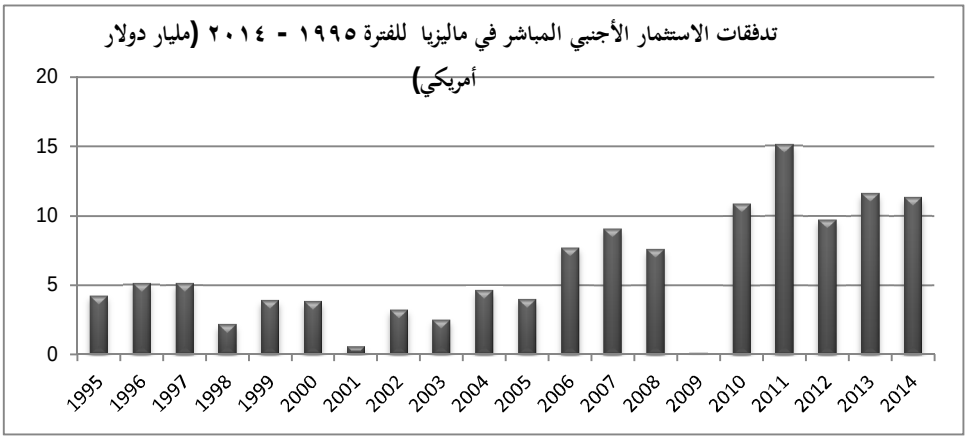

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على:

-World Bank, http://databank.worldbank.org/data/views/reports/tableview.aspx.
-Malaysia, Ministry of Finance, Economic Report 2014/2015, MALAYSIA: KEY ECONOMIC INDICATORS, Available on the site : http://www.treasury.gov.my/index.php?option=com_content&view=category&id=262&Itemid=2478&lang=en.

كان حجم الاستثمار الأجنبي المباشر مستقرا في السنوات التي سبقت الأزمة المالية الآسيوية 1997، والتي أثرت سلبا عليه إذ سجل تراجعا ملحوظا في سنة 1998، حيث انخفض من 5.13 مليار دولار في عام 1997 إلى 2.16 مليار دولار في عام 1998 (انكماش بنسبة 57.89%)، لكن سرعان ما ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في السنة الموالية نتيجة قيام البنك المركزي الماليزي بإصدار حزمة من التدابير لعبت دورا في تحقيق نمو تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية. واستمر كذلك إلى غاية عام 2001، أين عرف انخفاضا نتيجة تضافر عدة أسباب منها ركود التجارة العالمية، والأزمة الناتجة عن المضاربة في الأسهم والسندات المستثمرة في قطاع الإنترنيت (فقاعة الدوت كوم) * والتي كان لها

* نتيجة التوسع الكبير في شبكة الإنترنت وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات شهدت الشركات العاملة في هذه القطاعات في غضون سنوات قليلة نموا كبيرا خاصة منذ سنة 1995، إذ حققت مؤشرات مالية جيدة، على إثر ارتفاع أسهم هذه الشركات عدة مرات أكبر من قيمتها الفعلية، فنتيجة قيام هذه الشركات بالاقتراض من المستثمرين وطرح أسهمها للاكتتاب العام حققت أرباح طائلة بسرعة كبيرة نتج عنها تشكل فقاعة في عام 2000، سميت فقاعة الدوت كوم، والتي أثرت بشكل كبير على البورصات العالمية كما أدت إلى حالة من الركود الاقتصادي ليس فقط في قطاع الدوت كوم ولكن في جميع قطاعات الاقتصاد في جميع أنحاء العالم. انظر:

انعكاس على جميع فئات الأصول بما فيها الاستثمار الأجنبي المباشر، فخلال هذه السنة كان الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إلى ماليزيا منحصرا في الاستثمارات ذات القيمة المضافة العالية في قطاع الخدمات. إضافة إلى سبب آخر يتمثل في المنافسة المتزايدة على الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة من قبل اقتصاديات الدول الناشئة، وخاصة الصين والهند (Bank Negara Malaysia, 2009, p.36).

لقد عادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للارتفاع مرة أخرى قبل أن تتعرض لأكبر صدمة بانخفاضها الحاد سنة 2009 في ذروة الأزمة المالية العالمية، حيث بلغ معدل الانخفاض في الاستثمار الأجنبي المباشر أكثر من 80% مقارنة بعام 2008، ويمكن القول أن ماليزيا تضررت بسبب أزمة 2008 أكثر من تضررها بسبب أزمة 1998(Mohammed Yusuf, 2012, p.12)

وفي سنة 2010 قامت الحكومة الماليزية بإطلاق سلسلة من المبادرات، منها برنامج التحول الاقتصادي ETP (Economic Transformation Program)، والذي هدف إلى التركيز على تدابير السياسة العامة لتحسين القدرة التنافسية والاستثمار في 12 منطقة اقتصادية رئيسية في ماليزيا لتسريع النمو الاقتصادي وتجاوز آثار أزمة 2008. لقد قامت الحكومة الماليزية من خلال هذا البرنامج بتشجع الاستثمار الأجنبي والمحلي في قطاعات محددة منها: الكهرباء والالكترونيات، الأجهزة الطبية، معدات النفط والغاز، كما استهدفت أيضا النمو في من عدد القطاعات الخدمية كالنقل مثلا، فكانت النتيجة إنشاء مشاريع استثمارية ضخمة وخاصة سنة 2011، وهو ما ساهم في الارتفاع الكبير للاستثمار الأجنبي المباشر في ماليزيا في هذه السنة (Clayton Hays, p. 1).

ثانيا، تدفقات الاستثمارات المحفظية:

تحولت ماليزيا مع مطلع التسعينيات إلى قِبلة للتدفقات المحفظية وساهم في ذلك عدة عوامل منها الإصلاحات المعتمدة وسياسات التحرير المالي المنتهجة والطفرة الاقتصادية التي حققتها خلال هذه الفترة، وهذا ما انعكس على ثقة المستثمرين فيها، لكن ذلك لم يدم طويلا نتيجة الاضطرابات في الأسواق المالية التي اندلعت في النصف الثاني من عام 1997، والتي أدت إلى انخفاض حاد لهذه التدفقات في ماليزيا، وهذا ما يظهر جليا من خلال الشكل الموالي:

-Arbana Sahiti, Safet Merovci, Drita Konxheli, "Types of Financial Crisis", **Journal of Business and Management Sciences**, ISSN: 2047-2528 Vol. 2 No. 12, p.p. 34- .35

الشكل رقم 2:

تدفقات الاستثمار المحفظي في ماليزيا للفترة 1995 - 2014 (مليار دولار أمريكي)

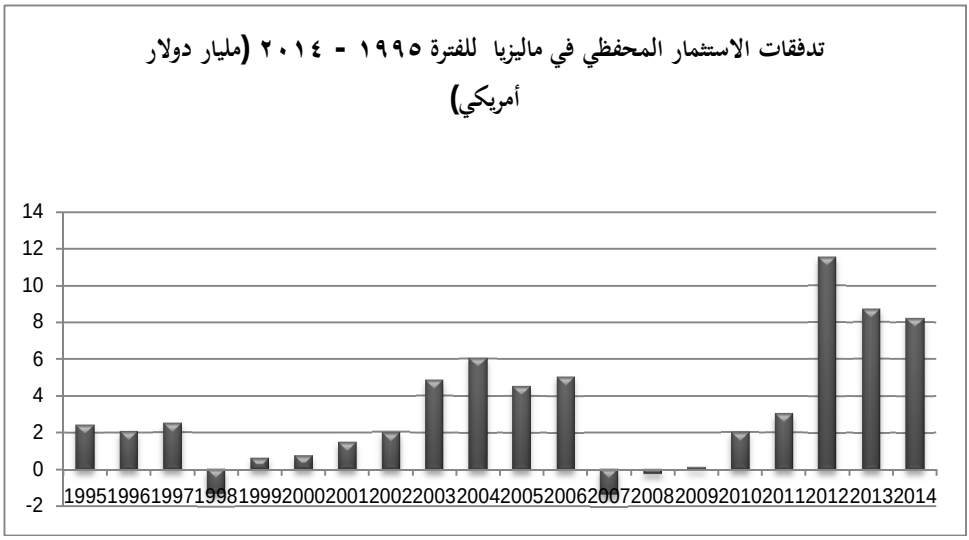

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على:

- http://www.indexmundi.com/facts/malaysia/portfolio-investment.

- Ministry of Finance. Economic Report 2014/2015. MALAYSIA : KEY ECONOMIC INDICATORS.

تميزت الفترة التي سبقت الأزمة باستقرار نسبي في حجم تدفقات المحافظ الأجنبية إلى غاية سنة 1997 أين عرفت تدفقا عكسيا قدره 0.31 مليار دولار أمريكي بسبب هجمات المضاربة الشديدة على العملة الماليزية مع انطلاق الأزمة الآسيوية (Jarita Duasa and Salina H. Kassim, 2009, p. 111). وعاودت هذه التدفقات الارتفاع في السنوات التي تلت الأزمة نتيجة التغيرات في الظروف الاقتصادية المحلية لماليزيا مع انتعاش النشاط الاقتصادي وتسجيل نمو إيجابي قدر بـ 6.1% في عام 1999، وكذلك الإجراءات التي تبنتها ماليزيا استجابة لمواجهة الأزمة، منها الخفض التدريجي لتدابير الرقابة على الصرف التي باشرتها مع نهاية سنة 1998، (Ahmad Razi, Ahmad Mohd. Ripin and Mohd. Nozlan, 2012, p. 348) والقواعد التي أقرها البنك المركزي لماليزيا خاصة تلك التي صدرت في 21 سبتمبر 1999 التي تم من خلالها استبدال الضريبة على إعادة تحويل رؤوس الأموال المحفظية والتي كانت تقدر بنسبة 75% إلى ضريبة بنسبة 10% وهو ما أدى إلى استقرار السوق المالية الماليزية فيما بعد. (Clayton Hays, p. 27) لقد ظلّ التقلب السمة المميزة للتدفقات المحفظية بعد الأزمة الآسيوية، إلى أن سجلت أكبر تدفق عكسي لها خلال فترة الدراسة وذلك سنة 2007، حيث بلغ إجمالي التدفقات المحفظية الخارجة 1.35 مليار دولار

أمريكي، وهذا راجع إلى سببين الأول حالة عدم اليقين في السوق العالمي في أعقاب مشكلة الرهن العقاري التي بدأت تظهر في الولايات المتحدة في أوت 2007، والثاني تقليص المديونية الضخمة من قبل المؤسسات المالية الأجنبية في أعقاب الأزمة المالية العالمية والتي أدت على نطاق واسع إلى تصفية صناديق الاستثمار في المحفظة من قبل المستثمرين الدوليين (Bank Negara Malaysia, 2009, p.p. 39-40.) واستمر التدفق العكسي سنة 2008. وشهدت سنة 2012 تدفقات محفظية كبيرة عكست التطورات العالمية والإقليمية التي اتسمت باضطراب الأسواق المالية والذي نشأ أساسا من المخاوف المالية في الولايات المتحدة، التطورات في أوروبا، مستويات الديون في اليابان واعتدال النمو في اقتصاديات الأسواق الناشئة، إضافة إلى تأثير أسعار الفائدة المنخفضة في الاقتصاديات المتقدمة، وهذا ما عزز اتجاه التدفقات المحفظية نحو ماليزيا، بدعم من التقاء عوامل الجذب الإيجابية والأسس القوية للقطاع المالي الماليزي وانخفاض العجز في الميزانية الحكومية وسط توقعات النمو الإيجابية لماليزيا وتوقع استمرار انخفاض أسعار الفائدة في الاقتصاديات المتقدمة، وأعلن بنك نيغارا ماليزيا أن هذه التدفقات الضخمة مثلت تحدي للسياسة النقدية في ماليزيا، ولقد استطاع النظام المالي تسييره لهذه التدفقات دون إحداث تشوهات في الأسواق المالية المحلية والأوضاع النقدية، وساهم ذلك في تعميق وزيادة مرونة النظام المالي الماليزي. (Bank Negara Malaysia, 2013,)

ثالثا، تدفقات الديون الخارجية:

وتتمثل في تدفقات القروض الخارجية للقطاعات الرسمية والخاصة، بالإضافة إلى ودائع المؤسسات المصرفية وكذلك تدفقات الائتمان التجاري، وقد سجلت هذه التدفقات ارتفاعا مستمرا على مدى فترة الدراسة، تخللها انخفاض ملحوظ لها نتيجة سداد القروض الخارجية من قبل كل من القطاعات الرسمية والخاصة أو نتيجة تقليص المديونية من قبل المؤسسات المالية الأجنبية في أعقاب الأزمتين الماليتين الآسيوية 1998 وأزمة الرهن العقاري 2008، اللتين أثرتا على وضع الودائع في الخارج والقروض بين البنوك، حيث تستجيب تدفقات القطاع المصرفي لتحركات أسعار الفائدة والسيولة (Bank Negara Malaysia, 2009, p. 40) ، وعرفت تدفقات الدين الخارجي (الدين الخارجي قصير الأجل تحديدا) زيادة قوية بعد الأزمة العالمية، حيث ارتفع بشكل كبير وخاصة منذ سنة 2010 وذلك بسبب نشاط القطاع المصرفي، وزيادة الأصول الخارجية قصيرة الأجل المغطاة بالاحتياطيات الأجنبية. كما ارتفع صافي تدفقات الديون في هذه الفترة بسبب ارتفاع إجمالي الدين الحكومي، نتيجة تراجع النمو الحقيقي وانخفاض أسعار النفط (International Monetary Fund, 2014, p.p. 53; 56)

الشكل رقم 3:

تدفقات الديون الخارجية في ماليزيا للفترة 1995 - 2014 (مليار دولار أمريكي)

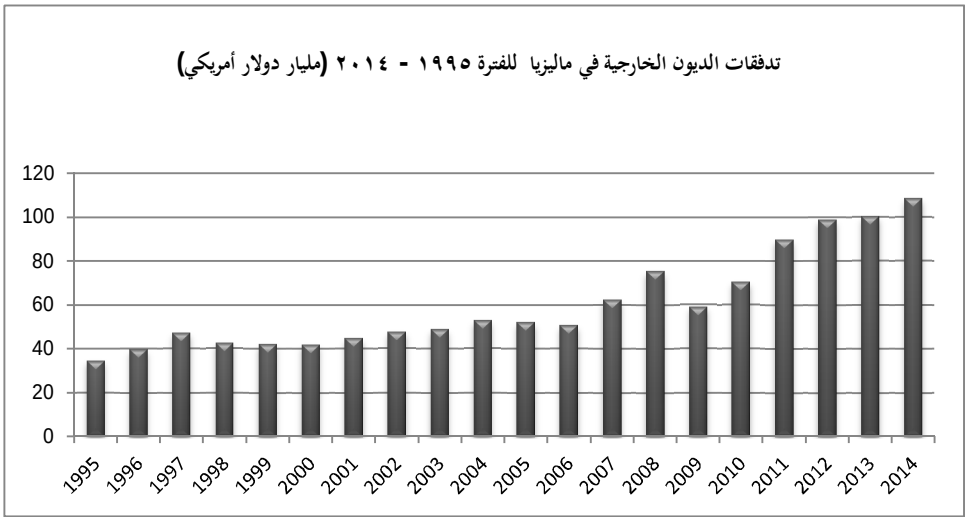

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على:

-World Bank, http://databank.worldbank.org/data/views/reports/tableview.aspx.

-http://mecometer.com/whats/malaysia/total-external-debt.

-Bank Negara Malaysia, http://www.bnm.gov.my/files/publication/msb/2014/11/xls/3.7.xls

-Ministry of Finance. Economic Report 2014/2015. MALAYSIA : KEY ECONOMIC INDICATORS

رابعا، معدل نمو "GDP" الحقيقي في ماليزيا:

نما الاقتصاد الماليزي بخطى ثابتة منذ نهاية سبعينيات القرن العشرين، ويعزى هذا النمو إلى برامج الحكومة الماليزية التي سعت جاهدة إلى تحسين المركز الاقتصادي للدولة، من خلال إعطاء الأولوية للاستثمارات وتنويع قاعدة الصادرات السلعية، وتطوير الأسواق المالية، فقد سجلت ماليزيا معدل نمو "GDP" الحقيقي تجاوز 7% سنويا خلال الفترة (1967- 1997) (www.worldbank.org/en/country/malaysia/overview.) إلى أن واجهت الأزمة الآسيوية التي أثرت على معظم الدول الآسيوية بما فيها ماليزيا التي سجلت سنة 1997 انخفاضا في معدل نمو "GDP"الحقيقي من 7.3% إلى -7.4%.

سرعان ما تداركت ماليزيا الوضع وواصلت مسارها السابق، فقد أدت خطة الإنعاش الاقتصادي التي وضعت في أوت 1998 لمعالجة آثار الأزمة الآسيوية إلى ارتفاع معدل نمو "GDP" الحقيقي خلال الفترة

(1999-2000)، وفي سنة 2001 وبسبب انهيار فقاعة الدوت كوم والانخفاض الحاد في الاستثمار الأجنبي المباشر انخفض معدل النمو إلى 0.5% بعد أن كان يقدر بـ 8.3% سنة 2000. ليعرف انتكاسة أخرى سنة 2009 بسبب تداعيات أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية، ومرد ذلك الاعتماد الكبير لماليزيا على الولايات المتحدة باعتبارها من أهم الشركاء التجاريين لها (Vinothiny Subramaniam, and Others).

وقد ساهم تباطؤ النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة وتوسع الصادرات السلعية لماليزيا، وخاصة صادراتها من المواد الطبيعية مثل المطاط والنخيل في الرفع من الناتج المحلي الإجمالي لماليزيا ومعدل النمو الحقيقي منذ عام 2010(Andrew Kim, and Others, 2014, p. 13.). ويؤكد الشكل رقم 4، وجود صلة قوية بين معدل نمو "GDP" الحقيقي والأزمات المالية.

الشكل رقم 4:

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في ماليزيا خلال الفترة (1995- 2014)

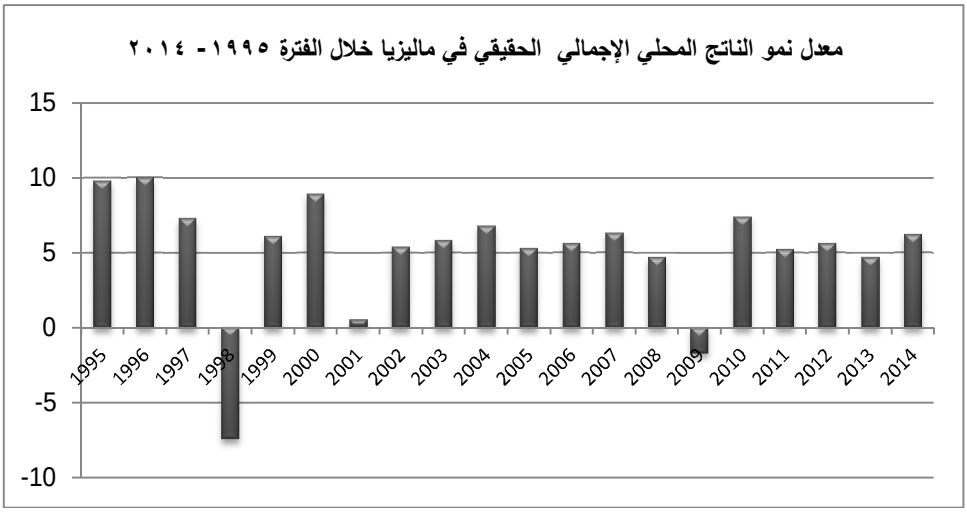

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على:

-World Bank, http://databank.worldbank.org/data/views/reports/tableview.aspx.

-Ministry of Finance. Economic Report 2014/2015. MALAYSIA : KEY ECONOMIC INDICATORS

المحور الثالث: قياس العلاقة بين التدفقات الرأسمالية الأجنبية ومعدل نمو "GDP" الحقيقي في ماليزيا.

يتم في هذا الجزء إجراء دراسة قياسية من أجل تحديد إن كان للتدفقات الرأسمالية الأجنبية أثر إيجابي على معدل نمو (GDP) الحقيقي في ماليزيا خلال الفترة (1995- 2014)، وذلك بالاعتماد على أسلوب الانحدار الخطي المتعدد واستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (Ordinary Least Squares)، والاستعانة بالبرمجة الإحصائية "Eviews 8".

وتتم دراسة النموذج تحت الفرضيات التالية:

1- وجود علاقة خطية بين المتغير التابع Y والمتغيرات المستقلة $x_1, x_2 \dots x_k$

2 - المتغيرة العشوائية U_i تخضع للتوزيع الطبيعي والتوقع الرياضي للمتغيرة العشوائية معدوم، أي:

$E(u_i)= 0 \quad i=1....n$

3- ثبات تباين المتغيرات العشوائية والتباين المشترك لها مساوي للصفر أي:

$Cov(U)= E(UU')= \sigma^2 In \quad / \; Var(U_i) = E(U_i)^2 = \sigma^2_u$

4- استقلالية حد الخطأ عن جميع قيم المتغيرات المستقلة، أي أن التباين المشترك لحد الخطأ Ui وكل متغير من المتغيرات المستقلة في معادلة الانحدار يساوي الصفر، أي: $Cov(u_i,x_{it})=0$

5- يجب أن يكون عدد المعلمات المطلوب تقديرها أقل من عدد المشاهدات، ولا توجد علاقة خطية بين المتغيرات المستقلة.

1- متغيرات النموذج

المتغير التابع: والمراد تفسير سلوكه من خلال النموذج، هو معدل نمو (GDP) الحقيقي.

المتغيرات المفسرة: وهي:

- تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر **(**FDI**)** - Foreign Direct Investment Flows
- تدفقات الاستثمارات المحفظية (PI) - Portfolio Investment Flow
- تدفقات الديون الخارجية (ED) - Debt FlowsExternal

وعليه يمكن التعبير عن المتغير التابع المعبر عن الظاهرة محل الدراسة والمتغيرات المفسرة بالصيغة الرياضية التالية: $GDP= F(FDI, PI, ED)$

ولقد تم استخدام الصيغة اللوغاريتمية لتلافي وجود مشاكل قياسية محتملة وعليه تصبح الصيغة الرياضية كالتالي: $GDP = F(LFDI, LPI, LED)$

بعد تحديد المتغيرات التابعة والمتغيرات المفسرة، فإن الشكل الرياضي للمعادلة السلوكية التي يمثلها النموذج تأخذ الصيغة التالية:

$LGDP_t= \alpha_1 + \alpha_2 \; LFDI_t + \alpha_3 \; LPI_t + \alpha_4 \; LED_t + U_t$

حيث: α_1: معامل التقاطع، وهي قيمة المتغير التابع إذا كانت قيمة كل المتغيرات المستقلة تساوي الصفر، وتعكس تأثير جميع المتغيرات التفسيرية التي لم تؤخذ بعين الاعتبار في الدالة، كدور الصادرات السلعية والخدمية مثلا، أو الاستثمار المحلي.

α_2 : تمثل مقدار التغير في معدل نمو (GDP) الحقيقي نتيجة تغير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وحسب القاعدة النظرية تكون إشارتها موجبة.

α_3 : تمثل مقدار التغير في معدل نمو (GDP) الحقيقي نتيجة تغير تدفقات الاستثمار المحفظي، وحسب القاعدة النظرية فهي الأخرى يجب تكون إشارتها موجبة.

α_4 : تمثل مقدار التغير في معدل نمو (GDP) الحقيقي نتيجة تغير تدفقات الديون، وحسب القاعدة النظرية تكون إشارتها سالبة نتيجة الأثر السلبي للديون على GDP.

U_t: تمثل الخطأ العشوائي.

- تقدير معلمات المعادلة السلوكية لمعدل "GDP" الحقيقي: تتم عملية تقدير معلمات المعادلة السلوكية لمعدل نمو (GDP) الحقيقي للفترة (1995-2014) بواسطة البرمجية الآلية "Eviews 8"، ومن خلال تطبيق طريقة المربعات الصغرى العادية التي أعطت النتائج التالية:

Dependent Variable: LGDP
Method: Least Squares
Date: 07/07/15 Time: 10:53
Sample: 1995 2014
Included observations: 16

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LFDI	1.015464	0.148264	6.849035	0.0000
LPI	0.114307	0.140591	0.813045	0.4320
LED	-1.730188	0.385690	-4.485953	0.0007
C	6.912182	1.351729	5.113584	0.0003

R-squared	0.799428	Mean dependent var	1.710669
Adjusted R-squared	0.749285	S.D. dependent var	0.680363
S.E. of regression	0.340667	Akaike info criterion	0.896498
Sum squared resid	1.392651	Schwarz criterion	1.089645
Log likelihood	-3.171981	Hannan-Quinn criter.	0.906388
F-statistic	15.94296	Durbin-Watson stat	2.259047
Prob(F-statistic)	0.000174		

وفقا للجدول أعلاه كانت نتائج التقدير كما يلي

$$\mathbf{LGDP_t} = 6{,}91 + 1.01\ LFDI_t + 0.11\ LPI_t - 1.73\ LED_t$$

T =(5.11) (6.84) (0.81) (-4,48)

Prop = (0,00) (0,00) (0,43) (0,00)

R^2= 0.79

F= 15.94

Prop= 0.000

3- اختبار النموذج

أ- اختبار معامل التحديد: من خلال النتائج أعلاه نلاحظ أن معامل التحديد والذي يبين القدرة التفسيرية للنموذج، أي مساهمة المتغيرات المفسرة في تفسير التغيرات الحاصلة في المتغير التابع. يساوي 0.79 أي أن 79% من التغيرات الحاصلة في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي سببها المتغيرات المفسرة المدرجة في النموذج.

ب- اختبار فيشر F: والذي يبين صحة الشكل الرياضي للنموذج، حيث أنه كلما كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية دلّ ذلك على معنوية معادلة الانحدار، أي سلامة المعادلة من مشكل تخصيص المعادلة Specification error. وتبعا للجدول الإحصائي الخاص بالتوزيع F وعند درجة حرية للبسط k-1=4-1=3 ودرجة حرية للمقام n-k= 20-4=16 وعند مستوى ثقة 95% نجد أن F= 3.24 في حين القيمة المحسوبة كانت 15.94 مما يعني سلامة المعادلة من مشكل تخصيص المعادلة، وهذا ما يؤكده الاحتمال والذي يساوي prob=0.00 أي أقل من 0.05.

جـ- اختبار التعدد الخطي: يعني الامتداد الخطي وجود ارتباط خطي بين عدد من المتغيرات المفسرة في النموذج، ومن أجل اختبار سلامة النموذج نستخدم اختبار كلاين، ويكون مشكل الامتداد الخطي مطروحا إذا كانت الارتباطات الجزئية للمتغيرات المفسرة أكبر من معامل التحديد. ويوضح الجدول الموالي أن الارتباطات الداخلية كلها أقل من معامل التحديد، وهو ما يعني سلامة النموذج من مشكل الامتداد الخطي المتعدد.

	LFDI	LPI	LED
LFDI	1	0.7348879490145795	0.4099401469459761
LPI	0.7348879490145795	1	0.4751033634168625
LED	0.4099401469459761	0.4751033634168625	1

د- اختبار عدم ثبات التباين: تعني مشكلة عدم ثبات التباين تغير تباين الحد العشوائي مع تغير قيم المتغير التفسيري، مما يعني الإخلال بافتراض أساسي من افتراضات طريقة المربعات الصغرى العادية وهو ما يوثر على عدم كفاءة المعلمات المقدرة في التقدير والتنبؤ. ومن الاختبارات المستخدمة نجد اختبار Pagan & Breush، والذي يوضح من خلال الجدول أدناه عدم وجود علاقة بين الحد العشوائي والمتغيرات المفسرة المدرجة في النموذج، وهذا ما يؤكده الاحتمال prob والذي يفوق 0.05 في كل المتغيرات.

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	0.225639	Prob. F(3,12)	0.8767
Obs*R-squared	0.854361	Prob. Chi-Square(3)	0.8364
Scaled explained SS	0.452924	Prob. Chi-Square(3)	0.9291

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 07/07/15 Time: 11:03
Sample: 1995 2014
Included observations: 16

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.104806	0.532697	0.196747	0.8473
LFDI	-0.040973	0.058429	-0.701248	0.4965
LPI	0.020563	0.055405	0.371143	0.7170
LED	0.006442	0.151995	0.042383	0.9669

R-squared	0.053398	Mean dependent var	0.087041
Adjusted R-squared	-0.183253	S.D. dependent var	0.123419
S.E. of regression	0.134252	Akaike info criterion	-0.965876
Sum squared resid	0.216284	Schwarz criterion	-0.772729
Log likelihood	11.72701	Hannan-Quinn criter.	-0.955985
F-statistic	0.225639	Durbin-Watson stat	1.941246
Prob(F-statistic)	0.876747		

هـ- اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج: من أجل هذا الاختبار نستخدم اختبار Jarque-Bera حيث أن فرضية العدم لسلسلة البواقي لها توزيع طبيعي، ومن خلال النتائج نجد أن القيمة الاحتمالية 0.68 =Prob، وهو ما يعني أن سلسلة البواقي لها توزيع طبيعي كما هو موضح في الشكل التالي.

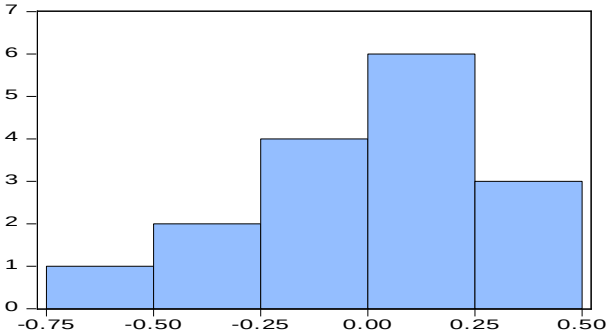

Series: Residuals
Sample 1995 2014
Observations 16

Mean	1.11e-15
Median	0.030777
Maximum	0.473727
Minimum	-0.660238
Std. Dev.	0.304702
Skewness	-0.527692
Kurtosis	2.884914
Jarque-Bera	0.751386
Probability	0.686813

4- تقييم النموذج

من خلال الاختبارات السابقة تتأكد صلاحية النموذج من الناحية القياسية لتقدير علاقة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بالمتغيرات المدرجة. وعليه، نتوصل إلى تقييم النموذج بالشكل التالي:

- العلاقة بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومؤشر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر طردية وهو ما يتوافق مع ما تقره النظرية الاقتصادية، كما أن المتغير FDI_t معنوي عند مستوى 5%، وهو ما يعني أنه يفسر جزء من التغير الحاصل في معدل (GDP) الحقيقي في ماليزيا خلال الفترة (1995- 2014).

- إن التأثير السلبي بالنسبة لمؤشر المديونية الخارجية على علاقة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يتفق مع ما تقضي به النظرية الاقتصادية، وتبين النتائج أن المتغير ED_t معنوي وسلبي عند مستوى 5%، وهذا معناه أن معدل (GDP) الحقيقي في ماليزيا يتأثر سلبا بتدفقات الديون الخارجية خلال فترة الدراسة.

- المتغير PI_t عند مستوى 5%، غير معنوي أي ليس لها دلالة إحصائية، وهذا معناه أن معدل (GDP) الحقيقي لا يتأثر بتدفقات الاستثمارات المحفظية، ولعل تفسير هذه النتيجة هو أن الاستثمارات المحفظية لها علاقة بسياسة الانفتاح المالي وتحرير حساب رأس المال والتي تؤثر بشكل واضح على متغيرات الاقتصاد المالي مثل سعر الصرف والاحتياطي الأجنبي، في حين أن (GDP) الحقيقي يتأثر بمتغيرات الاقتصاد الحقيقي مثل الاستهلاك والاستثمار.

وبناءً عليه، فإن النتائج السابقة تبين أن معدل نمو (GDP) الحقيقي يتأثر بالتدفقات الرأسمالية الأجنبية وتحديدا بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وتدفقات المديونية الخارجية، وتؤكد النتائج أن هذين المتغيرين لهما معنوية إحصائية بمستوى ثقة 95% في تفسير التغيرات الحاصلة في معدل نمو (GDP) الحقيقي في ماليزيا خلال الفترة (1995-2014)، وهذا ما ينفي صدق الفرضية الرئيسية لهذه الدراسة.

الخلاصة:

استطاعت ماليزيا في فترة زمنية وجيزة الخروج من قائمة الدول النامية واللحاق بركب الدول المتقدمة، وساعدها في ذلك عدة عوامل منها السياسات الاقتصادية التي تبنتها، وخاصة تلك المتعلقة بدعم وتشجيع تدفق رؤوس الأموال الأجنبية وتوفير البيئة الاستثمارية الملائمة لها. وفي سبيل ذلك قامت بتبني عدة إجراءات سعت من خلالها إلى تخفيف القيود على تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية والغاء الحواجز المعيقة لانسيابها كالإعفاءات من الضرائب والرسوم واقامة المناطق الحرة. وذلك في ظل الاعتقاد السائد بأن هذه التدفقات تعزز إنتاجية البلدان المضيفة وتعزز التنمية وتنشط الاستثمار المحلي.

ومن خلال اختبار العلاقة بين تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية وواحد من أهم المتغيرات نمو (GDP) الحقيقي، وعلاقة عكسية بين مؤشر المديونية الخارجية ومؤشر معدل نمو (GDP) الحقيقي، أما مؤشر تدفقات الاستثمارات المحفظية فقد أظهرت النتائج بأنه غير معنوي، أي أن معدل (GDP) الحقيقي لا يتأثر بتدفقات الاستثمارات المحفظية، ولعل تفسير هذه النتيجة يكمن في أن الاستثمارات المحفظية لها صلة بمتغيرات الاقتصاد المالي عكس معدل (GDP) الحقيقي الذي يتأثر بمتغيرات الاقتصاد الحقيقي.

قائمة المراجع:

1. طفاح، أحمد، التدفقات المالية: تعريفها أشكالها وخواصها، المعهد العربي للتخطيط، على الموقع الالكتروني:

-www.arab-api.org/images/training/.../31_C23-1.**pdf**

2. أدا، جاك.(1998). عولمة الاقتصاد من التشكل إلى المشكلات. ترجمة مطانيوس حبيب، لبنان: دار طلاس للترجمة والنشر.
3. السامري، دريد محمود.(2006). الاستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
4. عبد العزيز، سمير محمد.(1999). التمويل العام المدخل الإدخاري والضريبي، المدخل الإسلامي، المدخل الدولي. ط2. الإسكندرية: مكتبة الإشعاع الفنية.
5. كبوط، عبد الرزاق، وبن الزاوي، عبد الرزاق.(2006) " أثر التمويل الدولي على الاقتصاديات النامية "، الملتقى الدولي حول:"سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات دراسة حالة الجزائر والدول النامية". جامعة محمد خيضر – بسكرة.
6. أبو قحف، عبد السلام.(1998). مقدمة في إدارة الأعمال الدولية، ط 4، القاهرة: مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع.
7. الحسني، عرفان تقي.(1999). التمويل الدولي. عمان: دار مجدلاوي للنشر.
8. الهيثي، نوزاد عبد الرحمن، والخشالي، منجد عبد اللطيف.(2007). مقدمة في المالية الدولية. عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع.
9. عجام، هيثم.(2008). التمويل الدولي . عمان: دار زهران للنشر.
10. Razi, Ahmad, Mohd, Ahmad. Ripin and Mohd. Nozlan, (2012) "Managing Short-Term Capital Flows–Do We Have The Right Framework? Drawing Lessons From Malaysia's Experience", **SEACEN Research and Training Centre**, Kuala Lumpur,.
11. Andrew, Kim, and Others.(2014). "Economic Policy in Malaysia: Paths to Growth", **Woodrow Wilson School of Public and International Affairs**, United States.
12. Bank Negara Malaysia, Annual Report 2009, Economic Developments in 2009.

13. Bank Negara Malaysia.(20 March 2013). Intermediation Of Short-term Portfolio Flows Supports Financial Market Resilience, Kuala Lumpur
14. http://www.worldbank.org/en/country/malaysia/overview.
15. International Monetary Fund, IMF Country Report No, 14/80, MALAYSIA, March 2014.
16. Jarita Duasa and Salina H. Kassim.(Summer 2009). "Foreign Portfolio Investment and Economic Growth in Malaysia", *The Pakistan Development Review,.*
17. Jean-francois goux, macroéconomie monétaire et financiére, théories, institution, politiques, 6e édition, economica, paris, 2011)
18. Jean-luc, & Autre.(2000). Economie Monétaire et Financière, Ed,Bréal, Paris, 2000.
19. Mohammed Yusuf, " Foreign Direct Investment in Developing countries An overview Syria, Egypt, Malaysia,Vietnam", Syria, 2012, p.12, available at: http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2012/06/INTERNATIONAL-FINANCE-BANKING-SECTOR.pdf
20. paul-jacques lehmann, le financement de l'économie, sewil, paris, 1998.
21. Sylvie Lecarpentier-Moyal.(2011).Pascal Gaudron, Economie Monétaire et Financier, 6e édition, Ed . , Paris : Economica.
22. Thamir M Salih, Growth, Policymaking, Trade and Economic Development in Malaysia, p. 16, available at: http://ageconsearch.umn.edu/bitstream/124437/2/2012AC%20Salih%20CP.pdf.
23. Vinothiny Subramaniam, and Others, "The Relationships Between Capital Outflows and Real GDP Product of Malaysia" , available at:http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=2121763
24. World Investment Report 2007, Transnational Corporations, Extractive Industries and Development.

مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية
ISSN 2352-9962/E-ISSN 2572-0147
العدد التاسع- جوان 2018

OEB Univ. Publish.

دراسة قياسية لنماذج السلوك الإستهلاكي في الجزائر خلال الفترة 1980-2016.

A Standard Study of Consumer Behavior Models in Algeria during the period 1980-2016.

د. لبزة هشام
جامعة الوادي – الجزائر
Hichamlebza@gmail.com

د. محمد الهادي ضيف الله
جامعة الوادي – الجزائر
difmh2008@yotmail.fr

د. لعبيدي مهاوات
جامعة الوادي – الجزائر
labidi_mehaouat39000@yahoo.fr

تاريخ التسليم:2018/02/22، تاريخ التقييم: 2018/04/24، تاريخ القبول:2018/05/04

الملخص

تهدف هذه الدراسة على إبراز مفهوم الاستهلاك وأهم العوامل المؤثرة فيه، والنظريات المفسرة له، ونستخلص أن هناك عوامل اقتصادية وغير اقتصادية مؤثرة في الاستهلاك، حسب النظريات المختلفة، ومن الناحية القياسية، قمنا بدراسة الاستهلاك العائلي في الجزائر خلال الفترة 1980-2016، حيث تم تقدير نماذج الاستهلاك العائلي، وعموماً وتوصلنا إلى أن نموذج تايلور هو أفضل نموذج لتفسير سلوك الاستهلاك العائلي في الجزائر.

الكلمات المفتاحية:
الاستهلاك التلقائي، الاستهلاك السابق، الدخل السابق، الدخل المتاح، الدخل الدائم.

Abstract

We have dealt in our study with the notion of consumption and its most prominent factors and affecting theories. We have concluded that there are economic and non-economic factors that affect consumption, depending on the different theories.
From a statistical side, we have studies the household consumption in Algeria during the years from 1980 where we have estimated the 6to 201 household consumption models; and concluded that Tylor's model is the best model, which explains the behavior of household consumption in Algeria.

Key Words:
Automatic consumption, previous consumption, previous income, available income, permanent income.

1. المقدمة

يعتبر الإستهلاك العائلي احد المواضيع ذات الأولوية عند المنظمات الحكومية التي يكون شغلها الشاغل إشباع الحاجات الخاصة والعامة للمجتمع، لهذا يعد الإستهلاك العائلي الهدف الرئيسي للنشاط الاقتصادي.

لقد مرت الجزائر خلال فترة 1980-2016 بعدة تنظيمات سياسية حيث نتجت عنها تغييرات وتعديلات اقتصادية عديدة أثرت على الإستهلاك العائلي، إنطلاقاً من النظريات الاقتصادية التي فسرت الإستهلاك على المستوى الكلي،

الإشكالية: ومما سبق يمكننا طرح إشكالية البحث بالصيغة التالية:

ما هي العوامل التي تفسر الإستهلاك العائلي في الجزائر خلال الفترة 1980-2016 ؟

ومن خلال إشكالية البحث يمكننا طرح بعض التساؤلات والتي نراها هامة لمعالجة هذا الموضوع:

1 . ما هي أهم النظريات المفسرة الإستهلاك ؟

2 . ما هي أهم المحددات المؤثرة على الإستهلاك ؟

3 . ما هو النموذج الأفضل الذي يفسر الإستهلاك العائلي في الجزائر ؟

الفرضيات: من خلال محاولة الإجابة على هذه الإشكالية والأسئلة الفرعية في هذه الدراسة، قمنا بوضع الفرضيات التالية :

1 . تتعدد وتتباين وجهات النظر المفسرة للاستهلاك، ومن أهم النظريات المفسرة نظرية الدخل المطلق.

2 . للاستهلاك عدة عوامل تؤثر فيه، ويمكن أن تكون هذه العوامل اقتصادية، كما يمكن أن تكون غير اقتصادية، ويبقى الدخل من أهم هذه العوامل.

3 . أفضل النماذج المفسرة لاستهلاك العائلات في الجزائر هو نموذج فريدمان.

أهداف الدراسة وأهميتها: يتمثل هدف هذه الدراسة في أيجاد علاقة تربط استهلاك العائلات في الجزائر انطلاقا من النظريات الاقتصادية المفسرة للاستهلاك على المستوى الكلي، وإعتماداً على الطرق القياسية، مع إبراز النموذج الأحسن الذي يوافق الإستهلاك العائلي في الجزائر.

أما أهمية البحث فتتجلى في الدور الذي يلعبه الإستهلاك في تفعيل الاقتصاد الوطني ونموه، وذلك باعتباره يمثل الهدف الرئيسي للنشاط الاقتصادي وذلك لأنه من أهم العوامل المحركة للإنتاج.

2. الإطار النظري للدراسة وأدبياتها

1.2. *الإستهلاك العائلي وخصائصه لدى المواطن الجزائري*

يعتبر الإستهلاك من المفاهيم الأساسية في علم الاقتصاد، وبالرغم من كثرة الباحثين والمفكرين الاقتصاديين إلا أنهم لم يختلفوا في تحديد مفهوم الإستهلاك. لذا سنحاول توضيح الإستهلاك العائلي وذكر بعض الخصائص المتعلقة بالإستهلاك لدى المواطن الجزائري.

1.1.2. تعريف الإستهلاك العائلي: يختلف مفهوم استهلاك العائلة بإختلاف الهدف الذي من أجله يتم تقييم وتحليل هذه العائلة إما أن يكون من أجل استهلاك، دخل، ادخار، تشغيل، بطالة، صحة، تعليم،...الخ، أما الإستهلاك العائلي فهو يمثل مجموع السلع والخدمات التي تمولها الأسرة من دخولها، في حين هناك تعريف شامل يضم جميع السلع والخدمات التي تستهلكها العائلة تضاف عليه السلع والخدمات التي توفرها الدولة والمؤسسات وتدخل في استهلاك العائلة بشكل مجاني أو بأسعار منخفضة، أيضا مجموع السلع التي تنتجها وتستهلكها بنفسها (أموري، 2001، ص08).

ومن أهم التعاريف للإستهلاك العائلي هو ذلك الذي يستخدم في مسوحات ميزانية الأسرة والذي يتضمن ما يطلق عليه الإستهلاك النهائي للأسرة، وهو يشمل ما يلي (بن عطية، 2006، ص 12):

- ✓ السلع والخدمات التي تشترها الأسرةنقداً لغرض الإستهلاك.
- ✓ السلع التي تنتج وتستهلك من قبل نفس الأسرة ويتضمن ذلك القيمة الإيجارية للمساكن المشغولة من قبل الأسر التي تمتلكها.
- ✓ السلع والخدمات التي تحصل عليها الأسرة كدخول عينية.

2.1.2. *خصائص الإستهلاك لدى المواطن الجزائري:* يتميز القطر الوطني بتنوع التضاريس والمناطق الجغرافية وأيضا تتنوع العادات والتقاليد من منطقة إلى أخرى حيث يساعد هذا الاختلاف إلى تنوع نمط استهلاك العائلات كما عاش هذا القطر مرحلة طويلة من الحرمان والجوع والتقشف في ظل الاستعمار. وفي بداية الاستقلال تميز الفرد والعائلة بإنخفاض في مستوى الإستهلاك بسبب البطالة وضعف الاقتصاد الوطني وبعد التحسن الاقتصادي الذي شهد في بداية سنة 1970 بدأت تتحسن وضعية العائلات من المداخيل والنفقات وهذا التحسن شهدته كل الفئات الاجتماعية حتى ظهور الأزمة الاقتصادية بداية سنة 1986، مما دفع بالحكومة إلى دخول منعرج الإصلاحات تسبب في:

- ✓ إرتفاع في معدلات البطالة.

- ✓ إرتفاع في الأسعار.
- ✓ زيادة فجوة القطاع غير المنظم (غير الرسمي).

كل هذه الأسباب وغيرها أدى إلى تدهور مستوى استهلاك العائلات وإرتفاع معدل الفقر والحرمان في الجزائر بذلك تحولت العائلة من سياسة الإنفاق إلى سياسة التقشف بسبب ضعف مداخيل العائلات(بن عطية، 2006، ص15).

2.2. *العوامل المؤثرة على الإستهلاك:* إن دراسة موضوع الإستهلاك تستدعي التعرض إلى دراسة العوامل المؤثرة عليه حيث هناك عوامل اقتصادية وأخرى غير اقتصادية.

1.2.2. العوامل الاقتصادية

أ. الدخل: يعتبر الدخل أحد أهم العوامل المؤثرة في الإستهلاك، باعتبار أن جزء كبير منه موجه لاقتناء أو إستهلاك حاجات إما دائمة أو مؤقتة، فالعائلات تبني خطط استهلاكها تحت قيد ميزانيتها فهي لا تستطيع استهلاك حاجات أكبر من دخلها إلا في حالة الاقتراض، وهذا ما يبين العلاقة الطردية بين الإستهلاك والدخل حيث أنه كلما ارتفع مستوى الدخل زاد الإستهلاك، وعندما ينخفض مستوى الدخل ينخفض معه الإستهلاك وهذا في حالة السلع العادية، أما بالنسبة السلع الرديئة تؤدي زيادة الدخل إلى انخفاض الطلب عليها (سامي، 1994، ص127).

ب. المستوى العام للأسعار: إن مفهوم السعر ينطلق من كون أن الإنتاج من السلع والخدمات له ثمن تحدد قيمته بعد تحديد تكلفته الكلية فإذا كان الإنتاج ذو مستوى كلي فإنه يقاس عن طريق المستوى العام للأسعار الذي هو من العوامل المهمة التي تؤثر في الإستهلاك ولتوضيح هذا نتطرق إلى الحالتين التاليتين:

- إذا كان هناك إرتفاع أو انخفاض في المستوى العام للأسعار الذي يصاحبه انخفاض أو إرتفاع متناسبان في الدخل المتاح، ففي هذه الحالة ترى الأسر إنها في وضعية مستقرة من حيث دخلها المتاح حيث أنهم ليسوا في وضعية جيدة ولا سيئة وبالتالي يفضلون الإبقاء على مستوى الإستهلاك على حاله دون تغيير.

- في هذه الحالة تكون التغيرات في المستوى العام للأسعار غير متوافقة مع تغيرات الدخل أي أن التغيرات في الدخل المتاح لها أثر مباشر على استهلاك الأسر* حيث إن إرتفاع الأسعار سيؤدي إلى إنخفاض في الدخل المتاح مما يكون له اثر على دالة الإستهلاك في المدى القصير(صباح، 2012، ص20).

فالقيمة الحقيقية للأصول السائلة تتأثر بشكل مباشر بتغيرات المستوى العام للأسعار، وهو ما يطلق عليه بأثر "بيجو"، فاتجاه الأسعار إلى الانخفاض سيؤدي إلى زيادة القيمة الحقيقية للأصول السائلة (القدرة الشرائية للثروة) مما يؤدي إلى زيادة نسبة الدخل الموجهة للاستهلاك، مما يؤدي إلى تحفيز المستهلكين على الرفع من إنفاقهم الإستهلاكي، أما في حالة انخفاض المستوى العام للأسعار فانه يحدث العكس(حسام، 2005، ص103).

ج. توزيع المداخيل: من المعلوم أن توزيع الدخل في المجتمع لا يتم بشكل متساو بين جميع فئاته مما يترتب عليه تفاوت الميول إلى الإستهلاك، فالفئات مرتفعة الدخل تتميز بانخفاض الميل المتوسط مقارنة بالفئات الأقل دخلا؛ وعلى هذا فأي تغير في اتجاه توزيع الدخل لكي يصبح أكثر عدالة، قد يؤدي إلى إرتفاع الميل المتوسط للاستهلاك على مستوى المجتمع.

د. الثروة: تعرف الثروة على أنها جميع ممتلكات الأفراد من الأصول المالية والعقارية، ولكن من المهم التمييز بين الدخل والثروة، فكثيراً ما نرى أفرادا أغنياء يملكون أموالا وعقارات، ولكن ليس لديهم وظيفة، ولا يتقاضون راتبا شهريا. وهذا يعني أن الثروة أشمل بكثير من الدخل (خالد، 2007، ص80).

وتدخل الثروة في كثير من الأحيان في دالة الإستهلاك الكلية كمحدد للاستهلاك، إذ يؤدي إرتفاع قيمة الممتلكات العقارية والأوراق المالية من أسهم وسندات لدى بعض الأفراد إلى زيادة ميلهم إلى الإنفاق على الإستهلاك نتيجة تحسن مركزهم المالي، مما يؤدي إلى زيادة قدرتهم على الإنفاق الإستهلاكي وبالتالي تحول دالة الإستهلاك الكلية إلى الأعلى والعكس صحيح.

هـ. البيع بالتقسيط: يعني الحصول على السلع الإستهلاكية بالبيع الأجل، فيزداد حجم المشتريات الكلية على الحساب، خاصة إذا تحمل المستهلكون تكاليف منخفضة لحصولهم على السلع الإستهلاكية بهذه الطريقة، مما يؤدي إلى انتقال دالة الإستهلاك الكلية إلى الأعلى (ضياء، 2005، ص120).

و. سعر الفائدة: إن سعر الفائدة هو ذلك الثمن المدفوع مقابل التضحية بالإستهلاك الحاضر، أي انه ضمن الادخار ويعتقد البعض أن إرتفاع سعر الفائدة يؤدي إلى الادخار ومن ثم نقص الإستهلاك ولكن ليس بالضرورة أن يكون هذا صحيحا، فقد يؤدي إرتفاع سعر الفائدة إلى تقليل الكمية الواجب ادخارها وهذا بهدف تحقيق دخل ثابت كما أن الإرتفاع في سعر الفائدة يؤدي إلى انخفاض الاستثمار بسبب نقص الطلب على القروض وزيادة الادخار الحالي وهذا بدوره يؤدي إلى انخفاض في قيمة الدخل، ومن ثم انخفاض الإستهلاك والادخار(زينب، 2003، 178).

ز. القروض الإستهلاكية: تكلفة الائتمان (سعر الفائدة على القروض المخصصة للاستهلاك) ومدى إتاحة الائتمان للقطاع العائلي(القروض الإستهلاكية) تؤثر مباشرة على قدرة العائلات على الإستهلاك، حيث إذا انخفضت تكلفة الائتمان وزاد المتاح من الائتمان للقطاع العائلي كلما زادت قدرة القطاع العائلي على الإستهلاك عند كل مستوى من مستويات الدخل، وهذا من المتوقع أن ينتقل دالة الإستهلاك إلى أعلى كلما زاد الائتمان الممنوح للقطاع العائلي (كمال، 1999، ص85).

ح. التضخم: هو ظاهرة اقتصادية تترجم الإرتفاع الحاد في الأسعار الذي يقابله انخفاض في القدرة الشرائية للنقود، فلو قدرنا الإستهلاك كدالة خطية بسيطة للدخل الجاري فقط فإننا سوف نبالغ في قيمة الميل الحدي للاستهلاك، لأنه في فترات إرتفاع الأسعار والدخول الجارية سيكون لكل من المتغيرين أثر موجب على الإستهلاك وعليه فإن لإرتفاع الأسعار أثر واضح على نماذج الإستهلاك فالإرتفاع النسبي في أسعار المواد الغذائية والمشروبات والسجائر والملابس يؤدي إلى زيادة النسبة المنفقة من الدخل على هذه السلع وبصفة عامة تزداد النسبة المنفقة للدخل على السلع الضرورية إذا ما نشأ من التضخم في أسعار هذه السلع بالنسبة لأسعار السلع الأخرى (بختي،2001، ص30).

2.2.2. العوامل الغير إقتصادية: سنحاول من خلال هذه العناصر معرفة أثر العوامل غير الاقتصادية على الإستهلاك العائلي من خلال العناصر التالية :

أ. العوامل الذاتية: تتمثل هذه العوامل في السلوك النفساني للمستهلك، إذ من شأن هذه العوامل أن تقلل أو تزيد من رغبة الأفراد على الشراء، فتتأثر السلوك الإستهلاكية للأفراد داخل المجتمع نتيجة التغير في أسلوب الدعاية والإعلان، التغير في جاذبية السلع، التغير في التوقعات المستقبلية حول مستويات الأسعار، التوقعات حول عرض السلع وتوفرها في السوق وكذلك احتمالات تغير مستويات الدخل في المستقبل، فإذا توقع المستهلك احتمال تعرض البلاد لخطر الحرب، فإنه يلجأ مباشرة إلى شراء المزيد من السلع الإستهلاكية وتخزينها للاستعمال المستقبلي، حيث يمكن لهذا التوجه الإستهلاكي أن يجعل دالة الإستهلاك تنتقل إلى أعلى. كما أن توقعات حركات الأسعار من شأنها أن تؤثر على دالة الإستهلاك، فإذا توقع الأفراد إرتفاع أسعار السلع في المستقبل فإن توقعهم هذا سيدفعهم إلى شراء مزيد من السلع وبالتالي زيادة الإستهلاك الكلي وانتقال دالة إلى أعلى، كذلك إذا أعلنت الحكومة عن خطط اقتصادية جديدة من شأنها النهوض بالاقتصاد الوطني والقضاء على الركود فهذا من شأنه أن يشعر الأفراد داخل المجتمع من أن الانتعاش الاقتصادي بات قريبا وأن مداخليهم سترتفع عاجلا أم أجلا فتزداد رغبتهم بالشراء على أمل تحسن أوضاعهم الاقتصادية في المستقبل وهذا يؤدي إلى انتقال دالة الإستهلاك إلى أعلى. كما أن التغير في أذواق الأفراد من شأنه

أن يؤثر سلبياً أو إيجابياً على الإستهلاك حسب طبيعة هذا التغير، إن تأثر الأذواق بعوامل عديدة مثل الدعاية والإعلان وتتغير المستوى الثقافي والاجتماعي، وكل هذه من شأنها أن تؤثر على مستوى الإستهلاك داخل المجتمع وتحول دالة الإستهلاك نحو أعلى أو إلى أسفل (ضياء، 2009، ص118).

ب. *عوامل المحيط الاجتماعي*: لم يعر التحليل الاقتصادي الكلاسيكي والكينزي أهمية بالغة للجوانب الاجتماعية والنفسية ومدى تأثيرها على الإستهلاك بعكس نظرية الدخل النسبي لـ"ديوزنبري" المعاصرة، وتصنف بأنها مدخل اجتماعي واقتصادي لتفسير السلوك الإستهلاكي للفرد بحيث أن الأفراد في استهلاكهم يتأثرون بالتفاعل الذي يحصل بين رغبة الأفراد في إطار دخلهم وبين نوعية السلع المراد استهلاكها، حيث أن حرية الفرد في اتخاذ قرار الإستهلاك تظهر في تغيير جودة السلع التي يستهلكونها، وهذا يختلف عن التحليل الكلاسيكي الذي يركز على كمية المشتريات من السلع كمظهر للسلوك الإستهلاكي للأفراد.

ونجد أن هذه النظرية تركز على طبيعة التقليد والمحاكاة المتعلق بالإستهلاك الذي يتضمن رغبة الأفراد في تقليد أنماط معيشة الأفراد المرموقين إجتماعياً، والذين يتمتعون بمستويات استهلاك مرتفعة الشيء الذي يدفعه إلى زيادة استهلاكه والسحب من مدخراته، ونتيجة لذلك يشعر الفرد أما بالرضي والارتياح لمستوى إستهلاكه الحالي أو يشعر بعكس ذلك (صباح، 2012، ص23).

2.2. الدارسات السابقة.

- دراسة جرياني ويزة: جاءت هذه الدراسة بعنوان "إستهلاك العائلات الجزائرية دراسة قياسية للفترة (1980-2010)، وتهدف هذه الدراسة إلى محاولة إيجاد علاقة تربط استهلاك العائلات في الجزائر مع متغيرات أخرى عن طريق إبراز النموذج الأحسن انعكاسا للواقع الجزائري. وقد قامت بإتباع المنهج الوصفي من أجل عرض المفاهيم الأساسية للاستهلاك الكلي، ومن اجل إختبار النماذج الاقتصادية النظرية وذلك لمحاولة بناء نموذج مناسب لاستهلاك العائلات الجزائرية استخدمت المنهج التحليلي بغرض تحليل نتائج التقدير، ومن النتائج المتوصل إليها في الدراسة أن الدخل المتاح والإستهلاك في الفترة السابقة هما من أهم محددات الإستهلاك العائلي وعن وجود علاقة بين الإستهلاك العائلي والعوامل المحددة له بما يتوافق والنظرية الاقتصادية كما تحصلت على أكثر من نموذج يفسر ظاهرة استهلاك الأسر في الجزائر (جرياني، 2014).

- دراسة ميغاري كريمة: تمثل عنوان الدراسة في " دراسة دوال الإستهلاك في بعض بلدان شمال إفريقيا بإستعمال نماذج بيانات بانيل (1990-2009)"، وكانت تهدف هذه الدراسة إلى محاولة

ايجاد نموذج قياسي لسلوك الإستهلاك يتماشى وحالة بعض بلدان شمال إفريقيا، وقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الاستنباطي من خلال استعراض مختلف المفاهيم المتعلقة بالإستهلاك، والمنهج الاستقرائي من أجل تحليل مختلف الإحصائيات المتعلقة بمحددات الإستهلاك ببلدان شمال إفريقيا، وذلك من خلال جمع البيانات وتنظيمها وتحليلها وتم استعمال أداة القياس الاقتصادي من أجل تقدير دوال الإستهلاك خلال فترة الدراسة، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن دالة الإستهلاك الكينزية أساس الدراسات التي تناولت الإستهلاك الكلي، وحسب هذه النظرية فإن الدخل المتاح الجاري هو المحدد الرئيسي للاستهلاك في بلدان شمال إفريقيا وكذلك تم الوقوف على أن الإنفاق الإستهلاكي متقارب في بلدان شمال إفريقيا والمتمثلة في الجزائر، تونس، المملكة المغربية، ليبيا، مصر وموريتانيا والسودان غير أن هذا التقارب يختلف من بلد إلى آخر ولحظ بأن هذه البلدان هي بلدان ذات مجتمعات استهلاكية ما عدا موريتانيا وفي هذه الدراسة وجد أن نظرية دورة الحياة في صيغتها التي أوردها كل من مودوغلياني واندو تتناسب مع سلوك استهلاك المستهلك في بعض بلدان شمال إفريقيا ولذلك اعتبر نموذج دورة الحياة هو الأفضل من بين النماذج الأخرى (ميغاري، 2014).

- دراسة سيلفيان بويون: كانت هذه الدراسة بعنوان " ما الذي يدفع استهلاك الأسر في الإتحاد الأوروبي؟ ، وكان الهدف من هذه الدراسة توفير الأفكار حول الطريقة التي ينبغي أن تكون بها سياسة الإستهلاك، وتم إتباع المنهج القياسي في هذه الدراسة، وتتمثل نتائج الدراسة اعتمادا على عينة تتكون من 19 دولة من اقتصاديات دول الاتحاد الأوروبي 28 تكون النتيجة التجريبية تشير إلى أن الدخل المتاح للأسر، والقروض الإستهلاكية وأسعار المساكن لديها تأثيرات إيجابية إلى حد كبير في نمو وتشييد المنازل والمستهلك النهائي لفترة 2001-2014 ومن جهة أخرى يبدو أن النمو الديموغرافي ليس لديه تأثير ملموس، وتطرقت هذه الدراسة إلى نظرية دورة الحياة التي توصلت إلى أن مدخرات الأسر تتطور أكثر عن طريق ثلاثة مراحل أولا سوف تميل الأسر إلى الإستهلاك في بداية حياتها المهنية في كثير من الأحيان مما يعني انخفاض في الثروة بعد ذلك تدريجيا فإن الادخار يتراكم على حساب الإستهلاك الخاص من اجل التحضير لمرحلة التقاعد وغالبا ما تكون فترة تراكم معدلات الادخار قبل 7 سنوات من التقاعد، وأخيراً خلال سنوات التقاعد سيتم استخدام مدخراتهم المتراكمة (Sylvian, 2012).

3. التحليل القياسي لدالة الإستهلاك العائلي في الجزائر خلال الفترة (1980-2016)

القياس الاقتصادي أحد فروع علم المعرفة الحديثة في مجال علم الاقتصاد، ولقد شهدت الدراسات القياسية تطوراً كبيراً في الآونة الأخيرة خاصة مع إدخال برامج الحاسوب للتسهيل في عمل التطبيقات المختلفة بهذا المجال واستعمال الأساليب الاقتصادية والرياضية بالتحقق من مطابقتها للواقع، ومن ثم يمكن قبولها، تعديلها أورفضها.

1.3. نموذج الدخل المطلق لكينز: دالة الإستهلاك عند كينز معرفة كالتالي:

$$CMR2 = a + bYdR2 + \varepsilon_t \quad ...(01)$$

حيث :

CMR2: القيمة الحقيقية للاستهلاك النهائي للعائلات (مليون دج).

a: قيمة الإستهلاك التلقائي (مليون دج).

YdR2: القيمة الحقيقية للدخل المتاح (مليون دج).

ε_t: المتغير العشوائي.

وكانت نتائج التقدير كالأتي :

$$CMR2 = 462798.1 + 0.55YdR2 \ldots(02)$$

$$prob(t) \qquad (0) \quad (0)$$

$$n = 35 \qquad R^2 = 0.98 \qquad SC = 25.86 \quad D-W = 0.34$$

$$prob(F) = 0$$

ويمكن تحسين نموذج كينز وفق المعادلة التالية:

$$CMR2 = 500066.5 + 0.52YdR2 + 0.94AR(1) \ldots\ldots\ldots\ldots(03)$$

$$Prob(t) \quad (0) \qquad (0) \qquad (0)$$

$$n = 35 \qquad R^2 = 0.99 \qquad SC = 24.89 \qquad D-W = 1.80$$

$$prob(F) = 0$$

أ. التقييم الاقتصادي: قيمة الإستهلاك التلقائي موجبة (500066.5)، أما بخصوص الميل الحدي للاستهلاك فقيمته (0.52)، وهذا يعني أن الزيادة في الدخل المحلي بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة الإستهلاك بـ 0.52، وحدة وهذا ما يوافق فرضية نظرية الدخل المطلق.

ب . التقييم الإحصائي:

✓ ***إختبار معنوية المعلمة α:*** من خلال المعادلة السابقة نلاحظ أن $Prob(t) = 0 < 0.05$ ومنه نقبل الفرضية $H1$ عند مستوى معنوية 5% ونقر بمعنوية معلمة الثابت أي الإستهلاك التلقائي يؤثر على الإستهلاك الحالي.

✓ ***إختبار معنوية المعلمة b:*** من خلال المعادلة السابقة نلاحظ أن :

$prob(t) = 0 < 0.05$ ومنه نقبل الفرضية $H1$ عند مستوى معنوية 5% أي أن الدخل المتاح يؤثر على قيم الإستهلاك العائلي.

✓ ***إختبار المعنوية الكلية للمعالم:*** من خلال المعادلة السابقة نلاحظ أن:

$pro(F) = 0 < 0.05$ ومنه نقبل الفرضية H1 عند مستوى معنوية 5% وهذا يدل على جودة النموذج.

✓ ***معامل التحديد R^2:*** نلاحظ أن $R^2 = 0.99$ أي أن الدخل المتاح يفسر 99% من الإستهلاك العائلي.

✓ ***إختبار الارتباط الذاتي: بالنسبة لإختبار D-W:*** حسب إحصائية دربين واتسون عند مستوى معنوية 5% و k'=1، n=35، فإن:

$$dL = 1.40 \; . dU = 1.51$$

$$4 - dU = 4 - 1.51 = 2.49$$

$$4 - dL = 4 - 1.40 = 2.60$$

ويمكن توضيح ذلك عن طريق الشكل التالي:

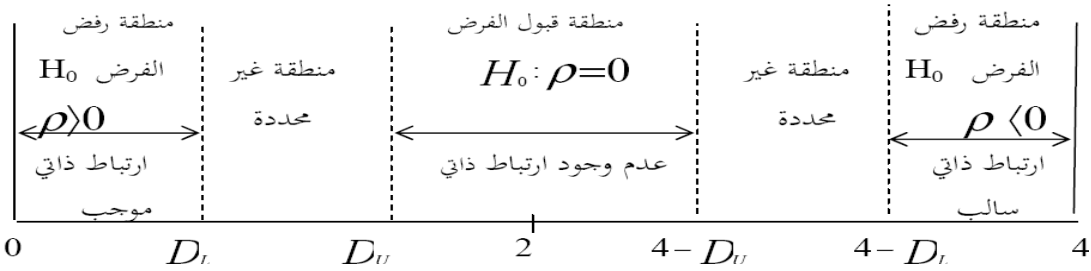

الشكل (01): إختبار دربين واتسون

المصدر: مجيد علي حسين وعفاف عبد الجبار سعيد، **الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 1998، ص 452.

لدينا قيمة : D-W = 1.80 حيث: $dU > D - W < 2$

من خلال إختبار الارتباط الذاتي بالنسبة لإختبار D-W :

لدينا القيمتين الجدوليتين :

$dL = 1.40$ ، $dU = 1.51$

نجد أن: $dU < D - W < 4 - dU$ ومنه عدم وجود إرتباط ذاتي للأخطاء

2.3. **نموذج الدخل الدائم لفريدمان:** تكتب دالة الإستهلاك حسب هذه النظرية على الشكل التالي**:

$$CMR2 = \hat{a} + Ky_t^p + \varepsilon_t \quad \text{.....(04)}$$

$$y_t^p = y_{t-1}^p + \lambda(y_t - y_{t-1}^p) \quad \text{.....(05)}$$

وبتعويض المعادلة (05) في (04) تصبح دالة الإستهلاك على الشكل التالي(Gujarati,2004,p686):

$$CMR2 = \widehat{B_0} + \widehat{B_1} y_t + \widehat{B_2} C_{t-1} + \varepsilon_t \quad \text{...(06***)}$$

حيث : $\lambda = 1 - \widehat{B_2} \Leftarrow \widehat{B_2} = (1 - \lambda)$

$$\hat{B}_1 = \lambda \hat{K} \Leftarrow = \frac{\widehat{B_1}}{\lambda} \hat{K}$$

$$\widehat{B_0} = \lambda \hat{a} \Leftarrow \hat{a} = \frac{B_0}{\lambda}$$

ومنه : $\hat{K} = \frac{\widehat{B_1}}{1 - \hat{B}_2}$ ، $\hat{a} = \frac{\widehat{B_0}}{1 - \hat{B}_2}$

معالم المدى القصير : $\widehat{B_0}$ ، $\widehat{B_1}$، $\widehat{B_2}$ ، معالم المدى الطويل $\widehat{K}$، $\hat{a}$.

وبعد تقدير النموذج بواسطة المربعات الصغرى العادية تحصلنا على النتائج التالية :

$$CMR2 = 349476.8 + 0.41YdR2 + 0.26\text{CMR2}(-1)\ldots(07)$$
$$prob(t) \quad (0) \quad (0) \quad (0)$$
$$n = 34 \quad R^2 = 0.99 \quad SC = 25.56 \quad DH = 3.31$$
$$prob(F) = 0$$

يمكن تحسين نموذج فريدمان المصحح وفق المعادلة التالية(Gujarati,2004,p677) :

$$CMR2 = 509368 + 0.56YDR2 - 0.03CMR2(-1)\ldots(08)$$
$$prob(t) \quad (0) \quad (0) \quad (0.82)$$
$$n = 33 \quad R^2 = 0.98 \quad DH = 3.31 \quad | \quad \text{statistique} = 0$$

3.3. نظرية الدخل النسبي لديوزنبري: تكتب دالة الإستهلاك حسب هذه النظرية على الشكل التالي:

أ. التقييم الاقتصادي:

❖ **على المدى القصير:** من خلال تقديرنا لهذا النموذج نلاحظ وجود علاقة طردية بين الإستهلاك الحالي للعائلات والدخل المتاح، ووجود علاقة عكسية بين الدخل المتاح واستهلاك الفترة السابقة، فإذا زاد الدخل المتاح بواحد وحدة فإن الإستهلاك الحالي للعائلات يزيد بـ 0.56 وحدة، وإذا إنخفض إستهلاك الفترة السابقة بواحد وحدة فإن الإستهلاك الحالي يزيد بـ 0.03 وحدة، أما بخصوص الإستهلاك المستقل فيقدر بـ 509368 مليون دج.

❖ **على المدى الطويل:** قيمة الإستهلاك التلقائي موجبة وتساوي 494532.03 مليون دج، أما بخصوص الميل الحدي للاستهلاك فقيمته 0.54 وحدة، وهذا يعني زيادة في الدخل الدائم بواحد وحدة يؤدي إلى زيادة الإستهلاك ب 0.54 وحدة.

بعد القيام بالتقييم الإقتصادي على المدى القصير والطويل، نستنتج أن معالم مدى الطويل تتفق مع فرضيات نظرية الدخل الدائم في المدى الطويل، أما معالم المدى القصير فهي غير مقبولة اقتصادياً (معلمة الإستهلاك السابق).

ب. التقييم الإحصائي:

✓ **إختبار معنوية المعلمة $\widehat{B}_0$:** من خلال المعادلة السابقة نلاحظ أن: $\text{Prob(t)} = 0 < 0.05$ ومنه نقبل الفرضية $H1$ عند مستوى معنوية 5% ونقر بمعنوية معلمة الثابت أي الإستهلاك التلقائي يؤثر على الإستهلاك الحالي.

✓ **إختبار معنوية المعلمة $\widehat{B}_1$:** من خلال المعادلة السابقة نلاحظ أن: $prob(t) = 0 < 0.05$ ومنه نقبل الفرضية $H1$ عند مستوى معنوية 5% أي أن الدخل المتاح يؤثر على قيم الإستهلاك العائلي.

✓ **إختبار معنوية المعلمة $\widehat{B}_2$:** من خلال المعادلة السابقة نلاحظ أن: $\text{prob(t)} = 0.82 > 0.05$ ومنه نقبل الفرضية $H0$ عند مستوى معنوية 5% أي أن الإستهلاك السابق لا يؤثر على قيم الإستهلاك العائلي.

✓ **معامل التحديد R^2:** نلاحظ أن $R^2 = 0.98$ أي أن الدخل المتاح يفسر 98% من الإستهلاك العائلي.

✓ **إختبار صلاحية المتغيرات الأداتية (إختبار Sargan-Hansen)**

-الفرضية الصفرية: صلاحية المتغيرات الأداتية وتقارب المقدرات.

-الفرضية البديلة: عدم صلاحية المتغيرات الأداتية وعدم تقارب المقدرات.

من خلال المعادلة السابقة نلاحظ أن قيمة J-statistique=0، والتي هي أقل من إحصائية كتربيع بدرجة حرية 30 ودرجة معنوية 5% (43.77)، ومنه نقبل الفرضية الصفرية ونقر بصلاحية المتغيرات الأداتية وتقارب المقدرات عند مستوى معنوية 5%.

3.3. نموذج الدخل النسبي لديوزنبري: تكتب دالة الإستهلاك حسب هذه النظرية على الشكل التالي :

$$\text{CMR2} = a + b\text{YDR2} + c\text{YDR2}(-1) \quad \ldots(09)$$

بعد تقدير النموذج تحصلنا على النتائج التالية :

$$CMR2 = 478903.8 + 0.54YdR2 + 0.008YdR2(-1) \quad \ldots(10)$$
$$prob(t) \quad (0) \quad (0) \quad (0.88)$$
$$n = 34 \quad R^2 = 0.98 \quad SC = 25.84 \quad D - W = 0.37$$
$$prob(F) = 0$$

ويمكن تحسين نموذج ديوزنبري المصحح وفق المعادلة التالية:

$$CMR2 = 464369.4 + 0.52YdR2 + 0.02YdR2(-1) + 0.73AR(1) + 0.33MA(1) \ldots (11)$$
$$prob(t) \quad (0) \quad (0) \quad (0.19) \quad (0) \quad (0.12)$$
$$n = 34 \quad R^2 = 0.99 \quad SC = 24.95 \quad \mathrm{D-W} = 1.90 \quad \mathrm{prob(F)} = 0$$

أ. التقييم الاقتصادي: من خلال تقديرنا للنموذج نلاحظ وجود علاقة طردية بين الإستهلاك الحالي والدخل المتاح الحالي من جهة والدخل المتاح للفترة السابقة من جهة أخرى فإذا زاد الدخل المتاح الحالي بوحدة وحدة فإن الإستهلاك الحالي للعائلات يزيد ب 0.52 وحدة وإذا زاد الدخل المتاح للفترة السابقة بوحدة وحدة فإن الإستهلاك الحالي يزيد بـ 0.02 وحدة، أما بخصوص الإستهلاك التلقائي فيقدر ب 464369.4 مليون دج وهذا ما يتفق فرضيات الدخل النسبي لديوزنبري.

ب. التقييم الإحصائي:

✓ **إختبار المعنوية الفردية للمعالم:** من خلال المعادلة السابقة نلاحظ أن: $prob(t) = 0 < 0.05$ ومنه نقبل الفرضية $H1$ عند مستوى معنوية 5% أي أن الدخل المتاح يؤثر على قيم الإستهلاك العائلي.

✓ **إختبار معنوية المعلمة c: إختبار الفرضيات التالية:**

من خلال المعادلة السابقة نلاحظ أن: $\mathrm{prob(t)} = 0.19 > 0.05$ ومنه نقبل الفرضية $\mathbf{H0}$ عند مستوى معنوية 5% أي أن الدخل السابق لا يؤثر على قيم الإستهلاك العائلي.

✓ **إختبار المعنوية الكلية للمعالم:**

من خلال المعادلة السابقة نلاحظ أن: $\mathrm{prob(F)} = 0 < 0.05$ ومنه نقبل الفرضية H1 عند مستوى معنوية 5% وهذا يدل على جودة النموذج.

✓ **معامل التحديد R^2:**

نلاحظ أن $R^2 = 0.99$ أي أن متغيرات النموذج تفسر 99% من الإستهلاك العائلي.

✓ **إختبار الارتباط الذاتي : بالنسبة لإختبار D-W :** لدينا القيمتين الجدوليتين:

$$dL = 1.33 \quad ; \quad dU = 1.58$$

نجد أن $dU < D - W < 4 - dU$ ومنه عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء.

✓ **إختبار تجانس التباين لنموذج ديوزنبري المصحح:**

الشكل (02): إختبار تجانس التباين لنموذج ديوزنبري المصحح

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	0.285452	Prob. F(2,31)	0.7536
Obs*R-squared	0.614829	Prob. Chi-Square(2)	0.7353
Scaled explained SS	0.509302	Prob. Chi-Square(2)	0.7752

المصدر:من إعداد الباحثين إعتماداً على مخرجات برنامج EVIEWS.

من خلال الشكل (02) نلاحظ أن: $\text{prob Obs} * R^2 = 0.73$ ونلاحظ أن $\text{prob Obs} * R^2 > 0.05$، إذا نقبل الفرضية H0 عند مستوى معنوية 5% وهذا يعني يوجد تجانس تباين الأخطاء.

3.4. نموذج نظرية تايلور: تكون دالة الإستهلاك حسب نظرية تايلور على الشكل التالي :

$$CMR2 = a + b(YdR2) + cMR2(-1) + ydR2(-1) \quad \ldots(12)$$

بعد تقدير النموذج تحصلنا على النتائج التالية :

$$CMR2 = 117942.4 + 0.50dYdR2 + 0.78CMR2(-1) + 0.11YdR2(-1) \ldots(13.02)$$
$$prob(t) \quad (0.01) \quad (0) \quad (0) \quad (0.03)$$
$$n = 34 \quad R^2 = 0.99 \quad SC = 24.75 \quad DH = 0.85$$
$$prob(F) = 0$$

أ. ***التقييم الاقتصادي:*** من خلال تقديرنا لهذا النموذج نلاحظ وجود علاقة طردية بين الإستهلاك الحالي للعائلات والإستهلاك السابق من جهة والدخل المتاح للفترة السابقة من جهة أخرى والتغير في الدخل المتاح من جهة أخرى، فإذا زاد الإستهلاك السابق بوحدة واحدة فإن الإستهلاك الحالي للعائلات يزيد ب 0.78 وحدة، كذلك إذا زاد الدخل المتاح للفترة السابقة بوحدة واحدة فإن الإستهلاك الحالي يزيد بـ0.11 وحدة، كذلك إذا زاد التغير في الدخل المتاح الحالي بوحدة واحدة فإن الإستهلاك الحالي يزيد بـ 0.50 وحدة وأما بخصوص الإستهلاك المستقل فيقدر بـ 117942.4 مليون دج.

ب. التقييم الإحصائي:

✓ **إختبار المعنوية الفردية للمعالم:**

✓ ***إختبار معنوية المعلمة a: إختبار الفرضيات التالية:***

$$\begin{cases} H0: a = 0 & \text{غير معنوي} \\ H1: a \neq 0 & \text{معنوي} \end{cases}$$

من خلال المعادلة السابقة نلاحظ أن: $Prob(t) = 0.01 < 0.05$ ومنه نقبل الفرضية $H1$ عند مستوى معنوية 5% ونقر بمعنوية معلمة الثابت أي الإستهلاك التلقائي يؤثر على الإستهلاك الحالي.

✓ ***إختبار معنوية المعلمة b: إختبار الفرضيات التالية:***

$$\begin{cases} H0: b = 0 & \text{غير معنوي} \\ H1: b \neq 0 & \text{معنوي} \end{cases}$$

من خلال المعادلة السابقة $prob(t) = 0 < 0.05$ ومنه نقبل الفرضية $H1$ عند مستوى معنوية 5% أي أن التغير في الدخل المتاح يؤثر على قيم الإستهلاك العائلي.

✓ ***إختبار معنوية المعلمة c: إختبار الفرضيات التالية:***

$$\begin{cases} H0: c = 0 & \text{غير معنوي} \\ H1: c \neq 0 & \text{معنوي} \end{cases}$$

من خلال المعادلة السابقة $prob(t) = 0 < 0.05$ ومنه نقبل الفرضية $H1$ عند مستوى معنوية 5% أي أن الإستهلاك السابق لا يؤثر على قيم الإستهلاك العائلي.

✓ **إختبار معنوية المعلمة d: إختبار الفرضيات التالية:**

$$\begin{cases} H0: d = 0 & \text{غير معنوي} \\ H1: d \neq 0 & \text{معنوي} \end{cases}$$

من خلال المعادلة السابقة $prob(t) = 0.03 < 0.05$ ومنه نقبل الفرضية $H1$ عند مستوى معنوية 5 % أي أن الدخل السابق لا يؤثر على قيم الإستهلاك العائلي.

✓ ***إختبار المعنوية الكلية للمعالم:***

$H0: a = b = 0$ فرضية العدم

$H1: a \neq 0$ و $b \neq 0$ فرضية البديلة

من خلال المعادلة السابقة $prob(F) = 0 < 0.05$ ومنه نقبل الفرضية $H1$ عند مستوى معنوية 5% وهذا يدل على جودة النموذج.

✓ ***معامل التحديد R^2:*** نلاحظ أن $R^2 = 0.99$ أي أن متغيرات النموذج تفسر 99% من الإستهلاك العائلي.

✓ ***إختبار الارتباط الذاتي (إختبار DH):*** إحصائية نموذج تايلور 0.85 والتي هي أقل من إحصائية التوزيع الطبيعي 1.96 ومنه نقول بعدم وجود إرتباط الأخطاء.

✓ **إختبار تجانس تباين الأخطاء لنموذج تايلور:**

$H0$: تجانس تباين الأخطاء

$H1$: عدم تجانس تباين الأخطاء

الشكل (03): إختبار تجانس تباين الأخطاء لنموذج تايلور

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	2.560064	Prob. F(3,30)	0.0736
Obs*R-squared	6.930074	Prob. Chi-Square(3)	0.0742
Scaled explained SS	3.828086	Prob. Chi-Square(3)	0.2806

المصدر: من إعداد الباحثين إعتماداً على مخرجات برنامج EVIEWS.

من خلال الشكل (03) لدينا: $prob\ Obs * R^2 = 0.0742$ ونلاحظ أن $prob\ Obs * R^2 > 0.05$، إذا نقبل الفرضية $H0$ عند مستوى معنوية 5% وهذا يعني يوجد تجانس تباين للأخطاء.

وعموماً يمكن القول أن النموذج الأفضل هو نموذج تايلور، وذلك نظراً للسلامة الاقتصادية والإحصائية للنموذج في صورته الأصلية.

✓ ***إختبار التغير الهيكلي لـ chou***

$H0$: لا يوجد تغير هيكل عند سنة 1994

$H1$: يوجد تغير هيكلي عند سنة 1994

$\mathbf{Prob.F(4;26) = 0.0042 < 0.05}$ إذا نقبل الفرضية $H1$ والذي يعني وجود تغير هيكلي في النموذج في سنة 1994.

خاتمة:

من خلال هذه الدراسة تطرقنا إلى دراسة وصفية للإستهلاك العائلي في الجزائر عن طريق تعريف الإستهلاك العائلي، وذكر خصائصه لدى المواطن الجزائري، وعرض أنواع العائلات في الجزائر وتطورها، وتوضيح الإحصائيات الإستهلاكية لدى العائلات الجزائرية خلال الفترة 1980-2016، كما حاولنا ذكر بعض الدراسات السابقة التي عالجه الإستهلاك العائلي في الجزائر وبعض دول الوطن العربي وكذلك بعض الدول الأجنبية، وفي الأخير قمنا بمعالجة بعض نماذج الإستهلاك في الجزائر حسب النظرية الاقتصادية، وذلك بإسقاط الأرقام والبيانات الإحصائية الخاصة بالجزائر على النظرية الاقتصادية، وطبقنا عليها دراسة قياسية، ومن خلال نتائج التحليل تبين أن نموذج تايلور هو الأفضل لتفسير الإستهلاك العائلي في الجزائر خلال الفترة 1980-2016.

المراجع والإحالات:

[1] . أموري هادي كاظم، سعيد عوض المعلم (2001)، ***تقدير وتحليل نماذج الإستهلاك مابين دوال أنجل ومنظومات الطلب***، دار المناهج ، عمان الأردن.

[2] . بن عطية محمد(2006)، ***دراسة استهلاك العائلات الجزائرية ما بين 1969 و2005***، مذكرة ماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان.

[3] . سامي خليل (1994)، ***نظرية الاقتصاد الكلي***، الكتاب الثاني، جامعة الكويت.

[4] . صباح زروخي (2012)، ***محددات الإستهلاك العائلي في الجزائر دراسة قياسية للفترة: (1990-2010)***، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة لمسيلة.

[5] . حسام داود وآخرون(2005)، ***مبادئ الاقتصاد الكلي***، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان الأردن.

[6] خالد واصف الوزني(2007)، ***مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق***، دار وائل للنشر، الأردن، عمان.

[7] . ضياء مجيد الموسوي (2005)، ***النظرية الاقتصادية: التحليل الاقتصادي الكلي***، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر.

[8] . زينب حسين عوض الله (2003)، ***مبادئ المالية العامة***، الفتح للطباعة والنشر، مصر.

[9] . كامل بكري وآخرون (1999)، ***مبادي الاقتصاد الكلي***، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.

[10] . بختي سعاد (2001)، ***النمذجة القياسية لدوال الإستهلاك العائلي للفترة (1970-1999)***، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر.

[11] . ضياء مجيد الموسوي (2009)، ***النظرية الإقتصادية: التحليل الاقتصادي الكلي***، ديوان المطبوعات الجامعية.

[12]. صباح زروخي (2012)، ***محددات الإستهلاك العائلي في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1990-2010)***، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة لمسيلة.

[13] . D.N.Gujarati, ***Basic Econometrics***, 4th Edition 2004, pp: 686-687.

* يوجد اختلاف في الأبحاث في استخدام لفظ عائلة وأسرة (Ménages): Ménages et Entreprises Individuelles (MEI) : Dans ce secteur est incluse l'activité de production, dans la mesure où pour les entrepreneurs individuels (rattachés aux ménages) qui ont une double fonction (production et consommation) ne peuvent être clairement différenciés, d'une part (non-homogénéité), et d'autre part les décisions d'exercer la fonction principale n'est pas autonome et ce, par rapport au ménage.

** يحسب الدخل الدائم أيضا بواسطة التمهيد الآسي البسيط.

*** المعادلة (06) تسمى أيضا بنموذج براون (نماذج التوزيع الهندسي) ، لمزيد من التعمق أنظر: تومي صالح(2006)، ***مدخل لنظرية القياس الاقتصادي***، الجزء الثاني،OPU ،الطبعة 2، ص ص: 111-113،

مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية
ISSN 2352-9962/E-ISSN 2572-0147
العدد التاسع- جوان 2018

OEB Univ. Publish. Co.

أثر المعلومات المالية في اتخاذ القرارات الاستثمارية في سوق عمان المالي

The impact of financial information on investment decision making in the Amman Stock Exchange

د. هباش فارس
جامعة سطيف، الجزائر
issamhabbache@yahoo.fr

د. مناع ريمة
جامعة سطيف، الجزائر
anwar.rima2014@gmail.com

تاريخ التسليم:2018/01/30، تاريخ التقييم: 2018/04/12، تاريخ القبول:2018/05/17

الملخص

تسعى هذه الدراسة إلى بيان أثر ومنفعة المعلومات المالية لاتخاذ القرارات الاستثمارية بالشركات المدرجة في سوق عمان المالي وذلك من خلال دراسة مدى فهم وكفاية المعلومات المالية لعينة من المستثمرين الأفراد، ومدى ادراكهم لأهمية هذه المعلومات من بين مصادر المعلومات الأخرى لاتخاذ قراراتهم الاستثمارية، ومدى استخدامهم للمعلومات المالية لاتخاذ قرار الاستثمار بسوق عمان المالي.

ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام أداة الاستمارة لجمع المعلومات وزعت على عينة من المستثمرين الافراد بسوق عمان المالي، وبناءً على أراء 41 مستثمرا فرديا توصلت الدراسة الى وجود أثر كبير للمعلومات المالية في ترشيد القرارات الاستثمارية بسوق عمان المالي.

الكلمات المفتاحية: المعلومات المالية، القرارات الاستثمارية، سوق عمان المالي

Abstract

This study seeks to demonstrate the impact and usefulness of financial information for investment decision making in companies listed on the Amman Stock Exchange by examining the understanding and adequacy of the financial information of a sample of individual investors and their understanding of the importance of this information among other sources of information for making their investment decisions and their use of financial information To make a decision to invest in the Amman Stock Exchange.

In order to achieve the objectives of the study, the questionnaire was used to gather information on a sample of individual investors in the Amman Stock Exchange. Based on the views of 41 individual investors, the study found that there is a significant impact of financial information in rationalizing investment decisions in the Amman Stock Exchange.

Key words: Financial Information, Investment Decisions, Amman Stock Exchange

مقدمة:

ينظر خبراء الاستثمار للمعلومة الصحيحة والدقيقة والمفصلة والمتوفرة في الوقت المناسب (المعلومات ذات الجودة العالية) والتي تؤدي إلى سلامة التحليل على أنها أغلى سلعة استثمارية، بل أنهم ينظرون لها أحيانا على أنها أثمن من الذهب والنفط باعتبارها أهم ركائز الاستقرار المالي؛ من هنا تتضح لنا المكانة الكبيرة التي تأخذها المعلومات المالية والاقتصادية في عالم المال والاستثمار، لما لها من دور كبير في تطوير كفاءة عمل مكونات النظام المالي، كما أن توافرها بشكل سليم أمر ضروري عند تحليل الاتجاهات والأحداث الاقتصادية والتخفيض من حالة عدم التأكد المستقبلي ومن ثم تحقيق الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي؛ وفي مجال الحصول على المعلومات المالية والاقتصادية تحققت تحسينات في ما بين السنوات العشر والخمس عشر الماضية وذلك بوجود مصادر عدة توفرها منها على سبيل المثال موقع المؤشرات المالية العالمية، نشرات الأخبار المالية، بنوك المعلومات، الصحف المتخصصة كـ: the Wall،Newyourk time street journal، شركات أعمال الأوراق المالية، نشرات الإصدار، القوائم والتقارير المالية الأولية والسنوية التي تصدرها الشركات المدرجة في الأسواق المالية.

ولعل أن هذه الأخيرة تعتبر أهم مصدر من مصادر المعلومات في أهم مكون من مكونات النظام المالي ألا وهي الأسواق المالية إذ يُعد التقرير أحد المصادر المهمة للمعلومات والبيانات التي يحتاجها المستثمرون للتعرف على أنواع النشاطات الرئيسية للشركة وطبيعة استثماراتها وهيكلة إدارتها ومستوى أدائها خلال العام المالي. كذلك يُعّد هذا التقرير من التقارير التي يعتمد عليها المستثمر في بناء قراره الاستثماري بالإضافة إلى البيانات المالية الأخرى؛ فهو رسالة من الشركة للمساهمين والمستثمرين تتضمن مجموعة من المعلومات الأساسية حول نشاط الشركة وأبرز ما قامت به من مشاريع إضافة إلى تحليل النتائج التشغيلية والمالية. ومن جانب آخر، يقدم التقرير تصوراً واضحاً حول هيكلة مجلس إدارة الشركة ومدى التزامها لأحكام لائحة حوكمة الشركات؛

غير أن هذه التقارير المالية لا يمكن أن تؤد الدور المنتظر منها كمصدر من مصادر المعلومات إلا إذا تضمنت معلومات ذات جودة عالية، فجودة التقارير المالية المنشورة من قبل الشركات المدرجة في الأسواق المالية تؤدي إلى رفع كفاءة أسواق المال؛ مما يحقق أفضل تخصيص للموارد المتاحة، كما تزيد من ثقة المستثمرين بالمعلومات المالية والتي تمكنهم من اتخاذ القرارات الرشيدة، كما تمكن من اتخاذ القرارات التصحيحية مبكراً قبل حدوث أي اختلالات على مستوى السوق المالي؛ ولهذا يمكن القول بأن جودة المعلومات المتوفرة في التقارير المالية المنشورة تساهم في ترشيد القرارات أيا كان نوعها.

أولا:منهجية الدراسة

1- مشكلة الدراسة:

يمكن التعبير عن مشكلة الدراسة من خلال طرح السؤال الرئيسي التالي:

- **ما مدى تأثير وأهمية المعلومات المالية على اتخاذ القرارات الاستثمارية في سوق عمان المالي؟**

وفي ضوء هذه الاشكالية فإن هذه الورقة البحثية تسعى لتوفير إجابات عن مجموع التساؤلات الآتية:

- **هل يفهم المستثمر طبيعة المعلومات المالية التي تتضمنها القوائم والتقارير المالية وهل هي كافية بالنسبة له لاتخاذ قراره الاستثماري؟**
- **هل يدرك المستثمر أهمية هذه المعلومات في قراره الخاص بتداول أسهم الشركات المدرجة في سوق عمان المالي؟**
- **هل يستخدم المستثمر هذه المعلومات في قراره الاستثماري ؟أم أن هناك معلومات أخرى تؤثر في قراره؟**

2- فرضيات الدراسة

وللإجابة على ما تم طرحه من تساؤلات، فإننا انطلقنا من الفرضيات الأساسية التالية:

- الفرضية 01: إن المستثمرين الأفراد بسوق عمان المالي يفهمون المعلومات المالية التي تتضمنها التقارير المالية وهي كافية لهم في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية.

- الفرضية 02: إن المستثمرين الأفراد بسوق عمان المالي يدركون أهمية المعلومات المالية من بين المعلومات المتاحة الاخرى في اتخاذ القرارات الاستثمارية.

- الفرضية 03: إن المستثمرين الأفراد بسوق عمان المالي يستخدمون المعلومات المالية في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية.

3- أهمية الدراسة:

باعتبار المعلومة هي الأساس الذي تُستند عليه القرارات أياً كان نوعها؛ تتجسد أهمية هذه الدراسة من خلال محاولة إظهار الأهمية التي تلعبها المعلومات المالية لاتخاذ القرارات الاستثمارية لعينة من المستثمرين بالسوق المالية الأردنية، كما تتبع أهمية الدراسة فالتعرف على أهم الجوانب النظرية للمعلومات المالية والقرارات الاستثمارية في الأسواق المالية، ودراسة أهمية ذلك من خلال الدراسة التطبيقية. وذلك باعتبار المعلومات المالية أهم الركائز التي تقوم عليها الأسواق المالية نظرا لما تفي به من احتياجات لمتخذي القرارات وخاصة المستثمرين منهم.

4- أهداف البحث:

يتمثل الهدف الرئيسي من هذه الدراسة في التعرف على تأثير وأهمية المعلومات المالية خاصة التي تتضمنها التقارير المالية للشركات المدرجة في سوق عمان المالي للمستثمرين الأفراد ومدى اعتمادهم عليها في اتخاذ القرارات الاستثمارية بهذه السوق، أما الأهداف الفرعية فتتمثل فيما يلي:

- تحديد كيفية الحصول على أهم المعلومات المالية والاقتصادية التي يمكن الاعتماد عليها في تقييم أداء الأسواق المالية والتي تساعد على اتخاذ القرارات الاستثمارية؛
- تحديد مدى كفاية ووضوح المعلومات المالية بالنسبة للمستثمرين الأفراد في سوق عمان المالي؛
- تحديد مدى ادراك أهمية المعلومات بكل أنواعها بالنسبة للمستثمرين الأفراد في سوق عمان المالي؛
- تحديد مدى استخدام المعلومات المالية في اتخاذ القرارات الاستثمارية في سوق عمان المالي.

5- منهج الدراسة

من أجل دراسة إشكالية موضوع بحثنا، والإجابة على الأسئلة المطروحة واثبات أو نفي الفرضيات المعتمدة في الدراسة،تعيّن علينا إتباع المنهج الوصفي التحليلي، وهذا باعتباره الأنسب لمثل هذا النوع من الدراسات بشكل عام والأكثر ملاءمة لطبيعة موضوع بحثنا بشكل خاص. وقد استخدم المنهج الوصفي عند تبيان الدور الذي تلعبه جودة المعلومات بشتى أنواعها ومصادرها في ترشيد القرارات الاستثمارية في الأسواق المالية، واستخدام المنهج التحليلي في التعقيب على ما تم وصفه.

6- الدراسات السابقة:

تطرقت مجموعة من الدراسات سابقة الإنجاز إلى مواضيع شبيهة بموضوع دراستنا، وتتمثل المهمة منها في الآتية الذكر:

- دراسة "وائل ابراهيم الراشد"، (1999)، بعنوان: "أهمية المعلومات المحاسبية ومدى كفايتها لخدمة قرارات الاستثمار في الأوراق المالية: دراسة تحليلية لسوق الأوراق المالية بدولة الكويت"

هدفت الدراسة إلى قياس مدى أهمية وكفاية المعلومات المحاسبية المنشورة في دولة الكويت لمتخذي القرارات المالية وذلك من خلال عدة أساليب إحصائية وأدوات اختبارية طبقت على عدد من المتعاملين بالمعلومات المحاسبية. وقد انتهت الدراسة إلى عدد من النتائج أبرزها أن لفئة المستثمرين اهتمام أكبر بالقيم السوقية للسهم والعوائد المتوقعة والمعلومات غير المحاسبية مقارنة بغيرها من المحللين الماليين. إلا أن كلا الفئتين تؤكد على عدم كفاية المعلومات المحاسبية المنشورة وبالأخص فيما يتعلق بالأرقام الخاصة بالتنبؤ، مما يؤكد على أهمية نشر هذه المعلومات المالية الدورية وتثبيت مفاهيم المؤشرات المالية للمتعاملين بسوق الأوراق المالية بدولة الكويت.

- دراسة "Laura L.Veldkamp"، (2005)، بعنوان:"

"Media Frenzies In Markets For Financial Information

حيث طبقت الدراسة على (23) سوقاً مالياً بهدف التعرف على مدى إسهام المعلومات المالية في تعزيز وزيادة قيمة الأصول المالية، وتبين من الدراسة أن قيمة الأصول المالية ترتبط مباشرة بالمعلومات المالية حولها، بحيث أنه كلما توفرت المعلومات المالية وساعدت على الحد من درجة المخاطرة للأصل المالي كلما زادت قيمة هذا الأصل، وكلما قلت المعلومات المالية المتعلقة بالأصل المالي كلما قلت قيمته.

- دراسة "محمد شمس الدين شريف نصر"، (2014)، بعنوان:"دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الاستثمارية: دراسة ميدانية لعينة من الشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية"

هدفت الدراسة إلى معرفة مدى فعالية استخدام المعلومات المحاسبية لزيادة فعالية القرار، توفير المعلومات المحاسبية في سوق الخرطوم للأوراق المالية يمكن المستثمرين من اتخاذ قراراتهم الاستثمارية، وتحديد المعلومات غير المحاسبية التي يستعين بها المستثمرون في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية ودرجة اعتمادهم عليها. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج اهمها أن المستثمر بسوق الخرطوم للأوراق المالية يعتمد على المعلومات المحاسبية في اتخاذ قراره الاستثماري، وتقليل مخاطر الاستثمار يعتمد بشكل أساسي على المعلومات المحاسبية المنشورة بسوق الخرطوم للأوراق المالية.

مما سبق نلاحظ ان هناك اجماع من قبل الباحثين في دراساتهم السابقة بالأهمية الكبيرة للمعلومات المالية في عملية اتخاذ القرار الاستثماري بالرغم من اختلاف متغيرات بحوثهم ودولهم؛ وما تميزت به هذه الدراسة عن الدراسات السابقة كونها اخذت متغيرات مختلفة ومتعددة وعينة مختلفة. وبالرغم أن هناك دراسات اخرى شبيهة بموضوع بحثنا وقد تمت في سوق عمان المالي غير أن دراستنا تختلف عنها من حيث الفترة الزمنية، وكذلك من حيث الهدف، ومن حيث العينة مما يعطي البحث الحالي بعدا مختلفا عنها.

ثانيا: الإطار النظري للدراسة

I. أهمية جودة المعلومات المالية في الأسواق المالية

تعد المعلومات من أهم الأركان الفعالة لنجاح وتطور الأسواق المالية، فهي تمثل المحرك الأساسي لتوجيه المدخرات نحو الفرص الاستثمارية وتحقيق التخصيص الكفء للموارد ومن ثم تحقيق التنمية والاستقرار المالي للأسواق المالية.

1- ماهية المعلومات المالية:

تعرف المعلومات المالية: على أنها المعلومات التي تتعلق بالوضع المالي للمنظمات والاقتصاديات المختلفة، إضافة للمعلومات حول الأحداث التي تؤثر على أمن الاستثمار وسلامته (نازم، وحمادنة،2009، ص217).

والبعض الأخر يعرف المعلومات المالية بشقيها النقدي أي المعبر عنه بالوحدات النقدية مثل رقم الأعمال، سعر التكلفة. وغير النقدي مثل حجم وسائل الإنتاج للشركة....، وبذلك فالمعلومات المالية تشمل كل البيانات والمعلومات الكمية والإحصائية التي تنطبق عليها المبادئ المحاسبية أو بأنها "كافة المعلومات الناتجة عن قيام الشركة أو المؤسسة بوظائفها المختلفة، سواء أكانت وصفية أو كمية"(بلعجوز ،2009،ص171).

ومن خلال ما سبق نخلص إلى أن المعلومات بصفة عامة هي عبارة عن البيانات التي تمت معالجتها بشكل ملائم لتعطي معناً كاملاً بالنسبة لمستخدم ما،مما يمكنه من استخدامها لاتخاذ مختلف القرارات سواء في الوقت الحالي أو المستقبلي. وإذا ما تعلقت تلك المعلومات بأوضاع القطاع المالي نطلق

عليها بالمعلومات المالية والتي يجب أن تشمل هي الأخرى على جميع البيانات والمعلومات الكمية وكذا جميع البيانات والمعلومات الوصفية.

2- أصناف المعلومات المتوفرة والمؤثرة في الأسواق المالية

من الأمور المؤكدة سرعة تغير الأوضاع في أسواق المال، ثم سرعة تغيرها من جديد، وذلك بسبب التفاعل الفوري للأسواق مع المعلومات والأخبار الدورية واليومية العاجلة والمفاجئة؛ ويمكن تصنيف المعلومات التي تتفاعل معها الأسواق المالية في الآتي(محروس، 1993، ص ص58-60):

* **الاقتصاد العالمي:** حيث يهتم مستخدمي المعلومات في الأسواق المالية بالتعرف على اتجاهات النشاط الاقتصادي العالمي من حيث حالات الركود والانتعاش، التضخم والانكماش، التكتلات الاقتصادية الإقليمية، النزاعات الإقليمية...الخ؛

* **الاقتصاد المحلي:** ويقصد بذلك اتجاهات اقتصاد الدولة ذاتها والتغيرات التي تطرأ عليه مثل الركود، الانتعاش، التضخم، الانكماش، البطالة، التشريعات المالية، القرارات الحكومية المتعلقة بتنظيم الأسواق المالية....الخ؛

* **قطاعات النشاط الاقتصادي:** وفي هذا المجال يهتم مستخدمي المعلومات بالتعرف على تطور أنشطة القطاعات المختلفة داخل الدولة (صناعة، زراعة، بترول، مال، تجارة.....الخ) وكذلك التعرف على أنشطة القطاعات الفرعية داخل كل قطاع رئيسي (صناعات غذائية، صناعات هندسية، استخراج بترول، تكرير بترول، تجارة داخلية، تجارة خارجية، نشاط مصرفي...الخ)، وعلاوة على ذلك فقد يهتم بعض مستخدمي المعلومات بالتعرف على تطور أنشطة أهم الشركات في كل قطاع على حدة، باعتبار أن ما يطرأ من تغير على أنشطة هذه الشركات ومراكزها المالية يعتبر مؤشراً لأوضاع القطاع الذي تنتمي إليه ككل.

* **جودة الأوراق المالية:** المقصود بجودة الأوراق المالية هو مدى اطمئنان المستثمرين في الأسواق المالية إلى أنهم سوف يحصلون على العوائد الدورية للأوراق المالية، وكذلك إلى مدى اطمئنانهم إلى استرداد قيمة الأوراق المالية نفسها (القيمة الإسمية للأوراق المالية).

غير أن هذه المعلومات المالية لا يمكن أن تؤثر على متخذي القرارات في الأسواق المالية إلا إذا توفرت فيها مجموعة من الخصائص تقيس مدى جودتها أي أن هذه الخصائص هي التي تعطي للمعلومات المالية قيمتها وأهميتها بالقدر الذي تتصف به.

3- فما المقصود بجودة المعلومات المالية؟

تعني الجودة في هذا المجال مصداقية المعلومات المالية التي تتضمنها التقارير المالية وما تحققه من منفعة للمستخدمين، ولتحقيق ذلك يجب أن تخلو من التحريف والتضليل، وأن تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية، بما يحقق الهدف من استخدامها(كمون،2013، ص20). كما أن مستوى جودة المعلومات المالية لا يعتمد على الخصائص الذاتية للمعلومات فقط بل يتعداها على خصائص تتعلق بمتخذي القرارات لمستخدمي المعلومات، وتتمثل خصائص جودة المعلومات المالية فيما يلي:

* **الملاءمة للمعلومات:** أي يجب أن تكون المعلومات ملائمة لحاجات صناع القرارات وتمتلك خاصية الملاءمة عندما تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين لمساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية أو تأكيد تقييماتهم الماضية أو تصحيحها أي بمعنى آخر قدرة المعلومة على إحداث تغيير في اتجاه قرار مستخدم معين(يوسف،2012، ص232).

ولضمان تجسيد صفة الملاءمة في المعلومة المالية يجب توافر ثلاثة خصائص فرعية: التوقيت المناسب للمعلومة، خاصية القيمة التنبؤية للمعلومات، خاصية القيمة الاسترجاعية للمعلومات.

***الموثوقية والشفافية:** المقصود بالموثوقية أن تكون المعلومات خالية من الأخطاء وتعكس الظروف والأحداث الاقتصادية بصدق وأمانة وبطريقة قابلة للتحقق، بمعنى أن يكون لها دلالة محددة بصرف النظر عمن يقوم بأدائها. أي خاصية الموثوقية إنما تتعلق بأمانة المعلومات وامكانية الاعتماد عليها(جربوع،2007، ص509).

ولكي تتسم المعلومات المالية بالموثوقية يجب أن تتوافر فيها ثلاثة خصائص فرعية الآتية: الصدق في العرض، القابلية للتحقق، الحياد

كما أن هناك خاصية أخرى يتيح توفرها فائدة أكبر للمعلومات ولعل توفرها يعزز من فائدة الخصائص السابقة الذكر، وهي:

* **القابلية للفهم:** إن قابلية المعلومات المالية للفهم يعتمد على مؤشرين مهمين هما(المجهلي،2009/2008، ص59):

- درجة الوضوح والبساطة: والبساطة لا تعني التخلي عن الجوهر والاهتمام بالشكل لأن البساطة في التعبير هدف يسهل الفهم للشخص ذي المستوى المتوسط، ويؤدي التعقيد إلى عدم نجاح المعلومات في إيصال جوهرها، وبالتالي انعدام فائدتها.

- مستوى الفهم والإدراك والوعي لدى مستخدمي المعلومات: إن مستوى الفهم للمعلومات المالية همزة وصل بين المعلومات المالية التي يجب أن تكون مفيدة، وبين المستخدمين الذين ينبغي أن تتوفر لهم حد أدنى من المعرفة بهذه المعلومة لكي يمكن من فهمها والاستفادة منها.

4- مصادر الحصول على المعلومات المالية والاقتصادية

كشفت النقاط السابقة عن طبيعة وأهمية جودة المعلومات المالية والاقتصادية التي تؤثر على اتخاذ مختلف القرارات في الأسواق المالية، ولكن لم توضح من أين يمكن لأي متخذ قرار في السوق المالي الحصول على تلك المعلومات؟ وفي إجابتنا عن هذا السؤال سوف نركز على مختلف المصادر المتاحة في الأسواق المالية العالمية، وذلك من أجل إثراء المعرفة بشأن مصادر المعلومات على أمل تنميتها في أسواق المال العربية وخاصة سوق المالية الأردنية، وذلك نظرا لأن نقص المعلومات لدى أفراد الجمهور هو من أهم أسباب إحجامهم عن توجيه الأموال إلى الاستثمار في الأوراق المالية مما يترك أثراً عكسياً على حجم التعاملات في الأسواق المالية، وفيما يلي نعرض أهم مصادر المعلومات في الأسواق المالية:

*** الصحف والمجلات المتخصصة ومطبوعات مستشار الاستثمار:** تعرض مختلف الصحف والمجلات أهم الأخبار عن الشؤون العالمية سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية، إضافة إلى تعليق الخبراء عن الأمور الهامة التي تتناولها تلك الأخبار، والآثار التي يمكن أن تنجم عنها، كما تنتشر أيضا وجهات نظر الخبراء في شأن المستقبل. كما تعرض كذلك مختلف المعلومات عن أحوال أسواق المال في العديد من الدول، فهي بذلك تحقق تغطية أفضل للشؤون العالمية وأسواق النقد، وتقدم أفضل المعلومات عن الشركات المصدرة للأوراق المالية المتداولة في أسواق رأس المال، كما تنشر كذلك مؤشرات السوق لقطاعات معينة من منشآت الأعمال، والمؤشرات لأسهم معينة وغيرها من المعلومات التي يستفيد منها المهتمين بالأسواق المالية. أما المقصود بمطبوعات مستشار الاستثمار يعني مطبوعات وكالات التنقيط أي مطبوعات كل من ستاندرد أند بور، ومودي...وغيرها، التي تصدر فيها قدر هائل من المعلومات في صورة تقارير أو أدلة أو سجلات تزخر كلها بالمعلومات المفيدة (هندي،1999، ص ص219-227).

*** التقارير التي تنشرها بيوت السمسرة:** تقوم بيوت السمسرة بنشر معلومات في شكل تقارير خاصة عن بعض الأوراق المالية، توصيات بشراء أو بيع أو الاحتفاظ بالأوراق المالية (مفتاح، ومعارفي، 2010/2009، ص184).

*** قواعد البيانات:** تسمح هذه المصادر لأفراد الجمهور في الأسواق المالية بالحصول على المعلومات عن طريق الكمبيوتر "On line" للتعرف على التغير في سعر الأوراق المالية المتداولة، ومن أحدث الخدمات المقدمة ما يعرف باسم "دليل المستثمر الفرد للاستثمار عن طريق شبكة الكمبيوتر" التي تتيح له المفاضلة بين فرص استثمارية متنوعة (مفتاح، ومعارفي، 2010/2009، ص184).

*** المطبوعات الحكومية:** تعتبر المطبوعات الحكومية من أهم مصادر المعلومات عن الأحوال الاقتصادية بصفة عامة والجوانب المالية لها بصفة خاصة، وذلك إضافة إلى كونها مصدراً للمعلومات عن العديد من الصناعات. ودون الدخول في تحديد الجهة الحكومية التي تصدر تلك المعلومات، فإن تلك المعلومات عادة ما تكون شهرية أو سنوية، وتتضمن بيانات إحصائية عن الأسعار والأجور والإنتاج، وخرائط توضح حجم الدخل القومي وعناصره، والدورات الاقتصادية، وظروف أسواق رأس المال، والتوقعات بشأن أمور تخص منشآت الأعمال، كما توجد مطبوعات حكومية تكشف عن المعروض من النقود، وأسعار الفائدة، ومستوى النشاط الاقتصادي، ومعدل التضخم وكلها معلومات ذات أهمية وتأثير كبير على أداء الأسواق المالية وتطورها. كما تصدر الحكومة كذلك تقارير سنوية وربع سنوية تتضمن قوائم الدخل والميزانيات العمومية للمنشآت الصناعية مصنفة على أساس نوع الصناعة وكذا على أساس حجم المنشأة، كل هذا إضافة إلى مطبوعات تتضمن -ضمن أشياء أخرى- مقالات تحليلية عن الشؤون الاقتصادية العامة، وعن شؤون المال والأعمال (هندي،1999، ص238).

*** تقارير المنشآت(الشركات):** يمثل التقرير المتعلق بالقوائم المالية الأولية (ربع السنوية والسنوية) الصادر من الشركة نقطة انطلاق جيدة للتعرف على أحوال الشركة. وتلزم اللوائح والقواعد الصادرة عن هيئة السوق

المالية الشركات المدرجة في السوق المالية بتزويد الهيئة بالقوائم المالية الأولية والسنوية، ونشرها فور اعتمادها من مجلس إدارة الشركة، مما يكسبها صفة المصداقية والشفافية، وتحتوي القوائم المالية على معلومات تفصيلية بشأن الموقف المالي الحالي للشركة، كما تقوم الشركة بإصدار تقرير سنوي تستعرض فيه انجازاتها الإنتاجية والإدارية والاستثمارية والمالية في العام المالي المنصرم وتعطي فيه مؤشرات عن خططها المستقبلية والصعوبات المالية التي قد تواجهها(هندي،1999، ص236).

ونظراً لأهمية التقارير المالية وباعتبارها أهم مصدر للمعلومات في السوق المالية عن غيرها من المصادر السالفة الذكر، سيتم التطرق إلى هذا المصدر بشكل من التفصيل في العنصر الموالي.

5- التقارير والقوائم المالية كأهم مصدر للمعلومات في الأسواق المالية

التقارير المالية هي أداة لانسياب المعلومات من الشركة إلى أطراف المهتمة بها، وبذلك فهي تمثل أهم مصدر للمعلومات المالية لتحليل أوضاع السوق المالية، والتقارير المالية تشمل جميع المصادر الداخلية للمعلومات المالية والمتمثلة في(حماد،2006، ص ص53-54):

* القوائم المالية الأساسية: وتمثل الجزء المحوري للتقارير المالية وتشمل أربع قوائم أساسية هي قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة التغيرات في حقوق الملكية، قائمة التدفقات النقدية؛

* المذكرات والملاحظات المرفقة بالقوائم المالية: وتعد تلك الملاحظات جزءًضرورياً من مصادر المعلومات المفيدة وتوفر معلومات إضافية غير موجودة في القوائم المالية؛

* التقارير المؤقتة:والتي تقدم على مدار السنة (نصف سنوية وربع سنوية)؛

* تقارير مجلس الإدارة: والتي تحتوي على معلومات مفيدة تتناول بيانات مالية وإحصائية وبعض الخطط المستقبلية؛

* تقرير مراقب الحسابات: وما قد يحتويه من ملاحظات أو تحفظات خاصة بالقوائم المالية التي تم مراجعتها؛

* قوائم تنبؤات الإدارة؛

* معلومات أخرى.

من خلال ما سبق نخلص إلى أن التقارير المالية ليست غاية في حد ذاتها ولكنها تهدف إلى تقديم المعلومات التي تكون مفيدة في اتخاذ قرارات الأعمال والقرارات الاستثمارية في الأسواق المالية. أي أن أهمية التقارير المالية تنبع من أهمية المعلومات المالية المفصح عنها في صلبها والتي تعد من أهم مصادر المعلومات للمستخدمين الخارجيين.

ويمكن إظهار أهمية التقارير المالية من خلال تحقيقها للأمور التالية (قاقيش، و البطانية، 2009، ص ص20-21):

- تعد من مصادر المعلومات الأساسية لاتخاذ القرارات الرشيدة، وكلما قامت الشركة بتوفير حجم أكبر من المعلومات المالية، قلت الإشاعات والمعلومات الخاطئة التي يتم تداولها في السوق المالي؛

- تجعل التعامل في السوق المالي أكثر عدالة، لأنها توفر فرصاً متكافئة في الحصول على المعلومات. وكذلك تخضع للفحص من قبل مدقق الحسابات مما يزيد من درجة عدالتها ومصداقيتها؛
- تتصف بتنوع المعلومات التي توضح أنشطة الشركة المتنوعة؛
- تعد من العوامل الأساسية في تحديد اتجاه الأسهم في السوق المالي؛

توفر مناخاً استثمارياً ملائماً، وتزيد من فرصة نمو السوق المالي، واستقراره، وازدهاره، واستمراريته الذي بدوره يؤثر على ازدهار الاقتصاد وانتعاشه.

II. المقومات الأساسية للقرارات الاستثمارية في الأسواق المالية

يعرف **القرار الاستثماري** على أنه "القرار الذي ينصب اهتمام متخذها على كيفية توظيف الأموال التي يتم الحصول عليها، أي التوظيف الأفضل بهدف الحصول على العوائد الملائمة لمستوى المخاطرة التي تتعرض لها هذه الأموال عند توظيفها" (جمام، ودباش، 2017، ص08).

فيواجه المستثمر ثلاثة مواقف تتطلب منه اتخاذ قرار، وتتوقف طبيعة القرار الذي يتخذه في هذه المواقف على طبيعة العلاقة القائمة بين سعر الأداة الاستثمارية من جهة، وقيمتها من جهة أخرى. ضمن هذا الإطار تتدرج قرارات المستثمر تحت ثلاثة أنواع (مطر، وتيم،2005، ص ص17-18):

* **قرار الشراء:** يتخذه المستثمر عندما يشعر بأن قيمة الأداة الاستثمارية ممثلة بالقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة منها محسوبة في إطار العائد والمخاطرة تزيد عن سعرها السوقي.
* **قرار عدم التداول:** يتخذه المستثمر عندما يشعر بأن قيمة الأداة الاستثمارية تساوي سعرها السوقي.
* **قرار البيع:** يتخذه المستثمر عندما يشعر بأن قيمة الأداة الاستثمارية تقل عن سعرها السوقي.

غير أن القرار الاستثماري أياً كان نوعه لا يكون ناجح إلا إذا ارتكز على ثلاث مقومات أساسية وهي(مطر، وتيم،2005، ص ص17-18):

* **تبني استراتيجية ملائمة للاستثمار:** تختلف استراتيجيات الاستثمار التي يتبناها المستثمرون وذلك حسب اختلاف أولوياتهم الاستثمارية (الربحية، السيولة، الأمان).
* **مراعاة العلاقة بين العائد والمخاطرة.**
* **الاسترشاد بالأسس والمبادئ العلمية لاتخاذ القرار:** والتي تقوم عادة على ما يلي:

- تحديد الهدف الأساسي للاستثمار؛
- تجميع المعلومات الملائمة لاتخاذ القرار؛
- تحديد العوامل الملائمة ليتم من خلالها تحديد العوامل الأساسية أو المتحكمة في القرار؛
- تقييم العوائد المتوقعة للبدائل الاستثمارية المتاحة؛
-اختيار البديل الاستثماري المناسب للأهداف.

III. انعكاسات جودة المعلومات المالية على ترشيد القرارات الاستثمارية في الأسواق المالية

لقد كانت وستبقى قضية جودة المعلومات المالية والاقتصادية مفتاح النجاح لأي سوق مالي، ذلك لأن جودة المعلومات تعني اتخاذ إجراءات وسياسات رشيدة تساهم في تحقيق تنمية السوق من خلال خلق ديناميكية التداول الفعال في الأسواق المالية ويمكن توضيح ذلك من خلال النقاط التالية:

- إن المعلومات ذات جودة العالية لها تأثير مباشر وصريح على السوق المالية سواء من جانب تأثير على المستثمرين في اتخاذ القرارات الاستثمارية الملائمة، أو من جانب تأثيرها على الأسعار أو العوائد، أو من جانب تأثيرها على حجم التداول وتنشيط حركة السوق المالية، وبالتالي دعامة أساسية لاستقرار السوق المالية وتطورها(صديقي،2010، ص16)؛

كما أن جودة المعلومات المالية تؤدي إلى (كتوش،2009، ص ص295-297):

- ترقية المؤسسات الاقتصادية المدرجة في الأسواق المالية من خلال توفير معلومات ذات مصداقية وقوائم تمتاز بالشفافية والوضوح، باعتبار أن القوائم المالية من المدخلات الأساسية في عملية تحليل الوضعيات المالية لمختلف المؤسسات الاقتصادية لترشيد القرارات الاستثمارية؛

- التمكين من إعداد معلومات دقيقة تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية المدرجة في الأسواق المالية مما يحقق الشفافية في تقديم المعلومات، التي تعتبر المدخلات الأساسية للمستثمرين من أجل اتخاذ قرارات الاستثمار أي ضمان الحصول على معلومات مالية صحيحة تمكن من التقييم الصحيح للأسهم والسندات المتداولة في الأسواق المالية؛

- التقليل من أخطار التلاعب الإداري وغير الإداري بمحتوى التقارير والقوائم المالية، وبالتالي تقديم معلومات مالية دقيقة تعكس الوضعية الحقيقية للمؤسسات الاقتصادية مما يسهل في تحقيق الشفافية في السوق المالية ككل؛

- المعلومات المالية ذات الجودة العالية تقدم لكافة الأفراد والشركات المتعاملة في السوق المالية، حيث تركز هذه المعلومات على الأصول المالية المتوفرة في البورصة وكافة المعلومات عن الوضع المالي للشركات وهذا يؤدي إلى تقليل تكلفة الحصول على أي معلومات من حيث الوقت والجهد والمخاطر. ويمكن من توفير معلومات عن التوقعات المستقبلية للأرباح ومعدل نمو الأرباح ومدى القدرة على الاستمرار(الشوبكي،2011، ص338)؛

- جودة المعلومات تؤدي إلى حماية المتعاملين من الغش والخداع وتوفير العدالة في أسعار سوق الأوراق المالية المتداولة من خلال ضمان قواعد المنافسة بحماية القوانين والأنظمة كتوفير الشفافية والإفصاح العادل من قبل الشركات المتداول أوراقها المالية في البورصة ومنع وجود معلومات غير حقيقية أو وهمية (الشوبكي،2011، ص338)؛

- كما أن المعلومات الجيدة يمكن الاعتماد عليها لقياس حجم المخاطر بأنواعها المختلفة (مخاطر السيولة، مخاطر معدل الفائدة...) والتنبؤ بها ومن ثم اتخاذ الإجراءات المناسبة لإدارتها(بوعشة، وبوشوشة، 2009، ص 16)؛

- إن جودة المعلومات هي العنصر الأساسي الذي يقلل الشك ويزيد من درجة الثقة في موقف أو قرار معين، ويكون ذلك من خلال إعداد التقديرات حول التحديات والمخاطر والتهديدات المحتملة. مع المساهمة في تحديد السياسة العامة والأهداف (الداخلية-الخارجية) من خلال تزويد متخذي القرارات بالمعلومات الأساسية والحفاظ على استمرار تحديثها في الوقت المناسب، وبالتالي فإن جودة المعلومات المالية يؤدي إلى الحد من التأثير السلبي للشائعات على الأسواق المالية (بوعشة، وبوشوشة، 2009، ص 16)؛

- كما بتوفر معلومات ذات جودة عالية يتم القضاء على مشكلة تفشي الشائعات وتسريب المعلومات غير الصحيحة التي تنشأ نتيجة ضعف الإفصاح والشفافية واحتكار المعلومات. والتي تؤثر في مستوى كفاءة هذه الأسواق باعتبار أن الأسواق المالية آلية مناسبة لتسعير الأسهم، كما تتأثر الأسعار بكمية المعلومات المتدفقة إلى السوق المالية من حيث جودتها وتوقيتها وعدالة الحصول عليها (شاهين،2007، ص05)؛

- إن انتشار بعض الأخبار غير الدقيقة يخلق المناخ الملائم لاستقبال هذه الشائعات مما يتطلب من جميع مستخدمي تلك المعلومات ضرورة التحري قبل نشر المعلومة كونها تؤثر على أداء أسواق المال،غير أن ضمان توفر معلومات ذات جودة عالية يحل مختلف هذه المشاكل (شاهين،2007، ص05)؛

- كما أنه ليس لجودة المعلومات المالية فقط تأثير على الأسواق المالية واتخاذ القرارات الاستثمارية، بل لجودة المعلومات الاقتصادية الكلية تأثير أكبر على حركة وأداء الأسواق المالية، فالتصريح بالمعدلات الفعلية لبعض المؤشرات والأحداث المهمة يمكن أن يحدث أثراً كبيراً في الاقتصاد والسوق المالية ومن هذه المؤشرات التضخم، أسعار الطاقة، الحروب، الجرائم المنظمة والاحتيال، الاضطراب السياسي، الشائعات والمضاربة (ملكاوي، وحمادنة،2009، ص217).

ثانيا: الإطار العملي للدراسة

تهدف هذه الدراسة التطبيقية إلى اختبار فروض الدراسة. وذلك من خلال معرفة آراء عينة من المستثمرين الأفراد بسوق عمان المالي بشأن فهم وكفاية المعلومات المالية ومدى أهميتها واستخدامها في اتخاذ القرارات الاستثمارية.

ا. **تقديم استبيان الدراسة:** لقد تم استخدام تقنية الاستبيان كأداة لجمع البيانات من أفراد عينة الدراسة. حيث يتكون الاستبيان من 26 سؤال، وتم تقسيمه إلى أربعة أقسام:

- **القسم الأول:** المعلومات الشخصية (04 أسئلة)؛
- **القسم الثاني:** مدى فهم وكفاية المعلومات المالية (04 أسئلة)؛
- **القسم الثالث:** مدى إدراك أهمية المعلومات المالية والاقتصادية

أ- ما مدى أهمية المعلومات المالية (08 أسئلة)؛

ب- ما مدى أهمية مصادر المعلومات الأخرى (06 أسئلة)؛

- **القسم الرابع:** مدى استخدام المعلومات المالية (04 أسئلة).

وقد تم اعتماد مقياس رباعي الأبعاد، وتم تحديد مقياس الإجابة عن فقرات الدراسة كما هو مبين بالجدول التالي:

جدول رقم 01:مقياس ليكارت الرباعي

الإجابة	غير مهم	متوسط الأهمية	مهم	مهم جدًا
الدرجة	1	2	3	4

سوف يتم تفسير المتوسطات الحسابية وفقا لمقياس ليكارت الرباعي كما يلي:

- متوسط يتراوح بين أكثر من 3.25 إلى 4 يشير إلى مهم جداً أو تسهم بدرجة مرتفعةجداً ؛
- متوسط يتراوح بين أكثر من 2.5 إلى 3.25 يشير إلى مهم أو تسهم بدرجة مرتفعة؛
- متوسط يتراوح بين أكثر من 1.75 إلى 2.5 يشير إلى متوسط الأهمية أو تسهم بدرجة متوسطة؛
- متوسط يتراوح بين 1 إلى 1.75 يشير إلى غير مهم أو لا تسهم إطلاقا.

II. **عينة الدراسة:** تم اختيار عينة الدراسة من الفئات التي يمتلكون الخبرة العلمية والعملية والمتخصصين في مجال اتخاذ القرارات الاستثمارية وهم المستثمرين الأفراد والمساهمين كونهم المعنيون بالمعلومات المالية الواردة في التقارير والقوائم المالية، وقد تم اختيار عينة الدراسة بطريقة عمدية مكونة من مستثمرين أفراد ومساهمين، وقد تم توزيع 50 استمارة إلكترونية، حيث تم استرجاع 41 استمارة أي أن نسبة الاسترجاع 82% وهي نسبة صالحة للدراسة.

III. **أدوات الدراسة الميدانية:** إن الأساليب الإحصائية التي تفيد في مثل هذه الدراسات تتمثل في:

- معامل ألفا كرونباخ للتأكد من مدى ثبات الاستمارة؛
- التكرارات والنسب المئوية من أجل معرفة مدى استجابة أفراد عينة الدراسة نحو فقرات أقسام ومجالات الدراسة ومن أجل وصف خصائص عينة الدراسة؛
- المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمعرفة الاتجاه العام لإجابات أفراد عينة الدراسة والقيام باختبار الفرضيات.

IV. **ثبات أداة الدراسة:** لتحقق من ثبات أداة الدراسة قام الباحثان بحساب ألفا كرونباخ والجدول الموالي يبين ذلك:

جدول رقم 02:مدى ثبات أقسام الدراسة

الرقم	العنوان	قيمة ألفا كرونباخ
01	القسم الثاني: مدى فهم وكفاية المعلومات المالية	0.834
02	القسم الثالث: مدى ادراك أهمية المعلومات المالية والاقتصادية	0.742

03	القسم الرابع: مدى استخدام المعلومات المالية	0.843
04	**الاستمارة ككل**	0.822

المصدر:(من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS 20).

يعتبر اختبار الثبات ألفا كرونباخ ضعيفا إذا كانت نتيجته أقل من (60%) ومقبولا إذا كان يقع بين (60%-70%)، وجيداً إذا كانت نتيجته تقع بين (70%- 80%) وممتازاً إذا كان أكبر من 80%.

ومن خلال الجدول السابق نلاحظ أن قيمة معامل ألفا كرونباخ تتراوح بين 74% إلى 85% فيما بين المحاور الأساسية للاستبيان وهذا يدل على ثبات أقسام الدراسة. في حين بلغت قيمة معامل ألفا كرونباخ لكامل أسئلة الاستبيان 82.2% وهي موثوقية بشكل عالي جداً، الأمر الذي يمكننا من اعتماد نتائج الاستبيان واعتبارها تعكس رأي الأغلبية الصحيح لعينة الدراسة الذين شملهم الاستبيان.

V. **تحليل خصائص عينة الدراسة:** الجدول الموالي يوضح خصائص عينة الدراسة:

جدول رقم 03:خصائص عينة الدراسة

الخاصية		التكرار	النسبة %
حسب الجنس	ذكر	32	78
	أنثى	9	22
حسب المؤهل العلمي	اعدادي فأقل	0	0
	بكالوريوس	23	56.1
	ماجستير	13	31.7
	دكتوراه	5	12.2
حسب سنوات الخبرة	أقل من سنة	12	29.3
	من 1 إلى 3 سنوات	7	17.1
	من 3 إلى 5 سنوات	6	14.6
	من 5 سنوات فأكثر	16	39
حسب الغرض من الاستثمار بالأسهم	الاحتفاظ بها للحصول على عائد سنوي	19	46.3
	الاحتفاظ بها لإعادة بيعها	7	17.1
	التداول بها في المدى القصير مستفيدا من فروقات الأسعار	15	36.6

المصدر:(من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS 20).

من خلال الجدول السابق يمكن استنتاج ما يلي:

- أن عدد الذكور أكثر من عدد الإناث وهذا ما يرجع إلى طبيعة العينة التي تستلزم ذلك؛
- أن عينة الدراسة لها تحصيل علمي بكالوريوس فما فوق ما يساعد على اتخاذ القرارات الاستثمارية المناسبة، وهذا بدوره يعزز من صحة النتائج التي يتم التوصل إليها؛
- أن عينة الدراسة من ذوي الخبرات الكبيرة مما يساعد على اتخاذ القرارات المالية الرشيدة ويعتبر من المؤشرات الجيدة؛
- أن الغرض الأساسي من الاستثمار بالأسهم لعينة الدراسة هو الحصول على عائد سنوي وهذا يشير إلى أن العينة ذات خبرة عالية.

VI. **تحليل النتائج واختبار الفرضيات:** فيما يلي نتائج تحليل استمارات الاستبيان التي تم توزيعها على عينة الدراسة:

1- مدى فهم وكفاية المعلومات المالية من قبل المستثمرين الأفراد بسوق عمان المالي:

الجدول رقم 04: مدى فهم وكفاية المعلومات المالية

الرقم	السؤال	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام
01	هل تجد أن المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية المقدمة لك واضحة	غير واضحة		متوسطة الوضوح		واضحة		2.95	0.740	واضحة
		2	4.9	6	14.6	25	61			
						واضحة جداً				
						8	19.5			
02	إذا كانت واضحة إلى أي مدى تفهم هذه المعلومات	غير مفهومة		متوسطة الفهم		مفهومة		2.98	0.724	مفهومة
		1	2.4	8	19.5	23	56.1			
						مفهومة جداً				
						9	22			
03	هل تجد أن المعلومات المالية التي تتضمنها التقارير المالية كافية	غير كافية		متوسطة الكفاية		كافية		2.68	0.687	كافية
		2	4.9	12	29.3	24	58.5			
						كافية جداً				
						3	7.3			
04	هل تعتقد أن هناك معلومات مالية أخرى يجب أن تتضمنها التقارير المالية	لا اتفق		محايد		اتفق		3.05	0.631	اتفق
		0	0	7	17.1	25	61			
						تفق جداً				
						9	22			

المصدر:(من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS 20).

من خلال الجدول رقم 04 والمتعلق بمدى فهم وكفاية المعلومات المالية التي تتضمنها التقارير المالية بالنسبة لمستخدميها، وجدنا أن المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية واضحة بالنسبة للمستثمرين الأفراد في سوق عمان المالي وهذا ما توضحه قيمة المتوسط الحسابي البالغة 2.95 وبانحراف معياري قدره 0.74، كما أن هذه المعلومات مفهومة بالنسبة لأفراد عينة الدراسة وهذا ما توضحه قيمة المتوسط الحسابي البالغة 2.98 وبانحراف معياري قدره 0.72، كما أن معظم المستثمرين الأفراد بسوق عمان المالي يقرون بكفاية المعلومات المالية التي تتضمنها التقارير المالية لاتخاذ قراراتهم الاستثمارية وهذا ما توضحه قيمة المتوسط

الحسابي التي تقدر بـ 2.68 وبانحراف معياري قدره 0.68، غير أنهم يتفقون على أن هناك معلومات اخرى يجب أن تتضمنها التقارير المالية وهذا ما أكدته قيمة المتوسط الحسابي البالغة 3.05 وقيمة الانحراف المعياري المقدرة بـ 0.63. وبذلك ومن خلال الجدول السابق يتم التأكيد على صحة الفرضية الأولى التي تنص على:" **أن المستثمرين الأفراد بسوق عمان المالي يفهمون المعلومات المالية التي تتضمنها التقارير المالية وهي كافية لهم في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية**".

2- مدى إدراك أهمية المعلومات المتوفرة من قبل المستثمرين الأفراد بسوق عمان المالي: ويتم دراستها من خلال جانبين هما:

*** مدى إدراك أهمية المعلومات المالية بالنسبة للمستثمرين الأفراد في سوق عمان المالي:**

الجدول رقم 05: مدى إدراك أهمية المعلومات المالية

الرقم	الأسئلة	غير مهم		متوسط الأهمية		مهم		مهم جداً		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام
		التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%			
01	إلى أي مدى تقوم بقراءة التقارير المالية عند اتخاذ قرار الاستثمار	0	0	5	12.2	19	46.3	17	41.5	3.29	0.680	بشكل كامل
02	ما مدى أهمية تقرير مجلس الإدارة لقرارك الاستثماري	0	0	3	7.3	15	36.6	23	56.1	3.49	0.637	مهم جداً
03	ما مدى أهمية تقرير مراقب الحسابات لقرارك الاستثماري	0	0	3	7.3	17	41.5	21	51.2	3.44	0.634	مهم جداً
04	ما مدى أهمية قائمة الدخل لقرارك الاستثماري	0	0	2	4.9	18	43.9	21	51.2	3.46	0.596	مهم جداً
05	ما مدى أهمية قائمة المركز المالي لقرارك الاستثماري	0	0	0	0	17	41.5	24	58.5	3.59	0.499	مهم جداً
06	ما مدى أهمية قائمة التدفقات النقدية لقرارك الاستثماري	0	0	1	2.4	14	34.1	26	63.4	3.61	0.542	مهم جداً
07	ما مدى أهمية قائمة حقوق الملكية لقرارك الاستثماري	0	0	3	7.3	21	51.2	17	41.5	3.34	0.617	مهم
08	ما مدى أهمية الايضاحات المرفقة بالقوائم المالية لقرارك الاستثماري	0	0	7	17.1	14	34.1	20	48.8	3.32	0.756	مهم جداً

المصدر:(من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS 20).

من خلال الجدول السابق نلاحظ مدى إدراك المستثمرين عينة الدراسة بأهمية المعلومات المالية التي تتضمنها التقارير المالية: تقرير مجلس الإدارة، والقوائم المالية الأساسية، حيث أن المستثمرين الأفراد بسوق عمان المالي يقرون بالأهمية الكبرى لقائمة التدفقات النقدية لاتخاذ القرارات الاستثمارية وهذا ما توضحه قيمة المتوسط الحسابي المقدرة بـ 3.61 وبانحراف معياري قدره 0.54 حيث تحتل المرتبة الأولى من حيث درجة الأهمية لاتخاذ القرارات الاستثمارية، كما يدركون بالأهمية الكبرى لكل من قائمة المركز المالي وتقرير مجلس

الإدارة وتقرير مراقب الحسابات وقائمة الدخل والإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية وهذا ما توضحه قيمة المتوسط الحسابي المقدرة بـ 3.59 ، 3.49 ، 3.44 ، 3.46 ، 3.32 على التوالي. كما يدرك المستثمر الفرد بسوق عمان المالية بأهمية قراءة التقارير المالية لاتخاذ قرار الاستثمار بشكل كامل وهذا ما توضحه قيمة المتوسط الحسابي المقدرة بـ 3.29 وبانحراف معياري قدره 0.68، أي من خلال الجدول رقم 05 يتضح "**مدى ادراك المستثمرين الأفراد بأهمية المعلومات المالية التي تتضمنها التقارير المالية لاتخاذ القرارات الاستثمارية**".

*** مدى إدراك أهمية مصادر المعلومات الأخرى بالنسبة للمستثمرين الافراد في سوق عمان المالي:**

الجدول رقم 06: مدى إدراك أهمية مصادر المعلومات الأخرى

الرقم	الأسئلة	غير مهم		متوسط الأهمية		مهم		مهم جداً		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام
		التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%			
01	ما مدى أهمية نصائح الوسطاء في اتخاذ قرارك الاستثماري	1	2.4	10	24.4	20	48.8	10	24.4	2.95	0.773	مهم
02	ما مدى أهمية الاشاعات في اتخاذ قرارك الاستثماري	12	29.3	20	48.8	4	9.8	5	12.2	2.05	0.947	متوسط الأهمية
03	ما مدى أهمية نصائح الأقرباء والأصدقاء في اتخاذ قرارك الاستثماري	12	29.3	17	41.5	9	22	3	7.3	2.07	0.905	متوسط الأهمية
04	ما مدى أهمية النشرات الخاصة بالسوق في اتخاذ قرارك الاستثماري	1	2.4	7	17.1	26	63.4	7	17.1	2.95	0.669	مهم
05	ما مدى أهمية القرارات الحكومية في اتخاذ قرارك الاستثماري	0	0	4	9.8	20	48.8	17	41.5	3.32	0.650	مهم
06	ما مدى أهمية المجلات والصحف والإعلانات في اتخاذ قرارك الاستثماري	7	17.1	17	41.5	9	22	8	19.5	2.44	1.001	متوسط الأهمية

المصدر:(من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS 20).

من خلال الجدول السابق نلاحظ مدى إدراك المستثمرين عينة الدراسة بأهمية مصادر المعلومات الاخرى المتوفرة على مستوى سوق عمان المالي لاتخاذ القرار الاستثماري، حيث احتلت القرارات الحكومية المرتبة الأولى من حيث درجة الأهمية بالنسبة لأفراد عينة الدراسة وهذا ما توضحه قيمة المتوسط الحسابي المقدرة بـ 3.32 وبانحراف معياري قدره 0.65، كما يؤكد أفراد عينة الدراسة على أهمية كل من نصائح الوسطاء الماليين والنشرات الخاصة بالسوق في اتخاذ القرارات الاستثمارية وهذا ما توضحه قيمة المتوسط الحسابي المقدرة بـ 2.95، في حين أكد المستثمرون الأفراد على أن المعلومات التي تتضمنها: المجلات والصحف والإعلانات، ونصائح الأقرباء والأصدقاء، والإشاعات هي تندرج ضمن المصادر ذات الأهمية

المتوسطة وهذا ما وضحته قيمة المتوسط الحسابي المقدرة بـ 2.44، 2.07، 2.05 على التوالي،كما أن هناك اختلاف كبير بين أراء أفراد عينة الدراسة حول كون هذه المصادر متوسطة الأهمية وذلك بانحراف معياري قدره 1.00، 0.90، 0.94 على التوالي. أي من خلال الجدول رقم 06 يتضح "**مدى ادراك المستثمرين الأفراد بأهمية مصادر المعلومات الأخرى لاتخاذ القرارات الاستثمارية ولكن ليس بنفس درجة أهمية المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية لاتخاذ القرارات الاستثمارية**".

ومن خلال الجدولين رقم 05 ورقم 06 يتم التأكيد على صحة الفرضية الثانية التي تنص على:"**أن المستثمرين الأفراد بسوق عمان المالي يدركون أهمية المعلومات المالية من بين المعلومات المتاحة الاخرى في اتخاذ القرارات الاستثمارية**".

3- مدى استخدام المعلومات المالية من قبل المستثمرين الأفراد بسوق عمان المالي:

الجدول رقم 07: مدى استخدام المعلومات المالية

الرقم	السؤال	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام
01	هل يتم استخدام التقارير المالية السنوية عند اتخاذ قرارك الاستثماري	بشكل قليل		بشكل متوسط		بشكل كبير		بشكل كبير جداً		3.17	0.667	بشكل كبير
		1	2.4	3	7.3	25	61	12	29.3			
02	ما هو تأثير تقرير مراقب الحسابات بصحة الحسابات ودقتها على قرارك الاستثماري	تأثير ضعيف		تأثير متوسط		تأثير عالي		تأثير عالي جداً		3.32	0.687	تأثير عالي
		1	2.4	2	4.9	21	51.2	17	41.5			
03	ما هو تأثير تقرير مجلس الإدارة على قرارك الاستثماري	تأثير ضعيف		تأثير متوسط		تأثير عالي		تأثير عالي جداً		3.05	0.773	تأثير عالي
		1	2.4	8	19.5	20	48.8	12	29.3			
04	هل يتم استخدام التقارير المالية المرحلية كعامل مساعد عند اتخاذ قرارك الاستثماري	بشكل قليل		بشكل متوسط		بشكل كبير		بشكل كبير جداً		2.78	0.791	بشكل كبير
		2	4.9	12	29.3	20	48.8	7	17.1			

المصدر:(من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS 20).

من خلال الجدول رقم 07 والمتعلق بمدى استخدام المعلومات المالية التي تتضمنها التقارير المالية لاتخاذ القرارات الاستثمارية، وجدنا أن المستثمرين الأفراد بسوق عمان المالي يستخدمون بشكل كبير كل من التقارير المالية السنوية والمرحلية لاتخاذ القرارات الاستثمارية وهذا ما وضحته قيمة المتوسط الحسابي البالغة 3.17 و 2.78 على التوالي، كما أن لتقرير مراقب الحسابات بصحة الحسابات ودقتها وتقرير مجلس الإدارة لهما تأثير عالي على أفراد عينة الدراسة في اتخاذهم لقرار الاستثمار بسوق عمان المالي وهذا ما تؤكده قيمة المتوسط الحسابي البالغة 3.32 و3.05 على التوالي. وبذلك ومن خلال الجدول السابق يتم التأكيد على صحة الفرضية الثالثة التي تنص على:" **أن المستثمرين الأفراد بسوق عمان المالي يستخدمون المعلومات المالية في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية**".

خاتمة:

إن الاستثمار في الأسواق المالية يتضمن التعرض لمخاطر محتملة، حيث تكون أسعار الأسهم عرضة للارتفاع والانخفاض الأمر الذي يوجب الاطلاع على كافة المعلومات المتوفرة حول الأسهم المراد الاستثمار بها، ولعل المعلومات المالية ذات الجودة العالية لها تأثير مباشر وصريح على السوق المالية سواء من جانب التأثير على المستثمرين في اتخاذ القرارات الاستثمارية الملائمة، أو من جانب تأثيرها على الأسعار أو العوائد، أو من جانب تأثيرها على حجم التداول وتنشيط حركة السوق المالية ومن خلال دراستنا ذلك في سوق عمان المالي توصلنا الى مجموعة النتائج التالية:

- إن المستثمرين الأفراد بسوق عمان المالي يجدون المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية واضحة ومفهومة وكافية لغرض اتخاذ قراراتهم الاستثمارية؛

- إن المستثمرين الأفراد يطلعون على التقارير المالية المدققة بشكل كامل ويعتمدون بالدرجة الأولى على قائمة التدفقات النقدية وقائمة المركز المالي لاتخاذ قراراتهم الاستثمارية بسوق عمان المالي؛

- إن المستثمرين الأفراد بسوق عمان المالي يعتمدون على مصادر المعلومات الاخرى لاتخاذ قراراتهم الاستثمارية وخاصة القرارات الحكومية ونصائح الوسطاء الماليين والنشرات الخاصة بالسوق، ولكن بدرجة أقل من اعتمادهم على معلومات التقارير المالية؛

- إن المستثمرين الأفراد بسوق عمان المالي يستخدمون المعلومات المالية لاتخاذ قراراتهم الاستثمارية ويتأثرون بشكل كبير بتقارير مراقبي الحسابات وتقارير مجالس الادارة بشأن بيع وشراء الأسهم في سوق عمان للأوراق المالية.

وفي الأخير نوصي بضرورة التزام الشركات المدرجة في سوق عمان المالي بالإفصاح عن المعلومات الملائمة والكافية لترشيد القرارات الاستثمارية وإتاحتها الى جميع من هم بحاجة إليها، والعمل على زيادة الوعي الاستثماري للمتعاملين بالسوق لبيان أهمية المعلومات المالية عند اتخاذ القرارات الاستثمارية.

قائمة المراجع:

- بوعشة، مبارك، وبوشوشة، هبة.(3– 5نوفمبر2009). "دور جودة أمن المعلومات المحاسبية في إدارة الأزمة المالية العالمية"، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي السابع حول: "تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال"، المنعقد بجامعة الزرقاء الخاصة، الأردن.

- جمام، محمود، ودباش، أميرة.(2017). "أثر عدالة الإفصاح المحاسبي في ترشيد القرارات الاستثمارية- دراسة حالة عينة من المستثمرين ببورصة الجزائر-"، *مجلة دراسات وأبحاث(المجلة العربية في البحوث الانسانية والاجتماعية)*.(العدد 26).

- بلعجوز، حسين.(2009). "نظام المعلومات المحاسبي ودوره في اتخاذ القرارات الإنتاجية". الإسكندرية: مؤسسة الثقافة الجامعية.

- صديقي، مسعود.(7–8ديسمبر 2010). "دور حوكمة الشركات في تحقيق شفافية المعلومات المحاسبية لترشيد قرار الاستثمار"، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي الأول حول: "الحوكمة المحاسبية للمؤسسة واقع رهانات وآفاق"، المنعقد بجامعة العربي بن مهيدي أم البواقي.

- حماد، طارق عبد العال.(2006). "التقارير المالية". مصر: الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع.

- كمون، علي عبد الباسط.(2013). "تقارير مالية: حوكمة الشركات وجودة التقارير المالية". *مجلة المحاسبة*. الجمعية السعودية للمحاسبة.(العدد56).

- يوسف، علي.(2009)."أثر استقلالية مجلس الإدارة في ملائمة معلومات الأرباح المحاسبية لقرارات المستثمرين في الأسواق المالية". *مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية*.(العدد02).

- كتوش، عاشور.(2009). "متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد (IAS/IFRS) في الجزائر". مجلة اقتصادية شمال إفريقيا.(العدد06).

- محروس، حسن.(1993). "الأسواق المالية والاستثمارات المالية". مصر: جامعة عين الشمس.

- نصر، محمد شمس الدين شريف.(2014). "دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الاستثمارية: دراسة ميدانية لعينة من الشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية"، رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة العلوم والتكنولوجيا. السودان.

- مطر، محمد، وتيم، فايز.(2005). "إدارة المحافظ الاستثمارية". الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.

- قاقيش، محمود حسين، وهنادي، تركي البطانية.(2009). "العوامل المحددة لفترة إصدار التقرير المالي السنوي للشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان". *المجلة العربية للمحاسبة*.(العدد 01).

- مفتاح، صالح، ومعارفي، فريدة.(2010/2009). "متطلبات كفاءة سوق الأوراق المالية دراسة لواقع أسواق الأوراق المالية العربية وسبل رفع كفاءتها". *مجلة الباحث*.(العدد 09).

- هندي، منير إبراهيم.(1999)."الأوراق المالية وأسواق رأس المال". مصر: منشأة المعارف بالإسكندرية.

- ملكاوي، نازم محمود، وحمادنة، عبد الرؤوف.(2009). "دور المعلومات المالية في الحد من آثار الأزمة المالية العالمية على الأسواق المالية للدول النامية-دراسة سوق عمان المالي-". *مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية*.(العدد 20).

- المجهلي، ناصر محمد علي.(2009/2008). "خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات-دراسة حالة مؤسسة اقتصادية-". جامعة الحاج الأخضر باتنة: رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير في المحاسبة.

- الراشد، وائل ابراهيم.(1999). "أهمية المعلومات المحاسبية ومدى كفايتها لخدمة قرارات الاستثمار في الأوراق المالية: دراسة تحليلية لسوق الأوراق المالية بدولة الكويت". *المجلة العربية للمحاسبة*. (العدد 01).

- شاهين، ياسر.(2007). "دور الوعي الاستثماري في كفاءة واستقرار الأسواق المالية". فلسطين: ورقة عمل مقدمة إلى الملتقى السنوي الأول لسوق رأس المال الفلسطيني.

- جربوع، يوسف محمود.(2007). "مجالات مساهمة المعلومات المحاسبية بالقوائم المالية في تحسين القرارات الإدارية للشركات المساهمة العامة في فلسطين-دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة في فلسطين-". *مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية)*.(العدد 02).

- الشوبكي، يونس عليان.(2011). "أثر المعلومات المحاسبية التي خضعت للمراجعة في تنشيط حركة الأسهم في بورصة عمان". *مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة*.(العدد 28).

- Laura L.Veldkamp.(2005)." **Media frenzies in markets for financial information",** New york university: Stern school of business.

مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية
ISSN 2352-9962/E-ISSN 2572-0147
العدد التاسع- جوان 2018

OEB Univ. Publish.

حماية المستهلك في محيط التجارة الالكترونية

بالإشارة إلى مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والتجربة الكندية كنموذجا

Consumer Protection in the Context of Electronic Commerce With reference to the principles of the Organization for Economic Cooperation and Development and the Canadian experience as a model

د.بركات سارة **د.رحال ايمان** **د.عيساوي سهام**

جامعة بسكرة، الجزائر **جامعة بسكرة، الجزائر** **المركز الجامعي ميلة، الجزائر**

barkat.sara@gmail.com barkat.sara@gmail.com aissaoui.sihem@gmail.com

تاريخ التسليم:2018/03/30، تاريخ التقييم: 2018/05/12، تاريخ القبول:2018/05/20

الملخص

تقتضي التطورات السريعة للتجارة الالكترونية وضع اطار لحماية المستهلك الذي يتوائم والتغيرات التكنولوجية والممارسات التجارية، والذي يشمل تدابير حمائية وتنظيمية مع الأخذ بعين الاعتبار الطبيعة العالمية للتجارة الالكترونية،أين يجب أن تمتثل لقواعد حماية المستهلك التي اعتمدها المجتمع الدولي والتي شهدت تطورا كبيرا منذ سنة 1999 أين قامت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE) بإصدار أول وثيقة بشأن حماية المستهلكين في محيط التجارة الالكترونية (توصيات 1999) والتي تمت مراجعتها في 24 مارس 2016،والتي تعالج الاتجاهات والتحديات الناشئة التي تواجه المستهلكين في سياق ديناميكية سوق التجارة الالكترونية .

أما فيما يخص التجربة الكندية فلقد تم وضع قواعد متعلقة بحماية المستهلك والتي حررت من قبل مجموعة عمل متكونة من ممثلي الشركات، جمعيات المستهلكين وحكومات كندا مدركين بان وجود اطار قوي لحماية المستهلك من شأنه ن يعزز ثقة المستهلك ويسهل نمو التجارة الالكترونية والانضمام اليها.

تصف هذه الورقة جهود منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) وكندا للمساعدة في تطوير أطر السياسات لحماية المستهلك في سياق التجارة الإلكترونية.

الكلمات المفتاحية: التجارة الالكترونية، حماية المستهلك

Abstract :

The rapid evolution of electronic commerce requires a consumer protection frame work that can be adapted to technological changes and business practices. This frame work should include voluntary and regulatory measures and, taking in to account the global aspect of electronic commerce comply with the consumer protection rules adopted by the

International community that has evolved since 1999, the year of adoption by the OECD Council of the first international instrument on consumer protection in the context of electronic commerce "the 1999 Recommendation". This instrument was revised by the Council on 24 March 2016, and the Council Recommendation on Consumer Protection in the Context of Electronic Commerce (hereinafter "the revised Recommendation")now covers new and emerging consumer trends and challenges in the dynamic e-commerce market.

As for the Canadian experience, a working group made up of representatives of business, consumer associations and Canadian governments drafted principles recognizing that a strong consumer protection frame work would strengthen consumer confidence and facilitate buy-in. e-commerce and its growth.

This paper describes the efforts of the Organization for Economic Co-operation and Development (OECD) and Canada to assist in the development of policy frameworks for consumer protection in the context of e-commerce.

Keywords: e-commerce, consumer protection

مقدمة:

صاحب التقدم العلمي والتكنولوجي والصناعي المعاصر ظهور نوع جديد من التجارة ما صارت تعرف بالتجارة الالكترونية التي تشكل نسبة الانترنت عصبه واساسه، فأتاحت العديد من المزايا بالنسبة لرجال الأعمال أو الشركات التجارية في عملية عرض السلع والخدمات بين العديد من الجهات دون لقاء مباشر فيما بينهم ، مما يستدعي توسيع نطاق الحماية الخاصة بالمستهلك الالكتروني

فبالنسبة للمستهلكين ،تقدم التجارة الالكترونية العديد من المزايا،بما في ذلك راحته ومجموعة متنوعة من الخيارات،ووفرة المعلومات حول المنتج وأسعار منخفضة نسبيا،وذلك بتسهيل الوصول الى مجموعة من المنتجات والخدمات التي تكون متاحة عادة في المراكز التجارية الكبرى، كما تفرض المعاملات الالكترونية على المستهلك العديد من المخاطر والأضرار التي تمس بالدرجة الأولى العوامل الصحية عند الاستهلاك ناهيك عن الخسائر المادية والمعنوية جراء عدم مطابقة المنتج للمواصفات المتفق عليها أو وجود خلل في شبكة النقل والتوصيل، وعليه فإن مطالب حماية المستهلك وحقوقه تتزايد لتجسيد آليات وإجراءات الكترونية تكون كفيلة بضمان هذه الحقوق وهو ما ادى إلى ظهور مصطلح جديد يعرف بـ" الحماية الالكترونية للمستهلك".

بناء على ما سبق ذكره، يمكن طرح الإشكالية التي ستقود هذه الدراسة والمتمثلة في:

ما هي أهم الاجراءات والآليات الكفيلة بحماية المستهلك في ظل تزايد المعاملات التجارية الالكترونية؟

تتلخص أهّمية هذه الدراسة باعتبار موضوع حماية المستهلك من اهم المواضيع التي تحتاج الى البحث والتفصيل بسبب حداثته حيث اصبح العالم سوق كبيرة اضافة الى ظهور التكتلات الاقتصادية الكبيرة في السوق الالكترونية التي ادت الى دفع العديد من الدول للإسراع في وضع تشريعات تقوم على حماية المستهلك الالكتروني.

وسنحاول الإجابة على هذا السؤال الجوهري من خلال البحث في ثلاثة محاور كما يلي:

المحور الأول: آليات وإجراءات حماية المستهلك الكترونيا.

المحور الثاني: جهود منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE) في مجال حماية المستهلك الكترونيا.

المحور الثالث: النموذج الكندي لحماية المستهلك في إطار التجارة الإلكترونية.

المحور الأول: آليات وإجراءات حماية المستهلك الكترونيا

إن مفهوم حماية المستهلك أصبح يحظى باهتمام كبير ومتصاعد على جميع المستويات المحلية والإقليمية والعالمية، وذلك من خلال سن وتجسيد مجموعة من الآليات والإجراءات التي تكفل حقوق المستهلكين وتضمنها من جهة وتعمل على توعيتهم بالتزاماتهم وواجباتهم اتجاه سلوكهم ونمطهم الاستهلاكي من جهة أخرى، وهذا للتقليل من الأضرار والأخطار المحتملة عند القيام بعملية الاستهلاك.

1. مفهوم المستهلك

عرف أيمن على عمر (2008) المستهلك على أنه الهدف الذي يسعى منتج السلعة او مقدم الخدمة والذي تستقر عنده السلعة أو يتلقى الخدمة، أو هو محط انظار جميع من يعمل في مجال التسويق .

كما يطلق على المستهلك أيضا الشخص الذي يشتري، أو لديه القدرة على شراء السلع والخدمات المعروضة للبيع، والذي يهدف من خلال ذلك إلى اشباع الحاجات والرغبات الشخصية أو العائلية(النسور، 2014، ص: 39).

يمكن تقسيم المستهلكين وفقا لمقياس طبيعة الاستهلاك أو الاستخدام والذي يعتبر المقياس الأكثر شيوعا واستخداما إلى (النسور، 2014، ص: 41):

- المستهلك النهائي أو الأخير: وهو المستهلك الذي ينتمي إلى ما يعرف بسوق الأسر والعائلات، فهو فرد من العائلة ويقوم بشراء السلع والخدمات بغرض استخدامها أو استهلاكها، ومعظم مشترياته تكون إما فردية شخصية او تخص العائلة.
- المستهلك الصناعي: فهو المشتري الذي ينتمي إلى السوق الصناعية أو سوق مؤسسات الأعمال، وقد يكون فردا أو جماعة،ويقوم بشراء أو اقتناء السلع والخدمات ذات الطابع الخاص التي تستخدم لإنتاج سلع أخرى، كالمواد نصف مصنعة أو المواد الخام.
- الموزع أو الوسيط أو التاجر:حيث يقوم هذا النوع من المستهلكين بشراء سلع وخدمات بغرض إعادة بيعها لتحقيق منفعة معينة، غالبا ما تكون تتمثل في تحقيق الأرباح .

2. حماية المستهلك

يقصد بمفهوم حماية المستهلك تلك الجهود التي تبذل من جهات متعددة بهدف تعريف المستهلك وتوعيته، وإعلامه بحقوقه وواجباته وخلق الوعي العام لدى المواطنين للحد من كافة الصور السلبية من أجل تقليل حجم الضرر في كل ما يحصل عليه الناس من سلع وخدمات كان من المفترض أنا تفي باحتياجاته أو تعمل على اشباع رغباته(الأخرس، 2012، ص: 365).

كما تعني أيضا قواعد تحفظ حقوق المستهلك، وتضمن حصولهم عليها، وحمايته مما يقدم له من منتجات قد تلحق به أضرارا صحية أو اقتصادية أو اجتماعية سواء كان الضرر ظاهر أو غير ظاهر.

وأخيرا يمكن القول بأن حماية المستهلك هي عبارة على جهود لأطراف متعددة حكومية ومنظمات وجمعيات ناشطة في هذا المجال داخل الدولة أو خارجها، من أجل ضمان حقوق المستهلك والدفاع عنها ومنع التعدي عليها، مع التقليل قدر الإمكان من خطر الأضرار التي قد تلحق به وبمصالحه.

1.2.المحاور التي ترتكز عليها سياسات حماية المستهلك

حماية المستهلك ينبغي أن تستهدف مصالح واحتياجات المستهلكين في ظل تفاوت الأحوال الاقتصادية والمستويات التعليمية اضافة الى تشجيع التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتنمية المستدامة واقرار حرية ممارسة النشاط الاقتصادي دون الاخلال بالحقوق الأساسية للمستهلك. وفي هذا الاطار ترتكز سياسة حماية المستهلك على عدة محاور أهمها: (عمر ،2008 ،ص268)

- **المحور الأول:** وجود منظومة من الأجهزة الرقابية تضمن سلامة المعروض من السلع والخدمات ومطابقتها للمواصفات القياسية.
- **المحور الثاني:** وجود تشريع متكامل لحماية المستهلك يضمن حماية فعالة لحقوقه ووضع عقوبات رادعة تتدرج بحسب المخالفة.
- **المحور الثالث:** ضرورة نشر ثقافة حقوق المستهلك وتوعية المواطنين بحقوقهم.

2.2. الحماية الالكترونية للمستهلك

تبنى التجارة الالكترونية على أساس من الثقة والائتمان حيث ومن أجل أن يباشر التسويق الالكتروني عمله سواء على مستوى الأفراد أو على مستوى المؤسسات يجب أن تستطيع كل الأطراف أن تتقيد بمستوى ثقة يكون على الأقل مساوي لتلك المستويات المتعلقة بأشكال المعاملات التجارية التقليدية، وهذا يعني: (بختي، 2005، ص:48،47)

- البائع والمشتري المشاركان في المعاملة الالكترونية هما اللذان من المفروض أن يكونا وليس غيرهما.
- أن يكون للبائع الحق في بيع السلعة أو الخدمة محل المعاملة.
- يجب أن يتوفر لدى المشتري الموارد المالية التي تضمن له تسديد قيمة المشترى.
- آليات التعامل والتسديد يجب أن تكون متوفرة مشروعة وآمنة.

- السلعة أو الخدمة المباعة توافق خصائصها وتستجيب للطلب.
- السلعة أو الخدمة المشترات لها امكانية التسليم إلى المشتري.
- أن ترتقب الأطراف المشاركة في العملية جني فوائد من المعاملات.

إن المعاملات الالكترونية التي ينجزها الأفراد تسهم في بروز مجموعة من المسائل التي تلعب دور أساسي في اقامة الثقة في التجارة الالكترونية لجعلها أداة مقبولة وكشكل للمعاملات التجارية، **فحماية خصوصية المستهلك** أمر ضروري يفترض ايجاد الآليات التي تمنع استعمال المعلومات الناتجة عن التعاملات التجارية لأهداف وأغراض غير معلنة ويفترض أيضا ضمان الأنظمة السرية المطبقة على استعمال هذه المعطيات بحيث يسهل تحويلها.

ومن أهم العوائق في استعمال التجارة الالكترونية من جهة المستهلك تكمن في صعوبة تحديد مصدر المنتجات وتحديد المسؤوليات عندما يتضح أن هذه المنتجات لا توافق النوعية المعلن عنها أو غير ملائمة للاستعمال المقدر لها.

في حالة اتمام عملية الشراء فإن المستهلكين يريدون ضمان أن المنتجات المشتراة تصلهم في أحس حالة، في الوقت الذي تعتبر فيه البنية التحتية الفيزيائية للتسليم من أضعف حلقات التجارة الالكترونية خاصة عندما يتعلق الأمر بمنتجات مادية، كما يطرح مشكل التسليم في المنتجات غير المادية " خدمات التسلية والإعلام" عندما تكون شبكات الربط غير قادرة على تأمين الوصول أو توفير قدرة نقل كافية(بختي، 2005، ص:48،49).

كما تعتبر المعلومات من أهم معالم التطور التكنولوجي ولا يمكن نجاح التجارة الالكترونية دون تبادل ضخم للمعلومات بين الافراد والشركات عبر الانترنيت، وعليه تزايد وعي الشركات للحاجة لحماية المعلومات التي تم جمعها والتي تستعين بها لزيادة عوائدها المالية لأن اتساع وضخامة قواعد البيانات واتاحتها على الانترنيت يهدد سريتها...(قنديل، 2004، ص: 27-30).

وبعد اتساع مستخدمي الانترنيت في العالم، بدأ يتبلور مفهوم جديد لحماية المستهلك " **الحماية الالكترونية للمستهلك**" والذي يعني الحفاظ على حقوق المستهلك وحمايته من الغش أو الاحتيال أو شراء بضائع مغشوشة باستخدام أدوات الويب التي تستطيع الوصول إلى كل مكان وتمارس تأثيرا يتجاوز أحيانا الأدوات التقليدية في الواقع.

فقد ظهرت مواقع عديدة خاصة في الدول الغربية ترفع صوت المستهلك في مواجهة الغش التجاري بجميع أشكاله، كما بدأ تدشين بعض المواقع العربية على الانترنيت لحماية المستهلك

العربي وتعريفه بحقوقه الاستهلاكية التي من أبرزها سلامة المنتج، والحق في الاختيار والتعويض عن الأضرار التي يتعرض لها المستهلك.

لقد أصبحت هذه المواقع هامة وبعضها مجاني والأخرى تقدم خدمة بمقابل، وتوفر هذه المواقع أيضا خدمة استقبال الشكاوى عبر البريد الالكتروني من خلال ما يسمى بمركز الشكاوى، كما تفرد بعض الصفحات التي تحتوي على المعلومات التي تساعد المستهلك على تجنب الوقوع في حالة احتيال أو غش، وكذا رفع القضايا أمام المحاكم ضد المخالفين ويتم ذلك من خلال بعض المواقع القانونية العالمية التي تهتم بمقاضاة الجهات التي قامت بغش أحد المستهلكين مثل موقع www.bigclassaction.comوهو عبارة عن موقع لتسجيل شكاوى المستهلكين وبياناتهم وتفاصيل البضائع التي يتضررون منها، ويقدم هذا الموقع خدمة قانونية من خلال امكانية رفع دعاوى قضائية ضد الجهات التي قامت بالاحتيال أو الغش على المستهلكين.(عمر،2008، ص: 288،287).

المحور الثاني: جهود منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE) في مجال حماية المستهلك الكترونيا.

في أفريل 1998 قامت لجنة سياسات حماية المستهلك التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بوضع مجموعة من المبادئ التوجيهية العامة من أجل حماية المستهلكين المشاركين في التجارة الإلكترونية.

ففي ديسمبر 1999، أصدرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مبادئها التوجيهية التي تنظم حماية المستهلكين في سياق التجارة الالكترونية.

المبادئ التوجيهية قائمة على المبادئ الثمانية التالية لتوجيه التجارة الالكترونية بين الشركات والمستهلكين:(Margaret Smith,2000)

1. حماية شفافة وفعالة:***Protection transparente et efficace***ينبغي للمستهلكين المشاركين في التجارة الالكترونية أن يستفيدوا من حماية شفافة وفعالة بمستوى يعادل على الأقل مستوى الحماية المتاح في أشكال التجارة الأخرى.

2. الممارسات العادلة في التجارة ،الإعلان والتسويق ***Loyauté des pratiques en matière de commerce, de publicité et de marketing***:ينبغي للشركات المعنية بالتجارة الإلكترونية أن تأخذ بعين الاعتبار مراعاة مصالح المستهلكين وأن تتعامل بإنصاف في ممارساتها التجارية والاعلانية والتسويقية.

3. معلومات على الشركة، السلع، والخدمات والمعاملات ***Information relative à l'entreprise, les biens ou services et la transaction*** :يجب على الشركات الناشطة في التجارة الالكترونية مع المستهلكين توفير معلومات دقيقة وواضحة وسهلة المنال، تصف السلع أو الخدمات المقدمة والشروط والاحكام والتكاليف المرتبطة بالمعاملة.

4. عملية التأكيد ***Processus de confirmation***:لتجنب أي غموض بشأن نية المستهلك للشراء ينبغي أن يكون هذا الأخير قادرا، قبل اختتام عملية الشراء على تحديد السلع والخدمات التي يرغبون في شرائها بدقة، تحديد وتصحيح أي أخطاء محتملة أو تعديل الطلب،التصريح بالموافقة المسبقة على الشراء والحفاظ على سجل كامل ودقيق للمعاملة.

5. الدفع ***Paiement***:ينبغي أن يكون المستهلكين قادرين على الحصول على آليات دفع آمنة وسهلة الاستخدام، بالإضافة الى توفير معلومات حول مستوى الأمن الذي توفره هذه الآليات.

6. تسوية المنازعات والطعون ***Règlement des litiges et recours***:

- *القانون الواجب التطبيق والاختصاص القضائي*: تطرح التجارة الالكترونية تحديات أمام الإطار القائم، حيث يجب على الحكومات مراجعة القانون المطبق أو تطبيقه بطريقة مختلفة لتوفير حماية فعالة وشفافة للمستهلكين خاصة مع زيادة توسع نطاق التجارة الالكترونية.
- *الطرق البديلة لتسوية النزاعات والطعون*: ينبغي أن يتوفر لدى المستهلك بدائل من أجل تسوية النزاعات والطعون بدون تكلفة أو عبء اضافي.

7. حماية الخصوصية ***Protection de la vie privée***حماية الخصوصية هي عنصر أساسي من الثقة، مازالت المبادئ التوجيهية لحماية الخصوصية التي وضعتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في عام 1980 مقبولة عالميا باعتبارها تحدد المبادئ الأساسية لحماية الخصوصية وتدفق البيانات الشخصية العابرة للحدود الوطنية.

- يجب أن تكون نشاطات التجارة الإلكترونية بين المؤسسة والمستهلك أن تتم وفقا لمبادئ الخصوصية المعترف بها المذكورة في المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التي تحكم حماية الخصوصية وتدفقات البيانات الشخصية عبر الحدود (1980) *les Lignes*

directrices de l'OCDE régissant la protection de la vie privée et les flux transfrontières de données de caractère personnel (1980)

8. التعليم والتوعية ***Éducation et sensibilisation***: ينبغي على الحكومات، الشركات وممثلي المستهلكين العمل معا لضمان ترشيد المستهلك في إطار التجارة الالكترونية وزيادة وعي الشركات والمستهلكين حول إطار حماية المستهلك الذي ينشط عبر الانترنت.

وفي سنة **2014** قررت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بإعادة مراجعة توصيات سنة 1999 للرد على المشاكل التي تم تحديدها بعد تحليل ودراسة معمقة، وضمان حماية فعالة للمستهلك مع تحفيز الابتكار والمنافسة في السوق، تمثلت التطورات الرئيسية الجديدة في التجارة الالكترونية والتي تناولتها التوصية المعدلة في: (OCDE ,2016)

❖ **المعاملات الغير نقدية*Les transactions non monétaires***:

يتزايد اكتساب المستهلكين للسلع والخدمات "المجانية " من خلال تبادل المعلومات الشخصية، ولهذا السبب تم إدراج هذا النوع من المعاملات في نطاق تطبيق التوصية،ومنه يتعين على الحكومات وأصحاب المصلحة للتفكير في تقديم طرق حل الخلافات للمستهلكين الذين يواجهون مشكلة في مثل هذه المعاملات.

❖ **المحتويات الرقمية*Les contenus numériques* :**

يحاول الكثير من المستهلكين فهم حقوقهم والتزاماتهم حول المعاملات
التي تنطوي على المحتويات الرقمية والتي تكون عادة مصحوبة بقيود تقنية أو تعاقدية والتي تطبق من أجل الدخول أو الاستخدام.
ومن أجل ذلك تم اضافة نص جديد من أجل التأكيد بضرورة اعلام المستهلكين بهذه القيود أو الميزات التي يقدمها هذا البرنامج الرقمي وامكانية التشغيل المتداخل (Interopérabilité).

❖ **المستهلكين الناشطين*Les consommateurs actifs* :**

تعمل التجارة الالكترونية على محو الحدود بين المستهلكين والشركات حيث يساهم المستهلكين في تعزيز وتطوير المنتجات والتي تنتج معاملات بينهم. لذلك تم توسيع نطاق التوصية ليشمل الانشطة التجارية التي تهدف الى تسهيل المعاملات بين المستهلكين ومنه تم اضافة مبدأ جديد وذلك من اجل ضمان صحة وشفافية شهادات المستهلكين.

❖ **الأجهزة المحمولة*Les appareils mobiles*:**

ان زيادة استخدام الأجهزة المحمولة في التجارة الالكترونية يجلب الكثير من المشاكل التقنية فيما يخص الافصاح الفعال عن المعلومات، كما يمكن ان تؤثر على الاحتفاظ الفعلي للمستهلكين بهذه المعلومات.

تم ادراج مبدأين يوضحان أهمية الاخذ بعين الاعتبار القيود التقنية او خصائص اخرى التي تمكنها من تقديم الجهاز المستخدم.

❖ **المخاطر المرتبطة بالخصوصية والأمن *Les risques pour la vie privée et la sécurité* :**

تعتبر البيانات الشخصية للمستهلك في صميم العديد من خدمات التجارة الالكترونية وتؤدي الى مستوى اعلى من مخاطر امن الخصوصية،تذكر التوصية بضرورة الاستجابة لهذه المخاطر وفقا لمبادئ أخرى لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE) وتشمل مبدأين واللذان يحددان تدابير وقائية خاصة والتي تحوز على أهمية خاصة في إطار التجارة الالكترونية بين الشركات والمستهلكين.

❖ **حماية المدفوعات*La protection des paiements* :**

يمكن أن يختلف مستوى الحماية تبعا لنوع الآلية المستخدمة في تسديد المدفوعات.

تدعو التوصية الحكومات والأطراف الفاعلة الى العمل معا لتحديد المستويات الدنيا لحماية المستهلك لمختف الآليات القابلة للاستخدام.

❖ سلامة المنتج ***La sécurité des produits*:**

يوجد في بعض الدول سلسلة كاملة من المنتجات الغير آمنة المحضورة للبيع في سوق التجزئة التقليدية والتي يمكن الحصول عليها عبر التجارة الالكترونية.وفي هذا الصدد تم اضافة مبدأ جديد لضمان عدم تقديم مثل هذه المنتجات للمستهلكين على الأرضية الالكترونية وأن تتعاون الشركات مع السلطات المعنية لمعالجة المشكل.

بالإضافة الى ذلك تم تحديث عدة احكام اخرى في التوصية المعدلة وتتعلق احدها بالدور الرئيسي للسلطات المعنية بحماية المستهلك أين يكون من الضروري توفير لهم الوسائل لأداء دورهم في التجارة الالكترونية وتبادل المعلومات والتعاون بشأن القضايا العابرة للحدود، ومن جهة أخرى تدعوا الى تعزيز القاعدة الوقائعية (**la base factuelle**)من خلال البحوث التطبيقية القائمة على

الدروس المستفادة من اقتصاد المعلومات والاقتصاد السلوكي من اجل وضع السياسات في مجال التجارة الالكترونية.

فمنذ نشر هذه المبادئ اجتمعت البلدان التي شاركت في اعدادها لمناقشة سبل تعزيز ثقافة المستهلك وتشجيع البلدان على تنفيذه.

المحور الثالث: النموذج الكندي لحماية المستهلك في إطار التجارة الإلكترونية

في سنة 1999 قام فريق العمل المعني بشؤون المستهلكين والتجارة الالكترونية (الذي يتألف من ممثلي الحكومة والمستهلكين والشركات) بإصدار وثيقة بعنوان "مبادئ حماية المستهلك في التجارة الالكترونية،الإطار الكندي"

Principes régissant la protection des consommateurs dans le commerce électronique :le cadre canadien

من أجل تعزيز ثقة المستهلك وتسهيل الانضمام إلى التجارة الالكترونية والمساهمة في نموها،كما يقوم الفريق بمراجعة دورية للمبادئ لضمان مسايرتها للتطورات السريعة للتجارة الالكترونية،ترتكز هذه المبادئ على المفاهيم التالية: (Groupe de travail sur la consommation et le commerce électronique,1999)

- تكافؤ الحماية: لا ينبغي للمستهلكين أن يستفيدوا من حماية أقل في التجارة الالكترونية عن غيرها من أشكال التجارة الأخرى، حيث يجب تصميم أحكام حماية المستهلك لتحقيق نفس النتائج بصرف النظر عن نوع التجارة.
- التنسيق : ينبغي على الإدارات العمومية الكندية تكييف القوانين المتعلقة بحماية المستهلك مع التجارة الالكترونية والسعي إلى موائمة تشريعاتها مع تشريعات السلطات الأخرى بدون تقليل أي منها لمعاييرها.
- الامتثال الدولي: يجب أن يكون إطار حماية المستهلك الكندي متسقا مع المبادئ التي وضعتها هيئات دولية في هذا المجال مثل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

يحدد الإطار الكندي المبادئ الثمانية (08) التالية:

- **المبدأ 1:** يجب إبلاغ المستهلكين بطريقة واضحة وكافية من أجل ممارسة خيار أنسب فيما يتعلق بطريقة إجراء عملية الشراء.

- **المبدأ 2:**يجب أن يتخذ التجار خطوات معقولة للتأكد من أن موافقة المستهلك على العقد يكون بصفة متعمدة وصريحة.
- **المبدأ 3:** ينبغي على التجار والوسطاء احترام مبادئ حماية "المعلومات الشخصية " المنصوص عليها في المدونة النموذجية لحماية المعلومات الشخصية [1](CSA).
- **المبدأ 4:** ينبغي أن يتخذ التجار والوسطاء معايير معقولة لضمان حماية المعاملات التي هم طرف فيها. كما يجب على المستهلكين توخي الحذر عند المشاركة في المعاملات.
- **المبدأ 5:** ينبغي أن يتاح للمستهلكين في الوقت المناسب وبتكلفة معقولة آليات فعالة تسمح لهم بحل المشاكل المتعلقة بالمعاملة.
- **المبدأ 6:** يجب أن يستفيد المستهلك من حماية ضد المسؤولية المفرطة فيما يتعلق بالمدفوعات التي تتم في المعاملات.
- **المبدأ 7:** لا يجب إرسال البريد الالكتروني التجاري من قبل التجار بدون موافقة المستهلك إلا إذا كان على اتصال مع هذا الأخير.
- **المبدأ 8:** ينبغي على الحكومة، الشركات، طمأنة المستهلكين حول أمن التجارة الالكترونية.

ويمكن توضيح كل من هذه المبادئ بنوع من التفصيل :

فيما يخص **المبدأ الأول** والمتعلق بالمعلومة :

- يشمل المعلومات المقدمة من طرف التجار المتعلقة بهويتهم (العنوان، وصف المنتج أو الخدمة، مستوى حماية المعلومات الشخصية)

- تسمح الآلية الأمنية المتاحة للمستهلك بحماية سلامة وسرية المعلومات المرسلة.

- آليات الشكوى من حيث كيف،أين ومن يدرس الشكاوي،أي آلية مستقلة لتسوية المنازعات الخاصة بالتاجر،بما في ذلك معلومات حول هذا الطرف والتكاليف ان وجدت.

- الإفصاح عن جميع بنود وشروط عقود البيع ومعلومات عن كيفية ابرام العقود، معلومات خاصة بالمنتج أو الخدمة المقدمة.

[1]هي منظمة غير ربحية مهمتها هي اعتماد ونشر المعايير في كندا

المبدأ الثاني الذي يتناول إنشاء العقد :

حيث يطلب من التجار القيام ما بوسعهم من أجل ضمان معرفة المستهلكين لحقوقهم والتزاماتهم قبل الانخراط في عملية الشراء،كما ينبغي عليهم تزويدهم بالمعلومات المتعلقة بشروط الدفع. ومنه هي عبارة على عملية تأكيد متعددة الخطوات التي تدعو المستهلكين إلى تأكيد رغبتهم في الشراء، السعر الإجمالي ،الشروط، تفاصيل الطلب وشروط الدفع بالإضافة إلى استعدادهم للشراء.

حسب **المبدأ الثالث** المتعلق بحماية المعلومات الشخصية: يجب على التجار حماية المعلومات الشخصية المقدمة من قبل المشترين من خلال الالتزام بالمبادئ العشرة التي تشكل أساس القانون النموذجي لحماية المعلومات الشخصية، وهذه المبادئ هي كالتالي:

❖ **المسؤولية*Responsabilité*:**تعتبر المنظمة مسئولة عن المعلومات الشخصية التي تديرها ويجب عليها تعيين شخص أو مجموعة من الأشخاص الذي يتعين عليهم ضمان احترام المبادئ المبينة أدناه.

❖ **تحديد الغرض من جمع المعلومات *Détermination des fins de la collecte des renseignements*:** يجب أن تحدد المنظمة الغرض الذي من اجله يتم جمع المعلومات قبل أو وقت جمعها.

❖ **الموافقة*Consentement*:**يجب على أي مستهلك أن يكون على دراية بجمع أو استخدام او الكشف عن المعلومات الشخصية الخاصة بهم والموافقة على ذلك،ما لم يكن من غير المناسب القيام بذلك.

❖ **حدود جمع المعلومات*Limitation de la collecte* :** يجب على المنظمة جمع المعلومات الشخصية اللازمة للأغراض المحددة فقط،ويجب أن يتم ذلك بطريقة واضحة ومشروعة.

❖ **تقييد استخدام والإفصاح والاحتفاظ بالمعلومات *Limitation de l'utilisation, de la communication et de la conservation*:** لا يجوز استخدام المعلومات الشخصية أو الإفصاح عنها لأغراض غير تلك التي جمعت من أجلها،ما لم يوافق المستهلك المعني او

يقتضي القانون ذلك،كما يجب الاحتفاظ بالمعلومات الشخصية فقط طالما كان ضروريا لتحقيق أغراض محددة.

❖ **الصحة*Exactitude*:**يجب ان تكون المعلومات الشخصية صحيحة،كاملة،ومحدثة.

❖ **التدابير الأمنية *Mesures de sécurité* :** يجب حمايةالمعلومات الشخصية عن طريق تدابير أمنية تتناسب مع درجة حساسيتها.

❖ **الشفافية *Transparence*:**يجب على المنظمة اتاحة معلومات محددة للمستهلكين حول سياساتها وممارساتها فيما يتعلق بإدارة المعلومات الشخصية.

❖ **الوصول الى المعلومات الشخصية *Accès aux renseignements personnels :*** يجب على المنظمة اعلام أي مستهلك بوجود معلومات شخصية تتعلق به، ومجالات استخداماتها، كما بإمكانه مراجعة صحة المعلومات الشخصية واجراء التصحيحات المناسبة ،اعلامه اذا ما تم ابلاغ طرف ثالث بها.

❖ **امكانية تقديم شكوى ضد عدم احترام *المبادئ* *Possibilité de porter plainte contre le non-respect des principes*:** يجب على أي مستهلك أن يكون قادرا على تقديم شكوى بشأن عدم احترام المبادئ المذكورة أعلاه عن طريق الاتصال بالأشخاص المسؤولين على تنفيذ هذه المبادئ على مستوى المنظمة.

حسب **المبدأ الرابع** فإنه على التجار والوسطاء ضمان حماية المعلومات الخاصة بالدفع والخاصة بالحياة الشخصية التي تم تحويلها أو الاحتفاظ بها نتيجة لإجراء معاملته.

أما فيما يخص **المبدأ الخامس والسادس** والخاصين بالطعون والمسؤولية والتي تخص الحالات التي تنشأ فيها مشاكل من جراء اجراء العملية عن طريق الانترنت فحسب المبدأ الخامس فانه ينبغي على التجار وضع آليات فعالة وكفؤة للرد على الشكاوي هذا بالإضافة الى انه ينبغي على الادارات العامة والشركات ان تسعى جاهدة الى تطوير معايير مشتركة فيما يخص آليات حل النزاعات.

خاتمة

مع تزايد تطور سوق التجارة الالكترونية في الآونة الأخيرة اين اصبح يمثل عنصر الثقة لدى المستهلكين يتمتع بأهمية بالغة وهذا ما دفع بالعديد من الدول للإسراع في وضع تشريعات تقوم على حماية المستهلك في المجال الالكتروني.

ففي سنة 1999 قامت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE) وكندا ودول أخرى بوضع اطر سياستيه لحماية المستهلك في سياق التجارة الالكترونية وذلك من أجل حماية المستهلكين وتعزيز نزاهة الممارسات التجارية، والمعلومات، حماية المدفوعات، تسوية المنازعات والتعليم.

فبالإضافة الى توصيات سنة 1999 والتي حددت النقاط الاساسية لحماية المستهلك في محيط التجارة الالكترونية: ولاء وشفافية الممارسات التجارية والاعلانية، معلومات خاصة بالشركات، السلع، الخدمات، المعاملات، كذلك آليات تسوية المنازعات والتعويضات، حماية المدفوعات واحترام الخصوصية والتعلم. قامت بمراجعة وتنقيح توصياتها حيث عالجت عدد من المشاكل المستجدة، مثل تلك المتعلقة باستخدام بيانات المستهلكين،تقييم وانتقاد المنتجات من طرف المستهلكين،المحتوى الرقمي،المهارات الرقمية.

فلقد كان الهدف من ابتكار هذه الآليات هو محاولة التقليل من مخاطر التجارة الالكترونية وزيادة ثقة المستهلك الالكتروني وكذا تقاسم المخاطر المرتبطة بهذا النوع من المعاملات بين الأطراف ،لذا يجب أن تشكل هذه المبادئ التوجيهية أداة قيمة للشركات والحكومات ومنظمات حماية المستهلك بمساعدتهم على تطوير برامج حماية المستهلك عبر الانترنت.

ومن خلال دراستنا تبين لنا أن حماية المستهلك الالكتروني هي هدف اساسي يتطلبه التطور العلمي والتقني الذي يمس جميع المجالات، فلا بد من تفعيل آليات تتلائم مع طبيعة الحياة الاجتماعية ورغبات المستهلك نظرا لأثر التجارة الالكترونية في تغيير طريقة انتاج وبيع وتوزيع السلع والخدمات التي أصبحت أساسا من اسس عالم اليوم. ومن اجل ذلك فانه يجب على الهيئات الفاعلة في المجتمع وعلى وجه الخصوص جمعيات حماية المستهلك القيام بالدور المنوط بها والمتمثل في تحسيس المستهلكين بوجوب اتباع قواعد الحيطة والحذر من قبل المستهلكين الالكترونيين قبل ابرام اي صفقة الكترونية ،وكذا التحسيس بمخاطر اجراء المعاملات الالكترونية

ووجوب المام المستهلك الالكتروني بكافة الجوانب المتعلقة بالصفقة الالكترونية قبل ابرامها، خاصة عندما يتعلق الأمر بتقديم بياناته الشخصية والائتمانية.

قائمة المراجع:

1- أيمن على عمر، (2008)، "قراءات في سلوك المستهلك"، ط 2 ، الدار الجامعية، مصر.
2- إياد عبد الفتاح النسور، مبارك بن فهيد القحطاني،(2014)" سلوك المستهلك"، ط 2، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن.
3- ابراهيم الأخرس،(2012)،"حماية المستهلك بين مقاصد الشريعة والفكر الوضعي"، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، مصر.
4- ابراهيم بختي، (2005)، "التجارة الالكترونية : مفاهيم واستراتيجيات التطبيق في المؤسسة"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
5- نهلة أحمد قنديل،(2004)،"التجارة الالكترونية رؤية تسويقية"، مصر.

6- Margaret Smith,(2000), « LA PROTECTION DU CONSOMMATEUR DANS LE CONTEXTE DU COMMERCE ÉLECTRONIQUE »،http://publications.gc.ca/Collection-R/LoPBdP/BP/prb0018-f.htm

7- OCDE (2016), " La protection du consommateur dans le commerce électronique" : Recommandation de l'OCDE, Éditions OCDE, Paris, http://dx.doi.org/10.1787/9789264255272-fr. p 4-6.

Principes ",(1999) Groupe de travail sur la consommation et le commerce électronique régissant la protection des consommateurs dans le commerce électronique : le cadre canadien",http://strategis.ic.gc.ca/ssgf/ca/01185f.html

مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية
ISSN 2352-9962/E-ISSN 2572-0147
العدد التاسع- جوان 2018

OEB Univ. Publish.

مستقبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل المعيار الدولي للتقارير المالية الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.IFRS for SMEs

The Effectiveness Of Applying The CFS in small and medium enterprises

أ.سعيداني محمد السعيد
جامعة غرداية، الجزائر
zakariay_rahmani@yahoo.fr

أ.رحماني يوسف زكريا
جامعة تلمسان، الجزائر
saidanimouh@gmail.com

تاريخ التسليم:2018/03/20، تاريخ التقييم: 2018/05/29، تاريخ القبول:2018/06/05

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى فعالية تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبار القواعد والأحكام التي جاء بها هذا النظام جديدة على بيئة هاته المؤسسات، حيث أحدثت تغييرا جذريا في الممارسات المحاسبية التي كانت سائدة إضافة إلى معرفة الصعوبات والعراقيل التي تواجه هذه المؤسسات عند تطبيق هذا النظام، خصوصا في ظل غياب سوق مالي يتم اللجوء إليه لتقييم عناصر القوائم المالية وفق القيمة العادلة لهذا النوع من المؤسسات.

كما تطرقت الدراسة إلى إمكانية تحيين النظام المحاسبي المالي مع معيار المحاسبة الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهدف الاستفادة من التجربة الدولية من اجل الارتقاء بمستوى أداءها خاصة في الجانب المحاسبي .

كما تم التوصل إلى مجموعة من النتائج عن طريق الاستعانة بالاستبيان تقضي بضرورة تكثيف الدورات التكوينية، حتى يتم تجاوز الصعوبات الناجمة عن تطبيق هذا النظام، وضمان الاستفادة من المزايا التي يحققها.

الكلمات المفتاحية : النظام المحاسبي المالي SCF، النظام المحاسبي المبسط ، تطبيقSCF في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، صعوبات التطبيق، المعيار الدولي للتقارير المالية الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

Abstract :

The purpose of this studyis to determine the effectiveness of applying the CFS in small and medium enterprises ,thesystembrought a newrulesandprinciples on theenvironmentofthiskindofcompanies .theserulesandprinciplesgenerate a radical in accountingpractices ,whichwereappliedbeforetheainis also toknowthedifficuleswhichencounterthesekindofcompanies in applyingthesystem . espcially in the back of a financial market .whichmayused in valuingfinancialstatmentitemsbasedthroughtthe fair value .

This study also examines the possibility to update fanancial accounting system with IFRS for SMES to benefit from international experience to raise the level of performance particularly in accounting .

Finally , we reach some results throught the use of a quetionnaire one of the mis the need of training to minimize the difficulties which may encounter in applying this system and guarantee the benefits of its advantages

Keywords : financial accounting system , the simple accounting , applying the CFS in SMES , difficulties of applying , IFRS for SMES.

مقدمة

من المعروف بان المؤسسات الصغيرة و متوسطة تلعب دورا لا يستهان به في الاقتصاد المحلي وخصوصا لمساهمتها في توفير وظائف عديدة و بالتالي قدرتها على الحد من البطالة و التقليل من مشكلة الفقر ، كون هذا النوع من المؤسسات لا يحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة فان عملية قيامها يكون ابسط بكثير من قيام المؤسسات الكبيرة ، و بالتالي كلما تعددت ساهمت بشكل أكثر فاعلية في حل مشاكل الاقتصاد المحلي .

ولقد عرفت الجزائر مع مطلع سنة 2010 تطبيق النظام المحاسبي المالي الذي يعوض المخطط المحاسبي الوطني لسنة 1975 ، و ذلك تماشيا مع التطورات الاقتصادية الراهنة و تكريسا لانتقال الجزائر لاقتصاد السوق ، بحيث يعبر هذا النظام المحاسبي عن مجموعة القواعد و الممارسات المحاسبية فهو الإطار الذي يشمل القواعد و المبادئ و الأسس التي تساعد المؤسسة على تبويب و تسجيل العمليات و إثباتها في الدفاتر و السجلات ، و استخراج البيانات و الكشوف المحاسبية و الإحصائية و تحقيق الرقابة الداخلية عن طريق مجموعة من الوسائل و الأدوات المستخدمة في هذا النظام و قد تضمن النظام المحاسبي المالي إطارا تصوريا للمحاسبة المالية و معايير المحاسبة و مدونة للحسابات تسمح بإعداد التقارير المالية على أساس المبادئ المحاسبية المتعارف عليها ، كما يشكل الإطار التصوري دليلا لإعداد المعايير المحاسبية و تأويلها .

إن الاهتمام المتزايد بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة يرافقه اهتمام متزايد بالأسس المحاسبية التي يجب أن تتبعها هذه المؤسسات، وعليه قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بوضع معايير محاسبية خاصة بها من جهة و قيام الجزائر بتبسيط نظامها المحاسبي المالي الذي تطرق للمؤسسات الصغيرة من حيث مسكها لمحاسبة مبسطة بشكل يتلاءم مع طبيعتها و يتوافق مع احتياجاتها الأمر الذي يسمح بإمكانية وجود بيئة محاسبية مشجعة لهذا النوع من المؤسسات تمكن من استمراريتها و ترقية نشاطها بشكل أحسن من خلال المزايا التي توفرها المعايير ا الدولية لإعداد التقارير المالية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

إشكالية الدراسة:

تتلخص بشكل أساسي حول **مدى فاعلية وملائمة النظام المحاسبي المالي المطبق في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومدى استجابته لمتطلبات التطوير والتحديث في هدا المجال.**

وتتفرع منها التساؤلات الفرعية التالية:

-هل النظام المحاسبي المالي يتلاءم مع الاحتياجات المحاسبية لجميع المؤسسات مهما كان حجمها؟

- تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مشاكل في تطبيق قواعد وتعليمات النظام المحاسبي المالي؟

-ما مدى تكيف النظام المحاسبي المالي مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

أهداف الدراسة:

تسعى هده الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على واقع النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
- التعرف على أهم المشاكل المتعلقة بتطبيق قواعد وتعليمات النظام المحاسبي المالي من جوانبه المختلفة وسبل رفع كفاءة الأداء المحاسبي.
- محاولة الوصول إلى نتائج وتقديم التوصيات الملائمة لتطوير النظام المحاسبي المالي المطبق بحيث يوفر قاعدة بيانات ملائمة.

وللإجابة على التساؤل الرئيسي والأسئلة الفرعية قمنا باستخدام أدوات البحث والمتمثلة في توزيع الاستمارة على أفراد عينة مكونة من 23 على مستوى ولاية الأغواط وبعض الولايات المجاورة مع العلم أن الاستمارة تتكون من ثلاثة أقسام حيث أن القسم الأول يتمثل في معلومات عامة حول العينة المدروسة، أما القسم الثاني فيتمثل في معرفة مدى قدرة النظام المحاسبي المالي على تلبية متطلبات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جهة والصعوبات التي تواجهها هذه الخدمات عند تطبيق النظام بينما القسم الثالث فيبين مدى تكييف النظام المحاسبي المالي مع المعايير المحاسبية الدولية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

من أجل الوصول إلى الهدف المرجو من خلال الدراسة في معرفة مدى فعالية تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإمكانية تطويره قمنا بتقسيم الدراسة إلى ثلاثة أجزاء:

الجزء الأول: واقع النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

- تقديم النظام المحاسبي المالي

- صعوبات تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

الجزء الثاني: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التطورات المحاسبية.

- المعيار الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- إمكانية تكييف النظام المحاسبي المالي مع المعيار الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الجزء الثالث: آفاق تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

- الدراسة الاستبيانية

الجزء الأول: واقع النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل تكنولوجيا المعلومات والاتصال

ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يعد تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم العراقيل التي تصادف كل محاولة لدراسة هذا النوع من المؤسسات، وذلك بشهادة الكثير من الباحثين والمسؤولين في المنظمات الدولية ومرجعية هذا الاختلاف في التعاريف وصعوبة الخلوص إلى تعريف موحد بين جميع الدول لعدة عوامل يمكن تقسيمها إلى(سلطاني،2006، ص.41):

أ-المعايير الكمية: يجب الاستناد إلى عدة معايير ومؤشرات لوضع الحد الفاصل بين المؤسسات فيما يخص تحديد الحجم وهذه المؤشرات تقسم إلى(لرقط وآخرون،2003، ص.02):

-عدد العمال.

-رأس المال المستثمر.

-حجم الإنتاج.

-قيمة المبيعات.

-القيمة المضافة.

ب-المعايير النوعية: نظرا لصعوبة تحديد تعريف دقيق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالاعتماد على المعايير الكمية فقط، اضطر الباحثين إلى استعمال معايير نوعية تتمثل في(دومي، وعطوي،2003.ص.04).

-الاستقلالية والمسؤولية.

-الملكية.

-الحصة السوقية.

-التكنولوجيا(بدوي،2004، ص.05).

وتعتبر هذه المرجعية الأولى للقانون الأمريكي في تعريفه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويمكننا تمييز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من غيرها انطلاقا من(ناصر، وعواطف،2011، ص.34):

-استقلالية الإدارة والملكية.

-محدودية نصيب المؤسسة من السوق.

-ألا يزيد عدد العاملين في المؤسسة عن 250 عامل.

-ألا يزيد إجمالي الأموال المستثمرة عن 09 ملايين دولار.

-ألا تزيد القيمة المضافة للتنمية للمؤسسة عن 4.5 ألف دولار.

-تعريف الاتحاد الأوروبي : هو التعريف المعتمد بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 1996 بأنها(رايس ، ونوي،2009، ص.03):

-تشغل أقل من 250 عامل.

-رقم أعمالها لا يتجاوز 40 مليون أورو

والتي تراعي مبدأ الاستقلالية.

أما بالنسبة للجزائر فقد تبنت تعريف الاتحاد الأوروبي والقانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصادرة في ديسمبر 2001 حيث يعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما يلي(مقدم، وبن النوي،2013):

الصنف	عدد الأجراء	رقم الأعمال	مجموع الميزانية
مؤسسة مصغرة	1-9	أقل من 20 مليون دج	أقل من 10 مليون
مؤسسة صغيرة	10-49	أقل من200 مليون دج	أقل من 100 مليون
مؤسسة متوسطة	50-250	200مليون-2ملياردج	100-500 مليون

- **تقديم النظام المحاسبي المالي:**

أ- **تعريف النظام المحاسبي المالي:**

لقد جاء نص المادة 03 من القانون رقم 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي "المحاسبة المالية" كما يلي: "المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلوماتية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية وتصنيفها وتقييمها وتسجيلها وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان ونجاعته ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية"(الجريدة الرسمية ،العدد رقم 74،2007، ص.03)

ب-مجال التطبيق: يطبق النظام المحاسبي المالي على كل شخص طبيعي أو معنوي ملزم بموجب نص قانوني أو تنظيمي يمسك محاسبة مالية، مع مراعاة الأحكام الخاصة بها والمعنيون بمسك المحاسبة المالية هم(الجريدة الرسمية، العدد رقم 74،2007 ،ص.03)

-الشركات الخاضعة لأحكام القانون التجاري.

-الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع أو الخدمات التجارية وغير التجارية إذا كانوا يمارسون نشاطات اقتصادية مبنية على عمليات متكررة.

-كما يمكن للمؤسسات الصغيرة التي لا يتعدى رقم أعمالها وعدد مستخدميها حد معين أن تمسك محاسبة مالية مبسطة (الجريدة الرسمية، العدد رقم 19،2008، ص.92)

ج-المستجدات التي جاء بها النظام المحاسبي المالي:

أ-من حيث الإطار المفاهيمي.

ب-من حيث المبادئ المحاسبية: موجودة في المخطط المحاسبي الوطني.

ج-من حيث المصطلحات والتعاريف.

د-من حيث عدد ونوع القوائم المالية.

هـ-من حيث عرض وتقديم القوائم المالية.

و - من حيث الأطراف المستخدمة للمعلومة المحاسبية(شنوف،2009، ص ص.88-89)

د- المحاسبة المالية المبسطة المطبقة على المؤسسات الصغيرة في الجزائر:

تخضع المؤسسات الصغيرة التي تتوفر فيها بعض الشروط رقم الأعمال وعدد العمال وطبيعة النشاط والمحددة من طرف وزارة المالية لنظام المحاسبة المالية المبسطة والذي يعرف بمحاسبة الخزينة، وترتكز محاسبة الخزينة على إعداد سجل للأموال يعرف بدفتر الخزينة ويتم على مستواه إبراز التدفق سواء كانت إيرادات أو خسائر صافية(الجريدة الرسمية، العدد رقم 19،2008، ص.19)

يمكن تطبيق نظام المحاسبة المالية المبسطة من طرف المؤسسات التي لا يتعدى رقم أعمالها وعدد عمالها خلال سنتين ماليتين ما يلي (الجريدة الرسمية ، العدد رقم 19،2008، ص.22).

نشاط المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال	ملاحظات
النشاط التجاري	09 أجراء يعملون ضمن الوقت الكامل	10 مليون دينار	يتضمن رقم الأعمال النشاطات الرئيسية والثانوية
الإنتاجي والحرفي		6 مليون دينار	
نشاط الخدمات		3 مليون دينار	
نشاطات أخرى		3 مليون دينار	

هـ - إجراءات نظام المحاسبة المالية المبسطة:

تطبيق المؤسسة لنظام المحاسبة المالية يتطلب منها تقسيمه في مرحلتين:

المرحلة الأولى: تكون خلال السنة وتتمثل في متابعة مختلف العمليات التي قامت بها.

المرحلة الثانية: تكون في نهاية السنة من خلال قيامها بجملة من التصحيحات(الجريدة الرسمية، العدد رقم 19،2008)

صعوبات تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

أ-صعوبات متعلقة بالاقتصاد الوطني(بن بلقاسم، 2009، ص.244)**:**

-غياب المنافسة الفعلية ونشاط السوق الموازية.

-غياب أسواق متخصصة تستعمل أسواقها المرجعية للتقييم.

-غياب نظام معلوماتي لاقتصاد وطني.

-غياب السوق المالية البورصة.

ب-صعوبات متعلقة بالنسبة لمحاسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة(تجاني، ورضوان،2013)

الجزء الثاني: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التطورات المحاسبية.

أ- **المعيار الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**

نظرا لأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بوضع معايير خاصة بها والتي تبين كيفية إعداد القوائم والتقارير المالية المتعلق بها.

في شهر أفريل 2009 تقرر اعتماد المعيار الدولي للتقارير المالية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRSFOR SMEs والغاء المواضيع التي لا علاقة لها بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتبسيط القياس لتمكين المستثمرين والمقرضين لمقارنة الأداء والوضع المالي للمؤسسات المتشابهة (2017،/www.iasplus.com/standard/ifrsforsmes.htm)

لقد عرف مجلس معايير المحاسبة الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنها المؤسسات التي لا يوجد بها مسؤولية عامة ولا تقوم بنشر القوائم المالية لاستخدامها من المستثمرين الخارجيين، ومن أسباب تطوير المعايير الدولية للتقارير المالية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية (2017،www.iasb.org)

- تزويد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمعايير محاسبية ذات جودة عالية مفهومة ومطبقة دوليا في جميع المؤسسات.
- تخفيف العبء على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي ترغب في استخدام المعايير الدولية.

- تلبية رغبات ومتطلبات مستخدمي المعلومات المالية لهذه المؤسسات.

ب- **إمكانية تكييف النظام المحاسبي المالي مع المعيار الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** تمثل المبادرة الأخيرة التي قامت بها هيئة معايير المحاسبة الدولية المتمثلة في إعداد IFRSFOR SMEs فرصة حقيقية للجزائر في تحقيق أهدافها المحاسبية ومن ثم الاقتصادية بأقل تكلفة، وأقل وقت ممكن كما أن اعتماد هذا المعيار في إعداد نظم محاسبية مبسطة يزيد من فرص الاستفادة من الاقتصاد العالمي لأنه يمثل مرجعية محاسبية خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي أصبحت تعتمدها معظم الدول اليوم كأداة استراتيجية لتحقيق التنمية الاقتصادية الأمر الذي يجعل من IFRSFOR SMEs أداة أكثر حداثة لدفع القطاع وتطويره فضلا عن تسهيل الوصول إلى الأسواق المالية(عزاوي، ومهاوة،2012)

الجزء الثالث: آفاق تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الدراسة الاستبيانية:

بالنسبة لعينة الدراسة لم يتم تحديدها بشكل مسبق قبل توزيع أو نشر استمارة الاستبيان حيث توزيع 35 استمارة على عينة عشوائية اشتملت على مهنتين وعاملين في مجال المحاسبة المالية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

بعد القيام بعملية الفرز والتبويب تم الإبقاء على 23 استمارة صالحة والتي تستخدم في دراسة وتحليل نتائج الاستبيان.

1- عرض الدراسة الإحصائية:

البيان	العدد	الإستبيان		نسبة الإستجابة%		النسبة إجمالية %
		الورقي	الإلكتروني	الورقي	الإلكتروني	
عدد الإستمارات الموزعة	35	20	15	100	100	100
عدد الإستمارات المسترجعة	25	15	10	75	66.66	71.43
عدد الإستمارات الملغاة	2	1	1	5	6.66	5.71
عدد الإستمارات الملائمة	23	14	9	70	60	65.71

المصدر: من إعداد الباحثين.

2- نتائج الدراسة الميدانية:

لإستخلاص النتائج تم إستخدام برنامج التحليل الإحصائي المعروف بـ: (***SPSS 20***) بهدف الحصول على المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية في دراسة إتجاهات آراء العينة، حيث تضمن الإستبيان 12سؤالاً موزعة على ثلاثة محاور إعتماداً على مقياس ليكرت الثلاثي (***LikertScale***).

2-1 المعطيات الوصفية:

المتغير			التكرار	النسبة %
الجنس	ذكر		17	73.91
	أنثى		6	26.09
السن	من 25 إلى 40 سنة		23	100
الوظيفة	إطار مهني	محاسب معتمد	13	56.52
		محافظ حسابات	5	21.74
		خبير محاسبي	2	8.69
		اطار محاسبي	3	13.04
الخبرة	الخبرة المهنية	أقل من 5 سنوات	13	56.52
		من 5 إلى 10 سنوات	5	21.74
		من 10 إلى 15 سنوات	3	13.04
		اكثر من 5 سنوات	2	8.69

المصدر: من إعداد الباحثين.

2-2الممارسات المحاسبية للمؤسسة خاصة بتطبيق SCF

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الإتجاه العام
01	هل أنت مطلع على النظام المحاسبي المالي SCF	1.478	0.846	موافق
02	هل القوائم المالية للنظام المحاسبي المالي الجزائري (SCF) تعبر عن الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة	1.043	0.21	موافق
03	هل تعتقد أن النظام المحاسبي المالي الجزائري (SCF) مناسب للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	1.609	0.839	موافق
04	هل تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري (SCF) أدى إلى زيادة شفافية حسابات	1.565	0.843	موافق

	مؤسستكم			
05	هل قامت مؤسستكم بتطبيق جميع أحكام وقواعد النظام المحاسبي المالي	2.13	0.92	غير موافق
06	هل واجهتكم مشاكل أو صعوبات عند تطبيق SCF	1.913	0.733	محايد
07	ترى أن تفعيل نظام المعلومات المحاسبي يسمح بضمان فعالية تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	1.522	0.51	موافق

المصدر: من إعداد الباحثين.

2-3أسئلة خاصة حول المعايير الدولية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRSforSMES في الجزائر

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الإتجاه العام
08	هل أنت مطلع على المعايير IFRSforSMES	1.522	0.51	موافق
09	هل ترى أن تبني الجزائر لمعايير المحاسبية الدولية يتوجب عليها تبني المعايير الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	2.087	0.95	غير موافق
10	هل ترى أن تبني الجزائر لمعايير IFRSforSMES مناسب للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية	1.174	0.388	موافق
11	هل ترى أن متطلبات الإفصاح التي جاء بها مفيدة لمستخدمي التقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية لاتخاذ قراراتهم	1.464	0.744	موافق
12	هل ترى أنه يتوجب تحيين النظام المحاسبي المالي الجديد SCF مع المعايير المحاسبية الدولية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	1.482	0.832	موافق

المصدر: من إعداد الباحثين.

- من خلال الدراسة الميدانية ، توصلنا الى النتائج التالية:

سريان تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF منذ سنة 2010 في كل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، كما أن هناك إجماع على أن تطبيق النظام المحاسبي الماليSCF يسمح بضمان الشفافية و الثقة لمختلف الأطراف الفاعلة مع المؤسسة، كما أن الممارسة المحاسبية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بدأت تدريجيا تستند للقواعد و للإحكام التطبيقية التي ينص عليها النظام المحاسبي المالي SCF

كما تبين أن هناك بعض المشاكل و الصعوبات في تطبيق النظام المحاسبي المالي،حيث لاقى بعض الأفراد صعوبة تكمن في تقييم بعض عناصر الميزانية،و هذا لعدم وجود سوق مالي يمكن

من خلاله تقييم لهذه العناصر بالإضافة إلى بعض المشاكل كالمعالجة المحاسبية و تضييق عناصر القوائم المالية يعود نتيجة إلى الغموض الذي يميز بعض القواعد المحاسبية.

- فقد تبين من خلال الدراسة إن مجلس المعايير المحاسبية الدولية اخذ في الحسبان خصوصية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في إصداره للمعيار الدولي للتقارير المالي الخاص بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بهدف توفير معلومات مالية محاسبية ذات شروحات مبسطة تعكس احتياجات مستخدمي المعلومات المالية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، و هو ما يجعل اهتمام الدولة بمحاولة تكييف نظامها المحاسبي المالي مع المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

الخاتمة:

إن أهداف المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وبالأخص الصغيرة والمتوسطة منها من الإفصاح عن القوائم المالية ذات الغرض العام، والانعكاسات التي يمكن حدوثها على مستواها الداخلي بفعل الانتقال إلى تطبيق النظام المحاسبي المالي، المستمد من المعايير المحاسبي الدولية، حيث تكتسي أهداف القوائم المالية أهمية بالغة خاصة عندما تكون هذه المؤسسات بصدد تحديد مفهومها، و قد أصبحت تتمحور أهداف القوائم المالية حول نقطة أساسية وهي منفعة المعلومات في اتخاذ القرارات من طرف مختلف الفئات المستخدمة لها على رأسهم المستثمرين، وترسخ هذا الاتجاه خاصة على أساس التحول في تعريف محاسبة و اعتبارها كنشاط خدمي، والتركيز على وظيفة الاتصال و اعتبارها مقدمة لوظيفة القياس المحاسبي، حيث أصبحت قضية إفصاح المؤسسة عن المعلومات ودرجة ملائمتها و موثوقيتها من القضايا الملحة لدى متخذي القرارات.

في الواقع فان الجزائر اعتمدت تطبيق النظام المحاسبي المالي على جميع المؤسسات.بما فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وهذا أمر غير عملي، فمعظم هذه المؤسسات عانت من مشاكل وصعوبات جراء تطبيق هذا النظام الذي لم يأخذ خصوصيتها بعين الاعتبار، فضلا عن العديد من الإجراءات وقواعد التقييم التي جاءبهاهذا النظام لم تطبقأساسا حتى في المؤسسات الكبيرة.

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا كبير ا في تحقيق التنمية الاقتصادية ولعل أبرزها خلق مناصب الشغل و القضاء على البطالة سواء في الدول المتقدمة أو النامية، فكانت الحاجة إلى معلومات مالية و محاسبية خاصة بهذه المؤسسات لمختلف الفئات والأطراف المستخدمة لها، فكان

للمعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة IFRS for SMEs الدور في هذا باعتبار لغة المعيار موحدة لا تخدم طرف واحد أو دولة واحدة أو إقليم محدد وإنما ذو طابع دولي لتزويد الأطراف المعنية بالمعلومات المالية و المحاسبية،و الجزائر كغيرها من الدول ظهرت الحاجة إلى تبسيط نظامها المحاسبي المالي وتحيينه مع المعايير المحاسبية الدولية الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS for SMEs للاستفادة من المزايا التي تقدمها هده المعايير.

نتائج الدراسة:

- النظام المحاسبي المالي خطوة هامة وإجبارية ولكن مدى نجاعته يبقى رهن الظروف وطبيعة بيئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.
- النظام المحاسبي كلما هبط سهل وغير معقد من حيث التطبيق وبالتالي تكلفة المنفعة أكبر من التطبيق.
- تفاعل كل من الأطوار التشريعية والقائمين على الجانب الأكاديمي والمهني للمحاسبة إضافة للمؤسسات من أجل التطبيق النظام المحاسبي المالي.
- إن تطبيق النظام المحاسبي المالي له آثار إيجابية على البيئة المحاسبية الجزائرية من الناحية النظرية لكن تبقى فعاليته رهن الواقع والوقت.
- بظهور المعيار الدولي للتقارير المالية الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير نفس الجودة للمعلومات المحاسبية مقارنة بما توفره معايير لإبلاغ المالي.

التوصيات:

- تبسط النظام المحاسبي المالي يجعله نظام مرن يتناسب ويتطور مع حجم المؤسسة نظام كامل للمؤسسات الكبيرة ونظام أقل تعقيدا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ونظام بسيط للمؤسسات المصغرة
- عقد ورشات عمل ودورات تكوينية لممارسي مهنة المحاسبة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهدف توعيتهم بأهمية وفائدة المعلومة المحاسبية.
- إلزام المؤسسات الصغيرة باعتماد انظمة محاسبة تتماشى مع المعايير المحاسبية الدولية حيث أن هذه الأنظمة متوفرة وبشكل كبير وبتكلفة متدنية.
- ضرورة وجود نصوص قانونية تتلاءم مع أنظمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي لها علاقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصال.

- الاستفادة من تجارب الدول في تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- اهتمام الدولة بتكييف النظام المحاسبي المالي مع المعيار الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الهوامش والإحالات:

- بدوي، محمد وجيه.(2004). تنمية المشروعات الصغيرة: ومردوده الاقتصادي والاجتماعي، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

- بن بلقاسم، سفيان(2009). النظام المحاسبي الدولي وترشيد عملية اتخاذ القرار قي سياق العولمة وتطور الاسواق. جامعة الجزائر: اطروحة دكتوراه دولة في العلوم .

- تجاني، محمد العيد، ورضوان عادل.(2013). صعوبات تطبيق النظام المحلي لمالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر. جامعة الوادي: ملتقى الوطني الأول حول واقع وآفاق النظام المحلي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

- الجريدة الرسمية ، العدد رقم 74،القانون رقم 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي، المواد 6 و7 ،الجزائر، 2007.

- الجريدة الرسمية، العدد19، قرارا يحدد أسقف رقم الأعمال وعدد المستخدمين والنشاط، المطيقة على الكيانات الصغيرة بغرض مسك محاسبة مالية مبسطة، المادة 02، الجزائر،2008.

- دومي، سمراء، وعطوي،عبد القادر.(2003).التجربة المغربية في ترقية وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. مداخلة ضمن الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطور دورها في الاقتصاديات المغاربية. جامعة سطيف .

- رايس، حدة، ونوي، فطيمة الزهرة.(2011). حوكمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، قراءة في ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر الصادر في 2009. الملتقى الوطني الأول حول دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر خلال الفترة 2010 – 2011، جامعة بومرداس.

- سلطاني، محمد رشيد(2006). التسيير الاستراتيجي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر (واقعة ، أهمية وشروط تطبيقه)- حالة الصناعات الصغيرة والمتوسطة بولاية بسكرة، جامعة المسيلة: مذكرة ماجستيرتخصص إدارة أعمال.

- شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS ، المكتبة الشركة الجزائرية بوداود الجزاء الثاني ، 2009.

- عزاوي، عمر، ومهاوة، أمال، المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فرصة وتحدي للدول النامية. *مجلة الباحث*.(العدد 11).

- لرقط فريدة، وآخرون.(2003). دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات النامية ومعوقات تنميتها. مداخلة ضمن الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطور دورها في الاقتصاديات المغاربية، جامعة سطيف.

- مقدم، عبيرات، بن النوي، مصطفى.(2013). العناقيد الصناعية و دورها في تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة. *مجلة دراسات*.(العدد رقم 19) .

- ناصر، سليمان، ومحسن، عواطف.(2011). تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية. الملتقى الدولي الأول حول، الاقتصاد الإسلامي واقع ورهانات المستقبل غرداية.

مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية
ISSN 2352-9962/E-ISSN 2572-0147
العدد التاسع- جوان 2018

OEB Univ. Publish.

دراسة تحليلية لتطور بنود ميزانية عينة من البنوك الإسلامية الخليجية

Analytical study of the evolution of items of the budget: Sample from the Islamic banks in the Gulf

د. عبد الرحمان عبد القادر — جامعة أدرار، الجزائر — aek2509@yahoo.fr
د. بن العارية حسين — جامعة أدرار، الجزائر — hbenlaria@yahoo.fr
أ. حساني بن عودة — جامعة وهران 02، الجزائر — aek2509@yahoo.fr

تاريخ التسليم : 2018/01/12، تاريخ التقييم : 2018/03/11، تاريخ القبول : 2018/04/05

الملخص

يهدف هذا البحث إلى دراسة تطور بنود ميزانية سبعة بنوك إسلامية تنشط في الساحة المصرفية الخليجية، وهذا من خلال الإجابة عن الإشكالية التالية: هل شهدت بنود ميزانية البنوك الإسلامية الخليجية –عينة الدراسة- تطورا خلال الفترة 2005 إلى 2013 ؟.وهذا من خلال تحليل تطور بنود الميزانية والتي تتكون من الأصول والخصوم وحقوق المساهمين والتمويل والودائع والربحية، وقد استعملنا المنهج الوصفي التحليلي، بحيث توصلنا إلى ان أداء البنوك الإسلامية –عينة الدراسة- شهد تطورا عبر السنوات المدروسة، مع بعض التراجعات القليلة في سنة الأزمة المالية العالمية في 2008 بالمقارنة مع السنوات التي قبلها، والذي يعزى إلى ان هذه البنوك تنشط في بيئة مصرفية عالمية تتأثر بما يحدث في هذه البيئة.

الكلمات المفتاحية: البنوك الإسلامية الخليجية، تطور، بنود الميزانية.

Abstract :

The objective of this study is to study the evolution of the budget items of seven Islamic banks active in the Gulf banking arena, by answering the following problem: Have the budget items of Islamic banks in the Gulf - the survey sample - developed during the period of 2005 till 2013?. We analyzed the evolution of the budget items, which consists of assets, liabilities, shareholders' equity, finance, deposits and profitability. We used the analytical descriptive approach. We concluded that the performance of the Islamic banks - the sample of the study - has developed over the years studied, with some minor declines in the year of the global financial crisis In 2008 compared to the years before, which is due to the fact that these banks are active in a global banking environment affected by what happens in this environment.

Keywords: Gulf Islamic banks, evolution, budget items.

1 مقدمة

تعتبر البنوك الإسلامية مؤسسات مالية إسلامية تقدم مختلف الخدمات البنكية التي تتوافق ومبادئ الشريعة الإسلامية، وهذا من خلال المراقبة التي تتم من طرف هيئات الرقابة الشرعية في هذه البنوك، والتي تضمن الالتزام الشرعي لتعاملات هذه الأخيرة بدون انحرافها عن المسار الشرعي.

ولقد شهدت البنوك الإسلامية انتشارا كبيرا على المستوى العالمي منذ نشأتها في سنة 1975 بإنشاء بنك دبي الإسلامي، حيث اعتبر المتخصصون في البنوك الإسلامية، ان هذا البنك هول أول بنك إسلامي يقدم مختلف الخدمات المصرفية الإسلامية، وارتفع عددها إلى اكثر من 500 مؤسسة مالية إسلامية تنشط في أكثر من 75 دولة بما فيها الغربية، وعرفت أصول التمويل الإسلامي نموا على ممر السنوات، حتى بلغت في سنة 2016 قيمة 2.293 تريليون دولار امريكي بنسبة نمو تعادل 7%، ومتوسط نسبة نمو 13.89% من 2009 إلى 2016، وتمثل أصول البنوك الإسلامية النسبة الأكبر من إجمالي أصول التمويل الإسلامي بنسبة 75%وبقيمة أصول 1.719 تريليون دولار امريكي في سنة 2016 (GLOBAL ISLAMIC FINANCE REPORT, 2017, p.p 38-39). ويتوقع أن تصل حجم الأصول المالية الإسلامية عالمياً ما بين 3.006 و 4.362 تريليون دولار في 2020(DUBAI ISLAMIC BANK, OVERVIEW OF THE GLOBAL ISLAMIC FINANCE INDUSTRY, 2017, p 37)

تمثل دول مجلس التعاون الخليجي مع الدول المصدرة للنفط بالإضافة إلى إيران وماليزيا نسبة 80% من إجمالي الأصول البنكية الإسلامية على المستوى العالمي (the global Islamic Finance Outlook 2017, 2016, p 05)، وقد بلغت أصول البنوك الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي 650.8 بليون دولار امريكي في النصف الأول من سنة 2016؛ أي بنسبة 45 من إجمالي أصول هذه البنوك على المستوى العالمي (ISLAMIC FINANCIAL SERVICES BOARD, 2017, p07). شهدت أصول البنوك الإسلامية الخليجية نموا عبر السنوات التي سبقت وقوع الأزمة المالية، وذلك راجع للبحبوحة المالية التي عرفتها تلك الدول مدعومة من جراء ارتفاع أسعار البترول وبالتالي زيادة مداخيل هذه الدول، والذي انجر عنه ارتفاع نسبة النمو الاقتصادي لهذه الدول، كل هذه الأمور دفعت إلى زيادة ودائع واستثمارات تلك البنوك وبالتالي في الأخير

ارتفاع أصولها، لكن بعد وقوع الأزمة المالية في سنة 2008، وانخفاض أسعار النفط، وتراجعت استثمارات تلك البنوك، انجر عنه تراجع أداء هذه الأخيرة، متأثرا بقلة الاستثمارات وهروب رؤوس الأموال الأجنبية، وتراجع قيمة الودائع.

من كل ما سبق نحاول من خلال هذا البحث الإجابة عن الإشكالية الرئيسة التالية: **هل شهدت بنود ميزانية البنوك الإسلامية الخليجية –عينة الدراسة- تطورا خلال الفترة 2005 إلى 2013 ؟**

ومن أجل الإجابة عن الإشكالية الرئيسة نقسم بحثنا إلى المحاور التالية:

- **المحور الأول:** تطور بنود ميزانية بنك الراجحي السعودي وبنك الجزيرة السعودي
- **المحور الثاني:** تطور بنود ميزانية البنوك الإسلامية الإماراتية الأربعة
- **المحور الثالث:** تطور بنود ميزانية بنك قطر الإسلامي

المحور الأول: تطور بنود ميزانية بنك الراجحي السعودي وبنك الجزيرة السعودي

لقد عرفت البنوك الإسلامية على المستوى العالمي نموا كبيرا منذ نشأتها، لكن بوقوع الأزمة المالية 2008 تراجعت نسب ذلك النمو، وهذا راجع إلى التأثر الذي خلفته تلك الأزمة على الاقتصاديات العالمية. وبالمقابل من هذا حققت هذه البنوك مكسب جيد وهو الاهتمام العالمي بها، مما وجد لها بيئة اقتصادية تدعمها في نموها وانتشارها الواسع في مختلف الدول. لذا سنحاول في هذا المحور تناول تطور كل من الأصول والخصوم، حقوق المساهمين، التمويل، الودائع، والربحية.

أولاً: تطور أداء بنك الراجحي السعودي

بلغت الحصة السوقية لأصول المصارف الإسلامية من مجموع أصول القطاع المصرفي السعودي 51.1% في النصف الأول من 2016، وبنسبة 20.6% من إجمالي أصول البنوك الإسلامية على المستوى العالمي(ISLAMIC FINANCIAL SERVICES BOARD, 2017, p 08). كما بلغت قيمة الأصول المالية الإسلامية في السعودية في نهاية 2016 الى 401 بليون دولار امريكي، بعدما كانت 371 بليون دولار في سنة 2015؛ أي بنسبة نمو 8.08% . (DUBAI ISLAMIC BANK, 2017, p 46) بالإضافة إلى ذلك توجد عدة بنوك تقليدية تقدم خدمات مالية إسلامية بنسبة 70% من إجمالي معاملاتها التقليدية كبنك الرياض والأهلي وساب، وتمكنت البنوك الإسلامية خلال الفترة الأخيرة من زيادة حصتها من إجمالي الودائع لتتجاوز 20% نهاية 2011، بفضل النمو المضطرد لودائع عملائها بنسب تزيد عن متوسط نسب النمو لبقية البنوك الأخرى.

1- **تعريف البنك:** بدأ مصرف الراجحي، أحد أكبر المصارف الإسلامية في العالم، نشاطه عام 1957. ويتمتع مصرف الراجحي بخبرة تمتد لأكثر من 50 عاماً في مجال الأعمال المصرفية والأنشطة التجارية. وتم افتتاح أول فرع للمصرف خاص بالرجال في حي الديرة في الرياض عام 1957، بينما افتتح أول فرع للسيدات عام 1979 في حي الشميسي.

وقد شهد العام 1978 دمج مختلف المؤسسات التي تحمل أسم الراجحي تحت مظلة واحدة في شركة الراجحي المصرفية للتجارة وفي عام 1988 تم تحويل المصرف إلى شركة مساهمة سعودية عامة. وبما أن المصرف يرتكز إلى مبادئ المصرفية الإسلامية بشكل أساسي، فهو يلعب دوراً رئيسياً

وأساسياً في سد الفجوة بين متطلبات المصرفية الحديثة والقيم الجوهرية للشريعة الإسلامية مشكلاً معايير صناعية وتنموية يحتذى بها(http://www.alrajhibank.com.sa/ar/investor-relations/about-us/pages/about-us.aspx، 2017/11/26).

يتمتع مصرف الراجحي، ومقره الرياض بالمملكة العربية السعودية، بمركز مالي قوي وهو يدير أصولاً بقيمة 288 مليار ريال سعودي (76.8 مليار دولار أمريكي) كما في 2014/03/31، ويبلغ رأس ماله 16.25 مليار ريال سعودي (4.3 مليار دولار)، ويعمل فيه أكثر من 8400 موظفاً. ولديه شبكة واسعة تضم أكثر من 500 فرعاً وأكثر من 3600 جهاز صراف آلي و28000 أجهزة نقاط البيع، و 130 مراكز للحوالات المالية، كما أن لديه أكبر قاعدة عملاء بين المصارف السعودية، وله انتشار دولي في كل من الكويت والأردن وماليزيا.

2- **تطور بنود ميزانية بنك الراجحي السعودي:** نتناول تطور أهم بنود الميزانية، والتي تتمثل في:

- **الأصول والخصوم:** يعتبر بنك الراجحي أكبر بنك إسلامي على مستوى المملكة العربية السعودية وعلى مستوى البنوك عينة الدراسة بأصول بلغت في سنة 2013 قيمة 279.870 مليار ريال سعودي (74.641 مليار دولار امريكي)، بعدما كانت في 2005 تساوي 95.037 مليار ريال سعودي بنسبة نمو مركبة 63.36%، وقد كانت أعلى نسبة نمو للأصول في سنة 2008، حين بلغت 30.81% مقارنة بسنة 2007، لتشهد انخفاضا إلى 08% في سنة 2009، ويعزى ذلك لتراجع أداء البنك في هذه السنة نتيجة تراجع نشاط الاقتصاد السعودي على خلفية الأزمة المالية.

نفس الأمر بالنسبة لتطور مطلوبات بنك الراجحي التي بدورها انخفض نموها في سنة 2009؛ إذ بلغ 4% مقارنة بـ 35% في سنة 2008، فهذه السنة تمثل منعرج كبير غير شكل تطور كل من الأصول والخصوم، ليتغير الشكل ويرجع إلى نموه المستمر في الفترة من 2010 إلى 2013، والشكل الموالي يوضح هذا.

شكل رقم 01: تطور إجمالي الأصول والخصوم من 2005-2013.الوحدة ألف ريال سعودي

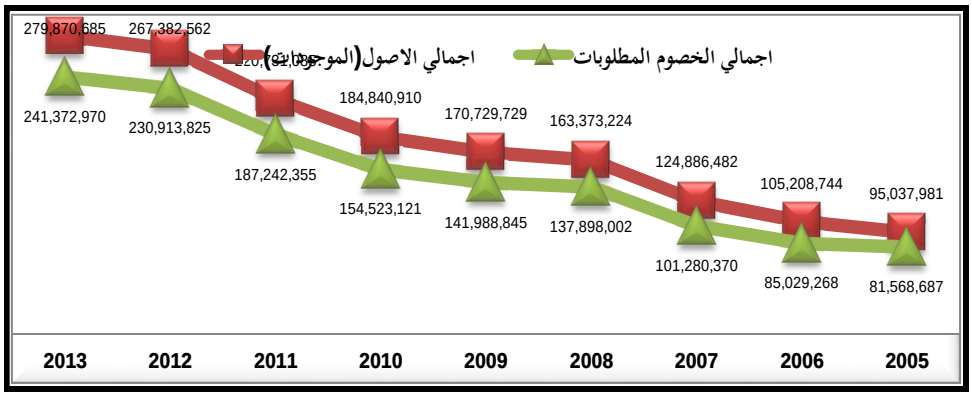

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير البنك من 2005-2013.

نفس الأمر بالنسبة لتطور مطلوبات بنك الراجحي التي بدورها انخفض نموها في سنة 2009؛ إذ بلغ 4% مقارنة بـ 35% في سنة 2008، فهذه السنة تمثل منعرج كبير غير شكل تطور كل من الأصول والخصوم، ليتغير الشكل ويرجع إلى نموه المستمر في الفترة من 2010 إلى 2013، والشكل أعلاه يوضح هذا.

- **حقوق المساهمين وباقي بنود الميزانية:** لقد شهدت حقوق المساهمين والودائع نموا مستمرا من سنة 2005 إلى سنة 2013. بينما شهد التمويل انخفاضا في سنة 2009، نظرا لحدة النشاط الاقتصادي وسيادة الركود الاقتصادي، وتراجع أداء القطاع العقاري بالمملكة العربية السعودية، مما أدى إلى انخفاض الطلب على التمويل. لقد حقق البنك أرباحا في سنة 2009 بقيمة 6.767 مليار ريال سعودي وبنسبة نمو 3.71% مقارنة بالسنة التي قبلها، وقد حصل هذا في الوقت الذي كانت تعاني فيه الاقتصاديات العالمية من ويلات الأزمة المالية. والشكل الموالي يوضح هذا:

شكل رقم 02: تطور حقوق المساهمين، الودائع، الأرباح، التمويلات من 2005-2013

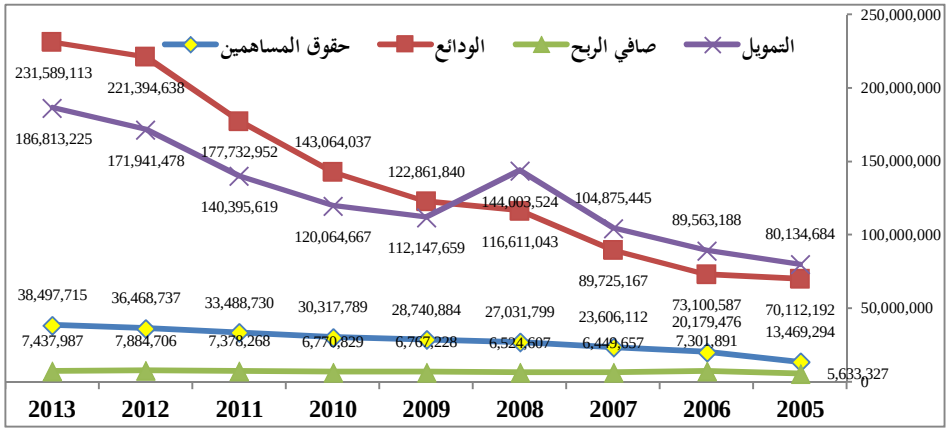

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير البنك من 2005-2013.

ثانياً: تطور بنود ميزانية بنك الجزيرة السعودي

1- **تعريف بنك الجزيرة:** تأسس بنك الجزيرة كشركة مساهمة سعودية مسجلة في المملكة العربية السعودية بموجب المرسوم الملكي رقم 46/م الصادر بتاريخ 21 يونيو 1975، وقد بدأ البنك أعماله بتاريخ 9 أكتوبر 1976، بعد أن استحوذ على فروع بنك باكستان الوطني في المملكة العربية السعودية. يعمل البنك بموجب السجل التجاري رقم 4030010523 الصادر في جدة بتاريخ 27 يوليو 1976م.

في عام 1992م ، بدأ البنك عملية إعادة الهيكلة مع زيادتين متتاليتين في رأس المال في كل من عام 1992 وعام 1994 وجاءت حصرياً من المساهمين السعوديين مما أدى إلى تقليص ملكية بنك باكستان الوطني بشكل كبير. وفي 1993 شرع البنك في إعادة الهيكلة ونجح في إدخال أحدث أساليب التقنية وطرح منتجات وخدمات مصرفية حديثة مع النهوض بقدرات موظفيه مما أدى إلى تحوّل البنك إلى الربحية في العام 1997. في 1998 أتخذ مجلس إدارة البنك قراراً استراتيجياً بتحويله من بنك تقليدي إلى بنك تتوافق جميع أعماله مع أحكام الشريعة. ولضمان ذلك، قام البنك بتأسيس إدارة شرعية ضمن هيكله التنظيمي مع تأسيس هيئة شرعية تتألف من عدد من الشيوخ والعلماء المتخصصين في المصرفية الإسلامية لمراقبة أعمال البنك واعتمادها حال التأكد من توافقها

مع أحكام الشريعة. وفي 2002 نجح البنك في تحويل جميع فروعه للعمل المصرفي الاسلامي(- نبذة عن البنك عبر الرابط التالي: http://www.baj.com.sa/ar/about-us.aspx?page=corporate-profile&id=139، 2017/11/28).

2- **تطور أداء بنك الجزيرة السعودي:** شهدت عناصر الميزانية نمو مستمر من سنة 2005 إلى سنة 2013 بفعل الأداء الجيد للبنك، محققا بذلك أرباحا جيدة، لكن بنسب نمو مختلفة من سنة لأخرى.

الأصول والخصوم: حقق البنك نموا كبيرا في أصوله وخصومه على مدار فترة الدراسة، إذ بلغت أصوله في سنة 2013 قيمة 59.976 مليار ريال سعودي بعدما كانت في سنة 2005 تساوي 14.178 مليار ريال سعودي، وبنمو طردي مستمر من سنة لأخرى، ويرجع ذلك إلى قيام البنك بتنويع منتجاته وخدماته. وقد جرى خلال ذلك العام تعزيز قدرات البنك بالمهارات والإمكانيات اللازمة التي تمكنه من الاستفادة القصوى من الفرص المنظورة في المستقبل. وكذا مضاعفة عدد الفروع لتصبح 48 فرعاً مما أدى إلى استقطاب المزيد من العملاء مع تقديم خدمات أفضل لعملائنا الحاليين من خلال الانتشار في مناطق جديدة في أرجاء المملكة. وقد عرفت الخصوم بدورها نموا جيدا بزيادة عدد الودائع، نتيجة لزيادة عدد فروع البنك على مستوى المملكة، والشكل رقم 03 يوضح هذا النمو.

شكل رقم 03: تطور إجمالي الأصول والخصوم من 2005-2013 الوحدة ألف ريال سعودي

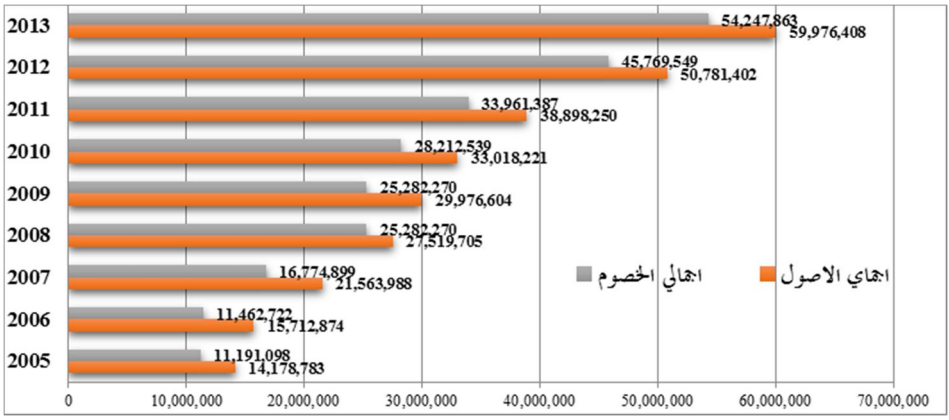

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير البنك من 2005-2013.

- **حقوق المساهمين وبقية البنود الأخرى:** شهدت حقوق المساهمين نموا كبيرا قبل الأزمة المالية، إذ بلغت 4.697 مليار ريال في سنة 2007، لتعرف بعد ذلك انخفاضا إلى 4.636 مليار ريال في 2008، وإلى 4.485 في 2009، ويرجع ذلك إلى انخفاض أرباح البنك في هذه الفترة ولزيادة مخاطر عدم القدرة على استرداد الديون، وهذا ما أدى إلى زيادة المخصصات نتيجة انخفاض قيمة الموجودات والتمويل، وقد دعم زيادة الودائع أداء البنك بالزيادة من تمويلاته واستثماراته، ليحقق بذلك أرباحاً في ظل انخفاض الأداء الاقتصادي العالمي والمحلي في فترة الأزمة المالية العالمية. وقد نجح البنك في الصمود في ظل تلك الأزمة بتحقيقه لنتائج مقبولة. ومن أجل عرض الصورة بشكل أوضح نستعين بالشكل الموالي.

شكل رقم 04: تطور حقوق المساهمين، الودائع، الأرباح، والتمويل من 2005 إلى 2013 الوحدة ألف ريال سعودي

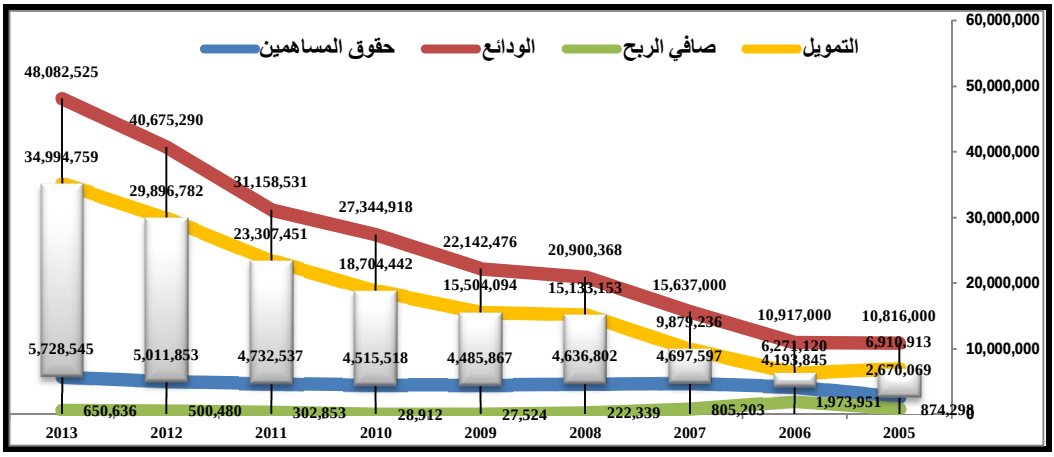

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير البنك من 2005-2013.

المحور الثاني: تطور بنود ميزانية البنوك الإسلامية الإماراتية الأربعة

بلغت الأصول المالية الإسلامية في الإمارات في سنة 2016 قيمة 197 بليون دولار، بعدما كانت 157 بليون دولار في سنة 2015 بنسبة نمو 25.47% وبنسبة نمو مركبة 18.58% من 2007 (49 بليون دولار) إلى 2016(DUBAI ISLAMIC BANK, 2017, p46). كما تمثل الأصول البنكية الإسلامية نسبة 19.6% من إجمالي الأصول البنكية على المستوى المحلي، ونسبة 9% من إجمالي الأصول المالية الإسلامية على مستوى العالم في النصف الأول من 2016(ISLAMIC FINANCIAL SERVICES BOARD, 2017 p.p 08-09)، وقد تم اختيار دراسة أربعة بنوك إسلامية؛ والتي تتمثل في بنك دبي الإسلامي، وبنك الإمارات الإسلامي، وبنك أبو ظبي الإسلامي ومصرف الشارقة.

1- تعريف البنوك الإسلامية الإماراتية الأربعة: سنتناول تعريف كل بنك على حدى.

- **بنك دبي الإسلامي:** تأسس بنك دبي الإسلامي في عام 1975، وعلى الرغم من النمو الهائل الذي أحرزه منذ تأسيسه؛ فإن البنك ما يزال حتى اليوم وفياً لجذوره كمؤسسة تركز على المتعاملين من حيث الخدمة الشخصية والنزاهة بما يشكل أساساً لجميع علاقاته(http://www.dib.ae/ar/%D8%B9%D9%86-

%D8%A8%D9%86%D9%83-%D8%AF%D8%A8%D9%8A-
%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85%D9%8A/
%D9%86%D8%B8%D8%B1%D8%A9-
%D8%B9%D8%A7%D9%85%D8%A9، تاريخ الاطلاع 2017/12/30)

- **بنك الامارات الاسلامي:** تأسس بنك الإمارات الإسلامي في عام 2004 لتقديم أعلى مستوى من الخدمات المصرفية مع أعلى معايير مبادئ الشريعة الإسلامية. يقدم البنك مجموعة واسعة من المنتجات المصممة للأفراد والشركات الصغيرة و الشركات الكبيرة (https://www.emiratesislamic.ae/arb/about-us، تاريخ الاطلاع: 2017/12/30).
- **بنك أبوظبي الإسلامي:** تأسس المصرف في إمارة أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة كشركة مساهمة عامة ذات مسؤولية محدودة طبقا لأحكام قانون الشركات التجارية الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم) 08 لسنة 1984 وتعديلاته ووفقا للمرسوم الأميري رقم 09 لسنة 1997. إن أعمال المصرف تتم وفقاً لمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية، التي تحرم الربا، كما تحددها هيئة الفتوى والرقابة الشرعية للمصرف ووفقاً لعقود تأسيس الشركات التابعة للمجموعة (تقرير بنك أبوظبي الإسلامي لسنة 2013، ص 04).
- **بنك الشارقة الإسلامي:** فى عام 1975 تم تأسيس مصرف الشارقة الإسلامي لتقديم الخدمات المصرفية التجارية للشركات والأفراد وذلك بموجب مرسوم أميري صدر عن صاحب السمو الدكتور الشيخ سلطان بن محمد القاسمي، عضو المجلس الأعلى لدولة الإمارات العربية المتحدة وحاكم إمارة الشارقة. لقد تم إنشاء المصرف آنذاك تحت إسم "بنك الشارقة الوطني" وظل يمارس الأعمال المصرفية التقليدية حتى نقطة التحول عام 2002 عندما أصبح أول مصرف في العالم يتحول إلى مصرف إسلامي. لقد كان لخطوة التحول من النظام المصرفي التقليدي إلى النظام المصرفي الإسلامي أثراً إيجابياً كبيراً في نمو المصرف وتعد منعطفاً هاماً في مسيرته. فالأمر لم يقتصر على هيكلة المنتجات والخدمات التي يقدمها لعملائه وحسب، بل تم تحويل القواعد المحاسبية ونظم المعلومات لتتفق مع مبادئ الشريعة الإسلامية (http://www.sib.ae/ar/%D8%B9%D9%86-

%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%81، تاريخ الاطلاع: 2017/12/30).

2- تطور بنود المركز المالي والدخل للبنوك الأربعة: شهد نمو عناصر المركز المالي للبنوك الإماراتية محل الدراسة نموا جيدا في كل من إجمالي الأصول والخصوم وحقوق المساهمين والودائع وإجمالي التمويل من 2005 إلى غاية 2010، لكن في سنة 2011 انخفض إجمالي أداء البنوك الأربعة، ويرجع ذلك إلى تراجع أداء بنك الإمارات الإسلامي الذي سجل تراجعا في كل عناصر مركزه المالي من خلال انخفاض أصوله في تلك السنة بنسبة 36% مقارنة بسنة 2010، وانخفاض أرباحه بنسبة 755% مسجلة قيمة 404 مليون درهم إماراتي، وكذا انخفاض محفظة التمويل بنسبة 19% والودائع بنسبة 24%، ويرجع ذلك نتيجة القرار الذي اتخذته إدارة البنك بتخفيض الديون لمواجهة المخاطر في ظل عدم سيادة الاستقرار الاقتصادي، وارتفاع النفقات التي زادت بنسبة 15% مقارنة بسنة 2010 وبقيمة 455 مليون درهم مقارنة بـ 396 مليون درهم بالسنة التي قبلها، إضافة إلى زيادة المخصصات لمستويات عليا بلغت 783 مليون درهم بنسبة زيادة بلغت 47% وانخفاض قيمة الاستثمارات العقارية.

كذلك شهد بنك أبوظبي الإسلامي تراجعا في أصوله في 2011 بنسبة 1.22% ومطلوباته وحقوق المساهمين، ويرجع ذلك إلى انخفاض أنشطته التمويلية بنسبة 11.07%.

أما بالنسبة لبنك دبي الإسلامي؛ فقد كان أداؤه جيد في تلك السنة، لكن شهد أداؤه تراجعا في سنة 2009؛ بانخفاض طفيف في قيمة أصوله بنسبة 0.53% حيث بلغت في تلك السنة 84.308 مليار درهم إماراتي مقارنة بـ 84.756 مليار درهم في سنة 2010، وانخفاض الودائع وصافي الأرباح والأنشطة التمويلية بنسبة 3.35% و 29.93% و 5.11% على التوالي مقارنة بالسنة التي قبلها.

ومن جانب آخر شهد أداء بنك الشارقة الإسلامي نمو جيدا على مدار فترة الدراسة، ماعدا تراجعا في صافي الربح في بداية الأزمة المالية في سنة 2008 وسنة 2011 بنسبة 23.27% و 5.73% على التوالي، بانخفاضه من 301 مليون درهم في 2007 إلى 231 مليون درهم إماراتي في سنة 2008.

شكل رقم 05: تطور إجمالي أصول البنوك الإماراتية من 2005-2013 الوحدة ألف دولار امريكي

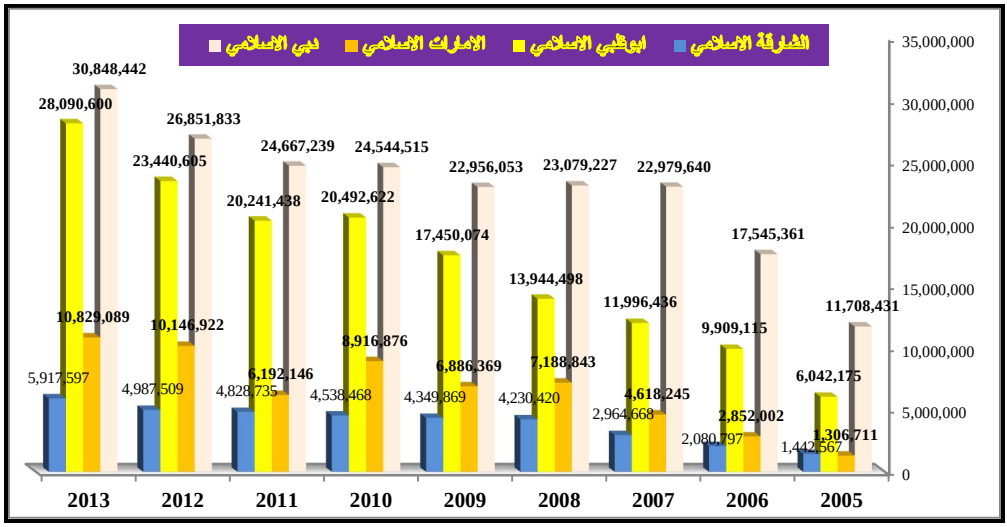

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير البنوك الأربعة الاماراتية من 2005-2013.

بالنسبة للربحية انخفض إجمالي الربح بنسبة (-47.68%) في سنة 2009، ويعزى ذلك لتراجع أرباح ثلاثة بنوك إماراتية؛ فبالنسبة لبنك الإمارات الإسلامي انخفضت أرباحه بنسبة (-67.34%)، وبنك دبي الإسلامي بنسبة (-29.93%)، وبنك أبوظبي الإسلامي بنسبة (-90.83%)، بينما حافظ بنك الشارقة الإسلامي على نمو ارباحه في تلك السنة بنسبة 12.33%. وقد أدى ذلك التراجع في الأرباح إلى تراجع إجمالي حقوق المساهمين للبنوك المذكورة.

يرجع ذلك الانخفاض في أداء بنك الإمارات الإسلامي، إلى زيادة مخصصات التمويل الممنوحة من طرف البنوك، ومخصصات انخفاض قيمة الاستثمارات، وقد ارتفعت هذه المخصصات بنسبة 433% في سنة 2009 مقارنة بسنة 2008، إضافة إلى قيام بعض الأفراد والمؤسسات المالية بسحب أموالهم نتيجة حدوث التباطؤ الاقتصادي المحلي في ضوء تراجع النشاط الاقتصادي العالمي، وهذا ما أدى إلى انخفاض نسبة كفاية رأس المال نظرا لارتفاع الأصول المرجحة بالمخاطر.

يعد بنك دبي الإسلامي وبنك الشارقة الإسلامي الأحسن أداءً من بين البنوك الإماراتية المدروسة، وذلك لتحقيقهما نتائج جيدة على مدار فترة الدراسة، وهما من دعما وعززا النمو الجيد لعناصر المركز المالي للبنوك المدروسة. والشكل يوضح هذا.

شكل رقم 06: تطور صافي الربح للبنوك الإماراتية من 2005-2013

الوحدة الف دولار

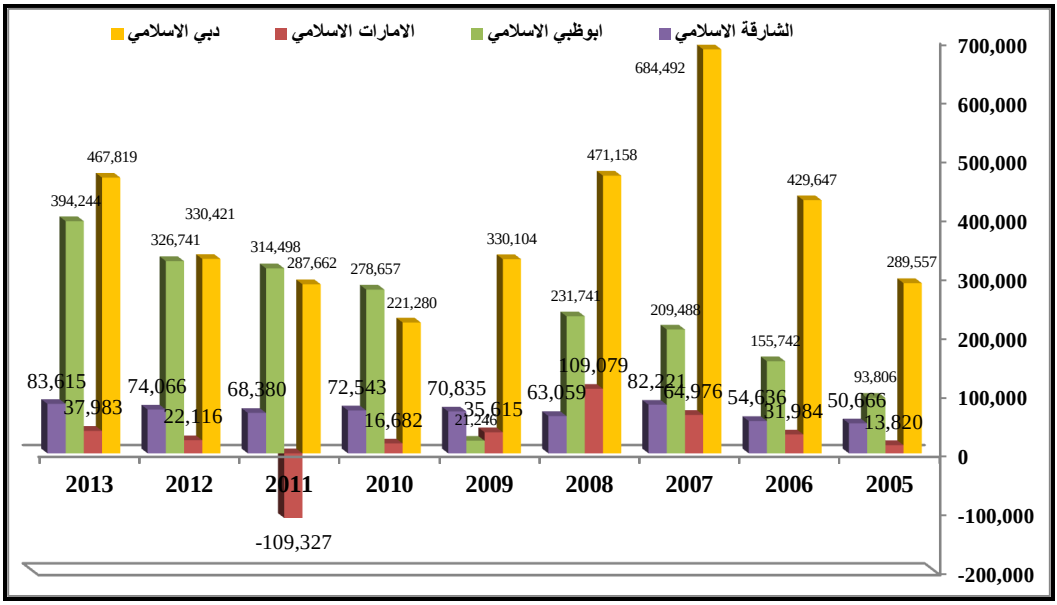

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير البنوك من 2005 إلى 2013.

المحور الثالث: تطور بنود ميزانية بنك قطر الاسلامي

تم التركيز على بنك قطر الإسلامي باعتباره من أقدم البنوك الإسلامية.

أولاً: تعريف بنك قطر الإسلامي: تأسس في سنة 1982 كأول مؤسسة مالية إسلامية في قطر، وتخضع جميع منتجاته وعملياته المصرفية لإشراف هيئة للرقابة الشرعية بما يضمن الالتزام الدقيق بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية في أنشطة المصرف وعملياته التمويلية.

بلغ رأس المال البنك 2.36 مليار ريال قطري في نهاية 2014، وبلغت الموجودات 96 مليار ريال. يقدم المصرف خدماته للعملاء في السوق القطرية من خلال 30 فرعا، تغطي المواقع الهامة والاستراتيجية في قطر، تضم فرعاً خاصاً للسيدات. ويعزز ذلك شبكة للصراف الآلي تضم 160

جهازاً توفر السحب النقدي والإيداع . يعتبر المصرف الآن هو أكبر مؤسسة مالية إسلامية في قطر حيث يستحوذ على نسبة 36% من سوق الصيرفة الإسلامية في قطر، وحصة 9% من إجمالي السوق المصرفية.

ثانياً: تطور بنود ميزانية البنك: أهم البنود التي سيتم تناولها هي الأصول والخصوم وحقوق المساهمين وصافي الأرباح، وتطور الودائع والتمويلات.

1- الأصول والخصوم: شهدت أصول وخصوم هذا البنك تطورا كبيرا من سنة 2005 إلى سنة 2013 مدعومة بزيادة أرباح البنك وودائعه وحقوق المساهمين، وكثرة الطلب على المنتجات المالية الإسلامية، والشكل الموالي يوضح هذا.

من خلال الشكل أدناه؛ يظهر لنا أن الأصول شهدت نموا متزايدا من سنة لأخرى، بنسبة نمو متفاوتة من سنة لأخرى، وقد سجل اعلى ارتفاع لنموها في سنة 2008 بنسبة نمو بلغت 57% مقارنة بسنة 2007، لتنخفض نسبة النمو في سنة 2009 إلى 12% متأثرة بالأزمة المالية التي حدت من النشاط الاقتصادي العالمي، وقد عرفت سنة 2010 ارتفاع في نسبة النمو إلى 32% بارتفاع بقيمة 12 مليار ريال قطري.

ويعزى هذا إلى زيادة توسع البنك في الساحة المصرفية بتقديم العديد من الخدمات المالية، وكذا قيامه لأول مرة بإصدار صكوك إسلامية عالمية بقيمة 750 مليار دولار، وزيادة توجه البنك إلى تمويل الشركات في مختلف القطاعات الاقتصادية. وقد بلغت نسبة النمو المركبة لأصوله 29.83% وخصومه بنسبة 32.31% من سنة 2005 إلى 2013.

جدول رقم 01: تطور بنود ميزانية بنك قطر الإسلامي من 2005 إلى 2013 الوحدة الف ريال قطري

المؤشرات / السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
إجمالي الأصول	9,551,556	14,888,516	21,335,768	33,543,158	39,272,700	51,877,182	58,286,144	73,192,062	77,354,244
إجمالي الخصوم	2,745,005	4,141,327	8,772,158,	14,679,759	16,431,595	20,979,709	26,781,883	26,075,575	25,788,375
حقوق المساهمين	2,095,786	4,245,538,	4,628,962,	7,142,892,	9,005,103,	9,051,648,	11,202,419	11,473,875	11,859,714
الودائع	2,212,422	2,363,719,	4,834,352,	5,097,251,	6,718,703,	8,730,535,	9,006,462,	9,081,880,	12,469,798
صافي الربح	131,327	1,003,039,	1,255,404,	1,642,541,	1,322,106,	1,262,179,	1,365,149,	1,241,445,	1,335,400,

قروض وسلف	5,972,902	7,156,007	11,679,082	18,865,895	22,663,482	29,351,773	29,594,870	43,137,334	47,139,466

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير البنك من 2005-2013.

شكل رقم 07: تطور أصول وخصوم البنك من 2005-2013 الوحدة الف ريال **قطري**

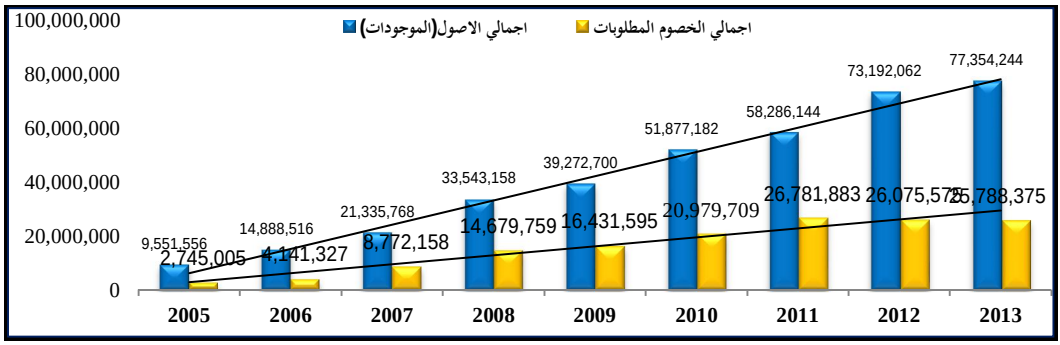

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصائيات الجدول أعلاه.

2- حقوق المساهمين والودائع والتمويلات وصافي الربح: شهدت قيمة حقوق المساهمين والودائع والتمويل نموا كبيرا من سنة 2005 إلى سنة 2013، بينما عرف الربح نموا متذبذبا، حيث شهد نموا مستمرا من 2005 إلى 2008، لينخفض في 2009 بنسبة 19.5% مقارنة بالسنة التي قبلها.

بلغت متوسط نسبة نمو ربحية البنك في الفترة الأولى 663.72%، وانخفض في فترة الأزمة وما بعدها إلى 12.16% و0.53% على الترتيب، ويعزى هذا إلى تأثر المصرف بتبعات الأزمة المالية.

وقد عر ف حجم التمويل بدوره نموا جيدا خلال الأزمة المالية؛ حيث بلغ بنسبة 20.12%، وقد بلغت نسبة النمو المتوسطة خلال فترة الأزمة المالية 48.29%، وفي فترة ما بعد الأزمة انخفضت إلى 21.43%، والأمر نفسه بالنسبة لنمو ودائع البنك؛ حيث بلغ 47.25% و17.81% في فترة الأزمة وما بعدها على الترتيب.

شكل رقم 08: تطور حقوق المساهمين، الودائع، صافي الربح، التمويلات الوحدة الف ريال قطري

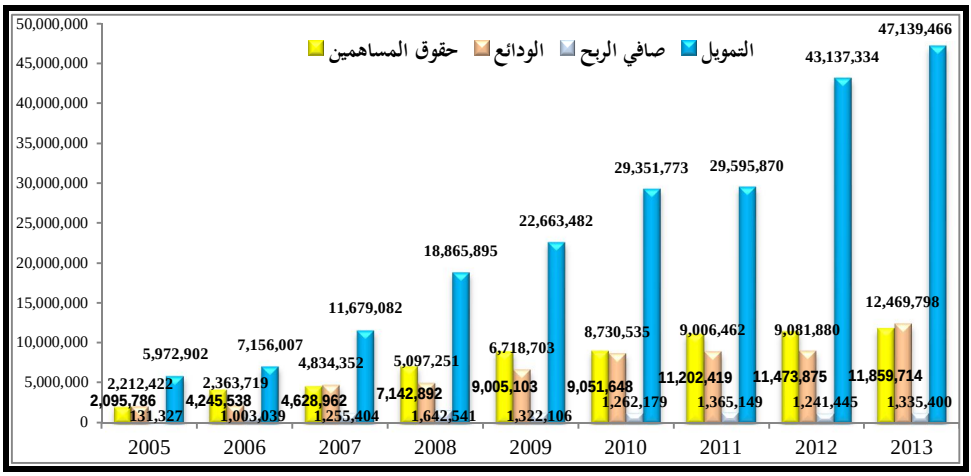

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصائيات الجدول أعلاه.

خاتمة

لقد كان أداء البنوك الإسلامية عينة الدراسة جيد في الفترة من 2005-2007، لكنه وبمجرد وقوع الأزمة المالية انخفض ذلك النمو في جل عناصر ميزانية البنوك، وذلك راجع لانكماش النمو الاقتصادي العالمي على خلفية انعكاسات الأزمة المالية على القطاع المصرفي الإسلامي، والذي لم يكن في منأى من تأثيرات تلك العاصفة المالية. وقد استعاد أداء هذه البنوك نموه في الفترة 2010-2013 بنسب متفاوتة، ما بين الإيجابي والسلبي، فمنها من شهدت نموا في بنود ميزانيتها ومؤشرات أدائها، والبعض الآخر من هذه البنوك استمر انخفاض أدائه ووقوعهم في خسارة في سنة 2011 كحالة بعض البنوك الإماراتية.

نتائج الدراسة: من أهم النتائج التي وصلت لها الدراسة:

- شهدت الأصول المالية الإسلامية نموا عبر السنوات، ولم يتراجع نموها بوقوع الأزمة المالية؛ بل انخفض ذلك النمو بالمقارنة مع السنوات التي سبقت تلك الأزمة، وهذا ما يثبت صمود هذه الصناعة المالية في وجه الأزمات المالية، وهذا بفضل اجتناب هذه البنوك التعامل بالمعاملات المالية المحرمة في الدين الإسلامي كالربا والغرر، والغش والتدليس، وغيرها...

- تتمثل البنوك السعودية المدروسة في مصرف الراجحي، وبنك الجزيرة، وقد حقق البنكين نتائج جيدة في الفترة المدروسة، مع بعض التراجعات في النمو في فترة 2005-2007.
- لقد تم اختيار دراسة أربعة بنوك إسلامية إماراتية، والتي تتمثل في بنك دبي الإسلامي وبنك الإمارات الإسلامي، وبنك أبوظبي الإسلامي ومصرف الشارقة بإجمالي أصول 75.680 مليار دولار. شهد نمو عناصر المركز المالي للبنوك الإماراتية محل الدراسة نموا جيدا في كل من إجمالي الأصول والخصوم وحقوق المساهمين والودائع وإجمالي التمويل من 2005 إلى غاية 2010، لكن في سنة 2011 انخفض إجمالي أداء البنوك الأربعة، ويرجع ذلك إلى تراجع أداء بنك الإمارات الإسلامي الذي سجل تراجعا في كل عناصر مركزه المالي من خلال انخفاض أصوله في تلك السنة بنسبة 36% مقارنة بسنة 2010، وانخفاض أرباحه بنسبة 755%.
- بالنسبة لبنك قطر الإسلامي فقد كان أداؤه مستقر قبل وقوع الأزمة ولكن شهد في سنة 2008 بشكل عام تراجعا على خلفية تراجع النشاط الاقتصادي العالمي، ولا يعني هذا أنه وقع في خسارة، بل انخفضت ربحيته وتراجع بقية العناصر الأخرى في تلك الفترة بالمقارنة بفترة ما قبل الأزمة المالية.
- بصفة عامة شهدت كل عناصر المركز المالي للبنوك الإسلامية المدروسة تطورا خلال سنوات الدراسة، مع بعض التراجعات في نسب النمو في سنة الأزمة المالية 2008 وأزمة الديون الأوروبية، وبعض الانخفاضات الكبيرة في الربحية لبعض البنوك، ووقوع البعض القليل الأخر في خسارة في سنة 2009 و2011، لكن لا يوجد أي انهيار أو إفلاس لأي بنك إسلامي، عكس ما حدث للبنوك التقليدية التي شهدت عدة إفلاسات وانهيارات عميقة.

التوصيات: من أهم التوصيات التي نقترحها؛ هو إلزامية الابتكار والإبداع في صناعة الهندسة المالية الإسلامية لمواكبة التطور العالمي في صناعة الخدمات المالية، وذلك بابتكار منتجات مالية إسلامية حديثة قادرة على منافسة مثيلاتها التقليدية، لتساهم بشكل كبير في زيادة الربحية للصناعة المالية الإسلامية بما يسمح بمزيد من النمو في الأصول وتلبية حاجيات أكبر عدد ممكن من الزبائن.

قائمة المراجع

1- GLOBAL ISLAMIC FINANCE REPORT 2017, see at http://www.gifr.net/publications/gifr2017/intro.pdf.

2- DUBAI ISLAMIC BANK.(2017). OVERVIEW OF THE GLOBAL ISLAMIC FINANCE INDUSTRY.

3- The global, Islamic Finance Outlook 2017, September 2016. See at https://www.spratings.com/documents/20184/0/Islamic+Finance+Outlook+2017/5abbe572-c826-4622-bd13-1aba725281fc

4- ISLAMIC FINANCIAL SERVICES BOARD, ISLAMIC FINANCIAL SERVICES INDUSTRY STABILITY REPORT 2017, May 2017.

5- DUBAI ISLAMIC BANK.(2017). OVERVIEW OF THE GLOBAL ISLAMIC FINANCE INDUSTRY.

6- - نبذة عن البنك بالموقع التالي:http://www.alrajhibank.com.sa/ar/investor-relations/about-us/pages/about-us.aspx

7- - نبذة عن البنك عبر الرابط التالي http://www.baj.com.sa/ar/about-us.aspx?page=corporate-profile&id=139

8- - نظرة عامة حول البنك على الرابط التالي:
http://www.dib.ae/ar/%D8%B9%D9%86-%D8%A8%D9%86%D9%83-%D8%AF%D8%A8%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85%D9%8A/%D9%86%D8%B8%D8%B1%D8%A9-%D8%B9%D8%A7%D9%85%D8%A9.

9- -نظرة عامة حول البنك عبر الرابط التالي:
https://www.emiratesislamic.ae/arb/about-us/

10- تقرير بنك أبوظبي الإسلامي لسنة 2013

11- نظرة عامة حول البنك عبر الرابط التالي:
http://www.sib.ae/ar/%D8%B9%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%81

مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية
ISSN 2352-9962/E-ISSN 2572-0147
العدد التاسع –جوان 2018
OEBUniv.Publish

أثر الإفصاح الإلكتروني للمعلومات المالية على كفاء سوق رأس المال الفلسطيني في ضوء المعايير الدولية للتقارير المالية

The impact of the electronic disclosure of financial information on the efficiency of the Palestinian capital market in light of the International Financial Reporting Standards

د. عبد الرحمن محمد سليمان رشوان

الكلية الجامعية للعلوم والتكنولوجيا - غزة- فلسطين

abdrashwan@yahoo.com

تاريخ التسليم : **2018/05/08**، **تاريخ** التقييم : **2018/06/11**، **تاريخ** القبول : **2018/06/14**

الملخص

هدفت الدراسة بشكل رئيس إلى التعرف على أثر الإفصاح الإلكتروني للمعلومات المالية على كفاء سوق رأس المال الفلسطيني في ضوء المعايير الدولية للتقارير المالية، وأعتمد الباحثان على المنهج الوصفي التحليلي، كما استخدم أداة الدراسة الاستبانة وزعت على عينة البحث المكونة من المدراء الماليين ورؤساء الاقسام العاملين بالشركات المدرجة في بورصة فلسطين والبالغ عددهم (172) موظف وموظفة.

كما أثبتت نتائج الدراسة أن استخدام الإفصاح الإلكتروني من قبل الشركات المدرجة في بورصة فلسطين جعل التقارير المالية أكثر فهماً من قبل المستثمرين، مما ساهم في زيادة حجم الاستثمار في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

كما أوصت الدراسة بناء الثقة في الإفصاح الإلكتروني من قبل المستثمرين من خلال زيادة جودة التقارير المالية المنشورة إلكترونياً لتحسين كفاءة أداء بورصة فلسطين.

الكلمات المفتاحية: الإفصاح الإلكتروني، المعلومات المالية، المعايير الدولية للتقارير المالية، سوق رأس المال.

Abstract

The main objective of the study was to identify the effect of electronic disclosure of financial information on the efficiency of the Palestinian capital market in the light of IFRS. The researchers relied on the analytical descriptive approach. The survey questionnaire was distributed to a sample of financial managers and department heads of listed companies (172) employees and employees.

The results of the study showed that the use of electronic disclosure by companies listed on the Palestine Stock Exchange made the financial reports more understanding by investors, which contributed to increase the volume of investment in companies listed on the Palestine Stock Exchange.

The study also recommended building confidence in electronic disclosure by investors by increasing the quality of published financial reports electronically to improve the performance efficiency of the Palestine Exchange.

Key words: Electronic Disclosure, Financial Information, International Financial Reporting Standards, Capital Market.

مقدمة:

في العصر الحديث أصبح قرار الاستثمار أكثر تعقيداً في ظل الاستخدام لتكنولوجيا المعلومات وهذا يتطلب ضرورة حصول المستثمر على الإفصاحان المختلفة بتقديم تلك المعلومات المحاسبية بشكل يوازي التطور الحاصل في العالم في المجالات المرتبطة بتقديم تلك المعلومات وقد واكبت المحاسبة في كثير من دول العالم هذا التطور، ومنها فلسطين، إذ أن هناك العديد من الشركات أخذت تفصح عن معلوماتها المحاسبية والمالية عن طريق الافصاح الإلكتروني باستخدام شبكات الحاسوب والانترنت وهذا حقق للمستثمرين سرعة الحصول على المعلومة بجهد أقل مما يكسب المعلومات بعض الخصائص النوعية التي تمكنهم من اتخاذ قرارتهم الاستثمارية بسهولة وواقعية. كما وتعتبر أن هذه لقرارات أنية وتتكرر باستمرار من قبل المستثمرين قياساً بالمستخدمين الاخرين للبيانات المالية، وهذا الامر استلزم ضرورة حصول المستثمرين على بيانات حديثة باستمرار تعكس الواقع الصحيح لوضعية المنشآت التي ينوي الاستثمار فيها.

كما سعت كثيرا من الدول في الآونة الاخيرة إلى الاسهام في تقديم إرشادات لأسواق بشان الافصاح الالكتروني للقوائم والتقارير المالية المعدة وفق المعايير الدولية للتقارير المالية،واعتبرت أنذلك بنداً أساسياً في جدول أعمال أسواق رأس المال،ويمكن أن يؤدي دوراً مهما في تقديم ما تستدعي الحاجة إليه من إرشادات وأنشطة لبناء قدرات هذه الأسواق بهدف جذب مستثمرين جدد.

مشكلة الدراسة:

إن تحديد كيفية الإفصاح الالكتروني عن المعلومات التي تحتويها التقارير والقوائم المالية المعدة وفق المعايير الدولية للتقارير المالية يمثل ضرورة هامة في الوقت الحاضر نظراً لتعدد استخدامات وسائل وتقنيات المعلومات في مجالات الأعمال المختلفة،وأن استخدام الإفصاح الإلكتروني لنتائج الأعمال سيؤدي إلى فعالية تبادل البيانات والمعلومات سواء في داخل الشركات نفسها أو مع بعضها البعض، أو مع المستثمرين، مما قد يؤدي إلى تحقيق كفاءة سوق رأس المال الفلسطيني، ويمكن صياغة مشكلة الدراسة من خلال صياغة مجموعة من التساؤلات التالية:

السؤال الرئيس: هل يوجد أثر للإفصاح الالكتروني للمعلومات المالية على كفاءة لسوق رأس المال الفلسطيني في ضوء المعايير الدولية للتقارير المالية؟

ويتفرع من السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية التالية:

١-هل يوجد أثر للإفصاح الالكتروني للمعلومات المالية على كفاءة لسوق رأس المال الفلسطيني؟

2-هل يوجد أثر للإفصاح الالكتروني للمعلومات المالية في جذب المستثمرين لسوق راس المال الفلسطيني؟

3-ماهي الصعوبات والعقبات التي تواجهاعملية الافصاح الالكتروني للمعلومات المالية الخاصة في سوق رأس المال الفلسطيني؟

أهداف الدراسة:تبرز أهداف الدراسة في العناصر التالية:

١-التعرف على أثر الإفصاح الإلكتروني للمعلومات المالية على كفاءة لسوق رأس المال الفلسطيني.

2- التعرف على أثر الإفصاح الإلكتروني للمعلومات في جدب المستثمرين لسوق راس المال الفلسطيني.

3- تسليط الضوء على أهم الصعوبات والعقبات التي قد تواجه عملية الإفصاح الإلكتروني للمعلومات المالية الخاصة في سوق رأس المال الفلسطيني.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة من أهمية الحاجة لرفع كفاءة سوق رأس المال الفلسطيني وجذب الاستثمارات لما له من أثر على التنمية الاقتصادية وقدرته على المنافسة.

من المعلوم أن الافصاح الالكتروني هو أحد أهم الأنظمة الحديثة التي لم يتوافر فيها دراسات وبحوث كثيرة، لذا فقد جاءت هذه الدراسة لبيان أثر الإفصاح الإلكتروني للمعلومات المالية على كفاء سوق رأس المال الفلسطيني وكذلك مساعدة المستثمرين الحاليين والمحتملين في اتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة ذات الفعالية اعتماداً على الافصاح الإلكتروني.

فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسة: يوجد أثر للإفصاح الالكتروني للمعلومات المالية على كفاءة لسوق رأس المال الفلسطيني في ضوء المعايير الدولية للتقارير المالية؟

ويتفرع من ا لفرضية الرئيسة الفرضيات الفرعية التالية:

1- يوجد أثر للإفصاح الإلكتروني للمعلومات المالية على كفاءة لسوق رأس المال الفلسطيني.

2- يوجد أثر للإفصاح الإلكتروني للمعلومات المالية في جذب المستثمرين لسوق رأس المال الفلسطيني.

3- توجد صعوبات تواجها عملية الإفصاح الإلكتروني للمعلومات المالية خاصة بسوق رأس المال الفلسطيني.

متغيرات الدراسة:

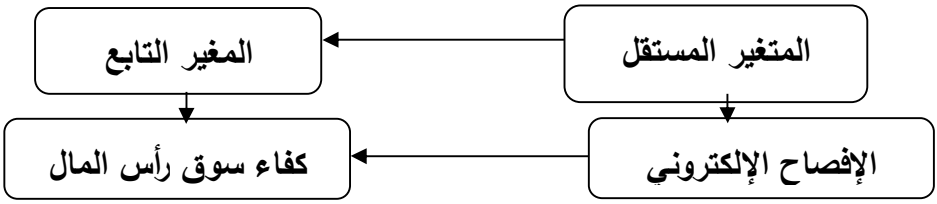

الدراسات السابقة:

أولاً: الدراسات العربية:

1- دراسة (رشوان، و أبو مصطفى، 2017، ص ص 1-21):

هدفت الدراسة إلى التعرف بشكل رئيس إلى التأصيل العلمي من خلال التعرف على أثر استخدام لغة التقارير الإلكتروني (XBRL) كأداة للإفصاح على جودة التقارير المالية في ظل معايير المحاسبة الدولية (IFRS)، كما توصلت الدراسة إلى أن الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية يعزز لغة التقارير الإلكتروني (XBRL)، مما أدى إلى تحسين الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية التي تحتويها التقارير المالية.

2- دراسة (العربيد، و قرطالي، 2015، ص ص 149-167):

هدفت الدراسة إلى التعرف على أهم العوامل المؤثرة في مستوى الإفصاح المحاسبي الالكتروني عن المعلومات المالية، وكذلك التعرف على مدى استخدام الإنترنت في الإفصاح المحاسبي عن المعلومات المالية لمشركات المساهمة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، كما توصلت الدراسة إلى تحسن أسلوب عرض ونوعية المعلومات المفصح عنها على شبكة الإنترنت في الشركات المساهمة عينة الدراسة كلما ازدادت الأرباح،وارتفعت المديونية،وحسب طبيعة تلك الشركات.

3- دراسة (أحمد، 2015،ص ص 01-134):

هدفت الدراسة إلى توضيح أثر استخدام لغة التقارير المالية الموسعة على جودةكلاً من المعلومات المحاسبية المنشورة إلكترونياً ،والإفصاح المحاسبي الإلكتروني،الأمر الذي سيؤدي إلى جودة التقارير المالية الإلكترونية كآلية رئيسية لتحسين كفاءة سوق الأوراق المالية المصرية إلى جانب عدداً من الآليات الأخرى. وتوصلت نتائج الدراسة إلى إن استخدام لغة التقارير المالية الموسعة سيدعم عدداً من الآليات التي يمكنها تحسين كفاءة أسواق الأوراق المالية ومن أهمها زيادة جودة التقارير المالية

وخاصة الإلكترونية، كما تعتبر من أهم مصادر الحصول على المعلومات المحاسبية اللازمة لتسعير الأوراق المالية بسبب سهولة وصول المستثمرين إليها.

4- دراسة (غنيم، 2013، ص ص 39-100):

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الإفصاح الإلكتروني في الحد من عدم تماثل المعلومات وانعكاس ذلك على كفاءة سوق رأس المال المصري، بهدف مساعدة المستثمرين الحاليين والمرتقبين في اتخاذ قرارات استثمارية وفاعلة، كما أظهرت نتائج الدراسة أن الافصاح الالكتروني يؤثر على تحقيق الشفافية وعدم تماثل المعلومات، بجعل أكثر ملائمة في التوقيت، والعدالة في إتاحة وتوفير المعلومات لجميع المستثمرين في نفس الوقت، وبالتالي فإن تطبيقه في منشآت الأعمال المصرية يؤدي إلى رفع كفاءة سوق رأس المال.

5- دراسة (عبد الله، 2011، ص ص 1-24):

هدفت الدراسة إلى بيان أهمية انسجام أسلوب التصنيف لمعايير الابلاغ المالي الدولية ولغة XBRLلتكون لغة ابلاغ المالي المعتمدة من قبل الشركات في العالم العربي. ونفس الوقت وسيلة ملائمة لإعداد التقارير المالية لها، وكشفت نتائج الدراسة أن هناك توافق إجرائي بين لغة XBRL وآلية تصميم معايير الإبلاغ المالي الدولي في محور التصنيف للبنود المطلوب نشرها في القوائم المالية الختامية للشركات في العالم العربي.

ثانياً: الدراسات الأجنبية:

1- دراسة (Erlane, K. G., et al, 2014,pp 308-314):

هدفت الدراسة إلى التعرف مدى إدراك معدي التقارير المالية في ماليزيا للغة التقارير المالية الموسعة والتي تعتبر أداة جديدة لإعداد التقارير المالية، توفر والإفصاح الإلكتروني عنها،ومدى توافقها مع نظم المعلومات المحاسبية الموجودة في المنظمات،وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن معظم معدي التقارير المالية يعتبرون لغة التقارير أداة مفيدة لجودة التقارير المالية،ومتوافقة مع نظم المعلومات المحاسبية الموجودة بالمنظمات،وستحسن من منفعة المعلومات المحاسبية وتعزز اليات الحوكمة.

2- دراسة (Li, J., et al., et al, 2013,pp15-16):

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر استخدام لغة التقارير المالية الموسعة على جودة المعلومات المحاسبية المنشورة الكترونياً ،وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن لغة التقارير المالية الموسعة قادرة على

تحسين المعايير العامة لجودة وشفافية المعلومات المحاسبية،وتقديم التقارير المالية بدقة وموضوعية وفي التوقيت المناسب،ويخفض من مستوى عدم تماثل المعلومات في أسواق المال.

3- دراسة (Janvrin S., et al, 2011,pp1-12):

هدفت الدراسة الى التعرف على تقنية لغة التقارير المالية الموسعة ومدلى استخدامها من قبل المستثمرين في هيئة الأوراق المالية والبوصة (SEC) الامريكية، وقد توصلت نتائج الدراسة الى أن هناك عدد كبير من المستثمرين يفضل استخدام لغة التقارير المالية الموسعة، في حين يرى الاخرون أن لغة التقارير المالية الموسعة يقلل من الوقت اللازم لإكمال المهمة(أي يزيد من كفاءة العمل).

الإطار النظري للدراسة:

المحور الأول: مفهوم الإفصاح الالكتروني:

أولاً: المقصود بالإفصاح الالكتروني:

الإفصاح الإلكتروني أحد أنظمة الحديثة التي لم يتوافر عنها دراسات أو بحوث توضح مدى تكامل هذه الأنظمة ومدى تحقيقها للأهداف التي وجدت من أجلها، وبالأخص مساعدة المستثمرين الحاليين والمرتقبين في اتخاذ قرارات كفؤة وفاعلة قياساً بالتكلفة التي تنفقها الوحدات الاقتصادية لإنجاز ذلك النظام وصيانته، فقد تكون المنفعة المتحققة من ذلك الإفصاح الالكتروني في وضعه السائد لا توازي التكاليف المنفقة لإنتاجه وتوزيعه عن طريق (الانترنت) مما يستدعي التطوير عليه أو زيادة فاعليته عن طريق عرضه بشكل آخر أو تطوير طبيعته ،لأجل تحقيق الأهداف المشتركة المتبادلة للشركات والمستثمرين، حيث أن العديد من الشركات تعتمد على التمويل من خلال الأسهم والسندات التي يتداولها المستثمرون.

ويشير (Hollis,1999,pp241-257) إلى أن الشركات التي تستخدم الانترنت لنشر تقاريرها المالية يعتبر فصاح الكتروني، إذ يتم نشر القوائم الآتية على موقع الويب الخاص بالشركة ويشمل:

1- مجموعة شاملة من البيانات المالية (بضمنها الهوامش وتقارير المدققين).

2- تقرير مجلس الإدارة السنوي في مكان آخر على الانترنت.

3- تقارير إلى هيئة تبادل الأوراق المالية Securities and Exchange SEC (Commission) لتجميع البيانات المالية للشركات المساهمة ، ومن ثم تحليلها وفق نظام معين وطرحها على موقعSECعلى الانترنت.

وقد عرف أحد الكتاب (توفيق، 2001، ص232) الإفصاح الإلكتروني بأنه "نشر كل ما هو يتعلق بالعرض والإفصاح العام للقوائم المالية وإيضاحاتها المرفقة والمعلومات المرتبطة بها على شبكة معلومات إلكترونية متاحة للمستخدمين العامين".

وقدمت لجنة دراسة المعايير المحاسبة الدولية (IASC) تعريفاً للتقارير عبر الإنترنت (Web- Based Business Reporting) بأنها: "عملية النشر أو التقرير العام الذي تقوم به الوحدة الاقتصادية للبيانات التشغيلية والمالية عبر الانترنت"(إكرامي، 2008، ص.135)

ويرى الباحثان أن الإفصاح الالكتروني عبارة عن قيام المنشأة باستخدام إمكانيات وتكنولوجيا المعلومات في جميع مراحل تجميع البيانات ومعالجتها والإفصاح عنها، على وسائط الكترونية من خلال الشبكات الإلكترونية كالإنترنت، ولأن طبيعة الإفصاح هذه تستخدم تقنية المعلومات بصورة عامة في جميع مراحل الإعداد وتقنية الاتصالات بصورة خاصة في عملية التوصيل فقد جازت عليه تسمية الإفصاح الإلكتروني.

وعليه فإن الإفصاح المحاسبي الإلكتروني، هو قيام المنشأة بعرض مجموعة كاملة من قوائمها المالية الأساسية والإيضاحات المتممة لها، وإتاحة هذه المعلومات بشكل فوري أمام كافة الفئات ذات المصالح في المنشأة، سواء بشكل مباشر على موقع المنشأة على الانترنت أو بشكل غير مباشر من خلال توفير أداة ربط تفاعلية من موقع المنشأة إلى موقع آخر على الانترنت بعرض هذه المعلومات.

ثانياً: متطلبات ومقومات الإفصاح الإلكتروني:

ساعد الإفصاح الإلكتروني في إمكانية الاستفادة من التكنولوجيات وأساليب العرض المتقدمة التي يتميز بها الانترنت، والتي لم يكن من الممكن الاستفادة منها في ظل الأسلوب التقليدي للإفصاح، وقد قامت عدة دراسات باستعراض أهم هذه التكنولوجيات وأساليب العرض، إلا أن كلاً من لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC)، ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) قامتا بدراستين متميزين عن غيرهما من الدراسات بسبب قيامهما باستعراض شامل لأغلب التكنولوجيات المتاحة والمستخدمة في الإفصاح(إكرامي، 2008، ص.135)

وأشار (رمضان، و الشجيري، 2009، ص10) إلى أنه، لابد من وجود مجموعة من المقومات اللازمة لإنجاح الشركات في تطبيق الإفصاح الإلكتروني، وتتمثل هذه المقومات في الآتي:

1- يتطلب برامج الكترونية متخصصة في إعداد وتشغيل عرض البيانات.

2- يتطلب توفير شبكة من الأجهزة والمعدات الالكترونية.

3- يتطلب انشاء موقع الكتروني للشركة على شبكة الانترنت.

4- يتطلب إدارة متخصصة للموقع الالكتروني للشركة.

5- يتطلب توافر كوادر بشرية مؤهلة من المحاسبين والمبرمجين والمحللين.

6- يتطلب بناء وسائل واجراءات للرقابة الداخلية مناسبة ومتينة.

7- يتطلب إصدار معايير محاسبية تنظم عملية الإفصاح الالكتروني.

ويرى الباحثان بالإضافة إلى المتطلبات والمقومات السابقة، يجب التوسع في استخدام البرامج والأساليب التكنولوجية التي تمكن من إمكانية التحقق من صحة المعلومات المنشورة، وتوفير التأمين الكافي للمواقع، وإلزام الشركات باستخدامها.

ثالثاً: مزايا وأهمية الإفصاح الإلكتروني:

إن النمو السريع لتقنية الانترنت أثر على الممارسة المحاسبية والاتصال المحاسبي، فالعديد من الشركات في البلدان المتقدمة والنامية تستخدم الانترنت لتوفير المعلومات المالية وغير المالية الاخرى في تنسيقات متعددة على نطاق أوسع من حيث الجمهور ومرونة أكثر في العرض التقديمي والمحتوى المعلوماتي، وبالتالي توفر الشركة معلومات أكثر من تلك المتوافرة بالوسائل التقليدية(keliwon, and Mohamed., 2010)

ولخصت دراسة قام بها مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) عام 2000 أهم المزايا التي يوفرها الإفصاح المحاسبي عبر الإنترنت وهى كما يلي(اكرامي، 2008، ص138):

1- تخفيض تكاليف ووقت النشر وتوزيع المعلومات.

2- تحقيق الاتصال مع المستخدمين جدد للمعلومات قد يكونوا غير معروفين للمنشأة

3- تدعيم أساليب الإفصاح التقليدية والتعامل معها.

4- زيادة حجم البيانات المفصح عنها وتحسينها.

5- تحسين عملية الوصول للمستثمرين المحتملين بالنسبة للمنشآت الصغيرة

6- تحسين خاصية وقتية المعلومات المحاسبية.

ويتفق الباحثان على أن الإفصاح الالكتروني يساعد على نشر المعلوماتية المالية وغير المالية في التوقيت المناسب والمتزامن (أولاً بأول)، كما يحقق العديد من المزايا منها:

1- توفير معلومات بصورة ملائمة.
2- توفير معلومات في الوقت المناسب.
3- تحسين عملية الإفصاح.
4- تحقيق التغذية العكسية.
5- تحقيق إمكانية التحديث الفوري.
6- تحقيق الشفافية.
7- تحقيق درجة عدم تماثل المعلومات.
8- سهولة الوصول للمعلومات المطلوبة.
9- تمكين المستثمرين من شراء وبيع الأوراق المالية بشكل أكثر كفاءة.

وتستخدم العديد من الشركات الآن مزايا شبكة الانترنت لتوفير المعلومات المالية، والتي تمكن المستخدمين من الوصول إليها بسهولة من خلال الدراسة والتحميل، ومقارنة وتحميل تلك المعلومات بتكلفة منخفضة وفي الوقت المناسب، هذا من جانب، ومن جانب آخر، يمكن للشركات أن تحدث هذه المعلومات بشكل مستمر بتكاليف منخفضة، وعلاوة على ذلك، فإن وضع المعلومات المالية وغير المالية على شبكة الانترنت يتيح الوصول التساوي لكافة المستخدمين، ويقلل من فرص الحصول على المعلومات من قبل بعض المستثمرين.

المحور الثاني: علاقة كفاءة سوق رأس المال بالمعايير الدولية للتقارير المالية:

أولاً: مفهوم كفاءة سوق رأس المال:

1- المقصود بكفاءة سوق رأس المال:

يقصد بكفاءة سوق رأس المال:هو مدى توفر المعلومات للمستثمرين من سرعة وجودها وسهولة الحصول عليها وقلة تكلفتها، بحيث تعكس الأوراق المالية المتبادلة القيم الحقيقية للأصول المالية، وأن تكون حركة الأموال بسهولة وسرعة ودقة.

ثانياً: مقومات كفاءة سوق رأس المال للمستثمرين في إطار المعايير الدولية للتقارير المالية:

تستند كفاءة رأس المال للمستثمرين في إطار المعايير الدولية للتقارير المالية إلى المقومات الآتية:

1.إن المستثمرين يستجيبون للمعلومات الجديدة بطريقة تؤثر على أسعار الأسهم والسندات، وعلى ذلك فأن أي معلومات ترد في التقارير المالية المعتمدة على المعايير الدولية للتقارير المالية سينعكس أثرها وبصورة فورية على أسعار الأوراق المالية.

2.إن التقارير المالية المعدة وفقاً المعايير الدولية للتقارير المالية تعكس جميع المعلومات المتاحة للمستثمرين من مختلف المصادر وإن القوائم المالية تمثل جزءا هاما من تلك المعلومات من أسعار الأوراق المالية.

3.نتيجة الاستجابة الفورية للمعلومات المتاحة لا يمكن لأي مستثمر أن يحقق مكاسب غير عادية على الأسهم التي يمتلكها أو يفكر في شراءها (عيسى، 2005، ص.06)

كما كشفت نتائج دراسة **(**Ray,2012,pp 20-24**)** أن الالتزام باعتماد المعايير الدولية للتقارير المالية تقدم معلومات ذات كفاءة وجودة عالية للمستثمرين في أسواق المال، وتقارير مالية تتصف بالشفافية، كما تجعل المستثمرين قادرين على التنبؤ بالأرباح، وتخفيض تكلفة الحصول على رأس المال، كما يستفيدون المستثمرون من تقييم الأسهم في السوق للحد من مخاطر سوء الاختيار للمستثمرين الأقل اطلاعاً، وتحقيق عوائد كبيرة على الأسهم في حالة الالتزام بالمعايير الدولية.

ويرى الباحثان أن مفهوم كفاءة سوق رأس المال لا يتحقق بالشكل المطلوب إلا إذا أتبعت الشركات داخل هذا السوق المعايير الدولية للتقارير المالية التي تؤثر بشكل كبير على قرار المستثمر لثقته ومصداقيته في القوائم التي تعدها الشركات وفقا للمعايير الدولية، والتي بدورها تؤدي إلى رفع كفاءة السوق ويؤثر ايجابيا على حجم التعامل وأسعار الأوراق المالية وأنشطة سوق رأس المال.

ثالثاً: أهمية كفاءة سوق رأس المال وتأثيره على قرارات المستثمرين في ضوء المعايير الدولية للتقارير المالية:

تبرز أهمية كفاءة سوق رأس المال وأثرها على قرار المستثمر من خلال العناصر التالية:

1.توفير أوضاع سياسية مستقرة واقتصادية ملائمة، وذلك بوضع سياسات مالية في سوق رأس المال لرفع كفاءته، وكذلك سن القوانين والتشريعات اللازمة لحماية المستثمرين.

2.الحرية والاستقلالية الاقتصادية عن طريق حرية التجارة وربط أسواق رأس المال ببعضها ببعض.

3. رقابة وتنظيم فعال للشركات المساهمة المسجلة في أسواق رأس المال من قبل السلطات المالية والنقدية.

4. تنظيم المعلومات في سوق رأس المال المعدة وفقاً المعايير الدولية للتقارير المالية لتقديمها للمستثمرين.

5.تطوير صناديق الاستثمار وذلك لتوفير السيولة للأسواق المالية وضمان الثقة والتنويع اللازمين للمستثمر نفسه وتقليص حجم المخاطرة بالاستثمار في هذه الصناديق:www.p-s-e.com)تم استرجاعه بتاريخ 2014/3/20 على الرابط)

وقد توصلت دراسة (**Callahan & etel,2012,p1127**)أن الغرض من تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية هو رفع كفاءة سوق رأس المال، وجذب مستثمرين أجانب ومجليين، مما يؤثر بشكل مباشر على قيمة تدفقات النقدية للأسواق المالية والقرارات الاستثمارية داخل سوق رأس المال.

كما توصلت دراسة (**Hope& et al**,2006,p05)وجود علاقة ايجابية مابين دخول أسواق رأس المال المعايير الدولية للتقارير المالية،وأن الدول المهتمة بفتح أسواق رأس المال تكون أكثر حماسة لاعتماد تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية من أجل جذب الاستثمارات الأجنبية ودخول أسواق رأس المال،وبذلك يفتح المجال لدمج الأسواق المالية المحلية مع الأسواق المالية الأجنبية وهذا يسرع من معدل النمو الاقتصادي للدول.

ويستنتج الباحثان أن توفير المناخ الاستثماري للمستثمرين له أثر كبير في رفع كفاءة سوق رأس المال عن طريق عدة عوامل تم ذكرها سابقاَ ، ولكن لابد من ذكر عاملاً رئيسياً له دور أساسي في رفع كفاءة سوق رأس المال هو المعايير الدولية للتقارير المالية وأثره على تدفق الاستثمارات الأجنبية نتيجة للثقة في القوائم المالية المعدة وفقا لهذه المعايير والإفصاح عن محتوياتها، مما يحقق ذلك نمواَ كبيراَ لأسوق رأس المال.

كما توفر المعايير الدولية للتقارير المالية للمستثمر معلومات مالية أكثر شمولاً وجودةً ويكون لها قابلية أعلى للمقارنة،واعتمادية أكثر في أسواق رأس المال بمستوياته وتصنيفاته المختلفة،وأن كثيراً من الدول تميل أيضاً لتبني المعايير الدولية الأكثر صرامة من أجل حماية حملة الأسهم من المخاطر المالية المتعلقة باستثماراتهم.

رابعاً: دور كفاءة سوق رأس المال في ترشيد قرار الاستثمار في ضوء المعايير الدولية للتقارير المالية:

السوق الكفء له دور هام في توفير المعلومات الهامة لمستخدميها ومن بينهم المستثمرين، لقد أثبتت نتائج العديد من البحوث والدراسات صحة الفرضيات القائلة أن السوق الكفء يوفر معلومات

دقيقة عن أسواق رأس المال،ويعتبر الإفصاح المحاسبي مسألة قانونية تلزم كل الشركات بنشر البيانات والقوائم المالية،والإفصاح عنها في أوقات محددة وفقاً المعايير الدولية للتقارير المالية لتحقيق كفاءة سوق رأس المال وذلك عن طريق:

1. متابعة التزام الشركات بتوفير بيانات تتصف بالدقة والشفافية المطلوبة وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.
2. تطبيق قواعد المعايير الدولية للتقارير المالية.
3. الالتزام بالمعايير الدولية للتقارير المالية عن متطلبات الإفصاح والشفافية.
4. تقيم أداء الشركات وشركات السمسرة في سوق الأوراق المالية**(صالح، 2009، ص.183)**

إن التحول لتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية أدي إلى تحقيق مستويات مرتفعة من السيولة في سوق الأوراق المالية، حيث قام الاتحاد الأوربي في عام 2005 بإلزام الشركات المنتمية إليه بالتحول للمعايير الدولية للتقارير المالية والتي أدت إلى تحسين جودة المعلومات التي ينتجها النظام المحاسبي وفقاً للمعايير الدولية الأمر الذي يرفع من كفاءة أداء الإدارة ويلبي احتياجات المستثمرين من المعلومات داخل الأسواق المالية، وهذا ما أشارت إليه دراسة **Garcia &Bastada,2010,p.53)** من خلال ما يلي:-

أ. زيادة الشفافية والمقارنة للقوائم المالية المعدة وفق المعايير الدولية للتقارير المالية، ومساعدة المستثمرين في اتخاذ قرارات استثمارية رشيدة تزيد من توقعاتهم حول الأداء المالي للشركات في المستقبل.

ب. ارتفاع مستوى جودة الإفصاح عن التقارير المالية وقفاً المعايير الدولية للتقارير المالية.

جـ. تقليل تكلفة رأس المال المستثمر في أسواق رأس المال، وكذلك تخفيض تكلفة الحصول على المعلومات المحاسبية ومن ثم تخفيض تباين المعلومات للمستثمرين في الأسواق المالية، وتعزيز كفاءة الأسواق المالية من خلال اشتراط تقديم الإفصاحات الأزمة والملائمة في حالة وجود بدائل استثمارية.

كما بينت نتائج دراسة (**Cascino&Gassen,2010,p7**) أن تبني تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية في أغلب الدول التي قامت بتطبيقها قد أصبحت المعلومات المحاسبية أكثر قابلية للمقارنة في ظل بيئات مختلفة قامت بالالتزام بالمعايير الدولية، حيث إن سوق رأس المال الأوروبي بعد اعتماده المعايير الدولي قد زادت إمكانية المقارنة والإفصاح عن البيانات المالية من قبل

الشركات المتداولة علناً في مختلف أنحاء أوروبا، مما أدي إلى إعداد تقارير مالية تمتاز بالشفافية والجودة العالية.

ويرى الباحثان أن في حالة وجود أسواق رأس المال الكفء فإن المستثمر الدولي سوف يأخذ الترتيب الأعلى، فالمستثمرون يحتاجون معلومات ملائمة ومفيدة تكون مبنية على ثقة عالية ولا تتوافر هذه الثقة ألا من خلال تبني تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية لاتخاذ قرارات الاستثمار الرشيدة، كما أن المعايير الدولية تلعب دوراً هاماً في عرض المعلومات المحاسبية وإيصالها للمتعاملين كافة في أسواق رأس المال لمساعدة المستثمرين لمعرفة البيانات اللازمة عن الشركات التي تتداول أوراقها في البورصة سواء في الدول النامية أو المتقدمة، وتقييم موقفها المالي واتخاذ القرار الاستثماري المناسب.

الجزء الثاني: الدراسة التطبيقية وتحليل النتائج:

تهدف الدراسة التطبيقية إلى اختبار صحة الفرضيات من خلال التكامل بين الإطار النظري والعملي لتحقيق أهداف الدراسة واختبار الفرضيات من خلال الإجراءات التالية:-

1- منهج الدراسة: تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لكونه المنهج المناسب لدراسة الظواهر الاجتماعية الإنسانية،ويتم الاعتماد في جمع البيانات على المصادر الثانوية والمصادر الأولية كالتالي:

1- المصادر الثانوية: وتتكون من الكتب والأبحاث والرسائل العلمية والدوريات وشبكة الإنترنت.

2-المصادر الأولية: وتتكون من استبانة أعدت خصيصاً لهذا الغرض، للحصول على المعلومات المطلوبة،كما يتم استخدم البرنامج الإحصائيSPSSلتحليل الاستبانة، واختبار فرضيات الدراسة.

2- مجتمع وعينة الدراسة:

أ- مجتمع الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة من المدراء العامين، والمدراء الماليين، ورؤساء الأقسام المالية، والمحاسبين في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين في قطاع غزة والبالغ عددهم (294) موظف.

ب- عينة الدراسة: قام الباحثان باختيار عينة من مجتمع الدراسة باستخدام طريقة العينة الطبقية حيث بلغت العينة (188) موظف، حيث قام الباحثان بتوزيع عينة استطلاعية حجمها (30) استبانة لاختبار الاتساق الداخلي، والصدق البنائي، وثبات القائمة، وبعد التأكد من صدق وسلامة القائمة للاختبار تم توزيع الاستبانات على عينة الدراسة، وقد تم استرداد (172) استبانة بنسبة استرداد

(91%) تقريباً، وتم تحليل وتفسير بيانات هذه الاستبانات المجاب عليها باستخدام برنامج الحزم الإحصائية (SPSS).

3- تصميم أداة الدراسة:

تم تقسيم الاستبانة إلى قسمين كما يلي:

- **القسم الأول:** يتكون من البيانات الشخصية لعينة الدراسة، ويتكون من4 فقرات.
- **القسم الثاني:** وهو عبارة عن البيانات الخاصة بالمتغيرات المستقلة، ويتكون من (23) فقرة تنقسم إلى المحاور التالية:

- **المحور الأول:**يوجد أثر للإفصاح الإلكتروني للمعلومات المالية على كفاءة لسوق رأس المال الفلسطيني، ويتكون من (8) فقرات.
- **المحور الثاني:** يوجد أثر للإفصاح الإلكتروني للمعلومات المالية في جذب المستثمرين لسوق رأس المال الفلسطيني، ويتكون من (8) فقرات.
- **المحور الثالث:**توجد صعوبات تواجها عملية الإفصاح الإلكتروني للمعلومات المالية خاصة بسوق رأس المال الفلسطيني ، ويتكون من (7) فقرات.

وقد كانت الإجابات على فقرات المحاور وفق مقياس ليكرت الخماسي، كما هو موضح في جدول التالي:

جدول رقم (1) درجات مقياس ليكرت

التصنيف	كبيرة جداً	كبيرة	متوسطة	قليلة	قليلة جداً
درجة الموافقة	5	4	3	2	1

4- صدق الاستبانة: ويقصد بها أن أسئلة الاستبانة التي تم صياغتها تقيس ما وضعت لقياسه، كما يقصد بالصدق هو شمول الاستبانة لكل العناصر التي يجب أن تظهر في التحليل من ناحية، ووضوح فقراتها ومفرداتها من ناحية أخرى، بحيث تكون مفهومة لكل من يستخدمها، وقام الباحثان بقياس صدق الاستبانة بطريقتين هم:

أ- صدق المحكمين (الصدق الظاهري): قام الباحثان بعرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين تكونت من أساتذة الجامعات المتخصصين في تخصص المحاسبة والإحصاء.

ب- صدق القياس:

1- الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة: قام الباحثان بحساب الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة على عينة الدراسة الاستطلاعية البالغ حجمها (30) مفردة، وذلك من خلال حساب معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الاستبانة والدرجة الكلية للمجال نفسة.

2- الصدق البنائي لمجالات القائمة: الصدق البنائي لفقرات الاستبانة على مجتمع الدراسة البالغ172مفردة،وذلك بحساب معامل الارتباط بين الدرجة الكلية لكل محور والدرجة الكلية للاستبانة، ويبين الجدول رقم (2) أن جميع معاملات الارتباط في جميع محاور الاستبانة عند مستوى دلالة 0.05 حيث إن القيمة الاحتمالية أقل من 0.05

جدول رقم (2) معامل الارتباط بين الدرجة الكلية لكل محور والدرجة الكلية للاستبانة

ر.م	المحور	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
1	يوجد أثر للإفصاح الإلكتروني للمعلومات المالية على كفاءة لسوق رأس المال الفلسطيني	.7590	0.000
3	يوجد أثر للإفصاح الإلكتروني للمعلومات المالية في جذب المستثمرين لسوق رأس المال الفلسطيني	.7410	0.000
3	توجد صعوبات تواجها عملية الإفصاح الإلكتروني للمعلومات المالية خاصة بسوق رأس المال الفلسطيني	.7970	0.000

5- ثبات فقرات الاستبانة: يعنى التأكد من أن الاجابة ستكون واحدة تقريبا لو تكرر تطبيقها على الاشخاص نفسهم في وقت آخر، وقد تم استخدام طريقة كرونباخ ألفا لقياس ثبات الاستبانة، حيث يوضح الجدول رقم (3) معاملات كرونباخ ألفا لكل محور من محاور الاستبانة.

جدول رقم (3) معاملات كرونباخ ألفا لقياس ثبات الاستبانة

ر.م	المحور	عددالفقرات	معامل (كرونباخ ألفا)
1	يوجد أثر للإفصاح الإلكتروني للمعلومات المالية على كفاءة لسوق رأسالمال الفلسطيني	8	0.633
2	يوجد أثر للإفصاح الإلكتروني للمعلومات المالية في جذب المستثمرين لسوق رأس المال الفلسطيني	8	0.610
3	توجد صعوبات تواجها عملية الإفصاح الإلكتروني للمعلومات المالية خاصة بسوق رأس المال الفلسطيني	7	0.606

تظهر النتائج المبينة في الجدول رقم (3) أن معاملات كرونباخ ألفا قد تراوحت بين 0.606- 0.633، وهي معاملات ثبات مرتفعة، مما يشير إلى تمتع الاستبانة بالثبات، وبذلك يكون الباحث قد تأكد من صدق وثبات استبانة الدراسة، مما يجعلهم على ثقة تامة بصحة الاستبانة وصلاحيتها لتحليل النتائج، والإجابة على أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها.

6- تحليل واختبار البيانات:

أولاً: التحليل الإحصائي لعينة الدراسة وفقاً للمعلومات الديمغرافية:

يبين الجدول رقم (1) توزيع عينة الدراسة حسب الخصائص العامة كالجنس، والعمر، والمؤهل العلمي، والمستوي الوظيفي، وسنوات الخبرة كما يلي:

جدول رقم (4) توزيع عينة الدراسة

المتغير	الفئات	التكرار	النسبة المئوية %
الوصفي المؤهل العلمي	بكالوريوس	126	%73
	ماجستير	23	%13
	دكتوراه	8	%5
	أخرى	15	%9
	الإجمالي	172	%100
	محاسبة	86	%50
	مالية ومصرفية	32	%19

التخصص	إدارة أعمال	45	%26
	أخرى	9	%5
	الإجمالي	172	%100
المسمى الوظيفي	مدير عام	28	%16
	مدير مالي	19	%11
	رئيس القسم المالي	28	%16
	محاسب	97	%57
	الإجمالي	172	%100
سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	38	%22
	من 5 إلى 10 سنوات	49	%29
	من 11 إلى 20 سنوات	64	%37
	20 سنة فأكثر	21	%12
	الإجمالي	172	%100

يتضح من الجدول السابق أن نسبة غير بسيطة من عينة الدراسة هم من حملة الشهادات الجامعية وأن أغلبهم (بكالوريوس) أي بنسبة (73%)، وأغلبهم محاسبون بنسبة (57%)، وهم يتميزون بالخبرة من 11 سنة إلى 20 سنة بنسبة (64%). ولعلى هذه الخصائص أيضاً تعكس واقع المجتمع الفلسطيني الذي يتميز بارتفاع نسبة الشباب والمتعلمين ذوي الخبرة العالية الذين يتمتعون بالقدرة والكفاءة التي تمكنهم من القيام بتطبيق المعايير الدولية من أجل تخفيض تكلفة رأس المال المستثمر وحماية المستثمرين في بورصة فلسطين للأوراق المالية.

ثانياً: تحليل واختبار نتائج الدراسة الميدانية:

استخدم الباحثان برنامج (SPSS) في تحليل البيانات واختبار الفرضيات بإيجاد الوسط الحسابي، والانحراف المعياري، والوزن النسبي، والقيمة الاحتمالية(sig.)، والترتيب، واختبار (One Sample T-Test) عند مستوى ثقة (0.05) وحسب قاعدة القرار المتضمنة قبول الفرضية إذا كأنت (T) المحسوبة أقل (T) الجدولية.

1- **تحليل واختبار فقرات الفرض الأول:** (يوجد أثر للإفصاح الإلكتروني للمعلومات المالية على كفاءة لسوق رأس المال الفلسطيني)، تم استخدام اختبار (T) لمعرفة متوسط درجة الاستجابة قد وصل إلى الدرجة المتوسطة وهي (3) أو لا لدى أفراد العينة، والنتائج موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (5) نتائج التحليل الإحصائي لفقرات الفرض الأول

م	العبـــــــــارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة اختبار T	القيمة الاحتمالية (.sig)	الترتيب
1	يعمل الإفصاح الإلكتروني على توفير المعلومات المالية لجميع المتعاملين سوق رأس المال.	3.64	1.34	72.80	14.75	0.000	4
2	يوفر الإفصاح الإلكتروني المعلومات المالية في الوقت المناسب لجميع المستفيدين وبدون تكلفة مرتفعة.	3.38	1.17	67.60	21.54	0.000	5
3	يساعد الإفصاح الإلكتروني للمعلومات المالية على توفير وجود عدد كبير من المستثمرين في سوق رأس المال.	3.20	1.22	64.00	19.32	0.000	6
4	الإفصاح الإلكتروني للمعلومات مالية يعمل على توفير معلومات هامة للمستثمرين لاتخاذ قرارات رشيدة.	3.80	1.15	76.00	20.37	0.000	3
5	يؤثر الإفصاح الإلكتروني على كفاءة سوق رأس المال في ضوء تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية.	3.96	1.16	79.20	18.67	0.000	2
6	يؤثر الإفصاح الإلكتروني على كفاءة بتحسين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الخاصة بسوق رأس المال.	3.12	1.21	62.40	16.33	0.000	7
7	يزيد ا يؤثر الإفصاح الإلكتروني على كفاءة إمكانية الاعتماد على المعلومات المالية التي تحتوي عليها التقارير ا لمالية.	3.96	1.19	79.20	18.92	0.000	2
8	يحسن يؤثر الإفصاح الإلكتروني على كفاءة من كفاءة عملية اتخاذ	4.00	1.26	80.00	23.35	0.000	1

القرار في سوق رأس المال.						
جميع الفقرات معاً	6.63	1.21	72.65	19.16	0.000	-

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

1- يتضح من الجدول رقم (5) أن الفقرة رقم (8) **يؤثر الإفصاح الإلكتروني على كفاءة من كفاءة عملية اتخاذ القرار في سوق رأس المال**.قد حصلت على أعلى متوسط حسابي بلغ (4.00) والوزن النسبي(80%)،في حين أن الفقرة رقم (6) **يؤثر الإفصاح الإلكتروني على كفاءة بتحسين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الخاصة بسوق رأس المال.** قد حصلت على أعلى متوسط حسابي بلغ (3.12) والوزن النسبي (62.40%).

2- حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.63)، والانحراف المعياري (72.65) لجميع فقرات الفرض.

3- مما سبق يمكن استخلاص أن قيمة اختبار (T) المحسوبة يساوي (19.16) وهي أكبر من قيمة (T) الجدولية والتي تساوي (1.95)، مما يعني رفض الفرض العدم وقبول الفرض البديل، يوجد أثر للإفصاح الإلكتروني للمعلومات المالية على كفاءة لسوق رأس المال الفلسطيني

2- تحليل اختبار فقرات الفرض الثاني: (يوجد أثر للإفصاح الإلكتروني للمعلومات المالية في جذب المستثمرين لسوق رأس المال الفلسطيني)، تم استخدام اختبار (T) لمعرفة متوسط درجة الاستجابة قد وصل إلى الدرجة المتوسطة وهي (3) أو لا لدى أفراد العينة، والنتائج موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (6) نتائج التحليل الإحصائي لفقرات الفرض الثاني

م	العبـــــــارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة اختبار T	القيمة الاحتمالية (.sig)	الترتيب
1	الإفصاح الإلكتروني للمعلومات المالية يزيد من تمكين المستثمرين من شراء وبيع الأوراق المالية بكفاءة.	3.57	1.31	71.40	20.02	0.000	3
2	الإفصـــاح الإلكترونـــي يســـهل حصـــول المستثمرين على المعلومات المالية الملائمة والمطلوبة في الوقت المناسب.	3.24	1.12	64.80	20.05	0.000	4
3	يزيد الإفصاح الإلكتروني من إمكانية قيام المستثمرين بتحليل المعلومات المالية.	3.66	1.37	73.20	19.62	0.000	2

4	الإفصاح الإلكتروني يجعل التقارير المالية أكثر فهما من قبل المستثمرين مما يساهم في زيادة حجم الاستثمار.	3.72	1.34	74.40	19.71	0.000	1
5	الإفصاح الإلكتروني يدعم قابلية المعلومات المالية التي تحتويها التقارير المالية للمقارنة.	3.27	1.34	45.40	12.51	0.000	7
6	يزيد الإفصاح الإلكتروني للمعلومات المالية من إمكانية الاتصال بين الشركة والمستثمرين الجدد.	2.38	1.37	47.60	12.86	0.000	6
7	الإفصاح الإلكتروني يزيد من إمكانية الوصول الفوري للمعلومات المالية من قبل المستثمرين.	3.20	1.36	64.00	19.62	0.000	5
8	الإفصاح الإلكتروني يعمل على تحقيق الشفافية للمعلومات المالية المتوفرة في سوق رأس المال مما يزيد من جذب المستثمرين.	2.20	1.33	44.00	12.86	0.000	8
بميع الفقرات معاً		3.03	1.34	60.60	17.15	0.000	-

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

1- يتضح من الجدول رقم (6) أن الفقرة رقم (4) **الإفصاح الإلكتروني يجعل التقارير المالية أكثر فهما من قبل المستثمرين مما يساهم في زيادة حجم الاستثمار. .** قد حصلت على أعلى متوسط حسابي بلغ (3.73) والوزن النسبي(74.40%)،في حين أن الفقرة رقم (8) **الإفصاح الإلكتروني يعمل على تحقيق الشفافية للمعلومات المالية المتوفرة في سوق رأس المال مما يزيد من جذب المستثمرين.** قد حصلت على أعلى متوسط حسابي بلغ (2.20) والوزن النسبي (44.00%).

2- حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.03)، والانحراف المعياري (1.34) لجميع فقرات الفرض.

3- مما سبق يمكن استخلاص أن قيمة اختبار (T) المحسوبة يساوي (17.15) وهي أكبر من قيمة (T) الجدولية والتي تساوي (1.95)،مما يعني رفض الفرض العدم وقبول الفرض البديل، يوجد أثر للإفصاح الإلكتروني للمعلومات المالية في جذب المستثمرين لسوق رأس المال الفلسطيني.

3- تحليل واختبار فقرات الفرض الثالث: (يوجد أثر للإفصاح الإلكتروني للمعلومات المالية في جذب المستثمرين لسوق رأس المال الفلسطيني)، تم استخدام اختبار(T) لمعرفة متوسط درجة الاستجابة قد وصل إلى الدرجة المتوسطة وهي (3) أو لا لدى أفراد العينة، والنتائج موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (7) نتائج التحليل الإحصائي لفقرات الفرض الثالث

م	العبـــــــارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة اختبار T	القيمة الاحتمالية (.sig)	الترتيب
1	متطلبات وإجراءات المراجعة للإفصاح الإلكتروني صعبة الفهم والتطبيق.	3.88	1.37	77.60	15.21	0.000*	2
2	عدم وجود وعي كافي بالمفاهيم العامة والتغيرات الجديدة في متطلبات الإفصاح الإلكتروني.	3.44	1.41	68.80	17.95	0.000*	4
3	عدم الثقة بمعلومات الإفصاح الإلكتروني من قبل المستثمرين.	3.38	1.37	67.60	12.86	0.000*	6
4	عدم وجود كادر مؤهل من المحاسبين والمحللين الماليين للتعامل مع التقارير المنشورة الكترونياً.	3.59	1.35	71.80	19.51	0.000*	3
5	عدم وجود قوانين وتشريعات ملزمة لحماية المستثمرين في سوق رأس مال.	3.40	1.42	68.00	17.62	0.000	5
6	غياب الاستقرار الاقتصادي في فلسطين بسبب الاحتلال يحول دون التطبيق الكامل للإفصاح الإلكتروني.	3.90	1.45	78.00	14.79	0.000	1
7	صعوبة التحقق من أمن الإنترنت من قبل مستخدمي هو الحصول على المعلومات المالية المفصح عنها الكتروني أو نقلها بشكل آمن.	3.27	1.28	65.40	13.08	0.000	7
	جميع الفقرات معاً	3.55	1.38	71.02	15.86	0.000	-

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

1- يتضح من الجدول رقم (7) أن الفقرة رقم (6) غي **غياب الاستقرار الاقتصادي في فلسطين بسبب الاحتلال يحول دون التطبيق الكامل للإفصاح الإلكتروني.** قد حصلت على أعلى متوسط حسابي بلغ (3.90) والوزن النسبي (78.00%)، في حين أن الفقرة رقم (7) ص **صعوبة التحقق من أمن الإنترنت من قبل مستخدمي هو الحصول على المعلومات المالية المفصح عنها الكتروني أو نقلها بشكل آمن.** قد حصلت على أعلى متوسط حسابي بلغ 3.27) والوزن النسبي (65.40%).

2- حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.55)، والانحراف المعياري (1.38) لجميع فقرات الفرض.

3- مما سبق يمك استخلاص أن قيمة اختبار (T) المحسوبة يساوي (15.86) وهي أكبر من قيمة (T) الجدولية والتي تساوي (1.95)،مما يعني رفض الفرض العدم وقبول الفرض البديل، توجد صعوبات تواجها عملية الإفصاح الإلكتروني للمعلومات المالية خاصة بسوق رأس المال الفلسطيني.

النتائج والتوصيات:

أولاً - النتائج:

بناء على التحليل الإحصائي توصل الباحث إلى النتائج التالية:

1- أدى الإفصاح الإلكتروني إلى تقليص الوقت والجهد المطلوبين للحصول على المعلومات المالية، مما حقق كفاءة للشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

2- ساهم نظام الإفصاح الإلكتروني في إيجاد شكل موحد في إعداد التقارير المالية في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

3- أصبح الإفصاح الإلكتروني وسيلة فاعلة لتسهيل تقديم المعلومات المالية بمستوى عال من الدقة والسرعة،وتسهيل استخدام تلك المعلومات من قِبل المستثمرين.

4- زاد الإفصاح الإلكتروني من إمكانية الاعتماد على المعلومات المالية التي تحتوي عليها التقارير المالية المعدة وفق المعايير الدولية للتقارير المالية.

5- أدى استخدام الإفصاح الإلكتروني للمعلومات المالية من قبل الشركات المدرجة في بورصة فلسطين على توفير معلومات هامة للمستثمرين ومساعدتهم على اتخاذ قراراتهم الاستثمارية الرشيدة.

6- استخدام الإفصاح الإلكتروني من قبل الشركات المدرجة في بورصة فلسطين جعل التقارير المالية أكثر فهما من قبل المستثمرين،مما ساهم في زيادة حجم الاستثمار في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

7- ساعد الإفصاح الإلكتروني المستثمرين في الحصول على المعلومات المالية الملائمة والمطلوبة في الوقت المناسب،مما زاد من كفاءة عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية في بورصة فلسطين.

8- زاد استخدام الإفصاح الإلكتروني من إمكانية الوصول الفوري للمعلومات المالية. مما مكن المستثمرين من شراء وبيع الأوراق المالية بكفاءة عالية في بورصة فلسطين.

9- حال غياب الاستقرار الاقتصادي في فلسطين بسبب الاحتلال دون التطبيق الكامل للإفصاح الإلكتروني في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

11- عدم وجود كادر مؤهل من المحاسبين والمحللين الماليين للتعامل مع التقارير المنشورة الكترونياً .

ثانياً- التوصيات:

بناء على النتائج السابقة يوصي الباحث بالآتي:

1- ضرورة وضع معايير مهنية وتشريعية وقانونية تلزم الشركات المدرجة في بورصة فلسطين بمزيد من الإفصاح الإلكتروني وذلك لحماية المستثمرين.

2- العمل على وضع إجراءات للتحقق من أمن المعلومات المالية المفصح عنها الكترونياً ونقلها بشكل آمن من قبل مستخدميها.

3- ضرورة العمل على الاستقرار الاقتصادي في فلسطين وفك الارتباط بالاحتلال الاسرائيلي حتي يتسنى التطبيق الكامل للإفصاح الإلكتروني في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

4- القيام بتأهيل كادر مؤهل من المحاسبين والمحللين الماليين العاملين بالشركات المدرجة في بورصة فلسطين للتعامل مع التقارير المنشورة الكترونياً من خلال حضور دورات ومؤتمرات وندوات متخصصة بالإفصاح الالكتروني.

6- ضرورة تسهيل متطلبات وإجراءات استخدام الإفصاح الإلكتروني لكي تكون سهلة الفهم والتطبيق من قبل المستثمرين في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

7- بناء الثقة في الإفصاح الإلكتروني من قبل المستثمرين من خلال زيادة جودة التقارير المالية المنشورة إلكترونيا لتحسين كفاءة أداء بورصة فلسطين.

8- العمل على جنب التضارب في محتويات التقارير المالية المنشورة إلكترونياً مع محتويات التقارير المعدة والمنشورة بصورة تقليدية في بورصة فلسطين.

المراجع:

-عيسى، سيروان كريم. (2005). أثر المعلومات المحاسبية الواردة في تقارير الإبلاغ المالي على أسعار الأسهم السوقية للشركات التي يتم تداول أسهمها في سوق بغداد للأوراق المالية. جامعة بغداد رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد.

- أحمد، حنان عبد الحميد غريب. (2015). أثر استخدام لغة تقارير الأعمال الموسعة XBRL على زيادة جودة التقارير المالية الإلكترونية لتحسين كفاءة سوق الأوراق المالية المصرية- دراسة ميدانية. السويس: رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السويس كلية التجارة قسم المحاسبة والمراجعة.

- إكرامي، عبد الهادي عصمت.(2008). الافصاح المحاسبي عبر الانترنت- دراسة استكشافية لبيئة الاعمال المصرية. جامعة القاهرة: رسالة ماجستير غير منشورة. كلية التجارة.

- توفيق، محمد شريف. (2001). تقرير الالكتروني على شبكة الانترنت وتقييم جهود تنظيمه: دراسة اختبارية للمتغيرات المؤثرة في القطاع المصرفي. *المجلة العلمية لتجارة الازهر*.(العدد 26).

- رشوان، عبد الرحمن محمد، ومحمد، أبو مصطفى، أثر استخدام لغة التقارير الإلكتروني XBRL كأداة للإفصاح على جودة التقارير المالية في ظل معايير المحاسبة الدوليةIFRS. *مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية*. الجزائر.(العدد 01)

- رمضان، نادر يونس، و الشجيري، محمد علاوي.(2009). دور الابلاغ المالي الالكتروني في تفعيل جودة المعلومات المحاسبية- دراسة ميدانية لأداء عينة من معدي ومستخدمي المعلومات المحاسبية في اقليم كوردستان العراق. العراق: المؤتمر العلمي العاشر لكلية الرافدين الجامعة 6-8 ديسمبر.

- صالح، مفتاح، وفريدة، معارفي.(2009). متطلبات كفاءة سوق الأوراق المالية- دراسة لواقع أسواق الأوراق المالية العربية وسبل رفع كفاءتها. *مجلة الباحثان*.(العدد 04)

- عبدالله، سلمان حسين.(2011). نحو اعتماد اقليمي عربي للغة XBRL في إعداد الكشوفات المالية الختامية للشركات دراسة تطبيقية باستعمال معايير الابلاغ المالي الدولية. *مجلة التقني*.(العدد 09)

- العربيد، عصام، و قرطالي، حافظ. (2015). العوامل المؤثرة في مستوى الإفصاح المحاسبي الالكتروني "دراسة تطبيقية في الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية". *مجلة جامعة تشرين للمبحوث والدراسات العلمية – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية*.(العدد 04)

- غنيم، محمود رجب.(2013). دور الإفصاح الإلكتروني في الحد من عدم تماثل المعلومات وانعكاس ذلك على كفاءة سوق رأس المال المصري. *مجلة الدراسات والبحوث التجارية*. (العدد 01) تم استرجاعه بتاريخ 2014/3/20 على الرابط:www.p-s-e.com -

- Erlane, K. G., Jamaliah S. and Kamaruzzaman M..(2014). Enhacing Corporate Governance via XBRL: Preparers' Perception on Compatibility Expectation, Procedia - Social and Behavioral Sciences, Vol. 145.
- Hollis Ashbaugh, Karla M Johnstonem Terry D Warfieldm, (1999), corporate reporting on thrintert Accouting Horizone, Sarasota, VoL.13, No.3,
-Cascino, Stefano and Gassen, Joachim, (2010), Mandatory IFRS adoption and accounting comparability, Working Paper, SFB 649 discussion paper, Provided in Cooperation with: Collaborative Research Center 649: Economic Risk, Humboldt University, Berlin, No.046.
-Garcia. J.C and Bastida. F.. (2010). An Empirical Insight on Spanish Listed Companies Perception of International Financial Reporting Standords, Journal of International Auditing and Taxation,Vol.19, N0. 2, .
-Janvrin, S., et al..(2011). XBRL-Enabled, Excel or PDF? The Effects of Exclusive Technology Choice on the Analysis of Financial Information, Working paper ,CAAA Annual Conference.
-Li, J., Wang, F.. (2013). and Gong, Y., Influence of XBRL on the Accounting Information Quality, International Conference on Management Science & Engineering, 20th , on July 17-19..
-Callahan, Carolyn, M. and et al. (2012). An Examination of the Cost of Capital Implications of Fin 46, The Accounting Review, American Accounting Association, USA, Vol. 87, No. 4
-Hope, Ole-Kristian and Kang, Tony and Jin, Justin Yiqiang. (2006). Empirical Evidence on Jurisdictions that Adopt IFRS. Journal of International Accounting Research, Vol. 5 No. 2.
-keliwon, K.B., and Mohamed, Z. M.. (2010). Internet financial reporting disclosure strategy, international. conference on business and economic research- ICBER, hito- Kuching Sarawak, 15-16 march, Malaysia, 9.
-Ray, Ball. (2012). International Financial Reporting Standards (IFRS): pros and cons for investors, Accounting and Business Research, International Accounting Police Forum, University of Chicago, Chicago.

مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية
ISSN 2352-9962/E-ISSN 2572-0147
العدد التاسع- جوان 2018

OEB Univ. Publish.

السياحة البيئية...حلقة وصل بين الاستثمار السياحي والمجال البيئي لتحقيق التنمية المستدامة- نماذج عالمية وعربية متميزة من عالم السياحة البيئية –

Ecotourism ... A link between tourism investment and the environmental field to achieve sustainable development - International and Arab models distinct from the world of eco-tourism -

د. صباح بلقيدوم
جامعة خنشلة، الجزائر
bsabah@ymail.com

ط.د حياة مامن
جامعة خنشلة، الجزائر
mamene.hayette@gmail.com

تاريخ التسليم : 2018/02/06، تاريخ التقييم : 2018/04/14، تاريخ القبول : 2018/05/06

الملخص

يأتي هذا البحث لمعالجة موضوع السياحة البيئية واعتبارها كحلقة وصل بين الاستثمار السياحي والمجال البيئي لتحقيق التنمية المستدامة، مع الإشارة إلى نماذج عالمية وعربية متميزة من عالم السياحة البيئية، بهدف إبراز أهمية البعد البيئي كفرصة متاحة على مستوى قطاع السياحة.

وتوصلنا من خلال هذا البحث إلى أن السياحة البيئية تعد جزء لا يتجزأ من السياحة المستدامة وتساهم في تحقيق المستويات الثلاثة للتنمية المستدامة: الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية. وقد أدركت العديد من الدول بما فيها العربية أهمية الربط بين الاستثمار السياحي والمجال البيئي لتصبح بذلك نماذج متميزة في عالم السياحة البيئية.

الكلمات المفتاحية: السياحة، البيئة، السياحة البيئية، التنمية المستدامة.

Abstract :

This research comes to treat the theme of eco-tourism and consider it as a link between the tourist investment and the environmental field to achieve the sustainable development, with referring to a distinct international and Arab models from the world of eco-tourism, in order to show the importance of the environmental dimension as an available opportunity at the level of the tourism sector. And we came up through this research that the eco-tourism is an integral part of sustainable tourism and contributes in the achievement of the three levels of the sustainable development: economic, social and environmental, and many countries including the Arab one realized the importance of linking the tourist investment and the environmental field to become a distinct models in the world of the eco-tourism.

Keywords: tourism, environment, eco-tourism, sustainable development

. المقدمة

تعد السياحة من أكثر الصناعات نموا في العالم، فقد أصبحت اليوم من أهم قطاعات الاقتصاد العالمي. والسياحة من منظور اقتصادي تعد قطاعا إنتاجيا يؤدي دورا مهما في زيادة الدخل القومي وتحسين ميزان المدفوعات ومصدرا للعملات الصعبة وتوفير فرص العمل وهدفا لتحقيق برامج التنمية.

وإذا كان مفهوم السياحة قد ارتبط منذ القديم بانتقال الإنسان من مكان إلى آخر لأجل الانتفاع بوقت الفراغ، فإن العديد من الآثار السيئة قد ترتبت جراء ذلك، سيما ما يتعلق بهدر الموارد الطبيعية والبيئية. ومن هنا تحول الاهتمام إلى أنماط بديلة تأخذ بالحسبان البعد البيئي، فأصبح مصطلح السياحة البيئية أكثر تداولا من قبل الباحثين والمختصين في المجال السياحي.

وتشكل التنمية المستدامة محور اهتمام العديد من الباحثين ومتخذي القرار في ظل التغيرات والأحداث المتسارعة التي يشهدها العالم اليوم، حيث تسعى الدول على اختلاف مقوماتها الاقتصادية للتركيز على قطاعات معينة دون الأخرى من أجل توجيه المسار التنموي بالشكل الذي يتماشى فيه وهذه المتغيرات.

وعليه كان لزاما توسيع القاعدة السياحية لتشمل السياحة البيئية، فالميزة التي يتيحها تطبيق هذا النوع من السياحة هي ربط الاستثمار السياحي مع المجال البيئي، وقد أدركت العديد من الدول بما فيها العربية أهمية إحداث تنمية سياحية تأخذ بالاعتبار البعد البيئي في إطار تحقيق التنمية المستدامة لتصبح بذلك نماذج متميزة في عالم السياحة البيئية.

وعليه تتمحور إشكالية البحث في التساؤل الرئيسي التالي:

كيف يمكن للسياحة البيئية أن تساهم في تحقيق التنمية المستدامة ؟

وعليه ستتم الإجابة على التساؤل الرئيسي من خلال المحاور التالية:

أولا: مفاهيم أساسية حول السياحة، البيئة والتنمية المستدامة.

ثانيا: السياحة البيئية (المفهوم، العناصر والأنواع).

ثالثا: السياحة البيئية...ركيزة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة.

رابعا: نماذج عالمية وعربية متميزة من عالم السياحة البيئية.

أولا: مفاهيم أساسية حول السياحة، البيئة والتنمية المستدامة

إن الأضرار والمشاكل الكثيرة التي تعاني منها البيئة قد زادت من اهتمام الكثير من الدول والحكومات بها وبكيفية حمايتها من التلوث، فأصبح البعد البيئي يدرج شيئا فشيئا في الكثير من المجالات؛ إذ أنه لم يقتصر فقط على المجال الصناعي والزراعي ولكنه اتسع أيضا ليشمل المجال السياحي؛ حيث أصبحت البيئة هي الأساس الذي ترتكز عليه صناعة السياحة في العالم لتحقيق التنمية المستدامة. وهو ما سيتم تناوله في هذا المحور.

1. مفهوم السياحة:

لقد تعددت تعاريف السياحة وذلك وفقا لآراء المهتمين بدراسة طبيعتها ومكوناتها وجوانبها ووفقا لآراء المنظمات العالمية والدولية المهتمة بالسياحة الدولية. وعليه يمكن تحديد أهم التعاريف كالتالي: بدأت المحاولات الأولى لتعريف ظاهرة السياحة في الثمانينات من القرن التاسع عشر، وكان أول تعريف محدد للسياحة يعود للعالم الألماني جوبير فرويلر (Guyer Freuler) عام 1905 م بوصفها: "ظاهرة عصرية تنبثق من الحاجة المتزايدة للحصول على الراحة والاستجمام وتغيير الجو والإحساس بجمال الطبيعة و تذوقها والشعور بالبهجة والمتعة بالإقامة في مناطق لها طبيعتها الخاصة وهي ثمرة تقدم وسائل النقل" (سعيدي، والعمراوي، 2013، ص.97).

- تعريف المنظمة العالمية للسياحة OMT: "الأنشطة التي يقوم بها الأفراد خلال أسفارهم وإقامتهم في أماكن موجودة خارج محيطهم الاعتيادي لمدة متتالية لا تتعدى سنة بغرض الترفيه أو الأعمال أو لأي سبب آخر".

ينطبق هذا التعريف الشامل سواء على السياحة الداخلية (المحلية) أم الخارجية (الدولية)، وقد تم اعتماده من طرف هذه المنظمة كمفهوم عام للسياحة تستخدمه في منشوراتها وفي معاملاتها الرسمية مع كل بلدان العالم (وزاني،2011،09.)

- تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للسياحة والسفر الدولي: "ظاهرة اجتماعية وإنسانية تقوم على انتقال الفرد من مكان إقامته الدائمة إلى مكان آخر لفترة مؤقتة لا تقل عن أربعة وعشرين ساعة، ولا تزيد عن اثنتي عشر شهرا بهدف السياحة الترفيهية، العلاجية أو التاريخية والسياحة كالطائر لها جناحان هما السياحة الخارجية والسياحة الداخلية" (هودي، 2014،ص.213).
- *تعريف مفوضية السياحة الوطنية الأمريكية للموارد USNTRRC: "نشاط ينتقل من خلاله الفرد مسافة لا تقل عن (50) ميلا، باستثناء النشاط الذي ينطوي على ذهاب الفرد إلى مكان عمله"*

أما فترة المكوث أو المصاريف المترتبة على الانتقال من مكان إلى آخر فلم تأخذها هذه المفوضية بعين الاعتبار، ثم جاء مكتب الإحصاء السكاني الأميركي USCB ليزيد المسافة إلى (100) ميل، مضيفا إلى ذلك شرط مكوث المسافر ليلة أو أكثر بعيدا عن مسكنه (بظاظو، 2010،ص ص 25-26).

- تعريف العالمين هوزكر HUNZIKER و كرافت KRAFT (1943): "المجموع الكلي للعلاقات والظواهر الطبيعية التي تنتج من إقامة السائحين وأن هذه الإقامة لا تؤدي إلى إقامة دائمة وممارسة أي نوع من العمل سواء كان عملا دائما أو عملا مؤقتا" (مرازقة، وشخشاخ،2010،ص.3)

وعليه يمكن القول أن السياحة لها أكثر من تعريف واحد وكل منها يختلف عن الأخر بإختلاف الزاوية التي ينظر إليها. ولكن الأمر الذي تتفق عليه الكثير من التعاريف هو أن السياحة تنشأ للحصول على الراحة، وليس للعمل وأنها يجب أن لا تؤدي إلى إقامة دائمة ولا تكون لأقل من 24 ساعة.

2. مفهوم البيئة:

البيئة لفظة شاع استخدامها في السنوات الأخيرة؛ بحيث أصبحت تجري على ألسنة العامة والخاصة وقد أفرط الكثيرون في استعمالها ورغم ذلك فإن المفهوم الدقيق لها ما يزال غامضا للكثيرين. ويمكن أن نورد أهم التعاريف للبيئة كالتالي:

البيئة Environment هي ما يحيط بالإنسان من عناصر حيوية وتشمل: المياه، الأرض، الهواء وعناصر البيئة الحيوانية Fauna وعناصر البيئة النباتية Flora (فرغلي حسن، 2007،ص.05)

التعريف الإيكولوجي للبيئة: "مجموع كل المؤثرات والظروف الخارجية المباشرة والغير مباشرة المؤثرة على حياة ونمو الكائنات الحية" (دعاس، 2011، ص.06)

تعريف الأمم المتحدة: "ذلك النظام الفيزيائي والبيولوجي الذي يحيا فيه الإنسان والكائنات الأخرى وهي كل متكامل وإن كانت معقدة تشتمل على عناصر متداخلة ومترابطة" (العزاوي، النقار، 2007، ص.94)

- تعريف المنظمة الدولية للمواصفات والمقاييس "الإيزو": "الأوساط المحيطة بالمنظمة والتي تشمل الهواء، الماء، التربة، الموارد الطبيعية، النبات، الحيوان، الإنسان وتداخلات جميع هذه العناصر وتمتد إلى الأوساط المحيطة من ضمن المنظمة إلى النظام العالمي" (ميلود، 2015،ص.119)

التعريف الحديث للبيئة: "الوسط أو المجال المكاني الذي يعيش فيه الإنسان بما يضم من ظواهر طبيعية وبشرية يتأثر بها ويؤثر فيها" (الصيرفي، 2009،ص.10)

وقد ورد التعريف الدولي للبيئة في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة البشرية الذي انعقد في ستوكهولم عام 1972 بأنه: "رصيد الموارد المادية والاجتماعية المتاحة في وقت ما وفي مكان ما لإشباع حاجات الإنسان وتطلعاته" (مرزيق، بن نافلة، 2011، ص.04)

أما المعنى الاصطلاحي للبيئة فيشير إلى أنها: "ذلك الإطار الذي يحيا فيه الإنسان ويحصل منه على مقومات حياته ويمارس فيه علاقاته مع بني البشر" (زعباط، ومرغيث، 2015، ص.04).

وعليه يمكن القول أن البيئة هي الوسط الحيوي وغير الحيوي المؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على المحيط الذي يعيش فيه الإنسان ويحصل منه على مقومات حياته ويمارس فيه مختلف علاقاته مع بني البشر وأنشطته الأخرى مع باقي الكائنات الحية من نبات وحيوان والكائنات غير الحية من موارد وثروات في إطار التعايش والتفاعل المستمر.

3. التنمية المستدامة (المفهوم، الأهداف والأبعاد):

1.3. مفهوم التنمية المستدامة:

إن نموذج الاستدامة هو التغيير الأساسي من النموذج السابق للتنمية الاقتصادية مع نتائجها الاجتماعية والبيئية المدمرة، حتى أصبحت مؤخرا هذه النتائج ينظر إليها على أنها حتمية ومقبولة، لكن الآن تم إدراك أنه ليس لها أي موضع ضمن نموذج الاستدامة(UNITED NATIONS EDUCATIONAL, SCIENTIFIC AND CULTURAL ORGANIZATION,2012,P05)

إن ربط المصطلحين التنمية والاستدامة أدى إلى الظهور الرسمي للتنمية المستدامة. وفيما يلي أهم التعريفات التي تناولت هذا الموضوع:

تعريف تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية: الصادر عام 1987: "التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية احتياجاتهم"(غنيم، وأبو زنط، 2007،ص.25)

تعريف البنك الدولي: "التنمية التي تهتم بتحقيق التكافؤ المتصل الذي يضمن إتاحة الفرص للأجيال القادمة وذلك بضمان ثبات رأس المال الشامل أو زيادته المستمرة عبر الزمن" (عمادي،2008،ص.05)

تعريف قاموس (WEBSTER): "التنمية التي تستخدم الموارد الطبيعية دون أن تسمح باستنزافها أو تدميرها جزئيا أو كليا، أي ضرورة ترشيد استخدامها" (BURGENMEIES,2005,P.38)

معظم تعريفات التنمية المستدامة تدور حول فكرة أن هناك ثلاث ركائز مترابطة للتنمية المستدامة: بيئية، اقتصادية واجتماعية(ELLIOTT,2006,PP09-11) .

وعليه يمكن القول أن التنمية المستدامة هي توظيف التنمية الاقتصادية لخدمة البشرية الحاضرة والمستقبلية، لتحقق لهم كل المتطلبات الاجتماعية وطموحات الحياة المتعددة والمتغيرة، مع المحافظة على خصوصياتهم الثقافية وتطويرها، بالإضافة إلى حماية البيئة من خلال الحفاظ على توازنها وعقلنة استخدام مواردها.

والشكل التالي يوضح العناصر الرئيسية التي تتكون منها التنمية المستدامة.

الشكل رقم (01): العناصر الرئيسية للتنمية المستدامة.

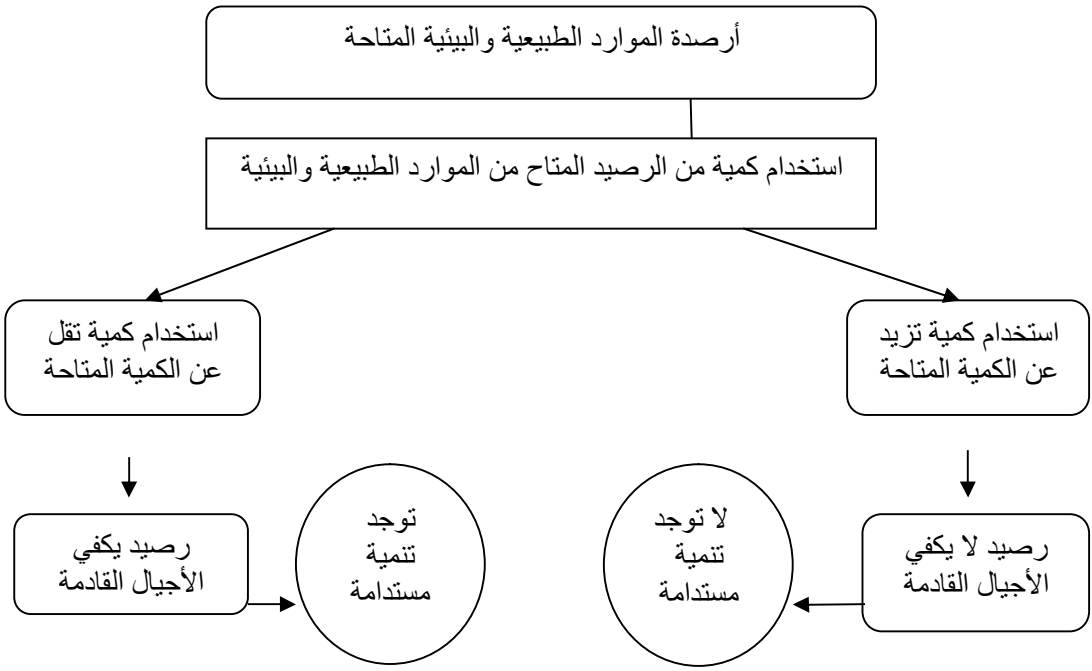

المصدر: فرغلي حسن، 2007. ص 11.

. أهداف التنمية المستدامة:

إن للتنمية المستدامة أهدافا شاملة تعمل على تحقيقها، تحمل في طياتها أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية...، بشكل متداخل ومتكامل في إطار الاستدامة، مستندة ومسترشدة في ذلك على مبادئ أساسية تكتسب وتستمد من خلالها قوتها (راشي، 2011، ص.17)

والشكل التالي يوضح الأهداف الشاملة للتنمية المستدامة.

الجدول رقم (01): الأهداف الشاملة للتنمية المستدامة.

الأهداف الاقتصادية	الأهداف الاجتماعية	الأهداف الإيكولوجية	الأهداف التكنولوجية
- النمو. - المساواة. - الكفاءة.	- التمكين. - المشاركة. -الحراك الاجتماعي. - التماسك الاجتماعي. - الهوية الثقافية. - التطوير المؤسسي.	- وحدة النظام الإيكولوجي. - قدرة تحمل النظام البيئي. - التنوع البيولوجي. - القضايا العمالية.	- تقليل استخدام التكنولوجيات المضرة بالبيئة. - نشر وتطوير التكنولوجيات النظيفة الصديقة للبيئة.

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على: راشي 2011، ص 20.

3.3. أبعاد التنمية المستدامة:

إن التنمية المستدامة تقوم على التداخل بين ثلاثة أبعاد أساسية: اقتصادية، اجتماعية وبيئية. والجدول التالي يوضح الأبعاد الأساسية للتنمية المستدامة.

الجدول رقم (02): الأبعاد الأساسية للتنمية المستدامة.

الأبعاد الاقتصادية	**الأبعاد الاجتماعية**	**الأبعاد البيئية**
النمو الاقتصادي المستدام.	المساواة في التوزيع.	النظم الإيكولوجية.
كفاءة رأس المال.	الحراك الاجتماعي.	الطاقة.
إشباع الحاجات الأساسية.	المشاركة الشعبية.	التنوع البيولوجي.
العدالة الاقتصادية.	التنويع الثقافي.	الإنتاجية البيولوجية.
	استدامة المؤسسات.	القدرة على التكييف.

المصدر: بن عباس، 2015، ص 103.

ثانيا: السياحة البيئية (المفهوم، العناصر والأنواع)

لقد حظي القطاع السياحي باهتمام كبير من قبل المشتغلين بقضايا البيئة؛ كون السياحة تعتبر من النشاطات التنموية التي تعتمد على البيئة بمختلف مكوناتها وعناصرها، الأمر الذي أدى إلى التفكير في التخلي عن السياحة التقليدية والتفكير في السياحة البيئية التي تهتم بحماية الموارد البيئية والحضرية والحفاظ على ثقافة المجتمع المحلي، من هنا تتضح أهمية السياحة البيئية بمختلف

عناصرها وأنواعها في الكثير من دول العالم سواء المتقدمة أو النامية. وهو ما سيتم تناوله في هذا المحور.

1. مفهوم السياحة البيئية ECOTOURISM:

ظهر مصطلح السياحة البيئية منذ مطلع الثمانينات من القرن العشرين وهو مصطلح حديث نسبيا جاء ليعبر عن نوع جديد من النشاط السياحي الصديق للبيئة الذي يمارسه الإنسان محافظا على الميراث الطبيعي والحضاري للبيئة التي يعيش فيها.

وقد كان هكتور سيبالوس لاسكوران HECTOR CEBALLOS LASCURAIN وهو معماري مكسيكي وخبير الاتحاد العالمي لصون الطبيعة أول من أطلق مصطلح السياحة البيئية في سنة 1983، وبذلك برز مفهوم السياحة البيئية كاختيار علمي للاستمتاع بالمناظر الطبيعية والتعرف على تضاريسها ونباتاتها والحياة الفطرية فيها واكتشاف تنوع عادات وثقافات مجتمعاتها المحلية.

تعريف الصندوق العالمي للبيئة: "السفر إلى مناطق طبيعية لم يلحق بها التلوث ولم يتعرض توازنها الطبيعي إلى الاختلال وذلك للاستمتاع بمناظرها ونباتاتها وحيواناتها البرية وحضاراتها في الماضي والحاضر" (العايب، زرقين، 2016،ص.146).

إعلان مانيلا: إن العلاقة بين السياحة والبيئة هي علاقة توازن بين التنمية وحماية البيئة ويؤكد إعلان مانيلا 1980 على أن الاحتياجات السياحية لا ينبغي أن تلبى بطريقة تلحق الضرر بالمصالح الاجتماعية والاقتصادية لسكان المناطق السياحية أو البيئة أو بالموارد الطبيعية والمواقع التاريخية والثقافية التي تعتبر عوامل جذب رئيسية للسياحة ويشدد الإعلان على أن هذه الموارد جزء من تراث البشرية وأنه ينبغي على المجتمعات المحلية والوطنية والمجتمع الدولي بأكمله القيام بالخطوات اللازمة للحفاظ عليها (هوديدي،2014، ص ص 216-217)

تعريف جمعية السياحة الطبيعية: "السفر الهادف للمناطق الطبيعية للتعرف على ثقافة المنطقة والتاريخ الطبيعي لها، آخذا في الاعتبار عدم تغيير التوازن الطبيعي لهذه المنطقة، بل خلق فرص اقتصادية لحماية الموارد الطبيعية وإفادة السكان المحليين" (الصيرفي، 2009، ص.10)

تعريف الجمعية الدولية لصيانة الطبيعة والموارد الطبيعية: "السفر المسؤول إلى المناطق الطبيعية والذي يحافظ على البيئة ويكفل استمرار رفاهية سكانها الأصليين" (حوشين، وهارون، 2015، ص.05)

وقد مر مفهوم السياحة البيئية بثلاث مراحل اتخذت ثلاثة أبعاد رئيسية يظهرها الشكل التالي:

الشكل رقم (02): أبعاد مفهوم السياحة البيئية

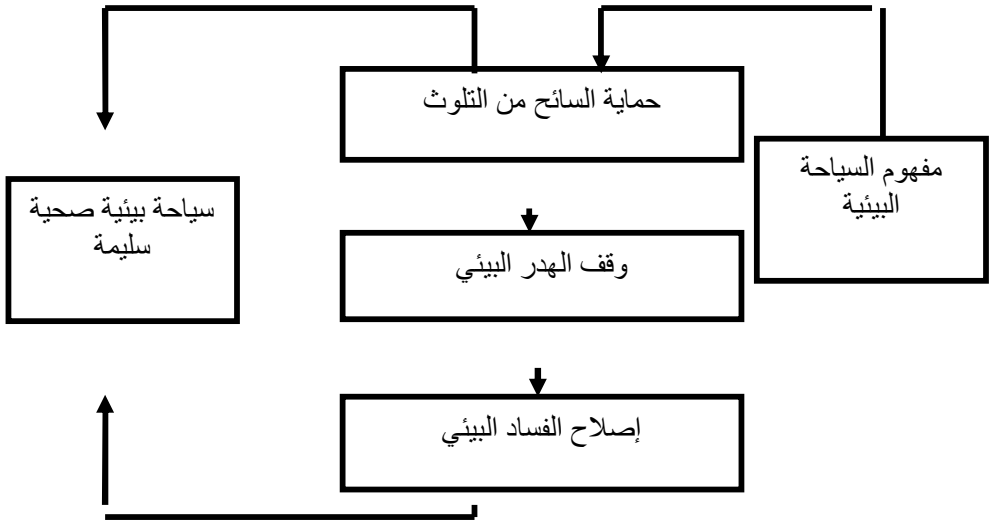

المصدر: الخضيري، 2005، ص. 46.

وعليه يمكن القول أن السياحة البيئية هي نشاط إنساني يمارسه البشر وفق قواعد وضوابط تحمي وتصون الحياة الفطرية الطبيعية وترتقي بجودتها وتحول دون تلوثها وتعمل على المحافظة عليها للأجيال الحالية والأجيال القادمة.

2. عناصر السياحة البيئية:

تتكون السياحة البيئية من خمسة عناصر أساسية متفق عليها وتتمثل فيما يلي:

السياحة البيئية هي نشاط إنساني يمارسه البشر وفق ضوابط حاكمة وقواعد متحكمة تحمي وتصون الحياة الفطرية الطبيعية؛

السياحة البيئية تحافظ على النوع وتحمي الكائنات من الانقراض؛

السياحة البيئية نشاط له عائد وله مردود سواء مادي أو معنوي؛

السياحة البيئية نشاط يجمع بين الأصالة في موروثها الحضاري الطبيعي وما بين الحداثة في تحضرها الأخلاقي والقيمي؛

السياحة البيئية هي التزام أخلاقي وأدبي أكثر منها التزام قانوني تعاقدي تعاهدي وهو التزام فاعل ليس فقط على مستوى الفرد السائح أو على مستوى الشركة المنظمة لها أو على مستوى الدولة المستضيفة ولكن على مستوى العالم ككل (بظاظو، 2010، ص.147)

والشكل التالي يوضح العناصر الأساسية للسياحة البيئية.

الشكل رقم (03): العناصر الأساسية للسياحة البيئية

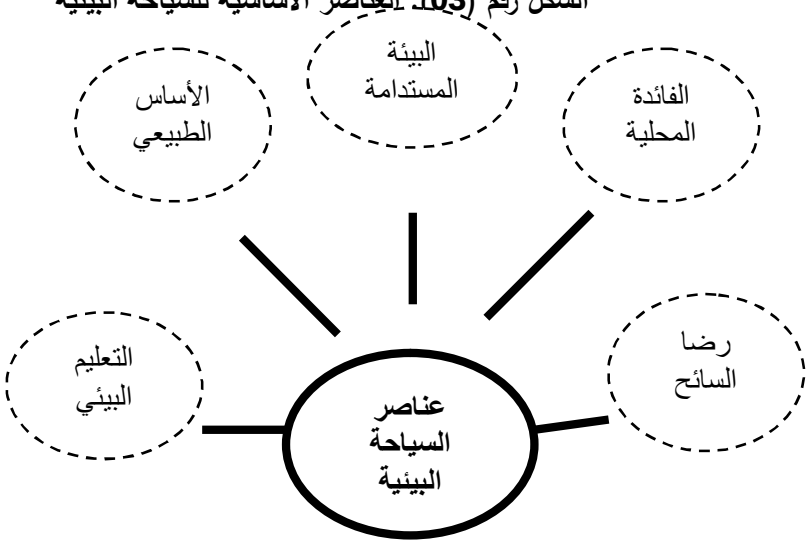

المصدر: بظاظو، السياحة، 2010، ص 147.

3. أنواع السياحة البيئية:

ترتكز السياحة البيئية بصورة مباشرة على الطبيعة وعادة ما ترتبط بالتراث الحضاري والتاريخي للشعوب، لذلك تتعدد مظاهرها وتتنوع بحسب تنوع عناصر الجذب في هذه المواقع، ومن بين أهم أنواعها:

سياحة المحميات الطبيعية والتي يطلق عليها السياحة الفطرية؛

سياحة المزارع والسياحة الخضراء في السهول والغابات والمنتزهات وحدائق الحيوانات؛

سياحة صيد الحيوانات البرية والطيور والأسماك؛

سياحة الغوص تحت الماء والألعاب المائية ومشاهدة الشعب المرجانية والتنزه على الشواطئ و دراسة النباتات البحرية والرحلات الشراعية و الفنادق العائمة؛

سياحة الصحاري حيث الهدوء والسكينة ومراقبة الطيور والحشرات والزواحف والتزلج على الرمال وباقات الصحاري؛

سياحة الآثار والمغارات وتحليل الصخور الجيولوجية؛

الاطلاع على الحرف اليدوية والألبسة التقليدية والأكلات الشعبية، بالإضافة إلى الكرنفالات والمهرجانات الثقافية والمخطوطات (العايب، زرقين، 2016،ص.149).

ثالثا: السياحة البيئية...ركيزة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة:

لقد حظي القطاع السياحي باهتمام كبير من قبل المشتغلين بقضايا البيئة؛ كون السياحة تعتبر من النشاطات التنموية التي تعتمد على البيئة بمختلف مكوناتها وعناصرها، الأمر الذي أدى إلى التفكير في التخلي عن السياحة التقليدية والتفكير في السياحة البيئية التي تهتم بحماية الموارد البيئية والحضرية والحفاظ على ثقافة المجتمع المحلي، من هنا تتضح أهمية السياحة البيئية بمختلف عناصرها وأنواعها في تحقيق التنمية المستدامة في الكثير من دول العالم المتقدمة والنامية. وهو ما سيتم تناوله في هذا المحور.

1. العلاقة بين السياحة البيئية والسياحة المستدامة:

إن مفهوم السياحة المستدامة يجب أن يطبق على جميع أنواع السياحة ومن ثم يمكن وصف كل واحد منها بالمستديم، فمن البديهي أن نجد في عصرنا الحالي السياحة البيئية تضم مبادئ السياحة المستدامة فيما يخص الآثار التي تلحقها بالاقتصاد، المجتمع والبيئة (العايب، زرقين، 2016،ص.147) ، فهي تمثل احد أنواع السياحة القائمة على مبدأ الاستدامة السياحية وهي تعتمد بشكل رئيسي على عناصر الطبيعة، ثم يليها العنصر الاجتماعي للسكان المحليين الذين يقطنون في المنطقة السياحية، فالاستدامة تتعلق بشكل رئيسي بالاستدامة البيئية والاستدامة الاقتصادية.

إن المتتبع والملاحظ لتطور صناعة السياحة البيئية بالتزامن مع الأزمة الاقتصادية العالمية يدرك أهمية دعم هذا التوجه من منظور صناعي وإنتاجي يساهم في زيادة الدخل الوطني وإتاحة الفرص لتشغيل الأيدي العاملة وتحقيق برامج التنمية وكذلك من المنظور البيئي فهي عامل جذب للسياح وإشباع لرغباتهم وتطلعاتهم في التمتع وزيارة الأماكن الطبيعية، مع الأخذ بعين الاعتبار أن هذا الاستثمار في مصادر البيئة لن يؤدي إلى استنزاف ونفاذ الموارد الطبيعية، بل سيكون مجالا لتحقيق السياحة البيئية المستدامة. فالسياحة البيئية لا تستطيع أن تشكل عامل تنمية إلا إذا سعت إلى تحقيق سياحة بيئية مستدامة وبالتالي تنمية مستدامة (هوديدي،2014، ص. 223)

2. السياحة البيئية فاعل رئيسي في التنمية المستدامة:

أصبحت الحياة مهددة بمخاطر جديدة لم تكن جلية من قبل بما فيها المستوى البيئي وخاصة تزايد انتشار نوعيات جديدة من الملوثات لتصبح أكثر خطورة على البشرية وازدياد معدلات الجريمة وغيرها وكلها تسير بالاتجاه المعاكس للتنمية المستدامة. وكون السياحة البيئية ترتبط ارتباطا مباشرا بالبيئة والمجتمع، فإنها معنية بمواكبة التنمية المستدامة.

فقد تطورت السياحة في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وكان الاهتمام منصبا فقط في بادئ الأمر على الأهداف الاقتصادية، مع اعتبار محدود للآثار البيئية وبسبب التأثيرات البيئية السالبة الكثيرة التي ترتبت على النشاطات السياحية خلال عقود الستينات والسبعينات، فقد بدأ الاهتمام يتركز خلال عقد الثمانينات على أساليب ووسائل المحافظة على البيئة وأصبحت التنمية السياحية لا تسعى فقط لتحقيق الأهداف الاقتصادية وإنما كذلك المحافظة على البيئة بكل جوانبها وأبعادها وذلك من أجل الاستفادة من الموارد السياحية الطبيعية لأطول فترة زمنية ممكنة، لذا ظهر حديثا مفهوم السياحة البيئية.

إن علاقة المحيط السياحي بالمحيط البيئي تمارس ضمن معادلة مزدوجة الاتجاه وهي تأثير وتأثر، غير أن الدراسات عادة ما تنصب على تأثير السياحة على البيئة انطلاقا من الفرضية المتمثلة في اعتبار السياحة تستعمل عادة محيط صحي ومتميز ولا يفوتنا القول أن التنمية تتأثر بكليهما، فالقطاع السياحي قد برهن في العديد من الدول على منافسته لأكبر القطاعات الحساسة في التنمية وفرض وجوده عبر الزمن، كما لا يمكن أن يتخلى الفرد عن السياحة فهي تشكل الغذاء الروحي له ليرفه عن نفسه ويستجد قواه (وزاني، 2011، ص ص 90-91).

3. دور السياحة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة:

لقد وجدت الكثير من الدول في السياحة البيئية بديلا استراتيجيا لاستغلال مواردها السياحية بشكل يضمن استدامتها ويغنيها عن الاعتماد على مصادر الثروة الناضبة وعلى رأسها احتياطات النفط؛ حيث أن السياحة البيئية هي أكثر الأنشطة صداقة للبيئة، فالمستثمر يلتزم ذاتيا بالحفاظ على البيئة لأنه يسوقها باعتبارها أحد مكونات المنتج السياحي ويحافظ عليها لأنها تشكل الخلفية التي لا يستطيع بدونها أن يبيع منتجا سياحيا في الحاضر أو المستقبل. وتعمل تنمية السياحة البيئية وتطويرها على خلق تنمية مستدامة من خلال تأثيرها الايجابي في الأبعاد والمستويات الثلاثة للتنمية المستدامة كما يلي:

أ. على المستوى الاقتصادي:

تكتسب التنمية السياحية البيئية أهمية متزايدة نظرا لدورها الهام والبارز الذي تلعبه في نمو اقتصاديات معظم دول العالم، فهي تؤمن موارد مالية إضافية للسكان وتعمل على تحسين ميزان المدفوعات، كما أنها تمثل إحدى أهم الصادرات غير المنظورة وعنصرا أساسيا من عناصر النشاط الاقتصادي وترتبط بالتنمية ارتباطا كبيرا، بالإضافة إلى أنها تعمل على حل بعض المشكلات الاقتصادية التي تواجهها الدول ومنها على سبيل المثال مشكلة البطالة؛ من خلال تخفيف حدة نسب

تفاقمها وذلك بقدرتها على خلق فرص عمل جديدة، علاوة على دورها في تطوير المناطق والمدن التي تتمتع بإمكانات سياحية بيئية من خلال توفير مرافق البنى الأساسية والتسهيلات اللازمة لخدمة السائحين والمواطنين على حد سواء.

إن التنمية السياحية البيئية تلعب دورا أساسيا في التنمية الاقتصادية حيث يؤثر رواج السياحة البيئية بشكل مباشر على رواج الصناعات والأنشطة المرتبطة بهذه السياحة، فالإنفاق على الخدمات والسلع المرتبطة بها يؤدي إلى انتقال الأموال من جيوب السائحين إلى جيوب أصحاب هذه الخدمات والسلع، كما يتفرع عن هذا الانتقال للأموال سلسلة أخرى من الإنفاق على الخدمات الملحقة بهذه السلع.

لذلك فإن زيادة تخصيص الموارد اللازمة لتطوير المناطق السياحية التي تتمتع بمزايا طبيعية ومناخية مثل المحميات الطبيعية والشواطئ والجزر والمناطق الصحراوية والجبلية ومناطق ينابيع المياه الحارة، إضافة إلى تحفيز القطاع الخاص المحلي والعربي والأجنبي على الاستثمار السياحي في هذه المناطق سوف يضاعف من فرص العمالة الجديدة وستتحول هذه المناطق النائية إلى مناطق جاذبة للعمالة لسكان المجتمعات المحلية في هذه المناطق.

ب. على المستوى الاجتماعي:

تحقق تنمية القطاع السياحي في المجال البيئي تنمية كبيرة على المستوى الاجتماعي من خلال:

العمل على رفع مستوى معيشة المجتمعات والشعوب وتحسين نمط حياتهم؛

العمل على خلق وإيجاد تسهيلات ترفيهية وثقافية لخدمة المواطنين والزائرين؛

المساعدة على تطوير الأماكن والخدمات العامة بدولة المقصد السياحي البيئي؛

المساعدة على رفع مستوى الوعي بالتنمية السياحية البيئية لدى فئات واسعة من المجتمع؛

تنمية الشعور بالانتماء إلى الوطن وزيادة فرص التبادل الثقافي والحضاري.

ج. على المستوى البيئي:

إن التأثيرات البيئية التي تتولد عن التنمية السياحية البيئية تحدث تطورا كبيرا في العناصر البيئية المختلفة كالتربة والماء والتراث الطبيعي والحضاري، نتيجة الاهتمام بها وحمايتها والمحافظة عليها ضد التلوث وذلك لتحقيق تنمية سياحية بيئية مستدامة، كما تعمل الأنشطة السياحية البيئية على تحقيق التنمية المستدامة من خلال:

المساعدة على إنشاء المنتزهات والعمل على المحافظة على البيئة وحمايتها؛

تحقيق إدارة جيدة للنفايات للتخلص منها بشكل علمي سليم؛

زيادة الوعي البيئي لدى أفراد المجتمع المضيف.

ويرجع الاهتمام الكبير بالبيئة والمحافظة عليها في ميدان السياحة البيئية إلى اعتبار عناصر البيئة الطبيعية جزء من العرض السياحي مما يتطلب المحافظة عليها وصيانتها ولذلك برز مفهوم السياحة المستدامة كمنهج يرتكز على جعل كل المتعاملين في حقل الخدمات السياحية أكثر محافظة على البيئة واستدامة الموارد الطبيعية لما تمثله من أهمية بالغة للقطاع السياحي.

فالسياحة المستدامة تقتضي زيادة الإسهامات الايجابية للقطاع السياحي في كل النواحي الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، والبيئية، مع تقليص الآثار السلبية، ذلك أن الأنشطة السياحية لها تأثيرات مزدوجة؛ إذ يمكن لها أن تهدد الموارد الطبيعية ذاتها التي تشكل القاعدة الأساسية لهذه الأنشطة وذلك في حالة إتباع سياسات خاطئة، فاستغلال الموارد الطبيعية يتطلب دمج حمايتها وإعادة إنتاجها، كما أن تثمين التراث الثقافي يتطلب صيانته؛ مما يعني تطوير قطاع اقتصادي بأكمله وتكييف إستراتيجية تطوير السياحة البيئية مع الإستراتيجية الوطنية للتنمية السياحية المستدامة (شارف، وبوعمامة،2008، ص ص 10-12).

رابعا: نماذج عالمية وعربية متميزة من عالم السياحة البيئية

تعد الطبيعة في فصل الشتاء، مآلا للكثيرين من هواة السياحة البيئية. فالطبيعة بالنسبة لهم في هذا الطقس البارد تجربة مميزة. خصوصا أنها لا تستقبل عادة الكثير من "الزوار العاديين"، ولا تتعرض للتلوث والإزعاج. وتناسب هذه الرحلات، الباحثين عن المتعة والتأمل وممارسة رياضات مثل المشي والتزلج والركض والتخييم. ويستمتع السياح البيئيون عادة بالمناظر الخلابة والحياة البرية والنباتات النادرة، فضلا عن زيارة الغابات لأهداف تثقيفية بيئية أو لإقامة ندوات أو لقاءات بين بيئيين، يتشاركون تجاربهم وينقلونها من خلال اللقاء في هذه الرحلات.

تعد السياحة البيئية واحدة من أهم التجارب إثارة ومغامرة إلا أن ما يميز الرحلات البيئية، كونها أقل كلفة. وهذه قائمة بأفضل أماكن السياحة البيئية في العالم:

1. نماذج عالمية:

- الجبال الزرقاء (أستراليا):

تعتبر الجبال الزرقاء منطقة جبلية مشهورة جدا، والتي تقع في نيو ساوث ويلز، أستراليا. وقد أعلن أن هذه المنطقة من مواقع التراث العالمي، كما أنها إحدى المناطق المفضلة للغاية بين دعاة حماية البيئة. ويوصى بهذه المنطقة بشدة لمحبي السياحة البيئية، ويرجع ذلك لتمتعها بأفضل مناظر

الجمال الطبيعي، بالإضافة للثقافة والتاريخ اللذين يزينان المنطقة، والشلالات الجميلة، ومشاهد الغابة لعصور ما قبل التاريخ والوادي العميق جدا.

- غابات الأمازون (البرازيل):

غابات الأمازون الاستوائية، التي تقع في البرازيل، تعرف أيضًا باسم أمازونيا. كما يعرف هذا المكان أيضا بأنه مخزن للموارد الطبيعية، وينتج ما يقرب من 20% من الأكسجين الناتج من جميع الغابات الاستوائية الماطرة في العالم. ونجد أن غابات الأمازون يسكنها مئات الأنواع من الحيوانات والنباتات والزواحف والبرمائيات والثدييات، وبالتالي فهي مثيرة جدا لاهتمام عشاق الطبيعة.

جبال الهيمالايا (نيبال):

في جبال الهيمالايا، يرى السياح مجموعة متنوعة من التغيرات الطبيعية، كما أن هذه المنطقة توفر مغامرات متنوعة بالإضافة لوجود جبل ايفرست، الذي يعتبر أعلى قمة جبلية في العالم. وهناك تكمن أكثر تركيبة مدهشة لعناصر الطبيعة والتي يمكن رؤيتها عند عبور الغابة. وعلى طول الممر يمكن رؤية مشاهد ساحرة للغاية تجذب الآلاف من المسافرين كل عام.

- القارة القطبية الجنوبية:

القارة القطبية الجنوبية هي بمثابة الجمال الذي لم يمس، مما يجعلك تشعر كما لو كنت انزلقت إلى عالم من الخيال، ويرجع هذا الاسم للمناظر الطبيعية البيضاء التي ستغمس حاسة الرؤية عندك في وقت قصير. كما ستستمتع بالجمال عندما ترى مئات الحيتان في الداخل، وطيور القطرس والبطريق.

ألاسكا:

يمكنك إدراج ألاسكا في لائحة وجهات السياحة البيئية الخاصة بك. فالمناظر الخلابة للأنهار الجليدية والحياة البرية هناك توفر لك ملايين المغامرات الممتعة. كما يوجد هناك طرق مختلفة تتميز بمناظرها الجميلة متوفرة لأولئك الذين يحبون ركوب الدراجات والمشي، بينما يوجد 100.000 نهر جليدي يغطي عددا من المناظر الطبيعية. ومن خلال المدن على طول الساحل، يمكنك استكشاف أجزاء من الحدائق الوطنية عبر القارب، والتي ستجعل من عطلتك أكثر متعة وجمالا.

- كوستاريكا:

كوستاريكا هي جنة طبيعية وواحدة من الوجهات المفضلة للسياحة البيئية في جميع أنحاء العالم. ويدعم هذه الجنة مجموعة متنوعة من الجمال البيولوجي المدهش والذي يجذب الآلاف من السياح كل عام. وتحاط كوستاريكا بعدد من الموارد والمناظر الطبيعية التي لا يجب أن تفوتها. وتمتلك

كوستاريكا أنواعا مختلفة من أسماك المياه العذبة والمالحة، بالإضافة لمجموعة متنوعة من الزواحف والبرمائيات والنباتات. كما تتواجد هناك بعض التحديات الكافية لإثارة فضولك لاستكشاف الكهوف والأنواع المختلفة من الأخشاب الغريبة.

- دومينيكا:

إذا كنت تريد الاستمتاع بأصالة الطبيعة والثقافة الغنية في مكان واحد، فربما تكون دومينيكا هي المكان المناسب لك. فالطبيعة الأصيلة لا تزال هي الوجهة المفضلة للمتجولين والغواصين، حيث تمثل جمال المغامرة الذي لا ينتهي. وتعتبر دومينيكا بمثابة دليل على الجمال الطبيعي لمنطقة البحر الكاريبي، وتعتبر الوجهة الرئيسية للمسافرين هناك، حيث تتمتع بالغابات الغنية التي تغطي الجبال والينابيع والأنهار والشلالات. كما أنها تعتبر المكان المثالي للإقامة وسط مجموعة متنوعة من النباتات الغريبة والحيوانات المختلفة، ولا ننسى بالطبع الشعاب المرجانية والأنهار والسواحل.

- كينيا:

تشتهر كينيا بسهولها الشاسعة، مما يعني وجود العديد من الأفيال والنمور هناك. كما نجد أيضا شاطئا جميلا هناك، والجبال والصحاري والبحيرات والغابات، التي تضفي جمالا ليس له مثيل. ويتواجد في كينيا حوالي 50 متنزها وطنيا ومحمية للحياة البرية، والتي تمتد من حديقة ماساي مارا الوطنية وحتى المحمية الطبيعية كاكا ميجا. وتوفر كينيا جوا وبيئة مريحة لقضاء عطلتك الخاصة (مجلة بيئتنا، الهيئة العامة للبيئة، ع 129)

- منتجع ميناء كينغ فيشر – جزر فريزر – استراليا:

ميناء وقرية كينغ فيشر تقع على الساحل الغربي من جزر فريزر المعلنة على قائمة التراث العالمي لليونسكو، وتم بناء المنتجع وفق إرشادات بيئية صارمة بهدف توفير مكان للزوار يتوافق بشكل سلس مع حساسية النظم البيئية في الجزيرة، وقبل أن يبدأ البناء تم عمل دراسات للأثر البيئي، بالإضافة لأبحاث أخرى مفصلة عن المنطقة إلى جانب دراسة المياه والاستخدامات الطبيعية السابقة للسكان المحليين.

2. نماذج عربية:

- واحة سيوة

تقع واحة سيوة في قلب صحراء مصر الغربية، يقطنها مجموعة من السكان المحليين الذين انقطعوا عن العالم بالرغم من تاريخهم الطويل. وكان الهدف من المشروع هو التعريف بحضارة وطبيعة هذه المنطقة من خلال مشروع اقتصادي كبير يهدف إلى إبراز الجانب الثقافي والتراثي

والبيئي للمنطقة. لقد قام القطاع الخاص والمؤسسات الدولية غير الربحية بدعم المشروع من أجل تدريب المهارات والكفاءات المحلية، وتعريف وتثقيف السكان المحليين، للاستفادة من المعطيات المتوفرة، ولكن بشكل لا يؤثر على استدامة الحياة والتراث في المنطقة وبيئتها، وقد أطلقت المجموعة على نفسها اسم المجموعة النوعية للمحافظة على البيئة، حيث تم الاستفادة أولاً من الأماكن السكنية التي قام القدماء ببنائها منذ أكثر من 2500 سنة والتي تبنى من الصخور الملحية، ووفر خلق المشروع مئات من فرص العمل للسكان المحليين وعمل على تشجيع التجارة الحرفية والتقليدية القديمة، بالإضافة إلى تعريف العالم بحضارة سيوة التي تعد من أكثر البيئات الحساسة في العالم، وأثار المشروع اهتمام العديدين لقدرته على خلق فرص العمل وتنمية السكان المحليين والمحافظة على تراثهم واطلاع العالم على هذه المكنونات. كما ساهم المشروع في تطوير مهارات الصناعات التقليدية لدى النساء وخاصة فيما يتعلق بالصناعات الغذائية، وقامت المجموعة النوعية للمحافظة على البيئة بدعم مشروعات التدوير والاستفادة من المواد العضوية وتحليلها، وكذلك تثقيف السكان بعدم استعمال الأكياس البلاستيكية والاستعاضة عنها بالأكياس الورقية المدورة والتي لا تؤذي الطبيعة أو الإنسان.

- محمية أرز الشوف – لبنان:

تمتد محمية أرز الشوف الطبيعية من ظهر البيدر شمالاً حتى جبل نيحا قرب جزين جنوباً، وأكثر ما يجذب الزوار غابات الأرز الواقعة في أعلى المنحدرات الغربية في سلسلة جبال لبنان. وفوق بلدة الباروك يرى الزائر بوضوح صفوف المصاطب حيث زرعت أشجار الأرز في الستينات في سياق جهود إعادة التشجير. وبعد منع الرعي الجائر وقيام الإنسان بالحفاظ على الغابات، تعيش غابة الأرز عملية تجدد طبيعية، حيث شكلت أشجار الأرز نحو 5 % من مساحة المحمية، وتعد المحمية اليوم موقعا مهما للطيور المهاجرة، حيث تقع على المسار القاري، مما يشكل موقعاً رائعاً للذين يحبون مراقبة الطيور، كما تتوفر في المحمية مجموعة وفيرة من الأزهار والنباتات الطبيعية والفطرية، كما تضم بعض المواقع الأثرية مثل حصن نيحا. وتعتبر المحمية اليوم موقعاً سياحياً مهماً يؤمه العديد من السياح والزوار الذين يتشوقون للإطلاع على معالم المنطقة النادرة، ويوجد في المنطقة مركز استقبال يقوم باستقبال المجموعات السياحية وإرشادها بمصاحبة مرشدين سياحيين بيئيين، كما يوجد مركز للمعلومات السياحية يقع في بلدة الباروك يعطي الزوار المعلومات المتنوعة عن المحمية، ويتوفر في المركز ركناً لشراء الأطعمة العضوية، كما يستطيع المركز أن يقدم وجبات غذائية يعدها ويقدمها سكان المنطقة المحليين، مما يعزز درجة التفاعل بين سكان المنطقة والزوار،

كما يوفر المركز معلومات عن الأنشطة التي يمكن القيام بها مثل المشي وركوب الدراجات والتجوال في حافلات صغيرة بإشراف مرشدين متخصصين. وتتوفر على مقربة من غابات الأرز مجموعة كبيرة من المحال التجارية، المتخصصة بالصناعات التقليدية والحرفية خاصة الخشبية منها. ولكن خوفاً من أن تتأثر الغابات بهذه الصناعات، فهناك تعليمات صارمة حيال قطع الأشجار.

إن نموذج محمية أرز الشوف هو مثال طيب للسياحة المستدامة الهادفة التي تحرص على المحافظة على الإرث الطبيعي والتاريخي والحيوي والبيئي، مع إعطاء السكان المحليين فرصة الاستفادة من مآثر السياح الذين يفدون إلى المنطقة، سواء من حيث مرافقة الأفواج السياحية كمرشدين، أو العمل في مركز بيع الأطعمة العضوية المنتجة من المنطقة، أو من خلال تقديم الطعام أو من خلال بيع الصناعات التقليدية للزوار والسياح.

- ضانا – التجربة الأردنية الأولى:

خرجت خطة التطوير السياحي البيئي لمحمية ضانا لتحدد عناصر الإدارة ويعمل في محمية ضانا حالياً ما يقارب 50 موظفاً، جميعهم من السكان المحليين، منهم يعملون في مجال السياحة البيئية في المحمية، كموظفي دلالة وموظفي استقبال وفي خدمة الطعام والشراب. فبالإضافة لما يحققونه كدخل مالي، فإنهم يكتسبون خبرة وثقافة عامة من خلال التدريب المتواصل الذي تقوم به الجمعية لتأهيلهم علمياً وعملياً، ومن خلال اتصالهم بالزوار من مختلف أنحاء العالم، كما أن لهم تأثير إيجابي على مجتمعهم المحلي. وقد استطاعت مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي قامت بها المحمية توفير مصادر دخل بديلة لما لا يقل عن 70 عائلة من سكان المنطقة.

- محمية دبي الصحراوية:

تعتبر محمية دبي الصحراوية من أفضل نماذج السياحة البيئية في العالم، فقد حظي منتجع المها الصحراوي باعتراف دولي بمركزه الريادي على مستوى المنطقة في مجال المحافظة على البيئة والتنمية المستدامة؛ حيث نال هذا المنتجع الذي تملكه وتديره طيران الإمارات، لقب أفضل نماذج السياحة البيئية في العالم، وذلك خلال مؤتمر "السياحة البيئية الصحراوية المستدامة" الذي نظمه برنامج الأمم المتحدة للبيئة ووزارة البيئة والمياه الإماراتية في دبي، وتعتبر محمية دبي الصحراوية التي يقع منتجع المها في وسطها أكبر محمية طبيعية في مجال المحافظة على البيئة البرية في دولة الإمارات العربية المتحدة والمعترف بها رسمياً كمنطقة محمية من طرف برنامج الأمم المتحدة البيئي.

ولقد قال الشيخ أحمد بن سعيد آل مكتوم، الرئيس الأعلى لمجلس إدارة محمية دبي الصحراوية في مؤتمر «السياحة البيئية الصحراوية المستدامة»: "نتشرف بحصول منتجع المها ومحمية دبي الصحراوية على هذا الاعتراف الدولي كمثال يحتذى به في تنمية السياحة البيئية، كما أننا ملتزمون بالإبقاء على التوازن بين التطور والحفاظ على التراث الطبيعي". ونجح منتجع المها الصحراوي منذ افتتاحه في العام 1999 في توفير المأوى والحماية لأعداد كبيرة من المها العربي، والغزلان العربية ومجموعة واسعة ومتنوعة من الثدييات الأخرى، فضلاً عن مواصلته إجراء عمليات مسح واسعة للحياة النباتية وبرامج إعادة زراعة النباتات في مناطقها الأصلية. وتشكل المحمية الموقع الوحيد في دولة الإمارات العربية المتحدة الذي يتيح للزوار مشاهدة أنواع مختلفة من الحياة البرية تتجول طليقة لكن ضمن حماية مناسبة تم توفيرها لها في بيئتها الصحراوية الأصلية. وتعد محمية دبي أكثر محميات المنطقة خضوعاً للدراسات والأبحاث وتتم إدارتها وفقا لأرفع المعايير وهي مسجلة في قاعدة البيانات العالمية للمناطق المحمية WDPA التي يشرف على إدارتها وتدقيقها المركز العالمي لمراقبة الحفاظ على الحياة البرية التابع للبرنامج البيئي للأمم المتحدة UNEP-WCMC.

الخاتمة:

يشكل الحفاظ على البيئة وحماية التوازن الطبيعي في الوقت الحاضر أهم خطوة في مسار أي تنمية سياحية نوعية، ذلك أن تميز الطبيعة وجمال مناظرها تمثل سلعا غير قابلة للتعويض أو الإحلال متى تم الإضرار بها، فهي بمثابة الجوهرة بالنسبة للعرض السياحي الموجه نحو الطبيعة، مما أدى للبحث عن أنماط بديلة من السياحة، متمثلة فيما يعرف ب "السياحة البيئية"؛ حيث تعد جزء لا يتجزأ من السياحة المستدامة وبالتالي فهي تساهم في تحقيق التنمية المستدامة.

وأصبحت السياحة البيئية محل اهتمام خاص من قبل الباحثين؛ فهي تضم مختلف الأنشطة السياحية التي تعتمد على الحياة البيئية بطبيعتها، كتنظيم الرحلات الصحراوية وزيارة المناطق الريفية والجبلية ومشاهدة أسراب الطيور النادرة والاستمتاع بالمناطق البحرية والجليدية.

وقد تفطنت العديد من دول العالم في السنوات الأخيرة إلى أهمية السياحة وخاصة البيئية منها وأدركت أنها ضرورة حتمية من شأنها المساهمة في توسيع القاعدة السياحية وتحقيق التنمية المستدامة، فالميزة التي يتيحها تطبيق هذا النوع من السياحة هي ربط الاستثمار السياحي مع المجال البيئي. لذا كان لزاما إحداث تنمية سياحية تأخذ بالاعتبار البعد البيئي في إطار تحقيق التنمية المستدامة.

وتوصلنا من خلال هذا البحث إلى أن تحقيق التنمية المستدامة يتطلب بالأساس اعتماد نموذج السياحة البيئية التي تعد جزء لا يتجزأ من السياحة المستدامة؛ حيث تساهم في خلق سياحة ذات مردود اقتصادي معتبر، تهتم بالبيئة والمجتمع وبالتالي تحقيق التنمية المستدامة، لذا تتطلع معظم دول العالم إلى ترقيتها كفرصة إستراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة ولتصبح نماذج متميزة يحتذى بها في هذا المجال.

التوصيات:

في ضوء ما تقدم من هذا البحث، يمكن صياغة التوصيات التالية:

- ✓ ضرورة تدخل وتضافر جهود جميع الفاعلين في القطاع السياحي من أجل تثمين المقاصد السياحية البيئية والمساهمة في نشر ثقافة الوعي البيئي والحفاظ على الموارد الطبيعية.
- ✓ ضرورة تبني مفهوم التسويق السياحي البيئي من طرف الحكومات والمنشآت السياحية، بالإضافة إلى تعزيز الاهتمام بالبعد البيئي في مجال تطوير برامج التنمية السياحية لتقليل الآثار السلبية للسياحة؛
- ✓ تثقيف السياح بأهمية المحافظة على المناطق الطبيعية والتأكيد على أهمية الاستثمار المسؤول وإجراء البحوث الاجتماعية والبيئية في المناطق السياحية والبيئية لتقليل الآثار السلبية على البيئة الطبيعية؛
- ✓ استعمال التكنولوجيا الحديثة في المجال السياحي البيئي العربي والتي تشمل الإنترنت، الفضائيات ووسائل الاتصالات الحديثة، ما يسهم في إظهار المنتج السياحي البيئي العربي وتحسين جودته؛
- ✓ الاستفادة من تجارب الدول الرائدة في مجال السياحة البيئية؛
- ✓ ضرورة أن يسير التطور السياحي جنبا إلى جنب مع التطور الاجتماعي والبيئي، بالإضافة إلى الاعتماد على البنية التحتية التي تنسجم مع ظروف البيئة.

التهميش والمراجع:

- بظاظو، إبراهيم.(2010). السياحة البيئية وأسس استدامتها. عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.

- حوشين، كمال، وهارون، سميرة.(27-28 سبتمبر 2015). السياحة البيئية المستدامة. جامعة أكلي محند أولحاج البويرة: الملتقى الوطني الرابع حول القطاع الخاص ودوره في تنمية السياحة.

- دعاس، عز الدين.(2011). آثار تطبيق نظام الإدارة البيئية من طرف المؤسسات الصناعية. جامعة الحاج لخضر: مذكرة ماجستير في علوم التسيير. تخصص: اقتصاد تطبيقي وإدارة المنظمات.

- راشي، طارق.(2011). الاستخدام المتكامل للمواصفات العالمية (الإيزو) في المؤسسة الاقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة-دراسة حالة شركة مناجم الفوسفاط بتبسة-. جامعة فرحات عباس سطيف: مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير. تخصص: إدارة الأعمال الإستراتيجية للتنمية المستدامة.

- زعباط، سامي، ومرغيت، عبد الحميد.(28-29 أفريل 2015). آليات حماية البيئة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر. جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل الملتقى الدولي الأول حول: علاقة البيئة بالتنمية - الواقع والتحديات -.

- سعيدي، يحيى، والعمراوي، سليم .(2013). مساهمة قطاع السياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية-حالة الجزائر -. *مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة*.(العدد 06).

- شارف، نور الدين، و بوعمامة، نصر الدين.(07-08 أفريل 2008). ترقية القطاع السياحي كبديل لاستغلال الثروة النفطية الناضبة من أجل تحقيق تنمية مستدامة في الجزائر. جامعة فرحات عباس سطيف: المؤتمر العلمي الدولي حول: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة.

- الصيرفي، محمد.(2009). السياحة والبيئة بين التأثير والتأثر، ط 01. الإسكندرية : المكتب الجامعي الحديث.

- العايب، أحسن، وزرقين، عبود.(2016). تسويق برامج السياحة البيئية وسبل تطويرها. *مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة*.(العدد 48).

- العزاوي، نجم، والنقار، عبد الله حكمت.(2007). إدارة البيئة (نظم ومتطلبات وتطبيقات ISO 14000). الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

- عمادي، عمار.(2008). إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها، الملتقى الدولي حول: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة. جامعة سطيف.

- غنيم، عثمان محمد ، وأبو زنط، ماجدة .(2007). التنمية المستدامة: فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها. ط 01. الأردن: دار الصفاء للنشر والتوزيع.

- فرغلي حسن، أحمد.(2007). البيئة والتنمية المستدامة-الإطار المعرفي والتقييم المحاسبي-. ط01. جامعة القاهرة: مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث.

- مرازقة، عيسى، وشخشاخ، محمد الشريف.(09-10 مارس 2010). التنمية السياحية المستدامة في الجزائر "دراسة أداء وفعالية مؤسسات القطاع السياحي في الجزائر". جامعة محمد خيضر بسكرة: الملتقى الدولي حول: اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة.

- مرزيق، عاشور، وبن نافلة، قدور.(18-19 ماي 2011). المراجعة البيئية كأداة لتحسين الأداء البيئي للمؤسسات الصناعية العربية- بالإسقاط على حالة مؤسسة الاسمنت ومشتقاته بالشلف-. جامعة سعد دحلب: البليدة الملتقى الدولي حول الإبداع والتغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة-دراسة وتحليل تجارب وطنية ودولية-.

- ميلود، برني.(2015). أطر الدمج الطوعي للبعد البيئي في المؤسسات الصناعية-المؤسسات الصناعية الجزائرية نموذجا-. *مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية*. (العدد 17).

- هويدي ،عبد الجليل.(2014). العلاقة التفاعلية بين السياحة البيئية والتنمية المستدامة. *مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية*.(العدد 09).

- وزاني، محمد.(2011). السياحة المستدامة: واقعها و تحدياتها بالنسبة للجزائر - دراسة القطاع السياحي لولاية سعيدة حمام ربي. جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان: مذكرة ماجستير. تخصص: تسويق الخدمات.

-BURGENMEIES؛ BEAT.(2005). ECONOMIE DE DEVELOPPEMENT DURABLE, 2EME ED, BRUXELLES..

-ELLIOTT JENNIFER A.(2006) . AN INTRODUCTION TO SUSTAINABLE DEVELOPMENT, 3RD ED. USA : ROUTLEDGE TAYLOR & FRANCIS GROUP.

UNITED NATIONS EDUCATIONAL.(2012). SCIENTIFIC AND CULTURAL ORGANIZATION, - EDUCATION FOR SUSTAINABLE DEVELOPMENT-SOURCE BOOK. PARIS.

DATE DE ,هي-أفضل-أماكن-السياحة-البيئية-في-العالم؟/التر ا-صوت/وجهات/عشوائيات- CONSULTATION. 21/06/2017 :

- مجلة بيئتنا، الهيئة العامة للبيئة، ع 129، الكويت، متاح على:

HTTP://WWW.BEATONA.NET/CMS/INDEX.PHP?OPTION=COM_CONTENT&VIEW=ARTICLE &ID=141&ITEMID=84&MENUID=&LANG=AR ،DATE DE CONSULTATION : 23/06/2017 .

مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية
ISSN 2352-9962/E-ISSN 2572-0147
العدد التاسع- جوان 2018

OEB Univ. Publish.

إدارة المعرفة وأثرها على إتخاذ القرار في المؤسسة-دراسة حالة: جامعة طاهري محمد بشار -

Knowledge Management and its Impact on Decision Making in the Institution - Case Study: Taheri Mohamed-Bechar-University،

شهيد هدى
جامعة بشار، الجزائر
houdah09@gmail.com

د. بوسهمين أحمد
جامعة بشار، الجزائر

تاريخ التسليم : 2018/02/06، تاريخ التقييم : 2018/04/29، تاريخ القبول : 2018/05/02

الملخص

تسعى هذه الدراسة إلى إبراز أثر إدارة المعرفة على فاعلية عملية اتخاذ القرار على مستوى جامعة طاهري محمد بشار، وللإجابة على الإشكالية المطروحة والتأكد من صحة الفرضيات أجرينا هذه الدراسة على عينة من موظفي الجامعة، وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، كم تم تصميم استبيان مكون من 34 فقرة من أجل الإجابة عليها لمعرفة مدى تأثير إدارة المعرفة على فاعلية اتخاذ القرار، وقد اعتمدنا في تحليل النتائج واختبار الفرضيات على برنامج التحليل الإحصائي Spss واستخدام عدد من الأساليب الإحصائية أهمها: تحليل التباين، الإنحدار البسيط والانحدار المتعدد من خلال طريقة التدرج نحو الأمام، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج: وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متطلبات إدارة المعرفة وفاعلية اتخاذ القرار.

الكلمات المفتاحية: إدارة المعرفة، معرفة، قرار، عملية اتخاذ القرار.

Abstract :

This study seeks to highlight the impact of knowledge management on the effectiveness of decision making at the level of the League Mohamed Bashar Al-Tahiri, in order to answer the problem and validate the hypotheses we conducted this study on a sample of University staff, have been using descriptive analytical questionnaire was designed, composed of 34 paragraph for answer to know how effective knowledge management on the effectiveness of decision making

Keywords: knowledge management, knowledge, decision, decision making process

مقدمة:

لقد تزايد الاهتمام بالمدخل المعرفي، وتحديدا في الأطر النظرية المنبثقة عنه، والتي تعالج موضوعات إدارية واقتصادية مع تنامي ظاهرة التغيير المتسارع في بيئة الأعمال، نتيجة تضاؤل النظريات والمداخل التي كانت مساندة عن وضع الحلول لمواجهة هذا التغيير لاسيما بعد إدراك أهمية المعرفة بوصفها موجودا مهما في تحقيق أهداف المنظمة ودورها في التحول الكبير نحو الاقتصاد المعرفي الذي يركز على الاستثمار في الموجودات الفكرية والمعرفية، وازداد هذا الدور أهمية مع سيادة مفهوم عصر المعرفة الذي من متطلباته ألا تكتفي المنظمات بتوفير المعلومات، بل يجب توليدها، لهذا فإن أهم مقومات نجاح المنظمات في الوقت الراهن القدرة على الالتحاق بأحدث المتغيرات التي يشهدها عصر الثورة التكنولوجية والمعلوماتية نتيجة التطور الهائل الذي طرأ على تكنولوجيا الاتصالات واستخداماتها في مجال المعلومات، فقد أدى التزايد الهائل في المعلومات وتراكمها إلى وجود حاجة ماسة إلى تنظيم إدارة هذه المعلومات.

وتلعب هذه الأخيرة دورا محوريا في عملية إتخاذ القرار، والاستفادة منها في إطار نظام ما يضمن لمتخذ القرار معلومة على درجة عالية من الجودة والدقة والحداثة والملائمة لجعل قراراه هادفا ومميزا، ويبتكر نظما متطورة مبينة على الحاسب الألي، وهذا ولأن المعرفة أصبحت العصب الحقيقي لمنظمات الأعمال اليوم، فإدارة المعرفة هي التي تضمن لمنظمات اليوم توليد المعرفة وتوزيعها وتطبيقها للمساعدة في اتخاذ القرارات الإدارية الفعالة وتشجع الإبداع والإرتقاء بمستوى الأداء، وعلى هذا الأساس سنقوم في هذه الورقة بالتطرق إلى مفاهيم أساسية عن إدارة المعرفة واتخاذ القرار.

وضمن هذا الإطار تبلورت فكرة الدراسة، حيث حرص الباحثان على دراسة أثر إدارة المعرفة بأبعادها واتخاذ القرار في المؤسسة، لهذا جاءت هذه الدراسة للإجابة على التساؤل التالي: **هل هناك أثر لإدارة المعرفة على فاعلية عملية اتخاذ القرار في جامعة طاهري محمد بشار؟**

فرضيات الدراسة:قامت الدراسة على فرضية رئيسية واحدة، اندرجت ضمنها ثلاث فرضيات فرعية هي كالاتي:

- **الفرضية الاولى**

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لإدارة المعرفة عند مستوى الدلالة 0.05 على عملية اتخاذ القرار في الجامعة.

- **الفرضية الثانية:**

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمتطلبات إدارة المعرفة عند مستوى الدلالة0.05 على فاعلية عملية اتخاذ القرار في الجامعة.

أهمية الدراسة:تستمد الدراسة أهميتها من الاعتبارات التالية:

- تعد من أهم الموضوعات في الفكر الإداري الحديث، كونه مصدرا من مصادر التطوير والتجديد.
- تسعى المنظمات إلى تبني إستراتيجية لإدارة الحديثة التي تسمح بمشاركة العاملين في اتخاذ القرارات، واستغلال الفرص.
- كما تستمد الدراسة أهميتها أيضا من أهمية المتغيرات التي تتم دراستها، والتي تسهم في إفادة المؤسسة محل الدراسة بصورة خاصة، والمؤسسات التي تعمل في نفس المجال بشكل عام. وذلك لما تمثله من دورا حاسما في نجاح المؤسسة وبقائها.
- أما من الناحية التطبيقية نظرا لقلة الدراسات والبحوث التي تناولت متغيرات موضوع إدارة المعرفة واتخاذ القرار.

أهداف الدراسة:تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الأتية:

- تحليل العلاقة بين واقع إدارة المعرفة وتحقيق إتخاذ القرار.
- التعرف على أثر إدارة المعرفة على عملية إتخاذ القرار في الجامعة.
- التعرف على مدى تطبيق إدارة المعرفة في الجامعة.

حدود الدراسة:

- **بشريا:** يتمثل المجال البشري للدراسة في عينة من موظفي جامعة طاهري محمد بشار.
- **زمنيا:** تم إجراء الدراسة الميدانية لموضوع دراستنا خلال الفترة أبريل 2017.
- **جغرافيا:** تمت الدراسة بولاية بشار، وبشكل أدق بجامعة طاهري محمد بشار.

متغيرات الدراسة:يتكون النموذج من نوعين من المتغيرات وهي:

1- المتغير المستقل: ويتمثل المتغير المستقل للدراسة في إدارة المعرفة، "تكنولوجيا المعلومات، الثقافة التنظيمية، الهيكل التنظيمي، اكتساب وتنظيم المعرفة وتطويرها".

2- المتغير التابع: يتمثل المتغير التابع للدراسة في إتخاذ القرار للمؤسسة.

يوضح الشكل التالي: **النموذج الافتراضي للدراسة.**

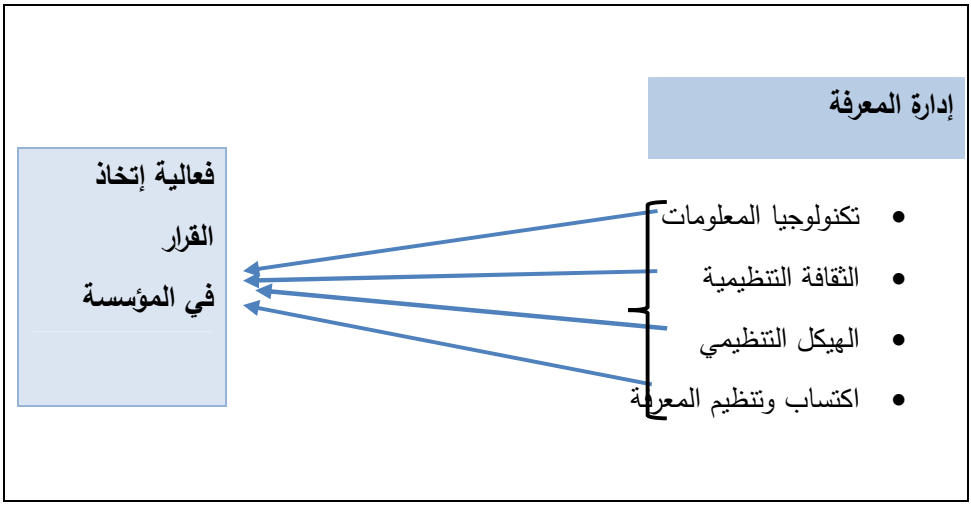

المصدر:من إعداد الباحثين

أولا: الإطار النظري للدراسة

I. مفاهيم عامة حول المعرفة وإدارة المعرفة:

سنتطرق في مفهوم المعرفة وإدارة المعرفة إلى مختلف التعاريف التي تم وضعها للمعرفة وكذلك إلى أهمية المعرفة وخصائصها.

1.1. مفهوم المعرفة

أسهم الكثير من الباحثين والكتاب بطرح أرائهم حول مفهوم المعرفة وقدموا العديد من التعاريف، ولم يتفقوا على تعريف موحد لها حيث عرفها "دافت" Daft بأنها "عبارة عن تراكم لدى الأفراد والمنظمة وذلك عن طريق إضافة ما تكتسبه من معلومات إلى خبرات، الفكر المسبق" (طالب وآخرون،2009، ص.55) ، أما الكبيسي فيرى "أنها كل شيء ضمني أو ظاهري لأداء أعمالهم بإتقان، أو لإتخاذ قرارات صائبة" (الكبيسي،2005،ص.12)، ولقد عرفت المعرفة كذلك على أنها "حصيلة امتزاج وتفاعل خفي بين المعلومات والخبرة والمدركات الحسية، والقدرة على الحكم(الملكاوي،2007،ص.34) ، كما عرفها Darling بأنها "عبارة عن الموجودات غير المنظورة مثل الأسس الاجتماعية للدولة، تشمل الخبرة الواسعة المتراكمة وأسلوب الإدارة المتيز والثقافة المتراكمة للمؤسسة.

ومن خلال هذه التعاريف يمكننا أن نعرف المعرفة اجرائيا كما يلي:

هي حصيلة المعلومات والخبرات البشرية التي يتم الحصول عليها جراء التعلم والخبرة والممارسة والتي تجعل ممن يمتلكها أكثر قدرة الوصول إلى حلول أحسن للمشاكل من خلال القدرة على تشخيص المشاكل وتحديد بدائل لها، والوصول إلى حلول جيدة وقرارات صائبة.

- **خصائص المعرفة**

تمتاز المعرفة بمجموعة من الخصائص التي تميزها عن الأنشطة الأخرى، وفيما يلي نذكر البعض منها:

- إن المعرفة يمكن أن تولد: أي أن بعض الشركات لديها ما يجعلها قادرة على توليد المعرفة الجديدة، وهذا ما يمثله الأفراد المبتكرون في الشركة الذين يضمنون عملية استدامة الابتكار وتوليد المعرفة.
- المعرفة يمكن أن تموت: وكما تولد المعرفة فإنها تموت أيضا، فالقليل جدا من المعارف التي تتكون خلال تجاربنا هو الذي يسجل في الكتب والدوريات، لهذا فإن الغالبية العظمى من المعارف تموت، إما بموت الشخص، أو بإحلال معارف جديدة محل القديمة.
- المعرفة يمكن أن تمتلك: أن أغلب المعارف ذات قيمة يتم الإمساك بها من أجل زيادة ثروة الشركات حيث تمارس الشركات دورا كبيرا في تحويل المعرفة التي تمتلكها إلى براءات إختراع أو أسرار تجارية تتمتع بالحماية القانونية شأنها شأن الملكية المادية.
- المعرفة يمكن ان تخزن: إن المزيد من المعرفة يتم تخزينه خارجيا، وهذا التخزين يكون على الورق الأفلام، الأشرطة ومختلف وسائل الخزن الإلكتروني (الزيادات، 2008ن ص ص.24-25).

- **2.1. مفهوم إدارة المعرفة**

تناول الباحثون مفهوم إدارة المعرفة من زوايا مختلفة تبعا لخلفياتهم الفكرية، وفي هذا الصدد يمكن تقديم عدة تعريفات، حيث عرفها **نيومان** "Newman" بأنها "مجموعة من العمليات التي تتحكم وتخلق وتنشر وتستخدم المعرفة من قبل الممارسين لتزويدهم بالخلفية النظرية المعرفية اللازمة لتحسين نوعية القرارات وتنفيذها. (الملكاوي،2007،ص.72)

وهناك من عرفها بأنها " توظيف للحكمة المتراكمة لزيادة سرعة الاستجابة والابتكار(العلي وأخرون،2006، ص.27)

وركز هذا التعريف على الهدف من إدارة المعرفة هو استخدام المعرفة من أجل التكيف والابتكار لضمان البقاء، وهناك من يعرفها بأنها "هي محاولة لإيجاد طريقة للحصول على حكمة العاملين

ومعرفتهم داخل المنظمة لأجل رفع تلك المعرفة إلى أقصى حد ممكن والاحتفاظ بها(الكبيسي،2005،ص.12) وعرفت أيضا على أنها "العملية المنهجية المنظمة للإستخدام الخلاق للمعرفة وإنشائها(واضح، وتويري، 2017، ص.222) ،ومن خلال هذه التعريفات يمكننا تعريف إدارة المعرفة على أنها "إدارة تتضمن إيجاد بيئة مثيرة في المنظمة تسهل عملية الحصول على حكمة العاملين ومعرفتهم داخل المنظمة لرفع تلك المعرفة وتوليد معارف جديدة وتنظيمها من قبل الأشخاص المناسبين في الوقت المناسب وهذا بتزويدهم بالخلفية النظرية المعرفية اللازمة لتحسين القرارات وتنفيذها وحل المشكلات لضمان سرعة الاستجابة والتكيف مع البيئة.

3.1. الحاجة إلى إدارة المعرفة

بصورة عامة فإن هناك أسباب عديدة تزيد من أهمية إدارة المعرفة وتزيد الحاجة إلى تطبيقاتها، ولعل أهم هذه الأسباب:

- التركيز المتزايد على توليد القيمة للزبون وتحسين خدمة الزبائن.
- زيادة حدة المنافسة وازياد عمليات الاختراع، وانخفاض دورة حياة المنتجات.
- ضرورة السرعة في التكيف بسبب تغيير قواعد العمل وتخيض كمية الوقت الذي يتطلبه العاملون للحصول على المعارف الجديدة.
- عدم استمرار الموارد البشرية الكفؤة في العمل (الفارس، 2010، ص.69)

4.1. المتطلبات الأساسية لإدارة المعرفة

يتطلب تطبيق إدارة المعرفة تهيئة بيئة المنظمة للوصول إلى أقصى استفادة ممكنة من المعرفة، بحيث تكون بيئة مشجعة على الإدارة الفعالة للمعرفة، ومن ثم يمكن تخزين ونقل وتطبيق المعرفة، وبصفة عامة فإن مثل هذه البيئة توافر العناصر الآتية:

- **الثقافة التنظيمية:** يعد مصطلح الثقافة التنظيمية من المفاهيم حديثة العهد نسبيا في أدبيات إدارة الأعمال ولا يوجد اتفاق اتم في تحديد إطار هذا المفهوم حيت عرفها بأنها "مجموعة من القيم والافتراضات والمعتقدات والمفاهيم التي يتقاسمها جميع أفراد المنظمة، وعرفت كذلك بأنها "ثقافة تعكس المعايير والمعتقدات التي تعمل على إرشاد سلوك أعضاء

المنظمة، فهي منشط هام لإدارة المعرفة في المنظمة(طيطي، 2010،ص.112) فثقافة المنظمة الملائمة تدعم وتساعد في عملية تحفيز الموظفين على فهم القواعد المتعلقة بإدارة المعرفة في المنظمة.

- **القيادة:** تعد القيادة من الظواهر الاجتماعية المرتبطة بطبيعة الإنسان، فقد أدى تواجد الجماعات البشرية على شكل جماعات إلى الحاجة لتنظيم العلاقات بين أفرادها، فيما يخص مفهوم القيادة لا يوجد مفهوم محددا لها ويمكن إعطاء تعريف لها على أنها "القدرة على توجيه الاخرين لتحقيق هدف معين، فإن القائد المناسب لإدارة المعرفة هو القائد الذي يتصف بثلاث صفات أساسية هي: القدرة على شرح الرؤية للأخرين، وأن يكون قدوة لهم، وأن تكون لديهم القدرة على ربط هذه الرؤية في أكثر من مضمون(حسان،2016، ص.103)، إضافة إلى أن القيادة ترتبط كذلك بشكل الإطار التنظيمي الذي يمكن أن تضعه لإدارة المعرفة، وحساسية مكانتها في تبسيط الإجراءات والعمليات لكافة التخصصات والمستويات الوظيفية الإدارية بالمنظمة(شهيد، بوسهمين، 2016،ص.235)

- **الهيكل التنظيمي:** إذ يعد من المتطلبات الأساسية لنجاح أي عمل بما يحتويه من مفردات قد تفيد الحرية بالعمل وإطلاق الابداعات الكامنة لدى الموظفين، لذا لابد من هيكل تنظيمي يتصف بالمرونة ليستطيع أفراد المعرفة من إطلاق إبداعاتهم والعمل بحرية لاكتشاف وتوليد المعرفة.

- **تكنولوجيا المعلومات:** من الممكن تفعيل إدارة المعرفة بواسطة البنى التحتية لتكنولوجيا المعلومات حيث يجري تطوير أنظمة وتكنولوجيات المعلومات بهدف دعم إدارة المعرفة، كما وأن تطوير البنى التحتية لتكنولوجيا المعلومات على معالجة البيانات وتكنولوجيا المعلومات المتكاملة في المنظمة تؤدي إلى مساندة حاجات نظم المعلومات في المنظمة(العلي وأخرون،2006ص303، 304)

II. اتخاذ القرار في المؤسسة:

- **مفهوم اتخاذ القرار**

يعد اتخاذ القرار الإداري واحد من أهم العمليات التسييرية، من تخطيط وتنظيم وتنسيق ورقابة، وأكثرها تأثيرا في حياة الأفراد والمنظمات، وفي هذا الصدد تعددت التعاريف في مجال الإدارة لاتخاذ القرار الإداري يمكن عرضها فيما يلي:

أما "برنارد" فيرى أن: اتخاذ القرار عملية تقوم على الاختيار المدرك للغايات التي لا تكون في الغالب استجابات أتوماتيكية أو رد فعل مباشر.

أما "**Harisson**" فيعرف القرار الإداري بأنه: "خطة أو مرحلة من عملية مستمرة تتضمن عدة بدائل ترتبط بهدف أو أهداف، تدفع توقعات إنسان ما في الخطة إلى تحديد طرق لحل معين، والتزام يوجهه إلى بدل قوته العقلية وجهوده لتحقيق الأهداف(Harrison,1975,p25)، ويعرف علاء الدين محمود على أن "القرار عبارة عن عملية Process تشكل نظاما يكون من العناصر المترابطة والمتفاعلة معا والتي تؤثر بعضها في بعض(محمود،2011،ص.166)، ويعرف مؤيد الفضل أن "عملية اتخاذ القرارات بأنها اختيار بين أفضل البدائل وأفضل السبل لتحقيق الهدف، وهي اختيار لمدى كفاية الرؤساء وقدرتهم على تحمل المسؤولية والبث في الأمور (الفضل،2010،ص.33)."

ويمكن إعطاء تعريف شامل لاتخاذ القرار الإداري على أنه نتاج عملية منهجية عقلانية مبنية، على الدراسة والتفكير الواعي للوصول إلى حل مشكلة معينة واختيار الحل الأمثل من بين مجموعة من البدائل المحتملة بغية تحقيق الأهداف المرجوة.

- **مراحل اتخاذ القرار الإداري**

الشكل رقم (01): يوضح مراحل اتخاذ القرار

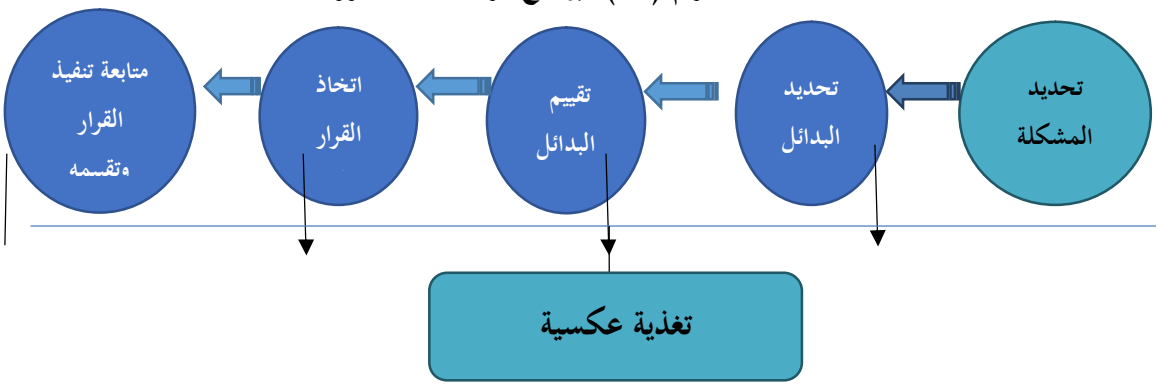

المصدر: (خضر بخيث وآخرون، 2012، ص.03)

- **معايير اتخاذ القرارالاداري:**

على الرغم من المدير يحاول الوصول إلى أفضل القرارات التي تحقق له أفضل النتائج الممكنة، إلا أن ذلك نادر أما يحدث، ذلك أن القرار محكوم بعدة محددات تحول دون الرشدية الكاملة في اتخاده، وهو ما يشار إليه بالرشد المحدود"BoundedRationality" وفي الغالب يعتمد المدير في قراراته واحد من المعايير التالية(الخالدي2012، ص ص.126-126):

1- **معيار الرضاSatisfying:** وبموجب هذا المعيار يتخذ القرار بناء على اختيار أول بديل مرض، بدلا من اختيار البديل الأمثل، فمثلا عند الشروع في نقل الأخشاب من الغابة إلى المصنع تختار أول شاحنة متوافرة، بدلا من اختيار أحدث شاحنة بمواصفات مميزة.

2- **معيار الحد الأعلى Maximum:** ويعني أن اختيار أفضل حل ممكن للمشكلة ويركز هذا المعيار على تقويم واختيار البديل أو البدائل اعتماد أعلى احتمالية نجاحها. ويطلق عليه بعض المنظرين معيار المتفائل **Optimiste**لأن المخرجات المفضلة والاحتمالية العالية هي محط اهتمام متخذ القرار وبسب المحددات المشار إليها، فإن المديرين نادرا أما يتخذون قرارات من هذا النوع، أي التي تحقق لهم أفضل النتائج الممكنة.

3- معيار الحد الأدنى Minimum: وهو معيار المتشائم **Pessimitic** وبموجبه يختار البديل الذي يحول دون وقوع المزيد من الخسائر كما هو الحال في قرارات تسعير البضاعة الكاسدة، حيث يقرر المدير بيعها بسعر التكلفة أو أقل قليلا، ليضمن تصريفها واسترداد ما يمكن استرداده، ولو كان جزءا يسيرا من رأسماله الذي أنفقه فيها.

ثانيا: الجانب التطبيقي

- **إدارة المعرفة وأثرها على اتخاذ القرار في المؤسسة -جامعة طاهري محمد بشار-**

1- منهجية الدراسة

يتناول هذا الجزء منهجية الدراسة، موضحا به مجتمع الدراسة وطريقة اختيار عينة الدراسة وإجراءات وخطوات بناء أدوات الدراسة، ووصفا للإجراءات التي أتبعت لتأكد من دلالات الصدق والثبات في أدوات الدراسة، وكيفية تطبيقها على مفردات الدراسة، والوسائل الإحصائية التي استخدمت في تحليل بياناتها.

1.1. مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة المستهدف من موظفي جامعة طاهري محمد بشار، ولقد تم استخدام طريقة العينة العشوائية في اختيار عينة الدراسة المقدر حجمها 45 مفردة، حيث تم توزيع استمارة البحث على العديد من موظفي الجامعة، ولقد تم استرجاع 30 استمارة. 66.66% وبعد فحص الاستمارات لم يستبعد أي منها نظرا لتحقق الشروط المطلوبة للإجابة على الاستمارة.

2.1. الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات المجمعة واختبار فرضياتها، تم استخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية " Statistical Package for Social Sciences"، والذي يرمز له اختصارا بالرمز "SPSS"V24"كما تم الاستعانة بمجموعة من الأساليب الإحصائية منها ما خصص لوصف متغيرات الدراسة، ومنها ما استخدم في تحليل متغيرات الدراسة، وتتمثل هذه الأدوات فيما يلي: مقاييس الإحصاء الوصفي، تحليل التباين الأحادي، اختبار ألفا كرونباخ.

2- تحليل ومناقشة نتائج الدراسة

أ. **الوصف الإحصائي لعينة الدراسة:** فيما يلي خصائص عينة الدراسة وفقا للمتغيرات الشخصية والوظيفية.

الجدول رقم (01): الوصف الإحصائي لعينة الدراسة.

المتغير		العدد	النسبة%
الجنس	ذكر	12	40
	أنثى	18	60
	المجموع	**30**	**100**
السن	أقل من 30	11	36.7
	30 الى 39 سنة	08	26.7
	40الى 49 سنة	10	33.3
	أكثر من 50 سنة	01	3.3
	المجموع	**30**	**100**
المؤهل العلمي	ثانوي	05	16.7
	ليسانس	11	36.7
	دراسات عليا	10	33.3
	ما بعد التدرج	4	13.3
	المجموع	**30**	**100**
عدد سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	10	33.3
	5 الى 10 سنوات	08	26.5
	11 الى 16 سنة	00	00
	أكثر من 16 سنة	12	40
	المجموع	**30**	**100**

الصفة الوظيفية	موظف	16	53.3
	أستاذ	14	46.7
	المجموع	**30**	**100**

المصدر : إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج تحليل الاستمارة من خلال برنامج **Spss v.24**

يظهر من الجدول أعلاه أن أغلب موظفي الجامعة هم إناث وبنسبة تقدر ب: 60%، كما أن أغلبهم ينتمي إلى الفئة العمرية أقل من 30 سنة بنسبة تقدر ب 36.7%، كما أن نسبة 36.7% منهم حاملي لشهادة ليسانس، أما فيما يتعلق بطبيعة المناصب التي يشغلونها ب: 53.3% هم موظفين، كما أن أقدميتهم أكثر من 16 سنة، وبنسبة تقدر ب: 40%.

ب- صدق وثبات أداة الدراسة: يشير هذا المقياس إلى مدى صدق ثبات الأداة المستخدمة في قياس المتغيرات التي تشمل عليها الدراسة وتكون نتيجة المقياس مقبولة إحصائيا إذا كانت ألف كرونباخ أكبر من 0.60، وكلما اقتربت القيمة من الواحد 01 دل هذا على درجات ثبات أعلى لأداة الدراسة. وبالنظر على البيانات الواردة في الجدول، نجد أن ألفا كرونباخ تراوح ، لذا يمكن وصف أداة هذه الدراسة بالثبات، وأن البيانات التي تم الحصول عليها من خلالها مناسبة لقياس المتغيرات، وتخضع لدرجة اعتمادية عالية.

جدول رقم(02): يوضح معاملات الثبات لأداة الدراسة ومحاورها

ثبات أداة الدراسة ومحاورها		معامل الثبات "ألفا كرونباخ"
الجزء الأول: متطلبات إدارة المعرفة	تكنولوجيا المعلومات	0.881
	الثقافة التنظيمية	0.891
	الهيكل التنظيمي	0.823
	اكتساب وتنظيم المعرفة	0.763
	الثبات الكلي	**0.932**
الجزء الثاني: عملية إتخاذ القرار	فاعلية إتخاذ القرار	0.863
الثبات الكلي لأداة الدراسة		**0.957**

المصدر:من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامجSpss.

ب. **اختبار الفرضيات:** سيتم إختبار الفرضيات بعد ما تم تحليل النتائج المحصل عليها عن طريق برنامج Spss وهي كالاتي:

- **اختبار الفرضية الرئيسية:** وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 بين إدارة المعرفة وفعالية إتخاذ القرار، ولاختبار صحة هذه الفرضية تم إستخدام معامل الارتباط.

الجدول رقم (03): يبين نتائج اختبار الفرضية الرئيسية

المصدر: تحليل نتائج الاستبيان بالاستعانة ببرنامج SPSS.

R	R-2	F	Tالمحسوبة	Sig	النتيجة
0.760	0.578	11.934	2.336	0.001	رفض فرضية العدم

يبين الجدول أعلاه أن قيمة معامل الارتباط كانت 0.760 كما بلغ معامل التحديد 0.578، مما يعني أن 57.80% من التغير في فعالية إتخاذ القرار يعود إلى التغير في إدارة المعرفة، وحيث أن قيمة t المحسوبة تساوي 11.934، وهي أكبر من قيمتها الجدولية البالغة 1.660 وبما أن مستوى الدلالة المعتمد يساوي 0.001، وهو أقل من 0.05 مستوى الدلالة المعتمد، فإننا نرفض الفرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة أي وجود أثر دو دلالة إحصائية لإدارة المعرفة وإتخاذ القرار.

- **اختبار الفرضية الثانية:** هنالك أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 لمتطلبات إدارة المعرفة على فعالية إتخاذ القرار في المؤسسة. سيتم استخدام أسلوب الانحدار المتعدد من خلال طريقة التدرج نحو الأمام لتحديد مدى تأثير كل عنصر من متطلبات إدارة المعرفة في التأثير على فعالية إتخاذ القرار، وكانت نتائج التحليل كما هي مبينة في الجدول الاتي:

الجدول رقم (03): يبين نتائج اختبار الفرضية الثانية

المصدر: تحليل نتائج الاستبيان بالاستعانة ببرنامج SPSS.

متطلبات إدارة المعرفة/ فعالية إتخاذ القرار	معامل الارتباط R	معامل التحديد R-2	معامل التحديد المصحح R-2	تحليل التباين ANOVA			
				اختبار F للنموذج		اختبار t للنوذج	
				معامل التباين F قيمة	مستوى المعنوية	قيمة معامل t	مستوى المعنوية
تكنولوجيا المعلومات	0.637	0.415	0.413	16.207	0.005	10.233	0.000
الثقافة التنظيمية	0.360	0.226	0.224	6.235	0.000	6.806	0.000
الهيكل التنظيمي	0.603	0.363	0.361	15.397	0.000	3.924	0.001
اكتساب وتنظيم المعرفة	0.375	0.141	0.139	4.427	0.000	5.486	0.000

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن قيمة معامل الارتباط بيرسون كانت مرتفعة نوعا ما عند المتغير المستقل إتخاذ القرار في تكنولوجيا المعلومات "0.637"، مما يدل على وجود علاقة ارتباط بين فعالية إتخاذ القرار وتكنولوجيا المعلومات من طرف مفردات عينة الدراسة، ولإختبار معنوية الانحدار الخاص باختبار هذه الفرضية أن قيمة F تساوي "16.207" عند مستوى معنوية 0.05، وانطلاقا من هذه النتائج يمكن القول بأن نموذج الانحدار ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 وهو ما يؤكد وجود أثر لتكنولوجيا المعلومات على فعالية إتخاذ القرار، كما تؤكد قيمة معامل التحديد R^2تساوي "0.415" أي أن تكنولوجيا المعلومات في إدارة المعرفة الذي قامت به المؤسسة يفسر ما نسبته 41.5%من نسبة التغير في فعالية إتخاذ القرار لدى مفردات عينة الدراسة وباقي نسبة 58.5% تعود لباقي المتغيرات الأخرى 'الثقافة التنظيمية، والهيكل التنظيمي، اكتساب وتنظيم المعرفة"، وهذا ما يؤكده التحليل التفصيلي للانحدار المتعدد، وعليه يتم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة القائلة بأن هناك أثر ذو دلالة إحصائية لتأثير متطلبات إدارة المعرفة على فعالية إتخاذ القرار عند مستوى معنوية 0.05 لموظفي جامعة طاهري محمد بشار.

- **خاتمة**

وفي ختام هذه الدراسة يمكن القول أن إدارة المعرفة هي أحد الميادين الحديثة نسبيا، والغرض الأساسي منها هو إدارة أنشطتها، وتعد أحد اهم الأساليب الإدارية الحديثة اللازمة لأحداث التطوير والتغيير، خاصة مؤسسات التعليم العالي والتي من بينها الجامعات، فتبني إدارة المعرفة من خلال توفير متطلباتها وممارساتها في الجامعات يعد امرا جوهريا ومهما، وإذا ما تم تطبيقها بفعالية، فإنه سيؤدي حتما على قدرتها لاتخاذ القرارات.

- **نتائج الدراسة:**

- توصل البحث إلى عدد من النتائج هي:

النتائج النظرية:

- يعتبر موضوع إدارة المعرفة وفاعلية عملية إتخاذ القرار من الموضوعات المهمة في الفكر الإداري، كونها مصدرا مهما في بقاء المنظمات.
- إن العمل المعرفي هو أساس إدارة المعرفة، فلا ينبغي التحدث عن كمية المعرفة الموجودة من دون التحدث عن إدارتها.
- لتطبيق إدارة المعرفة يجب توفر مجموعة متطلبات هي: تكنولوجيا المعلومات، الهيكل التنظيمي، الثقافة التنظيمية، إكتساب وتنظيم المعرفة.
- عملية إتخاذ القرار هي عصب النشاط الإداري وهي جوهر العملية الإدارية فهي تعد من أهم نشاطات الإدارة.

النتائج التطبيقية

- دلت النتائج على أن لإدارة المعرفة تأثير إيجابي ومرتفع على فاعلية عملية إتخاذ القرار في جامعة طاهري محمد بشار، حيث بلغ معامل الارتباط (0.76) بين المتغيرين.
- بينت الدراسة أن هناك تأثير لمتطلبات إدارة المعرفة على إتخاذ القرار في جامعة طاهري محمد بشار.
- إن الوصول إلى نتيجة أن تكنولوجيا المعلومات هي من ساهمت بنسبة كبيرة في تأثير على فعالية إتخاذ القرار لدى مفردات عينة الدراسة، وهذا دليل على أن الجامعة تعتمد بشكل كبير في إدارتها على نظام المعلوماتية واستخدام مختلف الأجهزة والبرمجيات.

- **إقتراحات الدراسة**

في ظل النتائج المتوصل إليها من خلال البحث يمكن عرض الاقتراحات التالية:

- العمل على توفير متطلبات إدارة المعرفة وتعزيز ممارسة مختلف عملياتها لزيادة فاعلية عملية إتخاذ القرار، من خلال إيجاد قاعدة بيانات ونظم المعلومات، قادرة على تزويد إدارتها بما تحتاجه من معلومات كمية ونوعية في الوقت المناسب.
- ضرورة أن تتبنى إدارة الجامعة مفاهيم ترفع من فاعلية عملية إتخاذ القرار مثل مفاهيم الشفافية، وروح العلاقات المباشرة، واتاحة الفرصة في مشاركة في صنع القرارات.
- ضرورة العمل على مبدأ التعاون والمشاركة داخل الجامعة وكذا التعاون في مجال البحث العلمي بين الجامعة الجامعات الأخرى.

- **المراجع**

-بخيث، عبد الجبار خضر، وآخرون.(2012). "**استخدام بحوث العمليات في اتخاذ القرارات الإدارية".** *مجلة الإدارة والاقتصاد*.(العدد 93).

-حامي، حسان.(2016).**إستراتيجية التدريب في إطار متطلبات إدارة المعرفة في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية".**أطروحة دكتوراه تخصص علم الاجتماع، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية.

- الخالدي، إبراهيم بدر.(2012)."**السلوك التنظيمي منحنى تطبيقي معاصر**". عمان: الاعلام للنشر والتوزيع.

- شهيد، هدى، وبوسهمين، أحمد.(2016). " **أثر القيادة الاستراتيجية على الثقافة التنظيمية".** *مجلة البديل الاقتصادي*.(العدد 06).

- طالب وأخرون، علاء فرحان. (2009). "**إدارة المعرفة إدارة معرفة الزبون**"، الطبعة الأولى. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.

- طيطي، خضر مصباح إسماعيل.(2010). "**إدارة المعرفة التحديات والتقنيات والحلول.** عمان: دار حامد للنشر والتوزيع.

- العلي، عبد الستار وأخرون.(2006). "**المدخلإلى إدارة المعرفة".** الطبعة الأولى. عمان: دار المسيرة.

- الغني، محمود علاء الدين.(2011). "**إدارة المنظمات**". الطبعة الأولى. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.

الفارس، سليمان.(2010). " **دور إدارة المعرفة في رفع كفاءة أداء المنظمات دراسة ميدانية على شركات الصناعات التحويلية الخاصة دمشق"***مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية*.(العدد02).

- الفضل، مؤيد.(2010). "**المنهج الكمي في اتخاذ القرارات الإدارية المثلى**". عمان: دار اليازوري العملية للنشر والتوزيع.

- الكبيسي، صلاح الدين.(2005). " **إدارة المعرفة**"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية"، القاهرة.

- محمد عواد الزيادات.(2008). "**اتجاهات معاصرة في إدارة المعرفة**". الطبعة الأولى. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.

- الملكاوين إبراهيم الخلوف.(2007)، "**إدارة المعرفة الممارسات والمفاهيم**". الطبعة الأولى. عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.

- واضح، فواز، وتويري. مجدي.(2017)، " **إدارة المعرفة أسلوب متكامل للإدارة الحديثة**". *مجلة إقتصاديات المال والاعمال*.

- Harrison, F**.(1975). " the managerial decision making process**". Houghton: Boston.

مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية
ISSN 2352-9962/E-ISSN 2572-0147
العدد التاسع- جوان 2018

OEB Univ. Publish.

تحول المؤسسات الصناعية الجزائرية نحو الاقتصاد الأخضر

Algerian industrial enterprises turn to green economy

د. عبد الوهاب شنيخر
جامعة أم البواقي، الجزائر
achenikhar@yahoo.fr

د. سعيدة سنوسي
جامعة الطارف، الجزائر
senoussi_s@yahoo.fr

تاريخ التسليم : 2018/03/06، تاريخ التقييم : 2018/05/11، تاريخ القبول : 2018/05/30

الملخص

تتيح إعادة صياغة السياسات الصناعية في الجزائر الفرصة لمواءمتها مع السياسات القطاعية، دمج القضايا البيئية والاجتماعية فيها وإقامة شراكات فعالة تمنح مكانة هامة للشركات الصغيرة والمتوسطة، كما تؤدي السياسة الصناعية دورا رئيسيا في نجاح عملية التحول إلى الاقتصاد الأخضر، فهي في الواقع تشجع على تطور المسارات الخضراء ذات القيمة المضافة الكبيرة والإنتاجية المرتفعة التي من شأنها إيجاد فرص عمل مستدامة وتحسين الظروف المعيشية للسكان، وأخيرا تلبية متطلبات الأسواق الدولية في سياق عولمة التبادلات التجارية، وسيدور كل الرهان حول قدرة الجزائر على إعادة هيكلة السياسات الصناعية وتعبئة رأس المال اللازم لبناء صناعات حديثة قادرة على المنافسة، ولقد خلصنا في بحثنا إلى أن النسيج الصناعي في الجزائر يتميز بقلة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتخصصة في القطاعات الخضراء الجديدة، لذلك ينبغي وضع برامج محددة لتأهيل ومرافقة هذه المؤسسات.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الأخضر، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، السياسات الصناعية. البيئة.

Abstract :

The reformulation of industrial policies in Algeria allows them to be adapted to sectoral policies, the integration of environmental and social issues, the establishment of effective partnerships that give SMEs an important place, and industrial policy plays a key role in the success of the transition to a green economy. With high added value and high productivity that will create sustainable employment opportunities and improve the living conditions of the population, and finally meet the requirements of international markets in the context of the globalization of trade exchanges, and will be betting on Algeria's ability to return it We concluded that the industrial fabric in Algeria is characterized by the small number of small and medium enterprises specialized in the new green sectors, despite the vast majority of them. Therefore, specific rehabilitation and accompaniment programs should be put in place for these institutions.

Keywords: green economy, small and medium enterprises, industrial policies. Environment.

المقدمـة:

انخفضت مساهمة المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي من 43.7% سنة 2007 إلى 35% سنة 2013، كما انخفضت مداخيل الصادرات بأزيد من 10% (من 70 مليار دولار سنة 2012 إلى 63 مليار دولار سنة 2013) واختلال الميزان التجاري الذي انتقل من فائض بقيمة 20.37 مليار دولار سنة 2011 إلى عجز بقيمة 3.1 مليار دولار سنة 2014 (البنك الدولي، www.albankaldawli.org/indicator/NE.RSB.GNFS.CD)، مما جعل الجزائر ترى في الاقتصاد الأخضر وسيلة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة ورافعة للتنمية والتقدم التكنولوجي، لذلك خصصت 262 مليار دولار لإنجاح الخطة الخماسية الجديدة للنمو (2015-2019)، بحيث تشجع الخطة القيام باستثمارات في قطاعات رئيسية للاقتصاد الأخضر (الفلاحة، والماء، تدوير وتثمين النفايات، الصناعة والسياحة)، بهدف تقليص حجم البطالة، تحسين ظروف عيش المواطنين وتحقيق معدل سنوي للنمو يبلغ 7%، وقد يكون القطاع الأخضر قد وفر حوالي 450 ألف منصب شغل سنة 2012، وممكن أن يزيد عن 1.4 مليون منصب شغل في أفق سنة 2025 إذا تم تحديث قطاع التكوين المهني بما يلائم الاحتياجات الجديدة، تنويع الاقتصاد الوطني وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كون أن أزيد من 90% من المؤسسات الخاصة هي عبارة عن مؤسسات صغيرة جدا (الأمم المتحدة، 2015، ص ص 2-3).

أردنا أن نتقدم بعرض بسيط حول مفهوم الاقتصاد الأخضر وما نتج عنه من مؤسسات خضراء حتى يمكن أن يصبح لدينا مجتمعات صناعية خضراء متوافقة بيئيا، كما سنبين رأي المؤسسات الصناعية الجزائرية في الاقتصاد الأخضر، سياسات تبني الاقتصاد الأخضر فيها، البحث والتدريب في المجالات المرتبطة بالاقتصاد الأخضر والادارة البيئية في الجزائر، العوائق الرئيسية التي أثارتها المؤسسات الصناعية في الجزائر وما تتوقعه المؤسسات الصناعية الجزائرية وذلك على النحو الآتي:

1- الاقتصاد الأخضر:

اقترح برنامج الأمم المتحدة للبيئة تعريف للاقتصاد الأخضر على أنه "اقتصاد ينتج عنه تحسين رفاهية البشر والإنصاف الاجتماعي، مع تقليل المخاطر البيئية والندرة الإيكولوجية، خفض الكربون،

زيادة كفاءة الموارد والتكامل الاجتماعي"، وبين أن الاقتصاد الأخضر يمكن أن يخلق فرص عمالة في نطاق واسع من القطاعات؛ مثل الزراعة العضوية أو الطاقة المتجددة، فضلا عن ارتفاع الكفاءة الإيكولوجية وخفض الانبعاثات، وبالإشارة إلى الفرص المحتملة أمام البلدان النامية للحصول على مكاسب اقتصادية واجتماعية في استخدام تكنولوجيات أنظف والوصول المحسن إلى خدمات الطاقة، والإنتاج الأكثر نظافة، والأمن الغذائي الزائد (UNEP، 2012، ص 13)، حيث أشارت اللجنة العالمية للبيئة والتنمية في تقريرها المتعلق بالصناعة إلى ضرورة تعزيز الإجراءات اللازمة للحد من التلوث الصناعي، السيطرة عليه والوقاية منه، وإذا لم يتحقق ذلك فإن خطر التلوث على صحة الإنسان قد يتعذر تحمله في العديد من المدن، وإذا أريد للتنمية المستدامة أن تكون مستديمة على المدى الطويل، فلا بد من تغيير جذري في نوعية تلك التنمية (World Commission on Environment and Development, 1987 ,pp211-213).

حيث يقدر الاقتصاد الأخضر رأس المال الطبيعي ويستثمر فيه، وقد تم تخصيص ربع الاستثمارات الخضراء التي تم تحليلها (أي 0.5% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي وهو ما يعادل 325 مليار دولار أمريكي) لقطاعات رأس المال الطبيعي: الزراعة، المياه العذبة ومصايد الأسماك، حيث ترتفع القيمة المضافة في صناعة الغابات بنحو 20% في العام 2050 مقارنة بنهج العمل المعتاد، ويمكن لاستثمارات في الاقتصاد الأخضر أن تتراوح بين 100 و300 مليار دولار أمريكي سنويا في الفترة من 2010-2050 أن تؤدي بمرور الوقت إلى ارتفاع جودة التربة وزيادة العائدات العالمية من المحاصيل الرئيسية بما يمثل زيادة قدرها 10% عما يمكن تحقيقه من خلال استراتيجيات الاستثمار الحالية، كما يمكن أن تقلل الكفاءة الزائدة في قطاعات الزراعة والصناعة والبلديات من الطلب على الماء بحوالي الخمس بحلول عام 2050 مقارنة بالتوجهات المتوقعة، مما يقلل الضغط على المياه الجوفية والسطحية على المديين القصير والطويل (القبندي، 2011، ص 20).

وهو بذلك لا يحل محل التنمية المستدامة لأن تحقيقها يعتمد بالكامل تقريبا على إصلاح الاقتصاد، فالعقود المتتالية من خلق الثروات الجديدة عن طريق نموذج الاقتصاد البني لم تتعامل مع التهميش الاجتماعي واستنفاذ الموارد، إن الاستدامة لاتزال هدفا حيويا بعيد الأمد ولكننا لابد أن نعمل على تخضير الاقتصاد لنصل إليها (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2011، ص 02)، وتوجد هناك

مجموعة من المؤشرات يمكن أن تساعد في قياس الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر، وعلى رأسها تحول الناتج المحلي الإجمالي إلى مفهوم الناتج المحلي الإجمالي الأخضر الذي يأخذ بنظر الاعتبار الآثار البيئية على مكونات الناتج (الاستهلاك، الادخار، الاستثمار، الصادرات، الواردات).

2- المنظمة المستدامة:

المنظمة المستدامة هي التي تأخذ بمدخل الوقاية بدلا من مدخل العلاج، وهي الحماية من التلوث عند المنبع بدلا من المواجهة عند المصب، ويمكنها تحقيق ذلك ضمن محيطها الخاص أو بيئتها الداخلية، وهي تتميز بالعديد من الصفات نذكر أهمها (نجم، 2012، ص ص 51-52):

- حل مشكلات تلوثها البيئي إلى ما هو أبعد من الإمتثال لمتطلبات اللوائح القانونية؛
- الوقاية من التلوث عند المصدر حيثما أمكن، تقليل تكاليف التخلص من النفايات؛
- تقليل استخدام الموارد الطبيعية مثل المواد الخام والماء والطاقة، ومحاولة استخراج مواد من النفايات وطرق أخرى؛
- تقليل المخاطر البيئية والصحية عن طريق تطوير المنتجات التي لها أدنى تأثير سلبي على البيئة؛
- تحسين المظهر العام والتلوث البصري؛
- مساعدة كل الوكالات التشريعية والحكومية فيما يتعلق بأنشطة التوافق البيئي.

قدم سنة 2003 كل من Wheeler & Freeman نموذجا من خصائص منتخبة اعتبرت أساسية لبناء المنظمة المستدامة، وهذه الخصائص هي: الترابط، الالتزام، الثقافة والقابليات (محمد وآخرون، 2012، ص ص 804-808).

3- النهج الاستراتيجية نحو الاقتصاد الأخضر في الجزائر:

لقد أخذت الجزائر تسلك تدريجيا مسار تنمية يرمي إلى إعادة هيكلة نموذج النمو الاقتصادي الحالي لمواجهة التحديات الرئيسية التي تطرحها ندرة الموارد، التحول في مجال الطاقة، التكيف مع تغير المناخ، إيجاد فرص العمل للشباب، التكامل الصناعي والحد من الفوارق الاجتماعية والإقليمية، فهي تعتبر من خلال خطتها الجديدة للتنمية ذات الخمس سنوات (2015-2019) الاقتصاد الأخضر المحور الناقل للتطور والتقدم التكنولوجي، ويجري فيها تنفيذ خطط مناخية واستراتيجيات قطاعية للتكيف مع التغيرات المناخية، فقد أجرت إصلاحات في مجال الإدارة البيئية وإعادة توجيه السياسات

القطاعية، لاسيما في المجالات الاستراتيجية للطاقة، إدارة النفايات، المياه والمرافق الصحية، الزراعة، وتربية الأحياء المائية إلى جانب الصناعة، وترافقت هذه الإصلاحات مع إنشاء وكالات متخصصة ووضع أنظمة بيئية وقطاعية جديدة واستعمال أدوات تمويل مبتكرة (الصناديق المخصصة، المنح، الضرائب البيئية، الشراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص)، وإقامة معاهد البحوث، التعليم والتدريب المهني في الوظائف الخضراء لتحفيز التوظيف، ويجري وضع مواد دراسية متخصصة تدريجيا في الجامعات (الطاقات المتجددة، وكفاءة استخدام الطاقة، وإدارة المياه والمناخ).

ورغم العديد من البرامج الوطنية الخاصة بالتلوث الصناعي ونظم الحوافز الموضوعة لمساعدة الصناعات على تقليل بصمتها البيئية وتحسين قدرتها التنافسية، إلا أن النتائج لا تزال غير كافية سواء من حيث الأداء البيئي أو من حيث تقليص التكاليف أو زيادة الإنتاجية، لأن عدم توفر البيانات ما زال يشكل عائقا أمام إجراء التقييمات البيئية المتكاملة وأخذ القضايا البيئية بعين الاعتبار في السياسات العامة والقطاعية، ولا تزال هناك حاجة إلى بذل مزيد من الجهود لفرض تنفيذ القواعد الخاصة بالبيئة، وتوعية الجهات الفاعلة ودعمها، وتحسين نظم الابتكار الوطنية التي تتسم بضعف الأداء كمحدودية التمويل، وقلة تنسيق الجهود وعدم وجود تعاون بين الجامعات ومراكز البحوث والشركات، ونلاحظ عدم وجود حوافز فعالة للقطاع الخاص للاستثمار في البحث والتطوير (الأمم المتحدة، 2016، ص ص 7-11).

4- رأي المؤسسات الصناعية الجزائرية في الاقتصاد الأخضر:

بشكل عام في الجزائر يوجد إقرار بأن الاقتصاد الأخضر بديل يتسم بتعدد الفرص لاسيما الفرص البيئية والاقتصادية، حيث تملك كل المؤسسات الصناعية تقريبا معرفة بالأسس الرئيسية للاقتصاد الأخضر وبآثاره الاقتصادية والبيئية الرئيسية أيضا (الأمم المتحدة، 2016، ص ص 20-21)، وإلى حد أقل بآثاره الاجتماعية، ولكن نصفها تقريبا يعتقد بأن عليه أن يتطور في السنوات المقبلة بسبب توقعات السوق العالمية للمنتجات والتقنيات الخضراء، ومع ذلك فإن هذه الأخيرة تشير إلى الشكوك المرتبطة بتطور الأسواق الوطنية التي لا تزال غير مهيأة، وانعدام الحوافز التي تقدمها الحكومات للتغلب على التكاليف الإضافية، لكن في الحقيقة يتيح الاقتصاد الأخضر للمؤسسات الصناعية في الجزائر العديد من الفرص لتحسينها على كل المستويات.

الجدول (01): مستوى الفرص التي يتيحها الاقتصاد الأخضر للمؤسسات الصناعية في الجزائر

الفرص التي يتيحها الاقتصاد الأخضر	مستوى الفرصة
إنتاج أكثر نظافة وبالتالي تقليص الأثر البيئي للمؤسسة	عال جدا
تطوير تكنولوجيات ومنتجات تتسم بالابتكار	عال++
تقليص تكاليف الإنتاج وبالتالي تحقيق مكاسب اقتصادية	عال++
الولوج إلى أسواق جديدة	عال++
التموقع التجاري للمؤسسة الذي يمنحها ميزة تنافسية	عال+
إنشاء/تنويع المسارات	متوسط
إنشاء الوظائف المستدامة	متوسط
تقليص التفاوت الاجتماعي	ضعيف

المصدر: الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، الصناعة والاقتصاد الأخضر في أفريقيا الشمالية "التحديات والممارسات والعبر المستخلصة"، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، ط 1، 2016، ص 21.

فبالنسبة لهاته المؤسسات الصناعية يشكل الاقتصاد الأخضر فرصة للحد من الأثر البيئي الناجم عن أنشطتها بوضع خطط إنتاج أنظف وأكثر كفاءة من حيث استخدام الموارد الطبيعية، ويتيح كذلك بدرجة أقل المؤسسات الصناعية المعنية الفرصة لابتكار تقنيات ومنتجات جديدة للدخول إلى أسواق جديدة وتحسين التموقع في أسواق أكتسبت أصلا.

وعلى الصعيد الاجتماعي فقد أكدت المؤسسات الصناعية بشدة في الجزائر رغبتها في تحسين ظروف عمل موظفيها وتعزيز قدراتهم، كذلك منح إيجاد فرص العمل المستدامة والحد من التفاوت الاجتماعي درجات أولوية متوسطة إلى منخفضة، كما تشارك لاسيما الصغيرة والمتوسطة منها في المشاريع الاجتماعية بشكل ضئيل جدا، إذ أن عددا قليلا فقط من المؤسسات الصناعية الكبيرة التي تمتلك الوسائل تقوم بتمويل مشاريع أو أنشطة التنمية المحلية كغرس الأشجار وإعادة التحريج، النقل المجاني لتلاميذ المدارس، تقديم الإعانات للجمعيات، الأنشطة المدرة للربح بالنسبة للمرأة الريفية والمشاريع في مجالات الكهرباء والمياه الصالحة للشرب والتعليم.

5- سياسات تبني الاقتصاد الأخضر في المؤسسات الجزائرية:

يلاحظ بشكل عام بعض التقدم في الالتزام الطوعي للمؤسسات الصناعية بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية في الجزائر، حيث تشير الدراسة التي قامت بها شبكة المؤسسات المغاربية للبيئة **REME** سنة 2012 ل 50 مؤسسة جزائرية من مختلف أنواع النشاطات الصناعية، بهدف تقييم مدى اهتمامها بتوطين نظم الإدارة البيئية لتطوير أداءها البيئي إلى أن 76% فقط من مديري المؤسسات الجزائرية يدرك أن تطبيق الإدارة البيئية يزيد من قدرتها التنافسية في الأسواق مقابل 96% و87% لكل من تونس والمغرب على التوالي، على أساس أنها ستكسب الميزات التنافسية حسب الشكل رقم (01)

شكل رقم (01): يوضح الميزات التنافسية التي يعطيها اعتماد الادارة البيئة للمؤسسات الجزائرية

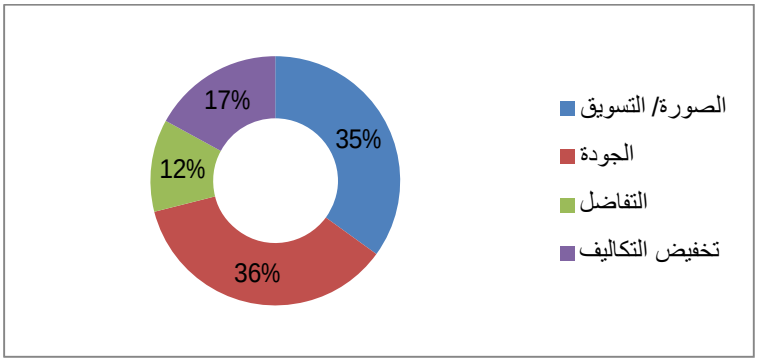

Source :REME, la situation des Enterprise maghrébines concernant la gestion environnementale « Une enquête dans le cadre du REME », Maroc, 2012, P19.

يظهر الشكل بأن أكثر الميزات التنافسية التي يعتقد مديري المؤسسات الجزائرية جراء اعتمادهم لنظام إدارة البيئة هي تحسين جودة المنتوج، تحسين صورة المؤسسة وبالتالي زيادة تسويق منتجاتها، أي زيادة مبيعاتها وأرباحها، وبالتالي يتعين على كل المؤسسات معرفة الميزات التنافسية المكتسبة والعوائد من جراء اعتماد إدارة بيئية.

كما أن الدراسة التي قامت بها اللجنة الاقتصادية لإفريقيا سنة 2016 خلصت أن العديد المؤسسات الصناعية الجزائرية لديها سياسة خاصة بالاقتصاد الأخضر، لكنها تلتزم بها تدريجيا وببطء، وما يدفعها أساسا لتبني سياسة بيئية هي العوامل التالية (الأمم المتحدة، 2016، ص ص 21-22):

- الامتثال للأنظمة البيئية المتعلقة بالصناعة؛
- الرغبة في تقليص تكاليف الطاقة والإنتاج؛
- تعزيز صورة العلامة التجارية؛
- أخذ المنافسة الدولية في سياق عولمة التجارة بعين الاعتبار (متطلبات الأسواق الأوروبية بوجه خاص).

وعلى الصعيد الاقتصادي في الجزائر يبدو بشكل كبير جدا أن تحسين الإنتاجية وقدرة المؤسسة على المنافسة في صلب المخاوف، ومع ذلك فإن الاستثمار في البحث والتطوير والابتكار لا يظهر إلا بصورة طفيفة جدا في استراتيجيات المؤسسات، فنسبة 15 % فقط من المؤسسات الجزائرية تظهر بوضوح مشاركتها في هذا التوجه، وحسبها فلا الضغط الاجتماعي ولا تطور الطلب المحلي من المستهلكين والزبائن يظهران بصورة واضحة وكبيرة بما يكفي لأخذهما بعين الاعتبار، ويشكل كذلك صغر حجم السوق المحلية عقبة أمام تطور الاقتصاد الأخضر.

6- البحث والتطوير والتدريب في المجالات المرتبطة بالاقتصاد الأخضر والادارة البيئية في الجزائر:

أكدت أغلبية المؤسسات الصناعية في الجزائر على أهمية البحث والتدريب في تطوير الاقتصاد الأخضر، لكن تتسم برامج التدريب داخلها بضعف تطورها، وهي ليست راسخة بوجه خاص في الممارسات اليومية للموظفين، وغالبا ما يكون تأثيرها ضعيفا على أداء الإدارة البيئية، وهناك عدد قليل فقط من المؤسسات الكبرى التي تمتلك مراكز للتدريب، وتقوم هذه المراكز بالشراكة مع هيئات التدريب الوطنية والدولية بوضع البرامج في مجالات مثل كفاءة استخدام الطاقة أو إدارة النفايات، والاستثمارات في البحث والتطوير إن وجدت، تأتي بالأحرى من المؤسسات الكبرى التي تمتلك مراكز البحوث أو التي تضع، بالتعاون مع المؤسسات والجامعات والمختبرات الأجنبية الحلول التقنية للحد من استهلاك الطاقة والمياه والمواد الخام، أو لتطوير منتجات جديدة مواتية للبيئة، أما التوجه العام فينحو نحو اكتساب تقنيات جاهزة للتشغيل والاستخدام بدلا من الابتكار الداخلي والتكيف بالاستناد إلى تجربة المؤسسة وخصوصيتها.

كما أن عدد قليل فقط من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تشارك في البرامج العامة للبحوث أو التدريب لأن الدراسة التي قامت بها شبكة المؤسسات المغاربية للبيئة **REME** سنة 2012 ل 50 مؤسسة جزائرية من مختلف أنواع النشاطات الصناعية، بهدف تقييم مدى اهتمامها بتوطين نظم الإدارة البيئية لتطوير أداءها البيئي إلى تبين أن 64% من المؤسسات الجزائرية التي شملها الاستبيان لم يحضر موظفوها إلى ندوات وورشات وملتقيات وأيام تكوينية تتعلق بتحسيس الموظفين بأهمية الحفاظ على البيئة مقابل 77% و70% لكل من المغرب وتونس على التوالي، وعليه يتطلب زيادة التربصات والتدريبات للموظفين المتعلقة بالمؤسسة والبيئة من جهة، وتعميمها على موظفي كل المؤسسات من جهة أخرى، لأنها يمكن أن تكون السبب الرئيسي في اعتبار المؤسسات الجزائرية أن اعتماد نظام إدارة بيئية غير مجدي وغير عملي (REME,2012,P33).

7- العوائق الرئيسية التي أثارتها المؤسسات الصناعية في الجزائر:

تواجه المؤسسات الصناعية في الجزائر العديد من العوائق الواضحة في تنفيذ البرامج والإجراءات المتعلقة بالاقتصاد الأخضر، من أجل الحد من آثارها البيئية وتحسين كفاءة استغلال الموارد الطبيعية أهمها ما يلي (الأمم المتحدة، 2016، ص ص 26-27):

- يعتبر الحصول المحدود والصعب على التمويل هو العائق الرئيسي الذي يعترض ظهور الاقتصاد الأخضر، فالوضع المالي الصعب يهدد المؤسسات التي تتشكل 90 % منها من مؤسسات صغيرة ومتوسطة وصغرى، وقدرتها الضعيفة على حشد تمويل إضافي لاستثماراتها في أعمال تخدم الاقتصاد الأخضر أو تبني نظام إدارة بيئية، وتعد فرص الحصول على أموال خاصة أو خطوط ائتمان متخصصة إما غير معروفة أو غالبا ماتُعتبر مرهقة أو غير ملائمة بما يكفي، على أساس الخوف من ارتفاع تكاليفها بسبب تطبيق أنظمة الإدارة البيئية الأيزو 14000 مثلا داخل وحداتها مما يؤثر سلبا على تنافسيتها خاصة في الأسواق الداخلية؛

- صعوبة القدرة على الحصول على التكنولوجيات الجديدة وإدماجها في العمليات الصناعية، ويتمثل هذا التحدي المزدوج في الحواجز التي نلاحظها من حيث نقل التكنولوجيا بين البلدان المتقدمة والجزائر؛

- ضعف قدرة الخبرات المحلية في مجال تحديد أفضل الحلول التقنية وتكييفها مع السياق المحلي بالرغم من الحصول على المعلومات المرضية نسبيا في هذا الخصوص؛

- تشير المؤسسات إلى عدم التعاون مع الجامعات والمراكز البحثية فضلا عن ضعف نظم الابتكار الوطنية لاحتياجات الصناعات وعدم ملاءمتها، وتدعو المؤسسات إلى تعزيز وتكييف المبادرات وبرامج البحث والتطوير والتعليم والتدريب، فيما يتعلق بالتحديات التي يواجهها الاقتصاد الأخضر واحتياجات الصناعات، وتعد الاستثمارات العامة والخاصة اليوم في البحث والتطوير غير كافية إلى حد كبير لتقديم الدعم الكبير الذي يحتاجه التعجيل بالابتكار الذي لا بد منه؛

- إنعدام آليات الحوار والتشاور بين الدولة والمؤسسات بشأن تعزيز الاقتصاد الأخضر تقريبا، فهي إما أنها ليست فعالة أو أنها قيد التنفيذ الجزئي، وعند وجودها فإنها تُشرك المؤسسات الكبيرة بشكل رئيسي؛

- رفض المؤسسات الكشف عن المعلومات المتعلقة بمستويات الاستثمار في الميادين المرتبطة بالاقتصاد الأخضر، حيث قدرت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أنه في بعض المجموعات الكبيرة تقدر الاستثمارات المتعلقة بالتأهيل البيئي والاقتصاد الأخضر ما بين 0 و 10 %، ما قد يفسر عدم وجود محاسبة منفصلة للأنشطة التي تجري في مختلف المجالات المعنية به.

- غياب الوعي البيئي لدى المستهلكين الذين لا يأخذون في حسبانهم الاعتبارات البيئية عند شرائهم للسلع والخدمات عكس الأسواق الأوروبية، على أساس أن معظم المؤسسات الجزائرية تسوق منتجاتها في الأسواق المحلية التي لا تفرض شروطا بيئية معقدة كالتي تفرض في أسواق الدول المتقدمة؛

- جهل معظم مديري المؤسسات الجزائرية سواء العمومية أو الخاصة بالمكاسب الاقتصادية والتجارية لتطبيق نظام الإدارة البيئية والتوجه نحو إنتاج أنظف، الذي يحقق لها وفرات في التكاليف ويزيد من قدرتها التنافسية في الأسواق التي تفرض قيودا بيئية متشددة (شتوح ، 2014، ص ص 12-13)؛ وعلى الرغم أن الجزائر وضعت في السنوات الأخيرة برامج تأهيل وآليات تحفيز تقنية ومالية لصالح الاقتصاد الأخضر، إلا أن عددا قليلا جدا من المؤسسات قد استفاد منها، وبشكل عام تقول أكثر من 75 % من المؤسسات التي اُستطلعت آراؤها في الجزائر إنها لا تملك مثل هذه الآليات، ويمكن أن تفسر عدة عوامل هذا الوضع :

- عدم توفر المعلومات؛

- النطاق المحدود لتدابير الدعم العامة واستدامتها التي غالبا ما تعتمد على التعاون الدولي؛

- عدم ملاءمة الحوافز المتخذة لقدرات المؤسسات وخصوصياتها، لاسيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

شكل رقم (02): نسبة المؤسسات التي لا تستفيد من الحوافز الموجهة للإقتصاد الأخضر في الجزائر مقارنة بدول أخرى

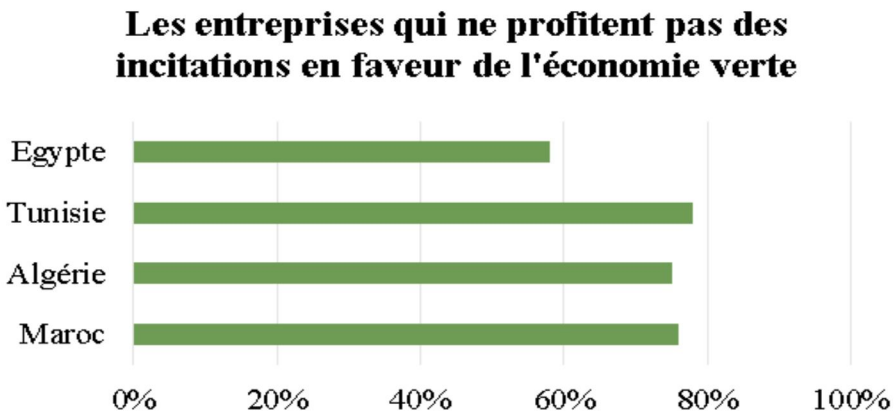

المصدر: الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، الصناعة والاقتصاد الأخضر في أفريقيا الشمالية "التحديات والممارسات والعبر المستخلصة"، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، ط 1، 2016، ص 27.

يوضح لنا الشكل نسبة المؤسسات التي لا تستفيد من الحوافز الموجهة للإقتصاد الأخضر في الجزائر مقارنة بدول أخرى وهي أكثر من 75%، أما بالنسبة للمؤسسات الأخرى التي تمثل أقل من 25% من إجمالي المؤسسات فقد استفادت من المحفزات التالية بوجه خاص: الإعانات المالية، الإعفاءات الضريبية، المساعدات المالية المباشرة للاستثمار والتدريب، الدعم للحصول على الشهادات البيئية، وبصفة عامة المشورة والدعم للقيام بالدراسات والتشخيص.

8- ما تتوقعه المؤسسات الصناعية الجزائرية:

تعي المؤسسات الصناعية الجزائرية التي شملتها الدراسة التي قامت بها اللجنة الاقتصادية لإفريقيا سنة 2015، بشكل واضح العراقيل التي تعيق اليوم ظهور الاقتصاد الأخضر ولديها صورة واضحة نسبيا عن التدابير التي يتعين على الحكومة اتخاذها، ويرد ملخص هذه التدابير ذات الطبيعة الاستراتيجية والتنظيمية والمالية والتقنية في المقام الأول في الجدول التالي (الأمم المتحدة، 2016، ص 27).

جدول رقم (02): الأولويات الاثنتا عشرة للسياسة العامة التي تنادي بها المؤسسات الصناعية في الجزائر

طبيعة التدابير	أولويات السياسات العامة
استراتيجية	1- تأكيد دور الدولة والإدارة السياسية؛ 2- اعتماد إطار استراتيجي طويل الأجل للاقتصاد الأخضر؛ 3- إعادة توجيه السياسة الصناعية من خلال دمج المسارات الخضراء؛
تنظيمية	4- تكييف الإطار التنظيمي البيئي والقطاعي واعتماد معايير بيئية للعمليات والمنتجات البيئية؛ 5- تعزيز مراقبة الامتثال للقواعد البيئية؛
مالية وضريبية وتعريفية	6- تحسين فرص الحصول على التمويل: إنشاء صندوق مخصص للاقتصاد الأخضر وتعزيز مساهمة القطاع المصرفي؛ 7- العمل بضرائب بيئية مناسبة؛ 8- إصلاح تسعير الطاقة والمياه؛
تقنية	9- تعزيز التأهيل البيئي للشركات وتعميمه؛ 10- تشجيع الممارسات التجارية الجيدة والاستفادة منها وتعزيز تبادل الخبرات من خلال إنشاء شبكات التبادل؛

إدارية	11- إشراك الشركات في وضع الاستراتيجيات والبرامج والنصوص التنظيمية المتعلقة بالاقتصاد الأخضر وتقييمها؛ 12- إطلاق برنامج المعلومات والتعليم والاتصال بشأن فرص الاقتصاد الأخضر والسياسات العامة في هذا المجال.

المصدر: الأمم المتحدة، ، 2016، ص 28.

كما توصلت الدراسة التي قامت بها شبكة المؤسسات المغاربية للبيئة REME سنة 2012 ل 50 مؤسسة جزائرية من مختلف أنواع النشاطات الصناعية، بهدف تقييم مدى اهتمامها بتوطين نظم الإدارة البيئية لتطوير أداءها البيئي إلى ما يجب تحسينه لتحفيز المؤسسات على اعتماد استراتيجية بيئية حسب ما ظهرت في الإجابات كما هي موضحة في الشكل الآتي:

شكل رقم (03): يوضح نقائص محفزات اعتماد استراتيجية بيئية في المؤسسات الجزائرية

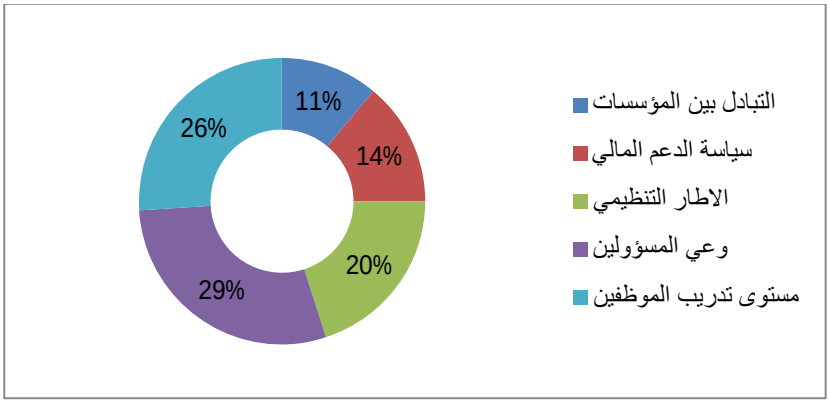

Source :REME, 2012, P13.

يتبين من إجابات المديرين أنه ينبغي على كل المؤسسات الجزائرية تحسين مستوى وعي مسؤوليها ومستوى تدريب موظفيها بدرجة أعلى للتكيف مع المتطلبات الجديدة واعتماد استراتيجية بيئية، ونفس النتائج متوصل لها مع تونس والمغرب.

خاتمة:

أمام كل هذه التحديات، يحتاج البلد إلى وضع نموذج صناعي جديد يحترم البيئة وأكثر تنافسية، قادر على خلق المزيد من فرص العمل ويساهم في التنمية المحلية من جهة أخرى، بحيث يندرج تحقيق الانتقال الطاقوي وتنمية القطاعات الخضراء ضمن هذا الهدف، غير أنه يتعين تعزيز الجهود المبذولة وربطها فيما بينها في إطار إستراتيجية وطنية للنهوض بالاقتصاد الأخضر، لأن ثقل النتائج السلبية للصناعة في الجزائر التي لا تأبه كثيرا بالبيئة والحاجة غير الواضحة إلى توفير الطاقة يحد حتى الآن من مستوى مشاركتها في الاقتصاد الأخضر، لإنعدام آليات الحوار والتشاور بين الدولة والمؤسسات، فهي إما أنها ليست فعالة أو أنها قيد التنفيذ الجزئي، وعند وجودها فإنهاتُشرك المؤسسات الكبيرة بشكل رئيسي، ذلك وعلى الرغم من أن الجزائر وضعت في السنوات الأخيرة برامج تأهيل وآليات تحفيز تقنية ومالية لصالح الاقتصاد الأخضر، إلا أن عددا قليلا جدا من المؤسسات قد استفاد منها، وبشكل عام تقول أكثر من 75% من المؤسسات التي اُستطلعت آراؤها في الجزائر إنها لا تملك مثل هذه الآليات لعدم توفر المعلومات، النطاق المحدود لتدابير الدعم العامة واستدامتها التي غالبا ما تعتمد على التعاون الدولي أو عدم ملاءمة الحوافز المتخذة لقدرات المؤسسات وخصوصياتها، لاسيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومن أجل ذلك فإننا نوصي بمجموعة من الاجراءات كما يلي:

- إن النسيج الصناعي في الجزائر يتميز بقلة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتخصصة في القطاعات الخضراء الجديدة رغم غالبيتها الكبيرة، لذلك ينبغي وضع برامج محددة للتأهيل والمرافقة لصالح هذه المؤسسات التي لا تستطيع غالبا الحصول على أنظمة الدعم العامة والمناقصات العامة، لا سيما المؤسسات الموجودة على مستوى الجماعات المحلية، لأنها هي التي تشكل رابطا استراتيجيا في التحول إلى الاقتصاد الأخضر؛

- ينبغي إعادة النظر في التدابير العامة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتكييفها وتوسيع نطاق الشراكات على أساس قاعدة أن الجميع سيربح، أي الشراكات التي تشجعها على الامتثال للقواعد والأنظمة البيئية والاستثمار في تكنولوجيات الإنتاج النظيف؛

- تعزيز الطلب على الاقتصاد الأخضر من خلال زيادة الوعي بين المستهلكين ومجموعات المجتمع المدني، ولتحقيق ذلك لا بد من بناء شراكات مع المستهلكين ومنظمات المجتمع المحلي ووسائل الإعلام بهدف الارتقاء بالوعي البيئي والتوعية بمفاهيم الاقتصاد الأخضر ومبادئه؛

- تطوير نماذج وأساليب اقتصادية إقليمية لتقدير كلفة التحول إلى الاقتصاد الأخضر وفوائده، وتقييم دوره في تعزيز النمو الاقتصادي وإيجاد فرص العمل والقضاء على الفقر في المنطقة، وتطوير مؤشرات موثوقة خاصة بالمنطقة لقياس التقدم المحرز في أنشطة الاقتصاد الأخضر.

المراجع:

- الأمم المتحدة. (2016). اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، الصناعة والاقتصاد الأخضر في أفريقيا الشمالية "التحديات والممارسات والعبر المستخلصة". ط1 . لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا.

- الأمم المتحدة. (2015). الاقتصاد الأخضر في الجزائر: فرصة لتنويع الإنتاج الوطني وتحفيزه. اللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

- برنامج الأمم المتحدة للبيئة. (2011). نحو اقتصاد أخضر: مسارات إلى التنمية المستدامة والقضاء على الفقر. الأمم المتحدة.

- الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي (UNEP) . (2012) . تقرير حلقة عمل بناء القدرات في شمال أفريقيا والشرق الأوسط بشأن اقتصاديات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي. بيروت.

- محمد حسين، العيساوي وآخرون. (2012) . الإدارة الاستراتيجية المستدامة مدخل لإدارة المنظمات في الألفية الثالثة. ط1. الوراق للنشر والتوزيع. عمان. الأردن.

- نجم عبود، نجم. (2012) . المسؤولية البيئية في منظمات الأعمال الحديثة. ط1. دار الوراق. عمان. الأردن.

- REME.(2012). la situation des Enterprise maghrébines concernant la gestion environnementale « Une enquête dans le cadre du REME ». Maroc.

- World Commission on Environment and Development. (1987) . Our Common Future. Oxford University Press . New York.

- شتوح، وليد. (2014). مكانة نظام الإدارة البيئية الايزو 14000 في تسيير المؤسسات الجزائرية. مجلة الواحات للبحوث والدراسات. غرداية. المجلد 7 (2): 12- 13.

- عنود، القبندي. (2011). الاقتصاد الأخضر: العالم في طريقه ل"ريو" مرة أخرى. مجلة بيئتنا. الهيئة العامة للبيئة. العدد 141: 20.

- البنك الدولي. (2016). www.albankaldawli.org/indicator/NE.RSB.GNFS.CD